

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده * والصلاة والسلام على من لا نبي بعده * وبعد فلما كانت الحاشية اللطيفة للفاضل النحرير الشهير بمحرم افندی عامله الله تعالى بلطفه الخفي حاشية مفيدة لمعاني شرح مولانا الجامي قدس سره العالي على كافية ابن الحاجب ولكنها منتهية الى قول الشارح المزبور في باب البدل (وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا) يعني وان اختلف مدلول البدل ومدلول المبدل منه في بدل الكل في نحو قوله جاءني زيد اخوك لكن الشخص الذي هو مدلول زيد هو الشخص الذي هو مدلول اخوك فاراد العبد الضعيف الفقير المحتاج الى عناية ربه القدير الحاج عبد الله بن صالح بن اسمعيل الامام بالجامع المنير العالي المنسوب الى خالد بن زيد ابي ايوب الانصاري رضي عنه الباري ان يتم ما نقص من هذه الحاشية بهمة بعض فضلاء الزمان و يرجو ممن نظر وطالع من الاخوان ان لا ينظر الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته في التعبير ويسأل الله تعالى ان يوفقه لاتمام هذا الشان الخطير * والله على كل شيء قدير *
قال الشارح ناقلا عن الشارح الرضي (قال الشيخ الرضي) اي في شرح الكافية في هذا المقام (وانا الى الآن) اي الى هذا الزمان (لم يظهر لي فرق جلي) اي بحيث تبين المغايرة الكلية بينهما (بين بدل الكل من الكل و بين عطف

البيان بل لاارى عطف البيان) اى شيئا وتابعا من التوابع (الابدل الكل)
واستدل عليه بان سيبويه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة
نحو مررت برجل عبدالله ثم قال يعنى سيبويه ومن البدل ايضا قولك مررت
بقوم عبدالله وزيد وخالد وقوله (وما قالوا) من تتمة كلام الشيخ المذكور يعنى
والتوجيه الذى قالوا وهو مبتدأ وخبره قوله فالجواب (من ان الفرق بينهما)
اى بين بدل الكل و بين عطف البيان (ان البدل هو المقصود بالنسبة دون
متبوعه) وليس هو فرعا لمتبوعه بهذه الحيثية يعنى فى كونه مقصودا من النسبة
(بخلاف عطف البيان فانه بيان) اى جئ لبيان متبوعه لا لكونه مقصودا
من النسبة (والبيان) اى المبين بكسر الياء (فرع المبين) بفتح الياء (فيكون
المقصود) اى من النسبة فى عطف البيان (هو الاول) اى هو المبين المتبوع
لا المبين التابع (فالجواب) اى عن قولهم هذا فى بيان الفرق (انا لانسلم ان
المقصود فى بدل الكل) اى مثل جاءنى زيد اخوك (هو الثانى فقط) اى من غير
دخل للقصد للمتبوع (ولا فى سائر الابدال) اى وايضا لا ينحصر القصد فى الثانى
فيما عدا بدل الكل من بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتمال (الا بدل الغلط)
اى فانا نسلم ان المقصود فى بدل الغلط هو الثانى فقط وحاصل ما قالوا فى بيان
الفرق ادعاء انحصار القصد فى الثانى وحاصل الجواب منع ذلك الانحصار
فى غير بدل الغلط ومنه وقع الاشتباه الذى ذكره الشيخ الرضى فانه اذا لم ينحصر
المقصود فى الثانى وجاز ان يكون المتبوع داخلا فى كونه مقصود لا يظهر الفرق
بين عطف البيان و بين بدل الكل فانهما حينئذ يشتركان فى ان يكون المتبوع
مقصودا ثم نقل الشارح من طرف المجيب تحقيق بعض المحققين فقال (وقال
بعض المحققين فى جوابه) اى فى الجواب عن المذكور (الظاهر) اى الراجح
(انهم) اى ان القائلين فى الفرق (لم يريدوا) اى من قولهم ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (انه) اى المتبوع
فى البدل (ليس مقصودا بالنسبة اصلا) اى لا اصالة ولا تبعا كما فى بدل الغلط
(بل ارادوا) اى بقولهم هذا (انه) اى متبوع البدل (ليس مقصودا اصليا) اى
اوليا ولا منافاة فى ان يكون مقصودا لافادة فائدة اخرى (والحاصل) اى حاصل
ارادتهم (ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت) اى انت (فيه) اى
فى هذا القول (الاسناد الى الاول) اى الى اخوك (وجئت) اى انت (بالثانى)
اى بلفظ زيد (تكملة) اى للفظ اخوك (وتوضيحا) وهذا اذا كان للمخاطب
اخوة غير زيد فيكون زيد موضحا للمراد ومبينا لان الاخ الجائى هو الاخ الذى
يسمى زيدا لا غيره من عمرو وبكر (فالثانى) جواب ان اى ان قصدت ذلك فاللفظ

الثاني التابع (عطف بيان) لكونه مذكوراً للتوضيح (وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني) اى الى زيد قصداً اولياً (وجئت بالاول) اى باخوك المتبوع (توطئة له) اى لذلك المقصود وهذا اذا لم يكن للمخاطب اخ غير زيد (ومبالغة في الاسناد) اى للقصد الى مبالغة الاسناد بسبب تكرر ذكره بعنوانين (فالثاني بدل) لعدم مجيئه للايضاح (وحينئذ) اى وحين اذ قصد به التوطئة لا الايضاح (يكون التوضيح الحاصل به) اى بذلك القول (مقصوداً تبعاً والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر) (والثاني) وهو مبتدأ (اى بدل البعض) (جزؤه) خبر المبتدأ (اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيداً رأسه) (والثالث) وهو مبتدأ (اى بدل الاشتمال) وقوله (بينه) خبر مقدم وقوله (و بين الاول) معطوف عليه (اى المبدل منه) وقوله (ملابسة) مبتدأ مؤخر والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله (بحيث توجب) تفسير الملابسة اى المراد بالملابسة ما تقع بينهما ملابسة بحيث توجب (النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس) اى الى التابع الملابس (اجمالاً) لكونه سبباً للانتظار الى المقصود (نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء) اى بقوله اعجبني زيد بنسبة الاعجاب الى ذات زيد (انه يكون زيد معجباً باعتبار صفته لا باعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس بمتعلق بالاعجاب فانه ليس بامر غريب حتى يحصل الغاية بل عدم الادراك يحصل بالجهل لصفة من صفاته التي يتعلق بها الاعجاب (فيتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالاً) فان العقل صرف عن تعلق الاعجاب الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التي يراد تعلق الاعجاب اليها مذكورة اجمالاً في ذات زيد وهذا في الصفات التي هي داخلة في الذات واما ما يكون غير داخلة فهو قوله (وكذا في سلب زيد ثوبه) فان نسبة السلب الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئاً مما يتعلق بذات زيد مسلوب فلما قال ثوبه علم ان ذلك ان السلب منسوب الى الثوب بنسبة ايقاعه (بخلاف ضربت زيداً حماره وضربت زيداً غلامه لان نسبة الضرب الى زيد) يعني تعلقه ووقوعه عليه (تامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد فان النفس لا تنتظر الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم في صحتها) اى في صحة النسبة (اعتبار غير زيد) اى اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون) اى فيكون لفظ حماره وغلامه (من باب بدل الغلط) لعدم المناسبة بين زيد و بين ما بعده شيء من الملابسة المذكورة (بغيرهما) وفسره بقوله (ماى تكون تلك الملابسة) الاشارة الى ان قوله بغيرهما ظرف مستقر مرفوع محلاً على انه صفة احترازية للملابسة اى ملابسة تكون (بغير كون البدل كل المبدل منه

اوجزأه) ای وبغیر کون البدل جزء المبدل منه واحترزبه عن الملابسة بما ذکر من النوعین ای بغیر الکلیة والبعضیة (فیدخل فیه) ای فی قوله بغیرهما (ما) ای ملابسة حاصلة (اذ کان المدل منه جزأ من البدل) ای بعکس النوع الثانی وهو بدل البعض من الکل فیکون هذا بدل الکل من البعض (فیکون ابداله منه) ای ابدال هذا النوع منه ای من بدل الاشتمال (بناء علی هذه الملابسة) فانه یصدق علیه ان بینهما ملابسة بغیر العینیة وبغیر کون البدل جزأ من المبدل منه (نحو نظرت الی القمر فلکه) فان المبدل منه وهو القمر جزؤ من البدل وهو فلکه وهذا اشارة الی وقوع الخلاف فی ادخال هذا النوع فی انواع البدل فقال بعضهم ان هذا النوع لا نسلم جوازه کیف وهذا غیر مروی عن العرب ولئن سلمنا جوازه لکن لا نسلم ان القمر بعض الفلک بل هو شیء مرکوز فی الفلک فیکون الفلک شاملا له وهو عین بدل الاشتمال انتهی یعنی ولیس هو بدل الکل من البعض فاراد الشارح رده بقوله (والمناقشة بان القمر لیس جزأ من فلکه بل هو مرکوز فیه مناقشة فی المثال) ولیست هذه المناقشة بمعتبرة فان عدم تطبیق المثال بالممثل لا یلزم منه عدم جواز الممثل لجواز وقوع مثال آخر مطابق له والیه اشار بقوله (ویمکن ان یورد لمثاله مثل رأیت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فیه) ای فی هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فیکون برجه بدلا من الدرجة التی هی جزء البرج وقوله (وانما لم یجعل هذا البدل)جواب عما یتوهم ان یقال واذا کان کذلک فلم یجعل النحاة هذا النوع نوعا آخر من البدل فاجاب عنه بانه لم یجعل (قسما خامسا) ای غیر داخل فی بدل الاشتمال (ولم یسم بدل الکل من البعض)ای ولم یذکر قسما مستقلا غیر داخل فی الاقسام المذکورة بعنوان انه بدل الکل من البعض (لقلته وندرته) وقال الشارح المجد وانی فی هذا المقام ولعل التقسیم الذی ذکره العلامة السکاکی مستبد ای مستقل باخراج مثل هذا النقض حیث قال فی المفتاح ووجه الحصر عندی هو انا نقول البدل اما ان یکون عین المبدل منه اولا یکون فان کان فهو بدل الکل من الکل وان لم یکن فاما ان یکون اجنبیا اولا یکون فان کان فهو بدل الغلط وان لم یکن فاما ان یکون بعضه فهو بدل البعض من الکل او غیر بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسما خامسا اهمله النحویون وهو بدل الکل من البعض کنحو نظرت الی القمر فلکه وهذا کله لفظ المفتاح الذی نقله ذلک الشارح (بل قیل لعدم وقوعه) وهذا اشارة الی قول البعض الآخر وهو انهم لم یجعلوه قسما خامسا لعدم وقوعه (فی کلام العرب

هذه الامثلة مصنوعة اى ليست بشواهد يستشهد بها على وضع القواعد
وانما قال بل قيل ولم يقل وقيل للاشارة الى الترقى لانه يعنى ان بعض [illegible] يعتبر
الامثلة ونذكرهما لنوع بأسره قوله (والرابع) اى من انواع البدل وهو مبتدأ
وفسره الشارح بقوله (اى بدل الغلط) وقوله (ان تقصد) خبره وهو فعل مضارع
مسند الى المخاطب ولما كان لفظ الرابع عبارة عن بدل الغلط الذى هو من نوع
الاسم وكان قوله ان تقصد عبارة عن القصد الذى هو من نوع الحدث لم يصح
المبتدأ بالخبر ولا يصح حمله اراد الشارح ان يفسره على وجه يحصل به الاتحاد
بينهما فقال (اى يكون) يعنى الرابع الذى هو بدل الغلط موجودا اذا
وجد (بان تقصد انت) او بسبب قصدك (اليه) (اى الى البدل) هذا تفسير
للضمير المجرور العائد الى المبتدأ ولما كان قوله ان تقصد بمنزلة الجنس لحد بدل
الغلط لكونه شاملا للابدال الثلاثة لانهن ايضا يقصد اليها اخرجها الشارح
(بقوله من غير اعتبار ملابسة بينهما) اى بين البدل والمبدل منه لان الابدال الثلاثة
وان كانت تقصد اليها لكن ذلك القصد باعتبار الملابسة الواقعة بين البدل
والمبدل منه كالكلية والبعضية ونحوهما بخلاف القصد فى بدل الغلط لان الملابسة
بينهما وان حدثت فى بعض الصور لكنها غير معتبرة للقاصد وقوله (بعد
ان غلطت) ظرف لقوله ان تقصد اى قصدك الى البدل بعد غلطك بسبب
من الاسباب كالسهو والنسيان وغيرهما وقوله (بغيره) متعلق بقوله ان غلطت
وقول الشارح (اى بغير البدل) تفسير للضمير المجرور وقوله (وهو المبدل منه)
بيان للغير ثم شرع المصنف بعد تقسيمه البدل الى الانواع الاربعة فى بيان
مسائل الاحكام التى تجوز فيما تجوز فيه مما يختص به فقال (ولا يكونان)
وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى البدل والمبدل منه) للاحتراز عن تخصيص
المسئلة ببدل الاشتمال وانما لم يكتف بقرينة للضمير وقوله (معرفتين) خبر
منصوب ليكونان والمراد من المعرفة عم يعنى اى معرفة كانت من انواع المعارف
مثاله (نحو ضربت زيدا اخاك) وهذا التمثيل لبدل الكل لان البدل
اخاك المعرف بالاضافة ومبدله زيدا المعرف بالتعريف العلمى وانما مثل الشارح بهذا
لكون بدل الكل اشرف الانواع ولعدم اختصاص التعريف فيه والتعميم
المسئلة كما ذكرنا واما مثال بدل البعض فيه فنحو قولنا ضربت زيدا رأسه ومثاله
من الاشتمال نحو اعجبنى زيد علمه ومن بدل الغلط جاءنى زيد حماره (ونكرتين)
اى ويكونان نكرتين مثاله من بدل الكل (نحو جاءنى رجل غلام لك) ومن بدل
البعض اعجبنى رجل رأسه ومن بدل الاشتمال نحو اعجبنى رجل علم له (ومختلفين)
اى ويكونان مختلفين فى التعريف والتنكير يعنى فى كون احدهما معرفة وكون

الآخر نكرة ومثاله من بدل الكل (نحو) قوله تعالى (بالناصية ناصية كاذبة)
وقوله مختلفين شامل لصورتين احداهما كون المبدل منه معرفة والبدل نكرة
كما في المثال المذكور وثانيتهما بالعكس ومثاله ذكره الشارح بقوله (ونحو
جاءني رجل غلام زيد) ثم شرع في بيان شرط مختص بالقسم الاول
من المختلفين فقال (وان كان) وقوله (البدل) تفسير لاسم كان وهو الضمير
المستتر فيه وقوله (نكرة) اما خبر منصوب لكان ان كان من الافعال الناقصة
كما هو مختار الشارح حيث فسر قوله معرفة بقوله (مبدلة) من معرفة)
للاشارة الى انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون كان بمعنى وجد وقوله نكرة
بالرفع نائب فاعله وقوله مبدلة من معرفة صفة للنكرة (فالنعت) تفسير الشارح له
بقوله (اى نعت البدل النكرة واجب) لبيان ان الالف واللام في قوله فالنعت
عوض عن المضاف اليه وان قوله فالنعت مبتدأ وخبره محذوف وهو لفظ
واجب والجملة الاسمية جزائية وقوله (لئلا يكون المقصود انقص من غير
المقصود من كل وجه) دليل للوجوب يعني انما وجب توصيفه لئلا يكون
البدل الذي هو المقصود بالنسبة انقص فائدة من غير المقصود الذي هو المبدل
منه من كل وجه لانه لو كان كذا يكون غير المقصود لكونه معرفة اتم من كل
وجه والبدل مع كونه مقصودا انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه
نكرة محضة وهذا خلاف المرضي للزوم نقصان المقصود وكمال غير المقصود
(وأتوا) اى اورد اصحاب اللغة (به) اى في مثل هذا البدل (بصفة) حيث
وصفوه بصفة (ليكون) ذلك الايراد (كالجابر لما) اى للنقص الذي (فيه)
اى في البدل حال كونه (من نقص النكارة) اى من نقص النكارة المحضة ولما
وصفت النكرة زال النكارة المحضة التي هي انقص الوجوه ومثله المصنف بالآية
ليكون شاهدا فقال (مثل) قوله تعالى (بالناصية) وهو المبدل منه المعرفة
(ناصية) وهو البدل النكرة (كاذبة) وهذه صفة البدل النكرة ثم شرع
في مسئلة اخرى من مسائل البدل فقال (ويكونان) اى المبدل منه والبدل
من اى بدل كان (ظاهرين) اى اسمين ظاهرين غير مضمرين (نحو جاءني زيد
اخوك) هذا مثال لبدل الكل ايضا والامثلة من غيره ظاهرة (ومضمرين) اى
ويجوز ان يكون المبدل منه والبدل ضميرين غير ظاهرين سواء كانا متكلمين
او مخاطبين او غائبين ومثال كونهما ضميرين (نحن الزيدون لقيتهم اياهم) فان اياهم
ضمير بدل من الضمير المفعول المتصل بقوله لقيتهم وانما مثل الشارح بالغائبين
لما سيجيء الاتفاق فيه دون غيره (ومختلفين) اى ويجوز ان يكونا مختلفين
بان يكون احدهما ظاهرا والآخر ضميرا وذلك يشمل صورتين احداهما كون

المبدل منه ضميرا والبدل ظاهرا (نحو اخوك ضربته زيدا) وثانيهما كونه بالعكس نحو (ضربت زيدا اياه) فان اياه ضمير منفصل منصوب على انه بدل من زيدا الذى هو اسم ظاهر ثم شرع فى مسئلة غير جائزة من الصور فقال (ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل) يعنى لا يجوز ان يكون الاسم الظاهر بدلا من الضمير اذا كان بدل الكل من جميع الضمائر (الا من الغائب) اى يجوز ان يبدل الظاهر من المضمر الغائب (مثل ضربته زيدا) لان زيدا فى هذا المثال اسم ظاهر يكون بدلا من ضمير الغائب فى ضربته بدل الكل وهو جائز ثم شرع الشارح فى دليل عدم جواز الابدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال (لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى) فى المعرفة (واخص دلالة من الظاهر) اى من الاسم الظاهر كما سيأتى فى بحث المعرفة فقوله اخص دلالة عطف تفسير لقوله اقوى لان القوة المعتبرة فى باب التعريف بحسب الاخصية وما هو اخص فهو اقوى واذا كان كذلك (فلو ابدل الظاهر) اى ولو جعل الاسم الظاهر بدلا (منهما) اى من المضمر المتكلم والمخاطب حال كونه (بدل الكل يلزم ان يكون المقصود) الذى هو البدل (انقص) لضعفه فى التعريف (من غير المقصود) الذى هو المبدل منه لقوته فى التعريف (مع كون مدلوليهما واحدا) وهذا اشارة الى وجه تخصيص عدم الجواز فى بدل الكل اى لكون بدل الكل ما يكون مدلوله مدلول الاول بعينه يلزم ان يكون كلاهما متساويين فى قوة التعريف كما فى التعريف الذى بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه (بخلاف بدل البعض او الاشتمال والغلط) فان البدل فى هذه الثلاثة لما لم يكن مدلوله مدلول الاول لا يلزم ان يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله (فان المانع فيهما) اى الذى يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمخاطب (مفقود) اى غير موجود (اذ) اى لانه (ليس مدلول الثانى فيها) اى فى هذه الثلاثة (مدلول الاول) حتى يكون مانعا من الابدال ثم شرع فى امثلة كون الاسم الظاهر بدلا من الضمائر كلها فى الابدال الثلاثة فقال (فيقال) اى فيجوز ان يقال فى بدل البعض (اشتريتك نصفك) فنصفك بدل من ضمير المخاطب المنصوب (واشتريتنى نصفى) فنصفى بدل من ضمير المتكلم المتصل المنصوب فى اشتريتنى وهذان المثالان لبدل البعض (و) يقال فى بدل الاشتمال (اعجبتنى علمك) فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل الاشتمال من ضمير المخاطب (واعجبتك علمى) فان علمى مرفوع محلا فى هذا المثال بدل اشتمال من ضمير المتكلم (وضربتك الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المخاطب فى ضربتك (وضربتنى الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم

(عطف البيان) وهو مبتدأ وقوله (تابع) خبره اى هذا القول (شامل لجميع التوابع) من الصفة والعطف والبدل والتأكيد لانه يصدق على هذه الاربعة انهـا توابع كما يصدق على عطف البيـان فيحتاج الى فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقـال (غير صفـة) لان المقصود من الصفـة دلالتـه على معنى فى متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضاح متبوعه سواء كان معنى فيـه اولا ولذا (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله غـير صفة (عن الصفة) ولما كان البدل والتأكيد والعطف بالحروف ايضا توابع غـير صفـة ودخلت فى التعريف واراد المعرف اخراج هـذه الثلاثة منه فقـال (يوضح متبوعه) وهذه الجملة الفعلية صفة بعد صفة لقوله تابع يعنى تابع غير صفة يوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله يوضح متبوعه (عن البدل) لانه المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) اى احـترز عن العطف (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسـبة مع متبوعه (والتأكيد) لانه يقرر امر متبوعه لا انه يوضحه ولما تبادر الى الوهم ان عطف البيان لكون المقصود منه ايضاح المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض مواده عن التعريف اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) اى من كون عطف البيان لايضاح المتبوع (ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض صوره ليس باوضح من متبوعه (بل ينبغى) فى عطف البيان (ان يحصل من اجتماعهما) اى من اجتماع التابع والمتبوع (ايضاح لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الانفراد) اى لم يحصل من التابع على الانفراد ومن المتبوع على الانفراد واذا لم يلزم الاوضحية (فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (اوضح من الثانى) اى من التابع مثاله (مثل) قول الاعرابى (اقسم بالله ابو حفص عمر) (فابو حفص) اى الذى يكون فاعلا لاقسم (كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنـه وعمر) بالرفع (عطف بيان له) اى لقوله ابو حفص لان عمر تابع غير صفة لعـدم دلالته على المعنى لكونه علما وهو ايضا يوضح قوله ابو حفص بيان اسمه العلم فحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من ابى حفص على الانفراد لشموله لعمرو غيره ولا من عمر على الانفراد ايضا لانه شامل لعمر الذى ليس كنيته اباحفص ثم شرع الشارح فى سببية الورود فقال (وقصته) اى قصة سبب ورود هذا الكلام (انه) اى الشان (اتى الاعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) اى فى وقت خلافته (فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى (بعيد) عن هذا المحل (وانى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبراء) مشتق من

الدبر وهو علة فى البعير فسره العصام بقوله ربش دشت وهى على وزن حمراء صفة لناقة (عجفاء) وهى صفة اخرى لها اى بقى لها لاغر (نقباء) وايضا هى صفة لها وهى مؤنث انقب مشتق من النقب وهى علة الجرب يكون فى الدواب كذا فى القاموس (واستحمله) هذا تضرع صيغة الامر اى اعطنى ناقة قوية توصلنى الى اهلى ولماقال له الاعرابى (فظنه) اى ظن عمر رضى الله عنه هذا الاعرابى او كلامه (كاذبا) اى على خلاف الواقع (فلم يحمله) اى فلم يعطه عمر ناقة بناء على ظنه (فقال) اى عمر رضى الله عنه على طريق القسم بناء على ظنه الغالب (والله مانقبت الناقة) اى ليس بها علة النقب كما زعمت (ولا دبرت) اى ولا بها علة الدبر ولماآيس الاعرابى (فانطلق الاعرابى)اى ذهب مأيوسا (فحمل بعيره) اى حمل ماله من الزاد وغيره على بعيره (ثم استقبل البطحاء) اى توجه الى الوادى الذى فيه حصباء صغار او الى الوادى المسمى بالبطحاء (وجعل يقول) اى شرع فى ان يقول (وهو) والحال ان الاعرابى لم يركب عليها بل (يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر) وقوله ما مسها جواب للقسم (اغفرله اللهم ان كان فجر) وهذا اعتذار للاعرابى من طرف عمر رضى الله عنه يعنى يارب اغفر لعمر رضى الله عنه ان حلف هذا الحلف كاذبا لانه يكون حينئذ يمين غموسا من الكبائر فيكون فاجرا به واعلم انه ليس فى الواقع من طرف عمر رضى الله عنه فجور لانه يمين على ظنه فيكون يمين لغو الا يؤاخذ به ولذا قال الاعرابى الاديب ان كان فجر يعنى ان عمر رضى الله عنه مع ظهور عدالته وشفقته لا يحلف كاذبا ولو فرض انه كذب فاغفر فجوره (وعمر مقبل من اعلى الوادى) فى مكان يسمع مقالته (فجعل) اى فشرع عمر (اذاقال) لاعرابى (اغفرله اللهم ان كان فجر) اى فى وقت قوله هذا (قال) عمر رضى الله عنه (اللهم صدق صدق) كرره لاهتمامه اى اللهم صدق الاعرابى يعنى تقبل اعتذاره من طرفى وهذا بناء على كمال تقواه ونبزهه ثم نزل من اعلى الوادى الى مكان الاعرابى (حتى التقيا) اى التقى عمر والاعرابى (فاخذ) عمر (بيده) اى بيد الاعرابى ملطفا به (فقال) عمر رضى الله عنه متفحصا عن حال الناقة ومتطلبا لصدقه (ضع) امر من وضع (عن راحلتك) اى انزل ماعليها من الحمل (فوضع) اى الاعرابى امتثالا لامره (فاذا هى نقبة) اى الناقة ناقة نقباء (عجفاء)على ما اخبره (فحمله على بعيره) اى فاعطاه بعير نفسه (وزوده) واعطاه زادا (وكساه) واعطاه كسوة ثم اراد المصنف ان يبين الفرق اللفظى بين تركيب يجوز فيه كون الاسم عطف بيان و بين تركيب لايجوز كونه بدلا فقال (وفصله) اى فصل عطف البيان

ثم فسر الشارح معنى الفصل بقوله (اى فرقه) وقوله (من البدل) متعلق بالفصل (لفظا) وتفسير الشارح بقوله (اى من حيث الاحكام اللفظية) يدل على ان قوله لفظا تمييز من الذات المقدرة فى اضافة الفصل الى الضمير اى فصل شئ من عطف البيان وهو لفظه لكن لما لم يكن من فرق اللفظ فائدة فسره بقوله من حيث الاحكام اللفظية يعنى الفرق بينهما من حيث ان الحكم النحوى الذى يجوز فى عطف البيان لايجوز فى البدل و قول الشارح (واقع) اشارة الى ان قوله وفصله مبتدأ وخبره فى مثل انا ابن بان يكون ظرفا مستقرا ومتعلقه واقع (فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر) ثم اشارالى بيان الفرق فقال (فان قولك بشر) بالجر (ان جعل عطف بيان للبكرى) اى الذى جعل مضافا اليه التارك (جاز) اى جازكونه عطف بيان من البكرى و هذا حكمه اللفظى الذى يجوز فى عطف البيان وهوانه لايشترط جواز اقامته مقام متبوعه (وان جعل) اى ان جعل لفظ بشر فى هذا التركيب (بدلا منه) اى من البكرى (لم يجز) اى لم يجز كونه بدلا وهذا حكمه اللفظى الذى لايجوز فى البدل لان جواز اقامة البدل مقام المبدل منه شرط فيه وحاصله ان كل تركيب يجوز فيه اقامته مقامه جاز وكل تركيب لايجوز هذا لم يجز كما بينه الشارح بقوله (لان البدل) اى انما لم يجز ان يكون بدلا لان البدل يكون (فى حكم تكرار العامل) وهو لفظ التارك ههنا (فيكون التقدير) اى تقدير البدل مقام المبدل منه (انا ابن التارك بشر وهو) اى تركيب التارك بشر (غير جائز كما ذكرنا فيما سبق) اى فى بحث الاضافة وقوله (فى الضارب زيد) بدل من قوله فيما سبق اى ذكرنا فى بحث الاضافة بان تركيب الضارب زيد لايجوز وهو كون المضاف صفة معرفا باللام وكون المضاف اليه اسما مجردا عن اللام وكونه مضافا باضافة لفظية لان شرط جواز الاضافة اللفظية وجود التخفيف اللفظى فى المضاف فقط اوفى المضاف اليه فقط اوفى كليهما وفى هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما وذا لايجوز ثم ان هذا المصراع للاسدى اراد اظهار شجاعته ثم اراد الشارح ان يذكر مصراعه الثانى لاظهر معنى الاول فقال (وآخره) اى آخر البيت قوله (عليه الطير ترقبه وقوعا) اعلم ان التارك اسم فاعل من ترك يترك من باب نصر ينصر وترك يكون بمعنى ودع فيكون فعلا تاما متعديا و بمعنى صير فيكون فعلا ناقصا ولما احتمل ههنا المعنيين اراد الشارح ان ينبه عليهما وعلى اعرابه فى كل من المعنيين فبين اولا على تقدير كونه من الافعال الناقصة فقال (وعليه الطير ثانى مفعولى التارك) يعنى على تقدير كون التارك (ان جعلناه بمعنى المصير) اى بمعنى جعل يكون قوله البكرى مفعوله الاول و يكون عليه خبرا مقدما والطير

مبتدأ مؤخرا والجملة منصوبة المحل على انها مفعول ثان له والمعنى انا ابن الرجل الذى هو جاعل البكرى عليه الطير (هذا) اى هذا الاعراب وهو كونه مفعولا ثانيا (ان جعلناه) اى ان جعلنا لفظ التارك (بمعنى المصير والا) اى وان لم نجعل قوله التارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوادع (فهو) اى فتركيب عليه الطير (حال) من مفعول التارك وهو البكرى المضاف اليه وهذا تحتمل وجهين احدهما ان يكون عليه ظرفا مستقرا حالا والطير بالرفع فاعل له والآخر ان يكون عليه خبرا مقدما والطير مبتدأ مؤخرا والجملة الاسمية حال منه بالضمير فقط على ضعف نحو كلمته فوه الى فى والى الوجهين اشار بقوله (وقوله ترقبه) اى جملة ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو الانتظار واصله تترقب بتائين فحذفت احداهما وهى (حال من الطير ان كان) لفظ الطير مرفوعا حال كونه (فاعلا لعليه) وهو الوجه الاول فالمعنى انا ابن الرجل الذى ترك البكرى والحال ان عليه الطير مترقبا ثم اشار الى الاعراب على الوجه الثانى فقال (وان كان) اى لفظ الطير (مبتدأ فهو) اى تركيب ترقبه (حال من الضمير المستكن فى عليه) اى الضمير الذى انتقل من المتعلق المحذوف فكان فاعلا للظرف المستقر (ووقوعا) اى وقوله وقوعا (جمع واقع) كالشهود جمع شاهد (حال من فاعل ترقبه اى الطيور) مترقبة حال كونها فى الترقب (واقعات حوله) اى حول البكرى (مترقبة) ومنتظرة (لازهاق) اى لاخراج (روحه) وقوله لان الانسان مادام فيه رمق) اى علامة حياة (فان الطير لايقربه) توجيه ودليل لتعبيره بالترقب والانتظار لانه لو كان ميتا لوقعن عليه لاجل الاكل ولكن لما ترقبن علم انه لم يمت بعد ولا يخفى ما فى هذا البيت من اظهار شجاعة ابيه والافتخار بالانتساب اليه وفهم ان اعوان البكرى جبناء مثله حتى لم يقدر واعلى التقرب لتخليصه ومحافظته ولما قيد المصنف الفرق بقوله لفظا وفهم منه ان له فرقا معنويا ايضا اراد الشارح بيانه فقال (واما الفرق المعنوى بينهما) اى بين عطف البيان والبدل (فقد تبين) اى ظهر (فيما سبق) اى فى تعريفهما بان البدل تابع مقصود بالنسبة وعطف البيان ليس كذلك ثم اراد الشارح ان يبين وجه الشبه بين عطف البيان فى تركيب انا ابن التارك البكرى وبين عطف البيان الذى يكون مثلهما فقال (والمراد) اى مراد المصنف (بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما) اى كل لفظ (كان عطف بيان) كلفظ بشر من الالفاظ التى ليست فيها الالف واللام (لمعرف باللام) كلفظ البكرى (الذى اضيف اليه) اى الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعرفة باللام) ومثال هذا (نحو الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان من الرجل المعرف باللام

الذى اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللام فيجوز ان يكون زيد عطف بيان من الرجل فلا يجوز ان يكون بدلا منه وهذا البيان مراد المصنف مما هو ظاهر من تركيبه حيث خصص الفرق بمثل هذا البيت فيكون المراد بالمثل هو افراد هيئة هذا التركيب اعنى تركيب التارك البكرى بشر بريدبه ماهو مثله فى تلك الهيئة ثم اراد الشارح ان يبين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجه هو اعم من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اى لايمتنع (ان يراد به) اى بقوله فى مثل انا ابن التارك الخ (ما) اى التوجيه الذى (هو) اى هذا التوجيه (اعم من هذا الباب) اى من باب الضارب الرجل زيد يعنى من هذه الهيئة (اى كل ماخالف حكمه) وهذا تفسير لما هو اعم اى المراد فى مثل * انا ابن التارك البكرى بشر كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز (اذا كان) ذلك اللفظ (عطف بيان) اى وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول خالف اى خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلا) اى حكم وقت كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولايجوز كونه بدلا سواء كان فى مثل التركيب الذى ذكره اولا فاذا اريدبه هذا (فيتناول) اى فيشمل قول المصنف وفصله من البدل الى آخره (صورة النداء ايضا) اى كما يتناول صورة الاضافة (فانك تقول ياغلام زيدوزيدا) فقوله ياغلام منادى مبنى على مايرفع به وهو الضم لانه نكرة قصد معينا وزيد يجوز ان يكون عطف بيان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيان يجوز ان يكون بالرفع حملا على لفظه وبالنصب حملا على محل المنادى كما سبق فى بحث المنادى كما قال (بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ) اى لفظ المنادى (ومنصوبا حملا على المحل) اى على محل المنادى وهو النصب بالمفعولية (اذا جعلته) اى يجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان)وهو حكم عطف البيان حيث قال المصنف فى بحث المنادى وتوابع المنادى المبنى المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان الى آخره ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله هذا حكم كونه عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (وياغلام زيد بالضم)من غير تنوين ولانصب (اذا جعلته بدلا) اى اذا جعلت زيدا بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم كونه بدلا حكم المنادى المستقل وهو الضم على مايرفع به فقط حيث قال فى بحث المنادى ايضا والبدل والمعطوف غير ماذكر حكمه حكم المنادى المستقل ثم بين احكام التوجيهين فقال (والمعنى الاول) اى تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثانى فوجه الاظهرية ان المصنف لم يقل نحو انا ابن التارك بل قال فى مثل انا ابن التارك فالمتبادر من ذكر المثل ومن اضافته

الى هــذا التركيب ان مراده تخصيص ولم يكن دلالته على التعميم ممنوعا لكنه
وجه ظاهر مرجوح (والثانى) اى توجه مراده الى التعميم (افيد) اكثر
فائدة من الاول وجه الافيدية ان الثانى شامل الى صور اخرى من المنادى
وغيره كما عرفت (المبنى) ولما كان المبنى من اقسام الاسم فسره الشارح بقوله
(اى الاسم المبنى) يعنى لا المبنى المطلق (وهذا الحد) اى حد المبنى بما سيذكره
(لا يصح) اى الحد (الالمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق) اى سواء كان اسما
مبنيا اوفعلا مبنيا اوحرفا حتى لا يكون التعريف تعريفا بالمجهــول (ولا يعرف)
اى لا يصح الالمن لا يعرف (لاسم المبنى) لانه لوعرفه يكون تعريفــا للعارف
بما يعرفه وهو منــاف للمقصود من التعريف وانمــا يصح لمن يعرف ماهيــة
المبنى المطلق (اذ) اى لانه (اولم يعرفها) اى او لم يعرف ماهية المبنى على الاطلاق
(لكان) اى هذا الحد (تعريفا للمبنى) اى الاسم المبنى المجهول (بالمبنى) المطلق
المجهول وهو باطــل فثبت ان هذا تعريف لمن يعرف المبنى المطلق وانما يكون
هذا تعريفــا للمبنى بالمبنى (لانه) اى المصنف (ذكــر فى حد المبنى) اى فى
حد الاسم المبنى (لفظ المبنى) حيث قال ماناسب مبنى الاصل فقوله وهذا الحد الخ
جواب للسؤال الوارد على تفسير الشــارح بقوله اى الاسم المبنى تقــريره
ان هــذا التعريف باطــل لانه تعريف الاسم المبنى بالمبنى وهو تعــريف الشئ
بالمجهول وذا لا يصح فاجاب بانه لا نسلم انه تعريف الشئ بالمجهول لانه تعريف
بالنسبة الى من يعرف المبنى المطلق (ماناسب) (اى اسم ناسب) فقــوله اسم
تفسير لمــا وهو جنس شــامل للمعرب والمبنى وقوله ناسب فصل يخرج المعرب
لانه لم ينــاسب فقرينة تخصيص الموصول بالاسم وتفسيره به سيــاق الكلام وهو
ذكــر مبنى الاصل بعده (مبنى الاصل) وهو مفعول ناسب فاضــافة المبنى الى
الاصل اما بيــانية والتقدير المبنى الذى هو الاصل كما هو مرضى الشارح واضافته
لامية كما هو مرضى عصام الدين لانه ردكــلام الشارح فيما قيل بان الاضافة
البيــانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وههنا ليس
كذلك المبنى اعم مطلقا من الاصل فيكون من قبيل اضافة الاعم المطلق الى الاخص
المطلق وهو الاضافة اللامية كيوم الاحد ورد بان هذا الشرط انما هو
فى الاضــافة البيــانية الاصطلاحيــة وهذا ليس كذلك لانه اضافة بيــانيــة
لغوية ويمكن رده بانا لا نسلم ان بينهما عموما مطلقــا وانما يكون لو كان المراد بالمبنى
هو المبنى المقيــد بالاصل وليس كذلك بل يجــوز ان يراد به المبنى المطلق فحينئذ
يكون المبنى اصلا وغير اصل والاصل ايضــا يكون مبنيــا وغير مبنى (وهو) اى
المبنى الاصل (الحرف) بجميع اقسامه (والفعل الماضى) بجميع صيغه (والامر

بغير اللام) عند البصريين (والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب)
وهو قوله فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل (هو هذه المناسبة) حيث
فسر الشارح قوله لم يشبه بقوله لم يناسب وهذا جواب للسؤال المقدر
وهو انه لا تقابل بين تعريف المعرب و بين تعريف المبنى لان المنفي في تعريف
المعرب هو المشابهة والمثبت في تعريف المبنى المناسبة فلا تقابل بينهما فاجاب
بان المراد بالمشابهة المنفية الخ وانما فسر المشابهة المنفية في تعريف المعرب
لان المشابهة هي المشاركة في الكيف والمناسبة اعم منه مطلقا فمفهوم
المعرب هو عدم المشابهة وهو نقيض الاخص المطلق ومفهوم المبنى هو
المناسبة وهو عين الاعم المطلق وعين الاخص عام من وجه من عين الاعم
المطلق فيلزم ان يكون بعض المعرب مبنيا و بعض المبنى معربا وهو باطل لانه
مستلزم لبطلان التعريفين طردا وعكسا واما اذا فسر المشابهة بالمناسبة
فيكون بينهما تباين كلي فلا محذور ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب
المفصل واثبت به وجه تفسيره المشابهة المنفية بالمناسبة ولذا اورده على طريق
النقل فقال (واقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة) اي المناسبة المذكورة
في تعريف المبنى (بانها) اي مناسبة الاسم المبنى لمبنى الاصل من الامور الثلاثة
(ما) حاصله (بتضمن الاسم) اي الاسم الذي يصدق عليه حد المبنى (معنى
المبنى الاصل) فيصدق عليه انه ناسب مبنى الاصل (مثل اين فانه) اي فان اين
اسم مبنى (يتضمن معنى همزة الاستفهام) لان اين مركب من الظرف
والاستفهام فالاستفهام جزء معناه فيكون متضمنا لمعنى همزة الاستفهام
التي هي مبنى الاصل لكونها حرفا تضمن الكل الجزء فيحصل بينهما مناسبة
بالكلية والجزئية (اوشبهه) عطف على قوله يتضمن اي المناسبة اما بشبه الاسم
المبنى (له) اي لمبنى الاصل (كالمبهمات) من الموصولات واسماء الاشارات
والمضمرات (فانها) اي فان كل ذلك من المبهمات تشبه (الحروف في الاحتياج
الى الصلة) كما ان الموصول يحتاج الى الصلة في تعيين معناه (او الصفة) عطف
على قوله الى الصلة كما ان الموصول من المبهمات يحتاج الى الصفة في تعيين
معناه نحو مررت بمن هو زيد وكذا احتياج اسماء الاشارات الى الصفة
(او غيرهما) او يحتاج الى غير الصلة والصفة من الاحتياج الى المرجع
في المضمرات (او وقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله تضمن اي المناسبة اما
حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقعه) اي موقع مبنى الاصل (كنزال) من اسماء
الافعال (فانه) اي لفظ نزال (واقع موقع انزل) لان قولهم نزال بيتا مثلا
يم في موقع قولهم انزل بيتا فانزل امر بغير اللام وهو مبنى الاصل (او مشاكلة) اي

المناسبة اما حاصلة بمشاكلة الاسم المبنى (للواقع) اى للاسم الواقع (موقعه)
اى موقع مبنى الاصل (كفجار) لانهـا وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى
يا فاجرة لكنها مشاكلة لنزال الذى هو واقع موقع انزل (اووقوعه) اى المناسبة
حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقعما) اى موقع الاسم الذى (اشبهه) اى اشبه
مبنى الاصل وذلك (كالمنادى المضموم) اى كالمنادى الذى يبنى على الضم وهو
الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو يازيد (فانه) اى فان علة بنائه (واقع موقع
كاف الخطاب) لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعو ولو قدر اظهاره
يكون ادعوك وقوله (المشـابهة) بالجر صفة الكاف فى كاف الخطـاب وقوله
(الحرف) متعلق بالمشـابهة اى المنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمى
فى كونهمـا مفعـولين منصوبين والكاف الاسمى الذى هو الضمـير مشـابه
للكاف الحرفى الذى فى ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد مبنى
الاصل والكاف فى نحو ادعوك كاف اسميـة ليست بمبنى الاصل بل مشـابهة
لمبنى الاصل الـذى هو كاف ذلك والمنـادى المضمـوم واقع موقـع الكاف
الاسميـة المشـابهة لكاف ذلك الحرفية التى هى مبنى الاصل والواقـع موقع
المشابهة لمبنى الاصل واقع موقع مبنى الاصل بالواسطة وقوله (فى نحو ادعوك)
متعلق بقوله واقع (او اضافته) اى المناسبة اما باضافة الاسم الذى رد بناؤه
(اليه) اى الى مبنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يومئذ) وانما يكون مثالا
(فيمن) اى فى مذهب القارئ الذى (قرأ) اى قرألفظ (يومئذ بالفتح) اى بفتح
الميم واما فى مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ
يوم مجرور بالاضافة لاضافة العذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى الظرف المبنى
الذى هو اذ الذى هو مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التنوين كان لفظ
اليوم مبنيـا على الفتح ومجرورا محلا اقول وفيه تسـاهل لان لفظ اليوم ليس
بمضـاف الى مبنى الاصل بل مضاف الى الظرف الذى هو من الاسمـاء التى
اصلها الاعراب ولعل مراده انه مناسـب باضافته الى المضاف الى مبنى الاصل
اعنى بالواسطة فافهم ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمبنى شرع فى تعريف
النوع الثانى منه فقال (او وقع) اى المبنى ماوقع (غيرمركب) اى وقع حال
كونه غير مركب اوصار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله
غـير مركب منصوب اما على الحالية من فاعل وقع اوعلى انه خبره المنصوب
ولمـا كان المراد بالمركب المثبت فى تعريف المعرب المركب مع عامله على وجه
يتحقق مع عامله كان المراد بالمركب المنفى ههنا عدم ذلك المركب فاراد الشارح
تفسيره فقال (مع غيره) اى مع غير الاسم المبنى وهو الذى لم يقع غير مركب

مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجه) اى على طريق (يتحقق معه عامله) فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لا على وجه يتحقق معه عامله وقوله (فعلى هذا) متعلق بقوله مبنى فيما سيأتى والفاء تفريعية يعنى اذا كان المراد بالغير المركب هو ما ليس بمركب مع عدم تحقق عامله سواء كان مركبا فى نفسه اولا وقوله (المضاف) مبتدأ وخبره قوله مبنى وقوله (من المركبات الاضافية المعدودة) حال من ضمير المضاف الراجع الى الالف واللام الموصول اى الاسم الذى يضاف الى ما بعده حال كون ذلك الاسم من المركبات الاضافية وكان الغرض من ذكره تعداده لا انه يتوارد عليه المعانى المقتضية للاعراب وذلك الاسم (كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر) فان المقصود من ذكر كل منها تعداده ومع هذا كلها مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لكنه (مبنى) لكونه غير مركب مع عامله بل مركب مع غيره على وجه لم يتحقق معه عامله وقوله (والمضاف اليه) مبتدأ وخبره (معرب) اى الاسم الذى اضيف اليه الغلام فى هذا التركيب وهو زيد وعمرو وبكر معرب لكونه مركبا مع عامله الذى هو الاسم المضاف ثم اراد الشارح ان يبين وجه تنويع المبنى على نوعين دون المعرب حيث اورد فى تعريف المبنى باو وهو ههنا لتقسيم المحدود فكأنه قال المبنى على نوعين احدهما ما ناسب مبنى الاصل والثانى ما وقع غير مركب فقال (ولما كان المبنى مقابلا للمعرب) بتقابل العدم والملكة لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لان المعتبر فيه المناسبة والمعرب عدم لكون المعتبر فيه عدم المناسبة وبالنسبة الى النوع الثانى بالعكس لان المعتبر فى المبنى عدم التركيب وفى المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعتبر) عطف على كان اى ولما اعتبر (فى المعرب امران)احدهما(التركيب) لانه قال فى تعريفه هو المركب (و) ثانيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل)حيث قال فيه لم يشبه مبنى الاصل وقوله (كان) جواب لما يعنى لما كان كذلك كان (المبنى ما انتفى) اى الاسم الذى انتفى (فيه مجموع هذين الامرين) يعنى المشابهة والتركيب (اما بانتفائهما معا) اى وذلك الانتفاء يعنى انتفاء المجموع اما حاصل بانتفاء عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء لغير المركب (او) حاصل (بانتفاء احدهما فقط) اى بانتفاء احد الامرين وذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتفى فيه عدم المشابهة وذلك بوجود المشابهة التى بمعنى المناسبة دون عدم التراكيب كالتراكيب الاضافية المعدودة كما ذكر وثانيهما انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم المشابهة وذلك بان يكون مناسبا نحو ضرب هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عامله لكنه مناسب لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه

انتفاء مجموع الامرين يعنى بجواز كذبهما او بصدق احدهما وكذب الآخر (فكلمة او) وهو ما فى قوله (اوغير مركب ههنا) اى فى تعريف المبنى (لمنع الخلو) يعنى انه لا يجوز فى المبنى كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق احدهما كما هو شان القضية المنفصلة العنادية المانعة الخلو فان الامرين هما وجود المناسبة وعدم التركيب اذا كذبا معا لم يصدق عليه المبنى لان كذب المناسبة هو عدم المناسبة وكذب عدم التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان زيدا غير مناسب لمبنى الاصل ومركب مع عامله فلا يصدق عليه المبنى بل يصدق عليه ضده الذى هو المعرب فبقيت فى المبنى الصور الثلاث التى تجوز فيه اما صورة صدقهما فكما فى لفظ هؤلاء فانه يصدق عليه انه مشابه لمبنى الاصل وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثانى فكما فى نحو ضرب هؤلاء فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل يصدق عليه انه مركب واما صورة صدق الثانى اعنى عدم التركيب وكذب الاول اعنى المناسبة كما فى التراكيب الاضافية المعدودة نحو ماذكر من قوله غلام زيد وغلام عمرو فانه يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب يتحقق معه عامله ويكذب فيه انه مناسب لانه غير مناسب لمبنى الاصل وهذا اختيار الشارح لكن قال المحشى عصام الدين انه يمكن ان يجعل اولمنع الجمع بان يكون المراد بقوله ما ناسب انه ما ناسب مناسبة تكون سببا لبنائه وبقوله غير مركب انه مايكون عدم التركيب سببا لبنائه فعلى هذا يمتنع صدقهما معا على لفظ هؤلاء المفرد فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل مناسبة موجبة للبناء ولا يصدق عليه ان عدم تركيبه سبب البناء بل سبب بنائه مناسبته لمبنى الاصل سواء كان مركبا اولا وقوله وانما اختلف الخ توجيه لما ارتكب المصنف من عكس الترتيب فى تعريف المبنى حيث قدم التركيب فى تعريف المعرب واخره ههنا اراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى) وقوله (تقديما وتأخيرا) اما تميزان من نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعنى اختلف ترتيب ذكرهما فى التعريفين من جهة تقديم ما اخر فى احدهما وتأخير ماقدم حيث قدم التركيب واخر المشابهة فى تعريف المعرب فيما قال وهو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل وقدم المشابهة واخر التركيب فى تعريف المبنى حيث قال ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب اومفعولان مطلقان من اختلف اى اختلافا تقديما وتأخيرا وقوله (ايثارا) مفعول له للاختلاف يعنى انما اختلف الترتيب المذكور لايثار المصنف واختياره (لتقدما) اى لتقديم الوصف الذى (مفهومه وجودى)

وهو المناسبة فى تعريف المبنى والتركيب فى تعريف المعرب وقوله (لشرفه) علة للايثار يعنى انما اختار تقديم ما هو وجودى لكون الوجودى اشرف من العدمى ثم انه لايخفى ان ايثارا ان جعل مفعولا له لقوله اختلف كما هو الظاهر يلزم ان يذكر فيه اللام لانه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لان الاختلاف مسند الى التركيب والايثار فعل المصنف اللهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة والمعنى اراد المصنف اختلافه ايثارا ثم شرع المصنف فى بيان القاب المبنى بعد تعريفه فقال (والقابه) اى مايعبر به عنه وقوله (اى القاب المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث حركات اواخره وسكونها) تصحيح لصحة ارجاع الضمير الى المبنى لان اللقب الذى هو الضم مثلا ليس بلقب للاسم المبنى بل لقبه هو قولنا المضموم وايضا ان القابه ليست بمنحصرة فى الثلاثة لان الالف فى يازيدان والواو فى يازيدون القاب مبنى ايضا لان كلا منهما منادى مبنى على مايرفع به وهو الالف فى الاول والواو فى الثانى ولايتوهم ان الالقاب مخصوصة بمبنى الاصل لانا نقول انه خلاف الظاهر لان الضمير راجع الى المبنى المعرف وهو المبنى العارض الذى يوجد فى الاسم فيحتاج فى التصحيح الى قيدين احدهما ان كون الالقاب للمبنى لامن حيث نفسه وذاته بل من حيث حركات اواخره فاندفع به الاول وثانيهما ان كون القاب المبنى منحصرة فى الثلاثة يتوقف على تخصيص الالقاب ههنا بالحركات فبقوله من حيث حركات اواخره اندفع هذا ايضا وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان المصنف اختار مذهب البصريين فى هذا وهو تخصيص التعبير فى المبنى بهذه الالقاب ولايعبر بها فى المعرب اذ الظاهر فى الاضافة هو التخصيص وقوله (ضم و فتح وكسر) خبر المبتدأ وهو القابه وقوله (للحركات الثلاث) تعيين لهذا التعبير بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاث المذكورة (ووقف) عطف على القريب اوالبعيد وقوله (للسكون) تعيين للقب الوقف بالمبنى الذى بنى على السكون ولما بين ان المصنف ذهب الى مذهب البصريين اراد الشارح رحمه الله تعالى ان يبين مذهب مخالفهم فى هذا فقال (واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى) التى هى الضم والفتح والكسر والوقف (فى المعرب) ويقولون فى نحو ضرب زيد غلام عمرو مثلا ان زيدا مضموم والغلام مفتوح وعمرا مكسور وكذا فى نحو لم يضرب مثلا انه ساكن (وبالعكس) اى ويذكرون انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر والجزم فى المبنى ولايخصصون احدهما باحدهما ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون فيذكرون الى آخره ان البصريين يخالفون فى كل من ذلك يعنى لايذكرون

القاب المبنى فى المعرب ولا القاب المعرب فى المبنى مع ان المصنف عبر فى صدر كتاب المعرب بالقاب البناء حيث قال بالضمة رفعا الى آخره اراد الشارح ان يبين ماهو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اى المراد بما ذكرنا من ان البصريين يخالفون الكوفيين فى هذا (ان الحركات والسكنات البنائية) التى هى المعبر عنها (لايعبر عنهما) اى عن الحركات والسكنات (البصريون الابهذه الالقاب) اى لايعبرون عنهما بالقاب الاعراب ولايقولون ان يا زيد مثلا مرفوع وان لارجل منصوب وان فجار مثلا مجرور وان لم مجزوم بل يعبرون عنهما ويقولون انه مضموم ومفتوح ومكسور وساكن خلافا للكوفيين فانهم يعبرون بها (لا ان) اى لاالمراد به ان (هذه الالقاب) اى الضمة والفتحة والكسرة (لايعبر بها) اى بهذه الالقاب (الا عنهما والكوفيون يعبرون بهما عن الحركات الاعرابية ايضا) اى الاعن الحركات اوالسكنات (لانهم) اى البصريين (كثيرا مايطلقونها) اى يطلقون القاب البناء اطلاقا كثيرا (على الحركات الاعرابية ايضا) اى كما يطلقونها على البنائية وشاهد هذا الاطلاق (كما مر) اى كالاطلاق الذى مر (فى صدر الكتاب حيث قال) اى المصنف الذى هو على مذهب البصريين (بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمة والفتحة والكسرة التى هى القاب المبنى ولو لم يجز التعبير بهذا فى مذهبهم لم يجز التعبير للمصنف بها لكونه ذاهبا الى مذهبهم ولما عبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص للبصريين هو تخصيص المعبر عنها بالتعبير لاتخصيص التعبير بالمعبر عندها قوله (وعلى غيرها) عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعنى ان البصريين كما يطلقون القاب المبنى على الحركات الاعرابية كذلك يطلقونها على غير الحركات الاعرابية (كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة) مع ان ليس شئ منهما من الحركات البنائية ولا الاعرابية لانهما مختصان باخر الكلمة كما عرف فى بيان حكمهما حيث قال فى المعرب وحكمه ان يختلف آخره وفى المبنى وحكمه ان لايختلف آخره والحاصل ان ههنا مقامين احدهما المعبر عنه والثانى التعبير فالاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البنائية والثانى ايضا اما القاب الاعراب واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب والثانى تعبير الحركة البنائية بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب البناء فهذه الثلثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة البنائية بالقاب الاعراب وهذا القسم هو الذى اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون لايعبرون ولايطلقون والكوفيون يطلقون ثم شرع فى بيان حكمه بعد تعريفه فقال (وحكمه) وقوله (اى حكم المبنى) تفسير لمرجع الضمير قوله (واثره المترتب

على بنائه) تفسير للفظ الحكم وتفسير الحكم بالاثر بلايم بان المراد بالحكم ههنا هو ما حكم به وهو من معانى الحكم لانه اذا قيل ان حكم كون فجار مثلا انه لا يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شك ان الحكم به اثر لكونه مبنيا وعلامة عليه كما سبق هذا من كلام عصام الدين فى بحث المعرب (ان لا يختلف آخره) وقوله (اى آخر المبنى) تفسير للضمير وقوله (لكن لا مطلقا) توطئة وتربية للفائدة من التقييد حيث قال (بل) (لاختلاف العوامل) يعنى ليس المراد من حكم المبنى ان لا يختلف آخره اصلا سواء اختلفت العوامل اولا بل المراد به انه لا يختلف باختلاف العوامل ولا ينافى هذا اختلاف آخره فى بعض المواضع لعلة اخرى غير اختلاف العوامل وقوله (اذقد يختلف) صلة لهذا القيد اى وانما قيد المصنف عدم الاختلاف بهذا القيد لانه قد يختلف (آخره) اى آخر المبنى (لا لاختلاف العوامل) بل لعلة اخرى (نحو) اختلاف سكون من فى قولك (من الرجل) حيث حركت النون بالفتحة لدفع اجتماع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة نحو (من امرأة) فان نونها حركت بالكسرة لدفع التقاء الساكنين ايضا (و) نحو (من زيد) لانه لم يختلف آخره وبقى على الاصل لعدم علة الاختلاف ثم شرع فى تعداد انواعه فقال (وهى) وقوله (اى المبنى) تفسير للضمير ولما لم يطابق هذا الضمير مرجعه لكون المرجع مذكرا اراد ان يصححه بقوله (والتأنيث) اى جعل ضمير المبنى مؤنثا ههنا (باعتبار الخبر) اى باعتبار خبر الضمير وهو قوله (المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات) وهذه كلها مؤنثات والضمير قد يطابق بخبره نحو قوله تعالى هذا اكبر وقوله بالرفع بيان لاعراب لفظ الاصوات لانه لما لم يكن مضافا اليه للاسماء احتمل عطفه بالرفع على اسماء الافعال و بالجر على الافعال المضاف اليه الاسماء ولما كان عطفه على الاسماء اولى ليطابق الاجمال بالتفصيل قال (بالرفع) اى قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لا على الافعال) اى لا بالجر على انه عطف على الافعال ثم بين قرينة هذا التوجيه بقوله (لتصديره) اى انما يكون كذلك وقلنا به لتصدير المصنف (بحث الاصوات فيما بعد) اى فى مقام التفصيل (بالاصوات لا باسماء الاصوات) ولو كان مراده بالجر عطفا على الافعال لكان المصنف فى مقام التفصيل يصدره بالاسماء ويقول اسماء الافعال ولما لم يقل كذلك علم ان مراده فى الاجمال عطفه على الاسماء (و بعض الظروف) اى المبنى بعض الظروف ولما غير المصنف اسلوبه فى قوله بعض الظروف حيث قيده بالبعض بخلاف اخواته اراد الشارح ان يذكر وجه تغييره فقال (وانما قال) اى المصنف (بعض الظروف) ولم يقل

الظروف كما فى امثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) اى لان جميع الظروف (ليست بمبنية بل بعضها) اى بل بعضها مبنى ولو قال الظروف او كل الظروف لكان خلاف الواقع ثم اشار الشارح الى التنبيه على مقدمة فقال (فهذه) اى الابواب التى ذكرها المصنف فى اقسام المبنى (ثمانية ابواب) منحصرة (فى بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها) اى من الاقسام الثمانية المذكورة (من علة البناء) مثلا لابد من ان يقال فى المضمرات انها لم تكن مبنية واى مناسبة بينها و بين مبنى الاصل وقوله (لان الاصل فى الاسماء الاعراب) دليل لقوله لابد الخ اى وانما لزم لها ذكر علة فى بنائها لكون البناء خلاف الاصل لان الاصل فى الاسماء ان تكون معربة والحاصل انه لابد فى بنائها من علة لكن تلك العلة انما تستلزم كونها مبنية على ماهو الاصل فى البناء فقط (اذا كان) اى اذا كان قسم من الاقسام الثمانية (مبنيا على الحركة) نحو انا وهؤلاء (فلابد عند ذلك البناء) وهو البناء على الحركة (من علتين اخريين) اى من العلتين اللتين هما غير العلة التى كانت علة لبنائه (احداهما) اى احدى هاتين العلتين (علة البناء) اى علة كونه مبنيا (على الحركة) لانه خلاف الاصل (فان الاصل فى البناء السكون) فاذا كان مبنيا على الحركة التى هى خلاف الاصل يقتضى ابتنائه على الحركة من علة (والاخرى) اى واخرى العلتين اللتين لابد منهما فى بناء المبنى على الحركة هى (علة البناء للحركة المعينة) من الفتحة والضمة والكسرة وهى (انها) اى الحركة المعينة من هذه الثلاث (لم) اى لاى علة (اختيرت) اى تلك الحركة من الثلاث (دون الباقيتين) منها بان يقال مثلا ان انا من الضمائر لم بنى على الفتح دون الكسر والضم ويا زيد مثلا لم بنى على الضم ونزال من اسماء الافعال لم بنى على الكسر ثم اعلم ان الشارح اشار بقوله فهذه ثمانية ابواب حيث ذكر الثمانية بعنوان الابواب الى دفع مايشكل على الحصر فى الثمانية من لزوم خروج بعض المبنيات منها لانه لما قال الموصولات دخل فيها ما الموصولة وخرجت سائر انواع ما من الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة وكذا فى قوله اسماء الافعال خرج منها وزن فعال التى ليست بمعنى الامر لان فعال التى تكون بمعنى يافاعلة ليست من اسماء الافعال لان اسماء الافعال كما سيأتى تصدق على ما كان بمعنى الماضى اوالامر وكذا خمسة عشر و بعلبك فانهما مبنيان مع انهما لم يدخلا فى اقسام المركبات ولما عنونها الشارح بالباب فكأنه قال باب الموصولات وباب اسماء الافعال وهكذا فى غيرهما كانت شاملة غير الموصولات ايضا لان الباب فى الاصطلاح طائفة من مسائل متنوعة ولا تنحصر فى مسئلة واحدة بل كل مافيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام الدين

ثم المصنف شرع فى التفصيل بعد الاجمال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هى عادته فقال (المضمر) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ماوضع لمتكلم) وهذه الموصولة مع صلتها خبره يعنى المضمر الذى هو باب من ابواب المبنى هو اسم وضع لمتكلم ومما يجب ان يعلم ههنا ان فى وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما توضع لمفهوم كلى تحته افراد كما فى وضع سائر الكليات من الانسان وغيره فالمضمر مثلا وضع لمفهوم المتكلم ليستعمل فى كل ماورد فى المتكلم نحو انا ونحن وضربت وضربنا ولى ولنا واياى وايانا فيكون الوضع على هذا المسلك عاما والموضوع له ايضا عاما وثانيهما مسلك التحقيق عندهم وهو ان المضمر وامثاله وضع لمعين مثلا اذا قلنا انا زيد فانا موضوع لهذا المتكلم المعين واما مفهومه وهو ماوضع لمتكلم مثلا آلات لملاحظة ذلك الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما تقرر فى علم الوضع واذا تقرر هذا فقول المصنف ماوضع لمتكلم الخ يحتمل المسلكين فاذا كان الاول فالمعنى انه وضع لمفهوم المتكلم مع افراده واذا كان الثانى فمعناه انه وضع ليستعمل فى كل المتكلم الخاص الذى هو الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من المتكلم والمخاطب والغائب الاستغراق يعنى لكل متكلم كما افاده عصام الدين ثم قيد الشارح المتكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه) اى من حيث كون المتكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره وانما قيده بالحيثية لان المتكلم اسم فاعل من التكلم كما ان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة ومعنى المتكلم من اظهر الكلام كما ان المخاطب من يتوجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من المتكلم الذى يحكى عن نفسه نحو ضربته اوعن غيره نحو ضرب زيد اويحكى عن نفسه بالاسم الظاهر نحو انا زيد فالذى يكون موضوعا له الضمير هو الذى يحكى عن نفسه بانا لا بزيد لانه لما قال انا حكى عن نفسه بانا ولما قال زيد حكى عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم فى المخاطب لان من يتوجه اليه الخطاب اعم من ان يخاطب بانت وان يخاطب بغيره فالموضوع له المخاطب هو الاول ولذا قيده الشارح اعنى قوله (او مخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقوله يتوجه اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لان المخاطب هو الذى يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالمخاطب مابه الخطاب فهو خلاف ماارادبه الشارح لانه حكى هذا التوجيه عن غيره حيث قال (وقيل المراد بالمتكلم) اى بلفظ المتكلم الذى

هو موضوع له الضمير (من يتكلم به) اى من يتكلم بانا مثلا (او المخاطب) اى
المراد بلفظ المخاطب الذى هو الموضوع له (من يخاطب به) وانما اراد هذا
القائل هذا المعنى (فان انا) مثلا (موضوع لمن) اى لشخص (يتكلم به)
اى بانا (وانت) ايضا (موضوع لمن) اى لشخص (يخاطب به) اى بانت
والفرق بين ما ارتضاه الشارح من حل كلام المصنف عليه وبين ما حكاه عن
هذا القائل ان ما اختاره الشارح هو حل قوله ماوضع لمتكلم الخ على معنى ان
انا مثلا موضوع لمفهوم المتكلم والمخاطب لا للفظهما والقرينة فى حمل قيد
الحيثية على هذا قوله فيما بعد و يخرج بهذا القيد لفظا المتكلم والمخاطب
ومراد هذا القائل ان انا موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد
بالمتكلم اما لفظه او مفهومه او ذاته فالاول ليس بمراد احد وكلام المصنف
يحتمل الثانى والثالث قوله (ويخرج بهذا القيد) يحتمل ان يكون المشار اليه
قول المصنف يعنى يخرج بقيد ان المضمر ماوضع لاحد هذه الامور الثلاثة
من المتكلم والمخاطب والغائب المتصف بما وصفه به وهذا هو ما اختاره
عصام الدين ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى ويخرج بقيد
الحيثية و يحتمل ان يكون اشارة الى تفسير ما حكاه الشارح بقوله و قيل الخ
كما قال به بعضهم لقربه ولكن قال المحشى عصام الدين ان المراد به هو قيد المصنف
حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة على تفسير الشارح وعلى تفسير
ما حكاه الشارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد لانه لو كان المراد القيد الاخير
لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير و لو كان المراد القيدين لقال
بهذين القيدين ويدل عليه ايضا قوله (لفظ المتكلم والمخاطب) وقوله فان
الاسماء الظاهرة بعده يعنى و يخرج بقيد ان المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب
او غائب تقدم ذكره لفظا المتكلم و المخاطب لان لفظيهما موضوعان لمن يتكلم
ولمن يخاطب لا انهما موضوعان لمتكلم او المخاطب لعدم التغير بين الموضوع
والموضوع له ولان لفظى المتكلم والمخاطب غائبان (فان الاسماء الظاهرة
كلها) اى سواء كانت لفظ المتكلم او المخاطب او الغائب الغير الموصوفة
بما وصف (موضوعة للغائب) اى موضوعة للغائب (مطلقا) اى من غير
اشتراط تقدم الذكر نحو المتكلم زيد و المخاطب عمرو والغائب بكر وهم اخوة
(او غائب تقدم ذكره) اى او المضمر ماوضع للغائب الذى تقدم ذكره (ويخرج
بهذا القيد) اى بقيد تقدم ذكره (الاسماء الظاهرة) نحو جاءنى رجل واكرمت
الرجل وقوله (وان كانت) الخ وصلية ودليل للخروج بهذا القيد يعنى ان الاسماء
الظاهرة تخرج بقيد الغائب بتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة و لو كانت

(موضوعة للغائب) مطلقا كما ذكر فيما قبل لكنه باشتراط تقدم الذكر فى ضمير الغائب خرج من التعريف (اذليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها) اى فى الاسماء الظاهرة كما كان شرطا فى الضمير لان الفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم اشتراطه لانه ان وجد تقدم الذكر فى بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده فيها ليس لكونه شرطا لها واما فى الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله (لفظا او معنى اوحكما) اما تمييز من ضمير ذكره او مفعول مطلق مجازى لقوله تقدم اما بتأويله بالاسم المنسوب اى تقدما لفظيا او معنويا اوحكميا فحذفت اداة النسبة او بحذف المضاف اى تقدم لفظ وتقدم معنى وتقدم حكم فحذف المضاف فيه (اراد) اى المصنف (بالتقدم اللفظى مايكون) اى تقدما يكون (المتقدم)اى اللفظ المتقدم (ملفوظا اما متقدما تحقيقيا) بان يذكر المرجع اولا والضمير ثانيا مثاله (مثل ضرب زيد غلامه) فزيد فى هذا المثال مرفوع على انه فاعل وغلامه بالنصب مفعوله والضمير الغائب المضاف اليه راجع الى زيد الملفوظ المتقدم تحقيقا على الضمير (اوتقديرا) اى او التقدم اللفظى يكون تقدما تقديرا لا تحقيقا بان يذكر الضمير اولا والمرجع ثانيا لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقديرا يعنى ان رتبته ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا فى الذكر (مثل ضرب غلامه زيد) فغلامه فى هذا بالنصب على انه مفعول للفعل والضمير المجرور المضاف اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالرفع فاعل للفعل هو متقدم على الضمير تقديرا لانه وان كان متأخرا عنه فى الذكر لكنه مقدم عليه فى الرتبة وموضعه قبل الضمير لكونه فاعلا وانما حمل الشارح كلام المصنف على ان مراده بقوله لفظا انه شامل على التقدم اللفظى التحقيقى والتقديرى لان التقدم اللفظى التقديرى وهو تأخر المرجع فى اللفظ وتقدمه فى الرتبة خرج عن الاقسام فوجب ان يدخله فى احد هذه الاقسام فناسب ان يدخله فى قوله لفظا لانه يقال المقدر كالملفوظ واما ماقيل انه مخل فخل لان المصنف لما ذكر لفظا مقابلا للمعنى والحكم ظهر ان مراده باللفظ ههنا مالايكون معنى وحكما وهذا لاينافى ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير فى مواضع اخر اولا يعترض ايضا بان صاحب الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زيد فى التقدم المعنوى لان الاقسام فى متنه اثنان اى التقدم لفظا ومعنى بخلاف متن المصنف هذا (وبالتقدم المعنوى) اى اراد المصنف بالتقدم المعنوى (ان يكون المتقدم) اى المرجع (مذكورا من حيث المعنى) فقط (لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه) يعنى بان يكون المرجع جزأ للفظ المتقدم (كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير) اى مرجع هو فى قوله هو اقرب (هو

العدل المفهوم) اى هو لفظ العدل الذى يفهم من قوله تعالى (اعدلوا) لكونه مصدره الذى هو الحدث وهو جزؤ من الفعل واذا كان العدل منفهما من اعدلوا (فكأنه) اى فصار كأنه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن متقدما عليه صراحة لفظا مقدما او مؤخرا وقوله (اومن سياق الكلام) معطوف على قوله من لفظه وسياق الكلام بالياء التحتية يطلق على المتأخر من الكلام كما ان السباق بالموحدة يطلق على المتقدم لكن المراد ههنا معنى السياق لانه اعم من المعنيين فى بعض المواضع كما ذكره المحشى حسن چلبى فى حاشية المطول اى ذلك المعنى الذى هو المرجع امامفهوم من سياق الكلام اى من قبل الكلام الذى هو فيه بان يكون المرجع لازما لذكر لفظ مصرحا ويدل الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى ولابويه) وهو الذى ذكر فى آية الميراث فى سورة النساء وهى آية * يوصيكم الله فى اولادكم * ولم يذكر فى هذه الآية مرجع ضمير ولابويه لاحقيقة ولاتقديرا بل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث دل) اى هذا الكلام دلالة التزامية (على ان ثمه) اى فى باب ذكر الميراث (مورثا) اى ميتا تاركا واذا دل ماقبل الكلام وما بعده على ان ههنا مورثا لازما للميراث (فكأنه) اى فصار كانه (تقدم ذكره معنى) اى ذكر المرجع معنى فصار معنى الآية ولابوى المورث وجعل صاحب المتوسط هذه الآية داخلة فى المتقدم الحكمى والحاصل انه اذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما اومؤخرا صار التقدم لفظا واذا دل تضمنا اوالتزاما صار التقدم معنويا وقال فى الامتحان وكذا قوله تعالى* حتى توارت بالحجاب * اذالعشى يدل على توارى الشمس وهى مرجع المستتر فى توارت قال بعضهم ومنه قوله تعالى *انا انزلناه فى ليلة القدر * اذ النزول فى ليلة القدر دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى *شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن* وكذاقوله تعالى *ماترك على ظهرها من دابة *فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على فى قوله تعالى * كل من عليها فان * وقال صاحب الامتحان ان فى قول ذلك البعض والحاق الآيات الثلاث بالمعنوى نظر فان بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان يجعل من التقدم الحكمى انتهى ثم قال واما التقدم الحكمى بتصديرا ماواعل وجه تغيير العبارة ههنا حيث لم يقل واراد بالتقدم الحكمى كما قال فى اللفظى والمعنوى هو ان مراد المصنف غير معلوم فى الحكمى لان بعض المصنفين كالبيضاوى لم يذكر التقدم الحكمى اصلا وقال الفاضل البركوى رحمه الله فى امتحانه وانما يذكره المصنف لان فى ذكره تناقضا اذ مثل ما ذكر

فيه قول الرضى التقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك مايقتضى تقدمه على محل الضمير الاذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لالفظا ولامعنى الاانه فى حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال اى الرضى فان قلت فاى شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم الخ ثم قال الفاضل صاحب الامتحان بعد مانقل عن الرضى هذا الكلام فظهر من هذا ان ضمير الغائب فى التقدم الحكمي مجاز انتهى وغاية مافى الباب بعد التى واللتيا ان الحكم يأتى لمعنيين احدهما الاثر الثابت للشئ منه وثانيهما قصد الحاكم مثلا قولهم المستتر فى حكم الملفوظ معناه النحاة يحكمون بملفوظيته لوجود آثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبنى على كونه مجازا وهو فى غاية البعد وايضا لايلزم فى المجاز الاتحاد فى اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى مافى الامتحان ولما كان فى كون التقدم الحكمى حقيقة اومجازا اشتباه وكلام المصنف محتملا لهما ولم يعلم ماارادبه قال الشارح العلامة (واما التقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به) اى انما اختير ذكر الضمير فى هذا المقام (من غير ان يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة فى سائر الضمائر الغائبة (قصدا) اى لقصد المتكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مفعول له الحصولى لقوله جئ واللام فى لتعظيم متعلق بالقصد يعنى وانما جئ بمثل هذا الضمير الذى لم يتقدم مرجعه لاظهار قصده لتعظيم القصة التى تذكر بعده وقوله (بذكرها) متعلق بالتعظيم يعنى حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده (مبهمة) وقوله (ليتعظم وقوعها فى النفس ثم تفسيرها) علة لاقتضاء الابهام للتعظيم وهو مفعول له الحصولى ايضا يعنى ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضى ظهورها وظهورها يقتضى عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضى ذكرها مبهمة (فيكون ذلك) اى الابهام ثم التفسير (ابلغ من ذكره اولا) اى ابتداء (مفسرا) اى حال كون الضمير مفسرا بتقديم ذكر مرجعه (فصار) اى ذلك الصنع (كانه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذى هو موضوع لما تقدم ذكره (المعهود بينك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بالضمير الذى هو من المعارف يعنى ان المتكلم ادعى ظهور القصة عند المخاطب لكونها عظيمة عنده بحيث انها لم تخف لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها اولا مفسرة لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه ثم اعلم ان الحصر فى قوله فانما جاء فى ضمير الشان بالنظر الى قصد التعظيم يعنى انما جاء التقدم الحكمى فى ضمير الشان لان

قصد التعظيم لايوجد الافيه لا بالنظر الى وجود التقدم الحكمى لانه يوجد فيه وفى غيره كما قال (وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا) حيث جعل فاعل نعم ضميرا غائبا مستترا من غير سبق مرجع ومفسرا بالنكرة التى بعده وهو رجلا لان مرجعه هو المخصوص الذى ذكره بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر مبتداء محذوف اى هو زيد واما اذا كان مبتداء وخبره جملة نعم فالانسب ان يكون من التقدم اللفظى التقديرى فاعرف وربه رجلا على ان يكون الضمير مبهما مفسرا بالنكرة وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فيهما ثم لما كان للمضمر تقسيمات متداخلة بعضها بالنظر الى ماقبله من الكلمة من حيث اتصاله بها وانفصاله عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان يبين القسم الاول فقال (وهو) وقوله (اى المضمر) اشارة الى مرجع الضمير وقوله (بالنظر الى ماقبله) اى الى كلمة قبله قيد لهذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم باعتبار اعرابه وقوله (قسمان) اشارة الى ان قوله (متصل ومنفصل) خبر المبتدأ بعد ملاحظة العطف ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال (فالمنفصل هو المستقل بنفسه) وانما قدم المتصل فى الاجمال وقدم المنفصل فى التعريف الاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه فى الاجمال لاصالته ولما كان تعريف المنفصل وجود بالكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير المستقل قدم المنفصل لكونه كالملكة للمتصل والملكة مقدمة على عدمها وقوله (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) تفسير لمعنى المستقل بنفسه يعنى ان الضمير المنفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا هو مالا يحتاج فى تلفظه الى الكلمة الاخرى اى غير نفسه من الكلمة التى قبل ذلك الضمير كما هو شان المتصل فعلى هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (يكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو كالبيان للاحتياج المعتبر فيه وهو كون الضمير كالجزء من الكلمة التى قبله وهو داخل فى مدخول الغير يعنى فى المنفى ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون (كالجزء منها) اى من الكلمة التى قبله (بل هو) اى الضمير المنفصل (كالاسم الظاهر) فى عدم الاحتياج الى ماقبله وفى عدم كونه كالجزء سواء كان اى الضمير المنفصل الغير المحتاج (مجاور العامله نحو ماانت منطلقا) لان ما فى هذا هى المشبهة بليس وهو عامل (عند الحجازية) اى عند اللغة الحجازية فيرفع الاسم وينصب الخبر وهذا وان كان مجاورا ومحتاجا الى عامله الذى قبله لكنه غير محتاج اليه فى التلفظ ولا يكون كالجزء المتصل به وسواء كان غير مجاور له نحو ماضربت الا اياك لان اياك وان لم يكن مجاورا لعامله الذى هو ضربت بل كان مجاورا الالا لكنه غير محتاج الى ماقبله بل يمكن ان يوقف على الا ويبتدأ

باباك ولما فرغ من تعريف المنفصل شرع فى تعريف المتصل فقال (والمتصل غير المستقل بنفسه) وفسره ايضا بقوله (المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل) اى ذلك المضمر (به) اى بعامله وانما قال فى التفسير الاول الى كلمة وقال ههنا الى عامله لان الاحتياج لما كان منفيا فى الاول وكان ماقبله اعم من العامل وغيره قال الى كلمة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء كان الى آخره ولما كان المذكور ههناهوالاحتياج وهوالاحتياج فى التلفظ وكان ذلك منحصرا فى الاتصال بالعامل قال المحتاج الى عامله لا الى غيره من الكلمات لان الغرض منه الاتصال به (ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كالجزء منه) اى من العامل ولما فرغ من تقسيم المضمر باعتبار ماقبله شرع فى تقسيمه باعتبار اعرابه فقال (وهو) وقوله (اى المضمر) اشارة الى مرجعه واحترزبه من ارجاعه الى احد القريبين من المتصل والمنفصل ليكون هذا التقسيم تقسيما آخر للمضمر اى لا انه تقسيم لاحد قسميه واشار ايضاالى تغير هذا التقسيم والى مابه يمتاز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله (اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر امور لا امر واحد وهوقوله (مرفوع ومنصوب ومجرور) وقوله (لقيامه) علة للتعبير عن المضمر بهذه الصفات التى هى مختصة بالمعرب يعنى وانما عبر عن المضمر بالمرفوع واخويه لقيام المضمر فيما وجد فيه (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر المعرب مثل كونه مبتدأ وخبرا وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه وقوله (وانقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه اى ولانقسام الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى المرفوع والمنصوب والمجرور ولما كان الحصر العقلى قاضيا بكون الاقسام ستة بضرب القسمين الاولين اعنى المتصل والمنفصل فى هذه الاقسام الثلاثة وكان الاستقراء قاضيا بكونها خمسة اراد ان يبين الاقسام الموجودة بالاستقراء فقال (فالاولان) وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير للاولان وقوله (كل واحد منهما) اى من الاولين اشارة الى انه كما يجوز ان يضرب المرفوع فى القسمين الاولين كذلك يجوز ان يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف المجرور كما سيأتى وقوله (قسمان) وقد عرفت الفائدة بهذا التفسير (متصل) اى القسم الاول منهما متصل وقوله (لانه الاصل) دليل للاتصال يعنى ان المضمر انما كان متصلا لكون الاتصال اصلا فى الضمير فلا يعدل عنه الا لمانع يمنع الاتصال وسيأتى ذكر الموانع منه (ومنفصل) اى القسم الثانى منهما منفصل وانما كان منفصلا مع انه خلاف الاصل (لمانع من الاتصال) اى لوجود مانع من الموانع من الآتية لكونه متصلا (والثالث) وقوله (اى المضمر المجرور) تفسير للثالث اى القسم الثالث الذى هو

الضمير المجرور (متصل فقط) اى هو متصل فلا يجاوز الى كونه منفصلا وانما لايوجد المجرور المنفصل لانه لامانع فيه) اى فى المجرور (من الاتصال الذى هو الاصل فى المضمر وكل مالم يوجد فيه المانع فلايعدل فيه عن الاصل ولماذكر المانع ايجابا وسلبا احال معرفته الى ماسيأتى فقال(وستعرف المانع من الاتصال ان شاءالله تعالى) وقوله (فذلك) اجمال بعد التفصيل ونتيجة له وقوله (اى الضمير) تفسير للمشار اليه وهومبتدأ وقوله (خمسة انواع) خبره ثم بين الشارح هذه الخمسة بقوله (المرفوع المتصل) اى اول الانواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانيها (المنفصل) اى المرفوع المنفصل كانا (و) ثالثها (المنصوب المتصل) مثل ضربك (والمنفصل) اى رابعها المنصوب المنفصل مثل ماضربت الااياك (و) خامسها (المجرور المتصل) نحو اعجبنى ضربه فيه ثم شرع المص فى تفصيله فقال النوع (الاول) وقوله (يعنى المرفوع المتصل) تفسير للنوع الاول اى يريد المصنف بالنوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر للف وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله نحو (ضربت) بالمبتدأ وهو قوله النوع الاول لكونه عبارة عن الضمير اى مثال النوع الاول من الضمائر ضمير نحو ضربت ولما كان لفظ ضربت محتملا لثلاث صيغ من المتكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح ان يعينه فقال (على صيغة المتكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تاء (المعلوم الماضى) اى مراد المصنف بهذا اللفظ هو ماكان مبنيا على صيغة المتكلم الخ يعنى بفتح الضاد والراء و سكون البـاء و بضم التاء الخ والقرينة فى هذا عادة النحاة فى الا بتداء من المتكلم كما سيأتى (وضربت) و قوله (على صيغة المتكلم) تفسـير للفظ ضربت يعنى ان هذا اللفظ ههنا كائن على صيغة المتكلم (الواحد) لاله ولغيره كما فى ضربنا (المجهول المـاضى) كما ان الاول لمعلومه يعنى انها بضم الضاد و كسر الراء وسكون الباء وبضم التاء وقوله(المنتهيين اولهما)اشارة الى متعلق الجـار فى قوله (الى ضربن) والمراد باولهمـا هو اللفظ الاول اعنى ضربت المعلوم وقوله (صيغة جـمع الغائبة المعلوم الماضى) تفسير للفظ ضربن يعنى انه بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبنون ضمير الغائب (و)(ثانيهما) اى ثانى اللفظ وهوضربت المجهول منتهى الى(ضربن)(صيغة جمع الغائب المجهول الماضى) يعنى بضم الضاد وكسر الراء وسكون البـاء ونون الضـمير المؤنث (وانما بدأ) اى المصنف (بالمتكلم) دون الغـائب والمخاطب (لان ضمـير المتكلم اعرف المعارف) كماسيأتى فى باب المعرفة وكل ماهو اعرف يكون اشرف لقوة معروفيته فتقديم الاشرف انسب ولما كان هذا الدليـل دالا على تقديم المتكلم

فقط لا على تأخير الغائب عن المخاطب اراد ان يذكر دليل تأخير الغائب فقال (واخر) اى المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضربن وضربن مغيا لهما (لانه) اى لان ضمير الغائب (دون الكل) اى دون كل من المتكلم والمخاطب (وصورة التصريف) التى ذكرها المصنف اولها ومنتهاها من النوعين المعلوم والمجهول (هكذا) اى مثل ما اقول (ضربت) بضم التاء لمعلوم المتكلم وحده (ضربنا) للمتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربتما) لتثنيته (ضربتم) لجمعه (ضربت) بكسر التاء للمخاطبة (ضربتما) لتثنيتها ايضا (ضربتن) لجمع المؤنث المخاطبة (ضرب) لمفرد الغائب والضمير مستتر فيه (ضربا) لتثنيته (ضربوا) لجمعه (ضربت) بفتح الضاد والراء والباء وسكون التاء لمفرد المونث الغائبة وضميره هى مستترة ايضا (ضربتا) لتثنيتها (ضربن) لجمعها وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) اى اذا قرئ بضم الضاد وكسر الراء يكون التصريف تصريف المجهول والضمائر فى هذه الصيغ مرفوعة على انه فاعل فى المعلوم ونائبة فى المجهول والتاء المضمومة فى لمتكلم الواحد والمفتوحة فى المخاطب والمكسورة فى المخاطبة ونا فى المتكلم مع الغير والالف فى التثانى والنون فى جمع المؤنث والمستتر فى الغائبين وفيهما متصل مستتر وفى باقيهما متصلات بارزات (و) (النوع) (الثانى) وقوله (اى المرفوع المنفصل) تفسير له اى للنوع الثانى من المتصل والمنفصل اللذين من قسم المرفوع ضمير (انا) للمتكلم وحده حال كونه منتهيا (الى هن) وهو ضمير جمع المؤنث الغائبة كما عده الشارح بقوله (انا) للمتكلم وحده (نحن) للمتكلم مع غيره (انت) بفتح التاء للمفرد المذكر المخاطب (انتما) لتثنيته (انتم) لجمعه (انت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (انتما) لتثنيته (انتن) لجمعه (هو) للمفرد المذكر الغائب (هما) لتثنيته (هم) لجمعه (هى) للمفرد المؤنث الغائبة (هما) لتثنيته (هن) لجمعه وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف ثم لما كان انت مركبا من ان ومن ت بالحركات الثلاث والضمير من هذين الجزئين هل هو المجموع المركب او احدهما والاخر لبيان احوالها اراد الشارح ان يبين ماذكر النحاة فيها فقال (والضمير فى انت الى انتن هوان) اى النون الساكنة مع الهمزة القطعية المفتوحة قبلها (اجماعا) اى اجمعوا فيها اجماعا (والحرف الاواخر لواحق) اى الحروف التى فى آخر انت واخواتها من التاء المتحركة بالحركات الثلاث مجردة اومع الف التثنية ومع نون الجمع (دالة على احوالها) اى على احوال الضمائر حال كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بالتاء وحدها (والتثنية) اذا كانت مقارنة بالتاء والالف (والجمع) اذا كانت مقارنة

بالتاء والواو فى الجمع المذكر وبالتاء والنون فى جمع المؤنث (والتذكير) وهو فى المفرد بفتح التاء وفى الجمع بالواو (والتأنيث) وهو فى المفرد بكسر التاء وفى الجمع بالنون وقال بعض المحشين وليس نقل الاجماع فى هذا المحل بصحيح وانما هو مذهب الجمهور فان الفراء قال ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها ضموا الفظ ان اليها فان قيل لعل مراده اجماع البصريين كما حمل عليه صاحب اللباب عبارة اللباب قبل هذا لا يدفع الاعتذار قال ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء فى انت هى الاسم وهى والتى فى نحو قمت سيان ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول ولعل مراد الشارح بالاجماع الاجماع الاكثرى لا الاجماع الكلى والله اعلم (و) (النوع)(الثالث) (اى المنصوب المتصل وهو) اى المنصوب المتصل (قسمان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من النوع الثالث (المتصل) اى الذى اتصل (بالفعل) لكونه عامله نحو (ضربنى) منتهيا (الى ضربهن) ثم قال الشارح على طريق التفصيل (ضربنى) للمتكلم وحده (ضربنا) بفتح الباء للمتكلم مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لتثنيته (ضربكم) لجمعه (ضربك) بكسر الكاف للمخاطبة (ضربكما) لتثنيته (ضربكن) بتشديد النون المفتوحة لجمعه (ضربه) للمفرد الغائب (ضربهما لتثنيته (ضربهم) لجمعه (ضربها) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربهما) لتثنيته (ضربهن) لجمعه المؤنث (و)(القسم الثانى) من القسمين المنصوب (المتصل) اى الذى اتصل (بغير الفعل) من الحروف النواصب التى تنصب اسمها (نحو)(اننى) لانه ضمير متكلم منصوب لكون اسم ان متصلا بعامله الذى ان وقوله (اننا) للمتكلم مع الغير (انك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (انكما) لتثنيته (انكم) لجمعه (انك) بكسر الكاف المفرد المخاطبة (انكما) لتثنيته (انكن) لجمعه (انه) للغائب منتهيا (الى انهن و) (النوع)(الرابع) (المنصوب المتصل) وقوله النوع فى الموضعين تفسير لموصوف قوله الثالث الرابع و قوله اى المنصوب المتصل والمنصوب المنفصل تفسير ان لنفس الثالث والرابع وهو مبتدأ وقوله (اياى) خبره وهذا للمتكلم وحده (ايانا) للمتكلم مع غيره (اياك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (اياكما) لتثنيته (اياكم) لجمعه (اياك) بكسر الكاف للمخاطبة (اياكما) لتثنيته (اياكن) لجمعه (اياه) منتهيا (الى اياهن) ثم بين الشارح الاختلاف الواقع فى اياى واخواته فقال (وفى اياى اختلافات كثيرة) مبنية على ان الضمير فيها هل هو

اياوحده اوما يتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموعه فقال
الخليل والاوخفش المازنى ان الاسم المضمر هو ايا وما يتصل به اسماء اضيف ايا
اليها لقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمير لايضاف فاياه وايا الشواب
شاذ و قال الزجاج والسيرافى ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك
بمعنى نفسك وقال قوم اياك واياه واياى بكمالها اسماء وهو ضعيف اذ ليس فى الاسماء
الظاهرة ولا المضمرات ما يختلف آخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين
وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هى اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير
بسببها منفصلة قال الرضى و ليس هذا القول ببعيد من الصواب وقال
سيبويه وهو المختار ان الضمير هو ايا وما يتصل به بعده حرف يدل على احوال
المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب واختار الشارح رح فى هذا مذهب
سيبويه حيث قال (والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق) اى وما يتصل به بعده
من الهاء والكاف والياء وغيرها (للدلالة على المتكلم) اى لتدل على انه متكلم
كالياء فى اياى ونا فى ايانا (والمخاطب) كالكاف فى اياك (والغيبة) كالهاء فى اياه
(والافراد) كاياك واياه (والتثنية) كاياهما واياكما (والجمع) كاياهم واياهن وكاياكم
واياكن (والتذكير والتأنيث) ثم قال بعض المحشين فى بيان دليل هذا المذهب
وذلك ان اللواحق لو كانت اسماء لزم اضافة الضمير اليها وهو امر لم يثبت
فى كلامهم كما تقدم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير واللواحق المتصلة حروف
تدل على احوال المقصودين كما ان انا مشترك ثم شرع فى بيان النوع الخامس
الذى هو المجرور المتصل فقال (و) (النوع) (الخامس) اكتفى الشارح
ههنا بتفسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر تفسيره كما ذكر
فى الاولين لظهوره وانحصاره فى المتصل فقط واقول وهو ايضا قسمان قسم
منهما متصل بالاسم المضاف كقول المصنف (غلامى) وهو خبر للخامس وقوله
(مثال المتصل بالاسم) اى لفظ غلامى مثال المضمر المجرور المتصل الذى
اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه متضمنا لمعنى الحروف الجارة وثانيهما
متصل بالحروف الجارة كقول المصنف (ولى) وهذا معطوف على غلامى
وقوله (مثال المتصل بالحروف) تفسير له اى لفظ لى مثال للمضمر المجرور المتصل
الذى اتصل باحد الحروف الجارة وهى اللام ههنا ثم ذكر الشارح سائر الضمائر
من المجرور المتصل بالاسم حتى ينتهى الى ما ذكر المصنف من غاية القسمين
فقال (غلامى) هذا مثال المجرور المتصل بالاسم للمتكلم وحده (غلامنا)
مثال للمتكلم مع الغير (غلامك) مثال للمفرد المذكر المخاطب ثم ترك باقى
الامثلة لظهورها وهى غلامكما غلامكم غلامه غلامهما غلامهم . وهذا

نهايتها كما ذكره المصنف بقوله (الى غلامهن) ثم ذكر بعض امثلة الضمير
فقال (ولى)هذا مثال لما يتصل بالحرف للمتكلم وحده (لنا)للمتكلم مع غير
(لك) لما يتصل بالحرف للمفرد المخاطب وكذا لكما لكم لك لكما لكن له لهما
لها لهما لهن وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف بقوله (الى لهن) ثم لما كانت
الاقسام الجائزة فى الضمائر اكثر من التى وجدت فى اللغات اراد الشارح ان يذكر
وجه حصرها بما ذكر فقال (وكان القياس) اى الاصل فى حكم العقل
(ان يكون ضمائر كل من المتكلم) سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا متصلا
اومنفصلا (والمخاطب) اى من المخاطب كذلك (والغائب) اى ومن الغائب
كذلك وقوله (ستة) خبر لكان اى يقتضى ان يكون للمتكلم ست صيغ لان
المتكلم اما واحد او اثنان اوثلاثه فصاعدا وكل منها اما مذكر اومؤنث
معان ستة وكذا القياس فى المخاطب والغائب (لكنهم) اى لكن اهل اللغة
(وضعوا للمتكلم) اى لمفهوم المتكلم اولمن يتكلم (لفظين يدلان) بالاشتراك
المعنوى (على ستة معان كضربت وضربنا) اى مثل اللفظين الموضوعين
لستة معان من الضمائر كالتاء المرفوعة المتصلة بالفعل ونا المتصل به ثم فصله
بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (فضمير ضربت)وهو التاء المضمومة
(مشترك)اى لفظ مشترك بالاشتراك المعنوى (بين الواحد المذكر والمؤنث)يعنى
ان لفظ ضربت اذا صدر من المتكلم المذكر يكون موضوعا للمذكر واذا صدر
من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو مشترك بين هذين المعنيين وموضوع
لهما بوضعين مستقلين (وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة)اى ضمير ضربنا ايضا
مشترك بين اربعة معان من الستة وقوله (المثنى) بدل بعض من الاربعة
احد المعانى الاربعة التى وضع لها لفظ ضربنا هو تثنية(المذكر والمثنى المؤنث)اى
تثنية المؤنث (والجمع المذكر والجمع المؤنث) اى وثالثها الجمع المذكر
ورابعها الجمع المؤنث وهذه الاربعة معان وضع لها لفظ ضربنا (ووضعوا)
اى وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خمسة الفاظ اربعة)من هذه الخمسة
(غير مشتركة)وهى ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربتم وضربتن لان كل
واحد من هذه الاربعة موضوع لمعنى مستقل (وواحد) اى وواحد من هذه
الخمسة وهو لفظ ضربتما (مشترك بين المثنى المذكر) اذا كان تثنية ضربت
وضربتم (والمثنى المؤنث) اذا كان تثنية ضربت وضربتن ثم شرع فى بيان
الغائب بطريق المقايسة فقال (واعطوا) اى اعطى اهل اللغة (الغائب حكم
المخاطب فى ذلك) اى فى ان تكون الاربعة موضوعة لاربعة معان والواحد
الواحد موضوعا لمعنيين على ما علم ان تثنية الغائب ليس كتثنية المخاطب والقياس

فيه قيس مع الفرق لان تثنية المخاطب لفظ واحد وتثنية الغائب ليس كذلك لانهما لفظان مغاير ان اجاب بقوله (فان الضمير) وهو الالف فقط (في مثل ضربا) لتثنية المذكر (وضربتا) لتثنية المؤنث (هو الالف المشترك بينهما) اى بين المذكر والمؤنث والوحدة المعتبرة بالنظر اليه (والتاء) اى التي في ضربتا (حرف التأنيث) اى لبيان تأنيثه لانها ضمير حتى يكون مانعا لوحدته والحاصل ان مابه الاشتراك غير مابه الافتراق فلا يكون اللفظان واحدا (وبقيت الانواع الخمسة) اى بقيت الانواع الخمسة المذكورة احدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله(جارية) بالنصب حال من انواع اى بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (على هذا المجرى) اى مجرى المرفوع المتصل ثم فسره بقوله (اعنى) اى اريد بقولى جارية هذا المجرى (ان للمتكلم لفظين) يعنى من المعانى الستة للمتكلم لفظان (وللمخاطب اى عين للمخاطب المذكر مع مؤنثه (خمسة) اربعة منهما متغايرة وهى المفرد المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث وواحد منها مشترك وهو تثنيته (وللغائب) اى وعين للغائب المذكر مع مؤنثه (خمسة) ايضا (فصار المجموع) اى فصار مجموع الالفاظ الموضوعة (اثنتى عشرة كلمة) يعنى لفظين للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وقوله (لثمانية عشر معنى) صفة للكلمة اى معينة لثمانية عشر معنى يعنى ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب (فاذا كان لكل) اى لكل واحد (من الانواع الخمسة) يعنى المرفوع مع قسميه والمنصوب مع قسميه والمجرور المتصل (اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى) يعنى اللفظين المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (فتكون جملتها ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة فى الكلمات الاثنتى عشرة (لتسعين معنى) اى موضوعة لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معانى الانواع الخمسة فى المعانى الثمانية عشر يحصل تسعون معنى (وبينوا) اى بين اهل التصريف (لتلك الامور) اى لرفع كل لفظ معين لمعنى معين على حدة او بالاشتراك (عللا) اى علة لتعيينه له ومناسبات) بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير للعلل كذا قيل لكنه لما بين فى محله الذى هو ليس من علم النحو قال (لا نطول الكلام بذكرها) اى بذكر العلل لانها مذكورة مفصلة فى المراح وغيره فليرجع اليه ولما فرغ المصنف من الضمائر البارزات فى الانواع الخمسة شرع فى بيان المستترات فيها فقال (والمرفوع المتصل) وهو الذى يكون اما فاعلا اونائبه فى الافعال التامة او اسما للافعال الناقصة وقوله (خاصة) اما ضد العامة كما فى القاموس واما مصدر

وزن العرفية بان يكون اصله خاصصة فادغمت فان كانت ضد العامة تكون
حالا من فاعل يستتر وهو الضمير الراجع الى المبتدأ اومن المبتدأ على مذهب
من جوزه وان كانت مصدرا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص
خصوصا وهذه الجملة امامعترضة اوحالية بقد المقدرة اى قدخص خصوصا
وتاؤه اماللتأنيث اوللنقل اوللمبالغة كافصله المحشى عصام الدين وقوله (يعنى
لاالمنصوب والمجرور المتصلان) تفسير للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعنى
ان القصر فيه اضافى بالنظر الى المتصلات والى المنفصلات فعدم جواز
الاستتار فيه بين لان الانفصال يمتنع فيه الاستتار والقصر فيه من قبيل قصر
الصفة على الموصوف يعنى الاستتار مقصور فى المرفوع المتصل دون المنصوب
والمجرور فقوله فالمرفوع مبتدأ وقوله (يستتر) خبره وقوله (لانهما فضلة)
دليل لعدم وجود الاستتار فى المنصوب والمجرور المتصلين يعنى انمالم يستترهذان
النوعان لكونهما فضلة فى الكلم لاعمدة فيه وقوله (والمرفوع) بالنصب
عطف على اسم ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المتصل يعنى انمااختص
الاستتار بالمرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل اوشبهه بصفة المرفوعية
(وهو) اى والحال ان لفاعل (كجزء الفعل) لان الفعل مركب من ثلاثة
معان وهى الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه
والفاعل المعين ليس بجزء لكنه مشبه بالجزء فالفاعل يكون كالجزء والجزء
لابد من ذكره فالفاعل لابد من ذكره ولما كان محصل هذا الدليل وجوب ذكر
الفاعل ووجوبه يقتضى امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكروا دليلا يهدم هذا
الوجوب فذكره الشارح بقوله (لجوزوا) اى لجوز النحاة (فى باب الضمائر التى
وضعها للاختصار) وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ وللاختصار
ظرف مستقر خبره والجملة صلة للتى وقوله (استتار الفاعل) بالنصب على انه
مفعول لجوزوا يعنى جوز النحاة استتار الفاعل مع كونه واجب الذكر ممتنع
الحذف لان كون الضمائر موضوعة للاختصار كان معارضا لكونه واجب الذكر
لان الاختصار يقتضى عدم الذكر وهومناف لوجوب الذكر اللازم لكونه فاعلا
وقوله (فاكتفوا بلفظ الفعل) عطف على قوله لجوزوا وبيان لعلة ترجيح
الاستتار اللازم للاختصار يعنى انما رجحوا جانب الاختصار دون جانب لازم
الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذى هو كالجزء
لان حذف جزء الكلمة شائع فى كلام العرب حيث قال فى مقام الاستشهاد له
(كما يحذف فى آخر الكلمة المشتهرة شئ) اى حرف من حروفه لعدم لزوم
الغرابة بحذفه لدلالة الشهرة عليه (ويكون) اى ويوجد (فيما بقى) من الحروف

(دليل على ما) اى على الحرف الذى (القى) فعل مجهول من الالقاء والمراد منه ههنا الحذف اى على ما حذف منه من حرف اومن حرفين وقوله (على ما مضى) لتقوية الاستشهاد وهو خبر المبتدأ المحذوف يعنى حذف شئ فى آخر الكلمة المشتهرة مبنى على الجواز الذى سبق (فى الترخيم) اى فى باب الترخيم وهو حذف آخر الكلمة الجائز فى المنادى من غير ضرورة وفى غيره بضرورة اعلم ان ههنا مقدمة مطوية لابد من انضمامها وهى انهم عبروا عن الحذف بالاستتار كراهة تعبير الحذف فى باب الفاعل كما اشار اليه الفاضل المحشى عصام الدين عصمه الله تعالى بقوله ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو محذوف وهو الذى ذهب اليه المصنف وقال الان النحاة لايطلقون المحذوف على المستتر كراهة التعبير بحذف الفاعل انتهى يعنى ان ظاهر كلام الشارح وهو قوله فجوزوا الخ وقوله كما يحذف يقتضى ان الحذف جائز مع ان المطلوب ههنا جواز الاستتار فبعد انضمام هذه المقدمة يندفع هذا بان المراد من الادلة اثبات جواز الحذف فى الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكراهة المذكورة ثم انه لما كان مقتضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاستتار فى الفاعل مطلقا مع انه خاص فى بعض صيغه اراد الشارح دفع هذا الوهم المتولد فقال (ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل المذكور (بل) اى بل هو خاص فى بعض الصيغ وهى ماذكرها المصنف بقوله (فى) (الفعل) (الماضى للغائب) ولما كان قوله للغائب شاملا لتثنيته وجمعه ومؤنث الغائب وصفه الشارح للاحتراز عنهما فقال (الواحد) احترازا عن التثنية والجمع (المذكر) احترازا عن المؤنثة الغائبة لانها تذكر فيما بعد وقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) احترازا ايضا عن المذكر الغائب المسند الى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو زيد ضرب) لان ضرب ماض معلوم غائب واحد وغير مسند الى ظاهر بل هو مسند الى ضمير مستتر تحته راجع الى زيد (و) (للواحدة المؤنثة) (الغائبة) قوله والغائبة بالجر عطف على قوله للغائب وقول الشارح فيما بين حرف العطف ومعطوفه اعنى الواحدة المؤنثة للاحتراز عن تثنيته وجمعه وعن المذكر الغائب كما احترز فى الاول ولكن قدم الشارح الاوصاف ههنا واخرها فى الاول للتفنن فى العبارة وقوله (اذا لم تكن مسندة الى الظاهر) يحترز به كالاول عن نحو ضربت هند لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو هند ضربت) لان ضربت ماض معلوم واحدة مؤنثة اسندت الى الضمير

المؤنث المستتر تحته راجعا الى هند ولما توهم ههنا ان الاستتار في المذكر الغائب
مسلم لانه ليس فيه شئ زائد يحتمل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير
مسلم ولم لا يجوز ان تكون التاء في ضربت ضميرا بارزا فاعلا له اراد ان يرفع هذا
بقوله (فان التاء) اى انه مستتر ههنا ايضا فان التاء الساكنة في آخره (علامة
التأنيث لا الضمير المرفوع) اى لا انه الضمير المرفوع وقوله (والا لم يجتمع مع
الفاعل الظاهر) دليل لقوله لا الضمير المرفوع يعنى لانه لو كان ضميرا مرفوعا
وفاعلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (في ضربت هند) لامتناع اجتماع
الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كما في هذا المثال علم انه ليس
بفاعل قوله (وفي) (الفعل) (المضارع للمتكلم مطلقا) عطف على قوله
وفي الغائبة يعنى ان المرفوع المتصل يستتر ايضا في متكلم المضارع وقوله
(سواء كان مثنى اومجموعا واحدا اوفوق الواحد مذكرا اومؤنثا) تفسير
لقوله مطلقا يعنى يستتر في المتكلم حال كون المتكلم مطلقا اى سواء كان مثنى
اومجموعا مع مذكر ومؤنث فيشمل اربعة معان وهي المثنى المذكر والمؤنث
والمجموع المذكر والمؤنث فوضعت لهذه الاربعة صيغة المتكلم مع غيره وقوله
واحدا يشمل معنيين اعنى الواحد المذكر والواحد المؤنث مثال الواحد
المذكر والمؤنث (نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحته وهو انا سواء كان عبارة
عن المتكلم المؤنث او المذكر ومثال مافوق الواحد الذى هو عبارة عن اربعة
معان قوله (ونضرب) بالعطف على قوله اضرب فان نضرب موضوع للمثنى
والمجموع المذكرين والمؤنثين اعلم ان النسخ المنقولة عن الشارح هكذا كما
نقلناه عنه في تفسير المطلق ويوجه عليه بان قوله اوفوق الواحد مستدرك
بعد قوله مثنى اومجموعا ولذا قال المحشى عصام الدين عصمه الله ان هذا يعنى
قوله مثنى اومجموعا سهو من قلم الناسخ ثم قال فالصحيح انه ليس في عبارة الشارح
قوله مثنى اومجموعا بل الشارح اراد ان يغير عبارة الهندى اعنى قوله مثنى
اومجموعا الى قوله مافوق الواحد فالناسخ جمع بين اللفظ المغير وبين المغير منه
وما غيره الشارح لان لفظ المثنى لا يطلق على الاثنين في العرف بل يطلق فيه
على لفظ مخصوص نحو رجلان فاعلمه وقوله (و (للواحد المذكر)
(المخاطب) عطف على ماقبله اى يستتر المرفوع المتصل ايضا في المضارع
للواحد المخاطب وانما فسره بالواحد لانه لو كان مثنى اومجموعا يكون الضمير
فيهما بارزا وقوله المذكر قيد ايضا للمخاطب لانه لو كان مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا
نحو تضربين ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكر (نحو تضرب) فان

فاعله الضمير هوانت مستتر فيه (و)(للواحد)(الغائب والغائبة) وهما
ايضا معطوفان على ما قبله يعنى ويستتر ايضا فى المضارع الواحد الغائب
والواحدة الغائبة لكن لما كان الاستتار فيهما غير واجب اجاز ان يكونا
مسندين تارة الى الضمير الذى تحته وتارة الى الاسم الظاهر واراد الشارح
ان يقيد بان استتاره فيهما ليس مثل ما قبلهما بل الضمير مستتر فيهما (اذا
لم يكونا) اى الواحد الغائب والغائبة (مسندين الى الظاهر) نحو يضرب زيد
وتضرب هند ومثال الاستتار ما مثله الشارح بقوله (نحو زيد يضرب وهند
تضرب) فان الضمير المذكر فى الاول والمؤنث فى الثانى مستتران فيهما وقوله
(وفى الصفة مطلقا) معطوف على ما قبله ايضا يعنى ان الضمير المرفوع مستتر
فى الصفة ايضا وقوله مطلقا حال من قوله فى الصفة وتذكير مطلقا مع وجوب
مطابقته لذى الحال اما بتأويل الصفة بالوصف او بالنعت وعلى عدم الاعتداد
بتأنيث الصفة لكونها مصدرا هذا اذا كان مطلقا اسم مفعول واما اذا كان
مصدرا ميميا فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وهو اطلق ثم فسره الشارح
بقوله (سواء كان اسم فاعل اومفعول اوصفة مشبهة اوافعل التفضيل)وهذا
تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى تقدير كونه حالا
من الصفة وقوله (وسواء كان مفردا او مثنى اومجموعا مذكرااومؤنثا)تفسيرله
ايضا باعتبار افرادها ولايخفى ان فى حمل المطلق الذى هولفظ واحد على
معنى هذين التفسيرين محل نظر والحق ما قاله المحشى عصام الدين فى ما قال
فى اعراب مطلقا بانه ظرف زمان اى زمانا مطلقا ليشتمل على تقدير التفسيرين
يعنى سواء كانت الصفة فى زمان كونها اسم فاعل اوغيره وسواء كان مفردا
اوغيره والاحسن ما قال صاحب الوافية حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير
الثانى وحمله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولما كان الاستتار جائزا ههنا كذلك قيده
بقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) يعنى ان الاستتار فى الصفة ليس فى جميع
الاوضاع والازمان بل وقت عدم كونها مسندة الى الظاهر واما اذا كانت
مسندة الى الاسم الظاهر (نحو اقائم الزيدان) فلايكون مستترا فان اقائم لكونه
معتمدا على همزة الاستفهام يكون مسندا الى الظاهر وهو الزيدان ثم مثل
لما اسند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مسند الى مستتر
تحته (وهند ضاربة) فان ضاربة مسندة الى ضمير المؤنث تحته (والزيدان
ضاربان) فان ضاربان مسند الى ضمير التثنية تحته (والهندان ضاربتان)
فان ضاربتان مسندة الى ضمير تثنية المؤنث ايضا (والزيدون ضاربون)

مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر (والهندات ضاربات) مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث تحته وقوله (وليست الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسئلة ويحتمل ان يكون جوابا لمقدر تقديره ان الاستتار فى مفردات الصفة مسلم ولكن فى الثانى والجموع غير مسلم لم لا يجوز ان يكون الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر ضميرين بارزين وفاعلين كما فى الفعل فاجاب بان الالف (فى ضاربان والواو فى ضاربون) ليست (بضميرين لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر) اى فى حالة نصبهما وجرهما (نحو رأيت ضاربين) وهذا مثال لحالة النصب (ومررت بضاربين) هذا مثال لحالة الجر ثم هذان المثالان ان قرئ باؤهما بالفتح كونان مثالين للتثنية فيكون ياؤهما مقلوبا من الالف وان قرئ بالكسر يكون للجمع فيكون ياؤهما مقلوبا من الواو (والضمائر لا تتغير عن حالها) فى جميع الاحوال (الا ان تغير عاملها) اى الا فى حال تغير عاملها مثلا اذا اقتضى عاملها تثنية الفاعل يكون الفا وان اقتضى جمعه يكون واوا وان اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول يضربان ويضربون وتضربين وهذه التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقتضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) اى فى الصفة (ليس عاملا فى الضمير) حتى يكون تغيرهما بسبب تغير العامل (وانما هو) اى انما العامل فى الصفة (عامل فى اسم الفاعل) اى فى نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير) اى والضمير الذى هو مستتر تحت الصفة (فاعل له) اى لاسم الفاعل مثلا وقوله (والضمير باق) خبر بعد خبر يعنى هذا الضمير باق (على ما) اى على الهيئة التى (كان عليه فى الرفع) يعنى ان ضمير ضاربان فى حالة رفعه وهو هما باق على ما كان عليه فى ضاربين فى حالة نصبه وجره فعدم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك الضمير الذى تحته لا الالف والياء وكذلك فى ضاربون من ان الضمير هو هم لا الواو والياء لان العامل الذى هو اسم الفاعل اقتضى فاعلا مثنى فى الاول وجمعا فى الثانى فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (فلو كانت) اى الالف والواو وغيرهما فى الصفة (ضمائر لا تتغير) اى يلزم ان لا تتغير ثم ان هذا من المجيب يحتمل ان يكون ابطالا لاستدلال منع السائل وقوله (الا يرى) الخ تتمة للابطال يعنى يشهد على ما قلنا (ان الياء) اى التى هى ضمير فاعل (فى تضربين والنون) اى وان النون (فى تضربن) وكذا فى يضربن (والواو) اى ان الواو (فى يضربون) وكذا فى تضربون (والالف) اى وان الالف (فى يضربان) وكذا فى تضربان (لا تتغير فيها) اى فى هذه المذكورات من الضمائر لا تتغير فى الفعل المضارع فى حالة رفعه ونصبه وجزمه وعدم تغيرها دال على كونها ضمائر فقوله (اى الالف) الخ تفسير لحاصل ما ذكر فى الفرق يعنى ان الالف (والواو فى الصفة حرف التثنية

والجمع) اى الالف حرف دال على تثنيتها والواو حرف دال على جمعها (وليستا) اى الالف والواو المذكوران (بضميرين) اى على ان يكونا اسمين ضميرين كما كانتا فى الفعل يعنى حاصل الفرق انهما حرفان فى الصفة واسمان فى الفعل والضمير من اقسام الاسم لا من اقسام الحرف ثم المصنف لما قسم الضمائر الى المتصل والمنفصل اراد ان يبين ان ايهما من القسمين اصل فى الضمائر وباى علة يعدل بها عن الاصل فقال (ولا يسوغ) وفسره الشارح بقوله (اى لا يجوز) لان السواغ بمعنى الجواز وبقوله (الضمير) لان فاعله هو قوله (المنفصل) وموصوفه الضمير وفائدة التفسير فى قوله (اى مرفوعا كان اومنصوبا) تعميم المنفصل الى النوعين يعنى ان الاصل فى الضمائر ان يكون متصلا ولا يعدل عنه الا لعلة واذا كان الاصل فيها هو الاتصال فلا يجوز اتيان المرفوع المنفصل ولا المنصوب كذلك (لاجل شئ) من العلل (الا لتعذر المتصل) وقوله (اى لاجل تعذره) اشارة الى ان اللام فى لتعذر اجلية والى ان الاستثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف وهو ماقدره الشارح فيما قبل بقوله لاجل شئ وقوله (لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل) دليل لكون الاتصال اصلا (اخصر فيه) وقوله (فتى امكن) تفريع لكونه هو الاصل يعنى اذا كان الاتصال اصلا فتى امكن اى الاتصال الذى هو الاصل (لا يسوغ الانفصال) اى لا يعدل عن الاصل الى الفرع الذى هو الانفصال الا فى الموضع الذى يمتنع فيه اتيان المتصل الذى هو الاصل ثم اراد ان يفصل مواضع تعذر الاتصال فقال (وذلك) وقول الشارح (اى تعذر المتصل) تفسير للمشار اليه اى ذلك التعذر ثابت (بالتقديم) وقوله (اى بتقديم الضمير) تفسير للمضاف اليه التقديم بان يكون الالف واللام عوضا عن المضاف اليه الذى هو مفعوله وبيان للمقدم والمقدم عليه هو قوله (على عامله) يعنى اذا اريد تقديم ضمير الفاعل والمنصوب على عامله تعذر الاتصال وقوله (لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به) دليل للتعذر فى تلك الصورة يعنى اذا قدم على عامله لا يمكن ان يتصل الضمير بعامله وقوله (اذ الاتصال به انما يكون فى آخر العامل) دليل للملازمة اى انما يلزم عدم اتصال الضمير وقت تقدمه على عامله لان الاتصال المعتبر فى الضمير انما يكون باتصاله بآخر العامل لا باوله لان الاصل فى العامل التقديم قوله (اوبالفصل) عطف على قوله بالتقديم وقول الشارح (الواقع) ظاهره انه لتصحيح تعلق اللام فى قوله (لغرض) بقوله بالفصل وقال المحشى عصام الدين انه لا حاجة الى تقديره بها لانه لا يفيد الا تعلق اللام به وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول

لعل فائدته الاشارة الى ان اللام انما يتعلق با فصل مع تضمينه لمعنى الو قوع لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يعدل عنه الا بتحقق الفصل لا بتوهمه يعنى ان تعذر المتصل لا يوجد الا بوقوع الفصل الذى يقع لغرض لا بوقوعه لا لغرض وقول الشارح (لا يحصل الا به) للاشارة الى ان الغرض قد يحصل بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا انا فان الغرض وهو الاهتمام بشان زيد وان كان يحصل ههنا الا انه لم يتعين لهذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا كما يحصل بالتقديم نحو زيدا ضربت وجواز الانفصال مختص بالفصل الذى لا يحصل غرض المتكلم الا به لانه لو حصل بغير الفصل لا يجوز الانفصال كما فى ضربت زيدا انا وقوله (اذا لفصل ينافى الاتصال) دليل لقوله لتعذر الاتصال يعنى انما يتعذر الاتصال لان الفصل اللازم للغرض ينافى الاتصال اللازم للاصالة وقوله (وبتركه يفوت الغرض) دليل لانتفاء اللازم يعنى ولان ترك الفصل يقتضى فوت الغرض المقصود ومحصله ان فيه مقامين احدهما ترك الاتصال وثانيهما ترك الانفصال فالاول للاول والثانى للثانى ثم اعلم ان ذلك الغرض المقتضى للانفصال وقوله (او بالحذف) عطف ايضا على ماقبله يعنى ذلك التعذر اما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول الشارح (اى حذف عامله) تفسير الحذف بان يكون اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو مفعول الحذف وقوله (لانه اذا حذف عامله) الخ دليل على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور لانه اذا حذف عامل الضمير (لا يوجد ما) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما تعذر الاتصال لعدم ما يتصل به تعين الانفصال وقال عصام الدين عصمه الله ينبغى ان يراد حذف عامله دونه يعنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان يحذف مع الضمير فالمراد ههنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل المقدر نحو زيدا ضربته لان عامل زيدا وهو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل به وهو ضمير الفاعل وقوله (او يكون العامل) عطف على ماقبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير ايضا للمضاف اليه المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب كون عامل الضمير (معنويا) بان يكون الضمير مبتدأ اوخبرا وقوله (لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى) دليل ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يعنى انما كان كون عامله معنويا سببا للتعذر لانه حينئذ يلزم اتصال الضمير الملفوظ بالعامل الغير الملفوظ وهو ممتنع فتعين الانفصال ايضا والفرق بين كون العامل محذوفا وبين كونه معنويا هو ان العامل فى الاول هو الموجود وفى الثانى هو المعدوم

لان العامل فى زيدا ضربته هو نفظ ضربت الذى قدر ثم حذف وفى زيد قائم هو عدم العامل اللفظى فى اوله وقوله (او) (بكون عامله) (حرفا) عطف على قوله معنويا كما اشار اليه الشارح فى اثنائه بقوله او بكون عامله لانه يفيد انه عطف على خبر الكون ولما لم يكن سببية كونا لعامل حرفا على اطلاقه بل كان مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد ان يقيد بقوله (والضمير) اى والحال ان الضمير (المعمول له) اى لذلك الحرف العامل (مرفوع) وقوله (اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعنى انما كان هذا سببا للتعذر لان اتصال الضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا لكنه لا يتصل (لانه) اى لان الاتصال (خلاف لغتهم) اذ لم يوجد فى لغة العرب شاهد على ذلك الاتصال فكان متعذرا بالنظر اليه وقوله (بخلاف المنصوب) دليل على تقييد المصنف يعنى انما خص تعذر الاتصال بالحرف فى المرفوع لانه غير متعذر فى غيره لانه يوجد فى لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل (نحو اننى وانك) لانهما ضميران منصوبان متصلان بعاملهما الحرف وانما لم يذكر المجرور مع انه متصل ايضا لان الكلام دائر بين جواز الاتصال والانفصال والمجرور ليس كذلك لانه غير جائز الانفصال وقوله (او بكونه) عطف ايضا على ما قبله وهو من اسباب التعذر وقول الشارح (اى كون الضمير تفسير للضمير الذى هو مضاف اليه لكون واسمه وقوله (مسندا اليه) خبره وقوله (اى الى ذلك الضمير) تفسير للضمير فى اليه وهو ظرف لغو للمسند وقوله (صفة) بالرفع نائب فاعل للمسند ولا يضر كون المسند مذكرا لان تأنيث الصفة غير حقيقى وقوله (جرت) صفة للصفة وقوله (على غير من) اى صارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذى (هى)وقول الشارح (اى تلك الصفة) تفسير لمرجع هى وقوله (كائنة) تفسير لمتعلق قوله (له) وايذان بكون هى مبتدأ وله ظرفا مستقرا خبره يعنى ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون ذلك الضمير بحال يسند اليه صفة جرت على غير فاعلها وقوله (فانه لو لم ينفصل) الخ دليل على كون الاتصال متعذرا فى تلك الصورة يعنى لو لم ينفصل (الضمير) فى هذه الصورة (عن هذه الصفة لزم الالتباس) اى التباس غير الفاعل بالفاعل (فى بعض الصور) اى فى بعض صور هذا الباب وان لم يلزم فى بعض صور اخرى مثال الصورة التى التبس فيها (كما اذا قلت زيد) وهو مبتدأ اول وقوله (عمرو) مبتدأ ثان وقوله (ضاربه) خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبره والضمير المجرور راجع الى عمرو وقوله (هو) ضمير مرفوع منفصل على انه فاعل للصفة التى هى جرت على عمرو الذى ليست هى له بل لزيد ثم فصله الشارح بقوله (فانه لو قيل) اى

فلولم ينفصل الضمير الذى هوفاعل ضاربه بل اتصل واستتر فيه وقيل (زيدعمرو ضاربه) بلاذكر هو (لاالتبس على السامع ان الضارب زيداوعمرو) يعنى التبس ان ضمير ضاربه الذى تحته هل هو راجع الى زيد بان يكون هو الضارب اوالى عمرو بان يكون هوالضارب (بل المتبادر) الى الفهم (انه) اى مرجع ضمير ضاربه (عمرو لانه) اى لان عمرا (اقرب الى الضمير المستتر) من زيداى الى الذى استتر تحت ضاربه (بخلاف) اى هذا قول فيه التباس بخلاف (ما) اى بخلاف الذى اذا (قيل ضاربه هو) بابراز الضمير فلاالتباس فيه (فانه لما انفصل الضمير) عن عامله (على خلاف الظاهر) لان الظاهر ان يتصل به لما عرفت ان الاصل فى الضمير هوالاتصال (يعلم ان مرجعه) اى مرجع الضمير (ما هوخلاف الظاهر وهو) اى المرجع الذى هو خلاف الظاهر (زيد) لان الظاهر فى باب الارجاع ان يرجع الى القريب منه الذى هوعمرو وههنا وقوله (والالاحاجة) اشارة الى ان المقتضى الانفصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه لولم يوجد الالتباس المذكور لاحاجة (اليه) اى الى انفصاله هنا ثم الشارح لما قال ان الالتباس مختص ببعض الصوردون الاخرى اراد ان يذكروجه شمول هذا الحكم فى غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال (واذاوقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه) اى حمل على ذلك البعض (ما) اى الصورة التى (لا) التباس (فيه طردا للباب) اى لتكون الصورة التى لاالتباس فيها والصورة التى التبس فيها على نسق واحد ثم ان الشارح اراد ان يذكر نكتة لاختيار المصنف للفظ من مع ان المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من فقال (وانما قال) اى المصنف (من هى له لا) اى لم يقل (ماهى له) وقوله (كما هوالظاهر) متعلق بقوله لاماهى له اعنى انه متعلق بالمنفى اى لم يقل ماهى له بلفظ ما كما ان الاتيان به هوالظاهر وقوله (ليكون اشمل) متعلق بالمنفى دليل على كون لفظ ما ظاهرا يعنى ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء وغيرهم وقوله (اقتصارا) علة لقوله وانما قال يعنى انما اختار لفظ من للاختصار (على ما هوالاصل) يعنى بالاصل هوالعقلاء وقال المحشى عصام الدين ان كون العقلاء اصلا ممنوع لان الاصل هو الاكثر وهو غير العقلاء انتهى ويمكن ان ينتصر لجانب الشارح باثبات المقدمة الممنوعة بدليل آخر بان يقال ان العقلاء هوالاصل لشرفه والله اعلم ثم شرع فى امثلة المنفصل الذى تعذر فيه الاتصال فقال (مثل اياك ضربت) (مثال) اى هذا مثال للتعذر (لتقديم الضمير على العامل) هكذا فى ما وجدته من نسخ الشرح لكن الاحسن ان يقال مثال للتقديم على العامل اولتقدمه على العامل كما لايخفى (وماضربك الاانا) وقوله (مثال الفصل) خبر المبتدأ ايضا اى هذا المثال مثال

لتعذر الاتصال لتحقق الفصل بينه وبين عامله (لغرض وهو) اى الغرض (التخصيص ههنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اختصار الفعل بالفاعل وذا لا يحصل الا بالفصل بالا او بمعناه نحو انما (واياك والشر)(مثال) للتعذر (لحذف العامل) والعامل المحذوف هو ماقدره بقوله (اى اتق نفسك والشر) فان الضمير الذى هو اياك لما حذف عامله الذى هو اتق ههنا حذفا واجبا لكونه من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فانفصل لذلك (وانا زيد)(مثال لكون العامل) اى مثال لتعذر المتصل بسبب كون عامله (معنويا) فان انا لما كان مبتدأ كان عامله معنويا فتعذر اتصال المعمول اللفظى بالعامل المعنوى (وما انت قائما) (مثال كون العامل حرفا) يعنى مثال للتعذر الحاصل بسبب كون عامل الضمير حرفا (والضمير) اى والحال ان الضمير المذكور فيه (مرفوعا) لكونه اسم ما التى تشبه بليس وهو من المرفوعات (وهند زيد ضاربته هى) (مثال الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهى هى ههنا حيث اسند اليه (صفة) وهى ضاربته (جرت) اى صارت تلك الصفة خبرا لزيد فكانت جارية (على غير من) اى على غير فاعله الذى (هى) اى تلك الصفة (له) اى فاعل وصفة له وهى هند ههنا كما قال الشارح (فانه) اى الشان (اسند اليه) اى الى لفظ هى (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد) وهو غير من هى له وانما جرت عليه (حيث وقعت) اى الضاربة (خبراله) اى لزيد (وهى) اى والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب بها) اى بهند فى الواقع لانها هى الضاربة لزيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى يصح ان يكون هذا المثال مثالا للتعذر بكونه اسند اليه صفة (اذا كان هى) اى لفظ هى فى هذا المثال (فاعلا) للصفة المذكورة (لا تأكيدا) اى لا يكون هذا المثال من هذا القبيل اذا كان لفظ هى تأكيدا بان يكون فاعل الضاربة ضميرا متصلا مستترا تحته راجعا الى هند ويكون لفظ هى تأكيدا لذلك الضمير المستتر (والا) اى وان صح ايضا ان يكون مثالا للصفة المذكورة على تقدير كون هى تأكيدا (لكان) اى هذا المثال (على ذلك التقدير) داخلا فى صورة الفصل (لغرض التأكيد) قوله (ولكنه) استدراك من قوله وانما يصح ذلك يعنى تولد توهم من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لا تأكيدا بان هى فى هذا المثال هل هو فاعل على انه داخل فيما نحن فيه او تأكيد على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه بقوله ولكنه اى ولكن لفظ هى ههنا (تأكيد لازم) اى لازم للتركيب (لا فاعل) اى لا انه فاعل اسند اليه الصفة المذكورة (بدليل نحو الزيدون والعمرون ضاربوهم نحن) فان قولهم نحن ليس بفاعل لضاربوهم لانه لما جمع بالواو علم

ان فاعله نحن وهو ضمير جمع المذكر ولما كانت الصفة غير مختلفة بالغيبة والمخاطبة والتكلم احتمل ان يكون الضمير الذى فيه لفظ هم ولفظ انتم ولفظ نحن فان كان الاول يكون راجعا الى العمرون وليس كذلك لان المراد بالفاعل هو المتكلم فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذى تحته وهو نحن بالمنفصل حتى لايلتبس غير الفاعل (وروى عن الزمخشرى) فى هذا المثال (ضاربهم نحن) يعنى الزيدون والعمرون ضاربهم نحن اى بافراد لفظ ضاربهم (وعلى هذا) اى وعلى ما روى عنه بافراد ضاربهم (يكون) اى لفظ (نحن فاعلا) لان ضاربهم لماكان بلفظ الافراد لم يستتر تحته ضمير لانه لواستتر يلزم ان يكون مفردا مذكرا فالمرجعان وهما الزيدون والعمرون لايساعدانه وقوله (كما قال) يحتمل ان يكون نقلا لتوجيه الزمخشرى يعنى ان الزمخشرى بعد ما مثل به قال على طريق الاعتذار (واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها) يعنى الزمخشرى اختار فى تمثيل الصفة المذكورة بلفظ ضاربهم بالافراد ولاالتباس فى كون نحن فاعلا لتعينه فى هذه الصورة بخلاف ضاربوهم نحن بالجمع لانه لماكان بلفظ الجمع التبس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (ليثبت الحكم) اى حكم وجوب الانفصال (فى صورة اللبس بطريق الاولى) يعنى اذا وجب انفصال المضمر فى صورة لالبس فيها فوجوبه فى صورة اللبس اولى ويحتمل ان يكون قوله كما قال اشارة الى كلام المصنف يعنى كون نحن فى هذا المثال فاعلا كما قال به المصنف فى تمثيله فى المتن بقوله هند زيد ضاربته هى لانه مثال لا التباس فيه لان ضاربته لماكانت بصيغة التأنيث تعين ان يكون فاعله راجعا الى هند لاالى زيد فعلى هذا يكون قوله واختار عطفا على قوله قال فيكون توجيها لاختيار المصنف هذا المثال ولما فرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع فى مسائله من حيث جواز الاتصال والانفصال فقال (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا) ولما قيد المصنف فى هذه المسئلة بقوله وليس احدهما مرفوعا اراد الشارح ان يبين وجه هذا التقييد فقال (احتراز) اى قوله وليس احدهما مرفوعا احتراز (عن نحو اكرمتك) فان فى اكرمتك ضميرين احدهما ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثانى الضمير المنصوب المخاطب فالاول متصل بعامله بالفعل وكذا الثانى لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل (اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه) اى فصار كأنه (لم يتحقق الفصل بين الفعل) اى بين مجموع الفعل وفاعله (والضمير الثانى) اى وبين الضمير الثانى وهو كاف الخطاب (اصلا) فاذا تشابه هذا بالجزء (فيجب اتصاله) اى اتصال الضمير الثانى بالفعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيه ثم شرع المصنف

فى بيان حكمهما على تقدير عدم ذلك فقال (فان كان) وقيد الشارح هذه المسئلة بالقيدين احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اى اجتماع الضمير وثانيهما قوله (وعدم كون) اى وعلى تقدير عدم كون (احدهما) اى احد الضميرين (مرفوعا) المحترز بالقيد الاول عن كون الضمير واحدا و بالقيد الثانى عن كون احدهما مرفوعا ليطابق الاجمال بالتفصيل وقوله (احدهما) بالرفع على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى احد الضميرين) وقوله (اعرف) بالنصب خبر كان وفاعله راجع الى الاحد والمفضل عليه هو ما فسره الشارح بقوله (من الآخر) وكون احدهما اعرف من الآخر بان يكون احدهما متكلما والآخر مخاطبا او غائبا او يكون احدهما مخاطبا والآخر غائبا ثم بين فائدة التقييد باعرفية احدهما فى اجراء حكم التخيير فقال (احتراز) اى فائدة هذا القيد احتراز (عما) اى عن الضميرين اللذين (اذا تساويا) فى التعريف بان يكون كلاهما متكلمين او مخاطبين او غائبين (نحو اعطاها اياه) فان كلا الضميرين فى هذا المثال غائبان وليس احدهما اعرف من الآخر فيتغير حكم التخيير فيدخل فى الحكم الذى سيأتى وهو قول المصنف والا فهو منفصل وذكره الشارح ههنا بقوله (حيث يجب الانفصال فى الثانى) اى فى ثانى الضميرين ثم بين الشارح علة حكم وجوب الانفصال فى صورة كون احدهما اعرف فقال (للتحرز عن تقدم) اى يعنى انه انما وجب الانفصال فى الثانى فى هذه الصورة ليحترز به عن تقدم (احد المساويين من غير مرجح) لان المرجح فى صورة اعرفية احدهما للتقديم الذى يقتضى جواز الانفصال والاتصال فى الثانى هو كون المقدم اعرف ولما انتفت هذه العلة المرجحة للتقديم تعين وجوب الانفصال الثانى منه وقوله (وقدمته) عطف على قوله ان كان اعنى الجملة الشرطية اى ان كان احد الضميرين اعرف واردت تقديم ذلك الاعرف وقوله (اى احد الضميرين) تفسير لضمير قدمته لانه راجع الى احد المضاف فى قوله احدهما ولما كان المتبادر من اضافة الاحد الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار الشارح الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذى هو اعرف) يعنى ان الاحد الذى قدم معين واضافته للعهد الخارجى وهو اعرفهما وقوله (على الآخر) متعلق بقدمته اى قدمت الاعرف على غير الاعرف ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط فقال (احتراز) اى قوله وقدمته احتراز (عما) اى عن الصورة التى (اذا كان الاعرف مؤخرا) لنكتة اقتضت تأخيره اما بان يكون المقام مقتضيا لتقديم غير الاعرف فيلزم لاجله تأخير الاعرف او بان يكون مقتضيا لتأخيره فى اول الوهلة (نحو اعطيته اياك) فان احد مفعولى اعطيت ضمير غائب وثانيهما ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد

المتكلم تقديم المخاطب الذى هو اعرفهما لان ضمير الغائب لكونه مفعولا اولا لاعطيت لزم تقديمه على المخاطب الذى هو المفعول الثانى له مع اعرفيته (ويلزم انفصاله) اى انفصال الضمير الثانى وقوله ليتعذر علة للزوم الانفصال ههنا يعنى انما يلزم انفصاله (ليتعذر المتكلم) اى ليصح اعتذار المتكلم (فى تأخير الاعرف) مع وجود المرجح لتقديمه واذا قيل له لم اخرت المؤخر الذى حقه ان يتقدم لكونه اعرف فيصح له ان يقول انى وان اردت تقديمه ولكن انفصاله مانع لتقديمه وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليعتذر اى ليعتذر المتكلم ولئلا يلحقه (فى اول الوهلة طعن) وان كان لا يلحقه بعد التفكر بكونه مفعولا ثانيا يجب تأخيره وقوله (بايراده) من قبيل التنازع لجواز تعلقه بقوله ليعتذر وبقوله لا يلحقه يعنى انما حصل التعذر به اوانما لا يلحقه طعن بسبب ايراده اى ايراد المتكلم ذلك الاعرف (على خلاف الاصل) اى الذى هو الاتصال وخلافه ايراده منفصلا وهذا الذى اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور (وحكى سيبويه تجويز الاتصال) فى صورة تقديم غير الاعرف (ايضا) اى كما مع الجمهور فى صورة تقديم الاعرف ويحتمل ان يكون قوله ايضا اشارة الى جواز الانفصال يعنى ان سيويه جوز الانفصال ايضا كما جوز الجمهور الانفصال (نحو اعطيته ك) ثم قوله وحكى سيبويه اى وحكاه عن النحاة بلا التزام صحته كذا فى العصام وقال بعض المحشين فى الاستدلال على ما حكاه سيبويه لان الثانى وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة عن الآخذ واذا كان كذلك فهو يستحق التقدم نظرا الى الترجيح المعنوى الذى هو مغن عن الترجيح اللفظى كذا فى الحواشى الهندية وحكى العصام ايضا حكاية التضعيف عن سيبويه حيث قال بعد حكايته عن النحاة انه فاسد لانه لم يسمع امثاله من العرب والله اعلم وقوله (فلك الخيار) جملة جزائية مجزومة المحل على انه جزاء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية صغرى جواب لقوله اذا اجتمع ضميران وقوله (اى الاختيار) تفسير للفظ الخيار مطابقا لما فسره به صاحب القاموس فعلى هذا يجوزان يكون قوله (فى) (الضمير) (الثانى) ظرفا لغوا ومتعلقا بلفظ الخيار وان جاز كونه ظرفا للظرف المستقر وهو قوله فلك ثم فسر الشارح لفظ الخيار بقوله (ان شئت اوردته) اى الضمير الثانى (متصلا) ليكون توطئة لقوله (نحو اعطيتكه) وقوله (باعتبار عدم الاعتداد بالفصل) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى ان شئت اوردت الضمير الثانى متصلا بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد بانفصاله عن العامل (بما هو) اى بسبب الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير

المخاطب ههنا لانه لم قدم لاعرفية لزم ان يعتبر فيه زيادة فضيلة ومزية على غير الاعرف وتلك المزية اعتباره كالجزئية ثم فسر الشق المفهوم من قوله الخيار بقوله (وان شئت او ردته منفصلا) اى و يجوز ايرادك الضمير الثانى منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير الثانى من ضمير المرفوع منفصلا ثم بين سبب الايراد بقوله (باعتبار الاعتداد) اى انما جاز فيه ان توردة منفصلا بسبب انه يجوز لك الاعتبار للاعتداد (بالفصل) اى بانفصال الثانى (بما هو) اى بسبب الضمير الذى (يفصله) اى يفصل بينه وبين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذى يفصل بين الضمير الغائب و بين العامل ههنا ولما كان الاعرف من الضمائر ضميرين احدهما المخاطب لكونه اعرف بالنسبة الى الغائب وثانيهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب ولما اورد المصنف المثال الاول اراد ان يورد مثال الثانى فقال (و) نحو (ضربيك) ثم الشارح اراد تطبيق المثال بالمثل فقال (فانه) يعنى هذا المثال مطابق للمثل لانه (اجتمع فيه ضميران) احدهما الضمير المتكلم المجرور المتصل لكونه مضافا اليه وثانيهما الضمير المخاطب المنصوب المتصل فحينئذ قد وجد الشرط الاول وهو كون احدهما اعرف والشرط الثانى ايضا كما قال (وليس احدهما) اى الضميرين من المتكلم والمخاطب (مرفوعا) ولما توهم منه ان الضمير الاول لما كان فاعلا للمصدر يكون مرفوعا فحينئذ يكون مخالفا للشرط الثانى اراد الشارح دفع هذا التوهم فقال (لجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية) يعنى ان احدهما ليس بمرفوع كما توهم لان الاول مجرور بالاضافة اى باضافة المصدر اليه وهو محله القريب وان كان محله البعيد مرفوعا لكونه فاعلا للمصدر والاعتبار بمحله القريب فيقال له انه ضمير مجرور متصل والضمير الثانى منصوب متصل لكونه مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله اجتمع وبيان لوجود الشرط الثالث وهو قوله وقدم يعنى ان هذا المثال مطابق ايضا بالنسبة الى الشرط الثالث ايضا لانه قدم فيه (الاعرف الذى هو ضمير المتكلم) واما قدم لكونه فاعلا ولكون الاصل فيه هو التقديم فاذا وجدت الشروط الثلاثة المذكورة فيه (فلك) اى فجاز لك (الوصل) اى اتصال الثانى (باعتبار عدم الاعتداد) اى بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله (بالمتصل) اى بسبب الضمير المتصل (و) (لك) اى وجازلك (الفصل) بجعل الضمير الثانى منفصلا (نحو ضربى اياك) (للاعتداد) اى بسبب اعتبارك للاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله بالمتصل ولما فرغ المصنف من المسئلة التى حكمها

الشارح بقوله (اى وان لم يكن احدهما اعرف) بان تساويا فى المعرفة ككونهما غائبين اومخاطبين او متكلمين وهذا اشارة الى انعدام الشرط الاول وقوله (او يكون ولكن ماقدمته) اشارة الى انعدام الشرط الثانى يعنى وان لم يكن احد الضميرين اعرف من الآخر او يكون احدهما اعرف ولكن ما اردت تقديم ماهواعرف (فهو) وقوله (اى الضمير الثانى) تفسير للرجع وقوله (على كل من التقديرين) قيد للجزاء وقوله (منفصل) خبر المبتدأ والجملة جزائية وقوله (لاغير) تأكيده اى لايجوز فيه غير المنفصل كما يجوز الوجهان فى الباب السابق ثم شرع الشارح فى ادلة وجوب الانفصال فقال (اما على التقدير الاول) اى اما تعين الانفصال على تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فلئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على الآخر) يعنى لوجاز الاتصال والانفصال على تقدير عدم اعرفية احدهما لزم ترجيح احد المثلين اى احد المتساويين فى المعرفة (فيما) اى فى اللفظ الذى (هو) اى ذلك اللفظ مع مايتصل به (كالكلمة الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا فى المعنى لانه الاخذ فى باب اعطيت (بلامرجح) لان المرجح فى الصورة الاولى هوالاعرفية اوتقدم المتكلم فاذا لم يوجد احد هذين الامرين لم يوجد مرجح يقتضى تقديم احدهما واتصاله فاذا لم يوجد مرجح يلزم اكتساب مرجح آخر لانهما اذاتعارضا تساقطا والمرجح جعل الثانى منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال الموجب للتقديم (واما على التقدير الثانى) اى واما تعين الانفصال ووجوبه على تقدير كون احدهما اعرف ولكن ماقدمته (فلكراهتهم) اى فالانفصال لكراهتهم (تقديم الانقص) أوهو الاعرف الذى لايكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه فاعلا لفظا كما فى ضربتك او معنى كما فى اعطيتك اياه وقوله (على الاقوى) متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) صفة للاقوى اى على الاقوى الذى هو كالكلمة الواحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير الغائب مفعولا اول لاعطيت ولكون المخاطب الاعرف مفعولا ثانيا له فانه وان كان اعرف وكانت الاعرفية مرجحة لتقديمه ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة مرجح تقديمه ولوقدم الاعرف ههنا يلزم تقدمه (بلامرجح) اى زائد على الاعرفية فحينئذ يورد منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال ومثال مالايكون احدهما اعرف (نحو زيدا اعطيته اياه) كما قال الشارح (مثل) اى هذا مثال (لما) اى للضميرين اللذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم الاعرفية يعنى ان احدهما ليس باعرف فى هذا المثال لكونهما ضميرين غائبين (او) (اعطيته) (اياك) وانما فسره الشارح باعطيته للاشارة الى ان قوله

اياك عطف على قوله اياه والتقدير (نحو اعطيته اياك المثال) اى هذا مثال (لما) اى
للضميرين اللذين (يكون احدهما اعرف وهو) اى الاعرف (ضمير المخاطب)
وهو اياك (ولكن ما قدمته) للنكتة السابقة ولما فرغ المصنف من المسائل
التى تعين فيهما احد الامرين من ايراده متصلا ومنفصلا اوتخير فيها المتكلم
فى ايراد ايهما شاء شرع فى المسئلة التى اختير فيها احد الامرين مع جوازهما
فقال (والمختار) اى الذى يكون مختار النحاة من الامرين (فى خبر) (باب) (كان)
اى اذا وقع الضمير خبر له وزاد الشارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد بالخبر ههنا اعم
من خبر كان وصار وغيرهما من الافعال الناقصة دفعا لايهام انه مختص بكان
ولذا فسره بقوله (اى خبر كان واخواتها) وقوله (اذا كان ضميرا) تطبيق
لهذه المسئلة بمسائل الضمير والا فلا فائدة فيه وقوله (الانفصال) خبر لقوله
والمختار ومثاله (كما تقول كان زيد قائما) اى مثاله قولك كنت اياه فى اثناء مجموع
قولك كان زيد قائما (وكنت اياه) وانما اورد قوله كان زيد قائما مع ان المثال وكنت
اياه ليحصل مرجعا للضمير الغائب حتى يصح به التركيب ثم شرع الشارح فى
بيان دليل كون الانفصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار ان يكون متصلا
لكونه هو الاصل فقال (لانه) اى انما اختاروا الانفصال ههنا لان خبر باب كان
(كان فى الاصل خبر المبتدأ) لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (ويجب) اى
وحينئذ يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا) وقوله (لان عامله) علة
لقوله يجب اى وانما يجب كون خبر المبتدأ منفصلا اذا كان ضميرا لان عامله اى
عامل خبر المبتدأ (معنوى) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنويا يجب
الانفصال ولذا يختار الانفصال بالنظر الى اصله ثم شرع الشارح فى بيان علة
جواز الاتصال فقال (ويجوز) اى جوازا مرجوحا (ان يكون) اى خبر باب
كان (ضميرا متصلا ايضا) اى كما يجوز جوازا راجحا ان يكون منفصلا (نحو
كنته فى قولك (كان زيد قائما وكنته) وانما جاز ذلك (لانه) اى لان خبر باب كان
(شبيه بالمفعول) فى وقوعه بعد الفعل وفاعله لا انه مفعول حقيقة لما عرفت
(وضمير المفعول فى مثل زيدا ضربته واجب الاتصال ففى شبيه المفعول ان لم يكن
واجب الاتصال) لكون اللازم فى المشبه به وجود مزية على المشبه (فلا اقل)
فى فائدة التشبيه وثمرته وقوله (من ان يكون جائز الاتصال) بيان للمفضل عليه
لقوله اقل يعنى لا حكم اقل من جواز الاتصال لان الاقل من الجواز هو الامتناع
ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه ولو حكم بالوجوب كما هو حكم المشبه به لم تحصل
مزية المشبه به على المشبه فروعى الجانبين وحكم بالجواز ولما تولد من ههنا انه لما وقع
المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فكان الانفصال مختارا

استدرك الشارح بقوله (لكن الانفصال مختار) في خبر كان (لان رعاية الاصل) وهو كون مقتضى انفصاله كون اصله خبرا للمبتدأ (اولى من رعاية المشابهة بالمفعول) المجوزة للانفصال يعني تعارض المرجحان احدهما يرجح الانفصال والاخر يرجح الاتصال فرعاية الاول كان اولى و وجه الاولوية ماذكره المحشي عصام الدين وهو ان الخبرية حقيقية لكونها لازم الذات وكونه مشابها بالمفعول تشبيهية وهي لازم الصفات فرعاية الحقيقية اولى من رعاية التشبيهية ثم شرع المصنف في بيان مسئلة اخرى فقال (والاكثر) ولما كان المتبادر من الاكثر انه اكثر المذاهب اراد الشارح ان يبين ان المراد بالاكثرية بالنسبة الى الاستعمال فقال (في الاستعمال) ولما انفهم منه ان الضمير الذي بعد لولا يجوز فيه الانفصال والاتصال لكن اكثر الاستعمال هو الانفصال كما ستعرف من مثال المتن الذي سيورده المصنف اراد الشارح ان يذكر دليل الانفصال بقوله (انفصال الضمير) اي وجه كون الضمير (المرفوع) الذي (بعد لولا) منفصلا في اكثر الاستعمال ثابت (لكون ما) اي لكون الاسم الذي وقع (بعد لولا مبتدأ) هذا بالنصب خبرا لكون وقوله (محذوف الخبر) صفة (تقول) (لولا انت الى آخرها) اي الى آخر الضمائر وفسر الشارح قوله الى آخرها بقوله (يعني) اي يريد المصنف بقوله الى آخرها (لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن) وهذه الضمائر المتصلة بلولا كلها منفصلة لكونها مبتدأ واخبارها محذوفة وجوبا كما سبق في بحث الخبر والخبر المحذوف هو موجود لكون الوجود مدلول لولا لها وداخلا في مفهومها لانها لامتناع الشيء لوجود غيره ثم المصنف لما ابتدأ في بحث الضمائر من المتكلم وختم بالغائب على ترتيبها بحسب الاعرفية وابتدأ ههنا من المخاطب اراد الشارح ان يذكر له نكتة فقال (وكان الاوفق) اي وكان الاسلوب الاوفق للمصنف وقوله (فيما سبق) متعلق بالاوفق اي الذي يوافق موافقة زائدة على ما ابتدأ ههنا بالاسلوب الذي سبق في مقام تعداد الضمائر حيث ابتدأ بالمتكلم ثم المخاطب وانتهى بالغائب وقوله (ان يقول) خبر لكان اي كان الاوفق له ان يقول المصنف (لولا انا لولا نحن) اي الابتداء بالمتكلم ايضا (الى آخرها) اي الانتهاء بالغائب ولما كان هذا الاسلوب مخالفا لما سبق تولد منه توهم انه لا وجه له استدركه بقوله (لكن) اي لكن المصنف (غير الاسلوب) حيث ابتدأ ههنا بالمخاطب (تنبيها) اي للتنبيه (على انه) اي الابتداء بالمتكلم (ليس بضروري) يعني انه امر ليس بواجب الرعاية بل يجوز الابتداء به وبغيره ولما كان الاكثر في باب لولا هو الانفصال وفي باب عسى بخلافه شرع

المصنف في بيان الحكم المذكور في باب عسى فقال (و . ولما كان عسيت معطوفا على لولا انت وهوخبر قوله والاكثر اراد الشارح ان ينبه على هذا العطف وعلى كون الحكم ههنا مخالفا للحكم الذى سبق في لولا وعلى وجه كون الاكثر هو الاتصال ههنا فاورد هذا التشبيه بين حرف العطف وبين المعطوف فقال (كذلك الاكثر) اي كما كان اكثر الاستعمال في لولا انفصال الضمير كان الاكثر (في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما) اي لكون الاسم الذى (بعد عسى فاعلا) وقدعرفت ان الضمير اذا كان فاعلا وجب اتصاله بما له اللفظى المذكور (تقول)في باب عسى على اكثر الاستعمال (عسيت الى آخرها) يعنى عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن عسى عسيا هما عساهم عساها عساهما عساهن عسيت عسينا ومما يجب ان يعلم ان الضمائر في صيغ الغائب مستترة كما في سائر الماضيات لكن لما لم يكن لهذا الفعل صيغ مخصوصة للغائب لكونه غير متصرف كان الضمير في جميع صيغ الغائب مستترا بخلاف سائر الماضيات المتصرفة لانه يكون الضمير المرفوع فيها بارزا في التثنية والجمع فافهم ثم المصنف لما بين ماهو الاكثر في البابين اراد ان يذكر ماهوغير الاكثر فقال (و) قد(جاء) ولما كان هذا المجيء مقابلا للاكثر اشار اليه الشارح بقوله (في بعض اللغات) وهو غير الاكثر وقوله (لولاك) مع ماعطف عليه فاعل لقوله جاء اي جاء لفظ لولا اذا استعمل مع الضمير لولاك اي كون الضمير متصلا به على خلاف الاكثر (و) جاء (عساك الى آخرهما) اى الى آخر لولاك وعساك فالاول لولاك لولاكما لولاكم لولاك لولاكما لولاكن لولاه لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاى لولانا والثانى عساك عساكما عساكم عساك عساكما عساكن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عساى عسانا ولما كان توجيه الضميرين في البابين على هذه اللغة اتى خلاف الاكثر مذهبا للاخفش وسيبويه اراد الشارح ان ينبه على توجيه الامامين فقال (مذهب الاخفش الى ان الكاف) اى المتصل الذى (بعد لولا ضمير مجرور) اى مجرور متصل كما في بك وضربك (وقع) اى انه وقع (موقع المرفوع) لكون المقام مقام المبتدأ كما عرفت ثم اشار الى جواز وقوع المجرور موقع المرفوع بقاعدة وهى قوله (فان الضمائر) مطلقا (قد يقع بعضها موقع بعض آخر) ثم استشهد عليه بقوله (كما تقول ما انا كانت) ثم اشار الى مقام الاستشهاد فقال (فانت) اى الذى هو مدخول الكاف الجارة وقوله (في هذا المقام) متعلق بوقع المتأخر (مع انه ضمير المرفوع) اى مع انه موضوع على الضمير المرفوع المنفصل (واقع موقع المجرور) اى موقع المجرور المتصل وكذلك

الضمير فى لولاك كان فى صورة المجرور المتصل ثم وقع موقع المرفوع المنفصل على عكس قوله كانت ثم شرع فى بيان توجيه سيبويه فى لولا فقال (وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام) اى فيما اذا دخل على الضمير المجرور (حرف جر) اى بمعنى اللام التعليلية كان معنى قولك لولاك كذا لكان كذا فى معنى لم يكن كذا لوجودك كما فى حاشية العصام وقوله (والكاف) بالنصب عطف على لولا اى وان الكاف فى لولاك (ضمير مجرور واقع موقعه) لاموقع غيره كما ذهب اليه الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهبين فقال (فالاخفش تصرف فيما بعد لولا) حيث ابقى لولا على حاله وتصرف فى الضمير بما تصرف وقوله (وسيبويه) مرفوع على انه عطف على الضمير المتصل فى تصرف وقوله (فى نفسه) معطوف على قوله بعد لولا فيكون من قبيل عطف الشيئين على معمولى عامل واحد واما ان عطف سيبويه على قوله فالاخفش وفى نفسه على قوله بعد لولا يكون من قبيل عطف الشيئين على معمولى عاملين مختلفين ولايجوز يعنى محصل مذهب سيبويه انه تصرف فى نفس لولا حيث الحقه بالحروف الجارة وقدم الشارح مذهب الاخفش تنبيها على انه هو المذهب المنصور لما قال المحشى العصام ان التصرف فى ما بعد لولا اولى من التصرف فى نفسه لانه معمول والمعمول محل تصريف الاعراب وايضا انه متأخر والمتأخر اولى فى التصرف ولما فرغ من نقل المذهبين فى ما بعد لولا على بعض اللغات شرع فى نقلهما فى باب عسى فقال (واما عساك فذهب الاخفش) على سباق ماذهب اليه فى لولا يعنى (الى انه) اى الكاف فى عساك (ضمير منصوب) فى الصورة (واقع موقع المرفوع) لكونه فاعلا لعسى (وسيبويه) اى وذهب سيبويه (الى ان عسى محمول على لعل) اى التى للترجى (لتقاربهما) اى لتقارب عسى ولعل (فى المعنى) اى فى كونهما للطمع والاشفاق ثم ذكر محصل المذهبين ايضا بقوله (فههنا) اى فى التصرف فى عسى (ايضا) اى كالتصرف فى لولا (الاخفش تصرف فى الضمير) بناء على مانقله من قاعدة ان بعض الضمائر وقع فى موقع بعض وقوله (وسيبويه) ايضا عطف على المستتر فى تصرف لما قلنا فى ماسبق وقوله (فى العامل) عطف على قوله فى الضمير وهما معمولا تصرف ولما فرغ المصنف من المباحث التى تتعلق بالضمائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التى تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال شرع فى المباحث التى تلحقها بالواسطة فقال (ونون الوقاية) واضافة النون الى الوقاية اضافة لامية من قبيل اضافة السبب الى المسبب اى نون هى سبب الوقاية اوبيانية اى النون التى هى الوقاية كذا فى العصام وهو مبتدأ وقوله مع (الياء) ظرف مستقر اما على انه حال من المبتدأ

اومن الضمير المستتر فى قوله لازمة وفسر الشارح الياء بقوله (اى ياء المتكلم)
وباعث التفسير ظاهر وقوله (لازمة) بالرفع خبر المبتدأ وقال العصام ان خبر
المبتدأ هو قوله مع الياء ولازمة بالنصب حال من ضمير الظرف المستتر انتهى
ولعل وجه التخصيص ان فائدة الخبر تظهر من جعل قوله مع الياء خبرا لان
المقام فيمن جهل ان نون الوقاية فى ان وضع الضمائر يحتاج اليها وافاده بانها
يحتاج اليها اذا كان ماقبلها مع ياء المتكلم واما لزومها للكلمة وعدم لزومها
فقصد آخر والله اعلم وقوله (فى الماضى) متعلق بلازمة وتفسير الشارح
بقوله (اذا لحقه تلك الياء) بيان وتنبيه على ان لزومها الماضى ليس بمقيد
بشرط بل لحوق ياء المتكلم سبب لزومه وواسطة له بخلاف المضارع كما سيأتى
انه مشروط بشرط لا شئ وهو عدم نون الاعراب فيه وقوله (اتقى) متعلق
بقوله لازمة اى لازمة لحفظ تلك النون (آخر الماضى) اى الاخر الذى هو مبنى
اما على الفتح كما فى المفرد اوفيما اتصل به نون الجماعة اوضمير المفرد المخاطب نحو
ضربنى وضربتنى وضربتنى اوالسكون كما اذا اتصل به الواو والالف والتاء فى المفرد
الغائبة نحو ضربتنى وضرباني وضربونى اوعلى الضم فيما اذا اتصل به ضمير المتكلم
نحو ضربتنى اوعلى الكسر فيما اذا اتصل به ضمير المخاطبة المفردة نحو ضربتنى
ونون الوقاية تحفظ حركة هذه الاواخر فى كل منها (عن الكسرة المختصة) اى
عن الكسرة التى هى مختصة (بالاسم) اى بالاسم المعرب وقوله (التى) صفة ثانية
للكسرة واحتراز عن وجوب المحافظة عن كل الكسرة يعنى انما تجب المحافظة عن
الكسرة التى (هى اخت الجر) اى مشبهة بالجر فى كونها فى آخر الكلمة وعلم من هذا
القيدان نون الوقاية نفسها لاتحتاج الى محافظة لان كسرتها ليست اخت الجر
لان وجه الشبه هو كونهما فى آخر الكلمة ولايطلق على آخر حرف واحد مبنى
على الكسر انه آخر الكلمة وقوله (ولهذا سميت) اى سميت تلك النون (نون
الوقاية) بيان لوجه التسمية الذى فهم من مجموع قول المصنف والشارح
(نحو ضربنى) وكذا ضربانى وضربونى وضربتنى وضربتانى وضربتنى
وضربتنى وضربتمانى وضربتمونى وضربتنى وضربتمانى وضربتنى وضربتنى
وضربتانى وقوله (و) (كذلك نون الوقاية لازمة) اشارة الى ان قوله وفى المضارع
عطف على قوله فى الماضى والمعطوف فى حكم المعطوف عليه بالنظر الى ماقبله
ولذا فصل الشارح بين حرف العطف والمعطوف عما فصل يعنى كما ان نون
الوقاية لازمة فى مطلق الماضى كذلك لازمة (فى المضارع) واستدرك الشارح
بقوله (لكن لامطلقا) ليكون توطئة لماقيده المصنف يعنى ان لزوم نون الوقاية
للمضارع ليس على اطلاقه كما فى الماضى (بل حال كونه) اى كون المضارع

(عريا عن نون الاعراب) وهى نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة المفردة
نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين واما نون جمع
المؤنث فليست للاعراب فيلزم معها نون الوقاية لانها ثابتة فى كل حال المضارع
ولا تختلف بالثبوت والحذف باختلاف العوامل وقوله (اى عن نون هى الاعراب)
اشارة الى ان اضافة النون الى الاعراب اضافة بيانية لقوله (نحو تضربنى)
وكذا تضربنى ويضربنى واضربنى وتضربنى وانما لزمت تلك النون فى ذلك
المضارع العارى عن نون الاعراب (تقى) اى تحفظ تلك النون (آخر المضارع
ايضا) اى كما تحفظ آخر الماضى (عن تلك الكسرة) وهى الكسرة المختصة
بالاسم يعنى الكسرة التى تكون فى آخر الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا لان
آخر المضارع اما مرفوع بالضمة واما منصوب بالفتحة واما ساكن بالجزم واما
محذوف والكسرة مخالفة له على جميع التقادير وانما قيدنا الكسرة بما ذكرنا ليكون
توطئة لقوله (بخلاف كسرة تضربين) على صيغة المفرد المخاطبة يعنى كسرة
باء تضربين خارجة عن الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لانها) اى لان
كسرة باء تضربين مثلا واقعة (فى الوسط حكما) اى لا حقيقة لانها فى الحقيقة
فى آخر الكلمة ولكن لما لحقت به ياء الضمير فى كل حالة والنون فى حالة رفعه كانت
الكسرة بسبب لحوقهما فى الوسط (و بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا)
حيث كسرت النون لالتقاء الساكنين (و) كسرة لام (قل الحق) لانهما
مجزومان او الثانى فى حكم المجزوم وحركت النون واللام بالكسرة لكن تلك
الكسرة ليست هى الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لعروضها) اى لعروض
الكسرة فيهما ولم تلزم نون الوقاية فى امثالهما ولما فرغ المصنف من بيان المواضع
التى التزم فيها اتيان النون شرع فى بيان المواضع التى لم يلزم فيها اتيانها
فقال (وانت مع النون) ولما كان المراد بالنون ههنا هى نون الفعل المضارع
وصفها الشارح بقوله (الاعرابية) اى مع النون المنسوبة الى الاعراب وقوله
(الكائنة) للتنبيه على ان قوله (فيه) ظرف مستقر مجرور المحل على انه صفة
للنون المعرف باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان نكرة لا يجوز كونه صفة
للمعرف للزوم المطابقة بالتعريف لكن يقدر فى امثال هذا المقام الاسم المعرف
باللام وقوله (اى فى المضارع) تفسير للضمير المجرور يعنى اذا كان الفعل المضارع
مع النون اعرابية وهى نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة (و) مع (لدن وان)
(واخواتها) ثم فسر الشارح اخوات ان بقوله (يعنى ان) بفتح الهمزة (وكأن
ولكن وليت ولعل) وانما فسر الاخوات بهذا لئلا يتوهم اختصاص
هذا الحكم بما آخره النون [illegible] حتى المؤكدة المشددة (نحو اخبر

المبتدأ ولما كان التخيير عبارة عن استواء الامرين من غير ترجيح احدهما ارد الشارح ان يذكر امرين فقال (بين الاتيان بنون الوقاية) ثم ان اختيار هذا الاتيان لما احتاج الى مرجح اشار اليه بقوله (للمحافظة على الحركات البنائية) يعنى يجوز ذلك فى هذه الكلمات الاتيان بنون الوقاية فى اواخرها وانما يجوز ذلك لتحصل المحافظة وتلك المحافظة فى بعضها محافظة حركاتها وفى بعضها محافظة سكونها اما محافظة حركاتها (فى غير لدن) من المضارع الذى فيه نون الاعراب وان واخواتها لان حركتها البنائية اما كسرة كما فى يضربان واما فتحة كما فى البواقى واذا لم يلحق نون الوقاية يلزم ان يكسر لملاقاتها بياء المتكلم واذا كسر تزول الفتحة التى بنيت عليها (و) اما المحافظة (على السكون) فحاصلة (فى لدن) لانه لو لم تلحق النون بها لزم تحريك نون لدن بالكسر فيزول سكون آخرها ثم فسر الامر الآخر فقال (وبين تركها) يعنى يجوز ذلك ترك اتيان نون الوقاية فى الكلمات المذكورة وانما يجوز تركه (تحرزا) اى لتحرز المتكلم (عن اجتماع النونات) والمراد بالنونات ههنا ما فوق الواحد لان النونات لم تجتمع فى كل تلك الكلمات بل تجتمع فى بعضها وهى ان وان ولكن وكأن واما فى لدن فيجتمع فيها النونان وكذا فى يضربان ويضربون ويحتمل ان يكون من باب التغليب ولما لم يتمش هذا الحكم فى لعل وليت اشار الى تعميم هذا الحكم ليحصل الشمول اليهما فقال (ولو حكما) اى ولو كان ذلك الاجتماع اجتماعا حكميا بان يجتمع مع النون الحكمى (كما فى لعل) لانه ليس فى آخره نون بل فيه لام ولكن اللام فى حكم النون (لقرب اللام) اى لقرب مخرج اللام (من النون) اى من مخرج النون وقوله (فى المخرج) متعلق بالقرب ثم اراد الشارح وجه جواز الترك فى ليت فقال (وحملا على اخواتها) يعنى وانما يجوز ترك النون فى ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس فى آخره نون ولا ما هو فى حكمها بل فيه تاء ولا قرب لمخرجه من النون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز فيه حملا على اخواتها (كما فى ليت) ثم استثنى منها ما يختار فيها احد الامرين وان استويا فى الجواز فقال (ويختار) وقوله (اى لحوق نون الوقاية) تفسير لنائب الفاعل المستتر فى يختار يعنى ويكون لحوق نون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (فى ليت) وقوله (من بين اخوات ان) حال من ليت اى مميزا من سائر الحروف المشبهة وانما كان مختارا (لعدم مانع) وهو اجتماع النونات الذى هو علة الترك وهذه العلة معدومة (فى ذاتها) اى فى ذات ليت لانه ليس فى آخره نون ولا ما هو فى حكمها ثم اشار الى دفع المرجح الذى يجوز الاتيان بقوله (والحمل على اخواتها خلاف الاصل)ولا يصار اليه الا لضرورة صارفة عن العدول عنه ولا يخفى

ان قوله ويختار بمنزلة الاستثناء من مسئلة التخيير (و)(فى) (من وعن وقد وقط) اى ويختار لحوقها ايضا فى من وعن ولما كان لفظ قد محتملا للحرف الذى يختص بالفعل وهو قد التحقيقية اوالتقليلية اراد الشارح دفع هذا الاحتمال فقال (وهما) اى لفظ قد وقط يراد بهما ماهو (بمعنى حسب) اى الاسمان لان المراد بقد هو الحرف وهذا التفسير يحتاج اليه بالنسبة الى قط لان قد ليس بحرف بل اسميته ظاهرة لاتحتاج الى التفسير بل يذكر استتباعا وانما كان اللحوق مختارا فى الكلمات المذكورة (للمحافظة على السكون) اى على سكون اواخرها (اللازم الذى) اى السكون الذى (هو الاصل فى البناء) ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان يقال ان هذا الدليل بعينه جار على كلمة لدن لكون آخرها ساكنا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) يعنى لانسلم جريان دليل الاختيار فى كلمة لدن لان تمام العلة هو انضمام قلة الحروف وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف ثم اشار الى ماهو المختار فى لعل فقال (وعكسها) (اى عكس ليت) وهو مبتدأ وقوله (لعل) خبره وقوله (فى الاختيار) متعلق بالعكس يعنى ان ليت ليست بالعكس فى معناها اوفى غيره من الاحكام بل فى كون لحوق النون مختارا فيها ويكون العكس ههنا بمعنى التى كما قال (فالمختار) يعنى ان معنى العكس هو ان المختار (فيها) اى فى لعل (ترك النون) الذى هو عكس الاتيان وانما كان ترك النون مختارا فى لعل (لثقل التضعيف) وهو تشديد اللام فى آخرها بخلاف ليت لانه ليس فى آخرها تضعيف (وكثرة الحروف) اى لكثرة حروفه اى حصل من مجموع الامرين ثقل ليس فى غيرها ثم شرع فى مسئلة ضمير الفصل فقال (ويتوسط بين المبتدأ) اى يقع اويدخل بين المبتدأ (والخبر) وقال بعض الشراح وانما قال يتوسط للاحتراز عن الضمير الذى يتقدم اويتأخر انتهى فعلى هذا يكون قوله بين المبتدأ مستدركا لان التوسط لايكون الا بين الشيئين ولهذا يحمل التوسط على التجريد اى على معنى مطلق الوقوع اوالدخول كما فسر به بعض المحشين وقوله بين مشترك بين الزمان والمكان فهنا متعين للمكان فتأمل وقوله (قبل العوامل) اى قبل دخول العوامل اللفظية عليهما (مثل زيد هو القائم) لان هو دخلت بين زيد الذى هو مبتدأ الآن وبين القائم الخبر الآن (او بعدها) (اى) اويدخل (بعد) دخول (العوامل) اللفظية عليهما (نحو كنت انت الرقيب) فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا بعد دخول العوامل اللفظية اسما وخبرا له لكنهما باقيان على حقيقتهما وهى المبتدئية والخبرية حقيقة فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كذا فى العصام وعلله بان المراد

بالمبتدأ والخبر ذاتهما لا اوصافهما ولاشك ان الذات باقية فيهما وقوله (صيغة مرفوع) بالرفع على انه فاعل يتوسط ولما كان الظاهر من التعبيران يقول ضمير مرفوع فعدل المصنف عن هذا التعبير اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (ولم يقل) اى المصنف (ضمير مرفوع) على مقتضى الظاهر والواو فى ولم يقل اما عاطفة اى قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ويحتمل ان تكون استئنافية بان يكون جوابا لسؤال مقدر (لمكان الاختلاف) اى لوجود الاختلاف بين النحاة فى هذا المكان وقوله (فى كونه) متعلق بالاختلاف اى فى كون المتوسط بين المبتدأ والخبر (ضميرا) فعند اكثر البصريين وعند الخليل انه حرف وعند غير الخليل انه اسم لكن لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم اختلفوا فى ان محله بحسب مابعده او بحسب ماقبله فقال الكسائى بالاول والفراء بالثانى وهذا هو الاختلاف الذى نقله ابن هشام والرضى نقله على خلاف ذلك فقال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف ولما نشعب هذا الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير لان من جعله حرفا لم يكن ضميرا عنده لان الضمائر من اقسام الاسم فاورد ماهو المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظ الصيغة سواء كان ضميرا اولا وقوله (منفصل) بالجر صفة مرفوع وهو انا الى هن كما سبق وقوله (مطابق) صفة بعد صفة وقوله (للمبتدأ) متعلق بالمطابق ثم اراد الشارح ان يفصل المطابقة بقوله (افرادا) نحو زيد هو القائم وهند هى القائمة (وتثنية) نحو الزيدان هما القائمان (وجمعا) نحو الزيدون هم القائمون (وتذكيرا وتأنيثا وتكلما) نحو انى انا القائم (وخطابا) نحو انك انت القائم (وغيبة) نحو زيد هو القائم ثم شرع فى بيان اسم تلك الصيغة بين النحاة فقال (ويسمى) وقوله (هذا المرفوع) تفسير لنائب الفاعل المستتر فى يسمى اى ويصطلح عليه بين اهل العربية ان تلك الصيغة التى هى على صورة ضمير المرفوع تسمى (فصلا) ولما احتمل ان يكون ليفصل سببا للتسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر هو الثانى اراد الشارح ان يحمل قوله ليفصل على ماهو الظاهر فقال (وذلك التوسط) اى توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف (ليفصل) اى كى ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر فى ليفصل بقوله (ذلك المرفوع المتوسط) وقوله (بين كونه) ظرف ليفصل وتفسير الشارح بقوله (اى كون الخبر) تفسير للضمير المجرور فى كونه اى انما يوقع ذلك المرفوع بين المبتدأ والخبر ليميز ذلك بين كون مابعده (نعتا) لما قبله (وخبرا) اى وبين كون الخبر خبرا له يعنى انه خبر لا نعت ولما جرى هذا السبب فى كونه سببا

للتميز فيما يلتبس الخبر بالنعت وفيما لا يلتبس كما شهد به الاستعمال اراد الشارح ان يبين بان كون المرفوع سببا للتميز بين كونه نعتا وخبرا (فيما يصلح لهما) اى فى التركيب الذى يصلح ماوضع فى مقام الخبر ان يكون نعتا لما وضع مبتدأ بان يوجد فيه شروط كونه نعتا من التعريف وغيره فيلتبس الخبر فى هذا التركيب بالنعت فيحتاج الى التميز واما فى التركيب الذى لم يصلح فيه ماضع فى موضع الخبر ان يكون نعتا بان لم يوجد فيه شروط النعتية فهو ماقاله الشارح (ثم اتسع) اى اعطى الرخصة فى الاستعمال (فادخل) اى ادخل بسبب الرخصة لابسبب الاحتياج الى التميز (فيه) اى فيما فيه الالتباس وقوله (فيما) نائب فاعل لادخل اى ادخل فى انواع التركيب الذى فيه لبس التركيب الذى (لالبس فيه وذلك) اى سبب عدم اللبس واقع (عند اختلاف الاعراب) كما فى قوله كان زيد هو القائم لان القائم مادام منصوبا على انه خبر كان لا يحتمل ان يكون نعتا لزيد المرفوع لما عرفت ان الصفة تابعة للموصوف فى الاعراب (وكون المبتدأ) اى وذلك عند كون المبتدأ (ضميرا) فانه لالبس فيه ايضا لان الضمير لايوصف به (اوغير ذلك) ككونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة وقوله (بالحمل) متعلق باتسع اى اتسع ذلك بسبب حمل الصورة التى لالبس فيها (على صورة اللبس) اى على الصورة التى لها لبس من قبيل حمل النقيض على النقيض واعلم ان الشارح انما حمل قوله ليفصل على كونه سببا للتوسط ولم يحمله على كونه سببا للتسمية لقرينة السياق لان السبب للتميز بين كونه نعتا وخبرا انما هو التوسط لا التسمية ولذا قيل انه هو الظاهر وبعضهم جعله سببا لوجه التسمية حيث قال وانما سمى فصلا لانه فصل بين كون مابعده نعتا وكونه خبرا الا انك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل لتعيين كونه خبرا وقال الخليل وسيبويه سمى فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان مابعده ليس من تمامه بل هو خبره ومآل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقدير هما احسن من تقديرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حفظا لمابعده حتى لايسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف عن السقوط ولما كان جواز التوسيط بشرط شئ لامطلقا شرع المصنف فى بيان ذلك الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الشارح الضمير المجرور بقوله (اى شرط الفصل بذلك المرفوع) وانما فسر الضمير بهذا ولم يقل وشرط التوسيط لان الفصل قريب والارجاع الى القريب اولى مع عدم المانع وشرط الفصل على ما ذكره احد امرين اولهما (ان يكون الخبر معرفة) فى تأويل المفرد وهذا خبر لقوله وشرطه اى وشرطه الاول كون الخبر معرفة

ثم ذكر الشارح علة الاشتراط بذلك فقال (لان الفصل) يعنى انما اشترط الفصل
بكون الخبر معرفة لان الفصل خلاف الظاهر وانما يصار اليه للاحتياج الى
شئ آخر والفصل الذى هو خلاف الظاهر (انما يحتاج اليه) اى الى الفصل
(فيها) اى فى المعرفة وفى صورة كون الخبر معرفة وثانى الامرين الذى هو
شرط له ايضا ماذكره بقوله (اوافعل من كذا) الخبر صيغة افعل التى
استعملت بمن لابالالف واللام ولابالاضافة وقوله (لالحاقه بالمعرفة) دليل
لاشتراط الفصل فيه يعنى انما اشترط الفصل فيه لان افعل اذا استعمل بمن
يكون ملحقا بالمعرفة فاعطى حكم المعرفة الملحق بها الذى هو الاحتياج
الى الفصل لهذا الاسم وقوله (لامتناع اللام) دليل للالحاق يعنى انما الحق
افعل من بالمعرفة لاشتراكهما فى عدم جواز لام التعريف فيهما لان المعرفة
بعد كونها معرفة باحد اسباب التعريف لايجوز دخول اللام فيها وكذا افعل
من بعد كونه مستعملا بمن لايجوز دخول اللام فيه ثم مثله بقوله (مثل كان
زيد هو افضل من عمرو) ولماكان هذا القسم منقسما ايضا الى كون الفصل
داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك
المصنف مثال الاول واقتصر على المثال الثانى احتاج الى بيان وجه الاقتصار
وايضا يلزم على المصنف ان يوتى مثالا لكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتركه
ايضا اراد الشارح ان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقتصر) اى المصنف
فى عبارته (على مثال) اى على اتيان مثال (افعل من بعد دخول العوامل) حيث
اورده بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى الترك الثانى اى واقتصر على مثال
افعل من ولم يؤت مثال الخبر المعرفة وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) ناظر
الى الاقتصار على تمثيل افعل من يعنى وانما اقتصر فى افعل من على تمثيل كون
الفصل داخلا بعد دخول العوامل لايراده بكان ولم يؤت فيه مثال ما كان
داخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله
(لاستغنائهما) دليل على الاقتصار فى البابين اى لاستغناء كون الفصل مع الخبر
المعرفة وكونه مع افعل من قبل دخول العوامل (عن المثال) اى عن التمثيل
لهما بالاستقلال وقوله (لكثرتهما) دليل الاستغناء اى لكثرة امثلة الخبر المعرفة
مطلقا اى قبل دخول العوامل وبعده ولكثرة امثلة مثال افعل من قبل دخولها
وقال العصام فى توجيه ترك مثال الخبر المعرفة انه انما اقتصر على هذا لانه
لما احتاج الى الفصل فى صورة افعل من مع عدم الالتباس فيه فاحتياجه اليه
فى صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقتصار المصنف فيه للاشارة
الى هذا فافهم ثم شرع المصنف فى ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة فى محل

هذا المرفوع فقال (ولاموضع له) وقول الشارح (اى للفصل) يعنى للمرفوع الذى يسمى فصلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من موضع الاعراب من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لالفظا ولا تقديرا ولا محلا (عند الخليل) وانما ذهب الخليل الى الحكم بعدم المحل له من الاعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند الخليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لا على صورة من الصور المختصة به بل هو (على صيغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت ان الحرف من المبنى الاصل ثم نقل الشارح مذهبا آخر فيه وهو المذهب الذى استبعده الخليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم (مبنى) كسائر الضمائر لكن (لامقتضى فيه) من المقتضيات المذكورة (للاعراب) من الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولا عامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالعلة لقوله لا مقتضى للاعراب لانه لما لم يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق فى تعريف العامل بانه ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن الخليل استبعد) اى نسب الى البعد (الغاء الاسم) اى جعل هذا الاسم لغوا معطلا بان لا يكون حاملا للمعنى من المعانى المعتورة على الاسم فيفضى الى وجود واسطة بين قسمى الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له لفظا او تقديرا كما فى المعرب او محلا كما فى المبنى منه (فذهب الى حرفيته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعراب له لفظا ولا تقديرا ولا محلا وهذه المذاهب التى ذكرها المصنف على تقدير ان لا يكون له محل ثم شرع فى نقل المذهب الذى على تقدير كونه اسما له محل من الاعراب فقال (وبعض العرب يجعله مبتدأ) اى بعض اهل اللسان من العرب ولما كان المراد من الجعل المسند الى بعض العرب ليس معناه الحقيقى بقرينة كون المراد من بعض العرب هم الواضعون وانت خبير بان اصل العرب لم يسموا الالفاظ بالالقاب التى اطلقها النحاة من المبتدأ والخبر وغيرهما بل اطلاق هذه الالقاب على تلك الالفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد الشارح ان يفسر الجعل بتفسير يصح اسناده الى العرب الواضعين فقال (اى يستعمله) اى بعض العرب يستعمل ذلك المرفوع المسمى بالفصل ملابسا (بحيث) اى بالحيثية التى (يحكم النحاة) اى يحكم النحويون الذين وضعوا فن النحو وسموا الالفاظ بالالقاب المخصوصة قوله (بكونه) متعلق بقوله يحكم اى يحكمون بكون ذلك الفصل (مبتدأ) لما رأوا فيه من المعنى الذى يقتضى الحكم بكونه مبتدأ ثم اشار الى القرينة الصارفة عن هذا بقوله (والا فالعرب) يعنى وان لم يكن الجعل بمعنى الاستعمال على ما فسر به وابقى

على معناه الحقيقى واسند الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاسناد لان العرب (لا تعرف المبتدأ والخبر) اى الاسم الذى وضع بالوضع الصناعى على الفهم الذى يحصل فيه المعنى المقتضى للاعراب فلا يصح هذا الاسناد واما اذا فسر الجعل بما فسره فاسناد الاستعمال الملابس بتلك الحيثية صحيح وقال العصام هذا التفسير انما يحتاج اليه اذا كان الجعل بمعنى الحكم بكونه مبتدأ واما اذا كان المراد بالجعل استعماله فى افراد المبتدأ كما هو الظاهر فلا يحتاج الى تفسيره بهذا لان العرب سواء عرفوا اسم المبتدأ اولم يعرفوا استعملوه والحقوه فى عداد المفهومات التى وضع النحاة عليها اسم مبتدأ بعد وضع القن انتهى خلاصة ما فى العصام ولما لم يظهر كون الفصل مبتدأ لعدم الاعراب فيه وظهر جعله مبتدأ بالاعراب الذى فيما ذكر بعد فقال (ومابعده) اى والاسم الذى بعد الفصل (خبره) اى خبر ذلك الفصل ثم شرع الشارح فى بيان الاعراب الجائز فى قوله خبره فقال (فقوله خبره) اى لفظ خبره فى قول المصنف يحتمل اعرابين احدهما قوله (امامرفوع على انه خبر) اى خبر للموصول (والجملة) اى وجملة مابعده خبره (حال) اى جملة اسمية حالية والواو فيها للحال من قوله مبتدأ يعنى بعض العرب يجعل الفصل مبتدأ حال كون مابعده خبراله وثانى الاعرابين ماقال (اومنصوب) اى فقوله خبره اما منصوب (عطفا) اى حال كونه معطوفا (على ثانى مفعولى يجعله) وهو قوله مبتدأ فتكون الواو عاطفة والموصول معطوفا على المفعول الاولى لقوله يجعله يعنى و يجعلون مابعد الفصل خبرا له فهذا الاعراب جائز ايضا لكونه من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد ثم اراد الشارح ان يذكر العلامة التى يعرف بها جعله مبتدأ فقال (وانما يعرف) من العرب (جعله مبتدأ) مع ان العلامة التى هى الاعراب مفقودة فى ذلك الفصل فلا يعرف فى نفسه بل يعرف (برفع) اى برفعهم (ما) اى الاسم الذى (بعده) اى يقع بعد الفصل كما قرئ (فى مثل قوله كنت انت الرقيب) برفع الرقيب وكما قرئ برواية شاذة فى قوله تعالى وماظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون برفع الظالمون وفى قوله تعالى ان ترن انا اقل منك برفع اقل والمراد بقوله فى مثل قوله ان يتوسط الفصل بعد دخول العوامل اللفظية المقتضية للنصب فيما بعده فان الرقيب فى هذا المثال يقتضى عامله ان يكون هو منصوبا لكونه خبر الكنت فاذا رفع على تقدير وجود قراءة الرفع فيه تعين كونه خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل (وفى) مثل قولك (علمت هذا هو المطلق)لان المنطلق فى هذا المثال ان قرئ بالنصب يكون مفعولا ثانيا لعلمت وان قرئ بالرفع يكون خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل ولما كانت النسخ مختلفة

بوجود الواو فى بعضها وعدمها فى البعض الآخر وكان ما ذكره الشارح
من التوجيهين بناء على النسخة الواردة بالواو اراد ان يذكر التوجيه الذى تقتضيه
النسخة الواردة بغير الواو فقال (وفى بعض نسخ المتن) اى وقع فى بعض
نسخه كذا (مبتدأ مابعده خبره بدون الواو) فى اول قوله مابعده (وحينئذ) اى
وحين اذ كان بلاواو اوحين اذ لم يكن بالواو (فالرفع) اى رفع قوله خبره (متعين)
لانه لا يجوز حينئذ كونه معطوفا على المعمول المنصوب لعدم اداة العطف فيه فتعين
كون الموصول مبتدأ وخبره خبرا والجملة الاسمية حالية بدون الواو كما فى قوله
كلمته فوه الى فى اقول وانما اختار الشارح النسخة الاولى مع كون الثانية اخصر
لتصرف العبارة على الاستعمال القوى وهو استعمال الاسمية الحالية بذكره
الواو على تقدير جعلها حالية وانما قدم كونه مرفوعا لمطابقته بالنسخة الثانية
والله اعلم ولما فرغ المصنف من مسئلة ضمير الفصل شرع فى مسئلة ضمير
يقال له ضمير الشان فقال (و يتقدم قبل الجملة) ولما اورد فى الحواشى الهندية
بان لفظ قبل حشو ولا فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول و يتقدم الجملة
ضمير غائب اراد الشارح ان يدفع هذا الايراد فقال (وايراد لفظ قبل لتأكيد
التقدم) يعنى انه ليس بحشو زائد كما قيل ولما كان الظاهر كون هذا التأكيد
تأكيدا معنويا لكونه بعدم تكرير اللفظ الاول وكان فائدة التأكيد اما دفع توهم
التجوز اوعدم الشمول اراد الشارح ان يذكر بيان فائدة منه ههنا فقال
(لان تقدم الضمير) يعنى انما يحتاج الى هذا التأكيد لدفع توهم التجوز
فى التقدم وانما يتوهم التجوز فيه لان تقدم الضمير (على مرجعه غيرمعهود)
و يكون هذا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى للتقدم ثم ذكر وجها
آخر لدفع توهم كونه حشوا بحمله على التأسيس فقال (ولا يبعد) فى دفع
توهم الحشو بان يحمل لفظ قبل على بيان الفائدة اللازمة ههنا وهى (ان يقال
معنى الكلام) اى معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب (ويقع) اى الضمير
الغائب المسمى بضمير الشان (متقدما) اى حال كونه متصفا بصفة التقدم
وقوله (من غير سبق مرجع) ليس بداخل فى المراد لدفع الحشو وانما هو
تخصيص آخر لدفع الانتقاض بنحو الشان هو زيد قائم كما سيصرح به الشارح
بقوله اولم يحمل التقدم على ماذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم
فلما قيد التقدم و خصص بكونه متقدما من غير سبق مرجع لم تصدق هذه
القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن افراد تلك القاعدة لان الضمير
فى ذلك التركيب وقع متقدما لكنه بسبق المرجع وهو لفظ الشان (وذلك)

اى وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) اى تقدمه (قبل الجملة اولا) اى قبل المفرد وان كان بحسب التحقق مختصا بقبليه الجملة لكونه مفسرا بها (ولذلك) اى فلكون التقدم المذكور اعم بحسب المفهوم محتاجا الى قيد يخصصه بالتقدم قبل الجملة (قيده) اى المصنف قوله يتقدم (بقوله قبل الجملة) ولما كانت الجملة المفسرة التى تقدم عليها الضمير حصة معينة من جنس الكلام كما سيأتى فى تفسيرها بحصة معينة اراد ان يفسر الجملة ههنا بقوله (اى قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم ان الفائدة فى تفسير الجملة فى قوله ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفى تفسيرها فى قوله الآتى ويفسر بالجملة بقوله اى بهذه الحصة المعينة انما هى لترتيب الفائدة بذكرالثانى بالاسم الظاهر اذا الظاهر فى العبارة ان يقول يفسر بها بعده ولما ذكر فى موضع الضمير الذى هو مقتضى الظاهر باسمها الظاهر الذى هو خلاف مقتضاه اشار الى ان الجملة فى الموضعين متغايرة لان المراد بالاول جنس الجملة وبالثانى الحصة المعينة منه ثم اعلم ان تصدير الشارح على هذا التوجيه بقوله ولا يبعد ان يقتضى كون هذا التوجيه لا يبعد كل البعد لكونه وجها وجيها ولكن اعترض عليه العصام بان هذا التوجيه بعيد لانه غاية البعد لانه مستلزم لتغير عبارة المصنف بوجوه الاول انه جعل صيغة التقدم على خلاف مقتضاه لانه لما فسره بقوله ويقع متقدما اقتضى كون المتقدم متأخرا وهذا التوجيه اخراج لمقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه والثانى انه لما قيد قوله متقدما بقوله من غير سبق مرجع جعل التقدم لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا ايضا خروج عن مقتضى التقدم اقول وهذا اذا جعل قوله من غير سبق قيدا للتقدم وداخلا فى المراد. فى دفع توهم الحشو وقد عرفت فيه انه لدفع انتقاض آخر والثالث انه جعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم بل جعله بمعنى المتقدم مطلقا لانه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع واضافة التقدم الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيبه عن مقتضاه انتهى ثم قال ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل وذكر اى لفظ قبل ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بغير الضمير او بجملة معترضة وقال ايضا فى وجه تفسير الجملة فى قوله قبل الجملة بقوله اى قبل هذا الجنس من الكلام ان هذا التفسير من الشارح للرد على من وجه وضع الظاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شان الضمير فيتوهم فيه ان المراد بقوله يفسر بها اى يفسر بما يتعلق بها لا بنفسها فوضع الظاهر موضع الضمير حيث قال ويفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الشارح هذا التوهم بان الجملة فى الموضعين متغايرة فقال المحشى ان ما قيل اهون مما ارتكبه

الشارح من ادعاء التغاير بينهما فافهم واختر ماشئت قوله (ضمير) فاعل يتقدم وهو مضاف الى قوله (غائب) اضافة العام الى الخص وقوله (يسمى ضمير الشان) ان كان داخلا فى القاعدة فجملتها صفة للضمير وان كان غير داخل فيها فاعتراضية واضافة الضمير الى الشان من قبيل اضافة الدل الى المداول اى الضمير الذى بمعنى الشان (اذاكان مذكرا) تقييد للتسمية بضمير الشان وقوله (رعاية للمطابقة) مفعول له لتسمى فحذف فيها اللام لكون التسمية والرعاية فعلين لمن وضع هذا الاسم له يعنى اذا وقع الضمير مذكرا ليسمى ضمير الشان لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشان لذلك الضمير وقوله (لان الضمير راجع اليه) لدفع التوهم الناشئ من وجوب مطابقة الضمير المرجع وهو عطف على قوله رعاية وتصريح للحصر يعنى ان تسمية ذلك الضمير اذا كان مذكرا بضمير الشان انما هى للرعاية بين كونه مذكرا وبين تسميته للمطابقة فى الجملة لالكون الضمير راجعا الى لفظ الشان المذكور وتحصيل المطابقة بينه وبين مرجعه (و) (ضمير) (القصة) مجرور على انه معطوف على الشان كما اشار اليه الشارح بتوسيط لفظ الضمير بين حرف العطف وبين لفظ القصة وقول الشارح (اذاكان مؤنثا) تقييد ايضا لتسميته بالقصة يعنى يسمى ذلك الضمير بضمير القصة اذا كان الضمير واقعا على صيغة المؤنث رعاية للمطابقة فى الجملة لانه لوسمى ايضا بضمير الشان وقت وقوعه مؤنثا لم توجد الرعاية لان لفظ الشان مذكر واما اذا سمى بالقصة وهى لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى فى الجملة ولما لم يعين المصنف موقع ايراده مذكرا ومؤنثا اراد الشارح ان يذكره فقال (و يحسن تأنيثه) اى تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع (اذاكان العمدة فيها) اى فى الجملة المؤخرة عنه (مؤنثا) والعمدة هى المسند اليه لانه لكونه ذاتا وموضوعا كما فى الجملة الاسمية اوفاعلا اوما يقوم به الفعل كما فى الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة الى المسند الذى هو وصف اوفعل وقوله (لتحصيل علة المناسبة) دليل لقوله يحسن يعنى انما يحسن هذا لتحصيل المناسبة بين الجملة التى وقعت العمدة فيها مؤنثا و بين الضمير الذى وقع مبهما ومفسرا بها وحاصلة بتحصيل المناسبة بين المفسر والمفسر مثال الاول هو زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا ونحو قوله تعالى فانها لاتعمى الابصار وانما قال ويحسن ولم يقل ويجب لان اختيار كونه مؤنثا امر استحسانى لاامر وجوبى لانه يجوز تذكيره ايضا اذا كانت العمدة مؤنثا وانما لم يتعرض الشارح للشق الاخير وهو استحسان كونه مذكرا اذا كانت العمدة فيها مذكرا لانه ان لم تتضمن الجملة مؤنثا لم يسمع تأنيثه

وان كان قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العمدة فى استحسان هذا الايراد لانه
لوكان المؤنث فضلة اوكالفضلة نحوانها بنيت غرفة لانختار تأنيثه بل يكون
الامران متساويين فيه ولماكان ذلك الضمير مبهما يحتاج الى التفسير اراد
المصنف ان يذكر مايفسره فقال (يفسر) على صيغة المجهول وقوله (ذلك
الضمير الغائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يسمى
اعتراضية اوصفة بعد صفة ان كان صفة كما عرفت وقوله (لابهامه) علة
لاحتيا جه الى التفسير يعنى يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشان
اوالقصة لكونه ضمير ابهما لعدم سبق مرجعه ولا حتيا جه الى التفسير
(بالجملة) وقوله (المذكورة) صفة الجملة اى بالجملة التى تذكر (بعده) اى
بعد ذلك الضمير وزاد الشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف
مستقر على انها صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا
الضمير بالجملة لانها هى المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب
كون مفسر الشئ بعده وانما اختير تقدم هذا الضمير على الجملة ليحصل التعظيم
لمضمون الجملة والا جلال له لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع
فى النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته حتى انه
لايورد اذالم يكن شان للجملة فلا يقال هوالذباب يطير وانما فسر الشارح قوله
بالجملة بقوله (اى بهذه الحصة من الجنس المذكور) وهو جنس الكلام
كما سبق لانه اذاحمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة المذكورة فى قوله قبل
الجملة بعينهما لم يكن بينهما تغاير فى اللفظ والمعنى فيحتاج الى نكتة فى اختياره
الظاهر مقام الضمير كما عرفت فى ضمن التوجيه الثانى الذى ذكره الشارح بعنوان
ولا يبعد لان هذا التفسير وان كان مذكورا فى ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح
العلامة ولما جاز كون جملة يسمى ضمير الشان داخلة فى قاعدة ضمير الشان بان
تكون صفة وخارجة عنها بان تكون معترضة وكان الراجح عند الشارح ان
تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده لئلا يتوجه عليه لزوم الاستدراك اراد
الشارح ان يذكر ماهو الراجح منهما فقال (والظاهر) اى الراجح (ان قوله)
اى قول المصنف (يسمى ضمير الشان والقصة) هذا بدل من ان قوله
وقوله (معترضة) اى جملة معترضة فى اثناء القاعدة خبر ان وقوله (بيان
للواقع) خبر بعد خبر اى ليس بقيد مخرج اومدخل وقوله (ليس داخلا
فى بيان القاعدة) كالتأكيد لم يلزم لكونه لبيان الواقع لان مالايكون قيدا
احترازيا عن خروج فرداودخوله يكون خارجا البتة فى بيان القاعدة يعنى الراجح
ان يكون جملة يسمى جملة معترضة وقيداوقوعيالااحترازيا وغير داخل فى الجملة

المبنية لقاعدة ذلك الضمير ثم اثبت كون الراجح هذا التوجيه بامرين احدهما ماذكره بقوله (فانه لادخل للتسمية فى هذا الحكم) اى فى حكم بيان القاعدة وقال المحشى العصام عليه بانا لانسلم ان كون عدم المدخلية فى البيان مستلزم لعدم الدخول فى القاعدة لان علة الدخول فى القاعدة لاتنحصر فى البيان والاثبات بل يجوز ان تكون للتقييد وغيره ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمدخلية مايكون على طريق البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا) دليل لقوله فانه لادخل الخ يعنى ان مايكون له دخل فى بيان القاعدة يشترط ان لايكون ثابتا قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المفيد بتلك القيود ثابت قبل التسمية فينتج ان ماله دخل فى القاعدة غير التسمية من القيود ثم شرع فى الدليل الثانى لاثبات عدم المدخلية فقال (وايضا) اى كما يدل على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية يدل ايضا على خروج شئ آخر وهو لزوم الاستدراك يعنى انه لودخل قوله يسمى ضمير الشان فى القاعدة (يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده) اى يلزم لدخوله ان يكون قوله يفسر بالجملة بعده مستدركا زائدا وما يلزم له الاستدراك باطل فكون هذا القول داخلا فى القاعدة باطل اما الصغرى فلانه لوكان قوله يسمى ضمير الشان والقصة داخلا فى القاعدة يكون مغنيا عن قوله يفسر بالجملة لان مايسمى بضمير الشان يكون مفسرا بالضرورة لانه لابهامه يحتاج الى التفسير فمجرد قوله يسمى ضمير الشان افاد ماافاده قوله يفسر فيلزم ان يكون قوله يفسر الخ مستدركا زائدا بخلاف ما اذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخل فى القاعدة لانه حينئذ لايعلم كونه مبهما لان الظاهر فى الضمائر ان يكون لها مرجع يعين معناها فيحتاج الى قيد يبين كونه مبهما وذلك القيد قوله يفسر الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية انتقاض آخر اراد الشارح ان يبين اندفاعه فقال (فعلى هذا) والفاء فى فعلى فصيحة والجار متعلق بقوله انتقضت واسم الاشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلية التسمية يعنى اذا اندفع لزوم الاستدراك بحمل قوله عدم المدخلية فيلزم على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج لدفعه الى حمل التقدم على معنى ان المراد بتقدم ذلك الضمير قبل الجملة كونه غير مسبوق المرجع لانه (لولم يحمل التقدم) فى قوله ويتقدم (على ما) اى على المعنى الذى (ذكرناه) فى اثناء قوله ولايبعد حيث قال متقدما من غير سبق مرجع (انتقضت القاعدة) اى قاعدة ضمير الشان (بقولنا الشان هو زيد قائم) وانما يرد الانتقاض به اذا بنى هذا القول (على ان يكون هو) اى الضمير فى هذا التركيب (مبتدأ راجعا الى الشان) اى

الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اى جملته (خبرا عنه) اى عن الضمير (فانه) على هذا التقدير (يصدق عليه) اى على هذا الضمير (انه ضمير غائب تقدم الجملة) يعنى بمعنى انه ذكر قبلها (مفسرا) اى حال كونه مفسرا (بالجملة بعده) يعنى ان هذه القاعدة جارية بعينها على هذا الضمير مع انه لا يطلق عليه انه ضمير الشان لانه خارج عن افراده قوله (فانه باعتبار رجوعه)هذا دفع لما ورد من جانب المعلل لدفع النقض وتقرير الدفع هو انا لا نسلم جريان هذه القاعدة فان هذا الضمير مادام انه راجع الى الشان لا يحتاج الى التفسير واذا لم يحتج اليه فلا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده ولا تجرى القاعدة المذكورة على هذا الضمير ثم ان هذا الايراد يحتمل ان يكون معارضة فى المقدمة بان يقول ان هذا المثال لا تجرى عليه القاعدة لان الضمير فيه غير مبهم وغير المبهم لا يحتاج الى التفسير فالضمير فيه لا يحتاج الى التفسير فاذا لم يحتج الى التفسير لا يكون مفسرا بالجملة واذا لم يفسر بالجملة فلا تجرى عليه تلك القاعدة و يحتمل ان يكون منعا كما قررناه بان يقول لا نسلم جريانها عليه وانما تجرى اذا كان الضمير مبهما فاجاب عنه بقوله فانه اى فان الضمير باعتبار رجوعه (الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية) لان لفظ الشان مبهم ايضا لاحتياجه الى المضاف اليه وان خرج عنه فى الجملة بسبب كون المرجع معينا (بل انما يرتفع) اى الابهام الحاصل فى هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه به يعلم ان مرجعه هو شان زيد قائم لا شان غيره من الجمل (كما لا يخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون منعا للمقدمة القائلة بانه غير مبهم فيكون قوله فانه الخ مستندا له ان كان السؤال الوارد مقررا على طريق المعارضة ويكون ابطالا للسند ان كان مقررا على طريق المنع وقوله لا يخفى يحتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع الانتقاض بان يقول انما ذكر النقض يجب ان تكون محققة فلا ينتقض بالمثال المصنوع واليه مال عصام الدين ثم شرع المصنف فى بيان مسائل ضمير الشان من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله واستتاره وعدم استتاره فقال (ويكون) وقوله (ضمير الشان اوالقصة) تفسير لضمير يكون لكونه راجعا الى الضمير الذى قبله سواء سمى بضمير الشان اوالقصة يعنى ويجوز ان يكون ذلك الضمير (متصلا ومنفصلا) قوله (واذا كان متصلا يكون) اشارة الى ان قوله (مستترا وبارزا) قسمان من المتصل لانهما قسمان من مطلق الضمير وقوله يكون للاشارة الى ان مستترا خبر بعد خبر ليكون وانما غير العبارة حيث ترك العطف ههنا لكون المستتر والبارز قسم القسم يعنى قسم المتصل وقوله (على حسب العوامل) متعلق بقوله يكون واشارة الى ان تنوعه الى الانواع المذكورة انما هو على مااقتضته العوامل بان تقتضى العوامل اتصاله وانفصاله واستتاره وبروزه

ثم فصله الشارح بقوله (فان كان عامله معنويا) ثم بين طريق كون عامله معنويا بقوله
(بان كان) اى كون عامله معنويا انما يكون بكون ذلك الضمير (مبتدأ كان) اى يقع
حينئذ ذلك الضمير (منفصلا) لتعذر الاتصال كما عرفت (وان كان) اى وان كان
عامله (لفظيا) وقوله (يصلح) صفة لفظيا وقوله (لاستتار الضمير) اى لاستتار
الضمير (فيه) متعلق بيصلح (كان) اى يقع الضمير (مستترا والا) اى وان لم يكن
العامل معنويا اوكان لفظيا ولكن لا يصلح لاستتار الضمير فيه بان كان اسم باب ان
نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله اوكان اول مفعولى باب علمت نحو قول الشاعر
علمته الحق لا يخفى على احد (كان) اى يقع ذلك الضمير حينئذ (بارزا) لتعذر
الاستتار (مثل هو زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمنفصل) اى الذى كان
منفصلا بسبب كونه مبتدأ وكذا قوله تعالى قل هو الله احد على رأى بعض
المفسرين (وكان زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمتصل المستتر) لان
ضمير الشان مستتر فى كان على ان يكون اسمها وجملة زيد قائم يفسره والقرينة
عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب (وانه زيد قائم) (مثال)
اى هذا مثال (للمتصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظى لكنه لا يصلح
لاستتار الضمير فيه وقال فى الامتحان ان كان اسم باب كان اوكاد كان مستترا
وان كان اسم باب ان اواول مفعولى باب علمت كان بارزا مثال الاول كان زيد قائم
ومثال الثانى نحو قوله تعالى ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ومثال الثالث
انه زيد قائم ومثال الرابع كما سبق فى بيت الشاعر اعلم انه بقى ههنا شئ وهو
ان الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لاقسامه لانه حصر كونه
منفصلا على كون العامل معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظى حرفا
مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال العصام ان الشارح لم يأت بحق
التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا اوحرفا وهو مرفوع كان منفصلا
والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا انتهى واقول لعل الشارح اراد
ذكر ما هو متفق عليه وهو المبتدأ الذى عامله معنوى واما اسم ما فكونه
مرفوعا بها ليس بمتفق عليه لانه مختص بلغة واما فى بعض اللغات فهو ايضا
مرفوع والله اعلم ثم شرع المصنف فى بيان جواز حذفه وفى تفاوته بالقوة
والضعف فقال (وحذفه) وهو مبتدأ اى حذف ضمير الشان ولما كان قوله
وحذفه محتملا للحذف عن اللفظ مع بقاء التقدير وللحذف عن اللفظ بلا تقدير
اشار الشارح الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ)
ثم بين طريق الحذف عن اللفظ بقوله (باضماره) وقوله (لا نسيا منسيا) اشارة
الى ان المراد ليس الاحتمال الثانى بان يكون محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون

نسيا وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (منصوبا) حال من الضمير المجرور فى حذفه وهو مفعول للحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه يعنى ان حذف ضمير الشان من اللفظ فى حال كونه منصوبا جائز مع الضعف كما فسره الشارح بقوله (اى جائز مع ضعف) وقوله (بخلاف ما) للاشارة الى بيان الحكم للمفهوم المخالف من قوله منصوبا يعنى ان جواز الحذف مختص بكونه منصوبا بخلاف الحكم الذى (اذا كان) الضمير المذكور (مرفوعا فانه لايجوز) حذفه (اصلا) اى لا بالضعف ولا بالقوة وانما لايجوز حذفه اذا كان مرفوعا (لكونه) اى لكون المرفوع (عمدة) اى فى الكلام لوقوعه مبتدأ والعمدة لايجوز حذفها الا باقامة القرينة فى مقامها وحذفها بلا دليل عليها غير جائز (اما جوازه) اى اما جواز الحذف فى المنصوب مع كونه عمدة ايضا لكونه اسم ان (فلكونه) اى فلكون المنصوب (على صورة الفضلات) لكونه ضميرا منصوبا صورة وان كان عمدة حقيقة والفضلة يجوز حذفها بلا قرينة (واما ضعفه) اى واما كون جواز حذفه ضعيفا (فلانه) اى فلان ذلك الحذف (حذف ضمير مراد) اى يلزم لحذفه حذف الضمير الذى يراد اراده (بلا دليل عليه) اى بغير قرينة دالة على وجوده وارادته وقوله (لان الخبر كلام مستقل) دليل لقوله بلا دليل يعنى ان هذا الحذف حذف بلا دليل لان الخبر الذى يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم لانه كلام مستقل مشتمل على المسند اليه والمسند والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لايدل على اللفظ المفرد ثم شرع فى التمثيل استشهادا بقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثاله) اى مثال المنصوب الذى حذف مع ضعف (ان من يدخل الكنيسة يوما ٭ يلق فيها جآذرا وظباء) اى انه من يدخل فاسم ان ضمير شان ومن من كلم المجازاة ويدخل بكسر اللام فعل شرطه والكنيسة مفعول فيه له وقوله يلق مجزوم بحذف الالف فى آخره على انه جزاء الشرط والجآذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة والمراد ههنا فتيات يشبهن فى الحسن والجمال باولاد البقرة الوحشية والظباء ومعنى البيت ان الشان من يدخل معبد النصارى صادف هناك نساء يشبهن باولاد البقرة وانما عملت فى ضمير الشان المقدر لانه لولم يقدر بل اعمل ان فى من لبطلت الصدارة لان كلمة من تقتضى الصدارة فلهذا لما يدخل ان على كلم المجازاة ولما كان الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوبا بان المشددة اراد ان يذكر حكمه فى حالة كونه منصوبا بان المخففة فقال (الا) ولما كان هذا استثناء من المواضع التى يجوز فيها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (مع ان المفتوحة) يعنى جاز حذفه فى كل موضع يكون ذلك الضمير منصوبا على انه

اسم لان الامع كونه اسما لان المفتوحة (اذا خففت) اى فى وقت كون المفتوحة مخففة ولما كان المستثنى منه مركبا من الجواز والضعف وكلمة الا ناظرة اليهما وكان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فيحتمل لاثبات الامتناع اوالوجوب فقال (فانه) فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله (اى حذفه بنية الاضمار) يعنى حذفه من اللفظ لامن النية كما سبق (ههنا) اى فى موضع يكون مع ان المفتوحة المخففة (مع كونه) اى مع كون الضمير (منصوبا) بان وعلى صورة الفضلات (لازم) اى المراد بنفى الامكان الخاص الذى ليس طرفاه ضروريين هو الوجوب لا الامتناع وان كلمة لا ليس لنفى الضعف بل لنفى الجواز ومثله فى التنزيل (كقوله تعالى وآخر دعواهم) اى آخر دعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة ان وانما فتحت لوقوعه خبرا عن اسم المعنى وهو الدعوة لانها لوكانت خبرا عن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيد انه قائم واسمه ضمير الشان لان قراءة رفع الحمد تدل على ان لفظ الحمد ليس باسم لها وجملة (الحمد لله رب العالمين) خبر لها ومفسرة للشان المقدر ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون لزوم تقديره مع ان المفتوحة المخففة دون المشددة فقال (وذلك) اى ذلك اللزوم اعنى لزم تقدير الضمير المذكور ان المفتوحة المخففة ثابت (لانه) اى الشان (قد خففت ان) بالكسر (وان) بالفتح او بالعكس وانما خففتا (لثقلهما بالتشديد) اى بتشديد النون (الواقع فيهما) اى فى المكسورة والمفتوحة (وبعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعنى بعد اشتراكهما فى ايقاع التخفيف وفى العلة وجد اهل اللغة (ان المكسورة المخففة عاملة) اى حال كونها عاملة (فى الملفوظ) ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها ناصبة له نصبا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم) حيث قرئ ان فى التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة فى كلا وناصبة له ولم يلغ عملها بالتخفيف (ولم يجدوا المفتوحة المخففة عاملة) كذلك (فى الملفوظ مع ان ان) اى مع ان لفظ ان (المفتوحة اقوى شبها) اى من جهة المشابهة (بالفعل من المكسورة) اى للمفتوحة مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهى كون اولها مفتوحا ولم توجد هذه المشابهة فى المكسورة فاذا كانت المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة (فهى) اى المفتوحة (اجدر) اى اليق من المكسورة (بالعمل) لقوة المشابهة فيها دون المكسورة (فاذا لم يجدوها) اى المفتوحة فى الاستعمال (عاملة فى الملفوظ) اى فى الاسم الملفوظ حال تخفيفها (قدروا اعمالها) اى عمل المفتوحة المخففة (فى ضمير الشان) اى المقدر (والتزموه لئلا تزيد المكسورة عليها) اى على المفتوحة (عملا) اى من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة فى حالة تخفيفها

في الملفوظ مع نقصان مشابهتها وتعمل المفتوحة مع زيادة مشابهتها (مع انه) اي مع ان لفظ ان (اجدر) اي بالعمل ولما كان في المفتوحة المخففة حكمان احدهما كون الاعمال لازما وثانيهما كون حذف الضمير المذكور لازما وقد بين وجه كون الاول لازما اراد ان يبين وجه الحكم الثاني فقال (ولم يجوزوا) وهو معطوف على قوله وقدروا اي فاذا لم يجدوها كذلك قدروا واعملوها في ضمير الشان ولم يجوزوا (اظهار ذلك الضمير) اي الضمير المقدر المعمول (لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا) اي لانهم اذا جوزوا اظهار ذلك الضمير يفوت الغرض من تخفيف ان لانها انما خففت لثقل التشديد الذي حصل بحرف واحد واذا ظهر ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون اثقل من الاول قوله (كما يدل عليه حذف النون) لاثبات كون التخفيف مطلوبا يعني يدل حذف احدى النونين على مطلوبية التخفيف في ان المشددة ولما كان قوله ولم يجوزوا بمعنى انهم لم يجعلوا الاظهار ممكنا وكان المراد من الممكن المنفي ههنا هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود اعني نفي الضرورة عن الاظهار فقط كان عدم اظهاره ضروريا واجبا ولذا لم يكتف الشارح بقوله ولم يجوزوا حيث عطف عليه قوله وحكموا اي لما نفوا الضرورة عن الاظهار واحتمل كلامهم النفي ايضا عن عدم الاظهار مع ان ذلك ليس بمرادهم لزم على الشارح بيان مرادهم بالامكان المنفي فقال (وحكموا) اي انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير الشان مع المفتوحة) دون المكسورة فانه جائز الحذف فيه وانما التزموا حذفه (اذا خففت) اي حالة تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار ولما فرغ المصنف من بيان مسائل الضمائر من انواع المبني شرع في بيان مسائل اسماء الاشارة وانواعها فقال (اسماء الاشارة) واضافة الاسماء الى الاشارة لامية لانه من قبيل اضافة الدال الى المدلول ولما كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة وكان تعريفه للعهد الخارجي بقرينة سبق ذكرها ولكون العهد الخارجي اصلا في مقام التعريف ولا يعدل عنه الا لضرورة اراد الشارح ان يذكر القيودات التي بها حصل تعريفه فقال (اي اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات) قوله اسماء الاشارة اي الاسماء التي تدل على الاشارة شامل للغوي ولغيره وقوله المعدودة من المبنيات يخرج منها ما لا يعد منها وقوله (بحسب الاصطلاح) بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا لغوية ومتعلق بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر اعني بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشارة مبتدأ وقوله (ما وضع) اي الموصول خبره يعني اسماء الاشارة ما وضع ولما كان الغرض من التعريف ان يكون للماهية وكان ايراد صيغة الاسماء بالجمع منافيا له ولم يوجد له مفهوم كلي

يشمل الكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هوشان وضعه وكان المبتدأ على صيغة الجمع اراد الشارح ان يفسر الموصول بمايطابق المبتدأ والغرض فقال (اى اسماء) يعنى ان الموصول عبارة عن الاسماء ليطابق المبتدأ لكن ليس المراد به مجموع الاسماء الذى وضع لمعنى بل المراد به انه (وضع كل واحد منها) اى من الاسماء (لمشار اليه) ولما كان المشار اليه ههنا عبارة عن المعنى بقرينة كونه الموضوع له فسره الشارح بقوله (اى لمعنى مشار اليه) يعنى ان كل واحد منها موضوع لمعنى يصدق عليه انه يشار اليه وقوله (اشارة حسية بالجوارح والاعضاء) قيد للاشارة التى دل عليها لفظ لمشار ومنصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف الذى يدل عليه قوله لمشار اليه اى يشار اليه اشارة حسية وانما حمل الاشارة على هذا المعنى وخص به (لان الاشارة عند اطلاقها) اى عند ذكرها مطلقا (حقيقة فى الاشارة الحسية) واذا كان المراد الاشارة اشارة حسية لاذهنية وكان استعمال اسماء الاشارة فى هذا المعنى حقيقة لكونه استعمالا فى معناه الموضوع له فى الاصطلاح (فلا يرد) على التعريف منعا (ضمير الغائب واخواته) من المعارف بان يقال ان هذا التعريف منقوض بدخول ضمير الغائب فيه لانه ايضا موضوع لمعنى يشار اليه يعنى الى مرجعه وانما لا يرد (فانها) اى فان الضمائر ليست موضوعة للمعنى المشار اليه بالاشارة الحسية بل هى موضوعة (للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية) فانا اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود فى الذهن لا الى زيد الموجود الحاضر المحسوس المشاهد (ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم) وكذا قوله تعالى تلك الجنة التى (مما) اى اسماء الاشارة التى (ليس الاشارة اليه) فيها (حسية) اى مثل ما فى هذه الآية لا يدخل فى افراد اسماء الاشارة التى يطلق عليها فى الاصطلاح حقيقة لوجود القرينة المانعة فيه وهو عدم كون المشار اليه محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة فى هذا (محمول على التجوز) اى على المجاز اى على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد فى غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس ثم بين الشارح علة بناء اسماء الاشارة بقوله (وانما بنيت) اى اسماء الاشارة مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء (لشبهها) اى لمشابهتها (بالحروف) التى هى مبنية الاصل فى احتياجها الى الصفة فى تعيين معناها كما ان الحروف احتاجت الى المتعلق فى الدلالة (كما سبق) وفائدة ذكر علة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين اسماء الاشارة فى النوع الاول من المبنى اعنى انه داخل فى نوع ما ناسب مبنى الاصل لا فى النوع الثانى الذى هو غير

المركب ثم شرع في تفسيرها فقال (وهي)(اي اسماء الاشارة) (ذا) فقوله
هي مبتدأ ومجموع ذا وماعطف عليه خبر وهذا هو التوجيه المرضى عند
الشارح بقرينة انه جعل قوله للمذكر حالا خبرا حيث قال (حال كونها)
اى حال كون ذا (للمذكر)ولما كان المذكر اسم جنس شامل للتثنية والجمع
اراد الشارح ان يبين ان المراد بالمذكر (الواحد) لا المثنى والمجموع بقرينة
المقابلة ولما حمل الشارح قوله للمذكر على انه ظرف مستقر حال من ذا ورد
عليه انه يلزم ان يكون حالا من الجزء اى من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه
الجمهور ومنهم المصنف حيث عرف الحال فيما سبق بما تبين هيئة الفاعل
او المفعول به وحمل كلام المصنف على خلاف ما ارتضاه غير مرضى فاجاب بقوله
(والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر)اى ذا (الى المبتدأ)يعنى هي
فيكون معناه نسبة ذا الى هي ويكون لفظ ذا غائبا فاعل نسبة فكانت حالا
من الفاعل معنى واعترض العصام على هذا التوجيه بمنع كون ذا فاعلا للنسبة
لان ذا وحده ليس بخبر للمبتدأ بل الخبر هو المجموع فيكون المنسوب الى المبتدأ
هو المجموع لاذا وحده وهذا يقتضى ان يكون فاعل النسبة هو المجموع مع
ان قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم العصام بعد ما بين ركاكة الشارح رجح
ان يكون خبرهي محذوفا اى خمسة وان يكون ذا مبتدأ وللمذكر خبره كما رجحه
صاحب الامتحان وزيني زاده وغيرهما اقول لعل ترجيح الشارح هذا التوجيه
وتكلفه بما عرفت لسلامته من الحذف والله اعلم قوله (ولمثناه ذان) معطوف
على ذا قبل الربط كما هو مرضى الشارح يعنى وذان حال كونها لمثنى ذا ولما كانت
حالات الاعراب ثلاثا اعنى الرفع والنصب والجر وعين لتلك الحالات الثلاث
لفظين وهما ذان وذين اشار الشارح الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث
فقال (رفعا) اى ذان بالالف في حالة الرفع (وذين) بالياء الساكنة المفتوح
ماقبلها (نصبا وجرا) اى في حالة النصب والجر ثم فسره بما يطابق به مرضيه
فقال (اى ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر) ولما كان لفظ لمثناه حالا
وحقها ان تكون مؤخرة عن ذى الحال احتاج الى نكتة تقديمه لكونه على خلاف
مقتضى الظاهر فقال (قدم) على صيغة المجهول اى قدم المثنى مع ان رتبته
تقتضى تأخره (ليكون الضمير) اى ضمير المجرور الراجع الى المذكر (اقرب الى
مرجعه) مما يكون مؤخرا عنه (وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية)
وهي قوله للمؤنث تا وماعطف عليه ولمثناه تان ولجمعها اولاء ثم صرح بذلك
الاعراب فقال (فقوله) اى قول المصنف (هي مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده
بل (مع ماعطف عليه مقيدا كل واحد منها) اى من ذا وماعطف عليه

(بحال) من كونه للمذكر والمؤنث وغيرهما (كان) اى ذلك المجموع المركب
من ذا وما عطف عليه (خبراله) اى اللفظ هى ولما كان فى لفظ ذان لغتان
احداهما ما اختاره المصنف وهو كونه مبنيا على مايرفع به اذا استعمل فى حالة
الرفع وعلى ماينصب به اذا استعمل فى حالة النصب والجر وثانيتهما ان يكون
مبنيا على مايرفع به فقط اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجئ فى بعض اللغات
ذان) يعنى حال كونه مبنيا على الالف (فى جميع الاحوال الرفع والنصب
والجر) وقوله (ومنه) خبر مقدم (قوله تعالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا
القبيل قوله تعالى (ان هذان لساحران) اى على قراءة من قرأان بالتشديد
حتى يكون هذان منصوب المحل اسماله ولذا قال (على احد الوجوه) اى وكونه
من هذا القبيل على احد الوجوه المقروءة فى هذه الآية الكريمة وقال بعض
المحشين ان المراد بقوله على احد الوجوه يعنى انه على احد التوجيهات فى قراءة
التشديد مع قراءة هذان بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا و ثانيها
ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ و ساحران خبره وثالثها ان ضمير الشان
محذوف والجملة خبر لضمير الشان مفسرة له كذا نقل عنه وانما دخل اللام
فى خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قلة وهذا هو الاولى لانه نقل
من الشارح نسخة مشتملة لها (وللمؤنث) (الواحدة) (تا) اى اسماء الاشارة
حال كونها موضوعة للمؤنث الواحدة سبعة احدها تا فقط والاقوال بين النحاة
فى اصالة احد السبعة ثلاثة الاول انه هو تا فقط والثانى انه هو ذى فقط
والثالث كلاهما اصلان وذكر الشارح القول الاول بقوله (قيل هى)
اى كلمة تا هى (الاصل) فقط (فى لغات المؤنث الواحدة) وهى اللغات السبع
التى يذكرها المصنف (لانه) اى اصالتها ثابتة لانه (لم يثن) اى لم يكن مثنى
من لفظها من اللغات (الاهى) اى الاتا (وذى) وهى ثابتة من السبعة الموضوعة
للمؤنث الواحدة ثم ذكر القول الثانى من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هى)
اى لغة ذى بالذال (الاصل) فقط فى اللغات المذكورة وانما تكون الاصل
(لكونها) اى لكون ذى (بازاء ذا للمذكر) اى لكونها بالذال المعجمة تكون
بازاء اللغة الموضوعة للمذكر وهى ذا (فينبغى ان يناسبها) اى فينبغى ان يناسب
المؤنث لمقابله من المذكر فى بعض الحروف مع ان الياء فيها يصلح ان تكون
اداة التأنيث كما فى تضربين ثم ذكر القول الثالث من الثلاثة فقال (وقيل هما)
اى تا وذى كلاهما (اصلان) والباقى فروعات لوجود المرجح فى كل واحد
منهما من غير زيادة فى احدهما ثم ذكر وجه تقديمهما على سائرها فقال
(وللقول) اى ولوقوع القول من النحاة (باصالتهما) اى باصالة تا وذى (قدمنا

على سائرها) اى على سائر اللغات الموضوعة لمؤنث الواحدة (لفرعيتها) اى لفرعية سائر اللغات (وتى) (بقلب الالف) من تا (ياء) وهى ثالث اللغات (وته وذه) وهى خامسها حال كونهما (بقلب الالف) من تا فى ته (والياء) اى بقلب الياء فى ذى (هاء) فيكون تامقلوبة الى ته وذى مقلوبة الى ذه (بغير وصل الياء) اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى بهاء ثابت فيهما بل الهاء فيهما مكسورة بالقصر (وتهى) وهى سادس السبعة (وذهى) وهى سابعها حال كونهما (بوصل الياء) اى بجعل الياء موصولا (بهاء) بخلاف الاولين (ولمثناه) (اى لمثنى المؤنث) (تان) اى لفظتان حال كونه موضوعا لمثنى المؤنث (فى الرفع) اى حالة الرفع وفى العبارة تفنن حيث قال فى الاول رفعا وهما مقيدان لمعنى الواحد (وتين) بفتح التاء وسكون الياء (فى النصب والجر) اى فى حالة النصب والجر ولما اختص التثنية من اللغات المذكورة دون سائرها اراد الشارح ان يذكر وجه الاختصاص بهافقال (ولايثنى) اى ولايورد التثنية (من لغاته) اى من الالفاظ السبعة المستعملة فى المؤنث الواحدة الاتا) اى الالفة تادون اللغات السائرة وانما اختص هذا الايراد بها (لكثرة دورها على الالسنة) اى على السنة النحاة بخلاف اللغات الستة الباقية (وتوهم بعضهم) اى بعض النحاة (من اختلاف اواخرذان وذين) فى تثنية المذكر (وتان وتين) فى تثنية المؤنث وقوله (باختلاف العوامل) متعلق بقوله من اختلاف اواخر اى منشأ التوهم هو الاختلاف الواقع فى اواخرهما حال كونه بسبب اختلاف العوامل وقوله (انها معربة) مفعول توهم والضمير راجع الى المذكورات يعنى توهم بعض النحاة ان اللغة المخصوصة فى تثنية ذا وتا وهى ذان وتان معربة وهذا التوهم الذى يقتضى كونهما معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بارادها بالالف مرة وبالياء اخرى بسبب اختلاف العوامل كما فى تثانى الاسماء المعربة (والجمهور) اى وجمهور النحاة ثابتون (على ان هذا الاختلاف) اى اختلاف ذان وتان بان يكونا بالالف اذا اقتضى العامل رفعهما وبالياء اذا اقتضى نصبهما اوجرهما (ليس) اى ذلك الاختلاف (بسبب اختلاف العوامل) كما توهم ذلك البعض (بل ذان وتان) بالالف (موضوعتان لتثنية المرفوع وذين وتين) بالياء (لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها) اى وقوع المذكورات حال كونها (على صورة المعرب اتفاقى لا قصد الاعراب) اى لا ان وقوعها عليها لقصد الاعراب الدال على المعانى المذكورة حتى تكون معربة مخالفة لاخواتها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم كونها معربة (لوجود علة البناء فيها) اى فى المذكورات وهى المشابهة لمبنى الاصل الذى هو الحرف

ووجوب علة البناء محقق واتفاق بعض المبنيات على صورة المعرب واقع والحكم الناشئ من هذا الوقوع وهمى مع ان الحكم بناؤها عقلي لوجود علته والسلوك الى مسالك العقل اولى من السلوك الى مسالك الوهم (وبجمعهما) (اى جمع المذكر والمؤنث) (اولاء مدا وقصرا) وتفسير الشارح بقوله (اى ممدودا او مقصورا) اشارة الى ان قوله مدا وقصرا حالان من لفظ اولاء يعني من اسماء الاشارة اولاء حال كونها موضوعة لكل واحد من جمع المذكر والمؤنث بالاشتراك اللفظي وحال كون لفظ اولاء مقروا بالمد اى بوجود الهمزة المكسورة بعد الالف بان يكون مبنيا على الكسر و بالقصر بعدم الهمزة بعدها بان يكون مبنيا على السكون ثم اشار الى الصورة الدالة على قصره بقوله (واذا كان) اى لفظ اولاء ومادته (مقصورا) يعني اذا اريد ايراده على هيئة المقصور (يكتب بالياء) على صورة كتابة الالفات المقصورة كطوبى وقصوى ولما فرغ المصنف من مسائل اسماء الاشارة من حيث تجردها عن اللحقات شرع في مسائلها من حيث لحوق بعض الحروف باولها او بآخرها فقال (ويلحقها) وقوله (اى اسم الاشارة) تفسير لمرجع الضمير المنصوب ولما كان اللحوق مشعرا بالكون في الآخر اراد ان يفسره على وجه يدل على كونه في الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال (يعني) اى يريد المصنف بقوله يلحقها يعني (انه يدخل على اوائلها) بذكر اللحوق الاخص وارادة الدخول الاعم او بذكر المقيد وارادة المطلق دخولا مقيدا بقوله (على سبيل اللحوق) وانما قيده به لان الدخول يشعر بالجزئية فاحترز به عن الدخول على سبيل الجزئية والحاصل ان قيد الدخول بعلى اوائلها للدلالة على العرض الاول وقيده بعلى سبيل اللحوق للدلالة على الثاني وقوله (والعروض) عطف تفسير للحوق لان اللحوق هو العروض (بعد اعتبار اصالتها) اى اصالة اسماء الاشارة يعني لا باعتبار كونها مركبة مع ما لحق بها وقوله (حرف التنبيه) فاعل يلحقها (وهى) اى حرف التنبيه كلمة (ها) وتأنيث هى باعتبار الخبر وقوله (فهو ليس في الحقيقة منها) بيان لفائدة التعبير باللحوق ودفع لما يتوهم من اتصاله في الخط انه جزء منها والفاء في فهو ينبغي ان يكون للتفصيل اى والهاء في كلمة هذا ليس جزأ من اسماء الاشارة في الحقيقة وان كان جزأ منها في صورة الخط (وانما هى) اى انما لفظها (حرف جيء بها) اى الحق باوائل اسماء الاشارة (للتنبيه على المشار اليه قيل لفظه كما جيء بها للتنبيه) اى لافادة تنبيه المخاطب (على النسبة الاسنادية) اى على الاستماع والحفظ بمضمون الجملة التي بعدها لكونها من الامور التي يجب او يستحب الاعتناء بها (كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم) وقال البيضاوي في متن الامتحان ويدخل الهاء ما لم يلحق

اللام بينهما انتهى يعني ان هاء التنبيه لا تدخل على كلمة ذلك وتلك فلا يقال
هاذلك وانما لم يقيد المصنف بهذا الشرط يعني بقوله مالم يلحق اللام كما
اشترطه البيضاوي في متن الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد
بقوله يلحقها اي يلحق بعضها لان بعض اسماء الاشارة لا يلحقها حرف التنبيه
ورد الشارح النجدواني عليه بان عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من
قبيل التخالف لمانع وجد في اجزاء القاعدة وتقييد القاعدة الكلية بعدم المانع
ليس بشرط والمانع في عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين على معنى واحد
وهي افادة التبعيد وقال العصام وانما لم يقل ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز
الفصل بينهما وبين ذا مع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى
ها انتم اولاء ثم شرع في مسئلة اخرى من مسائل اسماء الاشارة فقال (ويتصل بها)
ولما كان المراد من الاتصال ههنا اتصال لفظ بآخر وكان هذا الاتصال اعم
من الاتصال بالاول وبالآخر وكان الواقع ههنا هو الثاني اراد ان يفسر الضمير
على وجه يطابق الواقع وهذا لا يحصل الا بحذف المضاف فقال (اي باواخر
اسماء الاشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح له هو شمول مصداق
الاتصال لا الاتصال بآخر ويجوز ان يكون تفسيره به للاشارة الى المجاز
بطريق ذكر اسم الكل وارادة الجزء والله اعلم وانما جمع لفظ الاواخر لان
اسماء الاشارة متعددة ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخلا
في القاعدة المقررة بانه اذا قوبل الجمع بالجمع يراد به انقسام الآحاد على الآحاد
وقوله (حرف الخطاب) فاعل يتصل اي حرف يخاطب به (وهو) اي الحرف
الذي يتصل بالاواخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) اي مسمى الكاف
وقوله (تنبيها) مفعول له لقوله يتصل وانما حذفت اللام مع انه ليس فعلا لفاعل
الفعل المعلل لكونه صفة الحرف بخلاف التنبيه فانه صفة المتكلم لكن
الاتصال وان لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مطاوع اوصل يجوز
ان يكون صفة له كأنه قال اوصله المتكلم للتنبيه فاتصل (على حال المخاطب)
اي على حال الشخص الذي وقع به التخاطب باسماء الاشارة وقوله (من الافراد)
ظرف مستقر على انه صفة للحال يعني تنبيها على الحال التي هي جزء من مجموع
الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت ذلك يكون تنبيها
على حال المخاطب بانه مفرد مذكر والافراد والتذكير جزآن من مجموع تلك
الاحوال ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر والضمائر معدودة من
الاسم وكان المناسب ان تكون الكاف اسما وقد جعل حرفا فاقتضى وجها
للعدول وقد اطلق عليه انه حرف احتاج الى بيان نكتة لوجه العدول فقال

(وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها) فلا يقال ذا زيد (ولو كانت) اى تلك الكاف (اسما لما امتنع ذلك) اى وقوع الظاهر موقعها (مثل ضربتك و) مررت (بك) حيث يجوز فيهما ان يقول ضربت زيدا او بزيد وهذا الاستدلال بابطال اللازم للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر موقعها وقيل عليه انا لا نسلم كون جواز ذلك لوقوع لازما للاسمية لان الضمائر المستترة فى افعل ونفعل ونفعل من المتكلمين والمخاطب اسماء مع انه لا يجوز وقوع الظاهر موقعهما لوجوب الاستتار فيهما ولو كان جواز الوقوع لازما لامتنع انفكاك الاسمية عنهما فاجيب بتحرير المراد بان يقال ان مرادنا من الاسم الذى يلزمه الجواز هو الذى يكون من مقولة الصوت واللفظ والضمائر المستترة ليست من مقولة الصوت فاجاب عنه الهندى بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه فال فى الامتحان ولا يخفى ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى هذا واجيب ايضا بتغيير الدليل بان يقول وانما جعلت هذه الكاف حرفا لكونها غير مستقلة بالمفهومية او معنى ذلك اثبت بسكون الياء فحينئذ لا اشكال وهذا ما اختاره العصام وقيل والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة بان يكون صفة او بدلا او تأكيدا لانه متباين ولا جعله مضافا اليه لاسم الاشارة لعدم القصد ولان اسم الاشارة لا يضاف لكونه معرفة واذا امتنع الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل هو ما اختاره صاحب الامتحان وسر اليه العصام بتصور ولا يبعد ثم شرع فى بيان انواعها فقال (وهى) (اى حروف الخطاب) وانما فسر ليصح ارجاع الضمير المؤنث حيث رجع الى الحروف الجمع ثم ان الضمير مبتدأ (وقوله) (خمسة) خبره وانما جئ فى اسم العدد بالتاء مع ان الظاهر ان يكون خمس حتى يكون موافقا للمبتدأ لكون مميزه حرفا والحرف يجوز تذكيره وتأنيثه وانما ترك ما هو الاولى وهو اعتبار التأنيث ههنا حتى يكون من الحروف حروف الخطاب تحصل الموافقة بقوله فى خمسة كذا فى العصام (والقياس) اى الاصل فى بيان عدد حروف الخطاب (يقتضى) ذلك الاصل (الستة) لكون الاحوال المعتبرة فى المخاطب ستة ثلاثة المذكر المخاطب وثلاثة للمؤنث المخاطب ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك خطاب الاثنين) اى ولما اشترك تثنية المخاطبين فى اللفظ (فرجعت) اى وبهذا السبب رجعت حروف الخطاب (الى خمسة) وقوله (مضروبة) مجرور على انه صفة لقوله الى خمسة فى تركيب الشارح لمزجه قول المصنف بقوله ومرفوع على انه صفة لقول المصنف خمسة اى حروف الخطاب بحسب اللفظ خمسة مضروبة

(فى خمسة) اخرى حال كون تلك الخمسة التى ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء الاشارة يعنى) اى يريد من الانواع (المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى) اى وانواع اسماء الاشارة ايضا (ستة) لان المعانى فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذه الستة (راجعة الى خمسة) كما رجعت حروف الخطاب الى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة لاشتراك تثنيتهما ورجوع اسماء الاشارة (لاشتراك جمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث حيث اشترك فيهما لفظ واحد وهو اولاء ولما فسر الشارح الخمسة بالانواع مع ان الظاهر ان يفسر بالافراد اراد ان يبين باعث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها (لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترتقى الى ستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق من اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبعضها فرعا له اوكان كلها اصولا برأسها ستة وهى تا وذى وته وذه وتهى وذهى فلو اعتبر الافراد فيها لكان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنان لتثنيتهما وواحد لجمعهما ولما اعتبر المصنف فى المضروب فيه الخمسة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد وانما اعتبر المصنف الانواع دون الافراد لانه فى صدد تعداد الاسماء التى يدخل فيها حرف الخطاب لا فى صدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال ثم الفاء فى قوله (فيكون) اما للتفصيل واما للجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل من الضرب وعلى الثانى تفريع الحاصل وعلى كلا التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل ولذا فسره الشارح بقوله (اى الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف الخطاب الخمسة فى مضروب انواع اسماء الاشارة الخمسة (خمسة وعشرين وهى) (اى تلك الخمسة والعشرون) (ذاك) بفتح الكاف اى ابتداؤها ذاك منتهيا (الى ذاكن) (يعنى) اى المصنف يقصد بقوله هذا ان تلك الخمسة والعشرين اولها (ذاك) بفتح الكاف (اذا اشرت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكر وخاطبت مذكرا) اى واردت الخطاب الى مفرد مذكر ايضا (وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين) بفتح الراء وحيث اردت المعنيين قلت ذلك اللفظ (وذاكم) اى احدها ذاكم (اذا اشرت الى مذكر) اى الى مفرد مذكر (وخاطبت مذكرين) بكسر الراء (و) (على هذا القياس (ذانك)) وتوسيط الشارح قوله على هذا القياس بين حرف العطف و بين ذانك لارادة مزج لفظ ذانك فيما قبله من بيان تعيين مواقع الاستعمال والا فهذا اللفظ فى كلام المصنف

معطوف على قوله ذاك من قبيل عطف احد اجزاء الخبر على جزء آخر فيكون المعنى على ارادة الشارح وتقول ذاك على هذا القياس يعنى على القياس الذى قلت بقولى اذا اشرت الخ وعن ارادة المصنف عطفه على ماقبله وهى ذاك فى حالة الرفع (وذينك) فى حالتى النصب والجر (اذا اشرت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا حال كونه منتهيا (الى ذانكن) فى حالة الرفع (وذينكن) فى حالتى النصب والجر (اذا اشرت الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت موئنثا) اى جمعا موئنثا (وكذلك البواقى)(يعنى) اى يريد المصنف بالبواقى (تاك) اذا اشرت الى مفرد موئنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا (الى تاكن) يعنى تاك تاكما تاكم تاك تاكما تاكن والمشار اليه فى كلها مفرد موئنث وقوله (وتيك الى تيكن) اشارة الى ان كاف الخطاب انما يدخل فى اللفظين من اللغات الواقعة فى مفرد الموئنث وهما تا وتى لان تى مقلوب تاكما مر والى الثانى اشار بقوله تيك يعنى تيك اذا اشرت الى المفرد الموئنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تيكن اى منتهيا الى تيكن تيك تيكما تيكم تيك تيكما تيكن وقوله (وتانك) فى حالة الرفع (وتينك) فى حالتى النصب والجر اذا اشرت الى تثنية الموئنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا (الى تانكن وتينكن) اذا اشرت الى موئنثين وخاطبت موئنثات يعنى تانك تانكما تانكم تانك تانكما تانكن (واولئك بالمد) بالهمزة بعد الالف اذا اشرت الى المذكرين اوالموئنثات (واولاك بالقصر) اى بغير الهمزة بعد الالف منتهيا (الى اولئكن واولاكن) ولما وقع الاختلاف فى ذى بانه هل يتصل به حرف الخطاب اولا ذكره الشارح بقوله (واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لاتقل ذيك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التى تتعلق باسماء الاشارة من حيث مايدخل فيها و يتصل بها شرع فيما يتعلق باستعمالها فقال (ويقال) اى يستعمل (ذا) يعنى من غير اتصال حرف الخطاب ومن غير زيادة اللام (للقريب) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه القريب بالنسبة الى البعيد (وذلك) اى و يستعمل لفظ ذلك باللام والكاف (للبعيد) اى اذا اشرت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه (وذاك) اى يستعمل لفظ ذاك بالكاف بدون اللام (للمتوسط) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه الذى يقع فى الوسط بالنسبة الى الطرفين ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد حتى يكون الوضع مطابقا للطبع لزم ان يبين نكتة لهذا العدول فقال (واخر) اى المصنف (المتوسط) عن البعيد (لان المتوسط) لكونه من الامور النسبية (لايتحقق الا بعد تحقق الطرفين) من البعد والقرب

لكونه عبارة عن المخالل بين الشيئين فاعتبر جانب المحقق ولما كان عادة المصنف
في بيان المسائل هو ذكر احكامها من غير احالة الى قائلها من غير التصدير بلفظ
قيل او يقال وعدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ يقال اراد الشارح
ان يذكر نكتة عدوله فقال (ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه
الكلمات الثلاث) اى ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم ان كل واحد
من ذا والاخوين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخرين منها) بان يستعمل
ذا للبعيد والمتوسط وذلك ايضا للقريب والمتوسط وذاك للقريب والبعيد (لم يتخذ)
اى ولهذا لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اى فرق ذا من اخويه مثلا باستعماله
في القريب (مذهبا) اى مذهبا خاصا يستند الى النحاة ويتبع لهم المصنف (واحاله
الى غيره) اى نقل هذا الفرق عن غيره (فقال) في صدره (يقال) اى لفظ
يقال ولم يقل وهي ذا للقريب ونحوه من العبارات كما هي عادته في غير هذا المقام
ثم شرع في بيان احوال الكلمات التي تستعمل في البعيد ايضا فقال (وتلك)
اى الموضوعة للمفرد المؤنث مقارنة باللام والكاف (وذانك) اى الموضوعة
لتثنية المذكر مقارنة بالكاف (وتانك) اى الموضوعة لتثنية المؤنث مقارنة
بالكاف وقوله (حال كون هاتين الاخريين) تفسير لقوله (مشددتين) وبيان
على انه حال من ذانك وتانك يعني انهما انما تدخلان في هذا الحكم اذا كانت
نونهما بالتشديد (واولالك) اى الموضوعة لجمع المذكر والمؤنث بالاشتراك
(باللام) اى اذا استعملت الاخيرة باللام المتوسط بين اولا وبين الكاف وقوله
(اى هذه الكلمات الاربع) تفسير وبيان في ان قوله (مثل) (كلمة) (ذلك)
خبر للمبتدأ وهو كلمة تلك مع ماعطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل وبين
ذلك لفظ الكلمة للاشارة الى ان لفظ ذلك ههنا يراد لفظه كما هو الظاهر
لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ماسبق من ذا واخويه فيكون خلاف
الواقع وقوله (في افادة البعد) تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ماذكر
يعني ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك في ان كل واحد منها اذا استعمل بتلك
الصورة يفيد كون المشار اليه بعيدا ولما كان في قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة
احدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما الظاهر فهو كون المراد منه
لفظه كما فسره به واما الغير الجائز فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى المجموع
واما البعيد فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة
ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد)
اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد الامتناع اذا كان احتمالا بعيدا في نفسه
فلا يرد بهذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه في تصديره بقوله ولا يبعد

(ان يجعل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل (اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهى ماذكره بقوله وذلك للبعيد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فالافاده العصام من انه لو كان المراد ذلك لكان على المصنف ان يقول هذه بدون اللام يعنى بما استعمل فى المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق فى الوسط ولما حصر المصنف الحكم المذكور فى لفظ تلك وذلك وتانك المشددتين واو لالك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ماعداها مجملا اراد الشارح بيان احكام تاك وذاك وتانك المخففتين واو لاك الغير المقرونة باللام فقال (واما تاك) اى حال كونها بغير اللام (وذانك وتانك) حال كونهما (مخففتين واولئك واولاك بغير اللام) وقوله (للتوسط) خبر المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للتوسط وهذا من الشارح لبيان ماهو المفهوم من قول المصنف لكن لما كان المفهوم ههنا محتملا للاستعمال فى القريب والمتوسط احتاج الى التعيين ثم شرع فى بيان قاعدة فقال (وما هو للمتوسط) اى الالفاظ التى تعين استعمالها للمتوسط وبان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه يكون للقريب) نحو ذاك اذا حذفت الكاف منه يكون ذا فيكون للقريب وكذلك ذانك وتانك بعد حذف الكاف ذان وتان فيكونان للقريب (واما ثمه وهنا) حال كون هنا (بضم الهاء وتخفيف النون) (وهنا) حال كونه (بفتح الهاء وتشديد النون) قوله (وهو الاكثر) ناظر الى فتحة الهاء يعنى اذ شدد النون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسرها (وجاء) فى بعض اللغة (بكسر الهاء) اذا شدد نون (ايضا) اى كما جاء بفتح الهاء (فللمكان) اى ثمة وهنا بلفظيه موضوع للاشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقى) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وبقوله (الحسى) للاحتراز عن المكان الذهنى وقوله (خاصة) اى حال كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسماء الاشارة لانها ايضا للاشارة الى المكان كما يقال هذا المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست بموضوعة بصفة الاختصاص بل هى عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة القيود بقوله (لايستعمل) اى لايستعمل ثمة واخواته (فى غيره) اى فى غير المكان المذكور وهذا ناظر الى فائدة توصيف الشارح المتكلم بالحقيقى والحسى اى لايستعمل فى غير المكان الحقيقى الحسى سواء كان مستعملا فى غير المكان او فى المكان الغير الحسى (الا مجازا) وقوله (على سبيل التشبيه) بيان لعلاقة المجاز يعنى انما تستعمل هذه الالفاظ فى غير المكان مجازا على سبيل

الاستعارة المصرحة التبعية بان يشبه الزمان كما في قوله تعالى هنالك الولاية
اوغيره كما يشار بها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان في القوة
والتمكن فاستعمل فيه ماوضع للاشارة الى المكان وقرينته ما ذكر بعدها
من الاوصاف وقوله (واما ماعداها) اشارة الى فائدة تقييده بقوله خاصة بانه
للاحتراز عن سائر اسماء الاشارة يعني ان المذكورة من اسماء الاشارة موضوعة
بالحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ماعداها اي ماعدا المذكورات (من
اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقديستعمل في المكان) كالمذكورات ههنا
في نحو هذا المسجد (وغيره) اي ويستعمل ايضا في غير المكان في نحو هذا الرجل
وهذا محل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينها وبين سائر اسماء الاشارة
ان هذه المذكورات تستعمل في المكان حقيقة و في غيره مجازا بخلاف
البواقي فانها مستعملة في المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره العصام
وهو ان هذه الالفاظ مستلزمة للظرفية فلاتكون مبتدأ اوغيره واما البواقي فلا يلزم
ظرفيتها فتكون ظرفا اوغيره ثم شرع في مسائل الموصولات من المبني فقال
(الموصول)وقوله(اي الموصول المعدود من المبنيات) اشارة الى ان الالف واللام
في قوله الموصول للعهد الخارجي وقوله(في اصطلاح النحاة) اشارة الى ان ماذكر
بعده من التعريف تعريف اصطلاحي لالغوي والى ان المراد به اصطلاح
النحويين لا اصطلاح غيرهم من الاقوام (مالايتم جزأ) وقول الشارح (اي اسم)
تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لاموصول معرفة حيث لم يفسره بالمعرفة
لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل لاللعالم
ولوكان معرفة لزم معلوميته وقوله (لايتم) يتعلق به قوله (من حيث جزئيته)
و في هذا التعبير اشارة الى ان قوله جزأ تمييز من الذات المقدرة في نسبة لايتم
الى فاعله يعني لايتم جزئية وقوله (يعني لايكون جزأ تاما) تفسير على طريق
يوضح ان التامية صفة للجزء لان التمييز ههنا بمعنى الفاعل وافاد ايضا ان النفي
راجع الى القيد اعني نفي التمامية لا الجزئية وقوله (ان كان جزأ) اي تفسير
التركيب بهذا ان كان لفظ جزأ (تمييزا)اي ان كان نصبه على التمييزية وهذا
التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لايتم ليس من الافعال الناقصة لان
الافعال عندهم منحصرة في المعدودات منها ولفظ لايتم خارج عنها واما عند
من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى
صار في نحو قولهم تم التسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (اولايصير)
عطف على قوله لايكون يعني اما ان يفسر بما سبق او يفسر بان معناه لايصير
(جزأ تاما ان كان يتم) اي لفظه (من الافعال الناقصة) وقال العصام وبعد

جعله فصلا ناقصا جعله بمعنى صار غير ظاهر الظاهر انه بمعنى كان انتهى اللهم الا ان يقال لما كان في التمامية بعد النقصان تحول وانتقال فسره به لتلك الاشارة او لانه لما فسره على التقدير الاول بلا يكون فسره في الثاني بلا يصير للتفنن والله اعلم ثم قال (والمراد بالجزء التام) اى الذى اعتبر عدمه في الموصول (مالا يحتاج) اى جزء الجملة الذى لا يحتاج (في كونه جزأ اوليا ينحل اليه) اى بحيث ينحل اليه (المركب اولا) اى انحلالا اوليا لانه اذا انحل اليه انحلالا ثانويا يكون ذلك الجزء جزأ ناقصا لكونه جزء الجزء يعنى ان الجزء التام هو الجزء الذى لا يحتاج في كونه جزأ اوليا وان كان غير محتاج بعد انضمام شيء اليه لكنه لا يحتاج قبل الانضمام (الى انضمام امر آخر معه) مثال الاولى (كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها) من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه من حيث الاسناد كما في المبتدأ والخبر والفاعل او من حيث التعلق كالمفعول فهذا المبتدأ مثلا جزء اولى للجملة وتنحل الجملة اليه انحلالا اوليا فان لم يحتج الى انضمام امر آخر نحو زيد في زيد قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام امر آخر في كونه جزأ اوليا فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدأ يحتاج في كونه مبتدأ الى انضمام الصلة ثم لما كان الظاهر المعرف ان يقول في التعريف مالا يكون جزأ لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر في كونه مبتدأ لا يكون مبتدأ فلا يكون جزأ اصلا فعدل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (وانما نفى) في التعريف (كونه جزأ) تاما بناء على ان النفي يرجع الى القيد (لا جزأ مطلقا) يعنى سواء كان تاما اولا (لانه) اى عدم نفى الجزئية ثابت لانه (اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب) بعد كونه جزأ تاما بانضمام الصلة اليه (يكون الموصول وحده) اى من غير ملاحظة الصلة (ايضا) اى كما كان المجموع (جزأ) اى من المركب فلما كان الموصول قبل انضمام الصلة اليه غير خارج عن الجزئية كان نفى الجزئية عنه نفيا للجزئية عما تحققت جزئيته وهو على خلاف الواقع (لكن لا جزأ تاما) لكونه جزء الجزء (اوليا) اى ولا اوليا لانه اذا انحلت الجملة اليه تحلل ولا الى مجموع الموصول والصلة وثانيا الى الموصول وحده وبهذا ظهر فائدة تقييد الكون والانحلال بقوله اولا قوله (الا بصلة) استثناء مفرغ يعنى لا يتم بشيء الا بصلة (وعائد) ولما توهم توجه النقض على التعريف بانه باطل لكونه مستلزما للدور حيث ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد الشارح منعه بتحرير المراد فقال (والمراد بالصلة) اى المذكورة في التعريف (معناها اللغوى) وهو ما يتصل به (لا الاصطلاحى) اى ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وان لم يكن

المراد به معناها الاصطلاحي (فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه) يعني ان الاصطلاحي ليس بعبارة عن مطلق اتصال شيء باخر بل هو عبارة عن الاتصال المخصوص وهو اتصال الجملة المشتملة على العائد واذا كان الاصطلاحي عبارة عن هذا المعنى (فمعرفتها) اى فمعرفة تلك الصلة (موقوفة على معرفة الموصول) لان قوله بعد الموصول مذكور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فلو عرف الموصول بها) اى بالصلة (لزم الدور) ولما توهم من جانب الناقض ان يقال لانسلم ان يكون المراد بالصلة معناها اللغوى اراد المعرف ان يثبت المقدمة الممنوعة بقوله (والقرينة على ان المراد بها) اى بالصلة (معناها اللغوى لاالاصطلاحي هي قوله) اى قول المعرف (وعائد فانه لوارادبها) اى بالصلة (معناها الاصطلاحي لكان هذا القول) اى قوله وعائد (مستدركا) لكنه ليس بمستدرك فلايكون المرادبها معناها الاصطلاحي وقوله (لانه لاخراج) دليل للمقدمة الاستثنائية يعنى ان قوله وعائد ليس بمستدرك لانه قيد لازم لاخراج (مثل اذوحيث) من تعريف الموصول لانهما ليسا بموصولين لانهما وان وجدت بعدهما جملة(و) لكن (ليس لهماصلة اصطلاحية) لعدم العائد فيها واذا كان لفظ عائد لاخراج شيء مغاير للمعرف لم يكن مستدركا واذا لم يكن مستدركا يكون قيدالازما واذا كان قيدا لازمالم يكن المراد من الصلة معناها الاصطلاحي لانه لوكان المرادبها الاصطلاحي لم يلزم ذكر العائد لكونه مندرجا فيه ثم شرع في احتمال جواب آخر عنه بتغيير التعريف فقال (ولقائل) اى ويجوز لقائل (ان يقول) في الجواب عنه (يمكن) اى لايمتنع (ان تعرف الصلة بما)اى بتعريف (لا يتوقف معرفته)اى معرفة التعريف (على معرفة الموصول بان يقال)في تعريف الصلة (الصلة جملة متصلة باسم لايتم)اى ذلك الاسم(جزأ الامع هذه الجملة) وقوله (المشتملة)صفة بعدصفة للجملة اى الصلة جملة متصلة مشتملة (على عائداليه) اى الى ذلك الاسم (فعلى هذا) اى بناء على تعريف الصلة بهذا التعريف (يجوز ان يكون المرادبالصلة) في تعريف الموصول (معناها الاصطلاحي ولايلزم الدور) المحذور فانه لمالم يكن الموصول مذكورا في هذا التعريف الذى عرف به الصلة لم يلزم الدور لانه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول في التعريف الذى عرفناها به ولما توجه على هذا التعريف ايضا انه وان اندفع بهذا التعريف لزوم الدور لكنه بقى فيه محذور وهو كون ذكر العائد مستدركا فانه لما اعتبر في الجملة التى اريد اتصالها بالموصول كونها مشتملة على العائد وكان العائد

ايضا مأخوذا فى تعريف الصلة واذا اشتملت الصلة الاصطلاحية على هذا
المعنى يكون ذكر العائد بعدها مستدركا لامحالة لكون هذا التعريف مغنيا
عن ذكره اجاب عنه بقوله (وذكر العائد مع انه مأخوذ فى مفهوم الصلة
الاصطلاحية) على تعريف هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا
اذا لم يحصل منه فائدة اصلا وليس كذلك بل فى ذكره مكررا فائدة وهى
(تصريح بما) اى بالمعنى الذى (علم ضمنا) اى فى ضمنه لامصرحا وقوله
(مبالغة) مفعول له للتصريح اى قصد تصريحه بعدما علم فى ضمن التعريف
لقصد المبالغة (فى الاحتراز) اى فى الذى قد حصل فى ذكره ضمنا (عن مثل اذ
وحيث) اى عن الاسماء التى التزم ذكر الجملة بعدها وليست بموصول فان ذكر
العائد فى هذه الجملة التى وقعت بعد اذ وحيث ليس بملتزم و بهذا حصل
الفرق بينهما و بين الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء التى يلزمها الجملة
بذكر العائد ولكن ذكره فى التعريف على طريق الفضلة اعنى بقوله
مشتملة على عائد ذكره ثانيا للاهتمام بشأنه ومن البين انه لا يلزم من ذكر الشى
مرتين بل مرات اذا كان للاهتمام استدراك منكر وقال العصام ولايخفى
مافى كلام هذا القائل الذى غير التعريف من التكلف ومع ذلك يلزم عليه
ان يكون ذكر مالا يتم جزأ فى تعريف الموصول لغو الدخوله فى مفهوم الصلة
يعنى فى مفهوم الصلة التى عرفت بهذا التعريف فهرب هذا القائل من محذور
ووقع فى محذور آخر وهو اشتمال تعريف المصنف للموصول على اللغو وهو
ذكر مالا يتم جزأ اذ اللازم عليه حينئذ ان يكتفى بقوله مالا يكون الابصلة
اوان يقول مالا يذكر الابصلة ثم ان قوله وذكر العائد من مقول هذا القائل
والظاهران هذا منع للزوم الدور والاستدراك على تقدير ارادة المعنى
الاصطلاحى من الصلة يعنى انالانسلم لزوم الدور اذا اريد بالصلة معناها
الاصطلاحى وانه يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفناها بهذا
التعريف فلادور ولا نسلم ايضا لزوم الاستدراك بذكر العائد وانما يلزم لوكان
ذكره من غير فائدة وليس كذلك وقوله (ولما كانت الصلة الى آخره)
توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع ايهام كون
المقصود من قوله وصلته تعريفا للصلة لكونه فى صدد التعريف حيث عرف
اولا الموصول فيوهم كونه فى صدد التعريف ان قوله وصلته شروع فى تعريف
الصلة لوجود التضايف بينهما فاراد الشارح ان يدفع هذا الايهام بهذه
التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف الصلة كما توهم لانه
لوكان كذلك لزم بطلان التعريف بكونه غيرمانع لكونه تعريفا بالاعم بل

المقصود من ذكره انه لما كانت الصلة اى المذكورة فى تعريف الموصول بقوله الا بصلة (بمعنيه) اى بالمعنيين اللذين يجوز ارادة احدهما ههنا وهما معناها اللغوى ومعناها الاصطلاحى الذى عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم) وان كانت مساوية بحسب المحقق لان الصلة لم تحقق فى الواقع الا بالوصف المقصود واما بحسب المفهوم فهى اعم (من ان تكون) جملة (خبرية اوغير خبرية) بان تكون انشائية طلبية اوغير طلبية لذكر الجملة فى التعريف مطلقة (ولا تكون بحسب الواقع) اى ولا يجوز ان تكون الصلة فى الواقع (الا) جملة (خبرية) فان هـذا التخصيص لا يفهم من التعريف قوله (والعائد) عطف على والصلة اى ولما كان العائد المذكور فى التعريف (اعم) ايضا بحسب الفهم (من ان يكون ضميرا اوغيره) بان يكون الالف واللام اوغيره من العائدات (واذا كان ضميرا) اى وايضا اذا كان العائد ضميرا (اعم من ان يكون) ذلك الضمير (للموصول) بان يكون راجعا اليه (اولغيره والواجب) اى والحال ان الذى وجب فى الضمير الذى اشترط فى الصلة (ان يكون ضميرا للموصول) وانما ذكر الشارح والواجب اهتماما بشان كون الضمير ضميرا للموصول لانه متفق عليه بخلاف وجوب كون العائد ضميرا لانه مختلف فيه حيث ذهب المالكى الى جواز كونه اعم من الضمير لما ذكره فى التسهيل بعدم الفرق بين ان العائد الى المبتدأ اعم اتفاقا من ان يكون ضميرا اوغيره واذاقيس عليه عائد الموصول بقى على عمومه ورجح العصام كونه عاما ههنا ايضا وتبعه صاحب الامتحان وقوله (عينها) جواب لما يعنى ولوجوب التخصيصات الغير المفهومة من التعريف عين المصنف الصـلة (بقوله)(وصلته) وقوله (اى صلة مالايتم جزأ الابصـلة وعائد) تفسير لمرجع ضمير وصلته وانما فسر الضمير بهذا ولم يجعله راجعا الى الموصول كما هو الظاهر لانه قريب بالنسبة الى الموصول ولان السبب لتعيين الصلة انما هى الصلة التى ذكرت فى تعريف الموصول والتصريح بها فى المرجع انما يحصل بذكره مفصلا بذكره محملا ولايحصل الذكر التفصيلى الا بالارجاع الى مذكور فى التعريف وقوله (جمله خبرية) خبر المبتدأ وهو صلته وقوله (وما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول) كعطف التلقين الذى هو عطف قول القائل على قول القائل الآخر نحو قوله تعالى قال ومن ذريتى يعنى ان الصلة ليست منحصرة بالجملة الخبرية التى هى المركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد المصنف بها انها اعم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى او بالتركيب الغير الاسنادى بقرينة قوله بعده وصلة الالف واللام اسم الفاعل واقتصار المصنف على الجملة الخبرية لكونها اصلا فى الصلة لان الذى والتى وغيرهما

من الموصولات وضعت لجعلها صفة للمعرفة بواسطتها لان الجملة نكرة لاتكون صفة للمعرفة فجعل اخوات باب الذى عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان الانشائية كالامر والنهى غير موضحة للموصولات والصلة يجب ان تكون موضحة لها وقوله (والعائد) مبتدأ وقوله (ضمير) خبره اى العائد الذي ذكر فى ضمن تعريف الموصول هو ضمير فقط وقوله (لاغير ضمير) تأكيد للقصر المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لاغيره من العائدات وقوله (له) ظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع الضمير المجرور وقوله (لا لغيره) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام لاجل التعيينات الثلاثة احدها تعيين الصلة الجملة الخبرية فافاده بقوله وصلته وثانيها تعيين العائد للضمير فافاده بقوله والعائد ضمير وثالثها تعيين الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله ههنا له ولما كانت الالف واللام الداخلتان على اسم الفاعل اوالمفعول معدودتين من الموصولات لكونهما اسمين ولم تكن صلتهما جملتين فى الحقيقة بل فى معنى الجملة اراد ان يبين صلتهما فقال (وصلة الالف واللام اسم الفاعل اوالمفعول) وانما لم تكن صلتهما جملة مع انها هى الاصل فيها (لان اللام الموصولة شبيهة باللام الحرفية) اى فى الصورة فتكون اسما فى الحقيقة وحرفا فى الصورة (فجعلت) لذلك (صلتها) اى صلة اللام (ما) اى لفظا (كان جملة معنى) لكونها مشتملة على المسند والمسند اليه والاسناد التام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع الى اللام وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتمل على نائب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتهما جملة فعلية لكن جعلت (مفردا صورة) اى من حيث الصورة اوفى الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليحصل العمل بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقتها حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد الجملة واعتبر افرادها فى الصورة لكون الموصول الداخل عليها فى صورة الحرف وقال العصام ليس تعرض المصنف لصلة الالف واللام لعدم دخولها فى تعريف الصلة فانها داخلة فى تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو فى صورة اسم الفاعل اوالمفعول جملة سبكت وصيغت على تلك الصورة بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى للمصنف ان يقيد بقوله فقط ليوجد الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات لانهما لبعدهما عن الفعل لايكونان صلة انتهى وحاصل مراده ان فائدة الخبر فى قوله وصلة اللام امران احدهما تعيين صلته من بين الجمل وثانيهما تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الاول من كلام

المصنف على ماقرره والثانى من اشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بان السكوت في محل البيان يفيد الحصر ولماسكت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله اونحوهما او وامثالهما فهم منه الحصر ولذاقال المحشي والاولى ثم شرع المصنف في تعداد الموصولات فقال (وهى) وفسره الشارح بقوله (اى الموصولات) لئلا يتوهم ارجاعه الى الصلة في اول الوهلة وان لم يصح رجوعه اليها بعد ايراد الخبر (الذى) اى لفظ الذى حال كونه موضوعا (للمفرد المذكر)(والتى) حال كونه موضوعا (للمفرد المؤنث)(واللذان) حال كونه موضوعا (للمثنى المذكر) (واللتان) حال كونه موضوعا (للمثنى المؤنث)ولما توهم ان اللذان واللتان مبنيان على الالف في كل الاحوال كما هو مقتضى كونهما من المبنيات اراد بيان حالهما فقال (ويكونان)اى ويكون لفظ اللذان واللتان مقارنين (بالالف) وقوله (في حالة الرفع)تعيين لكونهما بالالف يعنى لامطلقا بل اذا استعملا في مقام الرفع (والياء) اى يكونان بالياء (في حالتى النصب والجر)(والاولى)ولما كان هذا اللفظ مرسوما بالواو بعد الالف والتبس بانه هل يقرأ الواو حتى يقرأ على وزن طوبى كما كانت عليه مؤنث الاول اولا يقرأ الواو فيكون ارتسامه بها لبيان ضمة الهمزة كما في اولئك اراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال (على وزن العلى)يعنى انه بضم الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشتراك (لجمع المذكر والمؤنث) يقال الذى اللذان الاولى والتى اللتان الاولى (الاانه) اى لافرق بين الوضعين الافرقا وهو ان لفظ الاولى(في جمع المذكر) اى استعماله فيه (اشهر) من استعماله في جمع المؤنث (والذين) بالياء الساكنة المكسور ماقبلها و النون المفتوحة وجاء الذون بالواو الساكنة المضموم ماقبلها وجاء الذين وكذا للذان واللتان بحذف النونات اذا طالت صلتها كذا في الامتحان ولما التبس لفظ الذين بلفظ اللذين في التثنية اراد دفعه بقيد قوله (كاللائين) وقوله (كلاهما لجمع المذكر)يعنى الذين واللائين كلاهما لجمع المذكر لكن الاول جمع من لفظه والثانى جمع من غير لفظه كما قيل في الحاشية ان اللائين رفعا ونصبا وجرا جمع الذى من غير لفظه و بحذف نونه فيقال اللائى بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضى وهو قليل وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا انتهى وقد اهمل الشارح ذكر هذا النقل واهمل ايضا ماذكره في الامتحان من ان الاولى والذين مختصان باولى العلم فلا يقالان في غيرهم ولا يخفى ان الشارح العلامة معذور في هذا الاهمال لاهمال المصنف له (واللائى) (بالهمزة والياء)اى حال كونه بالهمزة المكسورة وبالياء الممدودة بعدها (واللاء)حال كونها(بالهمزة المكسورة فقط) اى من غير ياء بعدها (واللاى)(بالياء فقط)اى من غير همزة وقوله (مكسورة) يعنى حال كون

تلك الياء (مكسورة اوساكنة) اى وهما لغتان فيها لكن اللغة الثانية فرع
للاولى ولذا قال (اجراء للوصل) اى وصل كلمة اللاى (مجرى الوقف) وهذا
الاجراء جائز وواقع كما قرئ متواترا قوله تعالى لقد كان لسبأ فى مسكنهم بسكون
الهمزة فى لسبأ (بجمع المذكر والمؤنث) يعنى حال كون كل من الكلمات الثلاث
موضوعة لجمع المذكر والمؤنث (الا انها) اى لكن استعمال تلك الثلاث (فى جمع
المؤنث اشهر) من استعمالها فى جمع المذكر على عكس لفظ الاولى (واللاتى
واللواتى)(لجمع المؤنث) يعنى حال كونهما موضوعتين لجمع المؤنث ومختصتين به
(و)(جاء فى اللاتى)(اللات)(بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء)وهذا فرع للغة
الاولى وقوله(و) (فى اللواتى)الخ فرع للثانية يعنى وجاء فى اللواتى(اللوا)(بحذف
التاء والياء معا) وحاصل ماذكره الشارح ان المصنف قد ذكر ههنا ثمان لغات
وهى الاولى و الذين واللائين واللاء واللاى واللاتى واللواتى مع فروعات
بعضها لفظان منها مختصان فى جمع المذكر وهما الذين واللائين ولفظان
منها مختصان فى جمع المؤنث وهما اللاتى واللواتى واربعة منها مشتركة فيهما
لكن يفرق بينهما بزيادة الشهرة وقلتها فان الاولى منها اشهر فى المذكر واللاتى
مع فرعيها اشهر فى المؤنث (وما) عطف على ماقبله اى الموصولات ما اذا كان
مقارنا (بمعنى الذى) اى معناه معنى الذى وهذا بيان مابه الاشتراك بين ما و بين
من وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيما لا يعقل) لبيان الافتراق بينهما وهو
كون ما مستعملا فيما لا يعقل وقوله (غالبا) لتقييد الاستعمال فيما لا يعقل بانه اكثرى
لا كلى واما استعمال من فيما يعقل فكلى وقوله (نحو عرفت ماعرفته) مثال
للاستعمال الغالبى فيما لا يعقل لان معنى ما فى ماعرفته ليس من ذوى العقول
واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ماقال (وجاء فيما يعقل) اى وقد استعمل لفظ
ما بعد كونه بمعنى الذى فيما يعقل (نحو والسماء ومابناها) حيث ورد فى هذه
الآية ومابناها مستعملا بما مع ان المقام يقتضى ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة
عن الله عز وجل (ومن) عطف على ماقبله وقوله (ايضا بمعناه) بيان لما به
الاشتراك بينهما وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيمن يعقل) لبيان مابه الافتراق
ايضا وهو كونه مختصا فيمن يعقل ثم شرع الشارح فى بيان احكامهما المشتركة
بينهما فقال (ويستوى فيهما) اى فى ماومن (المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث) اى يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو و ماآذاك حجر واحد او حجران
او احجار وكذلك يقال ومن آذاك زيد اوزيدان اوزيدون اوهند اوهندان
اوهندات (واى) عطف على ماقبله ايضا وهو (بمعنى الذى) كما فى الاولين
(نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار) وهذا للمذكر (واية)

المؤنث حيث قال (بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار)
(وذو الطائية) يعني لفظ ذو ايضا من الموصولات ثم فسر الشارح لفظ الطائية
بقوله (اي المنسوبة الى بني طي) وانما نسبت اليهم (لاختصاص مجيئها) اي
مجيء ذو (موصولة) اي حال كونها موصولة كسائر الموصولات (بلغتهم)
اي بلغة بني طي وهو ايضا (بمعنى الذي) اذا استعملت صفة للمذكر (اوالتي)
اي بمعنى التي اذا استعملت صفة للمؤنث (قال الشاعر ❊ وبئر ذو حفرت
وذو طويت) اوله ❊ فان الماء ماء ابي وجدي ❊ وقوله بئر عطف على قوله ماء ابي
فيكون ذو صفة او مبتدأ او خبرا له وذو في الموضعين اسم موصول بمعنى التي
وحفرت صفة المتكلم صلته والعائد الى الموصول محذوف كما فسره بقوله
(اي التي حفرتها) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ وذو طويت عطف على
ذو حفرت كما قال (والتي طويتها) ويقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة ولا يخفى
ما في قوله فان الماء ماء ابي وفي قوله وبئر ذو حفرت من الحصر الادعائي المستلزم
للمدح كما هو الانسب لمقام الافتخار (وذا بعدما) اي بعض الموصولات لفظ ذا
حال كونه بعدما (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للاستفهام) ظرف مستقر صفة
لما بتقدير المتعلق معرفة مثاله (نحو ما ذا صنعت اي ما الذي صنعته) وسيجيء
اعرابه في مقام التفصيل (والالف واللام) اي وبعض الموصولات الالف
واللام واشار الشارح بتفسيره بقوله (اي مجموعهما) الى ان المختار في الالف واللام
الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول كذا في شرح المفتاح للشريف
والتفتازاني لانه اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا فالوجه
ان يقول وال كهل كذا في الامتحان ثم اشار الى معانيهما بقوله (بمعنى الذي) اي
اذا دخلا على اسم الفاعل او المفعول المفردين المذكرين (او التي) او بمعنى التي
اذا دخلا على مؤنثهما المفرد (او المثنى) اي بمعنى اللذان اواللتان اذا دخلا على
تثنيتهما مذكرا ومؤنثا (او المجموع) اي بمعنى الذين واللاتي اذا دخلا على جمعهما
مذكرا ومؤنثا ايضا ولما فرغ المصنف من تعداد اسماء الموصول اجمالا شرع
في بيان مسائلها فقال (والعائد المفعول) (اي العائد الذي لا يتم الموصول)
جزأ (الا به) وهذا اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجي بان يكون المراد
من العائد ما سبق ذكره صريحا في تعريف الموصول الذي هو من شروط الموصول
جزأ تاما وقوله (اذا كان مفعولا) اي اذا كان العائد مفعولا للصلة قيد لجواز
الحذف وقوله والعائد مبتدأ وجملة (يجوز حذفه) خبره وقوله (اذا لم يمنع مانع)
اشارة الى ان جواز الحذف مقيد بشرط وهو عدم المانع للحذف والمانع
للحذف هو كون العائد ضميرا منفصلا واقعا بعد الا نحو الذي ماضربت

الا اياه فحينئذ لايجوز حذفه اذ لو حذف لايعلم ان العائد الى الموصول هل هو المنفصل الذى بعد الا او الضمير المتصل قبل الا فيفوت الغرض الذى لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا لمانع وكذا عائد الالف واللام فانه لايجوز حذفه لمانع وهو خفاء كونهما موصولا والضمير احد دلائل موصوليتهما ولو حذف الضمير خفى علينا انهما موصول او حرف تعريف كذا فى حاشية العصام ولهذا قيد بقوله اذا لم يمنع مانع لئلا يرد ذلك وقوله (لانه فضلة) دليل لاختصاص جواز الحذف فى العائد بالمفعول يعنى انه انما يجوز الحذف فى العائد المفعول دون غيره لان المفعول فضلة فلا يبالى بذكره مع ان الايجاز مطلوب وقوله (الا اذا كان فاعلا) دليل لعدم جواز الحذف فى غير المفعول واشارة الى ان القصر المستفاد منه قصر اضافى يعنى بالنسبة الى الفاعل لا الى غيره من المرفوعات والمجرورات وقوله (لكونه عمدة) دليل لعدم جواز الحذف فى الفاعل يعنى ان جواز الحذف مختص بالمفعول دون الفاعل لان الفاعل لما كان عمدة لم يجز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وانما حمل الشارح العلامة القصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول لئلا يرد على القصر لزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور لانه يجوز حذف المرفوع اذا كان مبتدأ بشرط ان لايكون الخبر جملة نحو الذى هو زيد يقوم غلامه ولا ظرفا نحو الذى هو فى داره ويجوز حذفه ايضا اذا كان مبتدأ فى صلة اى نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن اى ايهم هو اشد كما سيجئ او اذا كان مبتدأ وطالت صلته كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله اى وهو الذى هو فى السماء اله ولما طالت الصلة بالعطف عليه جاز حذفه وكذا يجوز حذف المجرور بشرط ان يجر بحرف متعين تطلبه الصلة وتتعدى به نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولما تعين تؤمر فى التعدية بالباء طلبه فكان طلبه قرينة للمحذوف اى بما تؤمر به او بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد فان انا مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصول والعائد اليه محذوف وهو ضاربه واعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف فى المفعول قطعا ومنعه لما عداه خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف العائد المفعول كثير وحذف المبتدأ والمجرور قليل كما قال البيضاوى فى متن الامتحان حيث قال وكثر حذفه مفعولا وقل مبتدأ ومجرورا وصوبه شارحه البركوى فى زيادة لفظ وكثر حيث قال فى الامتحان وقد اصاب يعنى المصنف فى زيادة الكثرة اذ لو لاها لاوهم اختصاص الجواز واعتذار الشارح العلامة عن المصنف بحمل القصر على الاضافى بقوله الا اذا كان فاعلا لئلا يختص عدم الجواز بما عدا المفعول حيث

خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبتدأ والمجرور المذكورين فى جواز الحذف ولذا قال العصام ولايخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر انتهى و يمكن ان يعتذر بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو الجواز المترتب على كونه فضلة واما كثرة الوقوع وقلته فشئ آخر ولاشك ان الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة فان قلت ان الجواز فى العائد المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذى قيد بعدمه ليس بمانع الجواز لان علة الجواز وهى كونه فضلة باقية والمانع الذى يكون عدمه شرطا هو مانع للوقوع والوقوع اخص من الجواز ولايلزم ان يكون شرط الاخص شرطا للاعم بخلاف الشروط المذكورة للمبتدأ والمجرور لانها شروط للجواز كما افصحت به عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخ حيث جعل الشرط متعلقا بالجواز والله اعلم ثم قال (نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء و يقدر اى لمن يشاؤه) يعنى ان المفعول العائد الى من محذوف فى هذه الاية ثم المصنف لما وسط مسئلة الاخبار بالذى بين مقام الاجمال والتفصيل اتباعا للنحاة اراد الشارح بيان فائدة توسيطهم لها فقال (اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى) مع مايلحق به كالتى (اومايقوم مقامه) اى اومايقوم مقام الذى يعنى به الالف واللام (ومقصودهم) اى مقصود النحاة (من وضعه) اى من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم) وفى القاموس مرنه تمرينا فتمرن درّبه فتدرب انتهى واتدرب التعود اى القاه فى المهالك حتى تعود الجراءة كما هو عادة الفرسان فى تعليم الفرس فمعنى تمرين المتعلم تعوده فى الجملة بالقاء فكره فى المسائل العميقة كما قال (فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره) اى اتذكير المتعلم (اياها) اى تلك المسائل لانه مميز ان يعلم به مراتب المتعلمين فى الاستحضار والسرعة فى الانتقال ولانه لابد فى الاخبار بالذى من تذكير كثير من المسائل مثلا لابد من تذكير الحال والتمييز بانه يجب ان يكونا نكرتين حتى يعلم انهما لايخبر عنهما وان المجرورين بحتى وكاف التشبيه لايقعان مضمرين حتى يعلم انهما لايخبر عنهما وان ضمير الشان يجب تقديره لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لايخبر عنه وعلى هذا فقس غيره (فانهم) اى فان النحاة (اذا قالوا لاحد) من المتعلمين (اخبر عن اسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم) له لانه قبل البيان تعجيز وهو غير جائز (طريقة الاخبار به) اى بالذى (لابد له) اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو) اى مما يجوز فيه التقديم والتأخير ومالايجوز ومما يجوز فيه الاضمار ومالايجوز كما اشرنا فيما سبق الى نبذة منها (وتدقيق النظر) اى لابد له ايضا من تدقيق

النظر (فيهـا) اى فى تلك المسـائل (حتى يعلم) بسبب التدقيق (ان ذلك الاخبارفى اى اسم) من الاسماء (يصح وفى اى اسم)منها (يمتنع) كما ستطلع عليهمـا واذا كان الامر كذلك (فاراد المصنف) لهـذا السبب (الاشارة الى هـذا الباب فقال) (واذا اخبرت) وتفسـير الشارح لقوله اخـبرت بقوله (اى اذا اردت ان تخـبر)الاشارة الى ان اخبرت ههنا مجاز مرسل تبعى بذكر المسبب الذى هواخبرت وارادة السبب الذى هوارادة الاخبار وفائدة المجازههنا بيان قوة القصد والارادة للاخبار بانه لايتخلف الفعل المراد عنها واما القرينة المانعة عن ارادة معناه الحقيقى فهو ان اخبرت لما كان بصيغة الماضى افاد تحقق الاخبار والحال انه لم يتحقق بعد بل سيتحقق بعدهـذا وقوله (عن جزء جمـله) متعلق بتخبر وتفسـير للمخبر عنه بانه يكون جزء جملـة كالمبتدأ والخبر والمفعول (بالذى) وتفسـير الشارح بقوله (اى باستعانة الذى اوالتى اوالالف واللام) للاشارة الى ان البـاء فى بالذى للاستعانه كالباء فى كتبت بالقلم من قبيل الاستعانة على الفعـل بآلته وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذى اعم من التى وغيرهـا من الموصولات فكأنه قال اذا اخبرت باستعانة الذى واخواته وبما يقوم مقامه قال العصـام ان قوله ومايقوم مقـامه هوالالف واللام واما باقى الموصولات فالاظهر انه يجرى هذا الاخبار فى كلها اى فى نحوه التى واللذان والذين وكذاما ومن وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان اوجه حمل الباء على الاستعـانة دون الصلة وقوله (لان الذى) الخ علة لقوله ليست بصلة يعنى ان كون البـاء فى قوله بالذى يحتمل ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تـكون الاستعـانة لكن الظاهر انها ليست بصلة لانها لو كانت صلة يلزم ان يكون لفظ الذى مخبرابها وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى مخبرعنها لامخبر بها فقوله لان الذى (مخبرعنهـا لامخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة وانما قلنا ان الظاهر هـذا لان المفهوم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذى بقوله بما يعبر عنه بالذى يعنى ان المراد اذا اخبرت باسم الذى يعبر عنه بلفظ الذى فعـلى هذا يكون المخبرعنه الاسم الذى يعبرعنه بالذى فيكون الذى مخبرابه فحينئذ تكون الباء صلة للاخبار وقوله (صـدرتها) جواب لاذا (اى) اذا اردت الاخبار بالذى (اوقعت كلمة الذى اومايقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة الحاصل بعدها الاخبار وانما فسر صـدرتها بقوله اوقعت الى آخرها لعدم تأتى معنى التصدير فى الحقيقة لان التصدير عبارة عن جعل شئ فى صدر شئ وفيه تعميم الضمير بارجاعه الى الذى والى مايقوم مقـامه وتعيين المضـاف اليه الذى اضيف اليه الصدر المذكور فى ضمن التصدير (وجعلت

موضع المخبر عنه)قوله (اى فى موضع ماهو) اشارة الى ان قوله مع موضع مفعول فيه لجعلت وتفسير المخبر عنه بقوله ماهو (مخبر عنه) اشارة الى ان المراد بالمخبر عنه هو الذات الذى قصد الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (ب) استدنة (الذى فى الجملة الثانية) بجهة غير معلومة فى الجملة الاولى التى كان فيها قبل قصد الاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى وفى تفسير المخبر عنه بقوله بماهو مخبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التى تكون مخبرا عنه فى الجملة الثانية وان اطلاق المخبر عنه عليه مجاز اولى باعتبار مايؤل اليه لانه باعتبار وجوده فى الجملة الاولى قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع المخبر عنه الحقيقى ثم اشار الى كون هذا الوضع ليس بموضع المخبر عنه الحقيقى بقوله (يعنى) اى يريد المصنف بقوله وجعلت موضع المخبر عنه (فى موضعه الذى كان) اى ذلك الموضع (له) اى الذات الذى يكون مخبرا عنه فى الجملة الثانية اى فى المسأل وقوله (فى الجملة الاولى) متعلق بكان يعنى كان ذلك الموضع موضعاله فى الجملة الاولى وقوله (ضميرا لها) مفعول ثان لجعلت وقوله (اى الكلمة الذى) تفسير لمرجع الضمير فى لها مع التنبيه على ان تأنيث الضمير بتأويل الكلمة (واخرته) وقوله (اى المخبر عنه) تفسير لمرجع الضمير المنصوب فى اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اى اخرت اللفظ الذى يكون مخبرا عنه فى الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع الى كلمة الذى (خبرا) (نصبه على الحال) اى قوله خبرا منصوب على انه حال من الضمير المنصوب فى اخرته يعنى اخرت المخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلمة الذى حال كون ذلك المؤخر خبرا لمبتدأ الذى هو الموصول (اوضمن اخرته) يعنى يحتمل ان يكون فى نصب خبرا توجيه آخر وهو كونه مفعولا ثانيا لاخرته على تضمين اخرت بمعنى (معنى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل الشئ مؤخرا عن الشئ الآخر فجاز ان يريد به معنى جعلته (خبرا متأخرا) والحاصل ان الاخبار الذى يحصل بعده اشياء بتصديرك الذى وبوضعك الضمير الراجع الى الذى فى موضع الاسم الذى اريد اخباره وتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجعلك اياه خبرا عن ماصدر من الموصول ثم مثل له مثالا فقال (واذا اخبرت) وزاد الشارح ههنا كلمة (مثلا) احترازا عن التخصيص فى المفعول (عن زيد من)(جملة) (ضربت زيدا) والتفسير بتوسط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة الى ان المراد من ضربت زيدا لفظه ولما ذكر المصنف موضع التمثيل على طريق الاجمال اعتمادا على التفصيل السابق اراد الشارح ان يذكره تفصيلا فقال (بكلمة الذى) يعنى اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذى (اواوقعتها) اى

اوقعت كلمة الذى (فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة التى تحصل بعد الجعل
المخصوص (وجعلت فى موضعها) اى فى موضع الاسم الذى (هومخبرعنه)
اى كان مخبرا عنه واخرته وبقى موضعه خاليا وذلك الموضع (فى هذه الجملة)
اى فى الجملة الثانية التى اريد تحصيلها (اعنى) اى اريد بذلك المخبرعنه الذى
اخر وبقى موضعه خاليا (زيدا) اى لفظ زيدا اى الذى كان مفعولا فى الجملة
الاولى وهذا التفسير الثانى وهو قوله (والمراد بموضع) مبنى على ان المراد
بموضع المخبر عنه (محله الذى كان) ذلك المحل (له) اى للمخبر عنه (فى الجملة
الاولى) يعنى فى جملة ضربت زيدا (وهو) اى ذلك المحل (محل المفعول
من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل الاعراب الذى وجد فيه المفعول
لاذات المفعول والحاصل انك اذا جعلت فى موضع ماهو مخبر عنه سواء كان
موضع المؤخر فى هذه الجملة اوموضع زيد المفعول فى الجملة الاولى (ضمير الذى)
اى راجعا الى الذى (واخرت المخبر عنه اعنى زيدا) فى المثال المصنوع
(وجعلته) اى وجعلت ذلك المؤخر (خبرا عن الذى و) (قلت الذى ضربته
زيد) والواو فى قلت ليس فى نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا
اخبرت فلا يقتضى الواو واما اعتبار مزج الشارح لكلام المصنف مع كلامه فيقتضى
الواو لانه على هذا معطوف على جعلته الذى هو بعض من كلام الشارح
ولما اختص الاخبار بالالف واللام فى الجملة الفعلية من الجملة اراد المصنف
ان ينبه عليه فقال (وكذلك) وفسره الشارح بقوله (اى مثل الذى) للاشارة
الى ان الكاف فى كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة اشارة الى لفظ الذى
والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (الالف
واللام) مبتدأ مؤخر كذا فى المعرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية مع بقاء
خبريته ويبعد ان يكون مبتدأ لان الفائدة من هذا الخبر افادة كون الالف واللام
مثل ذلك لان الجهل فى حكمهما فى جواز الاخبار لا فى تجسس الامثال
لكلمة الذى فى هذا الحكم وقوله (فى الجملة الفعلية) يجوز ان تكون ظرفا
مستقرا مرفوعة المحل على انها صفة الالف واللام اوظرفا مستقرا منصوبة
المحل على انها حال من الالف واللام كذا فى زينى زاده وقوله (خاصة)
حال من الجملة الفعلية يعنى ان الالف واللام اللتين تدخلان فى الجملة
الفعلية حال كونها خاصة فحكمهما فى جواز الاخبار عن جزء من اجزاء
تلك الجملة مثل حكم الذى فى الجواز وفى الكيفية المخصوصة وهو بان تصدر
الالف واللام وبان تجعل موضع المخبر عنه ضميرا للالف واللام وبان تؤخر المخبر
عنه خبراله مثلا اذا اردت الاخبار عن زيد فى ضربت زيدا بالالف واللام

ابدلت الفعل الذى هو ضربت الى اسم الفاعل او الى اسم المفعول فتقول في الاول الضاربه انا زيد وفى الثانى المضروب لى زيد وعلى جواز الامرين من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول نبه المصنف بصورة الدليل فقال (ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها) اى الجملة الفعلية والافليس من دأب المصنف تعليل المسائل كما نبه عليه العصام ثم اللام فى ليصح متعلق بالاشتراط المنفهم من الكلام السابق يعنى انما يشترط كون صلته جملة فعلية ثم اراد الشارح ان يبين علة اختصاص الالف واللام فى هذا الحكم بالجملة الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او) اسم (المفعول) كما عرفت فيما سبق فلا تكون غيرهما من الاسماء والافعال والجمل صلة لهما فاذا انحصر جواز صلته بهما لزم ان يكون ان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم الفاعل او المفعول يجوز ان يكون صلة لهما وان ما لا يمكن اخذهما منه لا يجوز ان يكون صلة لهما والجملة الاسميه لا تجوز ان تكون صلة لهما لانها ما لا يمكن اخذهما منه فان قلت يجوز ان يخبر عن زيد فى مثل زيد قائم وفى زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم الفاعل منه قلت لا يجوز بناؤه بحيث يصح كونهه صلة بالالف واللام لانه انما يصح لو قال القائم زيدا والمؤاخيك زيد وليس كذلك بل يقال الهو قائم والهو مؤاخيك والضمير لا يصح ان يكون صلة فعلى هذا لزم ان يقيد قولنا كل ما يمكن بقولنا بحيث يصح كونهه صلة للالف واللام ولما كانت علة الجواز امكان اخذهما ولم يمكن الاخذ من كل الجمل بل من بعضها اراد الشارح ان يذكر شروط الامكان الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول) اى كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من الفعل المبنى للمفعول) لا مطلقا بل (بشرط ان يكون الفعل الذى تضمنه الجملة الفعلية متصرفا) اى ما يجيء منه الفاعل والمفعول بصيغة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اى لان الفعل الذى لا يتصرف (نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه) اى غير المتصرف (اسم فاعل ولا مفعول) فاذا لم يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول لم يمكن اخذهما منه واذا لم يمكن اخذهما منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد) مثلا (فى ليس زيد منطلقا) ولا يخفى ان هذا شرط وجودى فشرع فى بيان شرط آخر عدمى فقال (وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل) اى الفعل الذى اريد الاخبار عن احد اجزائه بالالف واللام (حرف لا يستفاد من اسمى الفاعل او المفعول معناها) اى معنى تلك الحروف ومثال الحروف التى لا يستفاد معناها منهما (كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد) اى الداخل (فى جملة سيقوم زيد) وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهل يقوم

وانما لم يخبر بها من اجزاء هذه الجمل (فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم) اى مثلا
(يكون) ذلك المبنى (قائما) اى دالا على مجرد نسبة القيام الى الفاعل من غير
دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الذى هو تقريب
الاستقبال (فيفوت معنى السين) الذى هو الغرض من تصدير المضارع به
وفى حاشية العصام ان فيه بحثا لان السين تفيد التأخير كان صيغة المستقبل
تفيد ذلك وصيغة الماضى تفيد التقديم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام
بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيد السين او سوف فانه بمنزلة
الزمان ولانه يجوزان يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المعدول فيقال فى الاخبار
عن زيد فى لا يقوم زيد لاقائم انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح لما اشترط
جواز الاخبار بالالف واللام بعدكون الفعل محلى بالسين وسوف وحرف النفى
وغيرها واثبت هذا الاشتراط بانه لوجاز كون الفعل على تلك الصفة واريد
اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه لفات الغرض من تلك الحروف لانه لم يمكن
اشتقاق احدهما من الفعل الذى يحلى بهذه الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها
توجه عليه نقض بان يقال ان استدلال الاشتراط بهذا الدليل باطل لان هذا
الدليل بعينه جار فى اسم الفاعل او المفعول المشتقين من الفعل الماضى او المستقبل
لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احد الفعلين مع بقاء زمانهما المعين مع انهما
جائزان واجيب بدعوى الفرق بينهما بان النحاة لم يبالوا بفوت ما يفيد الفعل
من الزمان المعين ورد بانه لوجاز عدم مبالاتهم بفوت ما يفيد الفعل من الازمنة
فلم لا يجوز عدم مبالاتهم ايضا بفوت ما تفيد تلك الحروف ويمكن ان يجاب بابطال
الفوت اعنى فوت الغرض المستفاد من الازمنة فى الفعل المجرد بان اسم
الفاعل والمفعول وغيرهما من الصفات المشتقة تدل على الزمان فى الجملة فاذا
اشتقت من فعل تفيد البتة مقارنته بزمان واما التعيين فيجوزان يستفاد
من القرائن بخلاف ما يستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والنفى
لان الصفة لا تدل بذاتها عليها مع ان الغرض والمقصود من بناء الفعل المذكور
انما هو افادة ذلك المعنى المقيد بقيد مخصوص فلا يلاحظ فيه وجود القرينة
الدالة على معنى السين والنفى ثم شرع المصنف فى فائدة ذكر القيود اللازمة
فى الاخبار فقال (فان تعذر امر منها) وقوله (اى من الامور الثلاثة) تفسير
لمرجع الضمير المجرور فى منها وقوله (التى هى تصدير الموصول) صفة كاشفة
للامور الثلاثة وهى تصدير الموصول (ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم
وتأخير ذلك الاسم خبرا)وهذه الثلاثة هى اركان جواز الاخبار واذا جاز
اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يجز واحد من الثلاثة (تعذر الاخبار) اى لم يجز

الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامرين الاخبرين اولم يوجد ثم شرع المصنف في اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم في امتناع الاخبار المذكور فقال (ومن ثمة) الجار متعلق بامتنع المذكور بعدها على سبيل التنازع والمشار اليه بثمة هو مافسره الشارح بقوله (اى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار) يعنى ان الحكم بامتناع الامر الآتى يلزم من ثبوت تلك القضية الشرطيـة وفى هذا التفسير اشارة الى ان من فى من ثمة تعليلية بمعنى اللام والى ان المشار اليـه بثمة هو تلك القضية ولايخفى مافى اطلاق الاسم الموضوع للاشـارة الى المكان على القضية الكلية من المجـاز فافهم (امتنع الاخبار) وقوله (بالذى) قيدوقوعى (فى ضمير الشان)ثم شرع الشارح فى تصوير جريان الاخبار بقوله(بان يكون) اى لو فرض الاخبار الممتنع بطريق ان يكون (ضمير الشان مخبرا عنه)وقوله (لامتناع تصدر الجملة) دليل لامتناع الاخبار الذى يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناعه يحصل بامتناع امر منها وههنا امتنع الاخبار بامتناع امر منهاوهو امتناع تصدر الجملة(بالذى) اى جعل الجملة الاولى مصدرة بالذى (وتأخير المخبر عنه خبرا) واعلم ان المنفهم من ظاهر هذا الكلام ان الممتنع الذى يقتضى الاخبار هو الشيئان تصدر الجملة وتأخير المخبرعنه وليس كذلك بل هو امر واحد وهو تأخير المخبرعنه لانه استدل على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اى تقديم ضمير الشان (على الجملة)فيكون تأخيره منافيا لهذا الوجوب وماذكر التصديق فلكونه سببا موجبا للتأخير يعنى ان هذا الامتناع لترتب الامرين المتنافيين على ضمير الشان لانه ترتب على كونه ضمير الشان تقـديمه على الجمـلة وعلى كونه مخبرا عنه تأخيره واجتماع هذين الامرين هو اجتماع نقيضين لانه يلزم حينئذ ان يكون ضمـير الشان موجبا للتقديم والاتقديم فرجح مقتضى كونه ضمير الشان وهو وجوب التقديم وامتناع التأخير (و)(كذلك امتنع فى) اى الاخبار (الموصوف) اى فى الاسم الذى كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريد بالاخبار بالذى عن هذا الموصوف فقط (بدون الصفة) اى بان لايراد الاخبار به مع صفته لانه لواريد بالموصوف مع صفته لم يمتنع وقوله (و) فى (الصفة) عطف على قوله فى الموصوف اى امتنع الاخبار ايضا فى الصفة التى اريد الاخبـار عنها (بدون الموصوف فلايجوز فى ضربت زيدا العـاقل ان يخبر بالذى عن زيد) اى عن الذى هو الموصوف (بدون العاقل) الذى هو الصفة (ولاعن العاقل)اى ولايجوز ايضا ان يخبر بالذى عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف لانه لايجوز كل منهما وهو الاخبار عن الموصوف بدون الصفة والآخر هو الاخبار عن الصفة بدون الموصوف

(لاستلزامه) اى لاستلزام الاخبار (وقوع الضمير صفة) فى الشق الثانى (اوموصوفا فى الشق الاول) وفيه لف ونشر مشوش كما لايخفى لانه لوامكن الاخبار عن زيد فقط فى المثال المذكور لزم تأخيره عن محله خبر الموصول الذى صدر ولزم ايضا جعل محل زيد ضميرا وابقاء لفظه فى محله صفة لذلك الضمير بان يقال الذى ضربته العاقل زيد فحينئذ يلزم ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لواريد الاخبار عن لفظ العاقل فقط يلزم تأخيره واقامة الضمير فى محله فيؤل التركيب الى ان يقول الذى ضربت زيدا هو العاقل فحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز ايضا لان الضمير كما لايجوز كونه موصوفا كذلك لايجوز كونه صفة لما سبق فى باب الصفة (بخلاف ما) اى الامتناع فى الصورتين حاصل ملابسا بخلاف جواز الاخبار (اذا اخبرت عن مجموعهما) اى عن مجموع الموصوف والصفة بجعل المجموع مخبرا عنه (فيقال) اى فيجوز ان يقال (الذى ضربته زيد العاقل) فانه لامحذور فى هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا اوصفة (و) (كذلك امتنع) فى (المصدر العامل) اى كما امتنع الاخبار بالذى فيما ذكر امتنع ايضا فى المصدر الذى يعمل بدون المعمول بان اريد الاخبار عنه فقط (بدون المعمول فلا يجوز) اى الاخبار (فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذى عن دق القصار) اى عن المصدر مع فاعله الذى اضيف هواليه (بدون الثوب) اى بدون مفعوله الذى هو الثوب فيؤل الى ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق القصار وانما امتنع هذا (لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار) وهو الضمير المجرور فى منه (عاملا فى الثوب ناصباله) فلا يجوز اعمال الضمير (وبخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب) بان اريد الاخبار عن مجموع المصدر وفاعله ومفعوله فلا محذور فيه (و) (كذلك امتنع) فى (الحال) اى كما امتنع الاخبار المذكور فيما ذكر من الموصوف وغيره امتنع ايضا فى الحال اى فى الاسم الذى وقع حالا لانك اذا اخبرت عن قائما فى قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذى ضربته زيدا اياه قائم يمتنع ان يقع اياه مقام قائما وانما امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة) كما قال فى باب الحال واصلها ان تكون نكرة واذا وجب فى الحال ان تكون نكرة (فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه) اى فى موضع الاسم الذى وقع حالا (بالحالية) اى بحصول الصفة التى كانت فى الاسم المخبر عنه المتأخر عن الضمير الذى جعل فى موضعه فاذا حصل التنافى بين مقتضى الحالية وبين مقتضى الضمير امتنع ايقاع الضمير موقعه فاذا امتنع الايقاع المذكور امتنع الاخبار عنه لامتناع احد شروط الاخبار (و) (كذلك امتنع) فى (الضمير المستحق لغيرها) يعنى وكذلك امتنع الاخبار عن الضمير الذى هو مستحق لغيرها اى لغير

كلة الذى وفسر الشارح الضمير المؤنث الراجع الى الذى بالكلمة ليصح رجوع
ضمير المؤنث اعنى ضمير لغيرها الى الذى وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير
المنصوب المتصل الراجع الى زيد فى زيد ضربته وصدرت الذى واخرت الضمير
المنصوب عن محله وقلت الذى زيد ضربته هو امتنع هذا التركيب (لامتناع
تصدير الذى) وانما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك) اى التصدير (عود الضمير)
اى عود ضمير ضربته مثلا (اليها) اى الى كلمة الذى واذا ارجع ذلك الضمير اليها
(فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلا ضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى المستحقين
فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اى الاخبار فى (الاسم المشتمل عليه) يعنى
فى الاسم الذى يشتمل عليه (اى على الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلمة الذى
(نحو قولك زيد ضربت غلامه) اى مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه
فى تركيب زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه) لكونه اسما مشتملا
على الضمير الذى يستحق لزيد الذى هو غير كلمة الذى (بان يقال الذى زيد ضربته
غلامه لانك اذا جعلت الضمير) اى الذى فى غلامه (عائدا الى الموصول) اى الذى
صدرته (بقى المبتدأ) وهو زيد (بلا عائد) وهو لا يجوز (وان جعلته عائدا الى المبتدأ
بقى الموصول بلا عائد وكل منهما) اى كل واحد من بقاء المبتدأ بلا عائد وبقاء
الموصول بلا عائد (ممتنع فان كل واحد منهما مستلزم للعائد اما المبتدأ فحذف
العائد اليه فى الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائد المفعول لكن
فلا يجوز فى باب الاخبار (وما الاسمية) الواو استينافيــة وما مبتدأ والاسمية
صفتها ومابعده من قوله موصولة وما عطف عليه خبره وانما قيدها بالاسمية لانها
هى الموصولة (لا) ما التى هى (الحرفية فانها) اى فان ما الحرفية لاتكون موصولة
لان الحرفية قسمان (اما كافة) اى مانعـة لعمل ان وغيرها من أثر العوامل
(نحو انما زيد قائم) وكذا انما بالفتح وكانما ولكنما (واما نافية) اما داخلة على الفعل
(نحو ماضربت زيدا و) اما داخلة على الاسم نحو (ما زيد قائما) وكلاهما ليستا
بموصولتين قال العصام ان فى ذكر المصنف لفظ ما بوصف الاسمية وبيان معانيها
التى هى غير كونها موصولة فائدتين احدهما ان لفظة ما مشتركة بين الحرفية
والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كما تكون
اسميــة تكون حرفية وثانيتهما بيان ان ما الاسمية لاتختص بالموصول بل هى
كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية وغيرها ليحصل به الاستغناء عن وضع
باب مخصوص لغيره من المعانى وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب اسماء
الافعال عن ذكر باب مستقل لغير اسماء الافعال وادرج فى بابه ماليس من اسماء
الافعال هذا خلاصة ما فى العصام وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا

من حمل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لما ظن بعض الشراح بحمل مراده
على انه اراد به بيانا لما ليس بموصول فى بابه وليس كذلك لفوات الفائدتين فيه
وقال ايضا ان فى حصر الحرفية فى الكافة والثانية نظرا لان المصدرية وكذا
الزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشارح حصر الحرفية التى يعم
دخولها على الفعل والاسم مع كونها موضوعة لمعنى واما المصدرية فمختصة
بالدخول على الفعل والزائدة ليس لها معنى والله اعلم وقوله (موصولة) خبر لما
ومثالها من غير العقلاء (نحو عرفت ما اشتريته) ومن العقلاء نحو قوله تعالى
والسماء وما بناها وانما اكتفى الشارح بمثال واحد اشارة الى التمثيل بالاصل واستغناء
بتمثيله فى الاجمال (والاستفهامية) اى ما الاسمية كما تكون موصولة كذلك تكون
استفهامية يعنى انها منسوبة الى الاستفهام الذى هو جزء معناها من قبيل نسبة
الكل الى الجزء كذا فى الامتحان سواء كانت داخلة على الاسم او على الفعل
فمثال الاول (نحو ما عندك) ومثال الثانى نحو (مافعلت) وتحذف الفها مع الجار
المضاف نحو كتاب م عندك ومع الجار من الحروف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق
بينها وبين الموصولة من نحو عما كانوا يعملون ولذا لا تحذف قبل ذا الموصول
لاختصاصه بالاستفهام وتلحقها هاء السكت فى الوقف كمه وقد تستعار لمعنى
من معان تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار (وشرطية)
اى تكون بمعنى الشرط والجزاء (نحو ما تصنع اصنع) وكذا قوله تعالى ما يفتح
الله للناس من رحمة فلا ممسك لها (وموصوفة) اى بمعنى شئ (اما) موصوفة
(بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ يعجبك) فان معجب مفرد اى ليس بجملة
(واما) موصوفة (بجملة) نحو * ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال)
وفسره الشارح بقوله (اى رب شئ تكرهه النفوس) للاشارة الى ان ما بمعنى
شئ والى انه مفعول لقوله تكره وقدم عامله للصدارة اللازمة لرب وجملة تكره
صفتها فقوله فرجة بفتح الفاء وسكون الراء انفراج الغم وانكشافه والعقال
بكسر العين حبل تشديه الدابة ليمنعها عن القيام والمعنى رب امر تكرهه النفوس له
انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة بالسهولة فانه لا يحكم ربطه غاية الاحكام
بل يشد على وجه يكون حله سهلا وقوله فرجة جملة فعليه حاليه متعلقة بالامر
يعنى ورب ما تكره النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانفراج لانه قبل
الحل لم يدر لكونه مشدود السهولة الحل فلما انفرج بحل العقال علم فى ذلك
الوقت انه كان مشدودا به (وتامة) اى ما الاسمية تكون تامة يعنى غير محتاجة
الى صلة ولا صفة كذا فسره بعض الشراح وقال العصام قلت ولا موصوف
انتهى يعنى انه كما يجب تفسيرها بانها غير محتاجة الى صلة ولا صفة يجب ايضا

أن يقول ولاموصوف لانه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب الاحتراز ايضا عن الصفة كما سيجيء بعد هذا اقول بل يجب ايضا ان يحترز عن الاستفهامية بان يقول ولا ستفهام كما في الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذي فسرها به وحصر الاحتراز عن الامر بن ليس تفسيرا حقيقيالها بل مراده منه الاحتراز عن بعض ماعداه ويحتمل ان يقال ان مراده بالاحتياج احتياج المتقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف من هذا القبيل واما احتياج الصفة الى الموصوف فمن قبيل احتياج المتأخر الى المتقدم فتأمل وقوله (بمعنى شيء) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة لتامة ولما وقع الاختلاف بين النحاة في ان التامة هل هي بمعنى شيء المنكرا والمعرف اراد الشارح ان يذكر هذين المذهبين فقال (منكر) اى التامة التي تكون بمعنى شيء انه هي بمعنى شيء منكر (عندابي علي والشيء المعرف) اى وانها بمعنى الشيء المعرف باللام (عند سيبويه) ولما ذهب المصنف الى مذهب ابي علي قدمه الشارح ومثا له (نحو قوله تعالى فنعماهي) فاذا فسرت على المذهب الاول قيل (اى نعم شيء هي) بان يكون فاعل نعم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه بمعنى الشيء المعرف وسيذكر الشارح سائر احوالها في افعال المدح (وصفة) اى ما الاسمية صفة يعني تكون صفة لنكرة لافادة الابهام في تلك النكرة (نحواضربه ضربا ما) ثم فسره الشارح بقوله (اى ضرب كان) يعني فائدة توصيف تلك النكرة بما تعميم الضرب بانه باى ضرب تضربه يحصل المطلوب واختلف في حال التي تلي النكرة من افادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم انها اسم فمعنى مثلا ماثلا اى مثل وقال بعضهم انها زائدة وقيل انها حرف للتقليل وفائدة ماهذه اما التحقير اوالتعظيم اوالتنويع فمعنى اضربه ضربا ما هو ضربا حقيرا اوعظيما او نوعا من الضربات اوضربا قليلا وقوله (ومن كذلك) جملة اسمية معطوفة على جملة ما الاسمية موصولة الخ يعني ان من التي من اقسام الاسم كما في كونها مشتركة بين ما ذكرت من المعاني وانما لم يقيد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية لان من لاتجيء حرفا لاعند البصرية ولاعند الكوفية الا انها قد تزاد عند الكوفية بناء على تجويزهم زيادة الاسماء (اى تكون) من (موصولة) وهو ما نحن فيه (نحو اكرمت من جاءك واستفهامية) اى وتكون استفهامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فمن في المثال الاول امامبتدأ ومابعده خبره اوعلى العكس وفي المثال الثاني مفعول لضربت (وشرطية) اى وتكون شرطية كما تكون ما كذلك (نحو من تضرب اضرب وموصوفة) اى وتكون من موصوفة كما تكون ما كذلك (امابمفرد) اى وبعد كونها موصوفة امان تكون

موصوفة بمفرد (نحو قوله) اى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه فى مقام الافتخار والابتهاج فى كوننا من امة محمد صلى الله عليه وسلم اى نحو قوله من غيرنا فى قوله (وكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبى محمد ايانا * اى على شخص غيرنا) وحب النبى فاعل كفى وهو مضاف الى فاعله وهو النبى وايانا مفعوله وقوله فضلا حال من حب النبى وحب النبى وان كان مؤخرا لكنه مقدم فى الرتبة لكونه فاعل كفى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفته يعنى كفى حب نبينا محمد عليه السلام ايانا يعنى اصحابه وامته حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على امة غيرنا اى غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة (بجملة نحو من جاءك قد اكرمته) فمن مبتدأ وجملة جاءك صفته وجملة قد اكرمته خبر وقوله (الا فى التامة) استثناء من الظرف المستقر وظرف له اى ان لفظ من كائن مثل ما فى جميع الامور المذكورة الا فى التامة (والصفة) يعنى لا تكون من تامة ولا صفة كما قال الشارح (فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة) واشار بقوله لا تجئ الى ان عدم كونها مستعملة فى التامة والصفة انما هو لعدم ورودها فى كلام العرب وقال العصام وفيه رد لابى على حيث اثبت مجئ كلمة من فى التامة وقال فى القاموس انها تجئ نكرة تامة فاختار المصنف عدم ثبوته حيث نص عليه وفيه مباحث اهملها المصنف منها ان كلمة من خصت بما يعلم وخصت ما بما لا يعلم واما نحو قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه ونفس وما سواها حيث استعملت من فى الآية الاولى فيما لا يعقل واستعملت كلمة ما فى الآية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان انهما مجازان ومنها انهما يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والمجموع والمؤنث ومنها ان لفظهما مفرد مذكر وقد يعبر بهما عن المؤنث والمثنى والمجموع فيحمل تارة على اللفظ و يقال ضربت من قام من الانسانين او الاناسى اوالهندين اوالهندات ويقال ايضا عرفت ما فعلته من الامرين اوالامور وقد يحمل تارة على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقمن وعرفت ما فعلته وفعلتها والحمل على اللفظ اكثر من الحمل على المعنى كذا فى الامتحان (واى) اى حكم هذا اللفظ الذى كان معدودا من الموصولات حال كونه (للمذكر) اذا كان مجردا عن التاء (واية) اى وحكم لفظ اية حال كونها (للمؤنث) اذا كان بالتاء (كمن) اى حكمهما مثل حكم من (فى ثبوت الامور الاربعة) وهى وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (وانتفاء التامة والصفة) اى فى انتفاء التامة والصفة يعنى ان هاتين الكلمتين تقعان موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا يخفى ان وجه الشبه متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامرين لا انه مركب منهما فلا يتوهم

ان المركب من الثبوت والانتفاء عدمي على انه يمكن ان يأخذه مركبا مع اندفاع التوهم بان الثابت غير المنتفى فافهم ولما اكتفى المصنف بالتشبيه ولم يتعرض لامثلتها اراد الشارح ان يبين الامثلة فقال (فاى الموصولة (اى مثال كلمة اى التي وقعت موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاى بالنصب لكونه مفعول اضرب وهو مضاف الى ضمير الجمع وجملة لقيت صلتها (والاستفهامية) اى مثال هذه الكلمة التي وقعت استفهامية (نحو ايهم اخوك وايهم لقيت) فاى مرفوع لفظا على انه مبتدأ ومضاف الى الضمير واخوك خبره (والشرطية) اى ومثال كلمة اى التي وقعت شرطية (نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى) فقوله ايا منصوب لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعو وما زائدة وجملة له الاسماء الحسنى جزاء الشرط ومعنى الآية اى اسم من الاسمين المذكورين وهما ما ذكرا في اول الآية من قوله تعالى قل ادعوا الله اوادعوا الرحمن فنداؤه تعالى بهما جائز لان لله اسماء كثيرة حسنة (والموصوفة) اى مثال الكلمة التي وقعت موصوفة (نحو يا ايها الرجل) فاى منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه منادى والرجل صفة واختلفوا في ان اى هل تكون موصوفة بالنكرة فالاخفش اجاز كونها نكرة موصوفة وخص الشيخ الرضى كونها معرفة بالنداء ولما توجه على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اى) اى كلمة اى (تقع صفة اتفاقا) بين النحاة في قوله مررت برجل اى رجل فيلزم على المصنف ان يقول واى اكا لا في التامة (فلم جعلها المصنف كن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى في الاصل) ليست بصفة بل هى (استفهامية) في الاصل (لان معنى مررت برجل اى رجل) ليس معناه توصيف الرجل الاول باى بل معناه ان هذا الرجل (اى رجل عظيم يسئل عن حاله) اى حاله التي تكون سببا لعظمته لانه عظيم (لا يعرفه كل احد) وهذا الجهل يكون سببا للسؤال واذا كان معناه هذا (فنقلت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى الصفة) فان سبب الاستفهام هو الجهل في ذات المسؤل عنه اوفى صفته وسبب الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبيل اطلاق المسبب على السبب (وهى) ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اى واية مشتركتان في الحكم الآتى اراد الشارح ان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث ففسره بقوله (اى كل واحدة من اى واية)يعنى كل واحدة من هاتين الكلمتين (معربة) وقيد الشارح كونها معرفة بقوله (بالاتفاق) ليظهر فائدة التقييد بقوله (وحدها) يعنى ان تقييد المصنف بقوله وحدها وان القصر المستفاد منه انما هو قصر اضافى بالنسبة الى الاختلاف الواقع في البواقى من الموصولات كما هو مقتضى تفسير

الشارح بقوله (لايشاركها) اى لايشارك كل واحدة من الكلمتين (فى الاعراب) اى فى كونها معربة (غيرها) اى غير كل واحدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات) اى من باقى الموصولات (لا على الاختلاف) اى لايشارك فى كونها معربة مع وصف الاختلاف وتلك المشاركة (فى) كلمة (اللذان واللتان وفى) كلمة (ذوالطائية) يعنى اتفاق النحاة فى كون بعض الموصولات معربا محصور فى هاتين الكلمتين دون سائر الموصوت لان بعض الواقى من الموصولات معرب ايضا لكنه معرب بالاختلاف كما فى اللذان واللتان وذو الطائية وقد سبق بيان الاختلاف الواقع فى الاعرب والبناء فى اللذان واللتان واما فى ذو فان منهم من يعرب به مع لزوم صيغة الافراد والتذكير فى استعمال ابنة نحو قوله *فاما رجال موسرون اتيتهم * فحسبي من ذى عندهم ما كفانيا * يعنى اما الرجال الاغنياء الذين اتيتهم فالذى يكفينى من الذى حصل عندهم ما كفانى من المؤنة وغيرها فان قوله من ذى مجرور بالياء بالجار الذى هو من فاستعمل ذو معربا فى هذا القول و قال فى الامتحان وذو الطائية مبنية فى اشهر اللغات لاتتصرف تقول جاءنى ذوفعل وذو فعلا ورأيت ذوفعلوا وقد تغير فى التذكير والافراد وغيرهما اى التأنيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها حملا على الذى بمعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف وهاتان ذواتا اعرف وهؤلاء ذووا اعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذوللمذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوحدان فى كل حال ومنهم من يقول فى جمع المؤنث ذوات مضمومة فى كل الاحوال انتهى واعترض العصام على الشارح على حمل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاقى واثبات الاعراب الاختلافى لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على رد اعراب اللذان وذو الطائية يعنى انهما ليستا بمعربتين عند المصنف فقوله وهى معربة وحدها محمول على ان مطلق الاعراب مختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات ثم قال وقد ضيع الشارح ماقصده يعنى ماقصد المصنف بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان يجاب من طرف الشارح بان وجودا لاختلاف بين النحاة فى اللذان وذو الطائية مشهور وان لم يذهب اليه المصنف ومع قيام جواز كون المصنف غير منكر لهذا الخلاف يكون حمله على وجه لايشعر بالانكار كما حمله الشارح عليه اولى من حمله على وجه يشعر بالانكار كما حمله عليه المحشى فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (وانما اعربت) اى انما اعربت كل واحدة من اى وابة مع ان الاصل فيهما هو البناء وكونهما معربين على

خلاف ما هو الاصل فيهما (لانه التزم فيهما) اى فى كل واحدة من كلمة اى واية (الاضافة) اى اضافتهما (الى المفرد) وقوله (التى) صفة الاضافة اى الاضافة التى (هى من خواص الاسم المتمكن) اى الاسم المنصرف الذى يقبل الجر بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فلا يرد) تفريع على قوله لاضافة المفرد فحينئذ لا يرد النقض بكلمة (حيث واذ واذا) لانها وان كانت اسماء التزم فيها الاضافة لكن الاضافة الملتزمة فيها هى الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (اذا) ظرف لقوله معربة وتوسيط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما اذا كانت موصوفة لانهما اذا كانتا موصوفتين فهما مبنيتان مطلقا كما سيجىء ولم يتعرض له المصنف لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها) فان ذكر الصلة مغن عنه يعنى ان كل واحدة من الموصولتين معربة فى جميع الاوقات الاوقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها اى صلة كل واحدة من الكلمتين المعربتين ومثل حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا) وهذا (فيمن) اى فى قراءة من (قرأ) كلمة اشد (بالضم) على انه خبر للمبتدأ وهو الضمير المرفوع المنفصل فى التفسير الذى فسره به الشارح بقوله (اى ايهم هو اشد) ثم شرع فى بيان وجه كونها مبنية فى هذه الصورة فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت كل واحدة منهما حال كونها (موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد شبهه) اى لوجود تأكد مشابهة المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصولة كانت مشابهة للحروف فى الاحتياج وهو احتياجه الى الصلة ثم لما حصل لها المشابهة الاخرى (من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زاد لها الاحتياج الآخر فتأكد الاحتياج القديم فاضمحلت علة الاعراب ولما كان الاصل فى المبنى ان يبنى على السكون احتاج الى علة اخرى للبناء على الحركة فقال (وبنيت) كل واحدة منهما (على الضم تشبيهًا لها) اى لجعلها مشبهة (بالغايات) نحو قبل وبعد وقوله (لانه حذف منهما) اى من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعنى انها مشبهة بالغايات فى الحذف فى كل منها ومن الغايات بعض ما يوضحها وبينها لانه حذف منها بعض ما يوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه) ثم شرع فى بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصوفة حيث استثنى الاول ولم يتعرض للثانى فقال (ولم يستثن) اى وانما لم يستثن المصنف (الموصوفة) اى الحالة التى كانت كل واحدة منهما موصوفة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبنائه) وعدم استثنائه مستلزم لدخولها

فى المستثنى (مثل ياايها الرجــل) لان اى ههنا موصوفة مبنية (كما استثنى التى) اى كما استثنى المصنف الموصولة التى (حذف صدر صلتها لانه) اى لان المصنف (ذكر فى قسم المنادى ان كل مايقع منــادى) حال كونه (مفردا معرفة فهومبنى) سواء كان من لفظ اى واية اوغيرهمــا (وبناء الموصوفة) اى وبناء كل واحدة من الكلمتين حال كونها موصوفة (لهذا) اى لكونها داخلة فى المنادى المفرد المعرفة فاذا بنيت لكونها منادى حصل المقصود (فلا حاجة الى الذكر ثانيا) لانه حينئذ يلزم تحصيل الحــاصل ثم شرع المصنف فى مسائل ماذا من حيث الاحتمالات الجارية فى معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضى التغير فى جوابها فقال (وفى) توسيط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قولهم)يفيدان استعمال (ماذا صنعت) ليس بكلام مخصوص بل شايع مشهور متداول فى محاوراتهم ويحتمل ان تكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا صنعت لفظه والحاصــل ان فى ماذا صنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (وجهان) مبتدأ مؤخر يعنى ان فى ماذا صنعت اى المركب من ما الاستفهامية الواقعة بعدها لفظــة ذا الموصولة ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الراجع اليه توجيهين فى معنى ماذا (احدهما) اى احد الوجهين وتوســيط الشارح قوله (ان معناه)للاشــارة الى ان قوله (ماالذى)خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله ماالذى لايرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعــنى التوجيه والتوجيه يقتضى ان يكون تصديقا لانه لايقال وجهت زيدا بل يقــال وجهت بان زيدا قائم اوقاعد فيقتضى ان يصحح قول المصنف بان يقال ان مراده من احد الوجهين ان معنى ماذا هو ماالذى وقوله (عــلى ان يكون) بيان لطريق التوجيه الاول بان يقول ان كون معــنى ماذا بمعنى ماالذى بناء عــلى ان يكون (ذا) اى لفظ ذا وحده (بمعــنى الذى فيكون التقدير) اى تقدير مجموع الكلام (اى شئ الذى صنعت)قوله اى شئ مأخوذ من ما الاســتفهامية وقوله الذى مأخوذ من ذا ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجملة صنعت صلته فيقتضى العائد فسره الشــارح بقوله (اى صنعته) يعنى العائد الى الموصول محذوف ثم اراد توجيــه اعراب ماذا بعد توجيــه معناه فقال (فــا) اى كلمة ما فى ماذا (مبتدأ وما)اى والكلمة التى (بعده)اى بعدما وهو ذا بمعنى الذى ههنا (خبره)والجملة الحاصلة منهما جملة اسمية (اوبالعكس) بان يكون ما الاستفهامية خبرا مقدما والموصول مبتدأ مؤخر انم شرع فى بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقــال(و) (حينئذ) اى حين اذ كان ماذا بمعنى ماالذى (جوابه)اى يكون المناسب فى جواب السؤال (رفع)ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجهولا حيث

يساعد الخط على كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسره بقوله (اي مرفوع) واشار العصام في حاشيته الى الاحتمال الثاني حيث قال ولك ان تجعله فعلا مجهولا انتهى يعني بان يكون رفع فعلا مجهولا ونائب الفاعل الذي تحته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبر له ولا يخفى ان ما اختاره الشارح اولى وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لما هو الاصل في الخبر ثم اشار الى المعنى المقتضى للرفع بقوله (على انه) اي على ان لفظ (الذي يجاب به)خبر مبتدأ محذوف (كما اذا قلت) في جوابه (الاكرام) اي لفظ الاكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف ما فسره بقوله (اي الذي)وهو المبتدأ وقوله (صنعته) بصيغة المتكلم صلته والضمير المنصوب في صنعته راجع الى الموصول وقوله (الاكرام)خبر المبتدأ وقوله (ليكون)دليل على كون الجواب مرفوعا يعني انما يكون جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما) اي من السؤال والجواب (جملة اسمية)ثم شرع في بيان الوجه الآخر وفي جوابه المناسب فقال(و)(الوجه)(الآخر)(ان) وزاد الشارح كلمة الوجه ليظهر موصوف كلمة الآخر الذي هو اسم التفضيل اي الوجه الآخر من الوجهين (معناه) اي معنى ماذا مطلقا (اي شيء) ولما كان لفظ ماذا في الوجه الاول مركبا من ما ومن ذا وحده يدل على معنى اي شيء من قبيل لفظ واحد دال على المعنى المركب وذا وحده يدل على معنى الذي فلم يبق في هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة واما في هذا الوجه فيحتمل كونها زائدة كما قال الشارح (وههنا عبارتان)اي في هذا الوجه يحتمل العبارتين (احداهما) اي احدى العبارتين (ان ما ذا بكمالها)اي بمجموع ما وذا يعني بهيئته الاجتماعية (بمعنى اي شيء)اي بمعنى اي شيء مأخوذ من المجموع لان اي شيء مأخوذ من ما وحده كما في الوجه الاول (والثانية) اي العبارة الثانية من العبارتين المحتملتين (ان ما) وحده (معناه اي شيء) اي مجموع اي شيء مأخوذ من ما كما كان في الوجه الاول (وذا زائدة)اي وحينئذ تكون ذا زائدة لانه لم يبق لها معنى حتى تدل عليه ثم قال (والظاهر) اي الراجح من العبارتين هي العبارة الاولى وهي (ان مؤداهما) اي مؤدى ما وذا (واحد)لا ينفك احدهما عن الآخر في الدلالة على هذا المعنى (فان معنى قولهم)اي معنى قول القوم (انها)اي كلمة ماذا (بكمالها) اي بمجموعها (بمعنى اي شيء)فالمعنى المفهوم من هذا القول (انه) اي الشان (ليس لكل منهما) اي من ما وذا (معنى بالاستقلال)بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر وانما لم يكن كذلك (لكون كلمة ذا زائدة) ههنا فالمعنى الذي هو اي شيء ليس معنى ما وحده والا

لم تحصل المقابلة بين هذا الوجه وبين الوجه الاول فلا يحصل الفرق بينهما
ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة ههنا فتعين ان يكون معنى المجموع منهما
واليه اشار الشارح بقوله (فالمفهوم من مجموعهما اى شئ) وفي العصام والاولى
ان ذا لا تجيء موصولة ولا زائدة الابعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو
او من ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما قولك من ذا
قائما فذا اسم اشارة لاغير ويحتمل في من ذا الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم
اشارة كما في قوله تعالى ام من هذا الذي فان هاء التنبيه لا تدخل الا على اسم
الاشارة انتهى ملخصا ثم شرع في بيان كيفية جواب هذا الوجه فقال
(و)(حينئذ)اى وحين اذ كان ماذا بمعنى اى شئ (جوابه) اى يكون المناسب
في جواب السؤال بماذا صنعت على هذا التوجيه منصوب لان جوابه
بالمناسب (نصب)(اى منصوب على انه) اى بناء على انه اى على ان اللفظ
الذي يجاب به (مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام بالنصب اى
صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جمله
فعلية) اما في الجواب فظاهر واما في السؤال فلان ماذا مفعول للفعل الذي
بعده ولما لم تكن علة الرفع في الاول وعلة النصب في الثاني وهو مطابقة
الجواب للسؤال علة واجبة لوقوع التخلف فيها اشار الشارح بقوله (ويجوز
في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون
خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف) حيث لم يقل والاولى في جوابه
او الاحسن وامثالهما من العبارات الدالة على استحسان قوله (لان فوات
المطابقة بين السؤال والجواب مغن عنه) لان من المعلوم ان مراعاة مطابقة
الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هي امر استحساني لانه قد يتخلف ولو كانت
واجبة لم يجز تخلفها ولما فرغ المصنف من مسائل الموصولات شرع في مسائل
اسماء الافعال التي هي معدودة من المبنيات فقال (اسماء الافعال) اى الاسماء
التي معانيها معاني الافعال وهو مبتدأ وقوله (ما كان) خبره وقول الشارح (اى
اسم كان) للاشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة
وانما فسره بمفرد لكون المقام مقام التعريف الذي هو للجنس لا للافراد وقوله
(بمعنى الامر)خبر منصوب لكان اى اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا بالمعنى
المفهوم من لفظ الامر كما سيجيء وجهه وقوله (او الماضي) بيان لنوعي اسماء
الافعال يعني ان اسماء الافعال نوعان احدهما ما كان مقارنا بمعنى الامر
والآخر ما كان مقارنا بمعنى الماضي ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء
بصورة الصفة فقال (اللذين) بصيغة التثنية اى بمعنى الامر او الماضي اللذين

(هما) اى الامر والماضى (من اقسام مبنى الاصل) وكل اسم يكون معناه كذلك فهو مبنى فاذا كانا موصوفين بكونهما من اقسام مبنى الاصل (فعلة بنائها) اى علة بناء اسماء الافعال مطلقا (كونها) اى كون تلك الاسماء (مشابهة) اى مناسبة (لمبنى الاصل) فى وقوعها موقعه ولما وقع الاعتراض على التعريف بانتقاضه بالاسماء التى ليست بمعنى الامر او الماضى فيلزم ان يكون غير جامع دفعه بقوله (فقيل) اى اذا انحصرت اسماء الافعال بكونهما بمعنى احد الامرين فقط فنحتاج فى دفع ما قيل (اف) يعنى ان لفظ اف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى الماضى بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى اتضجر) على صيغة المتكلم للمضارع (واوه) بتشديد الواو يعنى وكذا لفظ اوه ليس بمعناهما بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى اتوجع) مع انهما من اسماء الافعال فحينئذ نحتاج الى ان نقول (فالمراد به) يعنى لا نسلم لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان المراد بكل واحد من اتضجر واتوجع معناهما الاصلى الذى هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضى فان المراد باف معنى (تضجرت و) باتوجع معنى (توجعت) ولما كانت القاعدة فى الانشائيات فى نحو بعت واشتريت ان يعبر عنها بالمضارع الحالى لوقوعها فى وقت التكلم (عبر عنه) اى عن كل واحد من تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اى باتضجر واتوجع (لان المعنى على الانشاء) اى معناهما محمول على انشاء التضجر والتوجع (وهو) اى المعنى المحمول على الانشاء (انسب بان يعبر عنه) اى عن ذلك المعنى الانشائى (بالمضارع الحالى) اى بصيغة المضارع الذى يراد به الحال ثم شرع فى امثلتهما مع الاشارة الى التمثيل بنوعى الفعل من اللازم والمتعدى فقال (مثل رويد زيدا اى امهله) وقوله (مثال) خبر للمبتدأ المحذوف اى مثل رويد زيد امثال (لما) لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله (وهيهات ذاك) وفى هيهات ثلاث لغات احداها (بفتح التاء) وهو (فى لغة الحجاز وبكسرها) اى وثانيتهما بكسر التاء وهو (فى لغة بنى تميم و بالضم) اى وثالثتها بضم التاء وهو (فى لغة بعضهم) اى بعض بنى تميم او بعض العرب (اى بعد) (مثال) اى قوله هيهات مثال (لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الماضى) وهو فعل لازم ثم اراد الشارح ان يذكر وجه تقديم الامر على الماضى لتقدمه بالطبع لكونه مشتقا منه فقال (وقدم الامر) اى وانما قدم المصنف الامر فى التعريف على الماضى (لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر) يعنى ان اكثر ما وقع من اسماء الافعال ورد بمعنى الامر فقدم فى التعريف للاشارة الى هذا ثم انه لما اختلفت اقوالهم فى هذا الباب فى ان اسماء الافعال هل هى موضوعة لمعنى يشبه معنى

الامر اوالماضى بان يكون علما له اراد الشارح ان يبين مرادهم بما هو الظاهر
من الاحتمالات فيه فقال (والذى) اى الامر الذى (حملهم) اى حمل النحاة
(على ان قالوا ان هذه الكلمات) من رويد وهيهات (وامثالها) من الاسماء
التى يفهم منهما معنى الفعل (ليست بافعال) اى حقيقة بل هى اسماء
(مع تأديتها) اى مع ان كلا منهما يؤدى (معانى الافعال) من الامر
والماضى وغيرهما وقوله والذى مبتدأ وقوله (امر لفظى)خبره اى الذى حملهم
على هذا القول امر لفظى حقيقى يعنى نفى الفعلية عنها ليس لعدم كون
معناها فعلا بل لامر آخر (وهو) اى الامر اللفظى الذى هو الحامل لهم
على هذا القول (ان صيغها) اى ان صيغة هذه الاسماء (مخالفة لصيغ الافعال)
اى لصورة الافعال المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماضى والامر الحاضر
وقوله (وانها) عطف على ان صيغها كعطف التفسير او كعطف الخاص على
العام يعنى وان هذا الامر الحامل على ان تلك الاسماء (لاتتصرف تصرفها)
يعنى انها لاتقبل التصرف كتصرف الافعال بان يكون لها مفرد وتثنية
وجمع ومذكر ومؤنث وقوله (لاانها) معطوف على قوله امر لفظى يعنى
انه ليس مرادهم بقولهم فى مقام الاثبات مع تأديتها معانى الافعال ان اسماء
الافعال وان لم تكن افعالا لكنها (موضوعة لصيغ الافعال) لكونها مؤدية
لمعانيها (على ان يكون) اى بناء على ان يكون لفظ (رويد مثلا موضوعا لكلمة
امهل) ثم ايد هذا بتزييف الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (وقال الشارح
الرضى وليس ما) اى ليس القول الذى (قال بعضهم) ناشئا عن التوهم من
كون اسماء الافعال مؤدية لمعانى الافعال وهو (ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذى هو دال على معنى الفعل) وهو ما يدل بهيئته على الزمان و بمادته على
الحدث كما هو شان الفعل واذا كان لفظ صه اسما للفظ اسكت الدال
على معنى الفعل (فهو) اى لفظ صه (علم للفظ الفعل) وهو اسكت (لامعناه)
اى ليس اسما دالا على معناه فقوله ماقال اسم ليس وقوله (بشئ) خبره
يعنى ليس ماقال هذا البعض بشئ معتبر مسموع فى هذا الباب لانه لوكان اسم صه
علما موضوعا للفظ اسكت لفهم لفظ اسكت فى كل وقت من اوقات اطلاق لفظة
صه وليس كذلك (اذا لعربى القح) بضم القاف الخالص يعنى لان العربى
الخالص (ربما يقول صه) و يفهم منه طلب السكوت من المخاطب (مع انه
لم يخطر بباله) اى بقلبه (لفظ اسكت) ولو كان معناه لخطر بقلبه وقوله
(وربما) ترق يعنى وربما (لم يسمعه) اى ذلك العربى القح لفظ اسكت
(اصلا) فضلا عن ان يخطر بباله (ولهذا) اى ولكون اسماء الافعال غير

موضوعة لالفاظ الافعال (قال المصنف) فى تعريفهـا (ماكان بمعنى الامر
اوالماضى ولم يقل ماكان معناه الامر اوالماضى) ثم اراد الشارح ان يدفع الانتقاض
الوارد على تعريف المصنف بان هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس
لانه بمعنى الماضى ايضا فاجاب عنه بانا لانسلم ان هذا التعريف يصدق على مثل
الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضعية اعنى التى هى دلالة اللفظ
المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن بزمان
معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويد وهيهات (والمتبادر)
من قوله ماكان بمعنى الامر اوالماضى (ان يكون هذا) اى كونه بمعناه (بحسب
الوضع) بان وضع هـذا اللفظ لمعنى هو معنى الفعـل يعنى وضع هـذا اللفظ
المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان المتبـادر منه ان يكون بحسب
الوضع (فلا يرد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه
لايصدق عليـه انه اسم موضوع لمعنى هو معنى الفعـل بل انه يصدق عليه
انهما اسمان وضع احدهما لمعنى والآخر لمعنى آخر ثم انه لما وقع الخلاف فى ان
وزن فعال من الثلاثى المجرد هل هو قياسى فى معنى الامر اولا اراد المصنف ان
يبينه بقوله (وفعال) بفتح الفاء (اى ما يوازن) يعنى المراد من فعال ليس حصره
فى تلك المادة بل يعم كل ما يوازن (بفعـال) وقوله (الكائن) اشـارة الى ان
قوله (بمعنى الامر) ظرف مسـتقر بتقـدير المتعلق معرفة لكونه صفة للمعرفة
وهو فعـال فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعـال مبتدأ و بمعنى الامر
خبره ولعل ذلك البعض اختار كونه خبرا لتحصيل الفائدة وهو تعيين معناه بخلاف
كونه صفة لانه لافائدة فى التوصيف بكونه بمعنى الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى
الماضى حتى يحترز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز عن كونه مصدرا
اوغيره كما سيجيء وكذا قوله (المشتق) الاشارة الى ان قوله (من الثلاثى) (المجرد)
ظرف مستقر صفة للامر هـذا مااختاره الشـارح والعصام وضعفه المعرب
المشهور بزينى زاده واختار كونه صفة بعد صفة لفعال اوحال واختار فى الامتحان
كونهما حالا وقوله فعال مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشـارح بقوله
(اى قياسى) لتصحيح الحمل لان القياس بدون حرف النسبة لايتحد بالمبتدأ فاحتاج
الى التصحيح اما بالتزام حذف حرف النسبة حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر
منسوب الى القياس او بتقدير ذو اى كونه كذلك ذوقياس مثال ماكان كذلك
(كنزال بمعنى انزل) مشتقا من النزول الثلاثى ولما وقع الخلاف بين سيبويه والمبرد
فى كون فعال بمعنى الامر قياسـيا اومسموعا فقـال سـيبويه انه قياسى وقال
المبرد انه مسموع لانه لوكان قياسـيا لجاز ان يقـال قوام وقعـاد فى قم واقعد

وليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب اراد الشارح ان يبين ان المصنف اختار مذهب سيبويه وانه كيف يجاب عن الايراد الوارد على سيبويه فقال (قال سيبويه وهو) اى كون فعال بمعنى الامر (مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه) اى على كونه مطردا (انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد) فيحتاج الى ان يؤول قول سيبويه وهو مطرد (فلهذا يؤول بعضهم) وهو الاندلسى (قول سيبويه) اى قوله مطرد (بانه) اى سيبويه (اراد بالاطراد الكثرة) يعنى بقوله مطرد انه كثير الوقوع يعنى انه مسموع كما قال المبرد لكن لما كثرت المسموعات (فكانه) اى فبلغ فى الكثرة حتى صار كانه (قياس لكثرته) وفى قوله فكانه اشارة الى ان الاطراد ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال العصام وصاحب الامتحان انه لا يحتاج الى حمل كلامه على المجاز ليندفع هذا الايراد لان كون الشئ قياسا لا يقتضى ان يجئ فى جميع المواد فلا ينافى عدم وروده فى مادة القيام والقعود لكونه قياسا حتى يحتاج الى التأويل بل وزاد صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل المذكور فعلا تاما فلا يجئ نعام وكوان انتهى ولما كان الخلاف فى كونه قياسيا انما هو فى مجيئه من الثلاثى اراد ان يبين ما هو حكمه من الرباعى فقال (واما فى الرباعى) اى واما حكمه فى الرباعى (فاتفقوا) اى فاتفقت النحاة من سيبويه وغيره (على انه) اى على ان اسم الفعل الكائن بمعنى الامر (لم يأت) اى لم يجئ (الا نادرا) وهذا المعنى الذى حمل عليه قوله على انه لم يأت الا نادرا هو ما اختاره العصام وغيره من المحشين فى توجيه كلام الشارح لانه اذا حمل على ظاهره وقيل ان معناه ان فعال لم يأت من الرباعى الا نادرا فلا يجوز لان فعال لم يتصور مجيئه من الرباعى وما يجئ نادرا هو قرقار وعرعار وليس بوزن فعال بل فعلال وقرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهى لعبة لهم لان الصبى اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عرعر فاذا سمعوا خرجوا اليه وتلاعبوا بتلك اللعبة قال يدعو وليدهم بها عرعار قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان كما قال غاق غاق وقال السيرافى فى جواب المبرد ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قارقار وعارعار بالالف وعند الاخفش ان فعال بمعنى الامر من الرباعى قياس والله اعلم ثم شرع فى بيان باقى المعانى لهذا الوزن فقال (وفعال) وهو مبتدأ وزاد الشارح قوله (حال كونه) للبيان فى ان قوله (مصدرا) حال من الضمير المستتر فى خبره الآتى اعنى قوله مبنى وقوله (معرفة) بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله (كفجار) صفة اخرى للمصدر يعنى حال كون هذا الوزن موصوفا بصفتين احداهما المصدرية وثانيتهما التعريف ينبغى ان يكون قوله كفجار خبرا للمبتدأ المحذوف

بتقدير هو مثل فجار لكن زيني زاده قدم كونه صفة بعد صفة فتأمل ولما خفي
كونه معرفة اشار في تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة اوالفجور) يعني انهم
يستعملون مثل هذا بمعنى الفجور اوالفجرة المعرفة باللام بان يكون علما
للمصدر المعرفة لابمعنى فجرة اوفجور واشار الشارح ايضا بقوله بمعنى الفجرة
اوالفجور الى وقوع التردد بين كونه مستعملا في المؤنث والمذكر وايده بما نقله
عن الشارح الرضي حيث قال (قال الشارح الرضي هو) اى هذا الوزن
(مصدر معرف مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولاتأنيثه)
وانما قال هذا لان ادلتهم مردودة ومعارضة لان من كان مذهبه ان جميع اوزان
فعال امرا اوصفة اومصدرا اوعلما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم
انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على التردد
في كونها مؤنثة كذا في العصام ومحصل التردد في الدليل انهم ربما استدلوا
على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثا في استعماله
صفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجيء وهذا استدلال عجيب ثم قيل
في الاستدلال على تعريفه بقرينة الواقع معرفة في قوله * انا اقتسمنا خطتينا بيننا *
فحملت برة واحتملت فجار وجه الاستدلال ان برة علم للمرأة وفجار بمعنى
الفجار ولما كانت برة معرفة لكونه علما حكم بتعريف فجار لكونه قرينة
ولا شك ان هذا الاستدلال كالاول في الغرابة وجعل كلامه على الاخرى
في التأنيث والتعريف مع عدم الاستدلال على ان المحمولة معرفة ومؤنثة بديع
بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المعرف بفجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به
على الامرين التأنيث والتعريف وقوله (و) حال كونه (صفة) عطف
على قوله مصدرا وقيد الشارح بقوله (لمؤنث) اشارة الى قول الشارح
الرضي حيث قال الثالث اى من هذا الوزن صفة المؤنث ولم يجيء في صفة
المذكر (مثل يافساق) (بمعنى يافاسقة) وقوله (مبني) خبر للمبتدأ وهو فعال
مصدرا كما فسره الشارح بقوله (اى كل واحد من القسمين الاخيرين) وهما
فعال مصدرا وفعال صفة هذا احتراز من القسم الاول وهو فعال بمعنى الامر
لانه اسم فعل (مبني) ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله (لمشابهته) اى
لمشابهة كل من القسمين (له) (اى لفعال بمعنى الامر) وهو القسم الاول
كما سبق من انه مبني لكونه بمعنى الامر ثم ذكر وجه المشابهة بقوله (عدلا وزنة)
وهما تميزان من الذات المقدرة في النسبة بين المشابهة وبين فاعله (امازنة)
اى مشابهته من جهة الوزن (فظاهر واما عدلا) اى واما مشابهته عدلا
(فلما) اى فثابت للذي (ذهب اليه النحاة من ان فعال) اى ان هذا الوزن

في طرف المشبه به الذي هو (يعني الامر معدول عن الامر الفعلي) يعني ان نزال مثلا معدول عن انزل (للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر) هذا بيان لعلة العدول اي انما عدل عن الامر الفعلي لقصد المبالغة في الامر ونظيره (كفعال) بفتح الفاء وتشديد العين (وفعول للمبالغة في فاعل) يعني كان فعال وفعول يجيئان لقصد المبالغة في فاعل كذلك يجيئ فعال في مكان افعل وانما لم يبين وجه العدول في طرف المشبه لكونه ظاهرا فيه اما في فعال بمعنى المصدر فلكون نحو فجار معدولا عن الفجور او الفجرة وفي فعال صفة فلكون يافساق معدولا عن يافاسقة ثم اعلم ان المشابهة من جهة الزنة ظاهرة واما من جهة العدول ففيها شيئ على ما حكى الشارح بقوله (قال الشارح الرضي والذي) اي والرأي الذي (ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل) بان يكون هيهات مثلا معدولا عن بعد ورويد معدولا عن امهل (شيئ) اي حكم (لادليل لهم) اي للنحاة (عليه) اي على جوازه فضلا عن وقوعه (كيف والاصل) يعني كيف يكون مع ان القاعدة (في كل معدول عن شيئ ان لايخرج) ذلك الاسم المعدول اليه (عن النوع الذي ذلك الشيئ) اي المعدول (منه) اي من ذلك النوع يعني ان كان من نوع الاسم فالواجب في المعدول ان يكون اسما ايضا فاذا كان الاصل في كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل) يعني فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل بعد وامهل وامثالهما من المعدولات بسبب كونه معدولا (من الفعلية) اي من نوع الفعل (الى الاسمية) اي الى نوع الاسم حتى جاز بعد العدل ان يقال انها اسماء الافعال (واما المبالغة) واما تشبيه هذا القسم بفعال بمعنى الامر في كونه معدولا لتحصل المبالغة المقصودة به (فهي) اي فالمبالغة المقصودة لايحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها (ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين) اي الشارح الرضي (وجهها) اي وجه حصول المبالغة في جميع اسماء الافعال وعدم اختصاصها في الصورة المخصوصة حيث بين هذا (في كلام طويل) وكان المناسب تركه لطوله (فمن اراد الاطلاع عليه) اي على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اي الى ماشرح الشيخ الرضي وقال العصام في حاشيته و يرد عليه يعني يرد النقض على قوله والاصل في كل معدول عن شيئ ان لايخرج عن النوع الذي ذلك الشيئ منه بان يقال ان ثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة لفظ مركب وكل مركب ليس باسم فالمعدول اسم والمعدول عنه ليس باسم واجيب عنه بان المراد ان الاصل ان لايخرج عن نوع اصله اوعن نوع ماالتأم منه اصله ومادة النقض من قبيل الثاني فلانقض (و) (فعال حال كونه) (علما للاعيان) وزاد الشارح بين حرف

العطف وبين قوله علما قوله فعال حال كونه للاشارة الى ان قوله علما حال من المستكن
فى مبنى كما سيأتى ولما كان لفظ اعيان جمعا ولفظ فعال ليس بعلم لهذا الجمع فسره
بقوله (اى لعين من الاعيان) اى لذات من الذوات ثم بين فائدة قوله علما وقوله
للاعيان بقوله (انما قال) اى المصنف (علما ليخرج باب فساق) لانه صفة لاعلم
(وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا) اى بناء على ما قال
النحاة انه علم للفجرة او الفجور خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكنه)
علم (للمعانى لا للاعيان) اى لا انه للاعيان والذوات (وقوله) اى قول المصنف
(مؤنثا) بالنصب (صفة علما) اى صفة لفظ علما ثم بين وجه زيادة هذا القيد
فقال (وذكره) اى انما ذكر المصنف لفظ مؤنثا (للتنبيه) اى لقصد التنبيه
(على انه لم يقع) اى لم يقع هذا العلم الذى هو علم للاعيان (الا كذلك) اى الا وقع
علما مؤنثا وان جاز وقوعه علما مذكرا عند العقل وحاصل التنبيه ان هذا القيد
قيد وقوعى لا احترازى ومثال ما وقع كذلك (كقطام) (علما لمؤنث) اى
لامرأة (وغلاب) (كذلك) اى انه علم لامرأة ايضا وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ
وقوله (فى) استعمال اهل (الحجاز) تقييد لكونه مبنيا وزاد الشارح
لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الى ان الاختلاف الذى حصل فى بنائه
واعرابه انما هو بين اهاليه يعنى ان قوله فى الحجاز مجاز حذفى كما فى قوله تعالى
واسئل القرية لان الحجاز اسم ارض ولا يسند اليها الاستعمال والى انه مخالفة
فى الاستعمال لا فى الحقيقة ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (لمشابهة
فعال بمعنى الامر) يعنى استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها باب
فعال الذى هو بمعنى الامر (عدلا وزنة) اى من جهة العدل والزنة يعنى
ان قطام مثلا معدول عن قاطمة كما ان نزال معدول عن انزل وقوله (ومعرب)
عطف على قوله مبنى يعنى ان مثل هذا من فعال معرب (فى) (استعمال)
(بنى تميم) ولا يحتاج ههنا الى تقدير الاهل لان بنى تميم اسم قبيلة لا اسم مكان
كما فى الاول وقوله (الا ما فى آخره) استثناء من نائب الفاعل الذى استكن
فى معرب يعنى معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم (اى الا فى فعال) اى الا
فى الوزن الذى وقع (علما للاعيان الذى) وهذا التفسير للفظ ما وقوله (يكون) الخ
تفسير للفظ فى آخره واشارة الى انه ظرف مستقر صلة لما وقوله (راء) فاعل
للظرف ويجوز ان يكون فى آخره خبرا مقدما وراء مبتدأ مؤخرا والجملة الاسمية
صلة للموصول كما جوزه صاحب المعرب زينى زاده لكن تفسير الشارح بهذا
يأباه وقوله (فان بنى تميم دليل للاستثناء يعنى انما يستثنى من هذا الحكم
ما فى آخره راء فان بنى تميم (اختلفوا فيه) اى فى ما يكون فى آخره راء (فاكثرهم)

اى فاكثر بنى تميم (يوافقون الحجازيين فى بنائه) اى مافى آخره راء (واقلهم) اى واقل بنى تميم (لايفرقون) فى هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغير الراء (بل يحكمون) اى يحكم اولئك الاقلون من بنى تميم (باعراب الكل) اى باعراب كل واحد من ذلك الوزن وقوله (نحو حضار) (علما لكوكب) مثال للمستثنى عند اكثرهم ثم اراد الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث حكم الاكثرون باعراب ماليس فيه راء وبناء مافيه راء فقال (وجه الاكثرين) اى وجه حكم اكثر بنى تميم ببناء مافيه راء هو (ان الراء حرف مستثقل) وقوله (لكونه) علة لكونه مستثقلا يعنى انما حكم للراء بالثقل لكون الراء (فى مخرجه كالمكرر) لوجود صفة التكرير فيه (فاختير فيه) يعنى فلكونه كالمكرر اختير فيه (البناء دفعا للثقل) العارض له بسبب التكرير (لانه) اى لان البناء (اخف) من الاعراب وقوله (اذ سلوك طريقة واحدة) دليل على ان البناء اخف يعنى انما يكون البناء اخف لانه لعدم اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف الاعراب لانه لكونه مقتضيا لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك فى الطريقة الواحدة (اسهل من سلوك طرائق مختلفة) وهو بديهى وقال فى الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضى اختيار الفتح على الكسر وقال العصام هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندى واوضحه الشارح والمشهور فى كتبهم وجه آخر وهو ان الامالة فى ذوات الراء مستحسنة والمصحح لها كسرها انتهى وانما كانت الامالة مستحسنة لان بنى تميم احرص للامالة لاسيما فى ذوات الراء (الاصوات) اى الاصوات التى عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سيأتى وهو قوله كل لفظ ولما كان لفظ الاصوات الذى هو المعدود من المبنيات اخص من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بها انواعها وظهر من تلك الانواع ماهو معرب وماهو مبنى منها فاراد الشارح ان يذكر تلك المقدمة فقال (اعلم ان الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعة لمعنى (الجارية على لفظ الانسان) بل على لفظ العرب (اما منقولة) اى من الصوت (الى باب المصادر) وهى ايضا نوعان لانها اما منقولة الى المصادر (ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او) منقولة الى المصادر (لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول) وهو مانقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل (مثل واها للتعجب) فان واها اصله صوت ثم نقل الى المصدرية ولزم المصدرية وهو ليس باسم فعل (ولا حكمه) اى هذا النوع من الاصوات (حكم المصادر) فى انه يكون مفعولا مطلقا بالنصب (والثانى) وهو مانقل من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل (مثل مه وصه

وحكمه) اى وحكم هذا القسم (حكم اسماء الافعال) من كونها مبتدأ او فاعلها سادا مسد الخبر فتكون الجملة اسمية او كونها مع فاعلها جملة فعلية او غيرها من الاحكام الجارية عند النحاة فى اسماء الافعال و قال الرضى وانما سميت هذه الاقسام اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه فى الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماوات والجمادات واصوات مقطعة معتبرة على المخارج لكونها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية مثل اح واف لا يصوت به الحيوان فسميت باسم ما يفرع الصوت فقيل اصوات وقوله (واما غير منقولة) عطف على قوله اما منقولة يعنى الاصوات ليست [illegible] من [illegible] الصوت المصروفة الى غيرها (بل باقية عليها) اى على الصفة التى (كانت) تلك الاصوات المصرفة (عليه) اى على تلك الصفة وقوله (حين كونها) ظرف لكانت اى على ما كانت عليه حين كون تلك الاصوات (اصواتا ساذجة) اى صرفة (ولم تصر) تلك الاصوات الغير المنقولة (مصادر ولا اسماء افعال وهى) اى والتى كانت كذلك من غير المنقولة (على انواع فنها) اى فبعض تلك الانواع (ها) اى صوت (يعرض للانسان عند عروض معنى له) اى للانسان من الندامة من شئ او التعجب من شئ (كقول المتندم) اى من تعرض له الندامة واراد اظهارها (او المتعجب) اى من يعرض له امر غريب ونشأ منه التعجب فاراد اظهاره (وى) قال فى الصحاح هى كلمة تعجب و يقال ويك و وى لعبدالله وقد تدخل وى على كان المخففة والمشددة تقول ويكان قال الخليل هى مفصولة تقول وى ثم تبتدئ فتقول كان وقال الكسائى هو ويك فادخل عليه ان ومعناه الم تر ها قول ومنه قوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق وقوله تعالى ويكأنه (و) قوله (حينئذ) ظرف لقوله (لا تقدر) يعنى حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى المعنى الآخر لم تكن مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا وغيرها لان المبتدأ ما يمكن ان تحكم عليه بشئ والخبر ما يمكن ان تحكم به على شئ والامران محالان ههنا لانك لا تقدر (ان تحكم عليه) اى على ذلك الصوت (بشئ) حتى يكون مبتدأ (او) ان تحكم (به) اى بذلك الصوت (على شئ) حتى يكون خبرا وانما امتنعت القدرة بذلك لان وضعه لاظهار الندم او التعجب او الوجع كما فى اح وكذا وضع غاق لحكاية صوت الغراب لا غير ونخ ونحوه للبعير لاسماعه لهذا الصوت لجرى العادة باناختهم عليه بحيث باعتبار المعنى الذى وضع له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم عليه او به فان وقع شئ من هذا الباب مركبا فانه يقصد به اللفظ كقولك نخ صوت لاناخة البعير وغاق حكاية صوت الغراب لا ماهو وضع الباب عليه ه س

حكاية الصوت او تصويت البهائم او اظهار الندم (ومنها) اى ومن الانواع
التى بقيت الاصوات فيهـا على اصلها (ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية) اى هذا الجريان (بسبب ان يصدر عن نفسه) اى من ذلك الانسان
المتلفظ به (ما) اى لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شئ) من
الاصوات (كما اذا قلت غاق قاصد الاصدار ما) اى لاصدار لفظ (يشابه
صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لاتقدر) انت ايضا (ان تحكم عليه او به)
الا اذا اردت لفظه وتقول قلت غاق اولفظ غاق صوت غراب (ومنها) اى
ومن الانواع التى بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اى صوت (يصوت به)
اى يراد باصداره التصويت (لاجل حيوان) لا على قصد الحكاية ولا على
قصد اظهار معنى يعرض له وقوله (اما لزجر اودعاء اوغير ذلك) بدل بعض من
لاجل (كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحينئذ) اى وحين اذ كان المقصود منه
ذلك (ايضا) اى كالنوعين السابقين (لاتقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام)
اى وهذه الاقسام الثلاثة التى هى اقسام لغير المنقولة (كلها مبنيات لا [illegible]
فيها) اى فى تلك الاقسام فيصدق على كل منها انه غير مركب لعدم [illegible]
جعل كل منها محكوما عليه او به (واذا تلفظ بهـا) اى اذا اريد ان يجرى
واحدا من هذه الاقسام (على سبيل الحكاية كما اذا قلت) فى النوع الاول (قال
زيد عند التعجب وى او) اى اذا قلت فى النوع الثـالث (عند [illegible]
البعير) قال زيد (نخ او) اى اذا قلت فى النوع الثانى قال زيد (غاق عند حكاية صوت
الغراب) وقوله (فهى) جواب اذا تلفظ اى اذا اريد ان يتلفظ بتركيب من تلك
الاصوات مع العوامل فتلك الاصوات (فى هذه الحـالة) اى فى حالة التركيب
(ايضا) كما كانت غير مركبة (مبنية) من غير تفرقة بين كونها مركبة اوغير مركبة
فى كونهـا مبنية (لكن) اى لكن كون الاصوات المركبة مبنية (لا من حيث
انها اصوات) كما كانت مبنية فى حالة عدم التركيب (بل من حيث انها) اى
من حيث ان هذه الاصوات (حكاية عنها) اى عن الاصوات الساذجة المبنية
(والمراد بالاصوات ههنا) اى فى القسم الذى عد من المبنيات (ما) اى اصوات
(كانت باقية على ما) اى على حالها التى (هى) اى الاصوات (عليه) وهو
قسم غير المنقولة بثلاثة انواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم المنقول الى
المصادر واسماء الافعال وقوله (من غير نقلها على سبيل الحكاية) احتراز عن
حالتها التى ذكرها بقوله واذا تلفظ الى آخره يعنى ان المراد ههنا ما كانت باقية
على التصويت ولم تنقل على سبيل الحكاية بان جعلت مقول القول وقوله
(وهى بهذا الاعتبار) بيان لقرينة كون المراد بهـا هو ما كان كذلك معنى

يكون المراد بها ههنا ما لم تكن منقولة على سبيل الحكاية لانها باعتبار
كونها محكية (ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع) لان الاول كوي في التعجب
دال بالطبع وان الثاني كغاق حكاية لصوت واصداره على لسان الانسان
تشبيها بشيء لا يخفى انه ليس بوضع وكذا الثالث لانه لم يوضع لاناخة البعير وانما
هو جرى عادة الله تعالى باناخته عند اسماعه وما ليس باسماء ليس بمبني لان
المبني الذي هو من اقسام الاسم اخص والاسم اعم منه ونفي الاعم يستلزم نفي
الاخص (وذكرها) جواب السؤال الذي يرد على قوله ليست باسماء بانها
اذا لم تكن اسماء فلم ذكر في عداد الاسماء فاجاب عنه بان ذكرها اي الاصوات
في باب اسماء الاصوات (في باب الاسماء) انما هو (لاجرائها) اي لاجراء
تلك الاصوات (مجراها) اي مجرى الاسماء (واخذها) اي ولاخذ الاصوات
(حكمها) اي حكم الاسماء بان حكمت عليها بانها مرفوعة محلا لكذا او منصوبة
لكذا (وبعد) يعني وبعد اجرائها مجرى الاسماء واخذها حكمها الحقت
بالمبنيات منها لا بالمعربات (لجريها) اي لجري الاصوات (مجرى ما) اي مجرى
الاسم الذي (لا تركيب فيه من الاسماء) ولما لم يكن كل الاصوات معدودا من الاسم
[illegible] كما اذا كانت منقولة الى المصادر وكان بعضها داخلا
[illegible] هذا الداخل بشرط كونها باعتبار الشارح
[illegible] في المقدمة المذكورة بيان ماهو المراد من تعريف المصنف فقال
(فالاصوات) هذا تفريع لتفسيره بقوله والمراد بالاصوات وتطبيق لتعريف
المصنف بالمحدود يعني ان تعريف المصنف انما يطابق بمطلق الاصوات
لان الاصوات (بهذا الاعتبار) (كل لفظ) (انما قال) اي المصنف (لفظ)
مع ان الاصوات من انواع الاسم (ولم يقل اسم) اي كل اسم (لعدم الوضع فيها)
اي في الاصوات بهذا الاعتبار (كما عرفت) في قول الشارح بانها ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع (حكي به) اي بهذا اللفظ (صوت) من اصوات
الحيوانات او من الاصوات الحاصل من التصاق جسم بجسم اوغيرها كما مثل لها
في متن الامتحان بطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقوع الحجارة
بعضها على بعض وفسر الشارح قوله حكى بقوله (اي صدر على لسان
الانسان) لان الحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق اوقال زيد اخ اواح
واما بشبهه نحو قال الغراب غاق اوغاق صوت الغراب اوقلت غاق قاصدا
اصدار ماشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب ولما خص الشارح
مراد المصنف بالقسم الاخير كما فصله سابقا فسر الحكاية به يعني ان الاصوات
كل لفظ قصد به اصدار صوت وقوله (تشبيها) مفعول له لقوله صدر عن لسان

لغرض الاصدار لحصل تشبيه لفظه (بصوت شئ) من اصوات الحيوانات والجمادات ثم احال الشارح تصحيح تفسيره الى ما بينه فى السابق فقال (كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات) اى من الاقسام الثلاثة التى هى من الاصوات (الغير المنقولة) وهو قوله ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية الخ هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندى وقال فى الامتحان وتخصيص الحكاية بآخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما يقع غير معقول مع انه حينئذ لم تنحصر المبنيات فيما ذكر انتهى وقال العصام والحق ان المراد بالاصوات وكذا بكل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والالكان بيان المبنيات فى الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع انه حكى به صوت ثم عرف المصنف القسم الآخر من الاصوات فقال (او صوت به للبهائم) يعنى القسم الآخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اى الحيوان الذى هو ذوات القوائم الاربع ولما اقتصر فى التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فاراد ان يفسر كلامه بالحمل على التمثيل حتى يشمل فقال (يعنى مثلا) اى يريد المصنف بقيد التصويت بقوله للبهائم انه صوت به مثلا البهائم وغيرها وقوله (اى لاناختها) تفسير للتصويت يعنى ان التصويت للبهائم يكون لاناختها كنخ مشددة او مخففة لاناخة البعير (او زجرها او دعائها) كهس بكسر الهاء وبالسين المشددة وهج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم ونحو بس بضم الموحدة وسكون السين لدعاء الغنم (او غير ذلك) نحو سع لحث الابل وهدع لتسكين صغار الابل اذا نفرت ثم بين الباعث لتفسيره بقوله مثلا فقال (وانما قلنا مثلا) اى وانما فسرنا كلام المصنف بقولنا مثلا (لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع) كالبعير والغنم دون الطيور فاذا حمل البهائم على هذا المعنى المتبادر منها (فلا يتناول) اى التعريف (ما) اى التصويت الذى (هو) اى ذلك التصويت (للطيور) اى لاجل الطيور (بل لبعض افراد الانسان) اى بل لاجل بعض افراد الانسان (ايضا) كما لا يتناول ما هو للطيور (كالمجانين والصبيان) ثم ذكر افادة هذا التفسير للشمول فقال (واذا كان ذكرها) اى ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لا على سبيل التقييد والتخصيص (يتناول التعريف) اى تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها) اى كلا من الطيور وافراد الانسان (فالاول) اى مثال القسم الاول المعرف بقوله كل لفظ حكى به صوت (كغاق) ولما كان للفظ غاق اعتباران احدهما اعتبار كونه نفس المحكى عنه ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد غاق وثانيهما اعتبار

كونه تشبيها لصوته بصوت الغراب نحو قال الغراب غاق والاول ليس بصوت عند الشارح اراد ان يحمل كلام المصنف على ما ارتضاه فقال (اذا صوت به) يعني انما يكون لفظ غاق مثلا اذا صوت به (انسان) اي يصوت به لا على سبيل الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها له) اي لقصد تشبيه صوته (بالغراب) اي بصوت الغراب (والثاني) اي ومثال القسم الثاني المعرف بقوله صوت به للبهائم (كنخ) حال كونها (مشددة او مخففة عند اناخة البعير) وقال بعض النحاة ان هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي وقال صاحب الامتحان وارى انه الحق لدخوله في حدها انتهى ولما ذكر الشارح في الاصوات الغير المنقولة ثلاثة انواع فيما سبق وادخل كلا من الثلاثة في الاصوات المبنيات حيث قال وهذه كلها مبنيات والمصنف لم يذكر الا تعريف القسمين الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك المصنف للقسم الاول على طريق النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اي القسم الاول المتروك (ما) اي صوت (كان) اي ذلك الصوت (صوت الانسان) لا صوت الحيوان والجمادات هذا احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعلق بالغير) احتراز عن مثل نخ لانه وان كان صوت الانسان لكن المقصود به اناخة البهائم او غيرها فيكون متعلقا بالغير بخلاف القسم الاول لانه صوت الانسان نفسه عند عروض المعنى له (قيل) اي في تعليل تركه والقائل هذا هو الفاضل الهندي (ذلك) اي وجه عدم ذكر المصنف لهذا القسم ثابت (لانه) اي الشان (لما كان هذان القسمان) يعني الاخيرين المذكورين (مع تعلقهما) اي مع تعلق كل منهما (بالغير) بان يكون المقصود بالاول حكاية الغير وبالثاني التصويت للغير فقوله مع تعلقهما متعلق بقوله ملحقين الذي هو خبر كان يعني لما الحق القسمان اللذان وجد فيهما ما يأبى الحاقهما (بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست باسماء كما مر لانها لما تعلقت بغير الانسان بالتعلقين يوهم ذلك التعلق انه من جنس اصوات الحيوانات تتكلم فيما بينها وتحكي في بينها عن غيرها التي ليست من الاسماء المبنية فقوله (كان) جواب لما اي لما كان هذان القسمان ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان (كون ذلك القسم) اي القسم الاول الغير المذكور (كذلك) اي ملحقا بالاسماء المبنية (اولى) بالالحاق من القسمين الاخيرين (لكونه) اي انما كان هذا الاولى بالالحاق لكون القسم الاول (صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوي للتعجب فانه يلفظه بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير وما لم تعلق بالغير

في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا فما هو
ابعد منه بالطريق الاولى ان لا يكون معربا ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل على هذا
التوجيه انما يدل ويثبت اولوية كون القسم الاول ابعد عن كونه معربا
من القسمين الاخيرين وكان حاصله اثبات البعدية عن الاعراب وهذا
لا يستلزم الحاقها بالمبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول انا لا نسلم ان عدم كونه
معربا يوجب الحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث
لا يكون اسماء معربة ولا مبنية كما في العصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه
بصيغة التضعيف ولم يلتزمه واكتفى بالنقل والوجه الوجيه لتركه ما علله
في الامتحان حيث قال بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر
عن الانسان ودال على معنى بالطبع كوى للتندم وآه للتوجع واح للسعال
وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخر على ما يقتضيه الطبع فاذا حكى دخل
في القسم الاول يعني بقوله كل لفظ حكى به صوت انتهى واقول ان حاصل
التعليلين انه ان اريد بالحكاية في ضمن حكى انه اعم من الحكاية بنفس المحكى
هذه وبمشابهه كان مثل قال زيد وى داخلا في القسم الاول وان اريد بها
الحكاية بما يشبه صوت غير الانسان كما تكلف له الشارح وحمل الحكاية عليه
يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فحينئذ يحتاج ان يقول في الحاقه بالمبنيات
بانه علم الحاقه من الحاقه القسمين الآخرين بالدلالة والله اعلم (المركبات)
الظاهر انها مبتدأ وخبره ما سيأتي من قوله كل اسم وفسرها الشارح بقوله
(اى المركبات المعدودة من المبنيات) والمتبادر منه ان باعث التفسير الاشارة
الى ان اللام للعهد يعني ان المراد المركبات المذكورة سابقا وهي التي عدت
في اقسام المبنيات اعم من ان يكون مبنيا بكلا جزئيه كخمسة عشر او باحد جزئيه
كبعلبك صرح بذلك في المفصل وقال العصام جعل اللام للعهد فحمل كل اسم
عليها مما لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها
بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريف المحدود اى المركبات كل اسم
لا يلائم جعل التعريف في اخواته المذكورات على ما هو ظاهر كلام المصنف
وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومطلة الجمعية لا يلائم جعل نظائرها
معهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس
لا المعهودات انتهى والحاصل ان حمل اللام على الجنس لاجل حمل التعريف
عليه في المركبات وفي ما سبق من اخواتها يكون اولى مما يشعر كلام الشارح به
من حملها على العهد بقرينة هذا التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح
من قوله اى المركبات المعدودة من المبنيات ليس لبيان كون اللام للعهد بل

لتعيين المحدود وهو المركبات المعدودة من المبنيات لا المركبات المعدودة من المعرب (كل اسم) اى المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للاشارة الى ان قوله (من) (تركيب) (كلمتين) ظرف مستقر على انه صفة للاسم وزاد الشارح لفظ التركيب للاشارة الى ان حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين بل من تركيبها وقوله من كلمتين فصل يخرج به الاسم المفرد فانه اسم لكنه ليس بحاصل من كلمتين هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الاولى ان يكون مجموع قوله كل اسم من كلمتين جنسا الا الاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضى بانه لا حاجة اليه ايضا كما فى سائر الحدود المقدمة لانه فى قسم الاسماء وان اجاب عنه العصام بانه لو لم يصرح لكانت العبارة هكذا وهو قولنا كل ما هو من كلمتين وعدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم وفائدة ضم الشارح قوله (حقيقة اوحكما) سيذكرها وقوله (اسمين) لبيان الكلمتين اى سواء كانت الكلمتان اسمين كبعلبك وخمسة عشر (او فعلين) نحو ضرب يضرب (اوحرفين) نحو من عن وقوله (او مختلفين) لشمل المركب من اسم وفعل نحو انا اضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من وقوله (وجعلهما كلمة واحدة) ناظر لكل من الاقسام يعنى سواء لم يجعل كل واحد من المركبات من الكلمتين كلمة واحدة اوجعلهما كلمة واحدة بان يجعل المركب اسما واحدا اما بالعلمية كبعلبك او بغيرها كما فى خمسة عشر وانما ذكر الشارح هذا التعميم لتحصل الفائدة فيما قيد به المصنف وهو قوله (ليس بينهما نسبة) (اصلا) وقوله (لا فى الحال ولا قبل التركيب) تفسير لقوله اصلا ثم ذكر فائدة قوله حقيقة اوحكما فقال (وانما قلنا) اى وانما قيدنا الكلمتين بالوصف العام الشامل للكلمتين سواء كانتا كلمتين (حقيقة او) كلمتين (حكما لئلا يخرج) من تعريف المركب (مثل سيبويه) اى ما تركب من اسم ومن صوت لانه ان كان المراد من الكلمتين ما يكون كلمتين حقيقة بان يكونا موضوعتين لمعنى خرج منه نحو سيبويه (فان الجزء الاخير منه) وهو لفظ ويه (صوت غير موضوع لمعنى) كما هو شان الاصوات فاذا كان صوتا (فلا يكون كلمة حقيقة) فلا يصدق حينئذ تعريف المركب عليه (لكنه) اى لكن الجزء الاخير (فى حكم الكلمة حيث اجرى) اى لانه اجرى (مجرى الاسماء المبنية) كما عرفت فى الاصوات (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريف اتى به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبنى (مثل عبدالله) اى مثل العلم الذى اصله مركب بتركيب اضافى بينهما نسبة اضافية (و) يخرج ايضا مثل (تأبط شرا) اى مثل العلم الذى اصله مركب و بين تأبط و شرا نسبة

تعليقية وقوله (لان بين جزئى كل واحد منهما) دليل لدخول هذين المركبين في التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئى كل من عبدالله وتأبط شرا (نسبة قبل العلمية) وان اضمحلت النسبة بعد كونهما علمين فيصدق عليهما انهما اسمان مركبان من الكلمتين لكنه لا يصدق عليهما المحدود فيقتضى اتيان فصل حتى يخرجهما ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة فصل يخرج من الحد بذكره ما وجدت فيه نسبة قبل العلمية مثل عبدالله لكن يخرج به ايضا مثل خمسة عشر فلابد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا وقد قيد فاضل الهندى النسبة المذكورة بقيد حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد هو قوله ان المراد بالنسبة المنفية فى قوله ليس بينهما نسبة هى ما ليست نسبة اسناد نحو زيد قائم حال كونه علما ولا نسبة اضافة نحو عبدالله ولا نسبة عمل نحو تأبط شرا فيدخل فى التعريف نحو خمسة عشر فاشار الشارح الى ركاكة هذا القيد فقال (ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد) اى بقيد ليس بينهما نسبة (مثل خمسة عشر) وكذا مثل بيت بيت مما يتضمن الثانى منه معنى حرف العطف او حرف الجر كما فى بيت بيت لان الاول متضمن لمعنى خمسة وعشر والثانى متضمن لمعنى من بيت الى بيت (عن الحد) اى عن حد المركب (مع انه) اى مع ان مثل هذا التركيب (من افراد المحدود) اى من افراد الاسم المركب الذى وكل حد لا يصدق على كل ما صدق عليه المحدود ليس بحد صحيح فحد المركب ليس بحد صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الخ دليل للصغرى يعنى انما يخرج عن التعريف مثل التركيب لان بين كل من الجزئين اللذين احدهما خمسة والآخر عشر (قبل التركيب) اى قبل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العطف) لان اصله خمسة وعشر فحينئذ لا يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كلية لكون النكرة فى سياق النفى وقد صرح المصنف بقوله اصلا فصار نصا للسلب الكلى فوجب الحمل على ما حمل عليه الشارح بقوله لا فى الحال ولا قبل التركيب ثم اشار الى رد قول الفاضل الهندى كما عرفت آنفا من تعيين النسبة المنفية بقوله (وتعيين النسبة على وجه آخر) اى على وجه لا يخرج عن الحد مثله (لم يخرج بها) اى من النسبة المنفية (هذه النسبة) اى مثل نسبة العطف وقوله وتعيين مبتدأ وخبره قوله (اصعب من خرط القتاد) ووجه الاصعبية انه لا قرينة على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلا يكون خروج خمسة عشر قرينة لانه يؤدى الى الدور ثم الشارح لما اراد التوجيه بالتعيين اراد ان يبين توجيها بوجه آخر لم يخرج به مثل ذلك (والاحسن) فى توجيه هذا التعريف بوجه لا يخرج (ان يقال المراد بالنسبة) هى النسبة المنفية بقوله ليس بينهما نسبة (نسبة

مفهومة) اى المراد بها النسبة التى تفهم (من ظاهر هيئة تركيب احدى
الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية فى المعنى المراد الآن
اولم تكن (ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبدالله) اذا
كان علما (النسبة الاضافية) يعنى اذا نظر ناظر اليه يعلم انه قد كان فى اصله
تركيبا اضافيا (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا
النسبة) التعلقية (التى تكون بين الفعل) وهو تأبط (والمفعول)وهو شرا فحينئذ
يصدق على مثل عبدالله وتأبط شرا ان بينهما نسبة فى الظاهر فيخرجان
عن الحد (بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لاتدل
على نسبة اصلا) لان من نظر اليه لايشاهد فيه التركيب العطفى لانه ليس
فيه حرف العطف فى الظاهر (كما ان هيئة تركيب احد شطرى جعفر) يعنى
الكلمة التى تركب من الحروف الهجائية من الجيم والعين (مع الآخر) اى مع
الفاء والراء (لاتدل عليها)اى على الهيئة التركيبية (من غير فرق)اى من غير
فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين و بين تركيب جعفر مثلا من جع
وفر (فانطبق الحد على المحدود طردا)اى جمعا وهو صدق القضية القائلة بانه
كلما صدق المحدود صدق الحد (وعكسا) اى منعا وهو صدق القضية القائلة بانه
كلما صدق الحد صدق المحدود اعلم ان المركب ثلاثة الاول ماكان على هيئة
المركب النسبى نحو عبدالله وتأبط شرا وزيد قائم والثانى مالم يكن على هيئة
المركب النسبى و بنى الجزآن والثالث كذلك لكن لم يبن كلا الجزئين بل احدهما
فالاول خارج عن التعريف والاخيران داخلان فيه فاراد المصنف بيان
القسمين الاخيرين الداخلين فيه فقال (فان تضمن) (الجزء) (الثانى حرفا)
وانما زاد الشارح لفظ الجزء لبيان موصوف الثانى سواء كان الحرف
المذكور الذى تضمنه الجزء الثانى (اى حرف عطف) اى حرف عطف كخمسة
عشر (اوغيره) كبيت بيت هذا تفسير للحرف على وجه التعميم (بنيا)
(اى الجزآن) ثم بين الشارح علة البناء فى كل من الجزئين فقال (لاول) يعنى
ان وجه بناء الجزء الاول بانت (لوقوع آخره فى وسط الكلمة) وقوله ن فتبت (بنى)
صفة للوسط اى فى الوسط الذى (ليس محلا للاعراب) لان الاعراب يجرى
فى الآخر (والثانى) اى ووجه بناء الجزء الثانى واقع (لتضمنه) اى لتضمن
الجزء الثانى (الحرف) فناسب لهذا مبنى الاصل فوجب البناء (كخمسة عشر
اى مثال المركب الذى تضمن الجزء الثانى فيه الحرف فبنيا لذلك بنى خمسة
عشر (فان اصله خمسة وعشرة) بعطف العشرة على الخمسة (حذفت
الواو) اى واو العطف التى عطف بها الثانى على الاول ليحصل التركيب (وركبت

عشرة مع خمسة (تركيبا تعداديا (و) (مثل) (حادى عشر واخواتها) ووسط الشارح لفظ المثل للاشارة الى انه معطوف على مدخول الكاف من كخمسة عشر يريد ما دون العشرين وفوق العشرة ولما احتمل ارجاع ضمير اخواتها الى القريب كما هو المتبادر فى الضمائر والى مجموع المثالين ليكون شاملا اراد الشارح ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعنى) اى انما يريد المصنف من اخواتها (اخوات حادى عشر) فقط وهى (من ثانى عشر) منتهيا (الى تاسع عشر) وقوله (اواخوات) اشارة الى الاحتمال الثانى يعنى اخوات (كل من خمسة عشر وحادى عشر) ولما كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثال واحد فى امثال هذا اعنى فى مقام لايحتاج فيه الى الاشارة الى نكتة ولم يكتف فى هذا الباب بمثال واحد اراد الشارح ان يبين وجه ايراد المثالين فقال (وانما اورد) اى المصنف (مثالين) فى اسماء العدد المركبات (ليعلم) اى للاشارة الى ما يجب علمه وهو (ان البناء) اى كونه مبنيا ثابت (فى هذا المركب) اى فى التركيب التعدادى (سواء كان احد جزئيه) اى جزئى المركب بالتركيب التعدادى (العدد الزائد على العشرة) وهو (من احد عشر الى تسعة عشر اوصيغة الفاعل) اى او كان احد جزئيه صيغة الفاعل المشتق منه) اى من احد ونحوه وهذا التعميم مبنى على ان المراد من مدار البناء هو العدد مطلقا سواء كان تضمنه لمعنى الحرف ظاهرا كما فى احد عشر اوغير ظاهر كما فى حادى عشر اذ ليس المعنى حادى وعشر ولما كان تضمن التركيب الثانى لمعنى الحرف غير ظاهر وكان مدار البناء على ذلك التضمن وردا على تمثيل المصنف بالمثال الثانى اراد الشارح ان يقرر ذلك الايراد وجوابه فقال (وقيل فيه نظر) اى فى التمثيل للمبنى بالمثال الثانى نظر (لان الثانى) اى لان الجزء الثانى (فيه) اى فى نحو حادى عشر (لا يتضمن الحرف) اى حرف العطف (لانه) اى عدم تضمنه ثابت لانه (لا يراد به) اى بحادى عشر (حادى وعشر) اى مجموع الحادى والعشر كما يراد به فى نحو احد عشر بل يراد به الجزء الاخير منه فقط (وجوابه) اى جواب هذا النظر بتحرير المراد بان يقال (ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد) اى من احد عشر ونحوه مثلا حادى عشر وثالث عشر انما يراد به (واحد من المشتق منه) لان المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر وحاصله تسليم قوله لا يتضمن يعنى انا نسلم ان المراد به واحد من هذا العدد لا المجموع وانه لا يتضمن معنى الحرف (لكن لا مطلقا) يعنى لا نسلم انه يراد به اشتقاق لفظ حادى من لفظ احد مطلقا اى سواء اعتبر تركيبه مع العشر اولا (بل) يراد به (باعتبار وقوعه) اى باعتبار وقوع احد فى احد عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اى

بعد العدد الناقص منه يعني بعد تمام العدد العشرة بأن يزاد عليه واحد واريد اخبار ذلك الواحد الزائد على العشرة ثم اراد ايضاح ذلك بقوله (فان الثالث مثلا) اى الواقع فى المرتبة ثالثا (واحد من الثلاثة) اى مجموع الثلاثة (لكن لامطلقا) اى لكن لا انه واحد منه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لانه لوكان كذلك لايقال فيه انه احد الثلاثة (بل المراد به انه واحد منه (باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) اى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة (فلما اخذوا هذه الصيغة) اى صيغة الثالث (من المفردات) اى من الاحد الى العشر (للدلالة) اى ليدل (على ماذكرنا) اى على الواحد الذى هو آخر احداث ذلك العدد الذى بلغ به ذلك المبلغ (ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك) اى ارادوا مثل اخذهم فى المفردات ان يأخذوا (من المركبات) اى من احد عشر الى تسعة عشرة (ولايتيسر ذلك) اى ولايتيسر اشتقاق اسم الفاعل (من مجموع الجزئين) اى من مجموع الاحد والعشر واخواته وانما يتيسر ذلك من المجموع (لان صيغة فاعل لاتسع حروفها) اى حروفها الثلاثة الاصلية مع الالف الزائدة وقوله (جميعا) حال من حروفها اى لاتسع حروفها حال كونها مجموعة بحيث تفيد صيغة واحدة معنى المجموع من الاحد والعشر فاحتاج بالضرورة الى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو بنيت كذلك لحصل اسما الفاعل الدالان على المفردين فالتبس حينئذ منه المقصود (فاقتصروا) اى فلذلك اضطروا الى الاقتصار (على اخذها) اى على اخذ تلك الصيغة المشتقة (من احد الجزئين) اى من ايهما كان (اذ فى اخذ بعض الحروف من كل جزء) اى وانما اضطروا الى الاخذ من احدهما لامتناع اخذها من كل جزء من الجزئين لان فى اخذها كذلك (مظنة الالتباس) اى التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من ان المقصود منه العدد الاخير فقط فاذا اخذ ... من الجزئين يحصل منه الاسمان المشتقان وهما الحادى والعاشر وهما يدلان على العددين الاخيرين وهو خلاف المقصود (فاختاروا) اى لاضطرارهم الى الاخذ من الجزئين تعين الاخذ من احد الجزئين فثبت من هذا جواز الاخذ من احد كل من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم اختاروا (الاول) اى اختاروا الاخذ من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) اى ليدل الاسم المأخوذ (على المقصود) وهو ارادة الجزء او احد الاخير فقط (من اول الامر) بخلاف الاخذ من الجزء الثانى لانه لايدل عليه من اول الامر بل من ثانى الامر ومايدل على المقصود من اول الامر اولى مما دلالته عليه من ثانى الامر ثم اشار الى منشأ غلط السائل

[illegible] المراد من التضمن لمعنى الحروف هو تضمن نفس تركيب الحادى
عشر و بنى عليه السؤال وليس كذلك بل تحقيقه ماقال بقوله (فاخذوا مثلا
من احد عشر المتضمن معنى حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد) الاخير
(من احد عشر) لكنه اى مقابل (بشرط وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد
الاخير (بعد العشرة) واذا كان حادى مشتقا من الاحد بشرط وقوعه
بعد العشرة (لحادى عشر)اى فتركيب حادى عشر (متضمن حرف العطف
باعتبار انه مأخوذ من)مجموع (احد عشر المتضمن حرف العطف لاباعتبار)
اى ليس تضمنه لحرف العطف باعتبار نفسه يعنى باعتبار (ان اصله حادى
وعشر اذلا معنى له) لانه لو كان اصله حادى وعشر يكون المقصود منه مجموع
الحادى والعشر وليس كذلك كما عرفت (وعلى هذا القياس) اى وعلى قياس
حادى عشر فى كونهما متضمنين لحرف العطف (الحادى والعشرون
لافرق بينهما)فى كونهما بعطف الجزء الثانى على الاول بشئ (الابذكر الواو)
فى الحادى والعشرون لكونهما معربين(وحذفه)اى وبحذف الواو فى الحادى
عشر باعتبار انه مأخوذ من احد عشر يعنى حذف الواو فى الثانى وبقى فى الاول
وقوله (الا اثنى عشر) استثناء من قوله كخمسة عشر اى كل واحد من الاحد
الى التسعة اذا تركب مع العشرة بنى الجزآن منه الا اثنى عشر للمذكر ولما اكتفى
المصنف بذكر مثال المذكر اراد الشارح ان يبين ان مؤنثه كذلك بقوله (واثنتى
عشرة) ولما استثنى المصنف تركيب اثنى عشر من تركيب خمسة عشر الذى
بنى فيه الجزآن احتمل حكم المستثنى ان لايبنى الجزآن وان يبنى احدهما ويعرب
الآخر فاراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله(فانه لايبنى فيهما) اى فى كل
من اثنى عشر واثنتى عشرة (الجزآن) اى الجزآن الاولان وهما اثنا واثنتا
(بل يبنى الثانى المتضمن)منهما وهو العشر اى لتضمنه معنى حرف العطف
(ويعرب الاول) اى يعرب الجزء الاول [illegible] الجزء الاول
(بالمضاف) اى بالتثنية [illegible] واثنتان لالحاقهما بالتثنية
[illegible] يقال (ان المراد بصيغة المضاف لان اصلهما [illegible] فاشبهاسائر الثانى (بسقوط
النون) اى بسبب سقوط النون منهما [illegible] العشرة سقطت النون [illegible] معربين بالالف والياء وفى سقوط
نونهما بالاضافة وقوله [illegible] فى بيان القسم الثانى من المركب المبنى
وهو معطوف على قوله فان تضمن يعنى ان المركب المعدود من المبنى قسمان
احدهما ماتضمن فيه الجزء الثانى لمعنى الحرف فحكمه بناء الجزئين والثانى
مالم يتضمن فحكمه بناء الجزء الاول فقط فالاول هو المراد بقوله فان تضمن
والثانى هو المراد بقوله والا ولما كان قوله والامر كما من ان الشرطية ولا الحرفية

القائمة مقام الفعل فسره الشارح بقوله (اى وان لم يتضمن الثانى) اى الجزء الثانى (حرفا) اى معنى حرف من الحروف (اعرب الثانى) اى اعرب الجزء الثانى منهما وقوله (مع منع صرفه) لتقييد الاعراب الذى فى الثانى بالاعراب الناقص وقوله (ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) قيد آخر لبيان ان اعراب الجزء الثانى منهما مقيد بكونه معربا قبل التركيب فانه ان لم يكن معربا بل كان مبنيا لم يعرب كما فى نحو سيبويه وانما قيد الشارح بقوله مع منع صرفه ليظهر ما به الفرق بين الافصح والفصيح لان اعراب الثانى متفق عليه فى الفصيح والافصح والفرق بين الافصح وغيره انما هو فى منع صرفه وفى صرفه فالاول الافصح والثانى غير الافصح وكذا فائدة القيد بقوله وان لم يكن الخ لتطبيق قول المصنف على ما هو الاشهر والاولى لانه قد نقل الرضى جواز اعراب الجزء الثانى المبنى بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف فى هذا المقام حيث اطلق اعراب الثانى وفى بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان الشرطين فى كون التركيب مانعا للصرف بقوله هناك وشرطه ان لا يكون باضافة ولا باسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقد وجه الشارح كلامه هناك بما يتبعه تطبيقا لكلامه بما هو المشهور (كبعلبك وبنى الاول) ولعل المصنف قدم المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالتقييد للاعراب بكونه كاعراب بعلبك وهو اعرابه مع منع الصرف والله اعلم وقوله (للتوسط) بيان لوجه بناء الجزء الاول وهو وقوع آخره فى وسط المركب وقوله (المانع من الاعراب) صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علة كون الوقوع فى الوسط موجبا للبناء وهو انه لما لم يكن تركيب بعلبك نسبيا وجعلتا كلمة واحدة لكونه علما وقع آخر الجزء الاول فى وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون ما نعاله فتعين البناء ولما كان الاصل فى البناء هو السكون احتاج الى توجيه آخر ابنائه على الفتح فقال (وعلى الفتح) اى وانما بنى على الفتح (لانه) اى لان الفتح من بين الحركات (اخف) قال فى الامتحان وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو معدى كرب وقالى قلا وفتحوه فى غيره انتهى وانما لم يتعرض الشارح لعله الاعراب فى الثانى لكونه فى غاية الظهور لان الاصل فى الاسم هو الاعراب وقوله (فى الافصح) متعلق باعرب الثانى وبقوله بنى الاول على سبيل التنازع فبايهما تعلق حذف المفعول من الآخر كذا فى المعرب لزينى زاده وتفسير الشارح بقوله (اى اعرب الثانى مع منع الصرف) لبيان ما هو الافصح واما منع الصرف لوجود العلتين فيه وهما التركيب والعلمية (وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات) وفى هذا التفسير تأييد لكون قوله فى الافصح من التنازع ثم شرع فى بيان اللغتين

الغير الافصحين بقوله (وفيه) اى فى مثل بعلبك من المركبات التى لايتضمن الثانى فيها
معنى الحرف (لغتان اخريان) اى فصيحتان (احداهما) مايقابل قوله بنى الاول
وهو (اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع الصرف فى المضاف
اليه واخراهما) اى واخرى اللغتين الفصيحتين مايقابل منع الصرف فى الثانى
وهو (اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى) ولما فرغ
المصنف من المركبات شرع فى بيان الكنايات التى هى من جملة المبنيات فقال
(الكنايات) وهو مبتدأ وخبره قوله كم وماعطف عليه ثم شرع الشارح فى بيان
النكتة فى عدم تعرض المصنف لتعريفها فقال (جمع كناية) اى لفظ
الكنايات جمع والمراد بها ههنا جمعيتها لان المقام ليس بمقام التعريف حتى
يحتاج فيه الى ان يقال بان جمعيتها مضمحلة (وهى) اى الكناية (فى اللغة)
والاصطلاح (ان يعبر عن شئ معين) اى غير مبهم (بلفظ غير صريح فى الدلالة
عليه) اى على ذلك الشئ المعين وانما لم يعبر عنه بلفظ صريح (لغرض من
الاغراض كالابهام) اى وذلك الغرض مثل ارادة ابهام الشئ المعين (على
السامعين) اما لمحافظته عن السامعين او محافظة السامعين عنه (كقولك
جاءنى فلان وانت تريد زيدا) فانه عبر فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر
عنه باسمه الصريح الذى هو زيد لغرض ابهامه على السامعين لاحدى
المحافظتين ثم لما توهم ههنا ان مراد المصنف من لفظ الكنايات ان كان تعريفها
لزم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد تعريفها لزم عليه ان يذكر جميع الالفاظ
المستعملة فى الكناية فكلا اللازمين منتفيان ههنا اراد الشارح ان يفسرها
بوجه يندفع به هذا التوهم فقال (والمراد بها) اى بالكنايات (ههنا) اى فى
مباحث المبنيات (مايكنى به) اى لفظ يكنى به (لا المعنى المصدرى) اى ليس المراد بها
معناها المصدرى وهو التكنية والتعبير بقرينة اطلاقها على نفس الاسماء وبه يندفع
توهم لزوم التعريف على المصنف (ولاكل مايكنى به بل بعضه) بقرينة ان كثيرا
منها يعرف كهن كناية عن الفرج اوعن القبيح الذى يستهجن ذكره وفلان
وفلانة وايضا كثير منها ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما وبه يندفع
توهم لزوم ذكر الجميع (ولاكل بعض) اى ولاكل بعض عام بعموم الافراد وقال
بعض المحشين ان فى دلالة العبارة عليه خفأ وقال العصام لافرق بينه وبين كل ما كنى به
والصواب مبهم اى والصواب ان يقول ولابعض مبهم (بل بعض معين) اى بل
المراد بالكنايات بعض معين لامبهم وقوله (فكانهم اصطلحوا) لبيان القرينة
على تعيين ذلك البعض لان حاصل كلامه ان العهد فى قوله الكنايات هو العهد
الخارجى فلابد من قرينة واضن ان النحاة اتفقوا (فى باب المبنيات ان يريدوا

بها) اى على ان يريدوا بالكنايات (ذلك البعض المعين) من الالفاظ المعينة
التى قد ذكرت فيما بعد وقوله (ولذلك لم ينقل) بيان للقرينة على ذلك الاصطلاح
يعنى ولاصطلاحهم على هذا لم يصدر المصنف لفظ البعض بان يقول (بعض
الكنايات كما قال) اى كما هو دأبه فى مقام يراد به البعض المعين حيث صدروه على
الظروف فقال (بعض الظروف) وتصديره فى الظروف وتركه فى الكنايات
يدل على ان تركه للاعتماد على الاصطلاح (ويتعذر) اى فحين اذ اريد بها
البعض المعين لا يمكن (تعريفه) اى تعريف ذلك البعض المعين (الا بالتصريح به
مفصلا) الا بتصريح كل واحد من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر
الجمع فى لفظ واحد لاختلاف الفاظه ومعانيه ولان التعريف يكون للجنس لا
للافراد وقوله (فلذلك) تفريع على هذا التحقيق اى فلكون المراد بها
البعض المعين (اعرض) اى المصنف (عن تعريفها) اى عن تعريف
الكنايات مطلقا وقوله (مطلقا) يحتمل ان يكون اشارة الى الاعراض عن تعريف
مطلق الكنايات من المبنى والمعرب وان يكون اشارة الى ترك مطلق التعريف
من مطلق الكنايات ومن تعريف البعض المعين (وتعرض) اى فلذلك تعرض
المصنف (لذلك البعض المعين) اى لذكر الفاظ ذلك المعين مع التعيين لمعانى
كل منها (فقال الكنايات) (كم) ثم ذكر الشارح وجه كونها مبنية فقال
(وبناؤها) اى ووجه بناء هذه الكلمة لاحد وجهين (اما لكونها) اى
لكون كلمة كم (موضوعة وضع الحروف)اى كوضع الحرف فى كونها موضوعة
على حرفين وهما الكاف والميم فاشبهت الحرف وهذا وجه مشترك بين الخبرية
والاستفهامية وقوله (اولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف)وجه خاص
بالاستفهامية فاحتاج الى وجه آخر لبناء الخبرية فلذلك قال (وحمل الخبرية)
اى فوجه بناء الخبرية حملها (عليها) اى على الاستفهامية من قبيل حمل
النظير على النظير (وكذا)اى ومن البعض المعين كلمة كذا (وبناؤها) اى
ووجه بناء هذه الكلمة (لانها) اى لان هذه الكلمة (فى الاصل ذا من اسماء
الاشارة) اى التى من جملة اسماء الاشارة (دخل عليها) اى على كلمة ذا (كاف التشبيه
فصار المجموع)منهما (بمنزلة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعا للمعنى
الذى يلابس (بمعنى كم) وهو العدد (وبقى ذا على اصل بنائه) فلا يحتاج
الى ذكر وجه آخر زائدا على اصل بنائه وقوله (وكل واحد منهما يكون)
للاشارة الى اشتراك معنييهما يعنى وكل واحد من كم وكذا يكون موضوعا (للعدد)
وقوله (والكناية عنه) لبيان انهما ليسا بلفظين صريحين للعدد بل كنى
بهما عن العدد ولما ذكر المصنف فى معانيهما ما به الاشتراك اراد الشارح ان ذكر

معنى آخر للفظ كذا بحيث لم يوجد في كم فقال (وجاء كذا) اى وجاء لفظ كذا في اللغة (كناية عن غير العدد ايضا) كما يجيء للعدد (نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت) مثلا وقوله (اوغيره) بالجر عطف على قوله عن يوم السبت والمعنى حينئذ انه يجيء ايضا كناية عن غير يوم السبت من الايام الاسبوعية ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه معطوف على قوله نحو خرجت و يكون المعنى ان غير العدد اما خرجت يوم كذا وغيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت فانه يجيء بمعنى كيت وذيت ايضا (وكيت وذيت للحديث) يعنى ومن البعض المعين من الكنايات لفظ كيت وذيت وهما للحديث يعنى يقال ان زيدا قال كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله (اى للكناية عن الحديث) وقوله (والجملة) عطف تفسير للحديث وهو للاشارة الى ان المراد بالحديث هو الحديث الطويل الذى يطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء والفتح اشهر اى كذاو كذا وقال العصام وتفصيله انهما في الاصل كيتة وذيتة على وزن المرة حذفت اللام وابدل منهما تاء التأنيث كما في بيت ومن العرب من يستعملهما على الاصل والوقف عليهما حينئذ بالتاء ولا يكونان الامفتوحتين كذا في الرضى يعنى انهما اذا استعملا على الاصل ووقف عليهما بالهاء لاتكونان الامفتوحتين فلا ينافي مانقل عن غيره من جواز حركات التاء كما سيجيء لانه محمول على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما بنيا) اى وانما بنى لفظ كيت وذيت (لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى) اى الجملة (من حيث هى) اى من حيث كونها (جملة لاتستحق اعرابا ولابناء لانهما من خواص المفردات) بل استحقاقهما للاعراب انما هو اذا وقعت موقع المفرد كما عرفت لان الاعراب والبناء من خواص الاسم الذى هو من انواع الكلمة التى هى المفرد ثم انه لايخفى ان هذا التعليل انما هو لدفع كونه معربا واما الدليل لاثبات كونه مبنيا فقوله (فلما وقع المفرد موقعها) ... الذى هو كل واحد من كيت وذيت موقعها اى موقع الجملة المذكورة (ولم يجز خلوه) اى خلو الاسم المفرد (عنهما) اى عن الاعراب والبناء لزم اتصاف ذلك المفرد باحدهما (ورجح البناء الذى هو الاصل في الكلمة قبل التركيب) هذا جواب لما لان للاسم حالتين احداهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والاصل في الاولى البناء وفي الثانية الاعراب قال الشيخ الرضى وبناؤهما على الفتح لثقل البناء كما في اين وكيف وقال ايضا ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الامكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت انتهى وقد عرفت ان هذا النقل منه

محمول على استعمالهما على خلاف الاصل اى على خلاف كونهما مشددتين لانه علل قوله فلا تكونان الا منونتين بقوله لثقل التشديد ولما كان الاولى بالمصنف ان يذكر كلمة كاين فتركها اراد الشارح العلامة ان يذكرها وان يذكر في وجه تركه نكتة فقال (ومن الكنايات) اى ومن جملة الكنايات التي تثبت (كاين) وهو بفتح الكاف وفتح الهمزة وتشديد الياء (واصلها) اى ذلك اللفظ (لان) اى لان لفظة (كاف التشبيه دخلت على اى) اى على لفظة اى بتشديد الياء ولما فرغ من بيان حال الكاف التي هي الجزء الاول من المركب شرع في بيان حال الجزء الثاني فقال (واى) اى لفظ اى (كان في الاصل) اى في اصل وضعه (معربا) كما سبق في الاستفهام (لكنه) اى لكن الشان (محى) بضم الميم وكسر الحاء مجهول محا يمحو اى ازيل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظ اى (معنى هما الافرادى) اى معنى التشبيه من الكاف ومعنى الاستفهام من اى (فصار المجموع) من اللفظين (كاسم مفرد) في كون المجموع دالا على معنى مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملابسا بمعنى احد الجزئين بل بمعنى كم الخبرية وهو الاخبار بالكثرة (فصار) اى فلذلك صار لفظ كاين (كانه اسم مبنى على السكون) لكونه بمعنى الاسم المبنى الذى هو كم الخبرة ومشابها له في البناء على السكون وقوله (آخره) مبتدأ اى آخر الاسم المبنى وقوله (نون ساكنة) خبره والجملة صفة بعد صفة للاسم بمعنى صار ذلك الاسم مشابها للاسم المبنى الذى آخره نون ساكنة (كما) اى كالنون الذى وقع (في آخر من) بفتح الميم وهو الانسب لكونه اسما وقوله (لا تنوين تمكن) عطف على قوله نون ساكنة اى ليست النون الساكنة التي في آخره تنوين تمكن كما كانت تلك النون الساكنة في الاصل تنوين تمكن ثم استشهد على كونها نونا ساكنة لا تنوينا بقوله (ولهذا) اى لاجل كونها نونا ساكنة كما في سائر المبنيات لا لكونها تنوينا (يكتب)فيه (بعد الياء)اى بعد الياء اى (نون) في الرسم بمعنى الشاهد على كونها نونا ساكنة لا تنوينا انه كتب بعد الياء نون وقوله (مع ان التنوين لا صورة له)دليل على ان كتابتها بالنون علامة على عدم كونها تنوينا يعنى ان كتابة النون بعد الياء علامة على ان ذلك النون الساكنة ليست تنوين لانها لو كانت تنوينا لم تكتب على صورة النون لانه لا صورة للتنوين (في الخط)واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المبنى والمعرب وكانت الكسرة فيها كسرة اعراب وكان اصل النون تنوينا (فرتبتها) اى فرتبة لفظة كاين (في البناء منحطة عن اخواتها) لكون اخواتها مركبة من المبنى الصرف (فلذلك اى فلاجل انحطاط رتبتها عن رتبة اخواتها (لم يذكره المصنف) اى ذلك اللفظ (معها) اى مع اخواتها وقال العصام ويحتمل

ان لا يقول المصنف بثبانه ثم شرع المصنف فى تفصيل كل من كم الاستفهامية والخبرية وفى بيان الفرق بينهما وبين مميزهما فقال (فكم الاستفهامية) وهو مبتدأ وقول الشارح (المتضمنة معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة نسبة المتضمن بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله (مميزها) اى مميز الاستفهامية مبتدأ ثان وتفسير الشارح له بقوله (اى الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه) للاشارة الى ان رفعه للابهام انما هو عن جنس الذى سئل عنه يعنى ان المسئول عنه من اى جنس مال او انس رجل او امرأة وقوله (منصوب) خبر للمبتدأ الثانى والجملة الاسمية خبر للاول وقوله (على التمييز) لبيان المعنى المقتضى للاعراب وهو التمييزية وقوله (مفرد) اما خبر بعد خبر او صفة للمنصوب شرع فى وجه كون مميز هذا القسم منصوبا مفردا فقال (لانها) وانما اختير لمميزها النصب والافراد لان كلمة كم (لما كانت موضوعة للعدد وكناية عنه) وكان لمميز العدد ثلاثة انحاء كما سيجئ فى اسماء العدد ان مميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة الى ما فوقها مخفوض مفرد (ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه)وهو جواب لما اى جعل مميز كم الاستفهامية (كذلك) كمميز احد عشر وقوله (لانه لو جعل) الخ دليل لاختيار حال العدد الاوسط يعنى وانما جعل مميزه كمميز العدد الاوسط لانه لو جعل (كاحد الطرفين) بان جعل مجموعا مجرورا كما فى الطرف الاول او مفردا مجرورا كما فى الطرف الثانى (لكان تحكما) اى لكان دعوى بلا دليل وترجيحا بلا مرجح لتساويهما فى الطرفية بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مسا وفى الوسطية مع ان فيه رجحانا من وجه لانه خير الامور وخير الامور اوسطها ووجه الفاضل الهندى بان اختيار حال اوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضى بان السائل لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى وقال العصام بعد نقله عنهما ودفعه عليهما والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط انتهى ولكل وجهة ثم شرع المصنف فى بيان حال مميز كم الخبرية فقال (و) (كم) (الخبرية) وقوله الخبرية مبتدأ اول وموصوفها محذوف وهو لفظ كم واليه اشار الشارح بتوسيطه بينه وبين حرف العطف والمبتدأ الثانى محذوف واشار اليه الشارح بقوله (مميزها) وقرينة الحذف

عدم جواز كون قوله (مجرور) خبرا عن الخبرية لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم المطابقة اللفظية واما معنى فلعدم جواز الحمل وقرينة المحذوف سياق الكلام والحاصل ان الجملة الصغرى خبر المبتدأ الاول وهو مع خبره جملة اسمية كبرى معطوفة على الجملة الاولى هذا على ما قدر به الشارح على خلاف ما قدر به الفاضل الهندى لانه قدر لفظ المميز حيث قال ومميز كم الخبرية مجرور ولكن الشارح اختار هذا المسلك ليحصل التطابق بينه وبين ماقبله واشار الشارح بقوله (بالاضافة) الى الواسطة للجر وهى اضافة كم اليه وانما كان مميز الخبرية مجرورا لانها نقيضة رب فحملت عليها فى الجر كذ فى الامتحان وقوله (مفرد) مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة لقوله مجرور واشار الشارح بقوله (تارة) الى انه لاتناقض بين قوله مفرد وبين قوله مجموع لانه مفرد تارة (ومجموع) (اخرى تقول كم رجل عندى) بالمميز المفرد (وكم رجال) عندى بالمميز المجموع (كما تقول) فى المميز للمائة وما فوقها من اسماء العدد التى هى احد الطرفين (مائة ثوب) بالجر والافراد (و) تقول فى المميز للثلاثة الى العشرة التى هى الطرف الآخر منهما (ثلاثة اثواب) بالجر والجمع ثم اراد الشارح ان يبين وجه جواز كون مميز الخبرية مفردا ومجموعا فقال (وانما جاء) اى مميز الخبرية (مفردا) اى حال كونه مفردا فى بعض الاستعمال ليوافق مميز العدد الكثير وهو مائة وما فوقها (لان العدد الكثير) وهو مائة وما فوقها (مميزه) اى مميز ذلك العدد (كذلك) اى مفرد مجرور هذا وجه استعماله مفردا واما وجه استعماله مجموعا فقال (وانما جاء) اى مميز الخبرية حال كونه (مجموعا) فى بعض الاستعمال لقصد التصريح بتكثيره الذى يحتاج فيه الى التصريح ولا يحتاج اليه فى اصل العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة ثوب (فيه) اى حاصل فيه (ما) اى لفظ (ينبئ) اى يخبر (عن كثرته) اى عن كونه كثيرا (صريحا) اى انباء صريحا لان لفظ المائة مثلا ينبئ صراحة بكثرته (ولما كان هذا) اى ولما كان المذكور من كم الخبرية لكونه كناية عن العدد الكثير وليس بصراحة عنه (ليس) اى هذا المذكور من العدد الكثير بالكناية (مثله) اى مثل العدد المذكور المصرح كثرته من لفظه (فى التصريح بالكثرة) فيحتاج الى لفظ ينوب عن التصريح فلذلك (جعل جمعية مميزه) اى قصد بجعل مميزه مجموعا ان يصير الجعل المذكور (كانها) اى مثل ان تلك الجمعية تصير (نائبة) تنوب (عن معنى التصريح) وتقوم مقامه فى التصريح (بها) اى بالكثرة ثم شرع المصنف بعد بيان ما به الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب التميز فى بيان ما به الاشتراك بينهما من المسائل فقال (وتدخل من) اى وتدخل لفظة من الجارة (فيهما) اى عليهما اى جوازا اذا لم يفصل بينهما وبين

بهم هما بفعل متعد فانه اوفصل به وجب دخول من عليهما لئلا يلتبس المميز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات كذا في الامتحان ولما احتمل ان يكون الضمير المجرور راجعا الى ذات كم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع اراد الشارح رح ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اى في مميز كم الاستفهامية والخبرية) يعني ان الضمير راجع الى قوله مميزها وهو وان كان مفرد ا بحسب كونه مذكورا مرة في كلام المصنف لكنه مثنى بحسب الاضافة الى النوعين كما في قوله تعالى فمن تمت ذاتكم (تقول) في مميز الاستفهامية في مقام السؤال عن عدد المضروب من الرجال (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول ايضا في مميز الخبرية بطريق الاقتباس في مقام الاخبار عن كثرة ما اهلكت من القرى (وكم من قرية اهلكناها) ولما انفهم من كلام المصنف المساواة في جواز دخول من في مميز الاستفهامية والخبرية على خلاف ماقاله الشارح الرضى اراد الشارح رح العلامة ان يبين ماهو الحق منهما فقال (قال الشارح الرضي هذا) اى دخول من (في الخبرية) اى في مميز الخبرية (كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية) وهاتان في الآيتين للخبرية اى كثيرا من ملك وكثيرا من قرية وقوله (وذلك) مبتدأ اى كونه كثيرا وقوله (لموافقته) ظرف مستقر خبره والموافقة مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المضاف اليه وهو راجع الى مميز الخبرية وقوله (جرا) بالنصب مفعول المصدر وقوله (للمميز) متعلق بجرا ويجوز ان يكون بنزع الخافض اى في الجر متعلقا بموافقته وقوله لمميز صلة الموافقة وقوله (المضاف) بالجر صفة للمميز والالف واللام بمعنى الذي وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل للمضاف يعني ان وجه كثرة دخول من البيانية في مميز الخبرية انما هو لكونه موافقا في الجر للمميز الذي اضيف اليه لفظ كم الخبرية (واما مميز كم الاستفهامية) يعني واما حال مميز كم الاستفهامية (فلم اعثر) اى فلم اطلع (عليه) اى على استعمال ذلك لمميز (مجرورا) اى حال كونه مجرورا (بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن) اى من كتب فن النحو والحاصل من كلام الشارح الرضي عدم جواز دخولها في مميز كم الخبرية فضلا عن وقوعه وكثرته ثم عارضه الشارح على قوله ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بتجويز الزمخشري في تفسير الآية فقال (لكن جوز الزمخشري) يعني ان قولك ولا دل على جوازه باطل لان الزمخشري جوز (ان تكون كم) اى كلمة كم (في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيهما ثم ذكر المصنف مسئلة اخرى مشتركة بينهما فقال (ولها) بضمير المفرد المؤنث على النسخة التي وجدها

الشارح بقرينة ارجاعه الى كلمة كم حيث فسره بقوله (اى لكم) ثم عممه بقوله (استفهامية كانت اوخبرية) لانه لوكان ماوجده من النسخة متى للزم عليه ان يفسره بقوله اى لكم الاستفهامية والخبرية فعلى النسختين يكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اما اقتضاء الاستفهامية للصدارة فلانت (لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام) اى معنى الاستفهام (وهو) اى الاستفهام (يقتضى صدر الكلام) وانما اقتضى الاستفهام الصدارة (ليعلم من اول الامر انه) اى الكلام الذى قصد الاستفهام به (من اى نوع من انواع الكلام) حتى يتفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا فى الاستفهامية ظاهر واما فى الخبرية فقال (والخبرية ايضا) اى كالاستفهامية (تدل على انشاء التكثير) كما ان رب تدل على انشاء التقليل ولايخرج الكلام الذى فيه احدهما عن الخبرية لان كونهما خبريين انما هو باعتبار الاخبار عن الكثرة والقلة الخارجتين كما نبه عليه العصام بقوله لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله (وهو) اى الكلام الذى قصد به انشاء التكثير (ايضا) او كالكلام الذى قصد به الاستفهام (نوع من انواع الكلام) واذا كان كذلك (فيجب التنبيه) من المتكلم (عليه) اى على انه من اى نوع من انواع الكلام (من اول الامر) كما يجب فى الاستفهامية ثم شرع المصنف فى بيان اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (وكلاهما) اى كلا الاستفهامية والخبرية ولما كان فى لفظ كلا ههنا اشكالان احدهما فى تذكيره لان الظاهر ان يكون مؤنثا والآخر فى تثنيته لان الخبر وهو قوله يقع مفردا والظاهر اما ان يقول كل واحد منهما تقع او يقول كلاهما يقعان ليطابق الخبر بالمبتدأ اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (او قال) اى المصنف (كلتاهما) بلفظ المؤنث (لكان) اى لكان هذا اللفظ (اوفق) من لفظ المذكر لان المذكر وان كان موافقا ايضا بتأويل اللفظين او الاسمين لان زيادة الموافقة فى ايراده مؤنثا (لتأنيث الاستفهامية والخبرية) هذا دليل للاوفقية يعنى انما كان الايراد بالتأنيث اوفق لان تأنيث كم شائع فى السنة النحاة اما وجه الموافقة فللاشارة الى ان تأنيثه بتأويله مبنى على ماشاع بين النحاة وللتذكير وجه ايضا ثم شرع الشارح فى رفع الاشكال الثانى وهو ان الظاهر ان يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون مضافا الى التثنية والضمير المضاف اليه ينبغى ان يكون مفردا لان لفظ كم واحد بالذات ودفعه بقوله (فهو) اى فوجه ايراده بلفظ كلا الذى للتثنية مبنى (على تأويل كلا هذين النوعين) يعنى ان لفظ كم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب النوع (وهما) اى النوعان (كم الاستفهامية والخبرية) وقوله (اى كل واحد

من كم الاستفهامية والخبرية) اشارة الى وجه افراد الخبر وهو قوله (يقع)
ونقل زيني زاده في معرب الكافية قاعدة في استعمال كلا عن مغني اللبيب فقال
وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم او كلاهما قائمان ايهما
الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان
قدر مبتدأ فالوجهان والمختار هو الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان
قيل كليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ويتعين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما
محب لصاحبه لان [illegible] القول منه يقتضي ان يكون الافراد
في [illegible] (مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) اما حال من
مستتر [illegible] في يقع او خبر منصوب على ان كان يقع بمعنى يصير (ثم بين) اى
المصنف (موقع كل واحد منهما) اى من الاستفهامية والخبرية وفي نسخة
منه فيكون راجعا الى الثلاثة من المرفوع والمنصوب والمجرور (بقوله) (فكل
ما) فشرع الشارح بتفسير ما بقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية)
الى ان لفظ كل ههنا افرادي لا مجموعي لانه اذا دخل على المعرفة يكون مجموعيا
ولما دخل ههنا على ما الموصولة توهم انه مجموعي فدفع الشارح هذا التوهم
بهذا التفسير واشار الى انه ليس موصولة بل هو نكرة موصوفة عبارة عن افراد
[illegible] يجوز ان يكون موصولا [illegible]
[illegible] الاشارة [illegible] (بعده) ظرف مستقر ومتعلقه يكون على صيغة
المضارع بمعنى يوجد والجملة صفة ما وقوله (فعل) مبتدأ مؤخر ثم الشارح
اراد [illegible] بقوله (او شبهه) على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم
يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب ووجه الزيادة بقوله (لفظا او تقديرا)
ستبينه فيما بعد وقوله (غير مستغل) بالرفع على انه صفة فعل وقوله (عنه)
متعلق بمشتغل بتضمين معنى الفراغ والضمير المجرور راجع الى ما وقوله (بضميره)
متعلق ايضا بمشتغل وصلة له على اصل معناه يعني فكل من الاستفهامية
والخبرية اذا وقع بعد كل منهما فعل غير فارغ عن عملهما بسبب اشتغاله يكون
بالضمير الراجع ولما كانت النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه ولم يكن فيها قوله
بضميره وكان غير المشتغل اى الفارغ عن عمل كم اعم من ان يكون سبب فراغه
اشتغاله بالضمير او بالمتعلق به لم يحتج على هذه النسخة الى زيادة قوله او متعلق
ضميره واما على النسخة التي زيد فيها قوله بضميره يعني تخصيص سبب الفراغ
بالاشتغال بالضمير فاحتاج الى زيادة قيد يندفع به توهم تخصيص سبب الفراغ
بالضمير فقط ولذا زاد الشارح قوله (او متعلق ضميره) فمثال المشغول بالضمير
نحو كم رجلا ضربته ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحو كم رجلا ضربت غلامه

وانما زاد الشارح قوله (فهو من حيث هو كذلك) ليكون اشارة الى ان قوله (كان منصوبا) خبر لقوله فكل ما يعنى ان كل واحد من هذين النوعين لكم اذا كان مقيدا بهذه القيود يكون اعرابه نصبا (معمولا) لما وجد بعده من الفعل او شبهه (على حسبه) اى على اقتضائه ولما كان ضمير حسبه راجعا الى الفعل والفعل يقتضى معمولات كثيرة توهم منه ان كونه منصوبا معلق عن نفسه فاقتضاء الفعل مثلا اذا قلنا كم يوما ضربت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل كان اللائق فى كم ان يكون مفعولا به للفعل وان نظرنا الى المميز الذى هو الظرف يكون اللائق فيه ان يكون مفعولا فيه فاراد الشارح ان يفسر الضمير على وجه يندفع به هذا التوهم فقال (اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذى وقع بعده هذا من كم حال كونه مضافا الى هذا المميز اما كان المميز بعده لا نحو كم رجلا ضربت يكون اقتضاؤه معمولا به واما كان ظرفا كان اقتضاؤه معمولا فيه وليس المراد به اقتضاء الفعل مطلقا من غير نظر الى المميز ثم فسر الشارح اقتضاء مخصوص من الفعل بقوله (وعمله لا يكون الا بحسب المميز) وقوله (وذلك الخ) دال على قوله وعمله يكون الا بحسب المميز اى ودليل كونه كذلك انك (تقول كم يوما ضربت) مثلا (فكم) فى هذا التركيب (منصوب على الظرفية) اى على كونه ظرفا لضربت باقتضاء مميزه يكون كذلك (مع اقتضاء الفعل) من غير نظر الى المميز (المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه) اى فكون كم ههنا معينا (لاحد المنصوبات) وهو المفعول فيه (هو) اى التعين (بحسب المميز) وهو اليوم لانه لو لم يكن كذلك للزم ترجيح تعين الضعيف وهو المفعول فيه من معمولات الفعل على الاقوى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذا كان الفعل متعديا واعلم ان هذا التفسير من الشارح ووجه تسمير ساقه فى الاستدلال عليه لدفع ما اعترض عليه الشارح الرضى بقوله ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت وكم منصوب على الظرفية لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل والمميز انتهى ووجه الدفع انه لما فسر بتقييد عمل هذا الفعل لم يحتج الى ما قاله الرضى لان عمل ضربت ههنا مثلا انما هو على وجه الظرفية لا على وجه آخر ثم شرع الشارح فى امثلة كل منهما فقال (فالاستفهامية) اى فمثال كم الاستفهامية المنصوبة وهو مبتدأ وقوله نحو (كم رجلا ضربت) خبره وقوله (فى المفعول به) متعلق بالنسبة (وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم

غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت) لان كلا من هذه وقع بعده فعل غير
فارغ عن عمله بسبب الاشتغال بعمل ضميرها فاقتضى كل من هذه الافعال
بحسب المميز ما اقتضى من المفعول به فى الاول والمصدر فى الثانى والظرف
فى الثالث ثم اراد الشارح ان يبين وجه تقييد الفعل بقوله لفظا او تقديرا فقال (وانما
جعلنا الفعل) اى وانما جعلنا الفعل المذكور فى قول المصنف (او شبهه) اى وجعلنا
قولنا او شبهه (اعم من ان يكون) اى ذلك الفعل الذى وقع بعد كم مع عدم اشتغاله
بضميره (ملفوظا) فى نحو كم رجلا ضربت (او مقدرا) اى او كان الفعل الغير المشتغل
بالضمير مقدرا بعد كم اى بين كم وبين الفعل المذكور المشتغل بالضمير فى نحو كم رجلا
ضربته لانه اضطرت اقوال النحاة فى هذه الصورة لانها حينئذ تدخل فى قاعدة
الرفع لانه لم يصدق عليها قاعدة النصب لكون الفعل الذى بعد لفظ كم مشتغلا
بالضمير مع انهم صرحوا بجواز النصب فى تلك الصورة ايضا ولذلك اختار
الفاضل الهندى دخول هذه الصورة فى قوله والا فمرفوع يعنى انه يجوز رفعه
وحمل قول المصنف كان منصوبا على وجوب النصب يعنى ان المنصوب نوعان
نوع وجب نصبه كما فى نحو كم رجلا ضربت ونوع جاز نصبه ورفعه كما فى نحو كم
رجلا ضربته وقال العصام ويرده ما ذكره الرضى ان كم رجلا ضربته يجوز
رفعه لكنه ضعيف انتهى يعنى ان هذا الكلام من الرضى يمنع النوع الذى
يجب فيه النصب بل يقتضى ان قول المصنف كان منصوبا يعنى منصوبا جوازا
وتكلف الشارح الرضى فى نحو كم رجلا ضربته حيث جوز تقدير الفعل قبل كم
وقال ولا منع من تقدير الناصب قبل كم ثم دفع ما قيل ان كم يقتضى الصدارة
والتقدير قبله يمنع بقوله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود
انتهى ومقصود الشارح الجامى ههنا على وجه لم يحتج الى ما تكلف به الفاضلان
من حمل النصب على الوجوب كما ذهب اليه الهندى ومن تقدير الفعل قبله
كما ذهب اليه الرضى بتعميم الفعل الغير المشتغل من الملفوظ والمقدر (ليدخل
فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على
شريطة التفسير) وقوله (وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا
ضربت ضربته) لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير يعنى
ان طريق جعله من هذا القبيل ان تقدر بعد كم فعلا غير مشتغل اى فارغ عن
عمله بسبب الاشتغال بالضمير وهو ضربت ههنا (فهو) اى فمثل هذا التركيب
يجوز نصبه ورفعه لانه (من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل
فى قاعدة النصب) فيجوز نصبه (وان لم تجعله) اى وان لم تجعل مثله (من قبيله)
اى من قبيل الاضمار (ولم تقدر بعده) اى بعد كم (فعلا غير مشتغل عنه فهو)

اي فتله (من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف في بيان المحل الذى يكون كم مجرورا فيه فقال (وكل ماقبله)وفسره الشارح بقوله(اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) للاشارة الى ان لفظ كل مضاف الى ماالموصوفة بالنكرة التى هى عبارة عن النوعين من الاستفهامية والخبرية وقوله (وقع قبله) للاشارة الى ان قبله ظرف مستقر صفة لما وقوله (حرف جر) فاعل للظرف ومثال الاستفهامية (نحو بكم درهما اشتريت) وقوله (اوبكم رجل مررت) اشارة الى مثال الخبرية (اومضاف) اى اووقع قبله اسم مضاف مثال الاستفهامية اى وقعت بعد الاسم المضاف (نحو غلام كم رجلا ضربت و)مثال الخبرية نحو(عبد كم رجل اشتريت)فقوله وكل ماقبله مبتدأ والفاء في قوله (فمجرور) جوابية وقوله مجرور خبر للمبتدأ الذى تضمن معنى الشرط لدخول لفظ كل على موصوف بالظرف واشار الشارح بقوله (بحرف الجر اوالاضافة) الى عامل الجر وقوله (وانما جاز تقديم حرف الجر اوالمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام) جواب للسؤال الذى ورد بان تقديم حرف الجر اوالاسم المضاف على كم الاستفهامية اوالخبرية ينافى اصدارتهما فاجاب بانه جاز للضرورة (لان تأخير الجار) سواء كان حرفا اواسما (عن المجرور ممتنع لضعف عمله)اى عمل الجار مطلقا واذا امتنع التأخير (فيجوز) اى وجب (تقديم الجار عليهما) اى على الاستفهامية والخبرية مع اقتضائهما الصدارة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما مع اعطاء حكم الصدارة لهما وقوله (على ان يجعل الجار) الخ جواب على اعتبار كل من الجار وما بعده كلمة واحدة ولا يلزم حينئذ ان يعطى حكم الصدارة للجار يعنى مع انالاتحتاج الى ماقلنا من الجواز للضرورة وانما نحتاج اليه اذا لم يكن الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة معانه جاز ان يجعل الجار (اسما كان اوحرفا) فقدم الشارح الاسم ههنا على الحرف ليكون اشارة الى ان الجعل المذكور في الاسم ابعد من الجعل في الحرف فاذا جاز في الابعد فجوازه في البعيد اولى (مع المجرور)اى مع مجرور كل منهما (كالكلمة واحدة)اى مثل كلمة واحدة (مستحقة للصدر) فان الجار حينئذ يكون كجزئهما وقال الرضى حتى لايسقط المجرور عن مرتبته ثم شرع المصنف في الحكم الثالث من اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (والا)ولما كان قوله والاعبارة عن انتفاء كل من الشروط المتقدمة فسره الشارح بقوله (اى وان لم يكن)واشار به الى ان الامر كذلك من حرف الشرط ولاالنافية بمعنى وان لم يوجد (بعده)اى بعد كل واحد من الاستفهامية والخبرية (لافظا ولاتقديرا فعل ولاشبه فعل غير مشتغل) اى غير فارغ (عنه

بضميره اومتعلق ضميره) بسبب الاشتغال بالضمير كما هي شروط النصب (ولا قبله) اى قبل كل منهما (حرف جر اومضاف) كما هي شروط الجروزاد الشارح قوله (كان مجردا عن العوامل اللفظية) ليكون جوابا حقيقيا للشرط وليكون كالعلة لقوله (فرفوع) يعنى وان لم يكن كذلك فيكون مرفوعا لكونه مجردا عن العوامل اللفظية من الفعل الملفوظ اوالمقدر ومن الجار وانما فسر الشارح بقوله (اى فهو مرفوع) للاشارة الى ان الفاء جزائية داخلة على الجملة الاسمية التى حذف فيها المبتدأ فتكون جملتها جزاء لقوله و لا وقوله (مبتدأ) خبر بعد خبرا وصفة المرفوع يعنى ان مثل هذا مرفوع على انه مبتدأ (ان لم يكن ظرفا) اى ذلك المرفوع يريد به المنصوب بتقدير فى على طبق قوله فى بحث وماوقع ظرفا لاكثر انه مقدر بجملة لاماقبل على مكان اوزمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا كذا فى متن العصام وقول الشارح (نحو من ابوك) تنظير لا تمثيل يعنى كما ان من الاستفهامية فى قولك من ابوك مبتدأ وان كانت نكرة وخبره اعنى ابوك معرفة كذلك يجوز ان يكون كم مع كونه نكرة مبتدأ وما بعده خبراله وان كان معرفة يجوز ان يكون خبرا عنه ثم انه لما كان كون النكرة مبتدأ لايجوز فى صورة كون خبره معرفة عند غير سيبويه من النحاة اراد الشارح ان يذكره فقال (وهذا) اى كون كم مبتدأ على الاطلاق (مبنى على مذهب سيبويه) اذ يلزم حينئذ الىزام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهام مع كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك الا على مذهب سيبويه (فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة) لا مطلقا بل عن نكرة (متضمنة استفهاما) كمن وما وكم (واما عند غير سيبويه) من النحاة (فهذا) اى النكرة المتضمنة استفهاما ماليس بمبتدأ عنده غيره حتى يلزم ماذكر بل هو فى مثل تلك الصورة (خبر مقدم على المبتدأ) وجوبا ولم يجز كونه مبتدأ (لكونه نكرة و) لكون (مابعده معرفة) وقوله (وخبران كان ظرفا) عطف على قوله مبتدأ (نحو كم يوما سفرك فكم) اى لفظ كم (ههنا) اى فى هذا المثال الذى كان مميزه ظرفا (منصوب المحل) اى منصوب محله (اولا) اى اعتبار الاصل (داخل تحت قاعدة النصب لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف) اذ هو غير مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رفع للضمير الذى فيه على الفاعلية وناصب لكم على الظرفية وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعد كم وقوله (باعتبار اعمال الكائن) متعلق بالدخول الذى فى ضمن قوله داخل اى دخوله تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (فيه) اى فى كم وقال العصام هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لان المرفوع حينئذ ليس كم بل الجملة الظرفية

وهي الثابتة عن الخبر انتهى وقال ابن قاسم العبادى ردا على العصام ان ماقاله الرضي مرضي موافق لكلام النحاة كابن هشام لان الظرف لما ناب عن الخبر ثبت له حكمه من الرفع انتهى واليه اشار الشارح بقوله (وداخل فى قاعدة الرفع) اى وكم ههنا كما يدخل فى قاعدة النصب باعتبار اصله داخل ايضا فى قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل او شبهه مشتغل عنه لالفظا ولاتقديرا ولاقبله جار (ثانيا) اى بعد اعمال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت قاعدة الرفع (لقيامه) اى لقيام لفظ كم (مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ) لان القاعدة هي ان الظرف اذا قام مقام عامله ثبت له حكم العامل ولما فرغ المصنف من بيان اعراب كم الاستفهامية والخبرية شرع فى بيان احوال سائر اسماء الاستفهام والشرط ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط مثل احكامهما احال البيان المذكور بقوله (وكذلك) على احكام كم ولما احتمل ان يكون المشار اليه عبارة عن فرا[illegible] كل بابه [illegible] قوله وان اصدر الكلام فسره الشارح بقوله (اى مثل كم [illegible] ساره الى ان الكاف بمعنى المثل والى ان الاشارة الى كم لكن ليس وجه التشبيه فى جميع احكامهما بل (فى تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية) يعني احدها كونه منصوبا معمولا على حسبه وثانيها كونه مجرورا بحرف الجر والاضافة وثالثها كونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لايكون ظرفا ورابعها كونه مرفوعا بالخبرية بشرط ان يكون ظرفا (بالشرائط المذكورة) وهي اشتراط نصبه بكون مابعده فعلا واشتراط جره بكونه مدخول احد الجارين واشتراط رفعه بكونه مجردا عنهما وقوله وكذلك ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (اسماء الاستفهام والشرط) مبتدأ مؤخر ولما لم يتأت جميع الوجوه الاربعة فى كل واحد من هذه الاسماء اوله الشارح بقوله (بمعنى انه تتأتى تلك الوجوه الاربعة) يعني المراد بما ذكرنا فى وجه التشبيه بمعنى ان تلك الوجوه تتأتى (فى مجموع هذه الاسماء) لا فى كلها وهذا لاينافى ان لايوجد بعض الوجوه فى بعض تلك الاسماء وهذا من الشارح تأويل لكلامه فى وجه التشبيه وهو المفهوم من تشبيه هذه الاسماء بما ذكر فى كم من الاحكام الاعرابية فانه يفهم منه ان هذه الوجوه الاربعة تجرى فى كل واحد من هذه الاسماء وليس كما فهم بل تجرى فى بعضها وبجريانها فى البعض يصدق عليها انها تتأتى فى المجموع بالجملة (لا) المراد به انها تتأتى (فى كل واحد منها) اى من هذه الاسماء كما سيفصله الشارح وفى العصام ان هذا التأويل من الشارح فى طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام حيث اراد بها ان ماشبه منها بكم جميعها من حيث المجموع لاكل واحد منها وبعضهم اوله فى التشبيه فقال ذلك البعض يعنى وكذلك انها مثل كم فى بعض

تلك الوجوه اوجبيعها اسماء لشرط والاستفهام ثم قال العصام ولا يخفى ان
فى قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لابد ان يراد جميع اسماء
الشرط و باقى اسما الاستفهام انتهى ثم بين الشارح ماهو مشترك بين الاستفهام
والشرط و بين ماهو مختص باحدهما فقال (وهى) اى تلك الاسماء المشبهة
بكم (من) اى لفظ من (وما واى وانى واين ومتى مشتركة) اى حال كون كل من هذه
الستة مشتركة (بين الاستفهام والشرط واذا) اى وكلمة اذا حال كونها (مختصة
بالشرط وكيف) اى وكلمة كيف (وايان) حال كونهما (مختصان بالاستفهام)
ثم فصل الشارح كل واحد منها من حيث يتأتى فيها بعض تلك الوجوه فقال
(من وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما) اى فى من وما وقت كونهما
استفهاميتين (الوجوه الثلاثة الاول) وهى كونهما منصوبتين بما بعدهما
من الفعل وكونهما مجرورتين باحد الجارين وكونهما مرفوعتين بالابتداء ومثال
كونهما منصوبتين بما بعدهما فى كلمة من (نحو من ضربت و) فى كلمة ما نحو
(ما صنعت و) مثل كونهما مجرورتين فى من بحرف الجر نحو (بمن مررت
و بالاسم المضاف نحو (غلام من ضربت و) مثل كونهما مرفوعتين
بالابتداء فى كلمة من نحو (من ضربته و) فى كلمة ما نحو (ما صنعته) ثم بين
وجه عدم تأتى الوجه الآخر فيهما فقال (ولا يتأتى فيهما) اى فى من وما (الرفع
على الخبرية لامتناع ظرفيتهما) لانها شرط الخبرية كما مر (واذا كانتا) اى كلمة
من وما (شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة اى كما تأتى تلك
الثلاثة فيما اذا كانتا استفهاميتين من النصب والجر والرفع بالابتداء (نحو)
اى مثل النصب فى من نحو (من تضرب اضرب و) فى ما نحو (ما تصنع اصنع
و) مثال المجرور بحرف الجر نحو (بمن تمرر امرر و) بالمضاف نحو (غلام من
تضرب اضرب و) مثال رفعهما بالابتداء فى من نحو (من يأتنى فهو مكرم)
وفى ما نحو قوله تعالى (وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى
فيهما) اى فى من وما اذا كانتا شرطيتين (بل) لا يتأتى (فى جميع اسماء الشرط)
سواء كانت مما عداهما مشتركة نحو اى واين او مختصة بالشرط نحو اذا وعلى
كل تقدير فيها لا يتأتى (الرفع على الخبرية) وقوله (فانه لا يقع) اشارة الى
ان عدم وقوعها خبرا ليس لعدم استعداد تلك الاسماء للخبرية بل لانه لا يقع
(بعدها) اى بعد تلك الاسماء (الا الفعل) لكونها شرطية مستلزمة للدخول
على الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء) الا شاذا نحو تسمع بالمعيدى او مأولا
بالاسم فى نحو وان تصوموا (وما هو لازم للظرفية) اى والاسم الذى هو لازم
ظرفيته وقوله (من هذه الاسماء) بيان لما اى حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة

السابقة (كمتى واين وكيف وانى واذا) قوله ومامبتدأ وقوله (ان لم يجر بجار) جملة شرطية خبره يعنى ماهو لازم الظرفية من اسماء الشرط يأتى فيه وجهان من الوجوه الاربعة احدهما الجر بحرف الجران دخل عليه وثانيهما النصب على الظرفية ان لم يدخل فان دخل عليه الجار يجر به (نحو من اين) وان لم يدخل (فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية ابدا) باعتبار انه مفعول لمقدر (وعن بعضهم) اى ونقل عن بعض النحاة (ان اذا قد يخرج عن الظرفية) وقوله (ويقع اسما صريحا) كعطف التفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعنى اذا خرج عن الظرفية يبقى اسما صريحا مجردا عن معنى الظرف (فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو) وقوله (اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو) تفسير واشارة الى ان اذا الاول مبتدأ واذا الثانى خبره وكلاهما بمعنى الوقت (فهى) اى كلمة اذا فى قوله اذا يقوم زيد (مرفوعة بالابتداء) وقوله (وقال الشارح الرضى) الاشارة الى ان قول هذا البعض غير ثابت لانه قال (وانا لم اعثر) اى لم اطلع (لهذا) اى لكون اذا مستعملا فى غير الظرف (على شاهد من كلام العرب) نظما ونثرا وهذا من الشارح تأكيد لقوله فلابد من كونها منصوبة على الظرفية يعنى لا يجوز استثناء اذا من هذه الاسماء لما نقله عن الشارح الرضى من عدم الاطلاق لانه يشعر بعدم ثبوته فلا يجوز نقض القاعدة بمثل هذا وقال بعض المحشين ان قوله (وماهو لازم الظرفية) الخ داخل فيما نقل عن الشارح المذكور يعنى والاسم الذى هو لازم الظرفية (يرتفع فى الاستفهام محلا) وقوله فى الاستفهام احتراز عن الشرط اذ لا يتصور فيه الخبرية كما تقدم قريبا وانما قيد الارتفاع بقوله محلا لانه اذا كان مبنيا صار له محلان احدهما الرفع وهو محله البعيد والثانى النصب على الظرفية وهو محله القريب كما اشار اليه بقوله (مع انتصابه على الظرفية) بايراد مع فانه يدل على ان الانتصاب على الظرفية محله القريب لان مع يدخل على المتبوع الدال على التقدم وقوله (اذا كان خبر مبتدأ مؤخر) احتراز عما اذا كان بعده فعل كما تقدم (نحو متى عهدك بفلان) فان متى لكونه لازم الظرفية له محلان احدهما انتصابه على الظرفية بكونه ظرفا لمتعلق محذوف ولما احتمل ان يقدر المحذوف مقدما ومؤخرا اراد ان يفسره بقوله (اى متى كائن عهدك به) لافادة ان المتعلق قدر مؤخرا على وفق ما تقدم فى قوله وقدرت بعده فعلا (واما اى) اى واما لفظ اى من هذه الالفاظ (فتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية) من الجر والنصب ومن الرفع على الابتداء وعلى الخبرية فاما رفعه بالخبرية ففى هذا المثال وهو (نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت) اشارة الى ظرفيته (كائن) اشارة الى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر فى الحقيقة

(تجيئك) مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (فاى وقت على تقدير انتصابه) لفظا (بالظرفية) اى بكونه ظرفا (مرفوع المحل) اى مرفوع محله بالخبرية (يعنى انه منصوب لفظا لكونه معربا ومرفوع محلا لكونه خبرا (والوجوه الباقية) وهى الوجوه الثلاثة الباقية احدها النصب (مثل ايهم ضربت) ثانيها الجر نحو (بايهم مررت) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (ايهم قائم) ثم شرع المصنف فى مسئلة من مسائل كم بعد قياس سائر اسماء الاستفهام والشرط بها وهى جواز الوجوه الثلاثة فيها على طريق الاستشهاد (وفى مثل كم عمة لك ياجرير وخالة) ثم فسر الشارح هذا المثل بقوله (يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه) اى يريد المصنف بالمثل انه فى التركيب الذى وقع فيه لفظ كم واحتمل من حيث نفسه لان يكون للاستفهام والخبر ومن حيث تمييزه ان يكون مميزه مذكورا وان يكون محذوفا فان الحال فى تركيب كم عمة كذلك فقوله فى مثل خبر مقدم وقوله (ثلاثة اوجه) مبتدأ مؤخر ثم لما اختلف النسخ عند الشارح ففى بعضها وفى مثل كم عمة بحذف المميز كما هى مختار الشارح فان النسخة تقتضى التعميم فى المسئلة من حيث ذات كم ومن حيث المميز كما فسره باشارة العموم الى احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه اراد ان يوجه قوله ثلاثة اوجه على وجه يوافق لكل واحدة من النسختين فقال (هكذا) اى كما قلت وفسرت عليه يعنى بحذف لفظ المميز (فى كثير من النسخ) ثم بين النسخة الاخرى بقوله (وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (وفى مثل تمييز كم عمة) يعنى بزيادة لفظ التمييز فحينئذ يكون مراد المصنف بقوله فى مثل (اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه) اى فى مثل الاسم الذى وقع تمييزا يجرى فيه بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عمة منصوبا ومجرورا واما اذا كان مرفوعا فلا يكون فيما وقع تمييزا ثلاثة اوجه من الاعراب (فعلى النسخة الاولى) وهى النسخة التى اختار الشارح اعنى ما لم يذكر فيها لفظ التمييز فبناء عليها (يحتمل) اى احتمالا عنده راجحا كما سيصرح (ان نعتبر الاوجه الثلاثة) اى التى ارادها المصنف بقوله ثلاثة اوجه اى يجوز ان تعتبر تلك الثلاثة الجائزة (فى كم) اى فى ذاتها (احدها) اى احد الثلاثة (رفعه) اى جعل محل كم مرفوعا (بالابتداء) لعدم شرط النصب والجر وعلى هذا التقدير يكون المميز مذكورا وهو لفظ عمة ويحتمل ان يكون محذوفا مقدرا بكم شخص او شخصا (والآخران) اى والوجهان الآخران من الثلاثة (نصبه على الظرفية او على المصدرية) اى الثانى من الوجوه جعله منصوبا على الظرفية والثالث منها نصبه على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير

كون المميز محذوفا واء احتمال اعتبار الوجوه في كم (فانه) اي لان المصنف (اشار فيما سبق) في بيان وجوه اعراب كم (بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب) حيث لم يقل منصوبا بالمعولية بل قال على حسبه ليعم كل المنصوبات التي اقتضاها الفعل فحينئذ يجوز ان يعتبر في هذا البيت على تقدير كون عمة مميزا ان يكون مرفوعا بالابتداء وخبره قوله حلبت في المصراع الثاني وعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمة مرفوعا بالابتداء ويحتمل ان يكون المحذوف زمانا اومصدرا فتقدير الاول كم زمان فيكون منصوبا لكونه ظرفا لقوله حلبت وتقدير الثاني كم حلبة فيكون منصوبا على انه مفعول مطلق لقوله حلبت ثم اشار الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق من بيان المصنف فقال (ولا يخفى ان هذا) اي وجه اعتبار الوجوه الثلاثة في نفس كم (اليق) من الوجهين الآخرين (بما سبق) في كلام المصنف (من وجوه اعراب كم) وجه الاليقية ان في هذا التوجيه تخلصا لكلام المصنف من ورود لزوم الاخلال بذكره ما لم يذكر قبله ثم شرع الشارح في بيان احتمال التوجيه الآخر في الوجوه الثلاثة من النسخة الاولى فقال (ويحتمل) اي احتماله مرجوحا عنده (ان تعتبر الوجوه) اي الاوجه الثلاثة المذكورة في مميزه) اي في مميز كلمة كم (اعني) اي يريد الشارح بمميزها (عمة) اي كلمة عمة (فاحدها) اي فاحد الاوجه الثلاثة (الرفع) اي رفع عمة (بالابتداء) اي بكونه مبتدأ وحلبت خبرا له فحينئذ لا يكون مميزا لان المميز لا يكون مرفوعا فلزم ارتكاب كون المميز محذوفا ايضا (استفهامية كانت) اي سواء ان يكون كلمة كم استفهامية فيكون مميزها المحذوف منصوبا مفردا (اوخبرية) فيكون المحذوف مجرورا مفردا اومجموعا ولا يخفى ان الاعتبار لا يكون في هذا التقدير الا بحذف المميز فلا يكون داخلا في الوجوه الثلاثة اللهم الا ان يقال ان المراد بقوله ان تعتبر الاوجه اي بعض الاوجه (والآخران) اي الوجهان الآخران (النصب) اي احدهما نصب كلمة عمة (على تقدير كونها) اي كون كم استفهامية بان تكون عمة تمييزا لها (و) الآخر من الوجهين (الجر) اي جر عمة (على تقدير كونها) اي كون كم (خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق) ولما كان اعتبار الوجه كما ذكره الشارح مبنيا على جواز حذف المميز اراد ان يشير اليه بقوله (فكان الاليق) اي على المصنف (تأخير هذا) اي تأخير قوله وفي مثل كم عمة الخ (عن قوله) اي قوله الآتي بعده وهو قوله (وقد يحذف في مثل كم مالك) حتى يكون قوله على الترتيب الاليق وهو تقديم الاصل على الفرع وان جاز في بعض المواضع تقديم الفرع على الاصل ليكون توطئة للقاعدة فان قيل ان الوجه الاول مبني ايضا على ذلك الاعتبار لان الوجهين الآخرين اعني نصب كم على الظرفية والمصدرية مبنيان ايضا

على حذف المميز ولم يخصص شارح الالفيــة بهذا الوجه الثانى فاجاب عنه الفاضل الامير بان الوجه الاول ليس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه معتبرة فى نفس كم موافقة لما سبق من الوجوه الاعرابية واما الوجه الثانى ففيه عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متعلقان بحذف المميز وقال العصام بعد اثبات احتمال فى التمييز فى الحمل على التمييز فى بعض الوجوه فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلاثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف من مميز كم عمتك يا جرير وخالة فانه الذى ذكر آنفا فيكون اشارة الى ثلاثة وجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظيرا بحذف هذا التمييز وتنبيها لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما فى كم ضربت او المقدر كما فى كم مالك انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها وهو جر عمة مع الجمعية يحتاج الى اثبات وقوع نسخة فى البيت المذكور بالجمع بان يكون كم عمات وخالات ولعل الفاضل المذكور اطلع على تلك النسخة ثم اراد الشارح توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التى ذكر فيها التمييز فقال (واما النسخة الاخرى) اى واما اعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهى فى مثل تمييز كم عمة بزيادة ذكر التمييز (فلا تحتمل) اى فلا تحتمل الاعتبار فى الوجوه (الا الاوجه الاخر) وهو اعتبار بعض الوجوه فى عمة على تقدير عدم كونه مميزا وهو تقدير رفعه بالابتداء بان يكون المميز محذوفا واعتبار بعضه فى عمة ايضا على تقدير كونه مميزا ثم شرع فى بيان معنى البيت المذكور بعد تطبيقه بما سبق فقال (والبيت للفرزدق) هذا بيان لقائله (يهجو جريرا) يعنى مراده بهذا البيت ان يهجو جريرا بتذليل اقاربه (وتمامه) اى تمام البيت (فدعاء قد حلبت على عشارى) ثم شرع فى بيان بعض المفردات من حيث اللغة والتصريف فقال (الفدعاء) على وزن حمراء مؤنث الافدع ومعناه (المعوجة الرسغ من اليد او الرجل) وفى شرح الابيات الفدع بالتحريك عوج فى المفاصل كانها قد زالت عن اماكنها ويقال رجل افدع وهو المعوج الكف والذراع او القدم والساق لان فى مفاصله انحرافا وانقلابا (فيكون) حينئذ معنى الفدعاء (منقلبة الكف او القدم بمعنى انها) اى الكف او القدم (لكثرة الخدمة) اى لكثرة خدمتها مع المهانة والتذليل (صارت) اى رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة سالمة (كذلك) اى معوجة (او هذا) اى او معنى الانقلاب ان هذا الاعوجاج يعنى اعوجاج الاعضاء المذكورة (خلقة لهما) اى للعمات والخالات (نسبها) اى نسب الشاعر ... هجو عمات جرير وخالاته (الى سوء الخلقة) من اول الامر لا ... قصا ... المطلوب فى كل من الاعتبارين (وانما

عدى) على صيغة المجهول (حلبت) اى لفظ حلبت (على) مع ان الاصل فيه ان يتعدى باللام كما قال حلبت له ماشيته وههنا تعدى بعلى الاستعلائية (لتضمنه) اى لتضمن لفظ حلبت (معنى ثقلت) مبالغة فى الهجو اى حلبت وثقلت تلك الحلبة على من بين وجه كونه استثقل خدمتها بقوله (اى كنت كارها لخدمتها) لسوء خلقها (مستكرها منها) اى من خدمتها فخدمتنى على كره منى واختيار) اى ولذلك الاكراه اختار (من انواع خدمتها الحلب لانه) اى لان الحلب (خدمة المواشى وهى) ى خدمة المواشى (ابلغ فى الذم من خدمة الاناس) الخدمة مصدر مضاف الى المفعول ومن متعلق بابلغ اى خدمة المواشى ابلغ فى الذم من الخدمة الانسان (والعشار) بكسر العين (جمع عشراء) بضم العين وفتح الشين (وهى) اى العشراء (الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها) اى واختار الشاعر من المواشى خدمة الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمعز وغيرها من المواشى (لانها) اى لان الناقة الموصوفة (تتأدى من الحلب) سد تأديا (ولا تطيع) تلك الناقة لمن حلبها (بسهولة) وان اطاعت بكره وضرب واذا لم تطع بسهولة فى (حلبها) اى فيحصل فى حلب الناقة (زيادة مشقة) لمن حلبها وزيادة مشقة الحالب هى مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها (فى ذكر عمته وخالته) اى فى ذكر الشاعر عمة جرير وخالته من بين الاقارب (اشارة الى رذالة طرفيه)وقوله (ابيه وامه)بدل من الطرفين لان العمة اخت الاب والخالة اخت الام يعنى ان نسبك يا جرير رذيل مطلقا لاشرف فى واحد من الطرفين وهذا ابلغ فى مقام الهجو المطلوب ثم شرع فى تطبيق لفظ كم بالمقصود على تقدير كونها استفهامية وخبرية فقال (فالاستفهام) اى المستفاد من كم وهو مبتدأ وقوله (على تقدير نصب عمة) خبر للمبتدأ وقوله (على سبيل التهكم)خبر بعد خبر اواحدهما خبر والآخر حال من فاعل الظرف فى الخبر يعنى الاستفهام ههنا ليس على حقيقته لان حقيقة الاستفهام تقتضى جهالة المتكلم وعالمية المخاطب وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم وليس الغرض من سؤاله استفادة العلم بل غرضه الاستهزاء مجازا بعلاقة اللزوم لان كثرة الشئ ملزوم للجهل فكانه من ذكر الملزوم وارادة اللازم واليه اشار الشارح بقوله (كانه) اى كان المتكلم ههنا (ذهل)اى غفل (عن كمية عدد عماته وخالاته)اى لكثرتهما (فسأل عنه) اى عن عدده وهذا مااختاره الشارح العلامة وقيل الاستفهام يجرى على الحقيقة كانه قال اخبرنى اى عدد من العمات والخالات حلبت على عشارى اى ذلك كثير لااعرف عدده فى الحقيقة وقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها

(خبرية) وقوله (على تقدير الجر) اى جر عمة على التمييز (على سبيل التحقيق) اى على سبيل الحقيقة (اى كثير من عماتك) ياجرير (وخالاتك قد حلبت على عشارى) والمراد بكم على هذا التقدير الاخبار بكثرة الخدمة وهذان الوجهان على تقدير كون عمة مميزا منصوبا فى الاستفهامية ومجرورا فى الخبرية واما على تقدير كون المميز محذوفا فعمة مرفوع على الابتدائية وهو الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة واليه اشار الشارح بقوله (واذا حذف المميز) فنصب كم اما على الظرفية واليه اشار بقوله (اى كم مرة) اوعلى المصدرية واليه اشار بقوله (اوكم حلبة) بالنصب ايضا فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على سبيل (التهكم) كما عرفت (اوكم مرة اوحلبة) بالجر فيهما فتكون كم خبرية على سبيل التحقيق وبقوله (على التكثير) اشار اليه تسامحا (فارتفاع عمة) اى فعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمة مرفوعا يكون ارتفاعه (على الابتداء) اى على كونه مبتدأ ولما كان عمة نكرة احتاج الى تخصيص ما حتى يصح كونه مبتدأ فقال (وصححه) اى مصحح كونه مبتدأ (توصيفه) اى جعله موصوفا (بقوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ (قد حلبت) اى جملة قد حلبت والعائد الى المبتدأ الضمير المستتر تحته راجعا الى المبتدأ (وكم) اى واعراب كم (استفهامية كانت اوخبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع نصب) لكونه داخلا فى قاعدة النصب (لان الفعل الواقع بعدها) اى بعد كم وهو حلبت (مسلط عليها) اى على كم لعدم شغله بالضمير اوغيره (تسليط الظرفية) على تقدير المميز مرة (اوالمصدرية) اوتسليط المصدرية على تقدير حلبة كامر (واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء) لانهما تابعان لعمة فان الاول عطف عليه والثانى صفة له (واذا نصبتها) اى اذا نصبت عمة على التمييزية على تقدير الاستفهام (نصبتهما) اى نصبت خالة وفدعاء (واذا خفضتها) اى واذا خفضت عمة على التمييزية على تقدير الخبرية (خفضتهما) اى خفضت خالة وفدعاء ايضا (وذلك واضح) ولما فرغ المصنف من مسئلة كم من حيث معناه ومن حيث اعرابه واعراب تمييزه شرع فى بيان مسئلة مميزه من حيث ذكره وحذفه فقال (وقد يحذف) قال فى المعرب هذا عطف على المحذوف وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قبيل عطف بعض المسائل الشتى على بعضها وتفسير الشارح بقوله (مميز كم) لبيان الضمير المستتر تحته يعنى ان نائب الفاعل لفعل يحذف مستتر تحته وراجع الى مميز كم لا الى نفس كم وقوله (استفهامية كانت اوخبرية) لتعميم هذه المسئلة الى كل من النوعين (فى مثل كم مالك) فى الجملة الاسمية (وكم ضربت) فى الجملة الفعلية ولما كان قوله فى مثل

اشارة الى تعميم هذه المسئلة فيما هو مشابه لهذين التركيبين فسر الشارح وجه المشابهة بقوله (اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد الشارح ان يفصل توجيه الاستدلال بالقرينة فقال (فانه) اى فى مثال المصنف قرينة دالة على المميز المحذوف وهى انه (اذا سئل عن كمية مالك) على تقدير كونها استفهامية (او اخبر عن كثرته) اى عن كثرة المال على تقدير كونها خبرية وقوله (فظاهر الحال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبره والجملة الاسمية جواب لقوله اذا سئل عن المال او اخبر بكثرته فالقرينة للمحذوف قرينة حالية لان الظاهر حال المتكلم (دالة على انه) اى السؤال بكم مالك (سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك) لان المال يطلق عليهما كما يطلق على غيرهما لكن العرف خصصه بهما هذا على تقدير استفهاميتها (او اخبار) اى او ظاهر الحال قرينة دالة على انه اى الاخبار بكم مالك اخبار (عن كثرتهما) اى دراهمك ودنانيرك وهذا على تقدير خبريتها (فمعناه) اى فمعنى تركيب كم مالك (كم درهما او دينارا) بنصب التمييز فى الاستفهامية (او معنى (كم درهم او دينار مالك) بجرهما فى الخبرية ثم شرع فى بيان اعراب كم فى مثال مالك فقال (فكم) اى لفظ كم (فى هذا المثال) اى فى مثال كم مالك يعنى فى كل مثال يكون بعد كم اسم فكم (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما صالحا للابتداء مع اقتضائه الصدارة (ومالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اى خبر لفظ كم (واذا سئل عن ضربك) يعنى اذا قيل فى التركيب الثانى كم ضربت واريد به الاستفهام وسئل عن عدد الضرب بضم قرينة اخرى وهى ان يكون السؤال المذكور (بعد العلم بوقوعه) اى اذا سئل بعد علم المتكلم بوقوع الضرب من المخاطب لانه لو لم يعلم بوقوعه كان الظاهر ان يسأل عنه بالهمزة او بهل ويقول اضربت او هل ضربت ولكن لما سئل بكم كان ظاهره انه علم بوقوعه ولكن جهل عدده واذا سئل كذلك (او اخبره فالظاهر) اى الراجح فى المراد ان يقدر المرة او الضربة وان احتمل احتمالا مرجوحا ان يقدر مفعولا كما سيجئ (ان السؤال) حين كونها استفهامية (او الاخبار) حين كونها خبرية (انما هو) اى كل واحد منهما (بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة) بنصب المميز فى الاستفهام (او مرة) بالجر (ضربت) فى الخبرية (او الى ضرباتك) يعنى او بالنسبة الى ضرباتك (اى كم ضربة) بالنصب اذا كانت استفهامية (او ضربة ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فكم فى هذا المثال) اى فى مثال كم ضربت يعنى فى كل مثال دخلت لفظة كم على فعل غير مشتغل عنه (اما منصوب على الظرفية) اى على ان يكون ظرفا للفعل الذى بعده (او المصدرية) اى او على ان يكون

مصدرا مفعولا مطلقا له ولما كان المصدر الذى للعدد مشتركا مع المرة فى الدلالة
على الكمية احتاج الى الفرق بينهما فاراد الشارح ان يفرقه بقوله (والفرق
بين المثبين) اى بين جعله ظرفا وبين جعله مصدرا (اذ كان المصدر) فى قوله
كم ضربة (للنوع) بان يكون بكسر الضاد (فظاهر) لانه حينئذ لا يشتركان
لان المراد فى المرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات وفى الضربة عن
نوعها فلا اشتراك حينئذ حتى يحتاج الى التفريق (واما اذا كان للعدد) اى واما اذا
كان المصدر للعدد بان يكون بفتح الضاد فحينئذ تشترك المرة والضربة فى السؤال
عن العدد فيحتاج الى الفرق حتى يجوز ان يعتبر فى الاول الظرفية وفى الثانى
المصدر مع اتحاد مآلهما فيفرق بينهما بالملاحظة (فالملحوظ فى الظرفية) اى
المعنى الذى لوحظ فى جعله منصوبا على الظرفية (اولا) اى قبل ملاحظة
كونه حدثا (الزمان) لان الحدث لا يخلو من ان يقع فى زمان لكن المراد بذلك
الزمان ليس هو الزمان الذى دل عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان
(الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان) نحو امس والآن وغدا لان هذه
الازمان مدلولات لهذه الالفاظ لا انها مدلولات الفعل ولعل الفرق بين الزمان
الذى هو مدلول الفعل وبين الذى هو مدلول هذه الالفاظ هو ان مدلول الفعل
لا يقبل التعدد بل هو واحد ممتد من وقت وجود الفعل الى انقضائه وما لا يقبل
التعدد يلغو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذى هو مدلول هذه الالفاظ لان
تكرر الضرب يقتضى تعدد ازمنته والله اعلم (وفى المصدر به) اى المعنى الذى
لوحظ حين جعله مصدرا (اولا) اى قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به
ايضا الحدث الذى هو جزء الفعل لانه للجنس ولا يقبل النوعية والعدد بل
المراد به الحدث (الدال عليه لفظ المصدر) لانه قابل للعدد والنوع وهذان
التوجيهان (فى اعراب كم) اذا قدر المميز بالمرة او بالضربة ولما فرغ من بيان
الاحتمال الراجح اراد ان يبين المرجوح فقال (ويحتمل ان يكون المثال الثانى)
وهو كم ضربت اى ما كان بعده فعل غير مشتغل (بتقدير كم رجلا) بالنصب اذا
كانت استفهامية (اورجل ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فعلى هذا التقدير
يكون كم منصوبا على المفعولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المميز ولما فرغ
المصنف من مسائل الكنايات من المبنيات شرع فى مسائل الظروف منها
فقال (الظروف) ولما عبر عنها المصنف فى تعداد المبنيات ببعض الظروف
واسقط ههنا لفظ البعض احتاج الى توجيه العهد الخارجى المستفاد من
حرف التعريف دفعا لتوهم المغايرة فلذلك فسره الشارح بقوله (اى
الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها) اى تعداد المبنيات

(بعض الظروف) يعني ان الالف واللام للعهد الخارجي وهو اشارة الى ماذكر في تعداد المبنيات بعنوان بعض الظروف واذ كان العهد اشارة اليه لا الى مطلق الظروف يكون مغنيا (فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) فكأنه قال الظروف المذكورة بعنوان بعض الظروف وقوله الظروف مبتدأ وقوله (منها) ظرف مستقر خبره وفسر الضمير المجرور بقوله (اى من تلك الظروف) وقوله (ما) (اى ظرف) الموصول مع صلته التي هي (قطع) على صيغة المجهول فاعل للظرف كذا في المعرب يعني ان الظروف يكون بعضها الظرف الذي قطع (عن الاضافة) وبعضها غير ذلك وقوله (بحذف المضاف اليه) بيان لسبب انقطع يعني ان سبب قطع هذه الظروف عن الاضافة هو حذف المضاف اليه (عن اللفظ) فقط (دون النية) اى دون الحذف من النية ونسيانه (فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين) يعني انه اريد بالحذف الحذف من اللفظ دون النية لانه ان حذف من النية بان كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التي عدت من المبنيات لانه حينئذ يكون معربا مع وجود التنوين الذي هو من خواص المعرب (نحو رب بعد كان خيرا من قبل) فانه لما حذف المضاف اليه منهما في اللفظ حذف ايضا في النية لانه لم يرد خيرية بعدية شئ معين من قبليته بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك الظروف بالظروف المقطوعة ظاهرا وعبر عنها بالغايات ايضا اراد الشارح ان يبين وجه تسميتها بالغايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غاية الكلام) اى غاية كل كلام صدر من العقلاء (كانت) تلك الغاية (ما) اى الاسم الذي (اضيفت هي) اى تلك الظروف (اليه) اى الى ذلك الاسم لان غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان تكون في ذلك المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان تكون في المضاف اليه (فلما حذف ذلك الاسم الذي اضيفت هي اليه بلا عوض صرن) تلك الظروف المضافة (غايات) وقوله (ينتهي بها الكلام) صفة كاشفة للغايات اى معنى صيرورتها غايات انه ينقضي بها الكلام وانما قيد الحذف بلا عوض اذ لو عوض عنه لصار كانه لم تقطع فتعرب وهو في غير الظروف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفي الظروف قليل كما سيجئ في ما بعد من كلام الشارح ثم شرع في بيان وجه بنائها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت تلك الغايات مع ان الاصل فيها هو الاعراب (لتضمنها) اى لتضمن تلك الظروف (معنى حرف الاضافة) فيكون مناسبا لمبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف الاضافة هي اللام والظاهر ان هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لشبهها)

شروع في بيان السبب الآخر فحينئذ ينبغي ان تكون النسخة بإو كما ضبط في بعض الحواشي المرئية يعني ان سبب بنائها اما تضمنها معنى اللام الذي هو الاصل في الاضافة او لمشابهة تلك الغايات (بالحروف) التي هي مبني الاصل (في الاحتياج الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا في حال اضافته بالفعل لان في حال اضافته بالفعل مرجحا لاعرابه وهو وجود الاضافة التي هي من خواص الاسم هذا بخلاف حال الاضافة فانه حينئذ لم يوجد المعارض لمرجح البناء واما عدم اعتبار مرجح الاعراب في الاسم الذي اضيف الى الجملة فلعدم ظهور اثر الاعراب في المضاف اليه لكونه جملة كذا في الامتحان (واختير) عطف على مدخول لانه اي وانما اختير (الضم) من بين القاب البناء (لجبر النقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فاريد جبره باختيار الاقوى من الالقاب وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كقبل وبعد) اما ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف اي هي كائن كقبل او صفة للمصدر المحذوف اي قطع قطعا كقبل وقول الشارح (وما اشبههما) تفسير للتمثيل اي والذي كان مشابها بهما وقوله (من الظروف) بيان لما اي من الظروف (المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء) وفائدة التفسير بقوله من الظروف للاشارة الى ان وجه الشبه بين تلك المذكورات وبين قبل ليس هذه الظرفية ولا كونها من الجهات الست بل ما به الاشتراك بينهما هو كونها مستعملة بالقطع عن الاضافة ومسموعة به ولذا قال (ولا يقاس عليها) اي على المذكورات (ما) اي ظروف ملابسة (بمعناها) اي بمعنى المذكورات من مثل تحت وفوق وذلك نحو اليمين والشمال فاذا لم يقس عليها ما بمعناها فعدم جواز القياس في غيرها اولى ولما كان في ما قطع عن الاضافة تجويز وجه آخر وقد تركه المصنف فاته قال (ويجوز في هذه الظروف على قلة) اي بناء على استعمال قليل (ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب) اي فحينئذ تعرب الظروف المذكورة لعدم جريان اداة البناء وهي ترك المضاف اليه بلا عوض ثم استشهد لهذا فقال (قال الشاعر * فساغ لي الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات) قوله فساغ اي سهل وقوله لي متعلق به والشراب فاعل فساغ وضمير المتكلم في كنت اسمه وقوله قبلا منصوب لفظا على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه اي كنت قبل هذا الزمان واكاد من افعال المقاربة واغص فعل مضارع من غص يغص غصة من باب علم او فتح وهو بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة ضد السهولة وهو خبر اكاد وجملة اكاد خبر كنت والفرات هو الماء

العذب يعنى اصابنى فرح فسهل دخول الشراب فى حلقى بعد الغم الذى اصابنى قبل هذا بحيث اكون قريبا الى عدم دخول الماء العذب فى حلقى لشدة غمى وقصته انه قتل قريب هذا الشاعر فصار من الغم والغصة بحيث لا يجرى الطعام والشراب فى حلقه من عدم التمكن من اقتصاص قاتله ولما تمكن من قصاصه بان قتل قاتله زال عنه الغم فسهل مدخله وقوله (فلافرق) دفع للاعتراض الوارد على هذه القاعدة بانه لانسلم ان يكون قوله قبلا مما عوض فيه التنوين عن المضاف اليه فلم لا يجوز ان يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه لفظا ونية فيكون من قبيل رب بعد كان خيرا من قبل كما تقدم فدفعه الشارح بابطال السند بان يقول هذا ليس من قبيل ذلك لانه لافرق فى هذا المضاف اليه لفظا الاتية (بين ما اعرب) اى بين الظروف التى اعربت حال كونها (من هذه الظروف المقطوعة عنها) كما فى قول الشاعر (و بين ما بنى) اى و بين الظروف التى بنيت (منها) اى من تلك الظروف ولو كان هذا من قبيل الاول لحذف فيه المضاف اليه ونسى نسيا منسيا وليس كذلك لانه وان كان المضاف اليه محذوفا ههنا لكنه منوى لتعويض التنوين عنه حاصله انه لافرق بين ما بنى وبين ما اعرب فى تضمنهما معنى الاضافة (وقال بعضهم) ليس كون قوله و كنت قبلا معربا لكونه معوض بالتنوين المرجح لجانب الاعراب (بل انما لم تعرب لعدم تضمنها) اى الظروف المذكورة (معنى الاضافة) كما لم تتضمن الظروف التى تنزع عنها معنى الاضافة كما سبق فى قوله رب بعد الخ واذا لم تتضمن لمعنى الاضافة ههنا كذلك (فمعنى قبلا فى (كنت قبلا) فى هذا البيت (اى قديما) ثم اراد الشارح ان ينقل محاكمة الشارح الرضى بين هذين المذهبين وترجيح احدهما فقال (وقال الشارح الرضى والاول) اى عدم الفرق بين ما بنى وبين ما اعرب فى كون المضاف اليه منويا (هو الحق) ثم شرع المصنف فى بيان ما الحق بتلك الظروف فقال (واجرى مجراه) وفسر الشارح الضمير المجرور فى مجراه بقوله (اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة لكن لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأنيثه بل الى لفظ ما فى قطع عن الاضافة وقوله (لاغير وليس غير) اى لفظهما نائب فاعل اجرى وقوله (فى حذف المضاف اليه) اى وانما اجرى هذا ان اللفظان مجرى ما قطع من الظروف (لاشتراكهما فى حالين احدهما حذف المضاف اليه فى كل من اللفظين ومن الظروف المذكورة والبناء على الضم) اى وثانيهما كون كل منهما من الظروف مبنيين على الضم وقوله (وان لم يكن) الخ شروع فى علة البناء على الضم وجملة وان لم يكن اعتراضية يعنى وان لم يكن (غير) اى لفظ غير

في اللفظين (من الحروف) اي معدودا منها لكنه بني على الضم (اشبهه) اي اشبه غير (بالغايات) وهي قبل وبعد ونحوهما (لشدة الابهام) اي لوجود شدة الابهام (فيه) اي في لفظ غير لان صفة الغيرية لاتختص بذات دون ذات حتى لايكتسب التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضي وهي اشد ابهاما من مثل فلهذا لم يبن مثل على الضم (كما) اي كالابهام الذي هو حاصل (فيها) اي في الظروف المقطوعة (ولا يحذف منه) اي من لفظ غير (المضاف اليه) في اي موضع كان (الا بعد لا وليس) اي في موضع كونه واقعا بعد لا وليس (نحو افعل) يحتمل الامر والمتكلم (هذا لاغير وجاءني زيد ليس غير) وقال في شرح اللب ان لا في لاغير لنفي الجنس وتقدير جاءني زيد لاغير جاءني زيد لا جائي غير زيد ويجوز ان يكون التقدير جاء زيد لاغير زيد جاء وغير التي في ليس غير بمعنى الا والمضاف اليه المحذوف هو المستثنى كانه قيل ليس الا كذا قاله الرضي وقال العصام في متنه والظاهر ان غير في لاغير وليس غير على نحو واحد وليس في ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائيا كما ان لاغير تقديره لاغيره جاء وانما خصص حذف المضاف اليه في حال وقوعه بعدهما (لكثرة استعمال غير بعدهما) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان الحاق لفظ حسب بالظروف مقطوعة ... فسره الشارح بتوسط (كذلك اجرى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة) بين العاطف وبين قوله (حسب) اي كما اجرى غير بعد لا وليس غير مجرى الظروف كذلك اجرى لفظ حسب مجراه لكن ليس اجراؤه مجراها لشبهه بالغايات بل (لشبهها) اي لشبه كلمة حسب (بغير) اي لفظ غير (في نكرة الاستعمال) كما في غير بعد لا وليس (وعدم تعرفهما) اي وفي عدم اكتساب كلمة حسب للتعريف (بالاضافة) كما في غير مطلقا وقال العصام ولا يجب ان يقال ان حسب بمعنى لاغير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لاغير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعري انه لم لم يجعل حسب منسلا للغايات في الابهام لانه لابهامه لايتعرف كغير انتهى وحاصله اعتراض على الشارح في حمل حسب على غير مع انهما متساويتا الاقدام (ومنها) (اي من الظروف المبنية) اي المعدودة من المبني وفي الامتحان الترك قوله ومنها انسب انتهى ولعل مراده ترجيح قول من قال ان حيث مشترك في علة البناء مع لاغير ونحوه ولا يحتاج الى كلمة منها لانها تقتضي التغاير (حيث) اي لفظ حيث (للمكان) وفي الصحاح ان حيث في المكان بمنزلة حين في الزمان وهو موضوع للمكان في اللغة نحو قمت حيث قام زيد اي مكان قيامه (وقال الاخفش قد يستعمل) اي استعمالا قليلا (للزمان) نحو قمت حيث قام

زيد اى زمان قيامه (ولا يضاف) اى لا يضاف لفظ حيث الى شئ من شانه ان يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) اى الجملة (اوفعلية) تفسير للجملة النكرة فى قول المصنف نحو قمت حيث زيد قائم اوحيث يقوم زيد وقوله (فى الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة (اى فى اكثر الاستعمالات) لافى اكثر اللغات ثم شرع فى بيان ماهو الاقل من الاستعمال فقال (وقد جاء) اى وقد جاء هذا البيت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طالعا نجما) اى لفظ حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف الى مفرد مفعول ترى ثم فسره بقوله (اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره) اى يكون (نجما يضئ كالشهاب ساطعا) وقال بعض المحشين فعلى هذا فى البيت لا كما صرح به بعضهم من ارادمن ان حيث لازمة الظرفية فانها رسالة بعد مفعول ترى اى مكان سهيل كما فى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل ان ... بناء على ان نجما بالحركات ذكره الشارح بدلا من سهيل والظاهر ... على الظرفية ونجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح الابيات وطالعا حال من سهيل والمعنى اما ترى فى مكان سهيل حال كونه طالعا نجما ساطعا كالشهاب ثم شرع فى بيان وجه كونه مبنيا بقوله (وانما بنيت) اى حيث (على الضم كالغايات) اى كبناء الغايات المذكورة فيما سبق (لانها) من تلك الكلمة (غاية الاضافة) اى غاية اضافتها (الى الجملة) وان ... الاول مضافة الى مفرد لانه نادر ولا يضر النادر لقاعدة الكلية (و ... اى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر ... الجملة فهى) اى كلمة حيث (وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة ...) ... باضافتها حيث (...) اى الى تلك الجملة التى ... بالمفرد (... المضافة)يعنى وجد المضافة ... (فبنيت) كلمة حيث (ا ... المحذوف ما ضيفت هى اليه) وقوله المحذوف بالنصب صفة الغايات على انها ... صفة جرت على غير من هى له لان قوله ما ضيفت اليه نائب فاعله اى الغايات التى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغايات اليه كقبل وبعد (فبنيت) حيث (على الضم مثلها) اى مثل الغايات فى البناء على الضم وهذا بالاتفاق (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهما انه (يعربه بعضهم) وقال علة البناء اى الاضافة الى الجملة) وانتفى بقوله على بنائه واليه اشار بقوله (الاشهر ...) وقد ... الى المفرد (على بنائه لشذوذ الاضافة الى ...) لانتهدم العلة بخروج ... عن حكمها (ومنها) (اى من

زيد اى زمان قيامه (ولا يضاف) اى لا يضاف لفظ حيث الى شيء من شانه ان يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) اى الجملة (اوفعلية) تفسير للجملة النكرة فى قول المصنف نحو قمت حيث زيد قائم اوحيث يقوم زيد وقوله (فى الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة (اى فى اكثر الاستعمالات) لا فى اكثر المعاني ثم شرع فى بيان ما هو الاقل من الاستعمال فقال (وقد جاء) اى وقد جاء هذا البيت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طالعا نجما) اى لفظ حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى ذلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف الى مفرد مفعول ترى ثم فسره بقوله اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره) اى آخر البيت (نجما يضيء كالشهاب ساطعا) وقال بعض المحشين فعلى هذا يكون منصوبا كما صرح به بعضهم من ان دمن ان حيث ليست بلازمة الظرفية فانها فى البيت مفعول ترى اى مكان سهيل كما فى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته هذا بناء على [illegible] حركات ذكره الشارح بدلا من سهيل والظاهر ان حيث باق على الظرفية ونجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح الابيات وطالعا حال من سهيل و المعنى اما ترى فى مكان سهيل حال كونه طالعا نجما ساطعا كالشهاب ثم شرع فى بيان وجه كونه مبنيا بقوله (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة حيث (على الضم كالغايات) اى كبناء الغايات المذكورة فيما سبق (لانها) [illegible] تلك الكلمة (نابية المضافة) اى غايبة اضافتها (الى الجملة) وان [illegible] الاول مضافة الى مفرد لانه نادر ولا يضر النادر للقاعدة الكلية (و [illegible] اى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر [illegible] الجملة [illegible] حيث (وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة [illegible]) [illegible] حيث ([illegible]) اى الى تلك الجملة المأولة بالمفرد [illegible]) يعنى [illegible] (فساوت) كلمة حيث ([illegible] المحذوف ما ضيفت [illegible]) قوله المحذوف بالنصب صفة لغايات على انه صفة جرت على غير من هى له لان قوله ما ضيفت اليه نائب فاعله اى الغايات [illegible] حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغايات اليه كقبل وبعد (فبنيت) اى حيث (على الضم مثلها) اى مثل الغايات فى البناء على الضم وهذا بالاتفاق (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهما انه (يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة) والثانى بقاؤه على بنائه واليه اشار بقوله ([illegible]) [illegible] الى المفرد (على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد) [illegible] بخروج [illegible] من حكمها (ومنها) (اى من

اى بين منقطع الجبلين المرتفعين (و) كذا فى قوله تعالى فى تلك القصة (حتى اذا جعله نارا) وفاعل كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وصدور هذه الافعال منه فى الزمان الماضى بالنسبة الى نزول تلك الآيات وهذا كله اذا استعمل مجردا عن معنى الشرط واما استعماله فى الشرط فقال (وفيها)(اى فى اذا) يعنى فى كلمة اذا (معنى الشرط) يعنى تدل عليه بالدلالة التضمنية وان لم تكن موضوعة له ثم اراد الشارح ان يبين معنى الشرط الذى تضمنته فقال (وهو) اى معنى الشرط (ترتب مضمون جملة)وهو مضمون الجملة الجزائية(على اخرى) اى على مضمون الجملة الاخرى التى وقعت شرطا فاذا قلنا مثلا اذا غربت الشمس جئتك ففيها ترتب مضمون جئتك وهو مجيء المتكلم على مضمون غربت وهو غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين اللتين وقعتا بعدها كذلك (فتضمنت) اى فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهى كلمة ان هذا اشارة الى صورة الاستدلال وهى ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بعدها جملتين يترتب مضمون احداهما على الاخرى وكل اداة شانها كذلك ففيها معنى الشرط فكذا كلمة اذا فيها معنى الشرط ثم اراد الشارح ان يشير الى فائدة اخرى مستفادة منها فقال (فهذا) اى فالبيان بان كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط (علة اخرى لبنائها) اى لبناء كلمة اذا مع العلل التى ذكرت فيما قبل من كونها مبنية ثم ابد المصنف كلامه بقوله (ولذلك) وهو بالواو واللام متعلق بما بعده فتعين الجملة حينئذ لان تكون معترضة اواستينافية وفى بعض النسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية اى اذا كانت كلمة متضمنة لمعنى الشرط و يحتمل مع الفاء للاعتراض او الاستيناف كما فى معرب زينى زاده ثم فسره الشارح المشار اليه بقوله (اى لكون معنى الشرط فيها) لتعيين دلالة عدم وجوب الفعل بعدها وتقديم قوله لذلك على متعلقه للقصر يعنى ولتضمنها معنى الشرط فقط (لا لاصالتها فيه) كما فى كلمة ان (اختير)(اى جعل مختارا) وانما فسره به للاشارة الى ان اختير متضمن لمعنى جعل وقوله (بعدها الفعل) يعنى اختير ولم يجب يعنى ان اهل الكلام لما لم يجعلوا وقوع الفعل بعد اذا واجبا كما هو شان حروف الشرط بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا وقوعه على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط وتلخيصه ان ههنا دعوايين احداهما عدم الحكم بوجوب الفعل بعدها وثانيتهما اختيار الفعل وقوله لذلك دليل على الاولى على ما فسره به الشارح وعلى ما يفهم من القصر المستفاد من التقديم يعنى انما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصالتها فى الشرط وعلى هذا التقدير لا يتجه عليه ما قال الفاضل العصام بان الاولى فيه ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوى اختير الفعل ولم يجب كما فى متى واخواتها لانا جعلنا

القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوعة للشرط لا بالنسبة الى سائر الظروف المتضمنة لمعنى الشرط ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على الاسم فقال (لمناسبة الفعل الشرط) لان الشرط يقتضي الفعل ثم اراد ان يبين الوجه الغير المختار فقال (وجوز الاسم) اى وجوزوا وقوع الاسم بعد اذا (ايضا على الوجه الغير المختار لعدم اصلها) اى لعدم كون كلمة اذا اصلا (فى الشرط مثل ان ولو) اعلم ان فى هذا المقام اختلافا بين النحاة فقال ابن مالك فى نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل بعدها نظرا الى كونها الشرطية ولم يجوز بعدها الاسم الا الاخفش فانه جوز وقوع الاسم بعدها. وعبارة الشيخ الرضى تقتضي ان يكون وقوع الاسم بعدها شاذا وفى شرح نجم الدين سعيد والذى يدل على تجويز الامرين الاطباق على جواز الرفع فيما ضمر عامله اذا وقع بعدها اى نحو اذا زيد ضربته ضربته ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال لان تقدير الفعل حينئذ واجب فتعين النصب انتهى والحاصل ان ما فهم من عبارة المصنف جواز الامرين واختيار الفعل كما هو مذهب الاخفش ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال (وقد تكون) وقوله (اى اذا) تفسير للضمير فى تكون وقوله (للمفاجأة) ظرف مستقر على انه خبر تكون وانما اتى بتكون مصدرا بقد للاشارة الى ان استعمال اذا فى المفاجأة قليل بالنسبة الى ما قبله من الظرفية الصرفة ومن الشرطية وانما قيده الشارح بقوله (مجردة عن معنى الشرط) للاشارة الى المنافاة بين كونها للشرط وبين كونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المصنف بعده فيلزم المبتدأ بعدها ثم بين الشارح لغة المفاجأة بقوله (يقال فاجأه الامر مفاجأة) يعنى انها من مهموز اللام ومن باب المفاعلة مأخوذة (من قولهم) اى من قول العرب (فجئته) بكسر الجيم على انه من باب سمع او بفتحه على انه من باب منع بمعنى هجمت عليه كذا فى القاموس (فجاءة بالضم والمد) اى بضم الفاء والمد قيد به لانه بفتح الفاء كالضربة مصدر فجاءة من الحدث بمعنى اخذه بغتة والمراد اى بلفظ المفاجأة المأخوذة من فجئته فجاءة الذى تكون اذا بمعناه انه بمعنى (اذا قدمت وانت لا تشعر به) اى الملاقاة من غير شعور فى حضوره ههنا وقال الهندى ان فجاءة كالضربة بمعنى كسى را ناكاه در يافتن وبالمد بمعنى ناكاه رسيدن انتهى فيكون الاول بمعنى الوجدان والثانى بمعنى الوصول وقوله (فيلزم المبتدأ بعدها) عطف على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون الفاء جوابية للمحذوف كذا فى المعرب وقول الشارح (فرقا بين اذا هذه) اى بين اذا التى للمفاجأة (و بين اذا الشرطية) لبيان علة لزوم المبتدأ يعنى انما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق

بين المفاجأة والشرطية ولما توهم المنافاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب الرفع في باب الاضمار على شريطة التفسير اراد الشارح ان يدفعه بقوله (والمراد) اى مراد المصنف (لزوم المبتدأ) اى قوله فيلزم المبتدأ بعد اذ المفاجأة انما هو (غلبة وقوعه) اى وقوع المبتدأ (بعدها) اى بعد اذا المفاجأة وغايته ان المراد باللزوم هو اللزوم الكلى واذا كان كذلك (فلا ينافى) اى لاينافي قوله فيلزم (ماسبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اى بعد اذا المفاجأة (في باب الاضمار على شريطة التفسير) وقال العصام وهذا بعيد يعني حمل الارادة باللزوم على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى اللزوم انه يلزم فيما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير وقيل ان في دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذى لايشترطون فيه الاعتماد على المبتدأ وغيره في عمل الظروف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان المرفوع الذى بعدها يلزم ان يكون مبتدأ لا فاعلا للظرف ولم يتعرض للمثل اراد الشارح بيانه فقال (نحو خرجت) يعنى مثال كون اذا المفاجأة نحو خرجت (فاذا السبع) ى فاذا السبع حاضرا وواقف على حذف الخبر) او على طريق حذف خبره (والعامل في اذا هذه) اى اذا التى للمفاجأة (معنى المفاجأة) هذا عند المصنف وقال بعضهم ان العامل هو الخبر المحذوف كذا في المتوسط اى المعنى الذى هو المفاجأة بان يشتق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اى العامل في اذا ههنا (عامل) اى من العوامل التى (لايظهر) اى لايجوز اظهاره كالعامل في المنادى وغيره (وقد استغنوا عن اظهاره) اى عن اظهار العامل (لقوتها) اى لقوة المعنى الذى (فيه) اى في هذا المعنى (من الدلالة عليه) اى من كونه مدلولا على معنى هذا العامل لان معنى المفاجأة يدل عليه لفظ اذا (واما الفاء) اى واما الفاء التى قبل اذا (فهى) اى تلك الفاء (للسببية) اى لسببية ما قبلها لما بعدها (فان مفاجأة السبع) وهى المعنى المفهوم من اذا (مسببة) يعنى انها حاصلة (عن الخروج) المفهوم من خرجت (قيل) اى في تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق انها) اى الفاء (للعطف من جهة المعنى) فلاينافي افادتها السببية (اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها للعطف (خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب الزجاج (اى ان اذا هذه) اى التى للمفاجأة (زمانية او) التقدير (مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية وقولنا زمان وقوف السبع) على ما هو مذهب الزجاج (او مكانه) اى مكان وقوف السبع على ما ذهب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه لفاجأت

لامفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (لم تبق اذا ظرفية)
وقوله (بل تصير اسمية) عطف على قوله تبق وقوله (بل المفعول به محذوف)
عطف على قوله لامفعول به (اى فاجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه)
وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (اياه اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف
ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة اذا استعمالها لمعنى الشرط واستعمالها
للمفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد تكون)
اى كلمة اذا (لمجرد الزمان) اى على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجئة
(نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر) فان كلمة اذا فى اذا احمر
لمجرد الزمان على وجه الظرفية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى والليل اذا يغشى
كما فى الامتحان (وقد يستعمل) اى كلمة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو) اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقد منعه الشيخ
الرضى (وقد سبقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنعه (الاشارة) فى باب
الكنايات حيث قال الشيخ الرضى انا لم اعثر الخ وقد مر ان الراجح عند الشارح
عدم ثبوته ولما فرغ من بيان اذا بالالف بعد الذال شرع فى بيان اذ بسكون الذال
فقال (ومنها)(اى ومن الظروف المبنية)(اذ) اى كلمة اذ بسكون الذال
وقوله (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للماضى) صفة لكلمة اذ نحو قوله تعالى
واذ يمكر بك الذين كفروا (وبناؤها) اى وجه بناء كلمة اذ حاصل (لما) اى للوجه
الذى (مر) اى ذلك الوجه (فى حيث) اى فى كلمة حيث وهى اضافتها الى الجملة
(او) وجه بنائها (لكون وضعها) اى وضع كلمة اذ (وضع الحروف) اى مثل
وضع الحروف اى كما ان الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه الكلمة
وان كانت اسما موضوعا لمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم ضميمة
وهى المضاف اليه (وقد يجيء) اى قد يجيء كلمة اذ (للمستقبل) اى مثل اذا بقرينة
مجازا (كقوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون فى آيات الله (اذ الاغلال
فى اعناقهم) اى فى الوقت الذى الاغلال فى اعناقهم والقرينة قوله فسوف
يعلمون لانها للمستقبل ولما كانت كلمة اذ ظرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه
استعمال اذ ههنا لتنزيل المستقبل مكان الماضى فى تحقق الوقوع كما استعملت
الافعال الماضيات فى مثل هذا المقام فى المستقبل نحو ونفخ فى الصور وقال العصام
ويمكن منع كونه فى الآية للمستقبل بجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف
يعلمون زمان الاغلال فى اعناقهم انتهى ويمكن ان يوجد فيه شاهد آخر نحو
قوله تعالى واذ قال الله يا عيسى ابن مريم ءانت قلت كما فى تفسير التيسير (ويقع
بعدها) اى بعد كلمة اذ (الجملتان) وقوله (الاسمية والفعلية) تفسير للجملتين

على طريق البدل وانما احتيج الى التفسير لانه يجوز ان يتوهم ان المراد من الجملتين المضية والاستقبالية كما في اذا يعني ان كلمة اذ تدخل على الاسمية والفعلية الماضوية والاستقبالية وانما يجوز وقوع الجملتين فيها (لعدم اشتمالها) اى لعدم اشتمال كلمة اذ (على معنى الشرط) وقوله (المقتضى) صفة للشرط وفاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالنصب على انه مفعول لمقتضى لوجود شرط العمل في المفعول وهو كونه باللام وقوله (بالفعلية) متعلق بالاختصاص وهذا التوصيف كبيان علة اختصاص ماعدا اذ بالفعلية يعني ان اذ غير مختصة بالفعلية لانها غير مشتملة على معنى الشرط وغيرها من نحو اذا مختصة بالفعلية لانها مشتملة على معنى الشرط وكل ما هو مشتمل على معناه مختص بالفعلية لان الشرط يقتضي اختصاصها به (مثل كان ذلك)اى مثل قولك كان ذلك (اذ زيد قائم)وهذا مثال لوقوع الاسمية (واذ قام زيد)وهذا مثال لوقوع الفعلية وانما صدر المثال بكان ذلك ليكون تنصيصاً لمعنى المضى على اصل وضعها وقد جمع في التنزيل وقوع الجمل الثلاث في آية واحدة في قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه ثم بين الشارح استعمالا آخر لم يذكره المصنف فقال (وقد يجئ) اى لفظ اذ (للمفاجأة) كاستعمال اذا فيها (نحو خرجت فاذ زيد قائم واقلة مجيئها) اى مجئ اذ في المفاجأة (لم يذكره المصنف) والانسب في المثال نحو بينا عند فلان اذ زيد طالع حتى يوافق مانقل عن الرضى من انه قد يجئ للمفاجأة والاغلب في جواب بينما اذ وفي جواب بينا اذا ولا يجئ بعد اذا الا الفعل الماضي وبعد اذا لا الجملة الاسمية والاكثر خلو جوابهما عنهما وانما لا يستفصحهما الاصمعي في جوابهما لكن خطى في انكار الفصاحة كذا في العصام وفي الامتحان واتى اذ للمفاجأة فيدخل حينئذ الماضي ومثل بقوله بينا عند فلان اذ طلع زيد ولا يخفى ان هذا مخالف لما نقل من انه لا يجئ بعدها الا الاسمية ولعل مراد من حصرها في الاسمية انه في الاستعمال الاغلب ومراد صاحب الامتحان جوازه على خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها بين بين وبينما للاختلاف الواقع بين الاصمعي وغيره واتى بالجملة الاسمية في المثال للتنبيه على الاستعمال الاغلب وقد يجئ للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت كما تستعار اللام للوقت تستعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حينئذ حرفا وكلامه للتردد في الاسمية لم يذكره الشارح هنا (ومنها) اى ومن الظروف المبنية (اين وانى) وتوسيط الشارح قوله (فهما)للاشارة الى ان قوله (للمكان) خبر لمبتدأ المحذوف وانما فسر ههنا كذلك وفيما قبل بتوسيط الكائنة للتعين يعني ان في مثل هذا

يجوز كونا ظرف المستقر صفة وخبرا للمحذوف وكذا يجوز ان يكون حالا كذا
في المعرب وقوله (استفهاما وشرطا) يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن
في الظرف المستقر وان يكون تمييزا من نسبة الظرف المستقر الى فاعله اى من
حيث الاستفهام والشرط وان يكون منصوبا على الظرفية اى وقت الاستفهام
والشرط كما اختاره العصام بقرينة ما بعده وهو قوله ومتى للزمان فيهما اى
في الاستفهام والشرط واختار الشارح اول الوجوه حيث فسره بقوله (اى
حال كونهما للاستفهام والشرط) اى الذى هى استفهام وشرط كذا في العصام
او ظرفيتهما [illegible] وهى ذاتهما [illegible] المداول وهى معناهما كذا في الامتحان
ثم اين وجد كونهما مبنيين بقوله (لتضمنهما) اى وجه بناء كلمة اين وانى حاصل
(لتضمنهما) اى تضمن كل واحد من اين وانى (معنى حرف الاستفهام
والشرط) مثال تضمن اين حرف الاستفهام (اين زيد) مثال تضمنها
حرف الشرط (اين تكن اكن) مثال تضمن انى حرف الاستفهام (انى زيد)
مثال تضمنها حرف الشرط (انى تجلس اجلس) ثم اراد الشارح ان يذكر استعمالا
خاصا بانى فقال (وقد جاء) اى جاء في الكلام تركيب (انى زيد) لا بمعنى الاستفهام
عن مكان زيد ولا بمعنى الشرط بل (بمعنى كيف) نحو قوله تعالى فأتوا حرثكم
انى شئتم اى كيف شئتم يعنى من اى جهة شئتم كذا في البيضاوى والقرينة
[illegible] عن [illegible] وجود فعل بعده مجردا عن معنى الشرط
(و) جاء ايضا في الكلام (انى القتال) لا بمعنى السؤال عن مكانه بل (بمعنى متى)
بمعنى السؤال عن زمانه قال الرضى ولانى ثلاثة معان استفهامية كانت اوشرطية
احدها بمعنى اين [illegible] في الاستعمال ظاهرة اومقدرة ويجئ انى بمعنى
كيف نحو انى يؤفكون ويجئ انى بمعنى متى ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده
فعل انتهى قال ابن قاسم العبادى قوله ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل
مخالف لما مثله الشارح بقوله انى زيد وانى القتال وقال سيرى زاده والحق
ماقاله الرضى ثم قال بعد ما مر ح قال الرضى بقى ههنا شئ وهو ان انى في قوله
تعالى انى لهم الذكرى بمعنى كيف على ماصرح في الكشاف ولم يدخل على
الفعل ثم قال ويمكن دفعه فليتأمل اقول ولعل وجه التأمل انه يجوز ان يكون
الفعل مقدرا بعد انى في هذه الآية ويشعر بهذا تفسير البيضاوى بقوله وكيف
يتذكرون والله اعلم (و) (منها (متى) ووسط الشارح بين حرف العطف
وبين متى بقوله منها للاشارة الى ان قوله متى عطف على قوله ومنها اين يعنى ومن
[illegible] المصنف اذ منها ههنا الاشارة في كتاب اتصل
[illegible] المكان والزمان قوله (للزمان) اما

صفة لمتى بتقدير الكائنة اوخبر لمحذوف بتقديرهو للزمان اوحال منه اى كائنا للزمان وقوله (فيهما) ظرف لقوله للزمان يعنى متى للزمان فيهما (اى فى الاستفهام والشرط) ومثال كونه فى الاستفهام (نحو متى القتال و) فى الشرط نحو (متى تخرج اخرج) (و) (منها) (ايان) اى ومن الظروف المبنية ايان (للزمان) اى الكائنة للزمان اوهى للزمان (استفهاما) اى حال كونها للاستفهام وقوله (مثل متى) يريد به انه مثله فى كونه للزمان وللاستفهام وهذا كلام يشير به الى مآل كلام المصنف والى تعبيره بلفظ اخصر منه مثاله (نحو ايان يوم الدين) فايان ظرف زمان خبر مقدم ويوم الدين مبتدأ مؤخر (والفرق بينهما) اى بين متى وايان بعد وضع كل منهما للزمان استفهاما (ان ايان مختص) اى مقصور (بالامور العظام) اى الامور التى تعظم عند المتكلم لكونها هائلة وعامة للكل (و بالمستقبل) اى ومختص ايضا بالزمان المستقبل (فلا يقال) اى اذا كان لفظ ايان مختصا بالامور العظام لا يقال (ايان قيام زيد) لان قيام زيد ليس من الامور العظام (ولا يقال ايضا (ايان قدم الحاج) للفظ الماضى لانه سؤال عن زمان قدوم الحاج فى الماضى وليس هو سؤالا عن الزمان المستقبل (بخلاف متى) اى ايان ملابس بخلاف متى (فانه) اى لفظ متى (غير مختص) اى غير مقصور (بهما) اى بالامور العظام و بالمستقبل بل يستعمل فيهما وفى غيرهما من غير الامور العظام ومن الزمان الماضى فيقال متى هذا الوعد ومتى قيام زيد ومتى يقوم زيد ومتى قام زيد ولما كان فى ايان اختلاف بين اهل اللغة بينه الشارح بقوله (والمشهور) اى فى ايان (فتح الهمزة والنون) اى فتح النون (وقد جاء) اى فى غير المشهور (كسرهما) اى كسر الهمزة والنون وهى لغة سليم (ايضا) اى كما جاء فتحهما وقال العصام قوله وقد جاء كسرهما يتبادر من هذه العبارة مجىء كسرهما كمجىء فتحهما وليس كذلك انتهى يعنى ان المتبادر منه ان كسرهما معا فى لغة واحدة وليس الامر كذلك لعبارة الرضى وهى ان كسر همزها لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة انتهى وقد يتبادر من هذه العبارة ان كلام الاندلسى متعلق باللغة المشهورة اعنى فتح الهمزة وحاصل ما تفيده عبارة الشارح ان فتحهما لغة مشهورة وكسرهما معا لغة غير مشهورة وما تفيده عبارة الرضى ان اللغة المشهورة فتح الهمزة مع فتح النون وكسرها وان غير المشهورة منهما كسر الهمزة والنون والمتبادر من احدى العبارتين يخالف الاخرى (و) (منها) (كيف) (الكائنة) (للحال استفهاما) وانما صرح الشارح بتوسيط الكائنة ههنا ليكون اشارة الى المغايرة بين متى وايان وبين كيف فى كون معناهما الزمان فيما سبق

وللحال في كيف ولما كان لفظ الحال موضوعا في اللغة للزمان اعني نهاية الماضي
وبداية المستقبل وحمل بعض الشارحين وهو صاحب الوافية الحال ههنا على
هذا المعنى اراد الشارح العلامة ان يرد هذا الحمل بان يفسره بقوله (اي استفهاما
لحال الشيء وصفته) يعني المراد من الحال ههنا معنى الصفة ثم اشار الى باعث
التفسير بقوله (فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين)
وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبني لتضمنه
همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنه
في الحال اي في حال التكلم بالسؤال انتهى ولعل منشأ التوهم كونه مستعملا
استعمال الظرف ثم ايد الشارح تفسيره به بالنقل عن صاحب المفصل فقال
(قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف)لاظرف (ومعناه السؤال
عن الحال)لانه السؤال عن حال المسؤل عنه في الحال كما هو المتوهم (تقول كيف
زيد اي على اي حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما نصه قال تلميذ المصنف
كيف جار مجرى الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه غير الظروف نحو كيف زيد
الصحيح ام سقيم يعني ولو كان ظرفا لا يبدل منه الظرف نحو متى يوم الجمعة ام يوم
السبت وهذا مذهب سيبويه فانه عنده اسم لاظرف وانما اجري مجرى الظرف
لانه بمعنى على اي حال والجار والمجرور والظرف متقاربان وقال الاخفش وهو
ظرف اذ تقديرك له بقولك في اي حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال يعني الحال
الاصطلاحية النحوية فانها مقدرة بفي مع انها ليست بظرف ثم هو معارض
بصحة تقديره بعلى وبانه يجاب بالاسماء انتهى (وهي قد تستعمل)اي كلمة كيف
(للشرط)اي لمعنى الشرط لا مطلقا بل اذا كانت (مع ما على ضعف)اي على
استعمال ضعيف (عند البصريين)يعني شرطية المقارنة بكلمة ما في استعمالها
في الشرط عند البصريين (نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة
تجلس اجلس ومطلقا)وهو عطف على قوله مع ما يعني استعمالها في الشرط
غير مشروط بمقارنة ما (عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس) وسيجيء
في بحث الحروف ان كون كيفما من كلم المجازاة شاذ غير موجود في كلام البلغاء
ثم فصل الشارح اعرابها فقال (فان كان) اي ان وجد (بعده) اي بعد لفظ
كيف حال كونه للاستفهام (اسم فهو)اي فلفظ كيف(في محل الرفع بالخبرية)
اي بسبب كونه خبرا (عنه) اي عن ذلك الاسم مثاله مامر وهو قوله كيف زيد
(وان كان) اي وان وجد(بعده) اي بعد لفظ كيف (فعل مثل كيف جئت
فهو)اي فلفظ كيف (في محل النصب على الحالية على اي حال جئت اراكبا
ام ماشيا) (ومنها)(اي من الظروف المبنية)(مذ ومنذ) والنسخة التي اختاره

الشارح الهندي ليس فيها لفظ منها و قال في الامتحان ذكرهما يعني مذ ومنذ في الظروف وان لم يكونا ظرفين لمشابهتهما له في الدلالة على الزمان انتهى وسيجيء في قول الشارح ايضا بقوله اعلم انهما الخ مايؤيد النسخة التي اختارها الهندي وماقاله صاحب الامتحان (بنيا) اي بني مذ ومنذ مع انهما اسمان عند المصنف لكونهما ظرفين وان الاصل في الاسم هو الاعراب (لموافقتهما مذ و منذ حرفين) اي لموافقة مذ ومنذ حال كونهما اسمين لمذ ومنذ حال كونهما حرفين في اللفظ والمعنى وهما اشبه شيء بالحروف لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى وكذا لفظ عن وعلى والكاف اذا وقعت اسماء اعلم ان مذ مبني على السكون واذا التقى الساكن يضم آخره فيقال مذ اليوم بضم الذال وفي بعض اللغات مضموم ابدا وكسر ميمه ومبم منذ لغة سليمية والله اعلم وقول الشارح (ويكونان تارة) توطئة لقوله (بمعنى اول المدة) وبيان بانه ظرف مستقر خبر للكون وقوله تارة للاشارة الى انهما يكونان بمعنى آخر كما سيجيء يعني يكون هذان اللفظان في بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول المدة (اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما) اي الفعل الذي تقدم عليهما وهو مارأيته في قوله (نحو مارأيته مذ ومنذ يوم الجمعة) بالرفع في يوم الجمعة (اي اول زمان عدم رؤيتي)وهو مبتدأ (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير في قوله عدم رؤيته راجع الى المفعول على ان الرؤية مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف اي عدم رؤيتي اياه وليس الضمير راجعا الى الرائي الذي هو فاعل مارأيته ليطابق المفسر المفسر وهذا خلاصة ماقال العصام من ان الضمير في قوله في التفسير اي اول زمان عدم رؤيته كضمير رأيته اي في المفسر وليس فاعلا ولايتجه ان الظاهر اول مدة زمان عدم رؤيتي كما يتوهم انتهى ثم اراد المصنف ان يفصل حكم ماكان بهذا المعنى فقال (فيليهما) وقوله (اي يقع بعدهما) تفسير بالاولى وهو وقوع شيء بعد شيء من غير فصل وقوله (اي بعد مذ ومنذ) تفسير لضمير التثنية والفاء في فيليهما للتفصيل وقوله (المفرد)فاعل لقوله يليهما يعني اذا كانا بمعنى اول المدة يقع بعدهما المفرد (اي الاسم المفرد) وهذا تفسير لموصوف المفرد احترازا عن الفعل المفرد وقوله (لاالمثنى ولاالمجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ماليس بمثنى ولابمجموع ولما فسر الشارح المفرد ههنا بمايقابل المثنى والمجموع توهم ان ما وقع المثنى بعدهما من المثال غير صحيح فاحتاج الى تأويل لفظ المفرد بما يشمل ماوقع فيه المثنى فقال (حقيقة) يعني المراد بالمفرد المقابل للمثنى والمجموع اعم من ان يكون مفردا حقيقة (كالمثال المتقدم) يعني قوله مارأيته مذ يوم الجمعة لان الاسم الذي وقع بعدهما في هذا المثال يوم الجمعة وهو مفرد حقيقة (اوحكما) اي اويكون

المفرد مفرداحكما وان كان مثنى حقيقة (نحومارأيته مذاليومان اللذان صاحبنا) بفتح الباء اى كان مصاحب اوبسكون الباء اى وقع المصاحبة بيني وبينه (فيهما) اى في هذين اليومين ولما كان المقصود ههنا من اول المدة اول مدة الزمان الذى هو زمان عدم الرؤية فالمقصود هو اخبار اول هذا الزمان فاول هذا الزمان هو الزمان الذى وقعت فيه المصاحبة وهو اليومان والى هذا اشار الشارح بقوله (اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان) وقوله (فادام) الخ شروع في بيان [illegible] المقصود به الامر الواحد [illegible] اى على اليومين [illegible] صحة حمل [illegible] المبتدأ والخبر [illegible] وقوله (لان [illegible]) الخ [illegible] وتقرير الكلام ان اليومان يلاحظ امرا واحدا لانه لو لم يلاحظ لايحكم عليهما بالاولية لكنه يحكم فثبت انه يلاحظ امرا واحدا اما الملازمة فلان اول المدة (لا يكون امرا واحدا لاشيئين) في صورة المثنى (واشياء) في صورة المجموع وقوله (فالمثنى والمجموع) الخ تفريع يعني اذا ثبت ان يكون مايعبر عنه باول المدة امر اواحد فثبت ان المثنى والمجموع (اذا وقعا اول المدة) بان يكونا خبرين عنه ويحملا عليه (يكونان) اى يكون ذلك المثنى والمجموع (في حكم المفرد) لانه يعبر عنهما بالمفرد وهو اول المدة ههنا وقوله (المعرفة) صفة المفرد ثم اراد تعميم المعرفة المعرفة الحقيقية والحكمية فقال (حقيقة) اى سواء كان ذلك المفرد معرفة في الحقيقة (كالمثال المتقدم) يعني اليومان المذكوران في قوله مارأيته مذاليومان (او معرفة حكما) اى في الحكم لا في الحقيقة (نحو مارأيته مذ يوم لقيتني فيه) فان قوله يوم لبس بمعرفة في الحقيقة لكنه لما اكتسب التخصيص بوقوع ملاقاة المخاطب فيه صار معينا وانما يكفي كون المعرفة حكما في الجواز (لحصول تعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين) بوجه ما (مقصودا لانه) لولم يتعين الوقت لكان مجهولا ولا يخفى انه (لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل) بوجه ماقصد اعلامه اى زيادة على تعيين اول الزمان الذى فهم من الفعل وقوله (لان اولية وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة) دليل لقوله لافائدة في جعل الوقت المجهول لانه يجوز ان يتوهم ان في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل فائدة وهي تعيين وقت ما من الاوقات للفعل لان كل زمان له اول وآخر فحينئذ تكفي افادته من غير تعيين فاراد دفعه بان الفائدة مايترتب على الفعل فيلزم ان يكون مفيدا لغير ما ثابت الا زل فاولية وقت ما معلوم بالضرورة فلا حاجة الى افادته فيحتاج الى فائدة زائدة في ذكر اول المدة بعد ومنذ فبهذا الذكر انما هو لتعيين ذلك الاول

المفهوم من الفعل ثم شرع في بيان استعمال ثان فيهما فقال (و) (تارة يكونان) (بمعنى جميع المدة) وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف بقوله تارة يكونان وقوله (اي جميع مدة زمان الفعل المتقدم) للاشارة الى ان المراد بجميع المدة جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما كما تقدم يعني يكون مذ ومنذ تارة بمعنى جميع المدة كما يكونان بمعنى اول المدة (فيليهما) (اي مذ ومنذ) اي فحينئذ يليهما (المقصود) وتفسير الشارح بقوله (اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا) (بالعدد) للاشارة الى ان الالف واللام في المقصود موصول والى ان الباء في قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف لغوله بل ظرف مستقر حال من الضمير الذي هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول والى ان المضاف محذوف اي بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء في قوله بالعدد للمصاحبة يعني بمعنى مع يعني يلي مذ ومنذ الزمان الذي قصد بيانه مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول الرضي حيث قال ولو لم يؤول بهذا لكانت العبارة فيليهما المقصود به العدد انتهى وتحقيق هذا ان المتبادر من كلام المصنف من دخول الباء في العدد ان المقصود من العدد وهو بيان الزمان وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معا فراد الرضي ان يدفع الاشكال عن العبارة بحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الشارح العلامة واما الفاضل العصام فدفعه بابقاء العبارة على المتبادر يعني على كون الباء صلة وبالتجريد بان المراد بالعدد اسم العدد يعني يليهما الزمان الذي قصد هو باسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعني المصنف المقصود بالعدد يعني انه قال المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رأيته مذ يوم ومنذ يومان لانها ليست باسم العدد وهي اعداد لكونها تفيد المقصود بالعدد من تقييد الاحاد (اي بعدده المستغرق) اي بعدده الذي يستغرق (جميع اجزائه) اي جميع اجزاء زمان الفعل المتقدم واشار بتفسير الشارح قوله بالعدد بهذا التفسير الى بيان الفرق بين ما كان بمعنى اول المدة وبين ما كان بهذا المعنى لان المراد في قولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة بالمعنى السابق ان الرؤية منقطعة في يوم الجمعة بعدان تكون متحصلة في جزء منه بخلاف ما اريد به بهذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية منتفية في جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق في الثاني دون الاول ثم اكد الاستغراق بقوله (بحيث لا يشذ) اي لا يخرج (منه) اي من العدد المذكور (شيء نحو ما رأيته مذ يومان) فقوله اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي) تفسير لمعنى مذ وقوله (يومان لا ازيد ولا انقص)

بيان لاستغراقه وفرق صاحب المتوسط بين الزمان الذى فى السابق و بينه ههنا بان الزمان الذى فى الاول هو الزمان الذى يصلح ان يكون جوابا لمتى والزمان الذى فى الثانى مايصلح ان يكون جوابا لكم يعنى اذا قيل متى عدم رؤيتك تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة واذا قيل كم عدم رؤيتك تقول مذ يومان فسئل فى الاول عن حد الزمان وفى الثانى عن عدده ولما فرغ المصنف من بيان الاستعمال المشهور لمذ ومنذ شرع فى بيان بعض الاستعمالات القليلة فقال (وقد يقع) ولما ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولى وغيره وفسره الشارح بقوله (بعدهما) اى بعد مذ ومنذ سواء كانا بالمعنى الاول اوبالمعنى الثانى يخص الوقوع بمعنى الولى (المصدر) (نحو ما خرجت مذ ذهابك) فتقديره على المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى مدة ذهابك (اوالفعل) اى وقد يقع بعدهما الفعل (نحو ما خرجت مذ ذهبت) فالتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجى زمان صدور الذهاب منك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى زمان صدور الذهاب منك يعنى اوله مع اول الذهاب وآخره مع آخره وقال العصام الاولى اوالجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهمه عبارته (وان) ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة لفظا شاملا لما هى المثقلة والمخففة بقرينة جواز الاستعمال بكل منهما فسره الشارح بقوله (اى ما كتب) يعنى ليس المراد بان هى ما كانت مثقلة داخلة على الاسمية اومخففة داخلة على الفعلية على التعيين لاحداهما بل المراد به ما كتب (على هذه الصورة) يعنى بالهمزة والنون (مثقلة كانت) بان قرئت بتشديد النون (اومخففة) بان قرئت بسكونها لاشتراكهما فى الاقتضاء لتأويل ما بعدهما من الجملة بالمفرد ولاشك ان تلك الصورة شاملة لهما ومثال المثقلة (نحو ماخرجت مذ انك ذاهب) وتقديره على المعنى الاول اول مدة عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى زمان وقوع الذهاب منك ومثال المخففة قوله (اوما خرجت مذ ان ذهبت) والتقدير فى الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا باو دون الواو كما هو الظاهر للاشارة الى ان حمل هذه الصورة على هذين الوجهين اعنى على المثقلة اوالمخففة انما هو بالترديد لانه لايمكن الحمل عليهما جميعا ولما كان فى هذا الباب وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعدهما بلا دخول حرف من حروف المصدر اشار الشارح اليه بقوله (اوالجملة الاسمية) اى اوتقع بعدهما الجملة الاسمية (نحو ماخرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره) اى لم يذكر المصنف وقوع الاسمية (لقلتها) بالنسبة الى وقوع غيرها ثم عطف المصنف قوله (فيقدر)

عـلى قوله يقع اى قد يقع بعدهما المذكورات من المصدر وغيره فيقدر حينئذ (بعدهما) اى بعد مذ ومنذ (زمان) اى لفظ زمان او بمعناه نحو ساعة ا ووقت او يوم اوليلة لوسـاعـدتهما القرينة فلذ انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف كذا فى حاشية العصام (مصـ ف) (الى احد هذه الامو ر) من المصدر وان والفعل وانما يقدر ذلك (ليصح حمل ما) اى حمل المصادر التى (بعدهمـا) اى بعد مذ ومنذ (عليهما) اى عـلى مذ ومنذ حملا متواطئـا لان مذ ومنـذ عبارتان عن الزمان فلا يحمل عليهما الاماهو بمعنى الزمان حتى يوجد الاتحـاد الخارجى بينهما (فكا ن التقـديـر فى) تركيب (ماخرجت مذ ذهابك) ان تقول (مذ زما ن ذها بك و) قس (على هذا القياس فيمـا بقى) من قولك ماخرجت مذ ذهبت و ما خرجت مذ انك ذاهب اومذ ان ذهبت وقال ابن مالك فى نكتـه وتقـديـر هـذا فى المصدروان صح لانهما مفردا ن فحذ ف المضـا ف واقيم المضاف اليـه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيبويه لان الزمان حينئذ يكون مضا فا الى الجلة لان الفعل اذا وقع بعد هما كـان جملة فيلزم حذف المضاف واقامة الجمـلة المضا ف اليها مقا مه كالمضاف اليه وقيا م الجملة مقام المفرد و المضـاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجمـلة فلا يلحق بالكثير المطرد انتهى ولما فرغ المصنف من بيان اقسـام مذ ومنذ واقسام مابعد هما شرع فى اعرابهما واعراب ما بعدهما مع التنبيه على وقوع الا ختلاف بين الجمهور والزجا ج فى التعيين فقا ل (وهو) (اى كل وا حد من مذ ومنذ) حال كونهما (اسمين) اى لاحرفين وانما فسره بكل واحد ليصح افراد الضمير الراجع اليهما (مبتدأ) وقوله (وهما معرفتـان) جواب للمقدر يعنى كانه قيل لم يجوزان يكونا مبتد ئين مع ان شرط المبتدأ ان يكون معرفة اونكرة مخصصة اجاب عنه بان شرط المبتدأ موجود فيهما لانهما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهمـا لكنهما معرفتان بالنظر الى مآ لهما (لكونهما فى تأويل الاضافة لانهـما اما بمعنى اول المدة او) بمعنى (جميع المـدة) كما عرفت وعلى التقديرين يكونان معرفتين بالاضا فة (وخبره مابعده) وقوله (اى خبر كل واحد منهما) تفسير لمرجع ضميروخـبره وقوله (مايقع بعده) اى بعد كل منهما تفسير لصـلة ما بانها لفظ بعده بتقديريقع (خـلا فاللزجا ج) اى يخـا لف هـذا القو ل خلا فا للزجا ج يعنى بعد الا تفا ق على ان احد هما من كـل واحد منهما و من بعد هما مبتدأ وخبر لكن المبتدأ عند الجمهور مذ ومنذ وخبره مابعـده و عند الزجاج على العكس وانما خوالف هذا القول (فانهما) اى لان مذ ومنذ (عنده) اى عند الزجاج ليسا بمبتدأ بل هما (خبر المبتدأ والمبتدأ مابعدهما) ورد

(عليه) اى على الزجاج من طرف الجمهور (انه) على هذا التقدير (يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة) وهو يومان (والخبر) وهو مذ اومنذ (معرفة) لكونه اما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة كما سبق (وذلك) اى كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبرا (غير جائز بالاتفاق) وكما ورد عليه هذا يرد عليه ايضا انه غير جائز من حيث المعنى ايضا لان المقصود هو اخبار عن اول المدة او جميعها بانه يوم الجمعة او يومان لان المقصود هو الاخبار عن يوم الجمعة بانه اول المدة او جميعها رلما ورد على المصنف ان بين كلاميه مخالفة من جهة ان مذ ومنذ كانا ظرفين على ظاهر قوله ومنها مذ ومنذ وهذا يقتضى ان يكونا خبرين لا مبتدئين لان الظرف اذا وقع فى التركيب يتعين للخبرية وقوله وهو مبتدأ يخالف هذا اراد الشارح ان يدفع هذا الايراد بقوله (واعلم انهما) اى مذ ومنذ (اذا كانا مبتدأ وخبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان) لانهما ليسا بتقدير فى واذا كانا كذلك (فلا يصح عدهما) اى عد مذ ومنذ (من الظروف المبنية) كما سبق التنبيه عليه بانه على النسخة التى اختارها الشارح (الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان) يعنى ان المراد من عدهما فى عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضعا لزمان (لانهما يقعان ظرفين) يعنى انهما يقعان فى مقدر فيهما كما فى سائر الظروف وقوله (فى تراكيبهم) متعلق بيقعان (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (لدى) ولما جاء فى لدى لغات اشار اليها المصنف فاحداها لدى (بالالف المقصورة) (ولدن) (بفتح اللام وضم الدال وسكون النون) وقال الرضى لدن مثل عضد ساكنة النون هى المشهورة ومعناها اول غاية اومكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم ومعناها اول غاية زمان اومكان وقلما تفارقها من فاذا اضيف الى الجملة تمحضت للزمان ثم قال ولدى بمعنى لدن الا انه يقال لدن ولغايتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب اومقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء انتهى ولكونهما اصلين فى الجميع واكثر لغة فرق بينهما وبين ما بعدهما بقوله (وقد جاء لدن) (بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون) (ولدن) (بفتح اللام والدال وسكون النون) (ولدن) (بضم اللام وسكون الدال وكسر النون) وهذه كلها بالنون وقد جاء بغير النون وهو قوله (ولد) (بفتح اللام وسكون الدال) (ولد) (بضم اللام وسكون الدال) (ولد) (بفتح اللام وضم الدال) فهذه سبع لغات مع ان فيها ثمان لغات فرق بين الشارح منها لدن بفتح اللام وكسر الدال لكونه فى صدد التقييد واما المصنف فلعدم تقييده بشئ تتحقق بقوله لدن من غير اشارة الى حركات الدال

فيحتمل التقييد بالفتح والكسر في الدال وانما لم يكتف في لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان يقيد الدال بحركات ثلاث معا مثلا بقوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال كذا في العصام ثم شرع الشارح في وجه بنائها فقال (وبنؤه) اي بناء لدى وما بعدها وانما فسرنا الضمير كذلك لما قال بعض المحشين ان ضمير بنائها راجع الى لدى ومابعدها كما يدل عليه قوله الآتي والفرق الى آخره يعني ان الشارح مثل في بيان الفرق بقوله لدى زيدا ولدن زيد واوخصص الضمير بلدى لكونها اصلا لم يناسب التمثيل بلدن يعني بناء المجموع حاصل (لوضع بعضها اي لكون بعض لغاتها وهي لدولدولد يعني ماكانت بغير النون والالف موضوعات (وضع الحروف) في كونها موضوعات على حرفين كمن وعن وان كانت مشتركة في المعنى بخلاف لدى ولدن فانها موضوعات كوضع الاسم يعني انها على ثلاثة احرف (وحمل البقية) اي وحمل مابقي من هذه الثلاثة من البعض الذي لم يكن على وضع الحرف (عليه) اي على البعض الذي وضع وضع الحرف من حمل النظير على النظير في المعنى ثم اشار الى اشتراك الكل في المعنى بقوله (وكلها) اي وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند) اي ملابسة بمعناه في الجملة وانما قيدنا بقولنا في الجملة لئلا يرد عليه بيان الفرق فان معنى قوله وكلها بمعنى عند في اصل اللغة والفرق بينهما في الاستعمال حيث قال (والفرق) اي الفرق بين كل منهما وبين عند (انه يقال) اي في عند (المال عند زيد فيما) اي في المال الذي (يحضر عنده) اي في كيسه وبيته (وفيما) اي ويقال ايضا في المال الذي ليس عنده بل (في خزائنه) اي في خزائن زيد (وان كان) اي ولو كان ذلك المال (غائبا عنه) اي عن حضور زيد (ولا يقال) اي ولا يجوز في باب لدى ان يقال (المال لدى زيد اولدن زيد الا فيما) اي في المال الذي (يحضر عنده) لا فيما يكون غائبا اوفي خزائنه ولذا يقال عند الله ولا يقال لدى الله لا بهامه المكان (وحكمها) اي وحكم كل من اللغات بحسب العمل (ان يجر) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع الى المجرور المفهوم منه وقوله (بها) اي بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجر والباء سببية وقوله (على الاضافة) ايضا متعلق به يعني حكم كل واحدة من اللغات المذكورة في الاعراب بحسب مابعده ان تكون مضافة الى ما بعدها وان يكون مابعدها مجرورا بها على الاضافة (نحو المال لدى زيد) وهذا الحكم في اكثر لغات العرب (وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن) اي بلفظ لدن من بين تلك المذكورات خاصة اي خص النصب بلدن لا بغيرها من البقية وقوله (غدوة) نائب الفاعل لقوله ينصب يعني ينصب لفظ غدوة (خاصة) على التمييزية

(سماعا) اى حال كون ذلك النصب من جهة السماع من العرب (تشبيها لنونها) اى لتشبيه نون لدن (بنون التنوين فى مثل رطل زيتا) فصار لدن كأنها اسم تام بالتنوين فصار عاملا وناصبا لتميزها وهو لفظ غدوة قال الرضى فنصبها تشبيها بالتميز او تشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيدا انتهى وفى نكت ابن مالك ان النصب على التميز وكذا نقله الدمامينى عن المغنى لابن هشام واختاره الشارح العلامة ثم اراد الشارح ان يبين دليلا يدل على كون نون لدن كالتنوين فقال (ولذلك) اى ولكون نون لدن كالتنوين (تحذف) على صيغة المجهول اى نونها (عنها) اى عن كلمة لدن (وتثبت) وكذا هذا على صيغة المجهول اى تحذف نونها تارة وتثبت اخرى حال كونها مع غدوة كما هو شان سائر الاسماء التامة المنونة مع التنوين اعلم ان العصام ذكر فيه توجيها حاصله ان حذف النون من قوله لدن غدوة ان كان قبل مقارنتها بغدوة يحمل على حذف التنوين كما فى سائر الاسماء المنونة تارة لمانع واثباتها اخرى وان كان الحذف بعد مقارنتها بغدوة يحمل على ان حذفها كحذف التنوين فى الاسماء التامة المنونة انتهى يعنى ان حذف التنوين منه جائز فى كل حال سواء حذف بعد كونه اسماء تاما او قبله وقوله (ولكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعنى ان حذف النون واثباتها من لفظ لدن عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون جائزا لكونها مشابهة التنوين كذلك يجوز لكون غدوة (اكثر استعمالا من سحرة) بضم السين وسكون الحاء وهى السحر الاعلى يعنى ان لدن اذا نصبت بلفظ سحرة وقيل لدن سحرة لم يجز حذف النون منها (وغيرها) اى وغير السحرة وهذا يشعر ان حذف التنوين بعد مقارنتها بغدوة لان كثرة الاستعمال كانت كالدليل على تعينه للتميز (ومنها قط) ترك الشارح ههنا تفسير مرجع الضمير فى قوله ومنها ولعل وجه تركه عدم تلك الكلمة فى النسخة التى وصلت الى الشارح كما هى اكثر النسخ التى وصلت الى غيره من الشراح ويحتمل ان يكون لفظ منها من كلام الشارح وانما زاده لتصحيح عطف قوله قط على قوله لدى كما هو الاليق ههنا لقوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر ولما اختلف اللغات فى لفظ قط وحتمل ما ذكره المصنف الكل اراد الشارح ان يفسره على وجه يشمل الكل فقال (مفتوح القاف) اى حال كون اللفظ الذى يشمل القاف والطاء مفتوح القاف (ومضموم الطاء) اى ومضموما طاؤه (المشددة وهذه) اى وهذا اللفظ بهذه الصفة (اشهر لغاته) اى لغات قط ولكونه اشهر يحمل كلام المصنف على هذا ثم شرع فى بيان اللغات الاخر فيه بقوله (وقد يخفف الطاء) المضمومة فصار قط بفتح القاف وضم الطاء مخففة (وقد يضم القاف) اى قاف كل

من اللغتين وصار بضم القاف و لطاء مخففة (اتباعا) يعني لالاصالتهما لان الحمل القاف في كل منهما تابعا (لضمة الطاء المشددة) كما في اللغة الاولى (او المخففة) كما في اللغة الثانية فيحصل منها اربع لغات الاولى اللغة الاشهر والثانية الغير الاشهر وهما اصلان والثالثة فرع الاولى الاشهر والرابعة فيه فرع الثانية الغير الاشهر ثم ذكر لها لغة خامسة غير اصل ولا فرع لاحد الاصلين فقال (وقسجاء قط) حال كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وانما اهمل الشارح بيان حركة القاف لكونها معلومة في الجملة من قوله (مثل قط الذي هو اسم فعل) فانه بفتح القاف كقولنا جاءني زيد فقط (فهذه خمس لغات فيه كلها) يعني ان هذه اللغات الخمس وان كانت مختلفة في التكلم لكنها ليست بمختلفة في المعنى لان كل واحدة من اللغات الخمس مستعملة (للماضي المنفي) وقوله للماضي تعيين للخبرية في كلام الشارح لتقديره كلمة كلها واما في تركيب المصنف فيحتمل ان يكون حالا او صفة او خبر المحذوف وانما فسر الشارح بقوله (اي لاجل الفعل الماضي المنفي) للاشارة الى ان اللام للاجل لا للصلة وانما حمل اللام عليه لانه لو كان للصلة لزم ان يكون الفعل معناه الموضوع له وليس كذلك فان معناه هو زمان لا فعل ومعنى كونه للفعل ان يكون مذكورا في عقبه ليفيد معنى الاستغراق في الزمان الذي نفي وجود الحدث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضي صفة للفعل واما اذا كان صفة للزمان فاليه اشار بقوله (او الزمان الماضي المنفي) فعلى هذا تكون اللام للصلة لانه موضوع للزمان الماضي المنفي فقوله المنفي صفة للماضي في اللفظ وجار عليه واما في الحقيقة فالمنفي هو (وقوع شيء) اي حدث (فيه) اي في ذلك الزمان فيكون قوله وقوع شيء فيه مرفوعا على انه نائب الفاعل لقوله المنفي والفرق بين التفسيرين انه في الاول اشارة الى ان كون لفظ المنفي في قول المصنف صفة للماضي حقيقة لكونه مسندا الى نفس الماضي وفي الثاني اشارة الى ان كونه صفة الماضي ومسندا اليه مجاز عقلي لانه لا معنى لنفي الزمان بل المنفي وقوع الحدث فيه وايضا ان الاول على تقدير كون الماضي موضوعا له والثاني على تقدير كونه موضوعا له لهذا اللفظ وقوله (ليستغرق النفي) للاشارة الى علة زيادة هذا اللفظ وفائدته يعني انما اتي بهذا اللفظ مع افادة الفعل السابق لم يفيده ليستغرق النفي المستفاد من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق لا يستفاد من الفعل المنفي السابق (نحو ما رأيته قط) يعني ان نفي الرؤية مستغرق في جميع الازمنة الماضية وكذا نحو هل رأيت الذئب قط فانه ايضا بمعنى ما رأيت ثم شرع في بيان وجه البناء فقال (وبناء المخففة) يعني ان وجه بناء ما كانت مخففة من هذه الخمس (لوضعها) اي لكون ذلك اللفظ موضوعا

ومطبوعا (وضع الحروف) اى مشبهه لبعض افراد الحرف فى كونه على حرفين وفى سكون آخره مثل عن وهل بخلاف المشددة منها فانها على ثلاثة احرف مثل وضع الاسم فحينئذ لم تشابه المشددة الحرف بلا واسطة فيحتاج الى بيان سبب آخر فى بنائه ولذا قال (وبناء المشددة لمشابهتها) اى لكونها مشابهة (لاختها المخففة وقيل) فى وجه بناء المشددة انه (حمل على اختها عوض) فى كونه لاستغراق النفى والمانى عوض لكونه مقطوعا عن الاضافة كما سيجىء بنى قط ايضا لكونه محمولا عليه من قبيل حمل النظير على النظير (و) (منها) (عوض) وتوسيط الشارح لفظ منها لتصحيح العطف كما سبق وقوله (بفتح العين وضم الضاد تفسير لتصحيح اللغة وهو اماحال اوخبر مبتدأ محذوف وكونه بضم الضاد هى اللغة المشهورة (وقدجاء) اى وجاء فى عوض (فتح الضاد) فى لغة (وكسرها) اى وكسر الضاد فى اللغة الاخرى وقوله (المستقبل المنفى) اماحال اوصفة اوخبر مبتدأ محذوف كما سبق فى قوله للماضى (اى لاجل الفعل المستقبل) وهذا اذا كان قوله المستقبل صفة للفعل وكان قوله (المنفى) مسندا فى الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام للاجل لاللصلة وقوله (اوالزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شىء) تفسير على تقدير كون اللام للصلة وكون المستقبل صفة للزمان الموضوع له وكون اسناد المنفى الى الزمان مجازا عقليا كما عرفت فيما سبق وقوله (ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة) بيان ايضا لفائدة زيادة اللفظ كما عرفت (نحو لااراه) بفتح الهمزة (عوض) يعنى انه لاتتعلق به رؤيتى فى جميع الازمنة المستقبلة (وبناء عوض) اى ووجه بناء عوض (على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد) وقد عرفت انما قطع عن الاضافة من الظروف مشابه للحرف فى الاحتياج والباء فى قوله (بدليل اعرابه) للاستعانة يعنى انما حكم على عوض بانه مقطوع عن الاضافة باستعانة دلالة كونه معربا اذا كان (مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى) يعنى انه بمعنى (دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى) اى معناهما هو الموجود الذى (يبقى على وجه الدهر) واكثر مايستعمل عوض فى مقام القسم وقال العصام ان الاستدلال بكونه معربا على انه مقطوع عن الاضافة تحكم لجواز ان تكون الفتحة التى ترى فى لفظ الدهر فى قوله دهر الداهرين فتحة بناء لافتحة اعراب لانه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح والكسر بخلاف نحو قبل وبعد لانه لم يسمع بناؤهما كذلك فتعين فتحهما للاعراب ثم شرع فى بيان احكام ظروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الاضافة والى لفظ اذ بعد بيان احكام ماقطع عن الاضافة فقال (والظروف المضافة الى الجملة او) (الى كلمة)

(اذ) وقوله (المضافة) بالجر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم الى الظروف المضافة الى اذليس على اطلاقه بل هومشروط بكون هذه الكلمة مضافة (الى الجملة) فقوله الظروف مبتدأ وقوله (يجوز بناؤها) خبره اى يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه الشارح وقول الشارح (لاكتسابها) دليل لجواز بنائها يعنى وانما يجوز بناؤها لاكتسابها اى لاكتساب الظروف المذكورة (البناء من المضاف اليه) وهى الجملة التى هى مبنى الاصل ولما ظهر الاكتساب المذكور فى الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر فى الظروف المضافة الى كلمة اذ اشار الشارح اليه بقوله (واو بواسطة) يعنى المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلا واسطة كما فيما عدا او بواسطة كما فى كلمة اذ وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء وقوله (للخفة) دليل لتعيين الفتحة من بين القاب البناء (نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف وهو يوم الى الجملة وهى جملة ينفع (وقوله تعالى من خزى يومئذ) وهذا مثال للظرف الى كلمة اذ المضافة الى الجملة وهى جملة كان كذا فحذفت جملة كان كذا وعوض عنها التنوين وقوله (فيمن قرأ بالفتح) متعلق بالمثالين يعنى ان هذين المثالين انما يجوز كونهما مثالين للمبنى على الفتح فى قراءة من قرأهما بالفتح كما قرئ به فيهما فى القراءة المتواترة واما فيمن قرأهما بالرفع فى الاول وبالجر فى الثانى كما هى المتواترة ايضا فيكونان مثالين لكونهما معربين ولما لم يتعرض المصنف لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لاصالته اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجوز اعرابها) يعنى انه كما يجوز بناؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اى لكون الظروف المذكورة (اسماء مستحقة للاعراب) بالنسبة الى ذاتها لبقاء الظرفية ولعدم ثبوت الاحتياج الى شئ وهذا بيان لمرجح الاعراب وقوله (ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى للبناء منه) اى من ذلك المبنى اثبات لمرجح الاعراب برد مرجح البناء يعنى ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين كونها معربة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء فجواز الاعتبار يقتضى الجواز لا الوجوب (وكذلك) وفسر الشارح المشار اليه بقوله (اى كالمذكور من الظروف) يعنى انه اشارة الى الظروف بناء وبل المذكور لانه او لم يؤل به لكان اللائق فى العبارة ان يقول ومثلها وقوله (فى جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبيه (مثل وغير) وتوسيط الشارح قوله (مذكورين) للاشارة الى ان قوله (مع ما وان) حال من مثل وغير لا صفة لهما ثم ان ما اختاره الفاضل الهندى وعصام الدين من نسخ المتن هذا مع ما وان وان بزيادة الالف والنون الاخريين فلا يحتاج الى التقييد بقوله مشددة ومخففة اذ لفظهما مغن عنه

لتكررهما فيها واما النسخة التى اختارها الشارح فالالف والنون ليس بمكرر فيجب عليه حينئذ ان يؤله بقوله (مخففة) وهى التى تدخل على الفعل (اومشددة) وهى التى تدخل على الجملة الاسمية وان يؤل ايضا قوله وان ربما يكتب على هذه الصورة (مثل قيامى مثل ماقام زيد) هذا مثال للفظ مثل المذكور مع ما المصدرية (وقيامى مثل ان يقوم زيد) وهذا مثال مثل المذكور مع ان المخففة المصدرية (او) قيامى (مثل انك تقوم) وهذا مثال ماذكر من لفظ المثل مع ان المشددة و ماعطفه بأو لان النسخة التى اختارها الشارح هى مالبس الالف والنون مكررا فيها فيقتضى ان يدل مثالان سواء كانت مشددة او مخففة ولا يجتمعان فى مادة واحدة فيكون المثل احد الامرين فيقتضى ان يأتى فى المثالين بأو الداخلة على احد الامرين كما ذكرنا فى امثاله ثم شرع الشارح فى توجيه وجه جواز البناء والاعراب فى المذكورات فقال (لمشابهتهما) اى وانما الحق مثل وغير حال كونهما فى هذه الصفات بالظروف المضافة فى جواز البناء والاعراب لكونهما مشابهتين (الظروف المضافة الى الجملة) فى كونهما مضافين فى المعنى الى المصدر مع وقوع المبنى وهو ما وان مشددة ومخففة بموقع المضاف اليه نحو اذا وحيث يعنى ان الظروف المضافة الى الجملة وهى التى كان مثل وغير مشابهين لها (نحو اذا وحيث) وقوله (وبهذه المشابهة) يعنى بسبب هذه المشابهة لا بغيرها من الاسباب (ذكرهما) اى المصنف (فى بحث الظروف) مع انهما ليسا بظرفين (و يجوز اعرابهما) اى وكما يجوز بناؤهما يجوز ايضا اعرابهما (لكونهما اسمين مستحقين للاعراب) كما هو التوجيه فى اعراب الظروف المذكورة وقال الشيخ الرضى ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها ينبغى ان لا يكون على اطلاقه لان الظروف المضافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضافة اليها وهى حيث فى الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف هل هى مضافة الى شرطها اولا وجائزة الاضافة وهى غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء واما جائزة الاضافة اليها فهى ايضا على ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماهية المصدر فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها واما ان لا تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التى صدرها مضارع او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا فى اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بدله من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز فى مثله الا الاعراب فى الظروف المضافة وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه انتهى ملخصا (المعرفة والنكرة) اى المبتدأ وان فى اصطلاح النحاة وكثرة ذكرهما فيما تقدم من المباحث قائمة مقام ذكرهما صريحا و اللازم لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم بحثهما على بحث

غير المنصرف لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المبنى كانت معرفتها موقوفة على معرفة المبنى فلهذا اخرهما المصنف عنه كذا في العصام ثم فسره الشارح بقوله (اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة) لبيان ان هذين اللفظين خبر لمبتدأ المحذوف وهو هذا مشيرا الى ما سيجيء من المسائل المستحضرة وقدر كلمة الباب للاشارة الى ان مباحثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المبنى بقرينة ترك العاطف كما هي عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب وانما قدر البيان لئلا يلزم اتحاد المبين بالكسر بالمبين بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التى كانت جزأ من الكتاب مبينة للمسائل التى كانت جزأ من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للاشارة الى انهما من اقسام الاسم مطلقا لا من الاسم المبنى لان الاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة فتقسيمه تارة الى المعرب والمبنى باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدم اختلافه وتقسيمه الى المعرفة والنكرة باعتبار الاشارة الى معين وعدم الاشارة اليه وتقسيمه الى المؤنث والمذكر باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها وتقسيمه الى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالته على اثنين او اكثر وعدمها وتقسيمه الى المنصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه ثم يقسم المنصرف الى المصدر وغيره كذا في الامتحان ولما كان تعريف المعرفة وجوديا والنكرة عدميا قدم تعريف المعرفة فقال (المعرفة) يعنى ماهيتها على ان يكون اللام للجنس كما هو اللائق بمقام التعريف وهو مبتدأ وقوله (ما) اعنى الموصول مع صلته خبره وتفسير الشارح بقوله (اى اسم) (وضع) تفسيرا له بانه عبارة عن المقسم وهو الاسم المطلق ولما كان للوضع اقسام اربعة عقلا وهى ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالموضوع له اما عام واما خاص فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فبقى ثلاثة اقسام منها استقراء الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكليات لافرادها كوضع الانسان لزيد وعمرو مع وضعه للحيوان الناطق الموجود فيهما والثانى الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث الوضع العام مع الموضوع له الخاص وهو وضع الحروف والمضمرات واسماء الاشارات وغيرها كما سيجيء اراد الشارح ان يفسر الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيرها من المعارف فقال (بوضع جزئى) كوضع الاعلام (اوكلى) كوضع غيره والوضع الجزئى ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا للاسم بازائه كوضع زيد لذاته بتصور مشخصاته المحصورة له وكوضع الاسامة لماهية الاسد بان يتصور ماهيتها من حيث خصوصها لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهى بمنزلة المفهوم

الجزئى لاتحتمل غيرها والمراد بالوضع الكلى ان يتصور المفهوم الكلى سواء
جعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات فوضع اللفظ بازاء كل واحد من
تلك الجزئيات بان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا ولم يجعل ذلك المفهوم
آلة لملاحظة الجزئيات بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع
والموضوع له كلاهما عامين فالمعرفة منها ما كان الموضوع له خاصا سواء كان
الوضع خاصا ايضا كما فى الاعلام او عاما كما فى البواقى من المعارف والنكرة ما كان
الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا واللام فى قوله (لشئ) متعلق
بوضع وصلة له ووسط الشارح قوله (ملتبس) ليكون قوله (بعينه) صفة
لشئ والضمير المجرور فى قوله بعينه راجع الى الشئ فقوله ما وضع بمنزلة الجنس
فى تعريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف والنكرات وقوله لشئ بعينه بمنزلة
الفصل اخرج النكرات اذ هى لم توضع لشئ بعينه ثم الشارح اراد تفسير الشئ
الملتبس بعينه فقال (اى بذاته المعينة) فاراد بظاهره ان الشئ اذا قيد بعينه
يراد به ذاته المعينة يعنى شخصه اعتمادا على ما شاع بين الادباء من استعمال
امثال هذا التركيب اعنى تقييدهم للشئ بقولهم بعينه يريدون به ذاته
المعينة المشخصة والا فمجئ العين بمعنى الذات المعينة مما لم تساعد عليه اللغة
اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هو ذات الشئ ونفس الشئ كما فى قولهم
جاءنى زيد نفسه وجاءنى زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة ما وضع
لشئ نفسه لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشئ اذ ما
من موضوع لشئ الا وهو موضوع لذلك الشئ نفسه فيشمل جميع الالفاظ
الموضوعة بالنسبة الى معانيها الحقيقية فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن
النكرة كذا فى العصام وقد سمع من بعض الاساتذة انه لا يرد على الشارح ما اورده
العصام من انه اذا لم يحمل هذا التفسير على ما هو الشايع بين الادباء لزم المحذور
المذكور اعنى الالتباس لان المراد من الشئ المذكور هو الذات وهو مع قطع
النظر عن التوصيف بالتعيين اعم من المتعينة وغيرها ولما وصف بقوله الملتبس
بعينه يراد به تعيين ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا متعينة لا قبله انتهى ما سمع
منه رحمه الله تعالى وقوله (المعلومة للمتكلم والمخاطب) بالجر صفة بعد صفة لقوله
بذاته وكذا قوله (المعهودة بينهما) صفة ثالثة للذات (فالشئ) يعنى
انما قيدنا بهذه لان الشئ المذكور فى التعريف حال كونه (مقيدا بهذه
المعلومية) وهى كونه معلوما لهما (والمعهودية) وهى كونه معهودا
بينهما (اذا وضع له) اى لذلك الشئ (اسم فهو) اى فذلك الاسم هو
(المعرفة واذا وضع له اسم) يعنى اذا وضع لذلك الشئ (باعتبار ذاته

مع قطع النظر عن هـذه الحيثية) وهي كونه من حيث انها معلومة ومعهودة (فهو) اى فذلك الاسم الموضوع لذلك الشيء باعتبار ذاته فقط هو (النكرة فقوله ماوضع لشيء) مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته (شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه) مع القيود المذكورة (يخرج به النكرة) ثم شرع المصنف في تعداد انواعها فقال (وهي) (اى المعرفة) وقوله هي مبتدأ وخبره في تركيب المصنف قوله المضمرات الخ وفي تركيب الشارح قوله (ستة انواع) والضمير راجع الى المعرفة بما ذكر لكنها من حيث افرادها النوعية كما سبق في اول الكتاب في قوله وهي اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر في هذه الانواع الستة ليس بعقلي ولا جعلي بل هي منحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (واشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع بجعل كل واحد منها في مرتبته بان ذكر بعضها اولا وبعضها ثانيا بعده (في الذكر) اى حال كون ذلك الترکیب ذکریا (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة) ان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبة في الاعرفية والحاصل ان المعرفة بالنسبة الى افرادها كلي مشكك فان بعضها اعرف من بعض وبعض الاعرف اعلى من الاعرف الآخر الى آخره وقيل الى مرتبة ليس فوقها اعرف منها وقيل الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندى لان الترتيب الذكرى ليس بمطابق للترتيب الرتبي في الاعرفية فان المبهمات منها مايساوى ذا اللام والمضاف الى احدها ومنها مايساوى المعرفة باللام ومنها ما يفوته فاجيب بان ماذهب اليه الشارح هو المشهور من مذهب سيبويه صرح بذلك في المتوسط ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشارح ايضا واختار المصنف ماهو المشهور من مذهب سيبويه فلا يعترض بان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندى وليس كذلك وكون المبهمات مساوية لذى اللام والمضاف الى احدهما هو غير المشهور من مذهبه (فالاول) مبتدأ وقوله (المضمرات) خبره يعني اول انواع المعرفة هي المضمرات وهي اعرف باقي الانواع (فانها) اى انما كانت المضمرات معرفة مع انها وضعت بوضع كلي لانها (موضوعة بازاء معان معينة مشخصة) وكل لفظ شانه كذلك فهو معرفة فالمضمرات معرفة بحسب تعيين الموضوع له وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزئي كما في الاعلام بل (باعتبار امر كلي كما مر) لكن ذلك الامر الكلي الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آلة لملاحظته (فان الواضع لاحظ اولا) اى قبل الوضع (مفهوم المتكلم الواحد) لكن لا من حيث كونه زيدا ولا من حيث كونه متصفا بصفات اخرى بل (من حيث انه) اى من حيث ان المتكلم الواحد (يحكى عن نفسه مثلا) بان يقول انا فعلت

كذا (وجعله) اى وجعل الواضع ذلك المفهوم بعد ملاحظته بهذه الحيثية (آلة لملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن انفسهم (ووضع) بعد ذلك من الملاحظة (لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلا اذا قال زيد انا قائم وضع لفظ انا لزيد واذا قال عمرو انا قائم وضع لفظ انا لعمرو مع ملاحظة كل منهما متكلما واحدا يحكى عن نفسه (بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه) يعنى لا يفيد لفظ انا فى انا قائم مثلا اذا قاله زيد الا انه وفى التركيب الثانى انه ولا يفهم منهما الا انه زيد فى الاول وعمرو فى الثانى (دون القدر المشترك) يعنى لان الواضع لاحظه اوضع لفظ انا لذلك القدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم المتكلم الواحد قوله (فيتعقل ذلك المشترك) اما مصدر مضاف مبتدأ وقوله (آلة) خبره وهذا اولى لافادته الحصر لان المصدر المضاف اذا كان مبتدأ يكون لحصره على الخبر ففى كلامه حصر بقرينة قوله لانه الموضوع له واما على صيغة الماضى المجهول اوالمضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشترك نائب فاعله وقوله آلة بالنصب حال منه يعنى تعقل الواضع لذلك القدر المشترك انما هو (للوضع) وقوله (لانه الموضوع له) عطف على قوله آلة بتقدير اللام يعنى ان ذلك التعقل لكونه آلة لا لانه الموضوع له فالوضع كلى اى اذا كان الحال كما قررنا (فالوضع) فى المضمرات وامثالها (كلى) لملاحظة المفهوم الكلى (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمر و المتكلم المشخصان وموضعه علم الوضع (و) (الثانى) (الاعلام) اى الثانى الانقص من مرتبة المضمرات فى التعين هو الاعلام (الشخصية) يعنى سواء كانت تلك الاعلام شخصية (كما اذا تصور ذات زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظ زيد بازائه) اى بازاء زيد المتصور (من حيث معلوميته) للمتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى معهودية ذلك المتصور بينهما (اوالجنسية) عطف على الشخصية يعنى وسواء كانت تلك الاعلام جنسية (كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب وبعد تلك الملاحظة وضع له (لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث استعمل بمنع الصرف للعلتين فيه وهما التأنيث والعلمية ولا يجوز ايضا دخول حرف التعريف عليه كما فى زيد (بخلاف) اى وضع لفظ اسامة للحيوان المفترس ملابس بخلاف (ما) اى بخلاف وضع كائن (اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن

معلوميته ومعهوديته (نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علمية نحو اسامة للاسد ولفظ سبحان للتسبيح لكن اضطربت اقوالهم فى الفرق بينه وبين الاسد مع اشتراكهما فى الوضع للمفهوم الكلى فادعى بعضهم ان الفرق بينهما ان استعمال الاسد فى افراده حقيقة واستعمال اسامة مجاز فقط صاحب الامتحان والحق ماقاله ابن الحاجب والرضى من ان تعريف مثلها تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وبقى ههنا ماقاله العصام حيث قال ويشكل تصور العلم الشخصى بانه تصور الذات بعينه ووضع اللفظ بازائه بلفظة الله تعالى فانه لم يمكن تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه تعالى فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى تترتب فائدة الوضع العلمى وهو فهم الشخص بعينه انتهى اقول ان اقوال النحاة فى هذا الاسم الشريف كثيرة فقال الفاضل العالم الافكرمانى فى شرح لطيف على الخطبة ان الاظهر انه وصف فى اصله بدليل كونه صفة للاسم الاخر الشريف فى قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله الذى على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن الجواب عنه بجواز كونه عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحيث لا يستعمل فى غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجرى مجراه فى اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر خفى غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله فى السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للاخر فى المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى ولا يخفى ان توجيه الافكرمانى وان كان توجيها اقناعيا لكنه لا يكون سببا للتخلص عما اشكله العصام (و) (الثالث) اى الذى فى المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ماذكره المصنف فى المرتبة الثالثة فى الذكر وهو (المبهمات)(يعنى) اى يريد المصنف بالمبهمات (اسماء الاشارات و) اسماء (الموصولات) فعلى هذا يكون قوله والموصولات عطفا على قوله اسماء لا يراده بصيغة الجمع (وانما سميت) اى تلك الاسماء (مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اى عند المخاطب (وكذا الموصول) اى كما ان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالموصول ايضا (من غير صلة مبهم) صرح به الرضى حيث قال لان بحضرة المشير اشياء متعددة كل يحتمل ان يكون مرجع الاشارة ثم قال وانما لم يجعل الضمير الغائب من المبهمات لان مايعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم) وهو المضمرات

والمبهمات مخالف لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع له
الخاص بخلاف هذا القسم من المعرفة فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له)
اى والحال ان الموضوع له (الخاص) وقوله (فانها) دليل للمجموع يعنى وانما يكون
الوضع فى هذا القسم عاما والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمات
(موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة) وهى هذا الحجر والذى خرج
من الدار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا الشخص الذى فى الثانى معلوم
ومعهود بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا فى الاول والذى فى الثانى موضوعان
لهذا الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) يعنى
بعد ملاحظة التعيين لكن لا بملاحظة تخصص هذين اللفظين لهذين
المعنيين كما فى العلم حتى يكون الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال
كون ذلك الوضع (وضعا عاما) اى شاملا لهذا الشجر ولهذا الانسان وللذى
دخل وللذى اكل مثلا (كليا) اى حال كونه وضعا كليا غير مانع من وقوع
الشركة بين كثيرين (فان الواضع) اى وانما كان الوضع عاما كليا لان الواضع
(اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر) وتعقل ايضا المشار اليه المثنى
المذكر او المجموع المذكر وقس عليه المفرد المؤنث والمثنى والمجموع المؤنثين
(وعين لفظا اى لفظ هذا وهذان وهؤلاء وغيرها (بازاء كل واحد من افراد
هذا المفهوم) اى من افراد المشار اليه المفرد المذكر فدخل فيه كل مفرد مذكر
يشار اليه فهذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان هذا) اى هذا الوضع
(وضعا عاما) وقوله (لان التصور) دليل الملازمة يعنى وانما يكون اذا كان حال
الواضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه الامران اعنى كون
الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فثابت لان التصور (المعتبر
فيه) اى فى هذا الوضع (عام وهو) اى ذلك العام المعتبر هو (المشترك) اى هو
المفهوم الذى اشترك (بين تلك الافراد) اى افراد مفهوم المشار اليه المفرد
المذكر مثلا حيث دخل فيه كل معنى مشار اليه مفردا مذكرا (والموضوع له خاص)
يعنى اما لزوم كون الموضوع له خاصا فثابت (لانه) اى لان الموضوع له
(خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه بالحجر غير
المشار اليه بالشجر وقوله (لا المفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية
يعنى الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) اى بين تلك الافراد
حتى يكون الموضوع له عاما بخلاف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحيوان
الناطق المشترك بين افراده (و) (الرابع والخامس)(ما عرف باللام)
يعنى الرابع من المعارف هو الاسم الذى عرف باللام والخامس منها ما عرف

بالنداء اى الاسم الذى عرف بالنداء وسيجئ وانما جمع الشـ [illegible] بينهما
بقرينـة عطف المصنف فى ماسيجئ فى قوله او النداء باو وانما [illegible] المصنف
بينهما الانهما مشتركان فى كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقى
ولما كان اللام له معان اربعة اراد الشـارح ان يفسر اللام على وجه يعم كلا
من المعانى الاربعة فقـال (العهدية او الجنسية او الاستغراقية) يعنى سواء
كانت اللام التى عرف بها الاسم لاما تفيد العهد او الجنس او الاستغراق وسواء
كان العهد خارجيا او ذهنيا كما عممه الفاضل الامير فى حاشيته وقال
صاحب الامتحان فى تعليقاته ان اريد بالجنس من حيث هو هو فاللام
لام الحقيقة نحو الانسان نوع والعسل حلو وان اريد من حيث وجوده فى ضمن
كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الاالذين الآية
وان اريد من حيث وجوده فى بعض الافراد بلا تعيين فلام العهد الذهنى
نحو اشتر اللحم حيث لاعهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة الى الحقيقة
والاستغراق والعهد الذهنى فعلى هذا لايرد على الشارح انه جعل قسم لشئ
وهو الاستغراق قسيما له اى للجنس كما اورده عصام الدين لانه يجوز ان يندرج
العهد الذهنى ههنـا فى اللام العهدية كما نقلناه عن الفـاضل الامير وان يراد
بالجنسية لام الحقيقة القسيمة للاستغراق لامعناها الاعم منهما (وانمـا لم يقل)
اى المصنف (مادخله اللام) حيث عدل عنه اى قوله ماعرف الخ (لئلا يدخل
فيه) اى المعرف باللام (ما) اى الاسم الذى (دخله اللام الزائدة لتحسين
اللفظ) فانه لو قال مادخله اللام يصدق على اللام التى دخلت لتحسين اللفظ
دون افادة التعريف ولما قال ماعرف باللام لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج
منه وهو المطلوب ثم انه لما كان للمصنف فى حق العبـارة ان يقول ماعرف باللام
والميم حتى يدخل فيه ماعرف بالميم لانه معرفة ايضا اراد الشـارح ان يذكر وجهها
لتركه فقـال (والميم) اى الميم التى (فى) قوله عليه السـلام (ليس من امبر
امصيام فى امسفر) فى مقـام ليس من البر الصيام فى السفر حين اجاب عليـه
السلام لسائل حميرى سأل بلغته بابدال اللام الى الميم فقـال امن امبر امصيام
فى امسفر وانمـا لم يذكرها المصنف لان ذلك الميم (بدل من اللام) فكان ذكر
اللام مغنيا عنها واذا كان ذكر اللام مغنيا عنها لكونه بدلا منها (فلا يعدما) اى
لايعد الاسم المعرف الذى (دخلته) اى دخلت الميم اياه نحو لفظ بر ولفظ صيام
(قسما آخر) اى قسما آخر غير القسم الذى دخلته اللام (من المعارف) بان
يقال ماعرف باللام والميم وقال العصام فحينئذ سقط ماذكره فى قوله ومن خواصه
دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شـاملا للميم انتهى يعنى

ان بين قول الشارح ههنا وبين قوله هناك تناقضا لان اللازم لقوله لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا هو ان يكون الميم فردا آخر للتعريف كاللام فلا يكون بدلا منه واللازم لقوله هنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو بدل من اللام فاللازمان متناقضان وكذا الملزومان ويمكن ان يرفع التناقض من طرف الشارح بان يقال انا لانسلم التناقض لان ماذكره المصنف في اول الكتاب بيان خواص الاسم ولاشك أن اللام والميم يشتركان في كونهما من خواصه فيكون المراد من التعريف هناك مايكون خاصة للاسم فيلزم حينئذ شمول التعريف للميم لانه يكون من افراد ماهو الخاصة وماذكره ههنا تعريف المعرف باللام ولاشك ان دخول الميم في افراده ليس بقطعي حتى يحكم انه من افراده كاللام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام فحمله الشارح ههنا على البدلية لعدم القاطع في دخوله والله اعلم (او) (عرف) (بالنداء) وانما وسط الشارح قوله عرف بين العاطف والمعطوف للاشارة الى ان قوله بالنداء معطوف على قوله باللام والى ان او ههنا لتقسيم المحدود حيث ذكر مابه الاشتراك بينهما كما هي امارة لكونه لتقسيم المحدود ويؤيده عد المصنف كلا منهما نوعا على حدة حيث قدر الشارح بقوله والرابع والخامس وقد اشرنا اليه ايضا في تفسيره (نحو يارجل) ولما كان المعرف بالنداء مشتركا بين كونه نكرة وبين كونه معرفة احتاج الى قرينة تعين ماهو المعرفة من المنادى وما هو النكرة منه فاراد الشارح ان يبين تلك القرينة فقال (اذا قصد به معين) يعني انما يكون نحو يارجل مثالا للمعرفة اذا قصد بالنداء نداء لمعين (بخلاف نحو يارجلا) اى اذا قصد به النداء (لغير معين فانه) اى فان قوله يارجلا مع هذا القصد (نكرة) فلا يكون مثالا للمعرفة ولما ذكر المصنف المعرف بالنداء والمتقدمون من النحاة تركوا ذكره في كتبهم حيث اكتفوا بذكر المعرف باللام اراد الشارح ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره المتقدمون) اى انه لم يذكر المتقدمون هذا النوع (لرجوعه) اى لرجوع هذا النوع (الى ذى اللام) بان يكون من قبيل رجوع الفرع الى اصله كما بينه (اذ اصل) اى لان اصل قولنا (يارجل) هو قولنا (يا ايها الرجل) لاتحاد المعنى الذى قصد من قولنا يارجل للمعنى الذى دل عليه قولنا يا ايها الرجل (و) (السادس) (المضاف الى احدها) اى النوع السادس من المعارف هو الاسم الذى يضاف الى احد المعارف المذكورة ولما توهم من عدم جواز الاضافة في القسم السادس اعنى ماعرف بالنداء انه لايجوز ارجاع الضمير الى جميع ماسبق من انواع المعرفة اراد الشارح بيان صحة الارجاع الى كلها (اى الى احد الامور الخمسة) يعني ان مراد المصنف بقوله والمضاف الى احدها هو المضاف الى احد

الامور الخمسة (المذكورة) داو بالجملة قوله (ولا تستلزم) دفع لمنشأ التوهم وهو ان الضمير المذكور لوكان راجعا الى الخمسة المذكورة يتبادر منه ان تصح الاضافة الى كل منها مع انه لاتصح الاضافة الى ماعرف بالنداء فاجاب عنه بانه لاتستلزم (صحة الاضافة الى احدها صحتها) اى صحة الاضافة (بالنسبة الى كل واحد) منها (فلا يرد) اى فحينئذ لا يرد (انها) اى الاضافة (لاتصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول) وهو الاعلام والمضمرات والمبهمات وما عرف باللام لا بالنسبة الى المنادى كما ارجعه الفاضل الهندى كذلك (فان المنادى لايضاف اليه) وقال العصام لايخفى ان ارجاع الضمير الى الكل ودفع استلزام الصحة لصحة الاضافة تكلف ولهذا جعل الهندى المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا فى اللفظ لكنه عار عن التكلف فى المعنى ولان عبارة المتقدمين الذين لم يذكروه ابتداء لم يسبق فى كلامهم زيادة على هذه الاربعة فلما زاده المصنف واورد هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان الشارح ذهب الى ان القضية المستنبطة من قوله الى احدها فى قوله احد الامور الخمسة المذكورة يضاف اليه وهذه القضية المستنبطة وهى الموجبة الجزئية هى اعم من الموجبة الكلية القائلة بان كل واحد من الامور يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض الامور لايضاف اليه والاعم لايستلزم الاخص والله اعلم لما كان المتبادر من قوله والمضاف الى احدها هو الاسم الذى يضاف الى احد المذكورات بلا واسطة مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المصنف نقض بانه غير شامل فاشار الشارح الى هذا النقض مع جوابه فقال (قيل) اى على المصنف (كان عليه) اى كان واجبا عليه (ان يقول والمضاف الى المعرفة) يعنى سواء كان ذلك المعرفة مكتسبا اتعريفه من الامور المذكورة اومن المضاف الى احد المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل فيه) اى فى النوع السادس (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا) اى كما دخل فيه المضاف الى المعرفة بالذات (مثل غلام ابيك) فان الغلام فى هذا التركيب مضاف الى الاب والاب مضاف الى الضمير الذى هو من المعارف المذكورة فاكتسب الاب من الضمير تعريفا فصار معرفة ثم اكتسب الغلام من الاب لكونه مضافا اليه (والجواب) اى عن هذا الايراد بتحرير المراد وهو (ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون) اى ذلك المضاف مضافا (بالذات) كقولنا غلامك (اوبالواسطة) كقولنا غلام ابيك اعلم ان هذا السؤال نقض شبيهى تقريره ان عبارة المصنف باطلة لانها عبارة غير شاملة للاسم المضاف الى المضاف وكل عبارة شانها كذلك فهى باطلة والجواب منع الصغرى يعنى لانسلم انها غير شاملة لم لايجوز

ان يكون المراد منه اعم منهما ولما كان بعض الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح فى بحث الاضافة اراد ان ينبه عليه ههنا فقال (ولا يخفى عليك نظرا الى ماسبق) اى فى بحث الاضافة (ان المضاف اذا كان لفظ الغير اوالمثل اوالشبه فهو) اى ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم)اى حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور والاولى ان يقيد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل كما قيد به صاحب الامتحان ولعل المصنف اهمل هذا القيد ههنا وفى بحث المصنف لان التوغل امر نادر ولا تنقض القاعدة بمثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للمضاف الذى اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه الامور وهو مفعول مطلق مجازى لقوله والمضاف امابتقدير المضاف اى اضافة معنى او بتقدير الموصوف اى اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين لقوله اوالمضاف اى وقت افادة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اى لافادة معنى وهذه الوجوه الاربعة نقلها زينى زاده من الحواشى الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسره بقوله (اى اضافة معنى) ثم فسره بقوله (يعنى اضافة معنوية) للاعلام بان اضافة الاضافة من قبيل اضافة المنسوب الى المنسوب اليه ولما كان تفسير الشارح بقوله اضافة معنى ثم تفسيره بقوله اضافة معنوية موهما بكون المختار عنده ان يكون من قبيل حذف الموصوف اراد ان ينبه على ان مراده منه حذف المضاف فقال (فقوله) اى فقول المصنف (معنى)بدل منه وقوله (مفعول مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعنى ان قوله معنى مفعول مطلق بطريق حذف المضاف لابطريق حذف الموصوف كما ترى (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله معنى (عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد وانما احترز عنها (لانها) اى الاضافة اللفظية (لاتفيد تعريفا) بل تفيد التخفيف فى اللفظ فقط كما سبق فى بحث الاضافة ولما ترك المصنف تعريفات المعارف وعرف من بينها العلم لاغير اراد الشارح بيان وجه تركه فقال (وماسبق) فى بحث المبنى (تعريف المضمرات والمبهمات) يعنى الموصولات واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اى والحال ان معنى المضاف الى احدها (معنى ظاهر)وكذا قوله (والمعرف باللام اوالنداء مستغن عن التعريف) حال ايضا يعنى لماسبق تعريف النوعين الاولين من ظهور القسم السادس واستغناء القسم الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خص العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور فيكون خص بمعنى امتاز يعنى امتاز العلم من بين المعارف بذكر

تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خص اى خص المصنف وقال (العلم)
ولما كان المراد بالعلم المعرف ههنا هو العلم الشامل لاقسامه الثلاثة يصدق
تعريفه عليها اراد الشارح ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسما كان) اى سواء
كان العلم اسما يعنى غير كنية ولقب (اولقبا اوكنية) وقال العصام هذا معنى
ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة فى العموم انتهى يعنى ان لفظ
الاسم يطلق فى الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل و على اسم غير
صفة و على علم غير لقب و لا كنية فالاول اعم من الثانى والثانى اعم من الثالث
(لانه) اى لان العلم (ان صدر بالاب) نحو ابو بكر (اوالام) نحو ام ابن (اوالابن)
نحو ابن عامر (اوالبنت) نحو بنت عمرو (فهو) اى فذلك لعلم (كنية والا)
اى وان لم يصدر بماذكر فهو قسمان (فان قصد به مدح) نحو صالح (اوذم)
نحو طالح (فهو) اى فذلك العلم (لقب و لا) اى وان لم يصدر ولم يقصد به
مدح اوذم (فهو) اى فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمرو وقال بعضهم
ان تخصيص الكنية بما صدر بالامور الاربعة للاتباع لما قال القدماء والا
فالتخصيص غير لايق لان ما صدر بالاخت والاخ خارج عنه واورد عليه ايضا
ان قوله والا فان قصد قضية مباينة للكنية لان المفهوم منها ان الكنية
مالم يقصد به المدح ولا الذم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح
كابى الخير وام الخير فان قيل ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وانهما
قد يتصادقان قلنا فحينئذ يلزم ان يكون التقسيم غير حقيق والمخلص ان يلتجأ
الى ماحققه الرضى من ان الفرق بينهما معنوى وهو ان اللقب يمدح الشخص
او يذم بمعناه والكنية لا يعظم بمعناها بل لعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس
تأنف من ان تخاطب باسمها فقوله العلم مبتدأ وقوله (ماوضع لشئ بعينه)
فى مقام الجنس خبره اى اسم وضع لشئ معين (شخصا) اى سواء كان ذلك
الشئ شخصا (اوجنسا) لان الشئ المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة
متعينة فى الذهن عينا كاسامة لحقيقة الاسد المتعينة عند العقل عينا عند
دخول لام الجنس (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله بعينه (عن النكرات)
لانها وان وضعت لشئ لكنها لم توضع له مع ملاحظة التعين ولما ذكر الوضع
ههنا توهم خروج الاعلام التى لم يكن اختصاصها لمعين من الوضع بل من غلبة
الاستعمال فاراد الشارح ان يدفع هذا التوهم فقال (والاعلام الغالبة التى تعينت)
اى لم يكن التعين فيها من الوضع بل تعينها (لفرد معين بغلبة الاستعمال) اى
بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) اى فى ذلك الفرد كالنجم حيث تعين للثريا
بغلبة الاستعمال فتلك الاعلام (داخلة فى التعريف) اى فى تعريف العلم

لان غلبة استعمال المستعملين) اذا كانت ملابسة (بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين) تكون الغلبة ملابسة (بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له) اى لذلك المفرد المعين (ذلك) الاسم يعنى ان الاستعمال المعين شابه الوضع المعين فى كونه لمعين فصار هؤلاء المستعملين مشابهين للواضعين فيصدق على تلك الاعلام انها وضعت بعينها وقوله (غير متناول) بالنصب حال من الضمير الذى فى وضع وقوله (غيره) بالنصب ايضا مفعول متناول كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ) وقوله (بالاستعمال فيه) بيان للتناول اى التناول والشمول لغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم الموضوع لمعين فى غير ذلك المعين يعنى ذلك التناول لا ينافى ذلك الوضع (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير متناول غيره (عن المعارف) اى التى سوى العلم (كلها) من المضمرات والمبهمات وما عرف باللام او النداء ومن المضاف الى احدها فان كلا منها وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها المعينة كما قررها الا انها اذا استعملت فيها تتناول غيرها وتحتمله كانا ومن وهذا فانها وان وضعت لمتكلم معين ولمشار اليه معين لكنها تتناول بهذا الوضع غيره من المتكلمين لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك فان قيل هذا لا يتأتى فى المعرف بلام الجنس فانه لا يتناول غيره قلنا يمكن ان يقال المعرف باللام وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كالجنس الاستغراقى كذا فى حاشية ابن قاسم العبادى (وقوله) هو مبتدأ اى وقول المصنف فى تعريف العلم (بوضع واحد) وتفسيره بقوله (اى تناولا بوضع واحد) للاشارة الى ان قوله بوضع ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة لمصدر محذوف اى تناولا كائنا بوضع واحد وقوله (لئلا تخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو قوله يعنى ان هذا القيد فى التعريف قيد مدخل لا مخرج لان المراد من قوله غير متناول ليس هو عدم التناول المطلق بل عدم التناول بوضع واحد فلا ينافى هذا تناوله بوضع آخر غير الوضع الاول فان من وضع زيدا لشخص معين لم يتناول ذلك زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناوله بوضع آخر لان زيدا علم مشترك بين الاشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه غير متناول لشخص آخر مسمى بزيد لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على الشارح من انه يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لئلا يخرج لانه يوهم ان الاعلام المشتركة داخلة قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير متناول فاحتاج الى ادخالها بقوله بوضع واحد كما ذهب اليه صاحب الامتحان و وجه الدفع انه

لانسلم خروجهما بقوله غير متناول وانما تخرج اذا كان المراد بها الغير المتناول المطلق يعني سواء كان بوضع واحد اوباوضاع لم لايجوز ان يكون المراد به الغير المتناول المقيد بوضع واحد فحينئذ لاتخرج من التعريف لان الاعلام المذكورة ايضا غيرمتناولة غيرها بوضع واحد وانما تتناوله باوضاع متعددة ثم اشار الشارح الى توطئة لقوله واعرفها فقال (ولما اشار) اى المصنف الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها) اى بسبب جعل كل من الانواع في مرتبتها في الاعرفية (في الذكر) اى في ذكر الاعرف من الانواع اولا ومادونه ثانيا وهكذا كما سبق (اراد) اى المصنف (التنبيه) ههنا (على ترتيب اصنافها) يعني المضمرات نوع واحد وتحتها اصناف ثلاثة وهي المتكلم والمخاطب والغائب وبين كل من الاصناف الثلاثة مرتبة في الاعرفية لكن ليس مراده بيان الترتيب في كل من الانواع مما سوى المضمرات بل (فيما) اى في النوع الذى (يكون فيه) اى في اصناف ذلك النوع (هذا الترتيب) في الاعرفية كما فيما بين اصناف المضمرات (فقال) (واعرفها)(اى اعرف المعارف) اى اعرف كل من اصناف تلك الانواع وقوله (يعني اقلها لبسا) تفسير لسبب اعرفية بعضها من الآخر مع اشتراكها في الوضع للمعين يعني ان التفاوت بين المعارف في افادتها عدم الالتباس فانها تفيد تقليل الشركاء مع التعيين اكثر مما تفيد الاخرى فهي اعرف لكن المعتبر في افادة عدم اللبس ليس عدم اللبس عند المتكلم اوغيره بل المعتبر عدم اللبس (عند المخاطب من حيث اصنافها) لا من حيث انواعها وانما قيد بالحيثية فان اعرفها من حيث انواعها هو المضمر مطلقا كما عرفت وقوله (المضمر المتكلم) خبر لقوله اعرفها وقوله (لبعد وقوع الالتباس فيه) دليل الاعرفية فان المتكلم اذا قال انا وسمعه المخاطب لم يقع الالتباس في كون ان الموضوع له لانا هو المتكلم المعين (ثم)(المضمر)(المخاطب) اى ثم الاعرف بعد المضمر المتكلم هو المضمر المخاطب وانما كان المخاطب انقص معرفة من المتكلم (فانه يتطرق) اى يحدث (فيه) اى في المخاطب (ما) اى طريق يسلك اليه ويكون ذلك الطريق سببا لوقوع الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم فانه (لا يتطرق) ذلك السبب (في المتكلم) وانما فسرنا التطرق بهذا لانه في الاصل حدوث الطريق وكلما كثر حدوثه كثر سبب الالتباس له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب ثم اراد الشارح بقوله (الاترى انك اذا قلت انا لم يلتبس) اى لفظ انا (بغيره) اى بغير من يقوله و يتكلم به (واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر) فانه يجوز ان يكون في حضورك اشخاص يكون كل منهما قابلا للخطاب (فيتوهم) اى بسببه (ان الخطاب له) اى لغير من يخاطب فحينئذ يحتاج الى قرينة لفظية اوحالية

على تعيين المخاطب الذى يراد بقولك انت فان قيل كيف يكون المضمر المتكلم
اعرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل انا من وراء الجدار فانه لا يعلم
منه انه فلان واجيب بان احتمال من خوطب به فى انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال
فيه بعارض حيلولة الجدار اقول وهذا الجواب مبنى على ان المعتبر فى الاعرفية
ان لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم فان تفسيره فيما قبل بقوله
يعنى اقلها لبسا عند المخاطب وبقوله (وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة)
اى التى يعتبر فيه الاعرفية (ابعد من اللبس) يدلان على خلافه فحينئذ يجوز
ان يوجد اللبس فى المضمر المتكلم وفى المخاطب لكن يكون اللبس الذى
يوجد فى المتكلم اقل من الذى فى المخاطب ولما بقى حكم صنف المضمر الغائب
اراد الشارح ان يذكره فقال (ثم المضمر الغائب) اى المضمر الغائب ادون منهما
فى الرتبة وقوله (ولم يذكره) اشارة الى وجه عدم ذكر المصنف ذلك الصنف اى
وانما لم يذكر المضمر الغائب لتعينه بعدم الاعرفية التى بالنسبة اليهما (لانه علم
من اعرفية المتكلم والمخاطب انه) اى المضمر الغائب (ادون منهما) اى من
المتكلم والمخاطب ثم اراد الشارح ان يذكر وجها لاقتصار المصنف فى بيان
النسبة على اصناف المضمرات فقال (واقتصر) اى المصنف فى مقام بيان
النسب بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضمرات)
وترك بيان ما عداها (فان سائر المعارف) من غير المضمرات (لا تفاوت بين
اصنافها الا المضاف الى احدها) يعنى انه لا تفاوت بين اصناف المعارف الباقية
من غير المضمرات الا بين اصناف المعرفة التى تعرفهما بسبب الاضافة الى احد
المذكورات (فان فيه) اى فى المضاف (تفاوتا) بين اصنافها لكن ليس ذلك
التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلا ان الغلام
المضاف الى المتكلم اعرف من المضاف الى المضاف اليه المخاطب (ولهذا)
اى ولكون التفاوت بين اصناف المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه
(ما اثبت) اى لم يثبت المصنف (التفاوت بين اصنافه) اى بين اصناف المضاف
مع وجود التفاوت فيها (بعد بيانه) اى بعد بيان التفاوت (بين انواع المضاف اليه)
من المضمرات والمبهمات وغيرهما (واصنافه) اى وبعد بيان التفاوت بين
اصناف بعضه يعنى المضمر ثم اراد الشارح ان يشير الى ان الترتيب الذى ذكره
المصنف بين المعارف ليس متفقا عليه فقال (وهذا الترتيب الذى ذكره)
اى المصنف (انما هو) اى هذا الترتيب (مذهب سيبويه) وعليه جمهور النحاة
كما سبق فى بحث النعت (فان فيه) اى فى هذا الترتيب (اختلافات كثيرة) بين
النحاة وفائدة الخلاف تظهر فى الوصف فقط لان الموصوف يجب ان يكون

اخص من الصفة اوصف وبا انها فاى منها يقع موصوفا فالآخر يكون اعرف بالنسبة اليه (والنكرة) اى الاسم النكرة (ما) اى الاسم الذى (وضع لشئ) اى لمعنى (لابعينه) وقوله (اى لاباعتبار) تفسير لقوله بعينه المنفى يعنى انه وضع لشئ لكن لا باعتبار (ذاته) اى ذات ذلك الشئ (المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع فى المعرفة كذلك بل هو موضوع لمعنى من غير اعتبار تعينه ومعلوميته سواء كان ذلك الاسم منقولا او مرتجلا مفردا او مركبا لقبا اوكنية موضوعا لمعين اومعنى حدثا او وقتا اولفظا يؤذن به او مراداته اومحض عدد فانه اذا لم يعتبر التعين فى كل منها يكون نكرة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا وقوع اسامة على فرد غير معين لايوجب النكارة لعدم الوضع ولا يرد نحو وجهك ورأس لك لان ذلك وضع لشئ لابعينه وان وقع على معين لعارض انتهى مافى شرح الفضل الهندى ثم اراد الشارح ان يبين فائدة قيد التعريف فقال (فقوله) اى قول المصنف فى تعريف النكرة (ماوضع لشئ) جنس (شامل للمعرفة والنكرة) فيكون مابه الاشتراك بينهما (وقوله) اى بقول المصنف (لابعينه خرجت المعرفة) من تعريف النكرة فيكون هذا القول اشارة الى مابه الامتياز بينهما (اسماء العدد) وهو اما مبتدأ خبره محذوف اى اسماء العدد ماسيأتى اوخبر لمبتدأ محذوف اى هذا البحث بحث اسماء العدد اومبتدأ وقوله ماوضع الخ خبره ولما كانت اسماء العدد من جملة الاسماء احتاج الى وجه تخصيصها بالذكر فاراد الشارح ان يبين وجه اختصاصها فقال (انما افردها) اى انما افرد المصنف اياها (بالذكر) اى بذكرها من بين الاسماء ولم يدرجها فيها (لان لها) اى لاسماء العدد (احكاما خاصة ليست) اى تلك الاحكام (لغيرها) من الاسماء الباقية فحصل لها نوع استقلال ولما بعد ذكر المبتدأ بتوسيط ذكر وجه الافراد اراد الشارح ان ينبه على كون اسماء العدد مبتدأ بذكر الضمير المرضى عند الشارح لكون اسماء العدد مع حذف الجزء الآخر جملة مستقلة فحينئذ يكون قوله ماوضع خبر المبتدأ المحذوف كما اشرنا اليه واليه اشار بقوله (وهى) اى اسماء العدد (ماوضع) وانما فسر الشارح الموصول بقوله (اى الفاظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع انها من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة عشر ليس بكلمة واحدة بل هى كلمتان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسما فحينئذ لوجعل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل التعريف مثل خمسة عشر فلذا

فسره الشارح بلفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لمثل هذا من الالفاظ المركبة (لكمية آحاد الاشياء) يعنى انها الفاظ وضعت للفظ اجيب بها عن السؤال بكم يعنى عن السؤال من العارض التى تعرض للاشياء من حيث آحادها (منفردة كانت اى تلك الآحاد) كما كانت فى لفظ الواحد (اومجتمعة) كما فى قوله وانما فسره الشارح به ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندى الاشكال الذى اورده الشارح الرضى بان التعريف غير شامل للواحد والاثنين لانهما لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد اوالاثنين فاجاب عنه الفاضل الهندى بان المراد من الآحاد اعم من ان تكون منفردة اومجتمعة فتسمل الواحد والاثنين ثم ذكر الشارح المعنى المراد من الاشياء والآحاد والكمية فقال (فالاشياء) اى المراد بالاشياء (هى المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (وآحادها) اى المراد بآحاد الاشياء (كل واحد واحد منها) اى من الاشياء (وكمية الآحاد) اى المراد منها (ما) اى لفظ (يجاب به) اى بذلك اللفظ (اذا سئل عن واحد واحد اوعن اكثر) وقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من تلك المعدودات) ظرف مستقر صفة لواحد وقوله (بكم) متعلق بسئل يعنى اذا سئل بكم عن واحد واحد اى على حدة منفردة اوسئل عن اكثر من الواحد الذى هو من تلك الاشياء المعدودات حال كونها مجتمعة وهذا هو المراد من الآحاد (والالفاظ الموضوعة) اى المراد من الالفاظ الموضوعة (بازاء تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اى بطريق ان يكون (كل واحد منها) اى من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحدة منها) اى من تلك الآحاد وقوله والالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله (اسماء العدد) خبره يعنى المراد باسماء العدد هى تلك الالفاظ ثم بين الشارح بالصراحة دخول الواحد فى التعريف فى اصطلاح النحاة فقال (فالواحد) اى لفظ الواحد (موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اى اذا اخذت الآحاد (منفردة فاذا سئل) اى فعلى هذا اذا سئل (عن معدود منها) اى من الاشياء (بكم هو) اى بكم آحاد هو (يجاب بالواحد) ان كان شيئا واحدا هذا اذا اخذت منفردة واما اذا اخذت مجتمعة فبينها بقوله (والاثنان) اى لفظ الاثنان مثلا (موضوع لكميتها) اى لكمية آحادها (اذا اخذت) اى تلك الآحاد حال كونها (مجتمعة متكررة مرة واحدة) فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل الواحدان فيقال اثنان (فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له) يعنى اذا تكرر الواحد مرتين يجاب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات يجاب بالاربعة وقس عليه ما فوقها (فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا) اى الواحد والاثنان (عند بعض اهل

الحساب من العدد) يعني انهما داخلان عند بعض اهل الحساب وغير داخلين عند بعض والاثنان داخل عند بعض دون الواحد والحاصل ان في دخولهما وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان في اسماء العدد وهذا مذهب النحاة لاطباقهم على عدهما في الاصول كما سيأتي والثاني انهما ليسا من اسماء العدد لان العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين اى الطرفين فالواحد ليس له الا حاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعدد لانعدام الحاشيتين ولما لم يكن الفرد الاول وهو الواحد عددا ينبغي ان لايكون الزوج الاول وهو الاثنان ايضا عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب والثالث ان الواحد ليس بعدد لعدم صدق تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد لان العدد عند ذلك البعض مايقع نصف مجموع الطرفين فاحد طرفي الاثنان هو الواحد وطرفه الآخر هو الثلاثة فالواحد مع الثلاثة اربعة وهو مجموع الحاشيتين فالاثنان نصف الاربعة التي هي مجموع الحاشيتين فيكون عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بعدد عند اهل الحساب اتفاقا والاختلاف في الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح ينطبق على المذهب الثاني كما اشار اليه العصام ولما توهم ان تعريف اسماء العدد صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية في الجملة مع ان امثالهما ليست من العدد اراد الشارح ان يبين التعريف المذكور بحيث يندفع منه هذا التوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اى من قوله ماوضع لكمية الخ (ان نفس الكمية) اى من غير ان ينضم اليها شئ آخر من بيان الجنس وغيره (هي)اى نفسها (الموضوع له) فقوله هي ضمير فصل لقصر الموضوع له على نفس الكمية فالقصر فيه قصر افراد اضا في واليه اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر معه)يعني به معنى الجنسية فان المعنى الموضوع في نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجلية فيكون الرجل مثلا موضوعا على رجل واحد والرجلان موضوعين للعدد والجنس معا فلا يكون موضوعا للكمية فقط بل تكون دلالته عليها بالتضمن بخلاف وضع اسماء العدد فالكمية فيها هي الموضوع له وقوله (لانتقض التعريف) جواب لما اي فحينئذ لا ينتقض تعريف اسماء العدد منعا (بمثل رجل ورجلين)هذا مثال لكون المعنى الآخر جنسا (وذراع وذراعين) هذا مثال لكونه مساحة (ومن ومنوين) هذا مثال لكونه مقدارا مخصوصا فان هذه المذكورات وان وضعت للكمية لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (حيث لاتفهم) اى لانه لايفهم (منها اى من هذه الكلمات (الوحدة والاثنينية فقط) بل يفهم

منهما معنى آخر وكل شئ شأنه كذلك ليس بداخل في تعريف اسماء العدد (اصولها) (اى اصول اسماء العدد) هذا تفسير للضمير (التى يتفرع منها) اى من تلك الاصول (باقيها) اى باقى اسماء العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها ههنا ما يتفرع عليه الغير يعنى انها ما تقابل الفروع لا المراد بها معانيها الاخر وقوله (اما بالحاق تاء التأنيث) الخ تفصيل للفروع ببيان اسباب تفرعها من الاصول يعنى انها يتفرع منها اما بسبب الحاق تاء التأنيث (كواحدة واثنتان) لان اصلهما واحد واثنان (او باسقاطها) اى واما يتفرع باسقاط تاء التأنيث (كثلاث الى تسع) فان اصولها ثلاثة الى تسعة (او بالتثنية) اى يتفرع منها بسبب جعل ذلك الاصل تثنية (كمائتين والفين) فان اصل الاول مائة واصل الثانى الف (او بالجمع) اى ما يتفرع بجعله جمعا حقيقة (كمئات والوف) او مشابهة نحو (عشرين) واخواته (او بالتركيب) اى او يتفرع منها بسبب كونه مركبا من اصلين (اضافيا كان) اى سواء كان ذلك التركيب تركيبا اضافيا بان يكون احد الاصلين مضافا الى الآخر (كثلاث مائة) فانه تركيب اضافى حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (او امتزاجيا) بان لا يكون بينهما نسبة من الاضافة او العطف (كخمسة عشر) فانه مركب من الاصلين اللذين ليس احدهما مضافا او معطوفا في الحال وان كان الثانى معطوفا في الاصل (او بالعطف) اى او يتفرع منها بسبب عطف احدهما على الآخر (كخمسة وعشرين) لان هيئتها الاجتماعية التى لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الخمسة منفردة ومن العشرين كذلك فقوله (اثنتا عشرة كلمة) خبر لقوله واصولها يعنى ان اصول العدد هذه الكلمات وقوله (واحد الى عشرة) اما بدل من اثنتا عشرة او خبر لمحذوف اى هى لفظ واحد منتهيا الى عشرة اومع العشرة يعنى واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه عشر كلمات (و) الحادى عشر منها (مائة و) الثانى عشر (الف) قال في الامتحان فان قيل لا امتداد في ثلاثة ولا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام له على سبيل القطع كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وانما الدخول في التناول القطعى كقوله تعالى وايديكم الى المرافق قلنا تقدير الكلام وثلاثة والزائد عليها اليها فلا امتداد والتناول قطعيان فتكون الغاية لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم اليها الذى هو حكم عدم التناول القطعى الملابس انتهى واقول هذا السؤال والجواب اشارة الى المسئلة الاصولية وهى ان الغاية قد تكون داخلة في المغيا وقد لا تكون فان كانت الممتدة زائدة مجاوزة للغاية كما في قوله تعالى وايديكم الى المرافق لان اليد تطلق من رؤس

الاصابع الى العضدين فالمرافق داخله في اليد فتتناول اليد اليها فتكون المرافق داخلة وان كان الممتد منقطعا كالنهار المنقطع عند الغروب فلا يجوز بحيث يتناول الليل كما في قوله تعالى اتموا الصيام الى الليل فلا تدخل الغاية فيها فالسائل بنى سؤاله على اسماء العدد من قبيل الثاني فاعترض بخروج العشرة والمجيب اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبيل الاول لان الزائد يتناول مافوق العشرة فالعشرة داخلة فيه كما في المرافق وقد اشرنا اليه في التفسير ثم شرع المصنف في بيان كيفية تفريع كل فرع منها على اصوله فقال (تقول) ولما كان هذا القول من المصنف مجملا اراد الشارح ان يفصله بقوله (في الاعداد) الظاهر انه بكسر الهمزة على انه مصدر اعد لانه الملائم لما يكون ظرفا له وهو تقول فانه فعل المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه بفتحها على انه جمع العدد يعني انك تقول حين قصدت استعمال كل منها حال كون تلك الكلمة (مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوف)(واحد اثنان)(في المفرد المذكر وتثنيته) اي الواحد في المفرد المذكر والاثنان في تثنية المذكر (واحدة اثنتان وثنتان) (في المفرد المؤنث وتثنيتها) يعني ان الواحدة في المفرد المؤنث واحد اللفظين وهما اثنتان وثنتان في تثنية المؤنث وقوله (على ماهو القياس) اشارة الى ان هذه الالفاظ خارجة عن القاعدة وهي ان ذوات التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر فيكون المجرد منها اصلا ومابالتاء فرعا (و)(تقول) في مازاد على الاثنين على خلاف القياس يعني انك تقول (في المذكر)(ثلاثة الى عشرة) يعني ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منها ملابسة (بالتاء) وقوله (لجماعة المذكر) اشارة الى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون الثلاثة ومافوقها جمعا مذكرا فاتت كلها بالتاء (اعتبارا لتأنيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال)(وثلاث الى عشر)فقوله ثلاث بالرفع على الحكاية منصوب محلا على انه معطوف على ماقبله والمعطوف عليه كذا في المعرب لزيني زاده اي ثلاث اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منها (بدونها) اي بدون التاء (لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث) يعني وانما تركت التاء فيها مع ان كلها للمؤنث ليحصل الفرق بين المذكر الذي اتى بالتاء و بين المؤنث لان المذكر لما كان اصلا اتى بالتاء لما سبق فيجب ان يفرق بينه وبين ماتفرع عليه من المؤنث فذلك الفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث امرأة وعشر نسوة ولم يفعل الامر) يعني وانما فعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكره بغير التاء ومؤنثه بها كماهو القياس (لكون المذكر اسبق) اي من المؤنث فاذا كان ماهو اسبق في الاعتبار بغير التاء يكون مؤنثه بادات التأنيث كما كان في نحو ناصر وناصرة

والواحد والاثنان واذا كان مذكره بالتاء يكون مؤنثه بحذفهاوالا صل ههنا بعكس السابق يعني ما بالتاء اصل وما بتركها فرع ثم شرع المصنف في بيان احوال مافوق العشرة فقال (و)(تقول اذا جاوزت عشرا) قدره الشارح كذا للاشارة الى ان قوله (احدعشر) ومابعده مفعول لمقدر وهو تقول يعني اذا جاوزت العشر تقول احد عشر (اثناعشر)(في المذكر) اى اذا كان معدوده وتمييزه مذكرا فانهما بحذف الالف في احدى وبحذف التاء في اثنا وبحذفها في الجزء الثاني ايضا (نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا) (احدى عشرة ثنتاعشرة اوثنتاعشرة) اى وتقول كذابزيادة الف التأنيث في الاول وبزيادة التاء في اثنتاوثنتا وبزيادتها في الجزء الثاني (في المؤنث) اى اذاكان معدوده مؤنثا (نحواحدى عشرة امرأة) حال كونهما (على الاصل) اى على القاعدة الجارية ثم بين تلك القاعدة بقوله (بتذكير المذكر) كما في الاولين (وتأنيث المؤنث) كما في الاخيرين قوله (وغير الواحد)جواب لما يرد عليه من ان الاحد ليس من الاصول بل المذكور فيهما هو الواحد فاجاب عنه بان اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة لكن الواحد غير (الى احد والواحدة)غيرت (الى احدى للتخفيف) ولايستعمل الاحد ولاالاحدى الا في التركيب كما سبق في احد عشر واحدى عشرة او مضافين نحو احدهم واحدا هن ولايستعمل واحد وواحدة في التركيب الا قليلا وايضا تحذف النون في اثنان واثنتان وثنتان حين التركيب وفي العصام ان اصل الاحد وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدى كذلك عند غير المازني واماعنده فقلبت الواو المكسورة في الاول قياسا كالمضمومة (و) تقول (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) يعني اربعة عشر وخمسة عشر وستةعشر وسبعة عشر وثمانية عشر وتسعةعشر بالتاء في الجزء الاول وبحذفها في الجزء الثاني يعني تقول كذا(في المذكر نحوثلاثة عشر رجلا)وقوله(ثلاث عشرة الى تسع عشرة)معطوف على قوله ثلاثة عشر بالعاطف المقدر يعني وتقول كذا (في المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا مافوقها من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثماني عشرة وتسع عشرة حال كون كلها بحذف التاء في الجزء الاول وباثباتها في الجزء الثاني (ابقاء)اى لقصد الابقاء (الجزء الاول فيهما)اى في النوعين المذكورين من ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحاله)اى ابقاءه مع حاله التي كان عليها(قبل التركيب) وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكره بالتاء ومؤنثه بتركها وهكذا يجعل بعد التركيب بان يكون بغير تاء في المؤنث لانهما لماكانا منزلة اسم واحد صار آخر

الاول كانه وسط الكلمة فصار ذلك الآخر محفوظا عن التغيير ثم اراد ان ينبه على
توجيه كون الجزء الثاني بترك التاء في المذكر وباثباتها في المؤنث فقال (وتذكير
الثاني) اى جعل الواضع الجزء الثاني وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (كراهة
اجتماع تأنيثين) اى كراهة ذلك الواضع لاجتماع اداتى تأنيث (من جنس
واحد) بان يكونا تاء (فيما) اى في المركب الذى (هو كالكلمة الواحدة) يعني
ان تركيب ثلاثة عشر مثلا وان كانا كلمتين لكنهما لما اعتبرا واحدا كانتا
كالكلمة الواحدة وحدة اعتبارية بخلاف احدى عشرة يعني ان اجتماع التأنيثين
من جنس واحد كذلك انما يلزم في المذكر واما احدى عشرة واثنتا عشرة
وكذا اثنتا عشرة فلا يلزم فيهما هذا المحذور فان التأنيث فيهما اى في كل
من احدى واثنتا مع العشرة من جنسين فان الجزء الاول في احدى عشرة مؤنث
بالالف والثاني بالتاء فيكونان من جنس واحد ولما كانت علة ترك التاء في الجزء
الثاني لزوم اجتماع التأنيثين اورد عليه بان الجزء الثاني في احد عشر واثنا عشر
بغير التاء ايضا مع عدم اجتماع التأنيثين فيهما فاجاب عنه بقوله (واما تذكير الثاني)
اى تذكير الجزء الثاني (في احد عشر واثنا عشر فمحمول) اى فليس للاحتراز
عن المحذور المذكور بل تذكيره في التركيبين محمول (على التذكير) اى على تذكير
الجزء الثاني (في ثلاثة عشر) لكونهما من نوع واحد ثم اورد على قوله من
جنسين بان يقال ان كون التأنيثين في احدى عشرة من جنسين مسلم لكن
كونهما في ثنتا عشرة من جنسين غير مسلم لانهما من جنس واحد لكون كل منهما تاء
فاجاب عنه باثبات المقدمة الممنوعة فقال (والتاء في ثنتان) ليست اداة التأنيث
بل هي (بدل من لام الكلمة) لان اصله ثنو فاذا كانت كذلك (فلم يتمحض)
اى ذلك التاء (للتأنيث) اى لم يكن ذلك التاء لمحض التأنيث بل هو مشوب بين البدلية
والتأنيثية (واذا) اى وان عدم كونه لمحض التأنيث (حكم اعليه) اى على
هذا التاء (بانه) اى بان تأنيثه (جنس آخر من التأنيث) مخالف لسائر الاجناس
من التاء التي لمحض التأنيث ومن الالف كذلك ونظيره الواو التي في اواخر الاسماء
الستة نحو ابوك فانها ليست لمحض الاعراب ولا لمحض جوهر الكلمة ولما اورد
عليه النقض بان يقال ان التاء في اثنتان للتأنيث لا مع البدل لان البدل من لام
الكلمة هي الهمزة التي للوصل في اول الكلمة فيعود المحذور وهو اجتماع
علامتي التأنيث من جنس واحد اجاب عنه بقوله (وفي اثنتان) اى والتاء في كلمة
اثنتان (وان كانت للتأنيث) اى لمحض التأنيث لا مع البدلية (الا انها) اى لكن
تلك الكلمة (حملت على ثنتان) في ابقاء التاء هذا ما افاده الشارح وقال صاحب
الامتحان وتاء ثنتان واثنتان لملازمتا الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلين من لام

الكلمة وهمزة الوصل للابتداء لا للتعويض كانتا كجنس آخر انتهى حاصله
عدم التفريق بين ثنتان واثنتان فى هذا الحكم ثم اراد ان ينبه على وجه اتيان التاء
فى المؤنث فقال (واما تأنيث الجزء الثانى) اى الجزء الثانى وهو عشرة (فى المؤنث)
اى فى نحو ثلاث عشرة امرأة فثابت (فلانه) اى الشان (لما وجب تذكير ضمير المذكر)
وهو حذف التاء من الجزء الثانى فى المذكر يعنى فى ثلاثة عشر رجلا (لما عرفت)
من كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
(وجب تأنيثه) اى تأنيث الجزء الثانى بالتاء (المؤنث) فى نحو ثلاث عشرة امرأة
(لانتفاء المانع وهو) اى المانع المنتفى (عدم الفرق بين المذكر والمؤنث) يعنى انه
لما سبق ان علة حذف التاء من آخر العشرة فى المؤنث اذا استعملت مفردة هى
الفرق بين المذكر الذى بالتاء وبين مؤنثه لانه اذا قيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل
الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء فى مذكره ليحصل ذلك الفرق واما
اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فقيل فى المذكر ثلاثة عشر وفى المؤنث
ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء فى الاول وبتركها
فى الثانى ولما حصل الفرق الذى هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على
القاعدة ثم اراد المصنف ان يبين اختلافا فى شين عشرة من الكسرة والاسكان
بين تميم والحجاز فقال (وتميم) اى قبيلة تميم (تكسر الشين) بضم التاء من
الاكسار اى تجعلها مكسورة بان تبدل فتحتها الى الكسرة وانما زاد الشارح قوله
(عند التركيب) للاحتراز عن الانفراد لانه لاخلاف فى فتحتها وقيده المصنف
بقوله (فى المؤنث) للاحتراز عن المذكر فانه لاخلاف فيه ايضا وتفسير الشارح
بقوله (اى من عشرة) لبيان محل الشين وقوله (تحرزا) علة لقوله تكسر يعنى
ان تلك القبيلة يبدلون فتحة الشين من عشرة الى الكسرة ليحصل التحرز عن
احد الامرين اما (عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا
عشرة) لانه اجتمعت فى كل منهما اربع فتحات وهى فتحة العين وفتحة الشين
وفتحة الراء وفتحة التاء (او) التحرز عن توالى (خمس فتحات فى ثلاث عشرة
الى تسع عشرة) فانه اجتمع فى كل من التراكيب التى ابتداؤها ثلاث عشرة وانتهاؤها
تسع عشرة خمس فتحات متوالية وهى فتحة ماقبل العين وفتحها وفتحة
الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (والحجازيون يسكنونها) اى يخففون فتحة
الشين باسكانها لابكسرها (وهى) اى لغة الحجازيين هى (اللغة الفصيحة)
كما ورد به فى القرآن فى قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا بسكون الشين
فى القراءة المتواترة وان قرئ بكسرها فى الشواذ وقوله (لان السكون) متعلق
بقوله يسكنونها يعنى انما اختار الحجازيون الاسكان فى التخفيف دون الاكسار

لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة فانها وان كانت مفيدة في دفع المحذور لكنها ليست اخف من الفتحة بل الامر بالعكس ثم شرع المصنف في بيان العقود الثمانية يعني فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشارح بقوله (و) تقول الى ان قوله (عشرون) معطوف بعاطف مقدر على ما قبله من مفعول تقول يعني وتقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون (واخواتها) اى اخوات كلمة عشرون من العقود الثمانية ولما ظهر الاعراب في كلمة اخواتها المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التي رويت عن المصنف مضبوطة احتمل الاعراب في اخواتها ان تكون بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا لكن الجر على تقدير الكسرة ليس بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجر فتعين الضمة رفعا والكسرة نصبا وما اختاره الفاضل الهندي هو الاول على ان يكون اخواتها مبتدأ وخبره محذوف اى واخواتها مثلها فالجملة حينئذ معترضة ولما كان الاعراب المختار عند الشارح هو النصب بالعطف على ما قبله اشار الى ما اختاره على خلاف الهندي فقال (بكسر التاء) يعني ان لفظ اخوات ينبغي ان يكون بكسر التاء ثم انه لما كانت كسرة التاء في جمع المؤنث السالم مشتركة بين النصب والجر بينه بقوله (لانه منصوب) يعني ان كونه بكسر التاء لكونه منصوبا لا مجرورا ثم بين المعنى الذي اقتضى النصب له بقوله (بالعطف على عشرون) اى نصبه بسبب كونه معطوفا على عشرون (المنصوب) اى الذي نصب (محلا بمقولية القول) بسبب كونه مفعولا للفظ تقول المقدر المعطوف على لفظ تقول الذي في كلام المصنف حيث صدر به اعلم انه انما يصح ان يجعل عشرون وما عطف عليه مفعولا للقول اذا كان القول بمعنى الذكر لان مقول القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومقول القول يكون مركبا لكون القول بمعنى المركب كذا قيل في بعض الحواشي ثم فسرت الاخوات بقوله (وهي ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين) اى منتهيا الى تسعين يعني به ستون وسبعون وثمانون ولما كانت تلك العقود مشتركة بين المذكر والمؤنث نبه المصنف عليه بقوله (فيهما)(اى) تقول كذا (في المذكر والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ (من غير فرق) في اللفظ بان يزاد فيه حرف في المؤنث او ينقص كما فرق في غيره ثم نبه على اصطلاح آخر فيه بقوله (وهي عقود ثمانية) يعني كما يقال لهذه الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون اليها وايضا يقال لها باب نوع عشرون وباب عشرون كما هو المذكور في متن الامتحان ثم شرع المصنف في بيان احوال الاعداد التي بين العقود المذكورة وفسره الشارح ايضا بقوله (وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر)

التنبيه على ان قوله (احدوعشرون) معطوف بعاطف مقدر على لفظ عشرون وقيده الشارح بقوله (فى المذكر) لانك تقول احدوعشرون بتجريد الجزء الاول من علامة التأنيث فى المذكر وتقول (احدى وعشرون) بالحاق الف التأنيث بالجزء الاول (فى المؤنث) وقوله (ولماغير الواحدوالواحدة) الخ بيان من الشارح لنكتة فى تغير المصنف لعبارته ههنا حيث لم يقل مثل ماسبق من ذكر ابتداء عدد فى كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتف ههنا بذكر الانتهاء بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج الى نكتة الزيادة ههنا وهى انه لماغير الواحد الى لفظ احد وغير الواحدة الى لفظ احدى (ههنا) اى فى استعمالهما مع احدالعقود الثمانية حال كون كل منهما مفردا (بدون التركيب) اى بدون ان يكون كل منهما جزأ من التركيب بخلاف نوع احدعشر واحدى عشرة فان تغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى كان فى حال التركيب لافى حال الانفراد وقوله (لان المعطوف)الخ علة لتغيرهما ههنا مع كونهما غير مركبين يعنى انما غير ههنا مع عدم التركيب بالفعل لكون المعطوف وهو عشرون مثلا (والمعطوف عليه) وهواحداواحدى وان لم يكونا مركبين بالفعل لكنهما مركبان بالقوة لكون اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه (فى قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالها) جواب لما (بالعطف) يعنى انه لما كانت حال كل واحد من لفظ الاحد ولفظ الاحدى مخالفة لحال غيرهما مما استعمل مع العقود المذكورة من الآحاد بسبب التغير لم يكن استعمال لفظى الاحد والاحدى حال كون استعمالهما بعطف العقود عليهما وقوله (على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذى هو مضاف الى (ماتقدم) يعنى انهما لم يستعملا فى حال العطف على صورة لفظ الاعداد الذى تقدم استعمالا مثل استعماله (بعينه) اى بعين ماتقدم من كون مذكرهما بالتاء ومؤنثهما بحذفها (فلذلك) اى فلكون استعمال هذين التركيبين من احد وعشرون واحدى وعشرون مخالفا لاستعمال ما فوقهما (لم يدرجهما) اى لم يجعل المصنف هذين التركيبين مندرجين (فى قاعدة العطف بلفظ ماتقدم) كما فى ثلاثة عشر للمذكر بالتاء وفى ثلاث عشرة للمؤنث بحذفها فان قاعدة العطف على ما سيجيء ان العقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد على القاعدة المتقدمة اعنى انه بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث (بل) اى بل المصنف (خصها) اى قصر تلك القاعدة (بما عداهما) اى بما عدا احد وعشرون او احدى وعشرون ولم يكتف بقوله احد وعشرون الى تسعة وتسعين بل توسط بعد ذكرهما بذكر حكم ماعداهما (فقال)(ثم بالعطف)

قال العصام وللتصريح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى سوى ماذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال بالعطف لتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا على طبق ماذكره الشارح متابعة لما في حواشي الهندي اما على ماذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا تتم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل هذه النكتة انه قال ههنا ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بالباء وقال في المسئلة الآتية ثم بالعطف على ما تقدم بعلى للاشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق بصورة ما تقدم من نحو خمسة عشر حيث تقديم الاقل على الاكثر فيه واجب فلا يعكس في المسئلة الآتية فيجوز فيها الوجهان يعني عطف الاكثر على الاقل وعكسه والله اعلم فقوله ثم عاطفة وقوله بالعطف عطف على ما قبله بحسب المعنى فكانه قال تقول هكذا ونقول هكذا ثم تقول بعطف احدهما على الآخر كما استفيد من تفسير الشارح حيث قال (اى عطف تلك العقود) من عشرين وثلاثين مثلا (على الزائد) متعلق بقوله عطف اى على العدد الزائد (عليها) متعلق بقوله الزائد اى الزائد على العقود من ثلاثة الى تسعة ولا يخفى ان هذا التفسير يفيد انه لا يجوز عكسه ههنا كما هو في حواشي الهندي وتبعه الشارح وقوله (كائنا ذلك الزائد) اشارة الى ان قوله (بلفظ ما تقدم) ظرف مستقر حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف وليس بصلة للعطف لانه لو كان ظرفا لغوا متعلقا بقوله ثم العطف توهم ان ما تقدم من نحو ثلاثة واربعة معطوف على العقود وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعني انك تقول في هذا النوع فيما عدا المذكورين بعطف الاكثر من العقود على الاقل الزائد عليها حال كون ذلك الزائد المعطوف عليه ملابسا بلفظ العدد الذي تقدم كما هو المفهوم من تفسير الشارح بقوله (اى من اسماء العدد) وهذا بيان لما اى المراد من قوله ما تقدم هو من اسماء العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة في المذكر وثلاث الى تسع في المؤنث حال كونه (بعينه) وقوله (بغير تغيير) عطف تفسير لقوله بعينه يعني المراد بكونه بعين ما تقدم انه لا يتغير بصورة اخرى بخلاف الواحد والواحدة لانهما ليستا بصورة ما تقدم كما عرفت وانه على القاعدة السابقة في كون اثنان بغير التاء في المذكر وبالتاء في المؤنث وفي كون ثلاثة وما فوقها الى تسعة بعكسه كما فصله الشارح بقوله (فتقول اثنان وعشرون في المذكر) اى تقول فيه هكذا كما تقول فيما تقدم اثنا عشر فيه (و) تقول

([illegible] وعشرون فى المؤنث) كما تقول اثنا عشرة فيه وهذان على القياس كما كان [illegible] (وثلاثة وعشرون) اى وتقول ثلاثة وعشرون كما تقول ثلاثة عشر [illegible] تقدم يعنى بالتاء (فى المذكر وثلاث) اى وتقول ثلاث (وعشرون) كما تقول ثلاث عشرة يعنى بغير التاء (فى المؤنث) ثم قال (هكذا) يكون [illegible] (الى تسعة وتسعين) متعلقا بمنتهيا ولما اكتفى المصنف ببيان [illegible] المذكر [illegible] منتهى المؤنث بقوله ([illegible] الى تسع وتسعين) [illegible] المصنف فى [illegible] وجعله الشارح على دأبه مفعولا للمقدر [illegible] فى العدد [illegible] (ر د) اى فى ذلك العدد (على [illegible]) (فى [illegible]) اى اذا كان كل منهما [illegible] ([illegible]) اى وتقول كذا (فى تثنية) اى فى تثنية كل منهما [illegible] نصب وجرا على قاعدة التثنية وقوله (فيهما) [illegible] وقوله (اى فى المذكر والمؤنث) تفسير لضمير التثنية وقوله (من غير فرق بينهما) للتنبيه على عدم الفرق بين المذكر والمؤنث يعنى تقول كذا فى [illegible] كل من لفظ المائة ولفظ الالف وفى مؤنثهما من غير تفريق بينهما [illegible] المؤنث بل هى متساوية فى الكل ثم شرع فى بيان حكم [illegible] شرح قوله (تقول فيما زاد على مائة والف [illegible]) (بالعطف) ابدال ان قوله بالعطف [illegible] فيما زاد على مائة والف اى فى العدد الذى زاد [illegible] اشارة الى ان المزيد عليه ليس [illegible] وما يكون فروعا لهما من تثنيتهما وجمعهما [illegible] والالوف كذلك وهذا هو الظاهر [illegible] الاستقراء بحكم ان المراد بقوله ما [illegible] هو تثنية المائة وتثنية الالف لا جمعهما لان جمعهما لا يدل على عدد معين وما لا يدل على عدد معين [illegible] كما صرح به فى الامتحان لان المئات والالوف لا يدلان [illegible] معين [illegible] يحتاج فى كل منهما الى تقييد وتفسير الشارح [illegible]) اى على المائة والالف نحو مائة وواحد والف [illegible] ([illegible]) اى اما عطف لمائة ولالف (على الزائد) نحو واحد [illegible] حكم [illegible] فى هذا النوع مخالف لما قاله لان كلا [illegible] جائز ههنا وقوله حال كون الزائد واقعا) [illegible] ([illegible]) بانه ظرف مستقر وحال من الزائد [illegible] جائز ان [illegible] حال كون العدد

الزائد الذي عطف على عدد المائة والالف او عطفا هما عليه و قعا
ومستعملا على الصورة التي تقدمت من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل)
يعني على ما كانت عليه قبل العطف من كون الواحد والاثنين للمذكر والواحدة
والاثنتين بالتاء للمؤنث ومن كون ثلاثة الى تسعة بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث
كما فصله الشارح بقوله (فتقول مائة وواحد او واحدة هذا مثال ما وقع الزائد
الاقل معطوفا على المزيد عليه الاكثر مذكرا او مؤنثا وقوله (ومائة واثنان او اثنتان)
معطوف على قوله واحد يعني انك تقول مائة واثنان للمذكر ومائة واثنتان
للمؤنث وهذه الامثلة لما كان الزائد فيها على القياس وقوله (ومائة وثلاثة رجال)
في المذكر في التاء (او ثلاث) اي مائة وثلاث (نسوة) مثال لما كان الزائد فيها
عددا مفردا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة
واحد عشر رجلا او احدى) اي او مائة واحدى (عشرة امرأة) مثال لما كان
الزائد فيها عددا مركبا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة
واحد وعشرون رجلا او احدى) اي مائة واحدى (وعشرون امرأة [illegible]
واثنان وعشرون رجلا او اثنتان) اي مائة واثنتان (وعشرون امرأة) مثال
لما كان الزائد المعطوف على الاكثر عددا مركبا بالقوة وعلى هذا القياس في العدد
الزائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلاث) اي او مائة وثلاث
(وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد معطوفا كذلك مع كونه على خلاف
القياس بان كان مذكره بالتاء ومؤنثه بحذفها وقوله (الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا او تسع وتسعين امرأة) بيان لمنتهى هذا الحكم وقوله (وكذا الحال
في تثنية المائة) اي مائتين (والالف) اي في الالف (وتثنيته) اي في تثنية الالف
اي الفين بيان حكم ما يتفرع عليها كما مر وقوله وتثنيته [illegible] عدم صحة
هذه النسخة بعد قوله والالف [illegible]
في حاشية الفاضل الامير وانما قال الظاهر [illegible]
على قوله في تثنية المائة لا على المائة [illegible] ورد في [illegible]
المذكورة مثلا لفظ المائة المفردة [illegible] لا عن المنفردة فحينئذ
لا يكون قوله وتثنيته على ما في بعض النسخ مستدركا زائدا الا في ذكره
هكذا فائدة ما بالجملة ثم ذكر حكم ما كان الاكثر فيه معطوفا على الاقل فقال
(ويجوز ان يعكس العطف في الكل) اي بان يعطف الاكثر على الاقل
(فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا) ثم شرع المصنف في بيان المعدا [illegible]
الجارية في تركيب مخصوص [illegible] الاصل منها وما هو شاذ عنها
فقال (و) (الاصل) (في) [illegible] الجزء الاول في (ثماني عشرة فتح [illegible]) [illegible]

اذاكان مستعملا في المؤنث وانما وصف الشارح قوله الاصل للتنبيه على اصالة
هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها لما دل عليه قول المصنف حيث قال جاء فان
دل هذه العبارة وتصديرها بجاء يدل على هذا وانما كان فتح الباء اصلا (ابناء
صدور الاعداد المركبة) اي اجزاءها الاولى من الاعداد التي تركبت من اخواتها
وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء (كثلاثة عشر) لان آخر الجزء الاول الذي
في صدر التركيب مبني على الفتح وهو اتمام لما بين ماهو فرع عقبه بقوله (وجاء
اسكانها) (اي اسكان الياء) وانما عدل عن الفتح الذي هو الاصل الى الاسكان
(لثقل المركب) اي لحصول الثاقل في هذا التركيب التعدادي (بالتركيب)
اي بسبب كونه مركب مع امكان اسكان آخر الجزء الاول لكونه ياء (كما) اي كما اسكن
آخر الجزء الاول (في معدي كرب) يعني كما ان الثاقل في معدي كرب يوجب
اسكان الياء كذلك يجيزه فيما نحن فيه وانما فسرناه هكذا لما قال العصام
ان تشبيه ثماني عشرة في اسكان يائها بتركيب معدي كرب انما هو في الثاقل علة
للاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة او مصححة والافلا يصح التشبيه
لعدم القدر المشترك لان الثاقل في معدي كرب علة موجبة وفي ثماني عشرة علة
مصححة فان الاسكان واجب في الاول وجائز في الثاني ثم شرع في بيان الوجه الشاذ
فقال (وشذ حذفها) (اي حذف الياء) هذه النسخة التي بتقديم شذ هي
ما اختاره الشارح واما النسخة التي اخذها الفاضل الهندي فهي وحذفها
بفتح النون شذ فتكون الجملة حينئذ اسمية يعني خرج حذف الياء في ثماني عشرة
حال كونها (بفتح النون) عن القياس وقوله (لانها اذا حذفت الياء) علة لقوله
شذ يعني انما شذ فتح النون بعد حذفها لان الياء اذا حذفت في اواخر امثاله
(فالوجه) اي فالقياس (بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت
الياء) اي للتخفيف وقوله (الا ان الذي) الخ شروع في بيان وجه العدول
ههنا عن القياس الذي هو الكسر الى غير القياس الذي هو الفتح يعني انه وان
كان القياس ههنا بقاء الكسر لكن الوجه الذي (يسوغ) اي يجوز (ذلك)
اي الفتح (فيه) اي في لفظ ثماني بعد حذف يائها (كونه) اي كون ثماني
(مركبا) اي مع عشرة لان زيادة الياء في آخره تقبل في مثال القاضي منفردا
لوجود سبب واحد من اسباب التثقيل لكن حدوث التركيب يكون سببا آخر له
فزاد في ثماني سبب على اصل السبب وهذا عدل عن القياس (فروعي زيادة
استثقاله فجعل) اي فلتلك الرعاية جعل (موضع الكسرة فتحة) ثم نقل ما ارتضاه
الرضي بقوله (قال الشارح الرضي ويجوز كسرها) اي كسر النون في ثمان
عند التركيب مع العشرة (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة لكن الفتح

اولى) اى من الكسر (ليوافق) اى ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (اخواتها) من ثلاث عشرة وغيرها (لانها) اى لان اخواتها (مفتوحة الاواخر) اى مفتوحة اواخر اجزائها الاولى فى كلها حال كونها (مركبة مع العشرة) اعلم ان توجيه الشارح لكلام المصنف مخالف لما نقله عن الرضى يقتضى ان لايجوز الكسر فى النون فانه يكون اصلا مرفوضا على مايفهم من تقريره ولذا قال عصام الدين ان الشارح نبه بذلك على ان مايتبادر من عبارة المصنف مما لا يرتضيه الرضى فان المتبادر من كلام الرضى ان حذف الياء مع الكسرة غير شاذ بل واقع من غير شذوذ انتهى ملخصا اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ فى كلام المصنف راجع الى القيد وهو فتح النون يعنى ان الشاذ مجموع الحذف والفتح ولايلزم منه ان لايجوز الحذف مع الكسر على القياس ولذا قال فى الامتحان وجاز الحذف مع كسر النون وضعف مع فتحها والله اعلم (ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد) تمهيد لقوله الآتى ومميز الثلاثة الخ وتنبيه على ان مسائل التمييز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف (فى بيان حال مميزاتها) اى مميزات اسماء العدد بعد بيان احوال انفسها وهذا بيان وجه ذكر المميز ثم نبه على وجه الابتداء من مميز الثلاثة ووجه ترك الواحد والاثنين فقال (وابتدأ) اى انما ابتدأ المصنف (من الثلاثة) اى من بيان حال مميز الثلاثة (لانه) اى الشان (لاممیز للواحد والاثنين كما سيصرح المصنف به) اى بعدم وقوع المميز لهما (فقال) (ومميز الثلاثة) منتهيا (الى العشرة) فى المذكر (والثلاث الى العشرة) اى فى المؤنث (مخفوض) (اى مجرور) بحسب الاعراب (ومجموع) بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله (لفظا) اما حال من الضمير المستكن فى قوله مجموع اى سواء كان ذلك الذى يكون مميزا مجموعا بحسب اللفظ (نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع فى اللفظ (اومعنى) اى اوكان مجموعا بحسب المعنى (نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى لانه يطلق على مادون العشرة من الرجال ثم بين الشارح وجه كونه مخفوضا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه) اى اما وجه كون مميز هذا النوع من العدد (مخفوضا) فثابت (فلانه) اى الشان (لما كثر استعماله) اى استعمال مميز هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع ان احتياجه الى التمييز اشد وقوله (آثروا) بمد الهمزة جواب لما اى اختاروا (فيه جر التمييز) وقدموه على النصب الذى هو مقتضى معنى التمييز لان الجر انما يكون (بالاضافة) والاضافة اليق (للتخفيف لانها) اى لان الاضافة تسقط التنوين والنونين او يحذف التنوين يحصل تخفيف فى اللفظ وهو المطلوب فيما كثر استعماله ثم شرع فى بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا)

(فالحت ليطابق المعدود) اى ليحصل مطابقة المعدود الذى هو جمع لكونه ثلاثة آحاد (العدد) اى الاسم العدد الذى وضع له (الا فى ثلثمائة) منتهيا (الى تسعمائة) (استثناء) اى قوله الا فى ثلثمائة استثناء (من قوله من مجموع) يعنى مميز الثلاثة الى عشرة مجموع فى كلها الا اذا اضيفت الى لفظ المائة فان المائة الذى هو مميز الثلاثة مجرور ومفرد فى نحو ثلثمائة وانما استثنى منه (لانهم) اى لان اهل الكلام (لم يجمعوا المائة حين ميزوا بها) اى كلمة المائة (ثلاثا) اى لفظ ثلاث (واخواتها) [illegible] لا [illegible] لم يجمعوا [illegible] فى كلها [illegible] معارضة [illegible] ان ماهو [illegible] فى [illegible] قصد جمعها يعنى انه كان القياس والقاعدة فى لفظ المائة [illegible] (ان تجمع) تلك الكلمة (فيقال) (مئات) بالالف والتاء على صورة جمع المؤنث السالم (او) يقال (مئين) بالياء والنون على صورة جمع المذكر السالم وانما كان القياس فيها ان تجمع احد الجمعين (لان المائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو) اى الجمع الذى يكون على صورته (مئون والثانى) اى والجمع الثانى (جمع المؤنث السالم وهو) اى ذلك الجمع (مئات) وانما زاد الشارح لفظ الصورة فى جمع المذكر السالم ولم يزده فى جمع المؤنث لانه لا اختلاف فى الثانى فى كونه جمعا واما فى جمع المذكر السالم ففيه خلاف بين الاخفش وغيره فى كونه جمعا فقال الاخفش انه جمع على وزن فعلين وقال الآخر انه [illegible] فى صورة الجمع فان اصله مئى على وزن عصى ابدلت الياء الاخيرة نونا فصار مئين كذا فى الصحاح ثم شرع فى بيان وجه رفض القياس المذكور فى نحو ثلثمائة [illegible] فقال (ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين) وانما لم يجز اضافة هذا العدد الى جمع المذكر السالم لان تأنيث صورة ثلاثة ثم يكون بتأويل الجماعة فى المعدود ومسلمون ليس فى تأويل الجماعة ولا يمكن ان يقال ثلاث مسلمين لان الثلاث الى العشر على غير [illegible] كما عرفت وان لم تجز الاضافة الى جمع المذكر (على) فى جواز الاضافة [illegible] من الجمعين (الاشات) فانه يجوز اضافته اليها لعدم المانع فيها (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (كرهوا ان يلى التمييز) وقوله التمييز بالرفع فاعل يلى ومفعوله محذوف وهو العدد المذكور معه اى كرهوا ان يلى العدد المذكور من الثلاثة واخواته التمييز (المجموع بالالف والتاء) بان يقال ثلاث مئات (بعدما يعود) وهذا كالعلة لوجه الكراهة اى بعد العادة التى تعود بها التمييز (المجئ بعدما) اى بعد العدد الذى (هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى) اى اريد بالعدد

الذي هو في صورة المجموع لفظ (عشرين) منتهيا (الى تسعين) فانه يقال
فيهما عشرين درهما فاذا لم يجز في المذكر السالم وصار مكروها في المؤنث السالم
(فاقتصر) اى التمييز (على المفرد) اى على لفظ المائة دون المئين والمئات (مع
كونه) اى مع قطع النظر عن عدم جوازه او عن كراهته لان ما يجمع بالجمعين
المذكورين يكون لافراده فائدة اخرى وهى كون المفرد (اخصر) من الجمع
ثم شرع في بيان حال مميز نوع آخر من اسماء العدد فقال (ومميز احد عشر)
في المذكر منتهيا (الى تسعة وتسعين) ولما اكتفى المصنف في ذكر مميز هذا النوع
بذكر مذكره اضرب الشارح بقوله (بل الى تسع وتسعين) ليبين ان مميز مؤنثه
كذلك يعني احدى عشرة الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) فقوله منصوب
بالرفع خبر لقوله ومميز وقوله مفرد خبر بعد خبر ثم شرع الشارح في بيان علل كل
من كونه منصوبا ومفردا فقال (اما نصبه) اى نصب المميز اما (في العقود)
الثمانية واما فيما بينها من الاعداد المركبات اى في نحو عشرين . (فلتعذر
الاضافة) اى لامتناع اضافة العقود امتناعا عاديا الى تمييزها حتى يكون
مجرورة وانما تعذرت الاضافة (اذ) اى لانه (لا يستقيم ...) ... وقع
في آخر كل من العقود (معها) اى مع الاضافة ... لا يستقيم اسقاط نونها
انها ليست بنون الجمع (اذ هى) اى لان النون الواقعة في العقود المذكورة
وان لم تكن نون الجمع حقيقة حتى يمتنع ابقاؤها مع الاضافة ولكنها (في صورة
نون الجمع) وقوله (ولا حذفها) بالرفع معطوف على قوله ابقاء النون اى ولا يستقيم
حذف النون ايضا بان تكون تلك العقود مضافة الى تمييزاتها (اذ) اى لان
النون في اواخر العقود (ليست هى) اى النون المذكورة (في الحقيقة) اى
في نفس الامر (نون الجمع) حتى يجرى فيها ما جرى في نون الجمع من الاحكام
فاذا امتنع اسقاط المذكورات ... مع غير الاضافة ... تعين عدم
الاضافة امتنع الجر فتعين النصب (واما فيما عداها) اى وما نصب تمييز ما عدا
العقود من الاعداد المركبة فيما بين العقود (فلانهم) اى فلان العرب (كرهوا)
اى جعلوا مكروها فيما بينهم (ان يصيروا) اى ان يجعلوا ثلاثة ... وهى
التمييز والعدد ان للذات تضمنهما المركب العددي (كالاسم الواحد) لان
العددين لما تركبا جعلا كاسم واحد فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعتبارية
مركبا من اسمين فاذا اريد اضافة ذلك المركب الى ما عدده يلزم ان يكون الاسم
الواحد من كلامهم ثلاثة اسماء لانه حينئذ يكون تركيبا اضافيا قوله (ولا يرد عليه)
جواب للنقض الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل ثلاثة اسماء
كالاسم الواحد بعينه جار في التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خمسة عشرك

باضافة خمسة عشر) الى كاف الخطاب مع ان حكم المدعى مختلف وهو
كره اهتهم لذلك الجعل فاجاب عنه بمنع الجريان بان نقول لانسلم جريان
الدليل المذكور على هذا التركيب لان خمسة عشرك ليست من قبيل جعل ثلاثة
اسماء كالاسم الواحد (لان المضاف اليه) الوقع (فيه) اى فى تركيب خمسة عشرك
(لما كان) اى ذلك المضاف اليه (غير العدد) لكونه كاف الخطاب (لم يمتزج) اى
مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) اى امتزاجا مثل امتزاج المميز الواقع فى
خمسة عشر رجلا الذى كرهوا اضافته اليه (فلم يلزم) اى اذا لم يمتزج ذلك مثل
امتزاج العدد مع مميزه لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (صيرورة ثلاثة اشياء شيئا
واحدا) قوله (وانما جوزوا) جواب لما يرد على اصل الدعوى بانهم ان كرهوا امتزاج
المميز بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى مميزه لانه مركب
ايضا من ثلاثة اسماء فاجاب عنه بانهم انما جوزوا تركيب (ثلثمائة امرأة مع
ان فيها) اى فى كلمة ثلثمائة (صيرورة ثلاثة اشياء) يعنى ثلاث ومائة وامرأة
(شيئا واحدا) اى اعتبار شئ واحد وليس هذا التجويز لعدم المحذور المذكور بل
(ليطرد) اى ليكون التركيب الذى تركب من لفظ المائة مع الثلاث مطردا
(بمائة امرأة) اى بالتركيب الذى ذكر فيه لفظ المائة مفردا ولا يخفى ان كراهة
شئ لعلة لا ينافى تجويزه لعلة اخرى ثم شرع فى بيان وجه افراد مميز هذا النوع
فقال (واما افراده فلانه) اى واما جعل مميز هذا النوع مفردا فبنى على كونه
منصوبا لانه (لما صار) اى المميز فى هذا النوع (منصوبا صار فضلة) لان النصب
علم المفعولية التى هى الفضلة فى الكلام (فاعتبروا افراده) اى افراد ذلك المميز
المنصوب (لتكون الفضلة قليلة) بسبب كونه مفردا لان المفرد اقل حروفا
من الجمع لفظا واقل معنى ايضا بخلاف كونه جمعا لانه اكثر حروفا من المفرد
غالبا واكثر معنى منه ايضا لكونه جمعا لثلاثة آحاد او اكثر فى كلمة واحدة وقال
العصام الطاهران يكون لفظ قليلا مؤنثا لان موصوفه مؤنث ثم شرع المصنف
فى بيان احوال مميز المائة والالف اللذين من الاصول فقال (ومميز مائة
والف و) (مميز) (تثنيتهما) اى تثنية المائة والالف يعنى به المائتان والالفان
(و) (مميز) (جمعه)(اى جمع الف) وانما زاد الشارح لفظ المميز فى الموضعين
للاشارة الى ان قوله تثنيتهما وقوله جمعه معطوفان على قوله مائة ولما غير المصنف
عبارته فى قوله وجمعه حيث افرد الضمير فيه اراد الشارح ان يذكر
وجهه فقال (وانما لم يقل) اى المصنف (وجمعهما) يعنى لم يقل
بتثنية الضمير (كما قال وتثنيتهما) لانه لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لان

استعمال جمع مائة) وهومئين اومئات كما مر (مع مميزها) اى حال كون ذلك الجمع مستعملا مع المميز (فى الاعداد) اى فى باب الاعداد وهو بفتح الهمزة جمع عدد (مرفوض) اى متروك ثم بين هذا المرفوض بقوله (فلا يقال ثلاث مئات رجل كما يقال) اى كما يجوز ان يقال (ثلاثة آلاف رجل) فانه لا يجوز فى الاول ويجوز فى الثانى هذا (بخلاف التثنية فانه يقال)اى يجوز ان يقال فى تثنية المائة (مائتا رجل) بحذف النون لكونه مضافا وقوله (مثل الفا رجل) نصب المثل على انه مفعول مطلق تشبيه لقوله يقال اى يجوز فيه ان يقال قولا مماثلا فى الجواز لقوله الفا رجل وقوله (مخفوض) خبر لقوله ومميز مائة وقوله(مفرد) خبر بعد خبر له الظاهر من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعنى كونه مخفوضا مفردا على سبيل الوجوب ولكن قال فى حاشية العصام ان مميز المائة قد يجمع مخفوضا فى نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا كما فى قوله* اذا عاش الفتى مأتين عاما* فقد ذهب اللذاذة والفتاء * انتهى وانما افرد مميز هذا النوع (لانه) اى الشان (لما كانت مائة والف من اصول الاعداد) كما عرفت فى صدر الباب (كالآحاد) اى كما كانت الاحاد العشرة من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب) جواب لما اى لما اشتركا مع الآحاد فى كونهما من اصول الاعداد ناسب (ان يكون مميزهما) اى مميز المائة والالف جاريا (على طبق مميزها) يعنى انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون مميز هذين اللفظين مطابقا فى الاحوال لمميز الآحاد ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون مميزهما مجموعا مع انه لم يكن ذلك مختارا استدرك الشارح عنه بقوله (لكنه) اى وان كان المناسب ان يكون مميزهما مجموعا كالآحاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت الآحاد) واقعة (فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف) اى وكانت المائة والالف واقعتين (فى جانب الكثرة منها) اى من الاعداد وقوله (اختير) جواب لما اى لما كان بينهما فرق بوقوع الآحاد فى جانب القلة و بوقوعهما فى جانب الكثرة جعل الفرق بينهما مختارا فى مميزهما ايضا بان يختار (فى مميزها) اى فى مميز الآحاد (الجمع الموضوع للكثرة و) بان يختار (فى مميزهما) اى فى مميز المائة والالف (المفرد الدال على القلة) وقوله (رعاية للتعادل) مفعول له لقوله اختير اى اختير ذلك لتحصل الرعاية للتعادل المطلوب وهو ذكر مادل على الكثير فى موضع القليل وذكر مادل على القليل فى موضع الكثير ثم شرع المصنف فى بيان قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال (واذا كان المعدود) سواء كان مذكورا بطريق التمييز نحو ثلاثة اشخص اوبطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل واذا كان المميز (مؤنثا واللفظ) اى وكان اللفظ (المعبر به عنه) اى الذى يعبر بهذا اللفظ عنه

(مذكرا) وذلك المذكر (كلفظ الشخص اذا عبرت به) اي اذا قصدت التعبير به (عن المؤنث) اي اذا قصدت التعبير عن مؤنث كامرأة مثلا بانها شخص وقلت جاءني ثلاثة اشخص في مقام ثلاث امرأة (او بالعكس) (بان يكون الاسم مؤنثا ومذكرا و اللفظ مؤنثا) وذلك (كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر) نحو رجل والفاء في قوله (فوجهان) جوابية لاذا وتفسير الشارح بقوله (اي في العدد وجهان) اشارة الى ان قوله وجهان مرفوع على المبتدأ وخبره محذوف وجملته جوابية وقوله (تذكير) العدد من الثلاثة الى العشرة (والتأنيث) اي تأنيثه ثم فصله الشارح بقوله (فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت) اي والحال انك (تريد) بذلك الشخص (النساء) وانما اتى بالثلاثة الدال على التذكير (اعتبارا) اي للتذكير (باللفظ) وهو الشخص (وهو) اي الاعتبار باللفظ (الاكثر في كلامهم) دون الاعتبار الآخر لان مراعاة جانب اللفظ في الاحكام اللفظية اولى من عكسه (وان شئت قلت ثلاث اشخص) بحذف التاء في ثلاث كما هو شأن المؤنث فيه قلت ثلاث اشخص (اعتبارا بالمعنى وكذلك ان شئت قلت ثلاث انفس وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلاثة انفس اعتبارا بالمعنى) لان معناه الذي يعبر به عنه مؤنث لفظه ... ثم شرع المصنف في بيان العدد الذي ليس له تمييز فقال (وواحد واثنان وواحدة) (ولا اثنان) (واثنتان وثنتان) وقوله (بتمييز) تمييز ... متعلق بقوله ولا يميز في كلام المصنف وقيد له من الشارح ... اشارة الى ان قوله ولا يميز بصيغة المجهول مجاز بمعنى لا يورد يعني لا يورد كل منهما ... حمله على المجاز لانه لو لم يكن مجازا لكان المعنى ان المذكورين لا يقصد تمييزهما بل قصد بقاؤهما على الابهام وليس كذلك بل المراد ان تمييزهما مقصود لكنه حصل ذلك المقصود من لفظهما ولذا قال (فلا يورد الواحد) اي لفظ الواحد (مع مميزه) لعدم احتياجه اليه (فلا يقال) عطف على قوله فلا يورد من قبيل عطف المفصل على المجمل يعني لا يقال على تقدير ايراد المميز (واحد رجلا ولا اثنا رجلين) اي ولا يورد لفظ اثنان ايضا مع مميزه (كما يقال اثنتان رجلين) ثم اراد ان يذكر حالهم اذا ارادوا ان يذكروا هذين العددين مع بيان جنسهم فقال (لم يذكرون) اي اهل اللسان (ما) اي اللفظ الذي (يصلح) ذلك اللفظ (ان يكون تمييزا لهما) اي للواحد والاثنان (على تقدير) اي على قصد (ذكر المميز) المبين للجنس (معهما) اي مع الواحد اوالاثنين (ويطرحون) اي يتركون (الواحد والاثنين) اذا قصدوا ذكرا للفظ الصالح للتمييز فيقولون رجلا حيث ... وحدته ... من هذا اللفظ ويقولون رجلان حيث عرف تثنيته و ... نصب على انه مفعول له لقوله ولا يميز

وعلة لعدم ايراد تمييز هما معهما يعني انما لايميز ان لحصول الاستغناء (بلفظ تمييز) وانما فسره الشارح بقوله (اي الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ تمييز المستغنى به هو التمييز بالقوة لا التمييز بالفعل يعني ما من شانه (لان يكون تمييزا على تقدير ذكره) اي ذكر ذلك اللفظ الصالح (معهما) اي مع لفظ الواحد والاثنين يعني انه ليس مذكورا معهما بالحقيقة بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا للتمييزية لوجود رفع الابهام عنهما فيه وقوله (الدال) صفة اخرى للتمييز اي اللفظ الذي يدل (بجوهره) اي بحروفه الاصلية (على الجنس و) يدل (بصيغته على الوحدة) في نحو رجل (او) على (الاثنينية) في نحو رجلان فحينئذ يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التمييزان التقديريان مستغنيا (عنهما) (اي عن الواحد) اي عن ذكر الواحد بعد ذكر تمييزه (اذا كان التمييز) اي هذا اذا كان التمييز (مفردا و) مستغنيا (عن الاثنين) اي عن ذكر لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) التمييز (مثنى) ومثلهما المصنف بقوله (مثل رجل ورجلان) اي مثال التمييز المستغنى به عن لفظ الواحد لفظ رجل وعن لفظ الاثنين لفظ رجلان وقوله (فان من صيغة رجل) علة لصحة التمثيل بهما ومن متعلق بقوله (يفهم الجنس) يعني يصح التمثيل برجل ورجلان فانه يفهم من صيغة رجل الجنس الذي هو الرجولية كما هو مدلول جوهره (و) يفهم ايضا من كونه واحدا (الوحدة) التي هي مدلول صيغته هذا في لفظ الرجل واما في لفظ الرجلان فافاده بقوله (ومن صيغة رجلان يفهم) اي وكذا يفهم من جوهر صيغة رجلان (الجنس و) من صيغته الدالة على التثنية (الاثنينية فذكرهما) متعلق بقوله (استغنى) يعني بذكر هذين اللفظين الدالين على الجنس والعدد المقصود كان الواحد والاثنان مستغنيين (عن المميز) وفي بعض نسخ الشرح استغنيا بصيغة التثنية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى هو الواحد والاثنان (فان قلت) هذا شروع في تقرير منع ورد على قوله باستغناء لفظ التمييز فقال (هب) هذا اللفظ امر من وهب يهب والعادة انهم يصدرونه على سؤالهم الذي يرد على التسليم بالنظر الى شق وعلى المنع بالنظر الى شق آخر وهو ههنا (ان مميز الواحد مغني عنه) يعني ان كون مميز لفظ الواحد مستغنيا عن ذكر لفظ واحد مسلم (لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين) اي لا نسلم ان كون مميز لفظ الاثنين مستغنيا (كذلك) اي كمميز الواحد وقوله (نعم) اشارة الى تسليم استغناء شق في الاثنين ايضا يعني انه (اذا كان مميزه) اي مميز لفظ الاثنين (مثنى) كما في الامثلة المذكورة (يعني) اي فالاستغناء بلفظ التمييز عن لفظ الاثنين مسلم لكن لا مطلقا بل اذا كان مميزه مثنى ايضا وقوله (لم لا يجوز ان يكون) اي المميز (مفردا كما قال اثنا رجل) سند المنع والدليل على جواز كون مميز الاثنين مفردا اوردوه

في الشعر وهو اثنا رجل حنظل كذا في العصام وقال ايضا من اسانيد المنع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجال واثنا رجال انتهى فعلى هذا يكون الاستغناء في الواحد غير مسلم ايضا ثم شرع الشارح في الجوابين عن طرف المصنف لالتزامه صحة كلامه فقال (قلت لما التزموا الجمعية) هذا تقرير الجواب الاول باثبات المقدمة الممنوعة يعني ان مميز لفظ الاثنين مستغن عن ذكر الاثنين كذا في بعض الحواشي واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب بابطال السند وهو انه لايجوز ان يكون المميز مفردا ههنا لانهم لما التزموا الجمعية يعني لما جعلوا ان يكون المميز (في تمييز سائر الآحاد) مجموعا يعني في ثلاثة الى عشرة على وجه الزوم غير متعد عنه كما عرفت فيما سبق (ينبغي) جواب لما يعني انه ينبغي لهم (ان يعتبر فيه) اي في التمييز الذي (لم تعتبر الجمعية فيه) اي في ذلك التمييز لكونه تمييز الاثنين لانه لو جمع تمييز فيه ايضا يكون مخالفا لما يميزه من العدد وقوله (ماهو اقرب) نائب فاعل لقوله ان يعتبر اي ينبغي في تمييز الاثنين الاسم الذي يدل على المعنى الاقرب (اليها) اي الى الجمعية من المفرد لان اللائق عند تعذر شيء هو المصير الى ما هو الاقرب (وهو) اي وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية (الاثنينية) لاالافراد لانه ابعد منها بالنسبة الى الاثنينية ثم شرع في جواب آخر فقال (ولايبعد ان يقال) اي ولايبعد ان يجاب عنه بتحرير المراد بان يقال (معنى الكلام) يعني ان مراد المصنف من قوله بلفظ المميز في قوله (انه لاتمييز واحد ولااثنان استغناء بلفظ تمييز) ليس انهما مستغنيان عنهما بذكر تمييز آخر غير لفظهما بل مراده منه انهما مستغنيان عنهما بلفظ التمييز (اي بجواهر حروفه) اي حروف التمييز (المتصورة) التي صورت بصورة (بهيئة خاصة) نحو رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة التثنية الدالتين على الافراد والتثنية اللتين هما بعينهما هو المعنى الذي افاده لفظ الواحد والاثنين وقوله (القابلة) بالجر صفة بعد صفة للحروف اوصفة المتصورة اي التي صورت بصورة قابلة (لحوق علامة الافراد به اعني) اي بتلك العلامة (التنوين اوعلامة الاثنينية) اي القابلة لحوق علامة الاثنينية (اعني) بتلك العلامة (حرفي التثنية) وهما الالف اوالياء والنون (فاذا اعتبر) اي ذلك التمييز (مع علامة الافراد) وقيل رجل بالتنوين (استغني) اي ذلك التمييز (به) اي بذكر رجل بالتنوين (عن ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستدركا وحشوا لافادة التنوين لماافاده الواحد (واذا اعتبر) التمييز يعني الرجلان مثلا (مع علامة التثنية) وهي ادخال الالف والنون (استغني) اي كان التمييز مستغنيا (به) اي بلفظه الدال على التثنية (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل

عليه بصورة الكلمة وبذكر الواحد والاثنان سلكوا الى طريق اخف من الاخر (فاختاروا لحوق العلامة التى هى اخف من ذكرهما) اى على الطريق التى هى الاستدلال عليه بذكر الواحد او الاثنين ولما كان اخفية الطريق الاولى بديهيا نبه عليه بقوله (ولاشك ان رجلان) اى الاستدلال على الاثنينية بعلامة التثنية فى رجلان (احف من اثنى رجل) اى من الاستدلال عليه بلفظ اثنى ثم شرع المصنف فى بيان دليل الاستغناء ونبه عليه الشارح بقوله (وذلك الاستغناء) يعنى استغناء ذكر التميز الصالح للتميزية عن ذكر العدد الدال على الافرادية والتثنية (انما يكون) ذلك الاستغناء (لافادته) (اى لافادة لفظ التميز) اى ما من شانه يجوز ان يكون تميزا وهو رجل ورجلان مثلا فقوله لافادته مفعول له لقوله استغناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التميز وانما لم يحذف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل لان الاستغناء فعل المتكلم والافادة فعل التميز وقوله (النص المقصود) وانما فسر الشارح النص بقوله (اى التنصيص) للتنبيه على ان المراد به ههنا ليس معناه الاصطلاحى الاصولى وهو ما سيق له الكلام بل المراد به معنى المصدرى اعنى بمعنى جعل الشئ منصوصا (على العدد) وقوله (والتصريح به) اى بذلك العدد عطف على قوله التنصيص عطف تفسير يعنى لافادته التصريح به (الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه اشارة الى ان قوله (بالعدد) متعلق بالمقصود يعنى التنصيص الذى قصد بذلك العدد وانما فسره الشارح بقوله اى بذكر اسم العدد للتنبيه على ان نفس العدد هو المقصود لا المقصود به وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذ المقصود مذكور والمقصود به متروك ثم اشار الى النتيجة بقوله (فلما افاد التميز ذلك التنصيص) وحصل به المقصود (استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة) ثم شرع فى مسئلة اخرى من مسائل اسم العدد فقال (وتقول) على صيغة المخاطب كما نبه عليه فى الحاشية الهندية بقوله وتقول انت وتركه الشارح لكونه معلوما بقرينة ما ذكر فى صدر الباب وهو قوله تقول واحد اثنان الخ وانما قيده به لان الصيغة ابين ووقوعه فى نسخته او لاخذه من الافاضل كذلك والا فيحتمل ان يكون على صيغة الغائبة المؤنثة وان يرجع ضميره الى العرب كذا فى العصام يعنى انه لما كان بين حكم اسم الفاعل من العدد باعتبار تصييره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيثه فرق ظاهر فى الاستعمال قال وتقول (فى المفرد) وهو متعلق بتقول وقوله (من المتعدد) ظرف مستقر اما صفة المفرد بتقدير المتعلق المعرفة اى الكائن من المتعدد واما حال منه اى حال كونه من المتعدد ثم فسر الشارح المفرد بقوله (اى فى الواحد)

الاشارة الى ان المراد من المفرد هو اللفظ الدال على العدد الواحد سواء كان بلفظ الواحد او اثنى اوغيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل فى باعث التعبير لكنه ذكر تبعا للواحد ويحتمل ان يكون له فائدة ايضا وهى التصريح لزوم كون الواحد جزأ من المتعدد وقوله (باعتبار تصييره) اما ظرف مستقر على انه حال من المستتر فى تقول فتكون الباء للملابسة اى تقول حال كونك ملابسا بتصييره واما مفعول مطلق من تقول اى قولا باعتبار تصييره فيكون بيانا لنوعه واما ظرف لغو متعلق بتقول فتكون الباء سببية وهذا الاخير اختاره الشارح حيث فسره بقوله (اى بسبب اعتبار تصييره) وهذا تفسير للباء وقوله اى تصيير (ذلك المفرد) تفسير للضمير المجرور بان التصيير لكونه مصدرا من صير يصير بتشديد الياء بمعنى جعل مضاف الى فاعله وقوله (عددا انقص) مفعوله الاول وقوله (ازيد عليه بواحد) اى على ذلك الانقص مفعوله الثانى يعنى باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه ازيد عليه بسبب ضم ذلك الواحد اليه (الثانى) بحذف اداة التأنيث (فى المذكر) اى اذا اعتبرت تذكير معدوده (فقوله) اى قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثانى) بدل منه وقوله (مقول القول) خبر المبتدأ اى والغرض من هذا بيان كون لفظ الثانى فى كلام المصنف مفعولا لتقول وقوله (وذلك القول) شروع فى تطبيقه على المثل يعنى لاشك ان لفظ الثانى (انما هو) اى انه يعبر بالثانى (باعتبار تصييره) اى باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بالثانى (الواحد) اى العدد الانقص الذى هو الواحد (اثنين) اى ازيد على ذلك الواحد (بانضمامه) اى بانضمام الواحد الذى هو فى المرتبة الثانية (اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين) اى الواحد الذى هو مذكور فى المرتبة الاولى (وانما ابتدأ) اى المصنف (من الثانى) اى دون الواحد (اذ) اى لانه (ليس قبل الواحد عدد) فى الواقع (حتى يكون الواحد) اى حتى يكون وقوع ذلك العدد سببا لكون الواحد (مصيره) اى جاعل ذلك العدد الواقع قبل الواحد (واحدا) بانضمامه اليه وقوله (والثانية) عطف على قوله الثانى اى تقول الثانية بالتاء (فى المؤنث) اى اذا اعتبرت المعدود مؤنثا (على هذا القياس) اى باعتبار تصييره للواحدة ثانية بانضمام الواحدة اليه (وهكذا) اى مثل ما فى الثانى والثانية تقول الثالث او الثالثة والرابع او الرابعة حال كون سلسلة المذكر منتهية (الى العشر) (فى المذكر) (والعاشرة) اى وحال كون سلسلة المؤنث منتهية الى العاشرة (فى المؤنث) (لاغير) قوله (اى لا تقول غير ذلك) اشارة الى ان الحصر راجع الى ما تحت الاثنين والى ما فوق العشرة حيث فصله بقوله (ولا يجرى ذلك) اى ذلك القول بهذا الاعتبار (فيه) اى فى العدد الذى هو (تحت الاثنين لما عرفت)

يعني الواحد كما عرفت وجهه (ولا تجرى) اى ولا يجرى ايضا في العدد الذى (فوق العشرة) من الحادى عشر وغيره (اذ) اى وجه عدم جريانه فيما فوقه لان (فوقه) اى فوق العدد العاشر (مركبات) من العشرة ومن الوحدات التسعة (لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) اى من تلك المركبات فلا يمكن ان يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك المركب ثم شرع في بيان استعمال اسم العدد الذى على صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة فقال (و)تقول في المفرد) (باعتبار حاله)اشار الشارح بتوسيط قوله تقول في المفرد بين العاطف والمعطوف الى ان قوله باعتبار معطوف على باعتبار الاول يعني وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثم فسر الشارح قوله حاله بقوله (اى مرتبته) يعني باعتبار المرتبة اللائقة بذلك المفرد من سائر الآحاد من العدد)وقوله (من غير اعتبار معنى التصيير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله وتحصيل المقابلة بينه و بين ما قبله بانه يشترط ان لا يعتبر ههنا معنى التصيير و قال العصام لا يخفى ان التصيير للمفرد حال من احواله فلا تحسن المقابلة لانها مقابلة العام بالخاص واجيب بان المقابلة بينهما حاصلة لان التصيير من مقولة الفعل لانه يعتبر فيه التأثير بخلاف الاعتبار الثانى لانه باعتبار حاله ووضعه في نفسه فيكون من مقولة الكيف فظهر الفرق وحسن المقابلة وانما فسر الشارح بالمرتبة لان المصنف لو قصد باعتبار حاله معنى انه واحد من ذلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد من الثلاثة وستعرف انه قال ثالث الثلاثة وقوله (الاول والثانى) عطف على قوله الثانى والثانية الذى هو مقول القول كما ان قوله باعتبار حاله معطوف على مفعوله ايضا فيكون من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاتفاق يعني تقول باعتبار حاله الاول والثانى (اذا وقع) اى ذلك المفرد (في المرتبة الاولى او الثانية في المذكر) (والاولى) اى وتقول الاولى (والثانية) اذا وقع كذلك (في المؤنث كذلك)حال كون قصدك (من غير اعتبار معنى التصيير) ثم انه لما غير المصنف قوله الواحد الى الاول والواحدة الى الاولى اراد الشارح ان يبين وجه العدول عنهما فقال (وانما لم يقل الواحد والواحدة) بل قال الاول في المذكر والاولى في المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذى يدل على المرتبة لا على واحد من الوحدات سواء كان في مرتبة الاول وفي اثنائها او في آخرها ولفظا الواحد والواحدة ليسا كذلك (لانهما لا يدلان على المرتبة) بل على واحد غير معين واذا لم يدلا على المقصود (فابدل منهما) اى من الواحد لفظ (الاول و) من الواحدة لفظ (الاولى للدلالة) اى لدلالة كل من لفظ الاول والاولى (عليها) اى على المرتبة المقصودة

(وهكذا) اى وتقول هكذا من الثانى والثانية كما قلت فى الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكره (الى العاشر و) ينتهى موءنثه الى (العاشرة والحادى عشر) اى وتقول فيما فوق العشرة من المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء وبحذف التاء فى الجزء الثانى حال كونه (فى المذكر) (والحادية عشرة) اى وتقول كذلك بالتاء فى الجزئين وبفتحهما حال كونه (فى الموءنث) (و) (كذلك) اى كما تقول فى لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك تقول فى المرتبة الثانية عشرة (الثانى عشر) فى المذكر (والثانية عشرة) فى الموءنث بحيث ينتهى مذكره (الى التاسع عشر و) ينتهى موءنثه الى (التاسعة عشرة) ولما كان حكم اسم العدد فى التذكير والتأنيث اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد المصنف رح ان ينبه عليه فقال (واعلم ان حكم اسم الفاعل) حال كونه (من العدد سواء كان) اى ذلك اسم الفاعل مستعملا (بمعنى المصير) كما فى الاعتبار الاول (اولا) اى او لم يكن كذلك بل كان مستعملا باعتبار حاله فعلى التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين) من غير العدد (فى التذكير) اى بان يكون مذكره بغير التاء (والتأنيث) بان يكون موءنثه بالتاء على القياس (فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع) منتهيا (الى العاشر وفى الموءنث) اى وتقول فى موءنثه (الثانية والثالثة والرابعة) منتهيا (الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب) التى فوق العشرة (من) العدد (المركب) بالتركيب التعدادى كما ذا ركب الآحاد مع العشرة (والمعطوف) اى ومن العدد المركب بعطف الآحاد على احد العقود الثمانية مثل الاول (نحو الثالثة عشرة) بالتائين فى الجزئين ثم بين كونهما بالتائين بقوله (تؤنث الاسمين) اى تجعل انت هذين الاسمين اللذين احدهما عشرة والآخر اسم الفاعل مأخوذ مما تقصده من اسماء العدد الآحاد موءنثين بالتاء (فى المركب الموءنث كما تذكرهما) اى كما تجعل ذينك الاسمين اذا اردت بهما مذكرا مجردين من التاء (فى المذكر نحو الثالث عشر) ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذ هو عنها من الاصول السابقة فقال (وانما ذكروا الاسمين) اى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لانه) اى لان الثالث مثلا (اسم الواحد مذكر) وهو العدد الواحد الذى بعد اثنين لانه اسم لمجموع الآحاد الثلاثة فاذا كان اسم الواحد لا للمجموع (فلا معنى للتأنيث فيه) لعدم داع يقتضى اعتبار التأنيث فيه من كون المعدود موءنثا ومن كونه اسما للمجموع الصحيح لاعتبار التأنيث (بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه) اى فان هذا الاسم (اسم للجماعة) اى لمجموع الوحدات الثلاثة عشر فناسب فيه اعتبار التأنيث (ويقول فى المعطوف الثالث والعشرون) بترك التاء فى المذكر

والثالثة والعشرون) بالتاء في الجزء الاول في المؤنث ثم شرع المصنف في بيان
الفرق بين الاعتبارين بقوله (ومن ثمة) وفسره الشارح بقوله (اى ومن اجل
اختلاف الاعتبارين) للاشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام والى ان ثمة ههنا
مجاز بطريق الاستعارة المصرحة لان اصل وضعه للاشارة الى المكان
واستعمل ههنا للاشارة الى ماسبق من الفرق بين الاعتبارين يعنى بهما
(اعتبار تصييره واعتبار حاله) وقوله (اختلفت اضافتهما) مقدر ههنا ليتعلق
به الجار حتى يكون قوله من ثمة مفعولا له يعنى انما اختلفت الاضافة فى الاعتبارين
لاجل ما تقدم من الاختلاف وقوله (فلاختلاف اضافتهما) للاشارة الى ان
قوله (قيل فى الاول) معلل باختلاف الاضافة وهو معلل باختلاف الاعتبارين
والى ان قوله من ثمة متعلق بقيل بالواسطة يعنى من اجل وقوع الاختلاف حصل
الاختلاف فى الاضافة ومن اجل حصول الاختلاف فى الاضافة قيل فى الاول
وفسر الاول بقوله (اى فى المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره) وقوله
(وثالث اثنين) نائب فاعل لفظ قيل اى اذا اريد بالعدد الاخير الذى يعبر باسم
الفاعل معنى كونه جاعلا للانقص الذى اضيف اليه قيل فيه ثالث اثنين ورابع ثلاثة
وخامس اربعة وقس عليه (بالاضافة) اى باضافة ذلك الاسم الذى عبر به عن
العدد (الى الانقص بدرجة) اى بواحد ومعناه (اى مصيرهما) وقوله (اى الاثنين)
تفسير لضمير التثنية وهو مفعول اول لقوله مصير ومفعوله الثانى قوله (ثلاثة) وهو
محذوف من كلام المصنف اى ذلك الواحد جاعل الاثنين الانقص منه واحدا
ثلاثة ثم بين المصنف ما يشتق الثالث منه فقال (من) اى هو مأخوذ من (قولهم)
(ثلثتهما) (بالتخفيف) اى بتخفيف اللام من الثلاثى وانما قيد به الشارح
لانه ليس بمأخوذ من ثلثتهما بتشديد اللام من التثليث لانه حينئذ يكون مأخوذ
من قولهم مثلث بالتشديد وهو السراب الذى صح حتى ذهب ثلثاه بل انه مأخوذ
من قولهم ثلث القوم كما قال فى الصحاح وثلثتهم من باب ضرب اذ كنت ثالثهم
وكملتهم ثلاثة بنفسه (اى صيرت الاثنين ثلاثة وهذا تفسير للمجموع) قوله (و)
(قيل) (فى الثانى) عطف على قوله فى الاول واليه اشار الشارح بتوسيط
لفظ قيل بين العاطف والمعطوف ثم فسر الثانى بقوله (اى فى المفرد)اى
فى العدد المفرد (من المتعدد المقول) الذى اريد الاخبار به (باعتبار حاله) ومرتبته
(ثالث ثلاثة) (اواربعة) اى رابع اربعة (اوخمسة) اى خامس خمسة (بالاضافة)
اى باضافة اسم الفاعل (الى عدد يساوى) اى ذلك المضاف اليه منه (عدد)
اى عدد ذلك الاسم وما أخذ اشتقاقه كما كان فى باب ثلاثة (او يكون)

اى اوباضافه الى عدديكون ذلك المضاف اليه عددا (فوقه) اى فوق ما اخذ
اشتقاقه كما كان فى ثالث اربعة اوخمسة اوستة ومعناه (اى احدها) اى المراد
من الثالث احد ما اضيف اليه من الاعداد المذكورة وما توهم من قوله احدها
ان المراد من احد تلك الاعداد هو احدها سواء اعتبروقوعه فى مرتبة اولا
واراد الشارح ان يقيده بحيث يندفع عنه ذلك التوهم استدرك فقال (لكن
لامطلقا) اى ليس المراد منه انه احد من آحادها (بل باعتبار وقوعه)اى
وقوع ذلك المفرد فى مرتبة من المراتب كوقوعه (فى المرتبة الثالثة اوالرابعة
اوالخامسة والا) اى وان لم يرد به هذا الاعتبار بل اريد به على اطلاقه (لزم جواز
ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة) لانه يصدق عليه انه احد العشرة مع انه
ليس عاشرها بل اولها (وذلك) اى وذلك الجواز (مستبعد جدا) اى قطعا
يعنى كونه مستبعدا من المراد قطعى ثم شرع فى بيان مافوق العشرة بالاعتبار
الثانى فقال (وتقول)(فى اضافة مازاد على العشرة) يعنى فى اضافة المفرد الذى هو
فى مرتبة من المراتب التى هى مافوق العشرة (حادى عشر احد عشر)(باضافة
المركب الاول) وهو حادى عشر (الى المركب الثانى) وهو احد عشر وقوله
(اى واحد) تفسير المركب المضاف وقوله (من احد عشر) تفسير المركب
المضاف اليه مع الاشارة الى ان الاضافة فيه بيانية بمعنى من وقوله (متأخر) بالرفع
صفة للواحد وتفسير على ماسبق من ان المراد بالاحد ليس على اطلاقه بل
باعتبار وقوعه فى المرتبة الاخيرة يعنى انه واحد متأخر مسبوق (بعشر درجات)
اى عشر وحدات سابقة على ذلك الواحد الاخير وذلك الاخير فى مرتبة اخيرة
بعد انقضاء العشرة وقوله (بذه) بالنصب للاشارة الى ان كلمة (على) متعلق به
لكونه مفعولا له لقوله تقول يعنى تقول كذلك فيمافوق العشرة وانما يجوز ان تقول
كذلك للبناء على الاعتبار(الثانى) لانه يقال كذا فى الاعتبار الاول لانه لايجوز
فيمادون الاثنين ولايجاوز العشرة كما سبق الاشاره اليه فى قوله الى العاشر
والعاشر لاغير(وهو) اى الاعتبار الثانى الذى يجوز فيه فيمادون الاثنين ومافوق
العشرة (باعتبار بيان الحال) كما ان المراد باعتبار الاول هو اعتبار التصيير
وقوله (خاصة) (لان الاعتبار الاول) منصوب اما على انه حال من الثانى واما على انه
مصدر مفعول من تقول يعنى ان الابتداء من الحادى والتجاوز الى مافوق العشرة
مخصوص بهذا الاعتبار الثانى دون الاول وهو الاعتبار بالتصيير (لايجاوز
العشرة كما عرفت) فى قوله لا غير ثم اشار المصنف الى جواز وجه آخر
فقال (وان شئت قلت)وقيد الشارح بقوله (فى اداء هذا المعنى) للاشارة
الى ان اداء هذا المعنى كما يكون بالقول الاول يكون ايضا بقولك (حادى احد

عشر) فالمبنى باق فى الصورتين ثم اشار الشارح الى محل الفرق بين القول الاول و بين هذا بقوله (بحذف الجزء الاخير) وهو لفظ عشر (من المركب الاول) يعنى حادى عشر فان الجزء الاخير ثابت فيه وقوله (استغناء عنه) بالنصب مفعول له لقوله يحذف اى انما يحذف الجزء الاخير من الاول لوجود الاستغناء فارغا عن ذكره وقوله عنه بيان المستغنى عنه وقوله (بذكره) بيان المستغنى به يعنى لفظ العشرة فرع من ذكره فى المركب الاول بسبب ذكره (فى المركب الثانى) ثم اشار المصنف الى منتهى ما قال فى اداء هذا المعنى بطريق حذف الجزء الاخير وفسره الشارح بقوله (وهكذا تقول) ليكون قوله (الى تاسع تسعة عشر) مقيسا و يكون قوله حادى احد عشر مقيسا عليه يعنى وقس على حادى احد عشر من ثانى اثنى عشر منتهيا الى تاسع تسعة عشر وانما قال كذا لئلا يتوهم الاختصاص فى الجواز بتركيب حادى احد عشر ثم اراد المصنف ان يبين الفرق فى حكم الاعراب بين القول الاول و بين القول الثانى وقال (فيعرب) (الجزء) (الاول) يعنى ان حذف الجزء الاخير فى المركب الاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول الباقى منه وقوله (من المركب الاول) ليظهر المراد من الجزء الاول الذى اعرب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فللاحتراز عن الاحتمال الاول قيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لانتفاء التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لانتفاء التركيب الذى يوجب (للبناء) وقال عصام الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء فى اللفظ فيما ليس فى آخره حرف علة فى غير حالة النصب فانه فى البناء ساكن الآخر وفى الاعراب ساكن الآخر ايضا الا فى حال النصب انتهى يعنى اذا قلت جاءنى حادى عشر احد عشر فحادى عشر مبنى بسكون الياء واذا قلت جاءنى حادى احد عشر فحادى معرب بسكون الياء لفظا وبضمه تقديرا فالتلفظ فى الصورتين بسكون الياء لكنه مبنى فى الاول ومعرب تقديرا فى الثانى واما فى حالة النصب قلت فى الاول رأيت حادى عشر احد عشر بسكون الياء مبنيا وفى الثانى رأيت حادى احد عشر بفتح الياء منصوبا ولما تبين حال الجزء الاول من التركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه وبقى حال الجزئين من التركيب الثانى منهما اراد الشارح ان يبين حالهما فقال (و بنى الجزآن الباقيان) احدهما الاحد وثانيهما العشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب) اى لوجود وصف موجب للبناء فى الجزئين وذلك موجب هو التركيب ولما فرغ المصنف من مباحث اسماء العدد التى هى قسم من اقسام الاسم شرع فى مباحث قسم آخر منهما

وقوله (المذكر والمؤنث) فقوله المذكر اما مبتدأ خبره محذوف اي بحث المذكر
ماسيجيء اوخبر محذوف المبتدأ اي البحث الآتي بحث المذكر ثم بين الشارح وجه
ذكر مباحثهما عقيب بحث اسماء العدد فقال (ذكرهما) اي انما ذكر المصنف
المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لانجرار مباحثه) اي مباحث اسم العدد الى ذكر
التذكير والتأنيث) بان كان عدد المذكر بدون التاء وعدد المؤنث بها كما في ماعدا
باب الثلاثة الى العشرة اوبالعكس بان كان مذكره بالتاء ومؤنثه بدونها فناسب
ايراد مباحثهما بعد مباحث اسماء العدد بخلاف مباحث سائر اقسام الاسم
وقوله (وقدم المذكر) عطف على قوله ذكرهما اي وانما قدم المصنف المذكر
في الذكر على المؤنث (لانه اصل) اي لكون المذكر اصلا لانه لا يحتاج الى علامة
التأنيث لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المؤنث فانه يحتاج اليها لفظا اوتقديرا وغير
المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج فكان المؤنث فرعا له والاصل مقدم طبعا
فالانسب تطبيق الذكر بالطبع وقوله (واخر) عطف على ماقبله اي وانما اخر
المصنف (تعريفه) اي تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق
(لانه) اي لان تعريف المذكر (عدمي) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة
التأنيث فيه (وتعريف المؤنث) اي مفهومه (وجودي) لكونه عبارة عن ماوجد
فيه علامة التأنيث (والوجودي سابق على العدمي في التصور لان الاعدام تعرف
بملكاتها) فيكون تصور العدمي مؤخرا عن تصور الملكة لكونه عبارة عن عدم
تصورها في ضمنه فيكون كذلك تصور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث
لكونه عبارة عن عدم التأنيث فيجب ان يكون مؤخرا ثم شرع في تعريف
المؤنث اولا حيث قال (المؤنث) هو مبتدأ وقوله (مافيه) وهو الموصول
والموصوف خبره واعلم ان لفظ ماههنا يحتمل ان يكون موصولا وان يكون
موصوفا لكن الشارح رحمه الله فسره بقوله (اي اسم) اشار به الى ان المختار عنده هو
ان يكون موصوفا لانه لوكان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول اي الاسم
بلام التعريف وقوله (كان فيه) الاشارة الى ان قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل
وهو الراجح فيه وانما رجح الشارح جانب الموصوفية لوقوعه خبرا في مقام التعريف
وقوله (علامة التأنيث) مرفوع على انه فاعل الظرف والجملة صفة لما وقوله
(لفظا) منصوب على انه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسره الشارح
بقوله (اي ملفوظة كانت تلك العلامة) وقوله(حقيقة) بالنصب خبر بعد خبر
كانت اي كون تلك العلامة ملفوظة اما حقيقة بان تكون العلامة مذكورة في اللفظ
حقيقة وهي ايضا اما مؤنث حقيقة اوغير حقيقة فالحقيقة اما من العقلاء
(كامرأة) او من غيرهم (كناقة) واما غير حقيقة فهو (غرفة او حكما)

اى او كون تلك العلامة ملفوظة حكما (كعقرب) فان علامة التأنيث منوطة فيه لكنها ليست بملفوظة بالحقيقة لانها ليست فيه العلامة فى اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث (اذا الحرف الرابع فى المؤنث) و هو باء فى العقرب (فى حكم تاء التأنيث ولهذا) اى ولكون الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث (لانظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية) يعنى ان تصغير الثلاثى كنار مثلا يقال فيه نويرة فتظهر فيه التاء بخلاف تصغير الرباعى منها فانه لايقال فى تصغير عقرب عقيربة بل يقال فيه عقيرب وقوله (وتقديرا) عطف على قوله لفظ (اى مقدرة) يعنى سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يعنى انها (غير ظاهرة فى اللفظ) وذلك فى الالفاظ التى استعملت فى كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث لا فى التصغير فى الثلاثى حقيقة وفى الرباعى حكما كما عرفت مثالها من الثلاثى (كدار ونار ونعل و قدم وغيره من المؤنثات السماعية) وجمعها ابن الحاجب رحمه الله فى قصيدة وهى هذه

نفسى الفداء لسائل وافى * بمسائل فاحت كروض جنان
اسماء تأنيث بغير علامة * هى يا فتى فى عرفهم ضربان
قد كان منها مايؤنث ثم ما * خيرت فيه باختلاف معان
اما الذى لا بد من تأنيثه * ستون منها العين والاذنان
والنفس ثم الدار ثم الشومن * اعدادها والسن والكتفان
وجهنم ثم السعير و عقرب * والارض ثم الاست والعضدان
ثم الجحيم و نارها ثم العصا * والريح منها واللظى ويدان
والغول والفردوس والفلك التى * فى البحر تجرى وهى فى القرآن
وعروض شعر والذراع ودلاب * والملح ثم الفأس والوركان
والقوس والمنجنيق وارنب * والخمر ثم الضرو فخذان
وكذاك فى ذئب وفهد كلهم * ابدا وفى غرب بكل سكان
والعين للينبوع والدرع التى * هى من حديد والاقدمان
وكذاك فى كبد وفى كرش وفى * ساق وعنهم حرب والنعلان
وكذاك فى فرس وفى كأس وفى * افعى ومنها الشمس والعقبان
والعنكبوت تحوك والموسى معا * ثم اليمين واصبع الانسان
والرجل منها والسراويل التى * فى الرجل كانت زينة العريان
وكذا الشمال من الانس ومثلها * ضبع ومنها الكف والسنان

وانما فسر الشارح قوله تقديرا بقوله اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ للاشارة الى ماقال المصنف فى الايضاح من ان التاء مقدرة فى الجمع فى الثلاثى كثير

وفى رباعى كعقرب وان كانت فى الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى
فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد وردت التاء
فيه ايضا شاذا نحو قديديمة فى تصغير قدام ووريئة فى تصغير وراء فظهر
ان ادخال نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل والنقل كذا قال فى الامتحان
ثم شرع فى تعريف المذكر فقال (والمذكر بخلافه) وفسره الشارح بقوله
(اى اسم) الاشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة
المقابلة وقوله (ملتبس) للاشارة الى ان الباء فى قوله بخلافه للملابسة وقوله
(بمخالفة المؤنث) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المؤنث والى ان الخلاف
بمعنى المخالفة فانه اسم بمعناه كما قال فى الصحاح ان الخلاف بمعنى المخالفة
كما قال الله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله اى مخالفة رسول الله
فهو هذا يكون مضافا الى مفعول بمعنى المذكر يخالف المؤنث ثم فسر المخالفة
بقوله (اى لم يوجد فيه) اى المراد من مخالفة المذكر للمؤنث انه لم يوجد فى الاسم
الذى يكون مذكرا (علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا) ولما توقف التعريف
على معرفة علامة التأنيث وجودا وعدما تعرض المصنف لبيانها فقال
(وعلامته) وقوله (اى علامة التأنيث) تفسير للضمير المجرور (التاء والالف)
وقوله (حال كونها) اى حال كون الالف اشارة الى ان قوله (مقصورة)
بالنصب حال من الالف وقوله (كسلمى) مثال للمؤنث الذى بالالف المقصورة
من الاسم وقوله (وحبلى) مثال له من الصفة وقوله (او ممدودة) معطوف
على قوله مقصورة وكذا قوله (كصحراء) مثال للممدودة من الاسم وقوله
(وحمراء) مثال لها من الصفة ثم اراد الشارح ان ذكر فيه ما زعم فيه بعضهم
فقال (وقد زاد بعضهم) اى زاد بعض النحاة انضمام (الياء) بان يجعله علامة
ايضا فيقال انها من جملة علامات التأنيث (فى قولهم) فى مؤنث اسم الاشارة
(ذى وتى) حيث انهما يستعملان فى مؤنث ذا وتا (وزعم) اى ذلك البعض
(انها) اى الياء فى هاتين الكلمتين (للتأنيث) لان مذكرهما بدون الياء ولولا
الياء للتأنيث فيهما لما كان كذلك واراد الشارح ان يرد استدلال ذلك البعض
فقال (وليس ذلك) اى ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء فى المؤنث
(بحجة) على ان الياء علامة من علامات المؤنث لان الحجة انما تصح اذا لم يكن احتمال
فى خلافها وههنا ليس كذلك (لجواز ان يكون) اى لاحتمال ان يكون كل واحدة
من الكلمتين (صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت) بكسر التاء فانهما ضميران
موضوعان للمؤنث لا انهما فرعان لهو وانت بفتح التاء وقال فى الامتحان وفى هذا
التعريف بحث لانه ان اريد التاء ما يصير هاء فى الوقف يخرج نحو صافنات

واخت وبنت لانهما تاء التأنيث مع انه لا يوقف عليها بالهاء وان اريد المطلق اى سواء كانت هاء فى الوقف اولا فلابد من التقييد بعدم الاصالة وايضا ان لم يقيد بالآخر دخل نحو تراث وتكلان مع انهما ليستا للتأنيث لان اصلهما الواو وان قييد الآخر بالآخر الحقيقى خرج نحو ضاربتين لانها للتأنيث وليست فى الآخر الحقيقى وان قيد الآخر الحقيقى بالآخر الكائن بعد اصول الحروف خرج اخت لان التاء فيها ليست بعد الاصول بل هى من الاصول وان اريد ان المراد من التاء هو تاء التأنيث لا مطلق التاء لزم الدور لتوقف تاء التأنيث على معرفة المؤنث ولو توقف هو على معرفة تاء التأنيث لزم الدور والبحث الثانى ان من المؤنث صيغا موضوعة كهى فى الضمير المنفصل وها فى الضمير المتصل وانت بكسر التاء ونحو ياء تضربين ونون ضربن وتا وته وهذه وهذى وكلتا وثنتان وكلها خارجة عن المؤنث وداخلة فى المذكر والبحث الثالث ان الالف قد يكون للالحاق فان اريد بالف التأنيث الالف مطلقا فلا يكون التعريف مانعا لدخول الف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان اريد بها الف التأنيث يلزم الدور ايضا والجواب عن الاول انا نريد بالآخر ما هو الاعم من الحقيقى نحو اخت والكون بعد الاصول نحو فاطمة وعن الثانى انا نقدر التاء فى الامثلة المذكورة من نحو هى وغيرها ولا نسلم التأنيث بالصيغة طردا للباب وحفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط وعن الثالث انا نريد بالالف الالف الذى صار مستقلا فى منع الصرف فنحو موسى مؤنث بهذا المعنى وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظى يراد به التعيين لا انه تعريف حقيقى يراد به التحصيل فلا دور انتهى مافى الامتحان ملخصا واجاب بعضهم بان المعرف خاص اى المؤنث الذى سوى ماذكر اعلم ان مذهب سيبويه فى الالف الممدودة انها فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد لان الالف لازومه صار كلام الفعل فجوزت زيادة المدة له كما فى كتاب وغلام فاجتمعت الفان فلوحذفت احداهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة دون الواو والياء لانه لوقلبت الى احداهما لاحتيج الى قلبها ايضا كما فى سرودا كذا فى المنهل وقال الجاربردى فى شرح الشافية ان الالفين معا للتأنيث فعلم من ذلك ان الالف الممدودة هى الالفان معا دون الهمزة فقط فلا يرد ما اورده بعضهم من ان الالف التى تمد هى التى قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا فى قوله الالف ممدودة نظر انتهى ثم شرع المصنف فى بيان اقسام المؤنث فقال (وهو) (اى المؤنث) (حقيقى ولفظى فالحقيقى ما) وقوله (اى اسم) تفسير لما واشارة الى انها

موصوفة كامر (بازائه) وقوله (أى فى مقابلته) تفسير لكون الازاء بمعنى المقابلة والباء فى اوله بمعنى فى اى اسم حاصل فى مقابلة ذلك الاسم (ذكر) هو بالرفع فاعل الظرف وقوله (من)(جنس)(الحيوان) بيان لما وانما زاد الشارح لفظ الجنس لئلا يرد عليه ان للنخلة ايضا ذكرا مع ان تأنيثها ليس بحقيقى اذ يقال فيه اشترى نخلة انثى وقيد الجنس اخرجها عن التعريف اذ النخلة ليست من جنس الحيوان وقوله (كامرأة)(فى مقابلة رجل) مثال للمؤنث الحقيقى من العقلاء وقوله (وناقة)(فى مقابله جمل) مثال له من غير العقلاء ثم شرع فى تعريف اللفظى فقال (و بمعنى بخلافه)(اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى)واعرابه وباءه كالتفسير مثل مامر وقوله (اى ليس بازائه) اى حال تعريف التأنيث اللفظى وقوله اسم مؤنث ليس بازائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه) اى كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ) فلذا اطلق عليه اللفظى وانما نسب الى اللفظ (لوجود علامة التأنيث فى لفظه)فقط (حقيقة) كما فى غرفة (اوحكما) كعقرب (اوتقديرا) كعين حال كون كل منهما (بلا تأنيث) اى بلا وجود تأنيث (حقيقى فى معناه) اى فى معنى كل منهما (كظلمة)(مثال) اى هذه الكلمة مثال (للتأنيث اللفظى حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة (وعين) (مثال) اى وهذه مثال (للتأنيث اللفظى تقديرا) وانما كان مثالا للتقديرى (فان تاء التأنيث مقدرة فيها) اى فى كلمة العين (بدليل تصغيرها) اى اذا اريد تصغير كلمة عين تصغر (على عيينة) باظهار التاء فيها ولما كان اللائق بالمصنف ان يمثل امثلة ثلاثة للانواع الثلاثة مع انه اقتصر على التمثيل للنوعين اراد الشارح ان يبين وجه الاقتصار عليهما فقال (ولم يورد) اى المصنف (مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه) بالنسبة الى النوعين الآخرين ولما فرغ المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع فى مسائله بالنسبة الى اسناد الفعل اليه فقال (واذا اسند الفعل) اى الفعل الاصطلاحى وانما قيده الشارح بقوله (بلا فصل) اى بلا ادخال شئ غير المسند اليه بينه وبين الفعل لان الحكم الآتى مختص بالاسناد بلا فصل وقوله (كما هو فى الاصل) اشارة الى قرينة حذف المصنف بهذا القيد يعنى لا احتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا كما قال فى بحث الفعل والاصل ان يلى فعله يعنى انه اذا اريد اسناد فعل مع رعاية ما هو الاصل فيه علم ان المراد منه بالفعل الفعل وشبهه وعبارة متن الامتحان اشمل منه حيث قال ولو اسند المشتق وايضا ان المراد بالفعل الفعل المتصرف فخرج منه باب نعم وبئس (اليه)(اى الى المؤنث) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان المراد بهذا الحكم اى حكم الاسناد وهو وجوب التاء اعم من ان يكون

المؤنث (حقيقيا) نحو امرأة (اولفظيا) نحو ظلمة (مظهرا) اى سوء كان مظهرا نحو ضربت امرأة وظهرت ظلمة (او مضمرا) نحو امرأة ضربت وظلمة ظهرت والفاء فى قوله (فبالتاء) جوابية وفسره الشارح بقوله (اى فذلك الفعل) الاشارة الى ان قوله بالتاء ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر المبتدأ المحذوف وقوله (ملتبس بالتاء) اشارة الى ان لتعلق المحذوف مأخوذ من معنى الباء التى للملابسة وقوله (وجوبا) منصوب على المصدرية اى لتبسا وجوبا يعنى ان الفعل اذا اسند الى المؤنث كذلك يجب كونه ملابسا بالتاء والقرينة على كونه واجبا قوله فيما سيأتى وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار وقوله (ايذانا) بالنصب مفعول له لقوله ملتبس اى انما يجب ان يكون ذلك الفعل ملابسا بالتاء للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان تأنيثه معلوما فى غاية الامر وذلك الوجوب حاصل فى كل من الصور (الا اذ كان) اى الفعل (مسندا) وقوله (الى ظاهر) متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيقى) وقوله (فانه) علة الاستثناء يعنى انما استثنى هذه الصورة لانه (حينئذ مخير فى الحاق التاء وتركه) وكل ما هو شأنه ذلك فهو ليس بواجب وما ليس بواجب لا يدخل فى القاعدة المذكورة وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشار) اى اشار المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله) (وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار) فقوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اى انت مخير فى الحاق التاء وتركه فى الفعل المسند الى الاسم الظاهر المؤنث الغير الحقيقى ولما كان هذا القول على صورة المسئلة المستقلة مع انه تخصيص للقاعدة كما يخصص قوله تعالى فاقتلوا المشركين بقوله عليه الصلاة والسلام ولا تقتلوا اهل الذمة اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة الاستثناء فقال (فهو) اى فهذا القول من المصنف (بمنزلة استثناء من هذه القاعدة) وانما قال بمنزلة استثناء ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء فى حقيقته لان الاستثناء الحقيقى يكون باداة مخصوصة وهذا ليس كذلك ثم شرع الشارح فى تطبيق الامثلة فقال (فلك) اى يجوز لك (ان تقول) مثل (طلعت الشمس) مما اسند فيه الفعل الى الاسم الظاهر المؤنث تأنيث غير حقيقى يجوز لك ان تقول طلعت بالتاء وان تقول (طلع الشمس) بغير التاء وهذا لانه اسند الى ظاهر منه (بخلاف الشمس طلعت) اى فيما اسند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث المذكور (فانه لا يجوز فيه الشمس طلع) بترك التاء وقوله لكون التأنيث علة لجواز الامرين فيما اسند الى ظاهر يعنى انه يجوز فيه الامران (لكون التأنيث فيه) اى فيما اسند الى الظاهر الغير الحقيقى (ضعيفا) كالشمس فانه حقيقيا كامرأة وقوله

(واستغنائه) بالجر عطف على الكون اى ولاستغناء ذلك المؤنث فى العلم بكونه مؤنثا (عن الحاق التاء) بفعله المسند وقوله (لما فى لفظه) متعلق بالاستغناء وعلة له اى انما استغنى عنه للحالة التى فى لفظ ذلك المؤنث (من الاشعار) اى الاعلام (به) اى بانه مؤنث وهذا الحكم ملابس (بخلاف) حكم (مضمره) يعنى اذا اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى يجب ان يكون الفعل المسند بالتاء (اذ) اى لانه (ليس فيه) اى فيما اسند الى مضمره (ما يشعر) اى علامة تعلم (بتأنيثه) فيحتاج الى علامة اخرى ليعلم بها تأنيث فاعله لان الفاعل حينئذ يكون تحته فيجوز ان يكون ضمير راجع الى مذكر اذ لا يجب ارجاعه الى المؤنث الذى تقدم ذكره فيشتبه الامر فوجب الحاق التاء بفعله حتى يعلم من اول الامر ان الضمير الذى تحته راجع الى المؤنث الذى تقدم ذكره ولما كان توجيه الشارح فى ارجاع الضمير المجرور فى قول المصنف وذا اسند الفعل اليه مخالفا لتوجيه بعض الشارحين يعنى صاحب الوافية اشار الشارح الى وجه العدول عنه فقال (وجعل بعض الشارحين ضمير اليه) اى الضمير الذى فى لفظ اليه فى قوله واذا اسند الفعل اليه (راجعا الى المؤنث الحقيقى) حيث قال ذلك البعض فى تفسيره اى المؤنث الحقيقى (او ضمير المؤنث اللفظى) يعنى اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقى نحو ضربت فاطمة او اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى نحو الشمس طلعت وعين جرت فحكمه فى كل منهما وجوب الحاق التاء وانما جعله ذلك البعض كذلك (بقرينة) اى باعانة قرينة (قوله) اى قول المصنف (وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار) لان المستفاد من التركيب الاضافى قيدان احدهما غير الحقيقى والثانى ظاهر فيبقى فى مخالفته ايضا قيدان احدهما الحقيقى والثانى ضمير غير الحقيقى اعنى اللفظى فاذا كان حكم ظاهر غير الحقيقى اعنى ظاهر اللفظى هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فمقابله قسمان احدهما الحقيقى مطلقا اى سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وثانيهما ضمير غير الحقيقى وغاية الامر فى هذا التوجيه ان الضمير فى اليه راجع الى ما سوى ظاهر غير الحقيقى فهو قسمان كما عرفت فحينئذ لا يحتاج الى الاستثناء لان قوله اذا اسند الخ وقوله وانت فى ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس احدهما داخلا فى الآخر والفرق بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المسئلتين مستقلتين والشارح جعل الثانية مستثناة من الاولى بعد تعميم الاولى ثم تخصيصها حيث جعل الضمير راجعا الى المؤنث مطلقا ولما بقى صورة لم يستثنها المصنف نبه الشارح عليه فقال (ولو كان) اى المصنف (يستثنى من هذه القاعدة) وهى قاعدة اسناد الفعل الى المؤنث مطلقا اوجب الحاق التاء فى مسنده (صورة

الفصل) اى صورة وجود الفصل بين المسند والمسند اليه (ايضا) اى كما استثنى
صورة الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى بان يقول وانت فى ظاهر غير الحقيقى [illegible] فيما
سواء اذا فصل بالاختيار وقوله (لئلا يحتاج) متعلق بقوله يستثنى يعنى ان فائدة
الاستثناء انه لا يحتاج حينئذ (الى التقييد) اى الى تقييد القاعدة (بقوله بلا
فصل) لانه لو استثنى منها صورة فصل لم يبق فى القاعدة شئ منه حتى يحتاج
الى اخراجه بهذا القول (لكان) اى كلام المصنف (احسن) من كلامه الذى
لم يستثن فيه صورة الفصل وقوله (استيفاء) بالنصب تمييز من النسبة المقدرة
فى نسبة احسن الى فاعله اى لكان الكلام احسن من جهة كونه وافيا (لاحكام
جميع الاقسام) اى اقسام المؤنث وانما قال احسن لان فى كلامه هذا حسن
فى الجملة لاشارته الى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعدة اعتمادا على المتبادر
كما عرفت فى توجيه الشارح ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاحتياج الى الاستثناء
فقال (ففى صورة الفصل) يعنى ان حكم صورة فصل (ايضا) اى كحكم
ظاهر غير الحقيقى (لك الخيار) اى جائز لك الاختيار فى الحاق [illegible]
وفى تركه فتقول) اى فكما تقول (حضرت القاضى) بتأنيث الفعل [illegible]
(امرأة) بالرفع فاعله ولما وقع الفصل بين فعل وبين فاعله بمفعول جاز الحاق
التاء فى حضرت وان كان لفظ امرأة مؤنثا حقيقيا وتركه كما تقول (وحضر القاضى
امرأة) فكلا التركيبين جائزان هذا مثال لوقوع الاسناد مع الفصل الى المؤنث
الحقيقى وقوله (وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس) مثال للمؤنث
اللفظى التقديرى مع الفصل ايضا ثم استثنى منه صورة اخرى فقال (الا اذا كان
المؤنث الحقيقى) اى الحكم فى كل صورة الفصل كذلك الا فى صورة كون
ذلك المؤنث الحقيقى (منقولا) [illegible] (بغلبة [illegible]) (فى [illegible]
الذكور كزيد) مثلا (اذا سميت به) اى بزيد (امرأة) [illegible] (مع
الفصل يجب اثبات التاء) اى اثبات التاء (نحو جاءت اليوم زيد) اى امرأة مسماة
بزيد الذى هو غالب فى التسمية المذكورة وانما وجب [illegible] لئلا يلتبس
الحاصل من غلبة الظن بانه اسم لرجل وقد [illegible] وجوب اثبات
مقيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب فى جاءت اليوم زيد الكريمة
انتهى وقد يقال ان التاء فى الكريمة يحتمل ان تكون للمبالغة كما فى العلامة فلا تثبت
ولا يعتمد على هذه القرينة واعلم انه يلزم من هذا انه يجب الحاق التاء فى طلحة
وجاءتنى طلحة مع كونه اسم رجل [illegible] لفظيا [illegible]
المشهور ترك التاء فى [illegible]
[illegible]

فلم يلتفت الى اللفظ واعتبر المعنى فقط ومما يجب ان يعلم ايضا ان تأنيث علمة عند ابن السكيت كتأنيث طلحة فيجب ترك التاء فيه عنده اذا اريد به المذكر وعلى هذا القول بنى الامام ابو حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان النملة فى قوله تعالى قالت نملة انثى لانه لو كان ذكرا لما جازت التاء فى فعله كما لا يجوز فى فعل طلحة وروى ان قتادة دخل الكوفة فالتف عليه الناس فقال سلونى عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو [illegible] فرأيه عن نملة سليمان عليه السلام اكانت ذكرا ام انثى فافحم فقال ابو حنيفة [illegible] كانت انثى فقيل له من اين عرفت فقال من [illegible] قالت نملة ولو كانت ذكرا لقال قال نملة كما يقال [illegible] الظى ههنا غير ما اراد فى باب غير المنصرف [illegible] ووجدت فيه علامة التأنيث لفظا او لم توجد [illegible] المؤنث الحقيقى وجعله فى باب غير المنصرف فى مقابلة المعنوى سواء كان حقيقيا اولم يكن فهو [illegible] المؤنث الحقيقى على ما اريد ههنا [illegible] على ما اريد فى باب غير المنصرف وايضا المؤنثات السماعية لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية على ما اريد فى باب غير المنصرف ولما فرغ المصنف من بيان احكام المؤنث الغير المأولة شرع فى بيان احكام المؤنثة بالتأويل [illegible] من الجمع) وقوله (لا ضميره) تفسير [illegible] [illegible] اى الجمع الظاهر لا حكم الفعل الذى [illegible] الجمع و [illegible] هذا الحكم بالظاهر لان الحكم [illegible] الاسناد الى ضميره بايجاب الحاق احد الامرين [illegible] ([illegible] التاء او) الحاق (ضمير الجمع به) [illegible] ضمير (وجب نحو الرجال جاءت) بالحاق التاء (او جاؤا) [illegible] والرجال [illegible] ضمير الجمع فلا يقال الرجال جاء بترك التاء وقوله (غير) (جمع) (المذكر السالم) بالجر على انه صفة للجمع على قول من قال ان لفظ الغير لا يكتسب التعريف بالاضافة الا اذا وقع بين الضدين فى نحو الحركة غير السكون او بتأويل الجمع بالنكرة بان يكون الالف واللام زائدة فيه كما هو عند [illegible] [illegible] وكان علة لاستثناء يعنى انما استثنى الجمع المذكر السالم (لانه او كان) اى [illegible] (جمع المذكر السالم لم يجب تأنيثه) اى تأنيث فعله اصلا سواء كان [illegible] الى ظاهره او الى ضميره (فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت) [illegible] جاء الزيدون والزيدون جاؤا (مطلقة) اى هذا الحكم للجمع [illegible] [illegible] (اى [illegible]) جمع (مؤنث حقيقى نحو اذا جاءك المؤمنات) انه جمع مؤنث [illegible] (و) كان [illegible] (مذكرا حقيقيا نحو جاءت الرجال) او دول

(حكم ظاهر غير) (المؤنث) (الحقيقي) بالرفع خبر لمبتدأ الذى هو قوله وحكم ظاهر الجمع اى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاسناد الى الاسم الظاهر غير الحقيقي ثم فسر ذلك الحكم بقوله (فانت بالخيار) ثم فسر الخيار بقوله (ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال) ثم شرع فى بيان حكم الاسناد الى ضمير العاقلين فقال (وضمير) بالرفع مبتدأ وتوسيطه شرح قوله (وجمع الذكور) بيان موصوف قوله (العاقلين) (اى جمع المذكر العاقل) وقوله (من جمع التكسير) تفسير وبيان بان العاقلين مخصوص بقوله (غير) (جمع) المذكر (السالم) وانما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم (فانهم) اى العرب (اذا جمعوا سالما) اى اذا ارادوا ان يجمعوا العاقلين بالواو والنون (كان ضميرهم) اى الضمير الراجع الى ذلك الجمع (الواو لا غير) اى لا غيره من هى ونحوه (يقال الزيدون جاؤا ولا يقال) الزيدون (جاءت) وهذا الحكم مخالف للحكم الذى يجيء فقوله وحكم ظاهر الجمع مبتدأ وقوله (فعلت) خبر بحذف المضاف (اى) حكم (ضمير فعلت وهو) اى ذلك الضمير (المستكن) الذى كان مستكنا (فيه) اى فى لفظ فعلت وقوله (المقرون) بالرفع صفة للمستكن بالتفسير المستكن الذى كان مقرونا (بالتاء الساكنة) حال كون تلك التاء (للتأنيث) وحال كون ذلك التأنيث (بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسند الى ضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع الى الرجال بتأويل الجماعة اى جماعة الرجال جاءت قوله (وفعلوا) معطوف على قوله فعلت (اى) حكمه كذلك (ضمير فعلوا يعنى) بالضمير (الواو) وهو الضمير البارز لا المستكن كما كان فى فعلت ولا تأويل ههنا كما فى فعلت يقال الزيدون جاؤا وانما قال كذلك لانه هو الاصل (لكونه) اى الكون كلمة الواو (موضوعة لهذا النوع من الجمع) وهو نوع جمع المذكر العاقلين ثم شرع فى بيان حكم ضمير المؤنث وفى جمع من غير العقلاء فقال (و النساء) وهو جمع المؤنث ضمير النساء ... الجمع من غير العقلاء فقوله (والنساء مبتدأ وخبره ما سيجيء من قوله فعلت وفعلن اى ضمير النساء وما) اى وضمير الجمع الذى (يماثله) اى يكون مماثلا (فى كونه) اى فى كون ذلك المماثل (جمع المؤنث) كالنساء (وان لم يكن) اى وان لم يكن ذلك الجمع المماثل لها (من العقلاء) وفيه اشارة الى ان جهة المشابهة بين النساء وبين مماثلها كونه جمع المؤنث فقط سواء كان من العقلاء كالنساء او من غير العقلاء (كالعيون) وهو جمع العين المؤنث سماعا قوله (وضمير الايام) عطف على قوله اى ضمير النساء اى حكم ضمير الجمع الذى هو جمع كالايام (وما) اى وضمير الجمع الذى (يماثلها) اى يكون مماثلا لكلمة الايام (فى كونه) اى فى كون

لمماثل (جمع المذكر غير العاقل) والحاصل ان حكم ضمير هذين النوعين (فعلت وفعلن) ففسر الاول بقوله (اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة) وفسر الثانى بقوله (وضمير فعلن) ولما كان الضمير فى فعلن هو البارز فسره بقوله (اى بالنون) بخلاف فعلت فان الضمير فيه لم يكن بارزا بل كان مستكنا تحته وكان التاء علامة له فسره بقوله مقرونا ثم نبه الشارح على وجه التخيير بين الحكمين فقال (اما فى جمع المؤنث) اى اما كونه بالنون فى جمع المؤنث كالنساء ... (فظاهر) لكونه على الاصل ... النون موضوعة له) اى الجمع ... (واما كونه بالنون (فى جمع ...) ... فغير ظاهر لانه (لا اصل له) اى الجمع ... (فى ...) بان يكون ضمير مخصوص وضع له كما وضع ... لجمع العاقل والنون لجمع المؤنث وقوله (فيراعى حقه فى التذكير) على صيغة المجهول والفاء للسببية وهو معطوف على جملة لا اصل له وهو داخل فى النفى اى لم يوجد له اصل يكون سببا لمراعاة حق ذلك الاصل والفاء فى قوله (فاجرى) تفريعية لان قوله اجرى على صيغة المجهول تفريع على قوله لا اصل له ... اذا لم يكن لهذا الجمع اصل ولم يجب ان راعى ... (مجرى المؤنث) لانه مناسب للمؤنث ... فى الثانى كما بين دون الاول فان ... وما نحن فيه من غير العاقل ليس له كمال ... ان الامر ههنا على ثلاثة اوجه ماله اصل فى التذكير وماله اصل فى التأنيث وماليس له اصل منهما فالواو موضوعة للاول والنون موضوعة للثانى واستعمالها فى الوجه الثالث لكونه جاريا مجرى المؤنث وهذا مخالف لما فى الحواشى الهندية لان ما ذكر فيه يومى الى كون الامر ههنا على وجهين حيث قال (فى الحواشى الهندية) ان كون ما فيها (موافق للشرح الرضى) وهو (ان النون) اى الضمير المتصل (موضوعة لجمع غير العقلاء) سواء كان مؤنثا او مذكرا ... كان ... (وضعت لجمع العاقلين) وحاصل تقسيمه ان الجمع اما جمع العقلاء كالمسلمين اوجمع غير العقلاء كالنساء والايام (فاستعمالها) ... وضعت النون لغير العقلاء مطلقا يكون استعمال تلك النون (فى النساء) اى فى قوله تعالى ليس لكونها مؤنثا بل (للحمل) اى لحمل نحو النساء (على جمع غير العقلاء) اى على نحو الايام والعيون على عكس ما وجهه ... غير العقلاء (اذا لاناث) ... الاناث وقوله

(لنقصان عقولهن) متعلق بقوله (يجرين) اى انما اجريت الاناث (مجرى غير العقلاء) ولم تجر مجرى العقلاء لكون عقولهن ناقصة فحصل من هذا الاختلاف ان النون موضوعة لجمع المؤنث على ما حققه الشارح ولغير العقلاء على ما حققه الهندى تبعا للرضى فنحو الايام مضين ليس بحقيقة عند الشارح لانها ليست بمؤنث وحقيقة عند الشارح الرضى لانها من غير العقلاء ولما فرغ المصنف من مسائل المؤنث شرع فى بيان مسائل المثنى فقال (المثنى) اى الاسم الذى يصدق عليه المثنى وهو فى اصطلاح النحاة (ما) اى اسم (لحق آخره) ولما رجع ضمير آخره الى ما وكانت كلمة ما عبارة عن نفس المثنى وكان آخره هو النون اللاحقة احتاج الشارح الى تقدير يصحح ما هو المراد فقال (اى آخر مفرده) يعنى المراد باللاحق ما لحق آخر مفرده لا آخر المثنى نفسه وهذا التوجيه (بتقدير المضاف) بين لفظ الآخر وبين الضمير المجرور (وقدر) الشارح توجيه فى تصحيح المراد انه ليس بتقدير المضاف بل قدر (بعد قوله نون مكسورة قوله مع لواحقه) والمعنى على التقدير ولد المثنى صيغة تركبت من المفرد ومن الملحقات وليس المفرد جزءا منه بل خارج عنه وعلى التقدير الثانى ان المثنى هو المفرد واللواحق اى مجموعهما فيكون المراد بالآخر هو آخر المثنى فمآل الاول ان المثنى كل مفرد لحق آخره الف او ياء مع نون مكسورة ومآل الثانى ان المثنى اسم فى آخره الف او ياء مع نون مكسورة ثم اراد ان يبين وجه الاحتياج الى التقدير فقال (والا) اى وان لم يقدر المضاف وقولنا مع لواحقه (لا يصدق التعريف) اى تعريف المثنى على فرد من افراده (لا على مثل مسلم) اى على لفظ مسلم المفرد الذى هو جزء (من) لفظ المثنى الذى هو لفظ (مسلمان) مثلا فى حالة الرفع (و) لفظ (مسلمين) فى حالة النصب او الجر (كما لا يخفى) لان الملحقات انما لحق بآخره [illegible] فيكون [illegible] مفرد غير داخل فى افراد المحدود فلا يكون التعريف مانعا [illegible] الملحقات يكون المثنى عبارة عن الاسم الذى يلحق بآخره [illegible] الف او ياء فيلزم ان يوجد اسم يلحق فيه الالف [illegible] آخر [illegible] ولا يخفى انه لم يوجد اسم مثله فانه حينئذ يكون المثنى [illegible] ان و مسلمين وكذا ناصران وضاربان فلا يصدق التعريف على شئ ولما كان الاحتياج الى هذين التقديرين الا عند عدم الاكتفاء بظهور المراد لا احتياج اليه عند اظهار المراد اراد الشارح ان يشير الى جواز هذا لا احتياج فقال (ولو اكتفى) اى فى تعريف المثنى (بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات) يعنى ان عبارة المصنف وان وقعت هكذا الكن المقصود [illegible] الظاهر هو ان يكون فى آخره الف

ونون كما عرفه القاضي في كتاب لب فحينئذ لا يحتاج الى هذين التقديرين اللذين
هما من التكلف ومعلوم انهم حملوا المقصود الاظهر في كثير من المواضع
قرينة على المراد واعلم ان ههنا بحثا من وجوه الاول انه على تقدير المضاف
استشكل انه يصدق تعريف المثنى حينئذ على نحو مسلمون ومسلمين لانه يصدق
عليه انه ما لحق آخر مفرده واو وياء مع انهما جمع لا مثنى فلا يكون التعريف مانعا
واجيب عنه بتحرير المراد بان المفرد هنا يراد به ما هو مفرد للتثنية كما يراد به في الجمع
ما هو مفرد للجمع [illegible] مفرد يصلح للاثنين [illegible] ما قابل التثنية وعلى ما يقابل الجمع
[illegible] الجمع بالنسبة الى الاصرون
[illegible] تثنية [illegible] والنون وكذا الحال في سائر المشتركات
[illegible] تعريف على نحو مسلمون لانه لم يلحق بمفرده الف ونون لان مفرده
من حيث اريد جمعه ليس بمفرد المثنى الثاني انه على تقدير قوله مع الحاقها يصدق
على المثنى الذي حذفت نونه بالاضافة في نحو مسلما البلدة لانه على هذا التقدير يكون
المثنى مجموع المفرد والالف او الياء والنون ولا نون في مثل هذا المثنى واجيب عنه
بان المراد به اصل الوضع وحذف النون عند الاضافة لا يقدح في كونها جزأ من الدال
لانه كالترخيم وقد اجيب عنه بان النون مقدرة ورد بان النون في حال الاضافة
كالتنوين فكما لا يقدر التنوين مع الاضافة كذلك لا تقدر النون معها وعكس ان
[illegible] كالتنوين والحركة لانه قيس معها حرف لان التنوين والحركة
[illegible] التركيب مع [illegible] حلاف النون فانها توجد قبل التركيب
[illegible] عوضا عن الحركة والتنوين كما في الامتحان وسيجيء
في [illegible] من جعلها عوضا عنهما الثالث ان الاستغناء عن
[illegible] التكلفات على تقدير الاكتفاء بظهور المراد انما يتم اذا لم يكن في التعريف
[illegible] للحوق كما لم يكن في عبارة اللب متن الامتحان اما على عبارة المصنف
حيث ادخل اللحوق فهو كون ظهور المراد قرينة له نظر الا ان يراد من قوله
لحق انه على وجه اللحوق على ان يكون من قبيل ضيق فم البئر فقوله (الف)
بالرفع [illegible] لحق [illegible] بقوله (حالة الرفع) اى في حالة كون المثنى
[illegible] (او ياء مفتوح) لتقسيم المحدود يعني المثنى
[illegible] ما لحق آخره الف وهو ما كان مرفوعا والآخر ما لحق آخره ياء
وهو ما كان منصوبا او مجرورا كما فسره به فيما سيجيء ولما كانت الياء مشتركه
بين [illegible] الجمع [illegible] ان يحترز عن التي في الجمع بقوله مفتوح (ما قبلها) ثم اراد
ان [illegible] بقوله (اى مفتوح حرف) فقوله حرف تفسير لما وقوله (كان)
[illegible] صوف وقوله (قبل الياء)

اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى كلمة الياء وقوله (حالتي النصب والجر) [illegible]
للاشارة اي محل الياء وهو حالة النصب والجر بالاشتراك وقوله (يمتاز عن صيغة
الجمع) اشارة الى علة كون ماقبل الياء مفتوحا يعني انه فتح ماقبلها ليحصل الامتياز
بين الياء التي في المثنى وبين التي في الجمع لانه لو لم ينكسر ماقبلها [illegible]
ترجيح الفتحة في المثنى بقوله (ولم يعكس) وانما [illegible] بأن يكسر
ماقبل الياء في المثنى ويفتح في الجمع (لكثرة التثنية وخفة الفتحة) اي لكون التثنية
اكثر استعمالا من الجمع ولكونه اكثر تداولا في الالسنة بخلاف الجمع فانه لما كانت
جموع مكسرة كانت معينة له في الاستعمال وكان استعمال السالم منه اقل بالنسبة
الى التثنية لانه ليس لصيغة التثنية مايعينها من صيغ فلما كثرت المثنيات ناسب
ان يتعين لها ماهو اخف من الحركات بين الحركات وهي الفتحة قوله (ونون) بالرفع
معطوف على احد الامرين [illegible] في التعريف وقوله (عوضا)
مفعول له لقوله لحق اوحال من نون اي لحقت النون [illegible] عوضا
القسمين ليكون عوضا [illegible] عوضا (عن حركة) اي حركة
في المفرد مطلقا (و) عوضا عن (تنوين) [illegible] في المفرد [illegible]
وقوله (مكسورة) بالرفع على انه صفة لنون وهذا احتراز عن نون مفتوحة التي
في جمع المذكر السالم وقوله (لئلا تتوالى فتحات) علة لكون النون مكسورة
يعني انه كسرت النون ههنا مع ان الفتحة اخف لئلا تقع الفتحات متوالية في صورة
الرفع) اي في صورة كون المثنى مرفوعا بالالف (وهي) اي تلك الفتحات متوالية
اربع ثلاثة موجودة وواحدة مفروضة اما الثلاث الموجودة فاحدها
تحقيقية واثنتان تقديريتان اما الموجودة التحقيقية فهي (فتحة ماقبل الالف)
وما الموجودة التقديرية فهي الالف (التي هي في حكم الفتحتين) اما [illegible]
الموجودة [illegible]
ولما احتمل في ارجاع [illegible]
بقوله (ذلك اللحوق) اي [illegible] اللحوق [illegible]
بدل (اللاحق) الذي هو الالف والياء والنون [illegible] اللحوق [illegible]
ملايم [illegible] المصنف في قوله آخره كامر (و) [illegible] ذلك اللاحق (مع اللحوق)
اي مع صيغة المفردة [illegible] كان [illegible]
وبين عدم دلالتها على المقصود [illegible]
بقوله (ولابأس باقتضائه) [illegible] اللحوق [illegible]
[illegible]) [illegible] (طريق)
اي لحوق النون (على ذلك) [illegible] له [illegible]

لان النون لما كانت عوضا عن التنوين او الحركة لم يبق ابهام خلل في الدلالة على المعنى قوله (لانه) متعلق بقوله لا بأس اي وانما لم يكن تناف بينهما لان عدم دلالة لحوق النون غير مسلم لجواز ان تكون النون لاحقة دالة على المقصود كما في في الحق واما (على تقدير تسليمه) اي تسليم عدم دلالتها فلا منافاة ايضا (اذ) اي لان الشائع الجائز في الاستعمال انه اذا (دل امران من امور ثلاثة على شيء) اي على معنى من المعاني لا يلزم منه ان يدل كل من الثلاثة على ذلك المعنى بل [illegible] على ذلك المعنى ولم يدل الواحد الاخر عليه [illegible] (ان [illegible]) باسره (دالة عليه) اي على ذلك [illegible] عن عدم كونه دالا عليه وقوله [illegible] مع ان التحقيق ههنا ان في النون دلالة على المعنى ايضا [illegible] دلالتها ليست كدلالة الامرين الاخرين في القوة بل التحقيق (ان تكون دلالتها) اي دلالة النون (بواسطة هذين الامرين) يعني بواسطة الاسم المفرد الملحق وواسطة الالف والياء المفتوح ماقبلهما لان النون اووجدت مع الواو ومع الياء المكسور ماقبلها تدل بواسطتهما على معنى الجمع [illegible] وله ولا بأس دفع لما اورد في الحواشي الهندية حيث اراد بالدلالة معنى اللحوق بقرينة ان [illegible] اللواحق مع انها ليست فيها دلالة على المقصود [illegible] الدلالة في بدل على الدلالة بلا واسطة [illegible] المراد [illegible] هو الاسناد الحقيقي وعلى وجه يحتاج الى تقدير قوله وانما [illegible] حتى [illegible] النون [illegible] الشارح الجامي [illegible] فهم منه ان مراده حمل الاسناد على [illegible] تارة وتعميم الدلالة من الدلالة بالواسطة وبلا واسطة تارة اخرى واعترض [illegible] على الشارح الجامي بانه منع ما اجمع عليه من كون علامة التثنية الالف والياء واما النون فهي عوض عن الحركة او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير تسليمه في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض من الحاق الالف او الياء والنون الدلالة بل من مجرد الحاق الالف او الواو او الياء انتهى يعني ان قوله على تقدير تسليمه يقتضي ان يكون عدم دلالة النون غير مسلم مع [illegible] عدم دلالتها مجمع عليه ومنع ما جمع عليه غير مسموع هذا وجه السخافة والله اعلم بالصواب وقوله (الى ان) متعلق بقوله ليدل اي انما الحق بآخره هذه الحروف ليدل بعضها على ان (معه) (اي مع مفرده) يعني مع اول مفرده وقال [illegible] هذا تفسير يؤيد تقدير المفرد في التعريف انتهى واقول واما [illegible] في التعريف فالضمير راجع الى ما في ما لحق آخره [illegible] خبر مقدم لان وقوله (مثله) بالنصب اسمها اي مثل

ذلك المفرد وقوله (في العدد) بيان لوجه التشبيه المفهوم من قوله مثله يعني
ان المراد بالمماثلة بين المفرد و بين ما انضم اليه من مفرد آخر حتى يكون مجموع
منهما مثنى هي المماثلة في العدد (يعني) بالعدد هو العدد (الواحد) وقوله
(حال كون ذلك المثل) اشارة الى ان قوله (من جنسه) حال من قوله مثله وقال
في المعرب ان قوله من جنسه صفة لمثله ولا يجوز ان يكون حالا لانه على تقدير
كونه ظرفا مستقرا حالا يحتاج الى عامل فيكون معنى التحقيق لمستفاد من لفظ
ان عاملا لها مخالف لما سمع من العرب انتهى وقوله (اى من جنس مفرده)
اشارة الى ان ضمير جنسه راجع الى المضاف المقدر في التعريف وايضا اذا لم يقدر
المضاف يكون راجعا الى ما كان ولما كانت المجانسة بين شيئين تطلق على
معنى ان هذين الشيئين يكونان تحت مفهوم واحد اراد الشارح ان يبين انهما
مجانسان (باعتبار دخوله) اى دخول كل واحد من المفرد وما هو مماثله اى دخول
المماثل (تحت جنس الموضوع له بوضع واحد) وقوله (المشترك) بالجر صفة للموضع
يعني ان المفرد و لفرد الذى ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذى يشترك
(بينهما) اى بين المفرد و بين ما ضم اليه من الافراد مثلا اذا قلت مسلمان ومسلمين
ففيه فردان احدهما الفرد الذى لحق به الالف والنون او الياء والنون وهو
مذكور بجوهره والثانى الفرد الآخر الذى دل عليه المجموع وهو غير مذكور
بجوهره وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذى هو عاقل بقبل الاسلام
وهو مفهوم مشترك يصدق على كل منهما بطريق الحقيقة وفي العصام
انه قوله تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما
لم يدخلا تحت جنس الموضوع له اى الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وهو
الشجاع وكذلك ابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب
وهو ليس الموضوع له الاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد
ان يقال المراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما او معنى المجازى
في حكمه ويجعل ما ذكره في القمرين والابوين كاشفا عنه انتهى واعلم ان تفسير
الشارح المماثلة بقوله في العدد يعني في الواحد يخل قول المصنف حيث زاد بعد قوله
مثله قوله من جنسه ولو لم يفسر بهذا كان قوله من جنسه زائدا مستدركا لان اسم
الجنس المفرد النكرة حامل للمعنيين احدهما الوحدة والثانى الجنس ولما اريد بالمماثلة
المماثلة في العدد بقى المماثلة في الجنس فافاده بقوله من جنسه ثم اشار الى السبق
الآخر بقوله واوارد بقوله مثلما) اى اريد به الاسم المفرد الذى (يماثله) اى يماثل
المفرد (في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى) اى كان التعريف مغنيا (عن قوله
من جنسه) لكونه مستفادا من لفظ مثله ثم اراد ان يبين بعض القيود فقال (وقوله)

اى قول المص (ليدل) ليس بقيد مدخل ولامخرج بل هو (اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من لحوق الالف اوالياء والنون (و) ايضا هواشارة (الى انه لايجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالجنس بوضعين مستقلين مثل القرء فانه لفظ واحد موضوع للطهر والحيض بالوضعين ولايجوز تثنية القرء (فلا يقال قرآن و يراد بها) اى لفظة قرآن (الطهر والحيض) يعنى بان يراد باحد فردى هذه التثنية معنى الطهر و بالآخر معنى الحيض) اذليس هناك المعنى الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشتركا بينهما كما فى الرجلين والفرسين لان الموضوع له ههنا متعدد بتعدد اوضاعهما لان القرء وضع للطهر ووضع ايضا بالوضع الآخر للحيض بخلاف الرجلين والفرسين لان الرجل والفرس مثلا وضعا لمعنى مشترك بين افراد الرجل والفرس بوضع واحد (بل يراد بهما) اى بل يجوز ان يقال قرآن و يراد بهذه التثنية (طهران اوحيضان على الصحيح) اى عند مذهب الجمهور من مذهب الحنفية (خلافا لبعضهم) ثم انه لما ورد النقض عليه بباب التغليب اراد الشارح تقرير ذلك النقض ثم تقرير جوابه فقال (فان قلت هذا) اى هذا الكلام الذى تقوله وهو انه لايجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (يشكل) اى ينقض (بالابوين) اى لايجوز اطلاق لفظ الابوين للاب والام) اى من حيث يراد به الاب والام (و) ينقض ايضا (بالقمرين للشمس والقمر) فانه ثنى فى الاول باعتبار تغليب الاب على الام لشرفه وفى الثانى باعتبار تغليب القمر على الشمس لكون القمر مذكرا والشمس مؤنثا سماعيا وكذلك سائر باب تغليب كالعمرين كما ستعرف مافيه وانما ينتقض به اصدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (فانه ثنى الاب) ههنا (باعتبار معنيين مختلفين هما) اى ذلك المعنيان احدهما (الاب و) الآخر (الام) مع انه يجوز ذلك وشايع فى الكلام (وكذلك) فى تقرير النقض انه) ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما) اى ذلك المعنيان احدهما (القمر و) الآخر (الشمس قلنا) فى جواب هذا النقض بمنع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بان نقول لانسلم ان الاب والام والشمس والقمر معان مختلفة حتى لايجوز التثنية فيهالانه (جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما) اى بين الاب والام وكذلك جاز ان يجعل الشمس مسماة باسم القمر (ثم يؤول الاسم) اى اسم الاب (بمعنى المسمى به) اى بمعنى من سمى بالاب (ليحصل مفهوم) وهو من يسمى بالاب يقينا ولهما) اى هذا المفهوم الذى يشمل الاب الحقيقى والاب الادعائى الذى هوالام فاذا كان الامر كذلك (فيتجانسان) اى فيكون الاب والام اللذان

يصدق عليهما مفهوم من يسمى بالاب جنسا واحدا فاذا كانا من جنس واحد (فيثنى) اى فيجوز ان يثنى (باعتباره) اى باعتبار جعلهما كالاب ادعاء (فيكون) اى فيجوز ان يكون (معنى الابوين) معنى (المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر) اى بان يعتبر الشمس قمرا ويطلق عليهما اسم القمر ادعاء فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسمى بالقمر ثم اورد على هذا الجواب بابطال السند بدليل لزوم التناقض فقال (فان قلت) ان بين التأويل فى مثل الابوين وبين عدم جواز التثنية فى مثل القرئين تنافيا لانه لو جاز اعتبار هذا التأويل فى مثل الابوين (فليعتبر مثل هذا التأويل فى القرء ايضا) بل هو اولى لانه فى الاول احتاج الى ادعاء كون الام ابا وانه فى مثل القرئين (بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض) اى الى ادعاء الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القرء موضوعا لاحدهما كما فى الاب ويكون الآخر ادعاء (فانه) اى لان اسم القرء (موضوع لكل واحد منهما) اى من الحيض والطهر (حقيقة) لا ادعاء والحقيقة اقوى من الادعاء فى جواز الاطلاق (وليأول) اى وليأول مفهوم القرء بهذا الاعتبار (بالمسمى به) اى بالقرء (ليحصل به مفهوم يتناولهما) اى الحيض والطهر (فيثنى باعتباره) اى باعتبار هذا التأويل ويقال قرآن بمعنى الحيض والطهر (قلنا) اى فى جواب هذا الابطال بمنع ملازمة الشرطية القائلة بانه لو جاز الاعتبار هناك للزم جوازه هنا بانه لا نسلم لزوم هذا الجواز لانه (لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام) ليس فى هذا بل (فى جواز تثنيته) اى فى انه هل يجوز التثنية (بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما) اى بين الاسمين (وهو) اى هذا الجواز (الذى اختلف فيه) بين المص وغيره من الائمة والمص اختار عدم جوازه) بدليل انه لم يوجد مثله فى كلامهم بالاستقراء والجزولى والاندلسى وابن مالك اختاروا جواز التثنية بمجرد الاتفاق فى اللفظ دون المعنى قال الاندلسى يقال العينان فى عين الشمس وفى عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق بقوله (صح) والتقديم للحصر والمراد به تقرير مذهب المصنف يعنى ان المص لما لم يجوز تثنية الاسم وجمعه بمجرد الاشتراك فى الاسم كان حكمه بانه صح (تثنية الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (او ادعاء) نحو عمرين (وجمعها) اى والحكم بصحة جمع تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك بينهما كالمسمى به حتى يكون الاشتراك معنويا لا لفظيا (فزيد مثلا اذا كان علما) فقوله فزيد مبتدأ وقوله (لكثرة) اى لكثرة الاشتراك متعلق بقوله (يؤول بالمسمى بزيد) يعنى ان صحة قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هى لاشتراك كل من الاشخاص التى وضع لفظ زيد لها باوضاع متعددة فى المفهوم الذى هو من سمى بزيد لا لانها مشتركة

فى لفظ زيد كما فى مختار المخلفين للمصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار
لكون الاعلام كثيرة الاشتراك فى التسمية فيؤل اولا بالمسمى بزيد (ثم يثنى
ويجمع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة واما حال الاعلام المشتركة ادعاء
فقوله (وكذلك عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر) فقوله اذا صار ظرف لقوله
(يؤل بالمسمى بعمر) يعنى ان صحة قولنا عمرين مثلا انما هى لاطلاق لفظ عمر
على ابى بكر ادعاء فحصل من هذا الاطلاق شخصان مسميان بعمر احدهما
حقيقة وللآخر ادعاء (ثم يثنى) فيقال عمرين (ويجمع) وهذا الاعتبار انما هو
لعلة كثرة الاستعمال فقط وكفاية هذه العلة فى الاعتبار مشتركة بين الاعلام
المشتركة وبين اسماء الاجناس (ورده بعضهم) اى قال بعضهم ان بين الاعلام
المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا لان فى الاعلام المشتركة علتين احدهما
كثرة الاستعمال والثانية كون الخفة مطلوبة فيها (ولهذا قال) ذلك البعض
(الاولى ان قال الاعلام) وقوله الاعلام مبتدأ وقوله لكثرة استعمالها وكون
الخفة مطلوبة فيها) متعلق بقوله (يكفى) وقوله (لتثنيتها) اى لصحة جملها
مثناة متعلق بقوله يكفى وقوله (وجمعها) اى ولصحة جملها مجموعة عطف
عليه وقوله (مجرد الاشتراك) بالرفع على انه فاعل يكفى يعنى انما يكفى مجرد الاشتراك
اى مجرد الاشتراك فى اللفظ والاتفاق (فى الاسم) فى صحة تثنية الاعلام وجمعها
لكثرة استعمالها ولكون الخفة مطلوبة فيها فلا يحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما
كما تكلف له المصنف (بخلاف اسماء الاجناس كالقرء) فانه يشترط فيها
الاشتراك فى المعنى ايضا فلذا لا يثنى القرء فيحتاج الى اعتبار معنى يشترط بينهما
(فعلى قول هذا البعض) اى البعض القائل بكفاية مجرد الاشتراك فى الاسم
(ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه) بخلاف المصنف لانه غير
قائل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من افراد التثنية فى معنى وان كانت
علما كما عرفت ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله والمقصور
الخ فقال (ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد)
وقوله (مما) خبر كان اى مما وقع آخر الاسم المفرد فى مادة من المواد من
الآخر الذى (يتطرق اليه التغيير) لحكم فن التصريف من كون آخره الفا
مقصورة او ممدودة حيث يمتنع مع وجودهما الحاق الالف (اراد المصنف ان
يبين حكمها) اى حكم المفرد الذى اريد تثنيته مع انه (يتطرق) ويعرض (اليه)
الى ذلك الاسم (التغيير) وانما خص بيان حكم ما يتطرق اليه التغيير ولم يتعرض
لحكم ما وراءه (لان حكمها) اى حكم المفرد الذى (وراءه) اى وراء حكم ما يتطرق
اليه التغيير (يعلم من تعريف المثنى) لكون ذلك الآخر قابلا للحركة التى اقتضتها

الالف بغير تغيير يقتضيه فن التصريف (فقال) لاجله (فالمقصور) وهو مبتدأ والجملة الشرطية بعده وهو قوله ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واوا خبره يعنى وحكم المقصور ولما كان المقصور فى اصطلاح النحويين مشتركا بين الاسم الذى اشتمل على الالف المقصورة وبين ذات الالف التى ليس بعدها همزة تقتضى مدها فسره الشارح بقوله (اى الاسم المقصور) للايذان بان المراد به ههنا هو المعنى الاول بقرينة كونه مذكرا لانه لو اريد به المعنى الثانى لقال والمقصورة ثم عرف الاسم المقصور بقوله (وهو) اى الاسم المقصور فى اصطلاحهم (ما) اى الاسم الذى (فى آخره) اى يقع فى آخر ذلك الاسم (الف مفردة) اى غير مقرونة بهمزة كحمراء (لازمة) اى غير زائدة كالالف الذى فى آخر زيد فى نحو ضربت زيدا اذا وقفت عليه ولما كان القصر فى اللغة يطلق على ضد المد وعلى الحبس وعلى ضد الطول فى نحو زيد قصير اراد الشارح ان يبين ان المناسبة بين المعنى الاصطلاحى وبين المعنى اللغوى يحتمل المعنيين الاول فقال (وتسمى) اى ذلك الاسم (مقصورا لانه ضد الممدود) اى ضد ما فى آخره الف ممدودة فيكون حينئذ من الاضداد (او) اى او يسمى مقصورا (لانه) اى لان ذلك الاسم (محبوس عن الحركات والقصر) فى اللغة هو (الحبس) وقال العصام ولك ان تجعله مأخوذا من القصر على وزن العنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك فى القاموس انتهى واشرنا اليه آنفا ايضا (ان كان الفه) اى الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان وانما زاد الشارح قوله (منقلبة) للاشارة الى ان قوله (عن واو) خبر لكان وتذكير كان لكون لفظ الالف مذكرا وتأنيث منقلبة للاشارة الى جواز اعتبار التأنيث فيه باعتبار كونه كلمة وفيه اشارة الى انه ان اسند الى الظاهر يختار التذكير فى امثاله كما اختاره المص وان اسند الى الضمير يختار التأنيث فيه كما اختاره الشارح فى قوله منقلبة لكونه مسندا الى الضمير الذى يرجع الى الالف ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين احدهما ظاهر والآخر غير ظاهر فسره بقوله (حقيقة) ليكون اشارة الى انه مشتمل على النوعين يعنى سواء كان انقلاب الالف عن الواو انقلابا عنه فى الحقيقة بان يكون انقلابه عنه ظاهرا (كعصوان) تثنية عصا اسم ما يعتمد عليه من الخشب اوغيره وانما عرف كون اصله واوا لانه لم يرسم بالياء ولم يسمع فيه الامالة (اوحكما) اى سواء كان انقلابه عنه فى الحكم اى فى الاثر المترتب على كونه واويا (بان كان) ذلك الحكم بطريق كون ذلك الالف (مجهول الاصل) اى لم يعرف كون اصله واوا او ياء ولم يمل

اى ولم يسمع من لغاتهم امالته فانه ان سمع فيه الامالة الحق بالياتى لان الامالة امارة الياء (كالوان) بكسر الهمزة وباللام المفتوحة تثنية الى بكسر الهمزة وبالالف المقصورة وهواسم مقصوروان كان اصله من الحروف الجارة فان المراد ههنا استعماله (فى المسمى) اى فى الشخص الذى سمى (بالى) يعنى كونه علماله لافى استعماله فى اصل وضعه فانه حينئذ لايثنى وفى حاشية العصام انه ينبغى ان يقول ولم يمل اوامیل وكان لامالته سبب غيرانقلاب الالف عن الياء فان الرضى شرطه فى قلب عديم الاصل ومجهوله بان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هنالك سبب للامالة غيرانقلاب الالف عن الياء انتهى يعنى اذا كان لامالته سبب غيرانقلاب الالف عن الياء كالربوا فانه اميل لكن سبب امالته كسر الراء التى قبله فهوحينئذ واوى حكما وان كان مما اميل ولما كان هذا الحكم ليس على اطلاقه بل بشرط كونه ثلاثيا قيدالانقلاب المذكور بقوله (وهوثلاثى) وفسره الشارح بقوله (اى والحال ان ذلك المقصورثلاثى) للاشارة الى كون الواو للحال والى ان الجملة حالية من الضمير المجرور فى اللغة الراجع الى الاسم المقصوراى حال كون ذلك المقصور ثلاثيا ولما كان الثلاثى يطلق على الثلاثى المجرد وعلى الثلاثى الاعم من المجرد ومن المزيدفيه فسره بقوله (اى غير مافيه اربعة احرف فصاعدا) يعنى ان المرادبه ههنا هوالثلاثى المجرد المقابل للرباعى والخماسى لاالثلاثى الاعم وقوله من فى (من الرباعى) بيانية لما فى قوله غيرما يعنى ان المراد بمافيه هوالرباعى اى المجرد (والثلاثى المزيد فيه) وهوشامل للرباعى المزيدعلى الثلاثى وللخماسى والسداسى المزيدين عليهما وقوله (قلبت) جملة جزائية يعنى ان كانت حال المقصور كما ذكر فحكمه اذااريد ان يثنى ان تقلب (الفه) (واوا) يمكن الحاق الف التثنيه وانما قلبت واوا (اعتبارا) اى للنظر (للاصل) الذى هواصله (حقيقة) اى فى الحقيقة (اوحكما) اى اوفى الحكم كما مر وفى نسخة لاعتبار الاصل باظهار اللام فحينئذ يستقيم عطف قوله (وخفة الثلاثى) بالجرعطف على قوله لاعتبار واما على النسخة التى لبس فيها اللام فيحتمل ان يكون بالنصب على انه معطوف على قوله اعتبارا وان يكون مجرورامعطوفا على قوله للاصل يعنى انقلاب الفه واوا للنظر الى اصله الذى هوالواو مقطوعا اوموهوما واختصاص ذلك الحكم بالثلاثى لكون الثلاثى خفيفا بالنسبة الى مافوقه من الرباعى فصاعدا وهذا التخفيف ملابس (بخلاف ما) اى بخلاف المقصورالذى هو (فوقه) اى فوق الثلاثى فى ان يكون اكثر حروفا (حيث لايرد) اى لانه لايرد الواو ولاينقلب الالف (فيه) اليه لانه لولم يرد الالف الى اصله اجتمعت الالفان فوجب حذف احدهما فيلتبس بالمفرد ولايقال

يفرق بينهما بنون التثنية لانا نقول حال الاضافة تسقط النون ايضا (لمكان الثقل) اى لتمكن الثقل وثبوته فيما كان زائدا عليه لكونه اكثر حروفا وقوله (والا) عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اى كما ذكر وذلك (بان كان الفه) اى كونه مخالفا بطريق كون الف ذلك المقصور (منقلبة عن ياء) وذلك الانقلاب اما بان يكون اصله ياء (حقيقة كرحيان فى رحى) لان الالف التى فى آخر كلمة رحى منقلبة عن ياء فى الحقيقة ومعلوم الاصل (و) يكون اصلها ياء فى الحقيقة بل يكون اصلها ياء (حكما) اى فى الحكم (بان كان) يعنى ان يكون المقصور يائيا فى الحكم انما هو بسبب كون المقصور (مجهول الاصل) اى لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك فى المتمكن الاصل كخسا بمعنى فرد (اوعدمه) اى كان سبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لا تكون منقلبة عن واو او ياء بل هى اصلية كمتى وعلى والى من الحروف الجارة فان الالف فى الاسماء العريقة البناء اصل كذا فى الرضى وقوله (وقد اميل) جملة حالية من قوله مجهول الاصل اى ان كان مجهول الاصل اوعدم الاصل حال كونه ممالا وقوله كمتيان مثال لما هو معدوم الاصل ممالا وهو بفتح الميم والتاء بعدهما ياء مفتوحة وبعد الياء الف اى وتقول متيان بقلب الف مفرده ياء (فى متى) اى فى تثنية متى فانه معدوم الاصل وقد اميل فى قراءة متواترة واليه اشار بقوله (حيث جاء متى ممالا) اى وقد جاء مفرده الذى هو اسم متى بالامالة واما الى وعلى من الحروف الجارة وان كانتا مكتوبتين بالياء لكن لم يرد فيهما الامالة ولم تكونا مثل متى وقوله (او كان) عطف على قوله بان كان يعنى ان الداخل فى الحكم الذى بينه بقوله والا هو ما كان الفه مقلوبة عن ياء حقيقة اوحكما اوالمفرد الذى كان مبنيا (على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالف الاعلى والمصطفى) فان الفهما اصلية لان كلمة الاعلى اسم تفضيل مبنى على اربعة احرف وآخره الف وكذا كلمة المصطفى اسم مفعول مبنى على الالف ولكن الفهما ليست بمنقلبة عن ياء فان الاعلى من العلو والمصطفى من الصفوة وهما واويان (اوزائدة) سواء كانت الالف التى فى آخر هذا الرباعى زائدة (كحبلى) فان الفه حرف تأنيث وليست من الكلمة وقوله (فبالياء) جملة جزائية لقوله والا فالتقدير (اى فالفه مقلوبة بالياء) يعنى ان كانت حال المفرد المقصور كذلك فيقلب الفه فى التثنية ياء فيقال رحيان ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبارا للاصل) بيان لوجه انقلابه بالياء فى النوعين وعلة لقوله فالفه مقلوبة وقوله (فيما اصله الياء حقيقة اوحكما) متعلق بقوله اعتبارا يعنى ان وجه الانقلاب فى المفرد الذى كان اصل الفه ياء حقيقة اوحكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتخفيفا)

عطف على قوله اعتبارا اى وجه الانقلاب (فيما زاد على ثلاثة احرف) هو التخفيف كما عرفت ولما فرغ من حكم الالف المقصور شرع فى حكم الممدود اذا اريد تثنيته فقال (و) (الاسم) (الممدود) وانما وسط الشارح لفظ الاسم بين المعطوف و بين الحرف العاطف للاشارة الى انه معطوف على قوله المقصور واعلم ان الهمزة التى فى الاسم الممدود اما اصلية واما للتأنيث واما ليست كذلك فشرع فى بيان حكم الاول بقوله (ان كانت همزته اصلية) ثم فسر الشارح الهمزة الاصلية بقوله (اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزائدة) يعنى ان المراد بالاصلية هى الهمزة التى ليست بزائدة ولا منقلبة عن همزة اصلية ولا عن همزة زائدة (تثبت) اى ان كانت همزته اصلية تثبت تلك (الهمزة) على طريق الوجوب (فى الاشهر) يعنى بخلاف ما حكاه ابو على عن بعض العرب كما سيذكره وقوله (لاصالتها)) متعلق بقوله تثبت يعنى ان وجه ثبوت الهمزة كونها اصلية ومثاله (كقراء) اى مثل لفظ القراء (بضم القاف وتشديد الراء)وهذا اللفظ اما موضوع (لجيد القراءة) اى لمن حسن تجويد القرأن (او) موضوع (للمتنسك اى لمن يعبد وعلى كلا الوضعين فهو مأخوذ (من قرأ اذا تنسك) يعنى انه يقال قرأ فلان اذا تعبد بقراءة القرأن فتكون لكلمة مهموزة الام فالهمزة من جوهر الكلمة وقال المصام ان هذا سهو وفى القاموس القراء ككتان الحسن القراءة وجمعه قراؤن لايكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقارئ والمتقرئ وجمعه قراؤن وقوارئ انتهى وعلى كل من التقديرين ليست همزته زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة فتكون اصلية واذا اريد انثى تثبت فيقال قرا آن ثم اراد ان يبين غير ما هو الاشهر فقال (وحكى ابو على) يعنى السيرافى عن بعض العرب قلبها) اى قلب الهمزة الاصلية فى تثنيته (واوا نحو قراوان) وهذا خلاف الاشهر وان كان مشهورا فى نفسه ثم شرع فى بيان الحكم الثانى بقوله (وان كانت) (الهمزة) (للتأنيث) ثم فسر الشارح بقوله (اى منقلبة عن الف التأنيث) للاشارة الى ان قوله للتأنيث خبر لكانت والى ان معنى كون الهمزة للتأنيث انها منقلبة عن الف التأنيث لان الهمزة ليست بموضوعة للتأنيث بل هى مقلوبة عن الحرف الذى للتأنيث وهو الالف (كحمراء) يعنى مؤنث احمر (فان اصلها) اى اصل كلمة حمراء (كان) اى ذلك الاصل (حمراا بالفين)ثم فصل الالفين بقوله (احدهما للمد فى الصوت) يعنى ان كلا الالفين ليستا للتأنيث بل الالف الذى بعد الراء ليس بدلا عن شئ بل لمجرد رفع الصوت ومده (والثانية) اى الالف الثانية موضوعة (للتأنيث فقلبت) الالف (الثانية) التى للتأنيث (همزة) لا لزوم احتماع الساكنين اولغيره بل (لوقوعها) اى لوقوع تلك

الالف (طرفا) اى فى آخر الكلمة حال كونها (بعد الف زائدة) وهى الالف الاولى كما ان الواو و ياء اذا وقعتا بعد الالف الزائدة تقلبان همزة فكذا الالف اذا وقعت بعد الالف الزائدة تقلب همزة وقوله (قلبت واوا) جملة جزائية لقوله ان كانت للتأنيث يعنى ان الاسم الممدود ان كانت همزته للتأنيث قلبت تلك الهمزة فى تثنيته واوا على طريق الايجاب (فيقال فى تثنية حمراء حمراوان (وانما قلبت واوا ولم تجعل ثابتة كما فى الاصلية ولم يجز فيها الامران كما سيجئ (لان الهمزة) مطلقا (حرف ثقيل) لكونها من اقصى الحلق الذى لامخرج بعده ولكونها من الحروف الشديدة واذا تبدل فى الاكثر وتسهل وبعد الحرف الذى قبلها ان كان حرف مد ويسكن ان لم يكن كذلك وقوله (من جنس الالف) اما حال من الضمير الذى فى لفظ ثقيل اوخبر بعد خبر يعنى انها حرف ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس الالف اوحرف ثقيل كائن من جنس الالف ومعنى كونها من جنس الالف ان الهمزة اما الف متحرك او ساكن ويدل على الاول ان الالف اذا تحرك يصير همزة كما فى حمراء وانما اختار ذلك لان مجرد كونها حرفا ثقيلا لا يوجب ذلك التقلب وقوله (فينبغى ان لا تقع بين الالفين) مفرع عليه يعنى اذ كانت الهمزة كذلك فيجب ان لا تقع تلك الهمزة بين الالفين احداهما الالف الممدودة والثانية الف التثنية ولما توجه عليه ان حال الهمزة الاصلية كذلك فلم ثبتت تلك وقلبت هذه اراد ان يشير الى علة تقتضى القلب ههنا فقال (مع انها) اى مع ان همزة التأنيث) غير اصلية) فان علة الثبوت هى كونها اصلية فلما انعدمت علة الثبوت تعينت علة الانقلاب وقوله (والواو اقرب) جملة حالية واشارة الى علة وجوب الانقلاب الى الواو يعنى والحال ان الواو اقرب (الى الهمزة من الياء لثقلها) اى لثقل الواو بالنسبة الى الياء فناسبت الواو الهمزة واشتركا فى الثقل بخلاف الياء فانها اخف بالنسبة الى الواو وهذا بيان لعلة اقربية الهمزة والواو وقوله (ولهذا قلبت) تأييد لاقربية (الواو الى الهمزة) يعنى كون الواو اقرب الى الهمزة من الياء يعنى اذا وقعت فى اول الكلمة مضمومة قلبت الواو ولهذا (فى مثل اقتت) من الافعال (و) فى مثل (اجوه) من الاسماء والمراد من المثل ان تكون الواو مضمومة فى اول الكلمة فان اصل الاول وقتت وهو ماض مجهول من التوقيت وهو مثال واوى واصل الثانى وجوه جمع الوجه ولكن الاغلب فى الاول الهمزة وفى الثانى الواو ولما اختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب الهمزة للتأنيث واوا وجوبا وفيه مذهبان آخران من غير الجمهور اراد ان يصرح بينهما فقال (وربما صححت) يعنى ان عند البعض ثبتت تلك الهمزة كما ثبتت فى الاصلية (فقيل) فى تثنية حمراء (حمراآن)

بثبوت الهمزة بين الاسمين [illegible]) اى قلب الهمزة التى للتأنيث (ياء نحو [illegible]) اى المسلك الاعرف (قلبها) اى قلب الهمزة ([illegible]) و [illegible] (ولا) معطوف اما على اقرب وهى [illegible] للتأنيث او على [illegible] وهى حاله وان كانت اصلية وتقديره [illegible] ([illegible]) الاشارة [illegible] الامر كسة من حرف [illegible] الحرف [illegible] مقام جملة [illegible] (ان تكون) [illegible] ([illegible]) كسر العين المهملة وسكون [illegible] فالهمزة [illegible] لكونه [illegible] لم يكن [illegible]) [illegible] (الالحاق) اى لا لحاقه (بقرطاس) اى بوزن مثل قرطاس (او) عدم كونها اصلية ولا للتأنيث بان تكون الهمزة (منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء) هذا مثال لكون اصلها واوا (ورداء) وهذا مثال لكون اصلها ياء كما قال (فان اصلهما كساو) وهو من الكسوة (ورداي) وهو من الردية وقال فى المتوسط واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او فى حكمه [illegible] همزة زائدة الالحاق نحو [illegible] لكونها فى حكم الهمزة الاصلية و [illegible] نحو [illegible] واو يرد الى الاصل نحو اخوان [illegible] يدوم [illegible] انتهى وقوله (فالوجهان) مبتدأ وفسره الشارح بقوله المذكوران) الاشارة الى الالف و [illegible] للعهد [illegible] وخبر ذلك المبتدأ محذوف وهو (جائز) والجملة جزائية ثم فسر الشارح ذينك الوجهين بقوله (أحدهما) اى احد الوجهين [illegible] جاز [illegible] هو (ثبوت الهمزة) وقوله (وبقاؤها [illegible] تعبير [illegible] الاشارة الى ان معنى الثبوت ههنا هو البقاء والا [illegible] قد يثبت ولا يبقى (لان الهمزة فى الصورة [illegible]) [illegible] للالحاق ([illegible] عن واو او ياء) وقوله ([illegible]) بالجر على انه صفة لكل واحد من الواو والياء وقوله (بالاصل [illegible]) [illegible] الهمزة فى الصورة الاولى [illegible] اصلها واو او ياء زيدت [illegible] قرطاس [illegible]) اى وفى الصورة الاخرى [illegible] واو او ياء اصلية ([illegible]) تلك الهمزة حينئذ ([illegible]) فى كونها اصلية من حيث ان احد [illegible] من حرف اصلى [illegible] ([illegible]) تلك الهمزة ([illegible]) اى [illegible]) [illegible] (قلب

الهمزة واوا) وعلى هذا ولو ان وقب و دو داواب (لان عين العين في صورتين
ليست باصلية) اي ليست كهمزة فاء (مثل يهت) فان الهمزة في كر ـ غير
اصلية (شمزة جزاء) واذا كانت كذلك (دقت) على صيغة المجهول يعني
اذا كانت حال الهمزة كذلك دققت ـ قلب (مهيا) اي مثل همزة جزء
(واوا) ثم اراد الشارح ان ينقل ما في بعض الشروح من كلام بعض الشارحين
فقال (وفي الترجمة السريفية) وهو اسم كتاب يعني انه وقع فيه هذا الكلام وهو
(ان اللازم من هذه العبارة) وهي عبارة المصنف حيث قال والاولى وجهان
حيث عرف الوجهان بالالف واللام والظاهر انه اشارة الى الوجهين المذكورين
فيما قبل فلزم منه (انه لا يجوز ان يقال في داء) اي في المهموز الذي اصل همزته
ياء لا يجوز في تخفيفه (الا) احد الوجهين اما (ردها الى الهمزة او ردها الى الواو)
ثم قال (لكن المشهور) يعني لكن هذا اللازم من عبارة المصنف هو خلاف
ما اشتهر بين الصرفيين المشهور عندهم في مثل داء ... اذا كانت همزته
منقلبة عن ياء ... (فيه ...)
فاذا كان هذا اللازم من كلامه مخالفا لما هو المشهور (... في ...)
والا فوجهان بغير لام العهد) يعني ان يعبر بنكره (ليكون) اي ليكون عطف
فوجهان (عبارة) عن وجهين غير مذكورين فيما قبل فانه اذا كان نكرة يكون
المفهوم منه انه وجهان من الوجوه فيشمل الوجهين السابقين والوجهين
الاخيرين وهما قوله (عن اثبات الهمزة) وهو احد الوجهين (وردها الى الاصل)
اي وعن رد الهمزة الى الاصل وهو الوجه الثاني وقوله (اشارة) بالنصب
عطف على قوله عبارة يعني ليكون الوجهان عبارة عن اثبات الهمزة
وعن رده الى الاصل ... لفظ الوجهين اشارة
(الى الوجهين المذكورين ...) اي ...
الوجهين الاولين (...)
ههنا فكونه للعهد هو الذي ... (...
على العهد الذي ههنا انتهى ... صاحب الترجمة
الترجمة ... على المصنف فورد الاعتراض ... الوجهين باللام ثم قال
الشارح العلامة ... كلام صاحب الترجمة ... تصحيحنا) ...
وهذا منع لقوله ... المصنف هو
خلاف المشهور ... (... كالمفصل
والمفتاح واللباب ...) اي ... (...) اي دلالة خفية فضلا
عن الدلالة القوية (...) اي ... (...) على صيغة المعلوم

اى حكم صاحب هذه الترجمة (باشتهاره) حيث قال لكن المشهور وقوله (غير ماوقع) بالنصب صفة لقوله اثرايعنى فاوجدنا اثرا غير الاثر الذى وقع (فى شرح الرضى) وقوله (من انه) بيان لما اى الواقع الذى وجدناه فى كلام الرضى هو انه (قد تقلب المبدلة من اصل) وقوله تقلب انما ينبئ عن ضعف هذا الوجه لاعن قوته وشهرته كما زعمه صاحب الترجمة يعنى انه اذا اريد تثنية مافى آخره همزة ليست باصلية بل مبدلة من اصل آخر سواء كان ذلك الاصل واوا اوياء قد تقلب تلك المبدلة [illegible] وهذا [illegible] الرضى ثم قال الشارح (وهذا) اى قوله المبدلة من اصل [illegible] هذا الاصل واوا) نحو كساء (اوياء) نحو رداء فيكون الحاصل من [illegible] ثلاثة اوجه الاول الاثبات والثانى قلبها واوا سواء كان اصلها واوا اوياء وهما الوجهان اللذان ذكرهما المصنف والوجه الثالث وهو الذى ذكره الشيخ الرضى بقوله وقد تقلب وادعى صاحب الترجمة شهرته وهو انه ان كان اصلها واوا تقلب اليه فقط وان كان ياء تقلب ياء كما تقلب واوا فاكتفى الشارح بالنقل عن كلام الرضى واما المحشى المصام عصمه الله عن الآثام فقد نقل عبارة كل من المفصل وغيره حيث قال كتب يعنى الشارح فى الحاشية فعبارة المفصل هكذا ومافى آخره همزة لايخلو امان يسبقها الالف اولا فالى سبقها الالف على اربعة اضرب كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كرداء وكساء او زائدة فى حكم الاصلى كعلباء ومنقلبة عن الف تأنيث كحمراء فى هذا الاخير تقلب واوا لاغير كحمر وان والقياس فى الاواخر ان لاتقلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المقتصد هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والالم تقلب سواء كانت اصلية كقراء اومنقلبة عن حرف اصلى ككساء اوعن جار مجرى الصحيح وهو ان تكون للالحاق كعلباء وقد رخص فى القلب وعبارة اللب توافق مافى المتن هذا كلامه فى الحاشية اقول ولعل الشارح اختار عبارة الرضى لكونها بصيغة قد الداخلة على المضارع حيث قال وقد تقلب وهو اكثر فى افادة الضعف واما عبارة غيره فبقد الداخلة على الماضى فلا تفيد التقليل والله اعلم ثم شرع المصنف فى بيان مسئلة اخرى من مسائل المثنى فقال (ويحذف نونه) (اى نون التثنية) (للاضافة) وقد فسره الشارح بقوله (اى لاجل الاضافة) للاشارة الى ان اللام فيه اللام الاجلية فانه مفعول له ليحذف لا ان اللام فيه للتوقيت بان يكون مفعولا فيه كما فى المعرب ثم بين علة حذفها باضافته الى آخر فقال (اذ النون) اى لان نون التثنية وقوله (لقيامها مقام التنوين) متعلق بقوله (توجب تمام الكلمة) وجملة توجب خبر لقوله اذ النون وقوله (وانقطاعها) بالنصب اى انقطاع الكلمة وهو عطف تفسير التمام وقوله (والاضافة) بالرفع

عطفا على النون وقوله (توجب الاتصال) عطف على توجب وقوله (والامتزاج)
عطف تفسير للاتصال ايضا يعني ان بين وجود النون وبين الاضافة منافاة
لان النون تقتضي الانقطاع والاضافة تقتضي الاتصال واذا حصل بين
اللازمين منافاة حصل بين الملزومين كذلك (فيتنافيان) اي فيتنافى النون
والاضافة ولما كان القياس في التثنية في الاسم الذي آخره تاء التأنيث ان لا تحذف
تلك التاء وقد وقع بعض التثنية على خلاف ذلك القياس ووقع بقيتها على
القياس اراد المصنف ان يذكر ما وقع على خلافه فقال (وحذفت تاء التأنيث)
ولما احتمل ان يكون هذا الحذف موافقا للقياس ومخالفا له وصفه الشارح بقوله
(التي قياسها ان لا تحذف من آخر المثنى كشجرتان وتمرتان) ليكون اشارة الى
ان حذفها (في خصيان واليان) (على خلاف القياس) يعني ان تاء التأنيث
حذفت في هذين اللفظين على خلاف القياس لان القياس فيهما خصيتان
واليتان بالتاء قبل الف التثنية لكن لا وجوبا (مع جواز اثباتها) اي اثبات
التاء (فيهما) اي في هذين اللفظين (على قياس اتفاق) اي اتفقوا على جواز
الاثبات اتفاقا ثم بين الشارح نكتة تخصيص العدول عن القياس بهذين اللفظين
فقال (ووجه حذفها) اي حذف التاء (فيهما) اي في هذين اللفظين دون غيرهما
(ان كل واحدة من الخصيين والاليين) وان كانا مثنيين لفظا ومعنى بان يكون
كل منهما عبارة عن العضوين المخصوصين لكنهما (لما اشتد اتصالها
بالاخرى) اي اتصال كل واحدة من مفرد الخصيين والاليين بالمفرد الآخر من
كل واحدة منهما يعني ان الخصية متصلة بالخصية الاخرى والالية متصلة
بالالية الاخرى (بحيث) اي اتصالا ملابسا بحيث (لا يمكن الانتفاع بها) اي
بكل واحدة من الخصية او الالية (بدونها) اي بدون الخصية الاخرى او الالية
الاخرى وقوله (صارتا) جواب لما يعني لما اشتد اتصالهما [illegible] صارت
كل واحدة من اللفظين المذكورين (بمنزلة) اي في منزلة (مفرد) وكانتا
مع كونهما مثنيين في منزلة مفرد يكون آخرهما النون وتاء التأنيث تدخل في الآخر
واللازم منه ان يقول خصيتيه واليتيه ولما لم تقع التاء في الآخر على مقتضى
هذا اللازم تعين وقوعها قبل الف التثنية وهذا خلاف القياس لانه قد عرفت
ان التاء في المفرد تقع في آخره وكذا فيما هو بمنزلته وههنا وقع في وسط
الكلمة اي في حشوه (وتاء التأنيث لا تقع في حشوه) اي في حشو ما هو
بمنزلة المفرد ثم نقل الشارح وجها آخر في حذفها منهما فقال (وقيل) ان اصل
الاختلاف ههنا ليس مبنيا على القياس وعلى العدول عنه بل هو مبني على

اختلاف اللغة في مفردهما بين الكلمتين فان فيهما لغتين احداهما خصية والية بالتاء وهو الاكثر فيكون تثنيتهما خصيتين واليتين بالتاء وثانيتهما (خصى والى) بغير تاء وهما (مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا) اى واو كانت هاتان اللغتان (اقل استعمالا منهما) اى من اللغتين اللتين بالتاء فحينئذ تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيين واليين بضم التاء فيهما فيكون الحذف مبنيا على اللغة القليلة والتاء مبنيا على الكثيرة وهذا مراد هذا القائل ولكن ضعفه الشارح اعتمادا على ماهو الظاهر المتبادر من كلام المصنف حيث قال وقد حذفت ولم يقل وقد يحذف والمتبادر من دخول قد على الماضي ان تكون للتحقيق وهذا يشعر بان الحذف هو الاكثر وما فهم من قول هذا القائل مشعر بقلته وبينهما منافاة ثم اراد الشارح ان يبين نكتة فيما بين المسئلتين من تغاير العبارة حيث قال في المسئلة الاولى وقد يحذف بصيغة المضارع وفي المسئلة الثانية وقد حذفت بصيغة الماضي فقال (ولما كان حذف النون) اى نون التثنية في حال الاضافة (قاعدة مستمرة) فيما بين اللغات (اتى) اى اتى المصنف (في بيانه) (اى في بيان حذف النون) (بالفعل المضارع المفيد) اى الذي يفيد (للاستمرار) وهو المطلوب ههنا وهذا (بخلاف حذف تاء التأنيث) في الكلمتين (اذ ليس له) اى لانه ليس لذلك الحذف (قاعدة) فضلا عن المستمرة (بل وقع) ذلك الحذف (على خلاف القياس في مادة مخصوصة) وهي مادة الخصية والالية (فلذا) اى فلو قوع هذا الحذف على خلاف القياس (اتى) اى المصنف (في بيانه) اى في بيان هذا الحذف (بالفعل الماضي) ليكون دالا على عدم الاستمرار ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية واحوالها شرع في بيان تعريف الجمع واحواله فقال (المجموع) اى تعريف الاسم الذي يقال له المجموع (مادل) ولما كان في المجموع اعتباران احدهما مجموع حروف مفرده مع الزوائد التي لحقته وثانيهما مجرد حروف مفرده فبالاعتبار الاول تكون الزوائد حروف معنى اى لهما معنى تدل تلك الحروف عليه فحينئذ لا يكون اسما لكونه ليس بكلمة بل هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالاعتبار الثاني تكون الزوائد حروف مبنى لا حروف معنى فحينئذ تكون كلمة فيكون اسما كذا في شرح اللب والمراد هو الاعتبار الثاني بقرينة ذكر المجموع في ابواب الاسماء فسره الشارح بقوله (اى اسم) واورد معه لفظ (دل) ليكون قوله (على) متعلقا بدل يعني ان المجموع اسم دل (على جملة) (آحاد مقصودة) وانما قيد الشارح الآحاد بقوله جملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم الآحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل

في قوله ما دل على آحاد نحو رجل ورجلان هكذا في العصام وقوله
(اي يتعلق) تفسير لقوله مقصودة يعني على آحاد وافراد يتعلق (بها) اي بتلك
الآحاد (القصد) اي قصد القائل (في ضمن ذلك الاسم) يعني الاسم المجموع
وسيجيء ان هذا القيد مع قوله (بحروف مفرده) للاحتراز عن اسماء الاجناس
وانما فسره الشارح بقوله (اي بحروف هي مادة) ليكون اشارة الى ان اضافة
الحروف الى المفرد بيانية والمراد ان الآحاد مقصودة بالحروف التي هي مادة
(لمفرده الذي هو) اي ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد واحد من تلك
الآحاد) فلان الرجال اسم يدل على رجل متعدد تعلق القصد بتعبيرها
تلك الآحاد باسم احد مشتمل على حروف هي مادة رجل وقوله (حال كون تلك
الحروف ملتبسة) للاشارة الى ان قوله (بتغيرما) حال من الحروف والى ان الباء
للملابسة وما صفة للتغير ذكر للابهام يعني بتغير اي تغير كان بعد كونه (بحسب
الصورة كما اشار الشارح الى هذا التعميم بقوله (اما زيادة) اي سواء كان ذلك
التغير بزيادة حرف واحد او حرفين او حروف (او نقصان) كحذف التاء من المفرد
(او اختلاف) يعني او كان بسبب اختلاف (في الحركات والسكنات) وسواء كان
ذلك الاختلاف (حقيقة او حكما) كلفظ الفلك كما يجيء وانما قال هذا ليدخل في
الحد نحو هجان بكسر الهاء فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمعية لان مفرده
ناقة هجان وفي جمعه نوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع
تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال والاختلاف
بينهما في الحكم لا في الحقيقة ثم تعرض الشارح لاعرابه وبيان فائدة قيوده فقال
(فالجار في قوله بحروف مفرده) وهو الباء (اما متعلق بقوله مقصودة) اي فقط
(او بقوله دل) اي فقط (او بهما) اي او هو متعلق بقوله مقصودة وبقوله دل حال
كون الوجه الاخير (على سبيل التنازع) بان يجعل معمولا لاحدهما ويجعل معمول
الاخير محذوفا اي ما دل بحروف مفرده على آحاد الحروف التي تقصد تلك الآحاد
بحروف مفرده واعلم ان العصام رجح الاول من الوجوه الثلاثة وزيف الاخيرين
لان مادة مفرده كما هي مادة لمفرده مادة ايضا للجمع والمدخلية في الدلالة
كما كانت للحروف كانت للهيئة ايضا كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من
حروف مفرده المحقق كما في رجال ومن حروف مفرده المقدر كما في نسوة فانه مفرده
مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام فان فعلة
بكسر الفاء من الاوزان المشهورة للجمع الذي مفرده على فعال بضم الفاء ثم
قال واما ما في الحواشي الهندية من ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة
كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع مرأة فليس بشيء اذ ما من جمع الا وقصد به

آحاد حقيقة واما انه ت بين المجموع في تحقيق المرد وتعدده اما في المصام فعلى هذا لامدخل للحروف في الدلالة استقلالا حتى يجوز تعلق الجار بقوله دل بل لها مدخل في مقصودا لآحاد استقلالا (وقوله) اي قول المصنف في التعريف (تغير ماطرف مستقر حال من الحروف) كما سبق في تفسيره واراد به ان الباء ليست متعلقة بما قبلها كما في الباء الاولى ثم بين التغير بالزيادة فقال (ودخل في قوله تغير ماجمع السلامة يعني انهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم (لان الواو والنون في آخر الاسم) اي في آخر الاسم الذي هو جمع المذكر السالم اي تتمته) لان الواو عوض عن الحركة الاعرابية والنون عوض التنوين وكلاهما من تتمة الاسم وليسا بجزئين (وكذا الالف والتاء) في جمع المونث السالم واذا كانا تتمة (فتغيرت كلمة) اي كلمة المفرد (بهذه الزيادة الى صيغة اخرى) لان مفرده معرب بالحركة وتام بالتنوين بخلاف صيغة الجمع (وقوله) اي قول المصنف (مادل على آحاد جنس) في التعريف (يشمل المجموع) التي هي الافراد (واسماء الاجناس) اي ويشمل ايضا اسماء الاجناس التي هي من الاغيار (كتمر ونخل فانها) اي فان اسماء الاجناس اي تمر ونخل (وان لم تدل عليها) اي على الآحاد (وضعا) لكونها غير موضوعة لها (فقد تدل) اي ولكنها تدل (عليها) اي على الآحاد (استعمالا) فانه كما يجوز ان يقال في واحد من التمر هذا تمر يجوز ان يقال ايضا في تمرات متعددة هذا تمر وكذا النخل وهو شجر التمر وقوله (واسماء الجموع) بالنصب عطف على قوله واسماء الاجناس اي ويشمل قوله مادل على آحاد الاسماء التي هي مفرد ولكنها تطلق الا على جماعة (كرهط ونفر) وقوله (وبعض اسماء العدد) عطف ايضا على ما قبله يعني يشمل هذا الجنس ايضا بعض اسماء العدد يعني غير الواحد والاثنين (كثلاثة) وهو اقل ما يجوز اطلاقه عليه (وعشرة) وقوله (وبقوله مقصودة بحروف مفرده) متعلق بقوله (خرجت اسماء الاجناس) يعني ان قوله في تعريف مقصودة بحروف مفرده بمنزلة فصل يخرج من تعريف المجموع اسماء الاجناس التي هي من الاغيار ولما كانت اسماء الاجناس حاملة لمعنيين احدهما الجنس اعني مثل الرجلية في نحو رجل والثاني معنى الافراد وكان قوله مقصودة بحروف مفرده مركبا من قيدين احدهما مقصودة والآخر بحروف مفرده وكان خروج اسماء الاجناس بمعنييه ناظرا الى القيدين اراد الشارح ان يفصله ويقسمه فقال (فاذا قصد بها) اي باسماء الاجناس (نفس الجنس) يعني نفس الرجلية مثلا في رجل (لا افراده) وهو بكسر الهمزة مصدر اي كونه فردا يعني ان قصد بها احد المعنيين الذي هو الجنس ولم يقصد المعنى الآخر الذي هو كونه مفرد (خرجت بقوله مقصوده) يعني حينئذ تخرج اسماء الاجناس

بقوله مقصودة دون قوله بحروف مفرده فانها حينئذ وان دلت على آحاد لكونه
فردا منتشرا وشاملا لكل من اتصف بهذا الجنس لكن تلك الآحاد ليست
بمقصودة بل المقصود منها فرد من افراد هذا الجنس محتمل لمعنى الرجلية
مثلا (وان اقصد بها) اى باسماء الاجناس (الافراد) اى كونه مفردا (استعمالا)
اى على ما وقع عليه الاستعمال (فقوله) اى فتخرج اسماء الاجناس من التعريف
بالقيد الآخر وهو قوله (بحروف مفرده) لان الافراد الذى قصد باسم الجنس
ليس مقصودا بحروف مفرده لانه ليس له مفرد حتى يقصد بتغير ما وانما قال
استعمالا لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضعية (وكذلك) اى وكما خرج
بقوله بحروف مفرده اسماء الاجناس (خرجت) به ايضا (اسماء الجموع) كرهط
وقوم ونفر (واسماء العدد) نحو ثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الآحاد ليست
بحروف مفرده اذ لا مفرد لها ولما وقع الاختلاف فى اسماء الاجناس التى يفرق بينها
و بين واحده بالتاء وفى اسم الجمع بانهما جمع اولا ذكر المصنف ما هو الاصح عنده
من المذاهب فقال (فنحو تمر) والفاء للتفريع يعنى انه فرع هذا الكلام على
تعريف الجمع يعنى اذا عرف المجموع بهذا التعريف فنحو تمر وركب ليس بجمع
وفسره الشارح بقوله (مما هو الفارق) ومن فى قوله مما بيانية وما موصولة وقوله
الفارق مبتدأ وخبره قوله التاء والجملة صلة ما يعنى المراد بنحو تمر هو الاسم الذى
يفرق (بينه) اى بين ذلك الاسم (و بين واحده) الذى هو من لفظه (التاء) يعنى
من غير تغير فى لفظه فان التمر مثلا اسم جنس كما يطلق على متعدد يطلق ايضا
على واحد فاذا اريد واحده يلحق التاء بآخره فيقال تمرة (و) (نحو)(ركب)
واراد الشارح لفظ نحو الاشارة الى انه معطوف على تمر يعنى و نحو ركب ايضا (م)
اى من الاسماء التى (هى اسم جمع) , ليس بجمع على الاصح) وهو مذهب سيبويه
كما يجيء واضرب الشارح عن قول المصنف قوله (لى الاول) اى نحو تمر
(اسم جنس والثانى) اى نحو ركب (اسم جمع كالجماعة) يعنى كما ان لفظ الجماعة
اسم مفرد دال على الجماعة كذلك الركب اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد
جميعة الراكب عليه وانما وقعت الموافقة فى الحروف اتفاقا من غير قصد وقوله
(وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع) للاشارة الى وجه التفريع يعنى
ان نحو تمر وركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس والثانى اسم جمع وقد علمت
من قيود التعريف انهما ليسا بجمع فينتج انهما ليسا بجمع ثم اراد الشارح ان
يبين الفرق بينهما فقال (والفرق بينهما) اى بين اسم الجنس واسم الجمع هو
(ان اسم الجنس يقع على الواحد و على الاثنين وضعا) لكونه موضوعا على حقيقة
وكلما وجدت تلك الحقيقة جاز اطلاقه عليها سواء وجدت فى ضمن فرد او فى

اوافراد (بخلاف اسم الجمع) فانه لا يقع على الواحد ولا على الاثنين ولما وقع الاعتراض على هذا الفرق بان لفظ الكلم اراد الشارح دفعه فقال (فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين) يعني ان قولك في الفرق بينهما بان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين منقوض لان لفظ الكلم لا يجوز اطلاقه على مفرده الذي هو الكلمة وعلى مثناه الذي هو الكلمتان (وهو) اي والحال انه (جنس) فاجاب عنه بالمنع فقال فانه ذلك (قيل ذلك بحسب الاستعمال) يعني انه لا نسلم عدم اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا بجواز الاطلاق ماهو بالوضع وهو لا ينافي عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم لا يجوز ان يكون عدم وقوعه عليهما بحسب الاستعمال (لا بالوضع) اي لا بحسب الوضع ثم ترقى بالعلاوة فقال (على انه لا ضير) يعني انا سلمنا ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنين بحسب الاستعمال مانعا ايضا لكن لا نسلم ان الكلم اسم جنس لانه لا ضرر (في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال) اي وانما قيد المصنف قوله ليس بجمع بقوله (على الاصح وهو) اي والحال انه (قول سيبويه) مخالفا للجمهور مع ان مسلك المصنف ان يذهب الى ما عليه الجمهور (لان الاخفش قال جمع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل) وهو جمع جمل (وباقر) وهو جمع بقر (وركب) وهو جمع راكب وكل واحد منها (جمع) اي داخل في الجموع وقال فيما نقل عنه وكذا في القاموس الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته وارباب والبقر اسم جنس والبقرة يقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها والركب اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقع للموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد وهذا مذهب الاخفش في ان امثال هذه الاسماء التي هي من اسماء الجموع كلها داخلة في افراد المجموع فانه يصدق على كل منها انها دالة على جملة آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما واما اسماء الاجناس فليست بداخلة في الجمع عند الاخفش بل اتفق فيها مع سيبويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس) يعني كما ان اسماء الجموع داخلة في افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخلة فيه لوجود مفرده فيها (كتمر وتمرة ونخل ونخلة) يعني التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فحصل من هذا ثلاثة مذاهب الاول انهما ليسا بجمع وهو مذهب سيبويه وهو مختار المصنف والثاني ان البعض اسماء الجموع داخلة في اسماء الاجناس وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضهما داخلان وهو مذهب الفراء ثم ذكر ما فيه الاتفاق بقوله (واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق) لعدم وجود المفرد فيها من الفاظها

شرع فى بيان ماهو من الافراد ويصدق عليه التعريف فقال (ونحوفلك)
(م١) اى حال كونه من الاسماء التى (الجمع والواحد فيه) اى فى ذلك الاسم
وقوله الجمع مبتدأ وقوله (متحد فيه بالصورة) خبره والجملة صلة لما يعنى ان الجمع
الذى تكون صورته وصورة مفرده واحدة (جمع) (لصدق الحد) اى حد الجموع
(عليه) اى على مثل لفظ الفلك (فان التغيير المأخوذ فيه) اى فى تعريفه قيد
معتبر (اعم) اى والحال ان ذلك التغيير اعم (من ان يكون بحسب الحقيقة
او بحسب التقدير) بقرينة ذكره مطلقا كما فسره الشارح بماذكر فيما قبل واذا كان
التغيير اعم وغير مختص بالتغيير الحقيقى (فضمة فلك اذا كان مفردا) اى اذا
استعمل مفردا كما فى قوله تعالى فى الفلك المشحون فانه مفرد لاتصافه بالمفرد
الذى هو المشحون وقوله فضمة مبتدأ وقوله (ضمة قفل) خبره يعنى ان ضمة
فاء الفلك اذا استعمل مفردا تكون كضمة القفل الذى هو وزن المفرد (واذا كان)
اى لفظ الفلك اذا استعمل (جمعا) كما فى قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك
وجرين بهم فان جرين جمع مؤنث وضمير الجمع راجع الى الفلك فيكون جمعا
فضمته (ضمة اسد) اى جمع الاسد والحاصل ان وزن فعل بضم الفاء
وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع ولما فرغ من تعريف المجموع
شرع فى بيان انواعه فقال (وهو) (اى المجموع نوعان) (صحيح ومكسر)
اى النوع الاول جمع صحيح والثانى جمع مكسر (فالصحيح) اى الجمع الصحيح تارة
يكون (لمذكر و) (تارة يكون) (لمؤنث) وانما فسره بقوله تارة لئلا يتوهم
من العطف بالواو انه يكون لمذكر ولمؤنث معا بان يكون مشتركا بينهما (ف)
(الجمع الصحيح) (المذكر) وسلك الشارح فى التقدير مسلك الهندى حيث
قدر الموصوف للمذكر وقدر بعضهم الصفة وفسره بالمذكر الجمع صحيحا وكلا
التقديرين جائز كما فى المعرب (ما) اى هو جمع (لحق آخره) (اى آخر مفرده
(واو) وهو فاعل لحق وقوله (مضموم) بالرفع صفة لواو وقوله (ماقبلها) نائب
فاعل له وقوله (فى حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله (او ياء
مكسور ماقبلها) معطوف على قوله واو ومكسور صفتها ايضا وكل من الصفتين
صفة جرت على غير من هى له ولذا ذكر فى الموضعين مع كونهما صفتين للمؤنث
لوجوب الموافقة فى مثلها الى مابعدها فى التذكير والتأنيث وكلمة او ههنا لتقسيم
المحدود وهو جمع المذكر يعنى انه على قسمين وقوله فى (حالتى النصب والجر)
يعنى ان كون ذلك الجمع بالياء مشترك بين الحالتين وقوله (ونون) بالرفع معطوف
على كل واحد من النوعين اى واو ونون و ياء ونون وقوله (عوضا) بالنصب حال
من النون يعنى حال كون تلك النون عوضا (عن الحركة) فقط تارة (او التنوين

اى اوعوضا عن التنوين فقط تارة اخرى وقوله (على سبيل منع الخلو) اشار
الى ان هذه المنفصلة مانعة الخلو يعنى انه لاتخلو النون فى الجمع عن ان تكون
عوضا عنهما بان تكون لشئ آخر منهما بل ولكن يجوز جمعهما بان تكون
عوضا عنهما معا فان الجمع المذكر على ثلاثة انواع احدها المعرف باللام نحو
الضاربين والنون فيه عوض عن الحركة فقط اذ لاتنوين فى مفرده الذى هو
الضارب وثانيها المضاف الى ياء المتكلم نحو ضاربى اذ لاحركة فى مفرده لكونه
مضافا الى ياء المتكلم بل هى عوض عن التنوين فقط دون الحركة وثالثها نحو
ضاربين يعنى بغير اللام فانها عوض عنهما فى مثله لان مفرده ضارب بالحركة
والتنوين وقوله (مفتوحة) بالرفع صفة النون وقوله (لتعادل خفة الفتحة ثقل
الواو والضمة) علة وتوجيه لكون النون مفتوحة يعنى انما فتحت النون فى الجمع
لتكون خفة الفتحة عديلا لثقل الواو والمضموم ماقبلها بخلاف النون فى التثنيه
كما عرفت فيما مر وقوله (ليدل) اتمام للتعريف بذكر علته الغائية يعنى انما لحق
تلك اللواحق ليدل (ذلك اللحوق) اى المذكور ضمنا فى لحق (او اللاحق فقط)
بدون ملحوقه (اومع الملحوق) اى او اللاحق مع الملحوق (على ان معه) (اى
مع مفرده) وانما فسره به و بقوله (الواحد من حيث معناه) ليوجد التقابل بينه
و بين قوله (اكثر منه) لان مقابل الكثرة هى الوحدة لا الافراد وقوله من حيث
معناه للاشارة الى ان الوحدة ههنا ليست بوحدة حقيقية بل المراد منها هى
الوحدة الاعتبارية ولما ترك المصنف فى تعريف الجمع المذكر التقييد بقوله من جنسه
اراد الشارح ان يذكر نكتة لتركه ههنا فقال (ولم يقل) اى المصنف (من جنسه)
بان يقول ليدل على ان معه من جنسه اكثر منه (اكتفاء) اى لارادة الاكتفاء
(بما) اى باللفظ الذى (ذكر) اى ذكره (فى التثنية) يعنى ان قيد من جنسه كما هو
لازم فى التثنية لازم ههنا كذلك لكن تركه الاكتفاء لا لعدم لزومه ههنا ولزومه
هناك ولما كان لفظ الاكثر صيغة تفضيل وكان قوله منه اى من المفرد مفضلا
عليه والقاعدة تقتضى ان توجد الكثرة فى المفضل عليه ايضا اورد عليه سؤال
يحتاج الى الجواب فقرر الشارح هذا السؤال مع جوابه فقال (فان قيل اسم
التفضيل) يعنى ان القاعدة مقررة فى ان اسم التفضيل (يوجب) اى يقتضى
(ثبوت اصل الفعل) وهو الكثرة ههنا (فى المفضل عليه) وهو المفرد (ولا كثرة)
اى والحال انه لا كثرة (فى الواحد) لكونه مقابلا لها (قيل) فى جوابه (ثبوت اصل
الفعل) اى فى المفضل عليه على قسمين (اما ان يكون محققا) نحو قولك زيد
اعلم من عمرو (او على سبيل الفرض) بان يفرض فرضا عقليا بوجود اصل
الفعل فى المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم

من الجدار) فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا مما ليس من شانه ان يوجد فيه الفقه او العلم لكونهما حمارا وجدارا لكن يجوز ان يكون فقيها وعالما بحسب الفرض يعنى لو فرض ان يوجد الفقه فى الحمار والعلم فى الجدار لكان فقه فلان وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة فى المفرد تحقيقا لكن توجد فيه فرضا ثم شرع المصنف فى بيان بعض التغيرات الطارئة بوقوع الياء او الالف فى آخر مفرد، فقال (فان كان آخره) وهو بالرفع اسم كان وفسره الشارح بقوله (اى آخر مفرده) ليكون اشارة الى انه بحذف المضاف وقوله (ياء) بالنصب خبر كان وقيده الشارح بقوله (ملفوظة كالقاضى) يعنى الاسم المفرد الناقص الذى هو معرف باللام (او مقدرة كقاض) يعنى الذى هو غير معرف باللام اشمل هذا الحكم النوعين من المنقوص وقوله (قبلها كسرة) صفة للياء يعنى الياء التى وقعت قبلها كسرة وقوله (حذفت) (اى الياء) جزاء الشرط يعنى ان كان كذلك حذفت منه الياء التى فى آخره فان قلت كيف يصدق فى الثانى اى الياء المقدرة قوله حذفت فينبغى ان يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة بحذف التنوين لالحاق واو الجمع او يائه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع كذا فى العصام وتقرير السؤال ان قوله حذفت ليس فى محله لان الياء فى مثل قاض ليست بمذكورة فى جمعه حتى يطلق عليها الحذف وتقرير الجواب ان علة الحذف فى المفرد غير علته فى الجمع لان سبب التقاء الساكنين فى المفرد هو التنوين وفى الجمع سكون واو الجمع (مثل قاضون) بضم الضاد (جمع قاض فان اصله قاضيون فنقلت ضمة الياء الى ماقبلها) وهو الضاد (بعد سلب حركة ماقبلها) وهى كسرة الضاد (طلبا للتخفيف) لان الكسرة قبل ضمة الياء ثقيلة (وحذفت الياء) اى الساكنة (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء والثانى واو الجمع الساكنة وهذا فى حالة الرفع (وعلى هذا القياس) اى وقع على هذا القياس فى الحذف لالتقاء الساكنين (حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين) يعنى بيائين بعد الضاد احداهما ياء الكلمة وثانيتهما ياء الاعراب (حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين) احداهما كسرة الضاد وثانيتهما كسرة الياء وهما الكسرتان الحقيقيتان (واليائين) اى ولثقل اجتماع اليائين وهما الكسرتان التقديريتان (فسقطت) اى ياء الكلمة بعد حذف كسرتها (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء الاصلية التى اسكنت والثانى الياء الاعرابية التى هى علامة الجمع وقوله (وان كان) عطف على قوله فان كان يعنى ان كان

(آخره) (اى اخر الاسم الذى اريد جمعه) وفسر الشارح الضمير المجرور ههنا مخالفا لتفسيره فى الاول للمفنى اعلم ان قوله آخره ليس موجودا فى نسخ المتن التى اختارها صاحب المتوسط وصاحب المعرب واما فى النسخ التى اختارها الشارح الجامى فهو موجود فعلى النسخة التى اختارها الاولان فالراجع الى الاسم الذى اريد جمعه او الى آخر ذلك الاسم كما فى الامتحان وقال صاحب المعرب اعنى زينى زاده والاول هو الراجح لان المقصور والممدود من انواع الاسماء المتمكنة وجعل الآخر مقصورا اما مسامحة او حمل على معنى اللغة لا على اصطلاح النحاة واما قولهم فى هؤلاء ونحوه مقصور [illegible] من الاسماء المتمكنة لكونهما مبنيين انتهى وتفسير الشارح قوله (مقصورا) بقوله (اى الف مقصورة) يدل على انه اختار ان يكون المراد بالمقصور معناه اللغوى وقوله (حذفت الالف) جزائية وقوله (لالتقاء الساكنين) اشارة الى علة الحذف يعنى ان كان آخره كذلك حذفت تلك الالف فى الجمع لالتقاء الساكنين من تلك الالف ومن الواو والياء اللتين للجمع (وبقى) (بعد الحذف) اى بعد حذف الالف وقوله (ماقبلها) فاعل بقى وفسره الشارح بقوله (اى حرف) للاشارة الى ان لفظ ماموصوف وعبارة عن الحرف وقوله (كان قبل الالف) للاشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة لما والى ان الضمير المجرور المؤنث راجع الى الالف وقوله (على ما كان عليه) تفسير لبقى وقوله (مفتوحا) بالنصب حال من فاعل بقى وهو الموصوف وقوله (ولم يغير) على صيغة المجهول ونائب الفاعل راجع الى مابقى واعلم بغير ذلك الحرف الذى قبل الالف (لتدل الفتحة) اى الفتحة التى بقيت بعد حذف الالف (على الالف) اى على ان فى آخره الفا حذفت لعلة فانه لو غير من الفتحة الى حركة اخرى لم يعلم كون آخره الفا (مثل مصطفون) بالواو الساكنة المفتوح ماقبلها فى حالة الرفع (ومصطفين) بالياء الساكنة المفتوح ماقبلها حال كون ذلك اللفظ (فى حالتى النصب والجر فان اصلهما) اى اصل هذين اللفظين الذين بفتح الفاء (مصطفيون) بفتح الفاء وضم الياء (ومصطفيين) بفتح الفاء وكسر الياء (قلبت الياء) فيهما (الفا لتحركها) اى لكون الياء فى اللفظين متحركة بالضمة فى الاول وبالكسرة فى الثانى (وانفتاح) اى ولانفتاح (ماقبلها وحذفت الالف) اى المقلوبة منهما (لالتقاء الساكنين) من تلك الالف ومن الواو والياء الساكنين ولما كان الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون على نوعين ولكل منهما شرط اراد ان يبين شرط كل منهما فقال (وشرطه) (اى شرط الاسم الذى اريد جمعيته) اى اريد جمعه جمعا وفيه (جمع

الصحيح) بالنصب مفعول مطلق نوعى حذف فعله وجوبا لتضمن قوله جمعيته
اى اريد ان يجمع ذلك الاسم جمع الصحيح (المذكر) من انواع الجمع ولما اختلفت
الاقوال فى كون هذا الشرط شرطا لتذكيره اوشرطا لجمعيته حيث قال بعضهم
انه شرط التذكير وهو المصنف وقال بعضهم ان شرط ما جمع بالواو والنون
ان يكون مذكرا خاصا اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (يعنى) اى يريد المصنف
بقوله وشرطه (شرط صحة جمعيته) اى ان اريد ان يجمع جمعا صحيحا فله شرط
فانه (ان كان) (ذلك الاسم) اراد به ما يقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالمعنى
الاعم و بقوله (اسما) اراد به ما يقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص ولذا
فسره الشارح بقوله (اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه) فحينئذ لا يرد عليه
ان اسم كان وخبرها متحدان فلا يجوز الحمل لان ما كان اسما فهو الاسم بالمعنى
الاعم وما كان خبرا فهو الاسم بالمعنى الاخص فلا اتحاد بينهما ذهنا وقوله
ان كان اسما شرط وقوله (فمذكر) الفاء فيه جزائية وهو خبر للمبتدأ المحذوف
وقوله (علم) خبر بعد خبر اوصفة للمذكر وفسره الشارح بقوله (اى فكونه مذكرا
علما) اشارة الى المبتدأ المحذوف وجملة يعقل) صفة للعلم اوالمذكر قال
العصام اشار الشارح بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضى على كلام المصنف
حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه
لا يجوز كون شرطه مبتدأ ومابعده خبره مع كونه من السرط والجزاء لان قوله فمذكر
فى معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ
ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح
ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما ثم قال وفيه محذورات ثلاثة
الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف على
مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما
وليس فى العبارة ما يجعلهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ
والخبر وذا لا يجوز فى السعة فاجاب الشارح بقوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكرا
وهو خبر قوله شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما اورده الرضى من انه ليس فى العبارة
ما يجعله مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية اى فمذكر علم من انه مذكر علم
فيعود الى كونه مذكرا علما بقى انه يلزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر
فى السعة وكان الشارح لم يلتفت اليه لانه منع الهندى اختصاصه بالشعر وبقى ايضا
انه هل يسمع منع الهندى لما ادعى الرضى من غير سند ويوثق به كذا فى العصام لخصا
ووجه الفاضل الهندى هذه العبارة بان قوله شرطه مبتدأ وخبره محذوف اى
شرطه ما سيذكر وقوله فمذكر جملة جزائية لقوله ان كان اسما كما فى قوله تعالى الزانية

والزائد ناجل واكاسو في صدر الكتاب وقيد [illegible] [illegible]
حيث معناه لامر [illegible] لفظه) لينتدفع بما توهم [illegible]
اللفظ ركونه لا صفة المعنى الاجزء [illegible] يقرا [illegible]
[illegible] الى ان هذا [illegible] [illegible]
وجه هذا الاشتراط فقال (وانما اشترط ذلك) اى [illegible] [illegible] او [illegible]
العقل شرطا في صحة جمعه بالجمع الصحيح اذا كان اسما ([illegible]) اى
الجمع الصحيح (اشرف الجموع) وانما كان اشرف ([illegible]) [illegible]
تغيير بنية مفرده (فيه) اى في ذلك الجمع بخلاف الجموع [illegible]
بناء مفردها فيه فكل ما ليس فيه تغيير فهو اشرف مما فيه ذلك فيه تغيير [illegible]
الصحيح اشرف من الجمع المكسر (والمذكر العلم [illegible] اشرف من غيره) اى
من المؤنث وغير العاقل واذا كان كذلك (فاعطى الاشرف) وهو الجمع الصحيح
(للاشرف) وهو المذكر العلم العاقل (فان فقد) على صيغة المجهول وهو [illegible]
وجد اى وان لم يوجد (فيه) اى في الاسم الذى [illegible] جمعه جمع الصحيح (الكل)
اى كل من الشروط الثلاثة بان يكون [illegible] ([illegible]) [illegible]
مؤنث [illegible] [illegible]
الشروط المذكوره وقوله ([illegible]) [illegible] على قوله [illegible] [illegible]
الاسم من الشروط (كالمرأة) فانها وان كانت موصوفة [illegible] لم يوجد
فيها الشرط [illegible] الآخران [illegible] (اوواحد) اى او وجد [illegible]
الشرطان ولم يوجد الشرط الآخر (نحو اعوج [illegible]) [illegible]
لانه قال في القاموس اعوج بلا لام فرس [illegible] [illegible] [illegible]
خاص لكن لم يوجد فيه الشرط الآخر وهو كونه علما للعاقل والحاصل انه
اذا فقد شرط منها (لم يجمع هذا الجمع) اى لم يجز ان يجمع بهذا الجمع [illegible]
اما يجمع التكسير فيجمع [illegible] او الالف [illegible] [illegible] في جمع [illegible]
اعوجيات ولما اورد الرضى على كلام المصنف [illegible] [illegible]
قد ذكران يقول [illegible] عن [illegible] [illegible] بدخول [illegible] [illegible]
[illegible] اراد الشارح ان يجيب بتحرير مراد المصنف بقوله فذكر [illegible]
(واراد) اى المصنف ([illegible]) في قوله فذكر (ما يكون) اى [illegible]
(مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة) اى سواء كانت [illegible] [illegible]
او مقدرة في نحو نار وغيرها من المؤنثات السماعية [illegible] [illegible]
(ليخرج منه) اى [illegible] الحكم [illegible] فانه لا يجمع [illegible] [illegible]
يصدق عليه انه مذكر [illegible] [illegible] [illegible] والنون [illegible]

خلافا للكوفيين وابن كيسان) فانهما اتفقا في جواز الجمع نحو طلحة بالواو والنون المخالفين للجمهور لكنهما اختلفا في انه بسكون اللام او بفتحها (فانهم) اى الكوفيين (اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان) اى واجاز ابن كيسان (بفتحها) اى بفتح اللام وقوله ابن كيسان بالرفع عطف على الضمير المرفوع المتصل في اجازوا وهو جائز بلا تأكيد بالمنفصل في وجود الفصل وقد وجد الفصل ههنا وقوله (ويدخل) عطف على قوله لئلا يخرج يعني انه حمل مراد المصنف على هذا ليدخل (فيه) اى في هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف الممدودة (وسلمى) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين فانهما) اى نحو ورقاء وسلمى اذا سمى بهما رجل كانا مذكرين (يجمعان بالواو والنون) فيقال ورقاؤن وسلمون (اتفاقا) من النحاة مع انهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما لكنه لما اريد بالمذكر ما يكون بغير التاء سواء كان بالالف ممدودة اومقصورة دخلا في الحكم المذكور وقوله (لان علم التأنيث) ينبغي ان يكون علة للاتفاق في جواز الجمع في الاسم الذي فيه الالف دون ما فيه التاء يعني انهم انما اتفقوا في جواز الجمع بالواو والنون فيما هو بالالف دون ما هو بالتاء لان علم التأنيث (هو التاء لا الالف) يعني ان التاء والالف وان اشتركتا في كونهما علامة التأنيث لكن منزلة الالف ليست كمنزلة التاء (فلا يمتنع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف كالمؤنث بالتاء لا يمتنع ما كان مؤنثا بالالف (من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة) نحو ورقاء نقلب) اى همزته (واوا) اذا اريد جمعيته كما مر من القاعدة فيقال فيه ورقاؤن (فتنمحي) وهو بفتح التاء وسكون النون مضارع من الانمحاء وهو قول المحو اى اذا انقلبت الهمزة في الجمع واوا تكون (صورة علامة التأنيث) قابلة للمحو وان كان اصل التأنيث ثابتا فيها هذا حال الممدودة (والمقصورة) اى وحال الالف المقصورة نحو سلمى (تحذف وتبقى الفتحة) التي (قبلها) حال كونها (دالة عليها) اى على الالف المحذوفة هذا توجيه الشارح وقال العصام فيما اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله مذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء على رجلين ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف انتهى وفي شرح اللب ان المراد بالمذكر هو المذكر اللغوى يعني ما كان معناه مذكرا لا الاصطلاحي الذي هو ما ليس فيه علامة التأنيث فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان هذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين وبفتحها عند ابن كيسان فكان المصنف اختار قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا عن التاء ولو مقدرة ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء

وسلمى فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح خبره فهو من اللفظ اصلا لعدم
القرينة انتهى ولعل الشارح ارتكب هذا التكلف لينطبق كلام المصنف
للجمهور بقدر الطاقة والله اعلم ثم شرع فى بيان شرط النوع الثانى فقال
(وشرطه) (اى شرط الاسم الذى يريد جمعه جمع المذكر الصحيح) (ان كان)
اى ذلك الاسم) (صفة) (من الصفات) وقوله (غير علم) بالنصب خبر بعد
خبر او حال من اسم كان وقال العصام ان قوله غير علم لا فائدة فيه ولقائل ان يقول
انا لا نسلم انه لا فائدة فى ذكره اصلا بل فيه فائدة ما لان بعض الصفات نحو صالح
وطاهر اذا كان علما يخرج من هذه القاعدة ويجمع بالواو والنون بلا شرط شئ
من شروط كونه صفة ويحتمل ايضا ان الشارح تبع لما قيل ان الصفة غير
مقابل للاسم فالاولى ان يقول وان كان غير اسم كذا قيل ولكن هذا التوجيه
غير موافق لما قيل فانه لو كان كذا فعليه ان يقول غير اسم (كاسمى الفاعل والمفعول)
(فمذكر يعقل) قال فى شرح اللب ولو قال يعلم بدل يعقل لتناول نحو قوله تعالى
فنعم الماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه تعالى انتهى ولما كان له شروط اخر
اشار الشارح بقوله (اى له) اى لصحة جمعه بالواو والنون (شروط) بعضها
وجودى اى بشرط شئ و بعضها عدمى اى بشرط لا شئ (فالشرط الاول)
وجودى وهو (كونه مذكرا يعقل) كما مر (و) (الشرط الثانى) مع ما عطف عليه
كلها عدمى وهو مع كونه مذكرا عاقلا (ان لا يكون) (ذلك الاسم الكائن صفة)
(افعل فعلاء) اى مذكرا) يعنى ان لا يكون مذكرا (غير مستو فى صيغة الصفة)
وقوله (الكائن) بالجر صفة جرت على غير من هى له للصفة لكون فاعله مذكرا
وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله (اياه) خبر لقوله الكائن وراجع الى الصفة وقوله
(مع المؤنث) ظرف لمستو وهذه القيود كلها لمستو المنفى لا انها قيود للغير
المستوى لان الصفة نوعان احدهما ان تكون صيغة مذكرها مساوية لصيغة
مؤنثها نحو ضارب ضاربة وانما يوجد الفرق بينهما بالتاء وعدمها والثانى
ان تكون صيغة مذكرها غير مساوية لصيغة مؤنثها بل تكون صيغة كل منهما
صيغة مستقلة كاحمر المذكر الذى صيغة مؤنثه غير مساو له بل انها صيغة
مستقلة وهى حمراء وكذلك وزن فعلان غير مساو لوزن مؤنثه الذى هو فعلى
فاراد المصنف ان يخصص صحة الجمعية بالواو والنون بالنوع الاول واراد الشارح
ان يفسره على مراد المصنف وحاصل التفسير ان لا تكون تلك الصفة هى
الصفة التى يكون مذكرها غير مساو فى صيغة الصفة التى هى صيغة مؤنثها
بل الشرط ان تكون تلك الصفة هى الصفة التى يكون مذكرها مستويا بالمؤنثها
فى الصيغة التى كانت صيغة لمؤنثها فعلى هذا يكون قوله (بل يكون المذكر

على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء) اضرابا عن قوله غير مستو اى لايكون المذكر فى افعل فعلاء مساويا بل يكون المذكر فيه على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء (نحو احمر حمراء) فانه لايصح ان يجمع احمر بالواو والنون فلا يقال فى جمعه احمرون لان صيغته غير مستوية مع صيغة مؤنثه وقوله (للفرق) بيان العلة كون هذا الشرط شرطا له يعنى وانما لايصح ان يجمع ليحصل الفرق (بينه) اى بين وزن افعل الذى لغير اسم التفضيل (و بين افعل التفضيل) اى و بين وزن افعل الذى للتفضيل (كافضلون) فى جمع افضل اذا كان للتفضيل فلا يجوز فى جمع احمر احمرون ليحصل الفرق بين كونه للتفضيل و بين كونه لغيره وقوله (ولم يعكس) جواب للسؤال المقدر فكانه قيل وانا كان المطلوب من هذا الاشتراط العدمى تحصيل الفرق بينه و بين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه مع ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بان لايجوز الجمع فى افعل التفضيل وان يجوز فى مثل احمر ولم لم يعكس فاجاب عنه بانه لم يعكس (لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته) اى لدلالة افعل التفضيل (على الزيادة) وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة الى ما يدل عليه بلا زيادة فاعطى للكامل من الجمع تحقيقا للمناسبة (و) (الشرط الثالث) العدمى (ان) (لايكون) (ذلك الاسم) (فعلان فعلى)(اى) والشرط الثالث ان لايكون (مذكرا غير مستو فى تلك الصفة مع المؤنث) ووزن فعلان ليس بمساو (بان يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى) (مثل سكران سكرى) (فانه لايقال فيه سكرانون) وانما لم يصح ههنا (للفرق) اى لتحصيل الفرق ودفع الالتباس (بينه) اى بين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلى (و بين فعلان فعلانة) اى و بين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلانة بالتاء (كندمانون) فان مؤنثه بالتاء فانه كان وزن افعل من الاوزان المشتركة بين افعل التفضيل و بين غيره كذلك وزن فعلان مشترك بين ما كان مؤنثه فعلى وبين ما كان مؤنثه فعلانة (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس ولم يجعل الحكم بالعكس ورجح عدم الصحة فى الاول دون الثانى مع ان الفرق المقصود يحصل به ايضا (لان فعلان وفعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث) وانما كان اصلا (لانه فيه بالتاء وعدمها) هكذا وجدنا النسخ التى اطلعنا عليها الان فى بغير الضمير وفى بالتاء بالباء واظن انه سهو من قلم الناسخ فينبغى ان يكون النسخة الصحيحة هكذا لانه فيه اى بالضمير المتصل المنصوب الراجع الى الفرق فيكون المعنى لان الفرق فيه اى فى ندمان ندمانة بين مذكره ومؤنثه بالتاء وعدمها اى صيغة مذكره مساوية لصيغة مؤنثه وهو الاصل فى باب التذكير والتأنيث لان التاء اصل فى علامة التأنيث وما هو مشتمل على الاصل فهو اصل

فاعطى الكامل من الجمع للاصل بخلاف فعلان فعلى فانه مشتمل على الالف التي ليست باصل في علامة التأنيث (او) (الشرط الرابع) العدمى (ان لا يكون) (الاسم المذكور مذكرا) (مستويا فيه) اى في هذه الصفة وتذكير ضمير فيه انما هو (بتأويل الوصف) والا فيلزم فيه التأنيث لكونه راجعا الى الصفة (مع المؤنث) ظرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لا يكون الاسم الذي هو الصفة مذكرا مستويا في تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضى هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضميران لا يكون عائد الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان حسنا ويكون المعنى وان لا يكون الصفة يستوى فيه المذكر مع المؤنث بان يكون كلاهما على صيغة واحدة واجاب الهندى بان ضمير ان لا يكون عائد الى المذكر لا الى الوصف ولا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجاب به الهندى ولم يلتفت الى شبهة الرضى كذا في العصام وقال بعضهم فاذكره الفاضل الهندى وغيره من الشارحين يندفع به الاشكال واما ماذكره الشارح بقوله ان الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور اى الذى اريد به مذكرا مستويا فيه اى في الصفة مع المؤنث فلا يندفع به الاشكال لان الاسم المذكور والصفة واحد فيلزم استواء الشئ في نفسه مع غيره الا ان يحمل على حذف المضاف ويكون المعنى ان لا يكون مسمى الاسم المذكور مذكرا يستوى ذلك المذكر مع المؤنث في تلك الصفة اى الاسم اعلم اولا ان وزن الفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وان وزن الفعول بالعكس يعنى اذا كان بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فقوله (مثل جريح) مثال للاول فانه بمعنى المجروح (وصبور) مثال للثانى فانه بمعنى الصابر (يقال رجل جريح) اى مجروح وصبور اى صابر وهذا في المذكر (وامرأة جريح) اى مجروحة (وصبور) اى صابرة وهذا في المؤنث (فلا يجمع) اى ذلك الاسم المستوى (بالواو والنون) بان يكون جمعا مذكرا صحيحا (ولا بالالف والتاء) بان يكون جمعا مؤنثا يعنى لا يجمع بالجمع الصحيح اصلا (فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما) اى بالمذكر او بالمؤنث فيكون نظيرا لخنثى المشكل الذى لم يحكم بذكورته ولا بانوثته (بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان) اى يستوى المذكر والمؤنث (فيه) اى في ذلك الجمع والذى يستويان فيه هو وزن فعلى (مثل جرحى وصبرى) (و) (الشرط الخامس) العدمى (ان لا يكون) الاسم المذكور (مذكرا) وقوله (ملتبسا) الاشارة الى ان الباء في قوله (بتاء التأنيث) للملابسة وذلك (مثل علامة)

فانه اسم ملابس بتاء التأنيث مع انه مذكر فلو جمع هذا الاسم لا يجمع بالواو والنون فلا يقال علامون وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له للفعل المفهوم من هذا الشرط يعني وانما لا يصح جمعه لكراهة (اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث) فانه لما اختص هذا الجمع بالمذكر الخالص لزم ان لا توجد فيه رائحة التأنيث وقوله (ولو حذف التاء لزم اللبس) كالدليل للمقدمة الرافعة يعني اذا امتنع الجمع بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لا يجوز ايضا لانه لو حذف لزم اللبس فانه لو حذف التاء فقيل علامون لم يعرف انه جمع فعال او جمع فعالة وقيل هذا الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التذكير وعدم المساواة يغني عنه فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جريح وصبور كذا في العصام وذكر بعضهم ان وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتذكير اعم من المذكر معنى ولفظا نحو جريح من المذكر لفظا ومثل علامة من قبيل المذكر معنى كذا قيل (وتحذف نونه) (اى نون الجمع) (بالاضافة) (كما مر في التثنية) من علة حذفه وغيره من الاحكام يعني انه يجب حذف نونه بالاضافة (وقد شذ) اى خرج عن القياس (نحو سنين) وانما قيده الشارح بقوله (بكسر السين جمع سنة بفتحها) للتنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة لانه لو كان جمع سلامة حقيقة لفتحت السين كما في مفرده (وارضين)(بفتح الراء) وقيده به ايضا للتنبيه على ان هذا الجمع جمع على غير قياس او حملا على ارضات (وقد جاء اسكانها) اى وقد جاء في بعض اللغة اسكان الراء كمفرده وعلى التقديرين هو (جمع ارض باسكونها) اى سكون الراء (وانما حكم بشذوذهما) اى بشذوذ سنين وارضين (لانتفاء التذكير والعقل) اى لانتفاء الشروط المذكورة في صحة الجمع بالواو والنون وهو كونه مذكرا وعاقلا وقوله (وعدم) بالجر عطف على الانتفاء اى ولعدم (كونهما) اى كون هذين اللفظين (علما او صفة) وقال في حاشية لعصام ان شذوذ سنين من وجهين احدهما انه قد لا تحذف نونه بالاضافة نحو * دعاني من نجد فان سنينه * وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون انتهى وتمام البيت * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا * فان نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم تحذف بالاضافة وهذا ايضا مخالف لما في اللباب حيث قال فيه وقد يجعل النون فيه معتقب الاعراب فابقى في الاضافة على خلاف القياس كما في هذا البيت وفي قوله * وماذا تبتغي الشعراء مني * وقد جاوزت حد الاربعين * فان نون الاربعين معتقب الاعراب ولذا جعلت مكسورة وعلم ان الحكم بشذوذهما انما هو رأى الجمهور ومنهم

المصنف (وقد ادرج) اى ادخل (صاحب اللباب) وهو اسم كتاب فى النحو (بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والثبون والقلون ونحوها من الجموع التى وقعت بالواو والنون (تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها) اى من الجموع التى اخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ (سنين وامثاله) من الثبون وهو جمع الثبة بمعنى وسط الحوض وبمعنى الجماعة (وابقى) اى وابقى صاحب اللباب (بعضها) اى بعض تلك الجموع (على الشذوذ) لعدم اندراجها تحت القاعدة التى ذكرها (منها) اى من الجموع التى ابقاها (ارضين) جمع ارض (وامثاله) فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه اعلم ان عبارة اللباب هكذا والزيادة فى نحو ارضين واوزين عوض عن نقص الكلمة لفظا كارضون اوتوهما كاوزون انتهى وقيل فى شرحه ان المراد بنحو ارضين هو مالم يكن مذكرا علما عاقلا ويعنى بقوله كارضون ان الواو والنون فى امثاله عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضة بدليل اريضة اى فى تصغيره ثم قال فى الشرح وكذا فى سنون ونبون وقوله اوتوهما كاوزون فان الزيادة فيه عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توهما لانه لا يجب ان يكون اصل اوز با لادغام اوزز بفكه وبتحريك الزاى الاولى حتى يكون نقصانه تحقيقا لا توهما انتهى ماقال فى اللباب وماقال فى شرحه واقول ان فى قول الشارح العلامة فى هذا النقل نوع مخالفة لان صاحب اللباب بعد ذكر تلك القاعدة اخرج كلا من الارضين وامثاله عن الشذوذ كما اخرج نحو السنين فلا فرق فى دخول الارضين والسنين تحت تلك القاعدة فحينئذ يكون بين قوله اخرجتها من الشذوذ منها سنين وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله وبين نقله واحالته على المراجعة نوع مخالفة ولو قال وابقى بعضها على الشذوذ منها قلون وحرون مما لم يكن فى اصله تاء لكان النقل صحيحا موافقا للمنقول والله اعلم ولله درصاحب الوافية حيث قال ان قول المص وقد شذ الخ جواب عن سؤال مقدر فكانه قيل فى صورة النقض لقوله وشرطه كونه مذكرا عاقلا ان هذا منقوض بنحو السنين جمع سنة والارضين جمع ارض والاوزون والحرون والقلون والثبون مع انتفاء الشروط المذكورة فاجاب عنه بقوله وقد شذ نحو سنين ثم قال وقد تكلف قوم فى توجيهها وتحملها ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل هى عوض عن تاء التانيث المقدرة كما فى ارض اوعن الاعلال والادغام كما فى سنة وحرة وهو فى غاية السماجة انتهى ملخصا ولا يخفى ان هذا موافق لما فى اللباب فقوله (المؤنث) بالرفع معطوف على قوله فالمذكر الصحيح وهو شروع فى مباحث النوع الثانى من الجمع

الصحيح وفسره الشارح بقوله (اى الجمع الصحيح المؤنث) للاشـارة الى ان قوله
المؤنث صفة للموصوف المحـذوف كما مر مافيـه وقوله (ماالحق) شروع
فى تعريفه وقوله (اى جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانمـا
فسره ههنا ولم يفسره فى تعريف المذكر الصحيح للاهتمام به لبعد المسافة ههنـا
بخـلاف الاول (آخره) (اى آخر مفرده) اى مفرد ذلك الجمـع (الف وتاء
وشرطه) (اى شرط الجمع الصحيح المؤنث (يعنى ان لصحة الجمع بالالف والتاء
ايضا شروطا متنوعة بحسب مفرده لان مفرده اما صفة واما اسم فان كان صفة
فاما صفة لهـا مذكر واما صفة ليس لها مذكر فحينئـذ (ان كان) فقوله كان
من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره الشـارح
بقوله (اى مفرده) وقوله (صفة) بالنصب على انه خبره والواو فى قوله (وله)
حالية وله خبر مقدم (اى لذلك المفرد) وقوله (مذكر) مبتدأ مؤخر والجملة حالية
من اسم كان يعنى ان كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر (فان يكون) اى فشرطه
ان يكون (مذكره) (اى مذكر ذلك المفرد) وقوله (جـمع) ماض مجهول ونائب
فاعله تحته راجع الى ذلك المذكر والجملة خبر ان يكون يعنى ان كان كذلك فشرطه
ان يكون ذلك المذكر مما يجمع (بالواو والنون) بان اجتمع فيه الشروط المذكورة
فى الجمع المذكر الصحيح وحينئذ لم يجز جمع مثـل صحراء وسكرى وفعيل بمعنى
المفعول وفعول بمعنى الفاعل ومفعال بمعنى مفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكره
بالواو والنون وانما اشترط هذا (لئلا يلزم) اى الكراهة ان يلزم (مزية الفرع)
وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لو لم يجمع مذكره بالواو وجمع لجمع
التكسير كفعلاء افعل مثل حمراء وفعلى فعلان كعطشى عطشان وجمع مؤنثه
بالالف والتاء لزم للمؤنث الفرع مزية على المذكر الاصل حيث جـمع هو بالجمع
الصحيح ولم يجمع مذكـره به وقوله (وان لم يكن) معطوف على قوله ان كان يعنى
ان لم يكن (له) اى لمفرده يعـنى المفرد الذى هو صفة وليس له (مذكر) وقوله
(جمع بالواو والنون) اشارة الى ان النفى فى قوله لم يكن عائد الى القيـد الاخـير
يعنى ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكر يجوز جمعـه بالواو والنون كما فى حمراء
وعطشى وقال العصام لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن
لمفرده مذكـر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه
من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون انتهى ولعل الشـارح اراد بهـذا
التقييد تحصيل المقابلة بين النفى والاثبـات مع انه لا تنـافى فى مثل هذا اذ راد به
نفى القيد والمقيد معا (فان لا يكون) وقوله (اى فشرط صحة جمعيته) تفسـير
وفيه اشـارة الى ان قوله ان لا يكون خبر للمبتدأ المحذوف والجملة جزائية يعـنى

ان لم يكن لذلك المفرد مذكر كذلك وشرط صحة جمعيته شيء عدمي وهو (ان لايكون) ذلك المفرد (مجردا عن تاء التأنيث كحائض) فانه لعدم اطلاقه على المذكر ليس له مذكر لكنه لكونه مجردا عن تاء التأنيث لا يجوز ان يقال في جمعه حائضات وكذا الطامث فلا يقال في جمعه طامثات بل يقال فيه حوائض وطوامث لاغير فان الحائض والطامث المجرد عن التاء بمعنى من ثبت له الحيض والطمث في الجملة ويكون بمعنى الثبوت والصفة الثابتة ما لا تختص بزمان دون زمان والجارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الآن اوغدا بخلاف حائضة بالتاء (لانه يقال في جمع حائضة حائضات) وكذلك في جمع الطامثة طامثات فانهما اذا كانتا بالتاء تطلقان على من حدث لهما الحيض والطمث كذا في شرح اللب فيكون مشابها للفعل في اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدث كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث (فلو قيل في جمع حائض ايضا) يعني الذي بغير التاء (حائضات لزم الالتباس) اي التباس الصفة التي لم يعتبر فيها الحدوث بالصفة التي اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر فيها الثبوت يجمع الحائض على حوائض لنقصان مشابهته للفعل واذا اعتبر فيها الحدوث يقال حائضة لكمال مشابهتها الفعل ويجمع على حائضات والحاصل انه اذا قيل في جمعه حائضات فهو جمع الحائضة لا جمع الحائض واذا قيل حوائض فهو جمع الحائض دون الحائضة ثم شرع في بيان النوع الذي يصح فيه ان يجمع بالتاء والالف بلا شرط شيء فقال (والا) (عطف) اي قوله والا معطوف (على قوله ان كان صفة) وانما اشار الشارح اليه لدفع توهم انه معطوف على قريبه الذي هو قوله وان لم يكن لانه لا يجوز ان يعطف عليه لان قوله وان لم يكن من اقسام الصفة وهذه الشرطية قسيمها وقوله (اي وان لم يكن المؤنث صفة) اشارة الى ان لفظ الا مركب من حرف الشرط ومن الحرف النافي مقام الجملة بقرينة المقابلة وقوله (بل كان اسما) اضراب عنه اي ان كان مفرده اسما مقابلا للصفة وقوله (جمع) على صيغة المجهول جواب ان في الا ونائب فاعله تحته اما راجع الى مصدره كما في قوله تعالى وحيل بينهم اوراجع الى المفرد وتفسير الشارح له بقوله (هذا الجمع) يحتمل هذين الامرين اما الاول فظاهر واما الثاني فبحذف المضاف اي مفرد هذا الجمع وقوله (مطلقا) مفعول مطلق مجازي اي جمع جمعا مطلقا وقوله (اي من غير اعتبار شرط) تفسير لمطلقا يعني ان صحة جمعية هذا النوع بالالف والتاء ليست بمشروطة بشروط مذكورة من اشتراط ان يكون له مذكر وان لايكون مجردا وذلك الجمع (مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة) اي الذي تأنيثه لفظي (و) في جمع (زينب)

اى الذى تأنيثه معنوى ثم نقل الشارح اعتراض الشارح الرضى للمصنف فى قوله
مطلقا فقال (وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق) اى قوله مطلقا (ليس بسديد)
لانه مشروط بكونه مسموعا من العرب بقرينة تخلف الصحة فى بعض المواد (لان
الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة) يعنى المؤنث السماعية (كنار وشمس ونحوهما من
الاسماء التى تأنيثها غير حقيقى لا يطرد فيها) اى فى تلك الاسماء المؤنثة الغير الحقيقية
(الجمع بالالف والتاء) فلا يقال نارات وشمسات (بل هو) اى الجمع بالالف والتاء
(فيها) اى فى تلك الاسماء (مسموع) اى مقصور على السماع (كالسموات)
فى جمع السماء (والكائنات) فى جمع الكائن (وذلك) اى ووجه كونه مقصورا
على السماع ثابت (لخفاء هذا التأنيث) وانما خفى تأنيثها (لانه)اى لان هذا التأنيث
(ليس بحقيقى)بان يكون من الحيوانات التى بازائها مذكر بل تأنيثها حكمى يعرف
باستعمالها مؤنثا و[illegible] (ولا ظاهر العلامة كغرفة وحبلى) بالنصب عطف على خبر
ليس يعنى تأنيثها ليس [illegible] انه كما فى طلحة قوله ولا ظاهر العلامة الى
ههنا كلام الرضى الا انه وقع فيه بدل قوله كنار وشمس ونحوهما كقدر ونار وعقرب
وعين ووقع ايضا فيه بعد قوله والكائنات والسماوات فى الرياح فحاصل مراد
الرضى النقض لكلام المص يعنى ان قوله مطلق ليس بصحيح ويمكن ان
يجاب عن هذا النقض بان يقال انه يحتمل ان يكون مراده بالمطلق هو المطلق
الاضافى اعنى بالنسبة الى الشروط المذكورة يعنى انه جمع مطلقا من غير اعتبار
شرط من الشروط المذكورة فى الصفة فلا ينافى ان يكون له شرط آخر من كونه
سماعيا او غيره ولو قال من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة لخلص من
الاعتراض والله اعلم ثم لما فرغ المصنف من تعريف النوع الاول من المجموع
[illegible] الثانى فقال (جمع التكسير) اى تعريف
الجمع المكسر الذى يقال له جمع التكسير [illegible] والنوع الثانى من المجموع
(ما تغير) والنسخة التى اختارها الشارح [illegible] المضارع
من غير بغير والنسخة التى اختارها [illegible] انه ماض
معلوم من [illegible] وفسر الشارح بقوله (اى جمع تغير) الاشارة الى ان لفظ ما
موصوف وتغير صفة فعلى النسخة التى اختارها الشارح يكون قوله (بناء واحده)
مرفوعا على انه نائب فاعل تغير وعلى النسخة الاخرى يكون فاعلا له وقيد
الشارح بقوله (من حيث نفسه وامور الداخلة فيه) ليكون اشارة الى دفع
ما ذكره الرضى من ان جمع السلامة بالواو والنون وكذا بالالف والتاء تغير بناء
واحده [illegible] بناء [illegible] فالمفرد صار كلمة
اخرى [illegible] كالثانية مثلا اذا ضممت اليها اثنين صارت عشرة ويكون

المجموع الثانى غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا فى جمع السلامة
بناء الواحد ولهذا قال فى حد الجمع بتغير ما انتهى فاراد الشارح ان يدفع هذا
بان مراد المص بالتغير المذكور فى تعريف جمع التكسير غير التغير الذى
ذكره فى تعريف مطلق الجمع لان مراده بالتغير هنا هو التغير من حيث نفسه
يعنى من حيث الامور التى دخلت فى نفس المفرد من الحروف والحركات
والسكنات بان يقع التغير فى نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه
وقيد الحيثية معتبر فى التعريفات وقوله (كما هو المتبادر) اشارة الى قرينة قيد
الحيثية يعنى ان المتبادر من لفظ التغير ان يجعل الشئ الثانى غير الاول وذلك
لا يحصل الا بتغير نفس المفرد و بتغير حروفه (فلا ينتقض) اى فاذا اريد من
التغير هذا المعنى المتبادر لا ينتقض تعريف جمع التكسير منعا (بجمع السلامة
اى بدخول جمع السلامة فانه حينئذ لايدخل فيه لان تغيره ليس بتغير
نفس بناء واحده بل تغيره (لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة
الزائدة) وقوله (به) متعلق باللحوق اى بلحوقها بذلك الواحد ثم انه لما توهم
الانتقاض بالجمع الصحيح الذى حصل تغير واحده بحذف آخره اراد ان يدفعه
ايضا بقوله (وايضا المتبادر) وكما لا ينتقض التعريف بجمع السلامة لا ينتقض
ايضا بما غير بناء واحده بعد الجمعية لان المتبادر (من تغيره) اى من تغير
واحده ليس التغير الذى عرض عليه بعد حصول الجمعية بل المتبادر منه
(تغير يكون لحصول الجمعية) اى بسبب حصول الجمعية اومع حصول الجمعية
(فلا ينتقض) اى تعريف جمع التكسير (ايضا) اى كما لا ينتقض جمع السلامة
منعا (بمثل مصطفون) من الجموع السالمة التى يكون آخر مفرده بالالف المقصورة
او بالياء المكسور ماقبلها كقاضون (فان تغير الواحد فيه) اى فى مثله (يلزم)
اى بحكم قاعدة التصريف (بعد حصول الجمعية) اى بعد الحاق الزائد تبين
لاقبله ثم انه لما توهم منه انه ان كان المتبادر من لفظ التغير هو التغير فى نفس
الواحد فلم لم يحمل على المتبادر نظيره الذى هو التغير المذكور فى تعريف
مطلق الجمع اراد الشارح دفعه فقال (واما التغير المذكور فى تعريف الجمع)
حال كونه (مطلقا) اى سواء كان سالما اومكسرا (فهو) اى فهذا التغير
(اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد) كما كان فى جمع التكسير (اومن حيث
الامور الخارجة الزائدة) كما كان جمع السلامة وقوله (كما يدل عليه ما الابهامية
كالشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر فى تعريف مطلق الجمع يعنى يدل
على ارادة المعنى الاعم ايراد كلمة ما المنسوبة الى الابهام (المفيدة) اى تفيد تلك
الابهامية (للعموم فى قوله) اى فى قول المصنف (بتغير ما) حيث وصف

التغير بما فالوصف بالتغيير ههنا وتركه في تعريف الجمع التكسير يدل على ان
المراد بالاول غير المراد بالثاني وقوله (سواء كان) اشارة الى تصرف آخر
في التعريف لانه لما حمل التغير ههنا على المتبادر وكان المتبادر منه هو التغير
الحقيقي خرج عن التعريف جمع التكسير الذي تغيره تغير اعتباري كالفلك مع ان
امثاله داخلة في جمع التكسير فيقتضي ان ينتقض التعريف جمعا فاضطر الى
اخراج التغير عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلك فاشار اليه بقوله سواء اي المراد
من التغيير في تعريف المكسر ليس معناه المتبادر بل اعم منه يعني سواء كان
(ذلك التغير حقيقيا) (كرجال وافراس) لان الواحد في الاول مغير حقيقة
بكسر رائه وادخال الالف بين الجيم واللام وفي الثاني بادخال الهمزة في اوله
واسكان الفاء وادخال الالف بين الراء والسين (او اعتباريا) اي او كان ذلك
التغير اعتباريا بلا تغيير في بناء واحده (كفلك كامر) من انه داخل في مطلق
الجمع وللمالم يصدق عليه تعريف النوع الاول تعين ان يكون داخلا في النوع
الثاني وانما حمل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة الى منع الجمع السالم ثم حمل
على غير المتبادر بالنسبة الى ادخال الاعتباري لان القاعدة ان اللفظ اذا اطلق
يحمل على معناه المتبادر فلا يخرج عن الحمل عليه الا لوقوع ضرورة تقتضي
حمله على غير المتبادر فههنا لما لم تكن داعية الى اخراجه عن المتبادر اعني
بالنسبة الى اعتبار اموره اللاحقة ابقى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حمله
عليه واخراجه عنه في الثاني اعني بالنسبة الى التغير الاعتباري ليدخل فيه
نحو فلك اخرج عن معناه المتبادر كذا في العصام ثم قال بعد دفع هذا الاشكال
بقي ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء
ثم دفعه بقوله الا ان يقال لا ينكر في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغيير
باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء سكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان
كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به وهو الفرق بين التكسير
والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه
يعني بخلاف تعريف المصحح فان التغير لم يعتبر في تعريفه ثم قال والاوجه ان
يقال المراد بالتغير هو التغير بغير الحق الواو والنون والياء والالف والتاء يعني
ان الاوجه اعتبار التغير في التعريفين وارادته في الثاني غير ما اريد في الاول
بقرينة المقابلة فمآل التعريف الاول ما غير بالحاق الزوائد المخصوصة ومآل
الثاني ما غير بغير الالحاق المذكور ثم قال لا حاجة الى التكليف في اخراج الجمع
السالم لان الجمع السالم يتغير مفرده بتغير آخره لا يتغير صيغته ما يطرأ
على الآخر لا يغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اي صيغته لاخراج الجمع السالم

حيث لم يتغير صيغته وان تغير آخره انتهى ملخصا ثم شرع المص
فى تقسيم آخر لمطلق الجمع وهو تقسيمه الى جمع القلة وجمع الكثرة فقال (جمع القلة)
وهو مبتدأ وما يذكر بعده خبره من قوله افعل الى قوله والصحيح والصحيح هو
الصحيح من الاعراب الصحيح ولما كانت القلة والكثرة من الاسماء النسبية اشار
الشارح الى ماهو المراد منه عند استعمال ارباب الكلام فقال (وهو) اى جمع القلة
(ما) اى جمع (يطلق على ثلاثة) وهو اوله (الى عشرة) وهو منتهاه (وابنيته اربعة)
اى وضعه لمطلق على الاعداد التى بين الثلاثة والعشرة [illegible] احدها
([illegible])
افعل) [illegible]
بين المبتدأ والخبر لانه لو لم يكن كذلك لما ارتبط الوزن [illegible] الجمل [illegible] المغايرة
وهو (كافلس جمع فلس) (وافعال) (اى جمع يكون على وزن افعال) بفتح الهمزة
(كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس) اى انقس بوزنه يعنى قوله جمع يكون
على الوزن الثلاثى (يعنى الرابع) من الوزنين الاولين اعنى يقدر فى قوله (وافعلة)
اى جمع يكون على وزن افعلة يعنى بكسر العين (كارغفة جمع رغيف) (وفعلة)
بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام [illegible] (والجمع)
(الصحيح) [illegible] جمع
قلة ([illegible]) ذلك الصحيح ([illegible]) وفى شرح الرضى
ان الظاهر) اى الراجح (انهما اى جمعى السلامة [illegible] الجموع من غير نظر
الى القلة والكثرة فيصلحان) اى جمعا السلامة ([illegible]) [illegible] يعنى
ان الظاهر ان جمعى السلامة موضوعان لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة واذا كان كذلك فيصلحان للقلة والكثرة (وما عدا ذلك) وهو مبتدا
وخبره قوله جمع كثرة اى الجمع الذى عدا [illegible] ذلك (المذكور من الاوزان)
اى الاربعة المذكورة (والجمع الصحيح) اى وما عدا الجمع [illegible] اطلاق
على ما) اى على العدد الذى (فوق العشرة الى ما [illegible]) [illegible]
الى ثلاثة وعشرين وزنا * [illegible] كحمر * [illegible] بضم الفاء [illegible] جمع شقر
و [illegible] جمع سلام * [illegible] بكسر [illegible]
وفتح العين [illegible] جمع فرقة [illegible] بضم الفاء وتشديد العين [illegible]
جمع [illegible] * [illegible] * [illegible] * [illegible]
[illegible] * [illegible] * [illegible] * بضم الفاء [illegible] * بكسر
الفاء [illegible] * [illegible] بضم الفاء وفتح العين [illegible] * [illegible] كبره
* [illegible] * [illegible] * [illegible] *

بفتح الفاء كيتامى * وفعلة بكسر الفاء وفتح العين واللام قرطة بوزن عنبة
جمع القرط * وفعل * عبيد جمع العبد * وفعول * بضم الفاء كوجود * وفعلاء *
بضم الفاء وفتح العين كالطرفاء * وفعال بكسر الفاء كضرار * وفعالى * كعبارى
* ... ولما جاز استعمال احدهما مكان الآخر في العدد
اشار اليه الشارح بقوله (وقد يستعار احدهما) اى كل واحد من القلة والكثرة
(للآخر) لا في الضرورة بل (مع وجود ذلك الآخر) يعني يستعمل اللفظ الموضوع
للقلة في الكثرة مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة ويستعمل ايضا اللفظ الموضوع
للكثرة في القلة مع وجود لفظ يدل على القلة (كقوله تعالى ثلاثة قروء) فان القروء
على وزن فعول جمع كثرة وقد استعمل في القلة (مع وجود اقراء) اى مع وجود
لفظ موضوع للقلة وهو لفظ اقراء وفي الصحاح القرء بالفتح وجمعه اقراء كافراخ
وقروء كفلوس وأقرؤ كأفلس ونقل العصام عن الرضى ان هذه الاوزان للقلة
اذا كان للمفرد وزن كثرة ... للقلة والكثرة
وكذا ما عدا الستة ... كأحمال
ومصنوعا انتهى ملخصا وقال بعضهم ان الفرق بين ... للكثرة انما هو
عند كونهما منكرة اما اذا كانت معرفة باللام فهي مشتركة بينهما غير مختصة
باحدهما وكذا اذا كانت مضافة الى المعرفة وقال العلامة التفتازاني
في التلويح اعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة انتهى
فدل كلامه بظاهره على ان الفرق بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان
جمع القلة يختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة
ثم قال وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات واقول
فاذا كان مراد العلامة ما ذكر ... التلويح ... التفرقة انه مسلك
... بينهما
والله اعلم * شرع ... من اقسام الاسم فقال
(المصدر) وهو في اللغة اما مصدر ميمي بمعنى الصدور او اسم مكان
وفي الاصطلاح (اسم الحدث) واضافة الاسم الى الحدث من قبيل اضافة
الدال الى المدلول اى اسم يدل على الحدث اى الفعل اما دلالة مطابقة
كالضرب الخالي عن قصد النوع والعدد او تضمنا كالجلسة والجلسة فانهما
مركبان من الحدث ومن النوع او العدد ولما كان المتبادر من ذكر الحدث ان يختص
بما هو صادر عن الفاعل اراد الشارح ان يبين ان المراد به ما هو اعم فقال (يعني)
اى المصنف (بالحدث) اى المذكور في تعريف المصدر (معنى قائما بغيره) اى
بفاعله (سواء صدر) ذلك المعنى (عنه) اى عن ذلك الغير (كالضرب والمشي)

فانهما صادران عن الضارب والماشي (اولم يصدر عنه كالطول والقصر) فانه اذاقيل طال زيد اوقصر فانه بمعنى ان الطول او لقصر قائمان به لا بمعنى انهما صدرا عنه اذليس الالوان والطول والقصر والحسن وغير هاحدثا اذالسواد بمعنى سياهى ليس بحدث بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم كذا في العصام وكذا المراد من قوله هو المعنى القائم ليس المعنى المقابل بالعين بل المراد به هو الامر المعنوى سواء كان من مقولة الفعل كالكسر اومن مقولة الانفعال كالانكسار ولما كان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر الذى يقع مفعولا مطلقا لا المصدر الذى هو ماخذ الاشتقاق مع ان قوله اسم الحدث شامل له اراد ان يحترز عن المعنى الثانى فقال (الجارى على الفعل) يعنى ان المراد بالحدث في تعريف المصدر هو الحدث الذى يجرى على الفعل لا الحدث المطلق ثم الشارح فسر الجريان المذكور بقوله (والمراد بجريانه على الفعل ان يقع) للاشارة الى ان المراد بجريان الحدث على الفعل ان يقع الحدث (بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداله) اى لذلك الفعل (اوبيانا لنوعه اوعدده) اى لنوع الفعل اوعدده (مثل جلست جلوسا) وهذا للتأكيد (اوجلسة) بفتح الجيم لبيان عدد الجلوس (اوجلسة) بكسر الجيم لبيان نوع الجلوس اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان منها جريان الشيء على مايقوم ذلك الشيء به مبتدأ اوموصوفا اوذاحال اوموضوعا فيقال ان الخبر جار على المبتدأ والصفة جارية على الموصوف والحال جارية على ذى الحال والصلة جاريه على الموصول والمعطوف جار على المعطوف عليه ومنه قولهم صفة جرت على من هى له اوعلى غير من هى له ومنها اجريان اسم الفاعل على الفعل بمعنى موازنته اياه في حركاته وسكناته فيقال ان الناصر مثلا جار على ينصر اى موازن له ومنها جريان المصدر على الفعل اى ان يقع به بعد الاشتقاق منه تأكيداله او بيانا لنوعه اوعدده ولما كان المراد ههنا هو المعنى الاخير فسره به ومما يجب ان يعلم ايضا ان كلا من هذه المعانى مشهور عندهم في مقامه فلا يلزم الغرابة والابهام في التعريف وانما يلزم لولم يكن مشهورا في احدهما كذا في العصام ولما اعتبر في هذا الجريان امران احدهما ان يشتق منه الفعل والثانى ان يقع بيانا خرج عنه المصدر الذى لم يوجد فيه احد الامرين المعتبرين اوكلاهما فاشار اليه الشارح بقوله (مثل القادرية والعالمية) اى مما يوجد في آخره اليا المصدرية الدالة على معنى المصدر وهذان المثالان مثال للاسم الذى لم يوجد فيه كلا الامرين المعتبرين لان القادرية واما له مما يكون مصدرا بالياء لايشتق منه الفعل لكون اصله اسم فاعل ولايقع مفعولا مطلقا وقوله (ويلاو ويلاه وويحه) معطوف على قوله مثل القادرية اى من المصادر التى

لم يوجد لهما فعل يشتق منه بان يقال واح ويح اووال يويل وقوله (ثم لم يشتق الفعل منه) بيان لكل من الامثلة الاربعة لانها مشتركة فى عدم اشتقاق الفعل من كل منها فقوله فمثل القادرية مبتدأ وقوله (لايكون مصدرا) خبره اى فمثل هذه الاربعة من النوعين لايكون مصدرا فى اصطلاح النحويين لانعدام الامرين فى النوع الاول ولانعدام عدم الاشتقاق فى الثانى واليه اشار بقوله (وان كان الاخيران) اى ولو كان مثل ويلا وويحا بالنصب (مفعولا مطلقا) يعنى وان وجد فيهما الامر الثانى من الامرين المعتبرين لكن لما لم يوجد فيهما الامر الاول الذى هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين لعدم صدق الجريان المعتبر عليهما واعترض عليه العصام بانه ان اراد جواز وقوع لفظ الويل والويح مفعولا مطلقا فلا يختص هذا الجواز بهذين المثالين بل يجوز فى مثل العالمية ايضا لان شرط وقوع المفعول المطلق كون اللفظ دالا على فعل اى على حدث لا كونه من صيغ المصادر وان اراد وجوب وقوع نحو الويل مفعولا مطلقا ورده قوله تعالى ويل للمطففين يعنى ان لفظ الويل لم يقع ايضا مفعولا مطلقا بل وقع فى هذه الآية مبتدأ انتهى ملخصا ونبه عليه بقوله فتأمل فلعل وجهه انه يمكن ان يجاب عنه بتحرير المراد بان يقال ان الظاهر انه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا فى كلامهم واستعمالاتهم يعنى التجويز العادى لا التجويز العقلى الشامل للاولين ونحو العالمية وان جاز وقوعه عقلا لكن لم يجز وقوعه مفعولا مطلقا فى كلامهم اذ لا يقال علم عالمية ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم احدهما انه يحكم عليه بانه سماعى والاخر يحكم عليه بانه قياسى شرع المصنف فى بيان انه اى نوع منه يحكم عليه باحد هذين الحكمين فقال (وهو) (اى المصدر) والضمير المرفوع مبتدأ وقوله (من الثلاثى) (المجرد) ظرف مستقر حال اما من الضمير المرفوع المستكن فى الخبر وهو قوله (سماع) فانه لما جاز أوله بالصفة جاز وقوع الضمير فيه كما ستعرف واما من المبتدأ على قول ابن مالك واما من الضمير المجرور فى عليه فى الكلام المفهوم من هذا القول يعنى حكمت عليه بانه سماع فعلى التقادير يكون معناه حال كون ذلك المصدر من الثلاثى المجرد وانما قيد الشارح بقوله المجرد لئلا يدخل الثلاثى المزيد فيه فى هذا الحكم وانما فسر قوله سماع بقوله (اى سماعى) للاشارة الى ان المقصود منه اما بحذف المضاف اى ذو سماع او المصدر بمعنى المفعول مجازا اى مسموعا وليس المراد بتفسيره بالسماعى انه على حذف ياء النسبة منه لان ياء النسبة لم يثبت حذفها فى كلامهم فى امثاله كذا فى العصام (ويرتقى عدده) اى عدد المصدر الثلاثى السماعى (الى اثنين وثلاثين كما بين فى كتب التصريف) يعنى فى المراح وغيره على

مذهب سيبويه وضبطه على ما ذكره بعض شراح المراح ان تقول عينه اما ساكن
او متحرك فان كان ساكنا فاما ان تكون بزيادة شيء اولم يكن فان لم يكن بزيادة
شيء فالفاء منه اما مفتوح نحو قتل او مكسور نحو فسق او مضموم نحو شغل وان
كان بزيادة شيء فتلك الزيادة اما تاء اوالف اونون فان كانت الزيادة تاء فالفاء
اما مفتوح نحو رحمة او مكسور نحو نشدة او مضموم نحو كدرة وان كانت الفا
فالفاء ايضا اما مفتوح نحو دعوى او مكسور نحو ذكرى او مضموم نحو بشرى
وان كانت الزيادة الفا ونونا فالفاء ايضا اما مفتوح نحو [illegible] او مكسور نحو حرمان
او مضموم نحو غفران وفي هذا القسم وزن آخر لحق به وهو [illegible] نحو [illegible]
والري وان كان العين متحركا فاما ان يكون بزيادة شيء اولا فان كان الثاني فالفاء
اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا ففيه اما مفتوح نحو طلب
او مكسور نحو خنق ولم يجيء مضموم العين بالاستقراء وان كان الفاء مكسورا
فهو مفتوح العين لا غير نحو صغر وان كان الفاء مضموما فهو مفتوح العين
لا غير نحو هدى اذ اصله هدي وان كان بزيادة شيء فاما ان يكون تاء التأنيث
فقط اولا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح نحو غلبة او مكسور نحو سرقة ولم يجيء
منه مضموم العين ايضا فان لم يكن بزيادة التاء فاما ان يكون فيه [illegible] اما الف
والياء والتاء فان كانت الفا فاما معها زيادة اخرى اولا فان لم يكن فالفاء اما مفتوح
نحو ذهاب او مكسور نحو صراف او مضموم نحو سؤال وان كانت معها زيادة
اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط فهو اما مفتوح الفاء نحو زهادة او مكسور نحو
دراية او مضموم نحو بغاية ولم يذكره [illegible] وان كانت الزيادة التاء والياء
فالفاء مفتوح لا غير نحو كراهية ولم يذكره ايضا وان كانت [illegible] ايضا
اما معها زيادة اخرى اولا فان لم يكن فيه زيادة اخرى [illegible] مضموم نحو
دخول او مفتوح نحو قبول ولم [illegible] زيادة
اخرى فتلك الزيادة هي التاء ولم [illegible]
[illegible] ولم يجيء [illegible]
[illegible] فاما مع زيادة [illegible] آخر [illegible] ما [illegible] نحو
[illegible] على السدود واما [illegible] العين نحو [illegible]
[illegible] ايضا وان كان مع زيادة شيء فتلك الزيادة هي التاء [illegible]
[illegible] ما فتح [illegible] (رفي [illegible] حال [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

على سماع لعدم تقدم المجرور اذ قوله من الثلاثى منصوب المحل وهذا لايجوز عند المصنف خلافا للفراء فانه لم يشترط تقدم المجرور فيجوز هذا العطف عنده كذا فى المعرب (اى غير الثلاثى المجرد يعنى) اى يريد المصنف بذلك الغير (الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد و) الرباعى (المزيدفيه) (قياس) (اى قياسى كما تقول) ولما اكتفى المصنف بايراد الامثلة فقط بعد قوله كماتقول اراد الشارح ان يفصل مراده فقال ان مراد المصنف من القياس انه يجوز لك ان تقول بجوز (كل ماكان) اى كل مصدر (ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر (على افعل) اى ما يكون على وزن افعل (فمصدره) اى فمصدر ذلك الفعل يكون (على) وزن (افعال) بكسر الهمزة (وكل ما) اى كذلك تقول كل مصدر (ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر يكون (على) وزن (استفعل فمصدره) يكون (على) وزن (استفعال) وقس عليه كل ماهو مصدر غير الثلاثى (مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا) اى تقول اخراجا فى مصدر اخرج واستخراجا فى مصدر استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف) اى تقول كذلك فى سائر المصادر التى هى مصدر غير الثلاثى من الاوزان التى حفظتها بها فى فن التصريف ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع فى بيان كونه عاملا فقال (ويعمل) (اى المصدر بالقطع) اى يعمل المصدر نفسه من غير احتمال ان يكون العمل له اولفعله وانما قيد به ليحصل التقابل بين القسمين اللذين سيجيئان وبين هذا القسم لان فى هذه المسئلة ثلاثة احكام الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والثانى ان العمل للفعل فقط دونه والثالث انه يجوز ان يكون العمل له اولفعله وقوله (عمل فعله) بالنصب على انه مفعول مطلق تشبيهى اى ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذى يناسب المصدر وقوله (المشتق منه) اشارة الى تلك المناسبة وهى مناسبة الاشتقاق اى فعله الذى يشتق ذلك الفعل من ذلك المصدر وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (ماضيا) حال من الفعل اى حال كون ذلك الفعل الذى اشتق من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا (نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس) فان الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذى هو الماضى لكونه مقيدا بامس ولما كان فعله ههنا ماضيا متعديا يرفع الفاعل وينصب المفعول الواحد وذلك المصدر رفع محل زيد الذى هو فاعله وقداضيف اليه ونصب عمرا الذى هو مفعوله وقوله (او) عاطفة ووسط الشارح قوله (حال كونه) بينهما وبين قوله (غيره) للاشارة الى انه معطوف على قوله ماضيا (اى غير الماضى) اى حال كون ذلك الفعل غير الماضى وقوله (مستقبلا) تفسير للغير اى مستقبلا (كان)

اى ذلك الغير (اوحالا) مثال المستقبل والحال (نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا اوالآن) يعنى ان قيدته بغدا يكون مثالا للمستقبل وان قيدته بالآن يكون مثالا للحال فان الاكرام ههنا مصدر اشتق منه يكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل والحال فان كان مقيدا بغدا يكون عاملا بعمل المستقبل وان كان مقيدا بالآن يكون عاملا بعمل الحال وقوله (وذلك العمل) اشارة الى الواسطة التى يعمل بها المصدر يعنى ان علة عمل المصدر كعمل فعله (لمناسبة الاشتقاق) الثابت (بينهما) اى بين المصدر وبين ذلك الفعل (لا باعتبار الشبه) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل وغيره من الصفات (فلهذا) اى فلعدم كون المشابهة واسطة فى عمل المصدر (لم يشترط فيه) اى فى المصدر (الزمان) اى كونه للزمان المستقبل اوالحال بل لعدم ذلك الاشتراط يعم الماضى وغيره (كاسمى الفاعل والمفعول) اى كما اشترط الزمان فى اسمى الفاعل والمفعول باب عملهما مشروط بكونهما مقارنين للمستقبل والحال فلا يجوز اعمال المقارنين للماضى فانهما يعملان لمشابهتهما الفعل لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال اذلو كانا للماضى كانا مشابهين للفعل الماضى معنى لالفظا وللمضارع لفظا لا معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وقوله (اذا لم يكن مفعولا مطلقا) قيد لقوله ويعمل عمل فعله مع اعتباره بالقطع كما فسره الشارح بقوله (يعنى عمل المصدر) اى يريد المصنف من هذا التقييد ان عمل المصدر (عمل فعله بالقطع) ليس بجائز على الاطلاق بل ذلك العمل (مشروط بان لا يكون) ذلك المصدر (مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فانه) اى المصدر (اذا كان مفعولا مطلقا) نحو ضربت ضرب زيد عمرا (صرفا فسيجئ حكمه) فلا يدخل فى العمل القطعى ومما يجب ان يعلم ههنا ان المراد بالفعل المطلق الذى اشترط عمل المصدر بعدمه هو المفعول المطلق حقيقة سواء كان تأكيدا اوبيانا للنوع اوالعدد واما اذا كان مفعولا مطلقا مع زيادة عمل حينئذ مثل عمل فعله كما فى العصام نقلا عن الرضى ثم اراد المصنف ان يذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال (ولا يتقدم معموله) (اى معمول المصدر) فسره به الضمير لئلا يتوهم ارجاعه الى الفعل اوغيره (عليه) اى على المصدر وانما لم يجز تقديم معموله عليه (لكونه) اى لكون المصدر (بتقدير الفعل مع ان) يعنى ان الضرب بتقدير ان يضرب (وشئ منه) اى ومعمول من المعمولات التى وقعت (فى حيز ان) اى فى مكان هو من الامكنة التى بعد ان المصدرية (لا يتقدم عليه) اى على لفظ ان المصدرية (فلا يقال) اى فحينئذ لا يجوزان يقال اعجبنى عمرا ضرب زيد) بان يتقدم عمرا على عامله الذى هو الضرب لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة

معمول الفعل الذى هو صلة الحرف المصدرى ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول لان للموصول حق الصدارة اعلم ان فى جواز تقديم معموله عليه وعدم جوازه اختلافا بين جمهور النحاة وبين الرضى حيث قال ان معمول المصدر اذا وقع ظرفا يتقدم عليه نحو قوله تعالى ولاتأخذكم بهما رأفة وقوله تعالى فلما بلغ معه السعى لان المنع للتقديم تأويله بان مع الفعل كما عرفت وليس المؤل بشئ فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالمتمم للعامل الملابسته له فى الاغلب فيدخل فيما لايدخله الاجانب وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى ومآانت بنعمة ربك بمجنون والجمهور منعوا مطلقا ومنهم المصنف وقدروا العامل فيما ذكر من الآيتين ونحوهما كذا فى شرح اللب واشار اليه العصام ثم شرع فى بيان مسئلة مخصوصة بالمصدر دون فعله فقال (ولايضمر) وهذا فعل مجهول يقتضى نائب فاعل ونائبه اما ضمير مستتر تحته او الظرف الآتى واشار الشارح بقوله (اى معموله) اى الاول يعنى ان نائبه مستتر تحته وراجع الى معموله يعنى لايجوز ان يضمر معمول المصدر من الفاعل فيكون على هذا التفسير قوله (فيه) مفعولا فيه لقوله لايضمر اى لايضمر معمول المصدر فى المصدر وقوله (اويكون) اشارة الى التوجيه الثانى يعنى اولا يكون نائب فاعله مستترا بل يكون (الظرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم فاعله) اى نائب فاعل لقوله لايضمر وقوله (لانه لواضمر) دليل لعدم جواز الاضمار يعنى انه لوجاز ان يضمر الفاعل (فيه) اى فى المصدر المفرد (لاضمر فى المثنى والمجموع) اى للزم ان يجوز اضمار الفاعل فى مثنى المصدر ومجموعه يعنى فى لفظ ضربان وضربات (قياسا على الواحد) لان كل مايجوز الاضمار فى واحده من الفعل و لصفة يجوز الاضمار فى مثناه وجمعه لكن الاضمار فى مثنى المصدر وجمعه غير جائز لان الاضمار اذا كان جائزا فيهما (فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين) فى صيغة واحدة احداهما (نظرا الى المصدر و) الاخرى نظرا الى (الفاعل) اعلم ان هذه المسئلة تتوقف على مقدمتين احداهما ان تثنية المصدر وجمعه بالنظر الى نفسه وثانيتهما ان تثنية الفعل والصفة وجمعهما بالنظر الى فاعلهما لكن الفرق بينهما ان الضمير فى الفعل بارز وفى الصفة مستتر فاشار الى المقدمة الثانية بقوله (ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعة فى الحقيقة الى الفاعل) بان يكون ضميرا بارزا فى نحو ضربا وضربوا (وكذا) اى كالفعل (فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) اذ مايقع عليه اسم الفاعل هو مايقع عليه من نوعه قوله (لايلزم) جواب لما كان كذلك لايلزم (فيها) اى فى المذكورات من الفعل وغيره من الصفات (محذور) وهو اجتماع التثنيتين والجمعين لانهما

مقصوران بالنظر الى الفاعل فى ما ذكر ثم اشار بقوله (بخلاف المصدر) اى
المقدمة الاولى يعنى ان تثنية المصدر وجمعه ليسا بالنظر الى الفاعل (فانه)
اى المصدر (فى نفسه) اى فى معناه الذى يدل عليه بالمطابقة (تثنية وجمعا) فانا اذا
قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضربان اردنا به الحدثين الواقعين
المختلفين اما بالنوع او بالعدد وقوله (ولا شبهة) اشارة الى دفع مايرد على
المصنف بانه يلزم عليه ان يقيد الاضمار بالاستتار لان الاضمار المطلق شامل
للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور فى الثانى لان الاضمار بالبارز جائز كما فى نحو
ضربى زيدا فاجاب عنه بانا لا نسلم ان كلام المصنف خال عن هذا القيد فانه
لاشبهة (ان الاضمار) اى الذى دل عليه قوله لا يضمر مقيد بقوله (فيه) والاضمار
المقيد بكونه داخلا فيه (يستلزم الاستتار) يعنى وان لم يدل مطلق الاضمار
على الاضمار بطريق الاستتار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا بلفظ فيه دل عليه
بالالتزام (فانه اذا كان) اى الضمير (بارزا) كما سبق فى ضربى زيدا (لم يكن) ذلك
البارز (مضمرا فيه) فانه لا يدخل تحت الفعل او نحوه حتى يصدق عليه انه فيه
فانا اذا قلنا ضربا نقول ان فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضربان نقول ان فاعله ضمير
فيه اى مستتر فيه وهو هما فيكون التعبير بانه مضمر فيه مقصودا بالضمير المستتر
فلا يشمل الضمير البارز لانه لا يكون مضمرا فيه (بل) يكون (مضمرا مطلقا)
والمطلق مصروف الى الكامل والكامل فى باب الضمائر هو البارز وقوله (فلا
حاجة) تفريع لما قبله اى ولما قيد قوله لا يضمر بقوله فيه لا حاجة (الى اعتبار
قيد الاستتار على حدته) وقوله (ليخرج) متعلق بالحاجة المنفية وعلة لها يعنى
ان الحاجة الى اعتبار هذا القيد انما هو ليخرج عن قوله لا يضمر (نحو ضربى
زيدا حاصل) فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يحتج الى اعتبار قيد لاخراجه
اعلم ان توجيه عدم جواز الاستتار فى المصدر بهذا التعليل هو ما اختاره الشارح
العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب ان فى التعليل بحثا اما اولا فلانا نمنع
قياس تثنية المصدر وجمعه على الواحد لوجود المانع فى التثنية والجمع المقيسين
دون الواحد فكان كالفعل واما ثانيا فلانه لا يجرى فى التأكيد واما ثالثا فانهم
ان ارادوا الاجتماع فى اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام فى الاستتار انه لا بد من
علامة فى استتار ضمير المثنى والمجموع ولما اتحدا فى الصفة اكتفى بتثنيتهما
فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فمع لزومها واسند اليه اسم الفعل والحاصل ان
التعليل العارى عن هذه المنوعات ما علل به شارح اللب بانه انما لا يجوز اضماره
فى المصدر وجاز فى الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضع
الفعل والصفة فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر فى وضعه

الى ماهية الحدث فقط لاالى ماقام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلى لاوضعى فلا يحتاج
الى الامر الحكمى انتهى ثم شرع فى ذكر مسئلة مختصة بالمصدر ايضا دون
فعله فقال (ولايلزم ذكر الفاعل) (اى فاعل المصدر) وهذا تفسير الاشارة
الى ان الالف واللام فى الفاعل للعهد الخارجى والقرينة فيه ان الفاعل وان
لم يذكر صراحة لكنه مذكور ضمنا لانه لما كان المصدر عاملا كفعله كان المفهوم
منه انه يكون عاملا فى الفاعل فيكون من قبيل قوله تعالى وليس الذكر كالانثى
وقوله (لامظهرا ولامضمرا) تفصيل للذكر اوعدم اللزوم يعنى انه لايلزم ذكره
حال كونه مظهرا ولاحال كونه مضمرا لما عرفت انه لايضمر فيه (نحو اعجبنى
ضرب) بالتنوين (زيدا) فان الضرب فى هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله
لامظهرا ولامضمرا وان كان له فاعل فى الحقيقة وقوله (لان النسبة) علة لقوله
لايلزم يعنى وانما لايلزم ذكر الفاعل لان نسبة المصدر (الى فاعل ماغير
مأخوذة فى مفهومه) اى فى مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة فى مفهومه
(فلا يتوقف تصور مفهومه) اى مفهوم المصدر (عليه) اى على فاعل ما
(بخلاف الفاعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فانه لما كانت النسبة
الى فاعل ما مأخوذة فى مفهوم كل منهما فلا بدلها من ذكر فاعل اما حقيقة
اوحكما ثم شرع فى مسئلة اخرى للمصدر بالنسبة الى فاعله فقال (ويجوز
اضافته) اى اضافة المصدر (الى الفاعل) كما يجوز عدم اضافته بان يكون
منونا عاملا فى فاعله ولما كان عمل المصدر فى فاعله قسمين احدهما عمله فيه حال
كون المصدر منونا نحو اعجبنى ضرب زيد بتنوين ضرب وبرفع زيد والآخر
عمله فيه حال كونه مضافا الى فاعله بغير تنوين وبلا رفع زيد لفظا ويجوز كلا الامرين
لكن اختلفوا فى اولوية احدهما فاشار الشارح الى ان الاولى من احد الامرين
هو القسم الاول كما قال (مع ان اعماله) اى اعمال المصدر (منونا) اى حال كونه
منونا (اولى) منه حال كونه غير منون يعنى مع الاضافة واستدل عليه بقوله
(لانه) اى لان المصدر (حينئذ) اى حين كونه منونا (اقوى مشابهة للفعل)
منه حال كونه غير منون ومضافا . قوله (لكونه) دليل على زيادة قوة المشابهة
حين كونه كذلك يعنى انما يكون حال كونه غير منون اقوى مشابهة لوقوع المنون
(نكرة) ومشابهة النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة له لان الفعل يدل
على حدث نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لا على الضرب المعرفة فانه
مع التنوين منصوص بنكارته بخلاف حاله مع الاضافة فانه قد يكون معرفة (نحو
قوله تعالى ولولا دفع الله الناس) وهذا مثال لاضافة المصدر الى فاعله وفيه
اشارة ايضا الى ان المصدر ههنا حال اضافته معرفة باضافته الى المعرفة وهذا

ما اختاره الشارح تبعا لصاحب الوافية وقال العصام هذا خلاف ما صرح به
رضى فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك تابعا للفظه
وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عند الاكثر انتهى والمراد بمعموله الارجح هو الفاعل
يعنى اذا اضيف المصدر الى معموله الاشرف يجعل المصدر تابعا للفظ الفاعل
بان يكون معمولا مرفوعا وهذا يقتضى عدم الاضافة ثم قال وجاز جعله تابعا
لمحله ايضا يريد به ان جعل المصدر تابعا لمحله المعمول الارجح بان يكون مرفوع
المحل لوجود المانع عن ارفع لفظا وهو كونه مجرورا بالاضافة هو الاولى لانه
كذلك عند اكثر النحاة او عند اكثر الاستعمال وقوله عند الاكثر يقتضى ان
الاضافة اولى من عكسه اقول ايراد الشارح فى الاستشهاد مثالا بنحو قوله
تعالى دفع الله الناس يشير الى عكس ما ادعاه لانه فى هذه الاية مضاف باتفاق
القرا آت والله اعلم ولما بين مسئلة اضافته الى الفاعل اراد ان يبين مسئلة اضافته
الى غير الفاعل ومن المعمولات فقال (وقد يضاف) (اى المصدر) (الى المفعول)
اورد هذه المسئلة بقد ليكون اشارة الى قلة اضافته الى المفعول ولما كان الظاهر
من ايراد المفعول بغير التقييد شموله لجميع المفعولات اشار الشارح الى عمومه
بقوله (سواء كان) اى ذلك المفعول الذى اضيف اليه المصدر (مفعولا به او) كان
(ظرفا او) كان (مفعولا له) وقوله (على قلة بالنسبة الى الفاعل) اشارة الى قلة
هذه الاضافة كما هو المستفاد من قد كما عرفت وقوله (نحو ضرب اللص الجلاد) مثال
لاضافته الى المفعول به وهو اللص وفاعله الجلاد بالرفع (و) نحو (ضرب يوم الجمعة)
مثال لاضافته الى الظرف (و) نحو (ضرب التأديب) مثال لاضافته الى المفعول له
ولما فرغ من بيان ما اكثر اعمال المصدر فيه شرع فى بيان ما قل فيه اعماله فقال
(واعماله) (اى اعمال المصدر) وقوله (ملتبسا) للاشارة الى ان قوله (باللام)
حال كونه من الضمير المجرور فى اعماله والى ان الباء فيه للملابسة وتفسير اللام بقوله
(اى بلام التعريف) لئلا يظن ان المراد بها هى اللام الجارة او الابتدائية وقوله
(قليل) خبر لقوله واعماله يعنى ان استعمال المصدر المعرف باللام عاملا قليل
وقوله (لانه) دليل لقلة اعماله فى هذه الصورة يعنى وانما كان اعماله قليلا حين
التباسه بلام المصدر (عند عمله) اى عند كونه عاملا ليس من ذاته بل هو
(مقدر بان) اى المصدرية حال كونها (مع الفعل) يعنى ان معنى قولنا اعجبنى
ضرب زيد هو ان يضرب زيد حتى تحققت المشابهة للفعل وهذا التقدير
يقتضى ان لا يدخل عليه ما لا يدخل على الفعل فاذا دخل ضعف العمل واذا
كان كذلك (فكما لا يدخل لام التعريف على ان) المصدرية حال كونها (مع

الفعل ينبغي ان لايدخل) اى اللام (لام التعريف على المصدر المقدر به) اى على المصدر الذى قدر ان مع الفعل ثم انه لما توهم من ان مقتضى هذا الدليل وان اللازم منه ان لايجوز اعماله اصلا ومقتضى لفظ القليل ان يجوز اعماله وان كان مع قلة استدرك عليه بقوله (ولكن جوز ذلك) اى اعماله مع اللام (على قلة فرقا) اى ليحصل الفرق (بين الشئ) وهو ان مع الفعل ههنا نحو ان يضرب (وبين المقدر به) اى وبين المصدر الصريح نحو الضرب فان ان يضرب اصل والضرب فرع ولو لم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع الاصل وهو غير مرضى عنده ثم نقل وجها ضعيفا فى زعمه فقال (قيل لم يأت فى القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح) بل قد جاء فى الشعر وهو قوله ❊ ضعيف النكاية اعداءه ❊ فان النكاية مصدر معرف باللام وقد عمل فى اعداءه كذا فى الوافية (بل قد جاء) اى فى القرآن عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان قوله بالسوء متعلق بالجهر المعرف باللام وهو عامل فيه ثم شرع فى النوع الذى يكون العمل للفعل فقط فقال (فان كان) (اى المصدر) (مفعولا مطلقا) ولما كان قوله مفعولا مطلقا شاملا لما يأتى من كونه بدلا من الفعل مع ان حكمه مخالف لما ههنا فسره بقوله (صرفا) اى وان كان مفعولا مطلقا محضا وهو ان يكون (من غير اعتبار بداله) اى كونه بدلا (من الفعل) فانه اذا اعتبر كونه بدلا من الفعل لم يكن مفعولا مطلقا صرفا بل يكون حكمه ماسيذكر واما ان كان صرفا (فالعمل للفعل) وقوله (من غير تجويز ان يكون) اى العمل (للمصدر) احتراز عما سيجئ من تجويز ان يكون له او للفعل وقوله (اذ لايجوز) علة لعدم تجويز عمله مع وجود الفعل يعنى وانما لم يجز اعماله مع وجود الفعل لانه لايجوز (اعمال الضعف) اى المصدر (مع وجدان القوى) اى الفعل (سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم) وانما قيد المحذوف بقوله غير لازم للاحتراز عما اذا كان المحذوف لازما بان يكون من المواضع التى يجب حذف فعله فيها كما سبق فان حكمه ماسيجئ فان حذف فعله نوعان احدهما واجب الحذف نحو سقيا وشكرا والآخر غير واجب الحذف (نحو ضربا زيدا) فان فعل المفعول المطلق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ليس من المواضع التى وجب الحذف فيها ثم شرع فى بيان مايجوز فيه الوجهان فقال (وان كان) وقوله (اى المصدر) تفسير للضمير المستتر فى كان وهو اسمه راجع الى المصدر وقوله (مفعولا مطلقا واقعا) اشارة الى ان قوله (بدلا منه) خبره المنصوب والى ان المراد به ليس البدل الاصطلاحى الذى هو من التوابع الخمسة بل المراد به معنى العوض اعنى وقوع ذلك المصدر المعرف ههنا يعنى الذى هو

المفعول المطلق (بدلا) اى عوضا (منه) (اى من الفعل وهو) اى المصدر الذى وقع عوضا من الفعل (ما) اى المصدر الذى (كان حذف فعله لازما نحو سقياله ورعياله وشكراله وحمداله) فان كل واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولا مطلقا مع لزوم حذف افعالها اعنى سقيت ورعيت وشكرت وحمدت حذفا لازما سماعيا وجعلت المصادر المذكورة عوضا عن الافعال المحذوفة (فوجهان) (اى فيجوز فيه) اى فى اعمال هذا النوع (وجهان) احدهما (عمل الفعل) بان يكون اللام فى هذا المثال اعنى فى سقياله متعلقا بالفعل المحذوف وان يكون مفعولا له وانما اعطى العمل الى الفعل (للاصالة) وهذا مذهب السيرافى اى لكون الفعل اصلا فى العمل كما اعطى فيما لم يلزم حذفه (و) الوجه الآخر (عمل المصدر) يعنى سقيا ونحوه بان يكون الجار متعلقا به ومفعولا له وانما جاز اعطاء العمل للمصدر مع تقدير الفعل (للنيابة) اى لكون المصدر ههنا نائبا عن الفعل وعوضا عنه وقيامه مقام الفعل لا لمصدريته وكونه مقدرا بان مع الفعل وهذا مذهب سيبويه حيث جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل (وقيل) اى قال بعضهم ان المراد بالوجهين هو العملان لعمل المصدر لا العملان اللذان احدهما عمل الفعل والآخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارح بل العمل للمصدر فقط كما كان فى النوع السابق وانما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان فى عمله احدهما (عمل المصدر للمصدرية) اى لكونه نائبا عن الفعل كما مر (و) الآخر (عمله للبدلية) اى لكونه مصدرا فقط لا لكونه نائبا عن الفعل (ففى قوله) اى فحينئذ يكون فى قول المصنف (فوجهان) فقوله فوجهان اى فلفظ وجهان بدل من القول فى قوله وقوله (وجهان) اى توجيهان مبتدأ مؤخر عن الظرف اعنى ففى قوله احدهما ان يراد به عمل المصدر وعمل الفعل والآخر عمل المصدر لنيابته ولمصدريته اعلم ان الشارح تبع فى نقل هذا التوجيه صاحب الوافية حيث قال ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا انتهى ولكن هذا التوجيه ليس بوجيه كما قال العصام لان المصنف لما صرح بالبدلية بقوله بدلا منه لم يلائم حمل كلامه على ان عمل المصدر للمصدرية ولما وقع فى كلام المصنف فصل بين قسمى المصدر اراد الشارح ان يبين وجه الفصل فقال (وانما فصل) اى المصنف (بين قسمى المصدر اعنى) اى اريد بالقسمين (ما) اى المصدر الذى (لم يكن مفعولا مطلقا وما كان) اى والقسم الآخر هو المصدر الذى كان (اياه) اى مفعولا مطلقا (بالجمل المعترضة) وهى قوله ولا يتقدم معموله

وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول وانما فصل بين المثالين بذكر تلك الجمل مع ان المناسب ان يذكرهما متصلتين وان يذكر تلك الجمل بعدهما (لبيان) اى لقصد بيان (بعض احكام عمل المصدر) وهو عدم جواز تقدم معموله (لان عمله فى القسم الاول) اى فى المصدر الذى لم يكن مفعولا مطلقا (اكثر واظهر) من القسم الثانى الذى كان مفعولا مطلقا (فلو اخرت) اى لو اخرت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدهما (لتوهم تعلقه) اى تعلق ما ذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين على السواء) بان لم يكن فى احدهما اظهر واكثر وقال العصام ان مراد الشارح من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤال تقريره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمى المصدر فينبغى ان تؤخر عنهما فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك بينهما على ان له مزيد اختصاص القسم الاول ثم قال وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الاول انتهى اقول ولعل الشارح اشار بقوله لبيان بعض احكام الجمل الى هذا اعنى ان المشترك بعضها لا جميعها والله اعلم ثم شرع فى بيان اسم الفاعل فقال (اسم الفاعل) وهو مبتدأ وقوله (ما) مع صلته التى هى قوله (اشتق) خبره (اى اسم اشتق) (من فعل) وهو بسكون العين مع كسر الفاء الفعل اللغوى كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حدث) يعنى المصدر فان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا وفيه اشارة الى انه ذهب الى مذهب غير السيرافى فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر بلا واسطة بل اشتق من الفعل الاصطلاحى الذى هو ضرب ويضرب وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلا واسطة وقوله (موضوعا لذلك الاسم) للاشارة الى ان اللام فى قوله (لمن) متعلق باشتق بتضمينه معنى الوضع والى انه حال من الضمير المستتر فى اشتق بمعنى راجع الى الاسم يعنى حال كون ذلك الاسم المشتق موضوعا للمعنى وهو من (قام) (اى الفعل) وهو الحدث وقوله (به)متعلق بقام وقوله (اى لذات) تفسير لمن وقوله (ما)صفة لذات للاشارة الى ان الذات مبهمة وقوله (قام بها الفعل) للاشارة الى انه ليس بموضوع لذات مبهمة من غير قطع النظر عن الحدث بل هو موضوع بعد قيام الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل وبين الفاعل لان اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفعل واما الفاعل فهو عبارة عن الذات المجرد واعترض عليه الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومتقرب من فلان او متبعد عنه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر وقال

العصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول هذا معنى ماقيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب الشخص الاول فكل منهما مقترب بمعنى انه قام به قرب متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لايقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذا الحدث لابد ان يقوم بمعين ولامعنى للقيام بشئ الا على التعيين انتهى ماحققه العصام جوابا لاعتراض الرضى وهو مفيد للطالبين ولما كان لفظ من مختصا بالعقلاء وكان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كان اللائق بالمصنف ان يعبر بعبارة شاملة واشار اليه الشارح بقوله (ولو قال) اى المصنف (لما قام به الفعل) بدل لمن (لكان) اى لكان هذا القول (اولى) من قوله لمن قام ثم اشار الى وجه اولويته بقوله (لان ماجهل امره) اى لان الشئ الذى لم يعلم كونه عاقلا اوغير عاقل (يذكر) اى يعبر عن ذلك الامر المجهول (بلفظ ما) وقوله (ولعله) شروع فى تأويل كلام المصنف وفى وجه تعبيره باولى يعنى وانما قلت انه اولى ولم اقل انه باطل لان قوله قابل للتصحيح بانأويل يعنى ان المصنف (قصد) بقوله لمن (التغليب) اى تغليب العقلاء على غير العقلاء كما فى قوله تعالى رب العالمين وقوله (بمعنى الحدوث) حال من المستتر فى اشتق اى ملتبسا ذلك الاسم المشتق بمعنى الحدوث لابمعنى الثبوت (يعنى) اى المصنف (بالحدوث) فى قوله بمعنى الحدوث (تجدد وجوده) اى وجود الحدث (له) اى لذات مبهمة وقوله (وقيامه به) عطف تفسير اى قيام ذلك الحدث بذلك الذات ليس بمطلق بل (مقيدا باحد الازمنة الثلاثة) اما فى الحال فحقيقة بالاتفاق وفى الاستقبال مجاز بالاتفاق وفى الماضى مختلف فيه ثم شرع فى بيان فوائد القيود وفى بيان وقوع المخالفة بين بيان المصنف فى شرحه على كافيته وبين بيان غيره من الشراح فقال (قال المصنف فى شرحه) فالشرح اما مضاف الى فاعله وهو المصنف اوالى مفعوله وهو التعريف كما اشار اليه العصام فى تفسير الضمير المجرور بقوله اى المصنف اوالتعريف (قوله) اى قول من عرف اسم الفاعل بهذا التعريف (ما اشتق من فعل يدخل فيه) اى يدخل بهذا القيد فى تعريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وغيره) اى ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان للغير وهو اسم المفعول (والصفة المشبهة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلا منهما يشتق من الفعل

فكما صدق هذا الحد على المحدود صدق ايضا على غيره من الاغيار فاحتيج لى
قيد يخرج ماعدا المحدود (وقوله لمن قام به يخرج ماعدا الصفة المشبهة) ويعنى
بماعداه اسم المفعول والصفة المشبهة (لان الجميع) اى لان ماعدا الصفة المشبهة
(ليس لمن قام به وقوله) اى وقول المصنف ايضا فى شرحه ان قول المعرف
بمعنى الحدوث) قيد (يخرج) اى ذلك القيد (الصفة المشبهة) من تعريف
اسم الفاعل وانما خرجت بهذا القيد (لان وضعها) اى وضع الصفة المشبهة
(على ان تدل) اى مبنى على قصد ان تدل تلك الصفة (على معنى ثابت) اى غير
متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف وضع المحدود الذى هو اسم الفاعل
كما عرفت ثم انه لما كانت عبارة المصنف فى شرحه مخالفة لما قال بعض
الشارحين فى اسناد خروج اسم التفضيل حيث اسندوه الى قوله بمعنى الحدوث
واسنده المصنف الى قوله لمن قام قال (والظاهر) اى المستفاد من كلام المصنف
ههنا حيث اسند خروج غير الصفة الى قوله لمن قام فاستفيد منه (ان اسم
التفضيل داخل فى الجميع) اى فيما عدا الصفة المشبهة (الذى) اى الجميع الذى
(حكم عليه) اى على ذلك الجميع (بانه) اى بان مجموع ماعدا الصفة من اسم
المفعول واسم التفضيل (ليس) اى ليس موضوعا (لمن قام به) ثم صرح الشارح
حقية كلامه فى الاسناد فقال (والحق) اى الاسناد المطابق لنفس الامر
(ذلك) اى قول المصنف لاقول بعض الشارحين المخالفين له فيما سيأتى
ثم بين حقيته بقوله (لان المتبادر من قوله) اى من قول من عرف اسم الفاعل
وهو قوله (مااشتق لمن قام به) والذى يتبادر منه (ان يكون) اى اسم الفاعل
المحدود (موضوعا لمن قام به ويكون) اى والمتبادر منه ايضا ان يكون قوله
لمن قام به (من قام به تمام المعنى الموضوع له) قوله (من غير زيادة ونقصان) بيان لتمام
اى يعنى بتمام المعنى كونه من غير زيادة ونقصان وهذا ظاهر فى اسم الفاعل لان
الناصر مثلا انما اشتق لذات قام به النصر ولم يعتبر فيه زيادتها على غيره
ولا نقصانها منه فخروج اسم المفعول منه ظاهر لانه ليس موضوعا لمن قام بل
لما وقع واما خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله (فلو ضم الى اصل الفعل)
اى الى تمام معنى الفعل لذى قام بالفاعل (معنى آخر) اى معنى غير داخل فى تمامه
واصله (كالزيادة فيه) اى كما ضم فى اسم التفضيل يعنى لو جعلت تلك الزيادة
مضمومة الى اصل المعنى (ووضع له) اى لذلك المعنى المشتمل على تلك الزيادة
(اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لو اى فحينئذ لا يصدق (على هذا الاسم)
اى الموضوع لذلك المعنى المشتمل وقوله (انه) فاعل لا يصدق اى لا يصدق
عليه ان ذلك الاسم (موضوع لمن قام به الفعل) اى الى تمامه (بل) يصدق

عليه انه موضوع (لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فحينئذ يكون
الحق ان خروج اسم التفضيل مسند الى قوله لمن قام كما فعله المصنف لا الى قوله
بمعنى الحدوث ثم ذكر الاسناد الغير الحق بقوله (وخالف اكثر الشارحين المصنف
واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا) اى الشارحون
المذكورون (اخراج الصفة المشبهة اليه) اى الى قوله بمعنى الحدوث ثم بين
موضع غلطهم بقوله (ظنا منهم) اى لحصول الظن منهم (ان الاشتقاق)
اى المذكور فى ضمن قوله ما اشتق (لمن قام به شامل لاسم التفضيل) اى مجردا
عن القيام وعن ملاحظة الموضوع له (ولم يتنبهوا) اى ذلك الظن فاسد لانهم
لم يتنبهوا لما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت) اذ مجرد
الاشتقاق من غير الوضع غير موجود فكل ما هو مشتق فهو بملاحظة الوضع
واذا كان كذلك (فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به) مجردا عن الزيادة
(بل) هو موضوع (له) اى لمن قام به (مع الزيادة) ولما كان قوله لمن قام قيدا
مخرجا لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على ما قرره من اسناد المصنف
خروجه الى هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان صحيحا بالنسبة الى اسم
التفضيل لكن يكون مضرا من جهة اخرى اراد الشارح ان يشير اليه مع جوابه
فقال (ويخدشه) من الخدش ضمنه هنا معنى الجرح والمراد به انه يتوجه على هذا الكلام
شئ و دفعه بادنى سعى وهو انه ان كان المراد من قوله لمن قام مجرد تمام المعنى من
غير زيادة ولا نقصان يرد عليه (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اى
على تقدير كون خروج اسم التفضيل مبنيا على وجود الزيادة فيه (تخرج) اى على
هذا التقدير تخرج صيغة المبالغة (من التعريف) اى من تعريف اسم الفاعل لان قيام
النصرة فى مثل نصار انما هو مع اعتبار المبالغة فيه وقوله (ولا يبعد) اشارة الى
ازالة تلك الخدشة يعنى لا يبعد (ان يلتزم ذلك) يعنى ان نقول ان خروج صيغة
المبالغة من التعريف ليس بمضر لنا بل خروجها لازم وقوله (ويدل عليه) معطوف
على ولا يبعد من قبيل عطف الدليل على المدلول يعنى يدل على خروجها منه
(حصره صيغ اسم الفاعل) اى يدل على ان مراد المصنف اخراج صيغة المبالغة
من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل (فيما حصر) اى فى الصيغة التى حصر
المصنف فيها فى قوله الآتى وهو قوله وصيغته من الثلاثى المجرد على فاعل
ومن المزيد فيه على صيغة اسم الفاعل وقوله (وجعل) بسكون العين مصدر
وهو بالرفع عطف على قوله حصره يعنى ويدل عليه حصره وجعل (احكام

صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل) حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل وماوضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضروب وعليم وحذر مثله فدل مجموع ذلك على ان صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل وانما قال ولايبعد للاشارة الى ان في خروجها خفاء ماوجه الخفاء من وجهين احدهما ان قوله منه يدل على ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل داخل فيه فان الظاهر ان كلمة من للبيان ويمكن دفعه بان صيغة المبالغة وان جاز عدها من اسم الفاعل باعتبار انها لمن قام به اصل الفعل لكنها اخرجت منه بالتعبير والثاني انه ان استلزم ذكرها بعد خروجها منه لزم خروج المثنى والمجموع منه ايضا لانه ذكرهما ايضا بعد فقال والمثنى والمجموع مثله فلذلك خفي علينا مراد المصنف ولما التزم الشارح خروجها تكلف فيما بعده بحمل المثنى والمجموع على مثنى المبالغة ومجموعها كما اشار اليه العصام ثم الشارح اراد ان يؤيد كلامه بما ذكر في الترجمة الشريفية بقوله (وفي الترجمة الشريفية ما معناه) اى وقع في الترجمة الشريفية كلام معناه (ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماس وآكل) فقوله (وكل) مبتدأ وقوله فهو ليس خبره يعني وفيها ايضا ان كل (ما اشتق من مصادر الثلاثي) حال كونه مشتقا موضوعا (لمن قام به لا على هذه الصيغة) اى ليس على صيغة فاعل (فهو ليس باسم فاعل بل هو اما صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن وضراب) يعني ان هذا الكلام يدل على خروج صيغة المبالغة منه ثم شرع في بيان صيغة من النوعين اعني الثلاثي المجرد وغيره فقال (وصيغته) (اى صيغة اسم الفاعل) والاولى عند العصام ان يقول اى صيغة اسم يقال له اسم الفاعل بان يكون تركيبا اضافيا ويجعل علما له بخلاف توجيه المصنف في شرحه بان المراد انه اسم يكون له مزيد اختصاص بالفاعل وقوله (من مجرد الثلاثي) ظرف مستقر حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر واضافة المجرد الى الثلاثي من قبيل جرد قطيفة يعني من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كذا في المعرب اى صيغة الذي يقال له اسم الفاعل حال كونه من الثلاثي المجرد المبني (على) (زنة) (فاعل) وقوله (ومن غيره) عطف على قوله من مجرد الثلاثي اى صيغته من غير الثلاثي المجرد ثم فسر ذلك الغير بقوله (اى ثلاثيا) وهو وما عطف عليه منصوب على انه حال وانما فسره بهذه الصورة ليطابق التفسير المفسر لان المفسر معطوف على قوله من مجرد الثلاثي يعني حال كون ذلك الغير الثلاثي المجرد ثلاثيا (مزيدا فيه او رباعيا مجردا او) رباعيا (مزيدا فيه) وقوله (على صيغة المضارع) وقوله (المعلوم) بالجر على انه صفة للمضارع وانما فسر المضارع به للتصريح بان المراد ان اسم الفاعل مشتق

من المضارع المعلوم لامن المجهول وانما اهمل المصنف هذا القيد لان قوله (بميم) الى آخره مغن عنه كما لايخفى يعني انها على صيغة المضارع لكن حال كون صيغة اسم الفاعل مقارنا بميم وفسره بقوله (اي مع ميم) للاشارة الى ان الباء المصاحبة وقوله (مضمومة) بالجر صفة لميم ثم بين الشارح موضع تلك الميم بتوصيفها بقوله (موضوعة في موضع حرف المضارعة) ثم فسر حرف المضارعة بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا) ليشمل مضارع الرباعي لان حرف المضارعة مضموم فيه مثل يكرم و يدحرج اومفتوحا كما في الخماسي والسداسي مثل يفتعل ويستفعل وقوله (و) (مع) (كسر ماقبل الآخر) عطف على قوله بميم ولذا وسط الشارح قوله مع قوله (وان لم يكن) وصلية اي بكسر الحرف الذي قبل الحرف الاخير فان وجد في ذلك الحرف كسر فبها ونعمت وان لم يوجد (فيما) اي في الحرف الذي (قبل آخر المضارع كسر) اي يجعل مكسورا ايضا (كما) في الابواب الثلاثة وهي (في يتفعل ويتفاعل ويفعلل) يعني مافي اول ماضيه تاء زائدة فيكسر فيها ايضا ذلك الحرف ثم شرع في بيان امثلته من غير الثلاثي المجرد فقال (نحو مدخل) فانه اسم فاعل من ادخل يدخل ومثال (فيما) اي في اسم الفاعل الذي (وضع الميم موضع حروف المضارعة) وقوله (المضمومة) بالجر صفة الحروف اي موضع الحروف التي هي مضمومة في مضارعه فان حروف المضارعة مضمومة في مضارع الرباعيات اي رباعي كان (ومستغفر) اي ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيما) اي في اسم الفاعل الذي (وضعت) اي الميم (موضع حروف المضارعة المفتوحة) فان حروف المضارعة في يستغفر مفتوحة في المعلوم واعلم ان الشارح تفنن في كلمة وضع حيث ذكره في الاول وانثها في الثاني مع انها في الموضعين مسندة الى الميم فانها في الاول اسندت الى ظاهرها لجواز التذكير والتأنيث اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقي واما في الثاني فاسندت الى ضميرها فحينئذ وجب تأنيثها وانما فسر المثالين بحيث عين الاول في الحروف المضمومة والثاني في المفتوحة لانه لو لم يكن مراد المصنف في التمثيل كذلك لوجب عليه ان يذكر امثلة اخرى يعني ان يذكر مثالا للخماسي المزيد على الثلاثي وعلى الرباعي ومثالا للرباعي المجرد ثم قال (واواقيم) اي واواقام المصنف (متفاعل) اي مثالا من باب التفاعل (مقام مستغفر) اي في مقام كلمة مستغفر يعني التي من باب الاستفعال وقوله (كان) جواب لو اقيم يعني لو اقيم كذلك كانت الفائدة اتم مما ذكره لان متفاعل كما يكون مثالا لما وضعت فيه الميم مقام حرف المضارعة المفتوح يكون (مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا) والمناسب ان يقول فيما قبل

آخر المضارع كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان المراد من الآخر فيه عدا حرف قابل للاعراب يعني آخر الحروف التي بنيت والله اعلم فلو اقيم كذا كان مثال هذا القسم ايضا (مذكورا) في المتن وانما كان اتم لانه لو كان كذلك (فكما يكون) فقوله كما يكون (لكل من قسمي الميم مثال) متعلق بقوله (يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال) يعني يكون كلام المصنف اتم لانه لو قيم كذا يوجد مثال لكل من قسمي الكسر احدهما الكسر الغير الواقع في آخر المضارع وهو متفاعل وثانيهما الكسر الواقع في آخر المضارع وهو مدخل لان الاقسام ثلاثة الاول الميم الموضوعة موضع الحرف المضموم فيكون ماقبل الاخير مكسورا هنا البتة ولم يوجد المفتوح منه والثاني الميم الموضوعة موضع الحرف المفتوح والثاني ايضا على قسمين احدهما مكسور ماقبل الآخر والثاني مفتوح ماقبل الاخر فنحو مدخل يكون مثالا للقسم الاول ونحو متفاعل يكون مثالا للقسمين الاخيرين واما المصنف لما اورد نحو مستغفر مثالا وكان مثال الاخير غير مذكور ثم شرع في بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال (ويعمل) (اي اسم الفاعل) وقوله (عمل فعله) بالنصب مفعول مطلق تشبيهي يعني يعمل مثل عمل فعله ثم بين الشارح وجه التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعله) اي فعل ذلك الاسم (لازما) اي غير متعد الى المفعول الصريح (يكون هو) اي ذلك الاسم (ايضا) اي كفعله (لازما) فلا يعمل في المفعول الصريح (ويعمل عمل فعله اللازم) كلفظ خارج فان فعله خرج وهو لازم فيعمل لفظ الخارج كعمله (وان كان) اي فعله (متعديا الى مفعول واحد) كضرب يكون هو ايضا) اي اسم فاعله الذي هو ضارب (متعديا الى مفعول واحد) تقول انا ضارب زيدا كما تقول ضربت زيدا (وان كان) اي فعله (متعديا الى الاثنين) اي الى مفعولين كاعطى واعلم (كان هو) اي اسم فاعله الذي هو معط وعالم ايضا اي كفعله (كذلك) اي يتعدى الى مفعولين فكما يجوز ان تقول اعطيت زيدا درهما يجوز ايضا انا معط زيدا درهما (وكما ان فعله) اي وكما ثبت ان فعل ذلك الاسم (يتعدى الى الظرفين) يعني ظرف الزمان والمكان (والحال والمصدر) اي المفعول المطلق (والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات) اي الى سائر ماهي فضلة اي غير الفاعل والمفعول به الصريح (كذلك يتعدى هو) اي اسم الفاعل (اليها) اي الى المذكورات ولما لم يكن اسم الفاعل عاملا لاصالته بل كان عاملا لمشابهته للفعل كان عمله بشرط شئ وعينه المصنف بقوله (بشرط معنى الحال او الاستقبال) ولما كان قوله بشرط حالا عند الشارح فسره مع الاشارة الى عاملها وصاحبها فقال (اي يعمل) وهو اشارة الى عامل الحال وقوله (اسم الفاعل

اشارة الى ذى الحال وقوله (حال كونه) اى حال كون اسم الفاعل اشارة الى كونه حالا وظرفا مستقرا متعلقا بقوله (ملتبسا بشرط) وقوله (اى بشئ يشرط) تفسير للشرط يعنى انه يشترط (عمله) اى عمل اسم الفاعل (به) اى بذلك الشئ وقوله (من معنى) بيان لذلك الشئ وقوله (هو) اظهار لذلك المعنى اى وذلك المعنى الذى يشترط به هو احد الزمانين اما (زمان الحال او) زمان (الاستقبال) فالظاهر ان هذه المنفصلة حقيقية لانهما لا يجتمعان ولا يخلو الاشتراط عنهما ولما كان لزمان المضاف غيرهاين الحال والاستقبال المضاف اليهما اولم يجز ان يكون الاضافة لامية اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (فالاضافتان) اى احديهما اضافة زمان الى الحال والاخرى اضافته الى الاستقبال (بيانيتان) يعنى ليستا بلاميتين حتى يلزم مباينتهما بل اضافتهما من قبيل اضافة خاتم فضة يعنى بمعنى من فيكون معناهما انه زمان هو الحال وزمان هو الاستقبال ثم شرع فى بيان وجه الاشتراط فقال (وانما اشترط احدهما) انما جعل وجود احد زمان الحال وزمان الاستقبال شرطا فى عمله (لان عمله) اى عمل اسم الفاعل ليس بالاصالة كالفعل بل (لشبهه المضارع) اى لكون اسم الفاعل مشابها للفعل المضارع بالمشابهة التامة يعنى لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلموازنته واما معنى فلقبول الشيوع والخصوص واما استعمالا فلوقوعهما صفة للنكرة فاذا كان عمله لمشابهته المضارع (فيلزم) حينئذ (ان لا يخالفه) اى لا يكون اسم الفاعل مخالفا للمضارع (فى الزمان) ايضا لانه لو كان مخالفا فى الزمان بان يكون زمانه ماضيا انقصت المشابهة بينهما ثم ادرج مثالهما فى مثال واحد فقال (نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن) هذا مثال لما كان بمعنى الحال وقوله (اوغد) اشارة الى مثال ما كان بمعنى الاستقبال يعنى او نحو زيد ضارب غلامه عمرا غدا فان الضارب فى المثالين عمل فيه حيث رفع فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله وهو عمرا لاعتماده على المبتدأ ولكونه بمعنى احد الزمانين ولما كان المتبادر من كونه مقارنا لاحد الزمانين ان يكون مقارناله فى الحقيقة وكان على ذلك المتبادر نحو قوله تعالى وكلبهم باسط خارجا عن المقصود اراد الشارح ان يبين المراد على وجه لا يخرج منه نحوه فقال (والمراد بالحال او الاستقبال) ليس مختصا بما كان بالحقيقة بل هو (اعم من ان يكون) اى احد الزمانين (تحقيقا) نحو ما مر من زيد ضارب الآن (او حكاية كقوله تعالى وكلبهم) اى كلب اصحاب الكهف (باسط ذراعيه بالوصيد) اى بعتبة الغار (فان باسط ههنا) اى فى تلك الآية عامل فى مفعوله الذى هو ذراعيه مع انه بمعنى الماضى بالنسبة الى نزول الآية لكنه (وان كان ماضيا) تحقيقا (لكن المراد به) ليس معناه الماضى بل المراد منه (حكاية

الحال ومعناها) اى ومعنى تلك الحكاية على وجهين احدهما (ان يقدر المتكلم
باسم الفاعل العامل)وهو ههنا الباسط الذى (بمعنى الماضى) بالنسبة الى وقت
الاخبار لكن المتكلم الذى هواصدق القائلين قدرذاته (كانه موجود فى ذلك
الزمان) اى زمان بسط الذراعين فيكون زمان التكلم مقارنا لزمان البسط وقوله
(او يقدر) شروع فى الوجه الثانى لمعنى الحكاية وهوان يقدر ذلك المتكلم
(ذلك الزمان) اى زمان البسط الذى وقع فى الماضى (كانه) اى كان ذلك
الزمان الماضى (موجود الآن) ثم انه لايخفى ان المفهوم من كلام المصنف
ان شرطية زمان الحال اوالاستقبال عام فى مطلق العمل وقيل ان هذا الاشتراط
فى نصب المفعول به لافى الفاعل مضمرا اومظهرا ولا فى الظرف كذا فى شرح
اللب وحكى عصام الدين عن الرضى انه قال وظاهر كلام النحاة ان شرط معنى
الحال والاستقبال ايضا اذاوقع بعد حرفى النفى والاستفهام ثم قال الاولى
ان لااشتراط فى ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لايشترط ذلك فيه
اذادخل اللام هذا كلام الرضى ثم قال العصام اقول لانسلم ان يكون هذا ظاهر
كلام النحاة لانه انما يكون كذلك اذا عطف قوله اوالهمزة اوما على قوله على
صاحبه واما اذا كان معطوفا على قوله على معنى الحال اوالاستقبال والاعتماد
على صاحبه فحينئذ يكون مقابلا لاشتراط احدهما انتهى ملخصا ثم شرع
فى بيان آخر للعمل فقال (و) (بشرط) (الاعتماد) وانما قدر الشارح لفظ
بشرط للاشارة الى ان قوله والاعتماد مجرور معطوف على قوله معنى الحال اى
ويعمل بشرط الاعتماد بقوله (اى اعتماد اسم الفاعل) للاشارة الى ان اللام
فيه عوض عن المضاف اليه اوالى انها للعهد الخارجى وان المراد بالاعتماد هو
اعتماد اسم الفاعل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان الانحصار قرينة
للعهد فى ركب الامر وقوله (على صاحبه) متعلق بقوله الاعتماد والمراد بالاعتماد
عليه وجود العلاقة بينهما واستناده عليه كذا فسره العينى وفسر الشارح
لفظ الصاحب بقوله (اى على المتصف به) اى على الاسم الذى اتصف ذلك
الاسم باسم الفاعل (وهو) اى الاسم الذى يتصف باسم الفاعل (المبتدأ)
وذلك بان يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك اعم من ان يكون مبتدأ حالا
اومنسلخا بدخول النواسخ عليه نحو كان زيد ضاربا عمرا اوان زيدا ضارب عمرا
وعلمت زيدا ضاربا عمرا (اوالموصول) عطف على المبتدأ ثم انه يرد على الشارح
ان فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لان مراد المصنف من صاحبه غير الموصول
لامايعمه بقرينة ماسيأتى من قوله فان دخلت اللام يستوى الجمع لان الموصول
فى اسم الفاعل لايتصور بغير اللام كما فى شرح اللب حيث حمل كلام الشارح

على الوهم واقول ولعل ذكره هنا للاستطراد اوليبين ان علة عدم الاشتراط فيما دخلت فيه انما هي اوجود الاعتماد فلا توهم والله اعلم (اوالموصوف) بان يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك الاسم ويكون ذلك الاسم موصوفا به (اوذى الحال) بان يكون اسم الفاعل حالا من الاسم ويكون ذلك الاسم متصفا به لكونه صاحبه وقوله (لتقوى فيه جهة الفعل) علة للاشتراط اى انما يشترط فى العمل كونه معتمدا على صاحبه لتكون جهة الفعل اقوى من جهة الاسمية وقوله (من كونه) بيان لتلك الجهة اى حال كون تلك الجهة ناشئة من كونه اسم الفاعل (مسندا الى صاحبه) اعلم ان الفعل يقتضى شيئا للاسناد اليه لكونه دالا على فاعل ما بالالتزام وان الاسم لا يقتضى شيئا كما تقرر فى علم الوضع ولما كان اسم الفاعل ونحوه من اسماء الصفات عاملا لمشابهته الفعل كان له جهتان جهة الاسمية وهو عدم الاسناد وجهة الفعلية وهو اقتضاء الاسناد ولزم فى العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية ثم شرع فى امثلة لكل منها فقال (نحو زيد ضارب ابوه) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ (و) نحو (جاء الضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصول (و) نحو (جاء رجل ضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصوف (و) نحو (جاء زيد راكبا فرسه) وهذا مثال الاعتماد على ذى الحال ومثال العامل فى الضمير المستتر وفى المفعول ماش ومسند بالنصب مفعوله وفاعل راكبا مستتر تحته راجع الى ذى الحال وقوله (او) (اعتماده) (على الهمزة) عطف على قوله على صاحبه وانما وسط الشارح بين العاطف والمعطوف لفظ الاعتماد ولما كان هذا الحكم غير منحصر فى الهمزة فسرها الشارح ووصفها بوصف (الاستفهامية) واشار الى عدم انحصاره بقوله (ونحوها) اى وكذا الاعتماد على نحو الهمزة ثم بين فقط النحو بقوله (من الالفاظ الاستفهامية) سواء كان حرفا كهل او اسما كمن وما نحو من خالف الخالدان وما صنع الكران وقوله (اوما) عطف على الهمزة او على صاحبه يعنى او بشرط الاعتماد على ما وفسرها الشارح بوصفها بقوله (النافية) للاحتراز عن الاسمية الموصولة والموصوفة ثم قال (ونحوها من حروف النفى كلا وان) بكسر الهمزة اى النافية وانما فسر النحو فى الاول بالالفاظ وفى الثانى بالحروف لان الاستفهامية توجد فى الحروف وفى الاسم واو قال من الحروف لم يوجد الشمول واما النفى فوجد فى الفعل كليس فى الحرف كان ولما لم يدخل الفعل فى هذا الحكم فى الحرف وانما [illegible] في ذكر الهمزة وذكر ما لم يقل اوالاستفهام اوالنفى كما قال غيره للاشارة الى اصالة الهمزة فى الاستفهام والى اصالة ما

في النفي ثم شرع في بيان توجيه علة الاشتراط باحدهما حين انعدام الاول لحصول قوة الفعلية بجهة اخرى فقال (لان الاستفهام والنفي) وقوله (بالفعل) متعلق بقوله (اولى) وهو خبر ان يعني ان دخول الاستفهام والنفي على الفعل اولى من دخولهما على الاسم كما بين في محله ولما دخل احدهما على اسم الفاعل (فازداد بهما) اي بسبب دخول احدهما على اسم الفاعل (شبهه) اي شبه اسم الفاعل (بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان) وزاد بعضهم الاعتماد على النداء نحو يا طالعا جبلا فان طالعا عمل في جبلا لاعتماده على حرف النداء كما اراده صاحب الالفية وقال شارحه ان هذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا اعتمد في مثله على الموصوف المقدر يعني يا رجلا طالعا وهذا ما اختاره ابن الحاجب ثم قال الشارح المذكور اقول نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام ادعو فهذا يكفي في التقريب واوجبوا الاعتماد على الموصوف المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب تجري عليه ملفوظ او مقدر انتهى ملخصا ثم انه لما كان اسم الفاعل اما للزمان الحال او الاستقبال او الماضي وفرغ من بيان حاله في الاول شرع في بيان حاله في الثالث وقال (فان كان) وفسر الشارح اسم كان بقوله (اسم الفاعل) للاشارة الى ان اسمه ضمير مستتر تحته وراجع الى اسم الفاعل واورد له وصفا بقوله (المتعدي) للاشارة الى ان الخلاف في هذه المسئلة في وجوب اضافته الى المفعول وهو انما وجد في المتعدي (للماضي) ولما كان كونه للماضي على وجهين احدهما بالاستقلال والآخر بوجوده في الاستمرار اشار الشارح اليهما بقوله (اي للزمان الماضي بالاستقلال) يعني سواء كان المراد بكونه للماضي انه قارن الزمان الماضي دون الحال والاستقبال نحو انا ضارب زيد امس (او) وجد ذلك الماضي (في ضمن الاستمرار) بان يراد استمرار وجوده ووجود الماضي في ضمنه نحو انا ضارب زيد ثم الشارح ضم قوله (وان لم يذكر مفعوله) الى قوله فان كان للاشارة الى انه ان لم يذكر مفعوله لم يتم حكم المسئلة (وجبت الاضافة) (اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) (معنى) وفسره بقوله (اي اضافة معنوية) للاشارة الى انه مفعول مطلق مجازي للاضافة ولبيان نوع تلك الاضافة وقوله (لفوات) الخ علة لعدم كون تلك الاضافة لفظية مع انها صفة مضافة الى معمولها يعني انما كانت تلك الاضافة معنوية لا لفظية لانعدام (شرط الاضافة اللفظية) وهو كون الصفة مضافة الى معمولها فاسم الفاعل ههنا ليس بمضاف الى معموله لعدم شرطا لعمل فيه وهو كونه

الحال او الاستقبال ومثاله (مثل زيد ضارب عمرو امس) فان الضارب في هذا المثال لما كان للمعنى الماضي لكونه مقيدا بلفظ امس وهذا عند الجمهور بناء على الاشتراط في عمله بكونه مقارنا للحال او الاستقبال (خلافا للكسائي) اي خولف خلافا وذلك المخالف لهم هو الكسائي (فانه) اي الكسائي (ذهب الى عدم وجوب اضافته اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانما تجب الاضافة عنده (لانه) اي اسم الفاعل (يعمل) اي يعمل في مفعوله (عنده) اي عند الكسائي بلا شرط (سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال) وانما اخر الحال عنهما لكونها ذات الطرفين وزمان الحال وان كان مقدما على الاستقبال في الوجود لكنه مؤخر عنه في الملاحظة ووقعت ههنا الملاحظة للسنن (فيجوز) اي واذا لم تجب الاضافة يجوز (ان يكون) اي مفعوله (منصوبا) اي لفظا (على المفعولية) ويجوز ان يكون مضافا الى مفعوله (وعلى تقدير اضافته) كما هي الجائزة عنده ايضا (ليست) اي تلك الاضافة (اضافة معنوية) كما كانت عند الجمهور (لانها) اي وانما لم تكن تلك الاضافة معنوية عنده لان تلك الاضافة (عنده) اي عند الكسائي (من قبيل اضافة الصفة الى معمولها) وكل اضافة شانها كذلك فهي اضافة لفظية فاذا كانت لفظية لم تكن معنوية (وتمسك الكسائي) اي استشهد على الحكم بعدم وجوب الاضافة (بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه) حيث كان الباسط عاملا في مفعوله وناصبا له مع كونه بمعنى الماضي ولو لم يجز اعماله مع كونه للماضي لم يقع المفعول منصوبا في هذه الآية وقد مر الجواب) من طرف الجمهور (عنه) اي عن قوله تعالى بالتأويل بالحكاية ثم ذكر المصنف تصرف الجمهور فيما اذا وجد لذلك الفاعل معمول آخر منصوبا فقال (فان كان له) (اي لاسم الفاعل) اي وان وجد لاسم الفاعل الذي كان للماضي (معمول آخر) وقوله (غير المضاف) صفة كاشفة للمعمول الآخر اي المراد بذلك المعمول الآخر هو غير المعمول الذي اضيف (اسم الفاعل اليه) من نحو المفعول الثاني لباب اعطيت او علمت (فبفعل مقدر) (اي فانتصابه) اي فانتصاب ذلك المعمول وكونه منصوبا انما هو (بفعل مقدر) وقوله (لا باسم فاعل) للاشارة الى ان القصر المستفاد من اضافة الانتصاب قصر قلب لان الكسائي قائل بان انتصابه باسم الفاعل (نحو زيد معطي عمرو درهما امس) (فدرهما) اي فان لفظ درهما في هذا المثال (منصوب باعطى المقدر) اي بفعل اعطى الذي قدر بعد قوله زيد معطي عمرو بان يكون جملة مستأنفة وجوابا لسؤال نشأ مما قبله (فانه لما قيل معطي عمرو قيل) اي سئل بقوله (ما اعطاه فقيل درهما اي) فاجيب عنه بانه (اعطاه درهما) ولما فرغ من مسائل اسم

... التى هى حين دخول اللام عليه فقال
(فان دخلت اللام) واورد الشارح وصفالها بقوله (الموصولة) للتخصيص
يعنى المراد بدخول اللام (على اسم الفاعل) هى اللام الموصولة وقال العصام
ان الشارح قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل على
اسم الفاعل لايغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضى ثم قال
ولايخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء فى المعنى من قوله بشرط معنى الحال
والاستقبال والاعتماد على صاحبه انتهى ثم ذكر رحمه الله قاعدة وهى ان
اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى مفعول به اذا ضعفهما قد يقويان باللام وتسمى
لام التقوية فى غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفى اسم الفاعل من هذه
الافعال يكون التقوى بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا
قائم كذا فى الرضى وقوله (استوى الجميع) جزاء لقوله فان دخلت يعنى
اذا كان كذلك استوى (اى استوى جميع الازمنة) من الماضى والحال والاستقبال
ولم يشترط فى عمله اقترانه بالحال او الاستقبال ولا اعتماده على شىء من الصواحب
(فتقول) اى حينئذ يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابوه زيدا امس) اى حال
كونه مقارنا الماضى (كما تقول) اى كما يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابوه زيدا الآن
او غدا) وقوله (لانه) علة لاستوى الجميع وعدم الاشتراط حال دخول اللام الموصولة
عليه يعنى انما لم يشترط فى العمل مقارنته باحد ازمنة الحال والاستقبال فان علة
الاحتياج الى اشتراط احدهما منتفية ههنا لان علة الاحتياج انما هى لتقريبه
من الفعل ولتقوية مشابهته ولما دخلت الموصولة عليه ههنا كان اسم الفاعل
صلة له والصلة (فعل بالحقيقة حينئذ) اى حين كونه صلة لان اصل الضارب
الذى ضرب ولما بدل لفظ الذى الى صورة اللام (عدل عن صيغة الفعل)
اى ضرب مثلا (الى صيغة اسم الفاعل) وهو ضارب وانما عدل عن هذا الاصل
(لكراهتهم) اى لكراهة العرب (ادخال اللام) اى الذى هو من خواص
الاسم (عليه) اى على الفعل ثم شرع فى بيان احكام صيغة المبالغة فقال
(وما وضع) اى حكم الاسم الذى وضع (منه) (اى) حال كونه (من اسم الفاعل)
ولما كان فى دخول صيغة المبالغة فى تعريف الفاعل تخديش بناء على ما فى الترجمة
الشريفية وجه الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة المبالغة فقال
(بتغيير) اى وضع بتغيير (صيغته) اى صيغة اسم الفاعل (الى اخرى) اى
الى صيغة اخرى حال كون ذلك التغيير ملابسا (بحيث يخرج) اى ذلك الاسم
الموضوع (عن حد اسم الفاعل) بتغيير صيغته الاصلية وبضم المبالغة فى معناه
وقوله (للمبالغة) متعلق بوضع ولما كان فى المبالغة احتمال كونها فى الفاعل

كالتكثير الذي في باب التفعيل اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم بتقييد المبالغة بقوله (في الفعل المشتق منه) يعني ان تلك الاسماء موضوعة للمبالغة الحاصلة في الفعل الذي اشتق ذلك الاسم من ذلك الفعل واوزانها المتفق عليها ثلاثة فعال بتشديد العين وفعول ومفعال بكسر الميم وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وسلك المصنف مسلكه فقال (كضراب وضروب ومضراب) حال كون تلك الثلاثة ملابسة (بمعنى كثير الضرب) يعني للمبالغة في الفعل كما اشار اليه (وعليم) (بمعنى كثير العلم) (وحذر) (بمعنى كثير الحذر) وكون هذين الاخيرين للمبالغة عند سيبويه وقوله (مثله) بالرفع خبر الموصول اعني ما وضع وقوله (اي مثل اسم الفاعل) تفسير للضمير المجرور وقوله (في العمل واشتراط ما يشترط به عمله) تفسير وبيان لوجه الشبه يعني ان ما وضع للمبالغة كاسم الفاعل في كونه عاملا كفعله وفي اشتراط الوجوه التي يشترط بها عمل اسم الفاعل ولما كان ظاهر كلام المصنف مبنيا على خروج صيغ المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله الشارح في سبق حمل الشارح عبارته عليه وفسره به الى هنا واراد ان ينبه ان كلامه قابل ايضا لاحتمال ان يكون داخلا في الحد فقال (هذا) اي حملنا لفظ المثل على المثلية في العمل والاشتراك (على تقدير ان تكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل) ولم يكن منه بمعنى الدخول في افراده يعني المراد بذلك الاشتراك هو الاشتراك في الحكم لا الاشتراك في المفهوم (واما) اي اما توجيه كلام المصنف (اذا كانت) اي صيغ المبالغة (داخلة فيه) اي في حد اسم الفاعل ومشتركة معه في المفهوم (فمعنى هذه العبارة) اي فيكون معنى قوله مثله (ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت) اي وقت كون اسم الفاعل (للمبالغة) اي ذلك الفرد منه (مثله) اي مثل اسم الفاعل (اذا لم يكن) اي مثل الفرد الذي لم يكن (للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن اوغدا) يعني فلا يجوز ان يقول امس كما لا يجوز في ضارب وهذا مثال لوجود الاعتماد على المبتدأ ولوجود احد المعنيين من الحال والاستقبال (و) نحو (مررت بزيد الضراب عمرا الآن اوغدا اوامس) وهذا لما دخلت عليه اللام الموصوفة واستوى فيه جميع الازمنة وقوله (ومافيه) اي واسم الفاعل الذي حصل فيه معنى (من معنى المبالغة ناب) اي قام ذلك المعنى (مناب ما) اي مقام المعنى الذي (فات من المشابهة اللفظية) التي كان اسم الفاعل عاملا بتلك المشابهة وهي موازنته له في الحركات والسكنات وقد فات ذلك بتغييره الى صيغة المبالغة فبقيت المشابهة المعنوية والاستعمالية ولما زيد معنى المبالغة فقد جبر به ذلك النقصان لقيامه مقامه اعلم ان في قوله ومافيه اشارة الى الاختلاف الواقع بين البصريين والكوفيين فقال

الكوفيون ان ما كان للمبالغة اس مثل اسم الفاعل لانه لا يعمل مثله لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعده منصوب يكون منصوبا بفعل مقدر وقال البصريون انه عامل مثله فاجابوا عن قولهم بانه فات المشابهة اللفظية بان معنى المبالغة جابرة لما فات من المشابهة اللفظية فاشار الشارح الى ذلك الجواز بقوله وما اناب ورده العصام بان المبالغة كالزيادة التفضيلية انما تجعل الاسم ابعد من مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا وقال فى شرح اللب ويمكن ان يدفع بان الاصل فى افعل التفضيل الزيادة على الغير فلاحظة الغير هى التى بعدته من المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة فى الحدث فقرب لكونه بمنزلة تجدد الغير المنافى للفعلية ولما لم يختلف المفرد من اسم الفاعل والمثنى والمجموع فى هذا الحكم اشار المصنف الى عدم الفرق بينهما وقال (والمثنى) وهو مبتدأ وقوله مثله خبر اى المثنى (من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة) نحو ضاربان وضرابان ولما لم يكن للمثنى انواع واقسام بخلاف المجموع حيث ثبت له الاقسام اشار اليه وفرقه عن المثنى بقوله (و)(كذلك)(المجموع) (منهما) اى من اسم الفاعل ومما هو للمبالغة واشار الشارح الى تعميم هذا الحكم لاقسامه بقوله (مصححا كان) اى سواء كان ذلك المجموع منهما مصححا كضاربون وضرابون (او مكسرا) كضربة (مثله) (اى مثل اسم الفاعل) وقوله (اذا كان مفردا) قيد لاسم الفاعل المقيس عليه وقوله (فى العمل وشروطه) اشارة الى وجه الشبه وقوله (لعدم تطرق) اشارة الى علة عدم الفرق يعنى وانما لم يفرق بين مفرده وبين مثناه وجمعه لعدم عروض (خلل) مانع عن عمله (الى صيغة المفردة من حيث ذاتها) اى ذات الصيغة المفردة (بالحاق) اى بسبب الحاق (علامتى التثنية) من الالف والنون او من الياء والنون (والجمع) اى وعلامة الجمع من الواو والنون او الياء والنون لبقاء صيغة المفرد فيهما (تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او امس) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ للتثنية والجمع وقوله (الزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس) وهذا مثال لهما حين دخلت اللام عليهما وحين استوى الجمع وقال العصام ان هذه العلة يعنى قوله لعدم تطرق انما تفى لوجه عمل المصحح لانه لا تتغير صيغة مفرده فيه واما فى عمل جمع المكسر فلا تفى لانه تتغير صيغة مفرده الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب وقال الرضى ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتهى
(و يجوز حذف النون) وتفسير الشارح للنون بقوله (اى نون المثنى والمجموع) اشارة الى تعميم تلك المسئلة فى نون المثنى والمجموع وقوله (مع العمل) متعلق بيجوز وظرف له وقوله (فى معموله بنصبه على المفعولية) تحصيل لكيفية العمل وصورتها يعنى ان حذف النون جائز فى الصورة التى عمل اسم الفاعل فى معموله

بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المعمول على المفعولية نحو نحن الضاربوا زيدا وزيد وعمرو الضاربا بكرا ويجوز ايضا ذكر النون في هذين المثالين وقوله (بخلاف ما اذا كان) بيان لفائدة قيد الجواز بقوله مع العمل يعني انما قيد المصنف جواز حذف النون بقوله مع العمل للاحتراز عن خلافه وهو اسم الفاعل الذي كان (مضافا اليه) الى معموله بان يجره بالاضافة (فان حذفها) اي حذف النون حينئذ (واجب) لكونه مضافا فلا يجوز ذكرها وقوله (و) (مع) (التعريف) بالجر معطوف على قوله مع العمل وانما وسط الشارح لفظ مع فيكون من قبيل عطف شرط شيء على شرطه الاخر يعني اشترط لجواز حذف النون شيئين احدهما كونه عاملا والثاني كونه مع التعريف ثم ذكر علة جواز الحذف بقوله (تخفيف) واشار الشارح بقوله (مفعول له الحذف) الى ان المقصود هو التخفيف واليه اشار بقوله (اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين) يعني العمل والتعريف (لقصد مجرد التخفيف) وقوله (لطول الصلة) اشارة الى علة ذلك القصد يعني انما قصد التخفيف في هذه الصورة لوقوع الثقل بكون الصلة طويلة (بها) اي بسبب النون اذا كانت مذكورة لان اسم الفاعل اذا كان باللام يكون صلة له واذا كان ناصبا لمعموله تكون الصلة مشتملة للفاعل والمفعول والمشتمل لهما يكون اطول مما هو مشتمل للفاعل فقط فيوجب التخفيف واما اذا لم يكن عاملا النصب اصلا بل كان مضافا الى ذلك المعمول فانه يوجد التخفيف المقصود بالاضافة واذا لم يكن باللام لم يكن صلة ولا يضر تطويله وقوله (كقراءة من قرأ) اي كقراءة القارئ الذي قرأ قوله تعالى (والمقيمي الصلوة) في سورة الحج (بنصب الصلوة على المفعولية) بخلاف القراءة المتواترة التي هي بجر الصلوة باضافتها اليه واعلم ان القارئ بهذا هو المطوعي في احد وجهيه وفي الوجه الاخر قرأه بزيادة النون وهذه قراءة شاذة غير متواترة مع ان زيادة النون مخالف للرسم ثم اشار الى ضعف حذفها اذا لم يكن مع اللام فقال (واما على تقدير التنكير) اي واما حذف النون على تقدير كونه نكرة (مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب الاليم) اذا قرئ لفظ الاليم (بالنصب فحذفها) اي فحذف النون على ذلك التقدير (ضعيف) قوله لان اسم الفاعل اشارة الى علة الضعف يعني انما يكون حذفها ضعيفا على ذلك التقدير (لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام حينئذ لا يضر وقوعه طويلا حتى يحتاج الى التخفيف هذا بيان لضعفه دراية وقوله والقراءة جواب لسؤال المقدر كان قائلا يقول لم يكون ضعيفا مع وجود القراءة فيه فاجاب بان قراءة النصب ليست بمتواترة (والقراءة الغير المتواترة مما لا اعتماد عليه) فلا يرد حينئذ على الشارح ما اعترض بعض المحشين بان

(قوله)

قوله القراءة مما لا اعتماد عليه ليس مما ينبغي لان القراءة اصل في العمل اوورودها من معدن البلاغة فان مراده في الاعتماد على الغير المتواترة والقراءة بنصب العذاب في الآية المذكورة لم توجد في المتواترات ولما فرغ المصنف من مسائل اسم الفاعل شرع في مسائل اسم المفعول فقال (اسم المفعول) (هو) (ما اشتق من فعل) (اى حدث موضوعا) (لمن وقع) اى ذلك الحدث (عليه) (اى لذات ما) يعنى انه اسم اشتق من حدث حال كونه موضوعا للذات الذى وقع ذلك الحدث عليه وفى العصام ان قوله لمن وقع عليه يشكل بخروج نحو مضروب فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له فان المضروب فى هذين المثالين لا يصدق عليه انه موضوع لمن وقع عليه الضرب بل لمن وقع فيه الضرب او لمن وقع له الضرب وقد يجاب عنه بان المضروب فى المثالين المذكورين المفعول به وانما ذكرت كلمة فى واللام للظرفية والعلية لا لانه جاء وضع لهما لان المضروب ليس يوم الجمعة ولا التأديب بل هو شخص آخر وقع عليه الضرب فى يوم الجمعة وللتأديب فيصدق عليه حينئذ انه موضوع لما وقع عليه الفعل وهو الشخص او يقال ان الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول وقوله (من حيث وقوع الفعل عليه) للاحتراز عن اسم التفضيل الذى صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف بمعنى المشهور والمعروف فانهما موضوعان لما وقع عليه الشهرة والمعرفة لكنه ليس بهذه الحيثية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير كذا فى بعض الحواشى ولكن اختصاص قيد الحيثية فى تعريف اسم المفعول لاخراج اسم التفضيل وعدم اعتباره فى تعريف اسم الفاعل وتكلفه فيه مما تكلف ليس بظاهر الوجه وقوله (فضروب) شروع فى تطبيق الحد بالافراد يعنى ان لفظ مضروب مثلا اسم مفعول ويصدق عليه تعريفه لانه (موضوع لذات ما) اى لذات من الذوات لا لذات معين وقوله ما صفة لذات وقوله (وقع عليه الضرب) صفة بعد صفة له اى للذات المبهمة التى وقع عليها الضرب (واعتذار اقامة من) اى الاعتذار من المعرف لاقامته لفظ من حيث قال لمن وقع (مقام ما) اى ولم يقل لما وقع مع انه الظاهر لعمومها اى هو الاعتذار الذى (مر فى اسم الفاعل) فلا لزم تكراره (فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة) وقوله (من المصدر) متعلق بالمشتقة لا انه لبيان الامور المشتقة يعنى بالامور المشتقة كل اسم مشتق من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (وقوله لمن وقع عليه) فصل (يخرج) اى من هذا التعريف (ما عدا المحدود) اى غير المحدود الذى هو اسم المفعول وذلك الغير كاسم الفاعل والصفة

المشبهة واسم التفضيل) فان اسم الفاعل موضوع لمن قام به الفعل والصفة
المشبهة لما كانت مشتقة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ما وقع عليه الفعل
لان وجود ما وقع عليه الفعل انما هو المتعدي ولما كان لاسم التفضيل جهتان
جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما
بهذا القيد بقوله (مطلقا) وفسر ذلك المطلق بقوله (سواء وضع) اى سواء
وضع (اسم التفضيل لتفضيل الفاعل) نحو اعلم (اولتفضيل المفعول) نحو
اشهر فكلاهما خارجان بهذا القيد (فانه) اى فان اسم التفضيل مطلقا ليس
بمشتق من فعل لموصوف مطلق بل هو (مشتق من فعل لموصوف بزيادته على
الغير في ذلك الفعل واسم المفعول) بخلافه فانه (موضوع لمن وقع عليه الفعل
فقط) اى من غير اعتبار زيادته ثم شرع في بيان صيغته من الثلاثي وغيره فقال
(وصيغته) اى صيغة اسم المفعول حال كونه (من الثلاثي المجرد على) (زنة)
(مفعول) (كمضروب) (ومن غيره) (اى غير الثلاثي المجرد) من الثلاثي
المزيد فيه او الرباعي المجرد او الرباعي المزيد فيه (على صيغة اسم الفاعل) اى
على صيغة اسم الفاعل لهذا الباب ولكن بين كون تلك الصيغة لاسم الفاعل
وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله (بفتح) اى حال كون
تلك الصيغة في اسم المفعول ملابسة بفتح (ما) اى الحرف الذى (قبل الآخر)
وانما اختيرت الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول (لخفة الفتحة) اى لكونها اخف
الحركات (وكثرة المفعول) اى ولكون اسم المفعول اكثر استعمالا بالنسبة الى
اسم الفاعل لان الفعل فاعلا واحدا سواء كان لازما او متعديا الى واحد او الى
اثنين او الى ثلاثة ولكن يوجد له مفعولات ولذا اختيرت الفتحة حتى تكون
خفتها معادلة للثقل الحاصل من الكثرة (كمستخرج) وهذا مثال له حال
كونه (بفتح الراء) ثم شرع في بيان عمله فقال (وامره) (اى شانه وحاله) وقوله
وامره مبتدأ مشبه وقوله كامر خبره مشبه به وقوله (في العمل) متعلق بالامر
كذا في المعرب وبيان اوجه الشبه ولما كان عمله في نائب فاعله غير مشروط
بشيء اختص احتياجه الى الشرط في عمل غير نائب الفاعل فاشار اليه الشارح
بقوله (اى في عمل النصب) وقوله (والاشتراط) بالجر عطف على قوله في العمل
فاشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله (اى اشتراط عمله) الى ان اللام في الاشتراط
للعهد الخارجي وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذى ذكر في اسم
الفاعل وهو انه يشترط عمله في المفعول به (بالزمانين) اى الحال والاستقبال
(والاعتماد) اى اشتراط عمله بالاعتماد (على صاحبه او الهمزة) اى او الاعتماد
على الهمزة (او) على النفي (ما) (كامر اسم الفاعل) (اى مثل شانه وحاله)

وقال العصام نقلا عن الرضى ان قوله وامره كامر اسم الفاعل موافق لكلام المتأخرين كابي علي ومن بعده فانهم صرحوا بالاشتراط عمله بزمان الحال او الاستقبال كاسم الفاعل واما المتقدمون فليس في كلامهم مايدل على اشتراط عمل اسم المفعول باحد الزمانين ثم قال ولوا كتفى بقوله وامره كامر اسم الفاعل في العمل لكفى انتهى ثم ذكر الشارح باقي الحال والشان بقوله (واذا كان) اى اسم المفعول (معرفا باللام) نحو المضروب (يعمل بمعنى الماضي) اى اذا كان بمعنى الماضي (ايضا) اى كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال او كما يعمل اسم الفاعل اذا دخلت عليه اللام (فهو) اى اسم المفعول (يرفع ما) اى المفعول الذى (يقوم) ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون نائبه عند حذفه (فلو كان) اى بعد رفعه لذلك المفعول بالنائبية اما ان لايوجد مفعول آخر او يوجد فان وجد (هناك مفعول آخر) اى غير المفعول الذى جعل نائبا (يبقى) اى ذلك المفعول الآخر (على نصبه) اى على نصب الاول على المفعولية وهذا الكلام من الشارح توطئة لما مثل به المصنف بقوله (نحو زيد معطى غلامه درهما) فقوله معطى بفتح الطاء اسم المفعول رفع الغلام الذى هو مفعوله الاول وبقى درهما منصوبا على حاله وقيد الشارح المثال بقوله (الآن او غدا) وقد اهمله المصنف لظهوره واهمل ايضا بيان ماكان معرفا باللام ولذا ذكره الشارح بقوله واذا كان معرفا باللام واورد له مثالا بقوله (او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس)ثم شرع في بيان الصفة المشبهة فقال (الصفة المشبهة)يعني الصفة التي ليست باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبيهة (باسم الفاعل من حيث انها) اى تلك الصفة (تثنى وتجمع وتذكر وتونث) كما تثنى اسم الفاعل ويجمع ويذكر ويونث فقوله الصفة مبتدأ وخبره قوله (ما اشتق) اى اسم اشتق (من فعل لازم) وهذا القول (احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين)اى المشتقين من المتعدى نحو ضارب ومضروب وليس باحتراز عما اشتقا من اللازم نحو قائم وذاهب ونحو ممرور به وكذا يخرج عنه افعل التفضيل من المتعدى نحو زيد اعلم من عمرو وكذا في الوافية (لمن) اى موضوع لمن وفسره بقوله (اى لما) اختصارا يعني ان اصل التعبير في امثاله ان يكون بما فعدل عنه المصنف في التعاريف الثلاثة واعتذر عنه والاعتذار المذكور ههنا كذلك (قام به)وقال في الوافية ايضا ان قوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والآلة ولم يتعرض له الشارح العلامة ولما دخل في تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل والمفعول اللذين اشتقا من اللازم اخرجهما بقوله (على معنى الثبوت) يعني انها موضوعة لما يستمر ويلزم (لا بمعنى الحدوث) كاسم الفاعل او المفعول وهذا

(احترازعن نحو قائم وذاهب) اى عن اسم الفاعل الذى من اللازم واشار اليه بقوله (مما اشتق) وهو بيان للنحو فى نحو قائم يعنى المراد بنحو قائم كل اسم اشتق (من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه) اى فان ذلك الاسم (اسم الفاعل) لكونه بمعنى الحدوث (لا صفة مشبهة) لعدم كونه بمعنى الثبوت وفى الوافية وكذا يخرج بقوله بمعنى الثبوت افعل التفضيل الذى اشتق من اللازم نحو افضل الخ وفى العصام ان المراد بالثبوت فى كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف واشار اليه الشارح ايضا بقوله لا بمعنى الحدوث بخلاف ما حققه الرضى فان المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار فانه قال والذى ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فيهما فليس معنى نحو حسن فى الوضع انه ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة اوفى جميع الازمنة ولا دليل فى اللفظ على احد القيدين فهى حقيقة فى القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم تجد نفيه فى جميع الازمنة كان كمت حكمت بثبوته ولا بد من وقوعه فى زمان كان الظاهر وقوعه فى جميع الازمنة الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح اما اقول فههنا ثلاثة اشياء الاول المتجدد وهو المراد بالحدوث باتفاق بين المصنف والرضى والثانى المتجدد المستمر فى جميع الازمنة وهذا القسم باعتبار تجدده حادث وباعتبار استمراره فى جميع الازمنه مستمر والمستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث والثالث المستمر الغير المتجدد والمراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم وعند الرضى هو القسمان الاخيران والله اعلم وقد فصله الشارح بقوله (واللازم) اى المراد من قوله من فعل لازم (اعم من ان يكون لازما ابتداء) اى حين وضعه نحو حسن فانه مشتق من حسن اى من الباب الذى اختص باللازم (اوعند الاشتقاق)اى سواء كان لازما حين الوضع اولم يكن بل عرض كونه لازما عند اشتقاقه فمثال العارض عند الاشتقاق (كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين)فعند كونه فى هذا الباب ليس بلازم يقال رحم زيد عمرا فلم يكن ما اشتق منه صفة مشبهة بل اسم فاعل فيقال فيه راحم وان اريد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يجز اشتقاقها منه مادام باقيا فى ذلك الباب فانه لم يصدق تعريفها حينئذ عليه بل اشتق الصفة المشبهة التى هى كلمة رحيم (بعد نقله) اى نقل رحم من الباب الذى بكسر العين (الى رحم) اى الى الباب الذى (بضمها) اى بضم العين حتى يكون لازما بنقله ويصدق

عليه تعريفه ويمتاز من الراحم الذي هو اسم الفاعل فاذا لم يكن كذلك (فلا يقال) اى فلا يجوز ان يقال (رحيم) حال كونه صفة مشبهة مشتقة من رحم بكسر العين (الا) اى غير ان يقال انه مشتق (من رحم بضم الحاء) ثم فسر الجواز بنقله بقوله (اى صارت الرحمة طبيعة له) اى طبع الفاعل عليه يعنى انه اذا نقل الى هذا الباب يكون معناه كذلك لكون هذا الباب موضوعا للطبائع فان كل فعل يجيء من الباب الذي بضم العين في الماضي والغابر يستفاد منه ان هذا الحدث يكون طبيعة لما قام به مثاله (ككرم) اى فانه فعل ماض بضم العين (بمعنى صار الكرم طبيعة له) اى لمن قام به الكرم (والمراد بكونه) اى كون المذكور من افراد الصفة المشبهة ملابس (بمعنى الثبوت انه) اى المراد كونه (يكون كذلك) اى كونه (مشتقا) من فعل لازم (بحسب اصل الوضع) سواء كان اصله كذلك او بعد نقله حين اشتقاقه حتى لا يكون في اصل وضعه وحين اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث ثم عرض الثبوت في الاستعمال (فيخرج عنه) اى عن اللازم بهذا المعنى ولا يكون صفة مشبهة (نحو ضامر) وهو اسم فاعل يطلق على ناقة ضامرة اى مهزولة ضعيفة فكان في اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطالق) اى ويخرج عنه ايضا لفظ طالق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق (لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما) اى لهذين اللفظين (الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجرى مجرى الاسم للناقة وان لم تكن مهزولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثاني للرجل الذي يطلق امرأته وان لم يصدر منه الطلاق ثم شرع في بيان صيغتها المعينة فقال (وصيغتها) (اى صيغة الصفة المشبهة) وهذا تفسير للضمير وقوله (مع اختلاف انواعها) للاشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من تنوعها ان يكون باللام نحو الحسن وجهها او باضافة نحو حسن الوجه او مجردة عنهما نحو حسن وجهه بالتنوين وانما اعتبر تلك الانواع فان حكم كل منها مخالف لحكم الآخر فقوله صيغتها مبتدأ وقوله (مخالفة) (بكسر اللام خبره وقوله (لصيغة) (اسم) (الفاعل) متعلق بمخالفة ولما كان لفظ الفاعل الذي اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون بمعنى انه صيغة على وزن المضارع مع الميم المضمومة وكسر ما قبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملا لصيغ الثلاثي ولغيره ويحتمل ان يكون بمعنى انه على صيغة وهي لفظ الفاعل فيختص حينئذ بصيغة الثلاثي المجرد اشار الشارح بتوسيط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول وبقوله (او لصيغة الفاعل الذي هو مميز ان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد) الى الاحتمال الثاني يعني ان المراد بقوله لصيغة الفاعل هي لفظ الفاعل وقوله

الذى هو لبيان الاعتذار عن ترك غير الثلاثى يعنى انما اعتبرت المخالفة مخصوصة بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى غيره لانه الذى هو ميزان وزن اسم الفاعل من الثلاثى المجرد الذى هو اصل بالنسبة الى مافوقه من الرباعى وقال العصام انه يرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل انتهى واقول يحتمل ان يريد الشارح بهذا التوجيه اشارة الى مذهب غيره من الجمهور وبقوله (فلا تجئ صيغة من صيغ هذا الوزن قطعا) اى للاتفاق فى التوجيه الثانى يعنى اذا كان المراد من الفاعل وزنا مخصوصا بالثلاثى المجرد يكون الحكم بالمخالفة حكما قطعيا كما عرفت وقوله (على حسب السماع) للاشارة الى ان صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم الفاعل وقوله (اى كائنة) للاشارة الى ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حال من المستكن فى مخالفة حيث قدر المتعلق مؤنثا وقوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا بمعنى المقدار وقوله (بحيث لا تجاوزه) تفسير للمقدار يعنى ان الصيغ المخالفة لصيغة الفاعل على مقدار المسموع لا تتجاوز تلك الصيغ ذلك المقدار المسموع وقوله (فالظرف) شروع فى بيان الاعراب الجارى فى قوله على حسب السماع يعنى ان الظرف المستقر (منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة) وهذا هو الاعراب الذى اختاره الشارح لما عرفت من تفسيره (اوصفة) اى او الظرف المستقر منصوب على انه صفة (لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر مايسمع) وفى العصام انه يرد على قوله اى كائنة على قدره ان وزن افعل من الالوان نحو احمر ومن العيوب نحو اعور واعمى من الثلاثى قياسى فى اسم الفاعل مع انهما مخالفان لصيغة الفاعل فاجاب عنه بقوله الا ان يقال يحتمل ان تكون مع ذلك فى غير الثلاثى سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثى قياسيا مقصورا على ما سمع انتهى ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة الفاعل مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجها لذلك التخصيص فقال (وخص مخالفتها) اى مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (لصيغة اسم الفاعل) متعلق بالمخالفة وقوله (بالبيان) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور ههنا يعنى ان المخالفة مختارة ببيانها لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (مع انها) اى مع ان صيغة الصفة المشبهة (مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا) اى كما انها مخالفة لصيغة الفاعل واللازم على المصنف حينئذ ان يقول مخالفة لصيغتى الفاعل والمفعول دون ان يخص البيان بالاول لكنه عدل عنه (لزيادة

اختصاص) اى لوجود زيادة الاختصاص (لها) اى للصفة المشبهة (باسم الفاعل) ولم يوجد ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص الزائد (لكونها) اى لكون الصفة المشبهة (مشبهة به) اى باسم الفاعل فى كونها صفة لما قام به الحدث المشتقة هى منه فهى بمعنى ذو مضافا الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما الامن حيث الحدوث اوالاطلاق كما ذكرنا كذا فى الرضى ولا يخفى ان هذا الوجه يصلح توجيها لزيادة الاختصاص بخلاف الوجه الاخير فانه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (ولكون عملها) اى وايضا ان ذلك الاختصاص حاصل لكون عمل الصفة المشبهة انما هو (لمشابهتها) اى لمشابهة تلك الصفة (اياه) اى اسم الفاعل (فيما ذكر) فى الاوصاف التى ذكرت واسم المفعول بخلافه وقوله (كحسن) مع ما بعده خبر المبتدأ المحذوف اى وتلك الاوزان المسموعة نحو حسن بفتح الحاء والسين (وصعب) بفتح الصاد وسكون العين (وشديد) ولها اوزان اخر وقد جمعها بعضهم فى بيت ٭ هرده آمد نظم وزن صفات ٭ حسن وضيق وشجاع وجبان ٭ احول وشكس وصلب وصغر وسليم ٭ وبس خلوع وخشن وجنب وعطشان ٭ نفسا آمد ودكر قيوم ٭ بس امام وندس دكر حمان ٭ ثم شرع فى بيان عملها فقال (وتعمل) اى الصفة المشبهة (عمل فعلها) اى كعمل فعلها الذى هو الفعل اللازم وقد عرفت ان عمل الفعل اللازم هو رفع الفاعل فقط ولا ينصب المفعول وقال فى العصام اعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب المشبه بالمفعول دون فعلها فانه لا ينصب مفعولا وشبهه انتهى واقول ان عبارة المصنف مطابقة لما سيأتى من ان النصب على التشبيه انما هو مذهب البصريين واما عند الكوفيين فهو منصوب على التميزية فعبارته مطابقة لمذهبهم وقوله (مطلقا) منصوب على انه حال من المستكن فى تعمل اى تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وانما ذكر المطلق باعتبار الوصف كذا فى لمرب . فسر الشارح المطلق بقوله (اى من غير اشتراط زمان) اى من الازمنة الثلثة كما اشترط فى اسم الفاعل وقوله (لكونها) علة لعدم الاشتراط يعنى انها انما لم تشترط بالمقارنة للزمان لكون الصفة المشبهة (بمعنى الثبوت) لا بمعنى الحدوث المقتضى للزمان لكونه متجددا فاذا كانت بمعنى الثبوت (فلا معنى) اى فلا فائدة (لاشتراطه) اى لاشتراط الزمان (فيها) اى فى الصفة المشبهة فانها لكونها بمعنى الثبوت لا تقتضى الزمان الذى هو عبارة عن التجدد وقوله (واما اشتراط الاعتماد) للاشارة الى ان قوله مطلقا مصروف الى اشتراط

الزمان فقط واما اشتراط الاعتماد اى على صاحبه (فمعتبر فيها) اى في الصفة المشبهة ايضا (الا) اى لكن بينهما فرق آخر وهو (ان الاعتماد على الموصول لا يأتى) اى لا يحصل ولا يقع (فيها) اى الصفة المشبهة كما انه معتبر فى اسم الفاعل وانما لم يحصل (لان اللام الداخلة عليها) اى على الصفة المشبهة نحو الحسن وجهه (ليست) اى تلك اللام (بموصولة على الاتفاق) بخلاف اسم الفاعل فان اللام الداخلة عليه قد تكون موصولة وقد تكون غير موصولة كما اذا كانت بمعنى الثبوت العارض له فى نحو الضامر والحائض كما عرفت تحقيقه واعلم ان قوله بموصول بالتذكير فى اكثر النسخ مع انه خبر لقوله ليست ولعل وجهه كون لفظ الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية ولما كان للصفة المشبهة اقسام ولكل قسم منها حكم مغاير للآخر عنونه بقوله (وتقسيم مسائلها) ولم يقل وهى اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله (اى جعلها قسما قسما) وفيه اشارة الى ان التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله محذوف فانه لو اراد معنى المفعول لقال اى كونها كما هو المتعارف فى تفسير المصدر المبنى للفاعل والمبنى للمفعول يعنى ان الجاعل جعل كل قسم منها مذكورا بالاستقلال وقوله (وبيان) عطف على قوله وجعلها وانما زاد هذا لان المسئلة عبارة عن قضية كلية فحينئذ لابد لها من موضوع ومحمول فقوله وجعلها ناظر الى الاول وقوله وبيان (حكم كل قسم) ناظر الى الثانى يعنى ان الجاعل المذكور بعد جعلها اقساما بين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله (ويسمى) شروع فى وجه التسمية وانما يسمى المصنف (كل قسم مسئلة) ولم يقل قاعدة مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها (لانه) اى لان الشان (يسأل عن حكمه) اى عن حكم كل قسم (ويبحث عنه) اى ويحمل عليه حكمه فكل قضية كذلك جاز ان تسمى مسئلة اى من حيث يسأل عنها وقوله (ان تكون) (الصفة) خبر المبتدأ يعنى ان لها اقساما بحسب ذاتها وبحسب معمولها وبحسب اعراب معمولها وقوله (ملتبسة) للاشارة الى ان الباء فى قوله (باللام) للملابسة والى انه ظرف مستقر خبر لقوله ان تكون يعنى ان اقسامها بحسب ذاتها على قسمين فانها اما ان تكون ملتبسة باللام نحو الحسن (او مجردة عنها) اى او تكون مجردة عن اللام نحو حسن ثم شرع فى تقسيمها الثانى بحسب المعمول وانما زاد الشارح قوله (و) (على كل من التقديرين) ليكون اشارة الى ان هذا التقسيم تقسيم ثان لها يعنى ان الصفة المشبهة على تقدير كونها باللام وعلى تقدير تجردها عنها يكون (معمولها) اى معمول تلك الصفة وزاد الشارح لفظ (اما) على قوله (مضاف او) ليكون مقابلا لقوله (ملتبس) (باللام او مجرد

عنهما) فقوله معمولها عطف على اسم ان تكون وقوله مضافا عطف على خبره وقوله (اى عن اللام والاضافة) تفسير الضمير المجرور الذى فى عنهما والفاء فى قوله (فهذه) للفذلكة بمعنى ان انقسمت الصفة كذلك فهذه (اقسام ستة) (حاصلة من ضرب الاثنين) وهما كونهما باللام او مجردة (فى الثلاثة) وهى كون معمولها مضافا او باللام او بغير الاضافة واللام ثم شرع فى تقسيمها بحسب الاعراب فقال (والمعمول) وفسره بقوله (اى معمول الصفة المشبهة) للاشارة الى ان اللام فى المعمول للعهد الخارجى وقوله (فى كل واحد) ظرف مستقر صفة للمعمول بتقدير الكائن اى المعمول الكائن فى كل واحد (منها) (اى من هذه الاقسام الستة) وهى الحسن وجهه او الحسن الوجه او الحسن وجه او حسن وجهه او حسن الوجه او حسن وجه فالمعمول الذى هو الوجه هنا ثلثة اقسام (مرفوع) (تارة) (ومنصوب) (تارة) (ومجرور) (اخرى) اى تارة اخرى وزاد الشارح قوله (فعلى هذا) ليكون توطئة لقوله (صارت) اى فبناء على كون المعمول المذكور معربا بالاعاريب الثلثة صارت (اقسام مسائلها) اى تحولت وارتفعت اقسام مسائلها (ثمانية عشر قسما) (حاصلة) اى تلك الاقسام حاصلة (من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب) وهو كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (فى الاقسام) اى فى الاقسام الستة (الحاصلة من قبل) اى عن الاقسام التى ذكرت قبل هذه الاقسام ثم شرع فى بيان الواسطة فى كل من الاعراب الجائز فيها فقال (فالرفع) اى الحاصل الجائز (فى المعمول) (على الفاعلية) (اى فاعليته للصفة المشبهة) يعنى بناء على كون ذلك المعمول فاعلا لتلك الصفة (والنصب) اى وكون المعمول منصوبا مبنى (على التشبيه) (اى تشبيه) اى مبنى على جعل (معمول الصفة) شبيها (بالمفعول) وقوله (فى) (المعمول) (المعرفة) ظرف للظرف المستقر اعنى على التشبيه اى كونه منصوبا على التشبيه انما هو اذا كان المعمول معرفة نحو الحسن الوجه او حسن الوجه وقوله (وعلى التمييز) معطوف على قوله على التشبيه وانما زاد ههنا قوله (اى جعل معمول الصفة تمييزا) للاشارة الى مغايرة الاعتبارين لان النصب فى الاول انما هو على التشبيه بالمفعول وليس فى المعمولات معمول معين يقال له التشبيه فليس فيه الجعل واما ههنا فلما كان التمييز معمولا معينا اعتبر فيه الجعل (فى) (المعمول) (النكرة) (هذا) اى الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة بان يكون نصبه فى الاول على التشبيه وفى الثانى على التمييز (عند البصريين)

حيث فرقوا بينهما وتبعهم المصنف (وقال الكوفيون بل هو) اى المعمول المنصوب للصفة المشبهة (على التمييز) اى منصوب على التمييز (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين اللتين احداهما كونه معرفة والثانية كونه نكرة ولما كان حكم البصريين بكونه منصوبا على التشبيه فى الصورة الاولى مبنيا على عدم جواز التمييز معرفة حيث اضطروا الى الحكم بالتشبيه اراد الشارح ان يبين ان البصريين مضطرون الى هذا لعدم جواز التمييز معرفة عندهم ولكن الكوفيين لم يحتاجوا الى [illegible] [illegible] (لان [illegible] الكوفيين (يجوزون تعريف [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] التمييز [illegible] ثم ذكر الشارح مذهبا آخر فقال (وقال بعض النحاة على التشبيه [illegible]) الخ يحكمون بان النصب (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين (وقال الشارح الرضى) اى حكم الشارح الرضى بين المذاهب الثلاثة فقال (والاولى) اى الاحرى والانسب (التفصيل) اى مذهب فيه التفصيل وهو مذهب البصريين حيث فصلوا وقالوا ان كان المعمول معرفة فنصبه على التشبيه وان كان نكرة فنصبه على التمييز فقوله (والجر) بالرفع عطف على الرفع البعيد او على النصب القريب (اى الجر فى المعمول) اى فى معمول الصفة المشبهة مبنى (على الاضافة) (اى اضافة الصفة اليه) اى الى ذلك المعمول اضافة لفظية ثم شرع فى تفصيل الاقسام فقال (وتفصيلها) ولما احتمل ارجاع الضمير المجرور الى المسائل والى الاقسام اراد ان يفسره بقوله (اى تفصيل هذه الاقسام) والاشارة الى ان ارجاعه الى المسائل سهو ظاهر وقوله (فى ضمن) جواب لمن قال ان الضمير المجرور راجع الى المسائل لانها هى المذكورة فيما قبل ورده بان الارجاع الى المسائل يأباه السياق ولان التفصيل انما يتمشى فى الجزئيات والمسائل كليات وتفصيل المسائل انما يكون بذكر احكامها ولم يذكر احكامها فيما بعد بل الحق انه راجع الى الاقسام الثمانية عشر فانها وان لم تكن مذكورة مجموعة بلفظ واحد لكنها مذكورة فى ضمن (امثلة حررتها) [illegible] تفصيلها [illegible] (حسن وجهه) خبره وقوله (بتنوين الصفة) بيان لذلك التفصيل اى اذا قرأت الصفة بالتنوين انقطع احتمال الاضافة فتكون الصفة مجردة عن اللام وعن الاضافة وقوله (ورفع) بالجر عطف على التنوين اى حينئذ اذا قرأت معمولها الذى هو (وجهه) برفعه مرفوعا (بالفاعلية) اى بكونه فاعلا للصفة (او نصبه) اى او قرأت ذلك المعمول بنصبه (على التشبيه بالمفعول) واورده [illegible] على حيث قال على التشبيه وفى الاول بالفاعلية حيث قال بالفاعلية لتحصل الاشارة الى ان الفاعلية معنى مستقل لاقتضاء الاعراب بخلاف الثانى فانه امر اعتبارى [illegible]

بين الحالة وقوله (وبحذف التنوين وجر وجهه) معطوف على قوله بتنوين
الصفة يعني واذا قرأت الصفة المذكورة بحذف تنوينها تكون الصفة من قسم
المضاف فتكون مضافة الى معمولها الذي هو وجهه فيكون وجهه مجرورا
(بالاضافة) اي بسبب اضافة الصفة اليه ثم اورد الشارح قوله (فهذا التركيب)
لو طفرله (ثلاثة) حتى يكون خبرا لمبتدأ المحذوف (اي) تركيب حسن وجهه
يكون (ثلاثة امثلة) حال كونها (من الامثلة المقصودة) اي التي قصد (ذكرها)
اي ذكر تلك الامثلة وقوله (بتوضيح الاقسام) متعلق بالمقصود وعلة للقصد
المذكور يعني انه قصد ذكر الامثلة لكون الاقسام واضحة (باعتبار اختلاف معمول
الصفة رفعا ونصبا وجرا) (وكذلك) وهذا شروع في بيان امثلة اخرى فقوله
(اي مثل هذا التركيب) اشارة الى المشار اليه واتى ان الكاف بمعنى المثل وقوله
(في كونه امثلة ثلاثة) اشارة الى وجه التشبيه يعني تركيب (حسن الوجه) بغير
تنوين الصفة وبمعرفة المعمول مثل تركيب حسن وجهه (بالوجوه المذكورة) اي
حال كونه ملابسا بالوجوه المذكورة من رفع معموله ونصبه اذا قرأت بالتنوين
ومن جره اذا قرأت بحذفه يعني يحصل ثلاثة ايضا فيكون هذا مثالا للصفة التي
هي مجردة من اللام والاضافة حين كون معمولها مرفوعا ومنصوبا وللصفة التي
بالاضافة حين كون معمولها مجرور (وحسن وجه) (عطف) اي هذا التركيب
معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) قوله (اي هو ايضا) تفسير لصورة
العطف يعني ان تركيب حسن وجه ايضا حال كونه (بالوجوه المذكورة) فقوله
هو مبتدأ وخبره (امثلة ثلاثة) فان لفظ حسن حين كون معموله مرفوعا يكون
مثالا للصفة المجردة المرفوع معمولها وحين كون معموله منصوبا يكون مثالا
للصفة المجردة المنصوب معمولها وحين كون معموله مجرورا يكون مثالا للصفة
المضافة المجرور معمولها فيحصل امثلة ثلاثة وقوله (الحسن وجهه) مبتدأ او
معطوف ايضا بالعاطف المقدر كما في المعرب حال كون هذا التركيب (بادخال
اللام على الصفة ورفع) اي وبرفع (وجهه بالفاعلية) اي بسبب كونه فاعلا
(او نصبه) اي او بنصبه (بالتشبيه) اي تشبيهه (بالمفعول) فعلى هذين
التقديرين يكون مثالا للصفة الملتبسة باللام المرفوع معمولها والمنصوب معمولها
(او جره بالاضافة) اي او بجر معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة اليه
فيكون مثالا للصفة الملتبسة باللام وبالاضافة المجرور معمولها فان هذه الاضافة
لكونها اضافة لفظية لايمتنع جمعها مع اللام اذ لايشترط تجريدها عنهما
كما سبق ثم ان المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى في الامثلة السابقة بذكر العاطف
واتى في الامثلة الآتية بحذفه اراد الشارح ان يبين وجها لذلك التغيير فقال

(واي غير) اى المصنف (الاسلوب) اى طريق التركيب (بترك العاطف) اى
بسبب تركه (اشارة) اى لتحصيل الاشارة (الى انه) اى الى ان قوله الحسن وجهه
(شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة) اى مغاير للقسم السابق وقوله (لان
الامثلة السابقة) علة لكون هذا القسم منها مغايرا للاول منها يعنى هذه الامثلة
مغايرة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة (كانت) اى كانت مثالا (للصفة
المجردة عن اللام وهذه) اى وهذه الامثلة كانت مثلا (لصفة ذات اللام)
فيكون هذا المثال ايضا مثالا لوجوه ثلاثة احدها للصفة المتلبسة باللام مع رفع
معمولها والثانى للصفة باللام مع نصب معمولها والثالث للصفة باللام مع جر
معمولها (الحسن الوجه) حال كونه (بالوجوه الثلاثة) فى معمولها يعنى الرفع
والنصب والجر مع كون المعمول باللام ايضا (الحسن وجه) (ايضا) اى
كالتركيب السابق (بهذه الوجوه) اى برفع المعمول اونصبه اوجره مع كون
المعمول مجردا عن اللام ولما لم يطابق تفصيل المصنف الاجمال اراد الشارح
ان يبين لاختياره وجها فقال (وانما قدم) اى المصنف (الصفة الكائنة باللام
فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول) اى لان
مفهوم الصفة الكائنة باللام (وجودى) لدلالته على وجود اللام (والثانى) اى
ومفهوم الصفة المجردة عن اللام (عدمى) لدلالته على عدم اللام فهو وجودى
مقدم على العدمى طبعا فاراد المصنف تطبيق الاجمال بالترتيب الطبيعى وقوله
(وعكس) بصيغة الماضى المعلوم عطف على قدم اى وانما عكس (الترتيب فى
تفصيلها) حيث قدم امثلة الصفة المجردة واخر امثلة الصفة باللام (لان اقسام
الصفة المجردة اشرف) من الاقسام الكائنة باللام وانما كانت اشرف (لان قسما
واحدا منها مختلف فيه) وهو حسن وجهه كما سيأتى (وسائر الاقسام) منها
(صحيح) وهو حسن الوجه وحسن وجه (بخلاف اقسام ذات اللام فان
قسمين منها) وهما الحسن وجه والحسن وجه (ممتنع) اى كل واحد منهما
وقسم منها صحيح فالقسم المشتمل على الصحيحين اشرف من القسم المشتمل
على الصحيح الواحد وقوله (كما قال) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فانه لما قال
فان قسمين منها ممتنع تصادق كلام المصنف وهو قوله (اثنان منها) لكلامه
يعنى ان اثنين منها (اى من تلك الاقسام) يعنى من اقسام الصفة الكائنة
باللام (ممتنعان) اى ممتنعان بالامتناع العادى دون الامتناع الذاتى فان
امتناعهما لوجود المخالفة للقياس (احدهما) اى احد الوجهين الممتنعين
(ان تكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله (مضافة)
اى تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (الى معمولها) وقوله (المضاف) الجر

صفة المعمول يعنى ان تكون الصفة الكائنة باللام مضافة الى معمولها الذى يضاف ذلك المعمول ايضا (الى ضمير الموصوف) اى الى الضمير الراجع الى موصوف تلك الصفة (بواسطة) اى سواء اضيف بواسطة المتعلق (او بغير واسطة) اى او اضيف بغير واسطة المتعلق ولما اتى المصنف فى مثال ذلك القسم الممتنع بالمثال الذى اضيف بغير الواسطة حيث قال (مثل الحسن وجهه) ضم اليه الشارح المثال الذى اضيف بواسطة ليكون البيان تاما فقال (والحسن وجه غلامه) وانما امتنع هذا القسم (لعدم افادة الاضافة) وهى اضافة الحسن الى وجه او الى وجه غلامه (فيه) اى فى هذا القسم (خفة) فان اضافتها الى معمولها اضافة لفظية وقد تقرر ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيهما معا فلم يوجد ههنا شئ من الثلاثة (لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين) اذا كانت مفردة (او بحذف النون) اذا كانت تثنية او جمعا سالما (كحسن وجهه) اى كما وجدت الخفة فى هذا التركيب اذا قرئ (بالاضافة) اى باضافة لفظ حسن الى معموله فانها لما كانت مضافة وجدت الخفة المطلوبة فى المضاف فقط فوجد شرط الاضافة اللفظية وقوله او بحذف معطوف على قوله او بحذف التنوين يعنى الخفة فى الصفة المشبهة اذا لم توجد فى الصفة فلا بد ان توجد فيما اضيف اليه من المعمول (او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة) وهو لفظ وجهه فى المثال الاول (او) بحذفه (مما اضيف اليه الفاعل) اى من متعلقه الذى اضيف اليه الفاعل وهو لفظ الوجه فى المثال الذى اتاه الشارح هو لفظ غلامه وقوله واستتاره) بالجر معطوف على كل واحد من قوله بحذف ضمير ومن قوله بحذفه (مما اضيف اليه يعنى بان يحذف ضمير الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه او بان يحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل ويجعل اللام عوضا عنه ايضا او بان يستتر الضمير ان المزبوران (فى الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر ذلك الضمير تحت الحسن (و) مثل (الحسن وجه الغلام) فان اصله الحسن وجه غلامه فحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل وهو الغلام وعوض اللام عن المضاف اليه فى الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا فى الحسن بان يكون فاعلا له فحينئذ وجد التخفيف المطلوب فى هذين التركيبين من جانب المضاف اليه وقوله (او بحذفهما معا) يعنى ان الخفة فى الصفة المشبهة تكون بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من المعمول فوجدت الخفة على ذلك التقدير فى الجانبين نحو حسن الوجه بالاضافة بحذف التنوين

من الصفة وبحذف الضمير من الوجه فان اصله حسن وجهه وقوله (ولا خفة) في معرض ابطال كل شق من الثلاثة فكأنه قال ان الخفة اما في المضاف فقط اوفي المضاف اليه فقط اوفيهما معا ولا خفة (فيه) اي مثل الحسن وجهه (بواحد منها) اي من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضافي باضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف ممتنع فهذا التركيب ممتنع وقوله (و)(ثانيهما) معطوف على قوله احدهما اي وثاني الوجهين الممتنعين (ان تكون الصفة) اي الكائنة (باللام مضافة الى معمولها المجرد) اي الى معمولها الذي تجرد (عن اللام) وهو ايضا امابلاواسطة (مثل)(الحسن وجه)(او) بواسطة متعلقه نحو الحسن (وجه غلام) وانما امتنع هذا (لان اضافة الحسن) يعني الصفة الكائنة باللام (الى وجه) اي الى معمول نكرة (وان) اي ولو (افادت) اي تلك الاضافة (التخفيف) من جانب المضاف اليه (بحذف الضمير) فان اصله الحسن وجهه حيث حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصوف(واستتاره) اي وباستتار ذلك الضمير (في الصفة) كما حذف واستتر في الحسن الوجه (لكنهم) اي لكن النحاة (لم يجوزوها) اي لم يجوزوا تلك الاضافة كما جوزوا في الحسن الوجه (لان اضافة المعرفة) يعني الصفة ذات اللام (الى النكرة وان كانت) اي ولو كانت اضافة المعرفة الى النكرة (لفظية مفيدة للتخفيف) حيث خفف ما اضيف هو اليه وكان ذلك التخفيف كافيا في الاضافة اللفظية لعدم اقتضائه اكتساب التعريف اوالتخصيص (لكنها) اي لكن تلك الاضافة (في الصورة) وهي اضافة المعرفة الى النكرة (تشبه) اي صارت تلك الصورة مشابهة (عكس المعهود من الاضافة) لان المعهود المعروف في الاضافة اضافة النكرة الى المعرفة لا اضافة المعرفة الى النكرة وكل تركيب يشبه عكس المعهود ممتنع فهذا التركيب ممتنع ولما فرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرع في بيان ما هو مختلف فيه فقال (واختلف في) اي وقع الاختلاف بينهم بحكم الامتناع والجواز (صورة كانت الصفة فيها) اي في تلك الصورة (مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف) اي الى معمولها الذي هو ايضا مضاف (الى ضمير الموصوف) وانما وسط الشارح قوله في صورة الخ بين حرف الجر الذي هو لفظ في وبين مجروره الذي هو قوله (مثل حسن وجهه) لتحقيق ان لفظ المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصورا على شخص هذا التركيب بل هو شامل لصورته النوعية فلذا اورده بلفظ المثل ولم يقل في حسن وجهه ثم اراد الشارح اي يبين ويعين الذين اختلفوا فقال (فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها) اي يحكمون بجواز تلك الصورة (على قبح) اي جوازا كائنا مع قبح ولا يجوزونها

مع حسن وقوله (في ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوز نصبها اي اذا يجوز نصبها
مع قبحها في ضرورة الشعر لا في السعة ولا في ضرورة الشعر مع حسن وقوله
(والكوفيون) عطف على سيبويه اي والكوفيون (يجوز نصبها) اي تلك
الصورة (بلا قبح في السعة وجه الاستقباح) اي وجه حكم الاولين بقبحه
(انهم) اي النحاة (انما ارتكبوا الاضافة) اي اضافة الصفة المشبهة اي تلك
الصورة من صورها مع وجود الصورتين الاخريين لها وقوله (لقصد التخفيف)
متعلق بقوله انما ارتكبوا اي انما اختاروا صورة الاضافة مع وجود غيرها لتحصيل
القاصد الى التخفيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (فتقتضي الحال)
اي حال القاصدين (ان يبلغ) اي التخفيف (الى اقصى) اي اعلى (ما يمكن منه)
اي تخفيفا لا تخفيف اعلى منه وقوله (ويقبح) بالنصب عطف على ان يبلغ اي
يقتضي تلك الحال ان يقبح (ان يقتصر على اهون التخفيف) اي على اسفله
وقوله (اعني) تفسير لاهون التخفيف اي اريد باهون التخفيف (حذف
التنوين) اي من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير المعمول الذي
اضيفت اليه تلك الصفة (و) قوله (لا يتعرض) بالنصب عطف على قوله
ان يقتصر اي يقبح مجموع الامرين وهما الاقتصار على اهون التخفيف وعدم
التعرض (لاعظمه) اي لاعظم التخفيف (مع امكانه) اي مع كون التعرض
او مع كون اعظم التخفيف ممكنا ههنا لكون المعمول وجهه (وهو) اي واعظم
التخفيف (حذف الضمير) اي الضمير المجرور في قوله وجهه او في قوله غلامه
(مع الاستغناء) اي مع وجود كون التركيب مستغنيا (عنه) اي عن ذلك
الضمير المجرور وقوله (بما) متعلق بالاستغناء لان وجود الاستغناء يقتضي شيئين
احدهما المستغنى عنه وهو الضمير ههنا والثاني المغني يعني سبب الاستغناء واراد
ان يذكره بقوله بما (استكن في الصفة) اي بسبب كونه مستغنيا عن الضمير امكان
ان يجعل الضمير مستكنا تحت الصفة حتى يفيد ما يفيد المحذوف وهذا دليل مذهب
البصريين وقوله (والذي اجازها الخ) دليل الكوفيين وقوله (بلا قبح) متعلق
باجازها وقوله والذي مبتدأ وقوله (نظر) خبره يعني والداعي الذي دعا الى اجازة
مثل هذه الاضافة بلا قبح نظره واعتباره (الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين) وان كان ذلك التخفيف اهون ولا يقتضي عدم التعرض
الى اعظمه لاستقباح هذه الاضافة ثم شرع المصنف في بيان احكام سائر
الاقسام فقال (والبواقي) اي الاقسام التي بقيت (من الاقسام الثمانية عشر)
وقوله (التي خرجت) للاشارة الى ان المراد من البواقي التي من الثمانية عشر
هو ما بقيت منها بعدما خرجت (منها الاقسام الثلاثة المذكورة) اي بعد ما

خرجت الاقسام الثلاثة التي اثنان ممتنعان وواحد مختلف فيه (وهي)
اي التي بقيت بعد خروج الثلاثة (خمسة عشر قسما) واحكام هذه الخمسة
عشر ثلاثة احسن وحسن وقبيح وقوله والبواقي مبتدأ اول وقوله (ما كان فيه
ضمير واحد) مبتدأ ثان وخبره ما سيأتي من قوله احسن يعني ان البواقي على ثلاثة
انواع الاول ما كان فيه ضمير واحد والثاني ما كان فيه ضميران والثالث ما ليس فيه ضمير
فيه وقوله (منهما) [illegible] حال من [illegible] (اي من الثلاث
البواقي) [illegible]
[illegible] الى المبتدأ [illegible]
[illegible]
اي قسم منها [illegible] الضمير [illegible] في الصفة واي قسم منها يوجد
في المعمول فقال (اما في الصفة) اي ذلك الضمير الواحد اما من شأنه ان يوجد
في نفس الصفة دون معمولها (وهو) اي القسم الذي يوجد في الصفة (سبعة
اقسام من الاقسام الخمسة عشر احدها (الحسن الوجه) حال كونه (بنصب
المعمول) فانه في هذا القسم ان الصفة مقرونة باللام ومعمولها ليس فاعلا لها
لكونه منصوبا فيقتضي ان يكون فاعله ضميرا مستترا فيه [illegible] ضمير واحد
في الصفة (و) ثانيها (الحسن الوجه بجره) اي بجر الوجه [illegible] هذا القسم الذي
كانت الصفة باللام [illegible] ومعمولها [illegible] فيوجد في هذه
الصفة ايضا ضمير واحد (و) ثالثها (حسن الوجه بنصبه) اي بنصب لفظ الوجه
وفي هذا القسم ايضا ضمير واحد مستكن في الصفة اعني في هذا القسم ما تكون
الصفة مجردة عن اللام والاضافة ومعمولها منصوبا على التشبيه (و) رابعها
(حسن الوجه بجره) اي بجر لفظ الوجه وهذا القسم الذي كانت فيه الصفة
مضافة الى معمولها وفاعلها ايضا مستكن تحته (و) خامسها (الحسن وجها
بنصبه) اي كون الصفة باللام وكون معمولها منصوبا على التمييزية (و) سادسها
(حسن وجها بنصبه) اي بتنوين الصفة ونصب معمولها على التمييزية مع كون
الصفة مجردة عن اللام والاضافة (و) سابعها (حسن وجه) اي بان تكون
الصفة مضافة الى معمولها مجردة عن اللام ففي كل من هذه الاقسام السبعة
ضمير واحد مستتر في الصفة وقوله (واما في المعمول) عطف على قوله اما في الصفة
اي ذلك الضمير الواحد ما يوجد في معمولها ضميرا بارزا راجعا الى موصوف
تلك الصفة (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) اي [illegible] ووجه
قوله (رفعه) [illegible] في المثالين اي بكون المعمول مرفوعا فاعلية
[illegible]

وغير مجردة عنهما في الثاني (وهما) اى اللذان يكون الضمير الواحد في المعمول (قسمان) اى هذان القسمان من البواقى الخمسة عشر (اوالمجموع) اى المجموع من السبعة مع القسمين (تسعة) اى ما فيه ضمير واحد تسعة اقسام وهذه التسعة (احسن) اى يحكم بانها احسن الوجوه فانشعبت منها تسع مسائل بان يقال مثلا تركيب الحسن الوجه احسن لانه تركيب فيه ضمير واحد وكل تركيب فيه ضمير واحد احسن فهذا التركيب احسن فقس عليه البواقى وكبرى هذا القياس مسئلة موضوعها قسم من الاقسام الخمسة عشر ومحمولها حكم من الاحكام الثلاثة وقوله (لان الضمير) دليل لاحسنية القسم الذى فيه ضمير واحد اى وانما كان ما كان فيه ضمير واحد احسن الوجوه لان الضمير (فيه) اى فى هذا القسم كاف (بقدر الحاجة) لان الحاجة انما هى الضمير الواحد الراجع الى الموصوف سواء كان فاعلا مستترا تحت الصفة او ضميرا مجرورا يضاف اليه المعمول فى تلك الاقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج اليه (من غير زيادة) اى من غير زيادة ضمير آخر عليه (ولا نقصان) اى ومن غير نقصان من المحتاج اليه بان تكون متروكة الضمير بالكلية كما كانت فى الاقسام القبيحة وكل تركيب يكون مساويا بالمحتاج اليه حسن لان الزيادة من غير الاحتياج تطويل والنقصان منه اخلال وكل منهما منحط عن درجة الاحسنية فى البلاغة ثم شرع فيما يحكم بانه حسن فقال (وما كان) وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعنى البواقى ما كان اى التركيب الذى وجد (فيه ضميران منهما) اى من تلك البواقى ولما امتنع ههنا ان يوجد الضميران فى الصفة معا اوفى المعمول معا اشار الى ماهو الواقع بقوله (احدهما) اى الواقع الممكن ههنا ان يوجد احد الضميرين (فى الصفة و) الضمير (الآخر فى المعمول) لانهما يوجدان معا فى الصفة اوفى المعمول فانه ممتنع (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله (بنصبه) قيد للمثالين ايضا اى حال كون المثالين ملابسين بنصب المعمول وقوله (فيهما) متعلق بالنصب اى فى هذين المثالين ولما كان المعمول ههنا مشتملا على الضمير ولم يجعل فاعلا للصفة لكونه منصوبا بالمفعولية احتاجت الصفة الى فاعل فاستتر فاعلها فيها فيكون المثالان مشتملين على الضميرين احدهما فى الصفة والآخر فى المعمول وكل منهما راجع الى الموصوف الواحد (وهما) اى وهذان المثالان (قسمان) من الاقسام الخمسة عشر ومشتملان على الضميرين وقد عرفت ان كل قسم كذلك فهو (حسن) وانما كان حسنا لانه بين الاحسن وبين القبيح لانه (لاشتماله على الضمير المحتاج اليه) يكون حسنا اى غير قبيح لانه لولم يشتمل على ذلك الضمير المحتاج اليه كان قبيحا وقوله (وغير احسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف

يعني هو حسن لاشتماله وغير احسن (لاشتماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة) ثم شرع فيما يحكم عليه بالقبح فقال (وما لاضمير فيه) اى والقسم الذى لاضمير فيه (منها) اى من تلك البواقى الخمسة عشر (وهو) اى الذى لاضمير فيه اصلا لافى الصفة ولافى المعمول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن الوجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام (و) ثانيها (حسن الوجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف (و) ثالثها (حسن وجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للظاهر النكرة فالصفة منونة فيها لكونها غير مضافة (و) رابعها (الحسن وجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجرد عن اللام وقوله (برفعه) قيد للاربعة اى حال كون المعمول (فيها) اى فى الامثلة الاربعة مرفوعا بالفاعلية ولما كانت الصفة رافعة للظاهر لم يجز تقدير الضمير فيها ولما كان المعمول مجردا عن الاضافة فى كل منها لم يشمل الضمير فبقى كل منها بلاضمير فهذا القسم (قبيح) (لعدم الرابطة) اى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة (بالموصوف لفظا) وان وجد معنى ثم اراد الشارح ان يذكر توطئة لقوله ومتى رفعت فقال (ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة) فانه اذا قيل الحسن الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضميرا مستترا الابعد تأمل وقوله (مثل ظهوره) بالنصب مفعول مطلق مجازى لقوله ظاهر وداخل فى النفى لما لم يكن وجود الضمير فى الصفة ظاهرا كظهوره (فى المعمول) فانا ذاقلنا الحسن وجهه فالضمير المجرور فى وجهه ظاهر وقوله (احتيج) جواب لما (الى قاعدة) اى احتاج المصنف الى ذكر قاعدة (يظهر بها) اى بسبب الملكة الحاصلة بتلك القاعدة (وجوده وعدمه) اى يظهر الحكم بان الضمير موجود فى هذه الصفة وغير موجود فى تلك الصفة (فقال) اى فلذلك قال المصنف (ومتى رفعت) اى متى رفعت ايها المخاطب وزاد الشارح قوله (معمول الصفة) للاشارة الى ان مفعول رفعت محذوف وهو معمول الصفة فحذف لمعلوميته وقوله (بها) متعلق برفعت والباء سببية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا قرأت المعمول مرفوعا بالصفة بسبب كونه فاعلا لها كما كانت فى الاقسام الاربعة التى يكون المعمول فيها مرفوعا بالفاعلية (فلاضمير فيها) (اى) فهذه علامة ظاهرة على انه لاضمير (فى الصفة لان معمولها) اى لان معمول الصفة (حينئذ) اى حين كان مرفوعا بالفاعلية (فاعل لها) اى لتلك الصفة اذ لامرفوع غير الفاعل (فلو كان فيها) اى وبعد كون فاعلها ظاهرا او كان للصفة المذكورة (ضمير) مستكن تحتها بان يكون فاعلا لها (يلزم تعدد الفاعل) احدهما الفاعل

الظاهر والآخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذا الملزوم الذى هو وجود الضمير واذا كان للصفة فاعل ظاهر (فهى) (اى تلك الصفة) يعنى الصفة التى ترفع المعمول (حينئذ) اى حين رفعها لفاعلها الظاهر (كالفعل) اى تكون كالفعل الذى يرفع الفاعل الظاهر (فكما ان الفعل) اذا رفع الفاعل الظاهر (لايثنى ولايجمع) اى كما لايجوز فيه ان يجعل مثنى ولامجموعا (بتثنية فاعله الظاهر) بسبب كون فاعله الظاهر مثنى (وجمعه) اى وبسبب كون فاعله الظاهر جمعا حيث يجب ان يقال ضرب الرجلان اوالرجال ولايجوز فيه ان يقال ضربا الرجلان وضربوا الرجال للزوم تعدد الفاعل (كذلك الصفة) اى الصفة التى ترفع الفاعل الظاهر كالفعل فى هذا الحكم حيث (لاتثنى ولاتجمع بتثنية معمولها) اى بسبب كون معمولها المرفوع تثنية (وجمعه) اى وبسبب كون المعمول جمعا فلا يقال الحسنان الوجهان ولا الحسنون الوجوه بل يجب ان يقال الحسن الوجهان والحسن الوجوه وقوله (والا) عطف على قوله متى رفعت (اى وان لم ترفع) ايها المخاطب (معمول الصفة بها) اى بتلك الصفة (بل تنصب) بان جعلت ذلك المعمول منصوبا على التشبيه بالمفعول اوعلى التميز ية (او تجر) بان جعلت الصفة مضافة الى معمولها (ففيها) فقوله ففيها ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (ضمير الموصوف) مبتدأ مؤخر اى فحينئذ يوجد فى تلك الصفة ضمير راجع الى الموصوف (ليكون) اى ذلك الضمير (فاعلا لها) اى لتلك الصفة فاذاوجد الضمير المستكن فيها (فتؤنث) وفسره الشارح بقوله (انت) للاشارة الى ان قوله فتؤنث صيغة مخاطب كما كان رفعت كذلك وانما خص الشارح التفسير به مع ان المناسب ان يفسر رفعت به ايضا لظهور كون رفعت مخاطبا بقرينة قوله بها فان وجدبها قرينة قوية على انه لايجوز ان يكون قوله رفعت فعلا غائبا مع استتار ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة واماههنا فلاقرينة مثلها والله اعلم اى فاذا وجد الضمير تحت الصفة فيجوز لك ان تؤنث (الصفة) ايضا (بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه) باضافتها الى معمولها فحينئذ لم يرفع المعمول فاذا لم يرفع فنعلم ان الضمير الراجع الى هند مستتر تحتها (او) اى اوتقول هند (حسنة وجها) اى بنصب معمولها على التميز لكونه نكرة فالضمير ايضا مستتر فيها وقوله (وتثنى) عطف على قوله فتؤنث (اى) وتثنى انت (الصفة اذاكان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه) باضافة الصفة الى معمولها (اوحسنان وجها) اى الزيدان حسنان وجها بنصب المعمول على التميزية ايضا وكذا قوله (وتجمع) عطف على

احدهما اى وتجمع انت (ايضا الصفة اذاكان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه) اى بالاضافة (اوحسنون) اى والزيدون حسنون (وجها) ولما كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين ليسا بمتعدين كحكم الصفة حمل مسئلتهما على مسئلتها فقال (واسما الفاعل والمفعول) فقوله اسما تثنية مرفوع بالالف على انه مبتدأ اضيف الى مابعده فحذفت نونه للاضافة فاجتمع الساكنان من الالف واللام التى فى الفاعل فحذفت الالف لفظا فصار اعرابه تقديرا وقوله (غير المتعديين) بالرفع صفة لذلك الاسم (اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول) ولما كان بين اسم الفاعل و بين اسم المفعول فرق ههنا ارادان يفصل مسئلة الفاعل عن مسئلة المفعول بقوله (واسم المفعول) الخ وذلك الفرق هوان اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم والمتعدى يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدى ماهو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدى الى مفعول اصلا بخلاف اسم المفعول فانه لما لم يجز اشتقاقه من الفعل اللازم بل كان هو مشتقا من الفعل المتعدى لامحالة يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدى مالايكون متعديا الى غير المفعول الواحد يعنى ان حكم اسم المفعول (الغير المتعدى ايضا) اى كحكم اسم الفاعل الغير المتعدى لكن اسم المفعول اذا تعدى (الى مفعول) واحد وانما كان التعدى معتبرا فى اسم المفعول (لاشتقاقه) اى لانحصار اشتقاق اسم المفعول (من الفعل المتعدى الى مفعول واحد) لانه مشتق من الفعل اللازم الذى لامفعول له اصلا فانه لم يتصور فيه لماعرفت (فاذابنى) اى فحينئذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اى من الفعل المتعدى الى مفعول واحد (اقيم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل (مقام الفاعل فيبقى) اى فيبقى اسم المفعول المذكور (غير متعد الى مفعول) كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعدله والحاصل ان اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدى الى مفعول واحد (مثل الصفة) اى حكمهما كحكم الصفة (المشبهة) (فى ذلك) (اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر) اى فى الاحكام التى ذكرت من كون بعضها ممتنعا وبعضها مختلفا وبعضها جائزا مع قبح و بعضها جائزا مع حسن وكون بعضها احسن من البعض ثم فصله الشارح بقوله (فيرفعان) اى فيرفع كل (الفاعل) اى ان كان الرافع اسم فاعل (والمفعول مالم يسم فاعله) ان كان الرافع اسم مفعول كما رفعت الصفة المشبهة فاعلها (وينصبانهما) و يجوز ان ينصب اسم الفاعل واسم المفعول مايذكر فى مقام الفاعل فى الاول وفى مقام مالم يسم فاعله فى الثانى على التشبيهية بالمفعول اوعلى التميزية كما كان فى الصفة المشبهة فيكون

فاعله ونائب فاعله مستترين (ويضافان) اى ويجوزان يضافا (اليهما) اى ان كان اسم فاعل الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين ايضا (تقول) فى اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اى قائم ابوه كما تقول زيد حسن الوجه (و) فى اسم المفعول زيد (مضروب الاب) اى مضروب ابوه (برفع) لفظ (الاب) فيهما فحينئذ لاضمير فيكون قبيحا (ونصبه) اى وبنصب لفظ الاب فيهما على التشبيهية بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير مستترا فيهما (وجره) اى وبجر لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين ايضا فعلى التقديرين الاخيرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذا قلنا زيد قائم ابوه اوقائم اباه اوقائم ابيه فالاخيران بالضميرين فيكونان احسن والاول بالضمير الواحد فيكون حسنا هذا اذا كانا لازمين واما اذا كانا متعديين فاذكره بقوله (واذا كانا) يعنى واما اذا كان اسم الفاعل والمفعول (متعديين لاتجوز اضافتهما) اى اضافة اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول المتعدى الى زيد من مفعول واحد (اليهما) اى الى فاعله ان كان المضاف اسم فاعل والى نائب فاعله ان كان المضاف اسم مفعول (ولا نصبهما) اى ولا يجوز ايضا نصب اسم الفاعل لمعموله الذى هو فاعله ولا نصب اسم المفعول لمعموله الذى هو نائب فاعله وانما لم يجز اضافتهما ولانصبهما على التشبيهية بالمفعول اوعلى التميزية (لئلا يلزم الالتباس) اى التباس الفاعل فى الاول ونائبه فى الثانى (بالمفعول كما اذا قلنا مثلا) فى اسم الفاعل المتعدى (زيد ضارب اباه و) فى اسم المفعول المتعدى الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اى المنصوب (فى المثال الاول) هل هو (مفعول الضارب) على ان فاعله مستتر تحته (او) هو (فاعل له) اى للضارب لكنه (نصب تشبيها) اى جعل منصوبا على التشبيهية (بالمفعول) هذا فى اسم الفاعل (و) كذا لم يعلم (فى المثال الثانى) اى فى قوله زيد معطى اباه (انه) اى ان لفظ اباه هل هو (مفعول ثان لمعطى او) هو (مفعول اول) اى الذى (اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها) اى ولكنه جعل منصوبا على التشبيهية (بالمفعول والمفعول الثانى) اى على تقدير جعله نائب فاعل منصوب بالتشبيهية فمفعوله الثانى (محذوف) ولما كان الاسم المنسوب ملحقا بالصفة فى الحكم المذكور واهمله المصنف اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وكذلك) اى وكما كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (مثل الصفة المشبهة) كان (المنسوب) ايضا كذلك (تقول زيد تميمى الاب) حال كون الاب (مرفوعا) على انه فاعله (ومنصوبا) بالتشبيهية وفاعله مستتر (ومجرورا) بالاضافة ولما فرغ المصنف من مسائل اسمى الفاعل والمفعول

ومن مسائل الصفة المشبهة شرع في مسائل اسم التفضيل وفي تعريفه وموضع عمله فقال (اسم التفضيل) ومعنى الاضافة انه اسم دال على تفضيل احد الامرين على الآخر ومعناه في الاصطلاح انه (ما اشتق) وقوله (اى اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجملة اشتق صفته اى اسم جعل مشتقا (من فعل) (اى حدث) واشار بهذا الى ان المراد من الفعل هو الفعل اللغوى المعبر عنه بالحدث يعنى المصدر و قوله (لموصوف) ظرف مستقر حال من ضمير اشتق اى اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لذات موصوف اى لذات وصف بالفعل او وصف بالزيادة على غيره كذا في العصام وسيجئ ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحو اعلم ومن المفعول نحو اشهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بالزيادة اراد الشارح ان يفسره على وجه يعمهما فقال (قام به الفعل) كما كان في اسم التفضيل الذى بمعنى الفاعل (اووقع عليه) اى اوالموصوف وقع عليه اى الفعل ثم بين وجه تفسيره على قصد التعميم فقال (والتعميم) اى جعل قوله لموصوف على وجه العموم (لقصد شمول قسمى اسم التفضيل) اى اوجود قصد المصنف شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعنى) اى اريد بالقسمين (ما) اى اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحو اعلم (و) القسم الآخر (ما جاء للمفعول) نحو اشهر واعرف وقال العصام معترضا لهذا التعميم ان المتبادر من الموصوف بالشئ ما قام به الشئ لا ما وقع عليه الشئ فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة يعنى ان كان المراد بالموصوف المذكور في تعريف المصنف ذاتا موصوفا بالزيادة فحينئذ يجوز ان يراد به القسمان واما ذا اريد بصلة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لذات يوصف باصل الفعل فيكون المتبادر منه ما قام به لا ما وقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره او معنى الفعل المتصف بالزيادة سواء وصف بهما اولا انتهى وقال في اللب ان قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سماعا للمفعول كاشهر وقال في شرحه وانما كان القياس كذلك اذ لو كان لهما لكثر الاشتباه فجعلوه قياسا في الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا المصنف قال فيما سيجئ ومع وجود هذا في كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور والله اعلم (بزيادة على غيره) والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المغايرة حقيقية اواعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا لان الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد المشار اليه وهو موصوف بزيادة الطيب باعتبار كونه بسرا على اعتبار كونه رطبا فالمغايرة فيه اعتبارية كذا في العصام وتفسير الشارح رحمه الله بقوله (في اصل ذلك الفعل) للاشارة الى ان الجار والمجرور محذوف ههنا والتقدير

بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور ليخرج نحو زيد زائد
علما فانه اشتق لموصوف بزيادة على غيره لكن فى المشتق منه كذا وجهه العصام
ثم قال لا فائدة لادراج لفظ الاصل ويمكن ان يقال ان فائدة الادراج تجوز ان تكون
للتأكيد والله اعلم ثم شرع الشارح فى بيان اعراب المتن وفى بيان فوائد القيود فقال
(والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو لموصوف) فيكون المعنى (اى لذات مبهمة متصفة
بتلك الزيادة) فعلى هذا التفسير يجرى التعميم على ما مر لان الزيادة اعم من ان توجد
فى جانب ما قام به اوفى جانب ما وقع عليه وقوله (اوظرف مستقر) بالرفع عطف
على قوله اما ظرف لغو اى الباء فيه اما ظرف مستقر فيكون المعنى (اى لموصوف
ملتبس بتلك الزيادة) ولا يخفى ما فيه من المسامحة فان الباء ليس بظرف لغو
ولا مستقر بل الجار مع مجروره فتدبر ثم شرع فى بيان فوائد القيود فقال (فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات) اى من اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وكذا من اسماء الزمان والمكان والآلة (وقوله لموصوف يخرج اسماء
الزمان والمكان والآلة) وانما يخرج (لان المراد بالموصوف ذات مبهمة متصفة بالزيادة
والابهام فى تلك الاسماء) فان قولنا مسجد مثلا اشتق لموصوف معين وهو المكان
الذى وقع فيه السجدة وقال العصام انه لا حاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف
على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان اومكان اوآلة موصوف
بل لزمان اومكان اوآلة مضاف بمعنى ان المسجد موضوع لمكان السجدة والمطلع
لزمان الطلوع والمفتاح لآلة الفتح انتهى وانتصر بعض المحشين لجانب
الشارح بما صرحوا ان اسمى الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان باعتبار
وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور
الفعل منه واسم المفعول موضوع لذات باعتبار وقوع الفعل عليه وكل منهما
لموصوف فلا بد وان يكون كل من اسمى الزمان والمكان لموصوف فظهر لك
من ذلك ان كلا من اسماء الزمان والمكان والآلة لموصوف فلا بد من العناية
ليخرجن انتهى فحينئذ سقط ما قال العصام من انه لا حاجة فى الاخراج الى حمل
الموصوف على ذلك (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (بزيادة على غيره
يخرج) اى هذا القيد (اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فان كلا منها
ليس بموضوع لموصوف ملابس بالزيادة على غيره فى اصل الفعل بل كل منها
موضوع لموصوف ملابس باصل الفعل كما مر وقال العصام ان قوله يخرج
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفى فى كون التعريف مانعا ما لم يتعرض
لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل
شاملا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة يعنى زيادة المبالغة على اصل

الفعل الان يقال لم يوضع بالزيادة على الغير ولم تعتبر اضافة زياد على الغير
ولذا وجب ذكر المفضل عليه فى اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة
المطلقة او التفضيل على جميع ماعداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء
عن الذكر بالفهم انتهى ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل شرع فى بيان
صفته وشروط بنائه وعمله فقال (وهو) وقوله (اى اسم التفضيل) تفسير
لمرجع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للموضوع يعنى ان هذا الكلام
لبيانه من حيث الصيغة (افعل) اى صيغة وزن افعل حال كونه (للمذكر) وزن
(فعلى) بضم الفاء حال كونه (للمؤنث) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن
واشتبه بخروج بعض ماغير من تلك الصيغة اشار الشارح الى دفع توهم الخروج
بتحرير المراد فقال (وان كان) اى ولو كان هذا الوزن (بحسب اصل الوضع)
يعنى وان كان مغيرا من هذا الاصل (فيدخل) اى فحين اذ كان المراد هو الاعتبار
لاصل الوضع يدخل (فيه) اى فى وزن اسم التفضيل لفظ (خير) لفظ (شر)
فانهما من اسم التفضيل (لكونهما) اى لكون هذين اللفظين (فى الاصل
اخير واشرر فخففتا) اى فاريد تخفيف هاتين الكلمتين (بالحذف) اى بحذف
الهمزة من اولهما (لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل) وقال العصام
لا يكفى مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا فى الاصل اخير واشرر
بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون
لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والمثنية للتثنية والجمع للجمع وخير
وشر مغيرا اخير واشر للجمع لانهما مغيرا اخير واشر المستعملين بمن انتهى
ثم شرع فى بيان شرط بنائه فقال (وشرطه) اى وشرط اسم التفضيل
من حيث بنائه (ان يبنى) بصيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى اسم التفضيل
(اى) ان يجعل (اسم التفضيل) مبنيا (من) (حدث) اى من مصدر (ثلاثى)
وقوله (لا رباعى) قيد للثلاثى يعنى ان بنائه مقصور على الثلاثى ولا يجوز ان يبنى
من الرباعى (مجرد) وقوله (لا مزيد فيه) ايضا قيد للمجرد يعنى المراد من اشتراط
الثلاثى هو الثلاثى المجرد لا الثلاثى الذى زيد عليه حرف آخر وقوله (ليمكن
البناء) (اى بناء افعل وفعلى منه) اى من الثلاثى المجرد يعنى انما اشترط لبنائه
ان يكون مبنيا من الثلاثى المجرد ليحصل امكان بنائه منه (اذ البناء) اى فان بناء
افعل للمذكر وبناء فعلى للمؤنث حال كونه (من الرباعى) اى المجرد نحو دحرج
(والثلاثى) اى ومن الثلاثى (المزيد فيه) اى من نحو اكرم واكتسب واستخرج
حال كونه (مع المحافظة على تمام حروفه) اى من غير حذف حرف منه (متعذر)
اى غير ممكن (لان هذه الصيغة) وهى افعل وفعلى (لا تسع) اى لا تحتمل

(الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذازيد حرف آخر اوحرفان يزول هـذا البناء (ومع اسقاط بعضها) اى والحاصل انه اذ اريد بناء من الرباعى فصاعدا يجب اى يلزم احد الشقين احدهما محافظة اصـل الحروف بتمامهـا والآخر اسقاط بعضها فالاول متعـذر والثانى ممكن لكن غير جائز فانه لوسقط حرف اوحرفان من الرباعى اومن المزيد فيـه لتصحيح بنائه (يلزم الالتباس) اى التباس ما يبنى من الرباعى مثلا بما يبنى من غيره وانمـا يلزم الالتباس باختيار الشق الثانى (فانه لايعلم انه) اى افعل او فعلى (مشتـق) اى هل هو مشتق (من الرباعى او) هومشتق من (الثلاثى المجرداو) هومشتق من الثلاثى (المزيدفيه) يعنى اذاقيل اخرج على وزن افعل من د حر ج باسقـاط داله لم يعلم انه مشتـق من د حر ج اومن خر ج وكذالو قيل اخر ج على وزن افعل من استخرج باسقاط زائده لم يعلم انه مشتق من اخر ج اومن استخر ج (فان هذه الحر و ف الثلاثـة)وهى الخـاء والراءوالجيم مثلا فى اخرج (تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجر د) بان يكون اسم تفضيل من خرج (اوبعض) اى ويحتمل ان تكون بعض (حر وف رباعى مجر د كلها اصول) لكن اسقط الدال من دحر ج فبقى ثلاثة احر ف بان يكون اسم تفضـيل من دحرج (او تكون) اى ويحتمل ايضا انتكون (من حر و ف المزيد فيـه امامن اصوله) يعنى احتمال كون الحر و ف الثلاثة من المزيد فيـه على نوعين اما احتمال ان تكون الحر و ف الثلاثة التى ركب منها اسم التفضيل من الحروف الاصلية باسقاط الزوائد كلها (اومن زوائده) يعنى او الحروف الثلاثة من الحر وف الزوائدباسقاط الحروف الاصلية كلهـا (اوممتزجا منهما) اى من الاصول و الزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة من حر وفه الاصلية و بعضها من الزوائد والكل محتمل فحينئذ يلزم الالتباس المحذور منه (فلايتبين ماهو المشتق) اى الاصل الذى يشتق اسم التفضيل (منه) اى من ذلك الاصل واذالم يتبين (فلايتعين المعـنى) ايضـا يعـنى فلا يعـلم ان اخرج هل هو بمعـنى زيادة خروج اوزيادة اخراج اوزيادة استخراج وقوله (ليس بلون) صفة للثلاثى المجردولذافسره الشارح بقوله (اى من ثلاثى مجرد ليس بلون) اى شرطه ان يكون من الثلاثى المجرد الذى ليس دالا على لون من الالوان كالحمرة والصفرة (ولاعيب) اى ولادالا عـلى عيب (ظاهرى) يعـنى من عيب ظاهرى وسيجيئ فائدة القيد بالظاهرى وانمـا اشترط بعد كونه ثلاثيا مجردا ان لايكون لونا ولاعيبـا ظاهريا (لان منهمـا) فاللام فى لان متعـلق بليس وقـوله منهما اى من اللون والعيب متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله (افعـل) نائب فاعل لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشان المحذوف يعنى ان وزن افعـل الذى

اشتق من اللون والعيب يكون (لغيره) (اى لغير اسم التفضيل) يعنى لاسم الفاعل (كاحمر واعور) فان الوزن الاول من الحمرة التى هى لون من الالوان والثانى من العور الذى هو عيب من العيوب الظاهرة كلاهما على وزن افعل لكنهما لغير اسم التفضيل (فلو اشتق) اى فحينئذ لو اشتق (اسم التفضيل) (ايضا) اى كما اشتق اسم الفاعل الذى على هذا الوزن (منهما) اى من الحمرة والعور (لالتبس) اى التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (ان المراد) اى بوزن احمر ذو حمرة و) بوزن اعور ذو (عور) بفتح الواو على ان يكونا اسمى فاعل (او) اى او المراد بوزن احمر انه (زائد الحمرة او) بوزن اعور انه زائد (العور) ولما كان المنفهم من قوله لان منهما افعل لغيره ان بناء افعل للصفة مقدم على بنائه للتفضيل اراد الشارح ان يقرر منعا يجوز ان يورد على هذا فقال (وهذا التعليل) اى جعل علة امتناع بنائه من اللون والعيب كون هذا الوزن معينا لغير اسم التفضيل فان بنى التفضيل منه ايضا لزم التباس (انما يتم) اى هذا التعليل (اذا تبين) اى ظهر (ان افعل الصفة مقدم بناؤه) اى بناء افعل الصفة (على افعل التفضيل) بان يعين هذا الوزن للصفة اولا (وهو) اى وكون بنائه للصفة مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) اى الواقع هو (لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع) اى بتقدم طبيعى (على ما يدل على زيادة على الآخر فى الصفة) فان الاول هو المزيد عليه والثانى هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد (والاولى موافقة الوضع) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على اعتباره للتفضيل (الطبع) يعنى لكون الاعتبار الاول الطبيعى مقدما على الاعتبار الثانى الوضعى ثم اراد ان يمثله فقوله (مثل زيد افضل الناس) وقوله (فان الافضل) لبيان ان هذا المثال مطابق للممثل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثى مجرد) وهو لفظ الفضل الذى من فضل يفضل والشرط الوجودى الذى هو كونه مشتقا من الثلاثى المجرد موجود وكذا شرطه العدمى فان الافضل المذكور (ليس بلون ولا عيب وهو) اى الحدث الذى اشتق منه لفظ افضل (الفضل) وهو ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ما هو شانه كذلك يصح ان يكون مثالا له فهذا المثال يصح ان يكون مثالا له ثم شرع فى بيان اسم التفضيل الذى اريد معناه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثى مجرد او يكون من لون او من عيب فقال (فان قصد غيره) وفسر الشارح الضمير المجرور المضاف اليه للغير بقوله (اى غير الثلاثى المجرد) وفسر القصد بقوله (بان يراد) يعنى ان طريق قصد غير الثلاثى المجرد بطريق ان يراد وقوله (ان يدل) نائب فاعل يراد يعنى ان يراد الدلالة باللفظ الذى هو غير وزن افعل (على ان لاحد) اى على معنى

وهوان لاحد (زيادة فيه) اى فى هـذا الفعل (على غـيره) اى على غير ذلك الاحد ولاشك ان هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل ولكن يمتنع ان يشتق منه الوزن المخصوص الذى هو افعـل لكون المشـتق منه غـير الثلاثى المجرد اولكونه لونا اوعيبـا فحينئذ ان قصد هذا المعنى بغير افعل (توصل اليـه) اى الى غير الثلاثى المجرد (باشد) اى بلفظ اشـد (ونحوه) اى توصل ايضـا بنحو لفظ اشد من لفظ اكثر واسرع يعنى اذا امتنع اشتقاق لفظ افعل من مادة الحدث الذى قصد الزيادة فيه جعل لفظ اشد ونحوه سـببا لوصلة هذا المعنى وفى العصام ان اللام فيمـا فسر به الشـارح من قوله الى غير الثلاثى المجرد للعهد اى غير الثلاثى المجرد المعهـود اى الموصوف بماليس بلون ولاعيب فحينئذ لايرد على الشارح ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى بل اخص منه وهو الثلاثى المجرد الـذى ليس بلون ولاعيب ثم اورد المصنف امثلة ثلاثة على ترتيب اللف المرتب فقال (مثـل هو اشد منه استخراجا) واراد الشـارح ان يعين هذا المثال بقوله (مثال) اى هذا مثال (للثلاثى المزيد فيه) وهو الاستخراج يعنى انه لو اريد ان يدل لفظ على ان استخراج زيد مثـلا زائد على استخراج عمرو مع ان اشتقاق لفـظ افعـل من استخراج ممتنع توصل الى هذا المعنى بايراد لفظ الاشد الدال على زيادة الاستخراج الذى هو مرجع ضمير هو فى هو اشـد ومرجع الضمير المستتر فى اشد الاستخراج الاشد ومرجع الضمير المجرور فى منه الاستخراج المفضل عليه وجعـل الحدث المطلوب تمييـزا له فحصل المفضل وهو فاعل لفظ اشـد والمفضل عليه وهو مجرور من وقوله (واكـثر بياضا) معطوف على قوله اشد فى المثال الاول يعـنى اذا قصد بيان زيادة بياض احد على زيادة بيـاض الآخر قيل فيه هو اكثر بياضا منه وهذا المثال (مثال للون) وقوله (وعمى) عطف على قوله بياضا اى وهو اكثر عمى منه وهذا المثال (مثال للعيب) ولما قيد الشارح قوله ولاعيب بقوله ظاهرى اراد ان يبين وجه الاحتياج الى هذا التقييد فقال (وحيث قيدنا العيب) اى لفظ العيب المنفى الواقع فى كلام المص (بالظاهرى) اى بقولنا الظاهرى حيث خرج منه العيب الباطنى الذى هو الجهل والبلادة ونحوهما وبقى فى جواز البناء منه (لايرد) اى لايرد النقض على كلام المص (مثل اجهل وابلد) وتقرير النقض ان قوله يشترط فى البناء ان لايكون عيبا باطل لانه جار على نحو اجهل وابلد وحكم المدعى متخلف فانهما جائزان فيلزم وجود المشروط بلا شرط فيجاب عنه بتحرير المراد بانا لانسلم ان قوله ولاعيب جار على امثاله فان مرادنا بالعيب المنـفى هو العيب الظاهرى كالعـور والعمى والعرج واما مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطنى فيجوز البناء منه وقوله (ولكن) استدراك على قوله لايرد يعنى ان التقييد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه من النقض المذكور

ولكن لايدفع الايراد الآخر الذى يردعلى هذا التقييد فانه (يردعليه انه صح على هذا التقدير) يعنى صحة البناء على تقدير كون العيب باطنيا تستلزم ان يصح (الاشتقاق) لفظ (احمق على معنى التفضيل) اى اذا قصد بهذا الاشتقاق دلالة على زيادة حماقة احد على غيره بان يقال زيد احمق من عمرو (فانه لافرق بين الجهل والبلادة والحمق) اى و بين الحمق فاذا صح الاولان يلزم ان يصح الاخير ايضا وقوله (ولكنهم) اشارة الى المقدمة الاستثنائية فيه يعنى لوصحا صح اشتقاق الاحمق لكن صحة اشتقاق الاحمق غير جائز لانهم (حكموا بشذوذه) اى بشذوذ اشتقاق الاحمق الواقع (فى نحو احمق من ابن هبنقة) فانه لوكان صحيحا بناء على كونه من العيوب الباطنة لم يحكموا بشذوذه فان اللفظ الجارى على القياس لايكون شاذا ولكنهم حكموا بشذوذه فيلزم ان لايصح اشتقاقه واذا لم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق امثاله ايضا وقال فى القاموس فى القاف و كعملس الاحمق و القصير وهبنقة لقب ذى الودعات يزد بن ثران جعله لقبا لاكنية (والجواب) اى والجواب عن النقض (بان المراد) يعنى حاصل الجواب بمنع الجريان بتحرير المراد من لفظ الاحمق فى نحو احمق من هبنقة يعنى لانسلم ان العيب فيه غير ظاهرى كالجهل فان المراد (بالحمق) اى المذكور فى ضمن الاحمق فى نحو احمق من هبنقة ليس بالحمق الغير الظاهرى الذى يصح البناء منه قياسا بل المراد منه الحمق الظاهرى الذى لايصح البناء منه فان المراد به (مايبدو) اى مايظهر (من اثر البلادة) وقوله (فى الظاهر) متعلق بيبدو فيكون حينئذ عيبا ظاهريا فلايكون على القياس (كما حكى) اى ويؤيد كونه عيبا ظاهريا ما حكى (عن ابن هبنقة من تعليق خرزات) اى حكى عنه انه علق خرزات (عظام وخيوط على عنقه وهو ذولحية طويلة فسئل) اى هبنقة (عن ذلك) اى عن التكلفات المذكورة من التعليق المذكور (فقال) اى هبنقة فى جوبه (لاعرف) اى تعليق لهذه الاشياء انما هو تحصيل عرفانى (بها) اى بتلك المعلقات (نفسى ولااضل) اى ولئلا اضل نفسى وقوله (وتقلد) تأييد لكمال حماقته الظاهرة بانه تقلد (ذات ليلة اخوه) اى اخو هبنقة (بقلادته) اى بقلادة اخيه هبنقة (فلما اصبح) اى فلما دخل هبنقة صباحا ورأى ان قلادته فى عنق اخيه (قال) اى لاخيه (يااخى انت انا) يعنى انت هبنقة لكون القلادة الدالة عليه فيك واذا كان كذلك (فمن انا) لانى لوكنت انا لكانت القلادة فى ثم اعترض الشارح على المجيب بهذا الجواب فقال (ففيه) اى ففى هذا الجواب (شائبة من حمق) اى حصة فى المجيب من حماقة (ابن هبنقة) والمراد بالمجيب هو الفاضل الهندى (فانه) اى فان الحاصل من هذا الجواب (يقتضى جواز اشتقاق احمق) اى

لفـظ الاحق (من حق) اى من الحمق الذى (لمن لايكون بهـذا الظهور) اى كظهوره فى هبنقة (قياسا) لكونه حمقا غيرظاهرى (وان يكون) اى و يقتضى ايضا ان يكون (اشتقاق اجهـل وابلدلمن يكون آثار جهـله و بلادته) فقوله (ظـاهرة) بالنصب خبرلقوله يكون فى لمن يكون وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر لقوله وان يكون الثانى يعنى يقتضى ان يكون هذا الاشتقاق لمن يكون فيه الجهل الظاهر والبلادة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لاعلى سبيل القياس لكونهما عيباظاهريا (ولا يقول بذلك) احد (عاقل) اى هذا الجواب فاسد لانه لا يحكم بذلك عاقل بل يحكم به مثالك ايهـا المجيب فى عدم العقـل فانه لم يقـل احد ولا يقول ايضا بان الجهل والبلادة نوعان احدهما انهما فى الباطن فيكون الاشتقاق قياسا والآخر انهما فى الظاهر كالحماقة الظاهرة فى هبنقة فيكون اشتقاقه شاذا كمثله بل قال كل واحد من العقلاء ان مثل اشتقاق اجهل وابلد قيـاسى لكونهما عيبين غيرظاهرين وقال العصام وقد شنع الشـارح رحمه الله تشـنيعاشنيعـا على الفاضل الهندى وذلك لانه كان منه امرا بديعـا ولا يرضى بمثله عن مثـله مثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هـذا من حواشـيه واعجب منه انه ليس ما نقل من الهندى مرضياله كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه انتهى يعنى ان الفـاضل الهندى لم يلتزم صحة هذا حيث اشـار اليـه بقوله فيـه واذا لم يلتزم فلا يليق التشـنيع بهذا والله اعلم ثم الشـارح اراد ان يؤيد كلامه بما حكى عن الشـارح الرضى فقال (والشارح الرضى عد احـق) اى عدلفظ احق من ما يشتق قياسـا على انه (من قبيل البلد) مشتقا من البـلادة (حيث قال) اى حيث قال الرضى (وينبغى ان يقال) اى ينبـغى للمصنف ان يقول فى بيان الاشتراط (من الالوان والعيوب الظاهرة) يعنى ان يقول مقيدا للعيوب الظاهرة (فان الباطنة) اى فان العيوب الباطنة (يبنى منهـا) اى يصح ان يبنى منها (افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحق منه) ولمـا فرغ المصنف من بيان شروط بنائه شرع فى بيان ما يشـتق على القياس وما يشتق على خلافه فقال (وقياسـه) وهو مبتدأ وقوله (اى القيـاس الواقـع فى اسم التفضيل) تفسـير لمرجع الضمير المجرور المضاف اليه وقوله (اشتقاقه) اشـارة الى خبر المبتدأ يعنى ان خبره محـذوف والى ان قوله (للفـاعل) متعلق بذلك المحذوف على انه ظرف لقوله وانما فسر الشـارح الضمير المجرور بقوله اى قياس الواقع ولم يقل اى قياس اسم التفضيل للاشـارة الى ان هذا القيـاس ليس قياس نفس اسم التفضيل ونفس كونه اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفـظ افعل اسم التفضيل يعنى اذا وقع لفظ افعل اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا

للفاعل اى دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله على غيره (لا للمفعول) اى ليس قياس الواقع فيه ان يكون مشتقا دالا على وقوع الفعل على احد زائدا على غيره وانما كان القياس كذلك (فانه لو اشتق) اى اسم التفضيل (لكل منهما) اى من الفاعل والمفعول (قياسا) اى اشتقاقا على القياس (مطردا) اى غير متخلف بان كان لفظ افعل مشتركا بين ان يكون للفاعل و بين ان يكون للمفعول (لكثر الالتباس) اى للزم كثرة الالتباس فانا اذا قلنا زيد احلم من عمرو والتبس لنا انه هل المراد به زيادة العالمية اوزيادة المعلومية واما اذا علمنا القياس المذكور نعلم ان المراد به زيادة العالمية (فاقتصروا) اى ولدفع هذا الالتباس اقتصروا وحصروا القياس فى واحد منهما ثم رجحوا الاقتصار (على الاشرف) اى على ماهو الاشرف منهما وهو الفاعل لانه اشرف من المفعول ثم اشار الى جواز وقوعه على خلاف القياس فقال (وقدجاء) اى اسم التفضيل (للمفعول) اى مشتقا للمفعول حال كونه (على خلاف القياس فى مواضع قليلة) وحمله على معنى المفعول بمعونة القرائن (نحو اعذر) مشتقا (لمن هو اشد معذورية) لا لمن هو اشد معذرية (والوم) لمن هو اشد ملومية لا لمن هو اشد لائمية (و على هذا القياس (اشغل) واشهر) (واعرف) وانما وسط الشارح قوله على هذا القياس بين العاطف والمعطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات الثلاث وفسر الكلمتين الاولين اعنى اعذر والوم يعنى ان تفسير الثلاث الاخيرة مقيس على تفسير الاولين بان يفسر الاشغل بقولنا لمن هو اشد مشغولية والاشهر بقولنا لمن هو اشد مشهورية والاعرف بقولنا لمن هو اشد معروفية وكذا احب اى اكثر محبوبية واخوف اى اكثر مخوفية وغير ذلك مما سمع من العرب فان مجيء اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعى كما فى الرضى الا انه قال فى التحفة هذا كثير مطرد اذا امن اللبس اما لانه لم يستعمل الا مبنيا للمفعول نحو احب وسقط فى يده وعنى بكذا على صيغة المجهول واما لقرينة نحو اشغل من ذات النحيين كما فى النكت للسيوطى وفى شرح العصام اذا قصد فى هذه الامثلة التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى والذين آمنوا اشد حبا لله لان احب شاع فى المفعول واذا قصد التفضيل للفاعل فيما لم يجئ له افعل توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاه زينى زاده فى المعرب للكافية ثم قال بعد ما حكاه فاحفظه فانه من النفائس واللطائف ثم شرع المصنف فى بيان القياس فى استعماله فقال (ويستعمل) (اى اسم التفضيل) (على احد ثلاثة اوجه) وقيد العصام بان استعماله على احد ثلاثة الثلاثة اذا لم يجعل معدولا كما فى آخر اولم يجعل اسما كما فى الدنيا اواذا لم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءنى رجل آخر انتهى وانما اهمل الشارح

ذكرها لكونها خارجة عن الاصل ومعدولة عنه والخارج لايحتاج الى الاخراج بقيود ولذا لم يذكر العصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه باهماله بل على سبيل التنبيه والتتميم للفائدة ولما ذكرت الاوجه الثلاثة فى تركيب المتن واراد الشارح ان يذكر وجه الحصر فى الثلاثة اراد ان يذكر الوجوه الثلاثة قبل ذكر المصنف فقال (وهى) اى الوجوه الثلاثة (استعماله) اى استعمال اسم التفضيل (بالاضافة اومن) وهو اصل استعماله (اواللام) اى استعماله باللام ولما كان مآل هذا الكلام الى تركيب قضية شرطية منفصلة بان يقال ان اسم التفضيل اما مستعمل بالاضافة واما مستعمل بمن واما مستعمل باللام وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهى المنفصلة الحقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو معا ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط اراد الشارح ان يذكران هذه المنفصلة من اى قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل الانفصال الحقيقى) يعنى ان بين هذه الاستعمالات الثلاثة منافاة فى التحقق والانتفاء بمعنى انهما لاينتفيان بان لم يوجد واحد منهما ولايجتمعان بان وجد الاستعمالان فى كلمة واحدة بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله (فلابد من واحد منها) تفريع على كونها على سبيل الانفصال الحقيقى يعنى اذا كان هذا التقسيم على هذا السبيل فلابد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة فى اسم التفضيل وقوله (لان وضعه) علة لوجوب تحقق واحد منها ولامتناع خلوه عن واحد منها اى انما لم يجز الخلو عن احدها لان وضع اسم التفضيل (لتفضيل الشئ على غيره) لما عرفت فى تعريفه فكان اسم التفضيل امرا نسبيا يقتضى ان ينتسب احد الشيئين الى الآخر اعنى انتساب المزيد على المزيد عليه واذا كان امرا نسبيا (فلابد فيه) اى فى اسم التفضيل (من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه) يعنى بالمزيد عليه ويسمى المزيد عليه فى الاصطلاح بالمفضل عليه كما يسمى المزيد المفضل ولما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا فى الظهور بان يكون لزوم ذكره بديهيا فى بعض من الثلاثة ونظريا فى بعض آخر اراد ان ينبه عليه بقوله (وذكره) اى ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من و) مع (الاضافة ظاهر) اى وجوب ذكره فيهما ظاهر لايحتاج الى البيان فانه اذا قلت زيد اعلم من عمرو وزيد اعلم عمرو فالمفضل عليه الذى هو عمرو مذكور فيهما بالبداهة (واما مع اللام) اى واما وجوب كونه مذكورا حال كونه مع اللام (فهو) اى المفضل عليه (فى حكم المذكور ظاهرا) اى فى حكم المحقق الذى يذكر ظاهرا وقوله (لانه يشار) علة لكونه فى حكم المذكور يعنى انما يكون عدم ذكر المفضل عليه فى صورة كون اسم التفضيل باللام كالمذكور فى الحكم لان المشار اليه (باللام) انما يشار (الى معين

كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذى يشار اليه هو المعين (بتعين المفضل عليه) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعنى الى المعين المذكور (قبله) اى قبل اسم التفضيل (لفظا اوحكما) وقوله (كما اذا طلبت شخصا) شروع فى تصوير كونه مذكورا لفظا يعنى اذا قلت اولا شخص من الاشخاص بان يكون شخصا مبهما غير معين (افضل من زيد) فالمفضل هو الشخص والمفضل عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم اذا ذكرت حال كونه مبهما واردت ان تعين ذلك الشخص (قلت عمرو الافضل) بان تستعمله باللام مريدا لتعيين ذلك الشخص واترك المفضل عليه خوفا من التطويل وقوله (اى الشخص الذى) تفسير للارادة المذكورة يعنى انما يصح التصوير المذكور اذا اردت بعمرو الشخص الذى (قلنا انه افضل من زيد عمرو) لا غير الشخص الذى قلنا فانه حينئذ لا يصح التصوير المذكور واما تصوير كونه مذكورا حكما كما اذا تصورت فى نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمرا وقلت بعد تأمل يا عمرو الافضل فان الانسان قد يتفكر فى مطلب اغير فاذا لاحظه تصدى الى الجواب عنه لنفسه وينزل نفسه منزلة ذلك الغير فيتكلم كان الغير حاضرا ثمة فيكون العهد بين الاثنين حكما كذا قال المحشى محمد العينى ثم قال ان مقصود الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله (فعلى هذا لا يكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد) تفريعا على قوله كما اذا قلت يعنى اذا كان المراد بعمرو الافضل هو الشخص المذكور لفظا فى قوله شخص افضل من زيد او متصورا كما كان فى المذكور الحكمى يجب ان يكون اللام فى اسم التفضيل المستعمل بها للعهد الخارجى والا يلزم ان يكون المفضل عليه غير مذكور فيبطل ارادة الزيادة التى هى لازمة له وقوله (فيجب) تفريع على كون التقسيم انفصالا حقيقيا مستلزما لعدم الخلو يعنى انه اذا كان اسم التفضيل غير خال عن احد ثلاث الاستعمالات يمتنع خلوه عن احدها وايضا انه تمهيد وتنبيه على ان مراد المصنف بقوله اما مضافا او بمن او معرفا باللام انه يجب (ان يستعمل) (اما مضافا) وهو وما بعده منصوب على انه بدل من محل قوله على احدو يؤيده تقدير قوله ان يستعمل اى مضافا الى المفضل عليه ومثال الذكر الذى استعمل مضافا (نحو زيد افضل الناس) (او بمن) اى او استعمل بمن الداخلة على المفضل عليه (نحو زيد افضل من عمرو) (او معرفا باللام) اى او استعمل معرفا باللام الداخلة على نفس اسم التفضيل (نحو زيد الافضل) كما عرفت ما هو المراد منه فالفاء فى قوله (فلا يجوز) تفصيلية وفاعل لا يجوز لفظ نحو زيد الافضل فانتزع الشارح من هذا الكلام ان مراده منه بيان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومزج ذلك

الشرح بكلام المصنف وجعل قوله (الجمع بين الاثنين منها) فاعلا لقوله لايجوز يعني ان الانفصال بين الثلاثة حقيق فانه كما لايجوز خلو اسم التفضيل عن احد منها لايجوز ايضا الجمع بين الامر منها بناء على قول المصنف (نحو زيد الافضل من عمرو) يعني لايجوز هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستعمالين وهما كونه باللام وكونه بمن (والا) اى وان جاز هذا التركيب الجامع لهما (يكون) احد الحرفين لغوا اما (ذكر اللام) يكون لغوا ومن مفيدا للمقصود (او) يكون ذكر (من لغوا) فيكون اللام مفيدا للمقصود ولما توجه على المصنف نقض بوقوع استعمالهما معا فى قول الاعشى اراد الشارح دفع هذا النقض بقوله (واما قوله * ولست بالاكثر منهم حصى * وانما العزة للكاثر) حيث وقع الجمع فى لفظ الاكثر بين اللام وبين من يعنى فى قوله منهم (فقيل) اى فاجيب عنه بتأويل هذا البيت حيث قيل (من) يعني ان هذا البيت ليس مادة النقض لانه قيل ان لفظ من (فيه) اى فى هذا البيت يعني فى قوله منهم (ليست) اى تلك الكلمة (تفضيلية) اى ليست من التفضيلية التى هى من خصائص اسم التفضيل وما استعمل فيه (بل) كلمة من فى هذا البيت (للتبعيض) والتى هى للتبعيض ليست بالتفضيلية (اى لست) يعني ان معنى البيت لست يا علقمة (من بينهم بالاكثر حصى) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل عامرا على علقمة فقال لعلقمة ولست بالاكثر منهم حصى اى عددا يعني اتباع عامر اكثر من اتباعك وانما العزة للكاثر وهذا المثال من المصنف اشارة الى عدم جواز الجمع بينهما ثم اشار الى عدم جواز خلوه عن احد الاستعمالات الثلاثة بقوله (ولا) الواو فيه عاطفة ولا زائدة للاشارة الى انه معطوف على قوله فلا يجوز والمعطوف فى قول المصنف قوله نحو زيد افضل وفى قول الشارح هو قوله (يجوز خلوه) اى خلو اسم التفضيل (عن الكل) اى كل من الاستعمالات الثلاثة (ايضا) اى كما لايجوز جمع الاثنين منها وانما لايجوز الخلو (لفوات الغرض) وهو بيان زيادة المفضل فى احد على غيره وذلك لايتحقق الا بذكر المفضل عليه كما عرفت وقوله نحو (زيد افضل) معطوف على المثال الاول اى كما لايجوز المثال الاول الذى يقدر فيه جمع الاثنين كذلك لايجوز هذا المثال الذى خلا فيه اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم يستعمل باحد الثلاثة وخلا عنها فلا يعلم ان زيادة فضيلة زيد على فضيلة اى شخص فحينئذ فات الغرض وقوله (الا ان يعلم) استثناء مفرغ من المفعول فيه المحذوف ليستعمل اى يستعمل اسم التفضيل باحد من الاستعمالات الثلاثة فى جميع الاوقات الا وقت ان يعلم لحصول الغرض فقوله يعلم فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى

(المفضل عليه) ولذا فسره الشارح بقوله المفضل عليه ومثال ما علم فيه المفضل عليه ولم يحتج الى ذكره (مثل الله اكبر) لانه لما كان المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزيادة على ماسواه ثم اختلفوا فى التقدير فى مثله انه على اى استعمال من الثلاثة فلما امتنع الاول وهو تقدير اللام تعين الآخران فى الجواز ولذا قال الشارح (ويجوز ان يقال فى مثله) اى فيما يجوز ان يستعمل خاليا عن الوجوه الثلاثة لكونه معلوما (ان المحذوف هو المضاف اليه) وقوله (باعتبار انه) حال من قوله ان يقال يعنى يجوز ان يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على ان اسم التفضيل فى مثل الله اكبر (مستعمل بالاضافة اى الله اكبر كل شئ) اى كل موجود سواه ثم حذف المضاف اليه وهو جائز كما فى قبل وبعد قوله (اوانه) معطوف على قوله ان المحذوف اى يجوز ان يقال ان المحذوف فى مثل الله اكبر لفظ (من مع مجروره اى الله اكبر من كل شئ) يعنى باعتبار انه مستعمل بمن قال العصام انه اورد على قوله الله اكبر كل شئ فى التقدير الاول انه لابد من تعويض المضاف اليه يعنى انه لايجوز التقدير الاول لكون المحذوف بلا تعويض واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف وهو مناف للتنوين ثم اورد على هذا الجواب ان تنوين العوض غير مناف لغير المنصرف بل المنافى له تنوين التمكن كما سبق ولو سلم فاى مانع يمنع من تعويض الضمة عنه كما فى قبل وبعد من الغايات ثم قال واعلم انه ربما يجئ بعد اسم التفضيل ما هو فى صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه فى اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد فى الكبر بل افعل التفضيل يخرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعل من انتهى ويمكن ان يجاب ان قوله بجعله بمعنى الاسم الفاعل يدل على ان باب المجاز مفتوح فلا يلزم منه انتقاض كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الالهية وافعالها غير مقيس على القواعد التى ثبت للامور الحادثة كما قيل فى تعريف لفظة الجلالة والله اعلم ثم شرع فى بيان القواعد المخصوصة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال (فاذا اضيف)

(ای اسم التفضیل) یعنی ان فی کل من الثلاثة مسئلة مخصوصة اما المسئلة التی اذا استعملت بالاضافة فانه اذا کان اسم التفضیل مستعملا بالاضافة (فله) ای فیجوز ان یکون لذلک (معنان) ای جائزان بان یراد واحد منهما (احدهما) ای احد المعنیین الجائزین وقوله (وهو الاکثر) جملة معترضة داخلة بین المبتدأ الذی هو قوله احدهما وبین الخبر الذی هو قوله (ان یقصد به) واشار بتلک الجملة الی کون هذا المعنی اکثر استعمالا من الآخر الذی سیجیئ یعنی احد المعنیین ان یقصد باسم التفضیل الذی اضیف الی المفضل علیه (لزیادة) ولما کان لفظ الزیادة مجملا بانها بای شیئ قامت اراد الشارح ان یفسر مجموع الکلام بقوله (ای احدهما) للاشارة الی ان قوله ان یقصد خبر له وبقوله (زیادة موصوفه) للاشارة الی ان الالف واللام عوض عن المضاف الیه وهو موصوف اسم التفضیل وقوله (المقصودة) بالرفع صفة للزیادة للاشارة الی ان قوله ان یقصد فعل مجهول مأول باسم المفعول وقوله (به) متعلق بالمقصودة والضمیر المجرور راجع الی اسم التفضیل وانما فسره به لیصح الحمل بین المبتدأ الذی هو احدهما وبین الخبر الذی ان یقصد لان المبتدأ عبارة عن المعنی والخبر عبارة عن القصد بمعنی المفعول ای المقصودیة وهو صفة للمعنی الذی هو الزیادة فصفة الشیئ لا یکون محمولا قبل حمل موصوفه فلا معنی لان یقال ان احد معنی اسم التفضیل هو القصود بل المعنی الصحیح ان یقال ان احد المعنیین الزیادة المقصودة کذا فی الحواشی الهندیة وقال بعضهم ان الاولی ان یفسر بزیادة وصف موصوفه اه لان زیادة الموصوف غیر معقولة بل المعقول زیادة الوصف وذکر العصام وجوها ثلاثة فی تصحیح الحمل المذکور احدها جعل ان یحذف المضاف ای قصد احدهما وثانیها جعل ان یقصد محذوف الجار ای احدهما حاصل بان یقصد وثالثها جعله محذوف المضاف ای ذوان یقصد ثم قال والشارح اشار الی دفعه ای الی دفع السؤال الوارد علی الحمل بقوله احدهما زیادة موصوفه المقصودة به وکانه جعل ان یقصد مصدرا مضافا الی الزیادة بحسب المآل وجعله بمعنی المفعول وجعل الاضافة بیانیة ولا یخفی انه تکلف بل تعسف انتهی ما قال المحشی العصام وقوله (علی من) متعلق بالزیادة (اضیف الیه) وفسره الشارح بقوله (ای علی ما) للاشارة الی ان من بمعنی ما یشمل غیر العقلاء وبقوله (اضیف اسم التفضیل) للاشارة الی ان نائب الفاعل فی اضیف مستتر وراجع الی اسم التفضیل وقوله (الیه) راجع الی الموصول وقوله (باعتبار تحققه فی ضمن بعضهم) اشارة الی بیان وجه جواز ارادة الزیادة علی غیره حیث یقتضی هذا القصد ان یحقق الفعل فی المزید علیه والباء متعلق بالقصد

والضمير فى تحققه راجع الى ماوفى بعضهم راجع اليه ايضا باعتبار افراده يعنى
ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار القائل تحقق المعنى الذى يوجد فى ضمن
بعض افراد ذلك المعنى والمراد بالبعض الذى وجد ذلك المعنى فى ضمنه هو
ماعدا المفضل ولايخفى مافى تركيب الشارح من الاضطراب فى افادة المعنى المراد
وهو ان معنى اسم التفضيل وجد فى الطرفين لكن فى المفضل زائد على المعنى
الذى وجد وتحقق فى المفضل عليه ووجه المحشى محمد العينى كلامه بماذكرناه
ولذا قال العصام الاولى فى ضمن ماعداه يعنى الاولى للشارح ان يقول فى ضمن
ماعداه اى ماعدا المفضل عليه لان يقول فى ضمن بعضهم ائلا يتوهم انه
يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان انتهى وقوله (والا) بيان لعلة
توجيه الشارح لكلام المصنف بان هذا القصد انما يصح بهذا الاعتبار لانه
ان لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيماعداه واتى على الاطلاق يعنى سواء تحقق فى
الفرد الذى يوجد فى المفضل اوفى المفضل عليه (يلزم تفضيل الشئ على نفسه)
فانه اذاقيل زيد افضل الناس واريد وجود الفضل فى زيد وفى افراد الناس
على السوية فيصدق على زيد لكونه من افراد الناس وداخلا فيهم لان فضيلته
زائدة على فضيلتهم بخلاف مااذا اعتبر فى الناس انه الذى ماعدا زيد فيكون
زيد خارجا عنهم ثم ارادان يبين وجه الاكثرية فقال (وانما كان هذا الاستعمال)
اى استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (اكثر) اى من المعنى الذى سيجيئ
(لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره) كما عرفت فى تعريفه واذا كان وضعه
لذلك (فالاولى) اى المعنى الموافق للوضع (ذكر المفضول) وهو الغير الذى اريد
بقوله على غيره وكل استعمال يوافق التعريف يكون اولى مما لم يوافق وكل
ماهو اولى فهو الاكثر فهذا المعنى اكثر ثم اراد تفصيل اشتراط هذا الاستعمال
فقال (فيشترط) (فى استعماله) اى فى استعمال اسم التفضيل المضاف (بهذا
المعنى) اى بمعنى ان يقصد به الزيادة على غيره (ان يكون) وهو بتأويل المصدر
نائب فاعل يشترط وفسر الشارح الضمير المستتر فى يكون بقوله (موصوفه)
للاشارة الى انه راجع الى الموصوف المذكور فى ضمن قوله الزيادة لانه فى معنى
زيادة موصوفه كما عرفت يعنى ان كون موصوف اسم التفضيل (بعضا) (منهم)
شرط فى هذا الاستعمال ولما كان كون الشئ بعضا من شئ اعم من ان يكون
داخلا فيه بحسب المفهوم او بحسب الارادة ارادان يميز بينهما بان المراد بكون
المفضل الموصوف بعضا من المفضل ان يكون (داخلا فيهم بحسب مفهوم
اللفظ) فان لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف (وان كان)
اى واوكان اى الموصوف (خارجا عنهم) اى ممن لايصدق عليه لفظ الناس

بحسب الارادة لانه لو كان داخلا ايضا (بحسب الارادة) يلزم تفضيل الشيء على نفسه كما عرفت وقوله (لان المقصود) بيان لعلة الاشتراط اى وانما اشترط لهذا الاستعمال بهذا المعنى كونه مضافا منهم لان مقصود المستعمل (من استعماله بهذا المعنى) حيث قال زيد افضل الناس ولم يقل افضل غيره فقوله من استعماله مصدر مضاف الى فاعله وقوله هذا مفعوله وقوله تفضيل موصوفه) بالرفع خبر لان يعني ان مقصود من استعمل هذا التفضيل بهذه الصورة هو ارادة تفضيل موصوفه (على مشاركيه) اى على مشاركي ذلك الموصوف (في هذا المفهوم العام) وهو مفهوم الناس الشامل لذلك الموصوف ولغيره من الناس (مثل زيد افضل الناس) (اى افضل من مشاركيه في هذا النوع) اى في نوع الناسية يعني فضيلة زيد زائدة على الفضائل الموجودة في المشاركين له في كونهم ناسا وهذا مثال لما وجد فيه شرط الاستعمال وقوله (فلا يجوز) تفريع على مالم يوجد فيه الشرط المذكور وانما قيد الشارح عدم الجواز بقوله (بهذا المعنى) للاشارة الى انه يجوز التركيب الآتي اذا قصد به المعنى الثاني وقوله (قولك) للاشارة الى ان قوله (يوسف احسن اخوته) مثال مصنوع لانه استشهاد من كلام البلغاء ولان الاشتراط المزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الامر بالعكس يعني أن عدم جواز هذا التركيب لانعدام الشرط وقوله (لخروجه) اشارة وتنبيه على ماقلنا من توهم العكس يعني انما لايجوز هذا القول لانعدام الشرط الذي يشترط به الاستعمال بهذا المعنى وهو دخول موصوف اسم التفضيل فيمن يضاف اليهم وههنا ليس كذلك لان يوسف الذي وصف بالاحسنية خارج (عنهم) (اى عن الاخوة) وقوله (باضافتهم) متعلق بقوله لخروجه و بيان لسبب الخروج يعني ان كون يوسف خارجا عنهم بسبب اضافة الاخوة (اليه) اى الى الضمير الراجع الى يوسف وهو الضمير المجرور في اخوته لان حكم الاضافة ان يكون المضاف مباينا للمضاف اليه ولو كان يوسف داخلا في الاخوة لزم اضافة الشيء الى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه من اخوته اخوة يوسف وهذا محال كما لايخفى ثم شرع في ثاني المعنيين فقال (والثاني ان تقصد به) اى باسم التفضيل (زيادة مطلقة) وقوله (اى ثاني معنييه) اشارة الى ان قوله والثاني مبتدأ والى انه معطوف على قوله احدهما يعني على الاحد المضاف الى الضمير المثنى الراجع الى معنيان والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وانما فسره بهذا ولم يفسره بحذف الموصوف اعني بقوله اى المعنى الثاني لتحصيل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله (زيادة) للاشارة الى ان الاتحاد بين المبتدأ الذي هو عبارة عن المعنى و بين الخبر الذي هو قوله ان يقصد انما يقع بان يحمل عليه لفظ الزيادة لانه هو المعنى والى ان قوله ان يقصد

انما حمل على المعنى مجازا بان يراد به ذو ان يقصد كما عرفت ثم فسر قوله ان يقصد بتقدير حمله صفة المعنى بقوله (مقصودة) وهو بالرفع صفة لزيادة وقوله (مطلقة) بالرفع صفة بعد الصفة لزيادة وقوله (غير مقيدة) بالرفع صفة كاشفة للمطلقة اوردها لتصحيح تعلق قوله (بان تكون) يعني معنى كون الزيادة المقصودة مطلقة هو انها غير مقيدة بكونها زائدة (على المضاف اليه وحده) لا على غيره كما قصد في المعنى الاول بل المقصود منها ان هذه الصفة زائدة في الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف اليه او على غيره وقال العصام ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده يوهم ان معنى الاطلاق انها غير مقيدة بهذا القيد يعني كونها زائدة على المضاف اليه فقط فحينئذ لا ينافي هذا لكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه يعني يوهم قوله وحده كون القصر اضافيا لاحقيقيا وليس كذلك بل القصر ههنا حقيقي صرح به الرضي ثم قال الا انه ينبغي ان يكون بجميع ماسواه يعني ان تصريح الرضي بان المراد منه جميع ماسواه وان كان ظاهره ارادة القصر الحقيقي لكن المتبادر منه انه قصر عرفي بان يراد بالجميع هو الجميع الذي من شانه ارادة الزيادة عليه اذلا معنى لان يقول يوسف احسن اخوته ويقصد به ان زيادة حسنه ليست بمقيدة بكونها على اخوته بل بزيادة على غير اخوته من الحجر والشجر وهذا ليس بمراد بل المراد منه ان حسنه زائد على غيره من الناس سواء كان اخوته اوغيره وهذا خلاصة ما اورده العصام ثم نشأ من بيان المعنى الثاني سؤال وهو انه اذا لم يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فما الفائدة في الاضافة فاراد المصنف ان يبين فائدة اضافته الى مابعده فقال (ويضاف) وهو فعل مجهول وفسر الشارح نائب فاعله بقوله (اى اسم التفضيل) وفسر ما اضيف اليه بقوله (الى ما اضيف اليه) وصح هذا التفسير لكون الاضافة المذكورة في ضمن قوله يضاف من الاسماء النسبية المستلزمة للطرفين اعني المضاف والمضاف اليه واهمل المصنف ذكرهما لعلو ميتهما يعني ان اسم التفضيل اذا استعمل في المعنى الثاني يضاف الى مابعده (للتوضيح) يعني فائدة الاضافة هو التوضيح وفسره الشارح بقوله (اى لتوضيح اسم التفضيل) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه والى انه مصدر مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اى توضيح القاصد لاسم التفضيل (و) قوله (تخصيصه) بالجر عطف على قوله للتوضيح وهذا العطف يحتمل ان يكون عطف تفسير حيث قال العصام زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة تكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجه الذكر وفيه نظر

اذلاوجه الى ذكره لان الاضافة اذا كانت للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما لتقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص انتهى واقول يمكن ان يحمل وجه الذكر على تخصيص التوضيح والله اعلم وقوله (كما يضاف سائر الصفات) للاشارة الى ان تلك الاضافة لتلك الفائدة شايعة مستعملة فى سائر الصفات وليس باستعمال غريب (نحو مصارع مصر) فان قوله مصارع بضم الميم اسم فاعل من المصارعة ففائدة اضافته الى مصر انما هى تخصيص المصارع بمصارع مصر وكذا قوله (حسن القوم) يعنى ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة لفظية لانه ليس بمضاف الى معموله بل اضافة معنوية يعنى انه ليس المراد باضافة المصارع الى مصر وباضافة الحسن الى القوم ان المضاف ليس بداخل فيه ما يضاف اليه بان يكون من اضافة المباين الى المباين بل المراد بها توضيح المضاف فيجوز دخول المصارع فى اهل مصر ودخول الحسن فى القوم وقوله (مما لا تفضيل فيه) بيان لقوله سائر الصفات يعنى المراد بسائر الصفات الصفات التى هى غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) تفريع على قوله ويضاف للتوضيح يعنى انه لما لم يقصد به الزيادة على المضاف اليه بل قصد بالاضافة توضيح اسم التفضيل لا يشترط (كونه) اى كون الموصوف (بعض المضاف اليه) وقوله (فيجوز) عطف على قوله فلا يشترط و يجوز ان يكون تفريعا عليه يعنى اذا لم يكن كونه بعضا من المضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا المعنى) اى بالمعنى الثانى (ان يضيفه) اى ان يجعل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة) قوله (هو) مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم) اى فى الجماعة خبره والجملة صفة الجماعة يعنى انه يجوز ان يضاف اسم التفضيل الى الجماعة الذين كان ذلك الموصوف داخلا فيهم كما يضاف المصارع الى المصارعين الذين هو واحد منهم وكما يضاف الحسن الى القوم الذين هو واحد منهم واعلم ان هذا المعنى لما كان بحكم الجواز مشتملا على ثلاثة انواع لانه اما ان يضاف الى جماعة او يضاف الى غير جماعة فالاولى اما داخل فيهم او غير داخل فيهم ولما اختصر المصنف فى التمثيل بما هو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم اراد الشارح ان يستوفى الانواع فذكر النوع الذى هو ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم بقوله (نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش) فان لفظ افضل مضاف الى جماعة قريش والموصوف بالافضلية وهو نبينا عليه السلام داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس زيادة مقيدة بكونها على قريش فقط بل المراد بها زيادة مطلقة شاملة لجميع الناس ولذا قال (اى افضل الناس من بين قريش) ثم مهد لما ذكره المصنف بالتمثيل فقال (وان يضيفه) يعنى

يجوز ايضا بهذا المعنى ان يضيف اسم التفضيل (الى جماعة من جنسه) اى من جنس الموصوف وقوله (وليس داخلا فيهم) صفة للجماعة ايضا يعنى الى الجماعة التى ليس الموصوف داخلا فيهم وان كان من جنسهم ثم صرح بمثال المص فقال (كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف) اى مثال المص مطابق لهذا النوع فان الموصوف الذى هو لفظ يوسف (لا يدخل) اى لا يجوز ان يدخل (فى جملة اخوة يوسف لان المضاف اليه غير المضاف) لما تبين من ان اضافة الاخوة الى ضمير راجع تمنع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثال بالنسبة الى كلام المص فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام الشارح بدل من قوله كقولك ثم شرع الشارح فى بيان النوع الآخر الجائز الذى اهمله المص ايضا فقال (وان تضيفه) اى فيجوز بهذا المعنى ايضا ان تضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) اى الى غير الجماعة التى اريد تفضيله عليهم (نحو فلان اعلم بغداد) فان اعلم ليس بمضاف الى الجماعة التى اريد تفضيله عليهم كما فسره بقوله (اى اعلم مما سواه) يعنى المراد بانه اعلم مما سواه (وهو) اى لكن المراد بالاضافة ان ذلك الفلان (مختص) اى ممتاز من سائر الاعلمين (ببغداد) اى بكونه مضافا اليها (لانها) اى لان بلدة بغداد اما (منشأه) باب ولديها (او مسكنه) يعنى هذه الاضافة افادت تخصيصا ما الا انها افادت تخصيص الاعلمية باعلمها ثم شرع فى بيان الفرق الآخر بين النوعين فقال (ويجوز فى) النوع (الاول) ثم فسره الشارح بقوله (من نوعى اسم التفضيل المضاف) فان الاول فى كلام المص يحتمل ان يراد به القسم الاول من الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول ولذا قدر الشارح موصوف الاول بالنوع اجمالا واراد تفصيله بالتعيين بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم التفضيل المضاف ثم عينه بقوله (وهو الذى) اى النوع الذى هو الاول من النوعين هو النوع الذى (يقصد به الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمالان احدهما (الافراد) والآخر المطابقة (اى افراد اسم التفضيل) يعنى المعنى المراد بالافراد ان يجعل اسم التفضيل مفردا (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مثنى او مجموعا (و) قوله (كذا التذكير) يعنى يجوز ايضا تذكير اسم التفضيل (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مؤنثا) وامثلة الافراد (نحو زيد او الزيدان او الزيدون) وامثلة التأنيث (او هند او الهندان او الهندات) وقوله (افضل الناس) متعلق بالكل يعنى يحتمل قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس وكذا يقال هند افضل الناس والهندان افضل الناس ثم شرع فى صلة

هذا الحكم بقوله (وهذا) اى جواز افراد اسم التفضيل وتذكير وعدم تطبيقه بالموصوف ثابت (لانه) اى لاجل ان اسم التفضيل الذى يستعمل مضافا (يشابه افعل من) اى يشابه اسم التفضيل الذى يستعمل بمن (الذى) صفة لافعل من يعنى افعل الذى (ليس فيه) اى فى يستعمل بمن (الا الافراد والتذكير) كما سيجئ حكمه وقوله (فى كون المفضل عليه مذكورا معه) بيان لوجه الشبه يعنى ان ما هو مستعمل بالاضافة مشابه لما هو مستعمل بمن فى كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما لان فى قولنا زيد افضل الناس وزيد افضل من عمرو بذكر المفضل عليه بخلاف ما يستعمل باللام اعنى قولنا زيد الافضل فان المفضل عليه ليس بمذكور فيه صراحة وقوله (والمطابقة) بالرفع معطوف على قوله الافراد اى يجوز فيه المطابقة ايضا ولما كان لفظ المطابقة مصدرا يقتضى فاعلا اعنى المطابق بكسر الباء ومفعولا اعنى المطابق بفتحها وما به المطابقة اعنى صورتها اشار الشارح بقوله (اى مطابقة اسم التفضيل) الى فاعله وبقوله (افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) الى صورته وما ذكر المصنف بقوله (لمن هو) اى مطابقة واثما اورده باللام مع ان طابق متعد بنفسه لان من الاستعمال المقرر ان الفعل ان كان متعديا بنفسه ثم ابدل الى صورة المصدر يدخل فى مفعوله اللام للتقوية فكذا هذا يعنى ان يطابق اسم التفضيل من هو (اى اسم التفضيل) (صفة له) والضمير المجرور فى قوله له راجع الى الموصول وهو من يعنى الموصوف (نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون) اى ونحو الزيدون (افضلوهم) اى افضلوا الناس وهذان المثالان للمطابقة فى التثنية والجمع وقوله (وهند فضلى النساء والهندان فضلياتهن والهندات فضلياتهن) اى فضليات النساء وهذه الامثلة الثلاثة للمطابقة فى التأنيث وانما جاز المطابقة لموصوف فى صورة الاضافة (لمشابهته) اى لحصول مشابهة للمستعمل بالاضافة (لما) اى اسم التفضيل الذى (فيه الالف واللام) من جهة اخرى (فى كونه) فى كون ما هو المستعمل بالاضافة (معرفة) باضافته الى المعرفة يعنى ان المستعمل بالاضافة مشابه بوجه لما يستعمل بمن وبوجه آخر مشابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار فى كل من الشبهين فمن حيث كونه مشابها للاول يأخذ حكمه الذى هو الافراد ومن حيث كونه مشابها للثانى يأخذ حكمه الذى هو المطابقة ثم شرع فى بيان حكم النوع الثانى بقوله (واما) (النوع) (الثانى) حال كونه (من نوعى اسم التفضيل المضاف) (وهو) اى النوع الثانى من النوعين (الذى تقصد به زيادة مطلقة) وقوله (و) (القسم) (المعرف باللام) عطف على المبتدأ وانما قدر الموصوف فى الاول بالنوع وفى الثانى بالقسم لحصول الفرق بينهما لان الاول من اقسام المستعمل بالمضاف والثانى من اقسام مطلق التفضيل لكن المراد ههنا هو المعرف الذى يكون من الثانى

واشار الشارح اليه بقوله (منه) اى من النوع الثانى يعنى ان حكم اسم التفضيل الذى يقصد به زيادة مطلقة وحكم المعرف الذى يقصد به زيادة مطلقة واحد وهو قوله (ولابد) اى لابد (فيهما) اى فى النوع الثانى وفى المعرف منه (من المطابقة) وانما اورد الشارح قوله فيهما ليبين العائد المحذوف من الجملة الخبرية الى المبتدأ (اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) وباعث التفسير مامر سابقا وقوله (للزوم مطابقة) بيان لعلة وجوب مطابقة (الصفة لموصوفها) وامتناع عدمها يعنى انما وجب تطبيق التفضيل لموصوفه فى هذين الاستعمالين لكون تطبيق الصفة لموصوفها فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث اصلا لايعدل عنه (مع عدم قيام المانع وهو) اى المانع الذى يصح العدول عن الاصل عند قيامه (امتزاجه) اى لزوم كون اسم التفضيل ممتزجا (بمن التفضيلية لفظا) كما فى المستعمل بمن فى نحو زيد افضل من عمرو (او معنى) كما فى المستعمل بالاضافة التى هى بمعنى حرف الجر فى نحو زيد افضل الناس لانه بمعنى انه افضل من الناس بخلاف النوع الذى يقصد به الزيادة المطلقة والذى هو المعرف باللام لانه لم يوجد هذا المانع فيهما (لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما) اى بعد النوع الثانى والقسم المعرف باللام منه واذا لم يذكر المفضل عليه فلا يتصور وجود من فيهما لانه لو كان موجودا اقتضى مجرورا وما لا مجرور له لا جار له واما عدم كون المفضل عليه مذكورا فى المعرف باللام فظاهر واما فى النوع الثانى فانه لو لم يقصد به زيادة على من اضيف اليه لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه له بل هو شئ آخر كما مر (و) اسم التفضيل (الذى استعمل (بمن مفرد مذكر لاغير) (اى لاغير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة تثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة) ولما فرغ المصنف من بيان مسائل اسم التفضيل ومباديه واقسامه شرع فى بيان شروط عمله فقال (ولايعمل) اى لايعمل (اسم التفضيل) وقوله (فى) (اسم).(مظهر) متعلق بلا يعمل وظرف لقوله وهذا بيان لمعموله الذى فرض عمله ثم نفى وزاد الشارح قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب مفعول لايعمل للاشارة الى ان المراد بالنفى نفى عمل الرفع حال كونه بالفاعلية وانما فسره به (بقرينة الاستثناء) يعنى ان الاستثناء بقوله الا اذا كان قرينة دالة على ان المراد بالنفى ههنا نفى رفعه بالفاعلية وقال العصام وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية يعنى ان وجهه كون المستثنى مثبتا للعمل على طريق كونه رافعا لمعموله بالفاعلية يعنى انه مقيد به فيقتضى هذا ان يكون النفى المفهوم من المستثنى منه ايضا مقيدا به ثم قال وفيه بحث لانه لايصح الاستثناء مع بقاء اصل العمل على عمومه ا هـ ،

لا يعمل اصلا فى مظهر بفاعليته والعمل فى هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية
انتهى ولا يخفى ان فى عبارة الشارح مخالفة لسائر الشراح فانهم قالوا ان المعنى انه
لا يعمل فى مظهر الا اذا كان الخ والكلام فى مقام النفى والاثبات فى عمله فى المظهر
لا فى رفعه بالفاعلية معا هو يوهم جواز رفعه بغير الفاعلية والله اعلم ثم اراد بيان
وجه تخصيص النفى بالمظهر فقال (وانما خص) والظاهر انه على صيغة المعلوم
يعنى وانما خص المصنف (المظهر) بالذكر ولم يقل ولا يعمل فى الفاعل (لانه)
اى لان اسم التفضيل (يعمل فى المضمر بلا شرط) وان كان عمله بلا شرط (لان
العمل فى المضمر ضعيف) وقوله (لا يظهر) صفة لقوله ضعيف قائم مقام علة
الحكم بضعفه يعنى انه ضعيف لانه لا يظهر (اثره) اى اثر العامل (فى اللفظ)
لكون المضمر مبنيا فاعرابه محلى واذا كان عمله فى المضمر ضعيفا (فلا يحتاج) وهو
بصيغة المجهول (الى قوة العامل) اى الى تقوية عمله بضم الشروط واعترض
عليه العصام بان ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضى وليس كذلك لان الشارح
الرضى قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هى منه وماذكره من التعليل انما يتم
فى المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل فى المضمر انه لا يظهر فى لفظه
اثر العمل والا لجاز عمله فى سائر المبنيات انتهى يعنى ان قوله فى المضمر يوهم ان
ضعف عمله فى المضمر لكونه مضمرا لا لكونه مبنيا فحصل من الحصر فى العلة عدم
ضعف عمله فى سائر المبنيات وقوله فلا يجوز هند زيد افضل هى منه يقتضى
ان يكون المراد بالمظهر هو معناه اللغوى يعنى الذى ظهر فى اللفظ سواء كان
اسم ظاهرا او ضميرا لان لفظ هى فى هذا المثال اسم ظاهر بالمعنى الاول ثم شرع
فى بيان وجه تخصيص النفى بالفاعل فقال (وانما خص) اى المصنف (بالفاعل)
يعنى اراد الكلام بين عمله فى الفاعل وعدم عمله فيه ولم يتعرض لغير الفاعل
من المعمولات (لانه) اى لان اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به سواء كان)
اى المفعول به (مظهرا او مضمرا) ثم ترقى فى اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان
وجد بعده) اى بعد اسم التفضيل وقوله (ما يوهم ذلك) نائب فاعل وجد
يعنى ان وجد بعده لفظ يوهم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (فالفعل دال) اى
فحين وجد ان ذلك اللفظ كذلك لا يكون لفظ افعل عاملا فى ذلك اللفظ الذى
يتوهم كونه مفعولا به بل يكون افعل قرينة دالة (على الفعل) المحذوف
(الناصب له) اى لذلك المفعول بالمفعولية (كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن
سبيله) فان من يضل يوهم كونه مفعولا به لا علم لكنه ليس كذلك لان المعنى
اى اعلم من كل احد ولفظ اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (يعلم من يضل)
ثم شرع فى بيان حال عمله فى سائر المتعلقات فقال (واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل) اى اسم التفضيل (فيه) اى فى هذه المتعلقات (ايضا) اى كما انه يعمل

في المضمر (بلا شرط) و اعمالهم يشترط العمل بشئ في هذه المذكورات (لان الظرف والحال) اى هذين الاثنين من الثلاثة (يكفيهما) اى في عملهما (رائحة من الفعل) ولابد يحتاج الى تقوية مشابهة عاملهما بالفعل باشتراط شئ مثالهما (نحو زيد احسن منك اليوم راكبا) فان احسن عمل بلا شرط في الظرف الذي هو اليوم وفي الحال التي هي راكبا (والتمييز) وهو بالنصب عطف على قوله لان الظرف اى وانما يعمل في التمييز بلا شرط لان التمييز (ينصبه ما يخلو) اى ينصبه العامل الذي يخلو (عن معنى الفعل ايضا) اى كما ينصبه العامل ... و مثال الذي ينصب التمييز حال كونه خاليا عن معنى الفعل (نحو رطل زيتا) فان عامل التمييز في هذا المثال هو افظ رطل لكونه اسما مبهما تاما وهو خال عن معنى الفعل وعن رائحته ثم شرع في بيان سبب عدم عمله في الفاعل فقال (وانما لم يعمل) اى اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرفع بالفاعلية) ويحتمل ان يكون قيد الرفع بالفاعلية قيدا وقوعيا لا احترازيا كما فهم عن العصام لانه لم يتصور رفعه بغير الفاعلية حتى يكون فائدة القيد احترازا عنه (لان هذا العمل) اى عمل اسم التفضيل في الفاعل المذكور (بالاصالة) اى حال كون ذلك العمل بالاصالة لا بالمشابهة (انما هو) اى ذلك العمل الذي بالاصالة (عمل الفعل) اى عمل الفعل حقيقة لا العمل الذي في غيره فانه له انما هو بالتبع وانما كسرت مع انها في مقام الخبر لان كون مادة الالف والنون اذا وقعت خبرا فلها وجهان احدهما وقوعها خبرا عن اسم العين نحو زيد انه قائم والآخر وقوعها عن اسم المعنى فتكسر في الاول وتفتح في الثاني وفي هذا المقام وقعت خبرا عن اسم العين وهو قوله هذا العمل (وهو) اى والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل عمل الفعل) اى العمل الذي بالاصالة و لم يعمل عمل الفعل (لانه) اى الشان (ليس له) اى لاسم التفضيل (فعل بمعناه) اى فعل ملابس بمعنى اسم التفضيل (في الزيادة) بان يوجد فعل يكون دالا على اصل المصدر مع ضم الزيادة عليه وقوله (ليعمل) متعلق بليس بالنفي يعني ليس له فعل كذلك حتى يعمل اى اسم التفضيل بمشابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اى كعمل ذلك الفعل بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات حيث يعمل عمل فعله لمشابهته بالفعل لانه لم يوجد فيه معنى الزيادة المانعة عن المشابهة ولما بطل احتمال كونه عاملا بمشابهته للفعل بطل كذلك مشابهته لاسم الفاعل فاراد الشارح ان يذكر علة الثاني ايضا بقوله (و لانه) اى وانما بطل مشابهته باسم الفاعل لان اسم التفضيل (لما كان) فكان يحتمل ان يكون ناقصة وتامة فان كانت الاولى فاسمها ضمير مستتر راجع الى اسم التفضيل وقوله (في هو الاصل في) متعلق به وقوله (وهو استعماله بمن) جملة معترضة فحينئذ يكون قوله (لا يثني) وما بعده خبرا له

يعنى لما كان اسم التفضيل فى استعماله الذى هو الاصل فى اسم التفضيل لايثنى (ولايجمع ولايؤنث) وان كان الاخيران اى لا يثنى وما بعده حالات منه اى لما وجد اسم التفضيل فى استعماله الذى هو الاصل فيه غير مثنى وغير مجموع وغير مؤنث (بعدمشابهته) يعنى لما كان كذلك كانت مشابهته بعيدة (عن اسم الفاعل) واذا كانت بعيدة (فلا يعمل) اى اسم التفضيل (بمشابهته) اى بسبب مشابهته لاسم الفاعل (ايضا) اى كالم يعمل بمشابهته للفعل وقوله (الا اذا كان اسم التفضيل) استثناء مفرغ يعنى لايعمل فى الفاعل الظاهر فى وقت من الاوقات الاوقت كونه (صفة) وفسر الشارح الصفة بقوله (اى مسندا) اى وصفا لايكون فاعله ماجرى عليه بل يكون ذكرماجرى عليه سببا متعلقا للذى هو فاعله فيكون الوصف مسندا منسوبا الى سببه الذى هو المتعلق وقوله (وهو فى اللفظ) تمهيد لقوله (لشئ) واشارة الى ان تعلق الصفة لشئ تعلق لفظى والى انه مقابل لما صرح به المصنف بقوله الآتى وهو قوله وهو فى المعنى يعنى ان اسم التفضيل اذا كان صفة لشئ فى اللفظ ثم فسر كونه صفة لشئ بقوله (معتمدا عليه) اى معنى كونه صفة له كونه معتمدا على ذلك الشئ فى اللفظ ثم فسر طرق الاعتماد وبينه بقوله (بان يقع نعتاله) يعنى ان اعتماد اسم التفضيل على ذلك الشئ اما ان يكون نعتا له اى لذلك الشئ (او) يكون (خبراعنه) اى عن ذلك الشئ (او) يكون (حالا) من ذلك الشئ ولمابين تعلقه اللفظ شرع فى بيان تعلقه المعنى بقوله (وهو) الواو فيه حالية يعنى اذاكان اسم التفضيل صفة لشئ فى اللفظ والحال انه (فى المعنى) (صفة) (لمسبب) راجع ان العصام حكى عن الرضى ان الاشهر فى اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لامسببا وقال الهندى اتى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ماجعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ كانت مسببا وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لايلزم ان يكون فى المعنى للسبب الواقع لا يكفى ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله اوسقيما انتهى ماقال العصام ملخصا وقال بعضهم المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم لسبب دون السبب ولامنافسة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل فى هذا المثال مثلا مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب الكحل وهو مسبب لهما انتهى وحاصل التوجيه الذى ذكروه فى نكتة العدول عن التعبير بالمتعلق او بالسبب ان اطلاق المسبب على المتعلق او على السبب اطلاق مجازى وفائدته الاشارة الى كون المسبب جعليا بمعنى انه مجعول السبب وانما قدر الشارح قوله صفة الاشارة الى الحصر

المحذوف والى ان قوله لمسبب صفة للصفة اى هو فى المعنى صفة كائنة لمسبب وقوله (مشترك) بالجر صفة تفسيرية للمسبب للاشارة الى ان شرط ذلك المسبب ان يكون مشتركا (بين ذلك الشئ) وهو ما يكون اسم التفضيل صفة له فى اللفظ وجاريا عليه (وبين غيره) اى بين غير ذلك الشئ وسيأتى فوائد القيود وقوله (مفضل) بفتح الضاد المشددة وبالجر صفة لمسبب ونائب فاعله مستتر تحته وهو راجع الى ما فسره الشارح بقوله (ذلك المسبب) وقوله (باعتبار الاول) ظرف مستقر على انه حال من المستتر فى مفضل كذا فى المعرب واما تفسير الشارح بقوله (اى باعتبار تقييده) ههنا وفى قوله باعتبار غيره فيقتضى ان يكون المراد تعلق الاثنين بقوله مفضل واعترض عليه الرضى بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثانى بالمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى افعل بحرفين متماثلين اى اسمين من نوع فلا يقال جلست فى الدار فى الصحراء وقال جلست فى الدار فى اليوم نعم لو صح جعل الثانى بدلا من الاول صح كاية ل فى البلد فى الدار فيبدل البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثانى حال من قوله على نفسه كذا نقل العصام عنه ومن ثمه احتاج زينى زاده الحالية فأل التفسير ان فى ذلك المسبب اعتبارين احدهما اعتباره مفضلا والآخر اعتباره مفضلا عليه فاما الاعتبار الاول فهو اعتبار تقييد ذلك المسبب (بذلك الشئ الذى اعتبر اولا) وهو جريان صفته عليه فى اللفظ فقوله اعتبر اولا اشارة الى ان الاولية ههنا اعتبارية لا ذاتية فانه ان اعتبر جانب اللفظ يكون الاول اولا وان اعتبر جانب المعنى يكون الثانى اولا والمراد بالشئ الذى قيد به المسبب هو ما ذكر بقوله لشئ فكون اعتبار الاول اولا كان مبنيا على اعتبار كون الشئ اولا وقوله (على نفسه) متعلق بقوله مفضل وقوله (اى على نفس ذلك المسبب) تفسير للضمير المجرور اى ذلك المسبب كما كان مفضلا باعتبار جريانه على الشئ يكون هو ايضا مفضلا على نفسه حال كونه (باعتبار غيره) (اى باعتبار تقييده) اى تقييد ذلك المسبب (بغيره) اى بغير ذلك الاول وهو التقييد بالشئ (فيكون) اى المسبب (باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه) وقوله (منفيا) (خبر بعد خبر لكان) يعنى اذا كان صفة كذلك منفيا (او) انه منصوب على انه (حال من اسمه) اى اسم كان وهو ضمير راجع الى اسم التفضيل (او) منصوب على انه صفة (لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا) فيكون مفعولا مطلقا مجازيا لقوله مفضل وقال زينى زاده فى معرب الكافية ان كونه مفعولا مطلقا انسب لقوله الآتى وهو قوله لانه بمعنى حسن ان المقصود باشتراط كونه منفيا هو تحصيل كونه بمعنى حسن ولا يحصل هذا الا بنفى التفضيل اما بلا واسطة

او بالواسطة وبعدم الواسطة انما يكون الاعراب الاخير وفى الاول بواسطة اسم التفضيل والله اعلم (مثل ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) (فرجلا) اى لفظ رجلا (هو الشئ الذى ثبت له اسم التفضيل) وهو احسن (فى اللفظ) لكونه بالنصب صفة رجلا وقوله فى عينه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى رجلا ويجوز ان يكون حالا من الكحل (والكحل) بالرفع على انه فاعل لاحسن وهو (مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد) اى وبين غيره الذى هو عين زيد وقوله (مفضل) بالرفع خبر لقوله والكحل اى ذلك الكحل كما كان مسببا ايضا كان مفضلا (باعتبار عين الرجل مفضل عليه) اى هو ايضا مفضل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولا يخفى على المتفطن ما فيه من التسامح فى قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه فى الحقيقة ليس الموصوف بالمفضل وبالمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد بل الموصوف بهما هو الكحل الذى فى عينيهما ولعل العدول عن الحقيقة للاشارة الى ان علة تغاير الاعتباري هي تغاير العينين والله واعلم ثم شرع الشارح فى بيان وجه الاشتراط بقوله (وانما اشترط ان يكون) اى اسم التفضيل وقوله (فى اللفظ) متعلق بقوله (ثابتا) اى انما جعل كون اسم التفضيل ثابتا فى اللفظ (لشئ) وجاريا عليه (و) ايضا كونه ثابتا (فى المعنى لمسببه) شرطا فى عمله فى الفاعل الظاهر (ليحصل له) اى لاسم التفضيل (صاحب) اى موصوف (يعتمد) ذلك اسم التفضيل (عليه) اى على ذلك الصاحب بان يكون خبرا او صفة او حالا كما مر (وتحصل له) اى وايضا ليحصل لاسم التفضيل (مظهر متعلق بذلك الصاحب) حتى تكون الصفة به وصفا سببيا لانه بالاعتماد تحصل السببية وبكونه وصفا سببيا تحصل كون فاعله مظهرا لانه لو لم يكن سببيا كان فاعله مضمرا او مستترا واليه اشار بقوله (حتى يتيسر عمله) اى انما قصد تحصيل هذين الامرين ليقع بذلك يتيسر عمل اسم التفضيل (فيه) اى فى المظهر وقوله (كالصفة المشبهة) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف فى عمله كما كان كافيا فى اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف واشار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة فى عدم الكفاية المذكورة (لانحطاط رتبتهما) اى رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة (عن رتبة اسم الفاعل فانه) اى لان اسم الفاعل (يعمل فى المظهر) اى فى الظاهر الذى يقع (بعده سواء كان) اى ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف نحو زيد ضارب غلامه (او لم يكن) اى او لم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف (مثل زيد ضارب عمرا) فان عمرا وقع مفعولا ظاهرا له ونصبه الضارب مع انه لم يكن من

متعلقات زيد ولهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل اشترط فيهما كون الظاهر من متعلقات الموصوف ولم يشترط ذلك فى اسم الفاعل واقل ان يقول ان الكلام فى عمله فى الفاعل الظاهر وماقاله الشارح فى عمله فى المفعول الظاهر وقد وقع الالتباس فى عمل اسم التفضيل والصفة المشبهة فى المعمول فان قيل ان مراده من متعلق الموصوف ماكان فاعلا ومن غيره ماكان مفعولا قلنا حمل كلام مثل الشارح على هذا المعنى البعيد غير لائق والله اعلم ثم شرع الشارح فى بيان فائدة تقييد السبب بالاشتراك فقال (وانما شرط) اى فى العمل (ان يكون ذلك السبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات) يعنى ان المفضل والمفضل عليه وان كانا متحدين بالذات لكن اشترط فى كونه عاملا اعتبار التغاير بينهما بالوصف وهو كونه مفضلا ومفضلا عليه فان اعتباره مفضلا غير اعتباره مفضلا عليه ففائدة ذلك الاشتراك (ليخرج عنه) اى عن اسم التفضيل الذى ذكرناه (مثل قولك مارأيت رجلا احسن الكحل عينه من كحل عين زيد) فانه غير جائز صرح بذلك فى الحواشى الهندية ثم ذكر الشارح وجه خروجه بقوله (فانهما مختلفان) اى انما خرج مثل هذا القول لان الكحل فى هذا التركيب لما ذكر مكررا كانا مختلفين (بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا) اى سواء كان فى عين رجل او فى عين زيد يعنى ان الكحل الواحد الملحوظ فى المسئلة السابقة ممتنع لان يعتبر مفضلا ومفضلا عليه لانه الملحوظ (المقيد تارة بعمدا) اى بكونه فى عين الرجل (وتارة بدلالة) اى بكونه فى عين زيد (فانه) اى فان الكحل الملحوظ المقيد بالاعتبارين (واحد بالذات ومختلف بالاعتبار) بخلاف المذكورين فى هذا المثال فانهما مختلفان بالذات فقوله فانهما الخ دليل الخروج وقوله (ولئلا يبقى) دليل لقصد الاخراج يعنى انه قصد اخراج هذا المثال منه حيث قيد باتحادهما بالذات لئلا يبقى اى لتحصيل انعدام بقاء اسم التفضيل (على ما) اى على الاستعمال الذى (هو الاصل فى اسم التفضيل وهو) اى وذلك الاصل (التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (اصلا) دليل لقوله لئلا يبقى يعنى انه اعتبر اخراجه عماهو اصل فى استعماله ليكون (اخراجه) اى اخراج اسم التفضيل (عن المعنى التفضيلى بالنفى) سهلا (كما ستعرف فائدته) اى فائدة الاخراج وانما كان اخراجه بهذا التقدير سهلا لعدم قوة المعنى التفضيلى لكونه ثابتا من وجه دون وجه لعدم تحققه باعتبار اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالاعتبار ثم شرع فى بيان وجه اشتراط العمل المذكور كونه منفيا فقال (وانما شرط ان يكون اسم التفضيل منفيا لانه) اى لان اسم التفضيل (عند ذلك يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله) ثم الشارح حمل هذا الدليل تمهيدا

لكلام المصنف فقال (وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل) ليوجد ربط كلامه وهو قوله (لانه) بقوله منفيا يعني انما قال المصنف منفيا لانه (اى) لان (احسن فى هذا المثال) اى فى المثال الذى اورده المصنف وهو قوله ما رأيت رجلا الخ (بمعنى حسن) ثم اشار الى تعميم هذا الحكم بقوله (وكذا) اى كما ان لفظ احسن الذى من مادة الحسن اذا سلط عليه النفى يكون بمعنى حسن كذلك (كل افعل) اى كل ما هو على وزن افعل (فى المواد الاخر) اى سواء كان مشتقا من الحسن او من غيره من المواد نحو اكرم واعلم اذا سلط عليه النفى يكون (بمعنى فعل) مثلا اذا قلنا ما رأيت رجلا اكرم من زيد واعلم من زيد يكون بمعنى كرم وعلم لنفى الزيادة فيه وفى بعض الحواشى انه يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل يثبت بقيد كونه منفيا لا بجميع الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرط الاول ليتحقق الاعتماد او الشرط الاول ليتحقق الثانى ليحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يعمل فى المظهر ولقد احسن الشارح فى بيان القيود والشروط انتهى ولما كان توجه النفى على اسم التفضيل محتملا معنيين اراد الشارح ان يشير الى ذلك الاحتمال فقال (وهذه العبارة) اى عبارة قوله ما رأيت رجلا احسن فى عينه الخ (تحتمل معنيين احدهما) اى احد المعنيين المحتملين (ان يكون احسن) اى لفظ احسن وقوله (مثلا) للاشارة الى ان احد هذين الاحتمالين غير منحصر فى لفظ احسن بل هو شامل لكل ما هو على وزن افعل واقعا فى حيز النفى فقوله احسن اسم ان يكون وقوله (بعد النفى) حال منه وقوله (بمعنى حسن) ظرف مستقر خبره يعنى ان كل ما هو على وزن احسن اذا وقع بعد النفى يكون بمعنى حسن اى فعل على ذلك الوزن وانما يكون كذلك (لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه) النفى (الى قيده) اى الى قيد اسم التفضيل (الذى) اى القيد الذى (هو الزيادة فيفيد) اى يفيد هذا التركيب مع استيلاء النفى على زيادته معنى وهو (انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد) واذا توجه النفى الى القيد الذى هو الزيادة الزائدة على اصل الفعل فقط لا على مجموع القيد والمقيد (فيبقى) فحينئذ يبقى (اصل حسن كحل عين رجل) حال كون ذلك الحسن الباقى (مقيسا الى زيد) اى الى حسن الكحل فى عين زيد وقياس الحسن الباقى الى زيد بحسب ما يفيد هذا التركيب يجوز بوجهين (اما بان يساويه) اى يساوى حسن كحل عين الرجل المقيس حسن كحل عين زيد بحيث لم يكن فى احدهما زيادة على الآخر (او بان يكون) اى او بان يكون حسن كحل عين الرجل (دونه) اى منحطا عن حسن عين زيد (والمساواة) اى الاحتمال الاول الذى هو كون كل من الكحلين مساويا للآخر وان كان

جائزا بحسب ما يفيده التركيب لكنه غير ملائم في هذه المسئلة لانه (يأباه) اى يرد ارادته (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكحل الذى فى عين زيد (فرجع المعنى) يعنى فاذا لم يكن ارادة المساواة مناسبا وملائما لقرينة المقام رجع معنى هذا التركيب (الى انه حسن فى عين كل احد) سوى زيد (الكحل) يعنى نفى بعد النفى اصل حسن الكحل الذى فى عين من سوى زيد لكن الحسن الباقى (دون حسنه) اى منحط عن الحسن الذى (فى عين زيد) واذا كان المعنى كذلك فينقلب المعنى (فيكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع النفى) اى اعتبار اسناده الى من سوى زيد (بمعنى حسن) اى بالمعنى الذى هو اصل الفعل فاذا لم يقصد المساواة يكون باعتبار اسناده الى كحل عين زيد بمعنى احسن اى مع الزيادة (وثانيهما) اى ثانى المعنيين اللذين تحتملهما هذه العبارة (هو ان يجعل احسن قبل تسليط النفى عليه مجردا عن الزيادة) يعنى ليس المراد من قوله رأيت رجلا احسن انه احسن من غيره وان حسنه زائد على غيره وهذا المعنى الذى جرد فيه من الزيادة مع قطع النظر عن النفى جائز (عرفا) وان لم يجز لغة وانما جاز ذلك فى العرف (لان نفى الزيادة لا يلائم المدح) لان المقصود بالمدح اثبات الزيادة لحسن زيد وهذا المقصود لا يحصل بنفى زيادة الحسن عن غيره لان نفى زيادة الحسن عن غيره اعم من ان يكون مساويا وان يكون بدونه والاعم لا يدل على الاخص الذى هو المقصود وهو اثبات ان يكون بدونه (فبقى) اى فحينئذ نفى (اصل الحسن) قبل توجه النفى لما مر من التجريد قبل النفى (وتوجه النفى الى حسن رجل) مقيدا بكونه (مقيسا الى حسن زيد) يعنى ان النفى يتوجه الى القياس يعنى ان حسن احد لا يقاس الى حسن زيد ولا مشابهة فيه وذلك القياس الذى قصد نفيه (اما بالمساواة) بان يكون المعنى ما رأيت حسن رجل حال كونه مساويا لحسن زيد (او بكونه دونه) بان يكون المعنى ما رأيت حسن رجل هو دون حسن زيد (والقياس) اى قياس حسن رجل الى حسن زيد (بكونه) اى بكون حسن رجل (دونه) اى دون حسن زيد (لا يناسب المقام) لانا اذا قلنا ما رأيت الرجل الذى حسنه دون حسن زيد لا يقتضى كون حسن زيد زائدا لم يقتضى اما كون حسن الرجل مساويا له او احسن منه وهذا مناف لقصد المدح واذا لم يجز الشق الثانى تعين الشق الاول وهو نفى قياس المساواة (فرجع المعنى) اى معنى هذا التركيب (الى ما رأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه) اى كحسن الكحل الذى (فى عين زيد فانتفى) اى فحينئذ انتفى (المساواة والزيادة) اى اذا انتفى المساواة فانتفاء الزيادة (بالطريق الاولى) ولما كان انتفاء المساواة شاملا لما يكون ناقصا وزائدا اراد ان يضم اليه معونة اقتضاء المقام فقال (لما اقتضاه المقام) يعنى ان حمل نفى المساواة على نفى الزيادة لامر اقتضاه مقام المدح

ثم شرع فى بيان الوجه الآخر الذى يجوز حمل الكلام عليه فقال (ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة) يعنى فى قولك ليس حسن عين الرجل مساويا لعين زيد حيث يجوز ان يقصد بهذا النفى (نفى الزيادة ايضا) اى كما قصد به نفى المساواة يعنى بلا احتياج الى ضم المقام اليه لان نفى المساواة على هذا التقدير مستلزم لنفى الزيادة فيدل قوله ليس بمساو على نفى المساواة بالمطابقة وعلى نفى الزيادة بالالتزام وانما يدل عليه بالالتزام (لان فى الزائد على شئ) فقوله فى الزائد خبر مقدم لان وقوله (ما يساويه) اسمها وقوله (مع زيادة) حال من المستتر الراجع الى الموصول فى يساويه يعنى انه يوجد فى الشئ الزائد على شئ الشئ الذى يساوى ذلك الزائد مع شئ زائد على ذلك الزائد مثلا اذا قلنا الثمانية ليست بمساوية للعشرة وكما يدل هذا الكلام على نفى المساواة يدل ايضا على نفى الزيادة فى مقام المبالغة لان فى العشرة شيئين احدهما الثمانية التى هى مساوية للثمانية الاولى وثانيهما الاثنان الذى هو زائد على الثمانية التى فى ضمن العشرة وبهما تكون العشرة عشرة فرجع معنى قولنا الثمانية ليست بمساوية الى انه ليس فيه الثمانية التى فى ضمن العشرة ولا الاثنان الزائدان عليها وقوله (فيصح) تفريع لقوله لان فى الزائد يعنى اذا صح وجود المساوى مع الزيادة يصح (ان يقصد به عرفا نفى المساواة مطلقا ولو فى ضمن الزائد) يعنى يصح ان يقصد بمعونة العرف نفى المساواة سواء كان المساوى هو المساوى الذى فى ضمن الزائد او المساوى الذى ليس فى ضمنه يعنى يصح ان يقصد بقولنا مثلا ان الثمانية ليست بمساوية للعشرة انها ليست بمساوية للثمانية التى وقعت جزأ للعشرة ولا للاثنين الذى هو جزء زائد عليها وقوله (فانتفى) تفريع لقوله فيصح يعنى اذا صح هذا القصد فى العرف ففى قولنا ليس حسن رجل مساويا لحسن زيد يجوز ان ينتفى (الزائد ايضا) اى كما انتفى المساواة وقوله (فيحصل) تفريع للمجموع يعنى اذا صح هذا المجموع يحصل (من جميع ذلك) فيما نحن فيه (ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد) فانه لما انتفى الشقان من المساواة والزيادة تعين قصد الشق الثالث الذى هو النقصان (وذلك) اى وذلك القصد (كمال المدح) فوجه الكمال ان فيه مبالغة من جهة ان حسن عين زيد لا يقاس بحسن احد غيره ولو فرض وجود حسن مساوله فى احد لا يكون ذلك المساوى ايضا مشابها له فى كيفيته وان كان مساويا فى كميته (فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا) وهذا السؤال وارد على قوله منفيا بطريق النقض الحقيقى يعنى ان قولك الا اذا كان صفة لشئ آه جار بعينه على قولنا ما رأيت رجلا آه لان لفظ افضل وقع صفة

الكحل اجنبيا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه غير اجنبي واشار اليه بقوله (بخلاف ما) اى ان الاجنبية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن عاملا في الكحل او كان عاملا لكن لا من حيث كونه اسم تفضيل واما (اذا عمل) اى احسن (في الكحل بالفاعلية) اى بكونه فاعلا له (فانه لم يبق) اى الكحل (اجنبيا حينئذ) اى حين اذ كان فاعلا لاحسن وانه لم يبق اجنبيا (لانه) اى لان الكحل حين كونه فاعلا له (من معموله) اى من معمولات احسن (من حيث انه اسم تفضيل) لا من حيث انه خبر قوله (ولو قدم مواليه منه) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف وهي انه لو قدم لفظ منه (في عين زيد على الكحل) فيقال ما رأيت رجلا احسن منه في عين زيد الكحل (لم يلزم الفصل) المحذور منه والمهروب عنه وهو الفصل (بين احسن ومعموله) وهو قوله منه في عين زيد بالاجنبي الذي هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون ذلك المعمول معمولا له (من حيث انه اسم تفضيل) فحينئذ لا محذور في هذه الصورة مع انهم حكموا بعدم جواز هذه العبارة فنقل عن المصنف جواب عنه بانه لو قدم لزم عود الضمير يعني الذي هو ضمير منه الى ما لم يذكر لفظا ورتبة يعني الكحل لانه لو اخر مع كونه مبتدأ يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندي معترضا على المصنف بانه لا نسلم الركاكة حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدأ مؤخرا يجوز ارجاع الضمير المقدم اليه فانه وان كان مؤخرا لفظا لكنه لكونه مبتدأ فهو مقدم رتبة فلا ركاكة فيه ولما لم يلتفت الشارح الى الجواب المنقول عن المصنف فاجاب في دفع هذه الشبهة بان ترجيحهم اعمال اسم التفضيل الذي هو العامل الضعيف على كونه مبتدأ في هذا التركيب الذي يخلص عن المحذور ليس هذا الترجيح للزوم الاضمار قبل الذكر فان كون الكحل مبتدأ جائز فيه فلا يقتضي ترجيح اعمال العامل الضعيف (ولكن في معناه) اى لكن حصل بهذا التغير من التقديم والتأخير في معنى ذلك التركيب (تعقيد ركيك) اى تعقيد مناف للفصاحة والتعقيد في نفسه مخل بالفصاحة واذا كان ركيكا يزيد اخلاله فان التعقيد ان كان في النظم فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو تعقيد لفظي وان كان في الانتقال الى المقصود فهو تعقيد ركيك وههنا كذلك اما في النظم فبسبب التقديم والتأخير واما في الانتقال فلان الانتقال من الملزوم الى اللازم غير ظاهر ثم قال (وكذا) اى كما وردت الشبهة ودفعت بلزوم ركاكة لزمت الشبهة المذكورة ايضا (او قيل) اى او عبر هذا المعنى الذي هو معنى العبارة المشهورة (بهذه العبارة) وهي قوله (ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو) بان عبر الكحل بالضمير واريد به (اى الكحل في عين زيد) وقوله (لا يخلو) جواب او اى لو عبر كذلك لا يخلو هذا القول (عن ركاكة وتعقيد ايضا) اى كما لا يخلو القول الاول عنهما (مع انهما) اى ان العبارتين المذكورتين مع وجود التعقيد والركاكة مختلفتان

للمقصود لان المقصود هو الاسناد لا بالعبارة المشهورة وانهما (ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود) والعبارة المشهورة هي مسألة الكحل (والكلام) اى والحال ان الكلام (فيها) اى في العبارة المشهورة وقال العصام هكذا ذكره الهندى ووافقه الشارح وهو ما يقتضى منه لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كانوا مضطرين في اعماله وحاصل القدح مع الاضطرار انه يمكنهم تقديم لفظ منه فلا توجيه لدفعه بانه لوقدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجرى في الاثبات ايضا كان يقال رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندى بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفى بضعف المعنى التفضيلى فيعمل افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيلى قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا انتهى ولما ذكر المصنف عبارة اخرى يجوز ان تغير العبارة المشهورة اليها اراد الشارح ان يذكر مقدمة فائدة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره فقال (ولما قرر) اى المصنف (مسئلة الكحل) اى مسئلة يجوز عمل اسم التفضيل في المظهر (بين شرائطها) اى شرائطها التى تعمل في المظهر باجتماع تلك الشروط (وما عبر به عنها) اى وبين ايضا عبارته التى يعبر بها عن تلك المسئلة (على وجه) اى على طريق من طرق التعبير (يطابق) اى يطابق ذلك الطريق (المقصود) اى المعنى المقصود (بلا زيادة ولا نقصان) اى بلا احتياج الى حذف شئ والى اثبات شئ بل هو عبارة تؤدى المقصود على طريق المساواة (اراد) اى ولما كان كذلك اراد المصنف ههنا (ان ينبه على ان التعبير عنها) اى عن المسئلة المذكورة (غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها) اى عن تلك المسئلة (بعبارة اخصر منه) اى بلا اخلال يحصل في العبارة وينقص منها (وعلى ترتيب) اى يمكن ان يعبر عنها مرتبا على ترتيب (غير ترتيبه) بان يقدم بعض اجزائه على بعض مع بقاء الاداء وقوله (وينقل) بالنصب معطوف على ان ينبه اى واراد ايضا ان ينقل (بهذا التقريب) اى بذكر ما يقربه به (الى ما) اى الى شعر (انشده سيبويه واستشهد به) اى بهذا الشعر او بهذا الانشاد وجعل هذا البيت شاهدا (في اثبات هذه المسألة ويطابق) اى وان يطابق (بعض هذه الصور) اى الصورتين اللتين سيذكرهما المصنف (عليه) اى على ذلك البيت (فقال) اى المصنف (ولك) اى وجاز لك (ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد) اى بحذف لفظ منه يعنى الجار والمجرور معا وقوله (باقامة) بيان لسبب جواز الحذف لان لفظ منه مفضل عليه ولا يجوز حذفه لانه لو حذف لزم خلو اسم التفضيل

من احد الاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه بسبب اقامة (من عين زيد مقام منه في عين زيد) يعني يحذف في من في عين زيد و يحذف الضمير المجرور في منه فاقيم العين مقام الضمير المجرور بان ادخل الجار عليه وقوله (وهو اخصر منه) بيان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة الحاصلة قبله جاز حذف منه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوي للمقصود وقوله (بمقدار ضمير منه وكلمة في) يعني ان الاخصرية تحصل بحذف كلمتين في الجملة احداهما ضمير منه والاخرى كلمة في من في عين ولما انفتح باب الاختصار اراد ان يشير الى جواز وجه اخصر من الاول فقال (ولو ردع) اي ولو اريد الاختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ العين من البين) وازيل منه (واكتفى) اي واريد الاكتفاء (بمن زيد كان) اي هذا التركيب (اخصر) من تركيب من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهي الضمير وكلمة في كما في الاول وكلمة عين وكلما كثر الحذف كثر الاختصار وقوله (مع ظهور المعنى المقصود) اشارة الى جوازه يعني ان هذا التركيب مع حذف الكلمات الثلاثة لعدم اخلال الحذف بظهور المعنى المقصود فان ظهور المعنى المقصود لو لم يكن باقيا مع الحذف لم يجز حينئذ حذف شيء منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه بقاء المعنى يعني وانما بقي ذلك لانه على كل تقدير اي على كل من ارتكاب الحذفين المذكورين (فالمعنى) اي فالمعنى الظاهر المقصود باق (على ما) اي على الظهور الذي (كان) اي ذلك المعنى (عليه) اي على ذلك الظهور الذي كان (قبل هذا التعبير) وانما بقي المعنى على اصله مع ان المفضل عليه في اصل التركيب المشهور هو الكحل الذي هو مرجع ضمير منه وما اقيم مقامه هو عين زيد فحل الشارح تلك الشبهة بقوله (لان اصله) اي اصل هذا التركيب ليس هو التركيب المشهور بل اصله (من كحل عين زيد) يعني اذا قرر بذكر المفضل والمفضل عليه على اصله الذي هو تغايرهما بالذات فيرجع الاصل على هذا الى قولنا ما رأيت رجلا احسن فيه الكحل من كحل عين زيد ولما اريد التعبير عنه بالعبارة المشهورة جعل الظاهر ضميرا راجعا الى الكحل حتى يتحد المفضل والمفضل عليه لقصد اخراجه عن اصله كما مر (والمعنى) اي المعنى الاصلي على هذا التقرير يستنبط من لفظ من عين زيد (على حذف المضاف) وهو لفظ الكحل وهو شائع في كلام العرب وقوله (فانه) بيان لوجه العدول عن هذا الاصل في العبارة المشهورة يعني انما عدل عن هذا الاصل الى العبارة المشهورة لانه (لو كان كذلك) اي لو بقي على هذا الاصل لا يحصل المقصود الذي هو اخراج اسم التفضيل عن استعماله الاصلي وهو تفضيل الشيء على غيره مغايرة ذاتية

والمقصود خلافه وهو تفضيل الشيء على نفسه ولو كان باقيا على اصله (لا يكون) اى اسم التفضيل حينئذ (من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ) يعني وانما لا يكون كذلك لانه لو ابقى على اصله لتعدد لفظ الكحل فلا يكون من القبيل المذكور ولما فرغ من جوازه وبقاء ظهوره بالتغيير بالحذف وقال العصام لم يلتفت المصنف الى الوجه الآخر الذى ذكره الشارح بقوله ولو رفع بناء على عدم تحققه فى كلام العرب وان لم يوجد المانع عنه قياسا انتهى شرع فى بيان جواز تغيير آخر بالتقديم واراد الانتقال عنه الى ذكر الشعر المذكور فقال (فان قدمت) (على ذكر اسم التفضيل) (ذكر العين) اى ان اردت تغيير العبارة المشهورة بتقديم ذكر العين (التى كان الكحل فيها) اى فى تلك العين حال كونه (مفضلا عليه) وفيه اشارة الى ان المراد بالعين المقدمة هى العين التى كان ظرفا للكحل المفضل عليه واحترز به عن العين التى كانت ظرفا للكحل المفضل كما ستعرفه (قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) ثم ذكر الشارح اصل هذا التركيب فقال (كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد) يعني بتقدير الموصوف لاسم التفضيل وبذكر الضمير فى مقام عين زيد (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدما عليه) اى على احسن (استغنى) اى حصل الاستغناء (عن ذكره) اى عن ذكر قوله منه (ثانيا) اى بعد قوله احسن بان يقال كعين زيد احسن منه فيها الكحل ثم اراد الشارح ان يشير الى جواز كون كعين زيد فى هذا التركيب الذى اورده المصنف صفة لعينا والى جواز كون الكاف اسمية بمعنى المثل ردا على ما فى شرح الرضى فقال (وتقديره) اى تقدير قوله ما رأيت كعين زيد الى آخره (ما رأيت عينا) فقوله عينا بالنصب مفعول اول لقوله ما رأيت وقوله (مثل عين زيد) اشارة الى كون الكاف بمعنى المثل والى ان قوله كعين زيد صفة لقوله عينا وقوله (فى اصل التكحل) اشارة الى وجه التشبيه يعني ان النفى وارد على هذا القيد وان المراد به نفى اصل التكحل واذا انتفى الاصل انتفى مساواته وزيادته فلا يرد ما ذكره الرضى من الاحتياج الى حذف المعطوف فى الموضعين وستعرفه وقوله (احسن فيها الكحل من عين زيد) فقوله احسن بالنصب اما مفعول ثان لقوله ما رأيت ان كان من افعال القلوب بمعنى علمت اوحال من مفعول رأيت ان كان بمعنى ابصرت بخلاف ما قدر الرضى حيث قال ان قوله كعين زيد مفعول رأيت وقوله احسن فيها الكحل بدل الكل من الكل ثم استدل عليه بان معنى ما رأيت كعين زيد ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف فى الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ثم قال ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين

زيد لانه يكون المعنى مارأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيهما زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيهما ثم اورد سندا لقوله ولا يجوز بقوله وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة انتهى فالشارح اشار الى انه لامانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد اذ كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض الذى ذكره الرضى في السند مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل في حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في افضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ واشار الى الثانى بقوله (اوتقول) يعنى اندفاع التناقض الذى ذكره الرضى اما بما ذكرنا في التقدير الاول او بان تقول (معناه) اى معنى قوله مارأيت كعين زيد الى آخره (مارأيت عينا كعين زيد) فقوله (في كونها احسن) اشارة الى ان وجه التشبيه ههنا هو الاحسنية وهو الفضل المنفى والضمير في كونها راجع الى العين وقوله (فيها) متعلق باحسن والضمير الى العين ايضا وقوله (الكحل) بالرفع فاعل احسن وهو المفضل وقوله (منه) اشارة الى المفضل عليه وقوله (في غيرها) اى في غير حال من الكحل ثم اشار الى طريق استخراج المعنى المقصود وهو نفى المماثلة المساوية بقوله (ويلزم من هذا) اى من نفى الحسن الزائد (على ابلغ وجه) لكونه على طريق الكناية التى هى ابلغ من الصريح يعنى انه يلزم من عدم رؤية عين متصفة بالاحسنية من غيرها مماثلة لعين زيد عدم رؤية عين مماثلة لها في الحسن ناقص منها فيلزم (ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره) فيلزم انتفاء الحسن المساوى ايضا بالبرهان وقوله (وانما جازت هذه الصورة) الى آخره جواب سؤال مقدر يرد على قوله ولو قدمت ذكر العين الى آخره بناء على عدم لزوم المحذور المذكور وتقرير السؤال انه لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين احسن ومعموله باجنبى اذ لا معمول لاحسن في هذه العبارة وهو منه فاجاب عنه بقوله وانما جازت هذه العبارة (وان لم يكن) اى ولو لم يكن (فيها) اى في هذه الصورة (فصل ظاهر) اى لزوم فصل بالاجنبى بين احسن ومعموله في الظاهر وان كان ذلك اللزوم ايضا باقيا ههنا في الحكم وقوله (لو رفعت افعل) قيد لقوله فصل ظاهر يعنى ولو لم يكن ههنا الفصل الظاهر الذى يلزم من كون افعل مرفوعا (بالابتداء) كما لزم في العبارة المشهورة (لانها) اى لكن جوز هذه الصورة شيء آخر وهو انها (فرع الاولى) لانه قد مر ان اصله مارأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى

عن ذكره ثانيا فلضرورة حينئذ معتبرة حكما فى هذه الصورة ايضا اعتبارا باصلها وقوله (ولان) آه جواب آخر بعد تسليم انعدام الفصل يعنى ان الفصل المقتضى لاضطرار كون الكحل معمولا لاحسن موجود فى هذه الصورة ايضا لان (من التفضيلية مع مجرورها) وهو لفظ منه (مقدرة فيها) اى فى هذه الصورة (ايضا) اى كما كانت ملفوظة فى العبارة المشهورة (كما ذكرنا) اى بقولنا وتقديره او بقولنا كان اصله فيلزم حينئذ الفصل بالاجنبى تقديرا وقال العصام ان المصنف فرق بين التركيب الاخصر و بين تركيب تقديم العين بالاشارة حيث قال فى الاول فلك ان تقول وقال فى الثانى فان قدمت ذكر العين ولم يقل وان تقول بعطفه على قوله فلك ان تقول لان التركيب الاول متعين بتقدير العبارة المشهورة بخلاف الثانى فانه يحتمل ان يقدر بوجه يطابق الاول كما اشار اليه الشارح بقوله وتقديره وان يقدر بوجه لايطابق الا باعتبارات كما اشار اليه بقوله اوتقول الى آخره ثم المصنف استشهد على التركيب الاخير بقوله (مثل ولارى) ثم اراد الشارح بيان اعرابه بقوله (مثل) اى لفظ مثل ههنا (منصوب على انه صفة مصدر محذوف) تقديره (اى قلت ما رأيت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك) اى المصنف (صدر البيت) وهو كما سيأتى قوله مررت على وادى السباع (ليكون) اى تركه لقصد ان يكون المصنف (مبتدأ بما) اى باللفظ الذى (هو مبتدأ المماثلة) اى به يحصل مماثلة قوله لقول الشاعر فان مماثلة قوله وهو كعين زيد حاصلة لقوله كوادى السباع فى ان يكون بالكاف ومقدما على اسم التفضيل وقوله (وترك) عطف على قوله انما ترك ولايخفى مغايرتهما بمغايرة المفعولين فحينئذ يصح العطف يعنى ان المصنف كما ترك صدر البيت فى قول الشاعر ترك ايضا (موصوف احسن فى المثال) فان موصوفه فى المثال هو قوله عينا كما كان فى الشعر قوله واديا فالمماثلة الكاملة ان يذكر الموصوف فى المثال ايضا لكنه تركه (وان كانت) اى ولو كانت (المماثلة الكاملة فى ذكره) اى فى ذكر الموصوف فى المثال وقوله (اذهو) دليل لوجود المماثلة الكاملة فى ذكره اى المماثلة المذكورة انما كانت بذكر الموصوف لان موصوف احسن وهو قوله عينا (فى مقابلة قوله) اى قول الشاعر وقوله (واديا) بدل من قوله (وهو) اى والحال ان اللفظ المقابل فى الشعر باللفظ المقابل فى المثال وهو لفظ واديا (مذكور) فى قول الشاعر واللازم على المصنف ان يذكر فى المثال ايضا ما يقابله ولكنه تركه فى المثال ولم يقل ما رأيت عينا كعين زيد (لانه) اى لان المصنف (كان فى مقام بيان الاختصار) وقوله (فى المثال المذكور) مفعول فيه لترك وقوله (اولا) مفعول فيه ايضا لكن الاول مكانى والثانى زمانى يعنى

ان المصنف لما كان قائلا فى مقام الاختصار اراد ان يشير الى المقام فى الموضعين فرجح ترك الموصوف فى المثال فى الذكر الاول (و) ترك (تمام البيت مع ما) اى مع اللفظ الذى (يليه) فى الشعر ثانيا (و) تمام البيت الذى تركه (هو) قوله (مررت على وادى السباع ولا ارى * كوادى السباع حين يظلم واديا * اقل به ركب اتوه تئية * واخوف الا ما وقى الله ساريا) ثم اراد الشارح تطبيقه باصل المثال الذى ذكره المصنف فقال (كان اصله) اى كان اصل هذا البيت (لا ارى واديا اقل به ركب) فقوله لا ارى اشارة الى مبتدأ النفى وقوله واديا مفعوله وقوله اقل اسم التفضيل وهو بالنصب صفة لواديا وهو فى اللفظ جار على واديا وقوله به متعلق باقل والضمير راجع الى الوادى وقوله ركب بالرفع فاعل اسم التفضيل وهو بالنسبة الى الركب الموجودين فى الوادى مفضل وبالنسبة الى قوله (منهم) اى من الركب المذكورين حال كونهم واقعين (فى وادى السباع) وهذا الاصل بعينه كاصل المثال السابق وقوله (فقدم) اشارة الى بيان العدول عن هذا الاصل يعنى اريد الاختصار بان قدم لفظ (وادى السباع) يعنى الذى ذكرها لا بقوله فى وادى السباع فغير الى قوله كوادى السباع فصار الى قوله لا ارى كوادى السباع (واستغنى) اى فلما قدم استغنى (عن ذكره ثانيا) اى بقوله فى وادى السباع كما تقدم وجهه فى تقديم لفظ كعين زيد فى المثال السابق ثم شرع فى بيان بعض لغاته فقال (الركب) يعنى بفتح الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركبان) يعنى انه اسم جمع لا جمع (وهو) اى الركب فى العرف (مخصوص براكبى الابل) وان كان فى اللغة عاما للراكبين على شئ مطلقا كان الدابة شامل فى اللغة لكل من يدب على الارض ثم خصص فى العرف بذات القوائم الاربع (التئية) وهو بفتح التاء وبعدها همزة مكسورة وبعد الهمزة ياء مشددة اصله تأيية بسكون الهمزة وبعدها الياء المكسورة التى بعدها ياء مفتوحة مصدر من ابى يؤبى كعدى يعدى تعدية وهو مشتق (من ابى) يعنى بفتح الهمزة وبالياءين كما هى لغة فى امثاله نحو حيى بفك الادغام (او) من (اى) يعنى بالادغام وهو جائز ايضا وقوله (كالتحية) خبر يعنى ان لفظ التئية ثلاثية من ابى او اى على وزن التحية التى هى مصدر (من حيى) بفك الادغام (او حى) يعنى بالادغام وقرئ بهما فى قوله تعالى ويحيى من حى عن بينة (وهو) اى معناه فى اللغة (المكث والتأنى وساريا) اى وقوله ساريا بالراء والياء يعنى انه اسم فاعل مشتق (من السرى وهو) اى معناه فى اللغة (السير فى الليل) ومنه قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده (فقوله ارى) يعنى المنفى بقوله لا ارى فانه متكلم معلوم (اما) مشتق (من رؤية البصر) بان كان بمعنى ابصرت متعديا الى مفعول واحد (او) هو مشتق (من رؤية القلب) بان كان من افعال القلوب بمعنى اعلم متعديا الى مفعولين (فعلى

الاول) اى فعلى تقدير كونه من رؤية البصر (يكون واديا مفعوله و كوادى) اى و يكون كوادى (السباع حال منه) اى من المفعول الذى هو الوادى ويكون المعنى لاارى واديا حال كونه مماثلا لوادى السباع (وقدم عليه) اى على تقدير كونه حالا يقتضى ان تقول انه قدم على واديا لان هذا التقديم واجب ههنا لكون صاحبها نكرة (وعلى الثانى) اى وعلى تقدير كونه من رؤية القلب يكون (واديا مفعوله الاول و) يكون (كوادى السباع مفعوله الثانى) وقال العصام وهنا احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى لااظن ونفى الظن ابلغ من نفى الرؤية البصرية والعلمية انتهى واقول لعل الشارح لم يلتفت الى هذا الاحتمال لكونه مقتضى لقراءة ارى بضم الهمزة وهو غير موافق للرؤية فانه لو وجدت الرؤية لنبه عليها (و على التقدير بن حين يظلم) اى يكون لفظ حين يظلم (طرف التشبيه المستفاد من الكاف) يعنى ان المراد من تشبيه الوادى المرئى بوادى السباع تشبيهه به وقت ظلامه حتى يكون مؤديا للخوف لان الخوف انما يقع فى وقت الظلام لا فى النهار (و لواو) اى الواقعة (فى ولا ارى اما اعتراضية) كذا قال الرضى وتبعه الشارح (او) اى الواو الواقعة فى ولا رى واو (حالية) وسيجئ ترجيح الحالية (واقل) يعنى قوله اقل بالنصب صفة واديا والجار) اى الباء الجارة الواقعة (فى) قوله (به متعلق باقل و المجرور) اى والضمير المجرور (عائد الى واديا و ركب) بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد (وجملة اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة له) اى للركب (و تئية) بالنصب على انه (تمييز عن نسبة اقل) اى انه تمييز عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى الى فاعله الذى هو ركب (او) اى او لفظ تئية (منصوب على المصدرية) اى على انه مفعول مطلق مجازى لان اصل المفعول المطلق هو قوله اتيانا لكونه بمعنى فعله الذى هو اتوه و قوله تئية صفة لذلك المصدر فاقيمت الصفة مقام ذلك المصدر فسره بقوله (اى اتيانا تئية) يعنى ان الركب الذين يأتون اتوا ذلك الوادى بنوع اتيان وهو الاتيان على طريق التأنى (واخوف) وهو اسم تفضيل ايضا وهو بالنصب (عطف على اقل وهو) اى لكن هذا واقع على خلاف القياس كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى المفعول) اى زيادة مخوف (اسند) اى اسند لفظ اخوف (الى ضمير واديا) اى الى المستتر الراجع الى الوادى (والمعنى) اى المعنى الحاصل للبيت بالنسبة الى موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة لواديا ومن كون الركب فاعلا له ومن تعلق الجار فى به باقل (واديا) يعنى ولا ارى واديا (اقل به ركب منهم) اى من الركبان (بوادى السباع واخوف منه) اى ولا ارى ايضا واديا

مخوفية زائدة من مخوفية وادي السباع ثم شرع في اتمام اعراب البيت فقال (وما) يعني ان كلمة ما الواقعة (في) جملة (ماوقى الله مصدرية) اي مفيدة للمعنى المصدري لما دخلت عليه من الفعل يعني يكون معنى وقى الله بعد دخولها وقاية الله (وساريا) اي ولفظ ساريا لتفسيره بقوله (اي راكبا ساريا) تفسير لمعناه وقوله (مفعول وقى) تفسير لاعرابه يعني لفظ ساريا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقرينة الركب مفعول قوله وقى (والمستثنى) اي المستفاد المصرح بقوله الاماوقى الله (مفرغ) يعني انه مستثنى من عموم الاوقات بقرينة كون المستثنى مصدرا بما المصدرية التوقيتية ولما كان مستثنى من عموم الاوقات وكان عموم الاوقات محذوفا كان المستثنى مفرغا (اي واديا) وهذا تفسير له بعد التصرف بالنسبة الى المستثنى يعني يكون معنى مجموع البيت لااري واديا (اقل واخوف في كل وقت) وهذا اشارة الى ان المستثنى منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصديره بكل والى انه مفعول فيه لاخوف وقوله (الافي وقت وقاية الله ساريا) مستثنى وقال في المعرب هذا التوجيه يعني كون المستثنى مفرغا عند الجمهور وقيل مابمعنى اسم موصول كما في قوله تعالى وما بناها فيكون مامنصوب المحل على الاستثناء من الركب اومن المستكن في اخوف وجملة وقى الله لامحل لها صلة ما والعائد الى الموصول محذوف اي وقاه الله تعالى وقيل مامصدرية غير وقتية والمستثنى منقطع اي لكن وقاية الله ثابتة (يقول مررت على وادمنسوب الى السباع لكثرتها فيه) وقوله (والحال اني لااري) اشارة الى ان الواو في ولااري حالية والى ان جملة لااري مضارع منفي حال من فاعل مررت وقوله (مثل وادي السباع) اشارة الى ان الكاف في كوادي بمعنى المثل وفيه اشارة الى ان الشارح اختار كون جملة ولااري حالية وما اختار ماقاله الرضي من انها اعتراضية وقوله (حين احاط به الظلام) اشارة الى معنى حين اظلم (واديا) وقوله (يكون توقف الركب به) اشارة الى ان توقف الركبان امر عادي حين وقوع الخوف فالقرينة تكون هي العادة وقوله (اقل من توقفهم بوادي السباع) اشارة الى ان زيادة الافعلية ونقصانها بالنسبة الى توقفهم لان التوقف لازم من الخوف وقوله (ويكون ذلك الوادي) اشارة الى انه لما سلط النفي على الزيادة في اقل واخوف انتفت الزيادة والمساواة فبقي المعنى ان ذلك الوادي اي الوادي الذي مررت به يكون (اخوف من وادي السباع) اي مماعدا هذا الوادي من الاودية الموصوفة بتلك الصفات (في كل وقت الاوقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه من الآفات والمخافات) اي مواضع الخوف ولما كان مايعبر به هذا المعنى طرفين احدهما جعل المفضل عليه الركبان كما هو المفهوم من العبارة التي هي اصله وثانيهما جعله وادي السباع كما في عبارة المصنف بعد تغيير هذا الاصل

اراد ان يشير الى العبارتين المذكورتين فقال (ولو عبرت) ان لو اردت ان تعبر معنى البيت (بالعبارة الاولى) اى بالعبارة التى هى الاصل (لقلت) اى فى تفسيره بان تقول ان المراد به انه (ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه) اى من الركب الذى (بوادى السباع) فان الاقل صار صفة للوادى ومسندا الى الركب بالنسبة الى الوادى الذى ليس بمرئى بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا بالنسبة الى وادى السباع المرئى المثبت فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادى (ولو عبرت بالعبارة الثانية) اى بالعبارة التى وقع فيها التصرف بتقديم وادى السباع كما هى عبارة المتن (لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع) وهذا اللفظ الآخر هو ما به يحصل الفرق بين العبارتين حيث عبر فى الاولى بلفظ وادى السباع وعبر ههنا بمن وادى السباع فانه لما قدم كوادى السباع ههنا وجعله مفعولا اوحا لا لقوله لا ارى واستغنى به عن ذكره منه ثانيا جعل المفضل عليه هو الوادى الذى تقدم فادخلت من التفضيلية على وادى السباع وهذا آخر ما قصدنا تحشيته من مباحث الاسم وتم بعناية الله تعالى و بعد هذا نشرع فى تحشية القسمين الباقيين من الكلمة اعنى قسمى الفعل والحرف واسأل الله تعالى ان يعيننى بعد هذا ايضا بالعناية التى اعاننى بها بلطفه وكرمه فاقول لما اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله الفعل قال (ولما قسم المصنف) وهو بتخفيف السين واما التشديد فغير مستعمل فى كلمة قسم ماضيا (الكلمة) اى المذكورة فى صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (الى اقسامها الثلاثة) حيث قال وهى اسم وفعل وحرف (على وجه) اى تقسيما مذكورا على الطريق الذى (علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها) والمراد من دليل الانحصار قوله بعد التقسيم لانها اما ان تدل على معنى فى نفسه الخ ثم قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها قوله (ولم يكتف) معطوف على قوله قسم يعنى ان الظاهر من قوله وقد علم الخ ان يكتفى بذكر تعريف كل من الثلاثة فى صدر الكتاب لكنه لم يكتف (بهذا القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه) حيث قال الاسم مادل على معنى الى آخره (فلما وصلت النوبة) اى بعد اتمام مباحث الاسم وفراغها (الى مباحث الفعل سلك) اى المصنف فقوله سلك جواب لما فى ولما قسم (تلك الطريقة) وهى طريقة مباحث الاسم (وصدرها) اى وصدر ايضا مباحث الفعل (بتعريفه) اى بذكر تعريف الفعل (فقال) اى المصنف رحمه الله (الفعل مادل) وفسره الشارح بقوله (اى كلمة) اشارة الى ان ما موصوفة عبارة عن الكلمة و بقوله (دلت) الى ان تذكير دل باعتبار رجوع ضميره الى لفظ ما

والافهو راجع الى الكلمة وبوطهر المعنى الذى هو عبارة عند لزوم تأنيثه (على معنى) متعلق بقوله دل وقوله (كائن) بالجر لاشارة الى ان قوله (فى نفسه) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لمعنى وقوله (اى فى نفس مادل) اشارة الى ان الضمير المجرور فى تركيب المصنف راجع الى لفظ ما لا الى معناه كما هو الظاهر لفظا لكن الراجح ان يرجع الى ما ويكون المعنى ان المعنى المدلول فى نفس الكلمة وقوله (يعنى الكلمة) للاشارة الى ان المصنف وان ارجع الضمير الى ما بقرينة ايراده مذكرا لكن يريد بقوله فى نفسه فى نفس الكلمة لكون ما عبارة عنها والمآل المآل ان المعنى فى نفس الكلمة اراد ان ينبه على تفسير دلالة المآل فقال (والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها) على معنى حاصل مشابه للظرفية وهو دلالة الكلمة (عليه) اى على معناها اى حال كون تلك الكلمة المفهمة منها (من غير احتياج) اى غير محتاجة (الى ضم كلمة اخرى اليه) اى تلك الكلمة الدالة كما احتاجت فى دلالتها فى الحرف كما سيجيئ وانما لم تحتج الى الضم (لاستقلاله) اى لكون المعنى المذكور مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من تلك الكلمة فيكون اللفظ مشابها للظرف والمعنى مشابها للمظروف وكما ان المظروف اذا استقر فى مكانه لا يحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك المعنى اذا كان فى مفهومية من تلك الكلمة غير محتاج الى انضمام شيئ ثم شرع فى بيان توجيه يمكن ههنا بلا عدول عن ظاهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير فى نفسه الى المعنى) ترجيحا للقرب وموافقة فى التذكير كما هو الظاهر فى اللفظ (وحينئذ) اى وحين اذ رجع الضمير الى المعنى (يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله) اى كون ذلك المعنى مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من اللفظ (فرجع كون المعنى فى نفسه) كما هو التوجيه الثانى (وكونه) اى ومرجع كون المعنى (فى نفس الكلمة) كما هو التوجيه الاول يعنى يرجع مآل التوجيهين (الى امر واحد وهو) اى الامر الواحد الذى رجع اليه (استقلاله بالمفهومية) اى كون المعنى مستقلا بالمفهومية اما ان كان المراد بكون المعنى فى نفس الكلمة فظاهر اذ لا معنى لكون المعنى فى نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قطع النظر عن غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان كان المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لا معنى لكون المعنى حاصلا فى نفس المعنى الا انه لا يحتاج فى حصوله الى شيئ آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره حتى يحتاج فى حصوله الى شيئ آخر بحيث لا يحصل بدون حصوله كما فى الحرف ثم الشارح ساوى بين الارجاعين ورجح ارجاع الى الكلمة ولم يرجح الوجه الذى هو الظاهر بحسب اللفظ [illegible]

اراد ان ينبه على وجه الترجيح فقال (لكن المطابق) يعنى ان ارجاع الضمير الى المعنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذى يطابق (لماذكره) المصنف (فى وجه الحصر) وهو قوله فى صدر الكتاب لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها حيث اورد الضمير هنالك بالتأنيث (ارجاع الضمير الى مادل كما لا يخفى) فتعين ارجاعه الى الكلمة اى فيكون الوجه المطابق لماذكره ارجاعه الى مادل فى التعريفات الثلاثة ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم وبعضها غير مستقل بها كالحرف اراد ان ينبه على ان المراد بالمعنى ههنا هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال (اعلم ان الفعل) يعنى أنه مخالف لاخويه لان الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو (مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان) ماضيا كان اوحالا اومستقبلا (وثالثها النسبة الى فاعل ما) اى الى فاعل غير معين وبعد تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذكر لفظ آخر اعلم ان نسبة الفعل على نوعين احدهما نسبة الحدث الداخل الذى هو مدلول الفعل وهذه نسبة الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد نسبنا الضرب الذى هو مدلول ضرب الى زيد وثانيهما نسبة حدث خارج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة لانا اذا قلنا كان زيد قائما فقد نسبنا القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث الداخل فى كان ليس هو القيام بل الكون واذا عرفت هذا فان كان مراد الشارح بقوله النسبة الى فاعل ما ادخال نسبة الافعال الناقصة وجهنا كلامه بتعميم النسبة بان نقول سواء كانت النسبة الى فاعل ما هى نسبة الحدث الذى هو مدلول الفعل اونسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة بقى ههنا اشكال ينشأ مما قال بعضهم ان المشهور فيما بينهم كما ذكر الشارح انها ثلاثة لكن التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان ثلاثتها ما ذكره ههنا ورابعها تقييد الحدث اوالنسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفى غير مستقل انتهى واجيب عنه بانه لعل القوم انما لم يلتفتوا الى الرابع لاستلزام دلالة العقل على مجموع ما سواه والله اعلم (ولاشك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى) اى غير مستقل بالمفهومية (هو آلة لملاحظة طرفيها) اى طرفى النسبة يعنى ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والآخر مسند اليه واذا كانت النسبة المذكورة كذلك (فلا تستقل بالمفهوميه) واذا لم يستقل

بالمفهومية (فالمراد بالمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة) فانه لواريد به تلك النسبة لزم الخلف وايضا ينتقض تعريف الفعل بالحرف ولما بطل ارادة المعنى الثالث بقى صحة ارادة الاولين فاراد ابطال ارادة الثانى ايضا فقال (والموصف ذلك المعنى) اى المعنى المراد بدلالة الكلمة عليه (بالاقتران بالزمان) حيث قال على معنى مقترن باحد الازمنة يعنى ان المفهوم من الوصف المزبور انه لايريد بالمعنى المعنى المطابق بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمستقل ولما اخرجت النسبة عن كونها مرادة بقيد فى نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان (تعين ان يكون المراد به) اى بقوله على معنى فى نفسه (الحدث) ولما انجر الكلام الى ارادة الحدث من المعانى الثلاثة وكان الحدث جزأ من مجموع المعانى الثلاثة اورد عليه انه يلزم على هذا ان يوجد مجاز فى التعريف لانه اذا اريد من الكلمة الموضوعة للمعانى الثلاثة معنى معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجازا بذكر الكل وارادة الجزء وايضا اذا اريد بالمعنى فى قوله مادل على معنى معناه المطابقى مع ان التبادر عند اطلاق المعنى فلا تصح ارادته لان معناه المطابقى ليس بمستقل فى نفسه لكونه مركبا من المستقل ومن غير المستقل فالمركب منهما يكون غير مستقل واذا اريد به معناه التضمنى يلزم تخلف الفعل عما اريد فى الاسم والحرف لان تعريفهما ايضا مادل على معنى فلا يجوز ارادة التضمنى منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم الاطراد بين الاقسام الثلاثة للكلمة واذا اريد معناه الالتزامى يلزم كون الحرف غير دال على معنى اصلا فلما كان بطلان ارادة الاخيرين ظاهرا تعرض لبطلان الاول فقط فقال (فالمراد بالمعنى) اى فى قوله على معنى (ليس معناه المطابقى) اى ليس المراد به المعنى الدال على المعانى الثلاثة (بل) المراد بالمعنى (اعم) اى سواء كان مطابقيا او تضمنيا لتكون دلالته على المجموع وعلى جزء منه حقيقة ولما اورد عليه ايضا بانه اذا كان موضوعا على المعنى الاعم عاد المحذور ايضا حين اريد به الحدث فانه حينئذ يكون من قبيل ذكر العام وارادة الخاص استدرك الشارح بقوله (لكن لايتحقق الا فى ضمن التضمن) يعنى انه لايلزم منه المجاز لانه انما يلزم لوكان المراد بالمعنى الاعم هو المعنى الاعم مطلقا لا بشرط شئ وليس كذلك بل المراد منه الاعم الذى اشترط تحققه فى ضمن التضمنى وقوله (فخرج بهذا القيد) تفريع لقوله فى نفسه يعنى انه لما قيد المعنى فى تعريف الفعل بكونه فى نفسه بمعنى انه مستقل بالمفهومية واريد بالمعنى معناه الاعم المتحقق فى ضمن التضمنى خرج (الحرف) عن تعريف الفعل (لانه) اى لان الحرف (ليس مستقلا بالمفهومية) كما سيجئ فى بحثه لكن كان الاسم

داخلا فى التعريف لانه ايضا مستقل بالمفهومية ولذا قيد المعنى بقوله (مقترن) (وضعا) اى اقترانا وضعيا لاعقليا وسيجيء فائدة زيادته (باحد الازمنة الثلاثة) وقوله (فى الفهم من لفظه الدال عليه) للاشارة الى ان مفهومية احد الازمنة منفهم مع انفهام المعنى الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال الموضوع للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان يعنى ان مجموع اللفظ بهيئته ومادته دال على معنى اعم لكنه بشرط الدلالة بهيئته على الزمان المعين وبمادته على ذلك الحدث المقارن (فهو) اى لفظ مقترن (صفة بعد صفة للمعنى) وهذا تفريع على كونه قيدا مخرجا يعنى اذا توارد القيدان المخرجان على ذات يكون كل منهما صفة له فالصفة الاولى للمعنى قوله فى نفسه وهو قيد مخرج للحرف والصفة الثانية له قوله مقترن (يخرج به) اى بهذا القيد (الاسم عن حد الفعل) فان الاسم وان كان دالا على معنى موصوف بكونه فى نفسه لكنه غير مقترن باحد الازمنة ثم اراد الشارح ان يذكر فائدة زيادة لفظ وضعا حيث غفل المصنف عنه فقال (وبقولنا) وهو معطوف على قوله وبه يعنى انه خرج بقوله (وضعا يخرج اسماء الافعال) نحو هيهات ونزال (لان جميعها منقولة) يعنى ان اسماء الافعال ليست دلالتها على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول لان مجموع تلك الاسماء من الاسماء المنقولة اما منقولة (عن المصادر اوغيرها) اى اومنقولة عن غير المصادر (كما سبق) فى بحثها فهى وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه ليست فى اصل معناها الموضوعة له بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر فقوله (ودخل) معطوف على متعلق بقولنا يعنى ان قولنا وضعا كما خرج به اسماء الافعال التى من الاخبار دخل به (فيه) اى فى حد الفعل (الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد) وانما دخلت (لاقتران معناها) اى معنى الافعال المنسلخة عنه (به) اى باحد الازمنة (بحسب الوضع) وان انسلخت عنه فى الاستعمال وقال العصام وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به فى حد الفعل لان الافعال الناقصة تامة فى اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين فى الفوائد الغيائية انتهى يعنى ان كلا من الافعال المنسلخة والناقصة موضوع على الحدث مع الزمان فيكونان حينئذ داخلين فى حد الفعل فيصدق عليهما انهما دالان على حدث مقارن باحد الازمنة فلا يضر طريان الانسلاخ عليهما فى الاستعمال قوله (ويصدق) اشارة الى مايتوهم من ان المضارع لما دل على الزمانين اعنى الحال والاستقبال توهم خروجه عن حد الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تعريف الفعل يصدق

(على المضارع) لانه يصدق عليه (انه) اى المضارع (مقترن باحد الازمنة الثلاثة) لانه اقترن بالزمانين كليهما لانه لما دل على الزمانين لزم منه دلالته على احدهما (اوجود الاحد فى الاثنين) وهذا اشارة الى ان وضع المضارع لمعنى الحال والاستقبال من قبيل عموم المشترك يعنى انه وضع بالاشتراك على كل واحد منهما والجامع لهما هو الاثنان (ولانه) اى ويصدق على المضارع ايضا انه اقترن باحد الازمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اى باعتبار كل واحد من الوضعين حال كونه مستقبلا مع قطع النظر عن الوضع الآخر انه مقترن (بواحد) اى بواحد من الزمانين فانه من حيث كونه موضوعا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه موضوعا للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اى ولو عرض (الاشتراك) يعنى الاشتراك الناشى (من تعدد الوضع) ثم شرع بعد تحديده فى بيان خواصه كما هى عادته فقال (ومن خواصه) (اى بعض خواص الفعل) (دخول قد) وانما كان دخول قد مختصا فى الفعل ولا يوجد فى غيره من اقسام الكلمة (لانها) اى لان كلمة قد (انما تستعمل) يعنى استعمالها مقصور على احد المقاصد الثلاثة اما (لتقريب الماضى) اى لقصد جعل الزمان الماضى قريبا (الى الحال) وهذا احد المقاصد الثلاثة (اولتقليل الفعل) اى لقصد اخبار قلته وهذا ثانيها (اوتحقيقه) اى اولقصد اخبار تحقق الفعل وثباته وهذا ثالثها (وشئ من ذلك) اى وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لا يتحقق الا فى ضمن الفعل) وما لا يتحقق الا فى الفعل يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فدخول قد خاص بالفعل (و) (دخول) (السين وسوف) وانما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اى لدلالة السين (على الاستقبال القريب والثانى) اى ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) وزمان الاستقبال فى كل منهما جزء من الموضوع له والاستقبال لا يوجد الا فى الفعل فهما لا يوجدان الا فى الفعل وقال العصام ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيد صرح به المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص انتهى وقال شارح اللب ان فى قوله لدلالتهما على الاستقبال الذى لا يوجد الا فى الفعل نظرا لانه ان اريد انه لا يمكن وجوده فممنوع وان اريد ان وجودهما فى غيره ممكن لكن لا يدل فسلم لكنه غير مفيد للمطلوب الذى هو دعوى اختصاصهما اذ لا يلزم من عدم الدلالة فى غيره عدم وجدانهما فيه الا ترى الى قولك ضربى زيد غدا امرا ذم قال فالصواب فيه وفى امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضى واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفى التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التنفيس فى الحال يقال نفست الخناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل

ان السين منقوص من سوف لدلالة تقليل الحرف على تقريب الفعل انتهى (و)(دخول) (الجوازم) يعني ومن خواصه دخول الجوازم عليه وانما خص دخولها عليه دون الاسم (لانها) اى الجوازم (وضعت امالنفى الفعل كلم ولما) فانهما وضعتا لنفى الحدث الذى فى مدخولهما (او) اى اووضعت تلك الجوازم (اطلبه)اى لطلب الفعل (كلام الامر او) وضعت (للنهى عنه) اى عن الفعل (كلا الناهية) وهذا فيما عملت فى الفعل الواحد(او) وضعت تلك الجوازم(لتعليق الشئ) اى سواء كان ذلك المعلق فى ضمن الجملة الفعلية اوفى ضمن الجملة الاسمية (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا مثل ان اواسما كمهما ومتى(وكل من هذه المعانى) اى من نفى الفعل وطلبه ونهيه عنه وتعليق الشئ به (لايتصور الافى الفعل) وزاد العصام فى التعليل بان العمل امارة الاختصاص لان الشئ مالم يخص الشئ لم يعمل فيه واعترض عليه شارح اللب بانا لانسلم ان اختصاص العمل اعنى الجزم يستلزم اختصاص الدخول لم لايجوز ان يختص عملها الانفسها الاترى انماولا يختصان بالفعل ولايعملان فيه انتهى و يمكن ان يجاب من طرف العصام بان مراده من قوله مالم يخص الشئ لم يعمل فيه ان الملزوم اخص واللازم اعم وكل شئ يعمل فهو مختص بدون العكس يعنى و بعض ما خص لم يعمل وماولا من هذا القبيل والله اعلم (ولحوق تاء التأنيث) ولما غير المصنف عبارته ههنا بذكر اللحوق اشار الشارح الى مراده بقوله (عطف) يعنى ان اللحوق بالرفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على لفظ قد يلزم كون اللحوق مدخولا للدخول فلا معنى له (وانما خص به) اى وانما اقتصر على الفعل (لحوق تاء التأنيث) وامتاز الفعل به عن الاسم (لانها) اى لان تاء التأنيث (تدل) اى لاتدل الا (على تأنيث الفاعل) ولمالم يكن هذا التعليل كافيا لانتقاضه بالصفات ضم اليه قوله (ولاتلحق) اى لاتلحق التاء المذكورة ايضا (الابما) اى باللفظ الذى (له فاعل) اى باللفظ الذى لابدله من فاعل اونائبه وذلك هوالفعل لاغير(والصفات) اى الصفات التى لابدلها من فاعل ايضا كاسم الفاعل والمفعول لايكون نقضا علينا فان تلك الصفات (استغنت عنها) اى عن تاء التأنيث (بما) اى بسبب شئ (لحقها) ان لحق لتلك الصفات(من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها) اى على تأنيث تلك الصفة (و) على (تأنيث فاعلها) اى فاعل تلك الصفات فان التاء المتحركة فى قائمة مثلا لمادلت على تأنيثها وعلى تأنيث فاعلها استغنت عن ذكر تاء تدل على التأنيث واذا كان كذلك (فلاجرم اختص) اى لحوق تلك التاء (بالفعل) لان الفعل غير مستغن عنها وقوله (ساكنة) بالنصب (حال من تاء التأنيث)

لكونها واردة بالنكرة (و) قوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اى هذا اللفظ حال واحتراز (عن) التاء (المتحركة لاختصاصها) اى الاختصاص المتحركة (بالاسم) كما عرفت (و) (لحوق) (نحو تاء فعلت) يعنى من خواصه ايضا لحوق التاآت التى شبهت بالتاء المضمومة التى فى المتكلم الماضى ثم فسر مراده فقال (اراد) اى المصنف (بنحو) اى بقوله نحو (تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة) وقوله (فتدخل) تفريع لهذا التعميم الحاصل من كلمة نحو يعنى فحينئذ تدخل (فيه) اى فيما يختص لحوقه (تاء فعلت) اى التاء المفتوحة الدالة على المخاطب والمكسورة الدالة على المخاطبة (ايضا) اى كما تدخل تاء المتكلم وقوله (وذلك) شروع فى بيان وجه اختصاص المذكورات بالفعل يعنى كون المذكورات مختصة بالفعل ثابت لان (ضمير الفاعل لا يلحق الا بما) اى الا باللفظ الذى (له فاعل) فان تلك التاآت ليست دالة على التأنيث كما كانت التاء الساكنة فتعين لحوقها لبيان الفاعل فحينئذ يلزم وجود الفاعل فيما لحقته (و الفاعل انما يكون للفعل وفروعه) يعنى من الصفات التى هى فروع الفعل فى العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وحط) بصيغة المجهول اى ولما كان رتبة الفروع منحطة عن رتبة الاصل حط لذلك (فروعه) اى فروع الفعل (عنه) اى عن ذلك الفعل (بمنع) اى بسبب منع (احد نوعى الضمير) اى البارز والمستتر فان الفعل لكونه اصلا جامع لهما ولو كانت الفروع جامعة للنوعين ايضا يلزم تساوى الفرع للاصل فلزم منع احد النوعين (تحرزا) اى لقصد التحرز (عن لزوم تساوى الفرع مع الاصل) ولما كان هذا التعليل مستلزما لمنع احد النوعين من غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز اشار الى بيان وجه ترجيح البارز للمنع على المستكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز بالمنع) عن المستتر (لان المستكن اخف) لكونه غير مذكور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان المستكن اخف من البارز واخصر منه فترجح المستكن بكونه شاملا (بالتعميم الىق واجدر) من البارز يعنى اختص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه و لما فرغ المصنف من تعريف الفعل ومن بيان خواصه شرع فى بيان انواعه وتعريف كل نوع منها مع بيان مسئلة مخصوصة بهذا النوع فقال (الماضى ما دل) قوله (اى فعل دل) اشارة الى ان ما موصوفة وعبارة عن الفعل ومنزلة منزلة الجنس وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى ان المراد بالدلالة ههنا هى الدلالة الوضعية لا العقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة الى قرينة حمل قوله دل على الدلالة الوضعية يعنى انما فسرنا الدلالة بهذا التفسير لان المتبادر من اطلاق الدلالة هى الدلالة الوضعية وقوله (على زمان) متعلق بدل

وقوله (قبل زمانك) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للزمان يعني على الزمان الذي يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثاني بقوله الحاضر الذي للاشارة الى ان المراد بقوله قبل زمانك يعني ما كان مضافا الى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذي انت فيه) اي في هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضي وقوله (قبلية ذاتية) تفسير لكلمة قبل فان القبلية اما ذاتية كقبلية العلة على المعلول او زمانية كقبلية الامس على اليوم فالمراد بقوله تعالى زمان قبل زمانك هي القبلية الذاتية لكن لا مطلقا بل الذاتية التي (تكون) وتوجد (بين اجزاء الزمان) وانما فسره به للاشارة الى دفع ما قيل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزماني ان يكون المتقدم في زمان سابق والمتأخر في زمان لاحق والكلام في ذلك الزمان فيلزم التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله تكون بين اجزاء الزمان يعني ان المراد بتقدم الزمان على الزمان ههنا هو تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض (فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض) وان كان تقدما بالزمان لكنه ليس تقدم بزمان آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن ثمة قال قبلية ذاتية (لا بحسب الزمان) فانه لو كان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اي منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا اشارة الى مسئلة حكمية وتحقيقها ان الحكماء ذهبوا الى ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له بدليل انه لو كان له بداية يلزم وجود قبل في ابتدائه وذلك القبل زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب بانه انما يلزم التسلسل لو كان ذلك التقدم زمانيا يحتاج الى زمان بل زمان ذلك الزمان هو نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات ولغيره بواسطتها لان التقدم والتأخر ناشئان من ذواتهما فان ماهية الزمان هو التجدد اعني عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء عارضة لها يكون التقدم والتأخر لذاتيهما هذا ثم اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون منشأه الذات لا التقدم بالطبع فانه بمعنى آخر فان المتقدم بالطبع يجتمع فيه التقدم مع التأخر و ههنا ليس كذلك فان الامس لا يجامع اليوم كذا في بعض الحواشي وفيه مباحث اخر والوجه في تركها ما قال العصام ولتحقيقه علم آخر ولفهمه مخاطب آخر ثم شرع في بيان فوائد قيود التعريف فقال (فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال) اي من المضارع وغيره فانه يصدق على كل منهما انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس (وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه) فان ما عدا الماضي اما دال على الحال واما على المستقبل فلا يصدق قوله قبل زمانك على واحد منهما فان الحال هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك ولما توهم انتقاض التعريف

منعا بانه يصدق على لفظ الامس فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه لا يصدق عليه المعرف لكونه اسما اجاب عنه بقوله (والمراد بما الموصولة) يعنى ما فى قوله مادل (الفعل) كما فسره الشارح بقوله اى فعل واذا كان المراد بالموصول فعلا (فلا ينتقض منع الحد) اى حد الفعل (بمثل امس) اى من الاسماء التى وضعت على الزمان الماضى فانه لما قال فعل خرج عنه ثم اراد دفع توهم آخر بالانتقاض بالمنع فى قوله لم يضرب فانه مضارع مع انه يصدق عليه انه فعل دل على مان قبل زمانك وبالجمع بالماضى الذى وقع شرطا وجزاء فانهما ماضيان يعنى يصدق عليهما المحدود مع انه لا يصدق عليهما الحد فانهما يدلان على المستقبل لا على زمان قبل زمانك فاجاب عنهما بقوله (والمراد بالدلالة ماهو بحسب الوضع) يعنى المراد بالدلالة التى فى ضمن دل هى الدلالة التى بحسب الوضع فاذا اريد بها هذا المعنى (فلا ينتقض منعه) اى منع الحد (بلم يضرب) فانه ليس موضوعا باصل الوضع للماضى بل معنى الماضى عرض عليه فلا يصدق عليه انه على زمان قبل زمانك بحسب كونه موضوعا له بل وضعه للمستقبل او الحال ودلالته على الماضى بحسب الاستعمال (وجمعه) اى وكذا لا ينتقض جمع الحد بان لم يكن جامعا للافراد (بان ضربت) فيما وقع فى حيز الشرط (ضربت) اى فيما وقع فى حيز الجزاء فانهما موضوعان للماضى عرض لهما الاستقبال بسبب وقوعهما فى حيز الشرط والجزاء ثم شرع المصنف فى الاشعار ببعض خواصه الممتاز بهما عن اخوانه من الافعال لان اخواته معربة بعد الفراغ من حده فقال (مبنى على الفتح) واراد الشارح بيان اعراب لفظ المبنى فقال (خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى) اى يرجع الضمير(الماضى)وهو بالنصب مفعول يعنى (مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب) يعنى اذا كان آخره حرفا صحيحا (او) هو مبنى على الفتح (تقديرا نحو رمى) يعنى اذا كان آخره حرف علة ثم شرع الشارح فى بيان وجه كونه مبنيا على الحركة فقال (واما البناء على الحركة) ثم انه ترك التعرض او جه نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعانى الموجبة للاعراب فى الفعل بخلاف الاسم فان المعانى الموجبة للاعراب متواردة عليه وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شئ منها موجود فى الفعل واذا كان الاصل فيه البناء ولا مقتضى للعدول عنه وهى المشابهة كما فى المضارع ابقى الماضى على الاصل فلذا ادار الكلام بين كونه مبنيا على الحركة وبين كونه مبنيا على السكون فقال واما وجه كون الماضى مبنيا على الحركة اى التى غير الاصل فى المبنى (دون السكون الذى هو الاصل) اى ترك ماهو الاصل(فى المبنى فلمشابهته) اى مشابهة الماضى (المضارع) الذى هو متحرك لكونه معربا فى (وقوعه)

اي وقوع الماضي موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضـارب) فان ضرب ههنا وقع فيما يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (و) قوله (شرطا وجزاء) بالنصب معطوف على قوله موقع الاسم يعني ان الماضي متشابه للمضارع ايضا في وقوع الماضي شرطا وجزاء كارقع المضارع (تقول) اي يجوز ان تقول (ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح) اي واما وجه كونه مبنيا على الفتح بعد اختيار الحركة على السكون (فلكونه) اي فلكون الفتح (اخف الحركات) ولما كان كونه مبنيا على الفتح مشروطا بشرط لاشيء اعني بشرط عدمي قال (مع غير الضمير المرفوع المتحرك) (فانه) اي فان الماضي (مبني على السكون معه اي مع الضمير المذكور نحو ضربن) وهو الجمع المؤنث الغائب (الى ضربنا) او منتهيا الى نفس المتكلم مع الغير يعني طرفي الصحيح الخ في معلوما ومجهولا وهي ضربن وضربت وضربتما وضربتم وضربت وضربتن وضربت وضربنا فان الضمير المتصل بكل منها ضمير مرفوع متحرك بخلاف ضربا وضربت وضربتا وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له لقوله فانه مبني على السكون يعني انه انما بني على السكون لا لكون السكون اصلا معدولا يمنع منه مانع فزال المانع ههنا فعاد الاصل بل بناؤه على السكون لمرجح آخر وهو كراهة (اجتماع اربع حركات متواليات فيما) اي حاصلة من اللفظين اللذين (هو) اي احدهما مع الاخر (كالكلمة الواحدة) يعني اجتماع اربع حركات ليس بكريه اذا كان موضعها كلمتين ليس اتصال احدهما بالاخرى شديدا بحيث يجعل كالكلمة الواحدة بل هو كريه في الوضع الذي حصل اجتماعها من الكلمتين اللتين كان اتصال احدهما بالاخرى شديدا بحيث تجعل احدهما مع الاخرى كالكلمة الواحدة وانما جعل ههنا كذلك (لشدة اتصال الفاعل بفعله) يعني انه لما كانت تلك الضمير فاعلا كان اتصالها بالفعل شديدا لكون الفاعل متصلا بفعله اشد اتصال لكونه مدلولا للفعل دلالة التزامية كما عرفت (وانما قيد) اي المصنف (الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا) اي لقصد الاحتراز (عن مثل ضربا فانه) اي فان فعل ضربا يعني الفعل الماضي الذي هو شيء ضرب (ايضا) اي كمفرده (مبني على الفتح) لكون الضمير المرفوع غير متحرك فيه وقوله (و) (مع غير)(الواو) معطوف على قوله الضمير فاشار الشارح اليه بتوسيط لفظ مع غير بينه وبين العاطف يعني ان كون آخر الماضي مبنيا على الفتح مشروط بشرطين احدهما ان لا يكون مصاحبا للضمير المذكور والثاني ان لا يكون مصاحبا لواو الجمع المذكر (فانه) اي لان الآخر (يضم) اي يجعل مضموما (معها) اي مع كلمة الواو وقوله (لمجانستها) بيان لوجه ترجيح الضم على الفتح يعني ان آخر الماضي فيما كان مبنيا على الضم اذا كان مع واو الجمع ليكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لفظا) يعني انه يظن لفظ

(كضربوا) يعني اذاكان الحرف الاخير صحيحا (اوتقديرا) اويضم تقديرا يعني انه كان مضموما في الاصل ثم عرض له الاعلال فصار ماقبله مفتوحا (كرموا) بفتح الميم يعني اذاكان الحرف الاخير حرف علة فان اصل رموا رميوا وماقبل الواو مبني على الضم ايضا لكن لم يبق ذلك في اللفظ وفي بعض الحواشي ان هذه العبارة من الشارح موافقة لعبارة الرضي وغيره من كتب النحو الظاهر ان المراد يبنى على الضم لقصد مجانستها الحرف لما صرح به في المنهل وغيره انتهى ولما فرغ من بيان خواص الماضي وتعريفه شرع في بيان حد المضارع وخواصه فقال (المضارع ماشابه) بفتح الهمزة على صيغة المعلوم وقوله (اي فعل) تفسير لما وضمير (اشبه) راجع اليه وقوله (الاسم) بالنصب مفعوله وقوله (باحد حروف نأيت) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من فاعل اشبه كما فسره بقوله (اي حال كونه) اي كون ذلك الفعل (ملتبسا باحد حروف نأيت) وفيه اشارة الى ان الباء للملابسة ويحتمل ان يكون الظرف لغوا بان يكون الباء متعلقا باشبه والباء حينئذ تكون للسببية كما قدم زيني زاده في معرب الكافية وقوله (في اوائله) حال من الحروف اوصفة له يعني حال كون تلك الحروف في اوائل المضارع (يعني) اي المصنف بحروف نأيت (الحروف التي جمعتها كلمة نأيت) وانما عدل المصنف عن تركيب اتين لان فيه تفريقا بين حرفي التكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا كذا في بعض الحواشي واعلم ان ترتيب صيغ الفعل في علم الصرف مخالف لترتيبها في علم النحو فان ترتيبها في الصرف من الغائب الى المتكلم فيكون المخاطب متوسطا وفي النحو من المتكلم الى المخاطب فيكون الغائب متوسطا وايضا الكلم التي جمعت تلك الحروف ثلاث اتين وأيت وأتى فالابتداء في الاول متكلم وحده ثم المخاطب ثم الغائب ثم المتكلم مع الغير ولا موافقة لاحد من الترتيبين والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الغائب ثم المخاطب وفي هذا موافقة لترتيب النحو في الجملة ولذا اختارها المصنف والله اعلم ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشابهة انما تكون) للاشارة الى ان اللام في قوله (لوقوعه) متعلق بفعل محذوف وقال صاحب المعرب ان اللام فيه متعلق بقوله اشبه ثم قال ان تقدير المتعلق تكلف انتهى واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف في صدد بيان وجوه المشابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتغيير الكلام الى ماترى وفسر الضمير المجرور بقوله (اي لوقوع ذلك الفعل) للاشارة الى ان الضمير راجع الى الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشتركا) مفعوله يعني ان تلك المشابهة لكون الفعل المذكور من الافعال التي تشترك بين المعنيين يعني (بين

زمانى الحال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) اشارة الى ان فى استعمال المضارع
فى الزمانين قولين احدهما انه حقيقة فيهما يعنى انه من الالفاظ المشتركة والثانى
انه حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال فالصحيح منهما هو الاول وهو انه مشترك
(كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين) اى كلفظ العين فانه اسم
وقع مشتركا بين الذهب والشمس وغيرهما (وتخصيصه) وهو (بالجر عطف على
قوله لوقوعه) وقوله (اى تلك المشابهة) الخ لبيان الاهتمام فى تفسير مراد المص
كما قلنا يعنى ان المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة (انما تكون) اى لا تكون
تامة الا (لوقوع الفعل) مشتركا (وتخصيصه) اى ولكونه مخصصا (بواحد
من زمانى الحال والاستقبال) بعد كونه موضوعا له او مشتركا بينهما بحسب الوضع
وانما اتى الشارح به ليحصل صلة قوله وتخصيصه لان التخصيص انما يتعدى
باحد الزمانين وقوله (يعنى الاستقبال) تفسير لقوله بواحد يعنى ان المراد
بالواحد الذى خصص الفعل به ههنا هو معنى الاستقبال وقوله (بالسين) متعلق
ايضا بقوله وتخصيصه والباء سببية يعنى ان تخصيص المضارع بالاستقبال
بسبب دخول السين عليه وقوله (فانه للاستقبال القريب) بيان لوجه كون
السين سببا للتخصيص وهو كون السين موضوعا للاستقبال القريب (وسوف)
اى وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول سوف عليه (فانه) اى فان لفظ
سوف (للاستقبال البعيد كما مر) فى بيان الخواص وقوله (كما ان الاسم يخصص
باحد معانيه بواسطة القرائن) تقرير المشابهة بينهما فان شرطها اتصاف
كل من الطرفين بوجه الشبه ولما عرف اتصاف المضارع من متن المصنف
اكمل الشارح بيان اتصاف الاسم ايضا فانه اذا قلنا طلع العين يكون العين
مخصصا بالشمس التى هى احد معانيه بقرينة ذكر طلع ثم ان المصنف لما عدل عن
تعريفه المشهور وهو ما وضع للحال او الاستقبال او بما فى اوله حرف من حروف
اتين اراد الشارح ان يبين وجه عدوله فقال (واما عرف) اى المصنف
(المضارع بهذا الاسم) حيث قال ما سبق ليكون التعريف مطابقا للفظ
المضارع (لانه) اى لان هذا الفعل (لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى) اى لكونه مشابها
(اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة) وقوله (مشتقة) بالنصب حال من
المضارعة وفيه اشارة الى ان كونه بمعنى المشابهة منقول عن معنى آخر وهو كونها
مشتقة (من الضرع) وقوله (كان كلا الشبهين) اشارة الى ان اطلاق المشابهة
على المضارعة من قبيل تسمية اسم المشبه به للمشبه فان الشيئين المتشابهين شبها
بالاخوين الذين (ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا) ثم شرع
المصنف فى بيان تعيين كل واحد من الحروف الاربعة بصيغة مخصوصة فقال

(فالهمزة) وقوله (من تلك الحروف) اما صفة اوحال يعني المراد بها الهمزة الكائنة من تلك الحروف (الاربعة) يعني حروف نأيت فالفاء في قوله فالهمزة تفصيلية والهمزة بالرفع مبتدأ وقوله (للمتكلم) ظرف مستقر خبره وقوله (مفردا) بالنصب على انه حال من المتكلم يعني ان الهمزة معينة لنفس المتكلم حال كونه مفردا (مذكرا) اي سواء (كان) ذلك المفرد المتكلم مذكرا (او مؤنثا نحو اضرب) ولايخفى ان المصنف غير ترتيب ما ذكره في الاجمال الذي هو لفظ أيت حيث قدم ... وقدم ... الهمزة للاشارة الى ان الترتيب ... ترتيب الاوائل هو تقدم الهمزة لان الابتداء فيه من التكلم المفرد ثم المتكلم مع الغير كما اشرنا اليه ولهذا قال (والنون له) (اي للمتكلم المفرد) الذي سبق مع تعميمه المذكر والمؤنث لكن لا لانه اذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا اوكلهم مؤنثا اومختلطا بل (اذا كان) اي ذلك المفرد (مع غيره) (واحدا كان) اي سواء كان (ذلك الغير) واحدا فيكونان اثنين (اواكثر) فيكون جمعا (مثل نضرب) فان لفظ نضرب مشترك بين كون المتكلم اثنين وبين كونه جمعا فلم توضع لمذكره ومؤنثه ولا للمثناه وجمعه صيغة مخصوصة لقوة القرينة في المتكلم فان السامع ان كان مع هذا المتكلم يعلم بالضرورة افراده وتذكيره بالمعاينة وان كان سامعا من وراء الحجاب يحصل له ايضا علم ضروري من رنة صوته وغلظته ومن صوت الواحد وغيره فلهذا اكتفوا بالصيغتين كما هو مصرح في كتب الصرف وقوله (وكلاهما) اي بان وجه ترجيح الهمزة للمفرد والنون للمتكلم يعني ظن ان الهمزة في اضرب والنون في نضرب (مأخوذان) اي الهمزة مأخوذة (من) همزة (انا) والنون مأخوذة من نون (نحن) (والتاء للمخاطب) (واحدا كان) اي سواء كان ذلك المخاطب واحدا (او مثنى او مجموعا مذكرا) اي سواء كان ذلك المثنى والمجموع مذكرا اي سواء (كان) كل من الواحد والمثنى والمجموع مذكرا نحو تضرب وتضربان وتضربون (او مؤنثا) نحو تضربين وتضربان وتضربن وقوله (وللمؤنث) عطف على قوله للمخاطب اي التاء معينة للمؤنث ايضا وقوله (الواحد) صفة المؤنث ولما علم وحدته من صيغته ومن ذكره في مقابلة قوله (والمؤنثين) تركه المصنف ولما كان قوله (غيبة) بالنصب حالا وشرط الحال ان تكون مبينة للهيئة اراد ان يفسره الشارح على وجه يجوز وقوعه حالا فقال (اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات) وهذا تفسيره بتأويله مشتقا وقوله (اوذوي غيبة) تفسير على وجه يحمل عليه نحو تضرب وتضربان (والياء للغائب وغيرهما) وقوله (اي غير القسمين)

تفسير لضمير غيرهما اى المراد بغيرهما غير القسمين (المذكورين) وقوله (وهما)
تفسير للقسمين يعنى المراد بالقسمين احدهما (واحد المؤنث والغائبة) الآخر (فبداه)
فبقى للياء من صيغ الغائب اربع صيغ لان الغائب ثلاثة والغائبة ثلاث فالمجموع
ست صيغ ولما تعين القسمان منهما للتاء بقى اربعة اقسام وهى الغائب المفرد
وتثنيته وجمعه وجمع المؤنث الغائبة نحو يضرب ويضربان ويضربون ويضربن
(فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب) وانما جاز
كونه بدلا (لانه) اى لان لفظ غير (وان لم يتعرف بالاضافة) اى لم يتعرف بسبب
اضافته الى ضمير (معرفة لكنه) اى لكن الشان انه (خرجت بها) اى بالاضافة
(عن النكارة الصرفة) واذا خرجت كلمة الغير عن النكارة الصرفة (فهو)
اى لفظ غير (فى قوة النكرة الموصوفة) وانما اورده الشارح ههنا وجوز كونه
بدلا واشار بذلك الى الرد على من قال انه صفة الغائب بانه لا يجوز ان يكون صفة له
لان غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا يصح صفة للمعرفة ثم اورد عليه بانه
لا يجوز ان يكون بدلا منه ايضا لان النكرة اذا كانت بدلا من المعرفة فالنعت واجب
مثل بالناصية ناصية كاذبة فاجاب عنه بقوله لانه الخ يعنى انه انما يحتاج الى التوصيف
اذا كانت النكرة نكرة صرفة كما فى الناصية واما اذا كانت نكرة مخصصة وجوهما
فلا يحتاج الى التوصيف وقوله (او بالنصب) اشارة الى احتمال اعراب آخر
على تقدير نصبه وهو انه (حال) من الغائب ثم رجحه فقال (وهو الاولى) اى
ان الاولى من الاعرابين هو كونه حالا لا كونه بدلا وقوله (لموافقته السابق) بيان
وجه انحصار الاولوية فى كونه حالا يعنى ان كونه اولى لحصول الموافقة والمناسبة
للسابق وهو قوله غيبة فانه كما عرفت لا يكون حالا ولا يجوز كونه بدلا وفيه اشارة
الى اتمام الرد المذكور يعنى وجه اولوية كونه حالا ليس لضعف كونه بدلا كما توهم
بل وجه آخر ثم شرع فى بيان حروف المضارعة فقال (وحروف المضارعة)
اى الحروف التى تحصل بها المضارعة والمشابهة بينه وبين الاسم (مضمومة
فى الرباعى) ولما كان المتبادر من لفظ الرباعى هو الرباعى المجرد اراد الشارح
ان يفسره على وجه يراد به معناه الاعم فقال (اى فيه) اى فى المضارع الذى
(كان ماضيه) مبنيا (على اربعة احرف اصلية) اى سواء كانت تلك الاربعة
مجردة عن الزوائد (كيدحرج اولا) اى او لم تكن جميع الاربعة اصلية بل كان
احدها زائدا وذلك فى الثلاثى المزيد فيه (كيخرج و) كذا يقتل ومنها الابواب
الستة التى الحقت بالرباعى المجرد (مفتوحة) اى حروف المضارعة مفتوحة
(فيما سواه) (اى فيه) اى فى المضارع الذى (سوى ما) اى هو غير المضارع الذى
(ماضيه) يكون مبنيا (على اربعة احرف) بل كان ماضيه على خمسة احرف

(مثل يتدحرج و) على ستة احرف مثل (يستخرج ونحوهما) اى نحو يتدحرج
ويستخرج وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف مثل ينصر و يضرب اما وجه
كونها مضمومة فى الرباعى فلانه لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالفه المضارع كان
التباين والتغاير بينهما واما وجه اختصاص الضم بالرباعى فلان الثلاثى لما كان
كثير الاستعمال استدعت كثرته ان يخفف بالفتحة واما غيره من الخماسى
والسداسى فلانه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما الثقله المستدعية للتخفيف
ايضا كذا فى بعض الحواشى (ولا يعرب من الفعل غيره) (اى غير المضارع)
وانما لم يعرب غير المضارع (لعدم علة الاعراب) وهى المشابهة التامة للاسم
(فيه) اى فى ذلك الغير ولما توجه على عبارة المتن انه لم يجز تعلق قوله اذا لم يتصل به
بقوله لا يعرب اراد الشارح ان يمهد مقدمة يندفع بها ذلك الاتجاه فقال (ولما كان
هذا الكلام) الخ واما الاتجاه فهو انه اذا تعلق قوله اذا لم يتصل به بقوله لا يعرب
يكون حاصله ان غير المضارع من الافعال لا يعرب بشرط عدم اتصال
نون التأكيد به واما اذا اتصلت به يكون معربا ولا يخفى بطلان هذا المعنى لان المراد
ان غيره لا يعرب اصلا سواء اتصل به النون اولم يتصل فيلزم صرف عبارته
الى وجه يوافق المراد وهو انه لم يتعلق بمنطوق الكلام كما توهم بل هو متعلق
بمفهومه فانه لما كان قوله لا يعرب من الفعل غيره (فى قوة قولنا انما يعرب المضارع)
فقوله (صح) جواب لما اى لما كان فى هذه القوة صح (ان يتعلق به) اى بقولنا لا يعرب
(قوله) (اذا لم يتصل به نون) فانه لما نفى اعراب غير المضارع انفهم منه اثبات اعراب
المضارع فانه يكون من قبيل قولنا ما جاءنى غير زيد فانه يقتضى انحصار المجيئية
فى زيد يعنى ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارع نون
(تأكيد) (ثقيلة كانت) اى تلك النون نحو يضربن بفتح النون المشددة
(اوخفيفة نحو يضربن) بسكونها وقال العصام وفى توجيه الشارح بما لصاحب
الوافية نظر فان قوله ولا يعرب من الفعل غيره فى قوة انما يعرب المضارع بمعنى
ما يعرب المضارع الدخول انما عليه فيكون اتصال الطرف به تقييدا لحصر
الاعراب فيه فبقيت الشبهة بحالها وانما تندفع الشبهة اذا كان هذا القول
تقييدا لحصر اعرابه فى وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تندفع الشبهة
ثم قال فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اى يعرب مغايرة
فى وقت عدم الاتصال فالقيد يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به
احد النونين انتهى ملخصا واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى
غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف فانه فى صدد بيان حال المضارع
لا فى صدد بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولا نون جمع المؤنث) اى وانما يعرب

المضارع اذا لم يتصل به نون جمع المؤنث نحو يضربن وانما لم يعرب باتصال تينك النونين (لانه اذا اتصل به) اى بالمضارع (احدهما) اى نون التأكيد اونون جمع المؤنث (يكون) ذلك المضارع (مبنيا) وانما يقتضى اتصال احدهما كونه مبنيا (لان نون التأكيد لشدة اتصاله) اى لكون اتصاله بالفعل اتصالا شديدا تكون النون المذكورة (بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب) يعنى اذا كان بمنزلة جزء الكلمة يمتنع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اما يدخل الاعراب (قبلها) اى قبل النون او يدخل على النون فان دخل قبلها (يلزم دخوله) اى دخول الاعراب (فى وسط الكلمة) لكون النون المذكورة بمنزلة آخر الكلمة (ولو دخل) اى الاعراب (عليها) اى على النون (لزم دخوله) اى دخول الاعراب (على كلمة اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع واما النون وان كانت بمنزلة الكلمة لكنها كلمة اخرى فى الحقيقة ولما امتنع دخوله على كل تقدير امتنع كون المضارع معربا وقوله (ولان) الخ لعدم كونه معربا مع نون جمع المؤنث لان (نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ماقبلها ساكنا) وانما يقتضى ذلك (لمشابهتها) اى لمشابهة نون جمع المؤنث الداخله فى المضارع (نون جمع المؤنث) الداخلة (فى الماضى) يعنى فى كونهما لجمع المؤنث ولما اقتضت سكون ماقبلها (فلا يقبل) اى المضارع الذى اتصل به نون جمع المؤنث (الاعراب) ولما اثبت كون المضارع معربا وقد كانت انواع الاعراب مختلفة شرع فى بيان تعيينه فقال (واعرابه) اى اعراب المضارع انواع ثلاثة احدها (رفع و) ثانيها (نصب) (يشارك) اى يشارك المضارع (الاسم فيهما) اى فى كون كل منهما مرفوعا ومنصوبا (وجزم) اى وثالث الانواع جزم (يختص) اى يكون الجزم مختصا (به) اى بالمضارع (كالجر) اى كما كان الجر مختصا (بالاسم) حيث قال فى صدر الكتاب ومن خواصه الجر كما قال ههنا ومن خواصه دخول الجوازم وقال العصام ان قوله واعرابه رفع لابمعنى الرفع الذى هو علم الفاعلية بل بمعنى ضمة اونون وان اقتضاه العامل لابمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمعنى وكذا قوله ونصب وجزم بمعنى انه بمعنى السكون اوحذف نونه اوحذف حرف اقتضاه العامل انتهى ثم شرع المصنف فى بيان انواع المضارع بحسب الاعراب اللفظى والتقديرى كما بينهما فى الاسم فقال (فالصحيح) (منه) اى من المضارع ولما كان فى تعريف الفعل الصحيح فرق بين الصرفيين بين النحاة وهو انه فى اصطلاح الصرفيين ماسلم جميع حروفه من حروف العلة وعند النحاة ماسلم آخره من حروف العلة فيشمل لنحو قص فقط اشار الشارح بقوله (وهو)

اى الصحيح (عند النحاة) لا عند الصرفيين (ما) اى لفظ (لم تكن حروفه الاخيرة
حرف علة) سواء كان لامه او عينه او كلاهما حرف علة فدعا وباع ويسر
صحيحان عند النحاة وغير صحيحين عند الصرفيين وانما قال حروفه
الاخيرة ولم يقل لامه لاختلاف الاصطلاحين قوله الصحيح مبتدأ وخبره
الآتى قوله بالضمة (المجرد) بالرفع صفة الصحيح وقوله (عن ضمير بارز مرفوع)
متعلق بالمجرد وزاد الشارح قوله (متصل به) ليدخل فيه نحو قوله وما ضرب
الا هو فانه يصدق عليه ان الاخر ضرب لم يجرد عن الضمير المرفوع لان فاعله
الضمير الذى ذكر بعد الا وهو بارز مع انه من الصحيح المجرد اذا قيد المرفوع
بالمتصل يصدق عليه انه مجرد عن المتصل قال العصام والاشبه انه لا حاجة
الى قوله متصل به فان معنى المجرد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله
المتصل به ذلك انتهى وقوله (المثنية) صفة ثالثة لقوله الصحيح يعنى الصحيح
المجرد الكائن للتثنية (مذكرا كان) اى ذلك المثنية (او مؤنثا) وقوله (مثل
يضربان وتضربان) اشارة الى تعميم التثنية للغائب وهو يضربان والغائبة
والمخاطب والمخاطبة وهو تضربان وقوله (والجمع) بالجر عطف على التثنية وزاد
الشارح وصفه قوله (المذكر) ليحصل تعميم الجمع المذكر والمؤنث وقوله
(مثل يضربون وتضربون) اشارة الى تعميم آخر يعنى سواء كان ذلك الجمع
جمعا مذكرا غائبا او مخاطبا (و) قوله (المؤنث) بالجر عطف على قوله المذكر اى
الجمع ايضا شامل الجمع المؤنث (مثل يضربن) وهو للغائبة (وتضربن) وهو
للمخاطبة وقوله (والمخاطب) بالجر عطف على ما قبله وصفه بقوله (المؤنث)
ليختص بالمخاطبة (مثل تضربين) ولما اشترط الحكم الذى سيذكر ان يكون
الصحيح مجردا عن الضمائر المذكورة فرع عليه قوله (فهذه اربع صيغ)
يعنى انه بعد اشتراط المذكورات بقى فى الحكم اربع صيغ احدها (يضرب
فى الواحد الغائب المذكر) ثانيها (تضرب) حال كونه (فى موضعين فى الواحد
الغائب المؤنث والواحد) اى وفى الواحد (المخاطب المذكر) ثالثها (اضرب)
بفتح الهمزة حال كونه (فى المتكلم الواحد) رابعها (نضرب) حال كونه
(فى المتكلم مع غيره) (بالضمة) خبر المبتدأ يعنى ان اعراب الصحيح الذى
يكون مجردا عن الضمائر المذكورة بالضمة (فى حال الرفع) (والفتحة) (فى حال
النصب) (لفظا) وقوله (اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين) اشارة الى
ان قوله لفظا حال من كل منهما وقوله لفظا موجود فى النسخ التى وجدها الشارح
وليس بموجود فيما وجده صاحب الوافية وزينى زاده (والسكون) اى بالسكون
(فى حال الجزم) ثم قال العصام لم يقيده بقوله لفظا كما قيدهما به لان السكون

لايكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم انتهى واعترض بعضهم على هذا التوجيه بانه يكون هذا ناشئا عن عدم الفرق بين اللفظى والتقديرى فالباء فى قوله لم يضرب القوم ليس بساكن تقديرا بل ساكن فى الاصل ثم حرك لعارض ولم يعتبر القوم التقديرى فى السكون كما اعتبروه فى الحركات الثلاث تأمل ومثال كونه معربا بالضمة (مثل يضرب) (و) مثال كونه معربا بالفتحة (لن يضرب و) مثال كونه معربا بالسكون (لم يضرب) فان يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير البارز المرفوع المتصل وقال العصام ان المصنف اكتفى بمثال المرفوع وترك الآخرين فاتمهما الشارح ولعل وجهه انه اراد ان يمثل للصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع لانه اراد ان يمثل لاعرابه حتى يكون التمثيل قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب فاتمه بما الحق به انتهى ملخصا (و) (المضارع) (المتصل به) فقوله المتصل مرفوع على انه مبتدأ وخبره ما سيأتى من قوله بالنون وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدره الشارح والالف واللام موصول عبارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق بالمتصل والضمير المجرور راجع الى الالف واللام وقوله (ذلك) فاعله وقوله (اى ذلك الضمير البارز المرفوع) تفسير له وقوله (وذلك فى خمسة مواضع) جملة معترضة اوردها الشارح فى تعيين عدد مواضع ذلك المتصل يعنى المضارع الذى يتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه (بالنون) وقوله (حالة الرفع) ظرف للنسبة اى كونه بالنون فى حالة كونه مرفوعا (وحذفها) (اى بحذف النون) للاشارة الى ان قوله وحذفها بالجر معطوف على قوله بالنون والى ان الضمير المجرور راجع الى كلمة النون وقوله (حالتى الجزم والنصب) ظرف له ايضا يعنى ان اعراب هذا القسم ناقص حيث اعطى حذف النون الى حالتيه وقوله (فان النصب فيه) اشارة الى التنبيه على ان حذف النون اعراب له فى حالتيه والى تعيين التابع والمتبوع الاصل منهما يعنى ان الجزم اصل فيه والنصب (تابع للجزم كما ان) اى كما ثبت ان (النصب فى الاسماء تابع للجر) يعنى انما اعرب بحذف النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة فى المفرد فكما تسقط الحركة فى المفرد حال الجزم فكذلك النون وانما تسقط النون حال النصب فيه لان الجزم بمنزلة الجر فى الاسماء فكما ان النصب فيهما تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم واما وجه اعراب المذكورات بالحروف فلمشابهتها صورة المثنى والمجموع فى الاسماء كذا فى بعض الحواشى ثم شرع فى بيان امثلته فقال (مثل يضربان) وهو تثنية الغائب حيث

رفع بالنون واتم الشارح بقوله (وتضربان) يعني وكذلك تثنية الغائبة والمخاطب والمخاطبة (ويضربون) مثال لجمع الغائب (و) كذلك (تضربون وتضربين) مثال المفرد المخاطبة وهذا كله في حالة الرفع واما حالة الجزم فهو قوله (ولم يضربا و) حالة النصب فهو قوله (لن يضربا الخ) يعني لم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربي وكذلك النصب ولما فرغ من بيان اعراب المضارع الصحيح شرع في بيان اعراب المعتل منه فقال (و) (المضارع) (المعتل الآخر) اى اعراب المضارع الذى يكون آخر حروفه حرفا من حروف العلة ولما كان بين كونه معتلا بالالف و بين كونه معتلا بأخويه فرق اشار الى ان هذا الحكم مختص بما يعتل آخره (بالواو والياء) لا بالالف كما سيجيء حكمه يعني انه اذا كان كذلك يكون اعرابه (بالضمة تقديرا) (في حال الرفع) وانما كان تقديرا لا لفظا (لان الضمة) يعني لما كان آخره واوا او ياء وكانت الضمة (على الواو والياء ثقيلة) عند اهل الصرف تحذف انت الضمة المذكورة (تقول) فيما وقع فيه الواو (يدعوو) فيما وقع فيه الياء (يرمى) فيكونان مرفوعين بالضمة التقديرية (والفتحة) يعني ان اعراب ذلك المعتل بالفتحة (لفظا) (في حال النصب) وانما كان لفظا (لخفة الفتحة) اى لعدم كون الفتحة ثقيلة عليهما (نحو) اى مثاله من الواوى نحو (لن يدعوو) من اليائى نحو (لن يرمى) (والحذف) وتفسيره بقوله (اى بحذف الواو والياء) للاشارة الى انه بالجر عطف على قوله بالضمة والى ان الالف واللام في اوله عوض عن المضاف اليه وقوله (في حال الجزم) تعيين الحالة التي يكون اعرابه بحذف الآخر فيها وانما كان اعرابه بحذف الحرفين في حال الجزم (لان الجازم لما لم يجد حركة) في آخره (اسقط الحرف المناسب لها) اى للحركة لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين للسقوط كذا في العصام نقلا عن الرضى وفي بعض الحواشي انه لعل وجه المناسبة كون حرف العلة بمنزلة الحركتين يعني فالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فتأمل (نحو) اى مثال المجزوم من الواوى (لم يغزو) من اليائى (لم يرم) وقوله (و) (المضارع) (المعتل) (الآخر) شروع في حكم المعتل بغيرهما يعني ان المضارع الذى يعتل آخره (بالالف) يكون اعرابه (بالضمة والفتحة تقديرا) وانما لم يكن لفظا بالفتحة كما كان اخواه (لان الالف لا تقبل الحركة) بخلاف الواو والياء (تقول) في حالة رفعه (يرضى و) في حالة نصبه (لن يرضى) (والحذف) (اى بحذف الالف في حال الجزم) كما كان في الاولين (تقول لم يرض) ولما فرغ من بيان ما حله من ذات الاعراب شرع في بيان المواضع التي حله فيه نوعا من انواعه فقال (ويرتفع) وقوله

(المضارع) تفسير للضمير المستتر في يرتفع وهو فاعله وقوله (اذا تجرد عن الناصب والجازم) ظرف مكان اوزمان لقوله يرتفع يعني انه يقبل الرفع بما عين له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن الناصب والجازم يعني جنسهما (نحو) اى مثال المجرد المرتفع (يقوم زيد) ولما وقع اختلاف بين النحاة في العامل للمضارع فقال بعضهم هو التجرد وقال الآخر هو وقوعه موقع الاسم حمل الشارح كلام المصنف على الاول بقرينة مايتبادر من كلامه فقال (سواء كان العامل) يعني انه مرفوع محقق سواء كان المعنى الذى يحمل (فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته) اى من عبارة المصنف (وذلك) اى كون عامله معنى التجرد (مذهب الكوفيين) اى اكثرهم اذالكسائي منهم يجعل العامل حروف اتين وان الشارح تبع في ذلك الرضي حيث قال كما هو المتبادر الا انه اورد التبادر مكان لفظ الايماء وعبارة الرضي هكذا هذا ولم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء للايماء الى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والايماء ان المصنف ذكر في ارتفاع الفعل المضارع لفظ التجرد الذى هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرتفع حين التجرد ولم يقل اذالم يدخله الناصب والجازم فيتبادر منه ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانه اختار مذهب البعض كذا في بعض الحواشي ثم ذكر مذهبه بقوله (وسواء كان العامل) يعني ان عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره احد المذهبين بل محتملة لاختيار واحد منهما لكن المتبادر هو الاول والحاصل ان يقوم في يقوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن النواصب والجوازم لكن ذكر التجرد لا يعين اختيار المذهب الاول بل يومى اليه ويتبادر منه لانه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان الخ وفي باب المجزوم وينجزم بلم الخ ولو كان مراده ان يجعل العامل في المرفوع التجرد لقال ويرتفع بالتجرد ولما لم يقل ههنا كذلك بل قال ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد فيحتمل ان يكون مراده المذهب الثاني وهو كون العامل (فيه وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم كما في زيد يضرب) حيث وقع فيه يضرب في موقع الاسم (اى ضارب اومررت برجل يضرب) حيث وقع حالا من زيد وهو موقع ضارب ايضا (اورأيت رجلا يضرب) حيث وقع صفة وهو موقع ضارب ايضا فان قيل اذ كانت عبارته محتملة لهذا المذهب فما وجه دلالة عبارته اعني قوله ويرتفع اذا تجرد على هذا المعنى قيل في وجه دلالتها انه وان لم يدل قوله ويرتفع اذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه التزاما لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب والجازم يمتنع

وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخله ناصب ولا جازم ففى لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وكذلك النواصب فحينئذ يلزم وقوعه موقع الاسم اقوله ويرتفع اذا تجرد وانما لم يقل المصنف ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفى فى كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدى بسهولة والمقصود الاصلى فى هذا المقام تميز الاقسام الثلاثة بعضها من بعض لا بيان العامل انتهى ملخصا من حاشية الفاضل العصام ثم التزم الشارح هذا المذهب حيث تعرض لتفصيله وتحقيقه فقال (وانما ارتفع اوقوعه) اى المضارع (موقع الاسم لانه) اى المضارع (اذن) اى على تقدير وقوعه كذلك (يكون كالاسم) لاشتراكه معه فى هذا الوقوع واذا كان كالاسم (فاعطى) اى اعطى حينئذ المضارع (اسبق اعراب الاسم) اى اعرابه الذى هو اسبق من النصب والجر لانهما بواسطة العوامل اللفظية (واقواه) اى لكون ذلك الاعراب اقوى من النصب لكونه علامة المسند اليه من الفاعل والمبتدأ اذهما العمدتان فى الكلام (وهو) اى وذلك الاعراب الذى هو اسبق واقوى (الرفع وذلك) اى وكون العامل فى المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين وهو المذهب الذى اختاره المصنف فى غير من الاحكام واورد عليه) اى اورد بعضهم على مذهب البصريين بان كون عامل الرفع فى المضارع كونه واقعا فى موقع الاسم باطل بدليل (انه) اى المضارع (يرتفع فى مواضع) يعنى انه كما يقع مرفوعا فى المواضع التى يقع فيها موقع الاسم كذلك يقع مرفوعا فى المواضع التى (لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة) اى ومنها وقوعه مرفوعا فى الصلة (نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم) اى ومنها وقوعه مرفوعا بعد دخول حرف التنفيس التى هى من خواصه فى نحو سيقوم (وسوف يقوم وفى خبر كاد) يعنى ومنها وقوعه مرفوعا فى خبر كاد وهو ايضا من خواصه (نحو كاد زيد يقوم) وانما خص خبر كاد مع ان خبر عسى كذلك لكون الاصل فى كاد ان يكون مجردا عن ان وان استعمل مع ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه عكسه والايراد المذكور مبنى على تقدير تجرده (وفى نحو يقوم) اى ومنها وقوعه فى موضع يمتنع وقوع الاسم فيه ولا يجوز فى موضع يقوم (الزيدان) ان يعبر عنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المثنى (واجيب) عن هذا الايراد من جانب البصريين (عن الذى يضرب) اى عن الواقع فى الصلة (ويقوم الزيدان) اى وعن المفرد المسند الى التثنية (بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لا يقع فيها بانا لا نسلم عدم وقوعه موقع الاسم وقوله (لانك تقول) اشارة الى سند المنع بصورة الدليل يعنى انه

انما لم يقع اذا لم يجز قولك (الذى ضارب هو) بان يكون جوازه بناء (على ان ضارب خبر مبتدأ) وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر صفة مبتدأ اى ان ضارب خبر للمبتدأ الذى قدم ذلك الضارب (عليه) اى على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صلة واذا جاز ان تقول كذلك يحكم انه وقع موقع ضارب (وكذا) اى يجوز ايضا ان تقول (قائمان الزيدان) بان يكون قائمان مسندا الى المستتر تحته ويكون خبرا مقدما والزيدان مبتدأ موخرا (ويكفينا وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم) فى هذين الموضعين فى الجملة وهذا يكفى فى وظيفة المانع (وان كان) اى ولو كان (الاعراب) اى اعراب يضرب ويقوم وهو الرفع لكونهما مضارعين (مع تقديره اسما) يعنى مع كون يضرب على تقدير ضارب وكون يقوم على تقدير قائم (غير الاعراب مع تقديره) اى مع تقدير كل واحد من يضرب ويقوم (فعلا) فانهما حين كونهما فعلين يرتفعان بالمضارعية وحين تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرية ولا يضر نا تلك المغايرة (وعن نحو سيقوم) اى واجيب عن سيقوم (ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده) يعنى انه لم يجز انه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين) بالرفع مبتدأ اى والحال ان السين (صار كاحد اجزاء الكلمة) وقوله (وسوف) جواب لسؤال مقدر يعنى ان قيل ان عدم قيام السين منفردا مسلم لكن سوف بخلافه فانه يقوم وحده فاجاب عنه بان سوف وان جاز قيامه وحده فى الحقيقة لكنه (فى حكم السين) الذى هو بمعناه فى الحكم بانه لا يقوم وحده يعنى انه لا يقوم حكما كما ان السين لا يقوم حقيقة (وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه) اى فى خبر كاد (الاسم وانما عدل عن الاصل) الى الفعل الذى هو غير الاصل (لما) اى للوجه الذى (يجئ) اى ذكره (فى باب افعال المقاربة) ان شاء الله تعالى (وينتصب) (اى المضارع) يعنى يقبل المضارع النصب (بان) وقوله (ملفوظة) بالنصب حال من كلمة ان وانما قيد به لان المضارع اذا لم يقع بعد الحروف التى يجوز فيها تقدير ان كما سيجئ لا تكون مقدرة فكانه قسمها الى قسمين احدهما ملفوظة والثانى مقدرة واشار الشارح بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول (ولن) اى وينتصب ايضا بكلمة لن واختلفوا فى اصلها (قال الفراء اصله لا) اى النافية بقرينة كونهما لنفى الاستقبال (ابدل الالف نونا) ورد بانه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب فى الوقف الفا وكذا التنوين كذا فى حاشية العصام (وقال الخليل اصله لا ان) اى انها مركبة من النافية والمصدرية (فقصر كأيش) يعنى انه حذفت الالف من لا والهمزة من ان ووصلت اللام المفتوحة بالنون يعنى ابقى حرف من اوله وحرف من آخره كما قصر (فى اى شئ) يعنى فى استفهام ماهية

الشيء فالق من الكلمة الاولى الهمزة والياء ومن الثانية الشين فصار ايش وقيل فيه انه ضعيف بانه لوكان كذلك لزم ان يمتنع تقديم معمول الفعل الذي دخلت فيه عليه لان مافي حيز ان لا يجوز تقديمه عليها لكونها موصولا حرفيا وقد حكى سيبويه تقديم المعمول عليه عن بعض العرب في قولهم عمرا لن اضرب ويمكن ان يقوى مذهب الخليل واجيب عن هذا الرد بانه لا يلزم من ان يكون الشيء مركبا من شيء وغيره كون حكمه كحكم جزئه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب اذهو وضع مستأنف الا يرى ان لفظة لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا فيحدث فيه معنى التحضيض نحو لولا اخرتني كذا في بعض الحواشي (وقال سيبويه انه) اى لفظ لن (حرف برأسه) يعني ليس مركبا من الحرفين ولا مأخوذا من لا واحدث العصام مذهبا آخر بقوله اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق به لا للتصريح بانه لتأكيد النفي بل لتأكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التأكيد فلن عمل ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي بتأكيد النفي انتهى والله اعلم (واذن) وهو ثالث النواصب (قيل اصله اذان فخفف) يعني انه مركب من اذا الظرفية التي للماضي ومن ان المصدرية هذا عند الجمهور (وقيل اصله اذا) يعني بكسر الهمزة وبالالف بعد الذال وهي (الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه) كالنون اذحين حذف المضاف اليه في مثل يومئذ وحينئذ والمعنى في نحو اذا اكرمك لمن قال انا آتيك اكرمك وقت اتيانك (وكى) وهي رابعها اى وينتصب بكى ولما فرغ من النواصب الملفوظة شرع في بيان جواز تقدير بعضها في مواضع مخصوصة فقال (وبان) واعاد الجار ههنا لدفع توهم التكرار وقيده بقوله (مقدرة) لدفع توهم العينية لانه لما قيده بالمقدرة بقي المعطوف عليه ملفوظة والملفوظة غير المقدرة يعني انه كما ينتصب بان حال كونها ملفوظة ينتصب بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل اذا وقع المضارع (بعد حتى) (نحو سرت حتى ادخلها) يعني سرت الى ان ادخل البلدة (و) (بعد) اى وكذا اذا وقع بعد (لام كى) يعني بعد اللام التي بمعنى كى (نحو سرت لادخلها) اى سرت كى ادخل البلدة (و) (بعد) (لام الجحود) اى بعد اللام التي اكد بها النفي السابق (وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي) اى بحرف من الحروف النافية (نحو) اى نحو قوله تعالى (ما كان الله ليعذبهم) وانما قدر ان بعد المذكورة (لان هذه الثلاثة جوار) اى حروف جارة والجر من خواص الاسم (فيمتنع دخولها) اى الحروف الثلاثة (على الفعل) بحال (الا ان يجعله) اى يتصرف في ذلك الفعل بان يجعله (مصدرا بتقدير ان)

اى بسبب تقدير ان (المصدرية) حتى يكون الجار داخلا فى الاسم (و) (بعد) (الفاء) اى وكذلك ينتصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة (نحو زرنى فاكرمك) (و) (بعد) (الواو) اى الواو العاطفة (نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن) (و) (بعد) (او) (نحو لالزمنك او تعطينى حقى) وانما كان منصوبا بعد الفاء والواو (فان الفاء والواو) ههنا (عاطفتان واقعتان بعد الانشاء) يعنى ان الفاء والواو لما دخلتا عاطفتين على المضارع الذى هو الخبر وكانتا واقعتين بعد الانشاء كانتا لعطف الخبر على الانشاء (وقد امتنع) اى والحال انه قد امتنع (عطف الخبر على الانشاء) اى بغير تأويل احدهما بما يوافق الآخر (فجعل) اى ولدفع ذلك الامتناع وتقريبه الى الامكان والجواز قصد ان يجعل المضارع (مفرد اليكون من عطف المفرد) اى الذى فهم من المضارع (على المفرد المفهوم) اى على المفرد الذى فهم (من ذلك الانشاء) حتى يسقط الامتناع ويحصل الجواز (فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك) انه (ليكن منك زيارة فاكرام منى اياك) يعنى طلب المتكلم ان توجد الزيارة من المخاطب وان يوجد عقيبها اكرام منه للمخاطب (وفى لا تأكل) اى فيكون المعنى فى لا تأكل (السمك وتشرب اللبن) انه (لايكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه) يعنى ان المتكلم طلب من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب اللبن واما او ففهى ههنا اما بمعنى الجار اذا كانت بمعنى الى ان فيكون المعنى لالزمنك الى ان تعطينى حقى او بمعنى الا ان فيكون المضارع مستثنى بمعنى لالزمنك فى جميع الاوقات الاوقت ان تعطينى فعلى التقديرين يكون حكمه حكم المفرد ولما فرغ المصنف من تعداد النواصب اجمالا شرع فى تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها فقال (فان) بفتح الهمزة وسكون النون يعنى (التى ينتصب بها المضارع) (مثل اريد ان تحسن الى) (مثال النصب) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا بها (بالفتحة) (و) (مثل) (ان تصوموا خير لكم) (مثال النصب) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا (بحذف النون) اى نون الجمع اعلم ان قوله وان تصوموا من القرآن وكان اللازم عليه ان يقول قوله تعالى ولعله تركه ليكون من قبيل الاقتباس صيانة للطالبين عن ترك حرمة كلام الله بالمس بلاطهارة او بالتأويل بالرأى لما فيهما من الخطر والله اعلم ومثال النصب بحذف نون التثنية مثل ان يصلح بينهما وتركه المصنف واهمله الشارح اظهوره ثم اراد ان يبين امارة الفرق بين المصدرية وبين المخففة من المشددة بقوله (و) (كلمة ان) (التى تقع بعد العلم) وقوله (اذا لم يكن بمعنى الظن) قيد للعلم يعنى ان المراد بالعلم ههنا هو العلم الذى لايكون بمعنى الظن اى اذا كان العلم مستعملا فى معناه الاصلى وهو الاعتقاد

الجازم الذى يكون بمعنى التحقق والتيقن لا اذا كان مستعملا فى معنى الظن
الذى هو الاعتقاد الراجح المحتمل لخلافه كما يجيئ حكمه وقال العصام وهذا
يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا فى اليقين ولو سلم فالمراد
ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل مايدل على اليقين سواء كان لفظ العلم
اوالرؤية اوالواجدان اوالظن اوغير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيذ
بفهم مجيئه بمعنى الظن من الرضى وسائر الشروح وصرح به الفاضل الهندى
فقال وان التى بعد العلم الغير المأول بالظن وان اول به اصح وقوع المصدرية
فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب بمعنى ظننت الخ ثم قوله ولو سلم فالمراد ليس
لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ ليس بشئ اذ كون المراد منه الفعل وما فى معناه
كعرف وظهر وتحقق وغير ذلك لا ينافى صحة التقييد اذ يكفى فى صحته مجئ بعض
منها بمعنى الظن كما لا يخفى وعلى انه المراد لا نسلم ان المراد منه العلم وما فى معناه بل
المراد منه العلم فقط ويعلم حال ما فى معناه منه انتهى وقوله والتى مبتدأ وقوله
(هى) مبتدأ ثان وزاد الشارح لفظ (ان) للاشارة الى انها موصوف لقوله
(المخففة) وهو خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبر الاول يعنى ان كلمة ان التى وقعت
بعد لفظ مشتق من العلم هى المخففة (من) (ان) (المثقلة) وهى التى من الحروف
المشبهة بالفعل لا انها المصدرية وانما كان كذلك (لان المخففة) موضوعة
(للتحقيق) اى لتحقيق نسبة خبرها الى اسمها واذا كانت للتحقيق (فتناسب
العلم) لانه لكونه بمعنى اليقين يكون مخبرا عن التحقيق (بخلاف الناصبة) اى
هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع (فانها) اى لان المصدرية الناصبة
ليست للتحقيق والتيقن بل هى موضوعة (للرجاء والطمع) وهما الان على
ان ما بعدهما غير معلوم التحقق والعلم يدل على ان ما بعدها معلوم التحقق واذا
كان كذلك (فلا تناسبه) اى لا تناسب المصدرية معنى العلم ثم انه لما افاد المصنف
ان ما وقعت بعد العلم هى المخففة اراد ان يثبت هذا الكلام بابطال نقيضه
بالاستشهاد فقال (وليست) وقوله (اى ان الواقعة بعد العلم) تفسير للضمير المستتر
وهو اسم ليست وقوله (هذه) منصوب المحل خبره وقوله (اى ان الناصبة) تفسير
للمشار اليه اى انها مخففة لانها لو لم تكن مخففة لكانت مصدرية اذ لا احتمال الى غير
القسمين ههنا ولو كانت مصدرية لما لايم دخول السين اوسوف اوقد اوحرف
النفى عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع المذكور فلا يناسب كونها
مصدرية واذا لم يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة واليه اشار بالتمثيل
بقوله (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) ثم شرع فيما يحتمل الوجهين فقال (و)
(ان) (التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان) يعنى كونها مصدرية ومخففة و غ

يصح فيهما الوجهان (لان الظن باعتبار دلالته) يعني ان الظن يلائم التيقن من وجه وعدم التيقن من وجه آخر لانه يدل على الاحتمال الغالب فاعتبار دلالته (على غلبة الوقوع) اى كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر كذا صححه العصام (يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق) وبهذا الاعتبار تكون مخففة من الثقلة فتعمل حينئذ في ضمير الشان وتكون الجملة المضارعية بعدها خبرها فالباء في قوله باعتبار دلالته متعلق بقوله يلايم ههنا وكذا في قوله (وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية) يعني ان الظن لما لم يدل على الاعتقاد الجازم الذي لا يحتمل النقيض بل دل على الاعتقاد الراجح الذي يحتمل المرجوح بالاحتمال العقلي دل على عدم التيقن فيلايم الرجاء والطمع وما يدل عليه هو ان المصدرية واذ وجد في الظن استعداد الاعتبارين (فيصح وقوع كليهما) اى من المخففة والمصدرية واذا صح وقوع كل منهما (فيجرى في ان) اى في كلمة ان (التي) وقعت (بعده) اى بعد الظن (الوجهان) اى كونها مخففة ومصدرية (ولن) وهي ثانية النواصب وهو مبتدأ وقوله (مثل لن ابرح) خبره والجملة معطوفة على جملة فان مثل اريد ان تحسن يعني كلمة ان مثل ماوقع في لن ابرح (ومعناها) (اى معنى) كلمة (لن) (نفي المستقبل) اى نفي الفعل الذي وجد في الزمان المستقبل وقوله (نفيا مؤكدا لامؤبدا) يحتمل ان يكون منصوبا على المصدرية وان يكون على الحالية يعني ان معناها الذي وضعت تلك الكلمة له هو نفي الفعل نفيا مؤكدا لانفيا مجردا عن التأكيد كما في لايقوم ولانفيا مؤبدا كما قاله بعضهم ورده الشارح بقوله (والا) اى وان كان المراد بالنفي نفيا مؤبدا (يلزم) التناقض المنافي لكلام الله تعالى بل لكلام العقلاء لانه ان كان مؤبدا يلزم (ان يكون) اى ان يوجد (في قوله تعالى) حكاية عن بعض اخوة يوسف عليه السلام (فلن ابرح الارض) اى لن ازال في الارض اى ارض مصر (حتى يأذن لي) اى الى ان يأذن لي (ابى) وهو يعقوب عليه السلام يعني فاذا اذن ابى في البراح عنها ابرح ولو كان مراد هذا القائل من قوله لن ابرح نفي البراح في المستقبل موبدا بان يكون مراده لن ابرح ابدا لكان المستقبل شاملا لوقت اذن ابيه وعدم اذنه فيلزم حينئذ ان يوجد (تناقض) في كلامه وهو التأبيد وعدمه (لان لن) على مازعمه (يقتضي التأبيد) لانه فرض عليه وقدر به على صحة قول من قال به وهذا يدل على التأبيد (وحتى) اى واتيان لفظ حتى يقتضي عدم التأبيد لان حتى (يقتضي الانتهاء) والانتهاء مناقض للتأبيد ومنه ظهرت فائدة اختيار المصنف في التمثيل هذه الكلمة القرآنية (واذن) وهي ثالثة النواصب وهي مبتدأ وخبره قوله مثل اذن تدخل الجنة كما سيأتي وقوله (التي ينتصب

بها المضارع) صفة احترازية يعنى ان لها حالين احداهما كونها ناصبة للمضارع والاخرى كونها غير ناصبة له والمذكورة ههنا التى هى ينتصب بها المضارع وانما ترك الشارح هذا القيد فى لن لانه لم توجد الا ناصبة ولهذا لم يذكر فيها الشروط التى ذكرت فى الثلاثة الباقية وقوله (اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها) اما ظرف للانتصاب المفهوم يعنى انتصابها له وقت عدم ذلك الاعتماد او ظرف مستقر خبر المبتدأ المحذوف فتكون الجملة معترضة وقوله (اى ان لم يكن ما بعدها) تفسير للاعتماد يعنى ان المراد بالاعتماد المنفى هو ان لا يكون ما بعد كلمة اذن من الفعل المضارع (معمولا لما) اى للعامل الذى وقع (قبلها) او قبل كلمة اذن بان يسبق المبتدأ مثلا ما و يكون ما بعدها خبرا له كما ستعرف وانما اشترط فى نصبها عدم ذلك الاعتماد (فانه) اى لانه (اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب) اى لا يكون المضارع الواقع بعدها منصوبا بها وانما لا ينتصب (لانها) اى لان كلمة اذن (لضعفها) اى لكونها عاملة ضعيفة (لا تقدر) اى كلمة اذن (ان تعمل) اى ان تكون مؤثرة (فيما) اى فى المضارع الذى (اعتمد على ما) اى على العامل الذى (قبلها) اى قبل كلمة اذن فانه اذا وجد عامل صالح لان يكون عاملا له يلزم تنازع العاملين احدهما اذن والآخر ما قبلها فرجح الاول للعمل لقوته واضعف الثانى واذا كان المضارع معمولا للعامل الذى قبلها (فصار كانه) اى صار المضارع مشابها لما كان سابقا على كلمة اذن (سبقها حكما) اى سبقا حكميا بان حكم عليه انه سابق على اذن والمسبوق لا يكون عاملا للسابق عليه لكونه عاملا ضعيفا (وكان) (عطف على لم يعتمد) ولما كان الظاهر حين كونه معطوفا على لم يعتمد ان يرجع اسمه الى فاعل لم يعتمد والحال انه ليس كذلك اراد ان يفسره على وجه يوافق المراد فقال (اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان) (الفعل) (المذكور) وهو الفعل المضارع الذى ذكر (بعدها) اى بعد اذن (مستقبلا) وقوله (لكونها جوابا وجزاء) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع خاصا بالاستقبال يعنى انما يشترط فى النصب كونه مستقبلا لكون كلمة اذن واقعة للجواب والجزاء (وهما) اى والحال ان الجواب والجزاء (لا يمكنان) اى لا يمكن وقوعهما فى زمان من الازمنة الثلاثة (الا فى الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل المقابل للفعل والمقابل لابد وان يكون بعد المقابل له فيكونان فى الزمان الآتى الذى هو المستقبل (فان فقد) اى عدم (احد الشرطين) من عدم الاعتماد وكون المضارع مستقبلا بان يكون معتمدا على قوله (نحو انا اذن احسن اليك) او بان لم يكن للمستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما) اى او عدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبل (و) هو (كقولك لمن تحدثك

انا اذن اظنك كاذبا) فان المضارع في المثال الاول كان خبرا عن المبتدأ وهو انا فكان معمولا لمعنى الابتداء او المبتدأ فانعدم الشرط الاول وان وجد الشرط الثاني وهو كونه مستقبلا وفي المثال الثاني وان لم يكن معمولا لماقبله لكن كان بمعنى الحال فان قوله اذن اظنك لما وقع حين التحديث يدل على معنى اني اظنك في حال التحديث ولايدل على معنى اني لم اظنك في الحال بل اظنك فيما يأتي وفي المثال الثالث وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال وقوله (وجب الرفع) جواب ان فقد يعني اذا انعدم احد الشرطين او انعدم كلاهما وجب رفع المضارع الذي وقع بعدها وفي العصام ان في تعليل الشارح الشرط الثاني بقوله لكونهما جوابا وجزاء وهما لايمكنان الا في الاستقبال بحثا لانا لا نسلم وجوب كونهما مستقبلين لان جواب كلام القائل لايكون الابعد كلامه ولايجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاؤك اذن عصم مالك ودمك ثم قال فالوجه ان يقال اذن لضعفها لاتقدر ان تعمل في الحال الذي هو جار للماضي الذي هو مبنى الاصل انتهى واجاب عنه بعضهم ان مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال اذا كان مدخولها مضارعا كما فهم من كلام الرضي فحصل كلامه ان اذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد وكان المضارع مستقبلا لاحالا وانما شرط كون المضارع مستقبلا لكون اذن التي ينتصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابا وجزاء اي على الاغلب وهما في المضارع لايمكنان الا في الاستقبال اذلامدخل للجزاء في الحال فاشترط بموجب ماكان على الاغلب والله اعلم (مثل) (قولك لمن قال اسلمت) وانما قدره الشارح ليظهر كون قوله (اذن تدخل الجنة) صريحا في الجواب السابق عليه وقوله (مثل بمثال) بيان لوجه اختيار المصنف في التمثيل مادة دخول الجنة يعني ان المصنف اختار مثالا (لايحتمل الا الاستقبال) اي لايحتمل المضارع الذي اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقل تدخل البلد او تعصم دمك ونحوهما مما يحتمل الحال ثم شرع في بيان الاعراب فقال (فقوله) اي قول المصنف (اذن) حيث يراد به اللفظ او الكلمة (مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف) اي لغو (لالانتصاب الملحوظ معها) اي مع كلمة اذن (كما اشرنا اليه) وهو قوله التي ينتصب بها المضارع (وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ) وقوله (فتمثيل اذن) اشارة الى دفع مايتوهم من ان المصنف عدل ههنا عن عادته في اخواتها وذكر المثال خبرا من غير فصل حيث قال فان مثل ان تحسن ولن مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة بل وسط بينهما وبين مثالها بيان الشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان تمثيل المصنف لكلمة اذن

(بهذا المثال) ليس بمعدول عن الطرق السوابق بل هو (على طريقة تمثيلات اخواتها) وهى ان ولن (الاانه) اى لكن الشان (لما كان انتصاب المضارع بها) اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اشار) اى اراد ان يشير (اليهما) اى الى الشرطين (فيما بين) اى معترضة فيما بين (المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل (واذا وقعت) (اى اذن) (بعد الواو والفاء) يعنى العاطفتين (فالوجهان) فقوله (جائزان) للاشارة الى ان قوله وجهان مبتدأ وخبره محذوف والجملة اسمية جوابية ثم فسر الوجهين بقوله (النصب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة الى ان الالف واللام فى الوجهان للعهد والمراد بهما ماسبق من النصب والرفع وقوله بناء مفعول له للجواز يعنى ان جواز النصب للبناء على ضعف اعتماد ما بعدها على ماقبلها (بالعطف) اى بسبب وجود العطف وقوله (لاستقلال المعطوف) علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون العطف سببا للضعف لكون العطف دالا على الاستقلال وانما يكون المعطوف مستقلا (لانه) اى لكون المعطوف (جملة) والجملة من حيث هى جملة تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على قوله والنصب يعنى اما جواز كونه مرفوعا (باعتبار الاعتماد) اى بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة لكونها معتمدة على ماقبلها (بالعطف) اى بسبب العطف من وجه (وان ضعف) اى ولو كانت جهة الاعتماد ضعيفة من الاستقلال (وكى) وهى رابعة النواصب وقوله (التى ينتصب بها المضارع) للاشارة الى ان عملها ايضا ليس على اطلاقه كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله (مثل اسلمت كى ادخل الجنة) بالرفع خبره وقوله (ومعناها السببية) جملة معترضة بين المعطوفين ولما كانت السببية نسبة تقتضى سببا ومسببا فسرها بقوله (اى سببية ماقبلها) وهو مضمون الفعل الذى ذكر قبل كلمة كى (لما بعدها) وهو مضمون المضارع الذى دخلت فيه (كسببية الاسلام) اى فى هذا المثال وهو قوله اسلمت الذى ذكر قبل كى (لدخول الجنة فى المثال المذكور) (وحتى) (التى ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله حتى مبتدأ وخبره ماسيأتى من قوله مثل اسلمت وقوله (اذا كان) (اى المضارع) (مستقبلا) ظرف لغو للانتصاب الملحوظ كما سبق يعنى كون المضارع منصوبا بها وقت كونه مستقبلا (بالنظر الى ماقبله) وقوله (وان كان) وصلية يعنى ولو كان ذلك المضارع (بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا) (بمعنى كى) (اى حال كون حتى بمعنى كى) وقوله (للسببية) ظرف مستقر صفة لكى يعنى بمعنى كلمة كى الكائنة للسببية (او الى) اى او كان حتى بمعنى كلمة الى الكائنة (لانتهاء الغاية) وانما قيد كى بكونها للسببية وقيد الى بكونها لانتهاء الغاية للاحتراز عن كى المصدرية والى التى بمعنى مع فلا يرد

ماقال العصام انه لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كي قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع انتهى وا ورد على الثانى بان الى حال كونها بمعنى مع لا انتهاء الغاية ايضا وقوله (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) خبر للمبتدأ الذى هو حتى يعنى حتى التى ينتصب بها المضارع مثل ماوقعت فى هذا المثال وفيما سيجئ من المثالين (مثال) اى وهذا مثال (لحتى بمعنى كى ولاستقبال) اى ومثل ايضا لوقوع (المضارع) ههنا مستقبلا (بالنظر الى ماقبله) وهو وقوع الاسلام الذى هو مضمون اسلمت (و) مثل لكونه مستقبلا (بالنظر الى زمان التكلم ايضا) اى كما كان مستقبلا بالنظر الى ماقبله يعنى ان مضمون قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلا ومتأخرا عن الاسلام لكونه سببا له وقد وجدت صحة الانتصاب بهذا القدر مع انه مستقبل ايضا بالنظر الى زمان التكلم لوقوع التكلم فى الدنيا ووقوع الجنة فى العقبى وقوله (و) (كنت) (سرت حتى ادخل البلد) مجرور تقديرا على انه معطوف على المثال السابق (مثال) اى هذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى كى) اى اذا اردت به اخبار كون دخول البلد سببا لسيرك لكونه غرضا ومقدما لك على السير فى الذهن (او) بمعنى (الى) اذا اردت به اخبار كون دخول البلد نهاية سيرك فى الخارج (ولاستقبال المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا (بالنظر الى ماقبله) فقط كما هو الشرط (واما بالنظر) اى واما المضارع الذى هو مدخول حتى ههنا حال كونه بالنظر (الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا) اذا اخبرت بهذا الكلام بعد السير والدخول (او حالا) اذا اخبرت به حال الدخول بعد انقضاء السير (او مستقبلا) اذا اخبرت قبل الدخول وحال السير (واسير حتى تغيب الشمس) (مثال) اى وهذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى الى) فقط فانه لا يحتمل ان تكون غيبوبة الشمس سببا للسير فانه انما يكون سببا لما قبله اذا كان ما قبله محصلا وسببا لوجوده كما كان الدخول فى المثال السابق حاصلا بالسير بخلاف هذا المثال لان غيبوبة الشمس ليست بحاصلة من السير (ولاستقبال المضارع) اى ومثال ايضا لكون (مابعدها) اى مابعد كلمة حتى وهو المضارع الذى هو تغيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان الغيبوبة تقع بعد السير اراد المصنف ان يفرع على تقييد المضارع بكونه مستقبلا فقال (فان اردت) يعنى اذا لم ترد ايها المخاطب (بالفعل الذى دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت به (الحال) وفسره الشارح بقوله (يعنى زمان الحال) للاشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذى بمعنى الزمان لا الحال الذى هو من المعمولات (تحقيقا) وقوله (اى بطريق التحقيق) اشارة الى ان قوله تحقيقا تمييز من الحال فانه لو كان حالا من الحال لفسره

بقوله محققا ثم فسر طريق التحقيق بقوله (بان تكون) اى الحال (هى زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله) وفى تخصيص هذا المثال بقوله تحقيقا ضبط لجواز ان يكون الحال بالنظر الى زمان التكلم كذا فى بعض الحواشى (وحكاية) (اى بطريق الحكاية عن غيره) فقوله ان اردت شرط وجزاؤه ماسيجئ فى قوله كانت حرف ابتداء ولما كان كلام المصنف خاليا عن بيان التحقيق فى تصوير طريق الحكاية اراد الشارح ان يذكره فقال (كاتقول) يعنى ان مثال مايراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ماتقول (كنت سرت امس حتى ادخل البلد) بايراد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد فى الزمان الماضى (فادخل) اى فان لفظ ادخل وهو مبتدأ (فى هذا الموضع) اى فيم فيه قرينة دالة على وقوع كل من مضمون ماقبلها ومابعدها فى الماضى وقوله (حكاية الحال الماضية) خبره يعنى ان لفظ ادخل باعتبار مضى مضمونه ماض فعبارته اللائقة له ان يقول حتى دخلت ولكن لما عدل عنها فقال حتى ادخل كانت عبارته دالة على اعتبار مناسب للتلفظ وهو انه (كانك كنت فى زمان الدخول) يعنى تخيلت زمان الدخول الواقع فى الماضى بحيث انك قدرت نفسك فى ذلك الزمان (هيأت) بتشديد الياء وسكون الهمزة على صيغة الماضى المخاطب وقوله (هذه العبارة) مفعوله اى جعلت هذه العبارة موافقة لهيئتك السابقة فى التعبير (وتحكيها) اى كانك تحكى الحال الماضية مع هيئتك فيها (فى زمان التكلم) حال كونك (على ما) اى على هيئة (كنت هيأته) اى على هيئته واذا كان اعتبارك كذلك (فكان ما) اى المضارع الواقع (بعد حتى) وقوله (فى هذه العبارة) متعلق بقوله (مرفوعا) فانك اذا كنت دخلت البلد وتكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد هو زمان الحال تحقيقا فالعبارة التى تؤدى هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكى ذلك الزمان فى زمان التكلم وتفرضه موجودا فيه فكانك هيأت تلك العبارة وتحكيها (فابقيته بعينه على ماكان عليه) من الرفع (وحكيته) اى حكيت ماوقع بعينه من غير تبديل شئ منه واعترض العصام على هذا التوجيه بان الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الظاهر والاظهر ان المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان تبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحشين بان مراد الشارح فى هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لانه معنى حكاية الحال لانه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخالفا لعبارة المصنف وقوله (فى زمان الحكاية) كالعلة لما كان قبله يعنى انما تعين الرفع فى زمان الحكاية لانه (ايضا يكون مرفوعا) فى زمان الحكاية

كما كان مرفوعا في زمان الوقوع (اذ) اى لانه (لايمكن حينئذ) اى حين اذ كان مراده حكاية الحال (تقدير ان) اى المصدرية (لانها) اى لان المصدرية (علم الاستقبال) واذا نصبته يكون منصوبا بان فيتبادر الذهن الى ارادة الاستقبال فهى منافية لارادة الحال الماضية (كانت) جزاء لقوله فان اردت فقوله (اى حتى) اشارة الى ان الضمير المستتر في كانت راجع الى حتى بتأويل الكلمة وقوله (عند هذه الارادة) قيد لكونها (حرف ابتداء) (لاجارة) اى لم تكن جارة حتى تكون بمعنى الى ان (ولاعاطفة) حتى تقتضى تأويل المضارع بالفرد ثم ان المتبادر الى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضى وجود المبتدأ بعدها فاراد ان يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها) اى كون كلمة حتى (حرف ابتداء ان يبتدأ بها) على صيغة المجهول ونائب فاعله قوله (كلام مستأنف) اى ان يبدأ الكلام المستأنف بكلمة حتى (لاان يقدر) اى ليس معنى كونها حرف ابتداء ان يقدر (بعدها مبتدأ يكون الفعل) اى المضارع الذى وقع (بعده) اى بعد المبتدأ (خبره) اى خبر ذلك المقدر وانما يقدر المبتدأ على زعمه (لتكون حتى داخلة على اسم) وهو المبتدأ المقدر (كما توهمه بعضهم) واذا كانت حتى حرف ابتداء عند هذه الارادة وامتنع تقدير المصدرية (فيرفع) (اى مابعد حتى) وهو المضارع الواقع بعدها وانما يرفع (لعدم الناصب والجازم) (وتجب السببية) (اى كون ماقبلها) اى ماقبل حتى (سببا لمابعدها) هذا بخلاف كى فان مابعدها سبب لماقبلها كما عرفت وانما تجب السببية (ليحصل الاتصال المعنوى) وهو سببية احدهما للآخر (وان فات) اى واوفات (الاتصال اللفظى) وهو تعلق حتى الجارة حين كونها جارة وعطف مابعدها على ماقبلها حين كونها عاطفة ولما لم تكن جارة ولا عاطفة فات ذلك التعلق المقتضى للاتصال اللفظى ولمافات ذلك الاتصال احتاج الى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال المعنوى ليكون جارا لمافات حتى لا تخلف حتى لوضعها لانها وضعت لافادة اتصال ماقبلها بمابعدها لفظا ومعنى عاطفة وجارة (مثل مرض فلان حتى لايرجونه) وزاد الشارح قوله (الآن) ليظهر التصريح بان المراد بهذا المضارع هو معنى الحال (مثال) اى هذا مثال (لما) اى لمضارع (اريد) بذلك المضارع (الحال) اى الدلالة على زمان الحال (تحقيقا) وانما كان مثالا له (فانه) اى لان المتكلم (قصد به) اى بقول لايرجونه (نفى الرجاء في زمان التكلم) حيث رفع المضارع بالنون ولو اريد به الاستقبال لقال حتى لايرجوه بحذف النون ويجب فيه ان يقصد كون المرض سببا لنفى الرجاء وقال العصام ان هذا المثال كما كان مثالا لما اريد به الحال تحقيقا يحتمل ايضا ان يكون مثالا لما اريد به الحال حكاية

انتهى لكن الشارح خصصه بالتمثيل لما اريد به تحقيقا واورد لما اريد به حكاية ماسبق من قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد (ومن ثمة) فالجار متعلق بماسيأتى من قوله امتنع وجاز على سبيل التنازع وقوله (اى ومن اجل هذين الامرين) اشارة الى ان من ههنا اجلية والى ان ثمة اشارة الى الامرين وقوله (اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء) تفسير الامرين يعنى ان احدهما كونها حرف ابتداء (و) الآخر (وجوب سببية ماقبلها لمابعدها) وهذان الامران موجودان فى هذا المثال كما عرفت واذا لم يوجد احدهما يمتنع الرفع ولذا (امتنع) (نظرا الى الامر الاول) وهو كون حتى للابتداء ولم يصح كونها للابتداء امتنع (الرفع) (اى رفع مابعد حتى) (فى) (قولك) (كان سيرى حتى ادخلها) وقوله (فى) (وقعت حصول كان) (الناقصة) (فى هذا القول) قيد لامتناع الرفع يعنى انما امتنع الرفع فى هذا المثال اذا جعلت كان فى كان سيرى ناقصة (بان تجعل) كلمة (كان فيه ناقصة لاتامة) كما تجعل فى المثال الجزء الذى سيأتى فانه حينئذ اقتضى اسما وخبرا فيكون سيرى اسمه وحتى ادخلها خبراله فيكون معناه كان سيرى منتهيا الى دخول البلدة وانما امتنع الرفع على هذا التقدير (لانها) اى لان حتى (لو كانت حرف ابتداء) يعنى انه لو فرض كونها حرف ابتداء لزم فساد المعنى فانها على تقدير كونها حرف ابتداء (انقطع مابعدها) اى لزم انقطاع مابعدها وهو المضارع (عماقبلها) وهو كان لكن انقطاع مابعدها عماقبلها غير صحيح ههنا فانه لوصح الانقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور بكان (فتبقى) اى فحينئذ تبقى (الناقصة) التى لاتتم الابخبر منصوب (بلا خبر) اذ لا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها تعلق معنوى فلايقدر لها عامل فلايكون حتى ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف مااذا كانت جارة فانها تعلقت تعلق الجار والمجرور فلابد ان يقدر قبلها الفعل العام فلايتوجه ماقيل ان الخبر فى صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر فلك ان تقدره بقرينة صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره كذا فى بعض الحواشى جوابا لما اعترضه العصام واذا بقيت بلاخبر (فيفسد المعنى بخلاف مااذا كنت تامة فانها لاتقتضى الخبر) وانما خص الشارح الامتناع فى هذا المثال بالنظر الى الامر الاول فان الامر الثانى وهو كون ماقبلها سببا لمابعدها متحقق ههنا لانه يجوز ان يكون السير سببا للدخول فى البلد (و) (امتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى) وهو كون ماقبلها سببا لمابعدها ولما لم يصح تقدير السببية امتنع الرفع (فى) قولك (اسرت حتى تدخلها) اى بهمزة الاستفهام وانما امتنع السببية فى هذا المثال (لانه حينئذ) اى حين اذ كان حتى حرف ابتداء (يكون مابعدها) اى مابعد

حتى وهو قوله تدخلها (خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه) يعني لكونه كلاما مستأنفا يكون اخبارا عن الدخول الذي قطع الحكم بوقوعه (وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه) يعني لو فرض حينئذ ان ما قبلها سبب لما بعدها لزم جعل المشكوك فيه سببا للمتنازع به واما كان ما قبلها مشكوكا فيه (لوجود حرف الاستفهام) وهو الهمزة التي في اسرت واذا جعل كذلك (فيلزم الحكم بوقوع المسبب) وهو دخول البلد (مع الشك في وقوع السبب) وهو السير (وهو) اى الحكم بوقوع المسبب مع الشك في السبب (محال) قوله (وجاز) عطف على قوله امتنع اى ومن ثمة جاز رفع المضارع الذي بعده (في) (وقت حصول كان التامة) وفاعل جاز قوله (كان سيرى حتى ادخلها) اى بتقدير حتى ابتدائية وبتقدير ما بعدها كلاما مستأنفا فانه لا يلزم تعلق ما بعدها بما قبلها تعلقا لفظيا (فان معناه) اى معنى كان سيرى (ثبت سيرى) ومعنى حتى ادخلها (فانا ادخل الان) بتقدير المبتدأ المحذوف وبارادة معنى الحال من المضارع (ولا فساد فيه) من المفاسد التي تلزم لما سبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى تعلقها لما قبلها (و) (جاز) (ايهم سار حتى يدخلها) اى وجاز الرفع ايضا في التركيب الذي يصدر بكلمة اى الدالة على العموم وقوله (بالرفع) متعلق بقوله جاز اى جاز هذا التركيب برفع المضارع الواقع بعد حتى لانتفاء المحذور الثاني فيه وهو كون المشكوك سببا للمحقق (لان السير في هذا المقام محقق) لانه لما قال ايهم سار فكانه قال ان السير من اى فاعل صدر يكون سببا لدخول البلد (والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب) وهو الدخول (محقق الحصول) فكانه قال السير المحقق الحصول الذي هو سبب الدخول المحقق سائره اى هو (فقوله) اى قال المصنف (ايهم عطف) اى معطوف (بتقدير جاز) اى على قوله جاز (في التامة) على طريق عطف الجملة على الجملة (لا على كان سيرى) اى لا يجوز ان يكون معطوفا على قوله كان سيرى (حتى ادخلها) بان يكون من قبيل عطف مثال على مثال وانما لم يجز (لعدم صلاحية تقييده) يعني لعدم صلاحية هذا التركيب لان يكون مقيدا (بقوله في التامة كالمعطوف) اى كما كان المعطوف (عليه) صالحا له فان في المعطوف عليه لفظ كان موجود فيصح التقييد واما في المعطوف فلما لم يكن فيه لفظ كان لم يكن صالحا التقييد بالتامة وتغييرها (وفي بعض النسخ) اى نسخ الكافية (هكذا) اى وقع هكذا وهو قوله وجاز في كان سيرى حتى ادخلها في التامة) اى بتأخير قوله في التامة (اى جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا) اى على بعض النسخ (فايهم سار عطف) اى يجوز ان يكون قوله ايهم سار معطوفا (على) تركيب (كان سيرى ولا فساد فيه) اى

في كونه معطوفا على فاعل جاز لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسري في المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسري فيه ذكره العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ولهذا عطف في النسخة الاولى بتقدير الفعل (ولام كي) وهو مبتدأ وقوله (التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان) اشارة الى انتصاب المضارع الذي بعد تلك اللام ليس باللام بل ان المقدرة وقوله (مثل اسلمت لادخل الجنة) خبره اي اللام الجارة التي تكون بمعنى كلمة كي وينتصب المضارع الواقع بعدها بتقدير ان مثاله مثل لادخل في اسلمت لادخل الجنة (وانما تقدر ان بعدها) اي بعد تلك الام (لانها) اي تلك اللام (جارة) وامتنع دخول الجارة على الفعل لكون الجر من خواص الاسم (ولام الجحود) (التي تنصب بها المضارع) وزاد الشارح قوله (هي) للاشارة الى ان قوله (لام تأكيد) خبر لمبتدأ المحذوف لا لقوله لام الجحود فان خبره مثل وما كان الله وقوله (للنفي) بيان لمؤكد اللام لان المؤكد بالكسر يقتضي مؤكدا بالفتح وقوله (بعد النفي) ظرف للتأكيد وقوله (لكان) اي للفظ كان متعلق بالنفي اي بعد النفي الذي قصد به نفي كان يعني ما كان مشتقا من الكون وقيل ان فيه بحثا لان معناه على تقدير تعلق قوله لكان بقوله بعد النفي هي لام التأكيد بعد النفي للفظ كان وهو غير صحيح لان النفي لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى واجيب انه صحيح بتقدير المضاف اي بعد حرف النفي الموضوع لدخول كان او بعد نفي لمعنى كان فحينئذ يستقيم المعنى انتهى ولما كان المراد بمعنى كان هو المعنى الماضي المدلول له وكان ذلك المعنى تارة منفهما من لفظ كان وتارة اخرى منفهما من لفظ آخر اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (لفظا) اشارة الى الاول يعني ان المثال الذي اورده المصنف مثال لما ينفهم من لفظ كان وهو قوله (مثل وما كان الله ليعذبهم) وقوله (او معنى) اشارة الى الثاني ومثاله (نحو لم يكن ليفعل) فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لما بمعنى كان (وهي) اي لام الجحود (ايضا) اي كلام كي (جارة ولهذا) اي ولكونها جارة (نقدر بعدها) اي بعد تلك اللام (ان) اي كلمة ان ثم انه لما كان لفظ الجلالة في قوله وما كان الله اسم كان وقوله ليعذبهم خبر اله واشترط في الخبر اتحاده مع الاسم وحمل الاتحاد ههنا اراد الشارح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار الفعل) اي الواقع بعد لام الجحود سواء كان في المثال المذكور في المتن او فيما اورده الشارح (بمعنى المصدر بان المقدرة) فان يكون المضمون وما كان الله تعذيبهم ولم يكن زيد فعله (فكيف) اي فحينئذ كيف (يصح الحمل) اي حمل التعذيب والفعل على الاسم (قيل) اي اجيب عنه (على حذف المضاف) يعني انه

وان لم يجز حمله بالحمل المتواطئ بلا حذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما (من الاسم) اى من جانب الاسم (اى ماكان صفة الله تعذيبهم اومن الخبر) اى من جانب الخبر (اى ما كان الله ذا تعذيبهم) وقوله (اوعلى تأويل المصدر) معطوف على قوله اوعلى حذف المضاف يعنى ان لتوجيه العبارة وتصحيحها طريقين احدهما طريق المجاز بالحذف والآخر طريق المجاز فى الكلمة وقوله على حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله اوعلى تأويل المصدر (باسم الفاعل) اشارة الى الثانى (اى وماكان الله معذبهم) وقال العصام موردا على الشارح بان الاولى فى التقدير فى جانب الاسم ان يقدر وماكان فعل الله تعذيبهم واجاب عنه بعضهم بان تقدير وماكان صفة الله اولى من تقدير فعل الله لانه انفى للتعذيب لانه اذا لم يكن صفة الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يفعل التعذيب اصلا انتهى اقول ولعل الفاضل العصام اورده نظرا الى ان التعذيب من صفات الفعل وهذا المجيب المعاون للشارح نظر الى جانب المبالغة فى النفى ولكل وجهة (والفاء) وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين واشار الشارح بقوله (التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان) الى صفة مميزة لهذه الفاء عن غيرها من الفاآت وقوله (فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع) للتوطئة بان قوله بشرطين متعلق بقوله مشروط وهو للمبتدأ وبان الحمل فى قوله بشرطين انما يصح بتقدير لفظ المبتدأ اى تقدير ان بعد الفاء لانتصاب المضارع (مشروط) (بشرطين احدهما السببية) (اى قصد سببية ماقبلها لما بعدها) يعنى احد الشرطين كون ماقبل الفاء سببا لما بعدها الذى هو مضمون المضارع وقال العصام ان قوله فتقدير ان حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لاضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء فى قوله فتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام ناصبة بشرطين و انما اشترط فى كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان العدول عن الرفع) اى الذى هو الاصل فى المضارع (الى النصب) اى الذى هو ليس باصل فيه (للتنصيص) اى ليكون النصب نصا (على السببية) اى على ان المقصود هو السببية (حيث يدل تغيير اللفظ) وهو جعل المضارع منصوبا (على تغيير المعنى) وهو قصد السببية يعنى ان تغيير المعنى يحتاج الى تغيير اللفظ حتى يدل على قصد ذلك المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ماقبله يعنى اذا قصد السببية يحتاج الى تغيير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببيه (لا يحتاج الى الدلالة) اى دلالة الملفوظ (عليها) اى على تلك السببية المقصودة (والثانى) اى الشرط الثانى للانتصاب بالفاء (ان يكون ماقبلها) (اى قبل الفاء) فقوله قبلها ظرف مستقر خبر ان يكون واسمه فى قول المصنف قوله امر اونهى الخ

وفي قول الشارح قوله (احد الاشياء الستة) وانما اشترط ان يوجد [illegible]
احد الاشياء (المعد) اي الكون لعدم تعذرها (بعد الاشياء) اي [illegible]
تقديم الاشياء (اوما في معناه) اي او بعد [illegible] هو بعض الاشياء (من
النفي) وهو بيان لما وقوله (المستدعى) صفة للنفي [illegible] كون النفي بمعنى
الاشياء وهو اقتضاء كل من الاشياء ونفي (جوابا) [illegible] كونه
ما بعده منها) متعلق بقوله لمعد يعني [illegible] المضارع [illegible]
وما عطف عليه عن قوله كون ما بعد منها [illegible]
الجمل السابقة) [illegible]
[illegible]
[illegible] على الجملة
الاسمية واما اذا كان المضارع في حكم المفرد بتقدير ان المصدرية يكون من
قبيل عطف المفرد فيؤول المحذور قوله (امر) بالرفع اسم ان يكون وهو من
الاشياء الستة يعني ان يوجد قبل الفاء امر (نحو زرني فاكرمك) بالنصب (اي
ليكن منك زيارة فاكرام مني) يعني ان [illegible] فاكرمك هو الاكرام معطوف
على مضمون قوله زرني وهو الزيارة (اونهي) اي او يوجد قبلها نهي (نحو
لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني) وقوله (فيندرج فيهما
الجرد) اشكال [illegible] فاك المصنف ترك (الدعاء) [illegible] بانه يندرج في الامر
والنهي (فيندرج [illegible] الامر (ولا تعذبني
فاهلك) [illegible]
[illegible] (اواستفهام) اي او يكون قبلها
استفهام (نحو هل عندك ماء فاشربه) اي هل يكون منك ماء فشرب مني
(اوتمن) اي او يكون قبلها تمن (نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحدث
منا ويندرج فيه) اي في النفي (التحضيض) اي تحريض المخاطب على فعل وهو أي
في تحت الحروف (نحو) قوله تعالى [illegible] الا [illegible] اي
[illegible]
[illegible] اي من الرسل (نذيرا) واما كان المناسب ادراج التحضيض في النفي
(لا [illegible]) اي لكون التحضيض مستلزما (النفي) [illegible] وفي كون
[illegible] منهما فاذا دل التحضيض على [illegible]
بالالتزام (فيندرج) اي فناسب ان يندرج (في النفي) (اوتمن) اي او يكون قبلها
تمن (نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني وقوله [illegible]) اي
في التمني (ما) اي اسمي الذي (وقع على صيغة الترجي) وهي [illegible] (نحو) قوله تعالى

حكاية عن فرعون (على اداة الاسباب) و لذا قال (اسباب السموات) بدلا عن الاسباب وقوله (فاطلع بالنصب على قراءة حفص) وهو بالحاء المهملة وبالفاء وبالصاد المهملة اسم لاحد راوى عاصم الكوفى (او عرض) اى او يكون قبلها همزة عرض (نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير مني) ثم اراد اجمال الكل بقوله (وفي جملة هذه المواضع) فقوله في متعلق بالسببية التى بين المبتدأ الذى هو قوله (يعني السببية) وبين الخبر الذى هو قوله (مقصود) وقوله (والفاء تدل عليها) جملة معطوفة على الجملة السببية مقصودة يعني ان السببية مقصودة يعني ان في هذه المواقع التى وقعت الفاء بعدها والفاء حرف دال على السببية (وما) اى المضارع الذى (وقع بعدها فاء في تأويل المصدر معطوف) اى بالفاء (على مصدر آخر مفهوم) اى فهم ذلك المصدر الآخر (مما) اى من الفعل الذى (وقع قبل الفاء) اى مما ذكر من الانشائيات وملحقاتها (واما نحو قوله) اى قول الشاعر (سأترك منزلي لبنى تميم * والحق بالحجاز فاستريحا) يعني بنصب المضارع الذى هو استريح وهو متكلم من الاستراحة والمعنى سأترك المنزل الذى كان لبنى تميم واصير ملحقا بالحجاز لاكون مستريحا وقد وقع في هذا البيت المضارع الذى بعد الفاء منصوبا حال كونه (بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر) اى هذا القول محمول على ضرورة الشعر وقال العصام حمله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بقولنا سيقع مني ترك منزلي والحاق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرج عن الضرورة وهو ان تجعل سأترك والحق من معنى الامر اى لاترك ولالحق فاستريحا انتهى (والواو) (اى) اى كلمة الواو التى (ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان تتقدر ان بعدها مشروط) وجعل الشارح هذا قوله لواو مسندا الى التقدير كما في الفاء واستحسنه العصام (بشرطين) (احدهما) اى احد الشرطين (الجمعية) ولما كان على المصنف ان يقول كونها للجمع ومعدل عنه الى الجمعية بالياء المصدرية اشار اليه الشارح بقوله (اى مصاحبة مابعدها) يعني ان اراد بالجمعية امر نسبى وهو كون مابعد الواو مصاحبا (لما) اى لمضمون المضارع الذى (بعده) وليس المراد منه كونها للجمع حتى يلزم عليه ان يقول كذلك (والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى (فالواو للجمع) يعني يلزم ان يكون اشتراط الواو بها حشوا لان الواو للجمع (دائما) سواء كان داخلا على المضارع او على غيره اعلم ان كون الواو للجمع اعم من ان يكون ماقبلها ومابعدها مجتمعا في زمان واحد اولا واراد المصنف ان يشير الى ان المراد بالاشتراط اشتراط كونه للجمع بالمعنى الذى اعني اجتماعهما في زمان واحد لا بالمعنى الاعم وكأنه قال

ان انتصابه بعد الواو مشروط بكون الواو مستعملا بالمعنى الثاني فحينئذ لاحشو فيه وانما اشترط هذا لما قال بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها لتعلم الجمعية اى مصاحبة ماقبلها لما بعدها بمعنى اجتماعهما فى زمان وانما دل النصب على هذا الاختصاص لان تغيير اللفظ من الاصل الذى هو الرفع الى الفرع الذى هو النصب يدل على تغيير المعنى الذى هو مطلق الجمع ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم كذا فى بعض الحواشى (و) (ثانيهما) اى وثانى الشرطين (ان يكون قبلها) وفسره الشارح بقوله (اى قبل الواو) للاشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الواو والى ان قبلها اسم لان يكون وقوله (مثل ذلك) خبر منصوب له ويؤيده انا وجدنا فى بعض نسخ الشروح هكذا اى ماقبل الواو بزيادة لفظ ما وايضا يؤيده تفسيره بقوله (اى مايماثل الواقع) يعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ الذى وقع قبل كلمة الواو لفظا يماثل اللفظ الذى وقع (قبل الفاء) وقوله (فى كونه) اشارة الى وجه المماثلة وهو كونه (احد الاشياء الستة المذكورة) يعنى من الامر والنهى وغيرهما (وامثلته) اى امثلة ماوقع بعد الواو (امثلة الفاء بعينها) لكن (بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام) وهذا مثال ماوقع قبلها امر (ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اى لايجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليهما الاستفهام نحو هل عندك ماء واشربه والنفى نحو ما تأتينا وتحدثنا والتمنى نحو ليت لى مالا وانفقه والعرض نحو الا تنزل وتصيب خيرا (واو) (التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله او اى كلمتها مبتدأ وقوله (بشرط) ظرف مستقر خبره اى كونها ناصبة للمضارع الذى بعدها بشرط وجود (معنى الى ان او) وجود معنى (الا ان) ولما توهم من ظاهر عبارة المصنف انه يشترط كون كلمة او دالة على معنى الجار او الا ستثناء مع ان دلالتها عليهما لالة تضمنية اراد ان يبين ماهو المراد منها بقوله (اى بشرط ان يكون اى لفظ او ملابسا (بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة) اى المصدرية الواقعة (بعدها) اى بعد او يعنى المجردتين من ان (لا) اى ليس المراد به (ان ان ايضا داخلة فى مفهومها) اى فى مفهوم او (والا) اى ولو لم يكن المراد هذا بل كان المراد به انها بمعنى الى او الا مع ان (يلزم من تقدير ان بعدها) اى بعد او (تكرار) يعنى ان يكون لفظ ان مكررا احدهما انه ذكر فى ضمن او والآخر انه قدر فى المضارع وليس كذلك بل هى مقدرة فى المضارع فقط (نحو لالزمنك او تعطينى حقى) (اى الى ان تعطينى حقى او الا ان تعطينى حقى) وانما قدرنا فى قوله معنى الى ان بقولنا وجود معنى الى ان لما قاله زينى زاده فى معرب الكافية

من ان المراد بقول المصنف معنى الى ان اوالا ان وجود هذا المعنى في التركيب لا الكونهما معنى اوكما في الامتحان انتهى وفي بعض الحواشي وانما يلزم تقدير ان لانهما بمعنى الى اوالا والاول حرف جر لايدخل الا على الاسم ولايدخل على الفعل فوجب اضمار ان ليصح دخولها على الفعل والثاني كلمة استثناء وهي لاتنصب المضارع فيلزم تقديران انتهى ولما وقع بين الجمهور وبين سيبويه اختلاف في تقديرا وفي انهما بمعنى الاوبمعنى الى اراد الشارح ان يذكر كلا من المذهبين فقال (فسيبويه يقدرها) اى يقدراو (بالا) اى بمعنى الاوقوله (بتقدير مضاف) اى بتقدير اسم اضيف الى مضارع مصدربان (اى لالزمنك) يعني معنى قولنا لالزمنك اوتعطيني حتى هو لالزمنك في كل وقت (الاوقت ان تعطيني حتى وغيره) اى وغير سيويه من النحاة (يقدرها) اى يقدر ذلك الغير كلمة او (بالى) اى بمعنى الى (بتأويل مصدر مجرورا والتي بمعنى الى اى لالزمنك) اى معنى قولنا لالزمنك اوتعطيني حتى عند غير سيبويه هو لالزمنك (الى عطائك حتى) فقوله (والعاطفة) مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى يعني ان المضارع ينصب بان المقدرة بعد حتى وبعد الحروف العاطفة ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والفاء واو وتبادر الى الذهن ان المراد بها ههنا هي ماعداماذكر للقاعدة المقررة وهي اذاذكر العام بعد الخاص يراد به ماوراء الخاص مع ان المراد ههنا ليس كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (اى الحروف العاطفة مطلقا) يعني ان المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقا (سواء كانت) تلك العاطفة (من الحروف العاطفة المذكورة) من الواو والفاء واو (اولا) اى اولم تكن من المذكورة (كثم) فانها لم تذكر فيما قبل (واذا كانت) اى العاطفة (منها) اى من غير المذكورة (فمن غير اشتراط ماذكر) في كل منها (من الشروط) فان كلمة ثم مثلا لما كانت من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة (لصحة تقدير ان مابعدها) اى بعد غير المذكورة (اى ينتصب) اى فحينئذ ينتصب (المضارع) الذي بعدها (بها) اى بتلك العاطفة (بتقدير ان) وقوله (اذا كان المعطوف) ظرف للمقدرة الملحوظة بواسطة العطف يعني ان كلمة ان تقدر بعد العاطفة اذا كان المعطوف (عليه اسما) (صريحا نحو اعجبني ضربك زيد اوتشتم) بالنصب اى وان تشتم (اوفتشتم) اى فان تشتم (اوثم تشتم فثم) اى فلفظ ثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة) اى بالشروط التي ذكرت (فيهما) اى في الواو والفاء وقال العصام ان الشارح قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان يضرب زيد فتشتم فانه حينئذ لاتقدير ان لجواز عطفه على مدلول ان ونصبه بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر

لانه يشكل بأعجبني المشاستاذ وتعلم فانه يجب فيه تقديران فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع [illegible] ون المؤول في اعجبني ان يضرب زيد فيتم اسما دل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل باسم متأخر عن العطف [illegible] والاصل ان التقييد بالصريح ليس ببعيد يجب ذكره ثم شرع في بيان اعراب قوله والعاطفة فقال (فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الماضية بتقدير ان اعني) اى اريد باول المعدودات قوله (حتى اذا كان منفصلا) لان حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا [illegible] الفعل المضارع [illegible] دوان اذا كان منفصلا طرف له (او على آخرها) اى ارادة [illegible] او [illegible] آخرا [illegible] (واو) اى آخرها [illegible] المان [illegible] نى ان [illegible] [illegible] انما كان [illegible] على [illegible] المقصود فانه ليس [illegible] حتى بخلاف قوله [illegible] شرط فانه اشاره الى او والله اعلم (وقيل) اى في اعرابه (هو) اى قوله والعاطفة (مجرور معطوف) اى على انه معطوف (على حتى في قول) اى الواقعة في قوله (وبان مقدرة بعد حتى) لان حتى مجرور المحل لكونه مضافا اليه لبعد فيكون المعنى ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد حتى وبعد العاطفة ثم اراد الشارح ان يبين الاعراب المرضى عنده من الاعراب فقال (والظاهر) وهو خبر مقدم وقوله (ان هذا) الخ مبتدأ مؤخر يعني ظاهر انه [illegible] اى كونه مجرورا (وان كان) اى لو كان كونه مجرورا معطوفا على مدخول بعد (ابعد) اى من كونه مرفوعا معطوفا على ذات حتى (بحسب اللفظ لكنه) اى لكن هذا الاعراب (اقرب) للمقصود (بحسب المعنى) بخلاف الاول فانه بالعكس (لانه) اى الشان وهو اسم ان وخبرها قوله يلزم فقوله (على التقدير الاول) متعلق بيلزم وقوله (ان جعل) قيد لقوله يلزم وقوله (العاطفة) نائب فاعل لجعل وقوله (اعم مما ذكر كما ذكرناه) بالنصب مفعوله الثاني يعني اذا كان كونه مجرورا اقرب بحسب المعنى من كونه مرفوعا لانه على تقدير كونه مرفوعا معطوفا على اول المعدودات او على آخرها اما ان يراد بلفظ العاطفة الحروف العاطفة الاعم مما ذكر من الواو والفاء واو كما ذكرنا اى قولنا سواء كانت الخ او يراد به ما عدا ما ذكر فان اريد به الاول (يلزم ان يذكر في التفصيل ما) اى المعنى الذى (لم يكن) اى لم يوجد (في الاجمال) فان الاجمال هو قوله العاطفة اذا اريد به المعنى الاعم اعنى سواء كانت الحروف السابقة داخلة فيها اولا يلزم ان يذكر الحروف الثلاثة في التفصيل [illegible] في لفظ العاطفة لانه يلزم [illegible] الاعم [illegible] الاخص [illegible] العاطفة [illegible] السابقة اما (وان خصت [illegible] العاطفة [illegible]) اى بما ذكر [illegible] الحروف الثلاثة (لزم [illegible] الحكم) [illegible] المضارع منصوبا

(بمواسى) يعنى انه ليس كذلك لانه خلاف الواقع لانه ليس الحكم المذكور (فى الواقع مخصوصا به) اى بما ذكر (كما سبق من جريانه) اى جريان الحكم (فى ثم ايضا) اى بجريانه فيما ذكر (ورد عليه) اى فحين تخصيص الحكم ما ذكر يرد على ذلك المخصوص (انه كان المناسب حينئذ) اى حين اذا ريد به التخصيص كان المناسب (ذكرها) اى ان يذكر كلمة العاطفة (مرتين مرة فى الاجمال) وهو الذى وقع بقوله والعاطفة (ومرة فى التفصيل) بان يقول وبان مقدرة بعد الواو العاطفة والفاء العاطفة واو العاطفة (كسائر ماذكرنا) وقال العصام ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة فى تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض فى الشرط والثانى اشتراك الجمل فيه فعد اولا المخصوصات بالشرط لتضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العد بذكر تناسب المشتركات فى الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدران بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل فى حتى واخواتها وهو من قوله والعاطفة الى هذه الحروف التى ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل انتهى ثم لما فرغ المصنف من بيان المواضع التى ينصب المضارع فيها بان المقدرة شرع فى بيان مايجوز فيه اظهارها ومايجب فقال (يجوز اظهار ان مع لام كى) اى كما يجوز تقديرها (نحو جئتك لان تكرمنى) وقوله (ومع ما لحق) معطوف على مع لام كى فى كلام المصنف ويسمى هذا عطفا تلقينيا وهو عطف قول احد القائلين على قول القائل الآخر وانما سمى تلقينيا لما فيه من تلقين السامع الى المتكلم بهذا العطف كقوله تعالى قال ومن ذريتى يعنى انه كما يجوز اظهار ان مع لام كى يجوز ايضا اظهارها مع ما لحق (بها) اى بلام كى (من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم) فان اللام فيه زائدة (و) (مع الحروف) (العاطفة) (نحو اعجبنى قيامك وان تذهب) فان قوله وان تذهب معطوف بالواو على قوله قيامك وقوله (لان هذه الثلاثة) علة لقوله ويجوز اظهار ان يعنى انما جاز اظهارها فى ما وقع مع لام كى ومع الحروف العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة (تدخل على اسم صريح) ومثال اللام الداخلة على الاسم الصريح حال كونها بمعنى كى (نحو جئتك لاكرامك و) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو (اعجبنى ضرب زيد وغضبه و) مثال اللام الزائدة الداخلة عليه نحو (اردت لضربك) فانه بمعنى اردت ضربك وقوله (فجاز) تفريع لقوله تدخل يعنى اذا كانت عادة هذه الثلاثة ان تدخل على الاسم الصريح وهى مأنوسة به غير مستوحشة منه جاز (ان يظهر معها) اى مع تلك الثلاثة (ما) اى حرف (يقلب الفعل الى الاسم الصريح

وهو) اى الحرف الذى يقلب الفعل الى الاسم الصريح (ان المصدرية) ثم
لما خصص جواز اظهارها مع هذه الثلاثة دون ماعداها اراد بيان وجه
الاختصاص فقال (واما لام الجحود) يعنى وجه عدم جواز اظهار لام الجحود
(فلما) اى فثابت لان لام الجحود لما (لم تدخل على الاسم الصريح) ولم تكن
معتادة به (لم يظهر بعدها) اى بعد لام الجحود (ان) اى لفظ ان ولم يجز ان يقول
ماكان لان يقول (وكذا) اى كلام الجحود (حتى) يعنى انها ايضا لم تدخل
على الاسم الصريح (لان الاغلب فيها) اى فى حتى (ان استعمل بمعنى كى)
اى وان كان الاستعمال الغالب فيها غيره (وهى) اى حتى حال كونها ملابسة
(بهذا المعنى) اى معنى كى (لاتدخل على اسم صريح حمل عليها) اى حمل على
(حتى) التى بمعنى كى (التى) اى حتى التى (بمعنى الى) واغا حمل عليها (لان المعنى
الاول) هو معنى (اغلب) اى من معنى ان (فى حتى) اى فى كلمة حتى (التى يليها
المضارع واما الواو والفاء واو) يعنى واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه
العواطف الثلاثة (فلانها) اى فثابت لان العواطف الثلاثة (لما اقتضت)
اى لما اوجبت (نصب ما) اى المضارع الواقع (بعدها) اى بعد العواطف
الثلاثه المذكورة (للتنصيص) اى الغرض ان يكون نصا (على معنى السببية)
اى كما فى الفاء (والجمعية) كما فى الواو (والانتهاء) اى كما فى او (صارت) اى تلك
الثلاثة (كعوامل النصب) حتى عدها بعضهم من النواصب لعدم التخلف
فى النصب (فلم يظهر الناصب بعدها) حتى لايجتمع العاملان الناصبان احدهما
ان المقدرة والآخر احد هذه الحروف التى توهمت عامله ولما فرغ من بيان مايجوز
اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال (ويجب) (اى اظهاران)
(مع لا) (الداخلة) اى حال كونها مع كلمة لا التى دخلت (على المضارع
المنصوب بها) اى بان فقوله مع لايجوز ان يكون طرفا ليجب اوحالا من المستكن
فى يجب وكذا قوله (فى) متعلق بيجب بتقدير المضاف اى يجب الاظهار
فى (صورة) (دخول اللام) حال كون تلك اللام ملابسة (بمعنى كى)
وقوله (عليها) كما فى نسخة الجامى متعلق بالدخول المقدر (اى على ان)
وانما يجب اظهارها لاستكراه اللامين المتواليين) احدهما (لام كى و)
الآخر (لام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم) ولما كان لاضمار ان مواضع اخر غير
هذه المواضع اراد الشارح ان ينبه عليها فقال (واعلم ان ان الناصبة تضمر) اى
وقعت مضمرة (فى غير المواضع المذكورة كثيرا) اى وقوعا كثيرا لكنها لاتضمر
حال كونها عاملة وناصبة له بل تضمر حال كونها (من غير عمل لضعفها)
اى لضعف ان المضمرة فى العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التى تكون

عاملة مع اضمارها شروط اقتضت النصب (نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه) فان قوله تسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ بلا تأويله بالاسم لا يجوز فحينئذ تقدر ان حتى يكون مأولا بالمفرد فيكون معناه سماعك بالمعيدى خير من رؤيتك اياه ولكن لم تنصب تلك المضمرة للمضارع بل سمع بالرفع وقوله (ومع العمل) عطف على قوله من غير عمل يعنى اضمارها من غير عمل كثير ومع العمل واقع (على الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى احضر الوغى) فقوله احضر فعل مضارع متكلم وهو بتأويل المصدر مفعول اللائمى والوغى هو محل الخصومة يعنى ايها الذى يكون لائما لحضورى موضع الخصومة وكونه على الشذوذ (فى رواية النصب) اى نصب احضر واما فى رواية الرفع فليس بشاذ فانه يكون حينئذ كالبيت الاول وقوله (ولكن) استدراك من المجموع يعنى ان اضمارها سواء كان بعمل او بغير عمل (ليس بقياسى كما فى تلك المواضع) اى كما كان قياسيا فى المواضع السابقة (ولذلك) اى ولكون ذلك الاضمار غير قياسى (لم يذكرها) اى لم يذكر المصنف هذه المواضع الاخيرة ولما فرغ المصنف من بيان النواصب شرع فى بيان الجوازم فقال (ويجزم) (اى) يكون (المضارع) مجزوما (بلم ولما ولام الامر ولا) (المستعملة) (فى) (معنى) (النهى) وقال العصام اضاف اللام لانها قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله فى النهى صفة لانا حتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق للمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة فى النهى يجعل فى النهى حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فافعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ انتهى وفى بعض الحواشى وانما قال المصنف ولا فى النهى ولم يقل لا النهى بالاضافة تفننا فى العبارة لا لعدم الجواز كما قال به العصام فانه لو حمل كلامه على ما حمل عليه العصام لورد على قوله فيما بعد ولا النهى بانه غير جائز فالاولى ان يحمل على التفنن والله اعلم (احترازا) اى تقييد لا بقوله فى النهى للاحتراز (عما) اى عن لا التى (استعملت فى معنى النفى) نحو لا ينصر فانها استعملت فى معنى النفى وهو اخبار نفى صدور النصر بخلاف النهى فانه لطلب ترك الفعل كما سيجيء وكذا وقع الاحتراز عن لا التى لم تستعمل فى شيء من النهى والنفى نحو لا اقسم (وهذه لكلمات) اى الحروف الاربعة المذكورة (تجزم فعلا واحدا) وانما ترك المصنف هذا البيان اعتمادا على قرينة المقابلة فانه لما قال فيما سيجيء وكلم المجازاة تدخل على الفعلين علم منه ان غير هذه الكلم لا تدخل على الفعلين وقال العصام يلزم ان يقيد قوله تجزم فعلا واحدا بقوله بالاصالة فانه قد يتعدد مجزومها بالعطف فنقول

لاتضرب وتفعل انتهى (وكلم المجازاة) بالجر معطوف على ماقبله فقوله (اى وينجزم المضارع بكلم المجازاة) تفسير لاعرابه وقوله (اى كلمات الشرط والجزاء) تفسير للفظ المجازاة وهى مصدر من باب المفاعلة اصله مجزية قلبت الياء الفاء وتكتب تاؤه قصيرة لاطويلة لكونها مصدرا لاجمعا وقوله (التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجيه لاختيار لفظ الكلم على لفظ حروف المجازاة اواسماء المجازاة يعنى لكون بعضها من الحروف وبعضها من الاسماء (اختار) اى المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للحرف والاسم (والمجزوم بها) اى بتلك الكلم (فعلان) كما سيجئ يعنى قد يكونان فعلين كذا فى العصام (وهى) (اى كلم المجازاة) (ان ومهما واذما وحيثما) ولما كان بين المذكورات فرق فى الجزم مطلقا وفى الجزم بالمقارنة اشار اليه بقوله (فاذوحيث يجزمان المضارع) اذا كانا (مع ما واما بدونها) اى بدون كلمة ما (فلا) اى فلا يجزمان (واين ومتى) (وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا) مقارنين (مع ما اولا) اى اوليسا مقارنين لها (وماومن واى) بالتنوين (وانى) وهذه الكلمات انجزام المضارع بها قياس (واما) (انجزام المضارع) (مع كيف ماواذا) اى مجردا من ما (فشاذ) وقوله (لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد) صفة كاشفة لقوله شاذ ثم شرع فى وجه عدم الاطراد فيهما فقال (اما مع كيفما) اى وجه كون الجزم شاذا مع كيفما (فلان معناه) اى معنى كيفما (عموم الاحوال) وهو ينافى التعلق اللازم للمجازاة (فاذا قلت كيف ماتقرأ أقرأ) اى بالجزم فيهما (كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها) اى على تلك الحال (ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما) اى واما وجه كون الجزم شاذا (مع اذا فلان كلمات الشرط) اى مما عدا ان فانها هى الاصل فى الشرط ودلالتها عليه بالمطابقة بخلاف ماعداها من كلمات الشرط فان معناها فى الاصل ظرف اواستفهام اوغيرهما ومحض هذه المعانى لايقتضى الجزم وكلمات الشرط (انما تجزم) اى تلك الكلمات (لتضمنها) اى لتضمن تلك الكلمات (معنى ان التى هى موضوعة للابهام) لاللتحقيق واليقين المقطوع به (واذا) اى والحال ان اذا بخلافها فانها (موضوعة للامر المقطوع به) (وبان مقدرة) اى حال كونها مقدرة وهو (عطف على قوله بلم اى وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى) ولما ذكر الكلمات الجازمة على وجه الاجمال شرع فى بيان تفصيل كل منها مع ما يختص بكل منها من المعانى والاحوال فقال (فلم) اى كلمة لم موضوعة (لقلب المضارع ماضيا وتنفيه) (اى تنفى

المضارع) المراد من المعنى المقلوب هو الزمان اى نقلب زمان المضارع الى زمان الماضى ومن المعنى المنفى الحدث اى تنفى المضارع الذى يقارن بزمانه المقلوب الى زمان الماضى هذا على تقدير ارجاع الضمير فى تنفيه الى المضارع كما فسر به الشارح ثم اشار الى الاحتمال الآخر الذى يجوز بحسب المعنى ويناسب بحسب اللفظ فقال (ولا يبعد) اى الجعل الذى يذكره بقوله (لوجعل الضمير) اى الضمير المنصوب فى تنفيه (راجعا الى ما) اى الى مرجع (هو اقرب اعنى) اى بالمرجع الاقرب (ماضيا) فحينئذ يكون المراد انهما تنفى الحدث الماضى فالتوجيه الاول بالنظر الى المقلوب والثانى بالنظر الى المقلوب اليه (ولما) اى كلمة لما (مثلهما) (اى مثل) كلمة (لم فى هذا القلب والنفى) اى فى كون كل منهما لقلب المضارع ماضيا ونفيه وهذا مابه الاشتراك واما مابه الامتياز فهو قوله (وتختص) اى تمتاز (لما) من لم (بالاستغراق) والباء ههنا داخلة على المقصور لان الاستغراق مقصور على لما الا ان لما مقصورة على الاستغراق فيكون من قبيل واختص بوا وقوله (اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما) تفسير للاستغراق بحسب المشمول اليه يعنى المراد به كون الازمنة مستغرقه بالنفى من وقت كونه منفيا الى وقت التكلم بكلمة لما وانما اختصت بالاستغراق لازدياد معناها بزياده ما كما قالوا ان لما كان فى الاصل لم زيدت عليه ما (تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لم (واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك) اى انتفاء الندم (الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لما فعلى هذا جاز ان يقول فى آدم عليه السلام انه ندم ولم ينفعه الندم وفى ابليس انه ندم ولما ينفعه الندم ولا يجوز ان يعكس ويقول ندم آدم ولما ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه فتأمل (وجواز حذف الفعل) وقول الشارح (اى وتختص ايضا لما) الى آخره اشارة الى ان قوله وجواز بالجر معطوف على قوله بالاستغراق اى كما تختص لما وتمتاز من لم بكونها للاستغراق تختص ايضا (بجواز حذف الفعل المنفى بها) اى بلما وهذا الحذف ليس بجائز فى لم لكن جواز الحذف ليس بمطلق بل (ان دل عليه دليل) اى قرينة على المحذوف (نحو شارفت) اى قاربت (المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص) اى لما (ايضا) اى كما تختص بما ذكره المصنف من الوجهين وتمتاز من لم (بعدم دخول ادوات الشرط عليها) اى على لما (فلا تقول) اى فلا يجوز ان تقول (ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول) اى كما يجوز ان تقول (ان لم يضرب ومن لم يضرب) ثم ان وجه اختصاصها بعدم دخول ادوات الشرط لما كان غير ظاهر اراد ان يذكره وجها ظنيا فقال (وكأن ذلك) بتشديد

النون يعنى ظن ان وجه ذلك الاختصاص هو الاحتراز عن الفصل بفاصل قوى بين العامل ومعموله فان ذلك الفصل حاصل فى لما (لكونها) اى لكون كلمة لما (فاصلة قوية) تفصل (بين العامل) الذى هو اداة الشرط (و) بين (معموله) الذى هو الفعل المجزوم بخلاف لم فانها وان كانت فاصلة فى الجملة لكنها اقلة حروفها بالنسبة الى لما ليست بقوية فى الفصل كقوة لما فيه وقال العصام ان فيه بحثين لان ان فى ان لم اضرب مثلا ليس عاملا فى اضرب ولا فعل اضرب معمولا له فانه ليس بمجزوم باداة الشرط بل هو مجزوم بلم فالجزم فيه انما هو اثر لم لا اثر ان فاثر ان فى مجموع لم اضرب انتهى واجيب عنه بانا لا نسلم ان الفعل المنفى ليس بمعمول لاداة الشرط لان معمول ان ومدخوله فى لم اضرب هو الفعل المنفى بلم لا تركيب لم اضرب فالمعمولية تطلق على الفعل لا على الحرف وعلى الفعل مع الحرف تأمل (وتختص) اى لما (ايضا) كما تختص بالمذكورات (باستعمالها) اى باستعمال كلمة لما (غالبا) اى فى غالب الاستعمال (فى المتوقع) اى فى الامر الذى ينتظم وقوعه (اى نفى بها) اى بلما (فعل) اى حدث (متوقع مترقب تقول لما يتوقع) وينتظر (ركوب الامير) اى تستعمل فيه لما وتقول (لما يركب الامير) ولا تقول لم يركب وقوله (وقد تستعمل) اشارة الى فائدة قوله غالبا يعنى الاختصاص للاستعمال الغالب لا لمطلق الاستعمال فانها قد تستعمل قليلا بالنسبة الى الاستعمال الاول (فى غير المتوقع ايضا نحو ندم الشيطان ولما ينفعه الندم) لانه لا يتوقع نفع ندمه ولقائل ان يقول ان ذلك الاستعمال القليل فى قوله ولما ينفعه الندم انما هو لعدم جواز استعمال لم فيه فان المادة مادة الاستغراق ولا يجوز فيها استعمال لم فيضطر لاستعمال لما ولكون الاختصاصات التى ذكرها الشارح نظرية لم يتعرض المصنف لها واكتفى بما ذكره من الوجهين (ولام الامر) وهو بالرفع مبتدأ وزاد الشارح قوله (هى) لكون فاصلا بين كون قوله (اللام) خبر للمبتدأ وبين كونه صفة وكأنه اشار به الى ان اللام خبر لا صفة كما هو شان ضمير الفصل وقوله (المطلوب) بالرفع صفة اللام وقوله (بها) متعلق بالمطلوب والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى التى وانما كان المطلوب مذكرا لكون نائبه مذكرا وهو قوله (الفعل) يعنى ان لام الامر التى يجزم بها المضارع هى اللام التى طلب بها الفعل اى الحدث ولما كان لام الامر من الاعلى ولم يطلق على الدعاء ولم يكن الدعاء داخلا فى الامر اشار بقوله (تدخل فيه لام الدعاء) الى انه وان لم تدخل بهذا الاعتبار لكنها تدخل باعتبار صورتها (نحو ليغفر الله لنا) ثم شرع فى بيان شانه فقال (وهى) اى لام الامر (مكسورة) للفرق بينها وبين

لام الابتداء التي دخلت على المضارع ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل شبهت
باللام الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت كذا في بعض الحواشي
(وفتحها) اي وفتح لام الامر (لغة وقد تسكن) اي قد تجعل ساكنة اذا وقعت (بعد الواو
والفاء وثم) مثال الواو والفاء (نحو) قوله تعالى (ولتأت طائفة اخرى) هذا مثال الواو
(ولم يصلوا فليصلوا) هذا مثال الفاء وهذان في آية واحدة (وثم ليقضوا) هذا مثال ثم
وقد قرئ الاخير بالكسر ايضا وانما اسكنت مع هذه الحروف للتخفيف كما اسكنت
في باب كتف وكتف لان سكون العين قياس في نحو كتف وكتف بكسر العين
وسكونها كذا في الشافية ويجوز اعتبار وزن فعل من بعض اجزاء المركب نحو
وليصلوا تأمل (ولا النهي) بالاضافة وفي بعض النسخ ولا للنهي كذا في المعرب
مبتدأ (هي لا) (المطلوب بها الترك) خبره كما مر وقوله (اي ترك الفعل) للاشارة
الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه اي يطلب بها ترك الفعل الذي
هو حدث مدخولها فلا يدخل فيها نحو اترك فانه لطلب الترك لا لطلب ترك الترك
فان ما هو من الافراد هو لا تترك كما حقق في محله (وفي بعض النسخ) اي نسخ
الكافية (ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها
ترك الفعل) وقال العصام ان لا علم النهي ولا يصح اضافة العلم وكانه نكره او جعل
النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية انتهى وفي شرح اللب ولا النهي
بالاضافة بتنكير المضاف او بتجويز نحو زيد الشجاعة والوصف او البيان بتأويل
الدال على النهي ثم انه لما كان فرق بين لام الامر ولا النهي بجواز الدخول
في جميع انواع المضارع وفي بعضها اراد ان ينبه عليه فقال (وهو) اي النهي
وفي بعض النسخ وهي اي كلمة النهي (يدخل) بالياء على النسخة الاولى وبالتاء
على الثانية (على جميع انواع المضارع) وقوله (المبني للفاعل والمفعول) بالجر
بدل من الانواع او بالرفع خبره للمبتدأ المحذوف اي تلك الانواع وبالنصب
مفعول اعني اي لا النهي يجوز دخوله على المضارع الذي بني للفاعل وبني
للمفعول وبعد شمول دخوله على النوعين يجوز ايضا دخوله عليهما سواء كان
(مخاطبا او غائبا او متكلما) نحو لا تنصر لا ننصر الخ وهذا بخلاف الامر فانه
ان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا واما ان كان مبنيا للفاعل فلزمته مسندا
الى المتكلم والغائب تقول لينصر لينصرا لينصروا لانصر لننصر واما في غيرهما
فنادر كقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فانه اذا اريد المخاطب فالتعبير له بالامر بغير
اللام تقول انصر انصرا انصروا انصري انصرا انصرن يعني ان النهي الغائب
والحاضر مشترك بدخول لام الامر فان كان غائبا تدخل اللام وان كان حاضرا
فدخولها نادر كما سيجيء حال الامر بغير اللام (وكلم المجازاة) اي الكلمات التي

يعمل لها كلم المجازاة سواء كانت حرفا او اسما وقوله (المذكورة من قبل) اى التى
ذكرت فى الاجمال والتفصيل من الكلمات المخصوصة المعدودة وانما اوردها
مظهرا فانه لو قال وهى يعنى بالضمير لتوهم رجوعه الى النهى لقربه وهو مبتدأ
وقوله (تدخل) خبره اى كلم المجازاة التى ذكرت من قبل انما تدخل (على الفعلين
لسببية) اى لقصد سببية (الفعل) (الاول ومسببية) (الفعل) (الثانى) ولما كان
السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجعلى وكان المراد به هذا الاعم
ولم تساعد عبارة المصنف فى كافيته لافادة المراد اراد ان يفسر مراده فقال (اى
لجعل الاول سببا والثانى مسببا) وقوله (وفى شرح المصنف) الاشارة الى قرينة
التفسير يعنى انما فسرناه بهذا لان المصنف نفسه قال فى شرحه (وكلم المجازاة
ما تدخل على شيئين) يعنى فعلين (لتجعل الاول سببا للثانى) وهذا قرينة على
ان مراده بالسببية هو المعنى الاعم يعنى سواء كان سببا له فى الحقيقة او فى اعتبار
المتكلم ولما اسند الجعل الى تلك الكلم اشار الى ان اسناده اليها مجاز فقال (ولاشك)
اى من البديهى (ان كلم المجازاة لاتجعل الشئ سببا للشئ) واذا تبين عدم جواز
اسناده اليها (فالمراد بجعلها) اى بجعل الكلم المذكورة (الشئ سببا يعنى)
فى عبارة المصنف فى شرحه هو (ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ) وقوله
(بل ملزومية شئ لشئ) اشارة الى ما حققه الرضى بان المراد بها جعل الاول
ملزوما للثانى لئلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن الله اى اى شئ اتصل بكم من نعمة
فمن الله وقوله (وجعل) عطف على اعتبر يعنى ان المتكلم اعتبر السببية بين
الفعلين وجعل (كلم المجازاة دالة عليها) اى على تلك السببية (ولايلزم ان يكون
الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لاخارجا ولاذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما)
اى بين مضمونى الفعلين (نسبة يصح بها) اى بتلك النسبة المعتبرة (ان يوردهما)
هو فاعل يصح اى يصح بتلك النسبة المعتبرة ايراد الفعلين (فى صورة السبب
والمسبب بل الملزوم) اى بل فى صورة الملزوم (واللازم) كما هو تحقيق الرضى
وان لم يكن بينهما ملازمة فى الحقيقة (كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم) اى
فان الشتم الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سببا حقيقيا للاكرام) وقوله
(والاكرام) معطوف على الضمير المرفوع المستتر فى ليس يعنى وليس الاكرام
ايضا (مسببا حقيقيا له لا ذهنا) اذ الشتم فى الحقيقة سبب للاهانة فى الذهن
(ولاخارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما) اى بين الشتم والاكرام
(اظهارا) اى لقصد الاظهار (لمكارم الاخلاق يعنى انه) اى يريد المتكلم بهذا
الجعل افادة ان تصير نفسه (منها) اى من المكارم (بمكان) اى بمنزلة (يصير
الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (اى عند المتكلم

المذكور (ويسمى ن)(اي هذان الفعلان) اللذان اعتبرت السببية بينهما (اولهما
(شرطا) وانما سمى الاول شرطا (لانه) اى لان الفعل الاول (شرط لتحقق
الثانى) فقوله اولهما اشارة الى ان الضمير البارز الذى هو نائب فاعل يسمى
يكون تثنية وكان مقتضى الواو فى قوله وجزاء ان لايعتبر الترتيب فاقتضى التوزيع
والتفصيل يعنى ان الفعلين اللذين يسمى احدهما شرطا والآخر جزاء اولهما
يسمى شرط (و) (ثانيهما) يسمى (جزاء) فقوله (من حيث انه) اشارة
الى وجه التسمية يعنى ان تسمية الثانى جزاء ناشئ من اجل كون الثانى (يبنى
على الاول ابتناء) اى مثل ابتناء (الجزاء على الفعل) يعنى انه من قبيل تسمية
المشبه باسم المشبه به (فان كانا) شروع فى تفصيل الفعلين اللذين وقعا شرطا
وجزاء وفى بيان حكم كل من انواعهما (اى الشرط والجزاء) يعنى
ان كان الفعل الذى وقع شرطا والفعل الذى وقع جزاء (مضارعين) (نحو
ان تزرنى ازرك) (اوالاول) اى ان كان الفعل الاول الذى وقع شرطا
(فقط) اى دون الثانى فقوله اوالاول بالرفع معطوف على الضمير البارز المرفوع
الذى هو اسم كان ولا حاجة الى تأكيده بالمنفصل لوجود الفصل وخبره
محذوف قدره الشارح بقوله (مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك) وهذا من
قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله (فالجزم)
مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله (واجب) والجملة جزائية يعنى ان كان الفعلان
مضارعين اوالاول مضارعا فالجزم واجب (فى المضارع) اى الواقع شرطا
وجزاء اوشرطا فقط (لدخول الجازم عليه) اى على ذلك المضارع الواقع
(وهو) اى ذلك الجازم الداخل عليه اما (ان) اى الحرف الذى هو اصل
فى الشرط (اوما) اى اوالكلمات التى (يتضمنها) اى يتضمن معنى كلمة ان (مع
صلاحية المحل لكون المضارع معربا قابلا للجزاء) اى مع كون الفعل الواقع صالحا
لقبوله لفظا اوتقديرا وهو المضارع بخلاف الماضى فانه ليس بصالح لقبوله لفظا
اوتقديرا بل صالح لقبوله محلا لبنائه الاصلى (وان كان الثانى) وهو معطوف على
قوله ان كانا وخبره محذوف حيث اشار اليه الشارح بقوله (مضارعا) والاول ماضيا
(فالوجهان) (اى ففيه) اى فيجوز فى الثانى الواقع (الوجهان) احدهما الجزم
(لتعلقه بالجزم) مع عدم النظر لضعفه (وهو) اى ذلك الجازم الذى يتعلق ذلك
المضارع به لكونه جزاءله (اداة الشرط) من كلمة ان اوغيرها (و) ثانى
الوجهين (الرفع لضعف التعلق) اى بالنظر الى ضعف تعلقه به وذلك الضعف
(لحيلولة الماضى) اى لكون الماضى الذى وقع فى موضع الشرط حائلا بينه
وبين الجازم (والفصل) اى والوقوع الفصل بينه وبين عامله الذى هو الجازم

(بغير المعمول) اى بغير المعمول الذى ليس صالحا للعمول العامل لفظا او تقديرا وهو الماضى فانه ليس بمعمول لذلك الجازم بخلاف الفصل فى الصورة الاولى اعنى التى وقع فى محل الشرط منها مضارع فانه وان كان فصلا لكنه ليس فصلا مضرا اعنى الفصل بغير المعمول بل هو فصل بالمعمول (نحو ان اتانى زيد آته) يعنى بالجزم (او) ان اتانى زيد (آتيه) يعنى بالرفع ولما فرغ من المسائل التى تتعلق بوجوب الجزم وجوازه شرع فى المسائل التى تتعلق بوجوب ادخال الفاء وجوازه وامتناعه فقال (واذا كان الجزاء ماضيا) فقوله (بغير قد) ظرف مستقر صفة لقوله ماضيا اى ماضيا كائنا بلا اتيان كلمة قد ولا يجوز ان يكون حالا منه لكونه نكرة وقوله (لفظا) منصوب على انه حال من فاعل الظرف اى ماضيا كائنا بغير قد حال كون ذلك الماضى ماضيا لفظا واليه اشار الشارح بقوله (تفصيل للماضى) اى قوله لفظا تفصيل للماضى ومثل ماوقع لفظا (نحو ان خرجت) بضم التاء او بفتحها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الاول وبضمها على تقدير فتحه فان خرجت ماض لفظى (او معنى) اى او كان ماضيا معنويا (نحو ان خرجت لم اخرج) فان لم اخرج ماض فى المعنى لكونه جحدا مطلقا وان كان مضارعا لفظا (ويحتمل ان يكون) اى قوله لفظا او معنى (تفصيلا لقد اى لم تقترن) اى ذلك الماضى الواقع جزاء (بقد سواء كان) اى لفظ (قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او منويا) مقدرا (كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت) والحاصل ان الجزاء ان كان كذلك (لم يجز الفاء) اى لم يجز ادخال الفاء (فى الجزاء) اى فى الجزاء الواقع كذلك وانما لم يجز (لتحقق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى) وذلك (القلب) اى لتأثير الحرف الجازم فى قلب (معناه) اى معنى ذلك الماضى (الى الاستقبال) وان لم يتحقق تأثيره لفظا اما فى ان ضربت ضربت فظاهر واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لاقرب لم وعدم سبق ان لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا فى الطلب ويتصور فيه التنازع واذا تحقق تأثير اداة الشرط فيه (فاستغنوا فيه) اى فى ذلك الجزاء (عن الرابطة الدالة على كونه جوابا) وهى الفاء (كقولك) فى الماضى الملفوظ (ان اكرمتنى اكرمتك و) فى الماضى المعنوى (ان لم تكرمنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه) حاصل بان (كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس) فانه لما قيد الاول بالحال والثانى بالماضى لم يتحقق تأثير الشرط فيه واذا لم يتحقق التأثير لم يكن حكمه كحكم السابق فيقتضى ان يخرج ذلك من هذا الحكم (لوجوب دخول الفاء فيه) اى فى الماضى المقارن بقد ملفوظا او مقدرا

(وان كان) (اى الجزاء) (مضارعا مثبتا او منفيا بلا) (احتراز) اى قوله بلا احتراز
(عما) اى عن المضارع (اذا كان) اى ذلك المضارع (منفيا بلم) وانما وجب
الاحتراز عنه (فانه) اى فان المضارع المنفى بلم (مندرج فيما سبق) اى فى ما يكون
حكمه عدم جواز الادخال فيه (لكونه) اى لكون المنفى بلم (ماضيا معنى) وقوله
(او بلن) معطوف على قوله اذا كان منفيا بلم يعنى كما يكون قوله او منفيا بلا
احترازا عن المنفى بلم كذلك هو احتراز عن المنفى بلن (حيث) اى لانه (يجب فيه)
اى فى المنفى بلن (الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى) لان معنى الاستقبال حاصل
بلن فلا دخل لتأثير ان فيه والحاصل انه ان كان الجزاء كذلك (فالوجهان)
احدهما (الاتيان بالفاء و) ثانى الوجهين (تركها) واما وجه جواز اتيانه بالفاء
فقوله (لان اداة الشرط لم تؤثر) اى لم تكن مؤثرة (فى تغيير معناه) اى معنى
ما ذكر من المضارع المثبت او المنفى بلا (كما تؤثر) اى كما كانت مؤثرة (فى الماضى)
واذا لم تكن مؤثرة (فيؤتى) اى فحينئذ يجوز ان يؤتى (بالفاء) واما جواز تركها
فقوله (وأثرت) وهو معطوف على قوله لم تؤثر يعنى ان اداة الشرط قد كانت
لها صفة التأثير من وجه وهو تأثيرها (فى تغيير المعنى حيث خلصت)
والظاهر انه بتشديد اللام من التخليص يعنى جعلت تلك الاداة المضارع الذى
دخلته خالصا وخاصا (للمعنى الاستقبالى) لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال
لان لا صالحة لهما على الصحيح ولما وقعا فى حيز الشرط اختصا بمعنى الاستقبال
(فيترك الفاء) اى فحينئذ جاز ان يترك الفاء (لوجود التأثير فيه) اى لكون تأثير اداة
الشرط موجودا (من وجه) وهو تأثيرها فى المعنى (وان لم يكن) اى ولو لم يكن
(التأثير فى المعنى قويا) اى كتأثيرها فى اللفظ فمثال الترك نحو قوله تعالى وان
يكن منكم الف يغلبوا الفين) ومثال الاتيان نحو قوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله
منه) فان يغلبوا فى المثال الاول وينتقم فى المثال الثانى مضارع مثبت وقع
جزاء فتركت الفاء فى الاول وذكرت فى الثانى قال العصام ينبغى ان يقيد
المضارع المثبت بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم الفاء
لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وينبغى ايضا
ان يقيد بغير الدعاء والتمنى فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثيرلها
فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجىء انتهى (والا) (اى وان لم يكن
الجزاء الماضى او المضارع المذكورين) اى لم يكن ماضيا ولا مضارعا او كان
ماضيا بقد او مضارعا منفيا بلم او بلن (فالفاء) (لازمة فيه) اى فى ذلك الجزاء
(لان الجزاء حينئذ) اى حين اذ كان ما عداهما (اما ماض بقد لفظا كما تقول
ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك

امس) حال كون الثاني (تقديره قد اكرمتك وعلى كلا التقديرين) اى من كونه بقد لفظا وبقد تقديرا (لاتأثير) اى لايوجد جنس التأثير (لحرف الشرط في الماضي) اما في لفظه فظاهر واما في معناه فلانه لما كان مقارنا بقد امتنع ان يراد به الاستقبال واذا كان كذلك (فاحتاج) اى ذلك الجزاء الواقع ماضيا كذلك (الى رابطة) تربطه الى اداة الشرط (وهي) اى تلك الرابطة (الفاء) وقوله (واما جملة) معطوف على قوله اما ماض يعني ان الجزاء اذا لم يكن مثل ماذكر فهو اما جملة (اسمية) نحو ان تكرمني فانت مكرم (اوامر) نحو ان تكرمني فليكرمك زيد (اونهي) نحو ان تكرمني فلا يستهلك اهانة (اودعاء) نحو ان تكرمني فاكرمك الله (اواستفهام) نحو ان لم يضربك زيد افتضربه (اومضارع منفي بما) نحو ان لم يضربك فما تضربه (اولم) تضربه (اوبلن) تضربه (الى غير ذلك) كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لاتأثير لحرف الشرط في الجزاء (فاحتاج) اى الجزاء (الى الفاء) اما عدم التأثير في الاسمية فظاهر واما في الامر والنهي والدعاء والتمني والعرض والمنفي بلن فلان زمان المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط واما في الاستفهام فلانه يبقى على حاله لايصلح للتصيير الى الاستقبال كالجملة الاسمية واما المنفي بما فلانها لنفي الحال صريح فيه ويكون المراد بالنفي بما الحال مع كونه جوابا للشرط وقوله (ويجيء اذا) استئنافية وقوله (التي للمفاجأة) تفسير لاذا وصفة احترازية لها وقوله (مع الجملة الاسمية) ظرف ليجيء وقوله (التي وقعت جزاء) قيد للجملة للاحتراز عما وقعت غير جزاء واهمل المصنف هذين القيدين لظهورهما بقرينة المقام وكذا قوله (موضع الفاء) ظرف ليجيء يعني انه يجوز ان يستعمل اذا التي للمفاجأة في موضع الفاء الجزائية اذا كان الجزاء جملة اسمية وانما لم يقل ويكتفي باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر ليكون اشارة الى ان الفاء واذا لايجتمعان كذا في حاشية العصام وانما استعملت موضعها (لان معناها) اى معنى اذا (قريب من معنى الفاء) وانما كان قريبا منه (لانها) اى لان اذا للمفاجأة (تنبئ) اى تفيد وتخبر (عن حدوث امر بعد آخر) فاذا قيل خرجت فاذا السبع يكون مفهومه انه حدث حضور سبع بعد خروجي واذا كان المفهوم منها ذلك (ففيها) اى فيحصل في اذا (معنى الفاء التعقيبية) لان غاية التعقيب ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان في تلك الافادة (ولكن الفاء اكثر) اى اكثر استعمالا في هذا المعنى من اذا (وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية) في كونها موضع الفاء (لاختصاصها) اى لكون اذا المفاجأة مختصة (بها) اى بالجملة الاسمية ومقصورة عليها وانما اختصت بها (لان اذا الشرطية) اى التي

كان معناها الظرفية مع تضمن الشرط خبر المفاجأة (مختصة) اى مقصورة (بالفعلية) ولما وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية و بين ما كانت واقعة فى موضع الجزاء فرق بينهما باختصاص احد بهما بالفعلية و باختصاص الاخرى بالاسمية ولما اختصت الشرطية بالفعلية (فاختصت هذه) اى التى للمفاجأة (بالاسمية فرقا) اى لقصد الفرق (بينهما) اى بين الشرطية والمفاجأة (نحو قوله تعالى) يعنى مثال ما وقعت اذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية قوله تعالى (وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون) فان قوله هم يقنطون جملة اسمية وقعت جزاء ويلزم ان تكون بالفاء حتى ترتبطها بالشرط فكان اصله فهم يقنطون بالفاء فجاء فى التنزيل باذا موضع الفاء ولما فرغ من مسائل الجزاء شرع فيما يكون الجازم مقدرا فقال (وان) ولما جاز فيها اعرابان احدهما كون ان مبتدأ وكون قوله مقدرة خبره وكون بعد الامر ظرفا لغوا للمقدرة والثانى ما اختاره الشارح وهو ان كلمة ان مبتدأ وفسرها الشارح بقوله (التى يجزم بها المضارع) وقوله (حال كونها) للاشارة الى ان قوله (مقدرة) بالنصب حال من المبتدأ او من الضمير المستكن فى الخبر وقوله (انما كانت مقدر) للاشارة الى ان قوله (بعد الامر) خبر للمقدر وهو كانت وقال العصام لا حاجة الى هذا التقدير بل التوجيه العارى من التكلف هو الاعراب الاول ومثل ما كانت مقدرة بعد الامر (نحو زرنى اكرمك) فالشرط مع الجازم مقدر (اى ان تزرنى اكرمك) (و) (بعد) (النهى) (نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك) (والاستفهام) اى وبعد الاستفهام (نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه) (والتمنى) اى وبعد التمنى (نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه) (والعرض) اى وبعد العرض (نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا) وانما قيده بقوله (اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما قدم) لان قصد السببية متوقف عليه لانه لو لم يكن للمضارع صلاحية لان يكون مسببا لم يجز قصد السببية وقال العصام لا حاجة فى تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفى قصد السببية فان تحققت السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا انتهى وقوله (اذا قصد السببية) ظرف للانجزام المفهوم اى انما تجزم المضارع وقت قصد السببية (اى سببية ما تقدم) وهى الاشياء الخمسة (له) اى للمضارع الذى يجزم بان يكون مسببا له (فحينئذ) اى فحين اذ قصد ان يكون المضارع الذى اريد انجزامه مسببا لما تقدم (تقدر ان) اى التى للشرط (مع مضارع) اى مع المضارع الذى (يؤخذ) اى ذلك المضارع (مما تقدم) اى من مادة ما تقدم

من الامر والنهى ومن متعلقات مدخول الاستفهام والتمنى والعرض وغيرها
مثلا يؤخذ المقدر فى زرنى اكرمك لفظ زرنى وفى لا تفعل الشر ان لا تفعل وهكذا
قوله (ويجعل) عطف على قوله تقدر اى فحينئذ تقدران مع مضارع ويجعل
(المضارع الواقع بعد هذه الاشياء) اى الخمسة (مجزوما بها) اى بان المقدرة
وجزاء للشرط المقدر فتكون الاشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدر وتكون
السببية قرينة للشرط فانه لو لم تقصد السببية لم يجز الجزم بل يرفع فيكون
اما صفة او حالا او استئنافا (وانما اختص تقدير ان بعد بعد) اى وانما كان تقدير ان
مقصورا على المضارع الذى وقع بعد (هذه الاشياء لانها) اى لان الاشياء
الخمسة المذكورة (تدل على المطلوب) اى طلب الفعل او طلب الترك فى الامر
والنهى وطلب العلم فى الاستفهام وطلب الوقوع فى التمنى والعرض (والطلب
غالبا) اى فى الاغلب (يتعلق) اى الطلب (بمطلوب) يعنى ان الطلب الصادر
من العاقل يتعلق بمطلوب البتة لكن الغالب فيه انه يتعلق بمطلوب (يترتب عليه)
اى على ذلك المطلوب (فائدة) لا انه يتعلق بمطلوب مطلقا اعنى سواء ترتب
عليه فائدة ام لا وقوله (يكون) صفة لفائدة يعنى انه يترتب عليه الفائدة التى
يكون (ذلك المطلوب سببا لها) اى لتلك الفائدة (وهى) اى الفائدة (مسبب له)
اى لذلك المطلوب انما قال غالبا لان الطلب قد يتعلق بمطلوب يكون هو مقصودا
لذاته (فاذا كان المضارع الواقع بعدها) اى اذا كان مضمون المضارع الذى
وقع بعد الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان ذلك يعنى اذا كان المضارع
الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة
المجهول عطف على قوله كان يعنى ومع ذلك اذا قصدت (سببية الفعل المطلوب
بتلك الاشياء لها) اى لتلك الاشياء (فان) جواب اذا يعنى اذا كان الامران احدهما
كون المضارع تلك الفائدة وثانيهما قصد السببية لزم ان يقدر ان (مع فعل الفعل)
يعنى مع الفعل الشرط (ويجعل) عطف على قدر اى وبعد تقدير الحرف مع
فعل الشرط يجعل (المضارع المذكور الواقع بعدها) اى المذكور الذى وقع
فى اللفظ بعد الاشياء الخمسة (جزاء) اى يجعل جزاء للشرط المقدر قوله
(فيجزم) عطف على يجعل اى بسبب الجعل المذكور يكون المضارع الذى
ذكر بعدها مجزوما (بها) اى بان المقدرة (نحو اسلم تدخل الجنة) بكسر اللام
فى تدخل لكونه مجزوما على حد لم يكن الذين وهذا المثال يصح ان يكون مثالا
للمثل المذكور (فان المطلوب باسلم) اى بالامر الذى يدل على طلب الفعل
وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذى (هو الاسلام وهو) اى الاسلام
(مطلوب وفائدته دخول الجنة فهو) اى الاسلام (سبب لها) اى لتلك الفائدة

وقصد اداء تلك السببية) اى قصد بهذا التركيب افادة كون الاسلام سببا لدخول الجنة وكون دخول الجنة هو المطلوب الاصلى (فقدر) اى فلذلك القصد قدر (ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاءله) اى لذلك المقدر (فقيل ان تسلم تدخل الجنة)وهذا مثال لما وقع بعد الامر (و) (نحو) (لا تكفر تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد النهى (اى ان لا تكفر تدخل الجنة) وانما قدر الشرط بان لا تكفر ولم يقدر بان تكفر (لان النهى قرينة للفعل المنفى) وهو لا تكفر (لا المثبت) اى لا انه قرينة للفعل المثبت حتى يقدر بالمثبت (و) (لهذا) (امتنع) فقوله امتنع عطف على ما قبلها بحسب المعنى وكانه قيل جاز التركيبان الاولان وامتنع تركيب (لا تكفر تدخل النار) فانه ممتنع (عند الجمهور)(خلافا للكسائى) (فانه)اى الكسائى (لا يمنع ذلك) اى مثل هذا التركيب مما يكون المقدر مثبتا مع وقوعه بعد النهى (وحده) اى عند الكسائى فانه يجوز ههنا ان يقدر ان تكفر تدخل النار بمعونة القرينة قوله (فامتناعه) اى فامتناع مثل هذا التركيب انما يكون (عند الجمهور) ليكون قوله (لان التقدير) دليلا للجمهور يعنى انهم انما حكموا بامتناعه لكون التقدير عندهم (على ما عرفت) اى من قولنا فى تقرير الدليل وهو قوله لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت وقوله (ان لا تكفر تدخل النار) خبران يعنى انه لما انحصر التقدير عندهم فيما وقع بعد النهى بالنفى كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) اى هذا التقدير (ظاهر الفساد) فان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار بل هو سبب لدخول الجنة كما هو فى التركيب الجائز هذا تقرير دليل الجمهور وهو امتناعه (واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه) اى الكسائى (ينقل معناه) اى معنى هذا التركيب (بحسب العرف) يعنى بالاعتماد على عرف العربية (ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت) وان كان النهى قرينة الشرط المنفى (والعرف قرينة قوية) اى لا تعارضها قرينة النهى يعنى ان فى مثل هذا التركيب تعارض مدلول القرينتين احدهما قرينة النهى فمقتضاه الامتناع و الاخرى قرينة العرف فمقتضاه الجواز فاعتبر الجمهور الاولى والكسائى الثانية (هذا) اى هذا الحكم الذى هو انجزام المضارع حاصل (اذا قصدت السببية) اى المذكورة فيما قبل (واما اذا لم تقصد) اى السببية (لم يجز الجزم) اى فى المضارع الواقع بعد تلك الاشياء الخمسة (قطعا) اى عدم جوازه مقطوع عند الكل (بل يجب) حينئذ (ان يرفع) اى ذلك المضارع الواقع (اما بالصفة) اى ارتفاعه اما لكونه صفة (ان كان) اى ذلك المضارع (صالحا للوصفية) بان يوجد ما قبله يكون ذلك المضارع صالحا للوصفية له (كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى

فيه) اى فى قراءة من (قرأ) اى قرأ لفظ (يرثنى مرفوعا) اى وليا وارثا منى فان يرثنى وقع بعد الامر وهو فهب لى لكنه يجوز ان يقصد كون الهبة سببا للارث فيكون التقدير ان تهب لى يرثنى فحينئذ يكون مجزوما ويجوز ايضا ان لا يقصد به السببية فحينئذ يكون يرثنى صفة لقوله وليا يعنى ان المقصود ان يهب له وليا وارثا والقراءتان متواترتان فقراءة الجزم على الاول والرفع على الثانى (او بالحال كذلك) اى او يجب ان يرفع الحال (كقوله تعالى فذرهم) اى اترك الكافرين (فى طغيانهم يعمهون) اى يتحيرون فان يعمهون مضارع واقع بعد الامر الذى هو فذرهم لكنه مالم يقصد ان يكون الترك سببا للحيرة لم يجر انجزامه بل يجب ان يكون مرفوعا لعدم وقوع القراءة بحذف النون بان تكون الجملة منصوبة المحل على ان يكون حالا عن مفعول ذرهم (اى عمهين) يعنى اتركهم متحيرين فى طغيانهم (او بالاستئناف) اى ويجب الرفع حينئذ بان يكون مستأنفا (كقول الشاعر * وقال رائدهم ارسوا انزاولها * فكل حتف امرئ يجرى بمقدار) فان نزاولها مضارع واقع بعد امر وهو ارسوا لكنه لما لم يقصد السببية لم يجز الجزم بل وجب ان يكون مرفوعا بان يكون جملة مستأنفة ومعنى البيت ان الرائد هو من يتقدم لطلب الماء والكلا وارسوا امر من الارساء وهو ارساء السفينة اى حبسها ونزاولها من المزاولة وهو المعالجة والمحاولة وضمير نزاولها راجع الى الحرب اى قال رائد القوم وهو مقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقداره اى بقدره الذى قدره الله لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للحرب فالامر بالارساء لم يقصد به سببية المعالجة والمحاولة ولما فرغ المصنف من مسائل الفعل المضارع بانواعه شرع فى مسائل الامر فقال (الامر) قال الشارح (هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (مثال الامر) اى بزيادة لفظ المثال كما هى فى شرح المصنف ثم اراد ان يوجه النسخة الثانية فقال (وكان المراد به) اى اظن ان مراد المصنف بقوله مثال الامر (صيغة الامر فانهم) اى فان النحاة (يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع و يريدون) اى بالامثلة (صيغهما) اى صيغ الماضى وصيغ المضارع وقال العصام اقوى الشاهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم ثم الامر بالصيغة انتهى وفى شرح اللب ان الامر بالصيغة مقابل للامر باللام افرده بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهى والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل كالنفى و بدونهما كالمضارع لفظا وحكما انتهى ثم نقل توجيها آخر فقال (وفى بعض الشروح) واظنها من شروح الكافية فى بيان النكتة لزيادة لفظ المثال

(انما قال) اى المصنف (مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر) اى لان لفظ الامر (كما اشتهر) اى استعمال ذلك اللفظ (في هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر) اى استعماله (في المعنى المصدرى ايضا) يعنى من ان امر يأمر امرا (فاراد) اى المصنف (النص على المقصود) اى ما يكون نصا على المراد به في هذا المقام هو هذا النوع من الافعال (وهو) اى لفظ الامر (في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكر المصنف في شرحه) والحاصل ان عباراتهم فيه مختلفة فبعضهم قال صيغة الامر و بعضهم قال الامر بالصيغة وقال العصام ان ما قيل في بعض الشروح من انه انما قال مثال الامر ليندفع توهم كونه بمعنى المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع به لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر صيغة الامر كما قال لام الامر والوجه ان يقال الامر في السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة انتهى واقول ان هذا التوجيه بيان للنكتة الاخرى فلا تنافي بين تعدد النكات وقوله (صيغة) بالرفع خبر المبتدأ اى الامر اومثال الامر صيغة (يطلب بها) اى بتلك الصيغة (الفعل) (شامل) اى قوله يطلب بها الفعل جنس شامل (لكل امر غائبا كان) نحو لينصر (اومخاطبا) نحو انصر (اومتكلما) نحو لانصر لننصر (معلوما) اى وسواء كان ذلك المجموع معلوما نحو لينصر انصر (او مجهولا) نحو لينصر لننصر مع ان افراد المحدود منها هو المخاطب المعلوم (من الفاعل) (احتراز) اى هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف احترز به (عن المجهول مطلقا) اى غائبا ومخاطبا ومتكلما (فانه) اى انما حصل به الاحتراز لان المجهول (يطلب به الفعل من المفعول لا من الفاعل) (المخاطب) (احتراز) اى هذا فصل آخر يحترز به (عن الغائب والمتكلم) فانه يطلب بهما في الاول من الفاعل الغائب وفي الثاني من الغائب المتكلم والباء في قوله (بحذف حرف المضارعة) متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطلق والثاني مقيد لان الاول متعلق به باعتبار مطلق الطلب والثاني متعلق به باعتبار الطلب بالصيغة من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه فلا محذور (احتراز) اى وهذا القول يحترز به (عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب) فانه يصدق عليه انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة وانما قال فيمن قرأ على صيغة الخطاب فانه فيمن قرأ عليه صيغة الغائب يخرج بقوله من الفاعل المخاطب (وعن مثل) اى قوله بحذف احترازا ايضا عن مثل (صه) بمعنى اسكت (ورويد) بمعنى امهل فانهما

وان صدق عليهما انه يطلب بهما الفعل من فاعل المخاطب لكن هذا الطلب
ليس بحذف حرف المضارعة ثم شرع في بيان حكم هذا الامر من الاعراب
والبناء فقال (وحكم آخره) (اى آخر الامر) هذا تفسير للضمير المجرور والمراد
بالحكم هو الاثر الحاصل في آخر الكلمة وقوله (في الحقيقة) تفسير للفظ الحكم
يعني انما قال وحكم آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر في الحقيقة ليس
بمجزوم (عند البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن
مجزوما (لانتفاء ما) اى لانتفاء السبب الذى (يقتضي اعرابه وهو) اى السبب
المقتضى الاعراب هو (حرف المضارعة لان مشابهته) اى مشابهة المضارع
(الاسم المقتضيه) اى المشابهة التي تقتضي (الاعراب انما هي) اى تلك المشابهة
حاصلة (بسببه) اى بسبب ذلك الحرف فاذا انتفى السبب انتفى المسبب ايضا
وقوله (وفي حكم الصورة) معطوف على قوله في الحقيقة يعني انه في الحقيقة
مبني وفي حكم الصورة حكم آخره (حكم المجزوم) وقوله (اى مثل حكم المضارع
المجزوم) اشارة الى ان قوله حكم المجزوم خبر للمبتدأ والى ان الحمل انما يصح بتقدير
المضارع وهو تشبيه بليغ والى ان موصوف المجزوم محذوف وهو المضارع
وقوله (في اسكان الصحيح) اشارة الى وجه مشابهة الاثر في المبني لاثر المجزوم
يعني ان اثر الامر المبني على الوقف كاثر المضارع المجزوم في كون آخره ساكنا عند
كون الآخر صحيحا (وسقوط) اى وفي سقوط (نون الاعراب) وهي نون
التثنية وجمع المذكر والمخاطبة (وحرف العلة) اى وفي سقوط حرف العلة اذا
كان آخر الكلمة حرف علة وانما كان حكمه كذلك (لانه) اى الامر بالصيغة (لما
شابه) اى ذلك الامر (ما) اى امر الغائب الذى (فيه اللام) اى لام الامر حال
كون ذلك الامر الذى باللام (من المجزوم) اى من المضارع المجزوم (معنى) اى من
جهة المعنى في كونهما للطلب (اعطى له) جواب لما اى لما كان كذلك اعطى
ذلك الامر الحاضر المبني (حكمه) اى حكم الامر الغائب المجزوم (تقول اضرب)
بسكون الباء (اضربا اضربوا) بسقوط النون فيهما وكذلك في اضربي
واضربا (واخش) اى وتقول ايضا اخش بسقوط الالف في آخره (واغزوارم)
بسقوط الواو والياء فيهما (كما تقول) اى في المجزوم (لم يضرب لم يضربا
لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم) هذا مذهب البصريين وذهب اليه
المصنف (وذهب الكوفيون الى انه) اى الامر بالصيغة (معرب مجزوم بلام مقدرة)
فانهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعمال
المخاطب في محاوراتهم بخلاف الامر الغائب فانه اقل استعمالا واني مجزوما
بتلك اللام المقدرة وقال في شرح اللب ان وجه بناء الامر الحاضر عند البصريين

على السكون فى المرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا فى ابنائه وحرك عند لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة مجانسة واما حذف الآخر فى المعتل فالتخفيف فيما كثر استعماله وهو السبب فى تجريد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم ثم قال ان بعضهم استحسن ماقيل ان اصل افعل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم من اللام لكونها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ومنسية عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف فى الفرع وانما لم يعد بعد زوال الجازم لما مر انتهى واقول خذما صفا والله اعلم ولما فرغ المصنف من بيان حكم آخر هذا الامر شرع فى بيان حكم اوله فقال (فان كان) الفاء تفصيلية يعنى ان فى حكم اوله تفصيلا لانه اما ان يقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك اوحرف ساكن ولما كان المصنف متعرضا للشق الثانى فقط كان على بيانه ان يكون اسم كان قوله الآتى ساكن واراد الشارح ان يذكر الشق الاول مازجا لقول المصنف بان يجعل اسم كان فى قوله ان كان (بعده) (اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه) قوله (متحرك) اى ان كان بعد حرف المضارعة الذى اريد حذفه او بعد حذفه بافعل حرف متحرك (اسكن) اى حكمه انه اسكن (آخره) فقط (وجعل ماقى) من جوهره (امرا تقول فى تعد) بعد حذف التاء منه (عد) لان العين التى وقعت بعد التاء متحركة (وفى تضارب) اى وتقول فى تضارب من المضاربة بعد حذف تائه (ضارب) ثم اراد ان يعتذر من طرف المصنف لترك بيان هذا الشق بقوله (ولم يذكر المصنف هذا القسم) يعنى ماكان بعده متحرك (لظهوره) لعدم احتياج تصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الآخر ثم اوصل الشارح قوله (وان كان بعده)(حرف) لقوله (ساكن) الى قوله فان كان بعده والواو فى قوله (وليس) حالية وفسر اسمه بقوله (المضارع) وقوله (رباعى) خبره والجملة منصوبة المحل على انها حال من قوله ساكن يعنى ان كان بعد حرف المضارعة اوحذفه حرف ساكن حال كون ذلك المضارع غير رباعى زيدت همزة الوصل اعلم ان الرابط للحال لذى الحال فى هذه الجملة هو الواو فقط فانه ليس فى الجملة ضمير راجع الى ذى الحال الذى هو قوله ساكن كذا فى المعرب وفيه ايضا لم يتقدم الحال على ذى الحال مع ان ذا الحال نكرة محضة لكونه مقترنا بالواو لان الحال اذا اقترن بالواو كما فى جاءنى رجل والشمس طالعة لم يجز تقديم الحال على ذى الحال فضلا عن الوجوب رعاية لاصل الواو الذى هو العطف كما صرح به عصام الدين فى الحاشية انتهى ولما كان قوله رباعى شاملا للرباعى المزيد على الثلاثى وللمجرد يوهم شموله ههنا وليس كذلك فان الرباعى المجرد من القسم الذى وقع بعده متحرك فاراد الشارح ان يفسر الرباعى ههنا فقال

(والمراد بالرباعى) اى المنى (ههنا) اى فى علم النحو (ما) اى رباعى (يكون ماضيه
عـلى اربعة احرف) حال كونه (من المزيد فيه) لا من المجرد هذا تخصيص
للرباعى من المزيد على الثلاثى وهو ابواب ثلاثة اعنى الافعال والتفعيل والمفاعلة
وقوله (وانما هو باب الافعـال لاغـير) تخصيص آخر يعنى ان المراد بالرباعى هو
باب الافعال لاغير كذا خصصه الرضى وتبعـه الشارح وقال العصام وفى قوله
من المزيد فيـه نظر لان الرباعى لايخص المزيد وقوله انما هو باب الافعال ايضا
لايتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضميره لايعود الى الرباعى بل
الى الرباعى الذى بعد حذف حرف مضارعته ساكن وكذا قوله ههنا اى من مضارع
رباعى بعد حذف حرف مضارعته ساكن انتهى وقوله (زيدت) جواب ان يعنى ان
كان بعده ساكن كذلك فحكمه انه تزاد (همزة الوصل) (على ما) اى على جوهر
اللفظ الذى (بقى) ذلك الجوهر (بعد حذف حرف المضارعة) عليه واء زيدت
تلك الهمزة (ليتوصل بها) اى بتلك الهمزة (الى النطق بالساكن) لتعذر الابتداء
بالساكن وقوله (حال كون تلك الهمزة) اشارة الى ان قوله (مضمومة) بالنصب
حال من الهمزة وقوله (ان كان بعده) قيد لقوله مضمومة يعنى ان كون الهمزة
مضمومة انما هو عند كون ما بعده (اى بعد الساكن) (ضما) يعنى من الباب الذى
نكون عـين فعل مضارعه مضمومة وانما كانت مضمومة ولم تكن ممنوعة (دفعا)
اى لقصد الدفع (للالتباس) اى الواقع (بالمضارع) اى بسبب وجود المضارع
(المعلوم المتكلم) على تلك الهيئة ايضا (على تقدير الفتح) اى على تقدير كونها
غير مضمومة فانها حينـئذ اما مفتوحة او مكسورة فان كانت مفتوحة يلزم ذلك
الالتباس فانه اذا قيل فى اقتل) بضم الهمزة (اقتل بفتح التاء) وبفتح الهمزة (التبس
بالواحد المتكلم المجهول) اعلم ان نسخة الجامى ههنا هكذا فانه اذا قيل فى اقتل اقتل
بفتح التاء وقال العصام وهذا يعنى قوله بفتح التاء الى آخره سهو من قلم الناسخ لان
الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعين الضمة ولا معنى للتكلم فى ابطال
فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح التاء او لم يكسر حتى يكون
لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل فيه اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف
فى حالة الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو
ثقيل انتهى فعلى هذا يكون قوله (وبالماضى المجهول من الرباعى وبالمضارع المعلوم
من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر التـاء) سهوا ايضـا فانه يقتضى صرف كلام
المصنف الى ما لا يريده فى الظاهر وقوله وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة
يعنى انها انما ضمت لانه يلزم على تقدير فتحها الالتباس فاريد دفعه ويلزم الخروج
من الكسرة الى الضمـة عـلى تقدير الكسر اى عـلى تقدير كسر الهمزة وقوله

(ومكسورة) بالنصب معطوف على قوله مضمومة (فيماسواه) وقوله (اى سوى ساكن) تفسير للضمير المجرور يعني انها زيدت همزة الوصل على ما بقي حال كونها مكسورة في صورة ساكن سوى ساكن (بعده ضمة) وانما قلنا في صورة ساكن لان الهمزة لا تزاد في نفس الساكنين ولا معنى لان يقال انها زيدت في ساكن كذا في بعض الحواشي وقال العصام انه ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من المضارع بعده ساكن فيه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواء الى صيغة الامر الذى من مضارع بعد حذف حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة اوكلمة ما عبارة عن الوقت اى في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة انتهى فاذا كان ما عبارة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان بعده) اشارة الى شمول الحكم المذكور الصور يعني ان كسر الهمزة اذا كان بغير الصورة التي لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل ما كان بعده (كسرة او فتحة فانه) يلزم التباس في كل صورة منها فانه (اوضمت) اى الهمزة (في مثل اضرب) يعني فيما وقع بعد الساكن كسرة (لالتبس) اى ذلك الامر (بالماضى المجهول من الاضراب واوفتحت) اى الهمزة على تقدير كسر ما وقع بعد الساكن ايضا (لالتبس بالامر منه) اى من الاضراب (ولو ضمت) اى الهمزة (في اعلم) يعني فيما وقع بعد الساكن فتحة (لالتبس بالمضارع المجهول للمتكلم ولو فتحت) اى الهمزة على ذلك التقدير ايضا الالتبس بالماضى الرباعى) (نحو اقتل) (مثال لما) اى للامر الذى (يكون بعد حرف المضارعة ضمة) (واضرب) (مثال لما يكون بعده كسرة) (واعلم) (مثال لما يكون بعده فتحة) وهذا كله اذا لم يكن رباعيا (وان كان رباعيا) اى من باب الافعال (فمفتوحة) فقوله (اى فالهمزة مفتوحة) اشارة الى انها خبر للمبتدأ المحذوف والجملة الاسمية جزاء الشرط يعني ان كان المضارع المذكور مضارعا من باب الافعال فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع وانما كانت كذلك (لانها) اى لان تلك الهمزة (همزة اصل) اى داخلة في حروف الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول اما صفة للهمزة او استئناف فيه يعني انها هى الهمزة التي كانت في اصل الكلمة وهى همزة افعل وكانت محذوفة لكنها صارت مردودة الآن (لارتفاع موجب حذفها) اى لارتفاع المانع الذى يوجب ويقتضى حذفها (وهو) اى ذلك الموجب (اجتماع همزتين في المتكلم الواحد) وهو اكرم وقوله (لاهمزة وصل) عطف على قوله همزة اصل يعني ان تلك الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزاد للابتداء بالكلمة لا لافادة معنى زائد على اصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هى تزاد لافادة معنى زائد على المعنى الذى افاده

الثلاثي المجرد من المتعدي وغيره من معنى باب الافعال وقوله (مقطوعة) بالرفع خبر بعد خبر او صفة للمفتوحة وقوله (لذلك بعينه) اشارة الى ان علة كونها مقطوعة هي بعينها علة كونها مفتوحة وهي كونها اصلية فان كل همزة هي اصل في الكلمة لا زائدة لاجل شيء فهي همزة قطع ولما كانت صيغة الفعل المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع في بيانه فقال (فعل ما لم يسم فاعله) يعني الفعل المجهول وقوله (اى فعل المفعول الذى) اشارة الى ان ما في قوله ما لم يسم موصولة وعبارة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان لم يسم بمعنى لم يذكر لا بمعنى انه فعل لم يكن له فاعل لانه محال والمراد من المفعول هو نائب الفاعل الذى ذكر تعريفه في المرفوعات بقوله مفعول ما لم يسم فاعله وقوله واضافة الفاعل شروع في تصحيح اضافة الفاعل الى الضمير الراجع الى الموصول الذى هو عبارة عن المفعول كما هو الظاهر فقال (واضافة) لفظ (الفاعل اليه) اى الى الضمير الذى يرجع اليه (لادنى ملابسة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل لا الى المفعول وانما يضاف اليه بملابسة فعله ووقوع ذلك الفعل عليه وقوله (او على حذف مضاف) معطوف على قوله لادنى ملابسة يعني هذه الاضافة انما تصح اما بحملها على كونها لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى بين الفاعل والضمير في قوله فاعله (اى فاعل فعله) وقوله (الواقع عليه) للاشارة الى ان اضافة الفعل الى الضمير الراجع الى المفعول ايضا لادنى ملابسة وهي مناسبة وقوعه عليه وهذا التوجيه انما يحتاج اليه اذا كان الموصول عبارة عن المفعول واما اذا لم يكن عبارة عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين واليه اشار بقوله (ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله) فحينئذ يكون المراد من المضاف هو الفعل العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص فيكون المعنى فعل الفعل الذى لم يذكر فاعله (وتكون اضافة الفعل) اى العام الشامل له ولغيره (اليه) اى الى الفعل الخاص بالمجهول (بيانية) نحو خاتم فضة وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهي اضافة لامية من قبيل اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد كذا في المعرب لزيني زاده فقوله فعل ما لم يسم فاعله مرفوع على انه مبتدأ (و) قوله (هو) الضمير فصل ان كان ما موصولة وقوله (ما حذف) خبر لقوله فعل او يكون هو ضميرا مرفوعا منفصلا مبتدأ ثانيا وما حذف خبره والجملة خبر للمبتدأ الاول هذا على النسخة التى ليس فيها الواو في هو كما هي النسخة التى اختارها صاحب المعرب واما على النسخة التى وجدناها في بعض نسخ المتن وهي هكذا وهو ما حذف فاعله فيكون حينئذ قوله فعل ما لم يسم مبتدأ محذوف الخبر وهو ما سيأتي او نحوه وجملة هو ما حذف تكون

جملة اخرى فتأمل يعني ان فعل مالم يسم فاعله هو فعل حذف (فاعله) اي فاعل ذلك الفعل ولم يذكر ظاهرا ولامضمرا بارزا ولامستكنا وضم الشارح قوله (واقيم المفعول مقامه) الى قول المصنف لكونه مرادابه ثم اعتذر عن المصنف لتركه فقال (ولم يذكر) اي المصنف (هذا القيد) اي قولنا واقيم المفعول (ههنا) اي في تعريف المجهول وقدذكره في تعريف نائب الفاعل مع انه المراد في كل من الموضعين (اكتفاء بذكره) اي بذكر المصنف او بذكر ذلك القيد (فيما سبق) في تعريف نائب الفاعل حيث قال كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وقال العصام ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لايجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه انتهى ثم شرع في تفصيله من حيث التغيير فقال (فان كان) وقوله (الفعل الذي) تفسير للضمير المستتر في كان يعني ان ذلك الفعل اماماض او مضارع فان الفعل الذي (اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه) واعفسر حذف و قيم بقوله اريد حذف واقامة لانه من قبيل واذاقرأت القرآن يعني بذكر الفعل و راد سببه (ماضيا) وجواب ان في كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لما كان الجزاء في الحقيقة هو التغيير وكان الضم سببا له قدره الشارح بقوله (غيرت صيغته دفعا للبس) اي للبس المجهول بالمعروف واشار بقوله (بان ضم اوله) الى ان علة التغيير هي دفع اللبس والضم سبب له فاقيم السبب مقامه وقوله (وكسر ماقبل آخره) عطف على ضم اي غيرت بان يجعل الحرف الاول منه مضموما والحرف الذي يقع قبل آخره مكسورا (مثل ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ودحرج) بضم الدال وكسر الراء (واعلم) بضم الهمزة وكسر اللام ثم ذكر الشارح وجه اختيار التغيير في المجهول مع انه اذاكان المعروف في هذه الصورة يحصل المقصود فقال (واختير هذا النوع) وقوله (من التغيير) بيان لجنس النوع يعني ان للتغيير الذي اندفع به اللبس انواعا يحصل بها المقصود لكنهم انما اختاروا هذا النوع وهوضم الاول وكسر ماقبل الآخر مع انه ان عكس الامر بان كسر الاول وضم ماقبل الآخر حصل المقصود (لان معناه) اي معنى المجهول (غريب) اي معنى غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل (فاختيرله) اي للدال على المعنى الغريب (وزن غريب) وقوله (لم يوجد) صفة كاشفة للغريب لان الوزن الغريب هو وزن لم يوجد (في الاوزان) اي المتداولة عند البلغاء وانماكان هذا الوزن غريبا غير موجود (لخروج الضمة) اي لوجود الخروج فيه من الضمة (الى الكسرة) وقوله (ووزن فعل) جواب عن سؤال وهو ان وزن فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب فلم اختر ما الاول عليه

فاجاب عنه بان هذا الوزن الخ وقوله (بالخروج من الكسرة الى الضمة) متعلق بقوله (وان كان) يعنى ان هذا الوزن وان كان (غريبا) بسبب وجود الخروج من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهوانه (يدل على غرابة المعنى ايضا) اى كما يدل الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل) اى من عكسه واذا كان اثقل من الاول (فلا ضرورة فى اختياره) اى فى اختيار الاثقل على الثقيل (بعد حصول المقصود) اعنى دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (باخف منه) اى بالثقيل الذى هو اخف بالنسبة الى الاثقل قوله (ويضم) بحركات الميم فعل مضارع مجهول ومجزوم كما فى لم يمد لانه معطوف على ضم بنى على الجزاء يعنى ان كان الفعل المجهول ماضيا ضم اوله وكسر ماقبل آخره ويضم (الثالث) اى الحرف الذى وقع ثالثا (مع همزة الوصل) اى انما يضم الثالث اذا وقع ذلك الماضى بهمزة الوصل (نحو انطلق) بضم الهمزة والطاء الذى هو الحرف الثالث وبكسر اللام الذى هو ماقبل الاخير (واقتدر) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث وبكسر الدال (واستخرج) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثالث مع همزة الوصل (لئلا يلتبس فى الدرج بالامر) الذى (من ذلك الباب) يعنى لو اقتصر على ضمة الهمزة وهى همزة وصل تحذف فى الوصل لالتبس حينئذ بصيغة الامر من ذلك الباب فى الوقف بخلاف غير حال الدرج وغير حال الوقف فانه متميز بحركة الهمزة وحركة الآخر وقوله (و) (يضم) (الثانى مع التاء) اعنى قوله وان فى معطوف على قوله الثالث واليه اشار الشارح بزيادة يضم يعنى ان المجهول الذى ضم اوله وكسر ماقبل آخره اما مصدر بالهمزة او بالتاء فان كان مع الهمزة يضم الحرف الثالث وان كان مع التاء يضم الحرف الثانى (مثل تعلم) بضم التاء والحرف الثانى الذى هو العين وبكسر اللام الذى هو ماقبل الاخير (وتجومل) بضم التاء والجيم وبكسر الهاء مجهول تجاهل قلب الالف واوا فى المجهول لانضمام ماقبلها (وتدحرج) بضم التاء والدال وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثانى اذا وقع مع التاء (لئلا يلتبس) اى ذلك الماضى الواقع مع التاء اذا كان مجهولا (بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت) يعنى انهم لو اقتصروا فى التمييز على ضم التاء وقالوا فى مجهول تعلم اعنى بفتح التاء تعلم بضم التاء وفتح العين لالتبس بمجهول المضارع من علم يعلم فانه اذا كان مع التاء وضم تاؤه فى مجهول يكون بضم التاء وفتح العين ولم يعلم انه هل هو مجهول تعلم الماضى او مجهول تعلم المضارع وكذا فى تجاهل يجاهل اذا قيل تجاهل لم يعلم انه هل هو مجهول تجاهل الماضى او مجهول تجاهل المضارع وكذا اذا قيل فى مجهول ماضى تدحرج بضم التاء وفتح الدال

لم يعرف انه هل هو مجهول دحرج الماضي اومجهول المضارع من دحرج وانما غير العبارة ههنا حيث اورد بقوله ويضم ولم يقل وضم للاشارة الى ثبوت ضم اول الحرف في جميع صور الماضي المجهول وحدوث ضم الثالث اوالثاني في بعض الاحيان واشار الشارح ايضا بايراد علمت وجاءلت ودحرجت بالتاء الى كونهما نصا في الماضي وقوله (خوف اللبس) بالنصب مفعول له ليضم واليه اشار بقوله (هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني) وفصله الشارح كما عرفت ولما كان في الماضي المجهول من الناقص لغات اراد ان يذكر ماهو الافصح منها وماهو غيرذلك فقال (ومعتل العين) وهو مبتدأ اول وخبره جملة الافصح فيه قيل وبيع ولما كان معتل العين شاملا للمعتل العين وحده ومع اللام اراد ان يقسمه على وفق المراد فقال (اي مايكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف) يعني المراد منه مايكون عينه معتلا لامايكون عينه ولامه معتلين فان الحكم الآتي خاص بالاول ولولم يكن كذلك يرد عليه ان مجهول طوي هوطوي بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول روي هو روي بضم الراء وكسر الواو ويرد عليهما انهما من معتل العين مع انهما لاتبنى منهما صيغة مثل بيع وقيل بكسر الفاء (فانه لايعل عينه) بان تقلب واوهما ياء وان تكسر فاؤهما لوقوع الياء بعدها كما كان في بيع وقيل وانما لم يعل عين اللفيف (لئلا يفضي) اي لئلا يكون اعلال العين موصلا (الى اجتماع اعلالين في روي وبطوي) اي في مضارعهما المجهول فانه اذا اعل طوي مثلا بان يحذف ضمة الطاء قبل كسرة الواوثم تنقل كسرة الواو الى الطاء ثم يقلب الواو ياء لزم ان يوجد في مضارعه اعلالان احدهما قلب الياء التي هي لام الفعل الفاء والثاني نقل حركة الواو التي هي عين الفعل الى ماقبلها ثم قلبها الفا بخلاف مضارع بيع مثلا وهو يباع فانه ليس فيه اعلالان بل فيه اعلال واحد فقط لكونه صحيحا (قيل الاصوب) اي اورد صاحب الوافية على عبارة المصنف بان الاصوب فيها (ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا) يعني بزيادة قوله المنقلبة عينه الفا حتى يخرج عن الحكم المذكور المعتل الذي لم تنقلب عينه الفا (لئلا يرد عليه) يعني لانه لوكان شاملا للذي لم تنقلب عينه يرد عليه (مثل عور) بضم العين وكسر الواو (وصيد) بضم الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما انهما معتلا العين مع انه لايجوز ان يقال فيهما عير وصيد ولوقيده بهذا القيد لم يردا عليه فان عينهما لاتنقلب الفا (وانما اختص معتل العين) اي امتاز من بين المعتلات (بالذكر) اي بذكره مع حكمه دون سائر المعتلات (لزيادة غرض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ماذكرناه) اراد به

ان المصنف انما ذكر معتل العين دون معتل الفاء ومعتل اللام لوقوع زيادة العوض والخفاء ولوقوع زيادة الاختلاف في اللغة دون سائر المعتلات اما زيادة العوض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو رمى ودعى فانه لا نقل ولا ابدال في رمى ولا نقل في دعى واما زيادة الاختلاف فلا ختلاف اللغات فيه على ثلاث لغات كما سيجئ ولا اختلاف في غيره وفيه ايضا فائدة اخرى وهي انه يذكر بتبعيته ومناسبته احكام معتل العين في المبنى للمفعول كما سيأتي وهو قوله وباب الماضي المجهول الخ وقال العصام ان في كلام الشارح اختلالا فصوابه ان يقول وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا انتهى يعني بهذا الاختلال ان ما ذكره ليس المبنى للفاعل منه بل الماضي المبنى للمفعول وعلى هذا كان حق العبارة ان يقول في الماضي بدل قوله في المبنى للفاعل منه والله اعلم وقوله (الافصح) مبتدأ وقوله (فيه) ان لم يكن في المتن كما في نسخة يكون من تقدير الشارح وانما زاده ليحصل العائد من هذه الجملة الى المبتدأ الاول يعنى الافصح في ماضى معتل العين ان يقال في الواوى (قيل و) في اليائى (بيع) يعني بكسر الاول بكسرة خالصة وسكون محض الياء (اصلهما) يعني اصل قيل (قول) بضم القاف وكسر الواو (و) اصل الثاني (بيع) بضم الباء وكسر الياء (نقلت الكسرة من العين) يعني كسرة الواو في الاول وكسرة الياء في الثاني (الى ماقبلها) اى الى حرف واقع قبلها وهو القاف في الاول والباء في الثاني (بعد حذف حركته) اى بعد حذف حركة ماقبلها من القاف والباء لاستثقال الضمة قبل الكسرة (فصارا) اى فحينئذ صار الثاني (بيع) بكسر الباء وسكون الياء فانتهى الاعلال فيه ولم يبق في الاول (و) صار الاول (قول) بكسر القاف وسكون الواو (فابدل واو قول ياء لسكونها) اى لسكون الواو (وانكسار ماقبلها فصار) بعد ذلك القلب (قيل) ثم شرع في بيان اللغة الثانية فقال (وجاء الاشمام) يحتمل ان تكون هذه الجملة مرفوعة المحل على انها معطوفة على الجملة الصغرى بتقدير العائد اى ومعتل العين جاء الاشمام فيه ويحتمل ان يكون استئنافية او اعتراضية كذا في المعرب ولما كان المقابل للافصح لغتين اعني الاشمام ومحض الواو توهم بقرينة المقابلة ان كلا منهما فصيح فاراد الشارح ان يشير الى الفرق بين اللغتين فقال (وهو فصيح) يعنى الاشمام فصيح بخلاف الواو الخالصة فانها على ضعف كما سيشير اليه وقوله (في نحو قيل وبيع) يوهم ان فصاحة الاشمام محصورة فيهما دون ما سيجئ ثم اختلفوا في حقيقة هذا الاشمام باقوال ثلاثة واشار اليه بقوله (وفي شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان نحو) اى ان تميل (بكسرة فاء الفعل نحو الضمة) اى

بجانب الضمة (فقيـل) اى و بعد امالة الكسرة الى الضمة تميل (الياء الساكنة بعدها) اى بعد الضمة (نحو الواو قليـلا) ى ميلا قليلا لاالى حد تكون واوا خالصة (اذهى) يعنى انما اميلت الياء نحو الواو لان الياء (تابعة لحركة ماقبلها) يعنى ان كان ماقبلهـا فتحة تقلب الفـا وان كان كسرة استراحت فى حالها وان كان ضمة اضطربت حالها (هذا) اى ماقرره الرضى من معنى الاشمام بانه عبارة عن مجموع الميلين اعنى الكسرة والياء هو (مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هـذا الموضع) اى فى نحو قيـل و بيع كذافى شيء وجيء وحيـل ونحوها مماوردت به الرواية فى القراءة المتواترة (وقال بعضهم الاشمام ههنا)فى هذا الموضع(كالاشمام حالة الوقف اعنى) به (ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا) يعنى من غير امالة فى الفاء لا فى الياء بل هو عبارة عن ضم الشـفتين حال القراءة (وهـذا) اى قول هذا البعض (خلا ف المشهور عندالفريقين) يعـنى النحـاة والقراء فانه لارواية عنـد القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم الاشمـام هوان تأتى بضمـة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) اى هذا القول (غير مشهور) كما فى القول الثانى (عندهم) اى عند النحاة والقراء بل لم يقل به احد من ائمة القراء (والغرض من الاشمام الايذان) اى الاعلام (بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف) يعنى الحروف التى تقع فى فاء الكلمة من ماضى معتل العين (و) (جاء) (الواو) فقوله والواو بالرفع معطوف على الاشمـام ولذا اشار اليه الشـارح بتوسيط جاء بين العاطف والمعطوف يعنى وجاء الواو (ايضـا) اى كما جاء الاشمـام لكنه (على ضعف) اى لاعلى لغة فصيحة كالاشمام (فقيل) اى فاذا اريد ان يقرأ على هذه اللغة قيل فيها (قول وبوع بالاسكان) اى باسكان الواو (بلانقل) اى من غير نقل حركة فاء الفعـل الى الكسرة (وهذا) اى محض الاسـكان (ظاهر فى الاول) اعنى فى الواوى واما فى الثانى فيحتاج الى تصرف واليه اشـار بقوله (وحمل الياء واوالسكونها) اى لسكون الياء (وانضمام) اى ولانضمام (ماقبلها) ثم شرع المصنف فى بيان ماقيس عـلى ماسبق فى هذا الحكم فقـال (ومثله)(اى مثل باب الماضى المجهول فى المعتل العين من الثلاثى المجرد) فقوله ومثله مبتدأ وخبره باب اختير ولكن الشارح مزجه بقوله (باب) (المـاضى المجهول من معتل العين فى باب الافتعال والانفعال نحو) (اختير) وهو المـاضى المجهول من باب الافتعـال (وانقيـد) وهو المـاضى المجهول من باب الانفعـال وقوله (فى مجيء اللغات الثلاث فيه) اشارة الى وجه المماثلة وقوله (اختير وقيد) بيان لوجه المماثلة يعنى ان معتل العين الواقع فى مجهول الماضى من هـذين البـابين مجيء (فيهما) اللغات الثلاث لان ماضيهما من الثلاثى المجرد منه (مثل قيل و بيع

(متعلق به) اى بالفاعل وانما لايقال فى اصطلاحهم كذلك (فان التعلق) اى لفظ التعلق مخصص باه (نسبة الفعل الى غير الفاعل) لانه مطلق النسبة يعنى سواء الى الفاعل اوغيره وقرينة هذا الاصطلاح فسر التعلق بغير الفاعل وقوله (والحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم) شئ (غير الفاعل فهو المتعدى) تمهيد لتطبيق قوله (كضرب) الى المثل واشارة الى ان قوله كضرب خبر للمبتدأ المحذوف ثم اشار الى وجه تطبيقه فقال (فان فهمه) يعنى ان كون ضرب مثالا للمتعدى صحيح لان تعلق فهم الضرب الذى هومضمونه (موقوف على تعقل المضروب) فان الضرب اذا تعقل بدون المضروب يكون ضربا غير واقع فقوله (لكن لايمكن تعقله) اى تعقل الضرب (الابعد تعقله) كالبيان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة لقوله (بخلاف الزمان) فان المقابلة بين المفعول و بين غيره هو امكان التعقل وعدم امكانه وتوقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعنى ان المراد بالتوقف وعدم التوقف هو امكان التعقل بدونه وعدم امكانه فان المتعدى كضرب لايمكن تعقله بدون المضروب ويمكن تعقله بدون الزمان (والمكان والغاية) يعنى المفعول له (وهيئة الفاعل والمفعول) يعنى الحال (فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن) (وغير المتعدى بخلافه) (اى بخلاف المتعدى به ئ) اى يريد بقوله بخلافه انه (لايتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل) ويمكن تعقله بدون تعقله ومثاله (كقعد) ويصح ان يكون مثالا لغير المتعدى (فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه) اى تعقل القعود (مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز) اى ممكن ثم شرع فى بيان الاسباب التى يكون غير المتعدى متعديا بها فقال (وغير المتعدى يصير) اى ينقلب ويتحول (متعديا) باسباب (اما بالهمزة) اى بنقله الى باب الافعال (نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين) اى بنقله الى باب التفعيل (نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة) اى بنقله الى باب المفاعلة (نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر) اى بدخول حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل فى تجرده (نحو ذهبت بزيد) اعلم ان الصرفيين لم يذكروا الف المفاعلة وسين الاستفعال من اسباب التعدية ولعلهم لم يذكروهما اكتفاء بذكر غيرهما والا فلا فرق بينهما و بين التضعيف والهمزة كذا فى بعض الحواشى والمتعدى يصير ايضا لازما بنون الانفعال نحو انقطع و بناء التفعلل نحو تدحرج ثم شرع فى اقسام المتعدى بحسب التعدى الى واحد والى زائد فقال (والمعدى) ذكره بالمظهر مع ان المقام مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه الى غير المعدى

في اول النظر وان لم يجز عقلا يعني ان المتعدي (يكون متعديا الى) مفعول (واحد كضرب) (وهذا) اي المتعدي الى الواحد (في الكلام كثير) بالنسبة الى المتعدي الى الاثنين والثلاثة (والى اثنين) ولما كان هذا القسم نوعين كما اشار اليه المصنف بالمثالين اراد الشارح ان يبين كل نوع منهما بمزج المثالين فقال (ثانيهما) يعني ان المتعدي الى اثنين اما متعد الى المفعولين اللذين ثانيهما (غير الاول) (كاعطى و) اما متعد (الى اثنين ثانيهما عين الاول) لا بمعنى ان مفهوم احدهما عين مفهوم الاول بل بمعنى انه عين الاول (فيما صدق عليه) يعني ان الثاني يصدق على ما صدق عليه الاول نحو (علم) فقال للنوع الاول باب اعطيت وللثاني باب علمت (والى) (مفاعيل) (ثلاثة) اي ونوع منه متعد الى ثلاثة مفاعيل (كاعلم واري) حال كون اري (بمعنى اعلم) يعني بمعنى رؤية البصيرة لا بمعنى رؤية البصر (وهما) اي اعلم واري (اصلان في هذا القسم) اي في القسم الذي يتعدى الى مفاعيل ثلاثة وانما كانا متعديين الى الثلاثة (فانهما) اي فان هذين الفعلين (كانا قبل ادخال الهمزة) اي حين كانا ثلاثيين كانا (متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة) اي فلما نقلا الى باب الافعال (زاد مفعول آخر يقال له) اي للمفعول الآخر الزائد (المفعول الاول) فانا اذا قلنا علم زيد عمرا فاضلا ثم قلنا اعلم زيد بكرا عمرا فاضلا فالزائد ههنا هو بكر ولما كان مقصود الشارح ان يفرق بين الافعال المتعدية الى الثلاثة بما هو اصل فيها وبما هو ليس كذلك مزج كلام المصنف بكلامه واشار الى ما هو الاصل منهما فاراد ان يشير الى ما ليس باصل منهما فقال (و) (اما الافعال الاخر وهي) اي جملتها (انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث) (فليست) هذه الافعال الخمسة (اصلا في التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها) اي تعدية الخمسة (اليها) اي الى الثلاثة (ثم هي) اي تلك التعدية (بواسطة استعمالها) اي استعمال الخمسة (على معنى الاعلام) يعني انها الحقت في بعض استعمالها باعلم المتعدي ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ ولما فرغ من بيان انواع المتعدي شرع في بيان احوال المفاعيل بنسبة بعضها الى بعض آخر فقال (وهذه) وفسره الشارح بقوله (الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل) الاشارة الى ان قوله هذه اشارة الى القريب وهو مبتدأ وقوله (مفعولها الاول) مبتدأ ثان وقوله (كمفعولي) (باب) (اعطيت) خبر للثاني والجملة خبر الاول وقوله (في جواز الاقتصار عليه) بيان لوجه الشبه يعني ان حكم المفعول الاول انها كحكم المفعولين لباب اعطيت بحسب جواز ان يقتصر على ذلك الاول ويحذف الاخران (كقولك اعلمت زيدا) فانه اقتصر فيه على ذكر

المفعول الاول فقط وحذف الاخيران وقوله (والاستغناء) بالجر عطف على قوله الاقتصار يعنى وفى جواز الاستغناء (عنه) اى عن المفعول الاول بان يحذف و يكتفى بذكر الاخيرين (كقولك اعلمت عمرا منطلقا) فانه ذكر المفعول الثانى والثالث ولم يذكر المفعول الاول وهو زيد وكذا فى عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فكما لا يجوز ان يقال اعطيتنى درهما لا يجوز ايضا ان يقال اعلمتنى عمرا فاضلا كذا فى العصام ثم شرع فى بيان حكم الاخرين منهما فقال (والثانى) وهو معطوف على قوله الاول يعنى مفعولها الثانى (والثالث) ومن فى قوله (من مفعوليها) بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها (كمفعولى علمت) (فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر) يعنى انه اذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر فلا يجوز ان يقتصر على احدهما فكما لا يجوز ان يقال علمت زيدا بدون ذكر المفعول الثانى وعلمت منطلقا بدون ذكر الاول لا يجوز ايضا ان يقال اعلمت زيدا عمرا بدون ذكر الثالث واعلمت زيدا منطلقا بدون ذكر الثانى وقوله (وفى جواز تركهما معا) بالجر معطوف على قوله فى وجوب يعنى ان حكمهما كحكم مفعولى علمت فيما ذكر وفى جواز تركهما معا فانه كما جاز ان يقال علمت بدون ذكر المفعولين معا يجوز ايضا ان يقال اعلمت زيدا بذكر الاول فقط و ترك الاخيرين معا وهذا ما فهم بعينه من قوله والاستغناء عنه وقال العصام لا وجه لتخصيص بيان الصنف بل هما مشابهان فى خصائص اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفى تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم او هل عمرو قائم اوما عمرو قائم وايضا يكون المفعول الثانى مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا اعلمتنى قاعدا انتهى ولله در شارح اللب حيث لم يخصص بل قال ونحوهما ثم شرع فى بيان افعال القلوب وفى احكامها المختصة فقال (افعال القلوب) يعنى الافعال التى تصدر من القلب لا من الاعضاء الظاهرة (وتسمى افعال الشك واليقين ايضا) يعنى كما انهم سموها بافعال القلوب سموها ايضا بافعال الشك و بافعال اليقين ولما كانت تسميتهم بافعال الشك محل توهم اشار الى دفعه بقوله (وكانهم) يعنى اظن انهم اى النحاة (ارادوا بالشك الظن) اى الشك الذى اضيفت اليه الافعال ارادوا به الشك بمعنى الظن يعنى بمعنى رجحان احد الطرفين واحتمال الطرف الآخر خلاف اليقين الذى هو عدم احتمال الطرف الآخر على ما فى القاموس لا بمعنى الشك الذى هو خلاف الظن (والا فلا شيء) اى وان لم يكن مرادهم بالشك معنى الظن بل كان مرادهم به معنى الشك الذى هو تساوى الطرفين يجوز تسميتها بافعال الشك لانه لا شيء (من هذه الافعال بمعنى

الشك المقتضى) اى بمعنى الشك الذى يقتضى (تساوى الطرفين) فقوله افعال القلوب مبتدأ وقدر الشارح قوله (وهى) للاشارة الى ان قوله (ظننت) وما عطف عليه خبر للمبتدأ وانما قدره كذا لوقوع البعد بين المبتدأ والخبر (وحسبت وخلت) بكسر الخاء (وهذه الثلاثة للظن)(وزعمت)(وهى) اى زعمت (تكون تارة للظن وتارة للعلم) اى بمعنى اليقين (وعلمت ورأيت ووجدت)(وهذه الثلاثة للعلم) فقوله (تدخل) (اى هذه الافعال) اما خبر بعد خبر او استئنافية اى تدخل هذه الافعال (على الجملة الاسمية) يعنى على اسمين اولهما مبتدأ وثانيهما خبره فيجعل ماهو المبتدأ مفعولا اولا وماهو الخبر مفعولا ثانيا وقوله (لبيان ما) متعلق بتدخل وعلة له يعنى ان هذه الافعال انما تدخل على تلك الجملة لتكون مبينة للكيفية التى (هى) (اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها) اى بتلك الجملة وقوله (ناشئة) بالرفع خبر هى وقوله (عنه) متعلق الضمير راجع الى الموصول وقوله (من الظن والعلم) بيان للموصول واشارة الى انه عبارة به عن معنى الافعال الداخلة يعنى ان الاخبار عن الجملة ينشأ اما عن الظن او العلم لانه يعلم او يظن اولا ثم يخبر عنه بالجملة (كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما) اى لبيان معنى وهو ان ما اى المعنى الذى (نشأت هذه الجملة عنه) اى عن هذا المعنى (حين تكلمت بها) اى تلك الجملة (واخبرت بها) اى بتلك الجملة (عن قيام زيد) اى عن هذا المضمون فقوله (انما هو العلم) خبران يعنى البيان ان هذا المعنى الموصوف هو العلم (واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال) اى من الزعم والوجدان والرؤية وغيرها هذا ما اختاره الشارح حيث ارجع ضمير عنه الى الموصول وجعله عبارة عن مضمون الافعال الداخلة وجعل مضمون تلك الجملة ناشئا عنه وقال العصام الاظهر ان المراد لبيان ماهى اى الجملة المذكورة عنه اى عبارة عنه يعنى بجعل الموصول عبارة عن مضمون الجملة وبارجاع ضمير هى الى الجملة وضمير عنه الى الموصول الذى هو عبارة عن مضمون الجملة ثم قال وهذا الكلام سواء كان بمعنى ماذكره الشارح او بمعنى ماذكرناه يقتضى ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا تفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انها خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ماهى اى الافعال عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم انتهى ما قاله العصام فقوله (فتنصب) معطوف على قوله تدخل (اى) تنصب (هذه الافعال) عقيبه (الجزئين) (اى جزئى الجملة

الاسمية المسند والمسند اليه على انهما) اى نصبها لهما بناء على انهما اى الجزئين (مفعولان لها) اى لتلك الافعال ثم شرع فى بيان خصائص تلك الافعال فقال (ومن خصائصها) (وهى) اى الخصائص (جمع خصيصة وهى) اى الخصيصة (ما) اى معنى وكيفية (يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره) وهذا تفسير للفظ الخصائص وقوله (اى ومن خصائص افعال القلوب) تفسير للضمير يعنى ان المعنى الذى لا يوجد فى غير تلك الافعال كثير وبعضها (انه اذا ذكر احدهما) اى احد مفعوليها (ذكر الآخر) وقوله (فلا يقتصر) بيان اللازم يعنى انه اذا وجب عند ذكر احدهما ذكر الآخر يلزمه ان لا يجوز الاقتصار (على احد مفعوليها) وان جاز ان لا يذكرا معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائى الذين زعمتم اى زعمتموهم اياهم وقال العصام ان مراده ان هذا هو الشائع وخلافه قليل على ما فصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضى ان لا يصح علمت زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته فاحد المفعولين غير مذكور فى المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت ضربى واقعا والثانى بمعنى علمت كل رجل وضيعته حاضرا بل يجب فى المثالين ان يقتصر على ذكر احدهما لكون الخبر فيهما محذوفا وجوبا كما مر فعلى هذا ان الحكم بوجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر بعيد جدا فكانه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر او ما ينوب منابه انتهى ولعله اراد بقوله ما ينوب منابه القرينة الدالة عليه كذا فى شرح اللب (وسبب ذلك) يعنى سبب وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر (مع كونهما) اى مع كون المفعولين لهذه الافعال (فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف) اى والحال ان حذف (المبتدأ والخبر غير قليل لان المفعولين معا) اى سببه ان المفعولين (بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة) وهو مصدر الثانى المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك (فلو حذف احد هما) اى فحينئذ لو حذف احد المفعولين عند ذكر الآخر (كان) اى ذلك الحذف (كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة) فى انعدام المعنى عند حذفه وقوله (ومع هذا) اشارة الى جواز حذف احدهما بقرينة يعنى انه مع عدم جوازه هذا (فقد ورد ذلك) اى حذف احد هما مع ذكر الآخر (مع القرينة على قلة) اى نادر فى الاستعمال لا بمعنى انه ضعيف (اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة) يعنى حذف المفعول الاول بناء على قراءة من قرأ (ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء) يعنى الذين يبخلون وهو اشارة الى فاعله وقوله (بخلهم) هو المفعول الاول الذى حذف

وقوله (هو خيرالهم) مفعوله الثانى الذى ذكر (فحذف يخلهم الذى هو المفعول الاول) بقرينة لفظية وهى يبخلون وانما قال على قراءة فانه على قراءة الخطاب لم يكن مما نحن فيه فانه حينئذ لا يقتضى فاعلا ظاهرا لاستتاره فى الفعل وهو انت فحينئذ يكون الذين يبخلون مفعولا اول وهو خيرالهم مفعولا ثانيا فلا حذف على هذه القراءة (واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر * لا تخلنا على غرائك انا * طالما قد وشى بنا الاعداء) فقوله لا تخلنا من خال يخال بمعنى الظن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثانى محذوف (اى لا تخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى) ونقل عصام الدين عن الحاشية اى لا تخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة يعنى لا تظن انا جازعون اى خائفون لاغرائك اى لاتيانك الملك ولمك حالنا اليه لانه قد وشى بنا واعمنا اليه قبل ذلك الوشاة والنمامون عند الملك فلا يضرنا (بخلاف) اى هذا الحكم كائن بخلاف (باب اعطيت) (فانه يجوز فيه) اى فى هذا الباب (الاقتصار على احدهما) اى على احد المفعولين (مطلقا) اى سواء قدر ذلك المحذوف اولم يقدر يعنى كان منسيا (يقال) اى يجوز ان يقال (فلان يعطى الدنانير) يعنى بذكر المفعول الثانى الذى هو المعطى فقط فيجوز هذا الذكر (من غير ذكر المعطى له) يعنى المفعول الاول ومن غير تقديره وهذا مثال لحذف الاول وذكر الثانى وقوله (او يعطى الفقراء) مثال لحذف الثانى وذكر الاول وهو المعطى له فيجوز هذا (من غير ذكر المعطى) وهو الدنانير اوالدراهم (وقد يحذفان معا) اى المفعولان معا (كقولك فلان يعطى و يكسو) بمجرد اسناد الاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المفعولين (اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين) يعنى ان حذف المفعولين مما كان من باب اعطيت يفيد فائدة ناشئة من ذلك الحذف ولا توجد تلك الفائدة فى ذكرهما اوفى ذكر احدهما (بخلاف مفعولى باب علمت) فانه لا تستفاد من حذف مفعوليه تلك الفائدة (فانك لا تحذفهما) اى المفعولين (نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت) يعنى لا يجوز ان تقول كذلك (لعدم الفائدة) اى فى ذكر الفعلين المذكورين بلا تقدير مفعول (اذ من المعلوم) يعنى وانما لم يوجد فيه تلك الفائدة لان من المعلوم (ان الانسان لا يخلو عن علم وظن) اعلم ان هذا التفريق بين البابين مما لا يخلو عن تأمل وقال شارح اللب واما حذف المفعولين معا فمشترك بين باب اعطيت وبين باب علمت تقديرا كان نحو من يسمع يخل وسأل زيد عمرا درهما فاعطى اونسيا كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وفلان يعطى ويمنع ثم قال وهذا هو الصحيح ثم خطأ من خالف بقوله وقال بعضهم لا يجوز الحذف نسيا فى مفعولى

باب علمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن وهذا لا يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي الا ترى ان علماء المعاني اوردوا الآية السابقة مثالا للتنزيل منزلة اللازم فلو قيل العلم في الآية بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة وقد يبقى العلم بضرب من التجوز انتهى وهذا التفريق اذا حذفا نسيا بغير قرينة (واما مع قيام القرينة) اى واما الحذف مع تحقق قرينة دالة على المفعولين (فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا) ولا يحمله على الكذب (ومنها) (اى من خصائص افعال القلوب) (جواز الالغاء) والالغاء بالغين المعجمة مصدر الغى بلغى اى جعله لغوا وفسره بقوله (اى ابطال عملها) لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون كل من المفعولين راجعا الى اصلهما في الالغاء بخلاف التعليق كما سيجيء ولعل الشارح اهمل هذين القيدين اعتمادا على ما سيذكره في تفسير التعليق كما سيجيء ولما كان المراد بالالغاء ههنا الابطال بعارض لا الالغاء مطلقا وكان هذا العارض المصحح له التوسط والتأخر قيده المصنف بقوله (اذا توسطت) اى جواز الالغاء انما هو اذا توسطت تلك الافعال (بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم) (او تأخرت) اى تلك الافعال (عنهما) اى عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت) وقوله (وانما يجوز الالغاء على التقديرين) للاشارة الى ان قوله (لاستقلال الجزئين) متعلق بالجواز وعلة له وقيد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها) وقال العصام الظاهر الواو دون او (كلاما) تمييز عن نسبة الاستقلال الى الجزئين او حال من الاستقلال وانما قيده الشارح بقوله (تاما) ليصلح قوله لاستقلال علة لجواز الالغاء فانه لو لم يكن تاما لم يجز الالغاء فانهما حينئذ لا يكونان صالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا كذا قيل وقال عصام الدين لا تظهر فائدة في وصف الجزئين يعني بالصلاحية لهما وكذا لا فائدة في تقييد الكلام بالتام وكلاميته غير مفيدة في تقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف انتهى وقوله (على تقدير الالغاء) قيد لقوله كلاما تاما يعني تماميته معتبرة على تقدير ابطال عملها وقوله (وجعلهما) بالجر عطف تفسير للالغاء اى ذلك الالغاء باق بجعلهما (مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها) فذلك الضعف (بالتوسط) اى بسبب توسط تلك الافعال (او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم) اى عند كون الفعل باقيا في محله الاصلي (ايضا) اى كما جاز عند التوسط والتأخر (نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع قبح ذلك لضعف عمل افعال القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج (لكن الجمهور على انه لا يجوزون) لانها فويت

بالتقدم ولان عامل النصب لفظي فمع تقدمهما يغلب العامل المعنوي ثم شرع في بيان احوال هذه الافعال حين كون عملها لغوا فقال (وهذه الافعال) اى افعال القلوب التي يجوز الغاؤها واعمالها تكون (على تقدير الغائها) اى ابطالها (في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت) يعني على حالها التي الغيت بسبب التأخر (زيد قائم في ظني) يعني يكون زيد مرفوعا على انه مبتدأ وقائم بالرفع خبره والجملة استئنافية وقوله في ظني ظرف للنسبة (وفي قوله جواز الالغاء) اى وحصلت في قول المص جواز الالغاء حيث قال ومنها جواز الالغاء ولم يقل ومنها الالغاء حصلت منه (اشارة الى جواز اعمالها ايضا) اى كما حصلت الاشارة الى جواز الابطال (على تقدير التوسط والتأخر) لكن من غير اشارة الى اولوية احد الطرفين (وفي بعض الشروح) اراد به شرح الوافية اى وقع فيه اشارة الى الاولوية حيث قال (ان الاعمال اولى على تقدير التوسط) مع جواز الاعمال واستفيد منه ان الاعمال اولى على تقدير التأخر (وفي بعضها) اى وفي بعض آخر من الشروح (انهما) اى الالغاء والاعمال (متساويان) يعني على تقدير التوسط (والالغاء اولى على تقدير التأخر) وانما كانا متساويين لان هذه الافعال متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فهي مستولية على الجزء الثاني كما ان الابتداء مستول على الجزء الاول ثم ذكر الشارح وقوع الالغاء في صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال (وقد يقع الالغاء فيها) اى في هذه الافعال (اذا توسطت) اى تلك الافعال (بين الفعل) اى بين فعل من افعال الجوارح (ومرفوعه) اى وبين مرفوعه (نحو ضرب احسب زيد) حيث توسط احسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه ضرب زيد في حسباني وظني (وبين اسم الفاعل) اى ويقع الالغاء ايضا اذا توسطت بين اسم الفاعل (ومعموله) اى وبين معموله (نحو است بمكرم احسب زيدا) حيث توسط احسب بين المكرم وبين مفعوله الذي هو زيد ومعناه ايضا اني است بمكرم زيدا في حسباني (وبين معمولي ان) يعني بين اسمها وخبرها (نحو ان زيدا احسب قائم) حيث توسط احسب بين اسمها وخبرها (وبين سوف ومصحوبها) يعني انه يقع الالغاء ايضا اذا توسطت تلك الافعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخلة عليه من الفعل (نحو سوف احسب يقوم زيد) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت عليه وهو يقوم (وبين المعطوف) اى ويقع ايضا اذا توسطت تلك الافعال بين المعطوف (والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب وعمرو) حيث توسطت

ههنا بين زيد وعمرو فمعناه جاء نى زيد فى حسا بى وظنى وعمرو يعنى ان مجئ زيد محقق ومجئ عمرو معه مظنون (ولاشك ان الغاءها) اى الغاء تلك الافعال (فى هذه الصور واجب) يعنى فى صور توسطها بين الفعل وفاعله وبين اسم الفاعل ومعموله وبين معمولى ان وبين سوف ومدخولها وبين المعطوف والمعطوف عليه فانه يمتنع الاعمال ههنا لانه لم يوجد فى تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها (فلهذا) اى فلكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين المعمولين لابين الاجنبيين (قيد) اى المصنف (جوازه) اى جواز الالغاء (المنبئ) اى لفظ الجواز الذى يخبر (عن جواز لاعمال ايضا) اى كما هو منبئ عن جواز الالغاء حيث قيد (بقوله اذا توسطت) يعنى به توسطت تلك الافعال (بين مفعوليها اوتأخرت) يعنى به ايضا تأخرها (عنهما) اى عن المفعولين لها وبالجملة ان قيد التوسط والتأخر بالمفعولين يكون احترازا عن التوسط والتأخر بالنسبة الى غيرهما من الاجنبيات فحصل الاحتراز عن الالغاء الواجب كما فى تلك الصور وحصل به الاحتراز ايضا عن صورة التقدم فانه لايجوز ابطال العمل فيه بل يجب اعماله عند الجمهور ولما كان للالغاء معنيان احدهما الالغاء المقيد بعارض وهو التوسط والتأخر كما اشرنا اليه وهو الالغاء الجائز والثانى الالغاء المطلق اعنى سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما كان فيما ذكره الشارح من الالغاء الواجب ولما خصه المصنف بالاول اراد ان يشير الى وجهه فقال (وانما خص) اى امتاز (هذا الالغاء الخاص بالذكر) من ذكر مطلقه (مع ان مطلقه ايضا) اى كمقيده (من خصائصها) وقوله (لشيوعه) متعلق بخص يعنى ان وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد شائعا (وكثرة وقوعه) اى وكثرة وقوع المقيد فى الكلام (ومنها) (اى من خصائص افعال القلوب) (انها) اى افعال القلوب (تعلق) يعنى يحكم عليها بانها تعلق يعنى يعرض لها مايقال له التعليق فى اصطلاحهم وهو قوله (وتعليقها) يعنى المراد من تعليقها (وجوب ابطال عملها لفظا) بان لم تؤثر فى نصب الجزئين (دون معنى) بان ابقيا على ماهما عليه من معنى المفعول وقوله (بسبب وقوعها) اشارة الى ان المعتبر فى اصطلاحهم انه بسبب مخصوص ذكره المصنف بقوله (قبل) (معنى) (الاستفهام) وقوله (بلا واسطة) اشارة الى انه يشمل القسمين يعنى سواء كان بلا واسطة مضاف (كما يجئ مثاله اوبواسطة كما اذا كان) اى اذا وقع ذلك الفعل (قبل المضاف) اى قبل اسم اضيف (الى ما) اى الى لفظ (فيه) اى فى ذلك اللفظ (معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت) فقوله علمت معلق مع ان بينه وبين مافيه معنى الاستفهام وهو من واسطة وهو الغلام

المضاف الى من وقال العصام فيه بحث يعنى لاحاجة الى هذا التعميم لان علمت واقع قبل الاستفهام بلاواسطة ايضا فى هذا المثال الذى اورده الشارح لان المضاف الى مافيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه يمتزجان معه امتزاجا ما بحيث يرى الاستفهام فى المضاف وحرف الجر و يصير مصدرا قبلهما ولذا جاز تقديمها على كلام تضمن الاستفهام انتهى (و) (قبل) (النفى) (الداخل) يعنى و يعرض التعليق ايضا بسبب وقوعها قبل النفى الذى يدخل (على معمولها) اى معمول تلك الافعال (و) (قبل) (اللام) اى و بسبب وقوعها قبل اللام (اى لام الابتداء الداخلة على معموليها) (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) (مثال التعليق) اى هذا مثال التعليق الواقع (بالاستفهام) فان علمت لما دخل على همزة الاستفهام بطل لسبب ذلك عمله فى زيد وعمرو ولكنهما فى المعنى مفعولان له ايضا (وترك) اى المصنف (مثل اخويه) اى اخوى الاستفهام من النفى واللام (بالمقايسة) اى بسبب سهولة تخرجهما بالمقايسة (فمثال النفى علمت مازيد فى الدار) فان علمت فيه معلق بسبب دخوله على حرف النفى الذى دخل على معموليه (ومثال اللام علمت لزيد منطلق) فان علمت معلق بسبب دخول لام الابتداء على معموليه ثم اراد ان يبين وجه اختصاص التعليق بالاسباب الثلاثة فقال (وانما تعلق) اى انما عرض التعليق لها بسبب وقوعها (قبل هذه الثلاثة) يعنى الاستفهام والنفى واللام (لان هذه الثلاثة) اى لان خصائص هذه الثلاثة هى انها (تقع فى صدر الجملة وضعا) فلا يجوز مخالفة ماهى موضوعة له فاذا كان كذلك (فاقتضت) اى هذه الثلاثة (بقاء صورة الجملة) اى بمرفوعيتها من المبتدأ والخبر على حالهما قبل دخول تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغيرها) اى تغيير الجملة (بنصب جزئيها) على المفعولية لها لكونها عاملة لفظية فحينئذ تعارض المقتضيان وامتنع جمعهما (فوجب التوفيق) اى التوفيق بينهما (باعتبار احدهما) اى احد المقتضيين (لفظا والآخر) اى و باعتبار الآخر (معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء) بان ابقيت الجملة على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال) بان جعل الجزآن مفعولين لها فى المعنى ثم شرع فى بيان المعنى العرفى للتعليق وفى بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى و بين المعنى الاصطلاحى فقال (والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى) يعنى انهم يقولون كذا بمعنى انها (مفقودة الزوج) و بسبب كون زوجها مفقودا (تكون) اى تلك المرأة

(كالشيء المعلق) اى كالشيء الذى يتوقف وقوعه على شيء آخر و تلك المرأة (لامع الزوج لفقدانه) اى لعدم حضوره عندها حتى يجوزلها الخروج من بيتها المؤنة بينهما (وله) انها (بلازوج تجوزها) اى لاعتقاد تلك المرأة (وجوده) اى وجود زوجها العدم بقيتها بموته او بتطليقه (فلاتقدر) اى فحينئذ لاتكون قادرة (على التزوج) اى بزوج آخر (فالفعل المعلق) وفى نسخة فان الفعل المعلق يعنى فالفعل الذى علق (ممنوع) ايضا (من العمل لفظا) لكونه كالفعل الذى ليس له مفعول حاضرا (عامل) اى وهو عامل (معنى وتقديرا) لامكان اعماله فى الجملة (لان معنى علمت لزيد قائم) هوانه (علمت قيام زيد) ولما كان هذا المضمون موافقا ~~للمقصود~~ فهو (كما كان) اى المعنى (كذلك) وهو تعلق العلم بقيام زيد (عند انتصاب الجزئين) اى عند كونه ناصبا للجزئين فى حال كونه غير معلق فان معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وهذا بعينه مضمون معنى المعلق (ومن ثمة) اى ومن اجل عدم الفرق بين مضمون ماهومعلق و بين مضمون غير معلق (جاز عطف الجملة المنصوب جزآها) اى بالمفعولية لعدم المانع (على الجملة التعليقية) اى على الجملة التى وقع فيها التعليق (نحو علمت لزيد قائم) حيث جاز عطف قوله (وبكرا قاعدا) على قوله لزيد قائم مع ان المعطوف بنصب الجزئين وان المعطوف عليه برفع الجزئين حيث عطف جزئى الثانى على محل جزئى الاول ولولم يكن الجزآن للمعلق مفعولية معنى لما جاز هذا العطف ثم بين مابين الالغاء والتعليق من الفرق فقال (والفرق بين الالغاء والتعليق) مع كونهما مشتركين فى معنى الابطال (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين اللذين هما مابه الامتياز هو (ان الالغاء جائز لا) انه (واجب والتعليق) بخلافه فانه (واجب والثانى) من الوجهين (ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق) بخلافه فانه (ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى) وقال العصام فيه بحث لانه لوكان الالغاء جائزا لكان قوله ومنها جواز الالغاء استدراكا يعنى لكون الجواز داخلا فى مفهومه والاصح ماتقدم من ان الالغاء واجب فى الصور المفصلة يعنى فانه يفضى الى ان يقال ان الجائز واجب وهو لغو ثم قال وغاية مايمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد ان يقال الفرق بين خصيصى الالغاء والتعليق فى هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يقبله الوجوب فتدبر انتهى اقول فكان المحشى اراد ان يوجه مراد الشارح من قوله الالغاء جائز يعنى ان الالغاء مختص وممتاز من التعليق بالجواز وان وجد الوجوب فى بعض افراده كما فى الصور المفصلة وان القيد بالجواز

فى كلام المصنف قيد بخواصه التى يمتاز بها من التعليق والله اعلم (ومنها) (اى ومن خصائص افعال القلوب) فقوله منها مبتدأ اوخبر مقدم وقوله (انه يجوز ان يكون فاعلها) فى تأويل المفرد خبره اومبتدأ يعنى ومن خصائصها جواز كون فاعلها (اى فاعل افعال القلوب) (ومفعولها ضميرين) (متصلين) (لشئ واحد) (وانما قلنا) اى قيدنا قوله ضميرين قولنا (متصلين لانه اذا كان احدهما) اى احد الضميرين (منفصلا) لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون الآخر (نحو اياك ظلمت) يعنى بفتح التاء على صيغة الخطاب فان اياك ضمير منصوب منفصل على انه مفعول ظلمت والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع ان الضميرين عبارتان عن شئ واحد وهو المخاطب فجاز هذا مع ان الفعل ليس من افعال القلوب (مثل علمتنى منطلقا) فان فاعله ومفعوله الاول ضميران متصلان عبارتان عن المتكلم (وعلمتك) بفتح التاء (منطلقا) وهذا مثال لكونهما عبارتين عن المخاطب (ولا يجوز ذلك) اى كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشئ واحد (فى سائر الافعال فلا يقال) اى فلا يجوز ان يقال (ضربتنى وشتمتنى) يعنى بضم التاء فيهما (بل يقال) اى بل اذا اريد ان يعبر عن هذا المعنى يقال فيه (ضربت نفسى وشتمت نفسى وذلك) يعنى ان وجه عدم الجواز فى غير افعال القلوب وان وجه العدول الى لفظ نفسى حين ارید الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل) اى الاصل فى الفاعل (ان يكون مؤثرا) وقوله (والمفعول به) بالرفع معطوف على المستتر المرفوع فى ان يكون وذلك جائز ههنا لوجود الفصل يعنى لان الاصل فى الفاعل ان يكون مؤثرا وان يكون مفعوله (متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر) وانما كان التغاير اصلا فيه لتغاير اكثر افراد المؤثر والمتأثر اى وان لم يكن هذا واجبا عقليا لكن لكون اكثر افرادهما كذلك بحكم الاستقراء حكمنا عليه بان الاصل فيهما التغاير ولا يتحقق الاتحاد اى اتحاد المؤثر والمتأثر الا نادرا واذا كان كذلك (فان اتحدا) اى فحينئذ ان اتحد المؤثر والمتأثر (معنى) بان كانا متكلمين اومخاطبين (كره) على صيغة المجهول اى استكره (اتفاقهما لفظا) اعتبارا للاصل الذى هو التغاير فى الجملة (فقصد) عطف على كره اى وبسبب استكراه الاتفاق فى اللفظ (مع اتحادهما معنى) اى فى صورة كونهما متحدين (تغايرهما لفظا) بان يجعل احد الضميرين معبرا بالاسم الظاهر المنبئ عن التغاير (بقدر الامكان فمن ثمة) اى ولاجل قصد التغاير (قالوا) اى عبروا فى الصورة التى اتحدا فيها معنى بقولهم (ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى) وانما عدلوا عن تعبير المفعول بالضمير الى تعبيره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتنى (فان الفاعل والمفعول به ليسا بمتغايرين) اى فى قولنا ضربتنى (بقدر الامكان) يعنى فى اللفظ (لاتفاقهما) اى

لكونهما متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا) والحال انه اعتبر تغايرهما لفظا بقدر الامكان هذا خلف (بخلاف ضربت نفسي) يعني انه يوجد فيه التغاير بقدر الامكان (فان النفس باضافتها) اي بسبب كونها مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اي تحولت الى الحال التي شابهت (كأنها) اي بحال انها اي النفس (غيره) اي غير المتكلم مع انها عينه في الحقيقة وانما صارت كذلك (لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار) اي فحينئذ حصل المقصود الذي هو اعتبار التغاير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل والمفعول به متغايرين بقدر الامكان) هذا في غير افعال القلوب (واما افعال القلوب فان المفعول به) اي فلا يقصد فيها اعتبار تغايرهما بقدر الامكان لان المفعول به (فيها) اي في افعال القلوب (ليس) اي المفعول به (المنصوب الاول) اي الذي وقع منصوبا اولا (في الحقيقة) حتى يجري فيه ما يجري في غيرها من الافعال من اصالة تغاير الفاعل والمفعول به (بل) اي المفعول به في الحقيقة (مضمون الجملة) فان المفعول به في قولك علمت زيدا قائما ليس زيدا فقط بل هو مجموع قيام زيد فكان قولنا علمتني قائما بمنزلة علمت قيامي وهو بعينه كقولنا ضربت نفسي (فجاز) اي فحينئذ جاز (اتفاقهما) اي اتفاق الفاعل والمفعول الاول في كونهما ضميرين (لفظا لانهما) اي لان الفاعل والمفعول به (ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري) اي ومن بعض الافعال التي اجريت (مجرى افعال القلوب) في جواز كون الفاعل والمفعول به ضميرين لشيء واحد هو فعل (فقدتني وعدمتني) بضم التاء فيهما وانما اجري مجراها (لانهما) اي لان هذين الفعلين (نقيضا وجدتني) بضم التاء (فحملا) اي ولكونهما نقيضه حملا (عليه) اي على وجدتني (حمل النقيض على النقيض وكذلك) اي وكما اجري هذان الفعلان مجرى افعال القلوب (اجري مجراها) ايضا (رأى البصرية) اي من حيث جاز فيها رأيتني بمعنى ابصرتني (والحلمية) اي رأى الحلمية اي ما رأى في النوم حيث جاز فيها اراني في النوم (على رأى القلبية) اي حملا على رأى القلبية التي بمعنى العلم (فجوز) اي بسبب كونهما محمولين على رأى القلبية جوز (فيهما) اي في رأى البصرية والحلمية (ما جوز فيها) اي في رأى القلبية وقوله (من كون) بيان لما يعني ان ما جوز في رأى القلبية هو كون (فاعلهما) اي فاعل رأى البصرية والحلمية (ومفعولهما ضميرين لشيء واحد) كقول الشاعر * ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي * هذا شاهد لما وقع في رأى البصرية وقوله الدرية يهمز ولا يهمز الحلقة التي يتعلم عليها الطعن وهو مفعول لارى ومن عن يميني اي من جانب يميني فعن اسم بمعنى الجانب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم

بان اليسار كاليمين واما الظهر فان الفارس لم يتمكن من اخذه ومعنى البيت والله لقد رأيت نفسى مرارا كثيرة للرماح بمنزلة الحلقة التى يتعلم عليها الطعن فتأتينى من الجوانب كلها ثم سلمت ورجعت من الحرب (وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا) مثال لرأى الحلمية يعنى انى ارانى فى المنام ولما كان بعض افعال القلوب متعديا الى مفعول واحد على خلاف ماهو الاصل فيه اشار الى التنبيه عليه فقال (ولبعضها) (اى لبعض افعال القلوب) وهذا تفسير للضمير المجرور وقوله (ماعدا حسبت وخلت وزعمت) تعيين لذلك البعض وهو امابدل من بعضها اوخبر مبتدأ محذوف يعنى وذلك البعض ماعدا هذه الافعال الثلاثة فقوله ولبعضها خبر مقدم وقوله (معنى آخر) مبتدأ مؤخر وقوله (قريب) بالرفع صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك المغاير لمعناها ولكنه ليس ببعيد بل قريب (من معانيها الاول) بضم الهمزة جمع الاولى (وهى) اى تلك المعانى القريبة (اماالعلم اوالظن) يعنى انها اثنان فحينئذ يكون المراد من المعانى على ماوقع فى بعض النسخ مافوق الواحد كذا فى حاشية العصام وقوله (بحيث) قيد للقريب يعنى ان قربها ملابس بحيث (يمكن ان يتوهم) فى اول الوهلة (انه) اى ذلك الفعل (بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين) كما كان فى معناه الاول ثم بعد النظر الدقيق يتفطن انه ليس معناه الاول وانه بهذا المعنى غير متعد الى مفعولين (وانما قيدنا بذلك) اى انما قيدنا المعنى الاخير بقولنا انه قريب بهذه الحيثية (لئلا يقال) اى لئلا يرد على قول المصنف بانه (لاوجه للتخصيص بالبعض) اى بماعداهذه الثلاثة (لان لكل واحد منها) اى من افعال القلوب (معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذاخال وحسبت) اى جاء (بمعنى صرت ذاحسب وزعمت) جاء (بمعنى كفلت) اى كنت كفيلا له ومنه قوله تعالى وانا به زعيم ووجه الدفع ان هذه المعانى ليست بقريبة من معناها الاول ولايتوهم منه انه متعد الى مفعولين لكونها بعيدة من العلم والظن وقوله (يتعدى به) صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك البعض يكون به (اى بذلك المعنى الآخر) متعديا (الى) (مفعول) (واحد) (لاالاثنين) اى كما هو المتوهم من قربه ثم فصله بقوله (فظننت) اى والفعل الذى هو ظننت يكون (بمعنى اتهمت) مشتقا (من الظنة بمعنى التهمة فظننت) اى فيقال ظننت (زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهمى والوهم نوع من العلم) يعنى انه قريب منه (ومنه) اى ومن هذا القبيل (قوله تعالى وماهو على الغيب بظنين) اى على قراءة من قرأ بالظاء فظنين بمعنى المفعول (اى بمتهم) بفتح الهاء يعنى ان محمدا عليه السلام ليس بمتهم فى خبره عن الغيب بان يتوهم انه يخبر كخبر

الكاهن الذي يخبر عن الغيب حتى يكون منهما (وعلمت) اى فعل علمت يكون متعديا الى واحد اذا كان (بمعنى عرفت) (تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو) اى العرفان (العلم) اى معناه علم ايضا لكنه علم (بنفس شئ من غير حكم عليه) فانه اذا كان علما به مع الحكم عليه يكون متعديا الى المفعولين (ورأيت بمعنى ابصرت) (ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة) اى بالحاسة البصرية (ومنه) اى من هذا القبيل (قوله تعالى فانظر ماذا ترى) اى ما الذي تبصر وفى كون قوله تعالى فانظر من هذا القبيل نظر فانه ليس من رؤية البصر لانه لم يأمره برؤية شئ ولا من رؤية القلب لانه يطلب مفعولين على قراءة الفتح وثلاثة على قراءة الضم بل هو بمعنى الرأى الذي هو الاعتقاد والمشاورة كذا فى كتب وجوه القرآءات (ووجدت بمعنى اصبت) (تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة) ثم الشارح اراد اى يبين ان تفسيره مطابق لمراد المصنف بالاستدلال بالسياق فقال (ولما كان مراده) اى مراد المصنف بقوله ولبعضها معنى آخر (ان لها معانى اخر قريبة من معنى العلم والظن) كما فسرناه به لان مراده منه ان لها معنى آخر مطلقا (لم يتعرض) جواب لما اى لم يتعرض المصنف (لعلم) اى لفعل علم حال كونه (بمعنى صار مشقوق الشفة العليا) فانه بعيد من معنى العلم (ولوجدت) اى ولم يتعرض ايضا لفعل وجدت اى لمعانيه الثلاثة احدها وجدت (جدة و) ثانيها (وجدت موجدة و) ثالثها (وجدت وجدا اى استغنيت) يعنى معنى الاول استغنيت (و) معنى الثانى (غضبت و) معنى الثالث (حزنت) وانما لم يتعرض لها (لانها) اى لان تلك المعانى (ليست بمعنى العلم والظن) اللذين هما من معانيها القريبة يعنى ان عدم تعرضه دليل على ان مراده ما فسرناه (الافعال الناقصة) (انما سميت) اى تلك الافعال (ناقصة لانها) اى لكون تلك الافعال (لاتتم بمرفوعها) بل تحتاج الى ذكر الحدث القائم بمرفوعها وليست (كالافعال الغير الناقصة) فانها تتم بمرفوعها لدلالة مادة الفعل على الحدث الخاص القائم بالمرفوع وقال العصام وفيه نظر لانهم لايسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ثم قال ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التى تتم بمرفوعها وفيه مافيه انتهى وقال فى الامتحان والتسمية بالفعل اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض افراده وجزء بعضها فردين للفعل القديم يعنى الفعل الذي سبق تعريفه انتهى فقوله الافعال مبتدأ وقوله (ماوضع) خبره (اى افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ والخبر واللام فى قوله (لتقرير الفاعل) متعلق بوضع اما صلة له فيكون بيانا

للموضوع له واما للتعليل كما سيفصله الشارح وقوله (على صفة) متعلق بالتقرير والمراد بالفاعل هو اسم الفاعل فى الناقصة الذى اصله المبتدأ والتعبير بالفاعل هو اصطلاح بعضهم ومنهم المصنف والمراد بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى انها وضعت لتقرير الفاعل و بيان تمكنه للحدث المفهوم من الخبر فحينئذ لا فرق بينها و بين الافعال التامة فانا اذا قلنا قام زيد وقلنا ايضا كان زيد قائما فمعنى الكلام ان القيام ثابت لزيد فى الزمان الماضى فاراد الشارح ان يفسره على وجه يحصل به الفرق فقال (اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة) يعنى ان الصفة وتقرير الفاعل عليها معتبر فى الافعال كلها لكن الفرق بين الناقصة والتامة هو كون احد المعتبرين عمدة فالعمدة فى الناقصة هو التقرير وحده وفى التامة هو التقرير مع الصفة وقوله (ولاشك ان هذه الصفة) جواب عما ورد عليه وهو انه اذا كان ما فى ما وضع عبارة عن الفعل والفعل لا يخلو عن الحدث والفاعل والزمان لكونها اجزاء له فيكون ذكر الفاعل والصفة مستدركا فاجاب عنه بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له) اى للافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اى الذى هو العمدة (نسبة) اى عبارة عن النسبة التى (بين الفاعل والصفة) اى بين القيام و بين زيد (فكل من طرفيها) اى من طرفى النسبة وهو القيام وزيد فى قام زيد (خارج عنها) اى عن تلك النسبة (فخرج) اى فبهذا التفسير لمراده خرج (عن الحد) اى عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانها) اى لان الافعال التامة (موضوعة لصفة) اى لحدث (وتقرير الفاعل) اى ونسبة الفاعل (عليها) اى على تلك الصفة (فكل من الصفة والتقرير عمدة فيه) اى فى المعنى الذى (وضعت) اى تلك الافعال الناقصة (له) اى لذلك المعنى على السوية بلا ترجيح احدهما (لا التقرير وحده) اى العمدة ليس التقرير وحده كما فى الافعال الناقصة (وانما جعلنا التقرير المذكور) يعنى النسبة التى بين الفاعل والصفة (عمدة للموضوع له فى الافعال الناقصة لا التامة) حيث لم يقل فى التفسير ان التقرير هو تمام ما وضعت له بل قال هو العمدة فيما وضعت له لانه لو جعلناه كذلك لكان حمل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس بتمام مجرد التقرير (لاشتمالها) اى لكون الافعال الناقصة مشتملة (على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل) اى فى كل من تلك الافعال (والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها) فان صار للانتقال وكان للدوام ومابرح للاستمرار كما سيجئ وقوله (ولو جعل الموضوع له) اشارة الى تصحيح الحد فى

معانى الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج مازاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا لها يعنى انه لوجعل الموضوع له (جزئيات ذلك التقرير) ولم يجعل زائدا وخارجا عنه كما جعلنا (فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال) اى على طريق انتقال الفاعل (اليه) اى الى المذكور فى مقام الصفة (فى الزمان الماضى) وفى يصير فى الزمان المستقبل (وكذا فى كل فعل منها) اى من تلك الافعال الناقصة وقوله (فلاشك) جواب لو يعنى لوجعل كذلك لاختل الحد لانه لاشك (ان كل جزئى من تمام الموضوع له بالنسبة الى ماهو الموضوع له والصفة) اى وان الصفة (خارجة عنه) اى عن تمام ماوضع له (فيخرج الافعال التامة منها) اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى هى الحدث والنسبة الى فاعل ماليست بخارجة عن تمامه كذا وجهه الشارح على تقدير جعل اللام فى تقرير الفاعل صلة لوضع وقال العصام ولايخفى انه مع ذلك ايضا لايكون تمام الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا فى الافعال التامة تكلف وتحكم انتهى ثم اراد ان يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال (ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لاصلة لوضع) كما فى السابق وقوله (ولاشك) اشارة الى ان هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لاشك (ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات) والصفة خارجة عن الغرض ايضا (بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها) اى من وضع التامة (مجموعهما) اى مجموع التقرير والصفة (لا التقرير فحسب كما عرفت فيخرج) اى الافعال التامة (عن حدها) اى عن حد الافعال الناقصة هذا ماوجهه الشارح للحد على التقديرين وفى الامتحان شرح اللب انه لايجوز ان تكون اللام صلة لوضع والافلا يشمل صير بالتشديد بمعنى جعل معلوما ومجهولا ثم قال ولما كان تعريف الكافية شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلف الشراح فى الجواب فبعضهم يعنى الفاضل الهندى خص الصفة بالخبر اى بحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم يعنى الشريف خصها بالخارجة عن مدلوله وبعضهم يعنى صاحب المتوسط والسيد عبدالله خصاها بغير مدلول مصدره وشئ منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد بالخروج اعتراف بفساد الحد مع انه يمتنع كونه جامعا لخروج ليس حينئذ لانه ليس لتقرير الفاعل على الصفة بل على نفيها ولو اريد بالمصدر الموجود فى الاستعمال لدخل نحو نعم بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ماعبارة عن الفعل ثم رد

ماقاله الجامي بقوله و بعضهم قال معنى الحد ان العمدة فيما وضعت له هذه الافعال
هوالتقرير المذكور لاغير بخلاف الفعل التام فان الصفة فيه عمدة ايضا وجعل
الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا التوجيه بعد عدم تمشيته في ليس
وكونه تحكما بجعل التقرير عمدة بخلاف الزمان لا قرينة له يعتد بها عليه فلا يلتفت اليه
في الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدأ او بالاسم وفسر بالمبتدأ بعد دخول الفاعل عليهما
لكان اقرب انتهى ملخصا واورده العصام ايضا حيث قال جعل التقرير بمعنى النسبة يحتاج
الى تقرير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه ثم قال والاوجه عندي
ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التأكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض
تقرير الفاعل على صفة وتأكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها
من الزمان وغيره والتزام دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المداولة بها
فتتأكد النسبة المدلولة للجمل بدخولها عليها ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان ايضا
غايته ان العمدة افادة التقرير بمعنى التأكيد هذا على تقدير كون الام للصلة واما
على تقدير جعلها للغرض فقل فيه ايضا انه على هذا التقدير ايضا لابد من حمل
قوله ماوضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل انتهى مافي حاشية العصام
وانما حكيت ماقاله الفاضل في هذا المقام لكونه من مشكلات ذوي الافهام
فخذ ماهو الاوجه فيه (فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج
الافعال التامة اصلا) (وهي) (اي الافعال الناقصة) (كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وبات وآض) بمد الهمزة (وعاد وغدا وراح ومازال
ومانفك ومافتئ) (بالهمزة) يعني بعد التاء المكسورة (وقيل بالياء) يعني المفتوحة
بعد التاء (ومابرح ومادام وليس) وهذا مذهب الجمهور (ولم يذكر سيبويه منها)
اي من المذكورات (سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال) اي سيبويه (وماكان
نحوهن) يعني انه لم يحصر تلك الافعال على المذكورات بل ذكر بعضها واشار
الى عدم الانحصار بقوله وماكان اي والافعال التي كانت نحوهن اي مثل كان
وصار ومادام وليس وقوله (من الفعل) بيان للنحو وقوله (مما لا يستغني) بيان
للفعل اي من الافعال التي لا تستغني (عن الخبر) يعني لا يتم بمرفوعه كلاما
(والظاهر) اي الراجح من المذهبين اعني الانحصار وعدمه (انها) اي الافعال
الناقصة (غير محصورة وقد يضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول
تم التسعة بهذا عشرة) وقال العصام التضمين ملاحظة معنى الفعل اللازم
بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله اعم له بهذه الملاحظة ولابرازه في مقام
التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والمتضمن حالا فيقال في تفسير تم التسعة
بهذا عشرة تم بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا يعني بان يجعل الاصل

حالا والمتضمن ثابتا انتهى وقد اختار الشارح فى التفسير الطريق الثانى حيث جعل الاصل الذى هو تم حالا وجعل المتضمن اصلا فقال (اى نصير عشرة تامه) فالتامة هو المخرج من الاصل الذى هو تم لانه صفة العشرة كانوهم وكذا اختار فى قوله (وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا) حيث اخذ من كمل لفظ الكامل وجعله حالا واقام مقام كمل لفظ صار وجعل زيدا اسماله وعالما خبراله (وقد جاء) (فى قولهم) وفى نسخة فى قولك وجاء فعل ماض وقوله (ماجاءت حاجتك) المراد منه لفظه وهو فاعل جاء وجملة وقد جاء معطوفة على ماقبلها وكانه قيل قدجاءت الافعال المذكوره ناقصة وقدجاء ماجاءت حاجتك (ناقصة) اى حال كون كلمة جاء ناقصة (ضمير ها) يعنى ان الضمير المؤنث المستتر تحتها (اسمها) اى اسم كلمة جاءت (وحاجتك) بالنصب (خبرها) اى خبر تلك الكلمة الناقصة ثم وجه الشراح هذه العبارة بتوجيهات وقد اشار الشارح اليها بقوله (امابان تكون) يعنى كونها من الافعال الناقصة امابطريق ان تكون (ما) اى لفظة ما فى ماجاءت (نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها) اى وفى تلك الكلمة (ضمير لما تقدم) اى راجع لما تقدم (من الغرارة) بالغين المعجمة من الغرورية (ونحوها) اى ونحو الغرارة من حالة تدل على الغفلة (اى لم تكن) يعنى فمعناه على هذا التقدير انه لم يكن (هذه) اى الغرارة (على قدر ماتحتاج اليه) اى الى هذا القدر فقوله (اواستفهامية) معطوف على قوله مانافية اى وامابان تكون مافى ماجاءت استفهامية (والضمير) اى المستتر (فى ماجاءت يعود اليها) اى الى ما (وانما انث) اى وانما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون مرجعه مذكرا (باعتبار خبرها) وهو لفظ الحاجة فانه مؤنث لفظا ثم استشهد على جواز تأنيث الضمير باعتبار الخبر بقوله (كافى من كانت امك) فان من فى من كانت استفهامية مرفوعة المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستتر راجع الى من وخبرها امك والجملة خبر المبتدأ وانث ضمير كانت باعتبار خبره الذى هو الام وكذا هذا التركيب وهذا التوجيه هو ماارتضاه الشيخ الرضى فحينئذ حاجتك بالنصب خبر جاءت وتكون الجملة خبر المبتدأ (ومعناه اية حاجة صارت حاجتك) وفيه وجوه اخر ذكرها زينى زاده وهى ان تكون ما الاستفهامية منصوبة المحل خبر مقدم لجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله ثم ان الاحتمال فى حاجتك من الرفع والنصب ليس الاحتمال العقلى بل هو مبنى على الرواية قال فى مغنى اللبيب روى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ماخبرها وحاجتك اسمها وعلى الثانى ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبر ما انتهى وهذا الكلام اول من قاله الخوارج

قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنهما حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين على رضي الله تعالى عنه (و) (جاء) ايضا فعدت (ناقصة في قولهم ارهف شفرته) اى حدد سكينه (حتى قعدت) (اى صارت الشفرة) وفيه اشارة الى ان الضمير المستكن في قعدت راجع الى الشفرة بفتح الشين وهى السكين العظيم وقوله (كانها) حرف تشبيه وهى مع اسمها الذى هو ضمير المؤنث وخبرها الذى هو قوله (حربة) خبر لقوله قعدت وقوله (اى رمح قصير) تفسير للحربة والمعنى انه حدد سكينه حتى صارت تلك السكين مشبهة بالرمح القصير ولما انفهم من كلام المصنف كون قعدت وجاء مستعملا ناقصا في هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الى مذهب من قال انه لايتجاوز اشار الى المذهبين فقال (قال الاندلسى لايتجاوز جاء وقعد عن الموضع الذى استعملهما العرب فيه) اى في ذلك الموضع (خلافا للفراء) فانه قال يجوز تجاوزهما الموضع الذى استعملهما العرب فيه قال المصنف الاولى اطراد جاء في مثل جاء البر قفيزين قال الرضى واجازه المصنف وقيل هو حال قال الرضى وليس بشيء لانه لايراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له ثم قال المصنف يعنى في بعض تصانيفه واما قعد فلا يطرد وان قلنا باطراد فانما يطرد في الموضع الذى استعمل فيه اولا يعنى قول الاعرابى ولا يقال قعد كانه امير بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة كذا في بعض الحواشى والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسى وصاحب اللباب اختار قول الفراء (و) قوله (تدخل) اذا وقع بغير واو كما في اكثر النسخ يكون خبرا بعد خبر اى وهى تدخل و قوله (هذه الافعال) اشارة الى مرجع المستتر وقوله (وما كان نحوهن) الى عموم هذا الحكم يعنى الافعال الناقصة وكذا الافعال التى كانت مثلهن في كونها نواسخ المبتدأ والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل (على الجملة الاسمية) وقيد هنا الشارح بقوله (المركبة من المبتدأ والخبر) للاحتراز عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان لكنهما ليستا بمركبتين من المبتدأ والخبر بل هما مركبتان من المبتدأ والفاعل وقوله (لاعطاء الخبر) متعلق بتدخل ومفعول له ولذا فسره بقوله (اى لاجل اعطائها) اى اعطاء تلك الجملة وهو اشارة الى ان فاعل الاعطاء محذوف والمضاف اليه وهو قوله (الخبر) مفعوله الاول وقوله (حكم معناها) بالنصب مفعوله الثانى وقوله (اى معنى هذه الافعال) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الافعال لا الى الجملة وقوله (يعنى اثره المترتب عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر الذى ترتب على ذلك المعنى يعنى ان تلك الافعال انما تدخل على تلك الجملة لاجل تحصيل المقصود وهو ان تعطى تلك الافعال خبر

تلك الجملة اثره الذى ترتب على معناه (مثل صار زيد غنيا فمعنى صار) و هو الفعل الداخل ههنا معناه (الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه) اى اثر الانتقال الذى ترتب على ذلك المعنى (كون الخبر) وهو الغنى (منتقلا اليه) اى من المعنى الذى كان متصفا به الى المعنى الذى هو اثر معنى الانتقال (فلما دخل) اى ذلك الفعل (على الجملة الاسمية اعنى) بتلك الجملة (زيد غنى وافاد حكم) ان ذلك الفعل (معناه الذى هو الانتقال اعطى) جواب لما يعنى ولما دخل وافاد اعطى ذلك الفعل وهو فاعله وقوله (الخبر) بالنصب مفعوله الاول وقوله (الذى هو غنى) تفسير للخبر وقوله (اثر ذلك الانتقال) بالنصب مفعوله الثانى وقوله (وهو كون الغنى منتقلا اليه) تفسير الاثر وكان الشارح اشار به الى ان اضافة الحكم الى المعنى فى قوله حكم معناها اضافة بمعنى اللام فمعناه كل من الحكم ومعناه معنى على حدة و قبل الاضافة بيانية ومعناه لاعطاء الخبر حكما هو معناه والفاء فى قوله (فترفع) عاطفة وقوله ترفع معطوف على تدخل من قبيل عطف المسبب على السبب يعنى انه بسبب دخول هذه الافعال على الجملة الاسمية ترفع (هذه الافعال الجزء) (الاول) (لكونه) اى لاجل كون الجزء الاول (فاعلا) (وتنصب) (الجزء) (الثانى) (لشبهه) اى لكون الجزء الثانى مشابها (بالمفعول به فى توقف الفعل عليه) يعنى كان الفعل المتعدى موقوف فى تحقق معناه على المفعول به كذلك هذه الافعال موقوفة على الخبر فى كونه كلاما تاما (مثل كان زيد قائما) والفاء فى قوله (فكان) تفصيلية يعنى ان المصنف اراد تقسيم كان الناقصة الى اقسام ثلاثة احدها ما كانت هى لثبوت خبرها لفاعلها ماضيا والثانى بمعنى صار والثالث ما فيه ضمير الشان فشرع فى بيان القسم الاول فقال ان كلمة كان (تكون ناقصة) فقدر الشارح كلمة (كائنة) للاشارة الى ان قوله (لثبوت) ظرف مستقر منصوب المحل على انه صفة لقوله ناقصة يعنى انها تكون الناقصة التى هى لبيان ثبوت (خبرها) اى خبر كلمة كان وقوله (لاسمها) متعلق بالثبوت وقوله (ثبوتا) للاشارة الى ان قوله (ماضيا) مفعول مطلق للثبوت وفسره بقوله (اى كائنا فى الزمان الماضى) للاشارة الى ان المراد بوصف الثبوت بالماضى كونه فى الزمان الماضى ولذا قال العصام والاولى جعل ماضيا مفعول فيه و وجه تنكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضى وقوله (دائما) بالنصب على انه صفة ماضيا للتقسيم يعنى ان يكون ثابتا فى الزمان الماضى اما ان يكون ماضيا دائما يعنى بالدوام انه (من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا) ومنه امثال قوله تعالى و كان الله عليما حكيما وقوله (او منقطعا) عطف على قوله

دائما يعني واما ان يكون منقطعا (نحو كان زيد غنيا فافتقر) يعني انقطع غناه بعد ثبوته له في الزمان الماضي ولا يخفى ان القسم الاول مختص بالواجب لله لان العدم السابق والانقطاع اللاحق محال في حقه عز وجل واما ماسواه فكله مسبوق بالعدم ولاحق الانقطاع اذ كل شي هالك الا وجهه والله اعلم ثم شرع في القسم الثاني فقال (و بمعنى صار) (عطف) يعني ان قوله بمعنى معطوف (على قوله لثبوت خبرها) اى كان بمعنى كلمة (تكون ناقصة كائنة بمعنى صار) يعني بمعنى دال على الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الخبر للاسم واذا كان كذلك (فهو) اى هذا العطف (من قبيل عطف احد القسمين على الآخر) يعني من قبيل عطف احد القسمين على القسم الآخر (لا) انه من قبيل عطف القسم (على ما) اى على القسم الذى (هو) اى المعطوف (قسم منه) اى من المعطوف عليه اراد به دفع توهم كونه معطوفا على احد القسمين اللذين هما قسمان لكونها للثبوت اعني قوله دائما او منقطعا (كقول الشاعر * بتيهاء قفر والمطى كانها * قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها) والباء في بتيهاء بمعنى في والتيهاء بفتح المثناة الفوقية وسكون الياء التحتية وبالمد المفازة والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالى والمطى جمع مطية وهو المركب والقطا جمع قطاة وهى طائر سريع الطيران والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى ماغلظ من الارض وارتفع وكانت بمعنى صارت يعني بمعنى الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الاسم مع الخبر والبيوض جمع بيض والمعنى كنت بمفازة يتحير فيها السالك والحال ان المطايا في سرعة سيرها كانها قطا الحزن اى كانها الطائر الذى يبيض في المكان المرتفع قد كانت بيوضها فراخا متسرع اليها وقوله (اى صارت بيوضها فراخا) اشارة الى ان اسم صارت هو قوله بيوضها وقوله فراخا بالنصب خبره فقدم على اسمه وقوله (فان بيوضها) اشارة الى قرينة كونها بمعنى صارت فانها لو كانت بمعنى كانت يقتضى كون البيض باقيا في وقت كونها فراخا وليس كذلك فان بيوضها (لم تكن فراخا) ولا يجوز ان يقال البيض فراخ فان الفراخية لا تثبت على البيض (بل) اى بل المعنى الجائز انها (صارت فراخا) اى انتقلت من البيضية الى الفراخية فلم تبق البيضية بعد كونها فراخا ثم شرع في القسم الثالث فقال (و يكون) وقوله (فيها) خبر ليكون وقوله (ضمير الشان) اسمه (هذه) اى قوله يكون (ايضا) كقوله بمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة و يكون فيها ضمير

الشان اسما لها والجملة الواقعة) اى وكانت الجملة التى وقعت (بعدها) اى بعد كلمة كان (خبرا مفسرا للضمير) وقال العصام وانما ذكر الشارح قوله هذا ايضا عطف الخ مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار وفقا بله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير لضمير الشان وهو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده ثم قال والاظهر انه عطف على تكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثانى بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها فى جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف فى كونها ناقصة اوتامة ولذا جعل معها كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل فى جملة بعدها انتهى (كقوله * اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذى كنت اصنع) والقرينة كون قوله صنفان مأخوذا بالالف فانه لولم يكن فيه ضمير الشان لكان بالياء لكونه لما كان بالالف اقتضى ان يكون اسم كان ضمير اتحتها وان يكون قوله الناس مبتدأ وصنفان بالرفع خبره والجملة مفسرة للضمير وقوله شامت بالرفع خبر للمحذوف من الشماتة وهو الفرح بمصيبة العدو ومثن اسم فاعل من اثنى عليه بالخير والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن ويثنى بذكر الذى كنت اصنعه فى حياتى ولما فرغ من بيان اقسامها حال كونها ناقصة شرع فى كونها تامة فقال (ويكون تامة) (عطف على قوله تكون ناقصة) فان كونها تامة مقابل لكونها ناقصة (اى كان) يعنى كلمة (تكون تامة) وقوله (تتم بالمرفوع) صفة كاشفة يعنى ان معنى كونها تامة انها تتم بمرفوعها (من غير حاجة الى منصوبها) اى الى خبر منصوب بعين مادة الفعل المذكور وقوله (بمعنى ثبت) صفة للتامة اى ملابسة بمعنى ثبت (اووقع) فان مصدر كان هو الكون وهو مرادف لمعنى الثبوت والوقوع واذا انفهم هذا المصدر الثابت على مرفوعه من لفظها لا يحتاج الى ذكر منصوب يدل على المصدر الثابت عليه (كقولهم كانت الكائنة) اى ثبت ما ثبت ووقع ما وقع (و) كقولهم (المقدر كائن) اى ما قدر فى الازل ثابت وواقع (وكقوله تعالى كن فيكون) اى اظهر واوجد وقال العصام ان قوله كن فى موقع الايجاب بمعنى اثبت فمعناه اذا قال اوجد فوجد وفى موقع جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان تكون فى الجميع ناقصة وتكون بمعنى الايجاب وايضا بمعنى كن موجودا انتهى (و) (تكون) (زائدة) وانما وسط الشارح قوله تكون للاشارة الى انه معطوف على قوله تامة يعنى ان كان كما تكون تامة تكون ايضا زائدة (وهى) اى الزائدة التى وجودها وعدمها سواء وقوله (لا يخل) صفة كاشفة لها يعنى ان معنى كون وجودها وعدمها سواء ان وجودها

وعدمها لا يخل (بالمعنى الاصلي) اى المعنى الذى استفيد من مدخولها قبل زيادتها يعني ان اصل المعنى لا يزيد بزيادتها ولا ينقص بنقصانها بل هو باق على الحالين (كقوله تعالى) حكاية عن قول قوم عيسى عليه السلام (كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا) وفى هذا التفسير اشارة الى ان قوله صبيا حال لانه خبر منصوب (فكان زائدة) اى هنا (لتحسين اللفظ) لا لافادة معنى زائدة وقوله (اذ ليس المعنى على المضى) دليل على كونها زائدة يعني انها لو لم تكن زائدة ادل على المعنى الذى وجد فى الزمان الماضى ولو دل على هذا المعنى لكان المراد انه كان فى الزمان الماضى فى المهد لا فى حال التكلم وليس كذلك فانه فى المهد حال التكلم وليس المراد انه كان فى الزمان الماضى فى المهد فانه خلاف المقصود (وانما ذكر) اى المصنف (هذين القسمين) اى كونها تامة وزائدة (مع كونها) اى مع كون لفظة كان فى القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع توهم الاستدراك فى ايراد المصنف هذين القسمين يعني ان المقصود من المقام بيان كونها ناقصة فكونها تامة او زائدة ليس بمقصود فلم يذكرهما المصنف فاجاب بقوله وانما ذكرهما (استيفاء لجميع حالاتها واستعمالها) اى ليكون الذكر مستوفى بحيث لا يبقى حال او استعمال لم يذكر ههنا سواء كان مقصودا من الباب اولا وفى العصام ان كونها زائدة مخص بلفظ كان اى بلفظ ماضيه بخلاف ماسبق يعني من كونها تامة وغيرها فانها شاملة لجميع تصاريفها من مضارعه وامره واسم فاعله ولما فرغ من بيان معنى كان واقسامها شرع فى بيان معانى سائر اخواتها فقال (وصار) يعني ان كلمة صار يكون (للانتقال) اى لبيان ان مرفوعها انتقل الى منصوبها ثم فصل ذلك الانتقال فقال (اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما) يعني انتقل من صفة الجهل الى العلم (واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا) انتقل من حقيقة الطينية الى حقيقة الخزفية (ويكون) اى وكلمة صار كما تكون ناقصة تكون ايضا (تامة بمعنى الانتقال) اى اذا اريد به الانتقال (من مكان الى مكان) من غير تحول الفعل (او من ذات الى ذات) فتكون حينئذ بمعنى انتقل وذهب (ويتعدى حينئذ بالى نحو صار زيد الى بلد كذا) اى ذهب وهذا مثال للانتقال من مكان الى مكان (او من بكر الى عمرو) اى انتقل هذا مثال للانتقال من ذات الى ذات ثم ذكر ملحقاته بقوله (ويلحق بصار مثل آل) بمد الهمزة (ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا) اى صار بصيرا يعني انه انتقل من صفة كونه غير بصير الى صفة البصير التى هو كان عليها من قبل يعني ان يعقوب عليه السلام كان بصيرا ثم ابيضت عيناه بالحزن على يوسف فلما القى عليه قميصه رجع بصره

الاول بزوال الابيضاض ولذا عبر بارتد للاشارة الى بصره القديم وزوال العارض والله اعلم بالصواب (وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة ❊ وقال ❊ فبذلك من نعمى تحولن ابؤسا) قوله تستحيل اى تصير لعداوة مودة اى تنتقل منها اليها وقوله من نعمى بضم النون اى النعمة وكذا الوئس بضم الباء جمعه ابؤس من قولهم يوم بؤس ويوم نعم كذا فى الصحاح وقوله فبذلك استغاثة من اجل تحول النعمى بالضم وهى النعمة وضمير تحولن اليه لارادة المتعددة بالمقدر كذا فى العصام وكان المعنى انه قال ان العداوة التى بينى وبينك تنتقل الى المودة فاجاب قوله فبذلك اذ اخبرت خلاف ما اطلب فان العداوة كانت نعمة والمودة كانت بؤسا ونقمة واذا كان الامر كما قلت تحولت النعم التى هى العداوة الى النقم التى هى المودة والله اعلم ثم شرع فى بيان صنف آخر من الافعال الناقصة فقال (واصبح وامسى واضحى تكون لاقتران مضمون الجملة باوقاتها) وقوله (المداول عليها) بالجر صفة للاوقات يعنى ان الافعال الثلاثة موضوعة لاجل بيان اقتران ثبوت منصوبها لمرفوعها بالازمنة التى دلت تلك الافعال على تلك الازمنة (بموادها) وهى الصباح والمساء والضحى (لا) انها لاقترانها بالاوقات التى دلت عليها (بصورها) لان الاوقات التى تدل عليها بصورها مشتركة فى جميع الافعال سواء كانت ناقصة اولا اعنى الزمان هو مداول الفعل (مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول) وهو اصبح (يدل على اقتران مضمون الجملة وهو) اى المضمون (قيام زيد) يعنى القيام الذى دل عليه القائم الثابت لزيد مقارن (بوقت الصباح) الذى دل عليه اصبح بمادته (وعلى هذا القياس المثالان الاخيران) يعنى بهما امسى واضحى فمعنى امسى زيد مسرورا ان سرور زيد مقارن بوقت المساء ومعنى اضحى زيد حزينا ان حزنه مقارن بوقت الضحى (و) (تكون) اى تلك الافعال (بمعنى صار) (نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار) يعنى معناه صار زيد غنيا واشار بقوله (وليس المراد) الى انه اذا كانت تلك الافعال بمعنى صار لا يكون المراد منها (انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة) يعنى ان مضمون الجملة ليس مقارنا بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك فى الاول بل المراد منها حينئذ انها لا تدل على هذه الاوقات اصلا والا لم يحصل الفرق بين الاعتبارين (و) (تكون) اى تلك الافعال الثلاثة كما تكون ناقصة بالمعنيين الاولين تكون (تامة) كائنة (بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح) والفرق بين كونها ناقصة وبين كونها تامة مع الدلالة على الاقتران بتلك الاوقات انها اذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة

على دخول الخبر في هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد عالما كان المعنى ان العلم منسوب الى زيد في وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون معناها ان فاعلها داخل في هذه الاوقات كذا ذكره المصنف في شرح المفصل ثم شرع في بيان صنف آخر منها فقال (وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما) فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له) اي لزيد (ذلك) اي السير (في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله) (و بمعنى صار) اي ويكون هذان الفعلان ملابسين بمعنى صار (نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اي صار) زيد غنيا وبات فقيرا يعني بلا دلالة على هذين الوقتين ايضا (وقد يجئ هذان الفعلان) اي ظل وبات (تامين ايضا) يعني كما جاءت الافعال الثلاثة الاول (نحو ظلات بمكان كذا اوبت مبيتا طيبا) اي دخلت في النهار ودخلت في الليل بمبيت طيب (لكن لما كان مجيئهما) اي مجئ الفعلين اعني ظل وبات حال كونهما (تامين في غاية القلة جعله) جواب لما اي لما كانا كذلك جعل المصنف مجيئهما تامين (في حكم العدم و لذلك) اي ولكونه في حكم العدم للقلة (لم يذكرهما) اي لم يذكر المصنف اياهما (تامتين) كما ذكر في الثلاثة الاول بل اكتفى بذكر مجيئهما للمعنيين فقط (وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة) مع كونهما مشتركين في المعنى ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال اخر من الافعال الناقصة اراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال (وآض) بمد همزة (وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار) يعني لهذه الاربعة معنيان احدهما معنى صار واذا كانت بمعناه تكون ناقصة وثانيهما كونها تامة واليه اشار بقوله (وتامة) اي هي تامة اذا كانت بمعنى الرجوع (في مثل قولك آض اوعاد زيد من سفره اي رجع وغدا) اي وكذا غدا وراح يكونان تامين اذا كان معنى غدا (اذا مشى في وقت الغداة و) معنى (راح اذا مشى في وقت الرواح وهو) اي وقت الرواح (ما بعد الزوال الى الليل) والحاصل انه اذا كان الاولان بمعنى رجع و الاخيران بمعنى مشى تكون تامة وقوله (واسقط المصنف) بيان لنكتة تركه يعني ان المصنف اسقط (ذكر هذه الافعال الاربعة) يعني آض وعاد وغدا وراح (من البين) اي بين الافعال الناقصة (في مقام التفصيل) اي مقام تفصيل كل واحد منها بالوجوه المختصة بها (مع ذكرها في مقام الاجمال) مع انه لم يسقط سائر ما ذكره في الاجمال فالظاهر ان يذكرها ايضا (فكأن الوجه) بتشديد النون يعني اظن ان الوجه (في ذلك) اي في اسقاطها (انها) اي الافعال الاربعة ليست معدودة منها بالاصالة بل هي (من الملحقات ولذا) اي والشاهد على كونها من الملحقات (انه لم يذكرها

صاحب [illegible]) ووجه [illegible] ذكرنا [illegible] (رقاب [illegible]) اى [illegible]
صاحب اللباب بقوله (والحق انها آض [illegible] و [illegible]) وفي هذا اصراحة [illegible]
([illegible] قطعها) اى الدس ([illegible] الى اشارة) اى قصد [illegible] (الى عدم الاعتداد)
اى فى عدم اعتبار [illegible] (بها) اى بتلك الآثار بعدوانه [illegible] مروها (لانها [illegible] الملحقات)
ثم شرع فى نوع آخر منها فهو ما فى اوله لفظ ما فقال (ومازال) ولما احتمل لفظ
[illegible] سرا كان [illegible] لى تعيين ما هو المراد [illegible] ([illegible]) [illegible] كان
[illegible] (٧) انه أخو [illegible] زال) [illegible]
[illegible] كان [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] دلالته [illegible] كذا [illegible] (ومابرح) [illegible] معناه من برح اى زال)
اى يعنى مازال [illegible] مابرح زيد يفعل كذا اى مازال (ومنه) اى من هذا
القبيل (البرحة لليلة الماضية) وهى اقرب ليلة ماضية يقال لها البارحة
(ومافتئ) (ايضا بمعناه) وفى الصحاح ومافتئ اى مازال ومابرح ويختص
بالجحد وقوله تعالى تالله تفتأ تذكر يوسف اى مافتأ يعنى مازال فى ذكره
(ومانفك) وفى الصحاح ما انفك فلان قائما اى مازال قائما وما [illegible] قال [illegible]
كما قال فى الاولين لان الزوال ههنا مدلوله اللازمى الانفكاك [illegible] معناه
الاصلى الذى دل عليه بالمطابقة بقوله (اى ما انفصل) وقوله (لاستمرار خبرها)
ظرف مستقر خبر لمبتدأ المحذوف اى تلك الافعال الاربعة المنفيات موضوعة
لافادة [illegible] [illegible] كون خبرها (اى خبر تلك الافعال) مستمرا
(لفاعلها) اى [illegible] تلك الافعال ولما قال المصنف ههنا لفاعلها ولم يقل
لاسمها وعبر عنه بالفاعل اشار بعضهم الى بيان فائدة هذا التعبير ونقله الشارح
بقوله (قيل سمى اسمها فاعلا) اى عبر المصنف عن الاسم بالفاعل (تنبيها)
اى قصدا للتنبيه (على ان اسمها) اى اسم تلك الافعال (ليس بقسم على
حدة من المرفوعات) لان اسمها فى الحقيقة فاعل لخبرها واذا قلنا كان زيد
قائما فزيد فاعل القيام لا فاعل كان فكما قال ان اطلاق الاسم عليه اصطلاح
[illegible] قسم بعينه من المرفوعات ولذا لم يعده المصنف من المرفوعات وقوله
[illegible] [illegible] قسم) خبر ليس يعنى اسمها مثل خبرها فى كونه معدودا لان
خبرها قسم (على حدة) اى برأسه من غير تبعية لآخر (من المنصوبات) من
حيث انه ركن من الكلام لا تتم الفائدة بدونه بخلاف غيره من المفعولات لانه
تتم الفائدة بدونه [illegible] مراد هذا القائل ان اسماء الافعال الناقصة
[illegible] [illegible] الفاعل فانه يصدق [illegible] [illegible] [illegible] كل
[illegible] [illegible] [illegible] فاعل واذا [illegible] المصنف

في المرفوعات اسم كان واخواتها واما خبر فلكونه شبيها بالمفعول من حيث التركيب والمفعول ليس بركن عده من المنصوبات حيث قال خبر كان واخواتها والله اعلم وانما اورد الشارح هذه الكتبة بطريق الحكاية ولم يتعرض والاتيان بصيغة التمريض لا ثباته في غير محله لان محله في قوله ماوضع لتقرير الفاعل على صفة وقال العصام ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبته لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ثم قال ونحن نقول نبه في هذا الكلام بجمع الخبر مع الفاعل بمعنى حيث قال لاستمرار خبرها فاعلها بخلاف قوله ماوضع لتقرير الفاعل على صفة فانه لم يقل فيه لتقرير الفاعل على خبره فلا يلزم هذا التنبيه هناك بخلاف هذا المقام فانه لما جمع بينهما احتاج الى التنبيه على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر على اصطلاح من يسمي الاسم فيه فاعلا ويسمي باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا وتارة كما لا يسمى خبر مفعولا وغيره انتهى ... صفة ... مبني على السكون طرف من الظروف المبنية اما بمعنى ... عند المصنف او خبر مقدم عند الزجاج وما بعده خبر مبتدأ وقوله (قوله من قبل يقبل كعلم يعلم ماض من القول وفاعله مستكن راجع الى الفاعل والضمير الراجع الى الخبر منصوب المحل مفعول كما فسره بقوله (اى قبل فاعلها خبرها) وعند اكثر الكوفيين مذ منصوب المحل مفعول فيه للاستمرار وجملة قبله مجرورة المحل مضاف اليها مذ وفي شرح التسهيل لابن مالك وهذا هو الصحيح وهكذا في شرح لب الالباب للسيد عبدالله كذا في المغرب فمعناه ... الاول ان اول مدة لاستمرار زمان قبل فاعلها خبرها اى صار صالحا له وله وعلى مذهب الكوفيين ان الاستمرار حاصل في زمان ... صالحا لقبوله الخبر (اى من وقت) وهذا تفسير لمذ يعني ان ... ان الخبر مستمر للفاعل وابتداء ذلك الاستمرار هو الزمان الذي (يمكن ان يقبله) اى ان يقبل الفاعل ذلك الخبر (عادة) اى في العادة لا في العقل (نحو ما زال زيد اميرا استمرت امارته) اى المفهومة من الخبر الذي هو اميرا (من زمان قابليته وصلاحيته للامارة) فقوله وصلاحيته عطف تفسير للقابلية واشارة الى ان المراد بالقابلية هو الصلاحية لا كونه قابلا له بالفعل وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيام الامارة به في ذلك الوقت لا من حالة الصبا وفائدته لو كان زيد اميرا حين ولادته يصدق عليه انه متصف بالامارة لكنه لا يقدر على التصرف بان يأمر او ينهى وليس المراد منه انه مستمر من وقت تقلدها هذا بيان لفائدة قوله مذ قبله ليحصل الاحتراز عن اوهم المذكور ثم شرع

في بيان وجه دلالة تلك الافعال على الاستمرار ثم قال (اما دلالتها) اي وجه دلالة تلك الافعال (على الاستمرار فلان النفي مأخوذ) اي فلكون النفي مأخوذا (في معاني هذه الافعال) وهو ظاهر (فاذا ادخلت ادوات النفي عليها) اي على تلك الافعال (كانت معانيها) اي معاني تلك الافعال (نفي النفي) لان معاني كل منها دالة على النفي وهو الزوال والانفصال فاذا ادخلت عليه حرف النفي يكون نفي النفي اعني نفي الزوال والانفصال (ونفي النفي) اي القاعدة العقلية ان نفي النفي (استمرار الثبوت) وذلك ان استمرار النفي لا بقدر الى سبب بخلاف استمرار الوجود ... (واعتبار الصلاحية) شروع في بيان فائدة قوله منذ قوله يعني كانه قيل ان الاستمرار مدلول لتلك الافعال وهذا ظاهر واما دلالتها على الصلاحية فليست بمدلولها ولا اعتبر وها فقال واعتبار الصلاحية (والقابلة معلوم عقلا) اي بمعونة العقل والحاصل ان الفرق بين الدلالتين هو ان الاولى وضعية اي داخلة والثانية عقلية اي خارجة وقال العصام وجعل هذه الدلالة خارجة عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف مما لا مقتضى له انتهى يعني ان المصنف لما قيد بقوله منذ قوله اقتضى عدم التفريق بين الدلالتين لاعتباره القيد مع المقيد ويمكن ان يجاب ان مراده تحقيق للواقع لا تفسير الكلام المصنف يعني انه في الواقع كذا (ويلزمها) اي هذه الافعال (الاربعة) تعميم للضمير المنصوب وقوله (اذا اريد بها استمرار الثبوت) اشارة الى ان ذلك اللزوم ليس بلازم لها بل هو لازم لارادة الاستمرار منها وحين كونها اسما لا ناقصة (النفي) ... باللزوم فادل بلزومها ثم اشار الى تعميم النفي بقوله (بدخول ادواته) اي ادوات النفي (عليها) اي على تلك الافعال (لفظا وهو) اي وكونه لفظا (ظاهر) كما كانت الافعال على صورة ما ذكرت في المتن (او تقديرا كقوله تعالى) حكاية لكلام اخوة يوسف لابيهم يعقوب عليه السلام (تالله تفتأ تذكر يوسف اي لا تفتأ) ولا تزال وانما لزم النفي (فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها) اي على تلك الافعال (لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها) (ومادام) وهو مبتدأ اي كلمة مادام وقوله (توقيت امر) ظرف مستقر خبره وقوله (اي تعيينه) تفسير للتوقيت يعني المراد بالتوقيت تعيين امر اي امر خارج عن الفعل مذكور قبلها (بمدة ثبوت خبرها) اي مضمون خبر تلك الكلمة وقوله (لفاعلها) متعلق بالثبوت اعني ذكر كلمة مادام لافادة بيان وقت امر وتعيينه بوقت امتداد كون الخبر ثابتا لفاعل (بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له) اي لذلك الامر (وذلك) اي افادة ذلك المراد

دلالتهما على ارتباط حاصل به (لان لفظ ما) في مادام (مصدرية فهي)
اي كلمة ما (مع ما بعدها في تأويل المصدر) يعني ان ما المصدرية موصولة
حرفية وما بعدها من الفعل صلتها والموصول مع الصلة في تأويل المصدر
(وتقدير الزمان فعل المصادر كثيرة واذا قدر الزمان قبله) اي قبل لفظ ما فلابد
هناك من حصول كلام ، اي لزم هناك حصول كلام مركب من المجموع بحيث
(يفيد فائدة تامة) والى هذا اشار بقوله اي مفيدا لما اراده المتكلم وقال عصام
الدين رحمه الله ان قوله وتقدير الزمان الخ يفيد ان تقدير الزمان لكونه من
المصادر وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كلمة ما في دام لا لكونه مصدرا
فان مادام صار علما في تقدير الزمان حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر
بهذه المثابة في شيء من المصادر انتهى وقوله (ومن ثمة) متعلق بقوله احتاج
(اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها)(احتاج) اي
احتاج لفظ مادام (الى) (وجود) (كلام) (مستقل بالافادة) وقوله (لانه) اي
متعلق باحتاج اي انما احتاج اليه لان لفظ مادام (حينئذ) اي حين كونه كما
ذكرنا (مع اسمه وخبره) (ظرف) اي لذلك الامر (والظرف فضلة) اي ليس
بعمدة في الكلام وقوله (غير مستقل بالافادة) صفة كاشفة للفضلة او خبر بعد
خبر (مثل اجلس مادام زيد جالسا) فقوله اجلس هو الامر الذي اريد تعيينه
وقوله مادام ظرفية (اي اجلس مدة دوام جلوس زيد) والفاء في قوله (فادام)
تفريعية (لم يشفع اجلس بمادام) وفي هذا الكلام ظرافة ظاهرة فان المراد
بمادام الاول معناه وقوله لم يشفع على صيغة المجهول من التشفيع وهو جعل
الشيء زوجا للآخر وقوله بمادام المراد لفظه وهو نائب فاعل يشفع والجملة
صلة ما في مادام الاول وهو ظرف لقوله لا يفيد وقوله (باجلس) متعلق بلم يشفع
وقوله (ولم يحصل من المجموع كلام مستقل) عطف على لم يشفع عطف
بيان وقوله (لا يفيد) هو الامر الذي اريد توقيته يعني ان قولك في المثال المذكور
وهو مادام زيد جالسا لا يفيد (فائدة تامة) وقت عدم تزويج لفظ مادام بلفظ
اجلس وترفيقه به وقوله (بخلاف الافعال المصدرة) اشارة الى الفرق بين
مادام وبين سائر الافعال فان سائر الافعال التي تصدر (بحرف النفي)
ليس كذلك وقوله (فانها) اشارة الى محل الفرق وهو ان سائر الافعال (مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة) واذا كان مستقلا (فلا حاجة الى وجود كلام) اي
آخر منها (وراءها) اي وراء تلك الافعال (وليس) وهو مبتدأ وفي الصحاح ان ليس
كلمة نفي وهو فعل ماض واصله ليس بكسر الياء فسكنت استثقالا ولم تقلب الفا لانها

لاتتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال والدليل على انه فعل قولهم لست ولستما ولستم كقولهم ضربت وضربتما وضربتم انتهى وقوله (انفى مضمون الجملة) ظرف مستقر خبره وقوله (حالا) بالنصب على انه مفعول فيه لانفى (اى فى الحال) يعنى ان لفظ ليس الذى هو معدود من الافعال الناقصة كان لنفى مضمون الجملة التى فيها من فرعه ومنصوبه فى زمان الحال يعنى هو المتبادر منه سواء كان مثبتا فى الماضى والمستقبل اولا (مثل ليس زيد قائما) فان مضمون الجملة هو قيام زيد وهو منفى فى الحال (اى الآن وهذا) اى تعيين وضعه وتخصيصه فى زمان الحال هو (مذهب الجمهور) اى غير سيبويه واختاره المصنف (وقيل) وقوله (هى انفى مضمون الجملة) اشارة الى ان قوله (مطلقا) معطوف على قوله حالا والى ان محل الخلاف هو فقط لامع ماقبله وقوله (ولذلك) اشارة الى دليل ذلك القائل يعنى ان كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال (يقيدتارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله مثله) فان الخلق المنفى ماض من وقت المتكلم وليس يمتد الى وقت الاخبار (وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الايوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فان نفى الصرف فى يوم القيامة وهو استقبال بالنسبة الى وقت النزول (وهو) اى هذا المذهب (مذهب سيبويه) ثم شرع فى بيان مسئلة منقسمة الى انواع تلك الافعال وهى جواز تقديم اخبارها على اسمها نهاوعلى انفسها فقال (ويجوز تقديم اخبارها) (اى اخبار الافعال الناقصة) وانما فسر الضمير به للاشارة الى شمول هذه المسئلة حيث اكد المصنف هذا الشمول بقوله (كلها) وقوله (على اسمائها) متعلق بالتقديم وقوله (اذليس فيها) اشارة الى دليل الجواز يعنى ان جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور لانه ليس فى هذه المسئلة (الاتقديم المنصوب على المرفوع فيها) اى فى المعمولات التى (عاملها فعل) وهذا غير مضر بل هو جائز فى مابين سائر معمولات الفعل ولما احتمل الجواز ههنا معنيين احدهما الامكان الخاص والآخر الامكان العام اشار الى انه ان اريد الاول يحتاج الى قيد وان اريد الثانى يحتاج الى قيد آخر فقال (فان اريد بجواز اتقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه) اى ان اريد به استواء الطرفين على ماهو مقتضى الامكان الخاص (فينبغى ان يقيد) اى الجواز (بمثل قولنا مالم يعرض مايقتضى) يعنى انه يجوز تقديمهامالم يعرض شئ يقتضى (تقديمها)اى تقديم اخبارها (عليها) اى على اسمائها وانما ينبغى ان يقيد به ليخرج ماإذاعرض مايقتضى التقدم والتاخر لانه حينئذ يكون التقديم والتاخير واجبا لاجائزا فيبطل ارادة

ذلك الامكان اعنى استواء الطرفين لانه حين وجود ذلك لما تضى يجب تقديمها و يمتنع تأخيرها على الاصل (نحو كم كان مالك) فان كلمة كم خبر كان فيجب تقديمها على نفسها فضلا عن اسمها لاقتضائها الصدارة فحينئذ لم يجز تأخيرها وقراءته على الاصل وقال العصام الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام فى تقديم الخبر على مجرد الاسم و هذا المثال داخل فى تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله قسم يجوز انتهى وقوله (اوتأخيرها عنها) بالنصب معطوف على قوله تقديمها يعنى اولم يعرض مايقتضى تأخيرها (نحو صار عدوى صديقى) فانه لما انتفى اعراب الجزئين وانتفت القرينة ايضا وجب تقديم اسمائها على اخبارها فوجب التأخير وامتنع التقديم (وان اريد به)اى بالجواز (نفى الضرورة عن جانب العدم فقط) يعنى لاعن جانب الوجود على ماهو مقتضى الامكان العام المقابل للامتناع لابمعنى الامكان الخاص المقابل للوجوب (فينبغى ان يقيد) اى الجواز (بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع) يعنى لايحتاج الى التقييد بما ذكر لان الصورة المذكورة ايضا من صور الجواز بالمعنى المذكور لكن ينبغى ان يقيد بمالم يمنع (من التقديم) مانع (وحينئذ) اى حين اريد بالجواز نفى الضروره عن جانب العدم باعتبار القيد المذكور اعنى مالم يمنع مانع(يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور) يعنى نحو كم كان مالك وامثاله و يجوز ان يكون جائزا كما اذا لم يعرض هذا المقتضى وقال العصام يمكن ان يختار الشق الاول و يراد به تجويز تقديم اخبارها على اسمائها يعنى انها لاتمتنع عن التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا انتهى قلت ولهذا لم يذكر صاحب اللب هذه الامثلة وقال فى شرحه انه لم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره اذ لو نظر الى الاصل فتقدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولو الى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه انتهى ماوجهه صاحب الامتحان ولما فرغ المصنف من تقسيم الافعال الناقصة بحسب ذاتها شرع فى بيان تقسيمها بالنسبة الى جواز تقديم اخبارها عليها وعدم جوازها فقال (وهى) وفسر الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله (اى الافعال الناقصة)وترك ماهو الانسب وهو رجوعه الى الاخبار من قوله وهو من كان الى راح يقتضى ان يصرف الارجاع اليها كذا فى العصام يعنى انه لو رجع الضمير الى الاخبار لم يجز حينئذ ارجاع ضمير هو الى القسم لان المقسم خلاف القسم لان المقسم ان كان خبرا لم يجز ان يقال ان قسما من الخبر هو كان واخواتها لان كان ليس قسما من الاخبار بل هو قسم من الافعال وقوله (فى تقديمها) متعلق بالخبر وهو قوله على ثلاثة اقسام (اى فى تقديم اخبارها) و فيه اشارة الى منشأ هذا التقسيم يعنى انها

منقسمة عليها بسبب تقديم اخبارها (عليها) (اى على تلك الافعال)
وقوله (واقعة) اشارة الى ان قوله (على ثلاثة اقسام) خبر للمبتدأ وقوله (قسم)
بالجر بدل بعض من ثلاثة اقسام بحذف العائد او بالرفع امالكونه خبرا
عن المبتدا المحذوف اى الاول قسم واما لكونه مبتدأ بتقدير الصفة اى كائن
منهما فحينئذ يكون قوله (يجوز) خبراله كما كان على التقدير الاول صفة له يعنى
ان قسما من الثلاثه يجوز (تقديم اخبارها) اى اخبار تلك الافعال (عليها) اى
على تلك الافعال (وهو) اى ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله (من كان) ظرف
مستقر خبره اى من لفظ كان منتهيا (الى راح) (وهو) اى هذا القسم (احد
عشر فعلا) يعنى بها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد
وغدا وراح وقوله (لكونها) بيان لعلة الجواز يعنى انما يجوز تقديمها فى المذكورات
لكون المذكورات (افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال)
يعنى ان ذلك الجواز لا يحتاج الى علة فان كون تقديم المنصوب على المرفوع
جائزا بديهى (لقوتها) اى لكون الافعال قوية فى العمل لاصالتها وقوله
(وقسم) بالجر او بالرفع عطف على القسم الاول اى وقسم من الثلاثة (لايجوز)
(تقديم اخبارها عليها) اى يمتنع (وهو) (اى هذا القسم) (ما) اى فعل
(فى اوله) اى وقع فى اول ذلك الفعل وهو ظرف مستقر صفة او صلة لما وقوله
ما فاعل الظرف والمراد به كلمة واليه اشار بقوله (اى كلمة) (ما) و انما فسره
بالكلمة ولم يقل لفظ ما لئلا ينتقض بما الزائدة فانها واقعة فى اول تلك الافعال
وان قال لفظ ما كان شاملا لها لكون اللفظ شاملا للمهملات وكذا لو قال حرف ما
لم يكن شاملا للمصدرية واو قال اسم مالم يكن شاملا للنافية وا تعبيرا لشامل لهما
هو الكلمة واشار اليه بقوله (نافية كانت او مصدرية) يعنى ان كلمة ما الواقعة
فى اولها سواء كانت نافية كما فى نحو مازال او مصدرية كما فى مادام تمنع جواز تقديم
اخبارها عليها (اما) يعنى اما منعها (اذا كانت) اى تلك الكلمة (نافية فلامتناع
تقديم ما) اى تقديم المعمول الذى يقع (فى حيز النفى) اى فى محل بعده يعنى
للقاعدة المقررة وهى تقديم معمول ما قع فى حيز النفى ممتنع وانما يمتنع ذلك
(لانه) اى لكون حرف النفى (يقتضى التصدر) اى يجب ان يتصدر فى الكلام
ولوقدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما ايضا لامتناع الفصل بينه و بين
مدخوله فحينئذ يلزم تقدمه على ما وجب له الصدارة (واما) منعها (اذا كانت)
اى تلك الكلمة (مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر)
ولما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور ولم يخالفهم الا ابن كيسان اراد المصنف
ان يذكر ذلك الخلاف وقدر الشارح قوله (و بخلاف فى هذا الحكم) ليكون اشارة

الى ان قوله (خلافا) مفعول مطلق حذف فعله ومراد الشارح بقوله (ثابتا) الاشارة الى ان اللام فى قوله (لابن كيسان) متعلق بثابتا المقدر لا انه متعلق بالخلاف فانه لو كان متعلقا به يلزم ان يكون الجمهور مخالفا وابن كيسان مخالفه وليس كذلك بل الامر بالعكس فتفطن كما اشار اليه بقوله (بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه) اى من جانب ابن كيسان (لا من جانب الجمهور كما يقتضيه) اى كما يقتضى كون الخلاف من الجانبين (باب المفاعلة) وهو تعبيره بالخلاف بمعنى المخالفة ولم يعبر بالاختلاف كما فى القسم الآتى فان باب المفاعلة للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا فى اصل الفعل وقوله (لتقدمهم) اشارة الى دليل كون ابن كيسان مخالفا للجمهور لا انه بالعكس يعنى انما كان المخالف هو لكون الجمهور متقدما عليه ومتفقا على ذلك الحكم (فكانه) يعنى فصار ذلك الخلاف مشبها بحكم (لا مخالفة منهم) اى من احد من الجمهور (وذلك الخلاف) اى الذى ذكره المصنف او الذى وقع (منه) اى انما صار من ابن كيسان وقوله (فى غير مادام) اما متعلق وظرف لقوله ثابتا لابن كيسان او خبر لمحذوف يعنى هذا الخلاف الثابت فى غير مادام يعنى فى الافعال التى فى اولها ما النافية لا فيما وقع فى اولها ما المصدرية فان ابن كيسان مع الجمهور فيه فى عدم جواز التقدم وانما فرق ابن كيسان وجوز التقديم فى ما النافية ولم يجوزه فى المصدرية (لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى) يعنى زال وانفك وانفصل كما عرفت (افادت) اى تلك الاداة (لثبوت) لما مر من ان نفى النفى اثبات فتكون تلك الافعال افعالا ثبوتية لا نفى قبلها فيكون معنى مازال واخواته معنى ثبت واستمر (فصار بمنزلة كان) اى صار ذلك المجموع من اداة النفى والفعل المنفى بمنزلة فعل ثبوتى واذا كانت احوالها كذلك (فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى) اى فلا يجرى هذا الدليل عليها حتى يلزم التقدم الممتنع وانما يلزم تقديم ما فى حيز الثابت عليه وهو جائز جدا لان تلك الافعال وان كانت فى ظاهرها منفية بحسب اللفظ لكنها ليست بمنفية (بحسب المعنى) بخلاف غيرها فانها ليست كذلك فيجرى عليها الدليل السابق والحاصل ان مبنى دليل الجمهور انهم اطلقوا على تلك الافعال افعالا منفية نظرا الى اللفظ ودليل المخالف انه اطلق عليها افعالا مثبتة نظرا الى المعنى (وقسم) وهو ايضا بالجر او بالرفع معطوف على ما قبله اى قسم من الثلاثة وقوله (مختلف) بفتح اللام اسم مفعول اما بالجر صفة قسم واما بالرفع صفة او خبر ونائب فاعله قوله (فيه) اى فى هذا القسم وقوله (ظهر فيه الخلاف) تفسير لقوله مختلف يعنى ان قوله مختلف يدل بدلالة ظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كما سبق بل انه ناشئ (من الجمهور

وخلاف بينهم يعني المخالف ولمخالف له هو دائر فيما بينهم كما قال (من
بعضهم مع بعض) اي بعضهم مخالف للآخر منهم في الجواز وعدمه وقوله
(فان الافتعال) دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل ان هذا اللفظ من باب
الافتعال فلا دلالة على المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم
فكانه اجاب عنه باب الافتعال وان لم يدل عليه لكنه دل عليه (ههنا) فان
المراد به ههنا انه (بمعنى الفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل
صريحا) يعني كما دل لفظ مخالف لكونه من باب المفاعلة على المشاركة صريحا
بالدلالة الوضعية يدل لفظ اختلاف عليها ايضا بالدلالة العقلية لان الاختلاف
لم يوجد الا بين اثنين فصاعدا ومخالفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفة الآخر (وهو)
اي القسم المختلف فيه (كلمة) (ليس) الانسب والاولى ان يقول فعل ليس ثم
فصل الشارح الاختلاف المذكور وعين المخالفين منهم فقال فالمبرد
والكوفيون وابن السراج والجرجاني ثابتون على انه اي تقديم خبر ليس
على نفسها (لا يجوز مراعاة) اي لقصد الرعاية (للنفي) الواقع في ليس
(اذ يمتنع) يعني انما راعوا النفي لانه يمتنع (تقديم معمول النفي عليه) اي على ذلك
العامل الدال على النفي وكانهم قالوا ان هذا مطلق يعني سواء كان النفي مستفادا
من الخارج اولا (والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي) ثابتون (على
انه) اي التقديم (يجوز بناء على انه) اي لفظ ليس (فعل و) قوله (جواز) بالجر
عطف على مدخول على اي بناء على انه فعل وبناء على جواز (تقديم معمول
الفعل عليه) اي على الفعل العامل (وبين الطائفتين) اي الداخلتين في
جملة الجمهور (في حكم هذا القسم) وهو ما لم يكن في اوله ما مع كونه للنفي
(معارضة ومجادلة وبهذا) اي بهذا البيان الصادر مني (اندفع ما) اي
اعتراض (قيل) وهو انه (كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما) اي
القسم الثاني الذي (في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه) وانما كان
الواجب ان يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيه) اي في القسم الذي ليس في
اوله ما (من ابن كيسان) كما وقع الخلاف منه في القسم الثاني وفي التفريق
بينهما اطناب لا فائدة فيه كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع
المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين متنازعين
دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا منهما من جانبه لا من جانب
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب
المخالف فانه كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانبه في الاختلاف لانه ليس فيه
خلاف ما تقرر كذا في العصام ثم قال ويمكن وجه آخر لتمييز ليس عن

لافعـال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيـه ما اختلف فيه اهل اللغات لاما اختلف فيه النحـاة فجعل المصنف اختـلاف النحاة فى ليس من قبيل اختلاف اهل اللغـات و رفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه المخـالف فى اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف فى ليس بخـلاف النـافية انتهى ماقاله العصام ولما فرغ من بيان الافعال الناقصة الغير المقـاربة شرع فى بيـان نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال (افعال المقاربة) ثم شرع فى تعريفها بحيث يحصل الفرق بينها و بين الافعال الناقصة فقال (ماوضع) (اى فعل وضع) وقال العصـام اشار الشـارح بتفسير الموصول بالمفرد الى ان التعريف لفعل المقـاربة اذ التعريف للماهية بدون الافراد فقوله افعـال المقاربة بتقديرهذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقـاربة اى هو ماوضـع انتهى فكأنه اشار الى ما يمكن ان يورد على تفسـير الشـارح للموصول بالمفرد بانه يلزم منه حمل المفرد على الجمع فاراد المحشى دفعـه بانه اراد اشـارة الى ما هو اللائق فى باب التعريف وهو الافراد واما مضرة الحمل فمدفوعة بافتراق الجملتين كما انفهم من تقريره واللام فى قوله(لدنو الخبر) متعلق بوضـع (اى للدلالة) وانمـا فسره به للاشارة الى ان اللام ليس بصلة او ضع بل هى لام الغرض كما اشار اليه فى قوله لتقرير الفـاعل بقوله ولا يبعد فارجع اليه و قوله (على قرب حصوله للفـاعل) اشارة الى معنى الدنو والى انه مضاف الى فاعله وهوالخبر والى ان المراد بقرب الخبر قرب حصوله للفاعل فاذا قلنـا مثلا عسى زيد ان يخرج فلفظ عسى موضوع لمعـنى ان الخروج يقرب حصوله لزيد وقوله (رجاء) اشـارة الى انه على ثلاثة انواع لانه اما الدلالة رجاء او حصول اواخـذ (منصوب) اى لفظ رجاء منصـوب (على المصدرية) اى على انه مصدر اومفعـول مطلق مجازى (بتقدير المضاف اى دنو رجاء) ثم اشـار الى تفصيله بقوله (بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم) وفيـه اشارة الى ان الرجاء فعـل المتكلم (وطمعه) بالجر عطف تفسـير للرجاء وقوله (حصول الخبر) بالنصب مفعول للطمع يعنى ان المتكلم طمع فى حصول الخبر (له) اى للفاعل وقوله (لاجزمه) يجوز ان يكون حالا من فاعل طمعه يعنى حال كون المتكلم غـير جازم (به) اى بالحصول (فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل) اى فعل عسى (على قرب حصول الخروج) وهومضمون الخبر (لزيد) وهو فاعل عسى (بسبب انك ترجو ذلك) اى الحصول (وتطمع فيـه لاانك جازم به) ثم اشار الى النوع الثانى منهمـا بقوله (او) قد عرفت ان لفظة او لتقسيم المحدود يعنى ان نوعا منها (وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفـاعل) وفيه اشارة

الى ان قوله (حصولا) عطف على قوله رجاء وانما قال قرب ثبوته ولم يقل
قرب حصوله للتفنن فانه لما عبر بالحصول بتصريح المصنف غير العبارة الى
الثبوت فان الثبوت والحصول مترادفان (اى دنو حصول بان يكون اخبار
المتكلم) بكسر الهمزة مصدرا خبرا (بذلك الدنو لاشراف الخبر) اى لكمال
قربه فان الاشراف اشارة الى النزول من اعلى وهو اسرع حصولا من الصعود
فاذا شرع الخبر فى الهبوط يجزم بحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان قريبا
الى الحصول بمثابة الاشراف اخبر المتكلم بانه مشرف (على حصوله) اى
مضمون الخبر (للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله) بخلاف النوع الاول فانه فى الطمع بعد
وليس فيه جزم (او) وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل (اخذا فيه)
(اى دنو اخذ) وقوله (وشروع فى الخبر) بالجر عطف تفسير للاخذ يعنى الاخذ بمعنى
الشروع فان اخذ اذا عدى بفى يكون بمعنى شرع فيه واليه اشار بقوله (بان
يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر) والباء فى بسبب
متعلق بالجزم ايضا لكنها بمعنى السببية يعنى ان الجزم بالشروع بسبب كون
الفاعل (متصديا) ومتعرضا (لما يفضى اليه) اى للاسباب التى تكون مفضية
وموصلة الى الشروع (فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل) اى ذلك الفعل
(على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه) اى بشروع
الفاعل (فيما) اى فى السبب الذى (يفضى) اى يوصل (اليه) اى الى خروجه
ثم شرع فى بيان تعيين الافعال الموضوعة لكل من المعانى الثلاث فقال
(فالاول) (اى ما) يعنى الفعل الذى (وضع لدنو الخبر رجاء) (عسى) اى لفظه
وهذا عند الجمهور (قال سيبويه عسى) يعنى ان لفظ عسى بحسب كون اتصاف
الفاعل بالخبر نوعان الاول (طمع و) الثانى (اشفاق فالطمع) مستعمل
(فى المحبوب) اى فى الاتصاف الذى يحبه المتكلم (والاشفاق) مستعمل
(فى المكروه) اى الاتصاف الذى يخاف المتكلم من وقوعه مثال الاشفاق (نحو
عسيت ان اموت) لان اتصاف المتكلم الذى اخبر بدنو الخبر لفاعله هو الموت
وهو امر مكروه للمتكلم (ومعنى الاشفاق الخوف) كقوله تعالى والذين هم من
عذاب ربهم مشفقون اى خائفون وقال العصام وعلى هذا يخرج عن تعريف
افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغى ان يقول رجاء واشفاقا لا يقول عسى
الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد وكيف وافعال
المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها انتهى يعنى ان دعوى ان
خروج الاشفاقية منى على عدم اعتبار قيد الحيثية واذا اعتبر فلا خروج مع ان

ترك القيد التأييد مضر للزوم خروج افعال من تعريف المقاربة والله اعلم (وهو)
اى لفظ عسى (غير متصرف) (حيث لايجئ) الخ تفسير لمعنى غير المتصرف
يعنى المراد بغير المتصرف انه لايجئ (منه) اى من عسى (مضارع ومجهول)
اى وماض مجهول (وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة) من اسم الفاعل
والمفعول وانما يتصرف فى بعض صيغ الماضى المعلوم صيغتان للغائب وهما عسى زيد
وعست هند وثلاث للمخاطب وثلاث المخاطبة يقال عسيت عسيتما عسيتم عسيت
عسيتما عسيتن وواحدة للمتكلم يقال عسيت (وانما لم يتصرف فى عسى) مع انه فعل
(لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت فى الاغلب من معانى الحروف)
وان كانت من معانى الافعال فى بعض الاحيان كالامر والنهى (والحروف) اى
ومعلوم ان الحروف (لايتصرف فيها) وكذا الافعال التى بمعناها لاتتصرف
تصرف الافعال اغير الانشائية ولما استعمل لفظ عسى بحسب تقدم اسمه على
خبره وتأخيره عنه اورد المصنف مثالين مشيرا بهما الى الاول فقال (تقول)
(على احد استعماليه) (عسى زيد ان يخرج) وهذا هو الاستعمال الاول (وهو)
اى الاستعمال الاول (ان يكون) اى يوجد (بعده) اى بعد عسى (اسم) وهو
زيد ههنا (ثم) يوجد (فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية) وانما صدر
المضارع بان (تقوية) اى لقصد التقوية (لمعنى الترجى الذى هو توقع) اى
انتظار (وجود الفعل) وهو مضمون يخرج اعنى الخروج المنسوب الى زيد ههنا
(فى الاستقبال) اى فى زمان الاستقبال ولما كان المضارع المجرد محتملا للحال
والاستقبال اكده بان التى هى مخصصة له بالاستقبال (فزيد اسم عسى وان
يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج) اى قرب اتصافه بالخروج
حال كون استقامة معناه وصحة الحمل (بتقدير مضاف) وذلك التقدير اما فى
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج) فان الخروج انما يصح حمله بحيث
يحمل على حال زيد لا على نفسه فلا يقال زيد خروج بل يقال حال زيد خروج
(او) ذلك التقدير (فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج) وانما قدر كذا
(لوجوب صدق الخبر) اى خبر الافعال الناقصة (على الاسم) اى على اسمها
(وعلى هذا) اى وعلى هذا التكلف من تقدير المضاف فى احد الطرفين
(عسى ناقصة) وهذا التوجيه هو الاوفق بكون افعال المقاربة من الافعال
الناقصة ثم نقل التوجيه الآخر الذى يقتضى ان يكون عسى من الافعال
التامة فقال (وقيل المضارع) اى الذى وقع بعد عسى حال كونه (مع ان) اى
المصدرية (مشبه بالمفعول وليس بخبر) كما كان فى التوجيه الاول وانما
لم يجعله خبرا (لعدم صدقه) اى صدق ان يخرج (على الاسم) اى على زيد

ههنا بالمواطأة فلا يقال ان زيدا هو ان يخرج (وتقدير المضاف) اى لتصحيح الحمل (تكلف وذلك) اى وجه كونه تكلفا (لان المعنى الاصلى) يعنى المعنى الذى هو اصل فى عسى هو قوله (قارب زيد ان يخرج اى الخروج) فلو بقى عسى فى هذا المعنى الذى هو اخبار مقاربة زيد للخروج كان لفظ ان يخرج مفعولا لقارب لكنه لم يبق على هذا المعنى كما بينه بقوله (ثم نقل الى انشاء الطمع) فصار عسى زيد ان يخرج منقولا من اصل معناه الذى هو اخبار المقاربة الى معنى الانشاء فكان المتكلم قال انا انشأت طمعى بهذا اللفظ (فالمضارع) اى فحين كونه منقولا الى الانشاء فالمضارع الذى (مع ان وان لم يبق) اى ولو لم يبق (على المفعولية) اى على كونه حاملا لمعنى المفعولية (فى صورة الانشاء فهو) اى ذلك المضارع (مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب) اى واذا بقيت الصورة بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع قابلا للنصب (لشبهه بالمفعول) اى فى الصورة (وعسى على هذا تامة) فزيد فاعله وان يخرج منصوب بمشابهة المفعول (وقال الكوفيون ان) اى المصدرية (يجعل) اى مع فعله الذى هو المضارع ليس بمنصوب بالخبرية فى التوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كما فى التوجيه الثانى بل هو (فى محل الرفع) اى مرفوع محلا حال كونه (بدلا مما قبله) وهو زيد (بدل الاشتمال) وانما كان بدل الاشتمال (لان فيه اجمالا) وهو ذكر زيد مجردا عن احواله (ثم تفصيلا) وهو ذكر الخروج بعده وكل لفظين اذا قصد الاجمال بالاول والتفصيل بالثانى يكون الثانى بدل الاشتمال من الاول وقوله (وفى ابهام الشئ) بيان لفائدة البدل وهى ان فى ذكر الشئ مبهما (ثم تفسيره) اى ثم يفسر ويكشف (وقع عظيم) اى ايقاع عظيم (لذلك الشئ فى النفس) بخلاف ما يذكر تفصيلا فى اول مرة لحصوله بعد الانتظار (وقال الشارح الرضى والذى ارى) من الوجوه الثلاثة (ان هذا) اى توجيه الكوفيين (وجه قريب) لكونه سالما من تقدير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيه وجعله بدلا طريق شائع ورد ابن هشام فى مغنى اللبيب قول الكوفيين بانه حينئذ يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل واجاب عن رده الدمامينى فى شرحه حيث قال لهم ان يقولوا اى مانع يمنع من وقوع البدل لازما فى بعض الصور مع مجئ مثل ذلك فى بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا والبدل اولى بذلك لانه مقصود بالحكم ثم شرع فى بيان الاستعمال الثانى بقوله (و) (تقول على الاستعمال الآخر) (عسى ان يخرج زيد) (بان) يكون (يذكر مرفوع فقط) فانه حينئذ يكون زيد فاعل يخرج وهو فى تأويل المفرد فاعل عسى (وهو) اى ذلك المرفوع المذكور (ما) اى مضارع

كان منصوبا في الاستعمال الاول) وهو ان يخرج (فاستغنى) اى انه كان لفظ
عسى في هذا الاستعمال مستغنيا (عن الخبر) فانه لو قدر له الخبر قدر لفظ
الخروج المنسوب الى زيد وهو حاصل فيه (لاشتمال الاسم) وهو ان يخرج (على
المنسوب والمنسوب اليه) وهو زيد لكونه فاعلا له (كما استغنى) اى نظيره الاستغناء
الحاصل المعتبر (في علمت) اى في باب علمت (ان زيد اقائم) بان يكون ان مع اسمه
وخبره مفعولا اول له فان المفعول الاول هنالك مشتمل على زيد الذى هو مفعوله
الاول وعلى قائم الذى هو مفعوله الثانى كان علمت مستغنيا (عن المفعول الآخر)
الذى هو مفعوله الثانى (فاقيم) اى لاستغنائه عن الآخر اقيم مضمون ان زيدا
قائم (مقامهما) اى مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح في باب علمت فان بعضهم
يقدر فيه المفعول الثانى كالثبوت والحصول كما عرفت (فهى) اى كلمة عسى
(في هذا الاستعمال ناقصة) كما كانت في استعمال الاول بتقدير المضاف فانها
في هذا الاستعمال لما اقدر ان يخرج مع فاعله اسمها وانها مستغنية عن الخبرية
واقيم هو مقام الخبر فتقتضى هذا التوجيه كونها ناقصة (وان اقتصر) يعنى
بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصار (على المرفوع من غير قصد اقامته مقام
المرفوع والمنصوب) حال كونها (بمعنى قرب خروج زيد فهى) اى فحينئذ
كلمة عسى (تامة) لعدم القصد الى ملاحظة الخبر ههنا ثم قال (وههنا) اى
في صورة عسى ان يخرج زيد (احتمال آخر) اى غير الاحتمالين المذكورين (وهو
ان يكون زيد مرفوعا) اى حال كونه مؤخرا (بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير)
اى مستتر (يعود الى زيد) اى المؤخر الذى هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل
الذكر الذى هو مضر في البلاغة فان زيدا وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم
رتبة لكونه اسما لها (وان يخرج) اى ويكون ان يخرج (في محل النصب بانه
خبر عسى) قوله (وآخر) معطوف على قوله احتمال آخر يعنى وههنا احتمال
آخر ايضا (وهو ان يجعل ذلك) اى ذلك التركيب المركب من لمجموع
(من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد) فان عسى اقتضى اسما مرفوعا
ويخرج اقتضى فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما فتنازعا وبه (فان اعمل
الاول كان زيد اسم عسى و) كان (ان يخرج خبرا له مقدما عليه) فحينئذ يقدر
فاعل يخرج مستكنا راجعا الى زيد المؤخر لفظا و لمقدم رتبة (وان اعمل الثانى)
بان يكون زيد فاعل يخرج بقى عسى مجردا عن الاسم فحينئذ (كان اسم عسى ما)
اى الضمير الذى (استكن فيه) اى في عسى (من ضمير زيد) يعنى حال كونه
ضميرا راجعا الى زيد (وخبره) اى وكان خبره (ان يخرج زيد) بمجموعه (فهى)
اى كلمة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا) اى كما تكون ناقصة

في الاحتمال السابق اعلم ان التوجيه الاول تتوقف على ثبوت عسى ان يخرجا
الزيدان بتثنية الفاعل وجمعه وبموافقة ان يخرجا المرجعه وايضا انه لو كان
كذلك كان ينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فانه حينئذ لا حاجة
الى تأويله بالمفرد وان التوجيه الثاني تتوقف صحته على ثبوت عسيا ان يخرج
الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا عسيا على مذهب
البصريين من اختيار اعمال الثاني بابه اذ كان الزيدان فاعلا ليخرج اضمر فاعل
عسى فيلزم ان يكون عسيا بالتثنية كذا في العصام ثم شرع في بيان الاستعمال
الاول له فقال (وقد يحذف ان) (من الفعل) وقوله المضارع) بالجر صفة
كاشفة للفعل وقوله في الاستعمال الاول) احتراز عن الاستعمال الثاني فانه
لا يجوزان يحذف ان منه بان يقال عسى يخرج زيد وقوله (تشبيها لها بكاد)
مفعول له لقوله يحذف يعني ان الحذف لقصد تشبيه كلمة عسى بكلمة كاد لانه لا يحتاج
الى تقدير شيء وقوله (فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان) تفصيل
للتشبيه يعني كما حذفت ان في المضارع الواقع بعد كاد ولم تذكر فيه (كذلك
عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان) وفيه اشارة الى وجه التشبيه وهو عدم ذكر ان
(كقولهم * عسى الهم الذي امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * كان
الاصل) اي الاستعمال الاصلي فيه ان يقال عسى الهم الذي (ان يكون
وراءه فحذف ان) وانما جاز حذف ان في الاستعمال الاول (دون الاستعمال
الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج) وقال
العصام هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعلا ليخرج اما لو كان زيد اسم
عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة
كما كانت في الاستعمال الاول * اعلم ان في عسى صورتين احداهما عسى زيد
ان يخرج بتقديم المرفوع على الفعل والاخرى عسى ان يخرج زيد بعكسه
فهي في الصورة الاولى اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فزيد فاعلها وان يخرج
في محل النصب على انه مشابه بالمفعول او في محل الرفع على انه بدل اشتمال من زيد
وهو قول الكوفيين وان كانت ناقصة فزيد اسمها وان يخرج في تأويل المفرد
خبرها بتقدير المضاف باحد الطريقين وفي الصورة الثانية فهي ايضا
اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فان يخرج في تأويل المفرد مرفوع على انه
فاعل عسى وزيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج وان كانت ناقصة فان يخرج
في تأويل المفرد اسم عسى وزيد بالرفع فاعل ان يخرج ولا خبر لها حينئذ
لاستغنائها عنه او اسمها زيد وخبرها ان يخرج مستتر تحته راجع الى زيد
او انهما من باب التنازع فان كان زيد اسم عسى وفاعل ان يخرج مستتر تحته

وان كان فاعل ان يخرج فاسم عسى مستتر تحته فتخذه هذا (والثانى) اى النوع الثانى من افعال المقاربة (ما وضع) يعنى ان النوع الثانى هو ما وضع (لدنو الخبر دنو حصول) (كاد) اما كلمة كاد (تقول كاد زيد يجئ) (فتخبر) اى فقصدك من هذا الكلام ان تخبر به (عن دنو الخبر) اى مضمونه وهو المجئ ههنا (باشرافه) اى بسبب طلوع الخبر لك (على الحصول للفاعل) رقوله (فى الحال) متعلق بتخبر يعنى حصول الخبر لا بد فى الاستقبال طالع عليك باماراته القوية وتخبر فى الحال انه قريب من ان يحصل (ففاعله) اى اسم كاد (اسم محض كما هو الاصل) اى فى الفاعل وهو ان يكون اسما محضا لا ما ولا به كما هو الجائز ايضا (وخبره) اى خبر لفظ كاد (فعل مضارع يدل) اى ذلك المضارع (على قرب حصول الخبر) وقوله (من الحال) متعلق بقرب اى ليدل المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كون الخبر الحاصل فى الاستقبال قريبا من الحال التى هى زمان التكلم (باعتبار احد معنيه من غيران) اى معنى المضارع المجرد فانه اذا كان مجردا من حرف الاستقبال يدل على احد زمانين فقوله من غيران مناط الفائدة لتركها فى باب كاد وقوله (لدلالته) تعلق بمفهوم الكلام يعنى انما اختير المضارع مجردا من ان لانه لو كان مصدرا بان كما كان فى خبر عسى لدل ذلك المضارع (على الاستقبال المنافى للحال) ولا يحمل حينئذ على الحال فضلا عن ان يكون قريبا منه فحينئذ لا يحصل المقصود منه ولا الفرق بين الاخبار بالرجاء والحصول هذا ما اختاره الشارح من الوجوه المذكورة فى ترك ان فى باب كاد واعترض عليه فى شرح اللب بانه يتوقف على بيان ان كاد لا يدل على الحال وعلى بيان ان كلمة ان المصدرية تدل على الاستقبال البعيد واوتم هذا لما استوى الاستعمالان فى اوشك مع كونه من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد بل الوجه عدم دلالة ان المصدرية على الرجاء وهو منافى للجزم المقصود والله اعلم (وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى) اى يريد بالتشبيه (كما انه) اى ان (يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد) كذلك يدخل هو على خبر كاد ايضا بناء على هذه المشابهة لا على شئ آخر فان عسى لما شابه كاد فى معنى المقاربة المشتركة لزم ان يشابه كاد له ايضا لاشتراكهما فى هذا المعنى (كقولهم) و قال بعض المحققين ان الصواب ان يقال كقوله لانه قول الشاعر لا قول العرب (قد كاد من طول البلى ان يمصحا) واسم كاد ضمير راجع الى رسم الدار و البلى بكسر الباء مصدر بلى يبلى كرضى يرضى ويمصح مضارع مصح الشئ مصوحا بمعنى ذهب وانقطع والالف ليس للتثنية بل للاشباع و الاطلاق وهو خبر كاد وقد

دخل عليه ان والمعنى قد قرب رسم الدار ان يذهب و ينقطع من طلل الى (فلما كان كل واحد منهما) اى من كاد وعسى (مشابها للآخر اعطى لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه) (واذا دخل النفى على كاد فهو) (اى كاد) (كالافعال) وفسره الشارح بقوله (اى كسائر الافعال) يعنى انه كباقى الافعال وقوله (فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها) بيان لوجه التشبيه بينه و بين باقى الافعال يعنى انه كما افادت اداة النفى الداخلة على باقى الافعال ان مضمون ذلك الفعل منفى كذلك كاد اذا دخل عليه النفى افاد نفى المقاربة التى هى مضمونه وقوله (على) (القول) (الاصح) متعلق بالتشبيه المفهوم يعنى كونه كباقى الافعال على القول الاصح وقوله (ماضيا) كان (اومستقبلا) اشارة الى تحقق المقابلة بين الاصح و بين غيره بانه لا فرق فى الاصح بين الماضى والمستقبل بخلاف القول الغير الاصح فمعنى ماكاد زيد ان يخرج انه ماقرب زيد ان يخرج ومعنى لايكاد زيد يخرج انه لايقرب ثم شرع فى بيان غير الاصح من القوابين فقال (وقيل نفيه) (اى نفى كاد) ليس كسائر الافعال بل (يكون) اى نفيه (للاثبات) و قوله (مطلقا) اشارة الى ان فيه قولين احدهما انه للاثبات (ماضيا كان اومستقبلا) كما كان كونه للنفى مطلقا فى القول الاصح فمعنى قولك اما كاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب للخروج فضلا عن ان يخرج وعلى القول الثانى انه لم يقرب الخروج (اما فى الماضى) يعنى اما كونه للاثبات فى الماضى (فكقوله تعالى وماكادوا يفعلون) اى وما كاد اهل البقرة من قوم موسى عليه السلام يفعلون ما امروا به من ذبح بقرة موصوفة بما وصفه الله تعالى لهم فمعناه على القول الاصح انه لم يقربوا لفعل الذبح فضلا عن ان يذبحوها وقال المخالف انه ليس المراد به هذا المعنى (فان المراد اثبات الفعل لانفيه) اى اثبات مضمون الخبر للفاعل وهو القول والمراد بالفعل هو الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان نفى المقاربة اعم من اثبات الفعل ومن نفيه الى تعيين معنى الاثبات (بدليل) قوله قبلها (فذبحوها) فانه لو كان المراد به نفى الفعل لزم التناقض بين اثبات ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة و بين نفيه بقوله وماكادوا يفعلون (واما) اى واما كونه للاثبات (فى المضارع فلتخطئة الشعراء) اى لحمل الشعراء (قول ذى الرمة) وهو الشاعر المشهور على الخطأ وهو قوله (اذا غير الهجر المحبين لم يكد *رسيس الهوى من حب مية يبرح) يعنى ان بعض الفصحاء خطأ ذا الرمة فى قوله هذا فقوله رسيس الهوى بالرفع اسم لم يكد والرسيس يقال لقية الشئ وقوله من حب مية اما حال من الرسيس يعنى حال كونه باقيا من محبة مية او متعلق بقوله يبرح و مية بتشديد الياء اسم امرأة وقوله

يبرح بمعنى يزول وهو خبر لم يكد و المعنى لم تقرب بقية المحبة حال كونها باقية من حب مية تزول يعنى لم تقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى مناف لمقام اظهار العشق الذى هو مراد الشاعر ولو لم يكن المضارع المنفى مفيدا لهذا المعنى لم يكن كلامه خطأ ولما وقعت التخطئة من الفصحاء وسلم ذوالرمة تلك التخطئة حيث قال (فانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه) اى ذى الرمة (تخطئتهم) اى تخطئة الفصحاء (وتغييره) اى ولتغيير ذى الرمة بعد ظهور خطائه (قوله لم يكد بقوله لم اجد) حيث قال لم اجد رسيس الهوى من حب مية يبرح ليوافق الكلام مراده (فلولا كان نفى كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم) بل يقول لهم حينئذ انه لا خطأ فى كلامى فان المستفاد من قوله لم يكد نفى القرب من الزوال وهو يقتضى البعد منه لا اثباته و لكنه لما علم انه كما قالوا سلم تخطئتهم واعترف بخطائه وصححه بالتغيير (واجيب عن الاول) بدفع التناقض الوارد عليه بقوله (بان قوله وماكادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما و قوله فذبحوها قرينة) حيث اورد بصيغة الماضى الدال على حدوث الذبح (تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه) لا على ان الذبح استمر فى جميع الازمنة (و) على (انتفاء القرب منه) اى من الذبح فى الوقت السابق (و لا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته) اى و بين ثبوت ذلك الشئ (فى وقت آخر واما عن الثانى) اى واجيب عن الثانى بان التخطئة من بعض الفصحاء وتسليم ذى الرمة تلك التخطئة وتغيير كلامه بناء على تخطئته خطأ (فالتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذى الرمة) اى الفصيح الذى حمل كلامه على الخطأ (وذا الرمة ايضا) اى كما ان مخطئه فى الخطأ فى التخطئة كذا ذو الرمة ايضا فى الخطأ (فى تسليمه تخطئته) ثم قرر ذلك بقوله (روى عن عنبة) وهو على وزن طلبة من الاسماء العربية (انه) اى عنبة (قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة) و هو المخطئ له (فغيره) اى ذوالرمة كلامه لتسليم تخطئته (فقال عنبة) اى مخاطبا لذى الرمة (حدثنى ابى) وهو ابو عنبة فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطأه وسلم ذوالرمة كلامه وغيره لاجل ذلك (فقال) اى ابى (اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه) اى ذى الرمة (واخطأ ذوالرمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب (وانما هو) اى هذا الكلام المشتمل على لم يكد (كقوله تعالى لم يكد يراها) اى كلام الله المشتمل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات الفعل فانا مقر بخطائى و اغيره الى لم اجد وان كان نفيه فكلامى على الصواب (وانما هو) يعنى المراد بالفصل الواقع خبر الكاد حال كونه منفيا مضارعا انما هو النفى فانه فى معنى

لم يرها فان المراد بتلك الآية تمثيل حال الكفار بمن كان في ظلمات عظيمة
وبلغت في العظمة مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا اخرج اي ذلك الناظر يده
اي اعضاءه التي هي اقرب مرئياته لم يكد يراها اي لم يقرب لرؤية يده فضلا
عن رؤية ما هو ابعد منها فحينئذ يكون معنى هاانه (لم يرها) وهو نفي ولو كان المراد به
الرؤية فهو في ظاهر الفساد (وقيل) وهو شروع في القول الثالث وهو الفرق
بين الماضي والمضارع عند ذلك القائل ان (يكون) (اي النفي الداخل على
كاد) نحو وماكادوا يفعلون (وما يشتق منه) نحو لم يكد ويكاد (في الماضي)
يعني ان كان في الماضي يكون (للاثبات) اي لاثبات مضمون الخبر لفاعله
كقوله تعالى وماكادوا يفعلون وهذا موافق (وفي المستقبل) يعني وان كان في المستقبل
يكون ذلك (كالافعال) (اي كسائر الافعال في افادة النفي) اي الداخل عليه
(نفي مضمونه) اي مضمون ذلك الفعل وهذا موافق للقول الاول وقوله
(تمسكا) ان كان مصدرا للمجهول بمعنى التمسك بفتح السين يكون مفعولا له
لقيل وان كان مصدرا للمعلوم يكون مفعولا له لقالوا المقدر اللازم لقيل يعني
لتمسكهم (في الدعوى الاولى) يعني في كونه لاثبات في الماضي (بقوله تعالى
وماكادوا يفعلون) (وقد عرفت وجه التمسك) وهو ان المراد اثبات الفعل
اي الذبح لانه بدليل فذبحوها (والجواب) اي عرفت الجواب (عنه) اي عن هذا
التمسك وهو ان الذبح يعلم من قوله فذبحوها لا من النفي الداخل على كاد
وقال العصام لا يخفى على احد ان ماكادوا يفعلون لنفي القرب وكان وجه قول
من قال انه في الماضي لاثبات انه انما ينفي به في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الوجود
فلا يقال ماكاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل يؤيده انه قال
واثباته نفي اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل فحينئذ وجه التمسك به
تام والجواب عنه ضعيف انتهى (و) (في الدعوى الثانية) وهي قوله انه في
المضارع كسائر الافعال وتمسكا فيها (بقول ذي الرمة * اذا غير الهجر المحبين
لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح) (حين اراد) يعني هذا التمسك
حاصل حين اراد اي ذو الرمة (بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس
الهوى عن البراح) اي الزوال (فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على
سائر الافعال) فانه لو كان للاثبات لزم اثبات زوال بقايا المحبة وهو مناف لما اراده
ثم اراد ان يزيف قول القائل بالمذهب الثالث حيث تمسك في الدعوى الاولى
بقوله تعالى وماكادوا يفعلون وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة وتخطئتهم عليه فيه
فقال (وهذا) اي التمسك بهذين الامرين (مسلم) يعني لو قلت انه في الماضي

للاثبات لقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفى المضارع كسائر الافعال اوقوع الخطأ فى قول ذى الرمة لاجل استلزامه الاثبات المنافى لوضعه (لكن لا يثبت مدعاه) اى مدعى ذلك الفارق بين الماضى والمضارع (بمجرد ذلك) اى بمجرد التمسك بالجوابين (مالم يثبت) اى مالم يقع الاثبات منه (دعواه الاولى) وهى ان كونه للاثبات فى الماضى ثابت مسلم لان كون كاد للاثبات فى كادوا يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التى هى فذبحوها ودلالتهما على ذلك ايضا مسلمة (وقد عرفت وجه القدح فى تمسكه عليهما) اى فى تمسك القائل الثانى على دعواه حيث اجيب عن التمسك الاول عما اجيب ولم يكن كونه للاثبات بناء على استدلاله بقوله فذبحوها مسلما بل كان فى حيز المنع لم يثبت به المدعى وحاصله ان القائلين الاخيرين لم يثبتا دعواهما ولذا قال المصنف انه كسائر الافعال مطلقا فى الاصح ثم شرع فى بيان النوع الثالث من الافعال المقاربة فقال (والثالث) (وهو ماوضع لدنو الخبر وقرب ثبوته) اى ثبوت مضمون الخبر (للفاعل) وهذا هو الامر المشترك فى الانواع الثلاثة وقوله (دنو اخذ وشروع فى الخبر) بالنصب مفعول مطلق واشارة الى مابه الامتياز فيما بين هذا النوع و بين الاولين يعنى ان هذا النوع هو كلمة (طفق) حال كونه (بمعنى اخذ) اى شرع (فى الفعل يقال طفق يطفق) بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع (كعلم يعلم) ومصدره يجىء (طفقا) على وزن نصرا (وطفوقا) على وزن دخولا (وقد جاء) فى بعض اللغة (طفق يطفق) بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع (كضرب يضرب) (وكرب) (بفتح الراء) حال كونه (بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا قربت للغروب) (وجعل) (بمعنى طفق) (واخذ) (بمعنى شرع) (وهى) (اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال) (مثل كاد) واشار الى وجه الشبه بقوله (فى كون خبرها) اى خبر تلك الاربعة المضارع بغير ان (تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل او جعل زيد يقول) فالمراد بقوله تقول فى المضارع الاول معناه يعنى انك تقول كذا فى مثاله وفى الموضع الثانى لفظه لانه جزء من المثال ولما وجد فى التنزيل مثال الفعل الاول اورده بقوله (وقال الله تعالى وطفقا) اى آدم وحواء شرعا (يخصفان) (واوشك) حال كونه (بمعنى اسرع عطف على) قوله (طفق) (وهى) (اى كلمة (اوشك) (مثل كاد وعسى فى الاستعمال) يعنى (فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه) يعنى على وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسمه (نحو اوشك زيد ان يجىء) وهذا هو الاستعمال الاول (واوشك ان يجىء زيد) وهذا هو الاستعمال الثانى (وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان) وباشتراط تقدم الخبر على الاسم

(نحو ابو شك زيد يجيئ) ثم شرع في بيان نوع آخر من انواع الفصل وهو فعل التعجب فقال (فعل التعجب ما وضع) اى فعل وضع (لانشاء التعجب) وهذه النسخة التي فيها ايراد الفعل مفردا لا عبار فيها لان الاصل في التعريف هو الجنس والاصل في الجنس الافراد بخلاف النسختين الآخرين حيث وقعتا على خلاف الاصل فيحتاج الى بيان نكتة مقتضية للعدول عنه فاراد الشارح ان يشير اليها فقال (وفي بعض النسخ) القليلة (وافعال التعجب) يعني بالجمع (وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية) وانما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الاول بقوله بصيغة الجمع لان صيغة الجمع لا يتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخلاف صيغة التثنيه فانها وان لم تلتبس في الرسم لكنها تلتبس بالمفرد في اللفظ بحذف الالف لالتقاء الساكنين ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال (فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس) ولا يخفى انه لا يحتاج الى ايراد نكتة للافراد لانه الاصل كما عرفت الا ان يقال انه ذكر استطرادا (وجمعه) ووجه ايراده بالجمع كما وقع في بعض النسخ (بالنظر الى كثرة افراده) اى افراد الصيغتين (وتثنيته) اى وايراده بالتثنية كما وقع في اكثر النسخ (بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كلا التقديرين) اى الاخيرين (فالتعريف) فيكون التعريف (للجنس المفهوم) يعني لا مانع لكونه للجنس وان لم يكن مذكورا بالافراد صريحا لكنه مذكور (في ضمن التثنية والجمع ايضا) اى كما كان مذكورا مصرحا واذا كان كذلك (فهو ما وضع اى فعل وضع) يعني ما اعتبر في النسختين الآخرين للمفرد المذكور في ضمن التثنية والجمع كان المآل هو ما وضع يعني الى المفرد فلا يضر العدول عن الاصل في التعريف اعلم ان الشارح اراد بهذا التوجيه ان يزيف الجواب المذكور في الحواشي الهندية بان يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع بجعل المضاف جنسا كذا اجيب عنه في تلك الحواشي لكن فيه نظر لانه لما امال اضافة التثنيه على اضافة الجمع في جواز كونها للجنس لزم ان تكون افادة الجمع للجنس على نسق واحد وليس كذلك فانهم صرحوا على انه ليس بمتسق وان صرحوا في بعض المواضع واما كون التثنية كذلك فلم يصرح به احد ولذا عدل الشارح عن هذا التوجيه ثم الشارح اراد ان يشير بتفسير الموصول بقوله فعل الى انه دافع النقض الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ما هو مستعمل في التعجب وليس بفعل تعجب بقوله (لان الكلام) هذا اشارة الى باب مصحح للتفسير يعني انما فسرنا الموصول بقولنا اى فعل وخصصناه به بقرينة كون الكلام (في قسم الافعال) واذا كان المراد كذلك (فلا ينتقض الحد) اى حد فعلي التعجب مثل (لله دره فارسا) والتعجب من حسن صنيعه على انه

يخرج بقيد الوضع فيه لغة وهو المتبادر من الوضع (و) (مثل) (واهاله) فانه صوت يتلفظ به عند التعجب خارج عن التعريف بجعل الموصول عبارة عن الفعل (لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر و) بنحو (لاشل عشره) فانه يصدق على قوله قاتله وعلى قوله ولاشل انهما فعلان وضعا للتعجب فان الاول مستعمل فيما اذا تعجب من قول الشاعر فقوله من شاعر بمن الجارة على ماهو المسموع وليست من الاستفهامية للتعجب لان من الاستفهامية تدخل على المعارف لطلب التعيين غالبا ولا تدخل على النكرة كذا في بعض الحواشي وقوله ولاشل الشالل اليبس في اليد واذهابها يقال شلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا التعجب من حسن الرمي وقوله (فانه فعل وضع) اشارة الى دليل الانتقاض يعني ان التعريف ينتقض منعا بهذين الاخيرين لانه يصدق على قاتله ولاشل ان كل واحد منهما فعل وضع (لانشاء التعجب) وقوله (وليس) جواب لماقيل انه لاينتقض لانا لانسلم انه وضع لانشاء التعجب بل انه وضع للدعاء فاراد دفعه بقوله ان كونه للدعاء لايدفع النقض لانه ليس (لمحض الدعاء) بل مركب من التعجب والدعاء وقوله (الا ان يقال) اشارة الى جواب النقض والى ضعفه يعني انه لايندفع الا بان يقال (هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل) امثال هذه الافعال ثم اوقع للدعاء مع التعجب (استعملت لذلك) اي للتعجب (بعد الوضع) اي للدعاء وقوله (او المراد) معطوف على قوله هذه الافعال اوبقل في الجواب بتحرير المراد يعني انه لاينتقض لان المراد بالوضع المذكور في تعريف التعجب انه (ماوضع لانشاء التعجب فحسب) يعني اختص ذلك الوضع بالتعجب (بحيث لايستعمل في غيره) وهذا التعريف بهذا القيد لايصدق الا على فعل التعجب (وماذكر من مواد النقض) وان استعملت في التعجب احيانا (وكثيرا ما تستعمل في الدعاء) وما يستعمل في الدعاء ليس بمختص بالتعجب بهذا المعنى فهذا الحد لايصدق على تلك المواد بهذا المعنى وقال العصام ويمكن ان يجاب يعني لدفع النقض بنحو قاتله ولاشل بان المراد ماوضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وهذا لايجري في قاتله وشل لان التعجب فيهما ناشئ من حسن صنيعه لامن لفظ قاتله وشل انتهى ملخصا ثم شرع في بيان صيغته وحصرها في عدد فقال (وله) وفسر الشارح مرجع الضمير بتفسيرين احدهما (اي لفعل التعجب) والآخر قوله (اولما وضع لانشاء التعجب) فالاول مبني على انه راجع للمحدود والثاني مبني على انه راجع للحد وكلاهما جائزان في امثاله فانه اذا قيل الانسان الحيوان الناطق وهو ضاحك يجوز ان يرجع ضمير هو الى الانسان والى الحيوان والى الناطق فانه عينه ورجح العصام الوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف الشيء بنافي

للحكم عليه لا للحكم على التعريف فقوله وله خبر مقدم وقوله (صيغتان)
مبتدأ مؤخر ثم اشار الى ما به الاشتراك فى الصيغتين والى ما به الامتياز فيهما
فقال (احدهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) (ما افعله و) (اخراهما
صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) (افعل به) فالفعل التضمن بفتح الميم هو ما به
الاشتراك والمتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتغايران احدهما بصيغة
الماضى والآخر بصيغة الامر ولا توهم من قوله صيغتان على تقدير الارجاعين
ان مقتضاه وجود فعل موضوع لانشاء التعجب وهذا الفعل لا يجب وجوده
فى ضمن هاتين الصيغتين واذا لم يجب لم يجب الحصر فيهما اشار الى دفعه بقوله
(بشرط ان يكونا فى هذين التركيبين) يعنى ان دعوى الحصر انما هى فى اشتراط
وجود ذلك الفعل فى ضمن هاتين الصيغتين ثم شرع فى بيان حال الصيغتين
بالخواص من سائر الادوات لذا (وهما) (اى فعلا التعجب) اعنى هاتان الصيغتان
اللتان تضمنتا فعل التعجب (غير متصرفين) وفسره بقوله (فلا يتغيران) يعنى ان
المراد بكونهما غير متصرفين انهما لا يتغيران (الى مضارع) مثلا (وتثنيه) ولا
(ومجهول) اى ولا الى ماض مجهول (وتأنيث) اى ولا الى مؤنث بل كلا
معلوم غائب مذكر فى الصيغة الاولى وامر حاضر مفرد مذكر فى الثانية
ابدا (وفى بعض النسخ وهى) يعنى بدل وهما فحينئذ كان راجعا الى مؤنث
والتقدير (اى فعلا التعجب غير متصرفة) والمناسب ان يقول وفى بعض
النسخ وهى غير متصرفة بدل قوله وهما غير متصرفين فلعله اكتفى بذكره
فى التقدير وهذه النسخة موافقة للنسخة الموردة بالجمع كما سبق (مثل ما احسن
زيدا واحسن بزيد) وهذه المسئلة هى الخاصة الواحدة له ثم شرع فى بيان خاصة
اخرى له فقال (ولا يبنيان) (اى فعلا التعجب) يعنى ان فعلى التعجب الموجودين
فى ضمن الصيغتين لا يجوز بناؤهما من مادة (الا) اى يجوزان بناؤهما حينئذ (مما يبنى)
اى من المادة التى يجوز بناء منها (افعل التفضيل) (لمشابهتهما) اى لوقوع
مشابهة هاتين الصيغتين (له) اى لافعل التفضيل وقوله (من حيث) اشارة الى
وجه الشبه الواقع المشترك فيه يعنى انهما مشابهان له من حيثية (ان كلا منهما)
اى من فعل التعجب وافعل التفضيل يفيدان (للمبالغة والتأكيد) اما كون اسم
التفضيل للمبالغة والتأكيد فلما فيه من الزيادة فى الفعل المستلزم لتقدير الفعل
لان المزيد يقتضى المزيد عليه وثبوت الزيادة موجب لاثبات اصل الفعل
بالضرورة ففيه تأكيد وتقرير لاصل الفعل واما كون فعل التعجب
للمبالغة والتأكيد فلانه لا يتعجب من الشئ الا اذا زاد على غيره فى الصفة

وتبيــا وزحد اشكاله فلاجرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة لأكيدا صل افعل وتقريره كذا فى بعض الحواشى يعنى ان التعجب وهو ادراك امر غريب حصل من جهــل ســبب الفعل الواقع من لفــاعل ولاجرم ان ثبوت الادراك فرع لثبوت ذلك الامر الغريب فكأنه اثبت اصل الفعــل باثبــات لازمه الذى هو الادراك فافهم والحق الشارح قوله (وكذا لايبنيان) الى كلام المصنف يعنى انهمــا لايبنيــان ايضــا (الا للفاعل) يعنى تفعــلان على صيغة المعلوم ولايقعان على صيغة المجهول المبنية للمفعول (كافعــل التفضيل) ى كما وقــع افعل التفضيل كــذلك (وقد شــذ) اى حكم بشذوذ ما وقع مجهولا قوله (ما اشتهى الطعام) بصيغة المجهول يعنى يجب ان الطعام غير مشتهى وقوله (وما مقت الكذب) بصيغة المجهول ايضــا اى لم يصر الكذب المــذكور مبغوضــا كما ان اسم التفضيــل بمعنى المفعول محكوما بشذوذيته ولمــا حكم بامتناع بنــاء فعل التعجب ثم امتنع فيه بناء اسم التفضيل اراد ان اسير الى طريق بنائه فى ذلك فقــال (ويتوصل فى) (افعل) (الممتنع) فقوله يتوصل فعــل مجهــول من التوصل وهو طلب الوصلة الى شئ بتكلف وقوله فى الممتنع نائب فاعله ووســط الشــارح قوله الفعل لاظهر موصوف الممتنع ولمــا كان الممتنع صيغة الفعل لكنه غير مســند اليه ل لى متعلقه اشــار الى ذلك المتعلق بقوله (بنــاء صيغتى التعجب منــه) اى من ذلك الفعــل وقوله (من رباعى) بيــان للفعل الذى يمتنع بناء التعجب منه وهو ما يمتنع منه بنــاء افعل التفضيل فانه يمتنع بناؤه من فعل رباعى فصاعدا (اوثلاثى مزيد فيه اوثلاثى مجرد مما فيه لون اوعيب) بل يجب بنــاؤه من ثلاثى مجرد غير لون وعيب فاذا اريد ان يبنى من الرباعى فصــاعدا اوثلاثى فيه لون اوعيب يتوصل (بمثل ما اشد استخراجه واشــدد باستخراجه) فانه لمــا اريد بنــاؤهما من استخرج يستخرج امتنــع بنــاؤهما منه فانه فعل يمتنع منه البنــاء لكونه غير ثلاثى مجرد يتوصــل الى المطلوب باشد واسرع ونحوهما ممــا يجوز بنــاؤه منه واليه اشار بقوله (ى يتوصــل بنائهما من فعل لايمتنع بنــاؤهما منه) وهو اشــد ههنا فانه مشتق منه شديشــد وهو ثلاثى غــيرلون وعيب (وجعل الممتنع) اى وجعل الفعل الذى يمتنع منــه وهو استخراجه (مفعولا) فى الصيغة الاولى (اومجرورا بالبــاء) فى الصيغة الثــانية ثم اشــار الى خاصة اخرى لهما فقال (ولايتصرف فيهما) (اى فى صيغتى التعجب) يعنى ومن خواصهما انه لايجوز ان يتصرف فى صيغتى التعجب (بتقديم) (ى بتقديم مافى حيز صيغتى التعجب) من الافعــال مثل التقديم الجائز فى سائر الافعــال (كتقديم المفعول اوالجار والمجرور على الفعل)

فانه مما يجوز في سائر الافعال مع انه ممتنع ههنا (وتأخير) (اى بتأخير جائز فيما عداهما) يعني ولا يجوز التصرف ايضا بتأخير يجوز فيما عدا فعلي التعجب من الافعال مثاله (كتأخير الفعل عنهما) اى عن الجار والمجرور ثم اشار الى فائدة تقييد التقديم والتأخير بالجواز فقال (وانما قيدنا التقديم و التأخير) اى فسرناهما بالقيد (بما قيدنا) وهو الجائز منهما (ليكون عدم التصرف فيهما) اى بالتقديم والتأخير (من خواص صيغتي التعجب) وانما حملناهما على الوصف المخصوص بهما بقرينة المقام (فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما) لا بيان الاحكام المشتركة بينهما كعدم جواز تقديم الفاعل فانهما مشتركان في امتناعه وقوله (فلا يقال) تفريع لقوله ولا يتصرف يعني انه لما لم يجز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقال به اى فحينئذ لا يجوز ان يقال (ما زيدا احسن) بتقديم المفعول (ولا بزيد احسن) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك في سائر الافعال وانما لم يجز فيهما (لانهما) اى لان هاتين الصيغتين (بعد النقل) اى بعد نقل الاولى من الماضي والثانية من الامر (الى التعجب) اى لانشائه (جريا) اى كان هذان اللفظان جاريين مجرى الامثال) واذا جريا مجرى الامثال في الاخراج عن موضوعها الاصلي الى غيره وانما قال مجرى الامثال ولم يقل انهما من قبيل الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكونا من قبيل الامثال حقيقة وليسا كذلك لان المثل هو القول السائر الممثل مضربه بمورده (فلا يتغيران كما لا تتغير الامثال) لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب كانه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته و جمعه عند استعماله في المضرب بل يبقى على طريقة واحدة كما ان الامثال تكون على طريقة واحدة عند استعمالها في المورد ولما ورد الاعتراض على تعبير المصنف بلزوم زيادة قوله وتأخير اشار اليه والى دفعه فقال (قيل) اى على المصنف (عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير و بالعكس) يعني ان عدم التصرف بالتأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم ايضا و انما يستلزم التعبير باحدهما الآخر (لان تقديم الشئ) اى على الغير (يستلزم تأخير غيره وكذا (تأخيره) اى تأخير الشئ عن الغير (يستلزم تقديم غيره عليه) لان بين التقديم و التأخير تقابل التضايف (فلو اكتفى باحدهما لكفى) وما وجه ذكر كلمة زائدة (واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد) اى تأكيد معنى مفهوم مما قبله ضمنا (لا للتأسيس) اى لا انه ذكر لافادة معنى جديد غير مفهوم مما قبله حتى يلزم ما ذكر من لزوم الاكتفاء فورد السؤال قوله وتأخير و منشأه ظن السائل بانه للتأسيس و هذا الجواب منع للنقض

وتقرير السؤال ان تركيب المصنف باطل لانه مستلزم للاستدراك وكل ما هو كذلك فهو باطل فاجاب عنه اولا بمنع الصغرى سنده كونه للتأكيد يعني انا لا نسلم لزوم الاستدراك وانما يلزم لو كان ذكره للتأسيس وليس كذلك بل هو للتأكيد وقوله (على ان كل واحد منهما) شروع في جواب آخر بالعلاوة يعني مع انا لو سلمنا كونه للتأسيس لا يضر ولا يستلزم منه الاستدراك المضر لان كل واحد من التقديم والتأخير (وان لم ينفصل) اي ولم ينفك احدهما (عن الآخر بالوجود لكنه) اي لكن احدهما (ينفصل عنه) اي عن الآخر (بالقصد) اي بكونه مقصود المتكلم اذ قد يكون قصد المتكلم الى تقديم المعمول فلا يكون تأخيره مقصودا وقد يكون الى تأخير الفعل فلا يكون تقديمه مقصودا (فكأنه) اي اظن ان المصنف (اعتبر القصد) و بنى كلامه على انفصال احدهما عن الآخر فيه فذكر كلا منهما على حدة لعدم اجتماعهما في القصد وقال العصام لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بمسكت والماء الباردلا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم لفظ احسن يعني في ما احسن زيدا على ما يعني الاستفهامية ولا يؤخر عما بعدها لما نفي فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هذا مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن انتهى ولا يخفى ان هذا الوجه جار في الصيغة الاولى فقط واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديم شيء و تأخيره بالنسبة الى شيء آخر كتقديم زيد على ما وجب تأخيره عنه بحيث يتقدم على نفس الفعل فقط كما يقال زيدا ما احسن اوما زيدا احسن وكتقديم احسن على الكل او تأخيره عنه كما يقال احسن ما زيدا اوما زيدا احسن وان يكون المراد تقديم المعمول على عامله سواء تقدم على كلمة ما او ذكر بعدها ولا يخفى ان ذكر التقديم على هذه التقادير لا يغني عن ذكر التأخير ولا بالعكس ورد على هذا الجواب ان هذا الحكم جار في الصيغة الثانية والمقصود شموله كلتا الصيغتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما و تأخيرها لا خصوصية له بصيغتي التعجب فانه يجوز مطلقا والكلام فيما له خصوصية اقول والاوجه ما قاله الشارح من الجوابين والله اعلم ثم شرع في بيان خاصة اخرى لفعل التعجب فقال (ولا) وفسره الشارح بقوله (يتصرف فيهما بايقاع) للاشارة الى ان قوله (فصل) مجرور معطوف على قوله بتقديم او على قوله وتأخير بحذف مضاف وهو الايقاع لان الفصل عبارة عن كلمة وفعل المتكلم المتصرف انما هو ايقاعه وقوله يتصرف للاشارة الى ان الباء في بايقاع متعلق به يتعلق به المعطوف عليه ولا زائدة يعني انه كما لا يجوز ان يتصرف في فعل التعجب بتقديم وتأخير كذلك لا يجوز فيه ان يتصرف

بايقاع كلمة تفصيل (بين العامل) اى الذى هو فعل التعجب (و) بين (المعمول اى الذى هو زيدا فى الصيغة الاولى وبزيد فى الصيغة الثانية (نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد) حيث فصل فى الاولى بقوله فى الدار وفى الثانية بقوله اليوم فلا يجوز هذا فى التركيبين (لاجرائهما) اى لكون هذين المثالين جاريين (مجرى الامثال كما سبق) من ان التغير كما امتنع فى الامثال امتنع ايضا فيما جرى مجراها وهذا مذهب الجمهور حيث لم يجوز واذلك التصرف مطلقا اى سواء كان بالظرف او بغيره (واجاز المازنى الفصل بالظرف) (لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يقصد) حيث وقع الفصل بين ما احسن وبين معموله الذى هو ان يقصد بقولهم من الرجل ولو لم يكن جائزا لما سمع هذا التركيب منهم ولما كان قوله من الرجل ظرفا يعنى جارا ومجرورا خص الجواز بالظرف عنده وفى هذا الاستدلال رد على ما استدل صاحب الوافية بان تجويز المازنى للاتساع فى الظرف ثم اشار الى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله (واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا) حيث وقع الفصل بين ما وبين احسن بكلمة كان (ومعناه) اى معنى التعجب الذى فصل بين ما واحسن بكلمة كان (انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم) لما دل عليه كلمة كان (الا انه) اى لكن ذلك الواقع فى الزمان الماضى (لم يتصل بزمان التكلم) بل زال ذلك الحسن الآن (بل كان دائما قبله) اى قبل زمان الكلام ثم شرع فى بيان اعراب الصيغتين بالنظر الى الاصل قبل النقل الى التعجب فقال (وما) اى لفظ ما فى ما احسن (ابتداء) (اى مبتدأ) انما فسر الابتداء بالمبتدأ فان مراد المصنف بالابتداء هو المبتدأ بقرينة عدم جواز الحمل فانه لا معنى لقولنا ان ما ابتداء بل يجوز الحمل عليه اذا كان المراد به المبتدأ وانما عبر المصنف عن المبتدأ المراد بالابتداء بناء (على ان يكون المصدر) وهو الابتداء (بمعنى اسم المفعول) اى الذى هو المبتدأ كما فسره به (او ذو ابتداء بتقدير المضاف) وهذا اشارة الى تفسير آخر يعنى ان تركيب المصنف يكون صحيحا بتصرفين احدهما لتصرف فى نفس الكلمة كما فى التفسير الاول فيكون مجازا لغويا والآخر بابقائه على مصدريته وبتقدير مضاف فيكون مجازا حذفيا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو ابقاء المصدر على حاله فيكون من قبيل رجل عدل مبالغة كما فى المعرب وهذا على اكثر النسخ (وفى بعض النسخ وما ابتدائية) اى بالياء النسبية (وما بعدها خبر) يعنى خبر محتاج الى ان يصار الى المجاز باحد الوجهين وقوله (نكرة) خبر بعد خبر حال كونها (بمعنى شئ) انما حمل ما على النكارة (لان النكارة تناسب التعجب لانه) اى لان التعجب

(يكون فيما) اى فى الفعل الذى (خفى سببه) وقوله (عند سيبويه) متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر يعنى ان كون مانكرة انما هو عند سيبويه (ومابعدها) (اى مابعدما) يعنى الفعل الذى بعد لفظ ما (الخبر) اى خبر ذلك المبتدأ وهو احسن ههنا فتكون الهمزة فى احسن للتعدية وقوله (من باب شراهر ذاناب) اشارة الى سؤال ورد على كون ما مبتدأ مع كونها نكرة فانه لايجوزان يكون المبتدأ نكرة الا اذا تخصصت بوجه ما فاجاب بانه نكرة مخصصة من قبيل هذا التركيب الجائز عند الكل وقال العصام وهذا عند من جعل المعنى شر عظيم اهرذاناب لاشر حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لا امرجلى واما من جعل معنى قوله شرا هرذاناب الاخبر فلايصح ان يكون معنى مااحسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى مااحسن زيدا شئ الا شئ فيلزم استثناء الشئ من نفسه ثم قال فى تصحيح مذهب سيبويه بوجه آخر وهو قوله و لايبعد ان يقال مامبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا انتهى كلامه اقول وفى قوله لايبعد بحث كما لايخفى على الفطن وقال الرضى مذهب سيبويه وان اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو ان استعمال مانكرة غير مضافة نادر نحو فنعما هى وفى بعض الحواشى انه لم يسمع مثله فى مبتدأ فعلى هذا يكون من باب شرا هرذاناب فى مجرد كون المبتدأ نكرة ومابعده خبره انتهى مافى بعض الحواشى فيكون مراد ذلك القائل تضعيفه بوجه آخر وتوجيه مراد الشارح من قوله من قبيل شراهر الخ فلا يرد عليه ماحكى عن العصام من عدم جوازه بالقياس الى المعنى الثانى وقوله (وموصولة) عطف على قوله ابتداء وهذا شروع فى مذهب آخر غير مختار للمصنف (اى ما) فى مااحسن (موصولة) (عند الاخفش)فتكون جملة احسن صلته وهو مع صلته يكون مبتدأ (والخبر) اى وخبر ذلك المبتدأ (محذوف) (اى الذى احسن زيدا) وهذا اشارة الى معنى الموصول وقوله (اى جعله ذا حسن) اشارة الى ان الهمزة فى احسن للصيرورة وقوله(شئ عظيم) اشارة الى الخبر المحذوف ثم شرع فى توجيه آخر لم يذكره المصنف فقال (وقال الفراء ما)اى لفظ ما فى مثل مااحسن (استفهامية) ومبتدأ بمعنى اى شئ (ومابعدها) اى الفعل الذى بعد كلمة ماهو احسن مع فاعله ومفعوله (خبرها) اى خبر ما الاستفهامية (قال الشارح الرضى وهو) اى توجيه الفراء (قوى من حيث المعنى) وانما يكون قويا (لانه) اى المتكلم كان جهل اى جاهلا (سبب حسنه) اى حسن زيد (فاستفهم) اى فطلب فهم السبب فسأل (عنه) اى عن السبب والتعجب انما يكون فيما يجهل سببه ثم اكده بقوله (وقد يستفاد)

يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع الاستفادة (من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادريك مايوم الدين) وقال العصام وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لايجامع هذا التوجيه انتهى ثم شرع فى بيان المذاهب فى توجيه الصيغة الثانية واراد الشارح تمهيد مقدمة فقال (واما احسن بزيد فافعل) يعنى صيغته امر من باب الافعال فى جميع الصيغ فاشار الى ان كونه امرا ليس امرا حقيقيا بل (صورته امر ومعناه الماضى من افعل) كما فى الصيغة الاولى (بمعنى صار ذا فعل) يعنى معناه ماض وهمزته للصيرورة (كالحم اى صار ذالحم) وهذا محل الاتفاق وما ذكره المصنف بقوله (وبه) محل الاختلاف يعنى ان كون احسن على صورة الامر وكونه بمعنى الماضى متفق عليه لكن فى توجيه المجرور اقوال احدها انه (اى مجروره) (فاعل) (لهذا الفعل) وذلك (عند سيبويه) فقال (والباء زائدة) كما فى كفى بالله (لازمة) اى لايجوز حذفها فقوله (الا اذا كان المتعجب منه) استثناء من قوله لازمة يعنى انه لايجوز حذفها فى وقت الا وقت كون المجرور الذى نشأ منه التعجب لفظ (ان) اى ان المصدرية الموصولة (مع صلتها) فحينئذ تكون مع صلتها مفعولا (نحو احسن ان تقول اى بان تقول) وانما جاز حذفها بناء (على ما) اى على الاصل الذى (هو القياس) يعنى جواز حذف حرف الجر من ان وان كما عرفت وقوله (ولاضمير) اشارة الى ماتوهم ان هذا التوجيه مخل بالقاعدة فان افعل لما كان امرا فى الصورة اقتضى كون فاعله مستترا تحته على انه ضمير مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استتاره واذا كان المجرور فاعلا يلزم التعدد وهو غير جائز فدفعه بانه لاضمير تحته مستترا (عند سيبويه) (فى افعل) (لان الفاعل واحد ليس الا) اى ليس الا واحدا وقوله (وبه) شروع فى بيان مذهب آخر فى لفظ به (اى مجروره) يعنى ان محله المجرور بالباء منصوب على انه (مفعول عند الاخفش) (لاحسن لا) كما قال سيبويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه (بمعنى صار ذا حسن على ان تكون همزة افعل للصيرورة) (والباء للتعدية) يعنى ان مذهب الاخفش بعد ما حكم بكون المجرور مفعولا لاحسن يحتمل فى الباء توجيهين احدهما انها للتعدية وليست بزائدة وهذا اذا كان همزة احسن للصيرورة فانها اذا كانت للصيرورة يكون احسن لازما فحينئذ تكون الباء للتعدية (اى تجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن) وقوله (او) شروع فى بيان التوجيه الثانى فى الباء يعنى او (الباء) (زائدة) (وهذا بناء على ان يكون احسن متعديا

بنفسه و) على ان (يكون همزة احسن للتعدية كاخرج) فحينئذ يستغنى الفعل عن حرف الجر الذى افاد تعديته (ففيه) (اى فى الفعل) اى واذا كان المجرور مفعولا باحد التوجيهين فيوجد البتة فى الفعل الذى هو احسن بصيغة الامر (ضمير) اى مستكن تحته ومستتر وجوبا (هو) اى ذلك الضمير (فاعله) اى فاعل ذلك الفعل فلا يلزم حينئذ على مذهب سيبويه من تخصيص قاعدة ماهو واجب الاستتار (اى احسن انت بزيد) ان كانت الباء للتعدية (اوزيدا) ان كانت زائدة (اى اجعله حسنا) ولا يخفى ملايمة هذا التفسير للتوجيهين (بمعنى صفه) اى صف زيدا (به) اى بالحسن ثم نقل الشارح مذهبا آخر فى التوجيه وهو قوله (وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد) لانه مخصوص بمخاطب معين وقوله (بان يجعل زيدا) متعلق بالامر يعنى كان المتكلم المتعجب يأمر كل من هو شانه الخطاب بان يجعل زيدا (حسنا) اى بالحكم بحسنه (وانما يجعله كذلك) يعنى ان مراده بهذا التعميم اعنى يجعل زيد حسنا (بان يصفه) اى بطريق ان يصفه (بالحسن) وانما فسر الجعل بالوصف فان الامر بجعله حسنا غير مقدور للمخاطب بل مقدوره وصفه بالحسن الموجود (فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص واحد) وفى توجيه الفراء من المبالغة ما لا يخفى وقال العصام ويمكن ان تكون الباء سببية يعنى احكم بوجود الحسن بسبب زيد فان الحكم بوجود زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن انتهى ملخصا (فعال المدح والذم) وفسره الشارح بقوله (يعنى الافعال المشهورة بهذا اللقب عند النحاة) للاشارة الى انه ليس المراد به مفهوم التركيب الاضافى يعنى بان يراد به مطلق الفعل الذى يدل على المدح والذم بل المراد به الافعال المشهورة بين النحاة بهذا اللقب فانه لو كان المراد به مطلقها ينتقض الحد منعا بمثل مدحته وذممته وغيرهما من الافعال التى لم توضع للانشاء والظاهر ان يقال فعل المدح والذم فى اصطلاح النحويين (ماوضع) الخ كما ان المراد من قوله فعل التعجب هذا كذا فى بعض الحواشى وفسره الشارح بقوله (اى فعل وضع) للاشارة الى ان ما موصوفة وعبارة عن الفعل لكونه جنساله واختار كونها موصوفة لملايمة النكرة فى الخبرية وان كانت الموصولة ملايمة لمقام التعريف وقوله (لانشاء مدح اوذم) متعلق بوضع وقوله (فلم يكن مثل مدحته وذممته) يعنى من الفعل الذى يدل عليهما لكن لما قال لانشاء مدح لم تكن امثال هذين الفعلين معدودة (منها) اى من افعال المدح والذم المصطلح عليها (لانه) اى لان كل

واحد من مدحته وذممته (لم يوضع للانشاء) لانهما موضوعان لاخبار المدح
والذم الواقعين فى الزمان الماضى لا لانشائهما بهذين اللفظين ثم شرع فى بيان
افرادهما فقال (فهما) اى من تلك الافعال فعل (نعم وبئس) يعنى ان نعم
من المدح وبئس من الذم لانهما معا من نوع واحد (فهما) اى نعم وبئس
(فى الاصل فعلان) يعنى مطابقان لصيغة الفعل الماضى فانهما فى الاصل
(على وزن فعل بكسر العين) كعلم يعنى ان اصل نعم نعم بفتح النون وكسر
العين واصل بئس بئس بفتح الباء وكسر الهمزة ثم شرع فى بيان تصريفهما
فقال (وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى) كل (فعل اذا كان فاؤه مفتوحا و) كان (عينه
حلقيا) اى احدا من حروف الحلق (اربع لغات) فقوله اربع فاعل اطرد يعنى
انه مطرد فى كل فعل شانه كذلك لا انه مختص بهما (احداها) اى احدى
اللغات الاربع (فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى) اى وهذه اللغة (الاصل)
كأنس وصعق (والثانية) اى واللغة الثانية (فعل باسكان العين مع فتح الفاء) وهى
لغة فى نعم ايضا كما قال فى الصحاح وان شئت قلت نعم بفتح النون واسكان العين
(والثالثة) اى اللغة الثالثة (اسكان العين مع كسر الفاء) كما انهما مشهورة
فى هذين الفعلين (والرابعة) اى اللغة الرابعة (كسر الفاء) اى مع كسر العين
(اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين) يعنى فى نعم وبئس (عند بنى تميم
اذا قصد بهما المدح) اى انشاء المدح (او الذم كسر الفاء واسكان العين قال
سيبويه وكان عامة العرب) اى الكثير منهم (اتفقوا على لغة بنى تميم) ثم شرع فى بيان
خواصهما فقال (وشرطهما) (اى شرط نعم وبئس) (ان يكون الفاعل)
اى فاعل كل منهما مشروطا باحد شروط ثلاثة احدها ان يكون (معرفا
باللام) اى باللام التى هى موضوعة (للعهد الذهنى) يعنى لحصة غير معينة
من الجنس كما فسره بقوله (وهى) اى تلك اللام (لواحد غير معين ابتداء)
اى قبل ذكر المخصوص (ويصير معينا بذكر المخصوص بعده) اى بعد ذلك
المعرف (ويكون فى الكلام) ويحصل من ذكره ابتداء غير معين ومن تعيينه
ثانيا (تفصيل بعد الاجمال ليكون) اى لقصد ان يكون ذكر الشئ الواحد
مرتين (اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد) فكان الممدوح ذكر مرتين احداهما
مبهما بالرجل وثانيهما معينا وهو ذكره بزيد وقوله (او) (يكون) (مضافا
الى المعرف) بيان للشرط الثانى يعنى او يكون الفاعل مضافا الى المعرف (بها)
(اى باللام) التى للعهد الذهنى وهذا ايضا (اما بغير واسطة نحو نعم
صاحب الرجل زيدا وبواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل) وهذا مثال
مايكون بواسطة واحدة (او نعم وجه فرس غلام الرجل) وهذا مثال مايكون

بواسطتين وهلم جرا) وقوله (او) (يكون) (مضمرا مميزا بنكرة منصوبة)
وصف النكرة المميزة بمجردا توضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وههنا لا يحتمل
الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور من كما في قاتله الله من شاعر ولك ان تريد به
المنصوبة لا محلا فاحترز به عن نحو ما في فنعما هي ليحسن التقابل بين النكرة
وبين ما فحينئذ التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالفصل رد المذهب ابي علي
وسيبويه كذا قاله عصام الدين وقوله (مفردة) بالجر صفة بعد صفة يعني ان
تلك النكرة مشروطة بكونها مفردة اي غير مضافة وقوله (او مضافة الى
نكرة) معطوف على قوله مفردة يعني او مشروطة بكونها مضافة الى نكرة
مثلها وقوله (او معرفة) بالجر عطف على قوله الى نكرة يعني انها اما مضافة
الى نكرة او مضافة الى معرفة حال كون اضافتها اليها (اضافة لفظية)
لا لاكتساب التعريف منها (نحو نعم رجلا) هذا مثال للمضمر المميز بالمفرد
(او ضارب رجل) يعني او نحو نعم ضارب رجل وهذا مثال للمضاف الى نكرة
(او زيد) بالجر عطف على رجل اي نحو نعم ضارب زيد اراد به التمثيل لما وقع
مضافا الى معرفة بالاضافة اللفظية حال كون المضاف اسم فاعل مضافا الى
معموله المفعول (او حسن الوجه) اي او نعم اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى المعرف
باللام حال كونه صفة مشبهة مضافة الى فاعله وقوله (انت) اشارة الى مخصوص
الامثلة المذكورة وقوله (او) (مميزا) عطف على قوله مميز بنكرة يعني ان هذا
الفاعل المضمر اما ان يكون مميزا بنكرة او مميزا (بما) اي باللفظ الذي (بمعنى
شيء) اي بمعنى الشيء النكرة حال كونه (منصوب المحل على التمييز) (مثل
فنعما هي) (اي نعم شيئا) ففاعل نعم ضمير تحته وقوله ما تمييز له وقوله (هي)
مخصوصة ويكون امثال هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور
واختاره المصنف ثم اشار الى مذهب المخالف بقوله (وقال الفراء وابو علي هي
موصولة) اي ما في فنعما (بمعنى الذي) يعني انها معرفة (فاعل لنعم) اي
كما في نعم الرجل واذا كانت كذلك يكون موصولة تحتاج الى صلة فاجاب بقوله
(فتكون الصلة بجملة) اي بطرفيها (في فنعم هي محذوفة) وانما
حذفت (لان هي مخصوصة) بالمدح (اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال
سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي)
فحينئذ لا يحتاج الى الصلة (فما) اي فحينئذ لفظ ما (هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام
وهي) اي لفظة هي (مخصوصة) ثم شرع في مسائل المخصوص فقال
(وبعد ذلك) (الفاعل) اي في الاقسام الثلاثة من فاعلها اذا وجد بشروطه
محصلا بعد ذلك الفاعل (المخصوص) وهو مبتدأ مؤخر وخبر مقدم قوله بعد ذلك

يعنى انه يذكر المخصوص مفصلا بعد ذكر الفاعل مجملا وذلك هو المعنى (بالمدح او الذم) يعنى ما اريد مدحه او ذمه مفصلا معينا ثم اراد ان يشير الى ان البعدية ليست بواجبة بقوله (وبعديته) اى كون المخصوص المذكور مذكورا بعد الفاعل (انما هى) اى البعدية (بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح) ثم شرع فى بيان اعراب المخصوص وهو على وجهين احدهما ما قاله (وهو) اى المخصوص (مبتدأ وما قبله) (اى الجملة الواقعة قبله غالبا) وهى الجملة الفعلية المركبة من نعم وفاعله (خبره) اى على انها جملة صغرى مرفوعة المحل خبر مقدم للمبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية كبرى وقوله (ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا) دفع لما توهم ان الجملة اذا وقعت خبرا تحتاج الى عائد الى المبتدأ فدفع بان الواقعة خبرا لا تحتاج (الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهدى مقامه) وقوله (او خبر مبتدأ محذوف) اشارة الى ثانى الوجهين وهو ان المخصوص مرفوع على انه خبر للمبتدأ المحذوف (وهو) اى ذلك المحذوف (هو) اى لفظ هو راجع الى الفاعل (مثل نعم الرجل زيد) (فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ وجملة نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال) يعنى انها جملة اسمية استئنافية جواب لسؤال سائل (فانه لما قيل نعم الرجل) اشار الى منشأ السؤال (فكأنه) اى المتكلم (سأل من هو) اى الممدوح (فقيل) اى فاجيب انه (زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل جملة واحدة) اى اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية الانشائية (وعلى الوجه الثانى جملتان) احدهما فعلية انشائية وثانيهما اسمية اخبارية ثم شرع فى بيان شرط المخصوص ومسائله فقال (وشرطه) (اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا) (مطابقة الفاعل) ولما جاز ان يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبيل الاضافة الى المفعول او من قبيل الاضافة الى الفاعل اشار الى الاول بقوله (اى مطابقته الفاعل) اى مطابقة المخصوص الفاعل حيث اشار بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف واشار الى الثانى بقوله (او مطابقة الفاعل اياه) حيث اشار بتقدير الضمير المنصوب المنفصل الى كونه مضافا الى الفاعل والى حذف مفعوله فان المطابقة لما كانت مصدرا من باب المفاعلة جاز فيه لكونه للمشاركة بين الاثنين وقوله (فى الجنس) اشارة الى وجه المطابقة وهى فى الجنس بان يكون المخصوص من جنس الفاعل (حقيقة او حكما او تأويلا) فقوله حقيقة اشارة الى نوعى الفاعل من كونه مميزا بنكرة او معرفا فى نعم رجل زيد ونعما هى فان الاول مطابق فى الجنس حقيقة حيث كان زيد من اصناف الرجال والثانى مطابق له فيه

تأويلا بان يأول ما بالشيء الذي يكون عبارة عما يرجع اليه الضمير ويحتمل ان يكون اشاره الى ما سيأتي من التأويل بحذف المضاف اوغيره في الآية التي ستذكر (وفي الافراد) اي انه لابد من تطابق الفاعل في الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) وقوله (لكونه) علة لوجه كونه مشروطا به يعني انما اشترط ذلك لكون المخصوص (عبارة عن الفاعل في المعنى) وان كان منفصلا عنه في اللفظ فانه هو المقصود بالمدح والذم وانفصاله عن الفعل غرض تحصيل المعنيين اي الذكر مرتين اجمالا وتفصيلا (نحو نعم الرجل زيد) فان زيدا مطابق للفاعل في الجنس والافراد (ونعم الرجلان الزيدان) هذا مثال المطابق في التثنية (ونعم الرجال الزيدون) هذا مثال المطابق في الجمع (وبئست المرأة هند) هذا مثال الذم المطابق في التأنيث (وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات) مثال الذم المطابق في التثنية والجمع وقوله (يجوز ان يقال) اشارة الى ان هذا الفعل كما جاز مطابقته لفاعله في التذكير والتأنيث يجوز ان لا يطابقه فيجوز ان يقال (نعم المرأة هند وبئس المرأة هند) وانما جاز كذلك (لانهما) اي نعم وبئس (لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف) اي كانا مشابهين للحروف في عدم جواز التصرف واذ كانا مشابهين لها (لم يجب الحاق العلامة بهما) اي الحاق علامة التأنيث في التأنيث الحقيقي بهذين الفعلين كما وجب في سائر الافعال (و) (قوله تعالى) (بئس مثل القوم الذين كذبوا) واشار الشارح بقوله) جواب سؤال مقدر) الى وجه ايراد المصنف يعني ان هذا الايراد من المصنف في معرض الجواب لسؤال مقدر بالنقض بايراد مادة لم توجد فيها المطابقة وهي هذه الآية الكريمة (حيث وقع المخصوص فيها اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم) فاراد ان يجيب عنه بان تلك الآية الكريمة (و) كذا (شبهه) (مما) اي من المواضع التي (لا يطابق الفاعل) في تلك المواضع (المخصوص) انه يرد بها النقض اذ لم يكن متأولا ولا كذلك (متأول) بتأويلين احدهما بتقدير المضاف في طرف المخصوص بان يقال انه (بتقدير مثل الذين كذبوا) يعني بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا فيكون المثل المقدر المضاف مطابقا للفاعل وثانيهما بحذف المخصوص كما افاده بقوله (او يجعل) لفظ (الذين كذبوا صفة للقوم) لكون معناهما واحدا (وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم) ثم شرع فيما يجوز للمخصوص فقال (وقد يحذف المخصوص) وقيد بقوله (اذا علم بالقرينة) (لكونه) اشارة الى انه لا يجوز حذفه ان لم يعلم) (مثل) (قوله تعالى) في قصة ايوب عليه السلام انا وجدناه صابرا (نعم العبد) ومخصوصه محذوف (اي ايوب) بقرينة ان ذلك في قصته (و) (قوله تعالى) (فنعم الماهدون) (اي نحن)

يعنى ان الممدوح هو ذاته تعالى بقرينة ماقبله وهو قوله تعالى والسماء بنيناها بايد وانا لموسعون والارض فرشناها فنعم الماهدون فان البانى للسماء والفارش للارض وماهدها هو الله تعالى وايراده بالجمع للتعظيم (وساء) حال كونه من افعال الذم (مثل بئس) (فى افادة الذم) اى فى المداول (والشرائط) اى فى الشرائط الثلاثة المذكورة فى الفاعل (والاحكام) اى وفى احكامه من جواز حذف المخصوص بالقرينة (ومنها) (اى من افعال المدح والذم) لفظ (حب فى) (حبذا) واصل المتن ومنها حبذا لكن لما توهم انه مجموع حبذا اراد دفعه بالتفسير بان ماكان من جملة تلك الافعال هو حب فقط كما اشار اليه بقوله (وهو) اى حبذا (مركب من حب الشئ) بفتح الحاء (او حب) بضمها (اذا صار) اى ذلك الشئ (محبوبا) هذا جزء المركب وقوله (ومن ذا) اشارة الى الجزء الآخر قال العصام ان الشارح يريد بذلك ان فى حب لغتين حب بفتح الفاء يعنى الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب بضم الباء على وزن حسن وفى الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب و ذا فاعله اى هو حبيب الخ ولذا قال المصنف (وفاعله) (اى فاعل هذا الفعل) (ذا) ثم اشار الى مسئلة خاصة له فقال (ولا يتغير) (اى حبذا) يعنى اصل فعله (او فاعله) اى ولا فاعله (او ذا) اى ولا لفظ ذا وهذا مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا يعنى لا آثما ولا كفورا كما فى شرح اللب وقوله (عما هو عليه) متعلق بلا يتغير يعنى كلا منهما لا يتغير عن الشكل الذى كان عليه وفصله بقوله (فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها) اى لكون تلك الكلمة المركبة جارية (مجرى الامثال التى لا تتغير) كما سبق تحقيقه (فيقال حبذا الزيدان) حين كون المخصوص تثنية (وحبذا الزيدون) حين كون المخصوص جمعا (وحبذا هند) حين كونه مؤنثا وهذا كالاستثناء من الحكم المذكور فى قوله وشرط المخصوص مطابقة الفاعل ثم شرع فى بيان بعض ما هو مشترك فيه ومخالف فيه فقال (وبعده) (اى بعد حبذا) (المخصوص) كما فى اخواته (واعرابه) (اى اعراب مخصوص حبذا) (كاعراب مخصوص نعم) (على الوجهين المذكورين) يعنى على كونه مبتدأ وماقبله خبره وعلى كونه خبرا للمبتدأ المحذوف وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخواته وقوله (ويجوز ان يقع) شروع فى بيان الحكم المخصوص به يعنى انه يجوز فى حبذا فقط ان يقع (قبل المخصوص) وفسره بقوله (اى مخصوص حبذا) لئلا يتوهم الاشتراك (او بعده) (اى بعد مخصوصه) (تمييز او حال) حال كون كل منهما (على وفق

مخصوصه) اى موافقا له (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد) وهذا مثال لما يقع فيه التميز قبل المخصوص مفردا (وحبذا زيد رجلا) وهذا مثال لما وقع بعده وكذا قولنا حبذا رجلين الزيدان او حبذا رجالا الزيدون (وحبذا زيد راكبا) وهذا مثال لما وقع حالا بعد المخصوص (و) كذا (حبذا راكبا زيد) والاولى ايراده ايضا لئلا يتوهم عدم جوازه بناء على توهم كون المخصوص ذا الحال كما ستعرفه لكنه اكتفى بالتمثيل بقوله (وحبذا رجلين اوراكبين) اى اوحبذا راكبين (الزيدان وحبذا الزيدان رجلين اوراكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التميز اوالحال ما) اى الصالح للعاملية الواقع (فى) ضمن جملة (حبذا من الفعلية وذوالحال هو ذا) يعنى الفاعل (لازيد) اى وليس ذوالحال زيد وقوله (لان) بيان لوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال يعنى انما لم يجز ان يكون زيد واشباهه ذا الحال لان (زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب) اى والحال ان الركوب الذى ذكر فى ضمن راكبا (من تمامه) اى من تمام المدح ولوجعل حالا من المخصوص يلزم ان لا يكون المخصوص مذكورا بعد تمامه وقوله (فراكب حال) نتيجة للقياس الذى اثبته بابطال نقيضه يعنى ان لم يجز ان يكون حالا من المخصوص تعين ان يكون حالا (من الفاعل لامن المخصوص) وقال العصام والاولى ان يقول من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل فى التميز فى نعم رجلا هو نعم ثم قال والظاهر ان العامل فى التميز من الذات المذكورة هو الاسم المبهم كما فى رطل زيتا فالعامل فى كلمة ذا كالضمير المبهم فى ربه رجلا انتهى وقال فى الامتحان ويمكن ان يقال التميز ههنا من النسبة كطاب زيد والدا ولله دره فارسا وانما قدم التميز على الحال لكونه راجحا لكونه انسب للمدح والذم ولما فرغ المصنف من احكام الفعل واقسامه شرع الآن فى احكام الحرف فقال (الحرف) اى حقيقته وحده (مادل على معنى فى غيره) وقوله (اى كلمة) تفسير لما واشارة الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دالة على معنى) اشارة الى ان تذكير الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حاصل) اشارة الى ان قوله (فى غيره) ظرف مستقر صفة لمعنى وقوله (متعقل بالنسبة الى الغير) صفة بعد صفة تفسير لكون المعنى فى غيره يعنى ان المراد بكونه فى غيره ان تعقله لا يمكن الا بالنسبة الى ذلك الغير وقوله (اى لا يكون مستقلا) تفسير لمعنى ذلك التعقل يعنى ان المراد بالتعقل بالنسبة الى الغير انه لا يكون مستقلا (بالمفهومية) وقوله (بحيث لا يصلح لان يحكم عليه او به) متعلق بالمنفى يعنى ان المراد بعدم استقلاله انه لا يصلح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ او فاعلا

اولان يحكم به بان يكون مسندا الى الغير بان يكون فعلا اوخبرا (بل لابدله) اى للحرف (فى ذلك) اى فى الدلالة (من انضمام امر آخر اليه) حتى يكون مستقلا بالمفهومية وقوله (ومن ثمة) متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله (اى لاجل) للاشارة الى ان من اجلية والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى فى غيره) اشارة الى ان المشار اليه به هو قوله على معنى فى غيره (احتاج) اى الحرف (فى جزئيته) اى فى كونه جزأ (للكلام ركنا كان) اى سواء كان ذلك الجزء ركنا له بان يكون عمدة (اوغيره) بان يكون فضلة (الى اسم) متعلق باحتاج اى احتاج الى الاسم الذى (يتعقل معناه) اى معنى ذلك الحرف (بالنسبة اليه) اى الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابتداء الخاص لايتعقل الا بالاسم الذى هو البصرة (اوفعل) (كذلك) اى كاحتياجه الى الاسم (نحو قد ضرب) فان معنى التحقيق الخاص لايتعقل الا بفعل ضرب ثم شرع فى بيان انواعه فقال (حروف الجر) مبتدأ وقوله (ماوضع) خبره يعنى ان حروف الجر حروف وضعت (للافضاء بفعل) وقوله (اى ايصاله) تفسير الافضاء اى المراد بالافضاء انه يوصل الفعل و قوله (فان معنى) اشارة الى مصحح تفسير الافضاء بالايصال يعنى انه يصح ان يفسر الافضاء بالايصال فان معنى (الافضاء الوصول) اى جعل الشئ واصلا الى الآخر وقوله (والتعدى) جواب لسؤال مقدر يعنى انه على هذا لايجوز تفسير الافضاء بالايصال فانه لما كان معنى الافضاء الوصول لزم ان يفسره بالوصول اجاب بان الافضاء لما كان متعديا (بالباء) يعنى بقوله بفعل (صار معناه الايصال) اى انتقل معناه من الوصول الى الايصال وقوله (اومعناه) عطف على قوله بفعل يعنى ان ذلك الافضاء اما افضاء بالفعل او افضاء بمعناه (اى معنى الفعل) و لما كان الظاهر من قوله معنى الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحى من الحدث اوالزمان اوالنسبة احتاج الى تفسيره حتى ينكشف المراد فقال (وهو كل شئ) يعنى المراد بمعنى الفعل كل لفظ سواء كان مشتقا او غير مشتق (استنبط) اى استخرج (منه) اى من ذلك الشئ (معنى الفعل) اى الحدث (كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور) نحو عليك نفسك (وغير ذلك) (الى مايليه) اى ايصال معنى الفعل الى اسم يلى ذلك الاسم ذلك الحرف يعنى بذكر بعده متصلا (سواء كان) اى ذلك الاسم الذى يلى ذلك الحرف (اسما صريحا نحو مررت بزيد وانا مار بزيدا اوكان فى تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها) يعنى بسعتها فالباء فى بما ارصل المعنى الذى هو حصول ضاقت الى الرحب الذى هو حاصل بعد

تأويل ما رجحت (وسميت هذه الحروف) يعني كما سميت هذه الحروف بحروف الجر سميت (حروف الاضافة ايضا لانها) اي لكونها (تضيف الفعل او معناه الى ما يليه و) سميت (حروف الجر لانها) اي لكون تلك الحروف (تجر معنى الافعال الى ما يليه اولان اثرها في ما يليه الجر) اي او سميت بها لكون الاثر الحاصل بها في الاسم الذي يليه هو الجر من انواع الاعراب فالاول بناء على كون الجر بمعناه اللغوي والثاني بناء على المعنى الاصطلاحي و هو التأثر في الاسم بالجر ثم اراد بعد التعريف ان يبين عددها اجمالا ثم ما اختص بكل واحد منها من الخواص والمسائل فقال (وهي) اي حروف الجر (من) ابتدأ بها لانها للابتداء وعقبها بالى فقال (والى) لكونها للانتهاء (وحتى) لكونها للغاية (وفي) ولما كانت هذه الحروف على نوعين احدهما ما اتحد اسمه ومعناه والآخر ما افترق اسمه عن معناه اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وذكر هذه الحروف) اي ذكر المصنف هذه الحروف الاربعة على سبيل السكت اي على طريق حكاية اللفظ من الحركة والسكون بان كانت عاريةً تقديرية يعني مرفوعة تقديرا على انها خبر المبتدأ (لانه) اي الشان (ليس له) اي لهذه الحروف (اسماء خاصة) اي كما كانت للحروف الآتية فان الحروف الآتية لها اسماء خاصة (يعبر بها) اي تلك الاسماء (عنها) اي عن مسمياتها (والباء واللام) بالرفع فيهما على انهما معطوفان على احد الحروف السابقة (ذكرهما) اي ذكر المصنف هذين الحرفين (باسميهما) فان مسمياتهما الباء واللام المكسورتان (لوجودهما) اي لكون اسميهما موجودين (وكذلك ذكر الواو) اي سواء كانت للقسم او بمعنى رب (والتاء) اي للقسم (والكاف) اي ذكر الثلاثة (باسمائها حيث) اي لان اسمائها (وجدت بخلاف ما تقدم) اي الحروف التي تقدمت (منها) اي من الحروف (والواو) (اي الواو التي تقدر بعدها رب) يعني تقدر رب بعد تلك الواو وانما ذكر هذا لاختلاف بين البصرية والكوفية في ان الجر هل هو برب او بالواو حيث قال البصريون ان العمل لرب وقال الكوفيون انه للواو وكان اللائق على حال المصنف ان يحمل كلامه على مذهب البصريين اشار الشارح رحمه الله بقوله (وفي عده) اي عد واو رب (من حروف الجر) بان ذكرها على حدة (تسامح) بناء على جعل العمل للواو وعلى خلاف مذهب البصريين ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع باء مع التاء فرقا بين المعدود مسامحة وبين المعدود حقيقة وقال العصام والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعه مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر بعدهما ايضا

ولا يضمر بدون هذه الاحرف الثلاثة في النمر ايضا الاشاذا انتهى (وواو القسم وتاؤه) اي تاء القسم (وباؤه وعن وعلى والكاف و مذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا) ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم وبعضها بين الحرف والفعل اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (فالعشرة الاول) وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه (لاتكون) اي تلك العشرة (الا حرفا والخمسة التي تليها) اي تلي تلك العشرة وهي عن وعلى والكاف و مذ ومنذ (تكون حرفا واسما) يعني تستعمل في بعض المواضع حرفا وفي بعض آخر اسما (والثلاثة البواقي) وهي خلا وعدا وحاشا (تكون حرفا وفعلا) والفاء في (فمن) للتفصيل وهو مبتدأ يعني ان لفظ من مبتدأ وقوله (للابتداء) خبره وفسره الشارح بقوله (اي لابتداء الغاية) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه ولما كانت الغاية عبارة عن الجزء الاخير للمسافة وكان الابتداء عبارة عن الجزء الاول لهما مع عدم الاتصال بينهما اراد ان يشير الى ان المراد به المجازفة قال (والمراد بالغاية المسافة) اي مجموع المسافة و قوله (اطلاقا لاسم الجزء) اشارة الى علاقة المجاز يعني انه من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي هو الاخير (على الكل) اي على المجموع وقوله (اذلا معنى) اشارة الى القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي يعني انما كان المراد به ذلك لانه لو حمل على معناه الحقيقي لم يحصل عنه المعنى المراد لان الابتداء في الحقيقة متصل بالجزء الذي يلي الابتداء لا بالجزء الذي هو النهاية فحينئذ لا معنى لقولنا (لابتداء النهاية) لما عرفت (وقيل كثيرا ما) اي اطلاقا كثيرا (يطلقون الغاية ويريدون بها) اي بالغاية (الغرض والمقصود) اي من الفعل واذا كان كذلك فالمراد بها) اي بالغاية (الفعل) اي فعل يترتب على فعل آخر (لانه) اي لان الفعل الذي يعبرون عنه بالغاية هو (غرض الفاعل) و قوله (ومقصوده) بالرفع عطف تفسير للغرض يعني ان المراد بغرض الفاعل مقصده واشار الشارح بقوله قيل الى ضعف هذا القول لانه فيه تخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض كما قاله العصام ثم قال والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي ان من لابتداء له نهاية لا لابتداء ليس له نهاية كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية ثم اشار الى نوعي الابتداء بقوله (وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة) يعني شرعت في سير له ابتداء ونهاية فابتداؤه من حيث المكان هو البصرة (ومن الزمان) يعني الابتداء اما من الزما

(نحو صمت من يوم الجمعة) يعني ابتداء زمان صومي يوم الجمعة (وعلامة من الابتدائية) يعني القرينة على كونها للابتداء (صحة ايراد الى اوما) اى او ايراد شئ (يفيد فائدتها) اى فائدة الى وهي افادة الانتهاء وقوله (في مقابلتها) متعلق بالايراد اى ايراد ذلك في مقابلة من مثال صحة ايراد الى (نحو سرت من البصرة الى الكوفة و) مثال ايراد ما يفيد فائدتها (نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وانما افاد ذلك فائدة معنى الى (لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه) اى الى الله فحينئذ يفيد ان ابتداء التجائي وفراري من الشيطان وانتهاءه الى ربي (و التبيين) (بالجر عطف على الابتداء اى ويجئ من للتبيين ايضا) وهذا تفسير للعطف وقوله (اى لاظهار المقصود من امر مبهم) تفسير للتبيين بانه بمعنى الاظهار يعني اظهار ما قصد من ذكر امر مبهم (وعلامته) اى وقرينة كونه للتبيين (صحة وضع الموصول في موضعه مثل قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك اذا قلت) يعني اذا اولت قوله تعالى من الاوثان وقلت ان المراد به (فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى) يعني يكون المعنى مستقيما وقوله (والتبعيض) بالجر عطف على ما قبله كما افاده بقوله (اى وقد يجئ من للتبعيض وعلامته) اى علامة كونه للتبعيض (صحة وضع بعض) اى وضع لفظ بعض (مكانه) اى مكان لفظ من (نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم) (زائدة) (بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه) اى لان قوله للابتداء وان كان مجرورا لفظا لكنه (مرفوع محلا (بالخبرية) وقوله (وزيادتها لاتكون) اى لاتوجد (الا) اشارة الى ان قوله (في غير) متعلق بالزيادة التي تضمنها قوله زائدة والى انها منحصرة في غير (الكلام) (الموجب) اى لاتوجد في كلام مثبت بل هي منحصرة في كلام منفي (نحو ماجاءني من احد وهل جاءك من احد) اورده بالمثالين للاشارة الى ان المراد بالنفي اعم من ان يكون منفيا بالصراحة نحو ماجاءني او منفيا بالدلالة نحو هل جاءك فان الاستفهام للانكار وهو بمعنى النفي وهذا الانحصار انما هو للجمهور من البصريين وقوله (خلافا للكوفيين والاخفش) (فانهم) لم يحكموا بالحصر في غير الموجب (بل يجوزون زيادتها) اى زيادة من (في الموجب ايضا مستدلين بقولهم) يعني دليلهم على جواز الزيادة في الموجب هو قول العرب (قد كان من مطر) فان من في قوله من مطر زائدة مع انها وقعت في موجب (واجيب) اى واراد المصنف ان يجيبهم من طرف البصريين (عن استدلالهم) اى عن مستدل الكوفيين (بقوله) (وقد كان من مطر متأول) وقوله (بحسب تاويلهم) بين الشبه بين المراد به هذا الكلام هو كلام متوهم (منه زيادة من في الكلام الموجب

التمام فقوله وقد كان مرادا به لذلك وموجبا او قوله وشبهه عطف عليه
وقوله (متأول) خبر الجملة الاسمية وقوله (بكونهما) متعلق بقوله متأول
يعني اذا وقع من في كلام موجب وتوهم بانها زائدة يكون هذا التوهم فاسدا
لان التي وقعت في امثاله ليست بزائدة لانها اما متأول بانها (للتبعيض او) متأول
بانها (للتبيين اي قد كان بعض مطر اوشئ من مطر او هو) يعني هذا وامثاله
(وارد على الحكاية) فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه في الحال او في الاصل
كذا في العصام (كان قائلا قال هل كان من مطر) اي بالاستفهام (فاجاب)
اي القائل عنه بقوله (بانه قد كان من مطر) فقوله من مطر يكون حكاية عن كلام
السائل (والى) اي كلمة الى موضوعة (للانتهاء) (اي لانتهاء الغاية) في الزمان
والمكان بلا خلاف والمراد من الغاية واذا كان كذلك (فهي) اي كلمة الى
(بهذا المعنى) اي حال كونها ملابسة بمعنى الانتهاء (مقابلة) بكسر الباء
(لمن) اي لكلمة من التي للابتداء يعني مقابلة اياها في الجملة لان من اما الابتداء
من الزمان او الابتداء من المكان والى قد يكون الانتهاء في غيرهما كذا
في العصام (سواء كان) اي سواء وجد واستعمل (في المكان نحو خرجت
الى السوق او الزمان) اي واستعمل في الزمان (نحو) قوله تعالى اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما) اي او استعمل في غير المكان والزمان (نحو قلبي اليك)
فان الانتهاء فيه ليس في الزمان ولا في المكان بل هي الانتهاء المطلق (فان قلب
المخاطب منتهى القصد) اي ينتهي اليه طلب المتكلم (باعتبار التعلق والميل)
وقوله (وبمعنى مع) معطوف على قوله الانتهاء عن ان كلمة الى قد تكون
بمعنى مع حال كون ذات بمعنى (قليلا) اي في زمان قليل واستعمالا قليلا (كقوله
تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي) لا تأكلوا اموال اليتامى (مع اموالكم)
اي مخلوطة بها وقال في شرح اللب والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم
انتهى يعني ولا تأكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم وفي الصحاح وقد يجيء
بمعنى مع كقولهم الذود الى الذود ابل وقال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم
الى اموالكم وقال الله تعالى من انصاري الى الله وقال الله تعالى واذا خلوا
الى شياطينهم انتهى وكل من المذكورات بمعنى مع لكن يحتمل ان يكون فرعا
لمعنى الانتهاء (وحتى) اي كلمة حتى (كذلك) وقوله (اي مثل الى) تفسير للمشار اليه
وقوله (في كونها) اي في كون كلمة حتى (لانتهاء الغاية) تفسير لوجه التشبيه
(وبمعنى مع) يعني حتى تجيء بمعنى مع (كثيرا) وهذا كالاستثناء من قوله كذلك
يعني ان حتى مثل الى [illegible] لكونهما
[illegible] بخلاف

حتى كما سيجيء واليه اشار الشارح بقوله (ولم يكتف) اى المصنف (فى كونهما)
اى فى كون كلمة حتى (بمعنى مع تشبيهها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية)
وقوله (للتفاوت الواقع بينهما) متعلق بقوله لم يكتف اى لم يكتف لوقوع
التفاوت بين الى وحتى حال كونهما بمعنى مع (بالقلة والكثرة) فانه فى الى قليل
وفى حتى كثير واشار الى الفرق الآخر بقوله (وتختص)(اى حتى) (بالظاهر)
(اى بالاسم الظاهر) وفسره به للتنبيه على ان الظاهر ههنا ما قابل الضمير
والباء ههنا داخل على المقصور عليه لان حتى مقصورة على الظاهر ولاتوجد
داخلة فى الضمير واما لاسم الظاهر فليس بمقصور لها بل يوجد فى الى ايضا
وقوله (فلا يقال) تفريع عليه اى فبسبب اختصاصها بالظاهر لايجوز
ان يقال (حتاه) حال كونها داخلة فى الضمير (كما يقال) اى كما يجوز ان يقال
(اليه) وقوله (لانها) اشارة الى وجه عدم جواز دخولها فى الضمير
مع اشتراك الى وحتى فى معناه يعنى وانما لم يجز دخولها فى الضمير لان حتى
(لو دخلت على المضمر لالتبس) اى لزم ان يلتبس (الضمير المجرور
بالمنصوب) اى بالضمير المنصوب (لجواز وقوعهما)اى وقوع المجرور والمنصوب
(بعدها) (اى بعد حتى) بل المرفوع ايضا كما اذا استعمل الابتداء والعطف
وهذا عند الجمهور (خلافا لمبرد) (فانه جوز دخوله) اى دخول حرف حتى
(على المضمر) كما (مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة)
وهو قوله فلا والله لايلقى اناس * فتى حتاك يابن ابى زياد (والجمهور يحكمون
بشذوذه فلا يجوزونه قياسا) فانه لاتنقض القاعدة بسبب ورود مخالفة نادرا (وفى)
موضوع (للظرفية) ولما كانت الظرفية امرا نسبيا بين الظرف والمظروف وكان
لتلك الكلمة متعلق ومدخول اراد ان يبين تعيين الظرفين فقال (اى الظرفية
مدخوله)يعنى ان المراد بكونه للظرفية كون مدخولها ظرفا (لشئ)وهو المتعلق
سواء كانت ظرفية المدخول فيه (حقيقة) بان يكون زمانا اومكانا يدخل فيه
المظروف (نحو الماء فى الكوز او) لم يكن ظرفا حقيقة بان لم يكن زمانا اومكانا
وكان (مجازا نحو النجاة فى الصدق) لان الصدق فى الحقيقة ليس بزمان ولامكان حتى
يكون حقيقة بل هو مجازا ما بطريق الاستعارة بان يجعل الصدق كالظرف فى الاشتمال
لكونه سببا للنجاة ومشتملا له اومجازا عقليا لان النجاة فى الحقيقة من فعل الله تعالى
وهو من عند الله عزوجل فاسند الى سببه مجازا عقليا كذا قيل (وبمعنى على
قليلا) اى كلمة فى تجيء وتستعمل بمعنى على الاستعلائية (كقوله تعالى)حكاية
عن فرعون حيث اوعد السحرة المؤمنين بموسى وقال (ولاصلبنكم فى جذوع

النخل اى على جذوع النخل) فان جذوع النخل لم تصلح ان تكون ظرفا
حقيقيا للمصلوب فهذه قرينة صارفة على انه ليس بستعمل فى ماوضع له
بل هو مستعمل بمعنى الاستعلاء وفى شرح اللب ان المحققين قالوا انها للظرفية
ايضا فى هذه الآية مجازا لتمكن المصلوب فى جذوع النخل تمكن المظروف
فى الظرف انتهى (والباء للالصاق) ولما كان الالصاق ايضا عبارة عن جعل الشئ
ملصقا بشئ اراد ان يعين ماهو ملاصق فقال (اى لافادة لصوق امر) اى متعلق
(الى مجرور الباء هذه) اى كونهما كذلك (كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه
تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب) اى ذلك المكان (منه) اى من زيد
(والاستعانة) بالجر عطف على الالصاق (اى استعانة الفاعل) اى طلب
فاعل الفعل المتعلق لها العون (فى صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل
(بمجروره نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاعانة فى صدور الكتابة اعنى بالقلم (والمصاحبة)
(نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه)
اى وجعله شريكا (مع الفرس فى الاشتراء) يعنى جعلت السرج شريكا للفرس
فى الاشتراء ولما كان بين كونها للالصاق و بين كونها للمصاحبة عموم
وخصوص مطلق حيث اجتمعا فى مادة وافترقا فى مادة اشار الى مادة الافتراق
بقوله (ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس) اى فى وقت صدور
اشتراء الفرس (ملصقا به) بل يجوز ان يكون فى مكان آخر ويجوز ان يكون
ملصقا به وعليه فان كان الاول يصدق عليه ان الباء فيه للمصاحبة بدون الالصاق
وان كان الثانى يصدق عليه انه للمصاحبة والالصاق معا (فالالصاق يستلزم
المصاحبة) فان كل ماهو ملصق بشئ فهو مصاحب به (من غير عكس)
يعنى ان المصاحبة لاتستلزم الالصاق (والمقابلة) (اى لافادة وقوع مجروره
فى مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك)اى بمقابلة ذاك (والتعدية) (اى جعل الفعل
الازم متعديا لتضمنه) اى لكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التصيير بادخال الباء)
اى بسبب ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور
بالباء (فان معنى ذهب زيد) فى حال كونه للازم (صدر الذهاب عنه) اى عن الفاعل
ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا) اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدرا له وفيه
فعلان احدهما الصيرورة حيث اسند الى المتكلم وهو التعدى وثانيهما
الذهاب وفاعله فى الحقيقة هو المجرور (والتعدية بهذا المعنى) يعنى بمعنى جعل
اللازم متعديا (مختصة بالباء) وماوقع فى عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم
بحرف الجر فى الكل اى فى الثلاثى المجرد وغيره فمخصوص بالباء وايضا موقوف

على السماع وقيل في الاستعمال ولكنها مقوية لمفهوم الجار ومجروره (واما التعدية يعني ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجرفالحروف الجارة كلهـا فيها سواء لااختصاص لها بحرف دون حرف) (والظرفية) (نحو جلست بالمسجد اى في المسجد) وقوله (وزائدة) بالرفع عطف على محل قوله للالصاق يعـني انكلمة في زائدة (في الخبر) متعلق بزائدة وقوله (في الاستفهام) متعلق ايضا به فالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثاني باعتباره ظرف زمان يعني في وقوعه داخلا في الخبر في حالة الاستفهام (بهل) يعني ان الاستفهام مقيد بهـل لابغيرها من اداة الاستفهـام واشار بقوله (لامطلقا) وفصـله بقوله (نحو هـل زيد بقائم فلا يقال) يعني انه لما اختص وقوعهـا بالاستفهـام بهـل لم يجز ان يقال (ازيد بقـائم) فانه واقـع في الاستفهـام بالهمزة وقوله (والنفي) بالجر عطف على قوله في الاستفهـام وقوله (بليس) قـيد ايضا للنفي يعني انها تكون زائدة ايضا في الخبر الذي وقـع في النفي بليس (نحو ليس زيد راكب و بما) اى في النفي بكلمة ما لتي بمعنى ليس (نحوما زيد براكب) ولمـا كان وقوعها زائدة على قسمين احدهما قياسا والثاني سماعا كما ذكره المصنف اراد ان يمهد بقوله (فهي) يعني فالكلمة التي هي مسمى الباء (زائدة في الخبر في هذه الصور) يعني في الاستفهام بهل وفي النفي بليس و بما (قيـاسـا) اى زيادة قيـاس وقوله (وفي غيره) عطف على قوله في الاستفهـام (اى في غير الخبر الواقـع في الاستفهـام والنفي) (سماعا) ولمـا وقـع سماعا اعم يعـني انه (سواء لم يكن خبرا) (نحو بحـسبك زيد) حيث دخلت فيه في المبتـدأ (وكفى بالله شهيـدا) حيث دخلت في الفـاعل (والقى بيـده) حيث دخلت في نائب الفاعل وتفسـير الكل قوله (اى حسبك زيد وكفى الله شهيـدا والقى يده او) يعني الواقع سماعا سواء (كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسـبك بزيد) حيث دخلت فيه في الخبر (واللام) بالرفع مبتدأ وقوله (للاختصاص) ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة عـلى اخواتها ولما كان الاختصاص على نوعين اشار اليه بقوله (بملكيـة) يعني الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية (نحو المال لزيد) يعـني مختص لزيد لكونه مالكـه (وبلاملكية نحو الجـل للفرس) فانه مختص لفرس معين لكن لاملكيـة بينهما بل المالك لهما شخص آخر وقوله (والتعليل) بالجر عطف على الاختصاص يعني انهـا للتعليل (اى لبيان علة شئ) اما (ذهنا نحو ضربت للتأديب)فان المتكلم لاحظ اولا في ذهنه التأديب ثم شرع في الضرب (اوخارجا نحو خرجت لمخافتك) فان المخـافة وقعت في الخارج ثم شرع في الخارج وقوله (وبمعـنى عن) عطف على قوله

للاختصاص يعني ان اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة (مع القول) اى مع ما اشتق من القول (نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه) (وزائدة) اى واللام زائدة (نحو) قوله تعالى (ردف لكم اى ردفكم) (وبمعنى الواو) اى اللام بمعنى الواو اذا كان (فى القسم) وانما لم يقل بمعنى الباء فى القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه (للتعجب) اى لافادة التعجب (نحو لله لا يؤخر الاجل) وانما لم يقل والله لاظهار ان مراده بالاتيان هو التعجب (وانما تستعمل) اى اللام للتعجب (فى الامور العظام فلا يقال) اى فحينئذ لا يجوز ان يقال (لله لقد طار الذباب) بل يقال والله فان طيران الذباب من الامور الحقيرة قوله (ورب) اما ان يقصد به الحكاية اولا فان قصد به الحكاية فهو مرفوع تقديرا على انه مبتدأ وان لم يقصد به الحكاية فاما بتأويل اللفظ او بتأويل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع منون لكونه منصرفا وان كان الثانى فهو مرفوع غير منون غير منصرف للعلمية والتأنيث كذا فى المعرب وقوله (للتقليل) خبره ولما احتمل كونه للتقليل الاخبار والانشاء فسره بقوله (اى لانشاء التقليل) (و) (لهذا وجب) ليكون اشارة الى ان كونه للانشاء موجب لصدارته وان لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله) (لها صدر الكلام) مستوجب لكونه للانشاء فدل عليه بالالتزام (كما ان كم) اى كما ثبت لكلمة كم الخبرية انها (وجب لها) اى لكلمة كم (صدر الكلام لكونها) اى لكون كلمة كم (لانشاء التكثير) وقوله (مختصة) خبر بعد خبر او خبر للمحذوف يعني ان كلمة رب مختصة (بنكرة) ولا تدخل على المعرفة (لعدم احتياجها) يعني انما اختصت رب بالنكرة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة وقال العصام يرد على هذا التوجيه بانه لا فرق فيه بين رب وسائر حروف الجر حتى تمتنع على المعرفة لعدم حاجتها ولا يمتنع غيرها فالاوجه ما بينه الرضى وهو انه لا يتحقق التقليل فى المعرفة لانها اما للكثرة فينافيه واما للواحد المعين ولا يجرى فيه التقليل لانه انما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة ثم قال ولك ان تقول ان مجرور رب فى معنى التمييز منها يعنى من كلمة رب لانها للتقليل كما ان كم للتكثير ففيها شائبة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه بيانهم انتهى وقوله (موصوفة) بالجر صفة بنكرة اى موصوفة اما بمفرد او بجملة وانما اشترط بالموصوفية (ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك (لانه اذا وصف الشئ صار اخص واقل مما) اى من الشئ الذى (لم يوصف) فان قولنا رجل عالم اخص من مطلق رجل باعتبار ما صدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله (واشتراط كونها

موصوفة انما هو) ليكون اشارة الى ان قوله (على) (المذهب) (الاصح)
ناظر الى كونها موصوفة يعنى انهم اتفقوا على انها مختصة بنكرة لكنهم
اختلفوا فى اشتراط كونها موصوفة فالاصح على انها مشروطة بها فلا يجوز
ان تكون نكرة مختصة (وهذا) اى هذا المذهب الاصح (هو مذهب ابى على
ومن وافقه) وقوله (وقيل) اشارة الى المذهب الغير الاصح وهو انه (لا يجب
ذلك) اى كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة او موصوفة (والمختار
عند المصنف الوجوب) ولذا قال على الاصح (وهذا الذى ذكره من التقليل
اصلها) اى هو الاصل فى كلمة رب لكنه اصل يعدل عنه كثيرا وقوله (ثم تستعمل
فى معنى التكثير) اشارة الى انها تستعمل فى خلاف الاصل اكثر مما هو
فى الاصل كما فى مقام المدح والذم فيكون المقام قرينة على استعمالها فى التكثير
وكان الاستعمال اغلب من الاصل حتى كان (كالحقيقة وفى التقليل) اى
وتستعمل فى التقليل الذى هو الاصل اقل حتى كان (كالمجاز المحتاج الى
القرينة) وانما قال كالحقيقة وكالمجاز ولم يقل حقيقة ومجازا لعدم الاطلاع على
معناها الحقيقى ولكن الاستعمال الاول مشابه بالحقيقة فى عدم الاحتياج الى
القرينة والثانى مشابه بالمجاز فى الاحتياج اليها (وفعلها) (اى فعل رب يعنى)
اى يريد بالفعل الذى اضيف اليها (الذى) اى الفعل الذى (تعلق به رب)
وقوله وفعلها مبتدأ (فعل) (ماض) خبره وانما كان ماضيا (لانها) اى لان
كلمة رب (للتقليل المحقق) يعنى انها لحالة معلومة (ولا يتصور ذلك) اى التحقق
والمعلومية (الا فى الماضى) فان المعلومية تحقق بعد مضيه ولا يتصور ذلك
فى المستقبل فانه ليس بمعلوم فضلا عن كثرته وقلته (نحو رب رجل كريم لقيته)
فان كثرة الملاقاة وتقليلها انما تحقق بعد وقوع الملاقاة وهذا مثال الماضى لفظا
وقوله (او رب رجل كريم لم افارقه) مثال للماضى معنى والمضارع لفظا وايضا
الاول المثبت والثانى للمنفى وقوله (محذوف) بالرفع صفة ماض (اى ذلك
الفعل الماضى) محذوف (غالبا) (اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن)
ولو ذكر مع وجود القرائن المحققة القوية لزم الاطناب ومثال المحذوف (نحو
(رب رجل كريم) حيث حذف فعله وهو قوله (اى لقيته) (وقد تدخل)
(اى رب) تدخل كثيرا على اسم ظاهر وتدخل قليلا (على مضمر) وقوله
(مبهم) بالجر صفة مضمر وفسر المبهم بقوله (لا مرجع له) يعنى ان المراد بالمضمر
المبهم انه ليس له مرجع وقوله (مميز) بفتح الياء صفة بعد صفة لمضمر يعنى
على المضمر المبهم الذى يميز ذلك المبهم (بنكرة منصوبة) بالجر صفة نكرة
وقوله (على التمييز) (متعلق بالمنصوبة) (و) (الضمير) بالرفع مبتدأ وقوله (مفرد)

خبره يعني ان ذلك المضمر المبهم مفرد دائما (وان كان) اى ولو كان (المميز مثنى اومجموعا) وقوله (مذكر) خبر بعد خبرا وصفة مفرد (وان كان) اى ولو كان (المميز مؤنثا نحو ربه رجلا اورجلين اورجالا) وهذا مثال لكونه مفردا على كل تقدير وقوله (اوامرأة) اى نحو ربه امرأة (اوامرأتين اونساء) مثال لكونه مذكرا على تقدير تأنيث المميز وكونها داخلة على ذلك المضمر المبهم متفق عليه لكن كون الضمير المذكور غير مطابق لمميزه مختلف فيه فاذكره المصنف بقوله مفرد مذكر يعني انه غير مطابق مذهب البصريين (خلافا للكوفيين) وهذه المخالفة (في مطابقة التمييز) والمطابقة مضاف الى مفعوله وفاعله محذوف اى فى كون المبهم مطابقا لتمييزه وقوله (في الافراد) بيان لما به المطابقة وهو كونه مطابقا في الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم) اى الكوفيين (يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء) (وتلحقها) وقوله (اى رب) تفسير للضمير المنصوب المؤنث وقوله (ما) فاعل تلحق وقوله (الكافة) بالرفع صفة ما وقوله (اى المانعة) صفة كاشفة للكافة يعني تلحق كلمة ما التى تكف وتمنع رب (عن العمل) اى عن عمل الجر كالحق بان وكان وقوله (وتدخل) معطوف على قوله تلحقها والضمير المرفوع راجع الى كلمة رب يعني ان رب (بعد لحوق ما) يجوز دخولها (على الجمل) (نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا) فان رب دخلت على جملة يود الذين والمراد بدخولها على الجملة هوانها تدخل على الجملة اذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجملة نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم يعني انه قل نسبة القيام الى زيد ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي لصدق الوعد وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة ودويؤكد ماقلنا قوله تعالى فسوف يعلمون اذالاغلال فى اعناقهم اتى باذ وهو للماضي وجمع بينه وبين سوف التى هى للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريه من الريب كذا فى الوافية (وقد تكون ما) اى لفظها (زائدة فتدخل) فحينئذ تدخل كلمة رب (الاسم) اى المفرد (وتجر) اى تعمل الجر في ذلك الاسم فان ما لكونها زائدة لم تمنع عملها (نحو ربما ضربة) بالجر يعني رب ضربة حاصلة (بسيف صيقل) اى مجلو لقيتها وقوله (وواوها) مبتدأ اى واورب) وقوله (في حكمها) خبر في كلام الشارح اما خبره فى كلام المص فهو قوله (تدخل) يعني ان واورب حرف جرايضا ككلمة رب وحكمها كحكمها في اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لانها فى حكمها في كل ما يجوز لرب فلا يروج ماوجهه العصام بما وجهه حيث قال وكأن الشارح اشار بتقدير

في حكمها الى الاولى للمصنف ان يقول واوها في حكمها ولا يختص مشار كتها في الدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف لم يقل واوها في حكمها لئلا يلزم لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة تنبيها على التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل انتهى ملخصا (مثل * وبلدة ليس بها انيس * الا اليعافير والا العيس) فقوله وبلدة بالجر بالواو والبلدة كل جزء من الارض عامر او غامر والانيس المؤانس وكل ما يؤنس به من الانسان والحيوان المأنوس به واليعفور ظبي والعيس بالكسر الابل البيض تخالط بياضها شقرة وجملة ليس بها انيس صفة بلدة وقوله الا اليعا فير بالرفع على انه اسم ليس بمعنى لقيت بلدة كثيرة ليس بها ما يؤنس به الا الظبيات والا الابل ثم انهم لما اختلفوا في حقيقة هذه الواو فعند جمهور البصريين غير سيبويه انها جارة كما اختاره المصنف اراد الشارح ان يذكر المذهبين الآخرين فقال (وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة) كما قال به الجمهور ثم اشار الى ضعفه بقوله (فان لم تكن) يعني اذا كان الامر كما قال به سيبويه قيل عليه ان تلك الواو ان لم تقع (في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله) اي وان وقعت في اول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدارة (فيقدر) اي فحينئذ يقدر (لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها) اي كلمة الواو (حرف عطف) اي في الاصل (ثم صار قائمة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها) اي لا بتقدير رب بان يكون العمل لها وانما تكون جارة (لصيرورتها) اي لا تنتقال تلك الواو من اصلها الى كونها (بمعنى رب) واذا كان الامر كذلك (فلا يقدرون لها) اي لتلك الواو (معطوفا عليه) لانه كان اصلا متروكا وانما لا يقدرون (لانه) اي لان التقدير (تعسف) (وواو القسم) اي الواو الجارة الموضوعة للقسم (انما تكون) بفتح الهمزة لوقوعها خبرا بمعنى انما تقع (عند حذف الفعل) (اي فعل القسم) اي الذي يتعلق به الواو بمعنى فعلا مشتقا من القسم كاقسمت واقسم (فلا يقال) اي فحينئذ لا يجوز ان يقال (اقسمت والله وذلك) اي التزام حذف فعلها (لكثرة استعمالها) اي لكون الواو مستعملا بالاستعمال الكثير (في القسم فهي) اي الواو (اكثر استعمالا من اصلها اعني) اي اريد باصلها (الباء) فقوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله (لغير السؤال) خبر بعد خبر (يعني لا تستعمل الواو في السؤال) يعني في الطلب (فلا يقال) اي فلا يجوز ان قال (والله اخبرني كما قال) اي كما يجوز ان يقال في الباء (بالله اخبرني) فان الباء تستعمل في السؤال ايضا وانما اختصت الواو بغير السؤال

(حطا للواو) اى لجعل الواو منحطة (عن درجة الباء) اى التى هى اصلها وقوله (مختصة) بالنصب خبر ثالث لقوله انما تكون يعنى ان واو القسم تكون مختصة ومحصورة (بالظاهر) (يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر) بان تكون داخلة عليه لا على المضمر وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخويه من الباء والتاء والواو بهذه الحالة اخص من الباء وقوله (سواء كان) اشارة الى فرق آخر بالنظر الى التاء يعنى ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانها تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (اسم الله اوغيره) بخلاف التاء فانها لا تدخل الا على اسم الله وقوله (فلا يقال) تفريع على كونها مختصة بالظاهر يعنى لكونها مختصة بالظاهر لا يجوز ان يقال (وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص) اى وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (ايضا) اى كوجه اختصاصها لغير السؤال (لحط رتبته) اى رتبة الواو (عن رتبة الاصل وهو) اى الاصل (الباء) وذلك الانحطاط (بتخصيصه) اى بسبب اختصاص الواو (باحد القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما ايضا لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فيلزم اختصاص الفرع باحد القسمين اما بالظاهر او بالضمير (وخص الظاهر) اى وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لاصالته) اى لاصالة الاسم الظاهر فى القسم (والتاء) اى وتاء القسم (مثلها) (اى مثل الواو) وقوله (فى اشتراطها) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو وجهان احدهما كون الواو مشروطا (بحذف الفعل و) الثانى اشتراط (كونها لغير السؤال) وهذان الشرطان فى التاء ايضا بخلاف الباء وقوله (مختصة) بالرفع خبر بعد خبر او بالنصب حال من المضاف اليه فى قوله مثلها وهذا شروع فى بيان ما به الامتياز بين الواو والتاء وهو ان التا مختصة (باسم الله) (من الاسماء الظاهرة) بخلاف الواو فانها اعم منهما كما عرفت وقوله (حطا لرتبتها) مفعول له يعنى ذلك الاختصاص لتحصيل انحطاط رتبتها اى رتبة التاء (عن رتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها) يعنى ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء (ببعض المظهر) كما كان فى الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء الظاهرة كالواو لم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرق ببعضها (وخص منه) اى رجح فى تعيين البعض (ما) اى اسم ظاهر (هو الاصل فى باب القسم وهو) اى الاصل فيه (اسم الله) اى لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى (والباء اعم منهما) (اى من الواو والتا) (فى الجمع) (اى فى جميع ما ذكر) هذا تفسير للجمع وقوله (من حذف الفعل

بيان لما ذكر اى المراد بما هو كون فعلها محذوفا (و) من (كونهما لغير السؤال) كما هو شرط الواو (و) من (الدخول على المظهر والمضمر مطلقا) اى سواء كان من اسم الله اولا كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقا (او على اسم الله خاصة) اى ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط فى التاء وقوله (فهى) تفصيل للعموم يعنى المراد بكون الباء اعم منهما (انها) اى الباء (كما تكون) اى توجد (عند حذف الفعل تكون) اى توجد (عند ذكره) اى ذكر الفعل مثال المحذوف (نحو بالله و) مثال المذكور نحو (اقسم بالله وكما) اى وايضا ان الباء (تكون لغير السؤال) اى كما توجد حين يكون جوابه خبرا (تكون للسؤال) اى توجد حين كون جوابه طلبا (ايضا) مثال الخبر (نحو بالله لافعلن و) مثال الطلب نحو (بالله اجلس وكما) اى وايضا ان الباء كما (تدخل على المظهر) اى على الاسم الظاهر (تدخل ايضا على المضمر) اى على الاسم المضمر مثال دخولها على الظاهر (نحو بالله لافعلن و) مثال دخولها على المضمر نحو (بك لافعلن) وغير العبارة فى قوله (وفى الدخول) للاشارة الى انه مقابل الاختصاص باسم الله كما ان الاول مقابل للاختصاص بالمظهر يعنى انه على جواز دخولها يجوز ايضا دخولها (على المظهر لا تختص) اى بحيث لا تختص (باسم الله خاصة) كما كانت التاء مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل اسم من اسماء الله (نحو بالرحمن لافعلن) والباء فى هذه الامور كلها ملابسة (بخلافهما) اى بخلاف الواو والتاء (فانهما) اى الواو والتاء مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت) وقوله (فالمراد) تفريع على تفسير الشارح قوله فى الجميع بما ذكره يعنى اذا فسر لفظ الجميع بما ذكرنا يكون المراد (بالجميع جميع ماذكر من الامور المختصة لا الاختصاص) اى لان المراد بقوله انها اعم منهما فى الجميع انها اعم منهما فى الاختصاصات المذكورة فى كل منهما بمعنى انها مختصة ايضا بما ذكر كما توهم وهذا اشارة الى ماذكر فى الحواشى الهندية من السؤال والجواب وتقرير السؤال ان قوله فى الجميع يتناول الاختصاص المذكور ايضا فنى اعمية الباء منهما فى الاختصاص لا يصح ان يقال ان الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر وبدونه للزوم المنافاة وهو انها مختصة وغير مختصة وتقرير الجواب ان المراد بالجميع ماذكر من الامور المختصة (فلا يرد) عليه (انه لا يصح ان يقال ان الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافى) يعنى انه اذا اريد به ذلك يلزم المنافاة بين قوله اعم وبين قوله فى الجميع فان الاول يقتضى عدم الاختصاص والثانى يقتضى الاختصاص ثم شرع فى بيان مسائل جواب القسم فقال (ويتلقى) (اى يجاب) يعنى المراد بتلقى القسم

جواب القسم يعني انه يجاب (القسم) وقيده بقوله (الذى لغير السؤال)
ليحصل الاحتراز عن القسم الذى للسؤال والطلب كما سنبينه على وجهه
وقوله (باللام) متعلق بيتلقى يعني ان جوابه يورد باللام (وان وحرف النفى)
سواء كان حرف النفى كلمة (ما) او كلمة (لا) ثم نبه على مواضع وقوع كل من الثلاث
فقال (فاللام) انما تقع (في الموجبة) اى في الجملة التى اريد ايجاب نسبتها
(اسمية كانت) اى تلك الجملة الموجبة (نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله
لافعلن كذا وان) اى كلمة ان تقع في الجواب (وهما اى في الاسمية) خاصة لامتناع
دخولها في الفعلية (نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا) اى يقع كل منهما (في المنفية)
اى في الجملة المنفية (اسمية كانت) اى تلك الجملة المنفية (او فعلية نحو والله
ما زيد بقائم) مثال الاسمية المنفية (ولا يقوم) اى ونحو والله لا يقوم (زيد)
مثال الفعلية المنفية (ويحذف حرف النفى) اى في الجملة الفعلية لوجود
القرينة كقوله تعالى تالله تفتأ تذكر يوسف اى لا تفتأ) يعني بالله لا تزال ان تذكر يوسف
(واما قسم السؤال) اى الطلب (فلا يتلقى) اى فلا يجاب (الا بما فيه معنى الطلب
نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام زيد) فالاول مثال للطلب في ضمن الامر صريحا
والثانى مثال للطلب في ضمن الاستفهام (وقد يحذف جوابه) (اى جواب القسم)
(اذا اعترض) اى وقت اعتراض القسم (اى توسط القسم) يعني معنى كونه
معترضا انه اذا توسط القسم (بين اجزاء الجملة التى تدل) اى تلك الجملة (على
جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه متقدما عليه وبعضها مؤخرا (او تقدمه)
(اى القسم) يعني يحذف ايضا اذا تقدم على القسم (ما) اى الجملة التى
(يدل عليه) (اى على جوابه) بان يكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه
مثال المتوسط (نحو زيد والله قائم) فان القسم في هذا المثال توسط بين المبتدأ
والخبر (و) مثال المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة تقدم على القسم
وانما حذف جوابه في الصورتين (لاستغنائه) اى لكون القسم مستغنيا
(عن الجواب في هاتين الصورتين) وانما كان مستغنيا (لوجود ما يدل عليه)
اى على الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استئناف يعني وانما قلنا ان الجواب
محذوف المذكور دال عليه ولم يجعل المذكور جوابا له لان الجملة التى ذكرت ليست
جوابا بحسب اللفظ والمعنى فانها (وان كانت) اى لو كانت (جوابا للقسم
بحسب المعنى لكنه) اى الشان (بحسب اللفظ لا تسمى الا دالا على الجواب لا الجواب)
للزوم وقوع القسم في الصورتين في غير صدر الكلام ووقوعه في غير صدر الكلام
ممتنع في القسم لانه انشاء فيستحق الصدارة ليتفهم السامع من اول الامر على

المقصود (ولهذا) اى ولعدم كون الجملة المذكورة جوابا للقسم (لايجب)
اى لايقع (فيه) اى فيما يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول اللام
وان وحرف النفى (وعن) موضوع (للمجاوزة) وقوله (اى لتجاوز شئ)
اشارة الى ان المجاوزة من الامور النسبية المقتضية للطرفين وهما المجاوز والمجاوز
عنه وقوله (وبعد ته) اشارة الى معنى المجاوزة وهو كون الشئ بعيدا (عن
شئ آخر وذلك) اى ويستعمل هذا بصور ثلاث (اما زواله) اى بان يكون
الشئ الاول زائلا (عن الشئ الثانى) وهو المجرور بعن (ووصوله الى الثالث)
وهو المجرور بالى (نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد) فان السهم زال
عن الشئ الثانى الذى هو القوس ووصل الى الشئ الثالث الذى هو الصيد
(اوبالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهى كونه واصلا الى الثالث
(وحده) يعنى لابزواله عن الثانى (نحو اخذت عنه العلم) يعنى ان العلم تجاوز
عنه اى عن الثانى ووصل الى لكن لم زل عن الثانى (او بالزوال وحده)
وهى الصورة الثالثة يعنى زال عنه سواء وصل اولا (نحو اديت عنه الدين) يعنى
زال عنه الدين (وعلى) اى لفظ على موضوع (للاستعلاء) (اى لاستعلاء شئ
على شئ) يعنى لافادة كون الشئ عاليا على شئ اما حقيقة (نحو زيد على السطح)
اومجازا ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) (وقد يكونان) (اى عن وعلى)
اى فقد لايكونان حرفين بل يكونان (اسمين) و قوله فقد يكونان اشار الى ان
كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين بدخول من (على ذلك) (بدخول من)
يعنى انما تعين اسميتهما بدخول حرف الجر (عليهما) فان الجر من خواص
الاسم (نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه
(والكاف) اى مسماه وهو الكاف المفتوحة موضوع (للتشبيه) اى لتشبيه
شئ بشئ فى صفة (نحو زيد كالاسد) اى زيد مشبه بالاسد فى شجاعة
(وزائدة) اى الكاف قد تكون زائدة (نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير) اى
وانما حكم بانها زائدة فى الآية المذكورة لان تقديرها (ليس مثله شئ) لان
المقصود نفى ان يكون شئ مثله لانفى ان يكون شئ مثل مثله بدليل سياق الكلام
وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض الخ وانما قال (على بعض الوجوه)
لان فى الآية وجهين آخرين على ان الكاف ليست زائدة فيهما احدهما ان
المراد نفى الشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم كما قال ليس لاخ
زيد اخ بمعنى اخ زيد ليس بموجود لان اخ زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لاخ
زيد من اخ هو زيد فنفى هذا الملزوم والمراد نفى اللازم اى ليس لزيد اخ اذ لو
كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفى ان لله تعالى مثل مثل والمراد

نفى مثله تعالى اذلوكان له مثل لكان الله مثله و لتأتى ماذكره صاحب الكشاف وهوانهم قد قالوا مثلك لايبخل فنفى البخل عن المثل والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذانفوه عمايماثله على اخص اوصافه واسد مسده فقد نفوه عنه كذا فى بعض الحواشى وقال العصام ان الذين حكموا بالزيادة فى الآية المذكورة حكموا بها بوجه بين احدهما الحكم بزيادة الكاف كما مرت والثانى بزيادة مثل لا بزيادة الكاف (وقد تكون) (اى الكاف) (اسما) حال كونه (بمعنى المثل) متعين اسميتها بدخول عن عليها وتعين حرفيتها لوقوعها صلة وتحتملهما فى نحو زيد كالاسد (نحو يضحكن عن كالبرد المنهم) وفسره بقوله (اى عن اسنان) وهواشارة الى الموصوف المحذوف وقوله (مثل البرد) اشارة الى معنى الكاف والبرد هوحب الغمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المنهم فانه اسم فاعل من الانهسام وهوالذوب وقوله (للطافته) اشارة الى وجه التشبيه والمصراع الاول قوله ثلاث بيض كنعاج جم قوله نعاج بالكسر جمع نعجة وهى بقرالوحش وقوله جم بضم الجيم جمع جماء وهى التى لاقرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث مبتدأ خبره يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب فى الرقة واللطافة (ويختص) (اى الكاف) يعنى يمتاز الكاف من بين سائر الحروف الجارة (بالظاهر) (اى بالاسم الظاهر) فسره به ليكون اشارة الى ان المراد بالظاهر مايقابل الضمير يعنى من خواص الكاف دخولها على الاسم الظاهر دون الضمير وهذا (عند الجمهور) واختاره المصنف (فلا يقال) اى حينئذ لايجوز ان يقال (كه) وقوله (استغناء) مفعول له يعنى انما ذهب الجمهور الى عدم جواز دخوله على الضمير لكونه مستغنيا (عنه) اى عن استعمال الكاف حال كونه فى الضمير (بمثل ونحوه) اى بكلمة مثل ونحوها من كلمة الشبه يعنى اذا اريد بيان تشبيه شئ بشئ معبرا بالضمير يورد بنحو مثله وشبهه فلا يحتاج الى التعبير عنه بكه (وقد تدخل فى السعة) اى قد تدخل الكاف (على المرفوع) اى على الضمير المرفوع (نحو ماانا كانت) حاصله انه اجاز الجمهور دخولها فى السعة على المرفوع دون غيره (خلافا للمبرد فانه) اى المبرد (اجاز ذلك) اى دخولها على الضمير (مطلقا) اى على المرفوع وغيره من الضمائر (نظرا) اى لانه ينظر نظرا (الى ماجاء فى بعض اشعارهم) (ومذومنذ) فقوله مذ مبتدأ ومنذ عطف عليه وقوله (للزمان) ظرف مستقر خبر عنهما يعنى كائنان للزمان وقيده الشارح بقوله (الماضى اوالحاضر) للاشارة الى التعميم من وجه والتخصيص من وجه اما التعميم فكونه اعم من الماضى والحاضر واما

التخصيص فلعدم شموله المستقبل وقوله (فهما للابتداء) بدل اشتمال من قوله
للزمان يعنى انهمـا اما بمعنى من الابتـدائية ا وبمعنى فى الظرفيـة فقـوله
للابتداء بيان للاول وقوله والظرفية بيان للثانى يعنى انهما بمعنى من (فى)(الزمان)
(الماضى) وفسره بقوله (يعنى انهما للابتداء اذا اريد بهما الزمان الماضى)
وقوله (فالمراد) تفصيل لقوله اذا اريد يعنى الحاصل منه ان اريد بهما الزمان
الماضى ان (مبدأ زمان الفعل) اى الذى تعلقتا به (المثبت اوالمنفى) اى سواء
كان ذلك الفعل مثبتا اومنفيـا (هو) اى مبدأ صدور الفعـل اوالكف عنه
(ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهمـا) اى بمذ ومنذ (لا) اى ليس المراد
بهما (جميعه) اى جميع ذلك الزمان كما هو المراد حين استعمالهما فى الحاضر
(كما اذاقلت سافرت من البلد مذسنة كذا) هذا مثال للفعل المثبت (اومارأيت
فلانا مذسنة كذا) وهو مثال المنفى (بشرط) يعنى حال كون هـذا القول
مشروطا بالارادة من السـنة المذكورة فى المثالين (ان تكون هذه السنة ماضية
لاحاضرة) كما قيده بقوله (لاتكون) اى انت (فيها) فانه ان كان المراد بالسنة
المذكورة السنة التى يصدر هذا الكلام فيها يكون داخـلا فى الزمان الحاضر
فحينئذ تكون للظرفية واذاقلت كذا بشرط هذه الارادة تكون مذ للابتـداء
(فان معناه حينئذ) اى حين اذاريد به كذا(ان مبدأ) زمان (مسـافرتى) كما فى
المثال الاول (اوعدم رؤيتى) كما فى المثال الثانى (كان) اى ذلك المبدأ (هذه السـنة
وامتد) اى ثبوت الفعل اونفيه (الى هذا الآن) اى الى زمان التكلم وقوله
(والظرفية) بالجر (عطف على) قوله (للابتداء اى وهما) يعنى مذ ومنذ كائنان
(للظرفيـة المحضـة) يعنى بمعنى فى هذا تفسـير لتصحيح معنى العطف وقوله
(من غير اعتبار) اى مقيد من غير اعتبار (معنى الابتـداء) لتحصـل المقابلة
بين الارادتين حتى يكونا للظرفية المحضة وقوله (فى) (الزمان) (الحاضر)
معطوف على قوله فى الماضى وهذا من قبيل زيد فى الدار والحجرة عمرو وتفسـير
الحاضر بقوله (اى الذى اعتبرته حاضرا) اشارة الى ان كون الزمان ماضيا
اوحاضرا موقوف على الاعتبار وقوله (وان مضى بعضه) اى او مضى بعضه
للاشـارة الى ان كون الزمان ماضيـا لايضر بتلك الارادة وقوله (يعنى)
شروع فى تفسـير الحاصل من المجموع اى يريد بالمجموع انه (اذا اريد بهمـا
اى بمذ ومنذ (الزمان الذى اعتـبرته حاضرا فالمراد) اى فيكون المراد بهما
(ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر) اى المذكور بعدهما (نحو مارأيته مذ
شهرنا ومذ يومنا) اى مارأيته فى هذا الشهر وفى هذا اليوم (اى جميع زمان ابتداء
انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا) اى ما كان المتكلم والمخاطب

فيه وقوله (لانهما) اشارة الى تحقيق معنى الظرفية المحضة يعني ان الظرفية المحضة في المثالين انما تحقق اذا كان الزمانان المذكوران (لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ماوراءهما) فانهما لو كانا كذا لم يصح ان يكونا مثالين للظرفية المحضة فالمثالان المذكوران كلاهما اى الظاهر انهما مثالان للظرفية لكن هل يمكن ان يجعل الاول مثالا للاول والثاني للثاني فحكم صاحب الوافية على الامتناع حيث قال ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية انتهى واليه اشار الشارح بقوله (ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر) يعني ان حمل المصنف على ترك المثال للاول لا يليق بل الظاهر حمله على انه اورد المثالين للقصد كما هو الظاهر من حاله (لكن) هذا الامكان انما يتأتى (بتقدير مضاف نحو ما رأيته مذ دخول شهرنا) بان يجعل الابتداء من الدخول يعني لكون الشهر عبارة عن زمان ممتد له اول وآخر يصلح ان يكون دخوله ابتداء للزمان فيكون المراد منه الزمان الماضي (وحاشا وعدا وخلا) يعني هذه الثلاثة (للاستثناء) (اى لاستثناء ما) اى المجرور الذي (بعدها) اى بعد تلك الحروف (عما) اى من المذكور الذي (قبلها) اى قبل تلك الحروف الثلاثة (فاذا جررت) يعني ان كونها حروفا جارة منوط على اعتبارك فانك اذا جررت (بها) اى بتلك الحروف (ما بعدها) اى الاسماء التي ذكرت بعد تلك الحروف (تكون) اى تلك الثلاثة (حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد واذا نصبت بها) اى واذا نصبت انت الاسماء التي بعدها (تكون) اى تلك الثلاثة (افعالا) (الحروف المشبهة بالفعل) فقوله الحروف مبتدأ والمشبهة بفتح الباء صفتها وبالفعل متعلق بالمشبهة وقال العصام كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة لان عملها النصب والنصب مقدم على الجر لكنه روعى اصالة حروف الجر في العمل وفرعية هذه الحروف الخ (وجه شبهها به) اى وجه مشابهة هذه الحروف بالفعل (اما لفظا) يعني انها مشابهة له لفظا ومعنى اما مشابهتها في اللفظ (فلانقسامها) اى لقبول هذه الحروف التقسيم (كالفعل) اى مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (الى الثلاثي والرباعي والخماسي) يعني كما لم يوجد في الفعل قسم ثنائي لم يوجد ايضا في تلك الحروف قسم ثنائي بخلاف الحرف الباقية منها من الحروف الجارة والعاطفة فانه يوجد فيها ما بني على حرف واحد وعلى الاثنين (ولبنائها) يعني مشابهتها له لفظا موجودة بوجه آخر وهو ان كل واحدة منها مبنية

(على الفتح مثله) اى مثل ما كان الفعل كذلك (واما معنى) يعنى واما مشابهتها له
فى المعنى اومن جهة المعنى (فلان معانيها) اى لكون معانى تلك الحروف
(معانى الافعال مثل اكدت) يعنى فى ان وان (وشبهت) يعنى فى كأن
(واستدركت) يعنى فى لكن (وتمنيت) يعنى فى ليت (وترجيت) يعنى فى لعل
فالمراد بكونها كالافعال الماضية ليس انها بمعنى الافعال الماضية بان يكون
ان مثلا بمعنى اكدت فى الزمان الماضى بل المراد به انها لانشاء التأكيد والتشبيه
والترجى والتمنى فى الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى
الافعال المقصود بها الانشأ والشايع استعمال الماضى فى الانشاء كصيغ
العقود نحو اشتريت وبعت كذا فى العصام وقال فى شرح اللب انها مشابهة له
فى معنى الدلالة على الحدوث مثل التأكيد والتشبيه انتهى (وكان المناسب
ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة) يعنى لما كان الحروف
جمع كثرة والاحرف جمع قلة كان المناسب ان يعبر عن تلك الحروف بالاحرف
المشبهة دون الحروف المشبهة (لكونها) وانما كان المناسب هذا لكون
تلك الحروف قليلة لكونها (ستة لكنهم) استدراك على ارتكاب المحققين للتعبير
الغير المناسب يعنى انهم (لم عبروا عن الحروف الجارة و) الحروف (العاطفة
مثلا بصيغة جمع الكثرة) لكون النوعين اكثر من العشرة (لم يستحسنوا)
اى لم يجعلوا (تغيير الاسلوب) مستحسنا بان يعبر فى بعضها بصيغة القلة
وفى بعضها بالكثرة (مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة)
يعنى مع انه يجوز ان تستعمل احداهما (فى الاخرى) استعمالا شائعا وهذا
ترق من التوجيه الاول بمعنى انه لا يحتاج الى التوجيه الاول وانما يكون محتاجا
اليه اولم يجز استعمال احداهما فى الاخرى وليس كذلك وقوله (على انها)
ترق آخر يعنى مع قطع النظر عن الوجه الاول والثانى ان هذا الاستعمال
فى موقعه ليكون الحروف المذكورة اكثر من الستة (اذا لوحظت مع فروعها
الحاصلة بتخفيف نوناتها) فتكون ان بالكسر صيغتين بالتشديد والتخفيف
وكذا بالفتح فتكون اربعة وكذا كأن ولكن صيغتين فتكون اربعة (و) كذا
باختلاف (لغات لعل) حيث جاء فيه عل (تبلغ) اى اذا لوحظت كذا كان
عدد تلك الحروف بالغا (مبلغ جمع الكثرة) وهو مافوق العشرة وقال فى شرح
اللب ان فيه نظرا لان الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية
تغيير الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة
والداعى فلابد من بيانه والملاحظة المذكورة لاتأتى فيما عدا المشبهة ثم قال
والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للافضاء وماشابه

الفعل وعمل عمله الفرعي ونحوها اولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجمالا ثم تعرف الخارجية تفصيلا بالتعداد فتناسب صيغة الكثرة في الابتداء انتهى فخذما صفاودع ماكدر وقوله (وهي) اشارة الى ان قوله (ان) وما عطف عليها بقوله (وان وكأن ولكن وليت ولعل) خبر لقوله الحروف (اخر هما) اي جعل ليت ولعل مؤخرين في التعداد (لكونهما) اي لكون هذين الحرفين مخالفين للاربعة الاول فانهما موضوعان (للانشاء بخلاف الاربعة السالفة) فان الاربعة السالفة موضوعات للاخبار (لها) (اي لهذه الحروف) اي الستة المذكورة (صدر الكلام) وهذه الجملة اما جملة اسمية مستأنفة وقوله لها خبر مقدم وصدر الكلام فاعل الظرف المستقر رفعه لكونه معتمدا على المبتدأ بالواسطة وقيده الشارح بقوله (وجوبا) للاشارة الى دفع ما يتوهم من اللام من معنى الجواز يعني ان تلك الحروف واقعة في صدر الكلام وقوعا وجوبيا لاجوازيا وانما وجبت الصدارة لها (ليعلم) اي لافادة ان يعلم (من اول الامر انه) اي كون هذا الكلام الذي دخل عليه حرف من هذه الحروف (اي قسم من اقسام الكلام) يعني انه كلام اريد تحقيقه او تشبيهه (اذ كل منها) اي لان كل حرف من هذه الحروف (يدل على قسم منه) اي من الكلام (كالكلام المؤكد) اي مثل الكلام الذي اريد تأكيد مضمونه فيقال فيه ان زيدا قائم (والمشتمل) اي ومثل الكلام الذي اشتمل (على التشبية) فيقال فيه كأن زيدا اسد (والاستدراك) اي اشتمل على الاستدراك (والتمني والترجي) وقوله (سوى ان) استثناء من الحروف المذكورة يعني ان كلا من تلك الحروف يجب صدارتها الا ان (المفتوحة) وقال في المعرب ان سوى اسم من ادوات الاستثناء منصوب على الظرفية تقديرا مفعول فيه للظرف المستقر اعني لها ثم حكى عن الرضي وجه كونه للظرف بقوله وانما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاء ني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البداية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء (فهي) اي ان المفتوحة كائنة (بعكسها) (اي بعكس باقيها) وهذا التفسير للاشارة الى ان صحة قوله بعكسها موقوفة (على حذف

المضاف) وانما حمل على حذف المضاف اذ الضمير في بعكسها يرجع الى جميع
هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه ولولم يقدر المضاف لزم ان يعكس الشئ
بنفسه فانه يكون المعنى حينئذ ان الحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها
بعكس الحروف الستة فانه على تقدير ارجاع الضميرين الى الجملة الواحدة
يثبت للمفتوحة حكمان متناقضان اعنى وجوب صدر الكلام وامتناعه ولو
اخرج المفتوحة الضمير الثاني لاخلت الموازنة بين الضميرين لان الاول
حينئذ يكون راجعا الى كلها والثاني الى بعضها ولقصد المماثلة بينهما ارتكب
هذا الحذف حتى يكون الضميران راجعين الى كلها في الموضعين واعترض
بعضهم عليه بانه لاحاجة الى هذا التقدير يعني الى تقدير المضاف لتصحيح
ارجاع الضميرين وقوله (بان تقتضي) اراد به تفسير بعكسها يعني ان المراد
بكون المفتوحة بعكس الباقي انما يقتضي (عدم الصدارة) وانما فسره به
لان العكس ههنا لما كان مقابلا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصدارة
فيقتضي ان تكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمها وليس كذلك لانها
يمتنع فيها الصدارة فاحتيج الى تفسير يفيد المراد وهو ان المراد بها اقتضاء
عدم الصدارة لاجواز ها و ء تقتضي عدم الصدارة (لانها) اى لان
المفتوحة (مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد) واذا كانت كذلك (فلابد لها)
اى فيلزم للمفتوحة (من التعلق بشئ آخر) لان المفرد لايصلح ان يكون
كلاما الا بضم شئ آخر اليه كما سبق (حتى تتم كلاما) اى حتى يكون الكلام المشتمل
على الجملة بالمفتوحة كلاما تاما بضم شئ آخر فان المفتوحة مع اسمها وخبرها
ان كان مبتدأ يقتضي خبرا وان كان خبرا يقتضي مبتدأ وهكذا (وحينئذ) اى
حين اذ كانت محتاجة الى الشئ (اووقعت) اى المفتوحة (في الصدر) كما وقع
باقي اخواتها (لاشتبهت) اى التبست (بان المكسورة في صورة الكتابة) وان
لم تلتبس بقراءة همزتها بالفتح والكسر لكن صورة المادة تحتمهما واعترض
في شرح اللب على الشارح بان المقدمات التي ذكرت في دليل عدم الصدارة
مستدركة فان المقصود منها ان العلة له لزوم الالتباس ولوقال انما تكون
المفتوحة بعكسها لوقوع الالتباس لتم المقصود والاولى ان يذكر في التوجيه
انها بعكس الباقي لانها لاتقع في الصدر اصلا انتهى ملخصا واقول ان التعليل
بانها لاتقع في الصدر وهم المصادرة على المطلوب كما لايخفى وقوله (وانما
حملنا) شروع في وجه تفسيرا عكس بقوله بان يقتضي يعني انما حملنا قول
المصنف (بعكسها على اقتضاء عدم الصدارة لاعلى عدم اقتضاء الصدارة)
كما هو الظاهر بقرينة المقابلة (لان مجرد الاستثناء) يعني بقوله سوى ان (يكفي

فى ذلك) اى فى افادة معنى عدم اقتضاء الصدارة يعنى ان المفهوم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو اعم من اقتضاء عدم الصدارة فلو حملناه على عدم اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والاخلال بالمقصود لان عدم اقتضاء الصدارة اعم من الوجوب والجواز والمقصود اقتضاء عدم الصدارة فلهذا لم يكتف المص بالاستثناء وقال فهى بعكسها وكذا فى بعض الحواشى واعترض عليه بان الاقتضاء لم يذكر فى المتن فالاستثناء يفيد ما يفيد فهى بعكسها فهو مستدرك (ويلحقها) (اى هذه الحروف) اى الحروف الستة من غير استثناء شئ منها (ما)(الكافة) اى كلمة ما التى هى الكافة لا غيرها من الموصول ونحوه (فتلغى) بصيغة المجهول (اى تعزل هذه الحروف) فسره به الاشارة الى ان المراد بتلغى لازمه وهو العزل اى تجعل الحروف بسبب لحوقها لغوا فيلزم ان تكون معزولة وقوله (عن العمل) متعلق به اعتبارا بهذا المعنى اللازمى وانما يلزم العزل بسبب لحوقها (لمكان ما الكافة) اى لوقوعها وقوله (على الافصح) متعلق بتلغى يعنى كونها ملغاة بها على الافصح (اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم) ومنه قوله تعالى انما الله الواحد وقوله (وقد تعمل) اشارة الى المفهوم المخالف من قوله على الافصح يعنى انها قد تكون عاملة مع وجود ما الكافة (على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم)وهو اشارة الى الاستدلال بقول النابغة حيث قال * قالت الا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا اونصفه فقد * حيث سمع منه لفظ هذا الحمام بالنصب وقال العصام از هذا الاستدلال انما يفيد جواز العمل فى ليت فقط الا ان يراد بان استماعه فى البعض يشعر بمساعدته فى الجميع (وتدخل)(هذه الحروف) (حينئذ) (اى حين اذ لحقها ما الكافة) (على الافعال) (لان ما الكافة اخرجتها) اى لما جعلت هذه الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذا بطل وجوب عملها (فلا يلزم ان يكون مدخولها) اى الواقع بعدها (صالحا للعمل) وهو كون مدخولها اسمها والفاء فى (فان) للتفصيل بمعنى انه شرع فى بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهو ان (المكسورة)(لا تغير معنى الجملة) وقوله (ولا تخرجها عن كونها جملة) عطف تفسير بمعنى المراد بانها لا تجعل الجملة التى دخلت هى عليها مفسرة انها لا تخرج تلك الجملة عن كونها جملة ثم اوضحه بقوله (فاذا قلت ان زيدا قائم احدث به) اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى (احدث) اى ذلك المعنى بعينه (بقولك زيد قائم) يعنى قبل دخولها عليه لكنه (مع زيادة التأكيد)(وان) (المفتوحة) (مع جملتها) وهو طرف للنسبة التى بين المبتدأ والخبر يعنى

كلمة ان كائنة فى حكم المفرد مع جملتها وفسر الجملة بقوله (اى مع اسمها وخبرها سماها جملة) للاشارة الى ان المراد بالجملة فى قوله معنى الجملة حقيقة الجملة وهى ماتضمن الاشياء الثلاثة اعنى المسند والمسند اليه والاسناد التام بخلاف ماذكرهنا فانها ليست بجملة حقيقة بل مجاز بعلاقة الكون واليه اشار بقوله (باعتبار ماكانت عليه) يعنى اطلاق الجملة عليها ليس باعتبار كونها جملة فى حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذى كانت على ذلك الوصف (قبل دخولها) اى دخول كلمة ان المفتوحة (عليهما) اى على الاسم والخبر ولذا اوردها المصنف بالاسم الظاهر حيث لم يقل معها بل قال مع جملتها فقوله وان مبتدأ وقوله (فى حكم المفرد) خبره يعنى ومعنى كونها فى حكم المفرد انها لاتشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه بل تقتضى جزأ آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما ثم فرع على هذا الحكم اعنى عدم التغيير فى المكسورة والتغيير فى المفتوحة قوله (ومن ثمه) (اى ومن اجل الفرق المذكور) اى التغيير وعدمه (وجب الكسر) اى كسر همزة مادة الالف والنون (فى موضع الجمل) (اى فى موضع يقتضى) اى ذلك الموضع (الجمل) اى بقاء الجملة (و) (وجب) زاده الشارح للاشارة الى ان قوله (الفتح) معطوف على فاعل وجب (فى موضع المفرد) (اى فى موضع يقتضى المفرد) وفسر الشارح الاضافة فى الموضعين بهذا للاشارة الى ان الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب لان الموضع سبب قوى لايراد الجملة اوالمفرد ثم اراد تفصيله بقوله (فكسرت) على صيغة المجهول ونائب فاعله ضمير مؤنث مستتر راجع الى مادة الالف والنون فاشار اليه بقوله (ابتداء) وتفسيره بقوله (اى فى ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء منصوب على انه مفعول فيه لقوله كسرت اما بتقدير المضاف عند الجمهور اى فى وقت ابتداء ليصح حذف فى او بلا تقدير عندابى على فان المصدر عنده ينزل منزلة الظرف كذا فى المعرب (لكونه) اى لكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اى سواء كان فى اول كلام المتكلم (نحو ان زيدا قائم) اوفى وسط كلام اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة للاكرام كذا فى الرضى فالمراد بابتداء الكلام كلام المتكلم المستأنف (و) (كسرت ايضا) اى كما كسرت ان فى ابتداء الكلام كسرت كذلك اذا وقعت (بعد القول) اى بعد لفظ القول حال كونه مصدرا (و) بعد (مايشتق منه) من قال ويقول وقل وانما كسرت ههنا (لان مقول القول لايكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم) (و) كسرت ايضا) (بعد)

(الاسم) (الموصول) وانما كسرت بعده (لان صلة الموصول لاتكون الا
جلة نحو جاءني الذى ان اباه قائم) (وفتحت) معطوف على قوله كسرت يعني
بهما وجب الفتح في موضع المفرد اقتضى ان تكون تلك المادة (ان) بفتح الهمزة
(حال كونها) اى حال كون كلمة ان (مع جملتها) وانما اورده الشارح ليكون
اشارة الى ان قوله (فاعلة) بالنصب حال من المستتر في فتحت (نحو بلغني
ان زيدا شاعر) يعني بلغني شعر زيد وانما وجب الفتح لكون التأويل بالمفرد
واجبا وانما وجب التأويل ههنا (لوجوب كون الفاعل مفردا) لكونه من اقسام
الاسم الذى هو من نوع الكلمة الدالة على المعنى المفرد (و) فتحت ايضا
(حال كونها مع جملتها) (مفعولة) (نحو كرهت ان زيدا شاعر) اى كرهت شعره
(لوجوب كون المفعول مفردا) لما مر (و) فتحت ايضا (حال كونها مع جملتها)
(مبتدأ) (نحو عندى انك فاضل) يعني فضلك ثابت عندى (لوجوب كون
المبتدأ مفردا) (و) حال كونها مع جملتها (مضافا اليها) اى فتحت ايضا
اذا اضيف شئ اليها مع جملتها (نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا) قال العصام ان الشارح نبه بقوله حال كونها مع جملتها
فاعلة على ان في كلام المصنف مسامحة لان ان مجردة ليست فاعلا ولا مفعولا
ولا مبتدأ ولا مضافا اليها لانها حرف بل هى مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل
ان يكون مراد المص كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت
ولهذا كانت مشابهة بالفعل كما مر ومعنى عندى انك قائم عندى ثبوت قيامك
فالمبتدأ في التحقيق هو الثبوت الذى هو مدلول ان وهكذا البواقى ومفعول
مالم يسم فاعله مندرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مقول
القول ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم
فانه يجب كسرها مع انها مفعولة والقياس ان يستثنى من المضاف اليه كلمة
حيث فانها اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه
الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه
عند المص كما مر من تعريفه للمضاف اليه انتهى من التنبيهات ما ذكره العصام
رحمه الله (وقالوا) وانما غير العبارة للاشارة الى انهم اختلفوا في توجيه
ان الواقعة بعد لو لا مع اتفاقهم على فتحها فزعم المبرد والكسائى ان الواقعة
بعد لو لا فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ما هو المختار عنده فقال انهم قرأوا
(بعد لولا انك) اى الواقعة بعد لولا (بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية) اى التى
وضعت لافادة امتناع الشئ لوجود غيره وانما فتحوها (لانه) (اى ما بعد
لولا الامتناعية) (مبتدأ) يعني هو المختار عندى (وكون المبتدأ مفردا واجب)

اي قد عرفت هذا (نحو لولا انك منطلق انطلقت) وهذا تمثيل تمثيل تقديري يعني تقديره كذا حتى لايكون ذكر الخبر منافيا لما سبق من ان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا واجب الحذف كما نبه عليه العصام (وكذلك) اى كما انها اذا وقعت بعد لولا الامتناعية تكون مفتوحة كذلك تكون مفتوحة اذا وقعت (بعد لولا التحضيضية) وانما تكون مثلها (لانها) اى لان كلمة ان (مع اسمها وخبرها) حال كونها (بعدها) اى بعد التحضيضية (معمول الفعل الواجب) اى معمول للفعل الذى يجب (دخول لولا التحضيضية عليه) اى على ذلك الفعل (نحو لولا انى معدلك) اسم فاعل من المعادلة (زعمت) وهذا اشارة الى تفسير الفعل المحذوف (اى لولا زعمت انى معادلك) اى كن معادلا ومثلا لى فيكون خبرا لك (ولولا انك ضرب بتني اى لولا صدر اضرب منك) وقوله (و) (كذلك قالوا) (وانك) معطوف على قوله لولا انك يعنى ان النحاة كما قرأوا مادة الالف والنون اذا وقعت بعد لولا بفتح الهمزة كذلك قرأوها اذا وقعت بعد لو (بفتح الهمزة) (لانه) اى ما بعد لو (فاعل) لفعل محذوف والفاعل اى وقد عرفت ان الفاعل يجب ان يكون مفردا اوما (يجب ان يكون مفردا) يجب فيه الفتح (نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك) ولما فرغ من بيان الموضعين اللذين يجب فيهما احد الامرين شرع فى بيان ما يجوز فيه الامران فقال (فان جاز) (فى موضع) (التقديران) اى تقدير المفرد وتقدير الجملة (جاز الامران) اى احد الامرين اى الفتح حين يقدر مفردا (و) الآخر (الكسر) حين يقدر بجملة وقوله (فى ان) متعلق بجاز (الفتح) اى جواز الفتح مبنى (على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان تكون فى تأويل المفرد مبتدأ (والكسر) اى جواز الكسر على تقدير جعلها) اى جعل تلك المادة (معهما) اى مع اسمها وخبرها (جملة) (مثل من يكرمنى فانى اكرمه) وقوله (مما وقعت) بيان المثل يعنى المراد بمثل هذا التركيب انها اذا وقعت (بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة) فيكون المبتدأ مع خبره الذى هو الجملة الفعلية الجملة الجزائية فعلية اواسمية فيجوز فيه التقديران (وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه) يعنى بان يجعل مدخول ان فى تأويل المفرد خبرا ويقدر له مبتدأ (اى اكرامى ثابت له) يعنى بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر (وجب الفتح لانها) اى لان تلك المادة (وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ) حيث يتعين فيجب فيه الافراد (او خبر مبتدأ) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد بل يرجح لكونه اصلا فيه وقوله (ومنه مثل قول الشاعر) شروع فى بيان موضع آخر

يجوز فيه الامران ووسطه بين العاطف و بين قوله (اذا انه عبد القفا واللهازم) ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل والى انه مثال آخر و بيان لوضع آخر والى انه استشهاد بقول فصيح وقوله (كما وقعت) بيان للمثل ايضا بالنسبة الى المعطوف يعني المراد بمثل هذا الشعر انها اذا وقعت (بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها) اي في تلك المادة الكسر بناء على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة (والفتح) اي و يجوز الفتح بناء (على انها) اي كلمة ان (مع ما) اي مع اسمها وخبرها (مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته) يعني تقديره في هذا البيت اذا عبوديته (للقفا واللهازم ثابتة) بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر فحينئذ يجب الفتح * واول البيت * وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم * قوله ارى على صيغة المجهول * يعني بضم الهمزة (بمعنى اظن وزيدا) بالنصب (مفعوله الثاني) ومفعوله الاول مستتر تحته جعل نائبا (وسيدا مفعوله الثالث) فان ارى معناه جعلت ظانا (وكما قيل) اي وهذه الجملة (معترضة) دخلت بين الفعل ومفعوله الثالث يعني ان ظني كان موافقا لما اشتهر بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث تحققت انه ليس بسيد فان من كان سيد القوم يكون خادمهم وكونه خادما لاعضائه مناف للسيادة (ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه) اي رأسه ولهازمه اي همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما) اي قال اللهازم ولم يقل اللهزمتان (بارادة) اي بسبب كون الشاعر مريدا بالجمع (مافوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما) اي من الاعضاء التابعة لهما (تعاليا) ثم لما كان الحكم بجواز التقدير غير مختص بما ذكره اراد ان يشير الى شموله فقال (وشبهه) وهو (بالجر عطف على) تركيب (اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه) اي في جواز التقديرين فيه (وما وجد ذلك) اي زياده وشبهه (في كثير من السجع) ثم انه لما كان اشباهه كثيرة اراد ان يبين الشارح بعضها فقال في جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله) حيث جاز في قوله اني التقديران جاز فيه القراءتان بالفتح و بالكسر (فان جعلت ما) في قوله ما اقول (موصولة) بمعنى اول القول الذي (او موصوفة) بمعنى اول قولي (كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله) اي هذا الكلام المركب بالتركيب الاسنادي (لا) اي لا يكون الحاصل حينئذ (المعنى المصدري) بمعنى حمدي لله (فان المعنى المصدري (اعني) بالمعنى المصدري الذي ليس بمفرد (الحمد) اي لفظ الحمد وهو (قول خاص) يعني انه حمد اسند الى المتكلم وتعلق بالله او انه مفرد (وليس

من جنس المقولات وان جعلت ما) اى فى قوله ما قول (مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى فحينئذ تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها) يعنى الحمد (لا) اى لا يكون حاصله (ما هو من جنس المقول) كما كان فى الجعل الاول ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعنى عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة بحكمهم بجواز العطف على اسم المكسورة بالرفع دون المفتوحة فقال (ولذلك) (اى ولاجل ان) كلمة ان (المكسورة لا تغير معنى الجملة) التى دخلت هى عليها (كان اسمها المنصوب فى محل الرفع) وهذا اشارة الى الحد الاوسط بين قوله لذلك وبين قوله جاز العطف بالرفع لان اسمها كان فى محل الرفع وكل ما هو فى محل الرفع جاز العطف عليه بالرفع وقوله (لانها) علة للصغرى يعنى انما كان اسمها فى محل الرفع لانها اى لكون ان المكسورة الداخلة على تلك الجملة (فى حكم العدم) فان الجملة باقية على ما كانت عليه قبل دخولها (اذ فائدتها التأكيد فقط) اى تأكيد مضمونها فقط لا انها تغير مضمونها وجعلها فى حكم المفرد كما كان فى المفتوحة فلما ثبت كون اسمها فى محل الرفع (جاز العطف على) محل اسم (ان المكسورة) وقوله (من جهة انه فى محل الرفع) للاشارة الى ان جواز العطف يترتب على كون اسمها فى محل الرفع لا على عدم تغييرها الجملة بل ما يترتب عليه كون اسمها فى محل الرفع كما عرفت وان اهمل المصنف منه حيث جعل لذلك متعلقا بجاز فى اول الوهلة وقوله (سواء كانت المكسورة مكسورة) توطئة للتعميم المفهوم من قوله (لفظا او حكما) وقوله (بالرفع) متعلق بقوله العطف وقوله (بان تكون المفتوحة) تفسير للمكسورة الحكمية يعنى انها تكون مفتوحة فى الصورة ومكسورة فى الحكم بطريق ان تكون التى وقعت بالفتح (فى حكم المكسورة) فى جواز العطف المذكور (كما اذا وقعت اى ان مادة الالف والنون (بعد العلم) وما يشتق منه مثال المكسورة لفظا (ان زيدا قائم وعمرو) مثال المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل (علمت زيدا قائم وعمرو) حيث جاز عطف عمرو فى المثالين بالرفع على اسم ان باعتبار محله الذى هو الابتداء وقال المصنف ان النحاة اختلفوا فى هذا العطف فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المصنف الاول وتبعه الرضى واوضحه انتهى وقوله (فان فى هذا المثال) بيان لكون المفتوحة فى حكم المكسورة عم من اللفظية والحكمية لان كلمة ان فى المثال الثانى (وان كانت) اى وان كانت (مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون) اى لانها تكون (مع ما) اى مع المعمول الذى (علمت) اى تلك

المفتوحة صورة والمكسورة حكما (فيه بتأويل الجملة) لانه ناب مناب المفعولين والمفعولان اللذان قام مقامهما جملة (فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله) واعترض عليه بانه لايكون مع ماعملت بتأويل الجملة لان مفعول علمت في تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع مايتعلق بها نائبا عن مفعوليه كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم ان المفتوحة كذا في العصام وقوله (دون ان المفتوحة) اما ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من المكسورة اي حال كون المكسورة متجاوزة اوظرف لجاز يعني جاز العطف بالرفع في المكسورة لا في المفتوحة ويؤيده تفسير الشارح بقوله (فانه لم يجز العطف على محل اسمه) اي اسم ان المذكورة (بالرفع) متعلق بلم يجز وانما لم يجز هذا العطف في المفتوحة (فانهما) اي لان المفتوحة (لما غيرت) اي المفتوحة (معنى الجملة) كما هو الاصل فيها (لا يصح فرض عدمها) اي لايصح حينئذ ان يفرض عدم المفتوحة حتى يكون بفرض عدمها مبتدأ مرفوعا ويبقى ذلك الرفع ملحوظا كما في المكسورة فان المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح ان يفرض عدمها وصحة فرض عدمها تقتضي بقاء فرض الرفع فيه وفي العصام ان في تخصيص جواز العطف بالرفع في المكسورة حملا فالبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما في سائر التوابع ماسوى البدل فيجوز فيه الرفع عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وسكت الكل عن البدل ايضا ثم قال العصام والقياس ان يجوز في كل التوابع انتهى ملخصا وقوله (وبشرط) متعلق بمسائل ان المكسورة يعني ان جواز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة مشروط بشيء وقوله (في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشارة اليه يعني يشترط فيه (مضي الخبر) (اي ذكر خبرها) اي الشرط ان يذكر خبر ان المكسورة التي عطف على اسمها بالرفع (قبل العطف) اي قبل ان يعطف عليه شيء وقوله (لفظا) تمييز من ذات مقدرة بين المضاف والمضاف اليه في قوله مضي الخبر كما في قوله الجنبي حسنه ابا يعني مضي الخبر سواء كان ماضيا مذكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيدا قائم وعمرو) (او تقديرا) اي اولم يكن مذكورا لفظا بل يكون مذكورا من جهة التقدير (مثل ان زيدا وعمرو قائم) فان قائم خبر ان زيدا لكونه مفردا فانه لو كان خبرا عنهما لكان تثنية حينئذ وان كان مذكورا بعد المعطوف لفظا لكنه في التقدير مقدم عليه (اي ان زيدا قائم وعمرو قائم) وهذا تفسير التقدير المذكور وانما اشترط مضي الخبر (لانه) اي لان الخبر (اولم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد) فان

العامل في نصب لفظ زيد هو كلمة ان والعامل في محله الذي هو الرفع هو العامل المعنوي ولما كان خبر المعطوف والمعطوف عليه واحدا فو لزم ان يعمل في رفعه عاملان احدهما العامل اللفظي والآخر العامل المعنوي (مثال انّ زيدا) يعني مثال عدم مضي الخبر ان زيدا (وعمرو ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان) اي لاشك في ان ذاهبان (خبر عن كل من المعطوف) اي الذي هو عمرو المرفوع (والمعطوف عليه) وهو زيد المنصوب حيث اورد بصيغة التثنية (فمن حيث انه) اي من حيث ان لفظ ذاهبان (خبر عن اسم ان) اي كلمة ان وقوله من حيث متعلق بقوله (يكون) وقوله (العامل) اسمه وقوله (في رفعه) حال من العامل او متعلق بيكون قوله (ان) بكسر الهمزة خبر يكون يعني انه من هذه الحيثية يكون العامل في رفعه لفظ ان (ومن حيث انه) اي ذاهبان (خبر عن المعطوف) وهو عمرو المرفوع (على اسمه) اي على زيد المنصوب (يكون العامل في رفعه) اي في رفع ذاهبان (الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني) اريد بالعاملين (ان والابتداء على رفعه وهو) اي اجتماع عاملين في لفظ واحد (باطل) وخوالف هذا الاشتراط (خلافا للكوفيين) (فانهم لايشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان) اي لفظه (عندهم لاتعمل الا في الاسم والخبر) اي واما الخبر عندهم فهو (مرفوع بالابتداء) لابان (كما كان) اي كما كان الخبر مرفوعا بالابتداء (قبل دخول ان عليه) اي ذلك الخبر فلم يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره (فلا يلزم) اي وحينئذ (اجتماع عاملين على اعراب واحد) وقوله (ولااثر) اشارة الى عدم الفرق عند الجمهور في هذا الحكم بين كون اسم ان معربا ومبنيا يعني لا فائدة موجودة (لكونه)(اي لكون اسم ان) (مبنيا) (في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور) يعني ان الجمهور لما قالوا ان جواز العطف بالرفع على اسم ان مشروط بمضي الخبر لفظا او تقديرا وفرع عليه عدم جواز قولنا ان زيدا وعمرو ذاهبان للمحذور الذي ذكره فخالف الكوفيون اراد المصنف الاشارة الى اختلاف آخرين جمهور البصر بين وبين المبرد والكسائي فان الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على العطف لفظا او تقديرا جاز العطف على اسمها بالرفع سواء كان الاسم مبنيا او معربا واذا لم يمض الخبر عليه لايجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم مبنيا او معربا فوافقهم المبرد والكسائي في الحكم بالجواز عند وجود الشرط سواء كان الاسم معربا ومبنيا وفي عدم الجواز اذا كان معربا وخالفا في الثاني اذا كان مبنيا فاشار بقوله ولااثر الى ان حكم الجمهور عام وشامل في الصورتين

ثم فرع عليه قوله (فلا يجوز عندهم) يعني لا يجوز عند الجمهور (انك وزيد ذاهبان) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز وهو مضى الخبر مع كون اسم ان مبنيا فلا فائدة في بنائه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف في الجواز وعدمه وقوله (كانه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان) وهذا محل الاتفاق في عدم الجواز وقوله (فان المحذور المذكور) اشارة الى دليل الجمهور يعني انما يفيد كونه مبنيا للجواز لان المحذور الذي ذكروه وهو اجتماع عاملين في لفظ واحد (مشترك بينهما) اي بين كونه معربا ومبنيا (خلافا للمبرد والكسائي) (فانهما يجوزان) وقوله (في مثل انك وزيد ذاهبان) اشارة الى محل الخلاف يعني انهما يجوزان (العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر) اذا كان اسم ان مبنيا وانما يجوزان فيه (فانه) اي الشان (لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة) اي لما لم يكن اسمها معربا لم يكن اعرابه الذي هو اثرها ظاهرا بسبب واسطة (بنائه) اي بناء الاسم يعني لكونه مبنيا (فكانها) اي فصارت كلمة ان مشابهة للتي (لم تعمل فيه) اي في اسمه في الصورة وان كانت عاملة فيه ومؤثرة في محله (فلا يلزم المحذور المذكور) وهو اجتماع عاملين وكان الجمهور لم يفرقوا في المحذور بين التأثير في اللفظ والتأثير في المحل وفرق بينهما (ولكن) اي كلمة لكن التي من الحروف الستة (في جواز العطف على محل اسمه) اي اسم لكن (كذلك) (اي مثل ان) يعني ان هذه المسئلة وهي جواز العطف على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك (لانه) اي لان حرف لكن (لا يغير معنى الجملة عما) اي عن الحال التي (كانت) اي تلك الجملة (عليه قبل دخوله) وانما لم يغير (فان معنى) اي معنى لكن (الاستدراك) وهو دفع توهم تولد من السابق (وهو) اي الاستدراك (لا ينافي المعنى الاصلي) اي لا يكون منافيا في المعنى الذي كان في الجملة قبل دخوله (كانه) اي كما ثبت انه (لا ينافيه) اي المعنى الاصلي الذي كان قبل الدخول (التأكيد) يعني في ان المكسورة (فيجوز) اي اذا لم تغير الجملة وابقى معناها الاصلي في لكن كما بقي في ان يجوز (اعتبار محل اسمه) اي الذي هو الابتداء الخ فانه قبل دخولهما كان مبتدأ مرفوعا فبقيت رائحته بعد دخولهما (وعطف شيء عليه) اي على اسمها (بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر) حيث عطف بكر بالرفع على اسمه الذي هو عمرا وكان رفعه تابعا لرفع محله الذي بقي (ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها) اي اسم سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط (لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها) اي فيما عداهما من الحروف (فلا يعتبر محل اسمها) اما في ان فظاهر واما في

كأن لان كون اسمه مشبها حادث بعد دخولها واماليت ولعل ولانهما تغير انهما من الاخبار الى الانشاء والله اعلم ثم ذكر فرعا آخر على عدم تغيير المكسورة للجملة التي دخلت عليها وتغيير المفتوحة لها فقال (و) (ايضا) فقوله ايضا اشارة الى ان قوله (لذلك) معطوف على قوله وكذلك جاز (اى لاجل ان المكسورة لاتغير معنى الجملة والمفتوحة) اى ولاجل ان المفتوحة (تغيره) يعنى لاجل مجموع الامرين (دخلت اللام) اى جاز دخول اللام (التى هى لتأكيد معنى الجملة) (مع المكسورة) اى مع ان المكسورة (التى هى) اى تلك المكسورة (ايضا) اى كاللام (لذلك التأكيد) اى للتأكيد الذى استفيد من اللام وهو تأكيد معنى الجملة ولو لم تكن الجملة باقية على حالها لم يجز تأكيدها باللام لان التأكيد فرع وجود المؤكد (دونها) (اى دون المفتوحة) وهو ظرف مستقر حال من المكسورة اى دون المفتوحة وهو اى حال كون المكسورة فى هذا الحكم يعنى جواز دخول اللام متجاوزة للمفتوحة وانما لم يجز دخولها على خبر المفتوحة (لكونها) اى كون المفتوحة مع اسمها وخبرها (بمعنى المفرد فلايجتمع معها) اى لكون المفتوحة كالمفرد لايجوز ان يجتمع مع المفتوحة (ما) اى اللام الذى (هو لتأكيد معنى الجملة) اذلامؤكد فلاتأكيد وقوله (على الخبر) متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها) يعنى خبر المكسورة (نحو ان زيدا لقائم) (او) وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون اشارة الى ان قوله (على الاسم) معطوف على قوله على الخبر (اى على اسمها) يعنى على اسم المكسورة ولما كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على الاسم فرق وهو ان دخولها على الخبر اذا لم يفصل ودخولها على الاسم (اذا فصل) على صيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى مصدره يعنى دخولها على الاسم وقت وقوع الفصل (بينه) (اى بين الاسم) (وبينها) (اى بين ان) وذلك الفصل لايكون الا بظرف هو خبر ان (نحو ان فى الدار لزيدا) ومنه قوله تعالى ان فى ذلك لآية وامثالها اوظرف متعلق بالخبر نحو ان فى الدار لزيدا قائما ولايدخل على الخبر الماضى المتصرف اذا لم يكن مع قد ولايدخل على حرف النفى ولاعلى حرف الشرط ولاعلى جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلايقال ان كل رجل وضيعته وقد يتكرر اللام فى الخبر المتعلق نحو ان زيدا لعنك لراغب ويدخل على انفسها اذا قلبت همزته هاء كما فى لغة فيقال لهنك قائم كذا نقله العصام عن الرضى (او) وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون اشارة الى ان قوله (على ما) (وقع) معطوف اما على قريبه الذى هو قوله على الاسم اوعلى بعيده الذى هو قوله على الخبر يعنى وايضا يجوز دخول

اللام على الاسم الذى وقع (بينهما) (اى بين اسمها وخبرها) وليس باسم وخبر بل متعلق بالخبر (نحوان زيد الطعامك آكل) فاسمها زيدا وخبرها آكل وليس فيه لام بل اللام فى لطعامك الذى هو مفعول آكل (وانما خص دخول اللام) اى وانما اقتصر جواز دخول اللام (بهذه الصور) يعنى دخولها على الخبر فى صورة تأخره عن الاسم ودخولها على الاسم فى صورة تقديم الخبر عليه للاحتراز عن توالى حرف التأكيد (لانه فيما عداها لزم توالى حرف التأكيد والابتداء اعنى) اى بحرفى التأكيد (ان المكسورة واللام) يعنى ان هذه لام الابتداء المسدكورة فى جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء فى التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء (وهم كرهوا ذلك) اى النحاة كرهوا اجتماعهما مع اللام متواليين (واختاروا تقديم ان) يعنى انهما كانا متساويين الا بظهور هو اى افادة التأكيد فايهما قدم يلزم الترجيح بلا مرجح لكنهم اختاروا تقديمها دون اللام ترجيحا للعامل) اى الذى هو ان (على ما ليس بعامل) وهو اللام لان العامل احرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ الحرف ضعيف العمل (و) (دخول اللام) (فى لكن) (على اسمها وخبرها او على ما بينهما) اى بين اسمها وخبرها كدخولها فى ان وانما غير العبارة وفسره بالدخول ليكون اشاره الى ان قوله (ضعيف) خبر للمبتدأ المحذوف الذى دل عليه قوله دخلت وانما كان ضعيفا (لانها وان لم تغير معنى الجملة) كحرف ان لكنها (الا انه لا توافق اللام) اى لا تكون موافقة ومساوية مع (مثل ان) اى لموافقة ان (فى معناه الذى هو التأكيد وقد جاء مع ضعف فى قول الشاعر * ولكننى من حبها لعميد) الضمير عائد الى ليلى والعميد من عمده العشق اذا اثقله وقيل هو من انكسر قلبه بالمودة واجيب عنه بان اصله ولكن اننى فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون فى النون كذا فى بعض الشروح ثم شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمفتوحة فى بيان المسائل المتعلقة بتخفيفهما فقال (وتخفف) (ان) (المكسورة) وترك لفظ قد للاشارة الى ان تخفيفها شايع كثير كتشديدها وانما تخفف (لثقل التشديد) وقوله (وكثرة الاستعمال) بالجر عطف على قوله لثقل من قبيل عطف العلة على المعلول يعنى انما حصل التشديد لكثرة استعمالها فى الكلام (فيلزمها) عطف على تخفف بالفاء للاشارة الى ان اللزوم متفرع على تخفيفها يعنى اذا تخفف يلزم (بعد التخفيف) (اللام) فى خبرها اما قبل التخفيف فدخولها غير لازم بل جائز (و) (حينئذ) اى حين اذ كانت مخففة (تجوز الغاؤها)

اى ولايلزم الغاؤها كا روه اللام (اى ابطال عملها) لفطاسع قة معناها (وهو الغالب) يعنى كما يجوز الغاؤها يجوز اعمالها لكن الالغاء غالب استعمالها وانما كان الالغاء غالبا على الاعمال (لفوات بعض وجوه مشابهتها) اى مشابهتها الحاصلة (بالفعل) وانما قال بعض وجوه لانه لم يفت جميع وجوه مشابهتها لبقاء معناها الذى هو من جملة تلك الوجوه (كفتح الآخر) يعنى مثل المشابهة الفائتة كون آخرها ساكنا (وكونها) اى وككونها (على ثلاثة احرف) فانها لما خففت وبقيت على حرفين فاتت المشابهة التي هى كونهما على ثلاثة احرف كالفعل الثلاثى وقوله (كما يجوز اعمالها) بيان تحقيق معنى يجوز يعنى انه كما يجوز الغاؤها يجوز اعمالها وبيان لجواز علة الاعمال حيث قال (على ماهو الاصل) يعنى الاعمال مبنى على حالها التى هى الاصل فيها (ولهذا) اى ولكون الاعمال اصلا فيه (لم يذكره) اى لم يذكر المص الاعمال (صريحا) بان يقول بجوز الغاؤها واعمالها بل ذكره ضمنا لانه الطرف الآخر للجواز وقوله (واللام) شروع فى وجه قوله فيلزمها اللام يعنى ان دخول اللام فى خبرها (على كلا التقديرين) يعنى تقدير الالغاء والاعمال (لازم لها) اى للمكسورة (اما فى الالغاء) اى اما لزومها فى تقدير الالغاء (فللفرق) اى فلحصول الفرق (بين المخففة) اى بين كون ان حال كونها مكسورة الهمزة وساكنة النون فانهما بعد التخفيف انتقلت الى تلك الصورة فصورة ان التى بمعنى النفى كذلك فاحتيج الى فارق بينهما فجعلت اللام لازمة للمخففة حتى يحصل الفرق بينهما (و) بين (النافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم) فى الاول للنفى اى مازيد قائم لعدم اللام فى خبرها وفى الثانى مخففة لدخولها فى خبرها وهذا الالتباس حاصل فى الحقيقة على هذا التقدير لان زيد مرفوع فى الصورتين (واما) لزومها (فى الاعمال)مع انه لا التباس فيه بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبا فى المخففة ومرفوعا فى النافية (فلطرد الباب) اى وليكون باب المخففة مطردا وجاريا على نسق واحد من غير فرق بين الغائها واعمالها وقوله (ولان) معطوف على قوله فلطرد يعنى لزوم الدفع على تقدير الاعمال وان لم يقع الالتباس فلطرد الباب وان وقع فلدفع الالتباس لان الالتباس قد يقع على ذلك التقدير لان (كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى) حتى يكون قرينة على كونها مخففة عند النصب نافية عند الرفع عدم ظهور الاعراب اللفظى اما (لكون اعرابه تقديريا) كما تقول ان موسى لقائم وان موسى قائم (اولكونه) اى واما لكون الاسم (مبنيا) كما تقول ان هو لقائم وان هو قائم من قوله تعالى ان هو الا وحى يوحى فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى وان كانوا من قبل لفى ضلال مبين فانها مخففة لدخول اللام (وهذا) اى لزوم

للام فى المخففة عـلى الاطلاق يعنى سواء ظهر الاعراب اولم يظهر (خـلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لايلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل) قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم الـلام ان خيف الالتباس بالنافية وقال الرضى فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم مبنيا معربا مقصورا وذهب المصنف الى مذهب الاطلاق ولـذا احتيج الى التوجيـه باطراد البـاب وقوله (و) (يجوز) تفريع آخر للتخفيف يعنى انهـا اذاخففت يجوز (دخولهـا) (اى دخول ان المخففة) (على فعل من افعال المبتدأ) (اى من الافعـال التى هى من دواخل المبتدأ) (والخبر) (لاغير) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة الافعال الى المبتدأ لادنى ملابسة لان المناسبة بين تلك الافعـال وبين المبتدأ هى كونهـا مختصة بالدخول عليه وانمـا زاد الشـارح قوله والخبر لدفع توهم اختصاص دخولهـا على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير شـامل على الفعل الذى دخل على الخبر فانه كما جاز قولنـا ان كان زيد لقائم جاز ايضا ان كان قائمـا لزيد وقوله لاغير بالنظر الى غيرها من الافعـال يعنى ان المكسورة المخففة لاتدخل الاعـلى تلك الافعـال ولاتدخل عـلى غيرهـا من الافعال وانما زاد الشـارح قوله لاغير وفسربه مراد المصنف بقرينة المقـابلة اعـنى قوله خلافا للكوفـيين فى التعميم يعنى ان البصريين خصصوا دخولهـا على تلك الافعال والكوفيين عمموه لتلك الافعال ولغيرها ومثال افعـال المبتدأ والخبر (مثل كان وظن واخواتهمـا) وفى هذا اشارة الى ان تلك الافعال على نوعين احدهما من الافعـال الناقصة مثل كان وكذا مثل عسى وكاد والآخر من افعـال القلوب مثل ظن وعلم واعلم وغيرهـا وانمـا جاز دخولهـا على تلك الافعال دون سائرها (لان الاصل) اى فى ان (دخولهـا) اى دخول ان حال كونها مشددة (عليهمـا) اى على المبتدأ والخبر فانهـا فى قولنا ان زيدا قائم داخلة عـلى المبتدأ والخبر (فاذافات ذلك) يعنى اذا عدل عن الاصل بسبب كونهـا مخففة وبالغاء عملهـا بسبب انعدام المشابهة (اشترط ان لا يفوت دخولها) اى جعل عدم فوت دخولها عليهمـا بالكلية شرطا لانه وان فات دخولها على نفس المبتدأ والخبر رعاية لصورتهـا (عـلى ما) اى على الفعل الـذى (يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) اى وان امتنع دخولها عليهما حال كونهـا عاملة و مؤثرة فيهمـا لكن لم يمتنع دخولها على ماهو مؤثر فيهما وهو تلك الافعال مثال مادخلت على كان (كقوله تعالى وان كانت لكبيرة) ومثـال مادخلت على ظن كقوله تعـالى (وان نظنك لمن الـكاذبين) (خلافا للكوفـيين فى التعميم) يعـنى ان البصريين انكروا التعميم

والكوفيين تبتوه وقوله (اى فى تعميم الدخول) اشارة الى محل الخلاف وهو تعميم الدخول والتخصيص وقوله (وعدم تخصيصه) بالجر عطف تفسير لقوله فى تعميم الدخول يعنى ان مراد الكوفيين من جواز التعميم عدم تخصيص دخولها (بدواخل) اى بالافعال التى هى من دواخل (المبتدأ والخبر) وقوله (لا فى اصل الدخول) اشارة الى فائدة قوله فى التعميم اذ الاختلاف بينهما فى ذلك التعميم لا فى اصل الدخول بان يقول البصريون بانها تدخل (على الفعل) والكوفيون يقولون انها لا تدخل على فعل اصلا وليس المراد من محل الخلاف ذلك (فانه) اى لان جواز الدخول على الفعل (متفق عليه) اى بين الفريقين (فالكوفيون خالفوا) اى انما خالفوا (البصريين فى تجويز دخولها) اى دخول المخففة المكسورة (على غير دواخلهما) اى على الفعل الذى هو غير دواخل المبتدأ والخبر وقوله (متمسكين) اى اشارة الى بيان تمسك الكوفيين فى جواز التعميم اى انهم خالفوهم فيه حال كونهم متمسكين (بقول الشاعر * بالله ربك ان قتلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد) يعنى اقسم بالله الذى هو ربك انك قتلت مسلما فوجبت عليك عقوبة من قتل مسلما عمدا وهو القصاص قالوا حيث دخلت المكسورة المخففة فى هذا القول على فعل قتلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فاجاب بقوله (وهو شاذ) اى هذا البيت شاذ (عند البصريين) (وتخفف المفتوحة) يعنى انه كما تخفف المكسورة تخفف المفتوحة ايضا واليه اشار بقوله (كالمكسورة) وقوله (فتعمل) اشارة الى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز الغاؤها واعمالها بخلاف المفتوحة فانها (عند التخفيف) تعمل (على سبيل الوجوب) (فى ضمير شان مقدر) فلا يجوز الغاؤها كالمكسورة ولما اوجبوا فى المفتوحة العمل بعد التخفيف ولم يوجبوه فى المكسورة اراد ان يبين سبب الفرق بقوله (والسبب) يعنى ان السبب (فى تقديره) اى فى تقدير ضمير الشان حتى تخلو عن العمل لم يقدروه فى المكسورة ولم يبالوا بخلوها عنه فى الفرق بينهما فقال ان الفرق بينهما ان المفتوحة اكثر مقتضيا للعمل من المكسورة وذلك الا قتضاء (ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به) اى بالفعل (كما سبق) اى سبق ذكره ضمنا ان مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اول حروفها مبنيا على الفتح كالفعل حتى انه فى بعض المواضع لم تفرق من الفعل فى مثل قولك ان زيدا فان قرئ زيدا بالنصب علم انه حرف وان قرئ بالرفع علم انه فعل ماض وزيد فاعله من ان يئن انا والمكسورة ليست بهذه المثابة فى المشابهة وهذا

دليل لكن يؤيده الاستعمال وقوله (واعمال المكسورة) شروع في دليل آخر على ايجاب عمل المفتوحة وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها في سعة الكلام وقع كقوله تعالى * وان كلا لما ليوفينهم) اى على قراءة تخفيف لما (واعمال المفتوحة) يعنى بخلاف المفتوحة فان اعمالها (بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام (ويلزم منه) اى من اعمال الاضعف وعدم اعمال الاقوى في سعة الكلام (بحسب الظاهر) اى بحسب كون معمولها ملفوظا (ترجيح الاضعف) وهى المكسورة (على الاقوى) وهى المفتوحة (وذلك) اى ترجيح الاضعف على الاقوى (غير جائز فقدروا) اى فلذلك المحذور قدروا (ضمير الشان حتى يكون) اى ذلك المقدر (اسما للمفتوحة بعد تخفيفها) ليظهر ترجيحها على الاضعف اذا رجح باعمالها في سعة الكلام حين وجد معمولا ملفوظا فيرجح الاقوى عليها بانها سواء وجد اولم يوجد وسواء اعمل اولم يعمل فمعمولها موجود البتة وهو ضمير الشان المقدر وقوله (والجملة) بالرفع معطوف على اسم يكون اعنى المستتر تحته وذلك جائز لوجود الفصل يعنى قدروا ضمير الشان حتى يكون ذلك المقدر اسما والجملة (المفسرة) بكسر السين (لضمير الشان خبرا لها) اى للمفتوحة (فتكون عاملة) اى حتى حصل بذلك التقدير وبذلك الجعل عملها (في المبتدأ والخبر كما كانت) اى تلك المفتوحة عاملة (في الاصل فهى) اى المفتوحة حينئذ (لاتزال عاملة بخلاف المكسورة فانها) اى المكسورة (قد تكون عاملة) كما في تلك الآية (وقد لاتكون) كما في حال الالغاء (والعمل) اى عمل المكسورة في السعة (في الاسم (الظاهر وان كان) اى ولو كان ذلك العمل (اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر) فيرجح المفتوحة بدوام العمل على المكسورة التى ليست بتلك القوة اذ دوام العمل في كل وقت يرجح على العمل (في وقت دون وقت فلا يلزم) اى فحينئذ لايلزم (ترجيح الاضعف على الاقوى) ثم شرع في بيان فرق آخر بين المكسورة والمفتوحة فقال (فتدخل) (اى المفتوحة) يعنى ان المكسورة انما يجوز دخولها بعد التخفيف على الفعلية التى فعلها من دواخل المبتدأ والخبر والمفتوحة ليست كذلك فان المفتوحة المخففة لما عملت في ضمير الشان المقدر وكانت الجملة التى بعدها تفسيرا لذلك الضمير فبناء على هذا جاز دخولها (على الجمل) (الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان) (مطلقا) (سواء كانت) اى تلك الجملة (اسمية) نحو اشهد ان لا اله الا الله (اوفعلية وداخلة) اى على تقدير كونها فعلية سواء كان (فعلها من الفعل الذى يدخل (على المبتدأ والخبر اوغير داخل) على

المبتدأ والخبر (وشذ اعمالها) (اى اعمال المفتوحة المخففة) (في غيره) (اى في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها) اى اعمال المفتوحة (في الضمير في سعة الكلام نحو قولهم اظن انك) بسكون النون مخففة (قائم واحسب انك) بسكون النون مخففة ايضا (ذاهب وهذه) وهو اشارة الى اعمالها في المضمر وانت باعتبار الخبر وهو قوله (رواية شاذة) اى خارجة عن القياس (غير معروفة) بل المعروفة بتشديد النون فيهما (واما في الضرورة) يعني اما اعمال المفتوحة المخففة في غير ضمير الشان (فجاء) اى في كلام البلغاء (في المضمر فقط قال الشاعر فلوانك) بتخفيف النون (في يوم الرخاء سألتني * فراقك لم ابخل وانت صديق) الرخاء مصدر رخي البال اى واسع الحال وفي الصحاح يقال رخي البال اى واسع الحال بين الرخاء بالمد والصديق يستوي فيه المذكر والمؤنث تشبيها له بفعيل بمعنى المفعول يصف الشاعر نفسه بالجود وموافقة الحبيب ويقول لو انك يا محبوب في الرخاء والسعة الذى لا يوجب الرقة سألتني ان اتارقك لاجبتك لكراهتي رد سؤالك وحرصا على رضاك ثم شرع في بيان اللوازم التي تلزم المفتوحة المخففة فقال (ويلزمها) (اى المفتوحة المخففة) وهذا تفسير للضمير المنصوب وقوله (حال كونها مقرونة) للاشارة الى ان قوله (مع الفعل) حال من مفعول يلزم وقوله (اى الفعل المتصرف) تفسير للفعل الذى تقارنه وانما قال حال كونها مقرونة ولم يقل حال كونها داخلة لان تلك المخففة ليست بداخلة في الفعل بل هي داخلة في ضمير الشان المقدر كما عرفت ايضا اشارة الى ان المراد به هو الفعل المتصرف بقرينة ذكره مطلقا فانه ينصرف الى الكامل الذى هو المتصرف اى الذى له مصدر وبقرينة لزوم ما يأتي من الحروف لانها انما يجب الفرق بينها وبين المصدرية لاشتراكهما في الدخول في الفعل والذى يحتاج الى الفرق هو الفعل الذى له مصدر وهو الفعل المتصرف (بخلاف غير المتصرف مثل) قوله تعالى (وان ليس للانسان الا ما سعى) وقوله تعالى (وان عسى ان يكون قد اقترب) فان لفظ ان في المثالين مخفف قطعا ولا يحتمل المصدرية فانه لا مصدر لليس وعسى حتى تحتمل لها ولا حاجة الى الفرق فلا يلزم ما يلزم مع المتصرف وقوله (السين) بالرفع فاعل يلزم يعني يلزم السين وما ذكر بعده اذا كانت مقرونة مع الفعل المتصرف (نحو) قوله تعالى (علم ان سيكون منكم مرضى) فالمخففة في هذه الآية دخلت على الضمير المقدر وجملة ان سيكون مفسرة له وعلامة كونها مخففة هي دخول السين في ذلك الفعل فانه لو كان التركيب علم ان يكون بغير السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها

مصدرية فانها كان الفعل هيهنا مصدر وهو الكون احتاج الى الفرق ولما دخلت السين على انها ليست بمصدرية لان الكون مصدر يكون لا مصدر سيكون (او سوف) اى او لزمها سوف (كقول الشاعر * واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتى كل ما قدرا) فان ان المخففة كانت مقرونة بيأتى وهو فعل له مصدر وهو الاتيان ولما دخلت سوف علم انها مخففة وليست بمصدرية بل هى داخلة على ضمير الشان وجملة سوف يأتى مفسرة له وان مع صلتها مفعول لقوله اعلم وقائم مقام المفعولين (او قد) اى او لزمها معه انها قد (نحو) قوله تعالى (ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزم هذه الامور الثلاثة) يعنى السين وسوف وقد (الفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة والتالى) اى هذه الامور (كالعوض عن النون المحذوفة) (او حرف النفى) اى او لزم معه حرف النفى (نحو) قوله تعالى (افلا يرون الا يرجع اليهم قولا) فان الا فى هذه الآية مركبة من ان ولا ولما قرئ يرجع فى القراءة المتواترة بالرفع علم انها ليست بمصدرية ناصبة فانها لو كانت مصدرية لقرئ بالنصب ولما كان بين لزوم الامور الثلاثة وبين حرف النفى فرق فى علة اللزوم قال (وليس لزوم حرف النفى الا لكون) يعنى ان لزوم حرف النفى ليس مثل لزوم الامور الثلاثة السابقة لان لزومها لوجهين احدهما الفرق والآخر العوض ولزوم حرف النفى ليس كذلك بل هو لا يكون لازما الا لكون (كالعوض عن النون المحذوفة) وانما حصل له (فانه لا يحصل بمجرده) اى بمجرد وجود حرف النفى (الفرق بين المخففة والمصدرية فانه) اى حرف النفى (يجتمع مع كل منهما) اى مع كل من المخففة والمصدرية كما فى قوله تعالى لئلا يكون وامثاله قوله ان لا تعبدوا (فالفرق) اى فحين الاشتراك يحصل الفرق بينهما معنى ولفظا (اما) اى اما الفارق (من حيث المعنى فلانه ان عنى) اى ان اريد (به) اى بحرف النفى (الاستقبال) اى النفى فى الاستقبال (فهى) اى مادة الالف والنون (المخففة والا) اى وان لم يعن به الاستقبال (فهى المصدرية واما) الفارق (من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا) اى وان لم يكن منصوبا بل مرفوعا كما فى قوله الا يرجع (فهى المخففة) (وكأن) اى هذه الحروف التى عدت من الحروف المشبهة موضوعة (للتشبيه) ولما كانت هذه الحروف [illegible] الماسق من الحرفين فى الحرفية والامتناع اشار الى [illegible] يعنى ان التشبيه حاصل به واما اختلاف النحاة وانما هو فى حرف [illegible] مركبة من الحرفين بانه بقوله (وهى) اى وكلمة كأن (حرف رأسه على الصحيح) [illegible] (نحو) [illegible] (كأن [illegible]) [illegible]

وليت وغيرها حروف برأسها لانه في هي كذلك وقوله (ولان الاصل) معطوف على قوله جل يعني استدل صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها بوجهين احدهما ماذكر والثاني ان الاصل في الحروف (عدم التركيب ومذهب الخليل) يعني ان المذهب الغير الصحيح هو ماذهب اليه الخليل وهو (انها) اي كلمة كأن (مركبة من الكاف وان المكسورة) واصلها كأن بكسر الهمزة وانما عين المكسورة دون المفتوحة لان الجملة التي بعدها باقية على ماهي عليه ولم تتغير بدخولها (واصل كأن زيدا الاسد) هو (ان زيدا كالاسد) وهذا اخبار لا انشاء لانه اخبر به ان زيدا مشبه بالاسد (قدمت الكاف) اي على ان (ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر) كما هو شأن الانشائية (وفتحت الهمزة) اي همزة ان (لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت) اي وان خرجت الكاف (عن حكم الجارة) لكونها جزء كلمة والجارة تكون مستقلة في كونها حرفا (والجارة انما تدخل على المفرد) اي الاصل انه اذا اريد ادخال الجارة على مادة الالف والنون تفتح الهمزة فيها فان الجارة تدخل على مفرد حقيقة او على ماهو مفرد حكما فاحتاج الى تغيير الجملة والمغيرة للجملة انما هي المفتوحة (فراعوا) اي اعتبروا (الصورة) اي في صورتها على قدر الامكان (وفتحوا الهمزة وان كان المعنى) اي ولو كان المعنى الذي اريد به (على الكسر) (وتخفف) (اي كأن) كما تخفف اخواتها من النونيات (فتلغى) (عن العمل) (على) (الاستعمال) (الافصح) (لخروجها) يعني وجه الغائها بالفعل كونها خارجة (عن المشابهة لفوات فتحة الآخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف (كقول الشاعر* ونحر مشرق اللون* كأن ثدياه حقان) والواو في ونحر واو رب ونحر مجرور بها والنحر بمعنى الصدر ومشرق اللون بالجر صفته يعني رب صدر مشرق اللون لقيته وكأن مخففة وثدياه تثنية ثدي وهو مضاف الى الضمير الراجع الى صاحب الصدر ولما وقعت الرواية بالالف علم انها لم تعمل فانها لو عملت يقتضي ان يقرأ بالياء هذا اذا لم تعملها (وان اعملتها) اي ان اعملت كأن (قلت كأن ثدييه) بالياء لانه يقتضي ان تكون التثنية منصوبة (لكنه) اي لكن القراءة بالياء (يعمل على الاستعمال الغير الافصح) فيكون اعمالها على الغير الافصح (لما عرفت) وهو فوات المشابهة ولما كانت كأن في صورة المفتوحة وقد عرفت حال المخففة المفتوحة بانها لا تعمل في الظاهر ابدا بعد تخفيفها مع انها لا تنفك عن العمل اضطروا ان يجعلوها عاملة في ضمير الشان المقدر لئلا تنفك عن العمل فراعوا تلك القاعدة في كأن كذلك واليه اشار بقوله (واذا لم تعملها لفظا) كما في ان المفتوحة حين تخفيفها (ففيها) اي فحينئذ يقتضي

ان يوجد فى كأن المخففة (ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان) المفتوحة (المخففة ويجوز ان نكون) اى كأن المخففة (غير مقدر بعدها الضمير) يعنى لا يحتاج الى هذا التقدير (لعدم الداعى اليه) اى الى تقديره فى كأن (كما كان) احتيج اليه (فى ان) المفتوحة (المخففة) فان الداعى فى المفتوحة الى التقدير عدم انفكاكها عن العمل فى جميع اللغات وكأن ليست كذلك نادى اهلغاة [illegible] فى الافصح قال العصام وهذا هو الموافق لعبارة المتن هو [illegible] قول المصنف ههنا وتخفف فتعمل فى ضمير شان مقدر ولم يقل ههنا كذلك بل قال وتخفف فتلغى على الافصح وايضا هو الموافق لعبارته فى بحث [illegible] ان حيث قال وحذفه منصوبا الاصح ان اذا خففت [illegible] [illegible] مرالد ان [illegible] المفتوحة دون غيرها (ولكن) اختلفوا فى تركيبها وعدمه فيها ايضا حيث قال (وهى عند البصريين مفردة) اى حرف برأسها للوجهين السابقين (وقال الكوفيون هى مركبة من لا) اى النافية (و) من (ان المكسورة المشددة المصدرة) اى التى صدرت (بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة) فصار لكن بكسر الكاف وتشديد النون (فتأمل) يعنى تكون مركبة لان كل جزء من لفظه يدل على جزء معناه فان (لا) النافية (تفيدان ما بعدها) اى ان حكم ما بعدها من الجملة (ليس كما) اى كحكم ما (قبلها بل هو) اى ما بعدها (مخالف له) اى لما قبلها (نفيا واثباتا وكأنه ان تحقق مضمون ما بعدها) اى ان الجزء الثانى الذى هو كأنه ان يفيد معنى آخر وهو تحقق مضمون ما بعدها والتحقق يوافق المقام لانه مقام تأكيد وتحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه واعترض الفراء على قولهم فنقلت كسرة الهمزة بانها نقل الحركة الى المتحرك كذا فى العصام فقوله لكن مبتدأ وخبره قوله (للاستدراك) وفسره الهندى بانه طلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه فيحصل السين للطلب لكن هذا تفسير لا يوافق ما فى الصحاح حيث قال فلان استدرك ما فات وتداركه بمعنى فكون لكن لاستدراك ما فات المتكلم بايهام كلامه ما ليس بواقع بايراد دفع الكلام المتوهم وفسره الشارح بما يوافق هذا فقال (ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءنى زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت) انت (ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ) ولما فرغ من بيان معناه شرع فى بيان مواضع استعمال فقال (ويتوسط) (اى لكن) يعنى انه يدخل (بين كلامين متغايرين) (نفيا واثباتا) يعنى ان كان الكلام الذى قبله نفيا يكون ما بعدها اثباتا وبالعكس) (معنى) وفسره بقوله (اى تغايرا معنويا) للاشارة الى انه مفعول مطلق [illegible] ان النوع التغاير وهو

التغاير المعنوي يعني لا يشترط فيما بينهما ان يكونا متغايرين تغايرا لفظيا بل يكفي فيه التغاير المعنوي سواء وجد معه تغاير في اللفظ او لا واليه اشار بقوله (والضروري) اي الذي يفيد التغاير بينهما بالضرورة (هو) التغاير (المعنوي ولهذا اقتصر) اي المصنف (عليه) ولم يكتف بالاطلاق الذي يفيد التغاير الكامل وهو التغاير اللفظي (واللفظي) اي والتغاير اللفظي (قد يكون الى صريحا) اي قد يوجد (نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ) فان جاءني مغاير لقوله لم يجئ لفظا ومعنى (وقد لا يكون) اي وقد لا يوجد التغاير اللفظي (نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب) فان الحكمين متفقان في الاثبات لكن ما يفيده قوله حاضر مغاير لما يفيده قوله غائب فكانه زيد حاضر لكن عمرا غير حاضر (وتخفف) (اي لكن) (فتلغى) (عن العمل بخروجها) اي بخروج كلمة لكن بسبب التخفيف (عن المشابهة) اي عن المشابهة بالفعل التي هي سبب لعملها وانما تلغى عن العمل ولم يجز اعمالها في الاقل باعتبار الاصلها (لانها) لما خففت وخرجت عن المشابهة (اشبهت العاطفة لفظا ومعنى) اي وبعد خروجها اشبهت شيئا آخر غير عامل وهو لكن العاطفة وبهذا لما حصل فيها المشابهة لها (فاجريت) اي لكن (مجراها) اي مجرى لكن العاطفة اما مشابهتها لفظا فظاهر واما معنى فانها بمعنى الاستدراك (بخلاف ان وان المخففتين) يعني المكسورة المخففة والمفتوحة المخففة (فانه) اي لان الشان (ليس لهما) اي للمكسورة المخففة والمفتوحة المخففة (ما اجريتا عليه) يعني ان مادة الالف والنون مخالفة لهما بعد التخفيف فانهما بعد التخفيف وان خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة اخرى بحرف غير عامل مثلهما هذا في النسخ الكثيرة من غير قيد (وفي بعض النسخ) تقييد قوله (على الاكثر) يعني فتلغى على الاكثر (وكانه) اي المصنف (اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها) اي اعمال لكن بعد التخفيف (قياسا على اخواتها المخففة) وهي ان وان وكان وقوله (وقال الشارح الرضي) اشارة الى ضعفه والى ترجيح الصحة يعني ان الشارح الرضي ضعف اعمالها بناء على ما جاء منهما فقال (ولا اعرف له) اي للاعمال بعد التخفيف (شاهدا) اي كلاما منقولا عن البلغاء (ويجوز معها) اي مع لكن (مشددة) اي هذا الجواز شامل لها سواء كانت مشددة (او مخففة) (الواو) مثل قوله تعالى * ولكن اكثرهم لا يشكرون وقوله تعالى ولكن كانوا انفسهم (وهي) اي تلك الواو التي دخلت على لكن (اما العطف الجملة على الجملة) بان يعطف قوله لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جملة معطوفة على ما قبلها (واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير) اي كونها اعتراضية (اظهر) من كونها عاطفة من حيث المعنى وان كان

كونهما عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاظهرية ان الاعتراض يتعلق بما قبله واما يؤتى به لغرض من الاغراض كالتأكيد وغيره والاستدراك من جملة الاغراض فيكون اليق بالاعتراض (وليت) اى هذا الحرف الذى هو من الحروف الستة موضوع (للتمنى) (اى لانشائه فتدخل) تفريع لكونها موضوعة لانشاء التمنى يعنى انها اذا كانت موضوعة له يجوز دخولها (على الممكن) اى على امر ممكن لكن يشترط ان يكون بعيد الحصول حقيقة نحو ليت الجاهل يجود لتحصل المقابلة بينهما وبين لعل حيث كان الممكن فى جواز دخول التمنى مشروطا بكونه غير مرجو وفى جواز دخول الترجى مرجوا (نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل) اى وعلى الامر المستحيل (نحو ليت الشباب يعود يوما) فان عود الشباب مستحيل عادة ولما كان بين المحققين وبين الفراء خلاف فى تركيب وقع فيه الجزآن اللذان بعد ليت منصوبين فى ان الجزء الثانى هل هو منصوب بليت او بمحذوف ذكره المصنف بقوله (واجاز الفراء ليت زيدا قائما) (بنصب الجزئين) وبانهما معمولان لليت (بناء على انها للتمنى فكانه قيل اتمنى زيدا قائما) ولما كان ليت داخلا على الجملة وكان التمنى راجعا الى الاسناد ولم تصح دلالة تركيب ليت زيدا قائما على معنى اتمنى زيدا فسر الشارح رح بقوله (اى اتمناه كائنا على صفة القيام) يعنى معنى اتمنى الذى دل عليه ليت متعلق بالكون الذى هو المقيد بمعنى الاسناد لانه داخل على القيام الذى دل عليه قائما (فالجزآن) اى فذهب الفراء الى ان هذين الجزئين (منصوبان على المفعولية بمعنى ليت) ثم حكى مذهب الكسائى فى مثل هذا التركيب فقال (واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان) يعنى تقديره ليت زيدا كان قائما (ومتمسكهما) اى ما تمسك به الفراء والكسائى فى اجازة نصب الجزئين هو (قول الشاعر * ياليت ايام الصبا رواجعا) فالجزء الاول لفظ ايام والثانى لفظ رواجعا وكلاهما وقعا منصوبين فى قوله (فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائى يقول اى ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون) وتبعهم المصنف (على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف) اى فى خبر ليت (اى ليت ايام الصبا) فقوله ايام اسم ليت وقوله (لنا) متعلق بخبره وهو قوله (اى كائنة لنا حال كونها راجعة) اى هو حال من الضمير المستكن فى كائنة واعلم ان لفظ كان محذوف عند الكسائى وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع التى حذفت فيها كان وجوبا لكن عند الكسائى من المواقع التى وجب فيها حذف كان وعند المحققين من الواقع التى حذف فيها عامل الحال وجوبا كذا فى العصام (ولعل للترجى) (اى لانشائه ولا تدخل) اى لعل (على المستحيل) وكذا على الممكن

الغير الموجو ولما كان مقابل المستحيل هو الامر الممكن سواء كان مرجوا اولا وليس المراد به المطلق احتاج الى بيان معنى الترجى فقال (ومعناه) اى معنى الترجى (توقع امر مرجو) اى انتظار الامر الذى يرجى وقوعه (او) توقع امر (مخوف) اى او انتظار الامر الذى خيف من وقوعه مثال الامر الذى يرجى (كقوله تعالى لعلكم تفلحون) مثال الامر المخوف كقوله تعالى (لعل الساعة قريب والغالب) اى غالب الاستعمال فيه (هو الاول) اى دخوله على امر مرجو ولما كان فى استعمال لعل لغتان احداهما ان ما بعده منصوب وانه حرف ناصب ومن الحروف المشبهة وهى اللغة المقبولة المستعملة وثانيتهما ان ما بعده مجرور وانه حرف وهى اللغة الشاذة اشار اليه بقوله (وشذ الجر بها) (اى بكلمة لعل كما جاء) اى الجر بها (فى اللغة العقيلية) اى اللغة المنسوبة الى عقيل وهو بضم العين المهملة وفتح القاف بالتصغير اسم قبيلة (وانشد السيرافى فى ذلك) اى انشد شعرا يتضمن استعمال لعل جارا وهو قوله (وداع دعا يا من يجيب الى الندى ❊ فلم يستجبه عند ذاك مجيب ❊ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ❊ لعل ابى المغوار منك قريب) فقوله وداع يحتمل ان يكون مرفوعا تقديرا على انه مبتدأ وان يكون مجرورا (بواو رب فقوله دعا خبر على الاول وصفة على الثانى والندى بفتح النون النعمة وابى المغوار لما وقع بالياء علم ان لعل مستعمله هنا بالجارة والمغوار بكسر الميم فلم يستجبه مجيب عند ذلك وهذا كناية عن كثرة فقراء هل تلك البلدة فقلت للذى ادع دعوة اخرى وارفع صوتك بها اكثر من صوت النداء الاول لانى ارجو ان يكون ابو المغوار قريبا منك فيسمع صوتك ويجيبك (واجيب عنه) اى احيب عن انشاد السيرافى (بانه) لانسلم ان يكون انشاده دالا على استعمالها جارة لانه (يحتمل ان يكون) اى استعمال ابى فى ابى المغوار (على سبيل الحكاية) لانه انشاد والانشاد قراءة شعر الغير فيجوز ان تكون قراءته بالياء حكاية عن منشئه لا لالتزامه تلك اللغة (كذا قال المصنف فى شرحه يعنى) اى يريد (انه) اى لفظ ابى المغوار (وقع مجرورا فى موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه اوكان) اى ويحتمل ان يكون (اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء) ويكون لفظ ابى منصوبا على انه اسم لعل وقريب خبرا له لكنه استعمل لفظ ابى فى محل النصب بناء على شهرته بذلك (فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلاث بالياء) فلم لا يجوز ان يكون منصوبا لكنه ترجح نصبه الترجيح استعمال اللفظ الاشهر فانه اذا اشتهر لفظ يحال يستعمل عليها فى الاحوال الثلاث كما يقال كتب على ابن ابو طالب بالواو مع ان المقتضى ان يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه لان وقوله (مراد المصنف) الخ جواب

ثم اورد على تأويل المصنف في شرح الكافية بانه بعد حكمه بالشذوذ لا حاجة
الى هذا التأويل فاجاب عنه اني اظن ان يكون مراد المصنف (بما ذكره من التأويل
ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل) هذا (الشاذ بعينه) بل هو مستعمل على
اللغة القوية وابى المرار منصوب بفعل لكن لا وقوع في قول الشاعر الآخر وربما
حكاه هذا الشاعر بعينه (والا) اى وان لم يكن مراد المصنف هذا (فلا حاجة) اى
فورد عليه بانه لا حاجة (الى التأويل بعد ما جزم) اى بعد ما حكم المصنف نفسه
جزما (بوجود الجر بها) اى بوجود لغة تقع كلمة لا جارة فيها (وحكم) اى بعد
ما حكم (بشذوذه) فحينئذ يحمل قول الشاعر على تلك اللغة الشاذة فلم يحتج الى
تطبيقه على اللغة القوية ولما فرغ من الحروف الجارة شرع في مباحث الحروف
العاطفة فقال (الحروف العاطفة) فالحروف مبتدأ والعاطفة صفتها وقوله الواو
مع ما عطف عليه خبره ولما لم يعرفها المصنف بتعريف خاص علم انه احال على
معناها اللغوي فاشار الشارح اليه بقوله (العطف في اللغة الامالة) اى جعل الشيء
مائلا الى شيء آخر يعني ان معناه في اللغة الامالة مطلقا وفي عرف النحاة امالة
المعطوف الى المعطوف عليه كذا في الامتحان واليه اشار بقوله (ولما كانت
هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه) اى امال الحكم والاعراب
كما في عطف المفرد على المفرد او في الحصول كما في عطف الجملة على الجملة كذا
في بعض الحواشي وفي العصام يحتمل ان يكون هذه الحروف سميت بها لانها
تميل العامل الى المعطوف واذا (سميت عاطفة) (وهي) اى تلك الحروف
(الواو والفاء وثم وحتى واو واما) (بكسر الهمزة) احتراز عن اما بفتحها
فانه ليس بعاطف (وام ولا وبل ولكن) بسكون النون هذا ما عد عند الجمهور
(وعد بعضهم) اى زاد بعضهم (اى) اى كلمة اى (المفسرة) بكسر السين
(منها) اى من الحروف العاطفة وهو السكاكي وصاحب المسرف وابو العباس
المبرد واليه ذهب الكوفيون واما الجمهور فلا يعدونها منها لانها لو كانت عاطفة
لما وقع ما بعدها مفسرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار والمرفوع المتصل من
غير تأكيد بالمنفصل (وعند الاكثرين) اى واما عند اكثر النحاة فليست تلك
الكلمة من الحروف العاطفة بل عندهم (ان ما بعدها) اى اللفظ الذي يقع بعد
كلمة اى (عطف بيان لما) اى اللفظ الذي يقع (قبلها) اى كلمة اى وعند
هذا البعض يكون الحروف العاطفة احد عشر وزاد بعضهم نحوها كما قال
(كما ذهب) اى اختار [illegible] الجمهور [illegible] المذهب الذي ذكرناه
والآخر المذهب الذي يذكر بقوله (بعض آخر الى ان الذي بعدها مفرد)
سواء وقع بعد الايجاب (حرف عطف [illegible]) او وقع بعد النفي

(و) هو نحو قوله (ماجاءني زيد بل عمرو ليست) كلمة بل التي تتصف بتلك
الصفة (منها) اي من الحروف العاطفة (لان مابعدها) اي لان مابعد بل حين
وقوعها في عطف المفرد على المفرد (بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها)
اي بدون كلمة بل (غير فصيح واما) اي واما بدل الغلط (معها) اي مع كلمة بل
(ففصيح مطرد) اي مستعمل استعمالا اطرادیا (في كلامهم لانها) اي كلمة
بل في مثل هذا (موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط) وحاصله ان المراد بايرادها
تصحيح تركيب بدل الغلط لان المراد بهما العطف ويمكن ان يجاب بان تصحيح
المذكور بالعطف لابل مجردة فتكون عاطفة ايضا ثم شرع في تفصيل كل منهما
في معانيها المخصوصة فقال (فالاربعة الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع
الاولى صفة الاربعة والمراد بها الواو والفاء وثم وحتى يعني هذه الاربعة
موضوعة (للجمع) والمراد من الجمع (اعم من ان يكون جمعا مطلقا) اي من غير
ملاحظة الترتيب كما هو واقع في الواو (اومع ترتيب) كما في الثلاثة الباقية سواء
كان الترتيب ايضا مطلقا (اومع المهلة اومع ملاحظة الجزئية كما ستعرف) وانما
فسر الجمع بكذا ليكون شاملا للاربعة وقوله (ومراد النحاة بالجمع) بيان لتصحيح
التفسير يعني انما صح تفسير الجمع بما قلنا لان مراد النحاة (ههنا) من قولهم
هذه الاربعة مايقابل احد الامرين يعني (ان لاتكون) تلك الحروف (لاحد
الشيئين او الاشياء كما كانت) كلمة (اووإما) يعني بقرينة المقابلة وقوله (وليس
المراد) معطوف على قوله ومراد النحاة وبيان لتصحيح اطلاق الجمع في الاربعة
على الاشتراك وذلك الاشتراك لايحصل الا بان يقول ليس مرادهم بالجمع هو
(اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل) بان يكون (في زمان) واحد
(او) في (مكان) واحد فانه لوكان المراد هذا الاجتماع لم يجز ان يقال ان الفاء
وثم للجمع فانه في تركيب جاءني زيد فعمرو ولايجوز ان يقال ان زيدا وعمرا اجتمعا
في المجيئية في زمان واحد فانه ينافي التعقيب والامهال (فقولك جاءني زيد
وعمرو او) جاءني زيد (فعمرو او) جاءني زيد (ثم عمرو او حتى عمرو) قوله فقولك
مبتدأ وقوله (اي حصل الفعل من كليهما) خبره يعني في قولك جاءني زيد الخ
سواء عطف عليه بالواو او بالفاء او ثم ان المجيئية حصلت من زيد وعمرو وسواء كان
في زمان واحد او في زمانين اومكان واحد او في مكانين يعني المراد بالجمع هذا
(لا) ان المراد بهذا القول انه حصل (من احدهما) اي من زيد مثلا (دون
الآخر) اي من عمرو كما كان في العطف باو ونحوه فانه لواريد هذا المعنى لم يصح
ان يقال انه للجمع ثم ميز المصنف بين ماهو من الاربعة للمطلق وبين ماهو للتقيد
فقال (فالواو) اي من الاربعة التي للجمع المقابل احد الامرين موضوعة

(الجمع) وقوله (مطلقا) حال من الجمع لا من الواو لان الاطلاق وصف للجمع ولا معنى فى ان يكون وصفا للواو (لا ترتيب فيها) (فقوله لا ترتيب فيها) اى هذه الجملة (بيان لاطلاقها) اى اطلاق الجمعية ولذا ترك العطف بينهما فانه من مقام الفصل (اى لا ترتيب فيها) اى فى كلمة الواو اذا عطف بها (بين المعطوف والمعطوف عليه) وقوله (بمعنى انه لا يفهم هذا التركيب منها) بيان لاطلاقها يعنى ان معنى اطلاقها عدم التقييد بالترتيب (وجودا وعدما) اى لا يفهم منها وجود الترتيب فى الواقع ولا عدمه فى قوله جاءنى زيد وعمرو لا يفهم منه ان الترتيب الواقع مطابق للترتيب الذكرى او غير مطابق له لانها ليست مقيدة بالاطلاق حتى يلزم استعمالها فى جميع موادها اسمعى لا مجازا ضرورة انه لا تنفك فى الصور الخارجة عن التقييد دون الاطلاق كذا فى بعض الحواشى (والفاء) موضوعة (للترتيب) وفسره الشارح بقوله (اى الجمع مع الترتيب بغير مهلة) الاشارة الى ان تقييد الترتيب بقوله للجمع لا بد منه لان الترتيب لا يستلزم الجمع فان الترتيب قد يكون بالنسبة الى المتكلم وقد يكون فى الذكر فمعنى كونه الجمع مع الترتيب انه يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثانى بعقب الاول من غير مهلة وتراخ حقيقة فى الوجود نحو جاءنى زيد فعمرو او فى الذكر اللفظى لا فى الوجود الزمانى فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ الا ان المعنيين مر تبان فى الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قد يقع كثيرا فى عطف المفصل على المجمل فان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة وقد يكون فى غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين لان ذكر ذم الشئ او مدحه يصح بعد ذكره او اعتبارا حقيقة نحو قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فان التعقيب هو كون الثانى عقيب الاول من غير مهلة فى هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة الى ما قبلها حقيقيا للعلم بتراخى ما بين ازمنة الاطوار المذكورة على ما ورد فى الحديث ولكن لما لم يتخلل بين الطورين آخر اجنبى عن التطوير اعتبر ذلك تعقيبا وعد الثانى كانه وقع عقب الاول من غير تراخ هذا ما قالوا فظهر منه ان الجمع حاصل فى الترتيب فى الذكر وذلك ان معنى الجمع فى الذكر حصول مضمونها فى الذكر كما ان معنى الجمع فى عطف الجمل حصول مضمونها فى نفس الامر كذا فى بعض الحواشى (وثم مثلها) (اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب) اى لا بقيده الذى هو الترتيب بغير مهلة لان ثم وان كانت مشتركة مع الفاء فى كونها

للجمع مع الترتيب (لانه) اى لكن كلمة ثم (مقرونة بمهلة) وقال العصام ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا وكان ابتداؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه انتهى (وحتى مثلها) (اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم) واذا كان كذلك (فهى) اى كلمة حتى (متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها) اى اصلا (وبين ثم المفيدة لمهلة) وهذا فرق بين ثم وحتى وقوله (ومعطوفها) اشارة الى فرق آخر (اى المعطوف بحتى) وفيه اشارة الى ان اضافة المعطوف لضمير حتى لادنى ملابسة لان المعطوف ليس بمعطوف بحتى بل حتى آلة للعطف يعنى ان حتى وان كانت مثلها فيما ذكر لكن المعتبر فى العطف بها ان معطوفها (بحسب ما قتضاه وضعها) اى وضع حتى وهو كونها موضوعة للغاية (جزء) (قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف) قيد بهما ليكون مصححا لتعلق قوله (من متبوعه) لانه متعلق الجزء لتضمنه هذا المعنى وقوله (اى متبوع معطوفها) اشارة الى ان الضمير المذكر راجع الى المعطوف وانما اشترطت بهذا (ليفيد) (اى العطف بها) اى بحتى (قوة) (فى المعطوف) (او ضعفا) (فيه) اى فى المعطوف وقوله (اى ليدل عليهما) تفسير لقوله ليفيد يعنى ان المراد بافادة العطف للقوة والضعف دلالته عليهما لان القوة او الضعف حاصلان فيه قبل العطف بل العطف دل عليه لانه افاده وقوله (حتى يميز الجزء) اشارة الى ان المفيد لقوة المعطوف او ضعفه انما هو العطف بحتى لا بغيره من العواطف لان حتى يميز الجزء (بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره) اى بسبب تمييز حتى بين الجزء والكل صار ذلك الجزء مشابها بما هو غير الكل وان لم يكن غيره فى الحقيقة (فصلح) اى واذا كان ذلك الجزء المميز مشابها بالغير كان صالحا (لان يجعل غاية) وقوله (وانتهاء) عطف تفسير للغاية يعنى صالحا لان يجعل ذلك المعطوف انتهاء (للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه) اى الى ذلك الجزء المعطوف (على شمول جميع اجزاء الكل) المغاير لذلك الجزء المميز المخرج عنه بالعطف فى القوة او الضعف مثال الجزء القوى (نحو مات الناس حتى الانبياء) و) مثال الضعيف نحو (قدم الحجاج حتى المشاة) فان الانبياء فى الاول جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء فى الكل لكن لما اريد انتهاء الفعل الذى تعلق واسند الى الكل الذى هو الناس اذ كل جزء منه متنه فى القوة الى الجزء الذى هو الانبياء ميز عنه واستخرج بالعطف بما دل على الانتهاء فكانهم كانوا غير آحاد الناس وكذلك المشاة من الحجاج وهو جمع الماشى اخرجت من

آحاد الحجاج لضعف الماشي منهم وقوله (والفرق) شروع في بيان الفرق (بين ثم وحتى بعد اشتراكهما) اى مع كونهما مشتركتين (في الترتيب) اى في كونهما للترتيب (مع المهلة) فعلم مما سبق ان الفرق بينهما (من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزأ من متبوعه ولا يشترط ذلك) اى كونه جزأ (في ثم) فان المعطوف في ثم لا يشترط كونه جزأ فيلزم حينئذ ان يكون المعطوف عليه صالحا للتجزى فلا يقال جاءنى زيد حتى عمرو (وثانيهما) اى الوجه الثانى من الوجهين (ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو) فان عمرا جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (وفي حتى) ان المهلة المعتبرة فيه (بحسب الذهن) لا بحسب الخارج (فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء) لان غير الانبياء ليس لهم شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان حياة غيرهم وموته متساويان قوله (ويتعلق) بالنصب عطف على ان يتعلق يعنى ان المناسب ان يتعلق الموت (بعد التعلق بهم) اى بغير الانبياء من الناس وقوله (بالانبياء) متعلق بيتعلق (وان كان) اى لو كان (موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء آحاد الناس) فلا يجوز ان يقال فيه مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع (وهكذا) اى كما كان المناسب ان يكون كذا في هذا المثال (كان المناسب في قوة المعطوف اوضعفه فلا بد من ان يكون معطوفها اقوى او اوضعفا ليكون) ايضا (في الذهن) بان يقال في المثال الثانى (تقدم قدوم ركبان الحجاج) اى كان المناسب ان يكون كل ركب منهم مقدما (على رجالهم) بضم الراء مع تشديد الجيم جمع راجل يعنى ماش منهم هذا بحسب الذهن والملاحظة (وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك) بان قدم الركبان بعد المشاة اوقدم بعض المشاة على بعض الركبان (ومع هذا المثال) اى والحال انه مع وجود عكسه (يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة) يعنى فلا يضر وقوع العكس لصحة هذا التركيب بخلاف ثم فانه لا يجوز ان يقال في هذه الصورة قدم الحاج ثم المشاة لانه لما اعتبر فيها المهلة بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيما وقع في الخارج كذلك واعلم ان بينهما فرقا آخر وهو كون المهلة في حتى اقل منها في ثم كما سبق من الشارح ولم يذكر الشارح هذا الفرق هنا بل ذكره فيما قبل ولما كان الانتهاء في كلام المصنف مقيدا بان يكون الجزء الاقوى اوالاضعف جزأ من متبوعه علم منه ان الجزء المجاور الذى هو من مستعملات حتى خارج عنه فاراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم) يعنى ان الانتهاء بالجزء الاقوى اوالاضعف يفيد

اسناد الفعل الى كل من يصدق عليه المعطوف عليه بالضرورة فيفيد عموم الفعل وكذلك يفيد ذلك العموم اذا كان المنتهى غير داخل فى ما قبله بل كان مجاورا لجزئه الاخير (كقولك نمت البارحة حتى الصباح) اى كنت نائما فى الليلة الماضية على هذا اليوم حتى انتهى نومى الى الصباح فان الصباح غير داخل فى اجزاء الليل لان البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهى اليها الجزء الاخير من الليل (فانه) اى فان هذا الانتهاء الواقع فى هذا التركيب (يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل) مع ان حتى فى هذا التركيب جارة وليست بعاطفة (ولذلك) اى ولافادة الجارة هذا العموم (استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا) اى جاز استعمالها فيما يكون المنتهى جزأ مما قبله وفيما لايكون جزأ بل كان ملاقيا للجزء الاخير (الا انه) اى لكن الفرق بين الجارة وبين العاطفة انه (لم يأت فى العاطفة ما) اى لم يأت المنتهى الذى (يلاقى الجزء الاخير) ولذا قيد المصنف بكونه جزأ من متبوعه (فالاصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها) فى الجارة (فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت) اى العاطفة (محمولة عليها) اى على الجارة (لم يستعملوها) اى العاطفة (فى معنييها جميعا ليبقى للاصل) اى للجارة التى هى الاصل فيه (على الفرع) اى على العاطفة التى هى الفرع (مزية) اى شرف وفضيلة وهذا بيان اتمر يفهم فيما بينهم وهذا يقتضى ان استعمال الجارة فى كل من المعنيين وعدم استعمالها فى البعض يدل على تعيين ذلك البعض لكون الطرفين مبهمين وقوله (وانما استعملوها) بيان لوجه الترجيح فى تعيين البعض للنزلة يعنى انما استعملوا حتى الجارة التى هى الاصل وخصصوها بالاستعمال فى المنتهى الملاقى وتركوا استعمال ذلك فى العاطفة لان هذا المعنى ليس بالظهر بالنسبة الى المعنى الذى هو كون المنتهى جزأ فاستعملوا العاطفة التى هى الفرع (فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزأ) اى من متبوعه وانما كان هذا المعنى اظهر من المنتهى الملاقى (لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل) لان الانبياء والمشاة المذكورين فى المثالين لدخولهما فى عموم ما قبلهما يكون اسناد الموت او القدوم اليهما اعرف بخلاف الصباح فان البارحة لما كان ظرفا للنوم لم يكن وجود النوم فى الصباح الذى هو الخارج عنها اعرف مما يكون جزأ منه وقوله (واكثر فى الوجود) عطف تفسير لقوله اعرف يعنى ان المراد بكونه اعرف هو كون وجوده اكثر (من اتحاد المجاورين والمراد بالمجاورين الملاقى والجزء الاخير (هكذا) اى ذكر التوجيه كما قلنا (فى بعض الشروح ومن هذا) اى ومن هذا التوجيه (ظهر وجه

اختصاص معطوفيها بكونه جزأ من متبوعه) اى ظهر قوله ومعطوفها [illegible]
من متبوعه (وعدم الحاجة) وظهر ايضا عدم الاحتياج (الى ان يقبلها [illegible]
اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل الحقيقى) الذى هو المستعمل فى [illegible]
(و) ليشمل (المجازى) الذى هو الجزء التبعى (ايضا كما وقع فى بعض الحواشى)
وفيه اشارة الى ترجيح الوجه الاول ولما فرغ من بيان الحروف التى يكون للجمع
شرع فى بيان مالايكون للجمع فقال (واو واما وام) (كل من هذه الحروف
الثلاثة) (لاحد الامرين) (اى للدلالة على احد الامرين او الامور) وا[illegible]
فسره بقوله للدلالة لان هذه الحروف ليست موضوعة لاحد الامرين [illegible]
او مثلا فى قولنا جاءنى زيد او عمرو ليست بموضوعة لزيد او لعمرو بل موضوعة
لتدل على ان هذا الفعل صدر من احدهما وزاد الشارح قوله او الامور
للاشارة الى ان مراد المصنف بقوله لاحد الامرين انه لاحد الامور ايضا لكنه اكتفى
باقله كما اكتفى فى قوله الكلام ما تضمن كلمتين وفى قوله واذا [illegible] لان وقوله (حال
كون ذلك الاحد) الاشارة الى ان قوله (مبهما) حال من الاحد وفسر الشارح
المبهم بقوله (اى غير معين) واس هذا التفسير لكون معنى المبهم [illegible] الى [illegible]
[illegible] ان المراد بالابهام ليس هو ما كان مبهما فى الخارج بل المراد منه ما يكون
غير معين (عند المتكلم) هذا بحسب اصل الوضع واما المعنى الا [illegible] الشك
والابهام وغيرهما فانما تعرض فى الكلام [illegible] [illegible] هذا التفسير [illegible]
فى او اذا كان للشك واما اذا كان للفصل كما فى [illegible] او للابهام فهو [illegible]
وقوله (ولا يتوهم) رد على ما توهم (ان او [illegible] قوله [illegible] ولا تطع منهم آثما
او كفورا) يعنى اذا وقع فى حيز النفى ليس [illegible] احد الامرين بل (لكل من
الامرين) حتى يحصل فى نفيه نفى كل منهما كما هو المراد منه [illegible] احد [illegible]
لانه ليس بمراد فاجاب بان هذا التوهم (لانها) اى [illegible] فى [illegible] هذه الآية
(مستعملة لاحد الامرين) ايضا كما فى الاثبات وباقية (على ما) اى على المعنى
الذى (هو الاصل فيها) اى فى كلمة او (والعموم) اى عموم الى [illegible]
المراد منه (مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى) يعنى ان كلا
لا آثم والكفور وقع فى سياق النهى [illegible] على ما هو [illegible]
من ان النكرة اذا وقعت فى سياق النفى تفيد العموم (و) ان العموم مستفاد
(من كلمة او) والحاصل انه ثبت عادة العرب ان اذا استعمل احدا
يؤدى معناه فى الاثبات فمعناه لواحد واذا استعمل فى غير الموجب [illegible]
العموم فى الاغلب [illegible] يجوز ان يراد الواحد [illegible] [illegible] ولما كان

ام المتصلة و بين المنفصلة فرق بحسب لزوم الهمزة وعدمه اراد ان يبين خواص كل منهما فقال (وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام) وفسر الشارح قوله لازمة بقوله (اى غير مستعملة بدونها) للاشارة الى دفع ماقيل من ان فى عبارة المصنف خللا فان عبارته تقتضى ان تكون ام المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس بصحيح فانه لو كان كذلك يلزم ان لا توجد همزة الاستفهام بدون ام فانه لما كانت كلمة ام لازمة لها كانت الهمزة ملزومة بل العبارة الصحيحة ان يقول ام المتصلة ملزومة للهمزة فالجواب ان المراد باللازم ليس اللازم المنطقى بل يعنى انها غير مستعملة بدونها (يليها) (اى يذكر بعدها بلا فاصل) (احد المستويين) يعنى انها تذكر فى تركيب فيه مستويان احدهما يلى ام المتصلة (و) (المستوى) (الآخر) (يلى) (الهمزة) فقوله والآخر بالرفع عطف على احد والهمزة (اى همزة الاستفهام) عطف على الضمير المنصوب المتصل فى يليها وقد اشار اليه بتكرير ذكر يلى وهذا جائز لانه من عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله (بعد ثبوت احدهما) ظرف لقوله يليها وقوله (اى احد المستويين عند المتكلم) للاشارة الى ان المتكلم يجب ان يكون عالما بثبوت احدهما لا على التعيين وجاهلا فى التعيين فتستعمل ام المتصلة بهمزة الاستفهام فى السؤال عن الامرين المتساويين بحيث يلى احدهما تلك المتصلة والآخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود احد المتساويين بلا شك بخلاف كلمة او فان فيها الشك فى التحقق وقوله (لطلب التعيين) متعلق بقوله يليها اى انما يليها كذلك لقصد طلب تعيين ذلك الاحد الذى وقع بلا شك لا لدفع الشك وقوله (من المخاطب) متعلق بالطلب وفيه اشارة الى ان التعيين لما لم يوجد للمتكلم وجب احالته الى المخاطب (ومن ثمة) (اى لاجل) ما ذكرنا من الشروط وهو (ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين) (لم يجز) (تركيب) (ارأيت زيدا ام عمرا) (فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما) اى احد المستويين وهو عمرو (وان ولى) اى ولو ولى كلمة (ام) حيث وجد فيه الشرط الواحد (لكن الآخر) وهو زيد (لم يل الهمزة) بل وقع بينه وبينها فعل وهو رأيت (هذا) اى الحكم بعدم جواز مثل هذا التركيب (ما) اى الحكم الذى (اختاره المصنف) حيث حكم بانه لم يجز اصلا (والمنقول) يعنى ان ما اختاره المصنف يخالف المنقول (عن سيبويه) لان المنقول عنه (ان هذا) اى هذا التركيب ليس بممتنع بل (جائز) لكنه ليس بالجائز الاحسن الافصح بل هو جائز (حسن فصيح و) تركيب (ازيدا رأيت ام عمرا) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحيث يلى الهمزة

(احسن وافصح) من التركيب الاول (وحينئذ) اى وحين كون المنقول عن سيبويه هذا (يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح) فحينئذ ثبت خلل فى كلام المصنف حيث كان مخالفا لما نقل عن صاحب المذهب وقوله (وفى الترجمة التمرنفية) اشارة الى تخليص المصنف عنه بان الحكم بعد الجواز بناء على نسخة من نسخ الكافية بانه وقع (انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقروة على المصنف وعليه خطه هكذا يليهما احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارأيت زيدا ام عمرا) وهذا ما وجد من النسخ الصحيحة المنصوصة وقوله (ولا يخفى) اشارة الى ان فى النسخة التى وجدت هكذا خللا ايضا لان حاصل اشتراط الولى للافصح والحكم بضعف هذا التركيب لا ببطلانه لكن (ان هذا الحكم بضعفه) التركيب (لتنزله) اى لقصد الاخبار (عن) تنزله (منزلة الافصحية الى منزلة (الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا) يعنى ان مدار تخليص المصنف اذا وجدت نسخة بانه لم يكن فصيحا (وبالجملة) ايهم واء كان الراقع من المصنف قوله لم يجز او قوله ضعف (فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب) والحق ما نقل عن سيبويه وقوله (و) (ايضا) (من ثمة) شروع فى تفريع آخر وقوله (اى من اجل ما ذكر بعينه) لبيان ان المشار اليه فيما سبق هو المشار اليه ههنا (كان جوابها) (اى جواب ام المتصلة) (بالتعيين) (اى) جوابا صحيحا (بتعيين احد الامرين) بان اجاب بانه زيد او عمرو (لان السؤال عنه) اى عن التعيين (دون نعم) يعنى لم يجز ان يجاب بنعم (اولا) (لانهما) اى لان نعم ولا حرفا تصديق لكنهما (لا يفيدان التعيين) بل يفيدان اقرار اصل الفعل او نفيه وهو خلاف المطلوب فانه اذا قيل زيد جاءك ام عمرو فاجيب عنه بنعم او لا يفيد معنى انه جاء او لم يجئ ولا يفيد ان الجائى هو زيد او عمرو (بخلاف او واما مع الهمزة) وهذا شروع فى بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهمزة وبين غيرها من حروف الترديد وهى او واما فانهما ايضا تستعملان مع الهمزة (كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او) قلت (اجاءك زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما) اى الجواب عنهما (بلا ونعم لان المقصود بالسؤال) اى باو واما (ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا) واذا قلت فى جوابه نعم يكون معناه ان احدهما جاء لا على التعيين واذا قلت لا يكون معناه ان احدهما لم يجئ بمعنى انهما لم يجيئا قوله (وقد يجاب عنه) الخ متعلق بجواب ام المتصلة اذ الجواب عن السؤال بالهمزة وام المتصلة لا يصح بنعم بل اما بتعيين احدهما كما صرح به المصنف او (بنفى كليهما)

بان يقال لم يجئ زيد ولا عمرو (لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما) يعني قد يكون المستفهم مخطئا في دعواه ثبوت احد الامرين حيث اورده بالهمزة وام المتصلة الدالتين على ان المتكلم اعتقد ان احدهما جاء لكن طلب من المخاطب تعيين ذلك الاحد فيقال له على الرد لما توهمه من وقوع احد الامرين ويذكر له بعد ذلك ما يرده الى الصواب بنفي كلا الامرين بان قال لم يجئ كلاهما واعتقادك وقوع احدهما خطأ ومنه ما وقع في الحديث ان ذا اليدين من الصحابة سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سلم على رأس الركعتين في احدى الصلوات الرباعية اقصرت الصلوة ام نسيت يارسول الله فاجابه عليه الصلوة والسلام بقوله كل ذلك لم يكن وقال العصام ان مراد الشارح بايتان هذا الكلام يحتمل ان يكون اعتراضا على المصنف بانه لا ينحصر الجواب في التعيين وان يكون تنبيها على ان مراده بالحصر الحصر الاضافي يعني انه يصح التعيين نعم اولا فحينئذ لا ينافي هذا الحصر صحة وقوع جواب آخر ثم قال ونحن نقول ان حصر المصنف الاكتفاء في الجواب بالتعيين اولى مما ذهب به الشارح فان الجواب بنفي كليهما ليس باجابة بل تخطئة للمتكلم واللازم للجواب ان يكون اجابة والاجابة انعام المسؤل بالامتثال لقوله تعالى واما السائل فلا تنهر والرد ليس بانعام فلا يكون جوابا ولذا حصر المصنف حصرا حقيقيا صحة الجواب في الجواب بالتعيين انتهى ملخصا ثم اراد الشارح ان يعترض على المصنف بوقوع التكرار في كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (فالمشار اليه بثمة) في قول المصنف ومن ثمة (في الموضعين) اى في قوله ومن ثمة لم يجز وفي قوله ومن ثمة كان (امر واحد) فعلى هذا كان على المصنف ان لا يكرر كما هو شان امثاله (لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة) يعني باحد الشرطين ولى احدهما الهمزة وبالآخر طلب التعيين (ترتب) اى المصنف (عليه) اى على المشار اليه (باعتبار كل واحد منهما) اى من الشرطين (حكما آخر) بان كان الحكم بانه لم يجز مفرعا على الاول بانحصار الجواب في الثاني وهذا اشارة الى زعمه وقوله (وجعلهما) اشارة الى الاعتراض وهو مبتدأ و (اشارة) بالنصب مفعول له يعني ذكر المصنف كلمة ثمة مكررة قصد الاشارة (في كل موضع) اى من الموضعين (الى شرط آخر لا يخلو) اى هذا الجعل بناء على هذا القصد (عن سماجة) وهو بالجيم بمعنى القبح يعني لا يخلو عن قبح (ولو اقتصر على قوله) هذا اشارة الى العبارة التي تفيد المرام بلا قبح وهي الاقتصار على قوله (ومن ثمة لم يجز) وقوله (في اول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) اى ولو اقتصر على هذا وعطف قوله (كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وقال) اى بالواو جعل (كل حكم)

متعلقا (بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى) ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع فى بيان ام المقطعة فقال (وام المنقطعة) وهو مبتدأ وخبره قوله (كل) يعنى ان كلمة ام التى يقال لها ام المنقطعة مشابهة بالحرفين وهما بل والهمزة لوجود الاضراب والشك فى معناها فمن جهة كونها للاضراب مثل كلمة بل (فى الاضراب) اى فى كونها للاضراب (عن الاول) (و) (مثل) (الهمزة) (للشك فى الثانى) اى من جهة كونها للشك فى الثانى مثل همزة الاستفهام ولما كان فى اللفظ الذى وقع بعدها وجهان ولم يتعرض المصنف لتفصيلهما بل اكتفى بايراد مثال واحد يصلح للوجه الاول اراد الشارح ان يفصلهما بطريق مزج كلام المصنف فقال (والواقع قبلها) اى الاسم الذى وقع بعد ام المنقطعة (اما خبر) يعنى ليس بانشاء (مثل) (قولك) (انها لابل ام شاء) (اى ان القطيعة التى اراها لابل) يعنى اذا رأيت شبحا وجزمت بانها قطيعة ابل (وهى) اى وهذه الجملة (جملة خبرية فلما علمت) اى بعد ان جزمت (انها ليست بابل) فظهر خطؤك فى الحكم والجزم (اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت) لكنك لم تجزم بانها شئ معين فانك لو جزمت بالثانى استعملت فيه بل لكنك لما لم يحصل لك علم فى الثانى ولم يقع رجحان على شئ حصل الشك (فى انها) اى القطيعة المرئية (شاء اوشئ آخر فاستفهمت) اى طلبت من المخاطب الفهم (عنها بقولك ام شاء اى بل هى شاء) ويكون معناها مركبا من معنى بل والهمزة اعلم ان استعمال ام المقطعة فى هذا المعنى هو الاكثر وقد تجئ لمجرد الاضراب من غير شك اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام انا خير اذلا معنى للاستفهام فى هذا الكلام لانه حكاية عن فرعون بانه قال ام انا خير ولاشك انه جزم بكونه خيرا فى زعمه بقرينة المقام وكذا لو كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور فان وجود هل الاستفهامية يقتضى تجريد ام عن الاستفهام للاحتراز عن التكرار ثم اعترض على قولهم انها لابل ام شاء بانه من عطف الانشاء على الاخبار وهو غير جائز بالاجماع واجاب الفاضل الهندى بانه استفهام مستأنف ورد بانه يلزم ان لاتكون ام المقطعة من حروف العطف بل تكون حرف استئناف والكلام على تقدير عدها من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اهى غير شاء ام شاء ورد بانه يلزم منه ان تؤول المنقطعة الى المتصلة واجيب بمنع اللزوم لان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فتشتمل على معنى ام متصلة او بدونه فلا تشتمل كان يقتصر على اهى شاء وعلى اى تقدير يحصل الفرق بينهما بان ام المتصلة مختصة بالاول والمنقطعة

تستعمل فيه وفي غيره وقال العصام بعد نقل هذا الكلام ونحن نقول يجوز عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل اهي شاء الى قولك اشك واتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد فيه كذا حققه عصام الدين ثم شرع الشارح في بيان التوجيه الثاني فقال (واما استفهام) يعني ان الواقع بعدها اما استفهام (كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل عمرو حين يقصد) اي المتكلم (الاضراب عن الاستفهام الاول) وهو قوله ازيد عندك (بالاستفهام الثاني) وترك الاول ثم شرع في خواص اما العاطفة التي هي لاحد الامرين ايضا فقال (واما) وهو مبتدأ اي كلمة اما بكسر الهمزة وقوله (قبل المعطوف عليه) ظرف للخبر وهو قوله (لازمة) وقوله (مع اما) ظرف له ايضا وقوله (اي غير مستعملة الا معها) تفسير للزوم وقوله (يعني اذا عطف شيء) تفسير المجموع اي يريد باللزوم انه اذا عطف اي اذا اريد عطف شيء (على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا) اي قبل العطف (باما) اي بكلمة اما (ثم يعطف عليه المعطوف) اي الشيء الثاني الذي اريد عطفه على الاول (باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو) وانما يلزم تقديم اما في المعطوف عليه (ليعلم) اي لقصد ان يعلم (من اول الامر ان الكلام مبني على الشك) وقوله (جائزة) بالرفع خبر بعد خبر اي كلمة اما قبل المعطوف ليست بلازمة (مع او) (يعني) اي يريد بهذا الكلام انه (اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب) اي ذلك كما في العطف باما بل يجوز في العطف باو (نحو جاءني زيدا وعمرو) اي بلا تصدير اما وهذا عند الجمهور وتبعهم المصنف (وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا) اي وان كانت من الحروف العاطفة لزم الخلف فان العاطفة (لم تقع) اي لم يجز ان تقع (قبل المعطوف عليه) قوله (وايضا) اشارة الى دليلهم الآخر على عدم كونها عاطفة وهو انه لو كانت عاطفة لم يجز دخول العاطفة الاخرى عليها وليس كذلك فانه (يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت وهي) اي اما (ايضا) اي كالواو الداخلة عليها (للعطف يلزم ايراد العاطفين معا او يكون احدهما لغوا والجواب عن الاول) اي عن دليلهم الاول وهو منافاة التقدم للعطف (ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف) يعني انه لا يلزم من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة وانما يلزم لو كانت الاولى للعطف وليس كذلك (بل هي للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني) اي والجواب عن الدليل الثاني وهو لزوم ايراد العاطفين بانه لا يلزم ايراد العاطفين معا وانما يلزم لو كان كلاهما عاطفين لشيء واحد وليس كذلك بل (ان الواو الداخلة

على اما الثانية لعطفها) اى لعطف اما الثانية (على اما الاولى واما الثانية لعطف مابعدها على مابعد اما الاولى فلكل منهما) اى من الواو واما (فائدة اخرى) اى فائدة مستقلة (فلا يكون لغوا) وقال العصام هذا الجواب من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لاحداهما على الاخرى ايجعلهما كحرف واحد يعطف به مابعد الثانية على مابعد الاولى ويتجه على الشارح انه لولم تكن اما الاولى للعطف فكيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف عليه فى حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير العاطفة بخلاف لكن انتهى وفى بعض الحواشى انا لانسلم كونه من مخترعات الشارح الفاضل كيف وقد قال المص فى شرح المفصل ان الواو فى اما حرف عطف دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ولا تكون اما نفسها لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ثم قال المص فيه ان هذا صحيح فظهر منه ان هذا ليس من مخترعات الشارح بل الشارح ناقل وقوله يتجه على الشارح ليس فى محله والعجب منه انه بعد اعترافه بانه اخذه من كلام الاندلسى كيف يجوز ان يقول انه من مخترعاته واظن ان قوله ويتجه على الشارح سهو من قلم الناسخ بل العبارة الصحيحة ان يقول ويتجه عليه بان يكون الضمير راجعا الى القول المذكور لا الى الناقل والله اعلم (ولا وبل ولكن) (وهذه الحروف الثلاثة) (لاحدهما) اى موضوعة لاحد الامرين كالحروف الثلاثة السابقة لكن الفرق بينهما ان السابقة لاحدهما مبهما وهذه الحروف لاحدهما (معينا) (اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين) وقوله (المعطوف والمعطوف عليه) بدل من الامرين (على التعيين) اى على وجه التعيين بخلاف او ونحوها فانها على وجه الابهام ثم فصل الشارح كلا منها فقال (فكلمة لا) يعنى كون كلمة لا من الثلاثة موضوعة للنسبة المذكورة هو انها (تنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف) وهو متعلق بتنفى (فالحكم ههنا) اى الحكم الثابت معين (للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه) اى فى هذا (لزيد) اى ثبوته معين لزيد (لا لعمرو) فيكون الاحد المعين فيهما هو المعطوف عليه (وكلمة بل) يعنى انها تستعمل على وجهين احدهما بعد الاثبات والآخر بعد النفى فان كانت (بعد الاثبات) تكون (لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجيء فيه) اى فى هذا التركيب (للمعطوف) اى لعمرو (دون المعطوف عليه) اى دون زيد فيكون استعمال بل (على عكس) استعمال (لا والمعطوف عليه) اى فى ماعطف

عليه بل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان باقيا بلا حكم من النفي والاثبات فحينئذ يكون (في حكم المسكوت عنه) اى كان شيئا اذا لم يذكر لا يحكم عليه بشيء فكذا هذا المذكور لم يحكم عليه بشيء وقوله (فكأنه) تفريع لكونه في حكم المسكوت عنه يعني انه شابه بشيء (لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء) لانصرافه عنه الى المعطوف (ولا بعدمه) لانه ثبت الحكم له قبل العطف (والاخبار الذي وقع منه) بكسر الهمزة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره اى اخبار المتكلم عن مجيء زيد لم يكن (بطريق القصد) بل القصد اخباره (بمجيء عمرو ولهذا) اى ولكون الاخبار عن مجيء زيد غير مقصود (صرف) اى الحكم (عنه الحكم) اى عن زيد (لكلمة بل) فانه لو كان المقصود اثبات حكم المجيئية اليهما لقال جاءني زيد وعمرو ولو كان نفيه عن الاول لقال لم يجيء زيد بل عمرو ولما نعدم الحكم للاول بالوجهين ثم شرع في بيان الاستعمال الثاني لها فقال (واما كلمة بل بعد النفي) صدرها باما التفصيلية او لوقوع الاختلاف في حكمها يعني انها اذا وقعت بعد النفي (نحو ماجاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف) اى في كون الاول في حكم المسكوت عنه كما في الاثبات وفي كونه محكوما عليه بالنفي (فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف) يعني انها تصرف حكم عدم المجيئية في هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه عن عمرو فمعنى قوله (نحو ماجاءني زيد بل عمرو اى بل ماجاءني عمرو والمعطوف عليه) يكون (في حكم المسكوت عنه) كما في الاثبات يعني لا يحكم عليه بنفي ولا باثبات (وذهب بعضهم الى انها) اى الى ان كلمة بل اذا وقعت بعد النفي (تثبت الحكم المنفي) اى لاثبات الحكم الذي نفي (عن المعطوف عليه للمعطوف) يعني انها الحكم باثبات مانفي قبلها للمعطوف (والمعطوف) اى فحينئذ يكون المعطوف (عليه في حكم المسكوت او الحكم منفي عنه فمعنى ماجاءني زيد بل عمرو) هو انه (بل جاءني عمرو وزيد اما) اى فحينئذ يجوز في زيد المعطوف عليه بقاؤه (في حكم المسكوت عنه او لمجيء) اولم يبق على المسكوت عنه بل يجوز ان يحكم عليه بان المجيء (منفي عنه) (ولكن لازمة) بتخفيف النون وسكونها (للنفي) (اى غير مستعملة بدونه) اى بدون النفي وقدمه مافيه ولما تبدل حكم كلمة لكن من حيث وقوعها لعطف المفرد اولعطف الجملة اشار اليه بقوله (فان كانت) يعني انها مالعطف المفرد اولعطف الجملة فان كانت (لعطف المفرد على المفرد فهي) اى فكلمة لكن (نقيضة لا) فان لا لما كانت لنفي ما ثبت في الاول (فتكون لكن (لايجاب) اى لاثبات (ما نفي عن الاول فتكون) اى فحينئذ تكون كلمة لكن (لازمة) هذا بيان وتقرير لقوله ولكن لازمة للنفي يعني ان لزوم كلمة لكن بمعنى انها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين فانها في هذا الاستعمال لازمة (للنفي

الحكم عن الاول نحو ماقام زيد لكن عمرو اى قام عمرو) فان الحكم بالقيام منفى عن زيد وذلك لازم فانه لولم يرد نفى الحكم عن الاول لقال ماقام زيد ولا عمرو وعطفه بالواو (وان كانت) اى كلة لكن (لعطف الجملة على الجملة) اى موضوعة له وفى بعض النسخ فى عطف الجملة اى مستعملة فيه (فهى) اى فحينئذ كلة لكن (نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات) يعنى فى جواز وقوعها بعد النفى مثبتة وبعد الاثبات نافية (فبعد النفى) اى فان وقعت بعد النفى تكون (لاثبات مابعدها و بعد الاثبات)اى وان وقعت بعد الاثبات تكون (لنفى مابعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ) فان قوله عمرو لم يجئ جملة عطفت على جملة جاءنى زيد فلما وقعت فيه بعد الاثبات كانت لنفى مابعدها هذا مثال لوقوعها بعد الاثبات وقوله (وماجاءنى زيد لكن عمرو قدجاء) مثال لوقوعها بعد النفى (فعلى كل تقدير) من التقديرين (غير مستعملة دون النفى) وقدعرفت ان المراد باللزوم هوهذا المعنى (حروف التنبيه الا واما وها) يعنى كلة الا بتخفيف اللام وكلة اما بتخفيف الميم ايضا وقال العصام الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف معان بل اصوات وضعت لغرض التنبيه والاليق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة انتهى وانما قال الظاهر والاليق لاحتمال ان يقال ان المصنف فرق بينها و بين حروف الزيادة بلزوم الصدارة لها والله اعلم ولما اكتفى المصنف باضافتها الى التنبيه فى انها تقتضى الصدارة اراد الشارح ان يبينها فقال (يصدر بها) اى باحد الحروف الثلاثة (الجمل كلها) اى سواء كانت اسمية او فعلية وقوله (حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه) يعنى انها وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع فى الجملة ليتفطن لما يقاله و يلقى اليه فلا يغفل عنه اذقد يفوته بعض ماذكر على تقدير الغفلة (ولهذا) اى ولكون الغرض منها هذا التنبيه (سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة و بين الاولين فقال (وتدخلها) اى كلة ها من الثلاث (خاصة من المفردات) يعنى ان الاولين مختصتان بالدخول على الجملة بخلاف ها فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست داخلة فى جميع المفردات بل تدخل منها (على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لا تتعين معانيها) اى معانى تلك الاسماء (الا بها) اى الا بفهم اشارة حتى تعين معناه الجزئى (نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء) وقال العصام ان الصدارة فيها لازمة الا فى ها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة فيقال زيد هذا وقام هذا ومررت بهذا ثم قال وهذا اذالم يفصل بينها و بين اسم الاشارة واما اذا فصل بينهما فهى فى صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل

انتم كؤلاء وقل الفصل بينهما وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحوها الله ذا تعلموا ونحوها لعمر الله ذا قسمى وفرق الصحاح بين اما والافعال اما تحقيق للكلام الذى يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعنى انه عاقل على الحقيقة دون المجاز والا يفتتح بها الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا قائم هذا كلامه ثم قال ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه وحينئذ يناسب ان تجعل ان بعدها مكسورة فتأمل ثم اشار بقوله فتأمل الى ان فيما قاله الصحاح نظرا (حروف النداء) اى الحروف التى تستعمل فى النداء خمسة (يا اعمها) اى احدها كلمة يا وهى اعم حروف النداء (استعمالا) اى من جهة الاستعمال وانما كانت اعمها (لانها) اى لان كلمة يا (تستعمل لنداء القريب والبعيد) وكذا المتوسط قال العصام اعلم ان يا كما انها اعم بحسب موارد الاستعمال اعم ايضا بجواز كونها محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها وايضا لا ينادى اسم الجلالة الا بها وكذا الاسم المستغاث وايها وايتها والمندوب لا ينادى الا بها (وايا وهيا) اى هذه الكلمة موضوعة (للبعيد) اى لنداء البعد ومختصة به (واى) (بفتح الهمزة وسكون الياء) (والهمزة) اى وكذا الهمزة المفتوحة موضوعة (للقريب) ولما كان كلام المصنف خاليا عن ذكر المتوسط اراد الشارح ان يأول كلامه بحيث لا يرد عليه النقض فقال (وكانه) اى اظن ان المص (اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل) اى فحين اراد به معنى انه ما ليس ببعيد يدخل (فيه) اى فى القريب (المتوسط ايضا) وانما ادخله فى القريب (فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله) اى وضعت له اى لهذا القريب (كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب وله) اى وضعت لهذا الاقرب الموصوف بالزيادة (الهمزة) اى مسمى الهمزة الذى هو أ (بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان) واذا كان كذلك (فان القريب بالمعنى المقابل للاقرب) لا بالمعنى المقابل للبعيد (هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب) (حروف الايجاب) اى الحروف التى يجاب بها ستة وهى (نعم وبلى واى) وقوله (بكسر الهمزة وسكون الياء) قيد الاخير للاحتراز عن اى التى بفتح الهمزة فانها حرف نداء اوتفسير (واجل) بفتح الهمزة والجيم (وجير) بفتح الجيم وسكون الياء (وان) (بكسر الهمزة وفتح النون المشددة) وقوله (ومن بيان معانى تلك الحروف) متعلق بقوله (تبين) اى ظهر (وجه تسميتها بحروف الايجاب) من بيان معانى كل من الحروف فيما سيأتى وذلك ان معانى جميعها ايجاب واثبات الا انها تفترق فى ان بعضها لايجاب ما سبق من الكلام نفيا كان اواثباتا استفهاما كان اوخبرا وبعضها لايجاب النفى فقط وبعضها الايجاب

الخبر فقط ثم اراد ان يفصل خواص كل منها مع اشتراكهما في الكون للايجاب فقال (فنعم مقررة لما سبقها) (اى محققة لمضمونه) يعني المراد بكونها مقررة انها محققة وبقوله لما سبقها انه لمضمون ما سبقها (استفهاما كان) اى ماسبق (اوخبرا فهي) اى فكلمة نعم (في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد) يعني ان الفرق بين نعم وبلى هو ان الاولى لتحقيق ماسبق فان كان نفيا فهي لتحقيق النفي وان كان اثباتا فهي لتحقيق الاثبات (وبلى) يعني بخلاف كلمة بلى (في جواب لم يقم زيد) يعني يظهر الفرق بينهما في جواب النفي فانه اذا اجيب عنه بنعم يكون بمعنى لم يقم زيد كما عرفت واذا اجيب عنه ببلى يكون (بمعنى قام زيد) بمعنى على خلاف لما ذكرت ثم اراد ان يؤيد هذا بقوله (فمعنى) والفاء في قوله فمعنى تعليلية يعني ان كلمة بلى بعد النفي لايجاب النفي لان معنى (بلى في جواب الست بربكم انت ربنا) وقوله (ولوقيل) اشارة الى انه اثبات بابطال نقيضه يعني كون كلمة بلى لايجاب النفي فقط ثابت لان المعنى الصحيح في تلك الآية هو انت ربنا فحينئذ لو قيل (في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ) انت (لست ربنا) لكون نعم محققة لمضمون ماسبق نفيا او اثباتا ومضمون ماسبق ههنا منفي لدخول ليس وهذا هو المختار عند البلغاء لما تقرر في علم المعاني من ان مضمون النفي الداخل عليه همزة الانكار منفي وقال بعضهم ان مثل هذا المضمون اثبات بناء على ان معنى قوله تعالى اليس الله بكاف عبده انه هو كاف واليه اشار بقوله (وقيل يجوز استعمال نعم ههنا) اى في جواب قوله تعالى الست بربكم (بجعلها) اى بناء على جعل كلمة نعم (تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي) يعني ان الهمزة الداخلة عليه لما كانت للانكار اقتضى ان يكون مضمونه اثباتا كما كان مضمون قوله تعالى اليس الله بكاف هو انه كاف وكذلك يكون مضمون الست بربكم هو انا ربكم فكلمة نعم تكون مقررة لمعنى انا ربكم لا لمعنى الست بربكم (وقد اشتهر هذا في العرف ولوقال احد يازيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا) يعني يكون بمعنى ان لك علي الف درهم (ويقوم) اى لفظ نعم (مقام بلى) في هذا الكلام (لتقرير اثبات) اى لتقرير الاثبات الذى حصل من الانكار والنفي (بعد النفي) (وبلى مخصصة بايجاب النفي) يعني انها غير مستعملة في تقرير النفي كما في كلمة نعم والباء في بايجاب النفي داخلة على المقصور والمعنى ان بلى ممتازة عن نعم بكونها لايجاب النفي وقوله (يعني) تفسير لقوله بايجاب النفي يعني ان المراد بكونها لايجاب النفي انها (تنقض النفي المتقدم) وتهدمه (وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد) يعني اذا اخبر احد بنفي

قيــام زيد بقوله ماقام زيد وقلت فى جوابه بلى كان معناه (اى قد قام) فيكون ردا عليه وكانه قال انك اخطأت فى هذا الاخبــار (اومقرونا) اى اوكان النفى مقرونا (به) اى بالاستفهام (فهى) اى كلمة بلى (اذن) اى فى وقوعها بعد النفى المقارن بالاستفهــام تكون (لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهــام) كماهو المختار لانها لتقرير الاثبات المفهوم من نفى النفى كماهو غير المختار (كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى) اى قالوا (اى بلى انت ربنا وقد جاء) اى لفظ بلى اعلى سبيل الشـذوذ لتصـديق الايجـاب كما تقول فى جواب اقام زيد بلى قــد قام زيد) (واى) بكسر الهمزة وسكون الياء اى كلمة اى التى هى من حروف الايجـاب (اثبات بعد الاستفهام) يعـنى انها مختصــة بكونها للاثبـات الذى وقع بعد الاستفهــام ولمــا كان مراده به ان كونهــا كذلك غالــبى لا لزومى اشــار اليــه بقوله (ولا شك فى غلبة استعمالهــا) وقوله (مسوقة) حال اى لاشك انهــا فى استعمالها الغالبى حال كونهــا مسوقة (بالاستفهــام) يعنى انهــا تقع بعد الاستفهام (وذكر بعضهم انها تجئ تصديق الخبر ايضا) وعلى هذا اناول لا يكــون الاستعمــال الا حـــبر مخالفــا لكلام المصنف (وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم) يعنى انها مقررة لماسبق (وهذا مخالف لما ذكره المصنف) لانه يقتضى ان يذكرها مع نعم باب يقول فنعم واى مقررتان لمــا سبقهمــا ولمــا ذكرهــا المص ههنا بقوله انها اثبات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلا لتأويل يوافق ماذكره ابن مالك (ويلزمهــا) اى من خواص كلمــة اى انه يلزمهــا (القسم) غير المص العبــارة حيث لم يقــل مثــل ماســبق فى لكن وغيرهــا للتفــنن فان قال قوله واى لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم هو مافسره بقوله (اى لاتستعمل) اى كلمة اى (الامع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى اقسمت وربى) يعنى لا يجوز تصريح ذكر متعلقــه كما يجوز تصريحه فى باء القسم وهذه خاصة اخرى وقوله (ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى) خاصــة اخرى (تقول اى والله واى وربى واى لعمرى) وزاد العصام خاصة اخرى لها وهى انهــا يجوز استعمــالها بحذف حرف القسم ونصب المقسم به فتقول اى الله الا اذا كان قبله كلمة ها التنبيه نحو اى ها الله فانه مجرور لا غير لنيابة ها مناب الجار وفى ياء اى ثلاثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم فى كلمتين اجرى لهما مجرى كلمة واحدة كما فى الله ثم قال وهذا ايضــا من خصــائص لفظة الله تعــالى (واجــل وجير) (بالكسر والفتح) اى بكسر الراء وفتحها فالكسر على اصل التقــاء الســاكنين كامس والفتح للتخفيف كأين وكيف كــذا فى بعض الحواشى (وان) بكسر

الهمزة و بتشديد النون يعنى ان هذه الثلاثة (تصديق للمخبر) (بكسر الباء) اى لتصديق المتكلم الذى اخبر عن شئ (وفى بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل اوجير اوان لمن قال قداتاك زيد اولم يأتك) فراده بالجواب باحد الحروف الثلاثة فى الاول تصديق له اورد مثالين للاشارة الى انها لتصديق الخبر موجبا اونافيا (اى قداتى) وفى الثانى تصديق له نافيا اى (اولم يأت وجاءان) اى دون اجل وجير (لتصديق الدعاء ايضا) اى كما جاء لتصديق الخبر (نحو قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك) فقال ابن الزبير له (ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء) اى ان خاصة (بعد الاستفهام ايضا) اى كما جاء بعد الخبر والدعاء (فى قول الشاعر * ليت شعرى هل للمحب شفاء * من جوى حبهن ان اللقاء) الجوى قال فى القاموس الجوى هو الحزن الساطن والحرقة وشدة الوجد وداء فى الصدر وكلها فى المقام حسن والمعنى انى لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للعاشق من دائه الذى حصل من حبهن واجاب بقوله ان اللقاء (اى نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها) اى مجئ ان (فى هذين الموضعين) اى فى الدعاء والاستفهام (خلاف ماذكره المص من كونها تصديقا للمخبر) (حروف الزيادة) فاضافة الحروف من قبيل اضافة الموصوف الى صفته اى الحروف الزائدة ويؤيد ماقلنا قوله (وانما سميت هذه الحروف زوائد) يعنى انها سميت به (لانها قدتقع زائدة) فلاينافى وقوع بعضها لمعنى وفائدة (لاانها) اى لاان المراد بهذه التسمية انها اى تلك الحروف (تقع الا زائدة) فانه ينافى وقوع بعضها غير زائدة (ومعنى كونها زائدة حين تقع زائدة ان اصل المعنى بدونها) اى بدون تلك الحروف (لايختل) بل يبقى على المعنى الذى يفيده اللفظ خاليا عن تلك الحروف (لاانها) اى ليس معنى كونها زائدة انها (لافائدة لها اصلا) بل بانيانها تحصل فائدة زائدة ليست له عند خلوه عنها وانما كان المعنى كذلك (فان لها) اى لتلك الحروف (فوائد فى كلام العرب اما معنوية) اى اما ان يحصل له فائدة معنوية (واما) فائدة (لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ماوليس) اى فى قولنا ما من احد يجئ وقولنا ليس زيد بقائم (واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه) اى كون الكلام (بزيادتها) اى بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) اى من الكلام الذى ليس فيه تلك الزيادة (او) الفائدة اللفظية (كون الكلمة) اى التى زيدت فيها (اوالكلام) اوكون مجموع الكلام (بسببها) اى بسبب تلك الزائدة (متهيأ) اى مستعدا وقابلا (لاستقامة وزن الشعر او تحسين السجع اوغير ذلك)

من محسنات الشعر (ولا يجوز خلوها) اى كون تلك الزائدة خالية (عن الفائدتين معا والا) اى وان فرض انهما ليست فى زيادتها فائدة من الفائدتين (لعدت) اى للزم ان تكون زيادتها (عبثا ولا يجوز ذلك) اى العبث او الزيادة من غير فائدة (فى كلام الفصحاء لاسيما فى كلام البارى سبحانه وتعالى) لكنهما لما وقعت فيه فلا يجوز ان تخلو عن فائدة مافقوله حروف الزيادة مبتدأ وخبره قوله (ان) بكسر الهمزة (وان) بفتحها حال كونهما (مخففتين) (وما ولا ومن والباء واللام) اى هذه الحروف السبعة (فان) (بكسر الهمزة وسكون النون) وهذا القيد للاحتراز عن المفتوحة وقوله (تزاد) للاشارة الى ان قوله (مع ما) متعلق به على انه خبر للمبتدأ يعنى كلمة ان تزاد مع ما (النافية) وقوله (كثيرا) لتحصيل المقابلة بين زيادتها مع النافية و بين زيادتها مع المصدرية حيث قال فيه وقلت وقوله (تأكيد النفى) بيان لفائدة معنوية حصلت من زيادتها (نحو ماان رأيت زيدا) فان النفى مع تلك الزيادة يكون مؤكدا (اى ما رأيت زيدا) وفى هذا التفسير اشارة الى التأكيدا المستفاد منه (وقلت) (اى زيادة ان) وفيه اشارة الى ان فاعل قلت ضمير مستتر تحته راجع الى الزيادة المنفهمة من تزاد اى قلت زيادتها (مع) (ما) (المصدرية) (نحو انتظرنى ماان جلس القاضى اى مدة جلوسه) (و) (قلت) زيادتها (ايضا) اى كما قلت فى المصدرية (مع لما) (نحو لما ان قام زيد قمت) فان ان ههنا زيدت بين لما و بين مدخوله وهو قام (وان) (بفتح الهمزة وسكون النون) اى كلمتها وهو مبتدأ وقوله (تزاد) خبره وقوله (مع لما) متعلق بتزاد وقوله (كثيرا) للاشارة الى المقابلة ايضا (نحو فلما ان جاء البشير) (و) (تزاد) (بين لو والقسم) اى و بين لقسم (المتقدم عليه) اى على لو (نحو والله ان لو قام زيد قمت) (وقلت) (زيادتها) (مع الكاف) (نحو كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم) فان كلمة ان زيدت بين الكاف و بين مجرورها الذى هو ظبية وهذا (على تقدير رواية ظبية بالجر) والمصراع الاول قوله * ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم * فقوله توافينا من الموافاة وهو الاتيان والمجازاة الحسنة وقوله مقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة اى الحسن من القسامة وهو الحسن وقوله تعطو من العطو وهو التناول برفع الرأس واليدين اى تتناول وعدى بالى لكونه متضمنا لمعنى الميل والجملة صفة ظبية وانما ضر بالضاد المعجمة من نضر وجهه اذا حسن واراد به الخضرة والطراوة والسلم بفتحتين جمع سلمة وهى شجرة عظيمة لها شوك والمعنى يوما تأتينا كظبية تمد جيدها الى غصن ناضر من هذه الشجرة وانما شبهها بها

في هذه الحالة لانها تكون احسن (وما) اى كلة ماتزاد (مع اذا) الشرطية (نحو اذا ماتخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج (و) (مع) (متى) اى تزاد ايضا مع متى (نحو متى ماتذهب اذهب) (و) (مع) (اى) (نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى) (و) (مع) (اين) (نحو اينما تجلس اجلس (و) (مع) (ان) بكسر الهمزة (نحو فاما ترين من البشر احدا) وقوله (حال كون تلك المذكورات) (مع ما) للاشارة الى ان قوله (شرطا) حال من جميع ماذكر من مدخولات ان (اى) حال كون اذا ومتى واى واين وان (ادوات الشرط) اعلم ان قوله مع ما متعلق بالمذكورات لابالكون يلزم كون المجموع شرطا والواقع خلافه فان الشرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات كما صرح بذلك فى الرضى وغيره وقوله (و) (مع) (بعض حروف الجر) بالجر عطف على ماقبله يعنى ان كلة ماتزاد كثيرا مع بعض حروف (نحو) قوله تعالى (فبما رحمة من الله لنت لهم) اى فبرحمة (و) قوله تعالى (مما خطيئاتهم اغرقوا) اى من اجل خطيئاتهم (و) قوله تعالى (عما قليل) اى عن قليل فكلمة ما فى هذه الآيات زيدت بين الجار ومجروره ولم تلغ عمل كل منهما بقرينة كون مابعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديقى كما ان عمرا اخى) مثال لما دخلت بين الكاف ومجروره الذى هو جملة ان (وقلت) (زيادة ما) (مع المضاف) (نحو غضبت من غير ما جرم) اى من غير جرم (و) نحو قوله تعالى (ايما الاجلين قضيت) اى اى الاجلين اديت ومنه قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون اى مثل نطقكم (وقيل ما) اى كلة ما (فيها) اى فى هذه الامثلة (كلها نكرة) اى تامة بمعنى شئ (والمجرور) اى المجرور الذى يقدر مجرورا (بعدها) وهو جرم والاجلين (بدل منها) والمعنى فى الاول من غير شئ جرم وفى الثانى اى شئ الاجلين فعلى هذا التوجيه لايلزم حمل الآية على الاستعمال القليل فافهم (ولا) (اى كلة لا تزاد) (مع الواو) (العاطفة) (بعد النفى) يعنى انها تزاد مع ما اذا عطف شئ على مدخول نفى سواء كان ذلك النفى (لفظا نحو ماجاءنى زيد ولا عمرو اومعنى نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فان عمرا فى المثال الاول معطوف على زيد داخل فى حيز النفى اللفظى وهو ما والضالين فى الثانى معطوف على المغضوب الذى هو مدخول غير وليس بنفى لفظا بل معنى (و) (تزاد) اى تزاد لا ايضا (بعد) (ان المصدرية) (نحو قوله تعالى) خطابا لابليس وقت عصيانه باستنكاف السجود لآدم (مامنعك) اى اى شئ منعك يا ابليس (ان لا تسجد اذ امرتك) اى ان تسجد فان الداخلة بين ان وبين منصوبه زائدة اذ المعنى

المطلوب الجائز على تقدير كون المراد بما منعك المعنى الحقيقى هو ما منعك ان تسجد لانه انما امتنع عن السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير زائدة كان المعنى ما منعك عن عدم السجود وامتناع عدم السجود هو السجود فيلزم ذمه على السجود وهو غير جائز وهذا اذا حمل قوله ما منعك على الامتناع واما اذا حمل على معنى ما حملك فلا تكون لا زائدة فيكون معناه اى شئ حملك على عدم السجود ومن حملها على الاول نظر الى نظائره فى القرآن كما وقع فى غير هذا الموضع بدون لا ومن حمل على الثانى نظر الى ان الحكم بعدالزيادة اولى من الحكم بالزيادة كما هو شان الكلام المنيف وذكر بعضهم نكتة خاصة فى وجه زيادة لا بان فيها اشارة الى انه لا مانع من السجود لا العزم على عدم السجود كما قيل (وقلت) (زيادة لا) (قبل اقسم) وان كثرت قبل القسم الذى جوابه نفى للايذان بان جوابه نفى نحو لا والله لا افعل كذا فى لعصام (نحو قوله تعالى لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد) فان معناه اقسم (والسر فى زيادتها) اى زيادة كلمة لا فى هاتين الآيتين قبل اقسم (التنبيه على جلاء القضية) يعنى تزاد لا قبل اقسم للتنبيه على ان المقسم عليه امر جلى (بحيث يستغنى عن القسم فيبرز لذلك) اى لافادة هذا المعنى يبرز الكلام (فى صورة نفى القسم) فكانه سبحانه وتعالى يقول انه لا يحتاج الى ان يقسم عليه (وشذت) (اى زيادتها) (مع المضاف) (كقوله) اى كقول الشاعر (فى بئر لا حور سرى ولا شعر) بافكه حتى اذا الصبح جشر (اى فى بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك) مأخوذ (من حار اى هلك) والباء فى بافكه متعلق بلا شعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى فى بئر الهلاك وما علم انه سار فيها بسبب افكه وكذبه الى ان اضاء الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه وكلمة لا دخلت بين المضاف الذى هو بئر وبين المضاف اليه الذى هو حور (ومن والباء واللام تقدم ذكرها) (مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعنى هذه الحروف تكون زائدة ايضا فى نحو قوله ما جاءنى من احد وكفى بالله وردف لكم (حرفا التفسير) اى اللفظ الذى وضع للتفسير حرفان احدهما (اى) بفتح الهمزة وسكون الياء (فهى) اى كلمة اى (تفسير كل مبهم) سواء كان (من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله) فانه تفسير لزيد (والجملة) اى سواء كان من الجملة (كما تقول قطع رزقه اى مات) فان مات تفسير لمضمون جملة قطع رزقه (وان) اى وثانى الحرفين هو ان بفتح الهمزة وسكون النون (وهى) (اى) كلمة ان غير شاملة كاى بل هى (مختصة بما) اى بتفسير الفعل الذى (فى معنى القول) كما فسره الشارح بقوله (اى بفعل متقرر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف)

فيه اشارة الى ان في انى في قوله في معنى القول مجاز لان الفعل الذى بمعنى
القول ليس داخلا فيه بل دالا عليه فشبه معنى القول بالظرف ولفظ الفعل
المفسر بالمظروف في التقرير بقرينة ان هذا الفعل (غير منفك عنه) اى
عن معنى القول كالا ينفك الظرف عن المظروف فاطلق ماوضع للمشبه به
على المشبه فان هذا المجاز شائع فانهم تارة يجعلون اللفظ مظروفا والمعنى ظرفا
وتارة بالعكس كما في اوائل الكتب ولما كان قوله مختصة بما في معنى القول غير
شامل لتفسير صريح القول لكونه ظرفا وحكم المظروف لايشمل الظرف
فرع عليه بقوله (فلا تقع بعد صريح القول) فلا يقال قال زيد ان جاء عمرو
بل يقال قال زيد جاء عمرو (ولا) يقع ايضا (بعدما) اى بعد الفعل الذى
(ليس في معنى القول) لانه لوكان كذلك لزم انفكاك الظرف عن المظروف
ثم اشار الى خاصة اخرى لها بقوله (فهى) اى كلمة ان (لا تفسر في الاكثر) اى
في اكثر الاستعمال (الا) تفسر (مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول) يعنى
انها لاتفسر المفعول اللفظى بل تفسر مفعولا مقدرا غير مذكور للفعل الذى
هو ليس بصريح القول بل تكون تفسيرا لمفعول فعل (مؤد معناه) اى معنى
القول (نحو قوله تعالى * وناديناه ان يا ابراهيم * فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر) اى لمفعوله المقدر وهو كلمة بلفظ في قوله (اى ناديناه بلفظ)
وهذا هو المفعول المقدر لناديناه الذى هو ليس بصريح قول وقوله (هو قولنا)
تفسير لذلك اللفظ المقدر يعنى ان اللفظ الذى ناديناه به هو قولنا (يا ابراهيم وكذلك
قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان) اى كلمة ان في قولك
ان ائت (حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت) يعنى الذى هو
لفظ شيئا ولما كان قوله انها لاتفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا اقتضى ان تكون
في الاقل تفسر مفعولا مذكورا مثله بقوله (وقوله تعالى ماقلت لهم الا ما امرتنى
به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله) يعنى ان هذا مثال لوقوعها تفسيرا
للمفعول المذكور فان قوله ان اعبدوا الله (تفسير للضمير في به) وهذا اشارة الى
جواز وقوعها تفسيرا للمذكور وقوله (وفي امرت معنى القول) اشارة الى رد
من قال انها تفسير لصريح القول وهو ماقلت لهم يعنى انه لايجوز وقوعها تفسيرا
لصريح القول وانه في هذه الآية تفسير لقوله امرت وفيه معنى القول (وليس
تفسيرا لما) اى للفظ ما (في قوله تعالى ما امرتنى لانه) اى لان ما (مفعول لصريح
القول) وذا لايجوز (وقد يفسر بها) اى بكلمة ان (المفعول به الظاهر) اى
الظاهر الصريح (كقوله تعالى واوحينا الى امك مايوحى ان اقذفيه فان قوله
ان اقذفيه تفسير لما يوحى) اى لهذا اللفظ (الذى هو المفعول الظاهر)

الصريح (لاوحينا) قال الرضى وينبغى ان يعلم ان مابعد ان المفسرة ليس من صلة ماقبلها بل يصح الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا و ينبغى ان يجعل من حروف التفسير الفاء فى قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا الآية على مذهب سيبويه انتهى ماافاده الرضى (حروف المصدر) اى حروف المصدر هى (ماوان) (المفتوحة المخففة) احتراز عما سيجيء من المشددة وهو قوله (ان) (المفتوحة المشددة) (فالاولان) (اى ماوان المفتوحة المخففة) (للفعلية) (اى للجملة الفعلية) وهذا تفسير لموصوف الفعلية وقوله (اى تدخلان على الجملة الفعلية) تفسير للام يعنى المراد بكونهما للفعلية انهما تدخلان عليها وقوله (فتجعلانها) بيان لفائدة دخولهما عليها يعنى انهما اذا دخلتا عليها لافادة جعل تلك الجملة (فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت) يعنى ان ما فى مارحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التى هى رحبت وجعلتها فى تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر (اى برحبها بضم الراء وهو) اى معنى الرحب (السعة) اى وضاقت عليهم الارض بسعتها اى مع سعتها (ونحو قولك اعجبنى ان خرجت) فان ان دخلت على جملة خرجت فجعلتها فى تأويل المصدر حتى جوزت كونها فاعلا لاعجبنى (اى) اعجبنى (خروجك) ثم انه لما كان فى اختصاص ما بالفعلية خلاف بين سيبويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان المصنف ذهب الى مذهب سيبويه فقال (واختصاص ما المصدرية بالفعلية) على ماذكره المص (انما هو) اى ذلك الاختصاص (عند سيبويه وجوز غيره) اى غير سيبويه (بعدها الاسمية) اى وقوع الجملة الاسمية بعد ما المصدرية (وقال الشارح الرضى وهو) اى تجويز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها بالفعلية هو (الحق) لاماذهب اليه سيبويه من عدم التجويز وان كان) اى ولو كان وقوعها بعدها (قليلا) وهذا اشارة الى دليل سيبويه يعنى انه رجح عدم التجويز لقلة وقوعها لكن غيره من الائمة رجحوا جوازها اعتبارا لوقوعها (كما وقع فى نهج البلاغة) قوله (بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية) فان ما دخلت على الجملة الاسمية فى هذا الكلام الصادر من البليغ على الجملة الاسمية التى هى الدنيا باقية (وان) (المفتوحة المشددة) (للاسمية) (اى للجملة الاسمية) (خاصة) ولا تدخل على الفعلية (الا اذا كفت) اى منعت المفتوحة المشددة من العمل (بما) اى بسبب الحاق ما الكافة بها (فيجوز) اى يجوز حينئذ (بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها) اى كون المشددة المفتوحة انها

(للاسمية) هو (انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد) وهذا تفسير وتفصيل لان مدخول المشددة جملة اسمية داخلة على مشتق بقبل التأويل واما اذا لم تدخل على المشتق فامعنى دخولها عليها فاراد بيانه فقال ان معنى كونها داخلة على الاسمية ليس معناه انها جعلت الجملة في تأويل المصدر بل معناه انها لما عملت في جزء الجملة اعني الخبر جاز ان تجعل ذلك الخبر فقط في تأويل المفرد (الذي هو مصدر خبره) ان كان الخبر مشتقا (نحو اعجبني انك قائم اي قيامك اوما في معناه) اي تجعلها في تأويل المفرد الذي ليس بمصدر صريح بل هو في معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد) فالاخوة وان لم تكن مصدرا لاخوك الذي هو الخبر لكنها في معنى المصدر له لكونه في معنى اعجبني ان زيدا يواخيك او مواخيك (فان تعذر) اي تعذر مصدر خبرها اوماهو في معناه بان يكون الخبر جامدا محضا (قدر) اي حين التعذر (الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا) لان كل خبر جامد له نسبة الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيد ومعناهما واحد (حروف التحضيض) اي الحث والتحريض على شئ هي اربعة (هلا والا) (مشددتين) اي بتشديد اللام فيهما (ولوما ولولا) وهذه الاربعة للتحضيض (لها) اي للاربعة (صدر الكلام) (لدلالتها على احد انواع الكلام) يعني ان دلالة تلك الحروف على احد ونوع مبهم من انواع الكلام تقتضي تبيين ذلك النوع (فتصدر) اي للاحتياج الى البيان تجعل تلك الحروف في صدر الكلام (لتدل من اول الامر) اي لتبين قبل شروع المتكلم في الكلام وتدل (على ان الكلام) اي الواقع بعدها (من ذلك النوع) اي من الكلام الذي ينبغي الاهتمام والاعتناء به لامر الكلام الذي هي فيه (ويلزمها الفعل) اي الفعل لازم لتلك الحروف يعني انما تدخل على الفعل (وفي بعض النسخ ونلزم الفعل) اي تلزم تلك الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا اريد باللزوم عدم الانفكاك فلا اشكال في كون الفعل لازما او ملزوما وقوله (لفظا) حال من الفعل اي حال كونه ملفوظا (نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا) (او تقديرا) (نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه) يعني ان زيدا لما وقع بعد هلا وجدت قرينة النصب فصار منصوبا بفعل يفسره ما بعده كما عرفت في باب الاضمار على شريطة التفسير ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بين دخولها على الماضي وبين دخولها على المستقبل فقال (فمعناها) اي معنى التحضيض (اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل) يعني ان مراد المتكلم بقوله هلا ضربت زيدا اللوم على المخاطب على ترك الضرب والندامة عليه

فكأنه قال كن نادما على تركه (ومعناه في المضارع) يعني اذا دخلت عليه (الحض) اى الحث والتحريض (على الفعل والطلب) بالرفع عطف على الحض اى معنى الطلب (له) اى الفعل اذا كان معناه الطلب حين دخولها على المضارع (فهي) اى فتكون تلك الحروف (في المضارع بمعنى الامر) فكأنه قال في قوله هلا تضرب زيدا اضرب زيدا (ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات) فانه لا فائدة في الحث عليه والطلب له (الا انها) اى لكن تلك الحروف (تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه) اى المخاطب (ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنه من حيث المعنى للتحضيض على فعل) اى على فعل يمكن وقوعه في المستقبل (مثل ما) اى مشابه لفعل (فات) (حرف التوقع) (والتقريب) (قد) (سمي) اى لفظ قد (بهما) اى بحرف التوقع كما اكتفى به المصنف وبحرف التقريب كما زاده الشارح (لمجيئها) اى لمجيء كلمة قد (لهما) اى للتوقع والتقريب (فان هذا الحرف اذا دخل على الماضي او المضارع فلا بد فيه) اى في هذا الحرف (من معنى التحقيق ثم انه) هذا اشارة الى ان كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق اذ هو اصل لمعانيها وانه لم يضفها المصنف اليه لاختصاص التوقع بها والرد على من قال انها ليست للتوقع في الماضي ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا ولذا قال الشارح انه اى حرف قد (ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى) اى معنى التحقيق فيعنون به فيقال قد حرف تحقيق نظرا الى انه الاصل في معانيها وهي اى كلمة قد حال كونها واقعة (في) الفعل (الماضي) المثبت المتصرف كائنة (للتقريب) اى تقريب زمنه (عن) زمن (الحال) حال كونه مصاحبا (مع التوقع) اى الانتظار من المخاطب قبل الاخبار واذا فسر الشارح معنى تقريبها الماضي من الحال مع التوقع بقوله (اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب) حال كونه (واقعا عن قريب) اى واقعا في الزمان القريب من الحال سواء وقع بالفعل بان حصل مدلوله في الخارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقد مثل للاول بقوله (كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير) اى ينتظر حصوله (قد ركب) مقول القول (اى قد حصل عن قريب ما) اى الامر الذي (كنت تتوقعه) اى تنتظر حصوله واشار الى الثاني بقوله (ومنه) اى من كون قد في الماضي للتقريب من الحال مع التوقع وهو خبر مقدم وقوله (قول المؤذن) مبتدأ مؤخر وقوله (قد قامت الصلاة) مقول القول اى اشرف على القيام وشرع في مقدمتها تحقيقا والفاء في قوله (ففيها) للفصيحة اى اذا عرفت ما تقدم من المعاني ففي كلمة قد) اذن ثلاثة معان مجتمعة احدها (التحقيق و) الثاني (التوقع و) الثالث (التقريب)

هـذا فى الماضى *وسيأتى له معنى رابع فى المضارع وهو التقليل والتمييز هـذه المعانى اذا كانت قد حرفا فاما اذا كانت اسما فهى بمعنى حسب تقول قد زيد درهم اى حسبه وقدنى دينار اى حسبى قوله (وقد يكون) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره الخليل اى قد يكون كلمة قد مصاحبة (مع التحقيق والتقريب) فقط (من غير توقع) ولا تجمع المعانى الثلثة ومثل لذلك بقوله (كما تقول قد ركب زيد) اى تحقق ركوبه فى الماضى القريب من الحال والمجرد فى قوله (لمن يتوقع ركوبه) متعلق بتقول (وهى) اى كلمة قد حال كونها واقعة (فى) الفعل (المضارع) اطلاق المصنف المضارع قرينة التجريد ولذا قيده الشارح بقوله (المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس) وفيه بحوز فى قولك قد يجود البخيل ثم ان فى توسط الشارح كلمة هى بين المعطوف والمعطوف فى قول المصنف وفى المضارع اشارة الى ان قوله (للتقليل) خبر لمبتدأ مقدر معطوف على المبتدأ المصرح ومعنى كونها فى المضارع للتقليل هو ان يكون وقوع مصدره قليلا وهذا مع التحقيق اذ المراد بدخول قد على المضارع انما هو تحقق الامر لانه الاصل فى معناها كالتقدم والتقليل فرع منه ولذا فسر الشارح المعنى بقوله (اى يدخل قد) بالبناء للمجهول بمعنى يضم (الى التحقيق فى الاغلب) احترز به عن غير الاغلب وهو استعمالها لمجرد التحقيق كما سيذكره وقوله (التقليل) بالرفع نائب فاعل يضاف وحينئذ يجتمع المعنيان كما فى (نحو) قولهم (ان الكذوب) المبالغ فى الكذب (قد يصدق) بمعنى انه يكون وقوع الصدق منه قليلا وقوله (وقد تستعمل) فى المضارع (للتحقيق مجردا عن معنى التقليل) اشارة الى مقابل الاغلب كما عرفت وذلك (نحو) قوله تعالى (قد نرى تقلب وجهك فى السماء) وقوله قد يعلم الله المعوقين منكم اذ هى هنا للتحقيق فقط وقيل انها فى الآية الاولى للتحقيق مع التكثير ثم ان الشارح اراد ان يتمم الكلام عليها فقال (ويجوز) اى لا يمتنع (الفصل بينها) اى كلمة قد (وبين الفعل) الداخلة عليه والباء فى قوله (بالقسم) اى اليمين متعلقة بالفصل وذلك (نحو) قولك (قد والله احسنت و) قولك (قد لعمرى) بفتح اللام الموطئة للقسم والعين المهملة اى حياتى وبقائى (بت ساهرا) حيث فصل بالقسم بين قد ومدخولها وقول بعضهم لا فائدة ويجوز ايضا حذف فعلها تشبيها لها بلما فى التوقع لانهم قد يحذفون الفعل مع لما لجعلهم ما عوضا عن الفعل لان لما كانت فى الاصل لم ثم زيد عليها ما فصارت لما وذلك نحو قول الشاعر * ازف الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالنا وكان قد * اى وكان قد زال (حرفا الاستفهام) اى دالان على الاستفهام وهما (الهمزة وهل) فقط واما

قولهم أل فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابي عن عبيدة ولغة
في هل بقلب الهاء همزة (ولهما) اى للهمزة وهل (صدر الكلام) بحيث
(لايتقدم شيء مما في حيزهما) لوجوب تقديمهما عليه (لدلالتهما على انواع
الكلام) وهو الانشاء اذ هما لانشاء الاستفهام (كما مر) في الكلام على كم الاستفهامية
(وتدخلان) اى تدخل كل من الهمزة وهل (على) الجملة (الاسمية و) الجملة
(الفعلية) يشير الى هذا العموم تعدد الامثلة في قوله (تقول) اى عند دخول
الهمزة (في) جانب الجملة (الاسمية) (ازيد قائم و) عند دخولها (في) جانب الجملة
(الفعلية) (اقام زيد وكذلك) اى وتدخل (هل) على الجملتين ايضا دخولا
مثل دخول الهمزة عليهما حال كونك (تقول) عند دخولها (فيهما) اى الجملتين
(هل زيد قائم) في جانب الاسمية (وهل قام زيد) في جانب الفعلية وقوله (الا ان
الهمزة تدخل على كل اسمية) اشارة الى ان قول المصنف وكذلك هل ليس على
عمومه بدليل قوله بعد والهمزة اعم تصرفا فكانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم
ولذا ذكره الشارح هنا وكان الاوجه ذكره في قوله تقول ازيدا ضربت كما يشير اليه
قوله لما عرفت فتأمل (سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا) تعميم في الاسمية بالنسبة
الى الهمزة (بخلاف هل فانها لا تدخل على) جملة (اسمية خبرها فعل) وذلك (نحو هل
زيد قام) حيث لم تستعمل هذا الاستعمال على اى حال من الاحوال (الا على) حال
(الشذوذ) اى الاستعمال الغير الفصيح كما صرح به في المفتاح (وذلك لان اصلها)
اى اصل هل في الاستعمال (ان يكون بمعنى قد) التحقيقية فهي قد جاءت على الفرع
الذي هو معنى الاستفهام (كما جاءت على الاصل) الذي هو معنى قد (في قوله
تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى) فكما لا يقال قد زيد قام لا يقال هل زيد قام
قال الرضي فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد قائم لامتناع ان يقال
قد زيد قائم قلنا انما جاز حملا لها على اختها وهي ازيد قائم وانما لم تحمل على
اختها في مثل هل زيد قام لان هذه الجملة اقرب لباب هل فاعتبارها نفسها
اولى من حملها على اختها انتهى (فلما كان اصلها) اى اصل هل (قد وهي)
اى قد (من لوازم الافعال) ومختصة بها (صارت) جواب لما (اذا رأت فعلا
في حيزها) اى وجدته في مكانها (تذكرت عهودا بالحمى) جواب الشرط والعهود
جمع عهد والحمى كالى ما يحمى من الكلاء والمراد الارض التي فيها الكلاء
(وحنت) وهو اما بالتخفيف من الحنو بمعنى الميل او بالتشديد من الحنين بمعنى الشوق
(الى الالف المألوف) اى الحبيب المحبوب (وعانقته) التزمته وضمته الى نفسها
(وان لم تره في حيزها) اى لم تجده في مكانها (تسلت عنه) تكلفت السلوان عنه
حال كونها (ذاهلة) هذا تمثيل لحال هل مع الفعل بحال العاشق مع المعشوق

والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلى الزم والاترك ولما كان قول المصنف فيما سبق وكذلك هل موهما لعمومها ولحصول المساواة بينهما وبين الهمزة فى جميع التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لان الهمزة هى الاصل فى الاستفهام وهل فرعها فيه والفرع لايتصرف تصرف الاصل اراد المصنف ان يرفع ذلك الابهام فقال (والهمزة اعم تصرفا) اى من جهة التصرف فهو تمييز من النسبة ولذا فسر الشارح العبارة بقوله (اى التصرف فيها) يعنى الهمزة وقوله (باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها) قيد للاحتراز عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لاتصرف فى الهمزة بخلاف هل فانه يتصرف فيها بقلب الهاء همزة كما سبق آنفا فقوله التصرف فيها مبتدأ وقوله (اكثر من التصرف فى هل) خبره (تقول) هذا شروع فى بيان المواضع التى تستعمل فيها الهمزة دون هل وعدتها هنا اربعة احدها ماذكره بقوله تقول (ازيدا ضربت) ملابسا (بادخال الهمزة على الاسم) يعنى زيدا (مع وجود الفعل) وهو ضربت فى حيزها لماسبق من انها تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما اوفعلا (بخلاف هل زيدا ضربت) بادخاله على الاسم مع وجود الفعل فى حيزها فانه لايجوز (لما عرفت) من انها لاتدخل على اسمية خبرها فعل الاشذوذا للعلة المتقدمة (و) الثانى ماذكره بقوله (تقول) منكرا (اتضرب زيدا و) الحال (هو اخوك) (باستعمال الهمزة لاثبات ما) اى الفعل الذى (دخلت) الهمزة (عليه) حال كون ذلك (على وجه الانكار) هذا المثال من قبيل الانكار التوبيخى وهو ان يكون مابعد الهمزة واقعا وماكان ينبغى ان يقع وفاعله معلوم نحو اتعبدون ماتنحتون والله خلقكم وماتعملون وقد يجئ الانكار الابطالى وهو ان يكون مابعدها غير واقع ومدعيا كاذب نحو افاصفاكم ربكم بالبنين ومن حيث كون الانكار بقسميه مختصا بالهمزة قيل هنا لوحمل الشارح المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان يقول باستعمال الهمزة لانكار مادخلت عليه لكان اشمل وافيد (دون هل تضرب زيدا) الى آخره حيث لايجوز (لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة) اذ لامعنى للاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوجود فى الانكار التوبيخى ومعلوم الانتفاء فى الانكار الابطالى بخلاف الرضاء المفهوم من التعليل بقوله (لان له اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك) فانه امر خفى اقترانه بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه (وهل ضعيفة فى الاستفهام) هذا من تتمة التعليل (فلا يحذف فعلها) بسبب ضعفها لكونها فرعا فيه (بخلاف الهمزة) حيث تحذف فعلها (فانها قوية) فى الاستفهام لكونها الاصل

(بعينه) كما تقدم (و) الثالث ماذكره بقوله (تقول) مستفهما عن احد
الامرين (ازيد عندك ام عمرو) ملابسا (بجعل الهمزة معادله لام
المتصلة) اذهي مختصة بها (فانه) الحال والشان (لما قصد الاستفهام عن
احد الامرين) وهو اما حصول زيد او حصول عمرو (تعدد المستفهم عنه)
جواب لما واذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب
الاستفهام والاقوى فيه) لكونها موضوعة له (انسب واليق) من استعمال
هل عند العقل ثم انهم خصصوا الاستعمال بما هو الانسب عند العقل
فلا يتوهم انه لا يدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام المتصله بل على عدم
الانسبية فتأمل (ويقع هل مع ام المنقطعة) لا المتصلة المختصة بالهمزة
(لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد) بل هو امر واحد (لانها)
اي ام المنقطعة واقعة (للاضراب عن السؤال الاول) الداخل عليه هل
(واستيناف سؤال آخر بام) المقطعة (لمقدرة ببل والهمزة) كما مر في الحروف
العاطفه (فان قولك هل زيد عندك ام عمرو) لا تعدد فيه اذ هو (في تقدير بل ا عندك
عمرو) عندك حيث تركت السؤال عن زيد واضربت عنه الى السؤال عن عمرو (و)
الرابع ماذكره بقوله (تقول) اي تاليا لقوله تعالى (ام اذا ما وقع) آمنتم به (و) قوله
تعالى (افمن كان) على بينة من ربه (و) قوله تعالى (اومن كان) ميتا فاحييناه
(بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو) الكائن كل منها (من الحروف العاطفة)
وذلك رعاية لتمام التصدير لعراقتها في الاستفهام فان العاطف لكونه رابطا لمدخوله
بما قبله لو دخل على الهمزة لكان لها تعلق بما قبلها وذلك لا يقتضي كمال التصدير
وهذا عند الجمهور خلافا للزمخشري فان الهمزة عنده داخلة على مقدر معطوف
عليه مناسب للمعطوف فيقدر في مثل افلا تعقلون اجننتم فلا تعقلون وفي نحو اولا
يعلمون اجهلوا ولا يعلمون وقد قال الرضي الحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف
عليه مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصلح العطف عليه
مع انه لم يجئ في الاستفهام الا مبنيا على كلام متقدم انتهى ثم ان قول المصنف
(بخلاف هل) متعلق بقوله تقول ازيد اضربت الى آخره فيكون قيدا في الكل
يعني انك لا تقول هل في هذه المواضع فقول الشارح (لكونها فرع الهمزة)
تعليل لما استفيد من قوله بخلاف هل اي لا تقول هل فيها لان الهمزة اصل
وهل فرعها (فلا تتصرف تصرفها) اذ الفرع لا يتصرف تصرف الاصل
ومن ذلك ان الهمزة قد تحذف وهي مرادة عند القرينة كقول الشاعر * فوالله
لا ادري وان كنت داريا * بسبع رمين الجمار بثمانيا * يعني ابسبع فحذفت للقرينة
وهذا بخلاف هل (حروف الشرط) الشرط في اللغة الزام الشيء والتزامه

وقد نقلها في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فهي من اضافة الدال الى المدلول اى الحروف الدالة على التعليق وهي ثلاثة (ان) بكسر الهمزة وسكون النون (ولو واما) بفتح الهمزة والميم المشددة (لها) اى لكل منها (صدر الكلام) فيجب تقديمها على ما دخلت عليه (لما مر) من انها تدل على نوع من انواع الكلام (فان للاستقبال) اى لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال (وان دخلت على الماضي) يعني انها تجعل الفعل الذي دخلت عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او [illegible] نحو ان تضرب اضرب ([illegible]) اى [illegible] ان [illegible] ([illegible]) اى [illegible] المصنف بالعكس ان لو (للماضي وان دخلت على المستقبل) اى انها تجعل الفعل الذي تدخل عليه بمعنى الماضي سواء دخلت على الماضي نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب اضرب قال الشارح (وفي بعض النسخ) اى نسخ المتن ما نصه (فان للاستقبال ولو للمضي) اى بدون ذكر الغايتين (ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على الماضي او المستقبل) يعني ان المبالغة الموجودة في النسخة الاولى مرادة وان لم يصرح بها في الثانية وليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل فلا تدخل على الماضي وان لو مختصة بالماضي فلا تدخل على المستقبل كما قد يتبادر منه وقوله (نحو ان تكرمني اكرمك) مثال لدخولها على المستقبل (و) نحو (ان اكرمتني اكرمتك) مثال لدخولها على الماضي واذا كان كذلك (فمعنى المثال الثاني ايضا) مع انه ماض (معنى المثال الاول) وهو الذي للاستقبال لان قائل الاول (يعني) اى يقصد به (ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه) وعلى هذا يكون معناه معنى الثاني بلا فرق بينهما (وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت) اى سواء دخلت على المستقبل او الماضي (نحو لو ضربت ضربت) مثال للماضي (ولو تضرب اضرب) مثال للمستقبل ومعناه معنى ما قبله فهما (بمعنى واحد) بلا فرق (اى لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه) وعلى هذا يكون معنى العبارة في النسختين واحدا وقوله (وقد تستعمل لو في المستقبل) اشارة الى ان لو تجيء مثل ان فتكون للاستقبال وان دخلت على الماضي وذلك (نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم) فان المعنى والله اعلم ان لا تعجبكم او تعجبكم وقال الرضي وقد تكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله يود المجرم لو يفتدي لا يجوز ان تكون ههنا للامتناع لانه لا جواب لها انتهى رحمه الله تعالى الشارح

اوالكلام على استعمال اومن حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من حيث معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المتعارف (ان لو) تستعمل (لانتفاء الثانى لانتفاء الاول) كما اذا قلت لو سألتنى اعطيتك حيث امتنع الاعطاء لامتناع السؤال فانتفى الامران وكان انتفاء الثانى وهو الاعطاء لاجل انتفاء الاول وهو السؤال (وهذا) اى المشهور وهو (لازم معناها) اى مدلولها اللازم لمعناها المطابق (فانها موضوعة) اى مطابقة (لتعليق حصول امر فى الماضى) اذ هى حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح التفتازانى فى المطول وشرح المفتاح والباء فى قوله (بحصول امر آخر) متعلقة بقوله التعليق وهى بمعنى على اوسببية وقوله (مقدر فيه) بالجر صفة امر والضمير راجع الى الماضى اى مقدر ومفروض وجوده فى الماضى وهذا بناء على العرف وماقيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين (وما) اى الامر الذى (كان حصوله) وجوده وثبوته (مقدرا) مفروضا (فى الماضى كان منتفيا فيه) اى الماضى (قطعا) اى جزما واذا كان كذلك (فيلزم لاجل انتفائه انتفاؤ ما) اى الامر الذى (علق به) اى عليه (ايضا) اى كانتفاء الاول وهذا تحقيق لمعنى التعليق فان معناه ان حصول المعلق وهو الجواب منوط بحصول المعلق عليه وهو الشرط ومتوقف عليه لا على غيره (فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك) مثال لبيان التعليق (فقد علقت حصول الاكرام) وهو معلق (فى الماضى) متعلق بقوله حصول والباء فى قوله (بحصول) بمعنى على فتكون متعلقة بعلقت اوسببية اى بسبب حصول (مجئ مقدر) وهو المعلق عليه (فيه) اى الماضى والفاء فى قوله (فيلزم) سببية اى فبسبب هذا التعليق التام بارتباط المعلق بالمعلق عليه يلزم (انتفاؤهما) اى المعلق والمعلق عليه حال كونهما (معا) اذ المعلق عليه وهو حصول المجئ المقدر فى الماضى منتف وبانتفائه انتفى المعلق وهو حصول الاكرام فى الماضى (و) يلزم ايضا (كون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجئ) يعنى ان انتفاء المجئ سبب لانتفاء الاكرام وهو مسبب وناشئ عنه (فى زعم المتكلم) متعلق بقوله مسببا وانما قيد به اشارة الى انه لا يلزم كون الثانى مسببا فى نفس الامر كما فى قول ابى العلاء المعرى ❊ ولو طار ذو حافر قبلها ❊ لطارت ولكنه لم يطر ❊ والحاصل ان معنى لو المطابق هو التعليق المخصوص وان انتفاء الامرين وسببية امتناع الثانى لامتناع الاول هو المدلول الالتزامى ولما كان كلا الانتفائين معلوما للمخاطب ولم يكن تعلق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة بل لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثانى لامتناع الاول فاقتا واما هو المقصود من المعنى

المطابق مفاده وضعوه موضع تنبيهنا على ذلك فاحفظه ولذلك قال الشارح (فاستعمال لو في هذا المعنى) اى الالتزامى المتقدم ذكره (هو الكثير المتعارف) بين النحاة (وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول) اى من غير قصد كونه معلقا عليه وفى هذه اشارة الى انه معنى مجازى لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك فله الاستعمال فيه المشار اليها بقد وقوله (مع انتفاء اللازم) متعلق باللزوم فيكون [illegible] مع الانتفاء (ا[illegible] به) اى باللزوم المسار [illegible] الاول (على انتفاء اللازم) اذ لا يحتاج الى استثناء التالى ولا يجوز استثناء المقدم وذلك (كقوله تعالى [illegible] السموات والارض (آلهة الا الله لفسدتا) [illegible] كريمة استظهارا للمقام [illegible] (دال على لزوم الفساد لتعدد الآلهة) المستفاد من الجمع (و) تدل ايضا (على ان الفساد) اللازم (منتف) وفى هذا اشارة الى ان لو قائمة مقام استثناء التالى (فيعلم من ذلك) اى من انتفاء الفساد الذى هو اللازم (انتفاء التعدد) الذى هو الملزوم ثم ان الشارح رحمه الله قد اورد ههنا اعتراضا فقال (ومن هذا الاستعمال) الذى هو قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم (توهم المصنف ان لو) تستعمل (لانتفاء الاول) كتعدد الآلهة فى الآية (لانتفاء الثانى) كالفساد (وهذا عكس المشهور) وهو انها لانتفاء الثانى لانتفاء الاول (ولم يدر) [illegible] توهم اى لم يدر المصنف ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم و(ان ما ذكره) [illegible] من اللزوم (معنى [illegible]) اى [illegible] (فى [illegible] الاستدلال [illegible] اللازم المعلوم كالفساد (على انتفاء الملزوم المجهول [illegible]) لم يدر [illegible] (ان المعنى المشهور) وهو معنى التعليق انما هو (بيان سببية احد الانتفاءين المعلومين للآخر) كسببية انتفاء المجىء لانتفاء الاكرام المعلوم كلاهما [illegible] (بحسب الواقع) متعلق بقوله بيان واذا كان كذلك (فلا تصور هناك) اى فى بيان السببية (استدلال) لمعلومية الانتفاءين وقوله (فانك اذ [illegible] لو جئتنى لاكرمتك) تعليل لنفى تصور الاستدلال (لا تقصد) [illegible] اذا اى لم يكن مقصودك فى صورة التعليق (ان تعلم المخاطب ان انتفاء المجىء من انتفاء الاكرام) كما تقصد فى [illegible] اللزوم [illegible] انتفاء التعدد من انتفاء الفساد (وكيف) استفهام تعجبى اى كيف تقصد هذا الامر العجيب (و) الحال ان (كلا الانتفاءين معلوم له) اى المخاطب [illegible] الشارح [illegible] من ذلك [illegible] (انما [illegible] اعلامه) اى المخاطب (بان انتفاء الاكرام [illegible] الى انتفاء المجىء) اى [illegible]

[illegible]

والثانى للواسطة نف الكلام على استعمال آخر لها فقال (ولهما) خبر مقدم (استعمال) مبتدأ مؤخر (ثالث) صفة (وهو ان يقصد) مبنى للمجهول (بيان) نائب الفاعل وهو مضاف الى (استمرار شئ) يعنى هو قصد القائل اظهار الدوام لشئ من الاشياء (فيربط) مبنى للمجهول (ذلك الشئ) نائب فاعله اى فبسبب هذا القصد يربط القائل ذلك الشئ الذى اراد بيان استمراره (بابعد النقيضين عنه) اى عن ذلك الشئ ليدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين وذلك (كقولك لو اهانني لاكرمته) حيث ربطت الاكرام بالاهانة وعلقته عليها وهى ابعد النقيضين عنه (لبيان استمرار وجود الاكرام) تعليل لربط الاكرام بالاهانة فى المثال المذكور (فانه) الحال والشان (اذا استلزمت الاهانة) بالرفع فاعل (الاكرام) بالنصب مفعول وهى ابعد النقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة فى جواب اذا وكيف استفهام انكارى اى فلا يصح انه (لا يستلزم الاكرام الاكرام) بل يكون استلزامه له بطريق الاولوية اذ هو اقرب النقيضين منه فيدل ذلك على استمرار وجود اللازم على كل حال (وتلزمان) (اى ان ولو) يعنى يلزم دخول كل منهما (الفعل) هذا بالنسبة الى الشرط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية او مضارعا مجزوما بلم او ماضيا فى اوله لام مفتوحة وقوله (لفظا) الخ تعميم اى سواء كان الفعل لفظا (كما مر فى الامثلة) من قوله ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك ولو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب (او تقديرا) عطف على لفظا وذلك نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك و) قوله تعالى قل (لو انتم تملكون) الاولى مثال لان والثانية للو وقد فسر الشارح التقدير فى الاولى بقوله (اى وان استجارك احد) وفى الثانية بقوله (ولو تملكون انتم) هكذا فى النسخ والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحد وانتم) اى فى الآيتين (مرفوعان لانهما فاعلان لفعلين محذوفين) اى لا مبتدآن على ما عند هما بل فاعلان لفعلين محذوفين مفسرين بالفتح (يفسرهما الظاهر) اى الفعل الظاهر بعد كل منهما ولما كان فى فاعلية انتم نوع خفاء بسبب الانفصال وربما توهم انه ليس فاعلا لحذف الفاعل مع الفعل وانما هو تأكيد للفاعل اراد الشارح بيان ذلك دفعا للتوهم فقال (اما احد فظاهر) اى فكونه فاعلا ظاهر (واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا) قال السكوتى الصواب اسقاط مستترا لكونه لغوا وليس سهوا الا على قول الاخفش والمازنى فانهم قالوا الواو حرف والفاعل مستتر انتهى (فلما حذف الفعل) اى المفسر بالفتح (صار) جواب لما اى صار ذلك

الضمير المتصل (منفصلا بارزا) الصواب اسمه ظاهرا بارزا ايضا لكونه لفواو قوله (وليس تأكيدا الفاعل الفعل المحذوف) دفع للتوهم اى ليس انتم فى الآية تأكيدا للضمير المتصل على ان يكون التقدير او تملكون انتم تملكون على ما ذهب اليه البعض تقليلا للتغيير (لان حذف الفعل والفاعل) اى معا (ابعد من حذف الفعل وحده) فيه انا لا نسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل فى المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل فتأمل (ومن ثمة) (اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما) يعنى من حيث ان ان ولو لازم دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا (قيل) اى قال النحويون (بعد) كلمة (لو) (المحذوف فعلها) الداخلة عليه (انك بالفتح) اى فتح الهمزة (لا بالكسر) اى كسرها (لانه) (اى ان) الذى هو حرف تأكيد حال كونه (مع معموله) الاسم والخبر فى هذا المثال (فاعل) (للفعل المقدر بعد لو) المحذوف فعلها لفظا (والصالح لذلك) اى والذى يصلح لان يكون فاعلا من المفتوحة وان المكسورة انما (هو ان المفتوحة لا) ان (المكسورة) تقول اعجبنى انك قائم بالفتح دون الكسر اذ لا يصح فيه (و) (قيل) عطف على قيل المقدم اى من حيث انهم اذا حذفوا الفعل بعد لو فسر وبفعل ولم يفسر وههنا التزموا ان يكون خبران فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لوانك (انطلقت بالفعل) (بصيغة الفعل) المتصل بتاء المخاطب ولم يقولوا لوانك منطلق بصيغة الاسم بل وضعوا انطلقت (موضع منطلق) وتفسير الشارح بقوله (اى فى موضع الحق ان يقع فيه منطلق) للاشارة الى انه منصوب بنزع الخافض وقوله (لان الاصل فى خبران هو الافراد) تعليل للياقة وقوع منطلق خبرا اذ هو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة و العاعدل عن الاصل اللائق بالمقام وقيل انطلقت (ليكون) (الفعل المذكور) الموضوع (فى موضع اسم الفاعل) الذى هو منطلق (كالعوض) (عن الفعل المحذوف) يعنى مدخول لو والفاء فى قوله (فيقال) للسببية اى فبسبب ذلك يقال (لوانك انطلقت) بالفعل (ولا يقال لوانك منطلق) بالاسم على الاصل ولما توهم الشارح ان ههنا شيئ الاوهو ان يقال لم جعله المصنف كالعوض ولم يقل عوضا هل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله (وانما قال كالعوض) اى ولم يقل عوضا (لان الفعل المقدر) من حيث هو (لابد له من فعل يفسره) كما مر مثاله فى قوله تعالى لوانتم تملكون (وان) اى وكلمة ان التى دخلت عليها لو فى قولهم لوانك انطلقت (لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت) وضعا (تدل على معنى) لفظا (ثبت) الذى هو الفعل (المقدر ههنا) اى فى هذا المثال

فقوله ان فى محل رفع بالابتداء كما ان جملة تدل فى محل رفع ايضا على الخبرية والفاء فى قوله (فهو) فصيحة اى اذا عرفت ما تقدم فهو اى لفظ ان الدال على ثبوت (عوض عنه) اى عن الفعل المحذوف المقدر اعنى ثبت (من حيث المعنى) متعلق بعوض (والفعل الواقع فيه خبرا) اى فى ان يعنى فى خبره وهو انطلقت المذكور (عوض عنه) اى المحذوف المقدر الذى هو ثبت (من حيث اللفظ) واذا كان الامر كذلك (فليس شئ منهما) اى من ان و انطلقت (عوضا حقيقيا) اى من حيث المعنى و اللفظ معا حتى تتم عوضيته (عن الفعل المقدر) الذى عرفته (بل) هو (كالعوض) حيث لم تتم فيه العوضية (وهذا) اى الاتيان بالفعل فى خبر ان دون الاسم انما يلتزم (اذا كان الخبر اسما (مشتقا) كمنطلق بحيث (يمكن اشتقاق الفعل) كانطلقت (من مصدره) كالانطلاق مثلا وهذا على ما اشتهر من ان الاشتقاق من المصادر (فان كان الخبر اسما (جامدا) كالحجر فى قولك او انه حجر لكان جامدا بحيث (لا يمكن اشتقاق الفعل منه) لعدم تصرفه (جاز) اى لم يمتنع حينئذ (وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا) حيث لم يمكن الاتيان بالفعل (لتعذره) (اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر) لضرورة عدم الاشتقاق والضرورات تبيح المحظورات و قوله (كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام) تمثيل للجامد (فان الاقلام ليس مشتقا) بحيث يمكن الاتيان فيه بالفعل حتى (يوضع فعله فى موضعه) كوضع انطلقت موضع منطلق ولما انتهى المصنف من الكلام على ما يتعلق بلو شرع يتكلم على ما يتعلق بان يفهم من سياق كلامه فقال (واذا تقدم القسم) بفتحتين اى اليمين (اول الكلام) بالنصب على الظرفية كما هو المختار واما تفسير الشارح له بقوله (اى فى اول زمان التكلم بالكلام) الخ فمبنى على ما ذهب اليه من انه ظرف زمان بحذف لفظ زمان وان المراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه ثم انه فرع على ذلك قوله (فيصح ترك فى) وعلله بقوله (لكونه) اى اول (ظرف زمان) وقد ذهب الفاضل الهندى الى انه منصوب بتضمين التقدم معنى الدخول اى وتقدير فى جائز فى المبهم من المكان بعد الدخول وفيه ما ثبت بالاستعمال تقدير فى بعد صريح دخلت فاما فى تضمنه فلا شاهد وقياس المتضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير فى المصرح قياسا فتأمل (واحترز به) اى اول (عن توسط القسم) اى اورده للاحتراز عن توسطه الحاصل (بتقديم غير الشرط) اى عليه وتأخير الشرط عنه كما سيأتى فى قول المصنف انا والله ان تأتنى آتك وقوله (على الشرط) من تتمة كلام المصنف ولما كان قد يتوهم تعلقه بما قبله من الشرح قال الشارح (متعلق بتقدم) دفعا

للتوهم وقوله (لزمه الماضي) جواب واذا فسره الشارح بقوله (اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) بجعل الضمير للقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط للماضي يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزء (لفظا ومعنى) تعميم في الماضي (ليكون) اي الشرط الماضي مبنيا (على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط) اي لا تؤثر فيه ولا تغيره (ويطابق) (اي الشرط) (الجواب) في العموم لفظا فيهما (حيث بطل عمل ادوات الشرط) (فيه) (اي في الجواب) لصيرورته جوابا للقسم يعني انه لما بطل عمل حروف الشرط في الجواب لكونه صار جوابا للقسم طلب ان لا تعمل في الشرط ايضا ليتطابقا ولا يتخالفا فوجب ان يكون الشرط ماضيا حتى لا تعمل فيه حروف الشرط مطابقة للجواب وقول المصنف (وكان الجواب للقسم) عطف على قوله لزمه الماضي وانما كان للقسم لتقويه بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وربما يجوز ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه لانه كزائد في المعنى والشرط مراد فيه معنى التوقيت وانما قال الشارح (فقط لكونه اهم بدليل تقدمه على الشرط) لان الاطلاق قرينة التجريد وقوله (لفظا) تمييز اي كان الجواب للقسم من جهة اللفظ (لا للقسم والشرط جميعا) حيث لا يصح من جهة اللفظ (لانه يلزم ان يكون مجزوما) بالنسبة الى الشرط (وغير مجزوم) بالنسبة الى القسم (وهو محال) لما فيه من اجتماع النقيضين وهو باطل وقال بعض المحشين يلزم ان يكون مجزوما اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير الموجهة بجهة وغير مجزوم اي دائما لانه المقابل للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم قوله مجزوما وغير مجزوم الا بتكلف وقد يقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما انتهى وقوله (واما معنى) مقابل قول المصنف لفظا فهو تمييز ايضا اي واما من جهة المعنى (فهو جواب) لهما جميعا (للقسم لكون اليمين عليه) اي لانه هو المحلوف عليه (وللشرط ايضا) اي كما كان الجواب للقسم كان للشرط (لكونه) اي الجواب (مشروطا بالشرط) اي مرتبطا ومتعلقا به وحينئذ يكون لكل منهما فيه نصيب وذلك (مثل والله ان اتيتني) بتقديم القسم على الشرط وهو (مثال الماضي لفظا) اذ لفظ اتيت ماض (او لم تأتني) عطف على اتيتني وهو (مثال الماضي معنى) لان تأتني وان كان مضارعا لفظا ومعنى باعتبار اصله الا انه لما دخلت عليه لم قلبت معناه للمضي فصار ماضيا معنى (لا اكرمتك) هذا هو الجواب وهو جواب القسم لفظا ومعنى لانه روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التوكيد وتقوى بالتصدر وكان هو المحلوف عليه وجواب الشرط معنى فقط لانه مشروطه

ومتعلق به كما عرفت وقوله (وان توسط) (اى القسم) يحترز به بقوله واذا تقدم القسم اول الكلام وذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اى فى خلاله واثنائه والباقى قوله (بتقديم الشرط) سببية اى بسبب تقديم الشرط (عليه) اى القسم كما سيأتى فى قوله ان اتيتنى والله لآتينك (او) بسبب تقديم (غيره) (اى تقديم غير الشرط) فقوله غيره معطوف على الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تأخره لا يستلزم التوسط وسيأتى مثاله فى قوله انا والله ان تأتنى آتك وقوله (جاز) جواب ان اى صح فيه امران احدهما (ان يعتبر) (القسم) فيراعى فى الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التوكيد اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى الشرط) فلا يراعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول النون فيه (و) الثانى (ان) (يلغى) (القسم ويكون الشرط معتبرا) قد عرفت معناهما مما قبلهما فلا نطول بالاعادة ولما كان المصنف رحمه الله لم يصرح بنائب الفاعل فى قوله جاز ان يعتبر وان يلغى وفى حمله الشارح فيهما على القسم كما عرفت وكان يمكن حمله ايضا على الشرط نبه على ذلك بقوله (ويحتمل) اى على بعد (ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول نون التأكيد فى الجواب اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى القسم) فلا يراعى جانبه (و) جاز ايضا (يلغى الشرط ويعتبر القسم) وهو ظاهر مما سبق وذلك (كقولك انا والله ان تأتنى آتك) بصيغة المضارع المثبت المجزوم بحذف الياء شرطا وجوابا (فعلى) اى فبناء على (المعنى الاول) وهو اول الاحتمالين (هذا) اى المثال المتقدم (مثال تقديم غير الشرط) وهو كلمة انا (وجواز الغاء القسم) بالجر عطف على تقديم اى حيث اعتبر الشرط فجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (باعتبار التقديم) اى تقديم غير الشرط (و) اعتبار (الجواز) اى جواز الغاء القسم (كليهما) اى كل منهما (نشرا على غير ترتيب اللف) اعلم ان اللف والنشر عبارة عن ذكر متعدد على سبيل الاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاده على سبيل التفصيل من غير تعيين اعتمادا على ان السامع يرده الى محله وهو اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثانى للثانى او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب ومخلط الترتيب ثم ان هنا لفين لف تقديم الشرط وتقديم غيره ولف جواز الاعتبار وجواز الالغاء وبهذا تعلم ما فى عبارة الشارح من المخالفة حيث قال نشرا على ترتيب اللف وكان الظاهر ان يقول على غير ترتيب اللف لانه اذا اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين نشرا له فلا شبهة فى كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فلا يكون شئ من المثالين نشرا لواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير

ترتيبه اذليس في المثال الاول اثر من تقدم الشرط المذكور في اللف الاول ولا في
المثال الثاني اثر من الغاء القسم المذكور في اللف الثاني بل كل واحد منهما مثال
لبعض اللف الاول ولبعض اللف الثاني اللهم الا ان اللف من المستفاد ين
من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط
معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك وهو حذف من الاول بقرينة الثاني
ومن الثاني بقرينة الاول ولاسك حينئذ في اشتمال كل من المثالين على الامور
الثلاثة فيكون اللف والنشر على حقيقته هذا ثم ان قوله (وعلى المعنى الثاني)
عطف على قوله فعلى المعنى الاول اى وبناء على المعنى الثاني وهو ثاني الاحتمالين
(هذا) المثال (مثال لتقديم غير الشرط) وهو انا كامر (وجواز اعتبار الشرط)
بالجر عطف على تقديم اى جواز رعاية جانبه وجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ
يكون (النشر باعتبار التقديم) يعني تقديم غير الشرط (على غير ترتيب اللف)
اشار ما الفرق بين ماههنا وما تقدم حيث خالف ثمه وجعله على ترتيب اللف
وقد عرفت ما فيه (و) يكون النشر (باعتبار الشرط على ترتيبه) اى اللف
وقول المصنف (وان ابتني والله لا آتيك) عطف على المثال الاول وهو تقديم
الشرط على القسم ولما توهم الشارح ان ههنا سؤالا وهو ان يقال لم خالف المص
صنيعه الاول حيث اورد الشرط في ذلك المثال بصيغة المضارع واورده ههنا
بصيغة الماضي فهل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله (وانما اورد في هذا المثال الشرط
بصيغة الماضي) حال كونه جاريا (على خلاف المثال الاول) الذي اورد فيه الشرط
بصيغة المضارع (اشارة) اى لقصد الاشارة (الى اشتراط المضي) اى الى انه اشترط
كون الشرط ماضيا في الغاء الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه) اى
توسط القسم كما في هذا المثال (كما ستراه) اى مثل اشتراط كونه ماضيا
(على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والالغاء مسندين
الى القسم (هذا المثال لتقديم الشرط) وهو ان اتيتني حيث قدم على القسم
(وجواز) اى ومثال لجواز (اعتبار القسم) حيث اورد الجواب باللام في قوله
لآتينك وبعدم الجزم (فهو) اى هذا النشر (باعتبارهما جميعا) اى باعتبار
تقديم الشرط واعتبار القسم (نشر على ترتيب اللف) حيث ذكر تقديم الشرط
واعتبار القسم مقدمين في اللف (وعلى المعنى الثاني) وهو اعتبار الشرط والغاء
القسم (مثال لتقديم الشرط وجواز) اى ولاعتبار جواز (الغائه) اى الغاء القسم
(فالنشر) اى الادلة (باعتبار الاول) اى الذي هو ما يراد به تقديم الشرط
واعتبار القسم (على ترتيب اللف) اى الاصل (وباعتبار الثاني) اى الذي هو
ما يراد به تقديم الشرط والغاء القسم (على غير ترتيبه) اى ترتيب اللف فانه في اللف
قدم اعتبار القسم (في كل من المثالين) وهما انا والله ان اتيتني وان اتيتني والله (ايقع

من حيث المعنى الثاني) اي بالنظر الى المعنى الثاني الذي هو تقديم الشرط والغاء القسم (اختلاف بين اعتباريه) فان في المثال الاول يوجد الغاء القسم ولم يوجد تقديم الشرط بل تقديم غير الشرط وفي المثال الثاني وجد تقديم الشرط ولم يوجد الغاء القسم بل وجد اعتباره (بخلاف معنى الاول) اي الذي هو ما يراد به تقديم الشرط واعتبار القسم فان المثال الاول يكون مثالا لتقديم غير الشرط والغاء القسم والمثال الثاني يكون مثالا لتقديم الشرط واعتبار القسم واذا لم يوجد اختلاف على تقدير الحمل على الاول (فالحمل عليه اولى) اي من حمله على المعنى الثاني لوجود الاختلاف في الثاني (وعلى تقدير الحمل عليه) اي على الاول (وان كان رعاية) اي لو وجد في هذا الحمل رعاية واعتبار (كون النشر على ترتيب اللف يقتضى) اي لكن هذا الحمل يقتضى (تقديم المثال الثاني) اي الذي فيه تقديم الشرط (على الاول) اي على المثال الاول الذي فيه تقديم غير الشرط (لكنه) اي لكن المصنف (اراد اتصال المثال بالممثل له فقدر لامكان) من غير الشرط ذكر في الممثل مؤخرا والاتصال يحصل بتقديم مثال الثاني والشرط ذكر مقدما فتأخير مثال الاول يقتضى تأخير الثاني (على تقديم اللفين) احدهما تقديم الشرط والغاء القسم والثاني تقديم غير الشرط واعتبار القسم (على نشرهما) اللذين احدهما المثال الاول للثاني والثاني للاول من حيث مثاله قيد للنشر ولما فرغ من ذكر القسم الملفوظ شرع في حكم القسم المقدر فقال (وتقدير القسم كاللفظ) (اى كالتلفظ به) وهذا تفسير لقوله كاللفظ لانه بمعنى التلفظ حتى صح تشبيه التقدير وقوله (اومقدره كلفوظه في صدر الكلام) اى اوالمعنى ان تقدير القسم في صدر الكلام كذكره فيه وقوله (ولزم في الشرط) تفريع عليه يعنى انه لما كان تقديره كلفظه لزم في الشرط (الذي وجد لمضى وكان) اي ولزم ايضا ان يكون (الجواب للقسم) (نحو) (قوله تعالى) (لئن اخرجوا لايخرجون) (اي والله لئن اخرجوا فالشرط) وهو قوله اخرجوا (ماض ولايخرجون) اى الجواب (جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان) اي ورود قوله لايخرجون في النص (الجزم بحذف النون اولى به) اى من وروده بالنون مرفوعا (اى لايخرجوا) (و) (كذا قوله تعالى) (ان اطعتموهم انكم لمشركون) (اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط) اى قوله اطعتموهم (ماض و) قوله (انكم لمشركون جواب القسم بانه لو كان جزاء الشرط للزم الاتيان) اي اتيانه (بالفاء) فكان يرد فانكم (لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء) ولما فرغ من بيان مسائل ان ولو شرع في بيان اما فقال (واما للتفصيل) (اى لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر) يعنى انه

موضوع له والتفصيل يقتضى مجملا وهذا التفسير اشارة الى بيان المجمل الصالح له وهو اجمال المتكلم وهو نوعان احدهما ما اجمله فى الذكر والثانى ما اجمله فى الذهن والاول (نحو قولك جائنى اخوتك) هذا مجمل اجمل المتكلم فى لفظ الاخوة جمع اخوة المخاطب ثم فصل ما صدر منه فى حقهم فقال (اما زيدا فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله) اى او اجمل المتكلم هذا المجمل (فى الذهن) قوله (ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن) اشارة الى ان الباعث الى اجماله فى الذهن هو وجود القرينة وقال الرضى وقد يحذف لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا اذا فسر به فلا يقال زيدا ضربت ولا زيدا فاضربه بتقدير اما فاوقع فى توجيه اول الكتب فى قولهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما فحينئذ عدم التقدير مما لا ينبغى انتهى ما نقله العصام عنه (وقد جاءت) اى كلمة اما (للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب) وقال فى شرح اللب ان اما الواقعة فى اوائل الكتب مندرج فيما اجمله المتكلم فى الذهن فحينئذ حمل الشارح على الاستئناف تضييع للوضع (ومتى كانت لتفصيل المجمل) المذكور او المقدر (وجب تكرارها) وظهر منه ان ما لم تكن للتفصيل بل كانت للاستئناف على ما قرره الشارح لا يجب تكرارها (وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضدا لغير المذكور) يعنى اذا ذكر ضد لشئ يكون قرينة على ان ضده الآخر مذكور تقديرا (لدلالة احد الضدين على الآخر فقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنها مقدرة يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات) ولما حكم فى اما بانها للشرط ولم يحكم فى حين واذا بانهما للشرط اراد ان يذكر وجه الفرق بينهما وبينها فقال (والحكم بان كلمة اما للشرط) يعنى ان وجه الحكم عليها بانها للشرط وعدها من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع امرين احدهما (لزوم الفاء فى جوابها و) الآخر (سببية الاول للثانى) ولم يحكم بكون اذا وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه وله شواهد كثيرة فى القرآن لعدم لزوم الفاء فيهما بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل فى الظرف الماضى وان امتنع وقوع المستقبل فى الماضى لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت فى الازمنة الماضية فصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة كذا فى العصام ثم ذكر ههنا خاصة اخرى لاما دون الاولين فقال (والتزام حذف

فعلها) اى يجب حذف فعل اما وذلك الفعل (الذى هو الشرط) (وعوض
بينهما) (اى بين) كلمة (اما) (وبين فائها) اى وبين فاء اما (الواقعة
فى جزائها) فاضافة الفاء الى ضمير اما لادنى ملابسة لان الفاء فى الحقيقة
للجزاء فقوله عوض فعل مجهول وقوله (جزء) نائب فاعله يعنى جعل (مما فى
حيزها) (اى حيز فائها او حيز اما) عوضا عن الفعل المحذوف ولما اورد
على التفسير الثانى بانه لم جاز ان يرجع ضمير حيزها الى اما قال (لان حيز
الفاء ايضا حيزها) اى حيز كلمة اما ثم اشار الى تعميم ذلك الجزء بقوله (سواء
كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق) حيث قدم زيد الذى هو المبتدأ الواقع
فى حيز الفاء وعوض بين اما والفاء (او) كان ذلك الجزء (معمولا لما وقع بعد
الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان يوم الجمعة معمول لمنطلق الواقع
بعد الفاء وقوله (مطلقا) مفعول مطلق لقوله عوض واليه اشار بقوله (اى
تعويضا مطلقا) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير المطلق يعنى ان ذلك التعويض
تعويض مطلق غير مقيد بحال (تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه
يعنى لم يقيد بانه اذا كان ذلك الواقع فى حيز الفاء من المعمول الذى جاز تقديمه
على الفاء او بانه لم يجز تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان جاز التقديم
اولا (وهذا) اى ما اختاره المصنف من الاطلاق (مذهب سيبويه فجعل سيبويه
لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا) (وقيل) (القائل المبرد)
(هو) (اى ما وقع بينها وبين فائها) (معمول الشرط المحذوف) لانه معمول
لما بعد الفاء وقوله (عملا) (مطلقا) اشارة الى ان قوله (اى معمولية مطلقة)
اشارة الى ان العمل مصدر المجهول لا مصدر المعلوم فان مصدر المعلوم بمعنى
العاملية ومصدر المجهول بمعنى المعمولية وقوله (غير مقيدة) تفسير المطلق يعنى
المراد بقوله مطلقا ان معمولية ذلك المعمول الواقع بين اما والفاء (غير مقيدة بحال
تجويز التقديم وعدمه) كما ذهب سيبويه الى ما ذهب كذلك (مثل اما يوم الجمعة
فزيد منطلق) (فان التقدير على المذهب الاول) هو كون يوم الجمعة معمولا
لما بعد الفاء ثم قدم (مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل
الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقام مهما ووسط) اى جعل
(يوم الجمعة) (الذى هو معمول ما فى حيز الفاء مقدما مذكورا (بين اما وفائها)
وانما جعل ذلك (لئلا يلزم توالى حر فى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة
فزيد منطلق كما ترى واما) اى التقدير (على المذهب الثانى فتقدير مهما يكن
من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط) الذى هو
يكن لا انه معمول لما بعد الفاء كما كان فى الاول (فلما حذف فعل الشرط) اى
الذى هو مهما يكن وبقى طرفه (صار) اى التركيب (اما يوم الجمعة فزيد

مطلق فهذا القائل) اي المبرد (لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا)
يعني ذهب الى ان ما بعد الفاء لا يجوز تقديمه عليها سواء كان مستعملا مع
اما اولا ثم شرع في نقل المذهب الثالث الذي هو التفصيل بين ما جاز تقديمه
وبين ما لم يجز فقال (وقيل) (القائل المازني) حيث ذهب الى انه (ان كان)
ما يتوسط بين اما وفائها) (جائز التقديم) (على الفاء مع قطع النظر عن الفاء)
اي مع عدم وجود مانع آخر غير الفاء (كالمذكور) وهو قولك اما يوم الجمعة
فزيد منطلق (فمن) (قبيل القسم) (الاول) (وهو) اي المراد بالقسم الاول
(ان يكون الاسم المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء) كما كان المذهب الاول مطلقا (وان)
(اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء) اي لم تكن الفاء مانعة عنه
(بل المانع غيرها) اي غير الفاء (مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق
فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها) فانه لما رأيت ان في هذا المثال حصل مانع
غير الفاء من التقديم واذا كان كذلك (فمن) اي فذلك من (قبيل القسم)
(الثاني) (وهو) اي القسم (ان يكون متوسط معمول الشرط المحذوف)
كما هو مذهب المبرد مطلقا الذي نقل المصنف (فهذا القائل فرق بين ان لا يكون
وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون) اي بين ان يوجد مانع (فجعل) اي جعل
هذا القائل اي المازني (لاما) اي اذا طرأ لها (خاصية عند رفع حكم الامتناع
عن الاول) يعني ان لاما خاصية وهي رفع ما اقتضى الفاء من امتناع تقديم
ما في حيزها في غير ما وقعت معه اما (دون الثاني) اي الخاصية في رفع دونها
امتناع [illegible] (هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما) معمولا
(منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره) اي تقدير
الكلام (على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد) اي قدم على الفاء وجعل متوسطا
(بين اما والفاء لما ذكرنا فصار) بعد الجعل المذكور (اما زيد فمنطلق) اي فهو
منطلق (فارتفاع زيد) اي فيكون زيد على هذا التقدير مرفوعا بالابتداء كما كان
اولا) اي قبل التقديم كذلك (وعلى المذهب الثاني) يكون المرفوع جزأ
من الشرط فتقديره (مهما يكن زيد منطلق اي فهو منطلق) وفي هذا
التفسير اشارة الى ان قوله فمنطلق خبر المبتدأ المحذوف وهو مع جملة اسمية
جزائية وزيد فاعل فعل الشرط الذي هو يكن (اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط) اي فعله يكن فبقي فاعله مذكورا (فصار اما زيد فمنطلق فزيد)
اي المذكور [illegible] (فاعل الفعل المحذوف) اي لانه [illegible]
[illegible]

المذكورين فيما بعد اما اراد الشارح ان يرده فقال (وما بعده يره) وهو مبتدأ
وخبره قوله فوجهه غير ظاهر يعني ان تقدير البعض في المثال المذكور (على تقدير
الرفع) اي على تقدير كون المذكور فيما بعد اما مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
حيث وجهه (بانهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول)
وهو الفعل المذكور (المحذوف على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف)
يعني نائبه (وتقديره) اي وكذا تقدير هذا البعض (على تقدير النصب) اي
فيما وقع ما بعد اما منصوبا وجهه (بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة فعل المخاطب
المعلوم) مثلا (على ان يكون يوم الجمعة) مثلا (منصوبا بانه مفعول به للفعل
المحذوف فوجهه) اي فوجه كل من التقديرين (غير ظاهر) فانه لو كان
معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه
الاختيار بتقدير فعل واقع اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز
الا على تأويل مرجوح وهو تقدير العائد اي منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد
فمنطلق بتقدير ناصب مع انه يجوز قوله (مع انه) اشارة الى هذا التوجيه مع عدم
نفسه لكونه غير ظاهر فله ضرر لايهام شيء آخر مضر وهو انه (يوهم جواز
اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب و) يوهم
ايضا (جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يذكر على صيغة
المجهول الغائب مع عدم جوازهما) اي عدم نصب زيد ورفع يوم الجمعة
غير جائز (بالاختلاف) ثم ان المصنف لما اكتفى بمثال واحد وترك الآخر واختار
منهما ذكر مثال منصوب اراد الشارح توجيهه فقال (وانما مثل المصنف)
اي اختار المثال (بما) اي من قبيل ما (تكون الواسطة بين اما والفاء فيها منصوبة
لظهور اصالة كونها من فرعه لكثرتها) (حرف الردع كلا) بفتح الكاف
وتشديد اللام (الردع هو الزجر والمنع كما تقول لشخص فلان يبغضك فيقول)
اي ذلك الشخص جوابا لك (كلا ردعا لك) اي زاجرا لك ومانعا من مثل
هذا الكلام (اي ليس الامر كما تقول) وفي الصحاح ان هذا مثال ابطال الخبر ونفي
لخبره يعني لانه رد لنفس الخبر فانه يجوز البغض منه وقد يكون بيانا بكون الخبر
الذي اتى به المتكلم منكرا في نفسه كقوله تعالى واتخذوا من دون الله آلهة
ليكونوا لهم عزا كلا (وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن
قال لك افعل كذا) وتجيب له بقولك (كلا اي لا اجاب) يعني لا ينبغي ان تجاب
(الى ذلك) ي ما امرتني به (ويجيء) (اي) وقد ورد لفظ (كلا) على غير
معنى الردع بل ورد (بمعنى حقا) يعني ثبت ما قبل ثبوتا (والمقصود منه) اي
من هذا اللفظ (تحقيق مضمون الجملة) فحينئذ يجوز ان يجاب القسم (كقوله

تعالى كلا ان الانسان ليطغى) اى حق وثبت طغيان الانسان و يجوز ان يحسب انتصابه نحو قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة (واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى) يبنى على الالف (لكون لفظه) اى لفظ كلا حال كونه اسما (كلفظ) اى مثل لفظ (كلا الذى هو حرف) فانهما متناسبة لفظية (ولمناسبة معناه) اى معنى لفظ كلا حال كونه اسما بمعنى حقا (لمعناه) اى لمعنى لفظ كلا حال كونه حرفا للردع و [illegible] (لانك تردع) اى تزجر وتمنع (المخاطب عما يقول [illegible]) [illegible] كان الله تعالى فى قوله كلا ان الانسان [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] جاز ان يكون الثانى [illegible] على ما صرف الشارح [illegible] (الكن النحاة [illegible]) اذا كان بمعنى حقا الضا [illegible]) اى للمعنى الذى ([illegible]) اى لفظ كلا بمعنى حقا ([illegible]) [illegible] ان زيدا قائم [illegible] ([illegible]) اى [illegible] (ذلك) اى لفظ كلا اذا كان بمعنى [illegible] ([illegible])واشار بقوله ([illegible]) [illegible] التاء التأنيث المتحركة (لانها) اى [illegible] ([illegible]) [illegible] ان كون المتحركة تختص [illegible] [illegible] [illegible] قد [illegible] [illegible] الاسم [illegible] على [illegible] المصنف لم يصح اى لم يصح كلامه بقوله (تلحق) (الفعل) (الماضى) [illegible] اشار الى ان [illegible] الشارح بقوله لانها مختصة فى [illegible] على تقييده به لانه [illegible] تلك التاء بلحوقها [illegible] وما [illegible] الساكنة لا المتحركة واعلم [illegible] تلك التاء ([illegible]) تلك التاء (من اول الامر) اى قبل [illegible] (علامة) واللام فى قوله (لتانيث المسند اليه) متعلق بقوله تلحق [illegible] وبقوله علامة [illegible] الشارح ([illegible] كان) [illegible] تأنيث فعله اعم من ان يكون فاعلا ان اسند اليه الفعل على جهة قيامه به (او يكون (مفعول مالم يسم فاعله) بان اسند اليه الفعل على جهة وقوعه عليه (وانما جاءت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم) اى الاصل فى الاسم (الاعراب واصل الفعل) اى والاصل فيه ([illegible]) اى فاريد

ان ينبه (من اول الامر بسكون هذه) اى بسكون التاء اللاحقة بالفعل (على بناء ما لحقته) اى على ان ما لحقت به التاء مبنى (وبحركة) اى واريد ان ينبه بحركة (تلك) التاء اى اللاحقة بالاسم (على اعراب ما ويته) اى على ان ما وليت له التاء من الاسم معرب وانما جاز التنبيه به (لانهما) اى اللاحقة بالفعل واللاحقة بالاسم (كالحرف الاخير مما لحقته) ثم شرع فى تفصيل مسائلها بان الحاقها به قد يكون مخيرا وقد يكون واجبا فقال (فان كان) (اى المسند اليه اسما) (ظاهرا غير) (مؤنث) (حقيقى) فانه ان كان مضمرا راجعا الى مؤنث حقيقيا كان او غير حقيقى وجب الحاق التاء وكذلك اذا اسند الى ظاهر حقيقى واما اذا اسند الى ظاهر غير حقيقى (فمخير) (اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه) اى وبين عدم الحاقه (او فهو اى الحاق تاء التأنيث) وعدم الحاقه (مخير فيه على الحذف والحصل) اى ان فى نفسه الاول نائب الفاعل لقوله مخير تحته مستتر عبارة عن المخاطب فاعله قوله فيه خفف الجار واستتر الضمير تحته كما كان فى قراءتهم مال مسترك وظرف مستقر (و) لما اورد صاحب المتوسط على المصنف ان ذكر (هذه المسئلة) اى مسئلة تخيير التأنيث (قد تقدمت) اى فى بحث المؤنث (الا انها) اى لكن هذه المسئلة (قد ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا) اى وذكرت هنا (من حيث انها من احكام تاء التأنيث) وقال العصام بهذا لا يندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله يلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقى (واما الحاق علامة التثنية والجمعين) (اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء) (فضعيف) (لعدم احتياجها) اى لعدم احتياج المذكورات (الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان التأنيث قد يكون معنويا) ولم يكن فى لفظه علامة كونه مؤنثا كهند (او سماعيا) مثل شمس ولو لم يوجد فى فعله علامة ايضا لم يوجد علامة اصلا ولا يعرف انه مؤنث او مذكر (وعلامة التثنية) اى بخلاف علامة التثنية (والجمع فان العلامة فيهما) (غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت) اى ومع انها الحقت (على ضعفها) اى مع ضعفها (لا) (يعبر) (بضمائر) اى لم يكن تلك اللواحق ضمائر (لئلا يلزم الاضمار) يعنى انها لو كانت ضمائر يلزم الاضمار (قبل الذكر من غير فائدة بل هى) اى علامة التثنية والجمعين الواقعة (حروف اتى بها) اى الحقت بما لحقت (للدلالة من اول الامر) اى قبل ذكر الفاعل (على احوال الفاعل) من كونه تثنية وجمعا مذكرا او مؤنثا (كتاء التأنيث) اى كما الحقت تاء التأنيث لتلك الفائدة (وفى

شرح الرضى هذا) اى ماذكر من الترجيح (ماقاله النحاة) واليه ذهب المصنف

(ولا منع) يعنى انه فى الحقيقة لاوجه مانع (من جعل هذه الحروف ضمائر

وابدال الظاهر منها) اى ولا مانع من جعل الظاهر الذى بعدها بدلا منها اى

وان كان لزوم الضمير قبل الذكر مانعا منه بناء على جعلها ضميرا فاعلا وجعل

الاسم الظاهر الذى بعدها فاعلا ايضا لكن يجوز ان تجعل تلك الحروف ضمائر

مرفوعة على انها فاعل والاسماء الظاهرة التى ذكرت بعدها ابدالا من ذلك الضمير

(والفائدة فى مثل هذه الابدال ماهى) اى ذالذى عرف (فى بدل الكل من الكل)

وقوله (او يكون) [illegible] من قوله من جعلها [illegible] لا مانع

ايضا من ان تكون (الجملة [illegible]) [illegible] الظاهر المذكور

[illegible] ([illegible]) اى يجوز ان يكون الغرض من اضمار الفاعل وذكره

بعده ظاهرا (كون الحرف هيئا) اى الابهام اولا ثم [illegible]

صحيح عند البلغاء (التنوين) ولما كان المراد بالتنوين ههنا معناه

الاصطلاحى وكان له معنى لغوى اراد ان يبين معناه اللغوى [illegible] فقال

(فى الاصل) يعنى التنوين فى الاصل اى فى اصل اللغة [illegible] النقل (مصدر

نونته) يعنى يقال نونت زيدا مثلا (اى ادخلته نونا) [illegible] التنوين على هذا

فعل المتكلم فالمتكلم منون بكسر الواو وزيد منون بفتح الواو [illegible]

الفعل يعنى مابه ينون (فسمى مابه) يعنى ثم نقل هذا [illegible] من المصدر الى مابه

(ينون الشئ) فوضع له وصار عرفا فسمى مابه ينون الشئ (اعنى النون

تنوينا) وانما نقل [illegible] المصدر [illegible] ([illegible]) [illegible]

اى [illegible] ذلك [illegible] ([illegible]) [illegible] بالحدوث [illegible] هذا

الاشعار (له فى المصدر) اى لمعنى يقع فى المصدر (من معنى الحدوث والاحداث)

اى ولكون الحدث والعرض مستترا فى المصدر (سمى [illegible] المصدر

حدثا وهى) اى التنوين [illegible] (فى الاصطلاح) اى فى اصطلاح

اهل العربية (نون ساكنة) ([illegible]) [illegible]

واذا كان كذلك (فلا [illegible]) اى لا [illegible] ([illegible])

بسبب آخر وهو اجتماع الساكنين ([illegible]) [illegible] اذا [illegible]

معرفة بهذا [illegible] ([illegible]) [illegible] (لم يكن

واشباهها) من النونات الساكنة التى لا يطلق عليها التنوين [illegible] تاملا

للاخيار (فاخرجها) اى اراد المعرف ان يخرج ماذكره بقوله (تتبع حركة

الآخر) (اى آخر الكلمة) انما خرجت المذكورات بهذا القيد (فان هذه)

اى النونات المذكورة ([illegible] الكلمات [illegible]) [illegible] ([illegible] حركة [illegible] اواخرها)

فان النون الساكنة فيه من مثالها هي نون ساكنة وآخر كلمة منه (ونون قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر منه تبعيتها الآخر لحوقها اي لحوق نون التنوين (به) اي بالآخر (من غير تخلل شيء بينه) اي بين الآخر (وبينها) اي وبين النون الساكنة (وههنا) اي ولو قال تتبع الآخر لم يوجد اللحوق بتلك الصفة لانها لاحقة بالآخر مع حصول التخلل بينهما وهو الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين) فان ضمة زيد المرفوع متخللة بين الدال التي هي آخر الكلمة وبين النون الساكنة (فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة) يعني ان هذا القيد مستدرك فانه لو قال تتبع الآخر لحصل المراد (قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير) يعني لا نسلم انه يفيد المراد لان المراد من الآخر ليس هو الآخر مطلقا بل المراد منه بقرينة التبادر هو الحرف الاخير الذي قام به الحركة (ولم) عطف على يعني اما قال حركة الآخر ولم يقل (آخر الاسم) مع ان التنوين من خواص الاسم (ليدخل) في تعريفه (تنوين الترنم في الفعل) (لا لتأكيد الفعل) يعني ان النون الساكنة او قعة في الاخر اذا سميت تنوينا اذا كانت داخلة عليه لا لتأكيد الفعل (فخرج به) اي بهذا القيد (نون التأكيد الخفيفة) فانها ساكنة يصدق عليها التعريف واما الثقيلة فكرنها غير ساكنة لم تدخل في التعريف حتى تحتاج الى الاخراج (ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق) فانه يوهم ان قوله نون ساكنة تتبع حركة الاخر لتأكيد الفعل بعينه يصدق على النون الساكنة في قوله انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام في رجل فاجاب عنه بانه لا يرد النقض به لان المراد بتبعيتها حركة الآخر ليس مجرد وجودها بعدها بل تطفلها) اي تبعية النون (لها) اي لحركة الاخر لا في وجرد تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعة لحركة لام رجل بهذا المعنى) ثم شرع بعد تعريف التنوين في بيان انواعه فقال (وهو) (اي التنوين) ذكره باعتبار لفظ التنوين وان جاز تأنيثه باعتبار انه نون ساكنة (اقسام) (وهو) اي التنوين الذي يكون للتمكن (ما) اي تنوين (يدل على امكنية الكلمة) يعني على تثبيت الكلمة واحكامها ولما كان المراد من الكلمة ههنا الاسم فسره بقوله (اي كون الاسم لم يشبه الفعل) اي كون اسميته محققا ثابتا فيها بحيث لم يوجد فيه مشابهة للفعل اصلا حتى تضعف اسميته (بالوجهين) اي بالوجهين المعتبرين في منع الصرف) اي بما يقوم مقامهما من العلتين في منع الصرف (وحينئذ) وحين اذ فسر التمكن بهذا (يتصور وجوده) اي تنوين التمكن (في غير المنصرف) يعني فلا يمكن وجود هذا التنوين فيه فاذا دخل تنوين في غير المنصرف يجب ان يحمل

على غير التمكن (والتنكير) اى وهو التنكير (وهو) اى تنوين التنكير (الفارق) اى التنوين الذى يفرق (بين المعرفة والنكرة) فلا يتصور دخوله على المعرفة فاوجد فى المعرفة غير تنوين التنكير كتنوين زيد فانه تنوين تمكن (فهو) اى هذا التنوين (دال على ان مدخوله) اى من الاسم (غير معين نحو صه) بفتح الصاد المهملة وبكسر الهاء المنونة فانه اسم فعل استعمل بوجهين فان استعمل بالتنوين يكون معناه غير معين (اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما) يعنى ان سكوتك مطلوب فى اى سكوت كان وفى اى وقت كان فلا اطلب منك سكوتا معينا فى وقت معين (واما) اذا استعمل لفظ (صه بغير التنوين) يعنى بكسر الهاء غير منون (فمعناه اسكت السكوت الآن) يعنى اطلب منك سكوتا خاصا فى هذا الآن فلا ينافى سكوتك فى غير هذا الآن ونقل العصام عن الرضى بان فيه مذاهب قيل انها مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال فى الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف انتهى (واما التنوين فى نحو احمد وابراهيم) يعنى قبل الحكم بمنع صرفهما او اذا استعملا غير علم (فليس) ذلك (للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لا ارى مانعا من ان يكون التنوين الواحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل) كما يفيد عدم انصرافه (يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته) اى جعلت لفظ رجل (علما تمحض للتمكن) يعنى يكون لمحض التمكن (والعوض) اى هو للعوض (وهو) اى ما هو للعوض (ما) اى تنوين (لحق) اى ذلك التنوين (الاسم عوضا) اى لقصد كونه عوضا (عن المضاف اليه لتمامه قبلها على آخر الكلمة) اى وانما صح ان يكون عوضا عنه لكون التنوين مذكورا عقيب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقيبها (كيومئذ) اى مثل التنوين فى مثل يومئذ وكذا فى حينئذ وليلتئذ (اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ) اى الذى هو ظرف بمعنى وقت (واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت) اى وقعت (بعدها) اى بعد كلمة اذ (فلما حذفت الجملة للتخفيف) وهى كان كذا (الحق بها) اى باخر كلمة اذ (التنوين عوضا) اى لقصد ان يكون عوضا (عن الجملة) اى التى حذفت وانما عوض عنها مع انه جاز ابقاء المضاف على حاله كما فى الغايات (لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ) ومثل (جعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت) اى وكذا قولك مررت (بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك) (والمقابلة) اى التنوين المقابلة (وهو) اى التنوين الذى للمقابلة (ما) اى تنوين (يقابل نون الجمع المذكر السالم)

وهي نون مسلمون (كمسلمات) اى مثاله كالتنوين فى نحو مسلمات يعنى الجمع
المؤنث السالم الذى جمع بالالف والتاء (فان الالف والتاء فيه) اى فى مثل مسلمات
(علامة الجمع كما ان الواو علامة) اى كما كانت واو مسلمون علامة الجمع
(فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيهما) اى فى مثل كلمة مسلمات (ما)
اى علامة (يقابل النون فى ذلك) اى فى مسلمون (فزيد التنوين فى آخره)
اى فى آخر مسلمات (ليقابله) اى ليكون ذلك التنوين مقابلا للنون هذا
ما اختاره الجمهور من ان التنوين فى مثل مسلمات للمقابلة خلافا للبعض
وهو قوله (وتوهم بعضهم انه) اى ذلك التنوين (للتمكن) لا للمقابلة (وهو)
اى هذا التوهم (خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة بقيت فيها التنوين)
مع انها تكون غير منصرف ولا يوجد فى غير المنصرف (ولو كانت) اى تلك
التنوين (للتمكن لزالت) كما زالت فى مثل ابراهيم واحمد فان لفظ مسلمات
غير منصرف (للعلتين) اى لوجود علتين (العلمية والتأنيث وظاهر) يعنى
ومن البين (انه) اى التنوين فى مثل مسلمات (ليس بتنوين التنكير لوجوده)
اى لكونه موجودا (فيما) اى فى اللفظ الذى (كان علما كعرفات) فانه علم
للجبل المشهور ووجوب تنوين التنكير فى العلم مناف لما وضع له فانه موضوع
للدلالة على ان مدخوله نكرة (ولا تنوين العوض) اى وليس التنوين فى نحو
مسلمات تنوين عوض (لعدم مساعدة المعنى) اى لما عرفت من ان تنوين العوض
فيما حذف المضاف اليه ومعنى نحو مسلمات لا يساعد لحذف المضاف اليه
(ولا تنوين الترنم) اى وليس ما لحق مسلمات تنوين الترنم (لوجوده) اى لان
تنوين الترنم مشروط بكونه فى آخر الابيات والمصاريع وتنوين نحو مسلمات
ربما يوجد (فى غير اواخر الابيات والمصاريع) يعنى انه يوجد فى الاوائل والاواسط
(فتعين ان يكون للمقابلة) اذ لم يبق قسم آخر (لانها) اى لان المقابلة (معنى
مناسب لحمل التنوين) اى التنوين الموجود فى مسلمات (عليه) اى على ذلك
المعنى المتعين الذى هو المقابلة (والترنم) وفى الصحاح الترنم بتحسين الصوت وقد رنم
من باب طرب وترنم اذا رددصوته والترنيم مثله وترنم الطائر فى هديره وترنم القوس
عند الانباض انتهى يعنى ان التنوين قد يلحق لمجرد الترنم (وهو) اى اللاحق
للترنم (ما) اى تنوين (لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد)
وانما اختير التنوين لهذا القصد (لانه) اى لان التنوين (حرف يسهل به)
اى باستعانته (ترديد الصوت) اى الذى هو سبب للتحسين المطلوب (فى الخيشوم)
فانه الذى هو محل الغناء (وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء) فسمى تنوين
الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء وقال العصام ومن لم ينتبه لما ذكره قال سمى به

لان فيه ترك الترنم (وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان لحوقها الحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها) اى فى اثناء الابيات والمصاريع (جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا الآخر (لان محل التغنى به) اى بالتنوين (انما هو الآخر) وانما انحصر فى الآخر (لئلا يختل سلك النظم) فانه لو اعتبر ما وقع فى اثنائهما يلزم الخلل فى سلك النظم (بتخلله) اى بسبب تخلل التنوين (بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يختل) بالنصب عطف على قوله لئلا يختل يعنى وقوعه فى الاثناء كما يقتضى اخلال سلك النظم يقتضى ايضا الخلل (بفهم المعنى) الذى هو المقصود (وهو) يعنى تنوين الترنم (اما يلحق القافية المطلقة وهى) اى القافية المطلقة (ما) اى قافية (كان رويها) الروى الحرف الذى تبنى عليه القصيدة فيقال قصيدة لامية وقصيدة رائية (متحركا كاشبعنا باشباع حركته) اى حركة ذلك المتحرك وقوله (الواحد) بالنصب كما فى النسخ يحتمل ان يكون مفعولا ثانيا بالاشباع بتضمين معنى الجعل يعنى يجعل حركته مشبعا واحدا (من الالف) ان كانت الحركة فتحة (والواو) ان كانت ضمة (والياء) ان كانت كسرة (وسميت هذه الحروف) اى الزائدة (حروف الاطلاق لاطلاق) اى لوجود اطلاق (الصوت) الذى يترك الحسن (بامتدادها) لكون الثلثة حروف مد (ولحوق النون) وهو بالرفع مبتدأ يعنى ان حاصل ما ذكرت ليس فيه تنوين مع ان الكلام فيه فاجاب ان لحوق النون الساكنة (بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به) (اى بالنون) كما فى قول الشاعر

※ اقلى اللوم عاذل والعتابن ※ وقولى ان اصبت لقد اصابن

فروى هذا البيت بالباء) لان آخر المصراع الاول العتاب وآخر البيت اصاب (وحصل باشباع فتحها) اى فتح الباء فى اللفظين (الالف) فيكون العتابا واصابا (وعوض) اى ثم عوض) عن هذه الالف) الذى هو الاطلاق (عند التغنى نون الترنم) فقوله اقلى امر حاضر مؤنث من الاقلال وعاذل منادى حذف منه حرف النداء اى يا عاذلة بمعنى لائمة ثم رخم فحذف التاء من آخره فبقى عاذل بفتح اللام والمعنى اقلى لومك وعتابك على ما افعله وتأملى فيه فان كنت مصيبا فقولى (واما) اى تنوين الترنم (يلحق القافية المقيدة وهى) اى القافية المقيدة (ما) اى قافية (كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان) اى ذلك الحرف الساكن (او غير صحيح وسميت هذه الحروف) اى تلك القافية (مقيدة لتقيد الصوت بها) اى فى تلك القافية (وامتناع) اى ولامتناع (الامتداد به) وانما امتنع الامتداد (لانه ليس ههنا حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق) وقوله (ليتيسر) متعلق بيحصل يعنى لا يتيسر (امتداد

(الصوت) بعدم حصول حروف الاطلاق التي هي حروف المد (كقول الشاعر

* وقاتم الاعماق خاوي المخترقن * مشتبه الاعلام لماع الخفقن *

فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة) يعني قاف المخترق في آخر المصراع وقاف الخفق في آخر البيت (ولا يمكن مد الصوت بها) اي في المذكورة في الآخر لكونهما قافا ساكنة غير حرف مد (فحركت) اي القاف في الكلمتين (عند التغني بالفتح) اي في لفظ المخترق (او الكسر) اي او بالكسر في لفظ الخفق لكونه مجرورا بالاضافة فاقتضار الاول المخترق والثاني الخفق (والحق بهما النون فقيل المخترقن والخفقن) فقوله وقاتم الاعماق مجرور بواو رب وجوابه محذوف اي قطعته او سلكته والقاتم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار والاعماق جمع عمق بفتح العين وهو ما بعد من اطراف المفازة والخاوي من خوي البيت اذا كان خاليا والمخترق بضم الميم وفتح الراء والقاف وبكسر ايضا المحل الذي تخترقه الريح وتمر فيه بسهولة يعني مهب الريح بحيث لاشيء يمنعها من المرور والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق واللماع مبالغة اللامع واراد بالخفق السراب الخافق اي المضطرب من خفق اذا اضطرب والمعنى رب مهمه مظلم الجوانب في المفازة اي بعيد الاطراف خالي الطريق عن الاستخبار مشتبه الاعلام اي ملتبس غير متميز لامع السراب قطعته) ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي) اي التنوين الغالي (لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز) فوجد هذا المعنى في هذا التنوين لانه قد تجاوز (البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن) فيكون هذا من قبيل تسمية المسبب باسم السبب (ولهذا) اي ولكون التنوين متجاوزا عن حد الوزن (يسقط) اي وزن البيت الذي لحقه ذلك التنوين (عن التقطيع وليس للقسم الاول) اي اللاحق بالقافية المطلقة (اسم يختص به) اي يمتاز بذلك الاسم (واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني) كما كانت سائر التنوينات (بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني) واذا كان كذلك (ففي عده تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا) اي كما في تنوين الترنم (تأمل) كتنوين العوض والمقابلة فان تنوين العوض لغرض جبر النقصان وتنوين المقابلة لغرض المقابلة بخلاف تنوين التمكن فانه يدل على مكانة الكلمة في الاسمية بحيث لا تشبه الفعل ومبنى الاصل بخلاف تنوين التنكير فانه يدل على ان مدخوله غير معين (يحذف) هذا بيان لمسألة التنوين من حيث حذفه وذكره (اي التنوين

(وجوبا) يعني انه يحذف [illegible] الا [illegible] (من العلم) وقوله (حال كونه)
اشارة الى ان قوله (موصوفا بابن) حال من العلم وايضا قوله (حال كون الابن)
اشارة الى ان قوله (مضافا الى علم آخر) حال من الابن يعني اذا وقع علم موصوف
بالابن المضاف الى علم آخر يحذف التنوين وجوبا من العلم الاول الموصوف (نحو
جاءني زيد بن عمرو) فان زيدا موصوف بابن مضاف الى عمرو (وذلك) اى
كونه [illegible] (لكثرة استعمال [illegible] علمين [illegible] موصوف) اى بالابن
(والآخر مضاف اليه) [illegible] (لطلب
التخفيف) [illegible] (لفظا [illegible]
وخطا) اى [illegible] وكذلك
[illegible] اى من هذه القيود (
اذا [illegible] (صفة) اى نعتا (لغير العلم او كان) [illegible]
مضافا الى العلم بل كان (مضافا الى غير العلم [illegible]) [illegible]
لكون الموصوف [illegible] (ونحو ابن عالم) نحو
جاءني زيد ابن عالم [illegible] من الابن
فيه مضاف الى [illegible] (لا يحذف التنوين [illegible]) اى من لفظ
الرجل الاول [illegible] (واما [illegible]
الخط [illegible] من قوله موصوفا [illegible] اذا لم يكن الابن صفة)
بل كان [illegible] (خبرا اى خبرا) [illegible] كون ابن عمرو
خبرا عن زيد [illegible]
[illegible] اى [illegible]) اى [illegible]
(فانهما) اى فان [illegible] (لا يحذف [illegible]) [illegible]
اخرى وان لم تحذف [illegible] كانت كما [illegible] (الا [illegible] هذه
هند ابنة عاصم) يعني بالناس [illegible] لا [illegible]
هو قوله [illegible]
يدفع الالتباس [illegible] الالتباس [illegible]
[illegible] طالب [illegible] ابوطالب
طالب [illegible] (اى [illegible]) [illegible] واشارة الى
ان قوله نون [illegible] (و [illegible]) [illegible]
[illegible] كانت الواو [illegible] (مضمومة [illegible]) او [illegible] (مضمومة [illegible]
في الساكن) [illegible] (ومسددة مفتوحة) بالرفع
[illegible] دون [illegible]

والكسر (لما به) اى لكونها ثقيلة لكونها مشددة (وفتحها خفيفة) اى ولكون [illegible] احف من الحركتين الاخريين بين بابها لكون حركتها معادلة [illegible]
وقوله (مع غير الف) كالاول مشترك [illegible] مفتوحة يعنى ان المشددة مفتوحة اذا
كانت مع غير الالف وقوله (اى غير الف التثنية) اشارة الى ان المراد من [illegible]
المسمى عم من الف التثنية (نحو اضربان) (والف جمع) وقوله (اى لا [illegible]
الفصل بين نون جمع المؤنث) بين (النون المشددة) تفسير الالف الجمع يعنى
المراد به الالف الذى يكون فاصلا بين النونين واضافة الالف الى الجمع لادنى
ملابسة لان الالف لا يكون علامة الجمع فى الافعال (نحو اضربنانها) اى
اذا كانت المشددة مع الالف (تكسر فيهما) اى مع الالفين المذكورين [illegible]
[illegible] المشددة [illegible]) اى لانها تكون (فيهما) مشبهة (بنون
التثنية) ثم شرع فى بيان الخواص [illegible] فقال (يختص) (اى نون
التأكيد) مع قسميه [illegible] (بالفعل المستقبل) [illegible] عن [illegible]
عليه يعنى نون التأكيد [illegible] على الفعل المستقبل او صيغ بالصدق [illegible]
ولا تلحق غيره قوله (الكائن) اشارة الى ان قوله (فى) (الامر) (فى) حرف
مستقر صفة للمستقبل (نحو اضربن بالخفيفة واضربن بالتشديد) وقوله
اضربن يحتمل ان يكون مثالا لامر المخاطب [illegible] [illegible] وجمع
المذكر الغائب فانه اذا قرئ بفتح الباء يكون [illegible] وان كسرها يكون مثالا
[illegible] للمخاطبة فى ارادة [illegible] اشارة الى ان هذه الصيغة محل لدخول النونين
(والنهى) اى ويختص بالمستقبل الكائن فى صيغ النهى (نحو لا تضربن)
بفتح الباء وكسرها وضمها بما سبق (والاستفهام) اى والمستقبل الكائن
فى صيغ الاستفهام [illegible]
(نحو الامرن بالفتح [illegible]) (و [illegible] القسم) اى [illegible] الكائن فى جواب
القسم نحو والله لافعلن) وقوله (بالخفيفة [illegible] والتشديد) اشارة الى [illegible]
قال [illegible] فى جميع [illegible] واحتصر [illegible] اى نون
التأكيد [illegible] ([illegible]) اى [illegible] المذكورة فى صيغ
المذكورات (الذكاة) اى [illegible] الامر والنهى [illegible]
والاستفهام طلب الفهم [illegible] والعرض [illegible] النزول [illegible]
طلب الجر على الفعل ([illegible]) [illegible] لان نون [illegible] ([illegible] وكد
الا ما يكون مطلوبا) (وقلت) (اى نون التأكيد) يعنى لحوقها (فى النفى)
(ولا يقال زيد ما يقومن) وقوله (الا قليلا) استثناء مفرغ يعنى لا يقع فى النفى
استعمالا الا استعمالا قليلا [illegible] (الحلوه) [illegible] (عن معنى الطلب

وانما جاز قليلا تشبيها له) اى للنفى (بالنهى) (ولزمت) (اى نون التأكيد) (فى
مثبت القسم) (اى فى جوابه المثبت) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة المثبت
الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها والى ان الجواب مقدر فيه
اى مثبت جواب القسم وانما لزمت النون (لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان
يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو) اى الامر المنفصل (القسم) وقوله
(من غير) متعلق بقوله ان يؤكدوا يعنى انهم لما أكدوا الفعل بالقسم الذى
هوامر منفصل عنه كرهوا ان يحصر التأكيد به من غير ان (يؤكدوه) اى
الفعل (بما) اى بشئ مؤكد انه (يتصل به) اى بذلك الفعل (وهو) اى
المؤكد المتصل (النون بعد صلاحيته) اى بشرط ان يكون الفعل صالحا
(له) اى لقبول النون وذلك بان يكون مثبتا وبه اشار الى وجه تخصيص اللزوم
بالمثبت (فى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما بعد المثبت القسم
غير لازم بل جائز) وقال العصام ان قوله لزمت النون فى الجواب المثبت منقوض
بقوله تعالى ❊ ولئن متم اوقتلتم لالى الله تحشرون ❊ يعنى فان تحشرون جواب
مثبت بغير النون ثم قال ان المثبت مقيد بان لا يتعلق به ظرف اوجار مقدم عليه
فائدة القصر مثبت لكن تعلق به الجار المقدم (وكثرت) (اى نون التأكيد)
(فى مثل اما تفعلن) قوله (اى الشرط المؤكد) تفسير المثل يعنى ان المراد بمثل
اما تفعلن كل شرط اكد (حرفه) اى حرف ذلك الشرط (بما) اى بلفظ ما
سواء كان التأكيد لازما كما فى حيثما واذما اوجائزا كما فى اذاما وانما كثرت فى مثل
هذا (فانه لما اكد والحرف) اى حرف الشرط بالحاق لفظ ما به (قصدوا تأكيد
الفعل ايضا) اى كتأكيد حرفه (لئلا ينقص المقصود من غيره) اى لئلا يكون
المقصود الاصلى الذى هو الفعل ناقصا من غير المقصود الذى هو الحرف
ولما فرغ من بيان مسائله من حيث تلفظه ولحوقه شرع فى بيان تلفظ حرف يقع
قبل النون فقال (وماقبلها) (اى ماقبل نون التأكيد خفيفة كانت اوثقيلة)
(مع ضمير المذكرين) (وهو اى ضمير المذكرين (الواو) يعنى اذا وقع كل من النونين
مع الواو الذى هو ضمير جمع المذكر السالم فالحرف الذى قبلها (مضموم) وانما
ضم (ليدل) اى ذلك الضم (على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط
فى التقاء الساكنين على حده) يعنى ان التقاء الساكنين انما يكون وجها لحذف
الواو على مذهب من قال ان كون التقاء الساكنين على حده اى على محله
مشروط بشرط وهو ان يكون الساكنان) اى اللذان التقيا (فى كلمة واحدة)
فعلى هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والنون على حده لانهما
فى كلمتين (فان النون المشددة كلمة اخرى) فلا يكون هذا الالتقاء على حده فيجب
حذف الواو له فهو وقوله (اولثقل الواو) معطوف على قوله لالتقاء الساكنين

يعنى ليدل ذلك الضم على الواو التى حذفت لثقله (بعد الضمة وقبل النون المشددة) وهذا يكون وجها لحذفه (ان لم يشترط فى التقاء الساكنين) اى فى كونه على حده (ما ذكر) اى كونه فى كلمة واحدة وقوله (و) (مع ضمير) (المخاطبة) عطف على قوله مع ضمير المذكرين يعنى ان النون اذا كانت مع ضمير المخاطبة (وهو الياء) فالحرف الذى يقع قبلها (مكسورة) وهذا ايضا (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة) اى على الياء التى حذفت اما (لالتقاء الساكنين اولثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة) (و) (ماقبلها) (فيما عدا ذلك) (المذكور) اى فى ماعدا الذى ذكر (من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو) اى ماعدا هما (الواحد المذكر غائبا كان) اى ذلك الواحد المذكر (اومخاطبا) نحو ليضربن واضربن (اوالمؤنثة الغائبة) نحو تضربن وماقبل كل منهما (مفتوح) وانما فتح (طلبا) اى لقصد الطلب (للخفة وظاهر) يعنى ومن البين (انما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما) اى مع كون حكم النون فى التثنية وجمع المؤنث (غيرما ذكر) من ان النون المشددة مكسورة فيهما وان الخفيفة لاتدخلهما واذا كان حكمهما غيرماذكر (فقوله) (وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان) اى يكون هذا القول (بمنزلة الاستثناء منه) اى من حكم ماذكر (فتقول فى المثنى) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاستثناء يعنى انك تقول فى المثنى (اضربان باثبات الالف) اى بلاحذفها مع وجود التقاء الساكنين فى الكلمتين وانما غير الحكم ههنا (لئلا يشتبه) اى لئلا يكون شبيها بحذف الف (بالواحد واضربنان) اى وتقول (فى جمع المؤنث) اضربنان (بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات) احداها نون جمع المؤنث والاخريان نون التأكيد المشددة فانها نونان فى اللفظ ثم ذكر الفرق بين المشددة وبين الخفيفة فقال) (ولاتدخلهما) (اى التثنية وجمع المؤنث) هذا تفسير لضمير التثنية يعنى لاتدخل التثنية وجمع المؤنث (النون) (الخفيفة) هذا عند الجمهور وقوله (للزوم التقاء الساكنين) اشارة الى دليل الحكم بانها لاتدخلهما يعنى لايجوز دخولها لانه لودخلت عليهما لزم التقاء الساكنين (على غير حده) فان الساكن الاول وان كان حرف مد لكن الثانى ليس بمدغم وقد عرفت ان ابقاء الساكنين على حالهما انما جاز اذا كان على حده وهو كون الاول حرف مد والثانى مدغما وهو انما وجد فى المشددة لا فى المخففة (خلافا ليونس) يعنى خوالف الجمهور خلافا ثابتا ليونس من النحويين (فانه) اى يونس (يجيز التقاء الساكنين) على حده وان كان (على غير حده ويجعله) اى يجعل التقاء الساكنين على حده (مغتفرا) اى مسوغا

وجاز قوله مغتفرا بسكون الغين المعجمة والفاء من الغفر وهو العفو اي بجعله معفوا عنه في دخول الخفيفة (كما) كان مغتفرا (في الوقف) فان التقاء الساكنين اجيز في الوقف فان قولك نستعين اذا وقفت عليه اسكن النون مع ان الياء ساكن ايضا فيجتمع الساكنان احدهما الياء والثاني النون مع ان الثاني ليس بمدغم واذا وقفت على نحو نصر ايضا فيه اجتماع الساكنين مع ان الاول ليس بحرف مد والثاني ليس بمدغم وقوله (وهو ليس) رد لقول يونس يعني ليس تجويزه قياسا للوقف (بمرضي عند الاكثرين) ولما كان في النونين معاملتان احدهما معاملة المنفصل والثانية معاملة المتصل قال (وهما) (اي النون الثقيلة والخفيفة) (في غيرهما) (اي غير التثنية وجمع المؤنث) (مع الضمير البارز) (اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة) (كالمنفصلة . (اي كالكلمة المنفصلة) يعني حكمهما كحكمها (يعني) تفسير لكونهما كالمنفصلة اي يريد المصنف به انه (يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته) اي معاملة الآخر (مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء) تارة (او تحريكهما ضما وكسرا) تارة اخرى كما سيجئ (وغرضه) اي غرض المصنف (من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر) اي بيان حكم الافعال التي كان آخرها حرف علة (عند الحاق النون) اي عند ارادة الحاق النون من النونين (بها) اي بتلك الافعال المعتلة (ومعنى كلامه) يعني معنى كلام المصنف بناء على كون غرضه هذا (ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ماذكر) وهو قوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث يعني ان حكمهما مع التثنية وجمع المؤنث عدم دخول الخفيفة بهما وابقاء الالف مع المشددة (ومع غيرهما) يعني واما حكمهما مع غير التثنية وجمع المؤنث فهو (على ضربين) فانهما (اما مع ضمير بارز) اولا (وهو) اي الفعل الذي فيه ضمير بارز (شيئان) احدهما (جمع المذكر) اي واوه (نحو اغزوا وارموا واخشوا و) اخر (الواحدة المؤنثة) اي ياء المخاطبة (نحو اغزي وارمي واخشي واما) يعني انهما اما (مع ضمير مستتر وهو) اي وهذا الفعل (الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش (فان ضميرها انت وهو مستتر تحتها (فالنون) اي واذا عرفت هذه الاقسام فنون التأكيد (مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة) يعني فكما حذفت الواو والياء اذا التقيا بالساكن الذي في ابتداء الكلمة الثانية تحذف منهما كذلك (نحو اغزن) بضم الزاي (وارمن) بضم الميم (ياقوم بحذف الواو) منهما (كما حذفتها في اغزوا الكفار وارموا العرض) فان الواو حذفت في اللفظين لكونهما مع الكلمة المنفصلة (وكذا) اي كاغزن وارمن حال كونهما بضم الزاي والميم (نحو اغزن وارمن يا امرأة) يعني بكسر الزاي في الاول والميم

فى الثانى حال كونهما مع ياء المخاطبة (بحذف الياء كما حذفت) اى الياء (فى اغزى الجيش وارمى العرض) وهذا اذا كان الواو والياء بعد المفتوحة والمكسورة واما اذا كان ماقبلها مفتوحا فحكمه ليس كذلك كما قال (وتضم الواو المفتوح) اى تضم انت الواو التى فتح (ماقبلها) ولم يحذف الواو فيه (نحو اخشون كما ضممتها) اى كما ضممت الواو المفتوح ماقبلها اذا وقعت (مع) الكلمة (المنفصلة نحو اخشوا الرجل) قوله (وتكسر) معطوف على قوله وتضم يعنى وتكسر ايضا ولم تحذف (الياء المفتوح ماقبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين) اى فى المخاطبة (كاخشى الرجل) يعنى كما كسرتها اذا التقت مع الكلمة المنفصلة فى نحو اخشى الرجل (فان لم يكن) اى وان لم يكن النون (اى مع الضمير البارز وهو) اى عدم كونه مع البارز واقع (فى الواحد المذكر نحو اغزو ارم واخش فكالمتصل) (اى فالنون كالكلمة المتصلة) اى فحال النون فيه كحال الكلمة المتصلة (ويعنى بها) اى بما كان كالمتصلة (الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات) اى المحذوفة قبل لحوق النون (فتحها) اى فتح كل واحدة من الواو والياء (كما قلت اغزوا وارميا واخشيا) اى هذا كما قلت رد اللامات وفتحها اذا اتصلت الف التثنية التى هى متصلة بالفعل ولا يجوز انفصالها عنه (ومن ثمة) اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل (قيل هل ترين) اى بفتح الراء وبكسر الياء لا بحذفها (فى هل ترى كما يقال هل تريان) اذا كان بالف التثنية (هذا المثال لغير البارز الذى تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل) (وهو ترون) اى وقيل ايضا هل ترون (فى ترون باسقاط نون الجمع) لاجل نون التأكيد (والحاق نون التأكيد وضم الواو كضمها فى لم تروا القوم هذا مثال مافيه ضمير بارز يضم لاجل النون) (وهل ترن) اى وقيل هل ترن يعنى بكسر الراء والياء (فى مثل هل ترين باسقاط نون الواحدة وباثبات الياء وكسرها) اصله ترين يعنى فى مخاطبة ترى والاول مخاطب ترى وقوله (كما يقال) متعلق بالمثالين الاخيرين يعنى حركت الياء فى ترى وترين بالكسر اذ الحقت بهما النون لكونهما كالمنفصلة وكما حركت الياء فى المنفصلة فى قولك (لم ترى الناس) حركت بهما ايضا (هذا مثال ما حذفت ضمير بارز يكسر لاجل النون) (واغزون) (عطف على هل ترين) حتى يجوز ان يقدر ويقال هل ترن فى هل ترى (لا على ترين) فاذا عطف على الاول تكون الكلمة مفردا مخاطبا وهو المطلوب واما اذا عطف على الثانى يكون مثالا للجمع المذكر المخاطب (اى ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة) اى التى حذفت للوقف (كما رد) اى الواو (مع ضمير التثنية فى اغزوا) (واغزن)

اى ومن ثمه قيل اغزن فى اغزوا بحذف الواو المضموم ماقبلها كما قيل) اى بحذفها (اغزوا القوم) فانها كالمنفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول (واغزن) (فى اغزى بحذف الياء المكسور ماقبلها كما قيل اغزى القوم وهذه الامثلة) التى اوردها المصنف (وقعت) اى مرتبة على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف) يعنى لم يورد امثلة التونين فى شرحها مع الضمير البارز معا وكذا لم تورد امثلتهما مع غير الضمير البارز معا مرتبا على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكر ثم بالجمع المذكر ثم بالواحد المؤنث (بعضها) اى حال كون بعضها مثالا (لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل) وهو هل ترين وهل ترون (و بعضها) اى حيث ذكر بعضها (لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل) وهو هل ترين واغزن (كما اشرنا اليه) (و) (النون) (المخففة تحذف للساكن) هكذا لفظ الساكن وقع مفردا فى بعض النسخ فيكون المراد (اى لالتقاء الساكن المذكور بعدها) يعنى هذه النسخة محمولة على انه اراد بالساكن الواقع بعد النون الخفيفة لا الساكن الذى هو النون (وفى بعض النسخ للساكنين) اى وقع فيه والمخففة تحذف للساكنين فحينئذ يريد باحد الساكنين النون المخففة وبالآخر ماوقع فى الاول الكلمة التى تليها (كقول الشاعر * ولا تهين الفقير علك ان * تركع يوما والدهر قد رفعه * اى لا تهينن) يعنى اصله لا تهينن بضم التاء وكسر الهاء وسكون الياء وفتح النون بعدها وبالنون الخفيفة (حذفت النون المخففة لالتقائها) اى لالتقاء تلك النون (اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ماقبلها) وهى فتحة النون (تدل) اى تلك الفتحة (عليها) اى على النون المخففة المحذوفة وانما يحمل على هذا (والا) اى وان لم يحمل على هذا (لكان الواجب ان تقال لا تهين الفقير) يعنى بالنون المكسورة بعد الهاء المكسورة يعنى الواجب ان تكون النون متحركة بالكسر كما فى امثالها من قوله لم يكن الذين (ولم يحركوها) يعنى وانما حذفوا النون ولم يحركوها بالكسرة (كما يحرك التنوين) يعنى اذا وقع التنوين قبل الساكن يحركون ذلك التنوين بالكسر و يحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق (فرقا) اى لتحصيل الفرق (بينهما) اى بين النون المخففة والتنوين (وانما لم يعكس) يعنى وانما اختاروا الحذف فى النون والتحريك فى التنوين ولم يعكسوا الامر (حطا) اى لقصد الحط (لمرتبة مايدخل الفعل عن مرتبة مايدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا) دقوله فى البيت لا تهين معنى لا تحتقرن وعلك لغة فى لعلك اجرى مجرى عسى فى دخول ان فى خبرها والمعنى لا تحتقر الفقير عسى ان تركع وتزل يوما والزمان رفعه واعزه فستغنى هو وتفتقر انت

لان احوال الزمان لاتدوم (و) (تحذف ايضــا المخففة) (فى) (حال) (الوقف) (على ما الحقت) اى عــلى حرف الحقت تلك النون (به) اى بذلك الحرف (تخفيفــا) اى الطلب التخفيف (اذاصم) اى هــذا اذاضم (اوكسر ما قبلها) اى ماقبــل النون الخفيفة (كما يحــذف التنوين لذلك) اى للتخفيف (فيرد) اى فحينئذ يرد (ما) اى لام الفعــل الذى (حذف) اى كان محذوفا (لاجل المخففة كما) اى حال هذا كحال ما (اذاالحقت المخففــة باغزوا) اى بنحو اغزوا (اواغزى وقلت) اى واردت ان تلحق بهما المخففــة وحذفت الواو والياء لاجله وقت (اغزن) بضم الزاى (واغزن) بكسرها (بحذف الواو) فى الاول (والــياء) فى الثــانى (فاذاوقفت عليهما) اى على اغزن واغزن (وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخــلاف التنوين فانه) اى التنوين (لايردما) اى الحرف الذى (حذف لاجــله لان التنوين لازم فى الوصل فالمخففة ليست بلازمة) يعــنى اذا حــذف النون اعيد الى الفعــل الموقوف عليه ما اريد عدمه فى الوصل بسببها من الواو والياء بنــاء على انهم قدروا اوالنون المحذوفة للوقف معدومة من اصلها العدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فانه لازم اذا لم يكن مانع فكانه ثابت عنــد عروض الحذف واذاحصل الفرق بينهما بلزوم التنوين و بعدم لزوم النون (فجعل) اى لاجل هذا جعل (للازم مزية) اى اريد ان يعطى اللازم فضيلة زائدة وهى (بابقــاء اثره على ماليس بلازم) (و) (المخففــة) (المفتوح ماقبلها تقلب الفــا) (كقولك فى اضربن اضربا) ومنــه قوله تعــالى * وليكونا من الصاغرين * وقوله تعالى لنسفعا بالناصية (تشبيهالها) اى لقصد تشبيه المخففة (بالتنوين) فان التنوين اذا انفتح ماقبله يقلب الفا واذا انضم اوانكسر يحذف (خواصبت خيرا) هذا مثال لما فتح (واصابنى خيروا ختم لى بخير) ولما ختم الشــارح آخر امثلته بالخير تفاؤلا تصدى الى ادعية بليغة فقــال (اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولاتلحق بنا من تبعة شرورنا) اشار به الى ان السرور تابع كثيرا وقوله (ضيرا) بفتح الضاد وسكون الياء لغة فى الضرر ثم تصدى الى مناجاة ملائمة لما ختم المصنف كتابه به من مسئلة نون التأكيد واشار بها الى وجه ختمه بتلك المسئلة فقــال (واجعل نونات نقصنا) وفيه تلميح الى ان الاعمال السيئة التى تصدر من الانســان مؤكدة باعانة الوسواس يعنى اجعل ماصدر عنا من النقائص المؤكدة (خفيفة كانت) اى تلك المؤكدات يعنى الصغائر (اوثقيلة) يعنى الكبائر (فى مواقف الندامة منقلبة بالف) وقوله بالف يحتمل ان يكون بفتح الهمزة وسكون اللام وان يراد به الالف من الحروف وباضافته الى (آداب عبوديتك) اشارة الى ان

القيام عند ربه ممدود مثل الالف وفيه استعارة مصرحة حيث شبه قيامه بالالف والقرينة اضافته الى الآداب واشار بقوله (على نهج الاستقامة) الى ترشيح الاستعارة يعني بدل سيئاته الى الحسنات حيث وعده فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات ويحتمل ان يكون كسر الهمزة من التألف والمعنى اللهم وفقنا الى التوبة بترك المنكرات والتألف بكسر الطاعات والعبادات (وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات) يعني به المعاصي غير الشرك فان الشرك لا ينفع في حقه شفاعة الشافعين فقوله كلمة مبتدأ وخبره قوله (كافية) والجملة صلة من قوله (ومن مضمرة) معطوف على قوله ثم محو يعني كلمة شفاعته من مضمرة (شفاعة مقام لحو الاثم كافية) ولا يخفى ما في قوله كلمة وكافيه وشافعه من الاشارة الى حسن الاختتام بالكافية الدال على الكلمة وعلى اسمي كتابين للمصنف (وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كد) وهو بفتح الكاف والميم يعني الحزن والغم (لاتهاض) هو الشروع يعني قدم حزن الشروع وقوله (لثقل) متعلق بالكد يعني كنت بعد اتمام التسويد محزونا على عدم نقل (هذا الشرح) من السواد الى التبييض فيسر الله لي اتمام التبييض ايضا وزال عني ذلك الحزن بالاستراحة من نقله (من السواد الى البياض) وقوله (العبد) فاعل استراح يعني نال الراحة العبد (الفقير عبد الرحمن بن محمد الجامي) وهو الشيخ عبد الرحمن بن محمد الجامي وقد ولد رحمه الله بجام من قصبات خراسان اشتغل اولا بالعلم وكان من اذكياء ... ثم الف ... وتلمذ من سعد الدين الكاشغري وصحب مع خواجه عبيد الله السمرقندي وتوفي بهراة سنة ثمان وتسعين وثمان مائة وفي المائة ... الى خراسان اخذ ابنه جسده من قبره ودفنه في ولاية اخرى ... واحرقوا ما فيه من الاخشاب وتاريخ وفاته * ومن دخله كان آمنا * (ووفقه الله بجنابه في وطائف عبوديته الاعراض عن عطالة الاعوام والاغراض ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمان مائة من الهجرة النبوية ...) هذا آخر ما قصدت من اتمام حاشية تحرير ... الحمد لله ... الكريم * وقد فرغ من تسويده قلم الفقير عبد الله بن صالح غفر الله له ولوالديه واكرمه بالتوفيق الى العمل الصالح في اليوم الخامس والعشرين من شهر مولد النبي صلى الله عليه وسلم ... سنة ... الاثنين بعد المائتين بعد الالف اصلح الله

من سامح غلطات كلماته وافاض انوار عنايته على من اصلح سقطات حروفاته
وارجو من الله الذى اعرب السنة الانسان وبنى له بيتا فى جوفه وعلمه البيان
ورفع درجات الذين اوتوا العلم بما خصهم بعناياته ونصبه خليفه فى الارض
بمناصب علمه ودراياته وخفض دركات الجهلة بمخفوضات افعاله واحصى
ماصدر عن الانسان من الفاظه واقواله ان يخلص من قبضة النفس الجامى
وان يحرم على النار برحمته الجامى بحرمة حبيبه الذى لا يرضى
واحدا من امته فى النار حيث قال ولسوف
يعطيك ربك فترضى

طبع فى دار الطباعة العامرة فى اوائل محرم الحرام سنة سبع وثمانين
ومائتين والف